

دراسات في القومية العربية

# تطور الحركة الوطنية في مصر

من سنة ١٩١٨ سنة إلى سنة ١٩٣٦ سنة

الطبعة الثانية

١٩٨٣

عبد العظيم محمد رمضان

مكتبة مسند بولي - القاهرة





قانون الحركة والوطنية  
في مصر





دراسات في القومية العربية

الهيئة العامة للتأليف والنشر
رقم الكتاب: ١٢٣٤
رقم المجلد: ١
رقم التسجيل: ١٢٣٤٥٦٧

# قضايا الحركة الوطنية في مصر

من سنة ١٩١٨ سنة إلى سنة ١٩٣٦ سنة

الطبعة الثانية

١٩٨٣

عبد العظيم محمد رمضان

الناشر: مكتبة مسند أبولج - القاهرة



## تقديم الطبعة الثانية

منذ أن نطقت الطبعة الأولى من هذه الدراسة التاريخية للحركة الوطنية في مصر ، منذ سنوات طويلة ، لم يفتأ كثير من القاصرين يلحون عليّ في إعادة طبعها ، لزيادة الطلب عليها من الباحثين والمثقفين ، وكنت أرجىء ذلك ، على أمل أن تتاح لي الفرصة لمراجعتها ، وإضافة ما يمكن إضافته إليها ، أو تعديل ما قد يقبل التعديل ، قبل إعادة الطبع .

ولكن مرت السنوات تباعا ، وأعبائي العلمية تتزايد بشكل مطرد ، حتى أخذ اليأس يدب في قلبي من إمكان تحقيق هذه الرغبة ، وفي الوقت نفسه كان الانحياح يشتد علي من جانب زملائي وتلاميذي وقرائي ، لإعادة الطبع ، وكانت حاجتهم إليه لم يصدر لي المكتبة العربية منذ ذلك الحين دراسة تاريخية علمية أخرى تغطي هذه الفترة ( ١٩١٨ - ١٩٣٦ ) ، وتسد النقص الذي حدث بنفاذ الطبعة الأولى ، كما أن البناء العلمي للدراسة من التماسك بحيث يخشى أن يخلل إلى أجري عليه أي تعديل بالحذف أو الإضافة ، خصوصا وأن المعلومات التاريخية التي وردت بها من الصحة والدقة بحيث ما زالت تؤكد الدراسات التاريخية التي تلتها ، فضلا عن ذلك ، فإن إعادة طبع الكتاب كما هو ، لا يتعارض مع التقاليد العلمية في الغرب ، التي درجت على التفرقة بين نوعين من إعادة الطبع : الأول ، ويطلق عليه بالإنجليزية Impression أي طبعة ثانية ، والثاني Edition أي طبعة جديدة بها تعديلات ، وبالتالي فربما كان من الأفضل إصدار « طبعة ثانية » من الطبعة الأولى ، مع معالجة أية ملحوظات تتصل بالدراسة في المقدمة الجديدة ، وترك البناء العلمي للدراسة كما هو دون مساس .

وعندما قبلت هذا الرأي ، كان علي أن أفكر مليا في النقاط التي يمكن تناولها في المقدمة الجديدة للطبعة الثانية ، ووجدت أنه مهما كانت الأسباب ، فإنه لا يحق لي ، وقد صدرت دراسات تاريخية استغاثت من الكتاب كأحد مصادرهما ، وانفقت أو اختلفت معه ، أن أتجاهلها عند إعادة الطبع . لأن هذه الأعمال إما أنها أضافت أو اختلفت ، وبالتسبة للإضافة ، فلم أزعم أن هذا الكتاب قد جمع فأوعى ، وبالتالي فالمقبة الزمنية التي عالجا تحتل عشرات الدراسات التي تحمل الجديد ، أما الخلاف ، فمن الضروري فحصه وتمحيقه وفقا لمنهج البحث التاريخي العلمي ، ومعرفة

أوجه الخطأ والصواب فيه ، إذ ليس من الامانة العلمية أن أقدم لقرائي الطبعة الثانية من الكتاب ، وبها معلومات تاريخية أثبتت الدراسات الاخرى عدم صحتها ، لان هذه الطبعة تمثل مراجعة على تلك الدراسات ، ومن الضروري مناقشة نقاط الخلاف ، لقبول ما يتم الاقتناع به علميا ، او تحديد أوجه الخطأ والاعتراض عليه .

وربما كانت أولى الملاحظات في هذا المجال ، أن الكثير من الاعمال العلمية قد نقلت عن هذه الدراسة دون أن تشير اليها ، وانما أشارت الى المصادر العلمية التي أخذت عنها ، دون أن ترجع اليها ، وهو أمر يخالف الامانة العلمية ويخالف قواعد منهج البحث التاريخي ، لان الإشارة الى الدراسة التي ينقل عنها الباحث مباشرة ، تبرئه من أية أخطاء في النقل عن المصادر يكون قد ارتكبها صاحب الدراسة . بينما الإشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، دون أن يكون الباحث قد رجع اليه بالفعل ، يحمله المسؤولية الكاملة عن أخطاء لم يرتكبها .

ولست ألوي الإشارة الى اسماء في هذا الصدد ، وانما أروي بعض الوقائع التي كانت لها مناسبات خاصة ، كالمودج لما أورنته في هذه الملاحظة ، فقد نقل البعض معلومة من هذه الدراسة ( ص ٢٠ ) ونسبها الى الحاشية مباشرة ، وهي حديث رشدي باشا الى الاهرام يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، وقد شاعت الصدقة ان اكتشف حدوث خطأ مطبعي في تاريخ عدد جريدة الاهرام الذي نقلت عنه هذه الحاشية ، فلم يكن نوفمبر ، وانما فبراير .

وكانت مناسبة اكتشاف هذا الخطأ ، حين توجهت في إحدى المرات الى دوريات القلعة للاطلاع ، فتقابلت على غير ميعاد مع المرحوم محمود سليمان غنام ( باشا ) ، الذي ما أن رأيته حتى بادرنى هاتفيا بأنني قد أتيت في الوقت المناسب . ثم أوراني أحد مجلدات الاهرام ، وأشار الى عدد يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ قائلا : « هذا هو عدد الاهرام الذي أشرت اليه في كتابك عن الحركة الوطنية في مصر » ، فإين حديث حسين رشدي باشا ؟ « ، ولم أجد هذا الحديث بالفعل . ثم أوراني رحمه الله أعداد نوفمبر من السنوات التالية ، على أمل ان يكون الخطأ في رقم الصفحة من التاريخ ، وكانت خالية أيضا من حديث رشدي باشا المذكور ، ووعده بمراجعة بطاقتي وأخطاره ، وعند اطلاعي في بيتي على هذه البطاقات ، تبين وجود الخطأ المطبعي السالف الذكر ، الذي فات على المصححين ، وفات علي أيضا عند المراجعة عليهم ، ربما بسبب احتواء كلمة « نوفمبر » على ثلاثة أحرف من كلمة « فبراير » .

ويتضح من هذه الرواية أنه لو أشار الكاتب مباشرة الى هذه الدراسة التي نقل منها بدلا من عدد الاهرام الذي لم يره ، لبركت ساعته ، ولوقع اللوم علي وحدي . وهذا درس للباحثين الجدد ، الذين يؤثر بعضهم العافية ، فيكتفي بالإشارة الى المصدر الوارد في الحاشية ، ولا يشير الى المصدر الحقيقي الذي نقل عنه ، رغبة في ان ينسب لنفسه جهد الرجوع الى المصادر الاولى ، ومشقة البحث عنها ، وقولند المنهج العلمي

للبحث التاريخي في هذا الصدد تقتضي بأن يشير الناقل الى المصدر الوارد في الحاشية ، ويشفعه بالإشارة الى انه نقله عن المصدر الذي نقل عنه بالفعل ، أو يكتفي بالإشارة الى المرجع الذي نقل عنه مباشرة اذا لم تكن هناك أهمية خاصة لذكر المصدر الأصلي .

الفريق أن محمود سليمان غنام ( باشا ) ، رحمه الله ، أغفل الإشارة الى هذه الدراسة ، عندها استعان في كتابه الذي أصدره تحت عنوان : « أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ » ، بالاحاديث التي أدلى بها رشدي باشا لجريدة الاهرام في فبراير ومارس ١٩٢٧ ، عن موقفه من الحماية البريطانية التي فرضت على مصر ، ولم يكن ليتاح لغنام باشا الوصول الى تلك الاحاديث الا من خلال هذه الدراسة والا بعد مشاورته معي بشأنها كما سبق ذكره . ولو أشار الى هذه الدراسة التي كان لها الفضل في العثور على تلك الاحاديث التي استفاد منها في كتابه ، لاحتصف نفسه .

ولعل أمراً وقائع النقل من بعض أجزاء هذه الدراسة عن تطور الحركة الوطنية ، دون الإشارة اليها ، وادعاء الرجوع الى المصادر الأولية التي استندت اليها ، ما أشار اليه أحد الكتاب ، في بحث أعده عن زعيم وفدي كبير ، من الرجوع الى وثيقة من وثائق مكتبة رئاسة الجمهورية في ملف عن الجيش ، وكلت قد أوردت اسم هذا المصدر في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، على النحو الآتي : « مكتبة رئاسة الجمهورية ، ملف تحت عنوان : « الحكومة المصرية ، ١٩٢٢ » ، الجيش - تقارير ، الحكومة المصرية ٢ » ، وثيقة بعنوان : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » . وقد ادعى الكاتب الرجوع الى هذه الوثيقة ، وأضعفها بقوله انها « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » .

ولو علم الكاتب الحقيقة في شأن هذه الوثيقة لجذب نفسه هذا المنزلق ، فقد عثرت على هذه الوثيقة ، التي لم يسبق لباحث أن اطلع عليها ، في قصر عابدين ، في أثناء عمليات انتقال وعزال ، في قاعة تترأخ فيها الملفات على الأرض وسط الإهمال والأتربة ، وقضيت ما يقرب من شهرين في فحص هذه الملفات وأخذت وراء الآخر ، وأتال حظي من التراب في قمي وملبسي مع كل وثيقة أطلع عليها ، وقد علمت فيما بعد بانتقال هذه الملفات الى القلعة ، لتأخذ حظها في ترتيب آخر ، ولكن الكاتب يدعي أنها موجودة - أو وفقاً لتعبيره - « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ، اعتماداً على ما ورد في أول حاشيتنا السالفة الذكر ، ونصى انه يوجد فرق بين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مكتبة رئاسة الجمهورية » ، المنقول من رأس الملف ، وبين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ، الذي يشير الى مكان وجودها . كما نصى الكاتب أيضاً ان اسم البحث هو « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » ، وليس كما أورده : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركانه » . والفريق انه لم يكن في حاجة الى ادعاء الرجوع الى هذا الملف ، لان مقاله لا يقتضي منه الرجوع الى مثل تلك المصادر الأولية المدفونة ، بينما دراسة مثل دراستنا تقتضي

ذلك ، ولو أشار إلى هذه الدراسة التي نقل منها ، بدلا من ادعاء الرجوع إلى الوثائق والصحف التي استقينا منها معلوماتنا التاريخية ، لاصف نفسه ١ .

وقد رويت هذه النماذج وعوني على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي .  
فالامانة العلمية هي ، في نهاية الامر لمصلحة الباحث ، ولا يزيد من قيمة الباحث أن ينسب لنفسه جهدا بلكه غيره ، بل ينقصه كثيرا ويعيبه لحد كبير .

وفي هذا الصدد ربما كان من المفيد أن أقول اني صحت نفسي معلومة وردت في هذه الدراسة في بحث لامتق نشرته لي مجلة « الكاتب » في عددها الصادر في ابريل ١٩٧١ بعنوان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك مصر » ، وذلك عند التعرض لموقف الرأسمالية المصرية أثناء الحرب العالمية الاولى ، وكنت قد ذكرت في الدراسة الحالية أن هذه الرأسمالية كانت قد أخذت تحس ، من قبل نشوب الحرب ، بالضيق لطغيان النفوذ الاقتصادي الاجنبي ، وأن « أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب بدعوته إلى انشاء بنك مصري برؤوس اموال مصرية وإدارة مصرية » ١ . على اني اكتشفت بعد ذلك ، أثناء اعدادي البحث المذكور ، أن طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء هذا البنك ، وأن هذه الفكرة قديمة ترجع إلى ما قبل الثورة العربية ، واتخذت أشكالا مختلفة ومتطورة من التعبير ، كان اخرها ، قبل الحرب العالمية الاولى ، في المؤتمر المصري الاول عام ١٩١١ ، الذي عقد أساسا كجزء من الصدام المؤسف الذي جرى وقتذاك بين المسلمين والاقباط ، فالتهمت الرأسمالية المصرية الفرصة لطرح فكرة انشاء بنك وطني مصري في هذا المؤتمر ١ .

فلم أتردد في تصحيح ما ورد في هذه الدراسة ، وقلت في ذلك البحث :

« فمن كان صاحب الدعوة لانشاء بنك وطني في المؤتمر ٥٠ لقد سادت فكرة إطلاقها بعض من ترجموا طلعت حرب ( لخص منهم الدكتور ابراهيم عبده ، وعلي عبد العظيم ، في كتابهما : تلخيص طلعت حرب ، ومصطفى كامل الفلكي في كتابه : « طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادي » بأنه كان صاحب تلك الفكرة ، أو أنه كان المحرك الأساسي وراءها . وقد وقعت أنا شخصيا ضحية هذا الادعاء ، وأخطت به في كتابي : « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٢ » . على اني حين أزمعت ، وأنا أعد رسالتي للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراساتي للقوى الاجتماعية ، ومنها الجناح الرأسمالي للبورجوازية المصرية ، اكتشفت أن طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء البنك الوطني في المؤتمر . فقد اقترح انشاء البنك ٢١ من الاعيان والتجار وأرباب المهن الحرة والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب ١ . وقد تبنت أيضا أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وهي التي تبنت في تقريرها فكرة انشاء البنك - في صحيفتي « المؤيد » و « المريدة » اللتين اهتمتا ، لأسباب أيديولوجية تختلف عند كل منهما ، بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكني لم أجد لاسمه ذكرا ١ .

« وفي الحقيقة ان نجم المؤتمر المصري الكبير في الدعوة لانشاء بنك وطني ، هو الدكتور يوسف لحاس والذي قدم تقريراً على جانب عظيم من الاهمية ، ويعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصرية ، وثيقة تاريخية هامة تقف جنباً الى جنب مع « منشور » انتهاء المال ( الذي اصدرته البورجوازية المصرية عام ١٨٧٩ ) » .

« وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان تجنّب الفكرة ، فعرضت لها في تقريرها باسهاب ، واقترحت على المؤتمر وجوب انشاء بنك مصري « برؤوس اموال مصرية » . فوافق على ذلك ، وعهدت اللجنة التنفيذية الى كل من طلعت حرب والدكتور يوسف لحاس وعبد الرزاق بك الفار وعمر بك لطفي واحمد بك عبد اللطيف وعبد العزيز فهمي وعزيز هلبي ، بحث مشروع تأسيس البنك . وفي يوم ٣ يولييه ١٩١١ قرر مجلس ادارة المؤتمر ايضاد طلعت حرب الى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطني » .

ثم قلت ان ظهور اسم طلعت حرب في هذه المرحلة المتأخرة ، انما كان للاستفادة بخبرته الاقتصادية ، اذ كان في ذلك الحين من الاسماء المصرية البارزة في ميدان المال والاعمال ، ومن المحقق ان هذه المهمة التي كلف بها لدراسة المشروع ، هي التي سهّرت له تأليف كتابه المشهور : « علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين » او بنك الامة » ، وهو الكتاب الذي حققنا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٣ ، على الرغم من التاريخ الخاطئ الذي تحمله صفحاته الاولى ، وهو « نوفمبر ١٩١١ » ، على ان الفكرة ظلت ، مع ذلك ، حبرا على ورق ، وان ظلت الدعوة لها قائمة دون يأس ، حتى قدر لها ان تحقق في ظروف المناخ القومي والوطني الذي اوجدته ثورة ١٩١٩ .

هنا اذن الدور الحقيقي لطلعت حرب في فكرة انشاء بنك وطني ، كما اكتشفته في بحثي عن « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لانشاء بنك » الذي نشرته لي مجلة « الكاتب » في ابريل ١٩٧١ . وقد رأيت اثباته في هذه المقدمة استكمالاً لما ورد في هذه الدراسة من جهة ، وللتقديم نموذج لا غنى عنه لاثبات ان الحقيقة ملك لتاريخنا وبلادنا ، وانه لا يصح الباحث ان يعترف بالخطأ ويصمغ لنفسه بما انضحت صحته من معلومات تاريخية ، وانما يصح ان يتمسك بخطئه على حساب الحقيقة التاريخية .

لذلك حين شرعت في اعادة طبع هذا الكتاب ، صححت هذه المعلومة في الصفحة رقم ٧١ ، وعدلت الفقرة بما يناسب التصحيح ، فاستبدلت بالمعبرة التي تقول : « وكان أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب » ، عبارة : « وكان من الاصوات التي عبرت عن هذا الضيق صوت طلعت حرب » . واستبدلت بعبارة « وقد طرحت فكرته على المؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، عبارة : « وقد سبقه في ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، وبذلك استقام المعنى .

على كل حال ، فهناك ثلاث دراسات لا مفر من مناقشتها ، صدرت بعد هذا الكتاب ، وعالجت بعض موضوعاته ، واستعملت به فيما استعملت من مراجع ومصادر ،



والتفت واختلعت معه ، ونحن بسبيل مناقشة نقاط الخلاف .

وأول هذه الكتب : « سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤ » ، للاستاذ طارق البشري . وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . ولم أجد فيه سوى نقطة خلاف واحدة حول دخول سعد زغلول المباحثات مع رمزي مكدونالد ، رئيس الحكومة العمالية البريطانية في سبتمبر ١٩٢٤ .

وكنيت قد اعتبرت ( في ص ٤٥٢ ) دخول سعد زغلول بأشياء هذه المباحثات ، في ظل الظروف التي جرت فيها ، « خطأ سياسيا ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث على الامل ، ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للمالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الامة وأمانها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل ، ولكنه استخف باللقاء الذي علق عليه امال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائج ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ » .

وقد اختلف الاستاذ طارق البشري معي في هذا الرأي على أساس ان سعد زغلول لم يفتر ظرفا سياسيا ليتفاوض فيه ، « بقدر ما ان البادي هو ان المباحثات قد فرضت في ظرف سيء ، كما أن المفاوضات كانت هي الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فلم يكن بد من خوض التجربة » ! بل لقد ذهب الاستاذ طارق البشري الى العكس ، وهو أن الظروف كانت مواتية ! « ولا يقال ان الطرف السوء أفسد الفرصة ، بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة » . وشرح كلامه قائلا ان سعد كان في تلك الاثناء في عصفوان قوته السياسية ، وقد ظهر في خلال تلك الشهور من حكمه « كما لو كان القوة السياسية الواعدة ، بله ان يكون القوة الأساسية في السياسة المصرية ، والامرار الدستوريون ضامرون ، والملك ضامر ، والاميرال يعجبون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره في نطاق اهدافهم ، ومن جهة ثانية فان وزارة مكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الاخرى ، فهي ليست أسوأ منها في علاقتهم جميعا بمصر ، وهي وزارة قلقة الوجود ، أتت الى الحكم لأول مرة ، وتستند الى أقلية برلمانية لحزب العمال في مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب ، فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية ، وذلك أدعى لعجلة المصريين لا للباطر ، ان كان العجلة او الثاني ان يحسم أمرا عويضا كهذا الامر » .

« ومن جهة أخرى » - كما يقول الاستاذ طارق البشري - « فان صميم المشكلة التي فشلت المباحثات عند التصدي لها ، لم تكن مشكلة توقيت او مناسبة مواتية



او غير موالية : انما كانت تتعلق بالتناقص غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية . . والامر لا يرد الى مجرد سوء توقيت او فساد تدبير ، والمشكلة بين سعد وماكدونالد لم تكن - حسب تعبيرات مكدونالد - نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضات . والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن ، لولا الطرف السيء ، ان يقبل مكدونالد وحزب الاحرار البريطاني وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر ، وترك السودان ، او ان يكون تفادي القتل على حساب المصريين يفرطون في مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام ، وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى الى حد الاستحالة . ان الطرف التاريخي فرض وقتها على الطرفين ان يصطدما ، وليس في مقدور احدهما ان ينفي الآخر نفيا تاما . فلم يكن من سهيل الا ان يستمر الصراع بصورة وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنوات التالية ، بين استعمار فتي وحركة وطنية ناضجة طموح .

« ولا يبدو ، ثالثا ، ان ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الناجمة ، كان بسبب خطأ قبول المفاوضات ، ولا ان هذا الذي جنوه كان يمكن تفاديه لو ان سعدا لم يباحث ، لخروج الجيش المصري من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل ان تبدأ المباحثات ، وسقوط وزارة سعد كان خليقا ان يحدث لو ان سعدا قبل من دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقفه انذاك اعظم مفعلا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه في حديثه وقدرته على المواجهة » .

هذا الحشد من الحجج التي ساقها الاستاذ طارق البشري ، والتي أكد بها قدرته العلمية المدعمة بالممارسة القانونية ، نقبل منها البعض ونناقش البعض الآخر . فمن قبل القول ان سعد زغلول لم يفتر الطرف السيء الذي تفاوض فيه ، وانما فرض عليه هذا الطرف . وكان رأينا ان يقاوم سعد زغلول هذه الظروف المفروضة ، ولا يرضخ لها . ولكن وجهة نظر الاستاذ طارق البشري انه لم يكن يبدو في ذلك المين ان ظروفه موالية أفضل للمفاوضة سوف تسبح ، وان الاحتظار من جانب حكومة سعد لم يكن من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر موافاة لمصر في السياسة البريطانية . ونحن نقبل هذا الرأي أيضا ، ولكن نصر على أن المفاوضات لم تكن ابدا هدفا في حد ذاته ، وانما هي وسيلة لتحقيق المطالب الوطنية ، فاذا تبين ان هذه الوسيلة لن تؤدي الى تحقيق شيء من هذه الاهداف ، فإن الضرر من دخولها يكون أكثر من نفعه ، وهو ما حدث بالفعل . وانه كان « جديرا بسعد زغلول ان يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تقترب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، ولكنه استخف باللقاء الذي علق عليه آمال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فجهته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت دصر عواقب هذا الخطأ » .

على كل حال فمن الواضح هنا ان الخلاف بيني وبين الاستاذ طارق البشري هو خلاف في وجهات النظر والتحليل ، وليس خلافا حول صحة معلومة من المعلومات التاريخية .

وبالتالي فاني اترك للقارئ الاختراع بما يميل اليه من رأي .

اما الكتاب الثاني الذي اود مناقشته ، فهو كتاب الدكتور رفعت السعيد عن « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ » الصادر عن دار الثقافة الجديدة عام ١٩٧٥ ( الطبعة الثانية ) . وقد اختلف الدكتور رفعت السعيد مع هذه الدراسة في نقطتين : الاولى ، تحديد ماهية الصراع بين مجموعة ريزنتال في الاسكندرية ، ومن اعضائها حسني العرابي والطنون م'رين وفؤاد شمالي ، وبين مجموعة سلامة موسى ، ومن اعضائها محمد عبد الله عنان والدكتور علي العناني ، والنقطة الثانية ، حول موقف محمد عبد الله عنان من اول انقسام في الحزب الاشتراكي المصري .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، فقد نسب الدكتور رفعت السعيد لهذه الدراسة أنها تصورت الصراع بين المجموعتين على أنه صراع بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية . وقد مهد لهذا الزعم بالإشارة الى انتقال النشاط الفعال للحزب الاشتراكي المصري الى شعبة الاسكندرية قائلا : « ولأن الصزب كان قد عزز لنفسه مراكز قوية في مدينة الاسكندرية ، حيث كانت تتركز القوى الأساسية للطبقة العاملة ، ولأن حسني العرابي وروزنتال وهارون وصوفوان أبو الفتح واحمد المصري ومصطفى أبو هرجة واسكندر صادة كانوا يقيمون بالاسكندرية ، فقد حدث في هذه المدينة نوع من التركيز للعناصر الماركسية التي سيطرت على شعبة الحزب هناك ، ونابعت من هناك عملية القيادة الفعلية لكل فروع الحزب ، بينما استمر سلامة موسى والعناني وعنان وغيرهم يمارسون نشاطهم التقليدي ، وهو نشاط محدود جدا ، في شعبة القاهرة وحدها ، عاجزين عن ان يوضوا شمار المنافسه مع الماركسيين ، الذين نشطوا نشاطا متزايدا اعجز هذه العناصر التقليدية عن ان تلعب أي دور منافس » .

« ومن هنا » - كما يقول الدكتور رفعت السعيد - « برز التصور الذي حكم بعض الكتابات عن هذه المرحلة ، والذي أوحى بأن الصراع كان بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية . ولكن التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » . وأشار رفعت السعيد الى صاحب هذه الدراسة فيمن نسب اليهم هذا التصور ا . ( ص ٢١١ - ٢١٢ ) .

ولرى ان هذا الخلاف مفتعل ، ولا سند له فيما كتبناه عن هذا الانقسام ا . واكثر من ذلك ان التصحيح الذي قدمه الدكتور رفعت السعيد لهذا التصور المزعوم انما يردد فيه ما ذكرناه في صفحة ( ٥٢٩ ) من هذه الدراسة ا . فقد قلنا انه : « يبدو واضحا ان اسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والباحامين ، مما من شأنه اعاقه ترويج المذهب الشيوعي ، قرأت ان تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تنفص في بحر بورجوازي ، والاطلاق بمركب الشيوعية بعينا عنها » .

فهل هناك أوضح من هذه العبارات في تصوير حقيقة الانقسام ؟ ولا يردد الدكتور رفعت السعيد - كما ذكرنا - هذه العبارات بصورة أخرى بقوله ان « التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي : الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » !

ومن القريب ان الدكتور رفعت السعيد يعترض ايضا على تصويرنا لهذا الصراع بأنه بين المثقفين والعمال ، فيقول ( ٢١٤ ) : « كذلك يحاول عبد العظيم رمضان ان يصور هذا الصراع على انه صراع بين المثقفين من جانب والعمال من جانب آخر قائلا ان الصراع قد انتهى بطرد المثقفين من الحزب » . ويرد على ذلك بملاحظتين : الاولى ، صحيح ان التيار الماركسي ، وهو احد قطبي الصراع ، كان يؤمن بقيادة البروليتاريا ، لكن ذلك لا يعني انه ضد المثقفين . فقيادة هذا التيار انفسهم كان كثير منهم من المثقفين : العرابي وصفوان ومارون وغيرهم . ويبدو ان عبد العظيم رمضان قد تأثر في هذا الرأي بعبارة قالها فؤاد الشمالي يهاجم فيها المثقفين ويطالبهم بترك العمال يدبرون شئون حزبهم .

« والثانية ، ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين السحب من الحزب ، رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولة الثالثة » .

وهنا يفعل الدكتور رفعت السعيد الخلاف مرة أخرى ، فانا عاد القارىء الى نص كلامه الذي اوردها فيها سلف ، فسوف يجد انه يذكر ان « التعبير الصحيح » هو ان الصراع قد احتدم بين « الاتجاه الماركسي » ، وبين « المثقفين التقليديين » ، ومعنى ذلك انه يؤيد رأينا ويرى انه « التعبير الصحيح » حسب قوله ، ولكنه يعود الى مهاجمة هذا الرأي ويهاجم نفسه !

على ان الدكتور رفعت السعيد لا يلبث ان يقع في خطأ كبير في تعرضه لهذا الانقسام ، فهو يذكر ان « احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين السحب من الحزب رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولة الثالثة » .

وهذا الكلام يناقض ما حدث ، فوفقا لما اورده فؤاد الشمالي ، مما ذكرناه في هذه الحراسة نقلا عن جريدة الاهرام ( وقد اورده رفعت السعيد ايضا نقلنا عن ان يشير الى ذلك ) - فان ما حدث يعتبر طرعا صريحا للمثقفين القاهرة . فقد تقرر في مؤتمر ٣٠ يوليو ، الذي عقد في الاسكندرية ، وحضره وفد من اعضاء لجنة القاهرة - جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، واعترفوا بالانتماء الشيوعي . وتم انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة . وللك كان تقدير محمد عبد الله عنان ،سكرتير الحزب بالقاهرة ، لهذه الخطوة سليما حين اعتبر ان « شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الانارة المركزية في القاهرة » . وكانت حجة فؤاد الشمالي في الرد على هذا القول ، ان « شعبة الاسكندرية لما بدأت عملها في شهر مايو ( ١٩٢٢ ) ، كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ونشبت اعضاؤها واقفلت ابوابها ! » .

هذا هو التصور السليم لما حدث ، ومنه يتضح ان قول الدكتور رفعت السعيد

ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ولكن عددا منهم انسحب من الحزب - لا يتفق مع الوقائع التاريخية - اذ ماذا يعني انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة ، واعتبار ان لجنة القاهرة « قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقفلت دارها » - انا لم يعن طرد المثقفين .

على ان الدكتور رفعت السعيد يعود الى افتعال خلاف اخر، حين يتعرض لاعمال المؤتمر المذكور الذي عقد يوم ٣٠ يوليو ، فيذكر انه « في خلال هذا المؤتمر ، أمكن عزل العناصر المعارضة : سلامة موسى والدكتور العنالي . ويبدو ان عزلتهما كانت شبه تامة ، فلم يرتفع أي صوت بالمعارضة سوى صوت سلامة موسى نفسه . اما محمد عبد الله عنان وأحمد المدني فقد أمكن للماركسيين كسبهما في هذه الجولة » . ثم يورد في الهوامش تعليقا على هذه العبارة يقول فيه بالحرف الواحد : « لم يظن عبد العظيم رمضان الى هذه الحقيقة الهامة : فأدرج اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة . وهذا غير صحيح كما سترى فيما بعد » .

والسؤال : اين ادرجت اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ؟ يحدد الدكتور رفعت السعيد هذا الموضع في ص ٥٢٩ ، على انه لو حقق الدكتور رفعت في تاريخ بيان محمد عبد الله عنان ، الذي أصدرنا اليه ، لوجد انه في ٣٠ يناير ١٩٢٣ ، أي بعد الانقسام الثاني للحزب الذي وقع في ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، وليس بعد الانقسام الاول الذي حدث في ٣٠ يوليو والذي يعنيه الدكتور رفعت ، واكثر من ذلك اننا لم نورد نص البيان حتى لا يقع القارئ فيما وقع فيه الدكتور رفعت السعيد من خطأ ، وانما أورعنا ما يتعلق برد فؤاد شمالي عليه ، والذي تناول وقائع مؤتمر ٣٠ يوليو ، ولو حقق الدكتور رفعت في تاريخ هذا البيان لتجنب هذا الخلاف الذي لا أساس له فيما أورعناه من حقائق .

بقي مؤلف ثالث علينا مناقشته في مقبلة هذه الطبعة الجديدة ، وهو كتاب الدكتور عبد المالح لاشين عن سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية ، الصادر عن دار العودة ببيروت ومكتبة مبدولي بالقاهرة سنة ١٩٧٥ . ويختلف هذا المؤلف كلية عن هذه الدراسة في فهم وتقييم دور سعد زغلول في الحركة الوطنية . وليس هذا مجال مناقشتها ، وانما سوف نناقش النقاط التي اختلف معنا الكاتب في تقييمها او اثباتها .

واول هذه النقاط ما يتصل بتأليف الوفد المصري . فقد كتب الدكتور عبد الخالق لاشين يقول انه من العسير عليه ان يتقبل رأينا ، « الذي حاول ان يفرق » - كما قال - « بين ما يعتقد انه امران مختلفان ، هما : فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » . وذلك لانهما - في اعتقاد الدكتور لاشين - « يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتهما » . فما الوفد أولا واخيرا سوى تجمع التف بقرض بحث هذه المسألة والتصدي لها ، الامر الذي يدعو الى القول بأنه لم يكن سوى أسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن ان تتعدد وتختلف في آن واحد .

« لهذا » - كما يقول الدكتور عبد الخالق لاشين - « يصبح امرا متعسفا ان نفرق

بين الاطار الذي خرج منه والهدف الذي قام من اجله وبين الوسائل التي اتبعت لادراكه » ( ص ١٢٠ ) .

وقد حاولت ان اعثر على الرأي الذي نسبته اليها الدكتور عبد الخالق لاشين في الموضوع الذي ذكره من هذا الكتاب : وهو ص ٨٤ : وفي غيره : واكتشفت انه عرّض ما فهمه من هذا الرأي لا ما ورد بالفعل ! . وهناك فرق شاسع بين ما فهمه باجتهاده الخاص وبين ما اثبتناه في هذه الدراسة ! . وكان الاجدر : وفقا للتقاليد العلمية : نقل هذا الرأي بنصه : او تلخيصه تلخيصا دقيقا : ثم مناقشته مناقشة علمية : وهو ما لم يفعله الدكتور لاشين ! .

وليس لدينا في مجال الرد على ما أورده الدكتور لاشين الا ان ننقل هنا نص ما أدلينا به في مسألة تأليف الوفد المصري : لتوضح حقيقة هذا الخلاف المفعل . فقد قلنا :

« من هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصري ؟ قبل الاجابة على هذا السؤال يلبي التفرقة اولا بينه وبين سؤال اخر هو : من الذي فكر في بادى الامر في مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك ان بعض المؤرخين : كأحمد شفيق باشا يخلط بين السؤالين ، فيظن ان صاحب فكرة تأليف الوفد المصري هو بالتالي اول من فكر في مطالبة الانجليز برد حقوق مصر . مع ان فكرة تأليف الوفد المصري يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وان هناك وسائل اخرى لهذه المطالبة لا بد قد طرحت على بساط البحث » . ذلك انه ليس من المعقول ان يقتصر التفكير في المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد .

هذا هو نص الرأي الذي لكرناه في هذه الدراسة ، ومنه يتضح اننا نرى التفرقة بين قضيتين : الاولى صاحب فكرة تأليف الوفد ، والثانية صاحب فكرة المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولكن الدكتور لاشين يحزر هذا الرأي ، ويذكر اننا نرى التفرقة بين « فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » اولا يوجد بين الرأيين وجه تشابه ! .

والغريب ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يكتفي بافتعال هذا الخلاف ونسبة رأي اليها لم نقله ، بل انه يستخدم في تفنيد هذا الرأي المزعوم عباراتنا تقريبا ! . فقد قلنا ان فكرة تأليف الوفد « يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر » ، وهو يقول ان الوفد « لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية » ! . وقد قلنا ان التفكير في المطالبة بحقوق البلاد « لا بد انه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدرين لخدمة البلاد » ، وهو يدلل على صحة هذا الرأي : ويذهب الى ان « مصر والمسألة المصرية أصبحتا شغل المصريين وهمهم الاول حكما ومحكومين طيلة فترة

## الحرب « ١ » فقيم الذن الخلاف وارقة الهناد ٢٠

على ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يلبث ان يعود الى افتعال خلاف امر حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، ويقوم بتفنيده بنفس الطريقة ١ . فقد أنكر وجود صاحب لفكرة تأليف الوفد قائلا بشيوعية الفكرة ٢ ، فقد ذكر ان تأليف الوفد « كان ثمرة أفكار الكثيرين في وقت واحد » ٣ . ونسي الدكتور لاشين ان المقصود بهذا السؤال هو اول من خرج بالعكرة من حيز الفكر الى حيز التنفيذ ٤ . وقد سبق لسعد زغلول ان قال بنفسه في مذكراته : ان العكرة « قد جاءت في بعض انرؤوس من قبل » - ولم يكن ممكنا ان يكون الامر غير ذلك - ولكن سعنا مع ذلك ، سجل في مذكراته ان مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الامير عمر طوسون « بلا لف ولا نزران ولا التزام » ٥ . وقال ايضا ان « الامير يستحق تمثالا من الذهب لو نهجت المهمة » ٦ . ولو تنبه الدكتور لاشين الى هذا الفرق لما اجهد نفسه في خلاف معنا ، ولكان عليه ان يختلف مع سعد زغلول نفسه ٧ ، فيثبت ان الامير عمر طوسون لم يكن مصدر الفكرة ومنبتها ، او يقبل القضية ويؤخر الوقت والجهد ٨ .

والغريب ان الدكتور لاشين لم يدرك الفرق بين فكرة الوفد التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الاولى ، من حيث انه وفد شعبي يتألف للمطالبة بحقوق مصر ، وبين الافكار التي طرحت اثناء الحرب ، فلا ينتمي لفكرة الوفد الشعبي مثلا ما اورده الدكتور لاشين من اعتزام السلطان فؤاد ومعه رشدي وعدلي اثناء الحرب السفر الى لندن بعد الحرب للتباحث مع حكومتها في « وضع مصر » ، كما لا ينتمي لهذه الفكرة ايضا ما ذكره عن اعتزام الامير حسين كامل السفر الى لندن بعد انتهاء الحرب بفرض « تنظيم الحماية » ٩ ، او مشروعات الاستقلال الذاتي التي وضعها رشدي باشا او رشدي باشا نفسه ومعه عدلي يكن في سنة ١٩١٧ . او مشروع سعد زغلول وعبد العزيز فهمي للرد على مشروع رشدي ، او مشروع امين يحيى الذي قدمه الى ونجت للرد على هذين المشروعين ، او مشروع احمد لطفي السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمي في شهر أغسطس ١٩١٧ للانفاق مع بريطانيا ، او مشروع محمد محمود باشا الذي فاض فيه سعد زغلول في اواخر ديسمبر ١٩١٧ في ضرورة اتحاد جماعة من اهل الرأي للتفكير في مصير مصر بعد الحرب ١٠ .

فهذه الافكار ومشروعات جميعا تدخل في اطار المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولا تدخل في اطار فكرة تأليف الوفد الشعبي ، الذي لا يتعدى كونه وسيلة للمطالبة بهاء الحقوق ١١ . وقد كان الامير عمر هو الذي اعترف له سعد زغلول بأنه مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها ١٢ . وهو ما أكتنه الوقائع التاريخية التي لم يستطع ان ينكرها الدكتور لاشين ١٣ . فقد ذكر انه في يوم ١٢ اكتوبر ، وبعد مقابلة سعد زغلول للامير عمر طوسون التي طرح فيها فكرة تأليف الوفد ، « ذهب سعد زغلول الى عزيته ، مسجدا وصيفا ، وقد دعا كلا من محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ، للذهاب معه اليها لدراسة هذه المسألة بناء على ما وعد به الامير عمر طوسون » ( من ١٢٥ ) .

بقيت نقطة خلاف أخيرة أثارها الدكتور عبد الخالق لاشين في كتابه ، تتعلق بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ . وهذه النقطة ، أكثر من أية نقطة أخرى ، تحدد منهج الدكتور لاشين في قراءة وفهم ومناقشة آراء الآخرين .

فقد أشار الدكتور عند تعرضه لهذه النقطة الى الآراء التي انقسمت بين الكتاب والباحثين والمعاصرين حول قبول سعد تشكيل الوزارة ، وكيف رأى البعض صواب هذا القبول بينما رأى البعض الآخر خطأه ، ثم زعم أننا من انصار وجهة النظر المؤيدة لقبوله ، وان رأينا هو ان نلصق « كان امرا لا بد منه » بل كان امرا طبيعيا للغاية » ( ص ٢٥٥ ) .

واخذ الدكتور لاشين يسترسل في هذا الخطأ : فذكر أننا عندما اخذنا نمسك رأينا . لم نجد « سوى حجة واحدة تنكسر عليها » وهي ان التغييرات الجديدة التي حدثت في مصر قد آلفت من الناحية النظرية « التوكيل الشعبي » الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لم يكن امامه من بديل غيره ، نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت ، ومن ثم فقد تعين على سعد والوفد ان يبحث عن اساس آخر يستمد منه شرعية مهمته ، وكان ذلك الاساس هو « ثقة الناخبين » .

ثم اعطى الدكتور لاشين بعد ذلك مقعد النقد ، واخذ في مهاجمة ما نسبته اليها من رأي ، مستخدما الفاظ الخلط والتناقض وغيرها فقال : « ولنعقد ان في ذلك خلطا شديدا بين الاشتراك في الانتخابات وبين قبول سعد رئاسة الوزارة ، وهو ما لم يستطع الباحث ( أي صاحب هذا القلم ) الاقتراب من مناقشته من قريب او بعيد ، واكثر من هذا فان الباحث قد وقع خلال بحثه في تناقض واضح حينما سلم ابتداء بأن قبول سعد زغلول الحكم وما حدث خلال فترة حكمه من مشاكل وعقبات كبيرة بلغت فرواتها بمقابل سير لي سناك - سرदार الجيش المصري وماكم عام السودان - كان الكسار للحركة الوطنية بعد انطلاقها الكبرى في مارس ١٩١٩ ، حيث أصيبت الامة بخللان وقتي من جراء ما أصابها في شخص زعيمها وقائدها خلال حكمه ، الامر الذي مكن كلا من القصر والاحتلال من تنفيذ كل اغراضهما ، وترتب على ذلك كله ان احدثت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، وابعدت القوى الوطنية عن الحكم ، وتكل بالبرلمان وشغلت الامة عن قضيتها بالصراع الداخلي من اجل الدستور » . ( ص ٢٥٥ ) .

والسؤال الآن : أين الحقيقة من كل ما ذكره الدكتور لاشين ؟ وكيف يمكن ان يسمى باحث فهم ما يقرأ الى حد قلب الحقائق على هذا النحو ؟ ان الدكتور عبد الخالق لاشين ، لو عني بقراءة رأينا في هذه القضية كما يفرضه منهج البحث التاريخي ، لوجد أننا في الصفحة ٤١٧ من هذا الكتاب قد هاجمنا قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة وقتلنا بالحرف الواحد : « ويا ليتة عهد بها الى احد مساعديه ، لان النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصا » . ثم ناقشنا القضية على الاساس التالي ، فقلنا : ان الاساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير ، فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص بمصر ، بل ومستور رجعي أيضا

يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الأمة . فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ . هذا المعنى هو أنه إذا تولى سعد باشا رئاسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ، ويتساوى مع ابطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما ان يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى اكبر منه ، فيكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة الحاق الضرر بالقضية الوطنية . ولقد أتبع سعد زغلول في الوزارة التي تولى رياستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة ، وتصرفت مصر في عهده تصرف الأهم الكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالامدادات الكبرى في مصر وفي السودان ، ومنحت اصطفايات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالحد الثوري الذي كراه ، فما كانت ترتكب جريمة مقبسل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر ثمن هذا مضاعفا ، وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقها الكبرى في مارس ١٩١٩ » .

واكثر من ذلك اننا هاجمنا المبررات التي استند اليها اصحاب الرأي بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، وهي المبررات التي تقول بأن وجود سعد في رئاسة الوزارة ووجود المستر رمزي مكدونالد في رئاسة الوزارة البريطانية وهو الذي كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر امام الرأي العام البريطاني، انما هو فرصة حسنة ولا يجب ان تضيع » . فقلنا : « ان قيام الحكومة العمالية ، كان يجب - في حد ذاته - ان يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رئاسة الوزارة » . لان الضعف الذي لمسات فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه ان يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر » .

هذا هو الرأي الذي سجلناه في هذه الدراسة في قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، ولكن الدكتور لاشين فهم العكس منه تماما - رغم وضوح عباراته وكثرة تحليلاته - فرغم اننا من انصار قبول سعد هذا التشكيل .

على ان الدكتور لاشين لا يلبث ان ينساق الى خطأ اكبر ، فيخلط بين رأينا في قبول « الوفد » الحكم ، وقبول « سعد زغلول » الحكم ، ولا يدرك الفرق الكبير بين القضيتين ، ثم يسوق رأينا المؤيد لقبول « الوفد » الحكم على أنه تأكيد لقبول « سعد » الحكم ! . ولو انه على بقراءة ما كتبناه بالدقة المطلوبة ، لعرف انه كانت هناك بعض الآراء التي برزت في ذلك الحين ، والتي كان يتزعمها الامير عمر طوسون ، وكانت ترى ان تولف الوزارة الجديدة كما كانت تولف الوزارات التي سبقتها ، على اساس ان الحيلة تقضي على كل من انتخبهم الأمة للنيابة عنها في البرلمان ، ان يبتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذي لم ترض عنه الأمة .

وكان رأينا ان قبول الوفد الحكم كان « أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا



للافاية ، ذلك ان قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الباعية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوقد بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت مبسطة على البلاد وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام ، ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته مهمته وسلطته على اساس اخر غير التوكيل القديم ، وهذا الاساس هو ثقة الناخبين ، فانما ما نالها استمرت مهمته ، وانما فقدتها انتهت مهمته واستأنفها بعده من توليه الامة ثقتها » .

وبطبيعة الحال فان قبول الوفد الحكم لا يقتضي ان يشكل سعد زغلول بنفسه الوزارة ، ان كان يمكنه ان يعهد بهذه المهمة لاحد مساعديه ، وكان من انصار هذا الرأي داخل الوفد حرم سعد زغلول ، السيدة صفية زغلول ، وواصف عالي وامين يوسف ، وقد آيدنا هذا الرأي في هذه الدراسة كما بينا ، ولو أدرك الدكتور لاشين الخروقي بين اللقيطين ما وقع في هذا الخطأ .

وقد أوردت هذا الخلاف وعيني ايضا على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي ، ذلك ان القراءة المصطنعة لآراء الآخرين ، والتورط في مناقشة هذه الآراء بدون استيعاب لها ، هو مجازفة خطيرة توقع الباحث في هرج شديد ، وتكشف ادعاءه ، ولا ينجي من ورائها سوى الخسران .

على كل حال ، فطلي بهذا القدر من المناقشة أكون قد قدمت لهذه الطبعة الجديدة بعض الاضافة ، وساعدت على تحديد بعض القضايا التاريخية الخلافية ، ويبقى دائما ان الحقيقة التاريخية هي ملك لامتناه تدير لها حاضرها وتساعدنا على فهم مستقبل الفضل ، فالتاريخ ليس - كما يتوهم الكثيرون - علم الماضي ، وانما هو علم الحاضر وعلم المستقبل ، ودراسة الحدث التاريخي لا قيمة لها في الواقع اذا لم تزودنا بالخبرة اللازمة لفهم الفضل الحاضر وبناء افضل للمستقبل .

د . عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة في ٢٥ ابريل ١٩٨٢



## تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الرسالة موضوع تطور الحركة الوطنية في مصر من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٦ . وهي فترة تبدأ بثورة وتنتهي بمعاهدة . أما الثورة فهي ثورة مارس ١٩١٩ التي هب فيها الشعب المصري بكامل طبقاته وعناصره : بفلاحيه وأعيانه ، بعماله وطلابه ، برجاله ونسائه . بمسلميه وأقباطه - لأول مرة في تاريخه ، ليطرد الاحتلال من أرضه . بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك في طرد هذا الاحتلال . وأما المعاهدة فهي معاهدة ١٩٣٦ ، التي حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا .

ولقد كان من الضروري أن تقوم هذه المحاولة لدراسة هذا الموضوع في اطار المقاييس العلمية . فهذه الحركة لم تعالج من قبل بطريقة أكاديمية ، ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين اما أنه تناول جانباً من جوانبها - كما فعل بنجاح الاستاذ محمد شفيق غربال في كتابه : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، واما أنه أراد التعرض لها ككل ، ولكنه أغفل بعض جوانبها ، ولم يخضعها في الوقت نفسه لمقاييس الدراسة العلمية التاريخية - وهذا هو ما فعله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى .

وفي الحقيقة ، فإن دراسة هذه الحركة هي دراسة شاقة ومتشعبة ، سواء من ناحية تناولها موضوعياً ، أو من ناحية مصادرها . فالحركة الوطنية في مصر ، كحركة جماهيرية ، متعددة الجوانب والعناصر والوسائل . فهناك (أولاً) حركة سياسية قامت للتخلص من الاستعمار . وهذه الحركة بدأت كحركة صادرة من أعلى ، فقد بدأت كحركة أعيان ، وبنت استراتيجيتها على خطين : خطة متطرفة تنادى بالاستقلال التام ، وخطة معتدلة احتياطية تطلب أقصى ما يمكن لمصر من الحرية تحت ظل الحماية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن استولى عليها الفلاحون والعمال والتجار والمتقنون ، فأدى تدخل هذه القوى الاجتماعية الجديدة الى تعزيز الحركة ، والى تعديل خطة الأعيان ، فقد اختفت الخطة المعتدلة ، ولم تعد الا خطة واحدة فقط هي الخطة المتطرفة التي تنادى بالاستقلال التام . ثم

انسحب الفلاحون من الحركة ، وعادوا الى أمور معاشهم وحقولهم ، وشغل العمال بمعركتهم ضد الاستغلال ، فانهضت الحركة في المدن تقريبا : في يد التجار والمحامين والصحفيين والطلبة وأصحاب المهن الحرة . وكان من الطبيعي أن يؤثر دخول وخروج هذه القوى الاجتماعية في الحركة السياسية وفي النتيجة النهائية التي وصلت اليها .

وهناك ( ثانيا ) حركة دستورية قامت لفك أغلال الحكم الاوتوقراطي ، وهذه الحركة جزء لا يتجزأ من حركة التحرر من الاستعمار . وقد تمخض عن هذه الحركة دستور بورجوازي يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي قائم . ولكن هذا الدستور ظل موضع انتهاك مستمر من القصر ، مما كانت نتيجته انسحاب القوى الوطنية من مواقعها الامامية في مواجهة الاستعمار ، وتحولها اليه في معارك بالغة العنف والشدة . وكان لذلك تأثيره المحتوم على مستقبل القضية الوطنية .

وهناك ( ثالثا ) حركة اشتراكية قامت للتخلص من الاستغلال . وقد بدأت هذه الحركة على يد العناصر الاجنبية ، ثم تعثرت في يد العناصر الوطنية ، ثم غاصت في بحسر الفشل بعد أن أثقل زورقها بالأخطاء . ولكنها على كل حال كانت تجربة جديرة بالدراسة .

هذه هي جوانب الحركة . أما عناصرها فهي كثيرة : فهناك (أولا) الوفد . وتاريخ الحركة الوطنية خلال هذه الفترة هو في الحقيقة تاريخ الوفد : لقد تألف الوفد بعد الحرب العالمية الأولى للمطالبة بالاستقلال بمناسبة ازماع عقد مؤتمر الصلح . وقد تألف من جماعة تنتمي في معظمها الى الطبقة البورجوازية الكبيرة ، وقد تلقى مساعدة الحكومة القائمة ، حكومة رشدي باشا ، كما تلقى تأييد السلطان . ولكنه وجد من الضروري الاستناد الى توكيل مباشر من الشعب لتعزيز صفته التمثيلية ، فطبع لذلك عدة ألوف من التوكيلات راح يوزعها في أنحاء البلاد لتعود حاملة مئات الألوف من التوقيعات . وسن لنفسه قانونا التزم فيه بالانضام في المهمة التي اسندت اليه ، وألا يخرج عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته . ولكن أحدا ممن اشترك في تأليف الوفد أو تأييده ، لم يدر بخلفه أن هذه الوكالة الصورية التي قصد بها محاكاة إنجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصل والوفد هو الوكيل . كما أن أحدا من رجال الوفد ممن كانت تحكمهم عقليتهم القانونية الثرة . كانت تعتبر المسألة المصرية قضية تعالج بالمرافعات والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح ، أو تعالج بالمناقشات مع بريطانيا ، لم يتصور أيضا

أن هذه المسألة سوف تنقلب الى مسألة جماهيرية يتولى فيها الشعب الدور الرئيسى ويصبح قوة تسقط الحكومات وتهز قوائم الاحتلال وتحرز المكاسب والانتصارات . فلما قام الشعب قومته فى ثورة مارس ١٩١٩ ، وقلب النظريات الى حقائق ، والمرافعات الى مظاهرات ، والأقلام الى حراب ، وأجبر الحكومة البريطانية على التقهقر والتراجع ، أخنت قيادة الوفد تنقسم حول تقدير هذه القوة وتقدير قدرتها على استخلاص حقوقها كاملة من بين أنياب الاحتلال : فبينما آمن سعد زغلول بهذه القوة ورأى الارتكان اليها والاستعانة بها ، أراد الآخرون قبول القدر المحدود من الاستقلال الذى عرضته انجلترا ، متذرعين بأن الشعب لن يقوى على متابعة المقاومة والمعارضة ، وخرج المخالفون لسعد ، وانقسم الوفد ، وحول هذا الانقسام تشكلت الحياة السياسية المصرية وأرسيت تقاليدھا وتأثرت القضية الوطنية .

ثم هناك أيضا من العناصر الأخرى القصر ومساندته الأولى للحركة ، ثم انسحابه منها عندما اشتدت ريح الانجليز ضدها ، ثم مؤامراته ضد الشعب وتربصه بالدستور واشتباكاتة مع الوفد . وهناك أيضا أحزاب الأقلية : حزب الأحرار الدستوريين ، الذى يعتبر الطور الثالث لحزب الأمة ، والحزب الوطنى الذى كان يمثل السلبية فى الحركة الوطنية ، ثم حزب الاتحاد وحزب الشعب ، الحزبان اللذان استقطبا اليهما أذنان القصر .

والى جانب هذه العناصر السياسية توجد عناصر اجتماعية : فهناك البورجوازية الكبيرة المكونة من كبار الأعيان والراسماليين ، وهناك البورجوازية الصغيرة المكونة من صغار التجار وأصحاب الحرف ، وهناك (الانتلجنسيا) المكونة من الطلبة والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، وهناك الفلاحون والعمال . ولكل عنصر من هذه العناصر دوره ووزنه فى الحركة الوطنية .

فاذا انتقلنا لبحث وسائل الحركة فى الوصول الى غاياتها وتحقيق أهدافها ، نرى (أولا) وسائل سياسية اتخذت شكل محاولات مع الدول : تارة فى مؤتمر الصلح ، وتارة فى مؤتمر لوزان . كما اتخذت شكل محاولات مع انجلترا تمثلت فى « المفاوضات » التى استغرقت عدة أدوار وتأثرت بها الحياة السياسية فى مصر أيضا تأثيرا . كما نرى وسائل شعبية تمثلت فى مقاومة اتخذت مختلف الصور والأشكال ، فعلى المستوى الجماهيرى ، اتخذت أولا شكل ثورة عارمة اشتعلت من أقصى البلاد الى

أقصاها ، ثم تحولت هذه الثورة الى مقاومة سلبية تمثلت في حركة  
اضراب الموظفين ، وحركة مقاطعة لجنة ملنر التي سادت كل ناطق  
وصامت . واتخذت أيضا شكل اضرابات واعتصامات ومظاهرات يقوم بها  
الطلبة والعمال والتجار والصناع . وعلى المستوى الفردي ، تمثلت في  
مقاومة سرية نبعت من تنظيمات سرية للاغتيال السياسى أقضت مضجع  
الاحتلال ، وألقت الذعر والفرع فى قلوب أفراد الجالية البريطانية .

وهكذا يظهر جليا ، أن دراسة هذه الحركة ، هي دراسة متشعبة ،  
ومتعددة اجوانب . ولهذا فعندما أخذت فى معالجتها ، كان على أن أنتهج  
سبيلا من سبيلين : اما أن أقسمها تقسيما موضوعيا ، فأفرد فصلا لكل  
من الحركة السياسية ، والحركة الدستورية ، والحركة الاشتراكية ،  
والوفد ، والانجليز ، والقصر والاحزاب . الخ ، واما أن أقسمها على  
أساس الترتيب الزمنى لتطور الاحداث . على أنى بعد ايمان الفكر .  
رأيت أن حوادث هذه الفترة ، هي حوادث متلاصقة ، يركب بعضها  
بعضا ، ويأخذ بعضها بخناق بعض ، وإذا كان من الممكن عقد فصل خاص  
عن الحركة الاشتراكية ، فمن المتعذر ذلك بالنسبة للحركة الدستورية ،  
التي هي جزء لا يتجزأ من قضية التحرر الوطنى . وكذلك الأمر بالنسبة  
للعناصر السياسية التي لا يمكن افراد فصل لكل منها دون أن تتكرر  
الحوادث وتتشابه الموضوعات . عدا ذلك فإن تناول الحركة الوطنية على  
هذا التقسيم ، هو أشبه بتمزيقها الى شرائح وعينات ، مع أن الواجب  
دراسة هذه الحركة ككائن حي يتفجر بالحياة والنشاط .

وعلى ذلك ، فقد قمت بتقسيم الحركة تقسيما زمنيا الى ثلاثة عشر  
فصلا ، ولكنى لم أغفل الاستفادة من التقسيم الموضوعى السالف الذكر  
ما استطعت : فقد مهدت لهذه الفصول بمهيد تناولت فيه الأصول  
الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية لهذه الحركة ، فتحدثت عن نشأة  
البورجوازية المصرية فى الثلث الأخير من القرن الماضى ، وتكلمت عن الحزب  
الوطنى وحزب الأمة كمدروستين وطنيتين ، تمثل كل منهما اتجاها وطريقة  
فى مقاومة الاحتلال . وعقدت الفصل الأول لمقدمات ثورة ١٩١٩ ،  
فتناولت فى القسم الأول منه تطور مركز الاحتلال فى وادى النيل ، كما  
تناولت فى القسم الثانى تطور الفكرة القومية فى مصر ، على اعتبار أن  
هذا التطور فى مركز الاحتلال ، وفى فكرة القومية كان يسير نحو التصادم  
الذى وقع فى ثورة مارس ١٩١٩ . ولما كان الاقتصار على الدوافع  
السياسية لا يكفى لتفسير اشتراك جميع عناصر الشعب وفتاته فى هذه

الثورة الفريدة الشاملة ، فقد تناولت في قسم خاص من هذا الفصل  
الأسباب المادية ، مبينا عوامل انتحار الثوري في كل طبقة من الطبقات .

ومن الفصول التي تنتمى الى التقسيم الموضوعي ، ذلك الفصل الذي  
عقدته نكلام عن التنظيمات الثورية ، وفيه تناولت نشأة اللجان الوفدية  
وتطورها ، كما تناولت الدور الثوري للجنة الوفد المركزية وعلى رأسها  
عبد الرحمن فهمي بك ، وعالجت مسألة الجمعيات السرية التي نشأت أثناء  
الثورة ، وتحدثت عن تنظيمات الطلبة والعمال والموظفين .

ومن هذه الفصول أيضا ذلك الذي عقدته عن الحركة الاشتراكية ،  
وهو تحت عنوان « النيارات اليسارية في الحركة الوطنية » وقد جعلت  
مكانه في موضع يمثل - زمنيا - انتهاء حقبة مليئة بالنشاط الاشتراكي،  
وابتداء فترة من التدهور والاضمحلال .

ولما كانت مهمة الباحث أن يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ،  
فقد توخيت دائما أن أتجنب المسائل التي استوفها غيري من الباحثين  
بالدرس ، تصديا للجوانب التي لم تدرس بعد ، أو درست بشكل منقوص  
أو غير أكاديمي . كما توخيت التعمق دون تفاصيل اكتفاء بالاحكام .  
وأمل أن أكون قد أفلحت في ارسال أكبر شعاع من الضوء على أوسع رقعة  
من تاريخ هذه الحركة .

### \*\*\*

هذا فيما يختص بموضوع الرسالة . فاذا انتقلنا الى المراجع فان  
أول ما يلاحظ بشأنها ، هو أنها موزعة متناثرة في بطون الكتب الرسمية،  
وفي الوثائق التي أصدرتها الحكومتان المصرية والبريطانية . وفي تقارير  
اللجان الرسمية ، ومضابط البرلمان المصري والانجليزى . وفي الاوراق  
الخاصة ، والمذكرات ، والتقارير السرية والخطب ، والاحاديث ،  
والتصريحات ، والبيانات ، والدراسات وغيرها . كما يلاحظ أن كثيرا من  
الحقائق الجديدة موجودة في بطون الصحف المعاصرة . ويمكن تقسيم  
هذه المراجع توجه عام الى نوعين : مراجع أصلية (مصادر) ، ودراسات .  
أما المراجع الأصلية فتشتمل على الانواع الآتية :

#### ١ - وثائق رسمية :

وخير ما صدر من هذه الوثائق : « قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦  
بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى » ،

وهو الكتاب الذى أصدره مجلس الشيوخ المصرى ، وذيته بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ، ووافق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وجميع المناقشات البرلمانية التى دارت عند عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ . وواضح أن هذه الوثائق جميعها ذات قيمة كبرى فى دراسة هذه الحركة . وقد قامت الحكومة المصرية فى عام ١٩٥٥ بإصدار كتابها الأبيض عن القضية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٤ الذى سجلت فيه الوثائق التى تضمنها « قانون رقم ٨٠ » ، وأضافت إليها ما تم بعد ذلك من أدوار المفاوضات حتى عام ١٩٥٤ . وكانت قد أصدرت قبل ذلك ، أى فى عام ١٩٥٣ ، كتابها الأخضر عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، الذى ضمنته الكثير من الوثائق الرسمية التى تناولت مسألة السودان . فتكونت بهذه الكتب الثلاثة ثروة ضخمة لدراسة هذه الحركة على المستوى الرسمى . وهناك وثائق أخرى أصدرتها الحكومة تتصل ببعض جوانب الحركة الوطنية : منها مجموعة محاضر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، ومنها وثائق إلغاء الامتيازات ، ومنها الكتاب الذى أصدره صدقى باشا فى عام ١٩٣٠ عن « الدستور المصرى وقانون الانتخاب » ، الذى صدره بمقدمة تفسيرية طويلة تكشف الكثير من أسباب الصراع بين الديمقراطية والأتوقراطية . وإلى جانب هذا كله مضابط البرلمان التى حوت الكثير من المناقشات الهامة حول القضية المصرية .

#### ٢ - وثائق غير رسمية :

فإذا انتقلنا الى دراسة الحركة الوطنية على المستوى الشعبى ، نجد نوعا من المصادر الأصلية لا يقل أهمية عن الوثائق الرسمية السالفة الذكر ، وهو الذى يتمثل فى المراسلات المتبادلة بين الزعماء ، والتقارير السرية ، والتصريحات ، والخطب والأحاديث ، كما يشتمل على المذكرات التى سجلها بعض من شاركوا فى الحطبة السياسية . وهذا النوع من المصادر على درجة كبيرة من الأهمية ، بل هو أساس متين لآى بحث يتوخى الحصول على مادته من منابعها الحقيقية . ولقد أفاد هذا البحث عن الوثائق التى نشرها الدكتور محمد أنيس الخاصة بالمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . فمما لا شك فيه أن هذه الوثائق ، قد كشفت النقاب عن صفحة خفية من نشاط لجنة الوفد المركزية فى



أثناء وجود سعد باشا وأعضاء الوفد في باريس ، كما كشفت عن طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين أعضاء لجنة الوفد المركزية في مصر ، وكذلك بين أعضاء الوفد في باريس ، وألقت شعاعا ساطعا من الضوء على حركة مقاطعة لجنة ملنر والروح المحركة فيها .

ومن الرسائل التي أفادت في كشف حقيقة أسباب الخلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد ، تلك التي نشرها الاستاذ عبد القادر حمزة في الكتيب الذي أصدره بعنوان : « اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين » ، وهي رسائل قليلة كتب سعد زغلول بعضها الى سعيد بك زغلول ، والبعض الآخر الى السيدة أم المصريين ، ولكن أهمها ما أرسله الى صديقه طاهر اللوزي بك ، وخصوصا الخطاب الذي سطره في يوم ٣١ يناير ١٩٢١ ، وفيه يكشف عن أسباب الخلاف بينه وبين بعض أعضاء الوفد في أوروبا ، ويحلل في براعة نفسيات هؤلاء الأعضاء وأصولهم السياسية والفكرية .

وتعتبر من المصادر المكملة لدور المراسلات السالفة الذكر ، الخطاب التي ألقاها سعد زغلول بعد عودته من نفيه الأول وبعد عودته من نفيه الثاني . والخطب الأولى نشرها أحمد حافظ عوض بك بعنوان : « تحية الرئيس في منفاه » ، وأضاف إليها بعض الأحاديث التي أدلى بها سعد باشا الى بعض الصحف . أما الخطاب الثانية فقد جمعها محمود فؤاد ونشرها تحت عنوان : « مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة » . وقيمة الخطاب التي ألقاها سعد باشا بعد عودته الى مصر ، عقب مفاوضات ملنر ، أنها تكشف النقاب عن جانب من أسرار هذه المفاوضات التي لم تسجل لها محاضر ، ولهذا فهي تعد ، مع تقرير لجنة ملنر ، المصدر الرئيسي عن هذه المفاوضات الهامة . ولقد قام الاستاذ محمد ابراهيم الجزيري ، سكرتير سعد زغلول ، بعمل هام عندما جمع جميع الخطب التي ألقاها سعد باشا ، والبيانات التي أصدرها ، والأحاديث التي أدلى بها أثناء توليه رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٤ في كتاب أصدره تحت عنوان : « آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب » ، فكان هذا الكتاب سجلا هاما لكثير من أحداث هذا العهد . وتعتبر من الخطب السياسية الهامة تلك التي ألقاها مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية عن معاهدة ١٩٣٦ ، فقد كشفت عن بعض ما دار في هذه المفاوضات التي لم تسجل لها محاضر أيضا . وقد نشرت وزارة محمد محمود باشا الخطب والأحاديث التي أدلى بها محمد محمود باشا ، منذ أسندت اليه رئاسة الوزراء سنة ١٩٢٨ في

كتاب بعنوان « اليد القوية » . وهي ذات فائدة في كشف بعض وجهات نظر هذه الحكومة في الحكم وخطتها فيه .

وجميع الخطب السالفة الذكر قد نشرت ، وبمعنى آخر أعيد نشرها في كتب أو مجموعات ، أما الباقي فهو موجود في بطون الصحف المعاصرة . ولا مندوحة عن الاطلاع عليها ، وتعتبر خطب النحاس باشا التي ألقاها في المناسبات المختلفة ذات أهمية في كشف أسرار الصراع الحزبي بين الوفد والأحزاب الأخرى . ولعل أهم هذه الخطب تلك التي ألقاها في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ في ظروف الازمة الحبشية الإيطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، بطريقة مستوفاة ، دون الرجوع الى هذه الخطبة التي تبين انطباعات الازمة الدولية على الموقف الداخلي في مصر .

ويصارع الخطب السياسية في الأهمية كمصدر من مصادر هذه الحركة ، البيانات الرسمية وقرارات الأحزاب وأحاديث الزعماء والسياسة مع مراسلي الصحف ، وهذه كلها موجودة في بطون الصحف بصفة رئيسية . وإن أعيد نشر بعضها في بعض الكتب السالفة الذكر التي تضمنت الخطب ، وقد جمع أحمد شفيق في حولياته كثيرا من هذه البيانات والأحاديث ، التي يعتبر من أهمها الحديث الذي أدلى به حسين رشدي باشا في يوم ١٥ إبريل ١٩١٩ لوفد من رجال الصحافة والقانون في أثناء الازمة التي خلقها اضراب الموظفين . وقد نشر بعد ذلك التاريخ بعامين . ومن أهم هذه الأحاديث أيضا ، تلك التي أدلى بها رشدي باشا وعدلي باشا ، وثروت باشا ، ومحمد سعيد باشا الى مراسلي الصحف في أثناء وجود لجنة ملنر بمصر . وقد أفادت هذه الأحاديث مع غيرها في الوصول الى نتيجة هامة جدا ، وهي أن بلاغ لجنة ملنر المشهور في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ لم يكن ثمرة احكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر في كسر حدتها ، كما ذهب الكتاب والمؤرخون ، وإنما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلي باشا وزملائه ، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض مع اللجنة .

وتعتبر المقالات مصدرا هاما من مصادر هذا البحث . وخصوصا المقالات الصحفية التي تكشف عن اتجاهات الأحزاب التي تنتمي اليها ، وذلك عندما تقصر عن أداء هذه المهمة الخطب والبيانات والأحاديث . وأهم المقالات السياسية فيما يختص بتاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى ، تلك التي ظهرت في «الجريدة» ، و «الواء» ، و «المؤيد» . ومعروف أن التسعور الوطني قد أفصح عن نفسه في تلك الفترة في

مقالات الصحف العربية والفرنسية ، مما دفع بعض الباحثين الى أن يطلقوا على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحافي» . وليس معنى هذا أن شأن المقالات الصحفية قد قل بعد قيام ثورة ١٩١٩ عندما أخذ الشعور الوطني يفصح عن نفسه في المظاهرات وأعمال العنف والمقاومة ، فقد كانت المقالات الصحفية في هذه الفترة من الأدوات الرئيسية في الهاب عواطف الجماهير ، ودفعها الى العمل السياسي ، وخصوصا في الفترات التي كانت تخف فيها وطأة الرقابة ، كما أنها كانت وسيلة الأحزاب في معاركها السياسية ، مما يبين كبير أثرها في دراسة هذه الحركة .

### ٣ - المذكرات :

وهذا المصدر من أهم المصادر لهذه الدراسة . ومن أفضل ما نشر منه مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل : «مذكرات في السياسة المصرية» . وهي أقرب الى الذكريات ، بل هي أشبه بالكتب المعاصرة . لأن الكاتب تعرض فيها لبعض الوقائع التي لم يشارك فيها بنصيب قليل أو كثير . ولما كان الدكتور هيكل قد اتخذ في الحركة الوطنية خطا معاديا للكثرة الجماهيرية ، فقد عمد في كثير من الوقائع التي شارك فيها . اما الى اغفال الاشارة اليها بتاتا ، كما حدث مثلا عندما أغفل الاشارة الى مؤامرة وثائق سيف الدين على أهميتها ، واما الى بذل أقصى ما أوتي من بلاغة ومهارة في عرض الواقعة من جانب لا يعرضه لسخط القاري . ولا أقصد بهذا القول التقليل من أهمية هذه المذكرات ، فهي دون شك تحوى رصيدا ضخما من الحقائق . وانما أقصد الاشارة الى خطورة الاعتماد عليها دون الرجوع الى المصادر التاريخية الاخرى . وهذه القاعدة تنسحب أيضا على بقية المذكرات .

ولقد كان من سوء حظ هذا البحث ، أنه لم يدرك مذكرات سعد زغلول باشا ، التي لم تنشر حتى الآن . ومع ذلك فقد استفدت الى أبعد الحدود مما نشر من أجزاء من هذه المذكرات . وقد أذيع بعضها على لسان مكرم عبيد باشا في الخطبة التي ألقاها في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني في يوم الاربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ ، كما نشر البعض الآخر في سلسلة المقالات التي كتبها الاستاذ محمود سليمان غنم في جريدة «صوت الامة» في ربيع عام ١٩٤٨ ردا على مذكرات صدقي باشا . وهذه الأجزاء من المذكرات ، بالإضافة الى المذكرة القيمة التي نشرها الأمير عمر طوسون عن

دوره في الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، لا غنى عنها للدراسة نشأة فكرة تأليف الوفد وتطورها . وقد استعضت عن الأجزاء التي لم أرها من مذكرات سعد زغلول بالاعتماد على ما صدر عنه من خطب ومراسلات وبيانات وأحاديث . وقد نشر الاستاذ مصطفى أمين بعض أجزاء أخرى من مذكرات سعد زغلول في سلسلة المقالات الصحفية التي نشرها عن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ في صحيفة الأخبار في أواخر صيف عام ١٩٦٣ ، ولكنني لم أجد فيها جديدا يعينني على إضافة شيء الى البحث . وقد تعرضت بالتنفيذ لبعض ما ورد في هذه المقالات ، وخصوصا لفكرة سعى سعد زغلول الى الجمهورية .

ومن أهم المذكرات التي نشرت أيضا ، مذكرات الدكتور يوسف نحاس عن مفاوضات عدلي كيرزن . ولا غنى عنها ، مع محاضر الجلسات الرسمية ، في تصوير الجو الذي كان يفاوض فيه المفاوض المصري برئاسة عدلي باشا . وقد نشرت دار الهلال في عام ١٩٥٠ مذكرات صدقي باشا ، والجزء الخاص منها بالفترة التي تحت البحث مقتضب ، واستخلاص الحقائق منه يحتاج لجهد وحذر ، لأن ذاكرة صدقي باشا كثيرا ما خالته في رواية بعض الوقائع التي قام فيها بانتهاك الدستور . وقد نشرت مجلة « المصور » فيما بين أول سبتمبر وأول ديسمبر ١٩٥٠ ذكريات الاستاذ أحمد لطفى السيد ، وقد أعاد الاستاذ طاهر الطناحي نشرها في عدد خاص من «كتاب الهلال» صدر في فبراير ١٩٦٢ تحت عنوان «قصة حياتي» . وهي ذكريات هامة وتسد نقصا في معالجة الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، وتعتبر مع مقالات «الجريدة» المصدر الرئيسى للكتابة عن «حزب الأمة» . وقد نشر الاستاذ احسان عبد القدوس ذكريات والدته السيدة «فاطمة اليوسف» في كتاب بعنوان «ذكريات» ، . ويعطى الجانب الصحفى من هذه الذكريات صورة مجسدة لسطوة الوفد وسيطرته على الجماهير في الفترة الخاضعة للبحث .

ومن أحسن المذكرات ، التي لا غنى عنها في معالجة مسألة خروج الجيش المصرى من السودان ، ما كتبه أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الألاى أحمد بك رفعت عن « أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه » . وقد طبعت هاتان المذكرتان على نفقة الأمير عمر طوسون . وهناك الكتاب المفيد المسمى : « ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية » . وقد كتبه كاتب متكرر تحت اسم « الباحث المطلع محزون » ، وهو مصرى من الذين أقاموا بالسودان ،

وشهدوا اضطرابات عام ١٩٢٤ ، (ولم أوفق الى معرفة هذه الشخصية) .  
وقد خصص الجزء الأول منه لبيانات خاصة بعبد ضحيا مصر في  
السودان ، أما الجزء الثانى فقد ضمنه مشاهداته فى السودان ، وتسوده  
نبرة حزينة بسبب الخطة البريطانية فى فصل السودان عن مصر .

ولا أدري ان كنت محقا فى ضم كتابى الاستاذ محمود أبى الفتح :  
« مع الوفد المصرى » ، « المسألة المصرية والوفد » الى نوع المذكرات أو  
الذكريات . فهذان الكتابان الهامان يغطيان صحفيا أخبار الوفد فى أوروبا  
فى عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، ولم يقصد بهما كاتبهما أن يكونا على صورة  
ذكريات ، ولكن نظرا لأنهما تضمنتا وقائع رآها الكاتب بنفسه أو سمعها  
بأذنيه ، فقد كانت لهما الى حد ما قيمة المذكرات . وعلى كل حال ، فإن  
دراسة أعمال الوفد فى أوروبا ، لا يمكن أن تستغنى عن هذين المصدرين .

#### ٤ - الصحف والمجلات :

ولهذا المصدر فى هذا البحث أهمية خاصة . فهو السفر الضخم ،  
الذى يحوى فى باطنه كل التصريحات التى أدلى بها الساسة والزعماء ،  
وكل البيانات الرسمية والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى لم تجمع  
فى كتب أو مجموعات . ولقد كانت مهمة الرجوع الى هذه الصحف  
والمجلات حقيقة بأن تكون أشق ، لولا « حوليات مصر السياسية » ، أو  
« جريدة الجرائد » على حد تعبير واضعها أحمد شفيق باشا .

فهذا العمل العلمى الضخم النى لم يسبق له نظير ، والذي تمخض  
عن عشرة مجلدات يبلغ عدد صفحاتها قرابة العشرة آلاف صفحة ، يعتبر  
مقدمة ضرورية ، وتوطئة لقراءة صحف هذه الفترة . فبالإضافة الى أنه  
يحوى أهم الوثائق السياسية الرسمية ، وغير الرسمية ، والخطب ،  
والمقالات ، والأحاديث التى كان لها أثر فى سياسة البلاد ، فإنه يسهل  
الى حد كبير مهمة الباحث فى استخدام الصحف والوصول الى غرضه  
منها دون تضييع كثير من الجهد والوقت . وقد قسم أحمد شفيق لحولياته،  
بتمهيد استغرق ثلاثة مجلدات أتى فيها على الوقائع السياسية من عهد  
محمد على حتى نشوب الحرب العالمية الأولى بطريق الاجمال ، ثم سرد  
الحوادث بالتفصيل منذ الحرب الى آخر عام ١٩٢٣ . وينتهى الجزء الأول  
من التمهيد بانتهاء عام ١٩٢٠ ، أما الجزء الثانى فينتهى عند اخفاق  
مفاوضات عتل - كيرزن ، ويشمل الجزء الثالث الحوادث بعد ذلك الى

نهاية عام ١٩٢٣ • وتبدأ الحوليات ابتداء من عام ١٩٢٤ ، وعددها سبعة ،  
يحتوي كل منها حوادث عام واحد على التوالي الى نهاية عام ١٩٣٠ •

على أن الاعتماد على حوليات مصر السياسية ، مع ذلك ، لا يكفي  
وحده للالام بجميع جوانب الحركة الوطنية في هذه الفترة • ولهذا فلما  
أزمنت معالجة الحركة الاشتراكية في مصر ، لم أجد بغيثي الا في الصحف  
وحدها • واني لأمل أن أكون قد قدمت جديدا في هذا الموضوع الذي لم  
يطرق من قبل •

### ثانيا - الدراسات :

وينقسم هذا النوع من المراجع الى قسمين : دراسات لشخصيات  
( نراجع ) ، ودراسات أخرى تتناول موضوعا من الموضوعات السياسية  
او التاريخية او القانونية او الاقتصادية • وفيما يختص بالتراجم فإن  
أهم ما كتب منها ، تلك الدراسة التي قدمها الاستاذ عباس محمود العقاد  
عن سعد زغلول • وهي خير ما صدر عن حياة هذا الزعيم الكبير • ويعتز  
الاستاذ العقاد بهذه الترجمة اعتزازا كبيرا ، فأذكر أنه وصفها منذ سنوات  
قلائل بأنها خير ما كتبه ، مما عرضه لهجوم الدكتور بنت الشاطئ التي  
عدت ذلك اعترافا من العقاد بتجمده من عام ١٩٣٦ ، وهي السنة التي  
صدرت فيها ترجمته السالفة الذكر • وفي الحقيقة أن المترجم قد أفرغ في  
هذه الترجمة كل ما أوتي من قوة منطق ، وبلاغة حجة ، وقدرة على  
التحليل في الدفاع عن سعد زغلول ، وعن خطته السياسية ، والتعرض  
لكل مطعن يوجه اليه بالتفسير والتبرير والشرح • وواضح أن الاستاذ  
العقاد لم يكن مطالبا في هذه الترجمة بأن يتناولها بقلم المؤرخ ، فمهمة  
المترجم غير مهمة المؤرخ ، ولكن ذلك لا يبرر ما قام به من هجوم شديد  
على خطة الوزراء الثلاثة رشدي ، عدلي وثروت ، فقد دفع بهم الى السفح  
فهم محاولة لابرار علو سعد باشا فم ذراه • ولهذا فأعتقد ، أنه من مزايا  
هذه الرسالة أنها وضعت المخالفين لسعد باشا ووضعت خطتهم في المكان  
الصحيح •

فاذا انتقلنا الى الدراسات الأخرى ، تبرز أمامنا الدراسة التي قام  
بها الاستاذ عبد الرحمن الرافعي ، وقدمها في كتابيه : « ثورة ١٩١٩ »  
الجزء الأول والثاني ، وفي أعقاب الثورة الجزء الأول والثاني • وقد خدم  
الاستاذ الرافعي تاريخ بلاده الوطني بهذه الدراسة التي تميزت بالوضوح ،  
وتسلسل الحوادث ، والتي تبنت فيها شجاعة الرافعي الفائقة في

تعليقاته التي انهمال فيها بالنقد الشديد لخطة الملك فؤاد الأوتوقراطية بالرغم من وجود الملكية كنظام قائم في مصر في ذلك الحين ، وفي وقت كانت بعض الجهود العلمية تبذل فيه للدفاع عن خطة الملك فؤاد وتبريرها . ولقد بذل الاستاذ الراقى جهدا مشكورا في الدراسة التي قدمها عن « ثورة ١٩١٩ » على وجه الخصوص ، عندما استخلص من السجلات الرسمية أسماء الوطنيين الذين استشهدوا أو حوكموا في ثورة ١٩١٩ ، مع تحديد مهنتهم وأعمالهم التي كانوا يقومون بها ، فأتاح بذلك للباحث معرفة العناصر التي اشتركت في هذه الثورة على وجه اليقين .

ولقد اتبع الاستاذ الراقى في دراسته طريقة تتبع الأحداث زمنيا والتعليق عليها بما يراه ، مع اثبات النصوص الكاملة التي وردت في الصحف للبيانات الرسمية ، والمنشورات الحكومية ، وكتب استقالات الوزراء والاحتجاجات ، والنداءات وغيرها . فهي على هذا النحو أشبه بتلخيص واف لحوليات مصر السياسية فيما عدا الاهتمام بوجه خاص بإبراز وجهة نظر الحزب الوطنى ، وتسجيل جهوده ، ونشاطه ، وقراراته ، وبياناته . وواضح أن الدراسة الأكاديمية لا تجرى على هذا النحو . فالتاريخ ليس رواية الوقائع والتعليق عليها بالاستحسان أو الاستهجان ، وإنما التاريخ علم نقد وتعقيق ، ومهمة المؤرخ الأولى ، إنما هي تحقيق الأحداث ، وتمحيصها ، وتتبعها بالتفسير والتحليل والتغلغل إلى جذورها الأولى ، والدراسة التاريخية العلمية الناجحة ، هي التي تقوم على ربط الأحداث بالقوى الاجتماعية الموجودة ، وما يطرأ على هذه القوى من تطور أو تغيير . ولا أقصد بذلك إلى التقليل من أهمية الجهد الذى بذله الاستاذ الراقى في دراسته ، فما لا شك فيه ، أن الوثائق التي جمعها في هذه الدراسة قد سهلت مهمة الباحث لحد كبير .

ومن الدراسات الهامة الأخرى تلك الدراسة العلمية المفيدة التي قدمها المرحوم الاستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ، وهي الدراسة التي تتناول جانبا من جوانب هذا البحث . ولقد أفادتني تعليقات الاستاذ غربال التي تتميز بشمول النظرة وبعد المرمى ، وإن كانت نتيجة دراساتي لم تجعلنى ألتقى به كثيرا ، وخصوصا في بعض النقاط الهامة مثل خطة الملك فؤاد السياسية ، وموقف الجانب المصرى في معاهدة ١٩٣٦ . كما أئنى لم أستخدم طريقته في معالجة المفاوضات ، وهي الطريقة التي تقوم على إيراد نصوص المشروعات يرمتها ، فقد كنت أشعر بأن عرض هذه النصوص الجافة على

هذا النحو ، لا يشجع على قراءتها وبالتالي على فهم مضمونها ، ولهذا ، حينما تناولت مفاوضات الوفد مع لجنة ملتر ، فضلت عرض المشاكل التي تناولتها المناقشات ، وحللت نصوص المشروعات التي تبادلها الفريقان ، ثم عرضت الفروق الجوهرية بينها . وقد اعتبرت أن تقديم هذه المشاكل التي تناولتها المناقشات ، إنما هو مدخل ضروري لفهم مراحل المفاوضات التالية .

وهناك دراسة أخرى هامة أفاد منها هذا البحث ، تلك هي التي قدمها الأستاذ محمود سليمان غنام بعنوان : « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية » . وقد كانت طريقته هي تتبع كل نقطة من نقط الاتفاق على طول مراحل المفاوضات المختلفة ، لظهور مدى التقدم والتأخر في معالجتها . وهي طريقة جيدة ، وإن كان الأستاذ غنام قد انتهجها للوصول في النهاية إلى نتيجة محددة وهي أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد بلغت بحل مشاكل الاتفاق مع بريطانيا مرحلة لم تبلغها مفاوضات سابقة من قبل .

وهناك دراسات أخرى أفاد منها هذا البحث ، منها الدراسة القانونية التي قدمها الدكتور السيد صبرى بعنوان : « مبادئ القانون الدستوري » ، ومنها كذلك الدراسة الاقتصادية التي نشرها الدكتور أمين مصطفى عفيفي بعنوان : « تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث » . وللدكتور راشد البراوي كتاب قيم بعنوان « حقيقة الانقلاب الأخير في مصر » ، وهو محاولة رائدة لدراسة القوى الاجتماعية في مصر في ضوء الظروف الاقتصادية . وقد أفادني كتاب للاستاذ مليكة صدر في عام ١٩٢٣ بعنوان : « مركز مصر الاقتصادي » ، وخصوصا في تصوير سيطرة العناصر الأجنبية على السوق المحلية عند قيام ثورة ١٩١٩ .

### ثالثا - المراجع الأجنبية :

ولقد كان على الأخص لتلك العقدة التي تحكم بعض الباحثين الذين يرون أن الاسراف في الاستناد إلى المراجع الأجنبية ، هو من دواعي الثقة بأبحاثهم ، واضفاء الصفة العلمية عليها . فالموضوع الذي أعالجه يتناول تاريخ مصر في فترة لم تكثر فيها كتابات جيدة من جانب الكتاب الأجانب ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقرن التاسع عشر . ف فيما عدا التحقيق الصحفي الذي قلعه السير فالتاين تشيرون عن ثورة ١٩١٩



في كتابه : « المسألة المصرية » ، فإن الدراسات التي قدمها الكتاب الأجانب عن الحركة الوطنية في مصر هي دراسات ( قشرية ) لم تستطع التغلغل الى لباب الحركة وجوهرها . والسبب في ذلك ، أن المسألة المصرية بعد ثورة عام ١٩١٩ قد أصبحت مسألة جماهيرية يتولى الشعب فيها الدور الرئيسي ، ويقوم بحلها بوسائل الكفاح والمقاومة العنيفة أو السلبية ، بينما كانت المسألة المصرية في القرن التاسع عشر مسألة دولية تتولى الدول حلها عن طريق المؤتمرات والمراسلات والمذكرات . وواضح أن دراسة مسألة دبلوماسية أسهل من دراسة حركة جماهيرية؛ ففي المسألة الأولى ، يكفي أن يدرس الباحث الكتب الملونة والمذكرات المتبادلة ، فيلم بأطراف المشكلة ، وهذه الوثائق ميسور الحصول عليها في دور محفوظات الدول ، أما دراسة الحركة الجماهيرية فلا تتوفر عادة الوثائق التي تكشف عن خفايا هذه الحركة ونشاطها وتنظيماتها . وإذا كان هذا العمل صعبا على المصري ، فهو أصعب على الباحث الأجنبي . لهذا كانت المشكلة بخصوص المصادر الأجنبية هي مشكلة الاختيار بين الكم والكيف .

وفي الحقيقة أن ما قدمه الكتاب الانجليز عن الحركة الوطنية في مصر إنما يفيد بصورة عامة في تفسير موقف الجانب الانجليزي . ومن ذلك كتاب اللورد لويد : « مصر منذ عهد كرومر » ، فاللورد لويد قد شغل منصب المندوب السامي بعد اقضاء اللورد النبي ، ولهذا فقد استطاع عن طريق منصبه ، أن يتناول بالتفسير كثيرا من الأحداث السياسية في عهده ، كما استطاع أن يقدم مفاتيح هامة لفتح مغاليق السياسة البريطانية في هذه الفترة . على أن كتاب اللورد لويد ، مع ذلك ، قد تعرض حينما تعرض بالنقد للسير ريجنالد ونجت لمقابلته سعد باشا ورفيقيه في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد ظهر جهله بكل شيء عن الوفد ، وعن نشأته ، والعلاقة بينه وبين حكومة رشدي باشا والسلطان ، مما اضطر السير رونالد ونجت الى أن يوضح هذا الجهل في الترجمة التي قدمها عن حياة والده ، وهي الترجمة التي لا شك أنها كشفت النقاب عن السياسة البريطانية في الفترة السابقة على ثورة مارس وفي خلالها ، وقد سجل فيها السير رونالد ونجت بعض الوثائق الهامة المفيدة .

وتعتبر الترجمة التي قدمها المارشال ويفل عن « النبي في مصر » من التراجم الجيدة التي ألقت بعض الأضواء على تاريخ الفترة التي

تولى فيها اللورد ألنبي منصبه ، وخصوصا أن المارشال ويقل قد دعها بالوثائق ، اذ سجل فيها بعض مكاتبات اللورد ألنبي مع حكومته ، ولهذا فلا غنى عن الاستعانة بها فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير ، وفى حادث مقتل السردار ، وما ترتب عليه من آثار تناولت اللورد ألنبي نفسه .

ومن أحسن الدراسات الأجنبية التى تناولت بعض جوانب هذه الحركة تلك التى قدمها المؤرخ الكبير آرنولد توينبى فى المجموعة التى أصدرها تحت عنوان « عرض للمشئون الدولية » ، ولا تكاد تدانى هذه الدراسة دراسة أجنبية أخرى فى تركيزها واستيعابها وموضوعيتها . وقد أفادنى خصوصا المجلد الذى صدر عن عام ١٩٣٦ فى تعزيز وجهة النظر التى اتخذتها فى دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، وهى أن الأزمة الدولية التى وقعت بين إيطاليا والحبشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لايجاد تسوية مع انجلترا ، بأكثر مما ضغطت على يد السياسة البريطانية ، بل أن هذه الظروف كانت حافزا لانجلترا على عدم إبرام أية معاهدة مع مصر فى ذلك الحين .

وتعتبر الكتب البيضاء التى أصدرتها الحكومة البريطانية عن بعض أدوار المسألة المصرية من المصادر التى لا غنى عنها فى هذه الدراسة ، وأهمها الكتاب الأبيض الانجليزى الذى صدر عن تصريح ٢٨ فبراير ، وقد وجدته مترجما بقلم المرحوم الاستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، ولم أعثر عليه بلفته الأصلية ، وقد اعتمدت عليه تقريبا فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير لأهميته . وقد أوصلتنى المقارنة بين الكتب المتبادلة بين اللورد ألنبي واللورد كيرزن وزير الخارجية ، الى اكتشاف أخطاء وقع فيها اللورد ألنبي فى فهم تعليمات حكومته ، كما وقع فيها أيضا اللورد لويد عندما تعرض لهذه المسألة ، على أن أهم ما توصلت اليه انما هو بخصوص نشأة فكرة تصريح ٢٨ فبراير ودور السياسة المصريين الحقيقى فيها . ومن أهم الكتب البيضاء الانجليزية التى أفادت البحث ذلك الذى أصدرته الحكومة البريطانية عن مفاوضات سعد - مكدونالد . ولم أعثر عليه أيضا بلفته الأصلية وانما أوردته مترجما فى كتابه الأستاذ الجزيرى سكرتير سعد زغلول . ومن المعروف أن هذه المباحثات لم تسجل لها محاضر جلسات ، كما أن الوفد لم يصدر عنها محضرا كما فعل فى حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم ، فإن هذا الكتاب الانجليزى يعتبر المصدر الوحيد لهذه المباحثات ، بالإضافة الى ما ورد عنها على لسان سعد زغلول فى خطبه ، وما ورد عنها أيضا فى الصحف .

ومن أهم المصادر التي لاغنى عنها في هذا البحث ، المناقشات التي دارت في البرلمان الانجليزي عن المسألة المصرية . وتشغل المضابط الرسمية لهذه المناقشات عددا ضخما من المجلدات يبلغ ٩٥٩ مجلدا من سنة ١٨٠٤ الى سنة ١٩٣٨ ، مقسمة الى خمس مجموعات . والمجموعه الخامسة هي التي تتصل بهذا البحث ، وعددها ٢٣٨ مجلدا من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩٣٨ . ويلاحظ أن معظم ما كان يدور من مناقشات داخل البرلمان الانجليزي بخصوص المسألة المصرية كانت الصحف المصرية تورد نصه في ذلك الحين ، على اننى اعتمدت على النصوص الأصلية التي وردت في المضابط الرسمية . ولكم وددت لو عيّنت الجهات الرسمية أو العلمية بجمع ما نشر في هذه المضابط عن مصر وترجمته ونشره ، اذن لجاوزت فائدة هذا العمل كل فائدة ، سواء بالنسبة للقارئ العادى أو الباحث الأكاديمى ، لأن هذه المادة الشائقة الهامة مدفونة في المجلدات السالفة الذكر .



وفي نهاية هذا التقديم ، لا أملك الا أن أزجى خالص اشكر والتقدير للجنة العلمية الموقرة التي ناقشت هذه الرسالة ، والمكونة من الأساتذة الدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد الحنة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ لما تجشم أعضاؤها من جهد علمى شاق فى فحص هذه الرسالة وإبداء الملاحظات عليها . فيما لا شك فيه أن هذه الملاحظات الموضوعية القيمة كان لها فضل لا ينكر فى تقويم هذا البحث ودفعه ، وفى ظهوره فى الصورة التى يصدر بها الآن . كما أعرب عن شعورى بالعرفان للجنة الموقرة لمنحها صاحب هذا البحث المتواضع درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بتقدير « ممتاز » ، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة . وانى لأتوجه خاصة لأستاذى الدكتور محمد أنيس بآيات الحمد والتقدير ، لما أتاح لى من حرية المناقشة الى أبعد مدى يمكن تصوره . وانى لأشعر بأن كل موضع يستحق التقدير فى هذا البحث ، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بينى وبين الدكتور ، احتدم فيها الجدل ، واصطرع فيها الرأى ، وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع الى الأمام .



## مراحل الحركة الوطنية :

نستطيع أن نعتبر تاريخ الفترة الطويلة التي استقر فيها الاحتلال البريطاني في أرض مصر ، قطاعا قائما بذاته من التاريخ المصري العام ، بالرغم مما قد يبدو من فساد في هذا التعبير ، لأن تيار الحوادث في الحقيقة ، لا يمكن أن يكف عن التدفق فجأة عند تاريخ معين . والأحداث الكبيرة أو الصغيرة التي تجري في عهد ما ، ليس من المحتم أن تدين بوجودها وأصولها لهذا العهد ، فقد تكون لها جذور ضاربة في أعماق العهد الذي سبقه ، أو العهود التي سبقتها . ولكن المقصود بهذا القول هو أن الاحتلال البريطاني كان محورا ظلت تنور حوله الأحداث لمدة تزيد عن سبعين عاما . وطبيعي أن كل ما دار حول هذا المحور من انجازات وطنية وثورات ، ودميات وأحزاب ، هو قطاع مميز من التاريخ المصري ، وهو الذي نطلق عليه عادة « تاريخ مصر في ظل الاحتلال البريطاني » .

وآخر ما يفسر هذا القول ، الحركة الوطنية المصرية إبان الاحتلال البريطاني : فقد قامت هذه الحركة لتدور حول محور واحد ، هو التخلص من الاحتلال البريطاني . فهي تختلف بذلك عن الحركات التي سبقتها في العهود السالفة ، وهي أيضا ذات كيان واحد متماسك ، مهما تعرضت للتوقف أحيانا تحت ظروف معينة . وأهمية هذا القول ، أنه يظهر الخطأ الذي درج عليه السياسيون المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في اعتبار عام ١٩١٨ فجرا للحركة الوطنية . وهو ما يوحى بأن هذه الحركة تختلف عن الحركة التي سبقتها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، مع أنها كلها حركة واحدة تنور حول محور واحد هو الاحتلال البريطاني .

وقد انقسمت هذه الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني لنصر الى ثلاث مراحل تحت ضغط الظروف الخارجية بصفة خاصة . فقد بدأت المرحلة الأولى عقب الاحتلال البريطاني لتستمر الى نشوب الحرب العالمية الأولى - وفي هذه الفترة وقع عبء النضال على كاهل مدرستين ، ودار الصراع فيها بين أيديولوجيتين : أما المدرستان فهما مدرسة الحزب الوطني ومدرسة حزب الأمة، وهما امتداد لمدرسة الأفغانى ومدرسة الشيخ محمد عبده ، وأما الأيديولوجيتان فهما أيديولوجية « الجامعة الإسلامية » ، وأيديولوجية « انقومية المصرية » . ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الأولى حتى بدأت المرحلة الثانية للحركة الوطنية لتستمر الى عام ١٩٣٦ ، حيث عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية . ثم لم تكد تتعرض المعاهدة للاختبار فى فترة الحرب حتى بدأت المرحلة الثالثة بعد الحرب وهى التى انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخروج الانجليز من مصر عام ١٩٥٦ . وكان النضال فى هاتين المرحلتين يقح على عاتق الوفد المصرى بصفة رئيسية ، وأما الصراع الأيديولوجى فكان يدور - وخصوصا فى نهاية المرحلة الثانية - بين القومية المصرية والقومية العربية .

### البورجوازية المصرية :

ولما كانت الطبقة الاجتماعية التى قادت حركة الكفاح فى مصر فى تلك المراحل الثلاث هى البورجوازية الوطنية ، فقد يكون من الواجب البدء بالكلام عن نشأة هذه الطبقة وتطورها ، كمقدمة للحديث عن الحركة الوطنية . وأول ما يلاحظ فى نشأة البورجوازية فى مصر هو اختلاف الظروف التى قامت فيها عن ظروف قيام البورجوازية فى أوروبا ، واختلاف ماهيتها عن ماهية هذه الطبقة ، وبالتالي اختلاف الدور التاريخى لكل منهما . فقد نبت البورجوازية فى أوروبا ، كما هو معلوم، من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع الاقطاعى ، ممن اضطروا ، نظرا لعدم حيازتهم أراضى يزرعونها ، الى طلب العيش عن طريق المغامرة ، والتنقل والتجارة ، وبمرور الوقت وبازدياد عدد السكان، كثر هؤلاء التجار حتى صاروا طبقة اجتماعية لها مصالحها الخاصة ، ومصادر كسبها المستقل ، وتتخذ لها مراكز تتركز فيها ، أخذت تتحول بمرضى الزمن الى مدن تجارية يعتمد أهلها فى معاشهم على النشاط التجارى بدلا من زراعة الأرض . ثم ترعرعت هذه الطبقة وأثرت ثراء عظيمًا خلال الثورة التجارية التى أحدثتها حركة الاكتشافات

الجغرافية : اكتشاف الأمريكتين واكتشاف انطوق الى الشرق . تم بلغت ذروة نيرانها ونفوذها بالثورة الصناعية التي فتحت أمام أصحاب دعوس الأموال افاقا غير محدودة . ولما كانت قيود النظام الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة ، والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على إعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها . وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرعا بالاقطاع ، وبتعسف واستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت فى المبادئ والمصالح مع الطبقة البورجوازية . وكانت الثورة الفرنسية النموذجا كاملا للصراع الدامى بين البورجوازية والاقطاع .

هذه اجمالا ظروف نشأة ونمو ابورجوازية الأوروبية ودورها التاريخى والسياسى . فاذا انتقلنا الى الطبقة البورجوازية فى مصر ، وهى الطبقة التى نولت قيادة الحركة الوطنية ، نراها قد نشأت ونمت فى ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما ، وقامت بدور تاريخى مختلف تماما . فلم تنشأ على المسرح السياسى - أى لم تقم بدور سياسى - بوصفها طبقه اقتصادية جديدة تتميز بنظام خاص معين من نظم الانتاج لا يقوم على تملك الأرض وتسعى لتثبيت أركان هذا النظام وتثبيت قواعده على انقاض النظم القديمة الاقطاعية ، وانما برزت كطبقة وطنية يتحدد مكانها اجتماعيا بين الطبقة الحاكمة الأجنبية التى كانت تتكون اذ ذاك من شراكسة واتراك وأرناؤوط وغيرهم ، وبين طبقة الفلاحين الملتصقة بالأرض . والملاحظ أن هذا الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الاقطاع والرأسمالية لم يقم فى مصر . فلم تكن هناك فى الحقيقة فروق جوهرية تفصل بين الطبقات التى تعيش على تملك الاقطاعات الكبيرة من الأرض ، وبين الطبقات التى تعيش على استثمار المال فى التجارة والصناعة ، بل لقد لوحظ أن معظم ملاك الأراضى كانوا هم أنفسهم من الرأسماليين الذين رأوا استثمار جزء من أموالهم فى مشروعات تجارية وصناعية رابحة . بل ان الطبقة الرأسمالية فى مصر قد نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضى ، ولم تنبع من الطبقات الدنيا ، كما جرى فى أوربا اللهم الا فى عهود قريبة فى مصر وخصوصا بعد عام ١٩٣٦ وبعد إلغاء الامتيازات الأجنبية عندما خفت سيطرة الأجانب قليلا على السوق المصرية ، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التى أتاحت الفرصة للوطنيين للعمل فى مجالات التجارة والصناعة بشكل لم يتوفر من قبل بتلك الصورة .

وفي الحقيقة أن الاقطاع ، بالمصطلح التاريخي الغربي - وأبرز معالمه قسيت المجتمع إلى وحدات منعزلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية المختلفة ، مما كان يحول دون الانسجام التام بين عناصر المجتمع ، ودون نمو الشعور القومي ، وبالتالي دون قيام الدولة الموحدة - لم يكن موجودا في مصر . فمن المعروف أن الانتقال بين الأجزاء المختلفة في مصر كان من أسهل الأمور : فلم تكن ثمة قيود جمركية تعطل التجارة الداخلية ، ولم تكن هناك مشكلات بالنسبة للعملة ، كما أن ولاء الفلاح للملزم أو صاحب الأرض لم يتخذ شكلا سياسيا كذلك الذي كان بين « الفن » و « السيد الاقطاعي » والذي كان من شأنه أن يحجب سيادة الدولة عن الزارع ويحول دون نمو الشعور القومي . كل هذه القيود لم تكن موجودة ، حتى يمكن أن يقال أن تدهور الاقطاع « نظام الالتزام » كان من الأسباب التي ساعدت على ظهور الحركات القومية . وآية ذلك أن الحركات القومية في مصر قامت من قبل القضاء على نظام الالتزام بزمان طويل ، ومن قبل القضاء على نظام الملكيات الكبيرة بزمان أطول ، فإن هذا النظام الأخير لم يهزم في مصر إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما زال موجودا في البلاد العربية الأخرى . ولم يحل دون قيام الحركات القومية العنيفة .

كل هذا يوجب الأخذ بتفسيرين : الأول ، عدم ارتباط نمو الحركات القومية في مصر بتدهور الاقطاع ، والثاني عدم ارتباط نمو المبورجوازية في مصر - وهي الطبقة التي قادت الحركات القومية الحديثة - بتدهور واضمحلال الطبقة الاقطاعية .

فالمبورجوازية المصرية ، يحكم أنها طبقة وطنية من التجار وملاك الأراضي والمثقفين تسعى لتحل محل العناصر الأجنبية الحاكمة والمستغلة ، ترتبط في نموها وتطورها بضعف واضمحلال وسقوط هذه العناصر الأجنبية ، حتى أنه يمكننا تحديد معالم الطريق الذي قطعت فيه المبورجوازية المصرية شوط تقدمها وتطورها بتحديد معالم الطريق الذي سار فيه ضعف وتدهور نفوذ العناصر المملوكية والتركية والأوربية . ويبدأ الطريق قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، في العهد الذي أعقب سقوط علي بك الكبير ، وهو الذي اصطليح المؤرخون على تسميته بعهد الفوضى المملوكية . فنرى أن الصراع بين فئة الممندية ، أتباع محمد أبي الذهب ، وعلى رأسها مراد بك وإبراهيم بك ، وفئة العلوية وعلى رأسها اسماعيل بك ، وهو الصراع الذي أدى إلى انتهاك العناصر المملوكية لبعضها البعض ، قد أسفر عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى المصرية المؤلفة من كبار



التجار وكبير المشايخ والسادة الأشراف ، فاستطاعت هذه الطبقة أن تفتزع من الأمراء المماليك في سنة ١٧٩٥ « الحجة الشرعية » التي تعهد فيها الأمراء بأن يدينوا بقضاء المحاكم في قضايا الحقوق ، وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحكام الشرعية ، وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جريرة على المحكومين ، وهي الحجة التي يضعها البعض (١) في مقام « المجنأ كرتا » ، ويطلق عليها البعض الآخر « وثيقة حقوق الإنسان » (٢) .

هذه الطبقة الوسطى المصرية سرعان ما نراها تقوم بدور قيادي بارز في عهد الحملة الفرنسية ، نتيجة تشتت العنصر المملوكي . فقد قامت خطة « الجنرال بوناپرت » كما يقول الأستاذ شفيق غربال ، على التمييز بين عرب وعثمالية ومماليك ، وأن يجعل من المماليك وحدهم عدو وعدو السلطان وممثليه في مصر وعدو أهلها العرب ، فكان من شأن هذه الخطة - خطة سحق المماليك - أن أفسحت الطريق للبورجوازية المصرية للحلول محلها . وخصوصا بعد استعانة بوناپرت بها في التفاهم مع الشعب المصري . ولذلك نرى في هذه المرحلة عبء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي يقع على عاتق هذه الطبقة وتبرز زعامة « السيد عمر مكرم » الذي يشترك في جميع المؤامرات التي حيكت بالقاهرة لاختراج الفرنسيين من مصر ، ويقود ثورة المدينة عليهم ، وينتهي بالانفراد بزعامة البلاد الشعبية، عندما يترك الفرنسيون مصر .

وفي وسط الفوضى السياسية التي تعقب خروج الحملة الفرنسية ، بسبب تنازع أمراء المماليك - الذين تناقص عددهم أيام الفرنسيين - وتصارعهم مع الأتراك ، تتقدم القوى البورجوازية المصرية لتحتل مركز المماليك رسميا وتحصل الدور الذي كانوا يقومون به في خلق الوالى ، وتعيين محمد على مكانه بشروطها ، وذلك لأول مرة منذ الفتح العثماني . وعندما يحتاج محمد على الى المال لمقاتلة المماليك ولإعطاء الجنود رواتبهم لا تتردد البورجوازية المصرية في التقدم لمعاونته في الحصول على أغراضه ، وتوفر له بذلك سبيل الاستقرار .

وبالرغم من تنكر محمد على للقوى الوطنية بعد استتباب الأمور له ، وانقضاؤه عليها ، إلا أنه مع ذلك قد أدى للبورجوازية المصرية أجل خدمة بسحق المماليك ، والأجهزة على من بقى منهم في « منبجة القلعة » ومن ثم مهد الطريق لبناء مجتمع جديد .

وفي الواقع أن المجتمع المصري في عهد « محمد على » وخلفائه ، قد اجتاز عدة تطورات عنيفة نقلته من حال الى حال . فقد تطورت حيازة

الأرض من نظام الالتزام إلى نظام الاحتكار إلى نظام الملكية الزراعية ، مما ساعد على ظهور أرسنقراطية وطنية جديدة أخذت تتنافس مع العناصر الأرسنقراطية الأخرى في المجتمع التي تتألف من الأتراك والشراكسة والأوربيين ، كما أخذ التعليم في عهد محمد علي يتحول من نظام الكتاتيب والمساجد إلى نظام المدارس التي يتعلم فيها التلاميذ العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، فكان ، بسبب هذا التحول الخطير الذي انتعش في عهد « اسماعيل » ، أن قامت طبقة مثقفة جديدة ، أخذت تدرع طبقه مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها ، وما لبثت أن قادت التيار القومي الحديث ، بحكم تأثرها بالأفكار الأوروبية - كما تمثل في حركة حزب الأمة - . ولقد كان إنشاء الجيش الوطني الحديث من أبناء الفلاحين في عهد « محمد علي » من أخطر التطورات التي أصابت المجتمع المصري ، فقد أمد هذا الجيش الجيش البورجوازية الوطنية بالسلاح الذي تحارب به معركتها ضد السيطرة الأجنبية . وقد تمثل هذا في الحركة العربية التي استغلتها العناصر البورجوازية لتحقيق أهدافها في تأسيس الدستور وقيام حكم نيابى يكفل لها الاشتراك في الحكم اشتراكا فعالا . كما تمثل في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أيضا .

وبفشل الثورة العربية واحتلال إنجلترا لمصر ، بدأت صفحة جديدة في نضال البورجوازية المصرية . فقد كانت الحركات القومية التي سبقت الاحتلال البريطاني تتنفس جميعها في جو إسلامى خالص ، وبمعنى آخر أنها كانت تعمل في نطاق الاحتفاظ بالسيادة العثمانية ، لا تبغى عنها فسكاكا . وحتى الحركة العربية بالرغم من أنها اصطدمت بالسلطان العثمانى ، إلا أنها لم تستهدف أبدا الانفصال عن الدولة العثمانية . وهذا هو السبب في أن هذه الحركات جميعها كانت حركات قومية ناقصة لا ينطبق عليها مصطلح القومية الحديث . وقد بدأت أول حركة قومية بهذا المصطلح على يد « حزب الأمة » الذي تألف في مصر عام ١٩٠٧ ، وكانت لسان حاله صحيفة « الجريدة » التي كان يحررها « أحمد لطفى السيد » . ولكن هذه الفكرة القومية اصطدمت اصطداما عنيفا بالفكرة الدينية ، التي كانت تعبر عنها في ذلك الحين حركة « الجامعة الإسلامية » التي كان يدعو لها السلطان عبد الحميد العثمانى ، ويروج لها مصطفى كامل . وهذا الصراع بين هاتين الأيديولوجيتين ، أيديولوجية القومية المصرية ، وأيديولوجية الجامعة الإسلامية ، هو ما يميز المرحلة الأولى من الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .

نشأت حركة الجامعة الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل للضغط الاستعماري الأوربي على الشرق الاسلامي بصفة خاصة . وهذه الحركة تختلف عن الحركة الوهابية التي سبقتها في أواخر القرن الثامن عشر من بعض الوجوه ، بالرغم من أن كليهما تصطبغ بالصبغة الاسلامية الخالصة : فالحركة الوهابية حركة ( لوثرية ) البواعث ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة سياسية البواعث ، والحركة الوهابية حركة انفصالية داخل العالم الاسلامي ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة وحدوية ، والحركة الوهابية حركة عدوانية ، بينما حركة الجامعة الاسلامية حركة دفاعية .

وهناك حقيقة هامة يجب ابرازها ، وهي أن الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، كان هو السبب المباشر في ظهور دعوة الجامعة الاسلامية . فقد ظهرت هذه الدعوة اول ما ظهرت على منبر جريدة « العروة الوثقى » التي أسسها السيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده في باريس عام ١٨٨٤ . ويلاحظ أن السيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ، قد أخرجوا من مصر بسبب التدخل الانجليزي . فقد أخرج الافغاني من مصر عام ١٨٧٩ بعد أن حملت الحكومة الانجليزية الحديو توفيق على اخراجه بحجة أنه مهيج خطر ، ومن المصلحة تخليص البلاد منه . أما الشيخ محمد عبده فقد حكم عليه بالنفي ثلاث سنين بعد احتلال الانجليز لمصر ، فأقام في بيروت نحو العام ، ثم كتب اليه جمال الدين من باريس في أوائل ١٨٨٣ يدعو للعمل معه فيما سماه « المسألة المصرية » ، فلحق بأستاذه في باريس . وهناك أخذ الصديقان يعملان على تنظيم جمعية « العروة الوثقى السرية » التي أسسها لاثارة الرأي العام في جميع الاقطار الاسلامية ودعوته الى الاتحاد والتضافر وانقاذ مصر والسودان من الاحتلال . ثم أصدر جريدة باسم الجمعية لتذيع دعوتها بين الناس (٣) .

ويظهر أثر الاحتلال البريطاني كدافع مباشر في ظهور دعوة الجامعة الاسلامية على صفحات جريدة العروة الوثقى « فيما كتبت هذه الجريدة في افتتاحية عددها الأول : فقد كتبت تقول : « ان الفجعة بمصر حركت أشجانا كانت كامنة ، وجددت أحزاننا لم تكن في الحسبان ، وسرى الألم في أرواح المسلمين سريان الاعتقاد في مداركهم ، وبهم من تذكارات الماضي ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء . ولا نأمن أن يصير التنفس زفيرا بل نفرا عاما . بل يكون صاخة تمزق مسامع من أصم الطمع . ان الرزايا

الأخيرة التي حلت بأهم مواقع الشرق ، قد جذبت الروابط ، وقاربت بين الأقطار المتباعدة بحدودها ، المتصلة بجامعة الاعتقاد بين ساكنيها ، فأيقظت أفكار العقلاء ، وحولت أنظارهم لما سيكون من عاقبة أمرهم ، مع ملاحظة العلل التي أدت بهم الى ما هم فيه ، فتقاربوا في النظر وتواصلوا في طلب الحق ، وعمدوا الى معالجة علل الضعف واجبن أن يسترجعوا بعض ما فقدوا من القوة ، ومؤملين أن تمهد لهم الحوادث سبيلا حسنا يسلكونه لوقاية الدين والشرف » . (٤)

وقد قامت سياسة جريئة « العروة الوثقى » في المسألة المصرية على ثلاثة أمور : أحدها أن الدولة صاحبة السيادة المعترف بها من الدول على هذا القطر هي الدولة العثمانية . ثانيها ، أن المسألة المصرية من الأمور الدولية التي تهم جميع دول أوروبا . ثالثها ، أن في الدول العظمى حولتين اثنتين ترجى مساعدتهما لمصر وللدولة العثمانية على حمل الانجليز على الجلاء عن القطر المصري : أولاها فرنسا ذات المصالح المالية والسياسية فيه ، والثانية ، روسيا التي تعد الدولة البريطانية أقوى خصم لها في سياستها الشرقية ومقاصدها البحرية . ولانقاذ مصر من الاحتلال البريطاني ، كانت « العروة الوثقى » تعمل على تهيج مصر والهند على الانجليز ، وتحث الدولة العثمانية على السعي لخراجهم عن طريق السياسة والقوة معا ، وتسعى لاقتناع فرنسا بمساعدة مصر ، واغراء روسيا بالزحف على الهند بالاعتماد على نفوذ الدولة العثمانية وعلى مساعدة الأفغان وإيران . وكان جمال الدين ومحمد عبده يأملان أن يتمكنوا من الذهاب خفية الى السودان ، لتنظيم قوة المهدي توسلا الى انقاذ مصر بها ، وتأسيس دولة قوية يعتز بها الاسلام والشرق . (٥)

وهذه الخطة التي اتبعتها « العروة الوثقى » في محاربة الاحتلال البريطاني سوف نراها تبعث على يد « مصطفى كامل » بعد عشر سنوات تقريبا ، ربما بحكم منطقيتها وصلاحياتها لظروف ذلك العهد .

ولقد كانت وسيلة « العروة الوثقى » الكبرى لانقاذ مصر والشرق من الاستعمار الأوروبي ، هي « الجامعة الاسلامية » . والجامعة الاسلامية التي دعت اليها « العروة الوثقى » لم تكن تستهدف - بعكس ما اشتهر عن جمال الدين الافغانى - أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، وأن تجمع كلمتهم على خليفة واحد يسيطر على العالم الاسلامي . وإنما كان مقصد جمال الدين من هذه الدعوة - كما نمثل في مقالات الجريدة - تقوية عناصر كل دولة من الدول الاسلامية حتى تلحق بالدول الأوروبية في

العزة والمنعة ، على أن ينشأ بينها جميعا ما يمكن أن نسميه « حلفا مقدسا دفاعيا » . يسعى فيه كل ملك على ملكه لحفظ الآخر ما استطاع » . وفى هذا يقول جمال الدين على لسان قلم الشيخ محمد عبده فى المقالة التى نشرت بالمعد التاسع من الجريدة : « لا ألتمس بقولى هذا أن يكون مالك الأمر فى الجميع شخصا واحدا ، فإن هذا ربما كان عسيرا ، ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن » ووجهة وحدتهم الدين ، وكل دى ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ، فإن حياته بحياته وبقائه ببقائه » . ويؤكد محمد رشيد رضا هذا الرأى ، فيذكر أن ما اشتهر عن جمال الدين من أن غرضه كان توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين فى سائر أقطار العالم فى صورة دولة واحدة اسلامية تحت ظل الخلافة العظمى ، لا دليل عليه ، لا فى « العروة الوثقى » ، ولا فى غيرها مما كان يرويهِ الشيخ محمد عبده ، وهو أعلم الناس بمقاصد جمال الدين وأعماله . (٦) .

وفى الواقع أن السلطان عبد الحميد الثانى هو صاحب فكرة الجامعة الاسلامية ، كفكرة تستهدف جمع المسلمين فى حوزة دولة واحدة تحت ظل الخلافة العظمى . فقد استغل دعوة « العروة الوثقى » الى الوحدة الاسلامية على النحو الذى مر بنا ، لاهياء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها ، ورأى أن استغلال هذه الحركة هو بمثابة صخرة النجاة له وللإمبراطورية العثمانية على السواء : ففىما يختص به ، فإن فكرة احياء الخلافة سوف تعزز سلطته التى يتهددها شبح الحكم الدستورى الذى كان يرفع لواء الاتحاديين . وبالنسبة للإمبراطورية ، فإن التلويح بالرابطة الدينية وضرورة تماسك شعوب الإمبراطورية العثمانية فى وجه الخطر المسيحى القادم من جهة الدول الأوروبية ، سوف يكون أكبر عامل مقاوم لتيار الأفكار القومية الذى كان يغزو فى ذلك الحين أذهان الشعوب الخاضعة للحكم العثمانى ، وخصوصا فى العالم العربى . أما من الناحية الخارجية ، فإن ظهوره أمام أوروبا كزعيم للمسلمين الخاضعين لروسيا وبريطانيا وفرنسا ، سوف يمكنه من أن يسبأوم تلك الدول ويهددها باثارة المسلمين فى الهند والقوقاز وشمال افريقيا واندونيسيا ، اذا لم تقف تلك الدول الأوروبية الى جواره تؤيد سلطته وتجيّب مطالبه .

هكذا اقتضت سياسة السلطان عبد الحميد الثانى أن يستميل العرب ويوطئ لهم أكتافه ويحسن اليهم صنعا ، كما أقام البرهان على قوة شعوره الدينى ومسئوليته كخليفة للمسلمين ببناء مكة حديد الحجاز

من دمشق الى المدينة في عام ١٩٠٠ ، لتحل محل طريق القوافل وطريق البحر الذي كان يستغرق من المسافرين زمنا طويلا في البر والبحر . وسعى لتثبيت منصب خلافته ، واعتراف المسلمين به خارج الحدود التركية بإرساله البعثات الى مصر وتونس والهند وأفغانستان وجاوا والصين لاقتناع مسلمي تلك البلاد بأنه لم يزل في الوجود خليفة للإسلام ، كما أغرى جمال الدين الأفغاني بالإقامة في « الأستانة » ليفيد من التأييد المعنوي الذي تتضمنه مثل هذه الإقامة ، ويأمن في الوقت نفسه شرفه .

لهذا لقيت هذه الدعوة نجاحا كبيرا في العالم الاسلامي ، واستقبلتها الشعوب المسلمة التي كانت تروح تحت عبء الاستعمار الأوربي بالحماسة والابتهاج ، بعد أن روج لها الدعاة الذين انتشروا في الولايات العربية ، يحاولون اقناع الشعوب بأن الخلافة هي أملهم الوحيد في النجاة من أطماع الغرب . وكان أكبر صدى لهذه الدعوة في مصر التي كانت تحس إذ ذاك بوطأة الاحتلال البريطاني بأكثر مما تحس بوطأة انير التركي ، وكان حامل لواء هذه الدعوة مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني ، وقد قدر لهذه الدعوة أن تكون أكبر عائق لنمو الفكرة القومية التي رفع لواءها في ذلك الحين حزب الأمة - كما ذكرنا - وروجت لها لسان حاله « الجريدة » .

### حركة الحزب الوطني :

قامت سياسة مصطفى كامل الخارجية على نفس الأسس التي قامت عليها سياسة جريدة « العروة الوثقى » وترسمت نفس الخطى التي ترسمتها هذه الجريدة . وتتلخص هذه السياسة في ثلاثة أمور : أولا - أن المسألة المصرية مسألة دولية ، فيجب الاستعانة بأوروبا لاكرام إنجلترا على الجلاء عن مصر . ثانيا - أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر ، هي الدولة العثمانية ، فيجب التشبث بهذه العلاقة لإظهار بطلان الاحتلال واكراهه في النهاية على الجلاء . ثالثا - الدعوة للجامعة الاسلامية ، ولكن على أساس التغاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية ، . لأنه طالما أن هذه تظل قوية ، فإن الأمل في تحرر بلادنا يبقى كبيرا . - كما يقول مصطفى كامل - .

وقد قامت الحركة بين مصطفى كامل « والاحتلال » البريطاني كمرحلة أخيرة من مراحل الصراع الذي دار بين الحديو عباس والانجليز على الحكم . ومع ذلك فقد كان لمصطفى كامل الفضل في أنه استطاع أن يرتفع بمستوى الحركة ، التي كانت دائرة بين الحديو والانجليز على السلطة ، الى مستوى معركة وطنية لتحرير البلاد .

ويذكر تشارلس آدمز أنه كان لتأجج حماسة مصطفى كامل وحرارة عباراته ، وخطبه النارية ومقالاته الموجهة الى عواطف الناس ومشاعرهم ، أثر كبير في تجديد الشعور الوطني في مصر ، بعد أن كبته وقتنا ما اخفاق الحركة الوطنية التي قادها عرابي . وقد سنى هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية في مصر باسم « الطور الصحافي » . ولم تكن هذه التسمية عبثا أو مخالفة للواقع ، لأن الشعور الوطني أفصح عن نفسه في تلك المدة في مقالات الصحف الفرنسية والعربية التي كانت تفيض بالمطاعن والتهيج العنيف ضد الانجليز . (٧)

ولقد كان التجاء مصطفى كامل للدول الأوروبية لأكراه الانجليز على الجلاء عن مصر ، أمرا تقتضيه الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية في ذلك الحين . وهي الظروف المرتبطة بالتوازن الدولي في البحر المتوسط وبالمحافظة على كيان الدولة العثمانية . كما كانت تقتضيها للصفة الدولية للمسألة المصرية ، وهي التي كانت تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، الى جانب الفرمانات التي صدرت في عهد اسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الحديوية . ولكن مصطفى كامل لم يلبث طويلا أن خاب أمله في أوروبا ، وخصوصا في فرنسا . وكان ذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى بعد حادث فاشوده عام ١٨٩٨ ، والمرحلة الثانية بعد الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ . ومنذ ذلك الحين أخذ رجاء مصطفى كامل في تدخل أوروبا لانقاذ مصر يضعف ، وان ظل مستمسكا بخيوط منه جعلته يزور ألمانيا عام ١٩٠٥ للدعوة للقضية المصرية ، ويعود فيلجأ الى أوروبا ، بعد حادث دنشواي ، لينستثيرها على الاحتلال باسم الانسانية والحضارة والعدالة وكل القيم التي يعرفها العالم المتمدين .

ولقد كان طبيعيا أن يؤيد مصطفى كامل حركة « الجامعة الاسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وذلك لأنه كان يعتمد في مطالبته بالجلاء وتمتص مصر باستقلالها الذاتي - كما ذكرنا - على ما لتركيا من حقوق دولية في مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . ولهذا كان يدعو الشعوب

الإسلامية إلى الاتفاق حول الدولة العثمانية وشهد أزرها ، كما دعا في برنامج حزبه إلى « بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية » ، وكان يؤمن بأن انقطاع هذه العلائق يؤدي إلى سقوط مصر في يد الانجليز ، « ماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لانيجلترا ، أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الانجليزية ؟ ألا تصير ولاية انجليزية ؟ » (٨)

وهذا الموقف يختلف كل الاختلاف عن موقف حزب الأمة من تركيا . ففي سنة ١٩١٢ ذهب أحمد لطفى السيد إلى رشدي باشا ، وزير الحقانية ، يطلب إليه أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية وأن تنصب الحديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهذا الاستقلال ، ورجاء أن يعرض هذا باسم « حزب الأمة » على الحديو عباس واللورد كتشنر . وقد سر الحديو عباس من هذه الفكرة ، وطلب أن يؤلف وفد من أحمد لطفى السيد وعبدى باشا وسعد باشا للذهاب إلى لندن ، للسعي لتحقيق هذا الأمر مباشرة مع الحكومة الانجليزية . ( وهي أول محاولة لحل المسألة المصرية في إطار العلاقات المصرية - البريطانية ) ، ولكن هذه المحاولة فشلت لسببين : الأول : معارضة اللورد كتشنر للفكرة ، بحجة أن الوقت ليس مناسباً ، والثاني : مظهر من تعلق الأمة المصرية بتركيا في ذلك الحين ، كما دل عليه موقفها من التبرعات التي جمعت في ذلك الحين لمساعدة تركيا في الحرب الطرابلسية (٩) .

ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتنب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراى وكثيراً من الفئات المثقفة في بلاده من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصاً من الشباب الذين ألهم شعورهم بقوة الخطابية النادرة ، وأسلوبه الوجداني الذي يعتمد على الجمل الضخمة ، التي تندفع بها المجاميع من غير روية عادة إلى الفايآت التي يحددها الزعماء . وأخذ يخاطب البورجوازية الوطنية بلغة المصالح التي تفهمها ، « متى تخلصت التجارة من الكسبل الذي يسببه لها الاحتلال الانجليزي ، فستفتح لنا ولكم آفاقاً ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي يخلقها لها الانجليز في الجمارك ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » (١٠) .

على أن مصطفى كامل لم يستطع أن يجتنب إليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين . (١١) ولهذا فإن القول بأن الحزب الوطني كان يمثل الائتلاتجنتسيا قول غير صحيح ، لأن الطبقة



المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غريبا من هذه الطبقة تنحاز الى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب فى أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور الاجتماعى ، بينما كان الحزب الوطنى يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين ، فقد كان « اللواء » خصما لدودا له ولافكاره ، وكان ميدانا لأشد المطاعن عليه . وظل « اللواء » كذلك فى شأن الإصلاحات الاجتماعية ، رجعيا مستمسكا بالتقديم أشد الاستمسك . ويعتبر موقفه من زواج الشيخ على يوسف دليلا آخر على رجعيته . وان كان الدكتور هيكل يعتقد أن العلة فى هذا الموقف هى تعلق الشعب فيما هو عزيز عليه من عادات وأوهام لاستغلاله فى الغايات السياسية التى يراد استغلاله فيها ، وان مصطفى كامل لو أراد أن يهز السواد فى الناحية التى تفرض الشيخ محمد عبده لهزها ، لفتر عنه الشعب وتردد فى اتباعه (١٢) .

ومع ذلك فلم يكتسب مصطفى كامل تأثيرا قويا على الفلاحين فى القرى ، وذلك لسببين : الأول : أن نشاط الحزب الوطنى قد تركز فى المدن دون القرى . وكان نشاطه الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية (١٣) ، ثانيا : أن الاحتلال كسب مهادة الفلاحين فى الريف بما ألغاه من السخرة والكرباج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، التى قام بها بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر . ومن البديهي أن المسألة المادية هى أكثر ما يشغل بال طبقة يخيم عليها الجهل ، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين . يضاف الى ذلك ، أن دعوة مصطفى كامل التى تتجه الى توثيق الصلات بتركيا ، لم تكن لتلقى حماسا من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركى ، وامتنعوا عن الدخلاء لأقواتهم ، ولم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم . ولعل تخلص الدعوة الوطنية فى عام ١٩١٩ من التعلق بتركيا ، كان من الأسباب التى دفعت الفلاحين للاشتراك فى هذه الثورة . ومع ذلك فيمكن القول أن مصطفى كامل قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى . ذلك أن هذا الحادث على قدر قسوته ، كان فرصة نادرة ، ينفذ فيها صوت مصطفى كامل الى آذان الفلاحين التى وقرها صوت المصلحة المادية فلم تسمح ما عداه . ولقد كان نجاحه فى الإقراج عن المحكوم عليهم فى القضية مما رفع سلطانه الشعبى الى أقصى مداه فى ذلك الوقت .

أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطنى لاجتذابها جدياً فى عهد محمد فريد ، فقام بإنشاء نقابة للعمال فى عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ قرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين ، ( وهى ليست أول نقابة للعمال فى مصر ، كما يقول الأستاذ الرافعى (١٤) فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال التزام المختلطة فى ١٩٠٨ (١٥) . كما أنشأ أربع مدارس للصناع فى العاصمة سنة ١٩٠٩ (١٦) ، وأخذ يشجع تكوين النقابات لتكوين رأى عام بين العمال .

على أن أهم ما عمله الحزب الوطنى فى هذا المحيط ، هو اجتذاب طلبة المدارس الى الحركة الوطنية . اذ يعتبر هؤلاء الطلبة عنصرا جديدا من عناصر المقاومة الشعبية ظهر خلال هذه الفترة ، وأخذ يزداد شأنه وتأثيره مع الزمن . وكان هؤلاء ، بحكم كثرتهم وانتمائهم الى طبقات مختلفة ، وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة ، يمثلون قطاعا شعبيا عريضا . وكانوا يعتبرون سلاحا من أسلحة الحزب الوطنى (١٧) .

على أن الحزب لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الانجليز ، بعد مقتل بطرس غالى باشا على يد أحد الشبان « الوطنيين » ، فقد عين اللورد كتشنر خلفا للسير الدون جورست ، وقد تتبع العناصر المتطرفة فى الحزب الوطنى ، وعرضهم لسلسلة من المزاكيات والاضطهادات ، حتى لم يكدهم يمضى حول كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب الوطنى قد هاجر الى خارج البلاد . (١٨)

وبانفجار الحرب العالمية الأولى ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة الى تشتيت أعضائه الحزب ، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطنى فترة طويلة من الوقت عن رأى العام . ثم لم تكده تنتهى الحرب حتى كانت الظروف الدولية والايدولوجية التى كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت . ففرنسا أصبحت حليفة لانبجلترا ، والدولة العثمانية انتهزت انهيارا تاما . فضلا عن ذلك ، فقد كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية بعد زعامة مصطفى كامل عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب . ولقد كان الموقف المتطرف الذى اتخذته الحزب من مسألة المفاوضات مع انجلترا مما صدف الشعب عنه . فقد رأى الشعب أن فكرة عدم المفاوضات فكرة غير معقولة ، طالما كانت انجلترا هى التى تفوق مصر قوة ومنظومة ، ورأى أن اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحماية ، قد جعل المسألة

المصرية مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا لا سبيل إلى حلها إلا بالمفاوضة ،  
أو أن تفرض إنجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئاً من أغراضها . على أن أهم  
سبب في تخلف الحزب الوطني ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في  
« الوفد المصري » الذي كان على رأسه زعيم جارف الشخصية ، وخطيب  
جماهيري قد هو « سعد زغلول » . وقد اتجهت هذه القيادة في ذكاء وعطنة  
إلى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد في كثير  
من القرى الصغيرة في مصر . بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد  
على نشاطه في المدن . (٢٢) وعند ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطني  
يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ،  
بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها « القصر » في  
ضرب التحركات الشعبية .

ولما كان الوفد يعتبر امتداداً أيديولوجياً « لحزب الأمة » ، وقد  
تشكل في بداية أمره من أعضاء معظمهم كانوا قادة في « حزب الأمة » ،  
فمن الضروري لقاء بعض الضوء على هذا الحزب : نشأته وفلسفته  
السياسية ، وطريقته في الكفاح ، كمقدمة ضرورية لدراسة الحركة  
الوطنية ، التي انتعشت عقب الحرب العالمية الأولى .

### حزب الأمة :

ظهر حزب الأمة أول ما ظهر على شكل صحيفة سياسية صدرت في  
يوم ٩ مارس سنة ١٩٠٧ باسم « الجريدة » ، ثم تحولت هذه الصحيفة إلى  
حزب سياسي بعد ستة أشهر ، أي في يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ . ويطلق  
اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتي السابق  
الشيخ محمد عبده » (١٩) ، كما يصفهم رشيد رضا بأنهم « أركان  
أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء انظر » (٢٠) ،  
وقد حدد اللورد كرومر اللون السياسي لهذا الحزب ، فذكر أنهم « مجردون  
عن صبغة الجامعة الإسلامية ، ورأي أن رجاء القومية المصرية ، بمعناها  
الحقيقي الذي يعول عليه ، معتود بهذا الحزب » . (٢١) .

ولقد كان آخر عهدنا بالشيخ محمد عبده ، عندما كان يعمل في  
تحرير جريدة « العروة الوثقى » مع السيد جمال الدين الأفغاني ، لتهيج  
الرأي العام في جميع الاقطار الإسلامية ، ودعوته إلى الاتحاد والتضافر .  
ولما تعطلت الجريدة افترق الصديقان ، فذهب جمال إلى روسيا ، وسافر

محمد عبده الى « تونس » في اواخر سنة ١٨٨٤ ، حيث بقي بها مدة قصيرة ، ثم رحل متنهدا في نير من الافطار يدعو الناس الى التآزر والى الالتفاف حول العروة الوثقى ، وتى اوانل ١٨٨٥ رجع الشيخ محمد عبده الى بيروت ، وترك جمالا ليتم وخدم العمل البني واصله الى اخر ايامه . وبعد نحو ثلاثة اعوام ونصف في بيروت ، صدر عفو الحديو توفيق باشا عنه ، بشفاعة بعض اصحاب النفوذ ، ومنهم اللورد كرومر . فعاد الى مصر في اواخر عام ١٨٨٨ . (٢٣) .

وتمثل عودة الشيخ محمد عبده الى مصر نهاية مرحلة خطيرة من حياته اضطبغت بالتطرف والتهيج السياسي ، ولدته كان فيها مؤثما ومثائرا باستاذة الافغانى أكثر منه منساقا الى طبيعته وميوله . ولقد كان خضوعه لتأثير الافغانى في تلك المرحلة ، يشبه خضوعه لقوة الظروف السياسية التي اجتذبتة الى الاشتراك في الثورة العراقية بالرغم من معارضته لها في البداية . ولكن بافتراق الشيخ محمد عبده عن الافغانى ثم عودته الى مصر ، انتهت تلك المرحلة الثائرة من حياته ، وانصرف الى العمل الذي خلق ميسرا له : الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم .

وفى الحق أن هذا تماما ما كان يشل وجه الخلاف بين الشيخ محمد عبده والسيد الافغانى . أيكون الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ؟ أم يكون عن طريق السياسة ؟ وكان الشيخ محمد عبده يميل الى المذهب الاول ، ولا يؤمن بالمذهب الثانى ، ونهكذا ، فعندما كان مع السيد الافغانى في باريس ، عرض عليه ان يترك السياسة ، ويذهب الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومة ، ويعلم ويربى من يختار من التلاميذ على مشربيهما ، « فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك اوطانهم والسير في الأرض لنشر الاصلاح المطلوب فينتشر أحسن الانتشار » ، ولكن السيد الافغانى رد عليه قائلا : « انما أنت مثبط » . (٢٤) .

ثم عطلت جريدة « العروة الوثقى » ، ولم يشر التهيج الذي كانت تنشره الجريدة ، أو تبثه جمعية العروة الوثقى السرية ، في اجلاء الجيوش البريطانية عن مصر . فيثس الشيخ من العمل السياسى الذي كان استعداد له مستمدا من روح السيد ، كما ذكرنا ، ورجع الى مهله الغريزى وهو : الاصلاح عن طريق التربية والتعليم ، لتحرير العقل وإعادة هداية الدين . (٢٥) .

ومنذ هجرة الشيخ محمد عبده إلى مصر ، أدرك أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح إلا بإدارة الانجليز . فقد رأى أن المسألة المصرية لا يمكن أن تحل بـ «سياسة» إلا باتفاق الدول العظام ، وأن الرجاء في اتفاقهم بعيد ، وأن العمل لإخراج الانجليز من مصر ليس عملاً صغيراً يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابات في الجرائد ، ولكنه عمل كبير جداً ، ولا بد ، في الوصول إلى الغاية منه ، من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل . ولهذا بنى خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها . (٢٦) وقد أدرك الشيخ محمد عبده ، منذ البداية ، أنه لن يتمكن من تنفيذ إصلاحاته إلا من طريق رسمي . وهذا سر اتصالاته بالخدوي والانجليز ، لتنفيذ خطته ، وقد بدأ بالاتصال بالخدوي عباس الثاني بعد جلوسه على الأريكة الخديوية ، فحظي عنده ، وعمل على اقناعه بأنسعى لإصلاح الأزهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث إسلامية محضة تشمل إصلاح التربية والتعليم ، وإصلاح العائلات ، وإصلاح المساجد والإرشاد . وكان مما قاله له : « إن لدى أفندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها بإصلاحها . وقد تركها الانجليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم في شأنها إذا طال العهد وساعدت الفرص » . (٢٧) وقد وافق الخديو على ذلك ، لأنه وجد فيها فرصة ليتخذ من الأزهر أداة لتقوية نفوذه السياسي ، ويجعل من أموال الأوقاف وسيلة للوصول إلى هذه الأغراض وينعني آخر ، أراد أن يجعل لنفسه سلطة دينية ألتها الأزهر ، وماليتها الأوقاف (٢٨) .

على أن الشيخ محمد عبده حين عرف تصرفات الخديو في أموال الأوقاف هب معارضا ، وساعده على ذلك أنه ولي منصب افتشاء الديار المصرية ، فصار بمقتضى مهامه عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى ، وهو الذي أنشأ اللورد كرومر للجنة من تصرفات الخديو في أموال الأوقاف . حينما أدرك مقدار ما تضيفه له من أسباب القوة والقدرة على العمل السياسي . وقد توسط لدى الشيخ محمد عبده الوسطاء ليقتنعوه بترك الخديو يتصرف كما يشاء في أموال الأوقاف ، وفي مقابل ذلك يتركه يتصرف كما يشاء في إصلاح الأزهر ، ولكن الإمام رفض هذا العرض ، لأن « وجدانه ومراقبته لله تعالى لا تمكنه من إقرار ما لا يبيحه الشرع ، والباطل لا يكون وسيلة إلى الحق » . (٢٩)

وهكذا انقلب الشيخ محمد عبده محارباً للخسديو ، وقد بلغ من تشككه في نواياه ، بل وفي نوايا جميع الخديويين ، تجاه مصر ، أنه لما طلب منه المستر بلنت ، عقب توقيع الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ ، أن يضع نموذجاً للدستور الذي يريد إدخاله في مصر في ضوء التطور الجديد الذي انتاب مركز الاحتلال بعد الاتفاق الودي ، كان مما طلبه - بعد أن اقترح الدستور - أن تضمنه الحكومة البريطانية ، حتى لا يبطله الخديويون . (٣٠) .

وقد استطاع الشيخ محمد عبده أثناء المرحلة الأسيرة من جهاده أن يجتنب إليه فريقاً يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واعداد الأمه لتكون مصدر السياسة والإدارة في بلدها ، وقد قوى حزب الامام الحكومي ، بعد وفاته ، بدخول سعد زغلول ، أقدم تلاميذه ، في الوزارة ، وجعل مدرسة القضاء الشرعي تابعة لوزارته ، وطوع تصرفه ، وتولى شقيقه احمد زغلول باشا وكالة وزارة الحفانية ، ونوط الحكومة به وضع قانون الإصلاح بالازهر بالاشتراك مع لجنة خاصة ، وبذلك صار رجال المعارف ورجال القضاء الشرعي والأهلي كلهم وشيوخ الازهر تحت نفوذ حزب الامام . (٣١) .

ويعتبر سعد زغلول باشا من أشد من تأثر بالشيخ محمد عبده من أقطاب شيعته ، فلم يكن كغيره تلميذاً فحسب ، بل كان - كما يقول الدكتور تشارلس آدمز - مريداً . وكان أيام طلبه للعلم في حجر الامام وكنفه كولد ، لا كسائر تلاميذه ، فكان يستفيد من علمه وعمله ، ومن أخلاقه وشمائله ، ومن فصاحته وبلاغة كلامه : فشب بين يديه كاتباً خطيباً ، أديباً سياسياً . ولما عهد الى الشيخ محمد عبده برياسة تحرير الوقائع المصرية ، اختار سعدا ليعاونه في تحريرها ، بالرغم من صغر سنه . فتمرن على الكتابة في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أفلقت بال البلاد قبل الثورة العرابية وبعد شيوها ، واطلع على جميع شئون الحكومة ، وتدرّب على التحرير الأدبي تحت اشراف الامام . ولا يمكن تقدير الفوائد التي عادت عليه من صلته بالاستاذ الامام في كل هذه الميادين . (٣٢) .

وكان سعد زغلول ممن يؤمنون بالتعاون مع البريطانيين في إصلاح الإدارة ، سالكا بذلك نفس السبيل الذي سار عليه الشيخ محمد عبده ، والذي أصبح مبدأ من مبادئ شيعته فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماماً

المبدأ الذي سنه مصطفى كامل والحزب الوطني مبدأ عدم التعاون .  
وليس من السهل على الباحث الحكم على أحد المبدئين بالخطأ أو الصواب .  
فإذا كان خروج الانجليز عملا صعبا ويستغرق وقتا طويلا ، ولا يتم الا  
باتفاق الدول الكبرى ، فهل من الحكمة مقاطعة الانجليز ، وترك مقاليد  
الحكم في أيديهم يتصرفون فيها كما يشاءون ؟ أم يكون من الأصوب ، في  
هذه المرحلة التي لم ينضج فيها الوعي القومي تماما ، مشاركتهم في الحكم  
ورفع أضرارهم ما أمكن ، ومعاونتهم على الإصلاح ، ووضع أيديهم على  
مواطن العلل ، وحملهم على العلاج ؟ هذه هي القضية ، وعلى كل حال ،  
فإذا كان مبدأ عدم التعاون الذي رفع لواءه مصطفى كامل يبدو أكثر  
وطنية ، فمما لا شك فيه أن خيبة آمال مصطفى كامل في الدول الكبرى ،  
بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، وخبية آمال البلاد في تركيا بعد تخاذلها في  
حادث طابا ١٩٠٦ ، من شأنه أن يبرر مبدأ معنى المشاركة في الحكم  
لرفع الأضرار .

وفي الحقيقة أنه في تلك الظروف تماما قام حزب الأمة . فقد أخذ  
المهتمون بشئون السياسة المصرية من شيعة الشيخ محمد عبده ، يعيدون  
النظر في سياسة الاعتماد على الدول الخارجية في الحصول على استقلال  
البلاد ، وهي السياسة التي تبنت فشلها ، ويرون الارتكاز على الشعب  
نفسه في الحصول على الحرية . وكان منهم أحمد لطفى السيد الذى كتب  
في تقرير له الى الخديو عباس من قبل ذلك بسبع سنوات تقريرا يقول :  
« ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها ، وأن المصلحة الوطنية  
تقضى أن يرأس سمو الخديو حركة شاملة للتعليم العام » . فلما قامت  
مشكلة طابا ، وكان موقف الجرائد الوطنية فيها ، ضالعا مع تركيا ضد  
الانجليز ، فكر أحمد لطفى السيد في ضرورة انشاء جريدة مصرية حرة  
تلتق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا او الى  
احدى السلطتين الشرعية والفعلية في البلاد ، الخديو والانجليز . وكان  
الاتجاه أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان « أصحاب المصالح  
الحقيقية » الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم  
راضون عن الاحتلال ، ساكتون عن حقوق مصر ، وأن الحركة المعارضة  
للاحتلال إنما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية في البلاد كالشبان  
الأفندية والباشوات الأتراك (٣٣) وهذا هو سبب تكوين حزب الأمة من  
عنصرين : عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من  
أصحاب الأملاك الواسعة ، وغنى عن الذكر أن العنصر الأول هو الذى  
كان يقود المعركة . ولهذا يقول الأستاذ شفيق غربال انه « فى كلامنا على

حزب الأمة يجب أن يتميز بين موقف طائفة من أعيان البلاد ، وبين مذهب سياسي اجتماعي أقرب ليورجوازية عهد لوى فيليب في فرنسا وعهد الملكة فكتوريا في إنجلترا ، • كما يذكر أن للاستاذ أحمد لطفى السيد الفضل في أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدر الحرية ويحتكم للعقل (٣٤) •

وهكذا تتخذ حركة حزب الأمة لنفسها أهدافا مستمدة من طبيعة تكوين هذا الحزب ، وتنحصر هذه الأهداف في أمرين :

أولا - المطالبة بالديمقراطية • ذلك أن الدستور يتيح لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطتين الشرعية التي يمثلها الخديو ، والفعلية التي يمثلها الانجليز بصورة فعالة • وهو أمر ترى تلك الطبقة أنه من حقها ، فهي تتألف من « أولى الرأي في الأمة » ومن « أصحاب المصالح الرئيسية » الذين هم « رؤساء العائلات » التي تتكون منها الأمة في نظرهم ، وهم بهذه الصفة ، من حقهم أن يشاركوا في إدارة شئون بلدهم وأن يتخذوا لأنفسهم مركزا ثابتا بين السلطتين اللتين تستبدان بأمور البلد • ومعنى هذا أن حزب الأمة لم يكن يعتبر الانجليز الأعداء الوحيدين الذين يجب أن تتوحد كل الجهود لمحاربتهم - كما يرى مصطفى كامل - وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطرا على مصالح الأمة عن الانجليز بسلطتهم المطلقة • ولهذا تجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والانجليز معا • « فالأمة لا تقف أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائدا عليها حكومة أجنبية أخرى ، قد أخل وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها ، وصير مجهودات الأمة إلى الاستقلال متضاعفة أضعافا كثيرة ، فإذا كان يجب علينا عند عدم وجود الاحتلال الأجنبي أن نصرف مجهودا واحدا لنيل الاستقلال ، فإنه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل » (٣٥) •

ثانيا - الاستقلال عن كل من تركيا وإنجلترا • وهذا طبيعي ، فهذه الطبقة لا تريد أن تعود أحوال ما قبل الاحتلال ، ولا أن يعود الاستبداد القديم الذي كان يمثل الخديو وأنصاره وبطانته من الأتراك والشراكسة والأرمن والأرناؤوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن العربي (٣٦) وكانوا يكرهون من الحزب الوطني عمله على توثيق العلاقة بتركيا ودعوته إلى « الجامعة الإسلامية » خاصة ، باعتبار تلك الدعوة « غير متفقة مع النمو الذاتي المستقل للشعب المصري » كما أنه لو حاول تحقيقها ، لاستحال ذلك بالمرّة على طلابها ، ولا يترتب عليها سوى



« بعث الفلق الى نفوس السياسيين من الأوربيين » (٣٧) . وهم اذا كانوا يعترفون للدولة العلية « بحق السيادة الخارجية التي حددتها المعاهدات » ، وذلك تفاديا من معارضة القانون ، والتعرض لتهمة التأمر على النظام الموجود لقلبه ، « الا أننا اذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كمن يسعى في اللحاق ( بالدولة العثمانية ) حبا في اللحاق وفرارا من الاستقلال ، وذلك ما لا نبتغيه ، فانه على الرغم من حالنا السيئة ، نسمع في قلوبنا دبيب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال » (٣٨) .

وهكذا يرفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » ، ويدعو للاستقلال التام ، ويحارب اليأس من الحصول عليه ، فالاحتلال الانجليزي في نظره « قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة ، فان صدق وعده في تقوية مصر حفظا لحقوق الانجليز وترك مصر بعدله لأهلها ، فذلك ما يجب على انكلترا الاتيان به ، والا فلن يستطيع أن يغير من صيغته شيئا ولا أن ينتقل من كونه احتلالا فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون » (٣٩) ، ومن ثم « فلا يحل لنا أن نياس من جلاء هذه القوة المعارضة التي لا تمس حقوقنا المقدسة ، فان اليأس على ما يظهر ، هو الذي يجعلنا نتخافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولا رقيب . انه لا يياس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم في الاستقلال » (٤٠) .

ولكن حزب الأمة مع ذلك، يؤمن بأن الاستقلال التام لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى يحصل بمجرد الفكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبة لا تدرك الا بقوى متعددة تدفع اليه ، وهي الكفاءات الاخلاقية والعلمية والزراعية ، والصناعية والتجارية ، والادارية والقضائية ، واشتراك الأمة مع الحكومة في الأعمال العامة ، والقيام على التعليم العام . وهذه المقدمات التي تنتج الاستقلال ، هي أيضا أغراض يجب السعي اليها بإدء الأمر ، ومتى تحققت أمكننا الوصول بسهولة الى غرض الأغراض أو مناط الآمال وهو الاستقلال (٤١) .

ومن هنا تنكشف نظرة حزب الأمة الى الاحتلال ، فالاحتلال عنده ليس مرضا بقدر ما هو عرض ، وهو ليس الا ترجسا لنا لضعف الأمة ، وترديها في مهاوى الجهل ، وتخلفها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا . وارتقاء حال الأمة ، ويعنى آخر شفاؤها من هذه الامراض ، سوف يؤدي بالتالى الى زوال الأعراض ، أى يؤدي الى زوال الاحتلال . ولهذا نرى حزب الأمة يدعو الى تقوية بناء الأمة أولا ، « أعنوا الأمة قبل كل شيء » ، وعلموا الشعب الجاهل ، وانظروا الى ماتقرون عليه لا الى ماترينون . فعبثا

تقولون للمفهد مر فرسخا ، وباطلا تقولون للطفل اطلع جبلا ، بل تعهدوا  
الطفل حتى يكبر ويتزعزع ، والمريض حتى يشفى ويشتد ساعده (٤٢) .  
وهو في هذه النظرة يختلف عن الحزب الوطني الذي كان يرى أن الاحتلال  
هو علة العلة ، وأنه أعظم الأسباب لتخلف الأمة وضعفها ، وأن زوال  
الاحتلال معناه إزالة العائق المعرقل لرقى الأمة وتقديسها في المناحي  
الاجتماعية والاقتصادية، وقد عبر مصطفى كامل عن ذلك في قوله السالف  
الذكر : « متى تخلصت التجارة من الشلل الذي يسببه لها الاحتلال  
الانجليزى فستفتح لنا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من  
العوائق التي يخلقها الانجليز في الجمارك لغاياتهم ، فسترقى الصناعة  
الأهلية وتعود فائدة ترقيتها على أبناء مصر » .

وهذا الاختلاف في النظر الى الاحتلال بين الحزبين ، قد أوجد بطبيعة  
الحال اختلافا في التعامل مع الاحتلال . فبينما كان الحزب الوطني يحارب  
الاتفاق أو التعامل مع الانجليز ، ويأبى الاعتراف بهم (٤٣) ، فإن حزب  
الأمة يعترف بهم كحفيظه واقع ، ويرى ضرورة التعامل معهم ، لوضع أيديهم  
على مواطن الاصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكان يتبع في ذلك  
« لى وسيلة شريفة من كتابة ومشافهة ، وإيفاد وفود وتفهم وتفاهم ،  
واقناع ، وكل طريق يوصلنا الى مقاصدنا » (٤٤) . وكان أعظم هذه  
المقاصد بالطبع اعداد الأمة للاستقلال الذاتى ، الى أن تنهى الظروف بما  
يؤدى لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع  
حواس الأمة وملكانها ، على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلى  
العام » (٤٥) . وقد كان حزب الأمة ، فى تعامله مع الانجليز ، يسير على  
النهج الذى رسمه الشيخ محمد عبده، فهو يعتقد مثله أن خدمة البلاد شيء ،  
والعبودية للمالك أمر آخر ، وأن الوطنية تقضى بحب الأمة وتحقيق منفعتها  
وتحرى طرق الاصلاح وإتيانها من أبوابها (٤٦) . وكان من أجل هذا ،  
يسخر من الحزب الوطنى ، الذى يتهم كل من يتصل بالانجليز بالمروق عن  
الوطنية « ثم يلجأ فى نفس الوقت اليهم على صفحات جرائده بطلب  
الدستور والشكوى من القسوة التى تم بها الحكم والتنفيذ فى قضية  
دنشواى »، ويقول: « أليس هذا اعترافا منهم بالواقع من سلطتهم الفعلية؟  
وما الذى يدريهم أن من يزور قصر الدوبارة لا يطلب ما يطلبون ، أو مثل  
ما يطلبون » (٤٧) .

والحقيقة أن اتهام الحديو عباس ومصطفى كامل لحزب الأمة فى ذلك  
الوقت بأنه أداة للانجليز ، غير صحيح ، تماما كاتهام حزب الأمة لمصطفى

كامل. بأنه صنيعة الحديو . فكما أن خطة الحديو مع السير الدون جورست أثناء « سياسة الوفاق » لم تنعكس على مصطفى كامل ، فتجعله يميل الى الوفاق مع الانجليز ، فان خطة جورست مع الحديو عباس لم تنعكس على حزب الأمة فتجعله يتخذ سياسة مماثلة ، كما هو الحال مع أداة تطيع ، وكما فعل حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، حينما مال مع الحديو الى الوفاق . بل لقد أصبح الحديو والانجليز معا في تلك الفترة ، محل هجوم شديد متتابع من « الجريدة » ، التي أحست بحق بخطر هذه السياسة الناعمة ، واشتد الحاحها في طلب الدستور ، مما جعل السير الدون جورست يبدى في تقريره لعام ١٩٠٨ حيرته لهذا الموقف الذي كان يظنه قاصرا على المتطرفين من الحزب الوطني فقط، وليس يليق بالمعتدلين (٤٨) .

على أن آراء حزب الأمة ودعوته ، مع ذلك ، لم تستطع أن تشق طريقها في أذهان الشعب بمثل ما شقت طريقها آراء الحزب الوطني ودعوته . فلم تحظ أيديولوجية « القومية المصرية » باعتراف مماثل باعتناق أيديولوجية « الجامعة الاسلامية » التي كان يروج لها الحزب الوطني - ربما لصعوبة الأولى ، وبساطة الثانية ، في مجتمع عاش طول عمره اسلاميا - كما أن صحيفة « الجريدة » بالرغم من أنها راجت رواج حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، إلا أنها - كما يقول « لاندوا » - لم تحظ أبدا بانتشار مماثل جرائد الحزب الوطني ، التي كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التي تخاطب العاطفة (٤٩) .

ومع ذلك ، فإن حزب الأمة ، وبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للأمور ، وهي الصفات التي امتاز بها لطفى السيد - كما يقول محمد زكى عبد القادر - قد أثار في الشعب موجة من الفكر والوعي ، وطرح على بساط البحث كثيرا من المشاكل والمسائل وألوان الفهم . فلأول مرة ، بدا في أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات ، وأصل الحكم البرلماني ، ولأول مرة ، قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية مستندة الى أفكار مدنية لا صلة لها بالدين (٥٠) .

وعندى أنه اذا كان الحزب الوطني قد غرس في تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته في نفوس الشعب ، فإن حزب الأمة قد ثبت بنوره أسس القومية المصرية ، وألقى بنور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا . وبمعنى آخر أنه بينما كان عمل الحزب الوطني قائما على هدم الاحتلال ، كان عمل حزب الأمة قائما على بناء أساس مصر

المديثة المستقلة • وواضح أن العمليتين : الهدم والبناء يكمل كل منهما الآخر •

وسرعان ما تهيأت ظروف البيئة والمناخ كيما تنضج ثمار هذا البذر المجيد • وذلك فى أحداث الحرب العالمية الأولى التى أسرعت بتحقيق غايات الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، بدرجة لم يكن يحلم بها أى فرد ، ولدرجة أنه لم تكد تنشعب ثورة ١٩١٩ حتى تغيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييرا كليا عميقا ، فبعد أن كان استقلال مصر أمرا أوربيا محضاً ، أصبح أمرا مصرياً بحتاً ، وبعد أن كانت قصارى مطمح الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية ، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أنأى بقعة من مصر ، وبعد أن كان العمل فى السياسة قاصراً على الطبقة المثقفة فى المدن ، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية ، وعن الحماية والسيادة والاستقلال •

## حواشي التمهيد

- ١ - عباس محمود العقاد : محمد عبده (مسلسلة أعلام العرب) ص ٢٦ - ٢٧ .
- ٢ - محمود الشرقاوى : دراسات في تاريخ الجبروت ، مصر في القرن الثامن عشر ( الطبعة الثانية ) ج ٣ ص ١٤ - ١٥
- ٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ج ١ ص ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد في مصر ، الترجمة العربية لعباس محمود ، ص ١ ، حاشية ١ نقلا عن ا ج . بروان : الثورة الفارسية ص ٨ ، Browne. E.G., The Persian Revolution. P.8
- ٤ - محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٢٩٢ - ٢٩٥ .
- ٥ - نفس المصدر ص ٣٣١ ، ٢٨٠
- ٦ - نفس المصدر ، ص ٣٠٦
- ٧ - تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ٢١١
- ٨ - من خطبة القاها مصطفى كامل في الاسكندرية في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، نقلا عن الدكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢ - ١٩١٩ بحث للدكتوراه في التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع ، ط ٢٥٦
- ٩ - احمد لطفى السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال) ص ١٢٢ - ١٢٣
- ١٠ - فتحي روضان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣ - ٧٤ ، نقلا عن خطاب لمصطفى كامل .
- ١١ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٢٦ ، ٢٧
- ١٢ - دكتور محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية ( كتاب روز اليوسف ) ص ٥٦ - ٥٧
- ١٣ - Landaw, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

- ١٤- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتفسيحية ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ص ٩٦ ( الطبعة الاولى )
- ١٥- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر (١٩٥٦) ص ٢٠
- ١٦- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ٩٥
- ١٧- دكتور محمد انيس : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب : المقاومة الشعبية في الشرق (سلسلة اخترنا لك) ص ٧٠
- ١٨- الرافعي : المرجع السابق الذكر ٢٠٦
- ١٩ و ٢١- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان لعام ١٩٠٦ ص ١٥ - ١٦
- ٢٠- محمد رشيد رضا : نفس المرجع السابق ص ٥٩١
- ٢٢- دكتور محمد انيس : المرجع السابق الذكر ص ٧٢ ، دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٠٤ ( الطبعة الاولى ) ، لاندو : المرجع السابق الذكر ص ١٢٥
- ٢٣- تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ص ٥٥ ، ٦٢ - ٦٤
- ٢٤- محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٨٩٤
- ٢٥- نفس المصدر ص ٩٧٩ - ٩٧٧
- ٢٦- محمد رشيد رضا : المرجع السابق ص ٥٧٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٧ ، ٩٢٤
- ٢٧- نفس المصدر ص ٤٢٦ - ٤٢٧
- ٢٨- نفس المصدر ص ٥٦٦
- ٢٩- نفس المصدر ص ٥٧١ - ٥٧٢
- ٣٠- نفس المصدر ص ٩٠٥ - ٩٠٦ وهذا الدستور الذي اقترحه الشيخ محمد عبد الوضوح بعد « طول روية ومشاورة مع اصحابه واخذ آرائهم » ، يمثل وجهة نظر فريق لا يستهان به من المصريين في تلك الفترة الاولى من تاريخ الاحتلال. ولهذا فهو ذو أهمية في تاريخ الفكرة الدستورية في مصر ، ويمكن تلخيصه في المطالب الآتية ١ - أن يكون للمصريين مجلس نيابي تنحصر فيه السلطة التشريعية ، أي وضع القوانين كلها . ويكون له حق سؤال الحكومة عن تنفيذها ومحاسبتها على اخطائها . ٢ - أن يكون للمصريين سلطة تنفيذية ، وهي الوزارة المستولة ، وتناط بها جميع أمور الحكومة لا يترك منها للخديويين شيء خاص باشخاصهم. ٣ - أن يكون رئيس الوزارة مسلما . ٤ - أن يكون جميع موظفي الحكومة من المصريين ووكلاء المديرات والقضاء ورجال النيابة وغيرهم ، من المصريين ، بحيث لا يبق من موظفي الانجليز الا بعض المتشكين ، والا من لا يوجد مصري

يقوم مقامه في عمله . ٥ - تنظيم شئون المعارف والتعليم وجعلها اهم الامور التي  
يبدأ بها مجلس النواب . ٦ - قيام المصريين بجميع وظائف الجيش بحيث لا  
يبقى فيه من الانجليز الا السردان وبعض الوظائف . ٧ - إلغاء والسائل  
المستشارين المسيطرين على الحكومة . ٨ - على انجلترا ان تكفل هذا الدستور  
وتضمن انفيذه بأيدي المصريين ~ وقد قرر ذلك بأن تراقب استجابته والمحافظة  
عليه مراقبة فقط ، حتى لا يظلم الخديويون .

٢١- نفس المصدر ص ٥٩١

٢٢- تشارلس آدمز : المرجع السابق ص ٢١٨ - ٢١٩

٢٣- احمد لطفى السيد : المرجع السابق ص ٤٣ - ٤٤

٢٤- محمد شفيق شربال : المرجع السابق ص ٢٨

٢٥- الجريدة في ١٧ مايو سنة ١٩٠٨

٢٦- محمد زكى عبد القادر : مجلة الدستور ص ٢٣ (كتاب رزاليوسف)

٢٧ و ٢٨ - الجريدة في ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٢٩- نفس المصدر في ٦ يولية ١٩٠٨

٤٠- نفس المصدر في ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٤١ و ٤٢ - نفس المصدر في ٤١ سبتمبر و ٢٩ أبريل ١٩٠٧

٤٣- فتحي رمضان : المرجع السابق ص ١٨

٤٤- الجريدة في ٢١ سبتمبر ١٩٠٧

٤٥- نفس المصدر في ١٧ مايو ١٩٠٨

٤٦- نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٠٧

٤٧- نفس المصدر

٤٨- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٨  
ص ٩٠

٤٩- لاندان : المرجع السابق ص ١٢٩

٥٠- محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٣١ - ٢٧





## الفصل الأول

### مقدمات ثورة ١٩١٩

## ١ - تطور مركز إنجلترا في مصر من الاحتلال الى الحماية

نقطة البداية في مقدمات ثورة ١٩١٩ هي احتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ . ومنذ ذلك التاريخ أخذت تتجمع الظروف ، وتتوافر العوامل لقيام الثورة ، فمن ناحية ، أخذت أقدام الاحتلال ترسخ شيئا فشيئا في أرض مصر ، بعد أن تعثرت في بادئ الأمر ، حتى انتهى الأمر بإسقاط السيادة العثمانية عن مصر ، وإعلان الحماية البريطانية عليها في عام ١٩١٤ . ومن الناحية الأخرى ، أخذت حركات المقاومة تنمو بنمو سيطرة الاحتلال ، وتتخذ لها صورا متعددة وأساليب مختلفة : فبدأت - كما رأينا - بظهور حركة « العروة الوثقى » ، على يد السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وتطورت هذه الى حركتى الحزب الوطنى وحزب الأمة اللتين اتخذت كل منهما لنفسها أسلوبا منفردا للعمل ، ورسمت برنامجا سياسيا مختلفا تعمل على تنفيذه ، واعتلقت ايدولوجية خاصة تعمل فى إطارها . فبينما كان أسلوب الحزب الوطنى انكار الاحتلال وعدم الاعتراف به ، أو التعاون معه ، كان حزب الأمة يتصل بالسلطات القبلية ليضع يتخذا على مواطن الحبل ، ويرشدها الى طرق الإصلاح . وبينما كان برنامج الحزب الوطنى يقوم بصفة رئيسية على تأليب الدول الأوروبية على الاحتلال ، واستعدادها عليه ، كان برنامج حزب الأمة يقوم على الاعتماد على قربة الشعب المصرى وتقويته ليحصل على الاستقلال بنفسه . وبينما كان الحزب الوطنى يعمل فى حساب الفكرة الدينية ، ويروج لأيدولوجية الجامعة الإسلامية ، كان حزب الأمة يعمل فى حساب الفكرة القومية ، ويسمى لإبراز معالم الشخصية المصرية المتميزة فى وسط الحقل الإطلامى ، ويروج لأيدولوجية جديدة على الأذهان هى القومية المصرية . وكان بفضل هذه الحركات القيادية ، أن أخذ مد الكراهية للاحتلال يرتفع ، فى نفوس المصريين ، وتنمو الروح القومية فى صدورهم ، حتى تهيأت الظروف للثورة على الاحتلال فى اللحظة التى ظن فيها هذا أن

الظروف قد تهيأت له لهضم مصر في الامبراطورية التي لا تغيب عن أطرافها الشمس .

وقد اجتاز مركز الاحتلال في مصر الاطوار الآتية تعرضها في ايجاز:  
الطور الأول ، من بدء الاحتلال الى عام ١٨٨٧ بعد فشل اتفاقية درمند، ولف Drummond wolff . وفي هذه الفترة ، لم تكن لدى الحكومة الانجليزية فكرة ثابتة عن الاحتلال الدائم لمصر ، بل كانت تفكر فعلا في الجلاء عن مصر عقب احتلالها (١) ، ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن تصطلت بعد هزيمة مكس في « شيكان » بما أحدثته من تأثير فاصل على الموقف في السودان من انتشار الثورة فيه ، وامتدادها الى كل مكان ، مما دفع انجلترا الى التخلي عن موقفها السلبي من شئون السودان ، والنصح لمصر بوجوب اخلائه ، فبطل بذلك كل تفكير في الجلاء السريع (٢) . على أن الظروف لم تلبث أن ضغطت على يد بريطانيا لاعادة التفكير في مسألة الجلاء ، وذلك بعد أن اشتدت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال ، وخصوصا بعد أن أخبت ألمانيا في عام ١٨٨٤ تعيد النظر في سياستها من تأييد الاحتلال البريطاني لمصر ازاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة . فكان أن اضطرت الى التفكير جديا في حل المسألة المصرية حتى لا تصبح شوكة في جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب في مضايقتها واذلالها (٣) . لهذا ، ولانتهاء الحوادث في السودان ، وما بدا من المتوقع أن تنصرف المهديّة الى تدبير شئونها الداخلية ، وينتهى تهديدها لحدود مصر الجنوبية (٤) ، قررت انجلترا ايفاد « سير هنري درمند ولف » في بعثة الى القسطنطينية والقاهرة للتفاوض مع الباب العالي على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثائية بالاشتراك مع تركيا في ظروف معينة تحدد ، ووضع الوسائل التي يمكن بها اعادة الهدوء والنظام الى السودان . وقد توصل السير درمند ولف الى اتفاق مع الدولة العثمانية في ٢٢ مايو ١٨٨٧ بعد مفاوضات شملت سنتين، لم تلبث أن رفضته فرنسا وروسيا اللتان أبلغتا السلطان بأنه اذا وقع شروطه فانهما تصبحان في حل من احتلال أي جزء من أراضي الدولة العثمانية ، فتحتل فرنسا سوريا ، وتحتل روسيا أرمينيا ، ولا تنسحبان منهما الا بشروط تماثل شروط معاهدة درمند ولف . وقد بنت الدولتان موقفهما على أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال الصفة القانونية التي كان يريدان ، وأنها تعطيه الحق القانوني في العودة في الظروف التي يراها ، كما أنها لم

تحدد تاريخا فعليا للجلاء • وهكذا ، تحت تأثير هذه المعارضة القوية ،  
رفض السلطان التصديق على الاتفاقية (٥) •

وبهذا الرفض دخلت السياسة البريطانية في مرحلة جديدة نحو  
مصر ونحو السودان • فمن الثابت أن بريطانيا ، بعد فشل هذه  
الاتفاقية ، لم تعد تفكر إطلاقا في احتمال دعوة تركيا للتعاون معها في  
المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجا لديها فكرة اطالة أمد الاحتلال  
في مصر ، خصوصا وقد أحسست - كما يقول كرومر - بأن فشل هذه  
المفاوضات قد عزز مركزها ضد أي نقد أوروبي أو إسلامي ، نظرا لأن  
الفشل لم يحدث بسببها بل بسبب التدخل الفرنسي - الروسي (٦) •  
وفي الحقيقة لقد تحالفت مع هذا العامل عوامل أخرى لها وزنها في المسألة ،  
وأهمها معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء ، ونجاحه في حل المشكلة  
المالية في مصر على حساب كل إصلاح اجتماعي أو ثقافي في البلاد (٧) ،  
وهو النجاح الذي أكسب إنجلترا ثقة أوروبا في الاحتلال ، وجنبها الشفرة  
التي تنفذ منها دسائس الدول ضلعا •

ولقد كان من أثر هذا التحول نحو استمرار احتلال مصر ، أن  
أخذت سياسة إنجلترا نحو السودان تدخل في طور جديد • فقد أخذ  
يتزايد لديها الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التي  
تكفل تأمين مصر على سلامتها ، بالعمل على إبعاد الاخطار التي استمرت  
تهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ، ووفاة المهدي ، من ناحية الدراويش  
أنفسهم ، ثم في مرحلة تالية ، من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية  
الأخرى من إنهاء حكم الدراويش ، واخضاع السودان لحكومة قوية تطمح  
في السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه (٨) • وقد توافرت  
العوامل بين ١٨٨٩ و ١٨٩٦ - والأخيرة هي السنة التي تقرر فيها الغزو  
لاسترجاع دنقله - التي جعلت من الممكن أن تتخذ السياسة البريطانية  
خطة هجومية انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله ،  
واسترجاع كل السودان • وكان أهم هذه العوامل ، اجتياز المالية المصرية  
دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ  
الجيش المصري درجة من حسن التنظيم والاستعداد يؤهله للدخول في  
حرب كبيرة (٩) ، ثم أخيرا ماظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف  
السودان ، بل والتوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله  
الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة في التوغل في افريقية الوسطى ،  
ولوصول إلى حوض النيل ، وضم إقليم بحر الغزال خاصة إلى أملاكها

الافريقية على أساس انه ملك مباح Res Nullius (١٠) وقد كان هذا العامل ، هو ما حول اللورد كرومر عن معارضته السابقة لفكرة استرجاع دنقلة ، أو السودان بأكمله ، على أساس عدم ارهاق مصر بالضرائب الثقيلة أو ارباك ماليتها ، فقد اعترف بأن وجود الفرنسيين في حوض النيل الأعلى ، وسياقهم لاحتلال « فاشودة » لاشك في أنه يدخل تغييرا على الموقف ، وكتب يقول : « انه لما كان من المتعذر الآن ، اخلاء مصر وانهاء الاحتلال منها ، فقد صار واجبا الدفاع عن مصالح مصر الحيوية . ومن الواضح ، أن وجود دولة متحضرة في أعالي النيل ، وتحكمها في ميساء النيل ، يجعل سيطرة هذه الدولة على مصر في حاضرها ومستقبلها أمرا محققا (١١) » .

ولقد كان من الطبيعي ، بعد استرجاع السودان ، أن تسعى بريطانيا لمد سيطرتها عليه أيضا ، تثبيتا لسيطرتها على مصر بالتحكم في أعالي نيلها . وفي الحقيقة أن الاتفاق الثنائي الذي أبرمته بريطانيا مع مصر في يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله ، بحيث لم يكن من الممكن أن تتزحزح عن مكانها طالما استمر هذا الاتفاق معمولا به كنظام أساسي للوضع السياسي في السودان . ولهذا فإن انهاء باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، ونزع السيطرة الاجنبية عن وادي النيل .

وقد أرادت بريطانيا بإبرامها اتفاق الحكم الثنائي مع مصر ، أن تسوِّغ مركزها من الناحية الشرعية في « السودان » . ولكن مركزها في « مصر » من هذه الناحية كان في غاية الضعف والوهن ، لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية . ولما كان مركز انجلترا الفعلي في مصر لا يزال هو الآخر يلقي مقاومة من الدول الأوروبية ، وخصوصا فرنسا ، عدا ما كان يلقاه من مقاومة في مصر نفسها من شعبها ، فلهذا ولتحسين هذا الموقف ، أبرمت انجلترا الاتفاق الودي مع فرنسا في ٨ ابريل ١٩٠٤ ، الذي حصلت به على اعتراف فرنسا ، أكبر مناوئها ، بمركزها الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير . وقد جاء في الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك تصرح بأنها لا تقصد تغيير الحالة السياسية في مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى في مصر ، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر » . ثم صرحت حكومات ألمانيا والنمسا وإيطاليا بمثل هذا التصريح أيضا (١٢) .

وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال أقدامه في مصر من الناحية الفعلية .  
وقد ضربه اللورد كرومر سرورا عظيما ، وبالحق في تقديره ، فذكر في  
تقرير ١٩٠٤ ، أن مقام الحكومة البريطانية بعده أصبح شرعيا من الجهة  
السياسية (١٣) . وفي الحقيقة ، أنه لم يعد هناك ، منذ ذلك الحين ،  
ما يحول دون انتقال إنجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر ، سوى  
ذلك الحيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية .  
وقد قامت إنجلترا بفصله ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، وانضمام  
تركيا إلى جانب ألمانيا ، وأعلنت حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر  
١٩١٤ ، مؤثرة أياها على الضم ، وبذلك أصبح مركز إنجلترا في مصر ،  
مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية في نظرها ، ودخلت العلاقات  
المصرية البريطانية مرحلة جديدة .

## ٢ - تطور الفكرة القومية في مصر

رأينا في الجزء الخاص بالتمهيد ، كيف وقع الشعب المصري ، في الفترة التي أعقبت الاحتلال حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحت تأثير أيديولوجيتين متصارعتين هما : أيديولوجية الجامعة الإسلامية ، وأيديولوجية القومية المصرية . وكيف كانت الأيديولوجية الأولى تدعو إلى الاستقلال في إطار التبعية العثمانية ، بينما كانت الأيديولوجية الثانية تدعو إلى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا . وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب المصري ، بحكم تاريخه الإسلامي الطويل ، متأثرا بالأيديولوجية الأولى ، ومتعلقا بدولة الخلافة ، وقد تأكد موقفه هذا في حادثين : الأول حادث طابا سنة ١٩٠٦ ، والثاني في الحرب الطرابلسية سنة ١٩١٢ .

فلما نشبت الحرب بين إنجلترا وتركيا في نهاية أكتوبر سنة ١٩١٤ ، كان هذا يتعلق بدولة الخلافة في حساب الفريقين المحاربين ، وكان له تأثيره في هزائهما ، وانتصاراتهما في الحرب على الحدود المصرية : فمن جهة تركيا ، كان هذا الاعتقاد في مساندة المصريين ، هو ما دفع جمال باشا إلى محاولة الاغارة على مواقع تبعد ١٤٠ ميلا عن قاعدته الأمامية في بير سبع ، وعبر صحراء جبلية في بعض أجزائها ، رملية في أجزائها الأخرى . وضد قوات تفوقه عددا بما لا يقل عن أربعة أضعاف الخمسة عشر ألف رجل الذين تحت امرته (١٤) . وكان قد سبق هذه الحملة ، منشور صدر عن الخديو عباس الثاني في الآستانة في ١١ نوفمبر ١٩١٤ إلى الأمة المصرية بإعلان الدستور ( بناء على نصيحة محمد فريد ) ، وقد جاء فيه : « . . . ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم ، وحكومته السنية ، هي تأييد الفرمانات الشاهانية ، لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصري ، لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم

بشمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو  
معهود فيكم من الحماية الوطنية والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا  
ولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد في نجاحها بمعونته تعالى ، فاننا نعلن  
من الآن منحكم الدستور الكامل ، والقضاء القوانين المنافية للحرية  
.. الخ ، (١٥) .

أما فيما يختص بالبريطانيين في مصر ، فقد كان في حساباتهم  
أيضا منذ البداية ، احتمال قيام المصريين بحركة داخلية ، لمساعدة  
الهجوم التركي ، ولهذا وجدوا من الضروري الاحتفاظ بقوات كبيرة في  
منطقة القاهرة ، لمواجهة ما قد يحصل من ثورات لصالح الأتراك . ولكنهم  
عندما وجدوا أن السكان لا يظهرون اكتراثا ، وأنه لم تقسم بينهم أية  
مظاهرات عدائية ، عادوا فبعثوا بهذه القوات الى الاسماعيلية بالسكة  
الحديدية ، فوصلتها في مساء ٤ فبراير ١٩١٥ (١٦) . ويذكر الليفتنانت  
كولونيل كيرزى أن الاحتفاظ بهذه الحامية الكبيرة في القاهرة ، قد أضاع  
من البريطانيين فرصة هزيمة الأتراك هزيمة ساحقة ، وأنه لو كانت هذه  
القوة الكبيرة في متناول اليد عند الاسماعيلية ، ولو أن الترتيبات الكاملة  
لخطة حركتها ، ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، ولو كانت هناك  
معلومات مبكرة ، لما أفلت أي جزء من القوات المهاجمة من أيدي القوات  
البريطانية . وأنه بسبب هذه الأمور ، استطاعت القوات التركية أن  
تنسحب بخسائر لا تزيد عن عشرة في المائة من الأفراد ، كما أن مدفعيتهم  
خرجت من ساحة المعركة كاملة (١٧) .

ومع ذلك فمن المفارقات حقا ، أنه بينما كان البريطانيون يحتفظون  
بحامية كبيرة في القاهرة لاختصاص أي ثورة قد تنشب لصالح الأتراك ،  
كانوا في نفس الوقت يستعينون بالقوات المصرية ، والمدفعية المصرية  
لاحباط الغزو التركي . فبالرغم من أن بريطانيا أعلنت في منشور اعلان  
الحرب على تركيا أنها أخذت على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب  
من الشعب المصري أية مساعدة ، إلا أنه لم تكد تمضي أيام قلائل على هذا  
التعهد ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك في الدفاع عن  
القناة . وفي الحلق أن قوة الجيش المصري ، كما هو موضح في كتاب  
الليفتنانت كولونيل كيرزى (١٨) ، كانت محسوبة في قوة الجيش  
البريطاني المدافع عن القناة ، وأن الاستعانة بالقوات المصرية ، قد بدأت  
من قبل نشوب الحرب مع تركيا ، ففي نهاية شهر أغسطس ، صدرت  
الأوامر لسلاح الهجأة المصري باستطلاع شواطئ القناة ، والقيام بأعمال  
الدوريات للوقاية (١٩) .



ولهذا فعندما وجه جمال باشا هجومه الرئيسى ضد دفاعات القناة الوسطى ، بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى ، ليقطع خط السكة الحديدية الوحيد الذى يصل القناة بالنيل عند القاهرة ، قوبل بنيران مشتركة من البطارية الخامسة المصرية ، والبطارية التاسعة عشرة من مدفعية الميدان لانكشاير (٢٠) . وكان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى ، الذى لقي حتفه فى هذه الموقعة بعد انتصاره . وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ضد الأتراك ، ومنح الضباط والجنود الميداليات مكافاة لهم على حسن بلائهم (٢١) .

هذا الموقف الذى وقفه الجيش والشعب المصرى ، هل يمكن أن يعزى الى تحول فجائى فى شعور المصريين نحو الأتراك ونحو الانجليز أيضا ؟ أم يعزى الى نضج فجائى فى الشعور القومى المصرى ، جعل المصريين ينظرون الى جيش الدولة العلية نظرتهم الى جيش عدو غاز ، لا جيش تحرير من ربة الانجليز ؟ أم أن تصريحات الانجليز التى صاحبت اعلان « الحماية » ، وخاصة خطابهم الى السلطان حسين عن تعزيز البلاد من السيادة العثمانية ، وتصريحات ملكهم بأن الحماية اجراء قصده به « التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال البلاد » (٢٢) ، كانت السبب فى هذا التحول الفجائى ؟ أم أن موقف المصريين يعود الى اجراءات الأمن البريطانية ؟ ، وهى الاجراءات التى منها قانون منع التجمهر الذى صدر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، واعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى الطريق أو فى محل عمومى تجمهرا يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بفرامة أقصاها عشرون جنيها . ومنها بسط الأحكام العرفية على البلاد ، لأول مرة فى تاريخها ، ووضع الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الأحكام العرفية على البلاد . ومنها تعطيل الجمعية التشريعية ، واضطهاد العناصر المتطرفة المتشعبة لولة الخلافة من رجال الحزب الوطنى وتشجيت أعضائه وأنصاره بالاعتقال ، والنفى الى مالطة وأوروبا (٢٣) .

فى الحقيقة أن اجراءات الأمن البريطانية لم تحل دون قيام ثورة مارس ١٩١٩ . بل لقد كانت من أسباب انفجارها . والواقع أن السياسة المصرية انقسموا منذ قيام الحرب العظمى الى قسمين : قسم يتشيع للألمان والأتراك ، ويتكون من الحديو عباس الثانى وأنصاره ، ورجال

الحزب الوطنى وأشباعهم ، وقسم يتشيع لانجلترا والحلفاء ، ويتكون من رجال الحكومة القائمة ، ( ومنهم بعض الشخصيات القوية التى لعبت فيما بعد دورا كبيرا فى التاريخ القومى ، مثل عدلى يكن باشا ، وعبد الحالى ثروت باشا ، واسماعيل صدقى باشا ) ، وأنصارهم ، ومن رجال حزب الأمة وأنصارهم ، كما يضم هذا القسم أيضا المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا وانجلترا ، ولقد كان القسم الأول يؤمن بأن الانحياز الى جانب ألمانيا ، يؤدى الى استقلال مصر ، وكان لهؤلاء المتشيعين العذر فى هذا الاعتقاد بسبب الانتصارات العظيمة التى أحرزها الألمان فى بداية الحرب ، حتى أن أحد رفقاء الحديوى عباس كتب الى عدلى باشا محاولا ضمه الى صفهم ، وكان مما قاله له : « انه بعد موقعة البحيرات الماسورية نرى تقوم لروسيا قائمة ، وأن النصر أصبح محققا للألمان » (٢٤) ، ولا شك أن تأثير الزحف الألمانى المظفر عبر بلجيكا ، وما انطلق من الاشاعات حول الهزائم الانجليزية ، كان له تأثيره فى مصر . فيذكر « رونالد ستورس » ، السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية ، أن موجة من الشعور العدائى للانجليز ، والموالى للألمان ، قد سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر لدرجة أدهشت بعض الأوربيين ، بل حتى حيرت المراقبين المصريين (٢٥) . ولما وصلت القوات التركية فى أول شهر فبراير ١٩١٥ ، وكانت قد ترامت بذلك الأنباء التى تناقلها الناس ولم تبش اليها الصحف ، أخذ المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ، لبدأوا حركتهم ، بينما أخذوا يفرعون أن الجيش التركى جيش عرمرم لن يستطيع الانجليز صدده . ولقد كان الجيش التركى من جانب آخر ، يرجو أن يثور المصريون ليسهل عليه تخطى القناة أثناء انشغال الانجليز بقمع الثورة ، فكان اتكال كل من الفريقين على الآخر ، من أسباب تفهقر القوات التركية وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف (٢٦) .

أما الفريق الآخر من المصريين الذى تشيع لجانب الحلفاء ، فكان على رأسه - كما ذكرنا - رجال الحكومة وحزب الأمة . وكان من رأى رشدى باشا - كما كتب بذلك الى الحديوى عباس فى أول أكتوبر - « ان من مصلحة (الحديوى) ومصلحة البلاد ، عدم التردد فى إنتهاج سياسة تقرب ومسالة مع انجلترا ، ولو بالتجاوز عن شىء من الاعتزاز بالنفس . وقد بلغ من ثقتى بهذا الرأى أنه لولا أننى أخشى أن أوقغ البلاد فى مازق لا مخرج منه ، لما ترددت فى تقديم استقالتي » ، وكان رشدى يستند فى ايمانه بانتصار انجلترا الى « عبر التاريخ » و « غريزة البقاء » التى

ستدفع الأمم الى التحالف لصد ما كان الألمان يحاولونه من بسط سلطانهم على العالم (٢٧) . ويمكن فهم فلسفة هذا التشيع لجانب انجلترا فيما أدلى به رشدي باشا لصاحب جريدة الأهرام ومدير الجورنال دى كير فى ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، فقد ذكر : أن الذين يتصورون أن نتيجة انتصار الألمان ، ستكون تسليم مصر الى أبنائها ، ما هم الا سذج بله ، فإذا ما انتصر الألمان ، لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى ، وبعبارة أخرى ، أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة ، وهي انجلترا ، دولة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار ، وهي ألمانيا ، (٢٨) . وسنرى أن هذه الفكرة - فكرة المفاضلة بين استعمار واستعمار - سوف يروج لها على يد جريدة المقطم وحزب الأمة ، عندما يفقد الأمل فى الحصول ، من انجلترا ، على وعود بشأن مستقبل مصر بعد الحرب .

وكانت « الجريدة » لسان حزب الأمة ، قد أخذت تكتب فى بداية الحرب تؤيد الحلفاء - انجلترا وفرنسا - وكان لطفى السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا ، واعتداهم على حيادها ، مع توقيهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد . وكان يعتقد - كما صرح بذلك للدكتور هيكل فى ذلك الحين - أن مباحثات تجرى بين رشدي باشا والانجليز ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب ، جلت انجلترا عن مصر ، واعترفت باستقلالها التام (٢٩) . فلما ضعف الأمل فى صدور تصريح من انجلترا فى ذلك المعنى ، بدأت صحيفة المقطم تروج لفكرة انه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول ، فأنها تختار انجلترا . وأخذت « الجريدة » تكتب كتابة مخففة فى هذا المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فإذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لابد من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترضأها مصر . ومع أن لطفى السيد لم يكن هو الذى يكتب هذا الكلام ، الا أنه كان - كما يقول الدكتور هيكل - مسئولاً عن « الجريدة » وعن كل ما ينشر فيها (٣٠) .

وفى الحقيقة أن هذه المفاضلة المشينة بين استعمار واستعمار ، كانت فى ذلك الحين ضرورة تفسرها ظروف العصر الاستعماري الذى كانت تتجلى ملامحه فى الحرب الاستعمارية التى كانت تدور اذ ذاك بين الدول الطامعة فى المغانم من كلا الجانبين . وفى الواقع أن الفريق الذى كان يتشيع للألمان وللبولة الخلافة ، وفى يقينه أن انتصار هذا الجانب سوف يحقق استقلال مصر ، كان واحداً . ذلك أن تركيا لم تدخل الحرب فى جانب ألمانيا

الا بعد أن أدخلت هذه في روعها أن انتصارها في الحرب الأوروبية يمكنها من استعادة مصر إلى الامبراطورية التركية ، وضم الهند وجميع البلاد الإسلامية إلى الخلافة في القسطنطينية ، وأن تركيا سوف تخرج من الحرب أعظم دولة إسلامية في الشرق (٣١) . ولم يكن من المعقول أن تحت ألمانيا تركيا على غزو مصر لتحريرها وتسليمها إلى أهلها . ويلاحظ أنه لم يصدر من ألمانيا وعد أو تصريح في أي وقت من أوقات الحرب بأن مصر سوف تنال استقلالها عند انتهاء الحرب ، ولم يكن في وسعها أن تصدر هذا الوعد أو التصريح .

ولقد كشف محمد فريد بك في مذكراته الستار عن النوايا التي كانت تنتويها تركيا لمصر ، وهو أدرك بذلك بحكم وجوده أثناء الحرب في أوروبا ، واحتكاكه بالأتراك . فقد كتب عن طلعت باشا ، وهو الذي خلف سعيد حليم في الصدارة في فبراير سنة ١٩١٧ ، قائلا أنه كان يطمح في استرجاع مصر ولاية عثمانية بسيطة ، وذكر عن جمال باشا أنه كان طامعا في فتح مصر لنفسه ، وأنه كان يكره المصريين الأحرار . وفي حديث لمحمد فريد بك مع الهر « زيرمان » وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، في يناير ١٩١٦ ، قال : « إن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر . ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة . وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر مع النمسا . على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام » . (٣٢) ويلاحظ هنا أن هذا الاتجاه لمحمد فريد يتعارض مع المنشور الذي أصدره الحديو عباس الثاني وأعلن فيه الدستور لمصر وفيه أن الغرض من تسيير الجيوش العثمانية إلى مصر ، هو تأييد الفرمانات الشاهانية ، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨٨٢ . وعلى كل حال ، فإن الأطماع بخصوص مصر لم تكن - كما تبين محمد فريد - قاصرة على طلعت باشا وجمال باشا ، بل شاركهما فيها معظم زعماء الاتحاديين الذين كانوا يكتمون نياتهم ، حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر في نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولهذا لم يرضوا أن يقيتوا أنفسهم بأي عهد نحو مصر في بداية الحرب (٣٣) .

مهما يكن من أمر ، فبسبب انحياز رشدي باشا إلى جانب انجلترا في بداية الحرب ، للأسباب التي أوردتها في تصريحاته السابقة الذكر ، لم ير من المناسب الوقوف في وجه انجلترا ، التي ضغطت عليه لاصدار قرار ٥ أغسطس ، وهو القرار الذي تضمن انكار سيادة تركيا ، لأنه حدد موقف مصر في الحرب الدائرة إلى جانب الحلفاء ، بالرغم من أن تركيا لم

تكن قد أعلنت حين ذلك انضمامها لألمانيا رسمياً . (٣٤) كما رجب رشدي باشا بإجراء الحماية في يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، لأنها « بينما تضمن مصر الحماية من أى عدوان أجنبي ، فإنها فى نفس الوقت لا تشتمل على تغيير فعلى فى وضع مصر ، وانها باب واسع يمكن أن يكون استقلالاً داخلياً » . (٣٥) وبالرغم من أنه أفلح فى الضغط على بريطانيا ، عن طريق التهديد بالاستقالة ، لتتعهد فى منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تتحمل وحدها مسئولية الحرب ، الا أنه وجد من الضروري أن يسدى كل معونة ممكنة للانجليز لمساعدتهم على كسب الحرب ، حتى يستند الى هذا العون فى تعزيز ما كان يعتزمه من المطالبة « بأكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب » . ولهذا جعل تحت تصرف القائد العام - كما يقول بنفسه - جميع موارد مصر من مال ومثونة ووسائل نقل ورجال ، وأرسل جيشاً الى فلسطين للمساعدة الدائمة يبلغ عدده مائة وسبعة عشر ألفاً ( فرقة العمال وفرقة الجمالة ) . ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف من رجال مصر . وقد اعترفت بهذه المعونة التى قدمتها مصر للجيش البريطانى ، هيئة أركان الحرب البريطانىة ، وفى مقدمتها القائد العام . (٣٦) وقد ذهب رشدي باشا فى تقديم مساعداته الى استدعاء الرديف المصرى للخدمة العسكرية فى أوائل عام ١٩١٦ ، بناء على طلب السلطات العسكرية لاستخدامه فى تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، بعد أن أصبحت القنال عرضة لغزو تركى - المانى من جهة فلسطين (٣٧) . ومع أن تحول استراتيجىة الجيش الانجليزى ، من الدفاع الى الهجوم ، بعد فشل الهجوم التركى على القنال فى يوليو ١٩١٦ ، قد غير نظرة الحكومة المصرية الى الموقف ، اذ أصبح الجيش الانجليزى فى نظرها لا يقوم بالدفاع عن حدود البلاد ، وانما يندفع فى مغامرات حربية أخرى بعيدة عن الأراضى المصرية لا تهم مصر فى كثير أو قليل ، ولا تنال من ورائها سوى الغرم ، الا أن رشدي باشا استمر مع ذلك فى تقديم مساعداته ، مؤمناً بأن اجابة طلبات القيادة البريطانىة يتيح له فيما بعد - كما يقول لويد - فرصة الحصول على شروط أحسن بالنسبة لمستقبل مصر (٣٨) .

ولم تلبث الحرب العظمى أن انفجرت بإتقلابين خطيرين هز كلاهما العصر الاستعمارى هزا عنيفاً ، الانقلاب الأول ، قيام الثورة الاشتراكية العظيمة فى روسيا التى قسمت العالم الأوروبى من الناحية الأيدولوجية الى قسمين : قسم اشتراكى يقابله قسم استعمارى . وقد أسرعت الثورة البلشفية بشق خط عميق بين العالمين ، عندما أذاعت الوثائق السرية

المحفوظة في وزارة الخارجية القيسرية ، فنفضت يدها بذلك من تراب  
العصر القديم .

هذا هو الانقلاب الأول . أما الانقلاب الثاني فقد حدث داخل العالم  
الرأسمالي نفسه ، وهو اطلاق الدكتور ولسن مبادئه ونظرياته المشهورة  
عن « سلم بلا نصر » و « حق تقرير المصير » و « تأليف عصبة الأمم » .  
فان هذه المبادئ كانت تمثل أقوى تحد لمعتقدات العالم الاستعماري التي  
كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة ، وتحكيمها بشكل مطلق في  
كل نزاع . فكان من حق هذه المبادئ الجديدة أن تثير آمالا جديدة في  
صدور الناس في عصر جديد ينزع الى السلام والعدل ، ويخلو من دواعي  
الحرب .

وقد كان من الطبيعي أن تتقبل الأمة المصرية - ككل أمة مشرقة الى  
الحرية - هذه المبادئ السامية في فرحة بالغة ، وتصديقها وتؤمن بها ،  
وتثق في أنها سوف تحصل عن طريقها ، وبفضل ماتمنحه لها من الحرية  
والحق في تقرير مصيرها بنفسها ، على الاستقلال السياسي كاملا . والحق  
أن آمال المصريين التي علقت بالتساوي على انتصار الألمان أو الحلفاء ،  
سرعان ما التحمت حول المبادئ الجديدة التي بشر بها الرسول الأمريكي  
الجديد . ويظهر هذا جليا فيما ذكره الدكتور هيكل في مذكراته . لقد  
ذكر أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قابله في مساء اليوم الذي نشرت  
فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، وهتف به متهللا : « انتهينا  
يا سيدي ، لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر  
ويتم الجلاء » . ومع أن الدكتور هيكل أبدى بعض الشك في امكان تحقيق  
هذه المبادئ ، الا أن الأستاذ الرافعي دافع عنها بقوله : « ان الولايات  
المتحدة ، هي التي انتصرت في الحرب ، وهي ليست دولة استعمارية ،  
وهي تريد ، صادقة ، ألا تقوم حرب ثانية ، وهي لذلك ستفرض حق  
تقرير المصير وتفرض الجلاء » . وكان آخر ما قاله هذه العبارة : « لقد  
أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة » . ( ٣٩ )  
وهذه العقلية القانونية سوف نراها تسيطر على السياسيين المصريين حتى  
اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية .

هكذا أثرت المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن تأثيرا قاطعا  
سريعا في الرأي المصري . فان الذين كانوا ينتظرون في مصر نصرا ألمانيا  
عثمانيا ، ويرحبون به فيما مضى وجدوا في المبادئ الجديدة طوق النجاة ،  
سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، اذ في الحالة

الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانجليزى ، وفى الحالة الثانية منع احتلال البلاد من احدى الدول الغالبة - كما يقول الأمير طوسون- (٤٠) أما الفريق الثانى فقد شعر أن سلوك البلاد عامة فى الحرب ، ومعاونة السلطان ووزرائه ، والبذل الكثير الذى دعيته الأمة اليه فلبته ، سوف يعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا لهم مراعاة خاصة عند انتصارها ، حتى أن رشدى باشا - كما ورد فى تقرير ملنر - فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية . (٤١) ولم تلبث أن نشطت هذه الحركة ، بنشر التصريح الانجليزى الفرنسى فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ عن **سورية والعراق** . وهو الذى ورد فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريراً عاماً ، وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يستنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم . (٤٢) ولم تكد تنتهى الحرب ، حتى نظمت فى مصر حركة قوية للمطالبة بحقوق البلاد على أساس المبادئ الجديدة . وكان بطل هذه الحركة الجديدة هو « الوفد المصرى » الذى قام على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، هو التوكيل الشعبى .

### ٣ - الاختصار الثوري في المجتمع المصري

#### الفلاحون :

تلاشى بين السنة نيران الحرب العالمية الأولى كل ما دبره الانجليز في الثلاثين سنة السالفة من أساليب لاجتذاب القاعدة الشعبية من الفلاحين الى صفوفهم . ذلك أن انجلترا ، وهي تخوض غمار نضال مميت من أجل حياتها ، لم تكن على استعداد لأن تحسب حسابا لما سوف يترتب على اجراءاتها لاحراز النصر في المستقبل من آثار . ومن ثم فلم يكن لمصر مهرب من أن تتلقى الضغط المتزايد الناجم عن تزايد حاجات انجلترا لمواصلة الحرب، وما يقتضيه اتخاذها لمصر قاعدة لجيوشها الامبراطورية (٤٣) .

ومنذ البداية ، قامت انجلترا بنقض تعهداتها بتحمل اعباء الحرب وحدها دون الاحتياج الى مساعدة من قبل المصريين . اذ لم يمض على اعلان هذا التعهد وقت قصير ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى - كما ذكرنا - لتقوم بنصيبها في الدفاع عن قناة السويس . (٤٤) ولم يلبث اعداد حملة « غاليبولي » الفاشلة أن استدعى تنفق القوات الامبراطورية على مصر ، واتخاذ الاسكندرية قاعدة لقوات البحر المتوسط في أوائل سنة ١٩١٥ . (٤٥) ومنذ ذلك الوقت ، اضطرر جمع العمال ، والمتطوعين من البلاد ، لارسالهم تارة الى شبه جزيرة سينا وتارة الى شبه جزيرة غاليبولي على ضفة الدردنيل . (٤٦) وقد استمر جمع هؤلاء المتطوعين طوال أيام الحرب حتى بلغ عددهم نيفا ومليون مصري (٤٧) .

وفي أول الأمر كان الذين ينتظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . على أنه بعد أن ثبت أن نظام التطوع لا يفي بتقديم العدد الكافي من المجندين ، اضطر الأمر اذ ذاك الى الضغط الاداري للحصول عليهم . (٤٨) والحق أنه منذ السنة الأولى للحرب ، أي منذ عام ١٩١٥ ، كانت الصيحات تتعالى في طلب العمال المصريين ، ليس فقط من الجبهة المصرية ، بل من جبهات الحرب الأخرى ، وذلك منذ أن أظهرت فرقة عمال



مصرية صغيرة كانت قد أرسلت الى « مدروس Mudros » في أغسطس ١٩١٥ ، بناء على طلب قيادة جيش البحر المتوسط ، من الكفاءة ما سرى صنيتها في جميع الميادين (٤٩) .

ولكن ، لسوء حظ انجلترا ، فان الفلاحين المصريين لم يكن لديهم أية رغبة في الانخراط في فرق العمل . فالفلاح المصري كان عزوفا عن ترك قريته ، وخصوصا في ذلك الوقت الذي كانت ترتفع فيه اثمان المحاصيل الزراعية ، ويتوفر فيه العمل والمال في مستقر رأسه . كذلك فلم يكن يجذبه للعمل في الجيش أى شعور وطنى لأنه كان يفهم أن الحرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو ، وإنما تخص انجلترا وحدها باعتبارها بذلك . وعلى هذا فعندما تقرر أن يتمسح نطاق استخدام العمال المصريين ، لم يكن مفر أمام السلطات العسكرية من اتخاذ اجراءات القسر للحصول عليهم (٥٠) .

وفى الحق أن الضغط على الحكومة المصرية من أجل الحصول على المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال لم يلبث أن أخذ يتخذ صورة ملحة في سنتى ١٩١٧ ، ١٩١٨ . (٥١) وكان ذلك في الوقت الذي ضاع فيه الأمل نهائيا في الحصول على عمال بطريق التطوع ، بعد أن سرت الاشاعات في طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فرقة العمال المصريين للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى في سيناء في إبريل ١٩١٦ ، وما أسفرت عنه من حدوث اصابات بينهم (٥٢) . ولهذا ألحقت القيادة العامة حينذاك في اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على العمال . بيد أن هذا الطلب لم يلقى قبول المنسوب السامى « السير ونجت » الذى أشار ، بحق ، الى أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا صريحا لتصريح ١٩١٤ . وقد قاومت الحكومة المصرية هذه الفكرة أيضا لأنها تلقى على عاتقها مسئولية ضخمة (٥٣) ، ولكنها ، تحت اصرار السلطات العسكرية ، لجأت الى المزيد من الضغط الادارى للحصول على المتطوعين ، كما لجأت أيضا الى وسائل الاستمالة ، فأصدرت في أكتوبر ١٩١٧ اعلانا تعفى فيه من كافة الالتزامات التى يفرضها قانون الخدمة العسكرية ، كل من يقضى فى أى جيش اضافى اثنى عشر شهرا . (٥٤) ولما لم يجد ذلك كله ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين ، تقديم عدد معين من المتطوعين شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مسئولا ، وفى مقابل ذلك - أعفته من محاسبته عن الاجراءات التى يتبعها فى الحصول على نصيبه (٥٥) .

وبهذا عادت - كما يقول د لويد ، - أساليب الظلم القديمة التى

باهي الانجليز بالقضاء عليها • (٥٦) وأصبح الفلاحون يؤخفون من الطرق والحقول ويرسلون تحت السلاح الى الجيش • (٥٧) • وكان رجال الحكومة يدخلون القرية ، وينتظرون رجوع اهاليها الى منازلهم في الغروب ، فيحرقون بهم كالانعام ، وينتقون خيهم للخدمة ، فاذا رفض أحدهم هذا التطوع الاجبارى جلد حتى يقر بالقبول • وعلى هذا النحو سيق أطفال من سن الرابعة عشرة وشيوخ في سن السبعين ويزيد (٥٨) •

ويحرص الكتاب الانجليز على اثبات الاشارة الى ان ذلك كله تم في وقت خفت فيه رقابة الموظفين الانجليز بسبب سحبهم للعمل في جهات اخرى • كانما كان وجود هؤلاء الموظفين بحائل دون حدوث ما حدث • ولكن هذه الاشارة لا تستحق الاهتمام ، لأن الأسلوب الذى تم به الحصول على المتطوعين كان ضربة لازب ، سواء اقام به الموظفون المصريون أم الانجليز ، لأنه مبنى على القسر والارغام ، ولما كان هذا القسر يتم بناء على ضغط واصرار السلطات العسكرية البريطانية ، فلا شيء يخفف عن بريطانيا مسئوليتها الكاملة عن كل ما حدث •

وعلى كل حال ، فقد تعرض الفلاحون ، بالإضافة الى مصادرة أرواحهم ، الى مصادرة حيواناتهم الأهلية وحبوبهم أيضا (٥٩) ، اذا استولت عليها السلطة العسكرية بأبخس الأثمان ، وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى الأسواق • وفرضت على كل مركز من مراكز القطر ، مقدارا معيناً من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار • وكان يطلب من الأهالى فى بعض الأحيان ، أكثر مما عندهم ، فيضطرون ، تحت تأثير الضغط ، الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ثم يقدمونه كرها بالسعر البخس • (٦٠) وكانما كان هذا كله دون الكفاية ، فقد تعرض الفلاحون لسطو عصابات الأشرار المسلحة ، دون أن يستطيعوا لها دفعا بعد أن قامت السلطات بمصادرة أسلحتهم ، وعجزت عن مصادرة أسلحة الأشرار الذين أفلحوا فى تهريبها (٦١) •

وهكذا تعرض الفلاح المصرى لضروب من النذل أعادت الى ذهنه ذكرى المظالم التى عاناهما أيام الحكم التركى القديم ، فعافت نفسه الحكم الأجنبى بكل صوره سواء أكان تركيا أم انجليزيا ، وتوقفت فى قلبه رغبة دفينه فى الاستقلال • ولذلك ما كاد يرى ، اثر انتهاء الحرب ، تلك الهيئة التى أطلقت على نفسها اسم « الوفد المصرى » تطالب « بالاستقلال التام حيثما وجدت الى ذلك سبيلا » ، حتى تمت الاستجابة فى صدره لتلك الصيحة ، وراح يؤيدها بكل قواه عن يقين وفهم تام لمدلولها ، وما تحمل

فى طياتها من بشائر الخير له ، وذلك لأول مرة فى حياته ، بعد أن كانت من قبل مجرد كلمة يهتز لها سمعه دون أن يعيها قواده ، وتضطرب لها عاطفته دون أن يحسها بعقله ومصلحته . وكان أن تار لتبرز ثورته قوام الاحتلال فى أوج انتصاره .

### كبار ملاك الأراضى :

لم تخسر بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الأولى مسألة الفلاحين فقط ، بل خسرت الى جانبهم طبقة كبار الملاك التى كانت تميل من قبل الى التفاهم مع الاحتلال ، وذلك بسبب ما نالها من جراء سياستها القطنية . فعلى أثر نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، أخذ سعر القطن ينزل تدريجيا بسبب خوف مستوردي الأقطان المصرية فى البلدان الأجنبية من غلق الأسواق التى يبيعون فيها منتجاتهم . وكان أن انخفض متوسط ثمن القنطار الى اثنى عشر ريالا ، بعد أن كان ثمنه فى السنة السابقة تسعة عشر ريالا . وتسبب عن ذلك خسارة جسيمة أصابت ملاك الأراضى .

ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا . فقد ازداد طلب الدول الأجنبية على الأقطان المصرية ، وأخذت أسعاره فى الصعود من أول موسم ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد توقع ملاك الأراضى أن يعرضهم هذا الصعود بعض ما خسروه ، ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنيا بثلاث « الزمام » . (٦٢) مما جعل كبار الملاك يصيحون فى طلب إلغاء هذا التحديد ، وتم لهم ذلك فى عام ١٩١٦ . (٦٣)

على أن فرصتهم للاستفادة من ارتفاع الأثمان لم تمتد الى حيث يشتهون . ففى يونية ١٩١٧ قررت الحكومة ، بتوجيه المستشار المالى ، تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا ، وهو سعر يقل عن سعره الحقيقى . وقامت بإلغاء أوامر تصدير القطن ، وحصرتها فى عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية . فكان هذا الاحتكار فى يدها وسيلة للتحكم فى أسعار ما تشتريه من المحصول . (٦٤) ثم أصدرت فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، تحت تأثير الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية فى البلاد لتهديد خطير ، مرسوما حرمت فيه زراعة القطن فى مصر العليا ، وقيدت زراعته بثلاث الأراضى القابلة للزراعة فى الأجزاء الأخرى من القطر . (٦٥) ولم يلبث ملاك الأراضى أن أصيبوا بخسارة اقتصادية فادحة فى موسم ١٩١٨ ، عندما احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام ، وما كان مخزونا من محصول ١٩١٧ ، للاحتفاظ للامبراطورية

البريطانية وحلفائها بالموارد الطبيعية اللازمة لحاجاتهم الضرورية . وحددت شراءه بمبلغ اثنين وأربعين ريالاً للقنطار من رتبة « فولى جود » ، بينما كان سعره وقت إصدار هذا القرار فى الخارج أربعة وستين ريالاً . (٦٦)

وهكذا ، بالرغم من الفائدة المحققة التى لا تنكر ، والتى جناها كبار الملاك بسبب ارتفاع أسعار القطن من جانب ، وارتفاع الإيجارات الناشئة عن هذا الارتفاع فى الأرضى الزراعية من جانب آخر ، إلا أنهم كانوا من أشد الفئات سخطاً على الانجليز . لأنه فى الوقت الذى لم يكن للانجليز فضل فى هذا الارتفاع وإنما هى ظروف الحرب ، إلا أن الانجليز ، بتحكمهم فى أسعار القطن واحتكاره ، لم يتركوا لهم فرصة التمتع بأقصى ما يمكن تحقيقه من هذه الأرباح الاستثنائية التى أتت بها الحرب . وكان لذلك حزاة شديدة فى نفوسهم ظهر أثرها فى موقفهم من ثورة الشعب فى عام ١٩١٩ ، واشتراكهم مع طبقات الأمة فى الكفاح المجيد من أجل الاستقلال .

#### الراسماليون :

كان النشاط الاقتصادى فى مصر ، عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تموله ، وتشرف عليه وتنهض بشئونه جميعاً ، فيما عدا الأعمال البسيطة التى لا يمكن جلب من يقوم بها من الخارج جلباً اقتصادياً . (٦٧) ذلك أن العشرين سنة التى سبقت الحرب قد رأت توغل رموس الأموال الأجنبية فى الشئون المالية المصرية ، إلى أن بلغ رأس المال الأجنبى فى عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١ فى المائة من مجموع الأموال التى تستغل فى الشركات المساهمة ، دون أن يشمل ذلك شركة قناة السويس . (٦٨)

ومع ذلك ، فإن معظم هذه الأموال لم يكن يستغل فى الصناعة ، لأن المولدين الأجانب من ناحية ، كانوا غير راغبين فى منافسة صناعات بلادهم ، ومن الناحية الأخرى ، كانت سياسة الاحتلال الانجليزى تقضى ببقاء مصر زراعية بسبب اتجاه المصالح الاقتصادية للإدارة البريطانية فى المقام الأول نحو التوسع فى زراعة القطن . (٦٩) وعلى ذلك ، فقد كانت مصر تستورد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأوروبية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان أول آثارها انقطاع سيل رموس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى البلاد . (٧٠) وكان الأثر التالى ، هو تعذر استيراد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأجنبية . (٧١)

وهكذا أتيح لرأس المال المصري فرصة النزول إلى السوق التي كانت أوقفها على رأس المال الأجنبي ، في ظل حماية الزامية جادت بها ظروف الحرب .

والحقيقة أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت ، من قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحس بالضيق ، لطغيان النفوذ الاقتصادي الأجنبي ، وكان من اللاصوات التي سمعت عن هذه الضيق ، طلعت حرب ، الذي كان من رأيه أن السبيل إلى تحرير مصر الاقتصادي هو إنشاء بنك مصري يرمس أموال مصرية ويدارة مصرية . وقد سبقه في ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ للنظر في إصلاح أحوال البلاد الاجتماعية . فقرر المؤتمر أنها فكرة صالحة للعمل ، جديرة بالنظر والتدبر . فلما جاءت سنة ١٩١٣ أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه « علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين » ألم فيه بحالة البلاد المالية والاقتصادية ، وبين أدواءها ووجوه النقص والضعف فيها ، وأشار بإنشاء بنك مصر كعلاج ملائم . وقد أحدث ظهور هذا الكتاب صدى قويا بين الرأسماليين المصريين . (٧٢)

ولاريب أن الواقع الاقتصادي للبلاد ، كان يدفع أصحاب رموس الأموال المصريين إلى التفكير . فالأرض الزراعية كانت محدودة في مصر ، وبازدياد السكان ، وتكدس رأس المال ، والسيطرة على أسعار المحاصيل من قبل الاستعماريين ، ارتفعت أسعار الأرض وانخفضت الأرباح ، وبالمقارنة بالصناعة لم تعد الأرض تدر العسل واللبن . (٧٣)

وهكذا نستطيع القول بأن الرأسمالية المصرية عندما نشبت الحرب العظمى ، كانت على قدر من الوعي يدفعها إلى الاستفادة من الفرصة التي هيأتها لها الأقدار . وقد تمثل هذا الوعي في أمرين : أولا - ارتفاع رموس الأموال المصرية في البنوك ارتفاعا سريعا ، وخاصة في البنك الأهلي ، والبنك الانجليزي المصري . فقد زاد رصيدها في سنة ١٩٢٠ إلى ٣٥ مليون ، بعد أن كان ٦ ملايين جنيه فقط ، في سنة ١٩١٤ . (٧٤) ثانيا - دخول الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة في ظل الحماية المؤقتة التي فرضتها الحرب بانقطاع الواردات من الخارج من جهة ، واشتداد الحاجة إلى صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء ، كما تسد حاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، والصناعات المعدنية المختلفة من جهة أخرى . (٧٥) وقد ظهرت دلائل اهتمام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها ، والاستفادة من الظروف التي أتيحت لها في تأليف الحكومة « لجنة التجارة والصناعة » المعروفة في ١٩١٦ من فحول الرأسماليين المصريين ، ومن بينهم طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوى

باشا وغيرهم • وذلك للدراسة الأسس التي تشاد عليها الصناعة • وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً ظل يعتبر ، لأمد طويل ، دستوراً للسياسة الصناعية التجارية في مصر • وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد حتى غدت بمصلحة كبرى لها مدير عام ثم صارت وزارة التجارة والصناعة • (٧٦)

على أن الرأسمالية المصرية ، وهي تعلم أن الحماية التي جادت بها الحرب حماية مؤقتة ، وأن اقدامها على خلق صناعة كاملة تستطيع أن تنافس بها البضاعة الأجنبية بعد الحرب ، أمر لا يمكن تحقيقه في وقت وجيز ( وذلك بسبب نقص التعليم الصناعي من جهة ، وبسبب تعذر استيراد الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة من الخارج من جهة أخرى ) يضاف الى هذا رغبتها في عرض السلع في السوق في أقصر وقت ممكن تحقيقاً للربح السريع - كل هذا جعل معظم المشاريع الصناعية التي ظهرت في ذلك الحين لمواجهة ظروف الحرب ، من النوع المحدود الموارد ، والذي يتبع نظم الانتاج الفنية العتيقة • (٧٧)

وهكذا بات أمام الرأسمالية المصرية سبب تقاقل من أجله عند انتهاء الحرب ، وهو توفير الظروف التي تكفل لها بناء صناعة أهلية كاملة ، وتوفير للاقتصاد المصري فرصة التطور السليم ، وذلك عن طريق التخلص من الاحتلال الإنجليزي ، صاحب سياسة التخصص الزراعي ، والذي وقف في طريق تصنيع مصر ، والعمل على أن تتولى الحكم في مصر أيد مصرية صميمية تقوم بفرض حماية دائمة للمنتجات المصرية في مرحلتها الأولى ، وتحول دون انهيار الصناعات السابقة التي ظهرت في ظل الظروف الاستثنائية ، وتعمل في الوقت نفسه ، فيما يختص بمصلحة التجار ، على «تعزيز التجارة المصرية وتكوين طبقة من التجار المصريين يستطيعون» - كما يقول تقرير لبنك مصر - « أن يحملوا على عاتقهم أعباء المعاملات التجارية الخطيرة بروح اقدام دون تهور أو مضاربة ، وبأساليب عصرية تنمشى مع القوى التجارية الفعالة في البلاد الأخرى » (٧٨)

### البورجوازية الصغيرة :

احتجبت طبقة صغار التجار والصناع في مصر في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وراء طبقة كثيفة من العناصر الأجنبية ، التي تولت زمام النشاط التجاري والصناعي في البلاد ، ولم تترك للعناصر الوطنية سوى الأعمال البسيطة • (٧٩) وكان قد وفد الى مصر في سنة ١٩٠٧ عدد كبير من الأجانب قدر بنحو مائتين وستة وثمانين ألفاً (٨٠) على اثر

تدفق المال الأجنبي بعد الوفاق الودى . وقد عاشت العناصر الوطنية على حقد وحسد لتلك الطبقة من الأجانب التي توفرت لها سبل النجاح بشكل لا مثيل له : فبالإضافة الى خبرتها بالأعمال التجارية والصناعية التي اكتسبتها من بيئتها في الخارج - وهو ما كان ينقص العناصر الوطنية - فإنها لم تكن تدفع للحكومة شيئا من الضرائب ، عكس العناصر الوطنية التي كانت ملزمة بدفع الضرائب للحكومة . (٨١) . وكان لذلك أثر عاشت تلك الطبقة من الأجانب ، التي كان أكثر من نصفها أمة (٨١ مكرر) لا يعرف القراءة والكتابة ، ومع ذلك فقد كانت أكثر عناصر الاهلين ثروة ، في حبوحة من العيش لم يتمتع بمثلها قط وطنى من الطبقة الوسطى .

ويكفى للدلالة على سيادة العناصر الأجنبية ، وتحكمها فى النشاط الاقتصادي فى مصر ، وحجبها للطبقة الوسطى ، أن نعلم أن الذين كانوا يعملون فى التجارة المصرية سواء أكانوا مصدرين أم موردين أم باعة جملة أم أصحاب مطاعم ، لم يكونوا من المصريين . بل أن الغالبية العظمى من باعة القطاعى جميعهم لم يكونوا من المصريين . ويصح القول بوجه عام ، أن البقالة كانت احتكارا يونانيا ، والمنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات والفحم احتكارا انجليزيا ، والسجائر أرمنية ، وكان باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والايطاليين ، أما تجارة القلال فقد كانت فى أيدى مختلفة من طبقات عديدة ، وإن كان أكثرهم من المصريين . ومع أنه كانت توجد فى أنحاء المدن الوطنية الصميمة مئات من الحوانيت الصغرى ، إلا أن تجارتها كانت غير رائجة ، لأن أصحابها لم يكونوا يقدرون الأساليب العملية الحديثة . (٨٢)

ثم نشبت الحرب العالمية الأولى ، واختل التبادل التجارى ، وقامت مصعوبات فى سبيل استيراد المصنوعات ، وعاد كثير من الأجانب الى أوطانهم . فأتاح ذلك الفرصة لأهل الحرف التي كاد يقضى عليها تماما للبروز الى الميدان ، فانتعشت صناعات الدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن القلال وورش السبك والحداة والصناعات الدقيقة ، كما كثرت الأموال فى المدن والقرى . (٨٣) ونشطت التجارة ، وارتفعت الأسعار وغنم أصحاب الحوانيت الكثير من الأموال التي كانت لجيوش البريطانية تنفقها فى مصر . (٨٤) . وبعبارة وجيزة استفادت البورجوازية الصغيرة من تلك الفرصة الفريدة للنهوض والتعويض عما أصابها من أسباب الجمود .

بيد أن الحرب عندما انتهت كانت تحمل فى طياتها نذيرا بانتهاء هذه الظروف التي ساعدت على انعاش تلك الطبقة . فتحت حماية الاحتلال

البريطاني ، سوف تعود البضائع الأجنبية من جديد لتقضى القضاء المبرم على المصنوعات الوطنية الصغيرة ، وتحت سياسة التخصيص الزراعي وتشجيع العناصر الأجنبية ، سوف يطرد الصناع والتجار المصريون عن السوق المحلية شر طردة ، وتحت حماية الحكم الأجنبي ، سوف يتقاطر الأجانب من جديد ليفزوا سوق التجارة الداخلية ، وهكذا كانت المسألة مسألة حياة أو موت لهذه الطبقة ، وكان عليها إذا أرادت البقاء أن تقاتل ، وقد قاتلت في ثورة ١٩١٩ .

#### الانتلجنسيا :

رأينا في الفصل الخاص « بالتمهيد » كيف نشأت وتطورت الطبقة المثقفة الجديدة ، التي حلت محل طبقة مشايخ الأزهر وورثتها في دورها الوطني القيادي للحركة الوطنية في مصر ، وكيف توزعت هذه الطبقة بين الحزب الوطني وحزب الأمة . وفي هذا الفصل نبحث الظروف التي تعرضت لها هذه الطبقة ، وحفزتها الى التصدي للاحتلال ، ومقاومته ، حتى أصبحت أبرز قوة وطنية ظهرت على مسرح النضال الوطني في مصر .

والعامل الرئيسي في استياء هذه الطبقة واختمارها ثوريا ، هو أنها كانت غريبة في ديارها ، محرومة من شغل المراكز اللائقة فيها . فقد احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا في أوائل عهد الاحتلال البريطاني وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلامها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم : الأجانب والسوريون والانجليز .

أما الأجانب ، فقد كانوا يحكم تركز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى ، ويترك للمصريين الفتات .

وكان هؤلاء الأجانب يجنون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجنون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الانجليزية ، كما تمثل واضحا في مشروع «برونييت» الذي اقترح ، كنظام تشريعي يمهّد لالغاء الامتيازات ، انشاء مجلس نواب مصري يكون رأيه استشاريا بحثا ، ومجلس شيوخ تكون له الكلمة العليا في جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ، ويتكون من المستشارين الانجليز ومن في رتبتهم ، والوزراء المصريين ، ثم من أعضاء منتخبين :



ثلاثون مصريا وخمسة عشر اجنبيا يمثلون الجاليات الأجنبية ، وينطلقون بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية .

كانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون . وكان السوريون ، وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من التفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستمد من المراكز التي كان يشغلها أفرادها ، فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية وكبار رجال الطبقة الوسطى فيها من الموظفين . ويذكر « كرومر » أن هؤلاء السوريين كانوا يحتلون في مصر المركز الذي كان يحتله اليهود في البلاد الأوروبية الأخرى ، ومن ثم فقد كانوا يقابلون بالغيرة والحسد من المثقفين المصريين من المسلمين والأقباط الذين كانوا يتوقون الى تولي المناصب في بلادهم .

وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ اسماعيل في صبغ الادارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية ، ويملكون القدرة على استيعاب طريقة الادارة الأوروبية وتمثيلها في مصر . ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجه الى السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المجتمعات التي هي خليط من كل الأجناس .

وعندما احتل الانجليز مصر وتولوا ادارة شئونها ، ساعدت الظروف على احتضانهم للسوريين . فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا في القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين . (٨٥)

كانت الفئة الثالثة التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكز والمناصب هم الانجليز أنفسهم . وكانت السياسة الانجليزية في أوائل عهد الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المنتخبين ليشيروا ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والرى . ثم أضيف اليهم مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للدخالية وجماعة من المفتشين للأقاليم . على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة إيرادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لصالحه العنصر المصري ، فقد زاد عدد

الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون ، الذين طال اختبارهم للوظائف فى حكومتهم ، واتصفوا بالكفاة ، أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسنى المناصب فى حكومتهم ، بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام (٨٦) .

وفى الحق لقد خصصت المناصب الدنيا للمصريين ، وقصرت المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة . وهذا أمر ثابت ، ففى أثناء وجود لجنة ملتر فى مصر ، طلبت من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى بعض فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ . وقد وجد أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيهاً مصرياً وينحط نصيبهم عن الثلث قليلاً فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيهاً . أما الوظائف الكبيرة فإن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . وفى وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات ، كان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٢ غيرهم .

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ ، فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤ر٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٥ر٥ فى المائة فقط سنة ١٩٢٠ بزيادة قدرها اربع فى المائة فى خمسة عشر عاماً . أما عدد العنصر المصرى فى الوظائف الكبيرة فقد نقص من ٢٧ر٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٢٣ر١ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين فى تلك الوظائف عيناها من ٤٢ر٢ فى المائة الى ٥٩ر٣ فى المائة من المجموع كله (٨٧) .

وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامداً على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التى كانت تجرى على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها فى الواقع أن تفضى الى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد (٨٨) . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الانجليز على الدوام النريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الانجليزية ، ومن ثم

يسيطرون تماما على شئون البلاد . وهذا هو السبب في مساندة الطبقة المثقفة لفكرة انشاء الجامعة الأهلية ، حتى تتوفر المادة الوطنية لشغل الوظائف العليا ، وتفسد حجة الانجليز في السيطرة على البلاد عن طريق المناصب .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الاثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحرب الاقتصادية ونتائجها . فان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين (٨٩) . ولقد عمدت الحكومة الى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ في المائة على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠ في المائة (٩٠) .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان ايدانا بازدياد متاعب هذه الطبقة، ففي المدة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨ وأول سبتمبر سنة ١٩١٨ ، أى في ظرف يقل عن شهر واحد ، تقدم للقومسيون الطبي في « لندن » مائة وثلاثون شابا انجليزيا من راغبي التوظيف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووجد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيعابه (٩١) . وقد نشر الاستاذ فكرى أباطة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد عدد الموظفين الانجليز فقال : « وقد علينا هذين اليومين ، جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى في أصغر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور « أحرار في بلادنا - كرماء لضيوفنا » فالحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رفتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقاتل : رفتناه للاستبدال » (٩٢) .

وهكذا ، مما سبق ، يتضح جليا أن سياسة الانجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسنرى كيف أثر هذا على النشء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . وفى الحق

أنه من الملاحظات الجديرة بالتأمل ، أن الاحتلال لم يعمل على استمالة المثقفين ، كما عمل على استمالة البورجوازية الكبيرة وكما عمل على استمالة الفلاحين ، والتظاهر بالدفاع عن مصالحهم ، ويبدو أنه اليأس من خديعة هذه الفئة وشرائها بالمادة ، ولكنه على كل حال كان أفدح أخطاء الاحتلال بالنسبة لمصلحه .

### الطلبة

يمثل الطلبة المصريون قطاعا شعبيا عريضا في المجتمع المصري ، بلغ تأثيره في الحركات الوطنية الثورية حدا فاق كل ما كان يتصوره المراقبون الغربيون ، فهؤلاء المراقبون من أمريكيين وإنجليز وفرنسيين كانوا يجدون صعوبة في فهم كيف أن الطلبة المصريين يستطيعون بمحض قيامهم بمظاهرات واضرابات ، إسقاط الحكومات ، أو على الأقل تعريضها للخطر . والحقيقة أن هذا الدور ، الذي قام به الطلبة في مصر - كما يقول «لاكور» له مثيل في روسيا قبل الثورة ، وفي الصين أيضا . فمنذ اضراب الطلبة الكبير الذي حدث في روسيا قبل الثورة في سنة ١٨٩٩ وشمل جميع المعاهد العليا في جميع أنحاء روسيا ، والذي وصل الى درجة الغليان عندما قام اليوليس في « بطرسبرج » بتفريق الطلبة بالكرباج ، أصبح الطلبة على رأس الحركة الثورية ، بل أنه منذ عام ١٨٥٠ كان لفظ « طالب » في روسيا مرادفا للفظ ثوري . وفي الصين ، حتى في الوقت الحالي ، يعترف المؤرخون الصينيون الشيوعيون بأن الصراع ضد الاستعمار كان يقوم بالدور الرئيسي فيه الطلبة وليس العمال أو الفلاحون ، وذلك منذ حركة ٤ مايو ١٩١٩ الشهيرة .

وأهمية الطلبة في ذلك الوقت في مصر وفي الشرق الأوسط عموما ، تعود الى أنهم كانوا الهيئة المنظمة الوحيدة ، اذا راعينا عدم وجود أحزاب سياسية اذ ذاك بالمعنى الموجود في البلاد الأوروبية . كما تعود هذه الأهمية أيضا ، الى أنهم كانوا يمثلون ، بالنسبة للسواد الأعظم من السكان الذين يسودهم الجهل ، الطبقة المثقفة القليلة العدد . ولقد كان الوضع الاجتماعي لهؤلاء الطلبة يدفعهم للثورة والعمل السياسي . ف فيما يختص بأولاد الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم في الخارج في جامعات لندن وباريس ، كان هؤلاء عند عودتهم الى بلادهم ، سرعان ما يرون انفسهم محصورين في نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلادهم . أما هؤلاء الذين يتعلمون في جامعات بلادهم ، فقد كان معظمهم

من الطبقة الوسطى ، وبعضهم من عائلات فقيرة جدا ، تعاني صعوبات بالغة في سبيل اكمال دراساتهم (٩٣) . وحتى بعد اكمال دراساتهم فلم يكن ثمة ضمان بأنهم سوف يلتحقون بعمل ملائم ، وذلك بسبب مزاحمة الأجانب لهم على الوظائف ، فاذا توظفوا كان وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى الى المناصب العليا (٩٤) . وهذا الوضع الاجتماعي لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالمطب والحقوق والهندسة وغيرهم ، انما كان ينطبق أيضا على تلاميذ المدارس الثانوية أيضا . لهذا كله رأينا هذا القطاع الشعبي يمثل بالنسبة لمصطفى كامل حقلا صالحا وتربة خصيبة يلقى فيها بنور الوطنية والمقد على الاحتلال .

وقد بدأت أول محاولة ، لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين ، بإنشاء نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٥ ، وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له يوم الجمعة ٨ ديسمبر ١٩٠٥ بأحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة ، وبلغ عدد الحاضرين مائتى طالب ، وحضرها كذلك لفيف من الخريجين . ومن نادى المدارس العليا انطلقت في سنة ١٩١٠ ست رصاصات هزت مصر ، وهزت الاحتلال البريطاني ، وأثارت ضجة في العالم كله ، وقد أطلق هذه الرصاصات « ابراهيم الورداني » الذى درس الصيدلة فى لوزان بسويسرا ، وعاد الى القاهرة ليساهم بنشاط موفور فى الحزب الوطنى ، وفى نادى المدارس العليا . وكانت جمعية الورداني أول جمعية سرية فدائية ظهرت فى مصر ، وقد آمنت بأن الرصاص وحده هو القادر على اسكات أنصار الاحتلال . وكان أول صوت أسكته هو صوت « بطرس غالى » . وقبض على ابراهيم الورداني ، ومعه ثمانية آخرون ، من بينهم شفيق منصور ، الذى أعدم فيما بعد فى قضية مقتل السردار (٩٥) .

ولما قامت الحرب العظمى الأولى وفرضت الأحكام العرفية ، وتبع ذلك تكليم الصحافة ، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وإعلان الحماية ، نتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكاهم لمصر (٩٦) . وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد ( ١٨ فبراير ١٩١٥ ) وأنفثوا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم . فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة ضد الحماية والانقلاب (٩٧) .

وهكذا انغمس الطالب المصري في السياسة الى أذنيه ، وأصبح من النادر أن يوجد الطالب الذي يتناول أى موضوع دون أن يعرج الى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده ، ويتتقد العلاقات الودية القائمة بين السلطان حسين والوزراء. وبين الممثل البريطاني ، ويتهمهم بصراحة بأنهم خونة مارقون . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد أصبحت المقاهى والنوادي ، حيث يجتمع الطلاب ، تتردد فيها الكلمات الطائشة التي تمارس تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم . فكان أن بدأت سلسلة من المحاولات الاغتيالية على شخص السلطان حسين وبعض الوزراء ، دلت السلطات على أن هناك عناصر في المجتمع لم تشترك بعد في الخضوع المملم للتغييرات السياسية التي فرضت على البلاد . وكانت هذه المحاولات العدوانية تلقى تأييدا وموافقة من طلاب الكليات والمدارس العليا الذين كانوا يتخذون فيما بينهم عن القائمين بها بوصفهم أبطالاً وطنيين (٩٨) . وهكذا ، عندما انتهت الحرب وقام الوفد بمحاولة حل المسألة المصرية وديا مع إنجلترا ، وقوبل بالقبض على سعد زغلول ورفاقه ، كان الطلبة أول من فجر الشرارة الثورية وأشعلوا ثورة مارس ١٩١٩ .

### البروليتاريا

شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم صفوف العمال والصناع فى نقابات للاستفادة بهم فى الصراع ضد الاحتلال .

فمنذ أوائل هذا القرن كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترام والغاز وهليوبوليس ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

ولقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معاش سيئة . فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم

ضد ما يتعرضون له من مخاطر اصابات العمل ، والمرضى والشيخوخة وغير ذلك (٩٩) . وفي الحق أنه ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بالبلاد تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال (١٠٠) . ولهذا شعر العمال بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيد العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع اخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم (١٠١) .

وقد سجلت سنة ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا المؤلفة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة . ففي هذه السنة أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل (١٠٢) . وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على اثر اضربهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلزمهم . فعادوا فاضربوا مرة ثانية في ١٩٠٣ . وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات الى استخدام الآلات مكان العمل اليدوي ، قاموا باضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في أكتوبر من تلك السنة . وقد اقتدى سائقو ترام القاهرة بعمال السجائر وأنشئوا نقابتهم في سنة ١٩٠٨ . لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة . ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها . ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلين ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي المحاكم المختلطة الخ .

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي بين العمال ، وتكوين رأى عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق في ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الاسكندرية والمنصورة وغيرها (١٠٣) . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العظمى ، وهي نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر في السعى الى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها - على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال ازاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحققة ، لكن

الظاهر أن هذه النقابة - كما يقول الدكتور حسين خلاف - كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩١٠ (١٠٤) .

وعلى ذلك فقد كان هناك وعى نقابى يشتهد فى صفوف العمال فى السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، وإحساس بالقوة يتمثل فى الالتجاء الى الاضراب لتحقيق المصالح والأهداف .

ثم نشبت الحرب العظمى ، وتمخضت فيما يختص بالطبقة العمالية عن أمرين هامين متناقضين : أولهما زيادة أفراد هذه الطبقة نتيجة للنشاط الصناعى الذى ظهر إبان الحرب ، ونتيجة أيضا للعمل فى السلطة العسكرية : ففي احصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦ر٤٢٥ ، وذلك الى جانب ١٠١ر٠٢٦ يعملون فى النقل (١٠٥) بمجموع قدره ٤٥٧ر٤٥١ عاملا . وقد ارتفع هذا الرقم فى سنة ١٩١٧ الى ٤٨٩ر٢٩٦ بخلاف عمال النقل ( السكك الحديدية وغيرها ) الذين بلغ عددهم ١٥٠ر٦٢٣ عاملا فيكون المجموع ٦٣٩ر٩٢٩ عاملا (١٠٦) . أما الأمر الثانى الذى جاء نتيجة الحرب ، فهو انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية ، بسبب فرض الأحكام العرفية ، مما أدى الى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال ، حتى أصبحت ساعات العمل تصل الى اثنتى عشرة ساعة على وجه العموم (١٠٧) ، دون أن يستطيعوا إبداء أى نوع من المقاومة . فاذا أضفنا الى ذلك أن الرخاء الذى جلبته الحرب لم يعم أثره الجميع ، وإنما اقتصر على جماعات صغيرة نسبيا من المجتمع ، هم الرأسماليون الزراعيون ، وبعض أصحاب المصانع ، وأن التضخم المالى ضرب العمال ، ومعهم الطبقة المتوسطة الفقيرة ضربة قاصمة (١٠٨) ، فارتفعت نفقات المعيشة ، كما تدل على ذلك الارقام القياسية لأسعار الجملة ، اذ زادت من ١٠٠ (١٩١٣) الى ٢٣١ (١٩١٩) ، اذا أدركنا ذلك، سهل علينا تفسير اشتراك العمال فى ثورة ١٩١٩ (١٠٩) .



## ٢ - تأليف الوفد المصرى

### نشأة الفكرة وتطورها

انتهت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ : ففى يوم ١٨ يوليو-١٩١٨  
شرع الحلفاء فى شن هجماتهم التنظيمية على الجيش الألمانى التى انتهت  
لهشمتهم الحرب فى ١١ نوفمبر . وكان الجيش الألمانى قد دب فيه  
اليأس واستسلم للتبوت . فبدأ كل شىء مبشرا للحلفاء بالنظر . وهكذا  
أخذت انتصارات الحلفاء تتوالى ، حتى وضعت نهائية للمقاومة الطويلة  
التي أبدتها دولتا وسط أوروبا . فطلبت بلغاريا ثم تلتها تركيا ، وجاءت  
بعدها النمسا تطلب الصلح . وأما ألمانيا فقد ظلت تحارب فى أرض  
العدو حرب تأخير وعناد ، غير أن الشعب الألمانى كان قد أضناه الجوع ،  
وأناخ عليه القنوط ، فأخذ يطالب بالصلح على الفور . وسرعان ما قامت  
الثورة فى ألمانيا ، وأكره القيصر وولى التمسك على أن يلوذا بالفرار الى  
هولنده فى ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، ونودى بالجمهورية فى اليوم نفسه فى برلين .  
وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ نوفمبر انقيلع قصف المدافع  
فى أوروبا ، وانزاح كابوس الحرب الذى جثم طويلا فوق الصدور . (١١٠)

ولقد كان انتهاء هذه الحرب الضروس هى المناسبة التى كانت شعوب  
العالم المستعمدة تنتظرها فى صبر نافذ للمطالبة بحقها الدليعى فى الحرية  
والاستقلال ، طبقا لمبدأ حق تقرير المصير الذى بشر به الدكتور ولسن  
رئيس الولايات المتحدة . وكان الشعب المصرى من أوائل الشعوب التى  
بدأ فيها رجال السياسة والفكر فى الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ  
ظهرت بشائر السلام فى الأفق . وكان ثمرة هذا البحث والاستعداد  
تأليف « الوفد المصرى » الذى ظل يمثل العمود الفقري فى الحياة  
السياسية المصرية لمدة تزيد على ثلاثين عاما .

فمن هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ؟ قبل الإجابة على هذا

السؤال ، ينبغي التفرقة أولا بينه وبين سؤال آخر هو : من الذى فكر فى بادىء الأمر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك أن بعض المؤرخين ، كأحمد شفيق باشا (١١١) يخلط بين السؤالين ، فيظن أن صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى هو بالتالى أول من فكر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر . مسع أن فكرة تأليف الوفد المصرى يجب تقويمها على أنها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وأن هناك وسائل أخرى لهذه المطالبة لابد قد طرحت على بساط البحث فى ذلك الحين ، كأن تتولى الحكومة المصرية القيام بهذه المهمة مثلا ، أو يكتفى بتبادل المذكرات . ذلك أنه من غير المعقول ، أن يقتصر التفكير فى المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد ، هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ، بل ان هذا التفكير لا بد أنه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدرين لخدمة البلاد من رجال الحكومة ، ورجال الاحزاب والجمعية التشريعية ، عند انتهاء الحرب العظمى .

ولعل هذا هو السبب فى اختلاف الروايات حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، وهل هو الأمير عمر طوسون ؟ أم أنه سعد باشا زغلول بالاشتراك مع أساطين حزب الأمة ؟ ، أم أنه حسين رشدى باشا بوصفه المسئول أكثر مما عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها من الانجليز ؟ . الراجع أن الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة تأليف الوفد . ذلك أن رشدى باشا نفسه لم يدع هذا الادعاء فى أى تصريح علنى أو حديث سياسى له . أما سعد زغلول باشا فقد سجل فى مذكراته عبارة تفيد أن فكرة تأليف الوفد قد خطرت فى بعض العوس من قبل ، وذكر أنه قال هذه العبارة للأمير عمر طوسون عندما فاتحه فى الأمر . (١١٢) على أن عمر طوسون نفى أنه سمع هذه العبارة . (١١٣)

وعلى هذا فان فكرة تأليف الوفد تكون من ابتداء الأمير عمر طوسون ، ولو على الأقل من حيث أنها كانت أول خطوة عملية فى تشكيل الوفد . ويلاحظ أن الوفد نفسه فيما بعد قد سلم بهذه الفكرة فى تحليله لمذكرات سعد زغلول ، وفى سلسلة المقالات التى ظهرت بجريدة «صوت الأمة» فى سنة ١٩٤٨ والتى رد بها الوفد ( بقلم الاستاذ محمود غنام ) على مذكرات صدقى باشا التى كان ينشرها حين ذاك بجريدة «المصور» ، رأى الاستاذ غنام أن سعد زغلول انما سجل فى مذكراته أن مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها هو الأمير عمر طوسون «بلا لف ولا دوران ولا التواء» ، وأنه اذا كان سعد زغلول قد سجل فى مذكراته ، بجانب ذلك ، أن الفكرة

« قد جالت في بعض الرموس من قبل ، الا أنه لم يقل أنها جالت برأسه وحده ، وقد استدلل الاستاذ غنام على أن الأمير هو صاحب الفكرة بعبارة في مذكرات سعد زغلول قالها وهي « ان الأمير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة » . ( ١١٤ )

وسنروى هنا ما رواه الأمير طوسون بخصوص نشأة الفكرة بذهنه فقد كتب يقول : « ان فكرة ارسال وفد رسمي للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح ، الذي أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في ٨ يناير سنة ١٩١٨ ، تلك النقاط التي تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت في تقرير مصيرها ( يلاحظ هنا أن النقاط الأربع عشرة لم تشمل حق تقرير المصير ، وذلك من الأغلاط الشائعة التي يقع فيها الكثيرون ، وقد وقع فيها الأمير طوسون ، وإنما دفع الدكتور ولسن هذا الشعار في خطبه وتصريحاته ) ، ولما كانت مسألة مصر ، بنسأ على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وان مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتي يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ، ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك إلى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا في شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا الرأي وصممنا عليه . ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا في الحفلة التي أقامها المرحوم رشدي باشا في ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استيفانو احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ، وذلك قبل الهدنة والصلح لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت في هذا التاريخ . وفي تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر في ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر . فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة ، وأن يخبرنا بالنتيجة » . ( ١١٥ )

هذا هو ملخص الحديث الذي دار بين الأمير عمر طوسون وسعد باشا . أما رواية سعد باشا نفسه عن الموضوع فهي على الوجه التالي ، وهي تحت عنوان « في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ » . « ذهبت إلى الاسكندرية للمعاينة وحضور وليمة رشدي باشا التي أقامها احتفالا بجلوس عظمة

السلطان على أريكة مصر . . ثم قابلني البرنس عمر وقال : انى أفكر فى أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح ، فقالت : فكرة جميلة قامت فى بعض الرعوس من قبل ، وقد آن الآن أوانها . فقال : تأمل فيها ، وانتظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منهما عن صاحبه . ( ١١٦ )



اتفقت كلمة الأمير طوسون وسعد باشا على تأليف الوفد . وكانت هذه هى المسألة الوحيدة التى اتفقا عليها . فسرعان ما افترقت الآراء عندما دخلت المسألة فى دور التنفيذ . وكان السبب الرئيسى هو الجهة التى يتجه اليها الوفد : هل يذهب الى انجلترا أم يذهب الى مؤتمر الصلح ؟ فوضح مما ورد فى روايتى الأمير عمر طوسون وسعد باشا أن الأمير كان يرمى بتأليف الوفد الى عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح استنادا الى أن قضية مصر قضية دولية . ولكن الأمور سارت فى اتجاه آخر ، وكان السبب المباشر فى ذلك نصيحة أمريكية : ففي اليوم التالى للمقابلة التاريخية السابقة ، عاد سعد باشا الى مصر ، فالتقى مع عدلى باشا وتكلم معه فى تلك المسألة . فرأيا أن الأوفق توسيط قنصل أمريكا ( فى السفر الى مؤتمر الصلح ) ، وقد فاتح رشدى باشا القنصل الأمريكى فى ذلك ، فلم يجد عنده استعدادا لتأييد السعى ، وقال : « ليس هناك الا واحدا من طريقين : اما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول انها تركت اليها حقوقها ، واما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية » . ( ١١٧ )

ولم تلبث هذه النصيحة أن لقيت أذنا صاغية . فقد قرر سعد زغلول وأصحابه من حزب الأمة ، ورشدى باشا وعدلى باشا ، بعد عدة اجتماعات للمبحث والمشاورة ، تأليف وفدين : أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ، قوامه رشدى باشا وعدلى باشا ، والثانى أهلى ، يمثل الأمة المصرية ، يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية . ( ١١٨ )

وواضح أن سبب الأخذ بفكرة الالتجاء الى الحكومة الانجليزية هو أن البلاد وقتئذ كانت تحت الأحكام العرفية ، وكان الترخيم بالسفر بتقوله السلطة العسكرية البريطانية . وهذا نفسه هو ما دعا الى توسيط قنصل أمريكا ، بعد أن كاد سعد زغلول يصرف النظر فعلا عن السفر . ( ١١٩ ) على أن تعذر السفر الى مؤتمر الصلح ونصيحة القنصل الأمريكى لم

يكونا وحدهما سبب الاتجاه الى التفاهم المباشر مع انجلترا ، واخراج المسألة المصرية عن دوليتها ، فالحقيقة أن المدرسة التي كلن ينتمى اليها سعد باشا زغلول ورجال حزب الأمة كانت - كما مر بنا - مدرسة ذات تاريخ قديم في التفاهم المباشر مع الانجليز . وكانت تختلف بذلك عن مدرسة الحزب الوطنى التي كانت تأبى الاعتراف بالانجليز ، والتعامل معهم .

وقد تبدو موافقة الحكومة المصرية على تأليف وفدين ، أحدهما أهلى ، والآخر حكومى ، للسفر الى انجلترا أمرا غير مألوف ، نظرا لأن العرف جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الأخرى دون حاجة الى وفود أهلية تصحبها . ولكن الظروف الخاصة بالحكومة المصرية فى الواقع كانت تختلف عن ظروف الحكومات الأخرى . فمن ناحية لم تكن هذه الحكومة لتستطيع أن تدعى أنها تمثل الشعب المصرى ، وهى التى لم تتول الحكم على أساس نيابى ، ومن الناحية الأخرى ، فقد كانت قد بدت ، ببقائها فى الحكم ، للاحتلال نفسه الذى كان على غضبه أو رضاه واتباع نصيحته يتوقف مصيرها . وهذا الضعف الطبيعى فى مركز الحكومة كان يجعلها أداة غير صالحة للوقوف فى وجه الانجليز . ومن ثم فإن تأليف الوفد الأهلى ، فى هذا الضوء ، كان أمرا بالغ الأهمية للقضية الوطنية ، بل انه كان أيضا مهما لتعزيز مركز الحكومة المصرية أثناء المطالبة . وفى هذا يذكر رونالد ونجت أن رشدى باشا ، عندما قابل والده السير ريجنالد ونجت ، عقب المقابلة التى جرت بينه وبين سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أوضح له أن أى زيارة له للندن لن تكون لها أية قيمة ، ما لم يعمل على اظهار أن الراى العام فى مصر وهو الذى يمثل سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال به (١٢٠) .

ويلاحظ أن الحطة التى اتخذها سعد زغلول ورفاقه مع رشدى وعبدى قد أبعدت الأمير طوسون ، بالرغم من أنه صاحب فكرة تأليف الوفد . وفى الواقع أنه هذا يرجع الى أن خطة التفاهم المباشر مع الانجليز كانت لا تتفق مع نظرة الأمير الى المسألة المصرية كمسألة دولية ليس للدولة أن كتفرد بالنظر فيها . ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تحظى بموافقة عليها . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فإن ما عرف من الجفاء بين الأمير عمر طوسون والانجليز ( وهو ما يذكر الأستاذ الرافعى أنه كان معروفا من أول الحرب ) . (١٢١) لم يكن من العوامل التى تشجع سعدا ورفاقه على ضمه الى صفوفهم بعد تقريرهم الاتصال المباشر مع انجلترا . على أن هناك سببا

هاما آخر ، هو أن أصحاب سعد كانوا يريدونها ، كما قالوا : « حركة شعب لا اماره » ، وحركة استقلال لا خلافة » ( ١٢٢ ) ، ذلك ان ميول الأمير عمر طوسون العثمانية كانت معروفة ، وكان في أثناء الحرب الإيطالية التركية بطرابلس ، قد قام ، ومع بعض الكبراء والأعيان ، بجمع التبرعات لمساعدة تركيا في هذه الحرب ، وأخذوا يطوفون بأنبياء لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والأسلحة ، ويرسلونها للجيش العثماني بطرابلس . ( ١٢٣ )

#### حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

من تحت فكرة الانفراد بالعمل ، دون الأمير طوسون ، أن قرر سعد زغلول وزملاؤه مقابلة المندوب السامي السير ريجنالد ونجت ، لفتح باب الحديث في المسألة المصرية . وقد تقرر لهذا الغرض تأليف وفد من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ، وكلهم أعضاء في الجمعية التشريعية ، وهذا الحرص على ان تنوع الصفة التمثيلية في هذا الوفد ، هو السبب في استبعاد لطفي السيد الذي حل محله علي شعراوي ( ١٢٤ ) . وفي يوم ١٢ نوفمبر - حسب قول رونالد ونجت ، وصحتها ١١ نوفمبر - قابل سعد زغلول ياور المندوب السامي في كلوب محمد علي ، وطلب منه تحديد موعد مع المندوب السامي . ويذكر رونالد ونجت أن هذا الطلب قد سبقته مقابلة بين سعد زغلول والسير ريجنالد ونجت في ٨ نوفمبر طلب فيها سعد السماح للجمعية التشريعية بالعودة للانعقاد ، نظرا لزال الظروف التي أدت لتأجيل انعقادها منذ بداية الحرب . ويقول ان المندوب السامي قد نصح سعد باشا بالصبر ، مستدلا بقوله تعالى « ان الله مع الصابرين » ( ١٢٥ ) . ومن الغريب أنني لم أعر ، فيما قرأت في المراجع العربية أو الافرنجية التي تناولت هذه الفترة ، وفي أحاديث سعد زغلول أو غيره من كبار الوفديين الذين تعرضوا لهذه الظروف ، على أية إشارة لهذه المقابلة . كما لم يرد لها ذكر في المقتطفات التي سردها مكرم عبيد من مذكرات سعد زغلول ، ولا فيما نشره الاستاذ غنام من هذه المذكرات في عام ١٩٤٨ ، رغم أهمية المقابلة لو تمت ، وهذا مما يشكك في وقوعها ، لأنه لا معنى لاغفال الوفديين لها ، كما أن مطلب عودة انعقاد الجمعية التشريعية للانعقاد لم يكن من بين المطالب التي وردت على لسان سعد زغلول ورفيقه في مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة ، مما يحتمل معه أن تكون المقابلتان مقابلة واحدة ، هي المقابلة الأخيرة .

أما حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ فقد جرى على النحو التالي موجزا :  
فقد بدأت المناقشة بمطالبة سعد زغلول بإلغاء الأحكام العرفية ومراقبة  
الجرائد والمطبوعات ، « لأن الحرب » على حد قوله - « كانت كحريق انطفأ  
ولم يبق الا تنظيف آثاره » . وقد رد السير ونجت على ذلك بأنه مبال  
لازالة المراقبة المذكورة ، وأنه ، لما كانت هذه المسألة عسكرية ، فانه بعد  
تمام المخابرة والاتفاق مع القائد العام للجيش البريطانية ، سيكتب  
للمحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى . ثم طلب الى المصريين  
« أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح  
فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن يكون الا خيرا » .

وقد تبخ هذا مناقشة شسبه حامية بين سعد زغلول والسير ونجت  
عندما طلب سعد أن يعرف « ما هو الخير الذي تريده إنجلترا لهم » قائلا :  
« ان المصريين قلقون على مستقبلهم » ، وقد رد السير ونجت ، طالبا منه  
ومن زميليه ، ألا يتعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم . واتهم  
المصريين بأنهم « لا ينظرون للعواقب البعيدة » ، وليس لهم رأى عام بعيد  
النظر » . ولم يقبل سعد زغلول هذا الاتهام ، بل بادر الى تفنيده بقوله  
انه انتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من اقسام القاهرة ، وكان  
انتخابه بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كاتشير فى  
انتخابه . فرد عليه السير ونجت محفرا اياه وزميليه من المصير الذى  
انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب قائلا : « انه قبل الحرب كثيرا  
ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ،  
وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأخرت مصر ولم تنفعها ، فرد عليه  
عبد العزيز فهمى بك بقوله : « ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ،  
وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الامر أن طريقة الطلب التى  
سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ عليها ، وذلك راجع الى  
طبيعة الشبان فى كل جهة . فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة  
الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى ، الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو  
الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ ، الذين لا يظن فيهم التطرف فى  
الاجراءات ، وأسسوا حزب الأمة ، وأنشئوا « الجريدة » وكان مقصدهم  
هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحسنة من طريقة الحزب  
الوطنى . وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ  
المشترك بطريقة تمنع الاعتراض » .

وقد انتقل الحديث بعد ذلك الى مناقشة مسألة الاستقلال . ذلك أن

السير ونجت كان قد تساءل عن ما هي أغراض المصريين ؟ فقال على شعراوي باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز ، صداقة الحر للحر لا العبد للحر » . فقال السير ونجت : « إذن أنتم تطالبون الاستقلال ؟ » فقال سعد زغلول : « نعم ، ونحن له أهل » . وماذا ينتقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ » . وسأهم عبد العزيز فهمي في هذه المناقشة ، فذكر أن شروط الاستقلال التام متوفرة في مصر . فإن لمصر تاريخا قديما باهرا ، وسوابق في الاستقلال التام ، وهي قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد ، وبلادهم غنية » . وأخيرا قال السير ونجت : « ولكن مركز مصر حريا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » . فرد سعد باشا قائلا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فإننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيهما ضمانا في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها ، دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها ، عند الاقتضاء ، ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال سعد زغلول : « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في انجلترا . ولا نلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » . فرد عليه السير ونجت بأنه يعتبر هذه المحادثة غير رسمية ، بل بصفة حبية ، فإنه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . وتمنى لهم الخير . وانتهت محادثة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ( ١٢٦ ) .

هذه هي الرواية التي قام الوفد بتسجيلها عقب المقابلة . وهي تتفق في مضمونها مع الرواية التي ذكرها رونالد ونجت ، فيما عدا نقطة هامة هي مسألة الاستقلال . فقد ذكر رونالد ونجت أن ما طلبه سعد زغلول ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام ، وإنما الاستقلال الذاتي التام « Complete Autonomy » ( ١٢٧ ) . وهذا الاصطلاح هو ما ورد أيضا في تقرير اللورد ملنر ( ١٢٨ ) . بينما ورد في المحضر الذي وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لفظ « الاستقلال التام » . ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه ذلك الاصطلاح الذي ذكره رونالد ونجت أم أن هذا هو ما فهمه السير ريجنالد ونجت من حديثهم ، وذلك بسبب ما جاء في الرواية الانجليزية من أنه



سعد زغلول قد دلل على قدرة مصر على ادارة حكومة منظمة ، أكثر من  
العرب والسوريين والعراقيين الذين وعدوا بحق تقرير المصير (١٢٩) .

على كل حال فان مسألة الاستقلال الذاتي والاستقلال التام كانت  
تقسم فعلا القائمين بالحركة ، في هذه المرحلة المبكرة ، الى فريقين : فريق  
ينادى بالاستقلال التام ، وفريق يرضى بالاستقلال الداخلي التام ، ومنهم  
عبد العزيز فهمي بك . وفي هذا يذكر سعد زغلول في مذكراته أن عبد  
العزيز بك فهمي ذكر له ( عندما كانت فكرة المطالبة بحقوق مصر لا تزال  
في بداية بحثها ) أن « أحمد بك عبد اللطيف أكد أن دار الحماية قدمت  
مشروعا بإعطاء مصر استقلالا داخليا تاما في مقابل رضائها بالحماية .  
ومن المصلحة جدا ، كما أشار عبد العزيز بك أن تعهده القضية ويعتقدتها  
الناس » (١٣٠) . وقد كان من أنصار هذا الرأي أيضا - كما يستدل من  
مجرى الحوادث التي سبقت ذكرها - رشدي باشا وعدلي باشا . وقد عالج  
القائمون بالحركة هذا الاختلاف في وجهات النظر بالاتفاق على تأليف وفدين :  
أحدهما أهل ، والثاني حكومي ، على أن يطالب الوفد الأهلي النائب عن  
الأمة بالاستقلال التام ، حتى إذا رفض طلبه ، وأصبح لاسبيل الى تحقيقه ،  
أن يكون مطلب وفد الحكومة ، كطلب احتياطي ، نوال أكبر قسط ممكن  
من الحرية لمصر (١٣١) . تحت الحماية . وهذه الخطة هي التي نفذت  
بمخاضها .

على كل حال ، فيستدل من هذا على أن حديث ١٣ نوفمبر ، كان  
حديث مطالبية بالاستقلال التام لا بالاستقلال الداخلي . وفي الواقع أن  
«لفظ» الاستقلال نفسه لم يكن هو المشكلة في ذهن أبطال يوم ١٣ نوفمبر ،  
بل كانت المشكلة « معنى » الاستقلال . فيذكر عبد العزيز فهمي بك  
بخصوص ذلك أنه « يجب أن نترك قبل كل شيء هاتين الحقيقتين ، وهما :  
(أولا) أن الحماية يستحيل قانونا التعاقد عليها الا اذا كانت الأمة الصغرى  
مستقلة ، أي ذات كيان خاص وشخصية متميزة ، لأن استقلال الأمة ، أي  
انفرادها بشخصية خاصة متميزة ، هو شرط أساسي في أهليتها لمثل هذا  
التعاقد : فتونس ومراكش مثلا ، لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما ،  
الا وهما دولتان مستقلتان » ( ثانيا ) أن الحماية لا تمحو شخصية الأمة  
ولا استقلالها ، بل بالعكس ، فأول غرض من أغراضها المفروضة هو  
المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال ، فتونس ومراكش  
هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا . متى علم ذلك أمكننا ،  
بالبداهة ، أن نعلم لماذا لم ينكر الانجليز على مصر استقلالها من وقت أن

أعلنوا حمايتهم عليها ، بل صرح جلالة الملك في خطابه للسلطان حسين أنه عامل على منح كل ما يمس بهذا الاستقلال . . . إذن ليس « الاستقلال » ولا « الاعتراف بالاستقلال » هو ما يهم في قضيتنا ، لأن الاستقلال كما رأيت حاصل للأمم التي تحت الحماية ، إنما المهم هو « حرية الأمة في سياستها الداخلية والخارجية » ، ( ١٣٢ ) .

ويمكن فهم تصور رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لهذه الحرية السياسية الداخلية والخارجية ، في المحالفة التي عرضها سعد زغلول على السير ونجت والتي مرت بنا . فواضح من هذه العبارة ، أن سعد زغلول ورفيقه كانوا يطلبون الاستقلال بالمعنى الذي يفهم منه حرية الأمة في سياستها الداخلية والخارجية ، مع عقد محالفة مع إنجلترا تتضمن ، لبقاء القوات البريطانية في قناة السويس ، بل حق احتلالها عند الاقتضاء ، وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود المصريين . وطبيعى ألا يكون لإنجلترا حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ، إلا إذا كانت ، أولا ، قد أجلت قواتها عن الأراضي المصرية . وهذا الذى يهدف اليه سعد زغلول ورفيقاه أشبه بما توصل اليه الفريق المصرى فى اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، حيث نصت الاتفاقية على أن « تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فورا . . . وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة فى الخارج ، على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر ابريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حالة ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر (مادة ٢ ، ٤ ) ( ١٣٣ ) .

هذا إذن ما كان يعنيه الوفد من عبارة الاستقلال . وهذا يبين كيف جانب التوفيق بعض الباحثين حين أخذوا يجتهدون لإبراز الفرق بين « الاستقلال » فقط ، و « الاستقلال التام » قاصدين بذلك إلى أن الوفد لم يكن يطلب الاستقلال التام ، وإنما الاستقلال فقط بالمعنى الذى لا يتعارض من الوجهة القانونية مع الحماية ( ١٣٤ ) . ذلك أن سعد زغلول لم يبطل كثيرا حين هاجم الحماية هجوما عنيفا فى الاجتماع الذى عقدته الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير ١٩١٩ لسماع محاضرة المستر برسيغال وكيل محكمة الاستئناف

الأهلية . فان هذا الهجوم ، الذى بين فيه سعد بطلان الحماية ، لحاسم فى الدلالة على أن الاستقلال انفى فام يطالب به رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، هو الاستقلال اتمام ، وليس الاستقلال فى ظل الحماية .

### تشكيل الوفد المصرى الاول :

ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين المتدوب السامى وبين سعد ورعيقيه ، ولما تعد تمضى بضع ساعات عليها ، حتى قابل رشدى باشا السير ونجت ليطالب اليه ايضا أن يسافر هو وعدلى باشا وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شئون مصر (الجزء الثانى من الحطة) ، وقال ان السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة، وان مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد ، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة ، وهو وزميله يريدان أن يعلموا ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها (١٣٥) . وفى تلك المقابلة ، تطرق الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت فأبدى هذا الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها . فأجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة . اذ ان سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا عضوان فيها .

فلما علم سعد باشا من رشدى باشا بذلك، اجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة ، وقرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها . وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو الآتى : سعد زغلول رئيسا ، على شعراوى ، عبد الميز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبه ( أعضاء ) . وقد حررت توكيلات الوفد الاولى ، وفيها هذه الأسماء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة، ونص فيها على أن لهؤلاء الأعضاء أن يضموا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد (١٣٦) . أما السبب فى تأليف الوفد عن طريق الوكالة الشعبية، وليس عن طريق انتخاب عام أو شبه عام فهو تعذر ذلك نظرا لحالة الحرب التى كانت مبسوطة على البلاد (١٣٧) .

على أن تأليف الوفد لم يلبث أن أثار أزمة حددت بتفتيت الصنف فى هذه المرحلة المبكرة . وكان السبب فى ذلك، غضب الأمين عمر طوسون لاقصائه عن الحركة ، ونزوله بثقله الى المعركة من أجل قيادة هذه الحركة

الوليصة . وقد بدأ ذلك يوم ١١ نوفمبر ، حينما علم الأمير طوسون من محمد سعيد باشا بنياً المقابلة التي طلبها سعد وزميليه من السير ونجت ، فأسرع إلى القاهرة في نفس اليوم لمقابلة سعد باشا ، ونزل في فندق شبرد ، وطلب من محمد محمود باشا تليفونيا الحضور لمقابلته ، حيث تأكد منه من صحة الخبر . فالتصل بسعد باشا تليفونيا ، وأخبره بأنه سيحضر عنده لمقابلته . وهناك في بيت سعد باشا، جرت مناقشة اتفق على اثرها على عقد اجتماع عام بين أعضاء الجمعية التشريعية ووزيرهم في قصر الأسير بشبرا يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ للتباحث فيما يلزم عمله في هذه المسألة ، على أن تترك مسألة رئاسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الاجتماع ، وأن لا بأس من ذهاب سعد باشا وزميليه، حسب اتفاقهم، إلى دار الحماية، ومحاادثتهم المندوب السامي في الموضوع بصفة عامة ، جسدا للنقض ( حتى لا تخرج القضية المصرية عن دوليتها ) كما يقول أحمد شفيق (١٣٨) ثم عرض النتيجة على ذلك الاجتماع (١٣٩) .

ومن هذا يظهر أن الأمير عمر طوسون أراد استرداد سيطرته على الموقف ، وتقييد سعد ورفاقه ، والزاسم بنرض نتيجة مساعيهم أمام اجتماع عام بين أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن سعدا ورفاقه لم يلبثوا أن أعبطوا هذه الخاتمة ( المصرية ) بإجراءين هامين : الأول تأليف الوفد الأول في ١٢ نوفمبر على النحو الذي مر بنا ، دون إشراك الأمير عمر طوسون أو أحد متشيعيه فيه . أما الإجراء الثاني ، فهو إلغاء الاجتماع العام المنوي عقده ليعرض عليه سعد وزميلاه نتيجة مساعيهم مع المندوب السامي . ذلك أن سعدا باشا ورفاقه أفهموا رشدي باشا « أنهم ينضلون لو ظلت الهيئة التي تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية . لا أثر فيها لدى جاء » ، وبناء على هذه الرغبة ، وبينما كان الأمير عمر طوسون منهمكا في إرسال الدعوة للاجتماع ، اذ فاجأه رشدي باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة ، يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فمضى الأمير إلى القاهرة، وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع، وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٨ (١٤٠) .

كان رد فعل هاتين الخطوتين من جانب فريق سعد باشا في نفس الأمير عمر طوسون ، أن عقد عزمه على تأليف وفد آخر ينافس به وفد سعد زغلول ، ويتولى السعي لتحقيق أماني البلاد في الاستقلال . ويقول الأمير في ذلك : « سافرنا على أثر ذلك إلى القاهرة ، وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا ، وتداولنا معا . وكان قد بلغنا خبر

ان سعدا باشا يريد الانفراد بالمسألة، ولربما هو الموعز الى الحكومة بإبطال الاجتماع ، فلم تقابله . ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ، ومن الأعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله ، في منزل سعيد باشا في القاهرة » (١٤١) . أما هؤلاء الذين جمعهم الأمير عمر طوسون فهم - كما يقول أحمد شفيق - حسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مذكور باشا واسماعيل صدقي باشا وعلى المنزلاوى بك والاستاذ زكى على ، وآخرون من الحزب الوطنى وغيرهم (١٤٢) . وليس من قبيل الصدف ان يتجه الأمير عمر طوسون في تأليف وفده الى شخصيات تنتمى في معظمها الى الحزب الوطنى ، او تشجيع له ، كذلك ليس من قبيل الصدف ان يتجه سعد زغلول باشا في تأليف وفده الى أعضاء ينتمون في معظمهم الى حزب الأمة ، فالحقيقة أن هذا الاتجاه من الطرفين يعكس آخر عمود من صخور الصراع الذى كان يلور بين هاتين اللغتين فيما قبل الحرب العظمى : مدرسة الحزب الوطنى ، ومدرسة حزب الأمة . وقد انتصرت هذه المدرسة الأخيرة .

وبتأليف الوفد الثانى ، أدرك سعد زغلول خطورة الأمر ، فان ارسال وفدين يمثلان مصر الى أوروبا أمر كفيل باحباط خطط كل من الوفدين ، واحتمال فشل القضية المصرية . فسارع الى الأمير عمر طوسون لتسوية الموضوع . وكان الأمير مجتمعا مع محمد سعيد باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، وحسن صبرى باشا ، وأمين يحيى باشا ، فنفى سعد أنه يرغب فى الانفراد بالعمل ، وطلب من الأمير أن يذكر طلباته وملاحظات فى مشروع ضم الوفدين . فقال الأمير : « أفعل ذلك بعد الاجتماع مع أخوانى والبحث معهم ثم أرمض اليك » (١٤٣) .

ومن ذلك يفهم أنه سعد باشا هو الذى سعى الى ضم الصفوف . ذلك أن أحمد شفيق باشا والاستاذ المقاد يذكرا أن رجال الوفد ( العمرى ) هم الذين اقترحوا ادماج الوفدين ، وأنهم قرروا تفويض الأمير وسعد محمد سعيد ، واسماعيل صدقي ، وأمين يحيى ، وحسن صبرى لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة ، وأن هؤلاء اجتمعوا فى فندق شبرد ، حيث خاطب الأمير عمر طوسون سعد باشا تليفونيا وطلب مقابلتة ، فحضر وذاكره فى الانضمام اليه (١٤٤) . وبالرجوع الى مذكرة الأمير عمر طوسون ومذكرات سعد باشا نجد أن هذه المقابلة ، التى تمت فى فندق شبرد ، قد سبقتها المقابلة التى تحدثنا عنها ، وذكرنا أنها تمت فى بيت الأمير عمر طوسون ، وتناول فيها الحديث ضم الفريقين لأول مرة . وقد

حدث بعد ذلك أن عقدت جلسة ثالثة بدار محمد سعيد باشا ، اشترط فيها الأمير وفريقه عدة شروط للضم ، قبل فريق سعد بعضها ، عندما عرضها عليهم ، ولم يقبلوا البعض الآخر (١٤٥) . وهنا لعبت الدبلوماسية دورا هاما آخر ، ففجأة ، وصل الأمير عمر طوسون أمر من السراى بالكف عن الاشتغال بالقضية المصرية ، وأن يسافر من فوره الى الاسكندرية . فلم يسعه الا أن يصعد بالأمر (١٤٦) . وانتهت بهذا الاجراء السريع مشكلة ضم الوفدين .

على أن هذه الفرقة وما حدثت به من الفشل ، لم تلبث أن نبهت سعد زغلول الى ضرورة تدعيم الوفد بمختلف العناصر التي تمثل الأمة ، حتى تتم للوفد الصفة التمثيلية الكاملة . ولقد ظهر من تأليف الوفد الاول أن معظم رجاله كانوا ينتمون الى حزب الأمة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية . وربما تكون قد حدثت محاولة ضعيفة لتمثيل الحزب الوطنى لا تتجاوز واحدا فقط من السبعة هو محمد على علوبة بك ، الذى كان أصلا عضوا فى لجنة الحزب الوطنى الادارية . أما عبد اللطيف المكباتى فلم يكن عضوا فى الحزب الوطنى ، وإنما كان يؤيده بشعوره وميله فقط . كما يقول الراقى (١٤٧) - ومع ذلك فان هذين الاثنين كانا عضوين فى الجمعية التشريعية ، وقد تم اختيارهما على هذا الاساس على الأرجح . أما الدليل الدامغ على صيغة حزب الأمة الغالبة عليه ، فهو فى اختيار أحمد لطفى السيد بك فى الوفد بالرغم من أنه لم يكن عضوا فى الجمعية التشريعية .

أما الآن فقد رأى سعد باشا - تحت الظروف المنوّه عنها - أن يستكمل العناصر اللازمة لوفده : فسمى لضم بعض الذين كانوا مع الأمير ، فضم اسماعيل صدقى باشا ، وكان هذا قد كتب مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنها مطالب مصر من إنجلترا، وعزدها بالوثائق والمستندات . وقد قدمها الى الوفد فناقشها ، ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة ، بعد شيء من التغيير فى بعض نواحيها وتلخيصها ، هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح فى ٢٠ يناير ١٩١٩ . (١٤٨) وقد خشي رفاق سعد باشا أن يعرضوا اسم صدقى باشا فى التوكيلات « فلا يقابله العموم بالاستحسان » ولذلك استحسنوا أن يضموه بما لهم من حق الضم والاختيار ، وقبل سعد باشا ذلك (١٤٩) . وقد ضم سعد باشا أيضا محمود بك أبا القصر من وفد الأمير ، وتم فيما بعد ضم عبد الخالق مذكور باشا (١٥٠) .

ثم رأى سعد زغلول أن يضم اليه ممثلين للحزب الذي هدد بالفرقة بانضمامه لوحد الأمير عمر طوسون وهو الحزب الوطنى . وخصوصا أن هذا الحزب كان قد بدأ الهجوم بنقد لاذع على صيغة التوكيل التى أصدرها الوفد ، والتى كانت قد وضعت فى قالب يراعى الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيها صراحة على أن الاستقلال الذى يراد المطالبة به « استقلال تام » ، كما كتبت عبارة تفيد الثقة بعدالة بريطانيا العظمى وميلها للحرية ( ١٥١ ) . فقد توجه أربعة من رجال الحزب ، وهم الأساتذة : عبد المقصود متولى ، ومصطفى الشوربجى ، ومحمد زكى على ، ومحمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا وناقشوه فى التوكيل ، واشتدوا فى مناقشته حتى اضطر الى تذكيرهم بأنهم فى بيته ، فرد عليه الأستاذ زكى على بأنهم يعتبرون أنفسهم فى بيت الأمة لا فى بيت سعد باشا الخاص . وقد اجتمع الوفد عقب ذلك ، وانتهى الى تعديل التوكيل فى ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى ( ١٥٢ ) .

من أجل هذا كله ، اتجه سعد باشا للمفاوضة مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى شأن تمثيله فى الوفد . وقد قبل الحزب المبدأ ، ولكن الخلاف وقع بين الفريقين عندما اعترض سعد باشا على اختيار أحمد بك لطفى ومصطفى بك الشوربجى ( ١٥٣ ) . فقد أصرت اللجنة على أنها هى التى تختار ممثليها وأصر سعد على أن يختار بنفسه الأشخاص الذين سوف يعمل معهم . وفى الوقت نفسه كان سعد باشا يريد أن لا يزيد عدد الأعضاء المختارين عن ثلاثة ، بينما كانت اللجنة ترى أن يزيد العدد الى خمسة . وهكذا تعذر الاتفاق بين سعد والحزب الوطنى . ولكن لما كانت خطة سعد قد اتجهت الى ضرورة تمثيل هذا الحزب فى وفده ، فقد رأى أن يلجأ الى الاتفاق مع من يريد اختياره من الحزب مباشرة ، دون التقيد برأى الحزب . فأراد فى بادئ الأمر ضم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى كان عضوا فى اللجنة التنفيذية . وأخيه أمين الرافعى محرر جريدة الأخبار ، وكان كلاهما على مودة مع سعد باشا ، وقد أيداه فى انتخابه فى عام ١٩١٣ للجمعية التشريعية . ولكنهما وجدا أنه من المتعذر عليهما قبول العضوية فى الوفد . فتوجه سعد باشا - تحت نصيحة أمين يوسف بك ، زوج بنت أخته - الى اختيار مصطفى النحاس بك ، الذى كان اذ ذاك قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومع الدكتور حافظ عفيفى بك ، على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى اذ كانا من المعتنقين لمبادئه ( ١٥٤ ) .

وبعد أن قرع سعد باشا من تمثيل العناصر السياسية فى وفده ، اتجه الى ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية ، فى محاولة لتوحيد منصرى

الأمة ، واقفال الطريق في وجه الدساتين الانجليزية - ويقول سعد باشا في مذكراته : « كان سينوت حنا بك أول شخص من الأقباط افكرنا فيه ، وكان من أهم الأسباب التي دعت لوضع صيغة الحق في انتخاب من نشاء ، هو اختياره . وجورجي خياط بك افكرنا فيه بعد سينوت حنا فدعونا ، فحضر وقيل أن يقبل ، استفهم مني عما يكون من شأن الأقباط بعد الاستقلال ؟ فقلت : « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد منا الا في الكفاءة الشخصية . فسر بذلك . ( ١٥٥ ) . ويبدو أن الأقباط قد خشوا ، من قبل أن يتم انضمام سينوت بك حنا ، وجورجي خياط بك الى الوفد ، أن يغفل سعد باشا أمر تمثيلهم ، لأنهم اتفقوا في نادي رمسيس على ايفاد الأستاذ ويصا واصف ، ومعه عضوان من أعضاء النادي لمناقشته في الموضوع ، وعندما قابل هؤلاء سعدا ، أزال قلقهم ، وظن أنهم يرشحون الأستاذ ويصا واصف لهذه الوكالة ، فرحب باختياره . ولكن الأستاذ ويصا تنحى معتذرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالى باشا ، فقبله سعد باشا على الرحب والسعة ( ١٥٦ ) .

والحقيقة أن سعد باشا زغلول لم يكن أول من اشرك الأقباط في الحركة الوطنية ، اذ سبقه الى ذلك مصطفى كامل ، الذي اصطفى اليه من قبل الأستاذ ويصا واصف ومرقص حنا باشا ، كما كان في مقالاته وخطبه يدعو الى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطني . ( ١٥٧ ) بيد أن دعوة مصطفى كامل التي كانت تستند الى الفكرة الدينية ، والتي كانت تربط بين الاستقلال والتشجيع لدولة الخلافة ، وتدعو للجماعة الاسلامية ، لم يكن من شأنها - كما يقول محمد زكى عبد القادر ( ١٥٨ ) أن تجذب الأقباط اليها جذبا كثيرا أو قليلا . ولكن الوضع في عام ١٩١٨ كان قد تغير . فان السيادة العثمانية كانت قد سقطت عن مصر باعلان الحماية ، كما انهارت دولة الخلافة ذاتها ، وكانت الدعوة الى الاستقلال في هذه المرة ، تستند الى الوعي القومي لا الوعي الديني . ولهذا فقد اهتم الأقباط بتمثيلهم في الوفد ، كما اهتم سعد زغلول بتدعيم الوفد بهم . ومن أجل ذلك ، فليس صحيحا أن انضمام الأقباط الى الحركة كان - عن خوف أو رهبة مما قد يصيبهم اذا ما نالت البلاد استقلالها دون أن يقفوا منها موقف التأييد ، وهو ما يحاول السير فالتناين تشيرون في كتابه « المسألة المصرية » الايجاء به أو اثباته ، اذ ذكر أن بعض الأقباط قد اخبروه بذلك بأنفسهم ( ١٥٩ ) فحتى لو كان حقا ما يقول ، فلا يمكن أن يعبر عن موقف عام اتخذه الأقباط ، فان ما ظهر من انخراطهم للحركة



الوطنية لا يمكن أن يكون مبعثه مجرد الخوف والرغبة، وإنما مبعثه نضوج  
الفكرة القومية ، وطنيان، الوعي القومي .

ولم يلبث سعد باشا أن عمل على ضم بعض ذوى المكانة الشخصية  
وأصحاب العصية . فقد ضم اليه حمد الباسل باشا ، الذى كان من  
الأعيان ذوى النفوذ الكبير فى الفيوم (١٦٠) حتى اذا ما بلغ عدد الأعضاء  
أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول ، أعيد تكوين الوفد من  
جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٢ نوفمبر ١٩١٨ ،  
وهو الذى وضعه الوفد الأول (١٦١) .

ولعل من المناسب هنا أن نلقى نظرة تحليلية على هذا القانون ،  
وبصفة خاصة ، على المواد الهامة التى لها علاقة خاصة بمجرى الحوادث  
المستقبلية . ف فيما يختص بمهمة الوفد ، نصت المادة الثانية على أن مهمة  
الوفد هي « السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجد للسعى سبيلا  
فى استقلال مصر استقلالا تاما » . وقد نصت المادة الخامسة على أنه  
« لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها ، فليس للوفد، ولا  
لأحد من أعضائه ، أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد  
منها قوته » وقد ذكرت المادة الرابعة ، أن الوفد يقوم مادام العفل الذى  
انتدب لأجله قائما ، وينفرض بانقضائه . كما قررت المادة الثالثة، أن  
الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة  
مندوبيهم بالهيئات النيابية .

ومن الناحية التنظيمية ، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد ، نصت  
المادة ١٣ على أن الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته ، ويحافظ على  
نظامه ، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف ، وعلى عمل  
السكرتارية وأمانة الصندوق . كما نصت المادة ٢٠ على أنه لا يسوغ لأحد  
أعضاء الوفد ، أن يحدث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد  
إلا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث ، وعليه  
أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ، ويقدمه للرئيس . وإذا لم يتمكن  
العضو من إحاطة الرئيس قبيل الحديث ، فيجب أن يبين لمخاطبه، أنه  
لا يشخص الوفد فى حديثه. وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات  
« تصدر بأغلبية الآراء ، وإذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس »  
وفيما يختص بضم الأعضاء وفصلهم ، نصت المادة الثامنة على أن للوفد  
أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعىا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن  
اشتراكهم معه فى العمل. وفى حالة فصل أحد الأعضاء اشترطت المادة

السابعة أن يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وقد انتهكت هذه المادة في انشقاقات الوفد .

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله ، نصت المادة ٢١ على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة . كما نصت المادة ٢٤ على أن نفود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة في عمل الوفد .

وأخيرا نصت المادة ٢٦ ، على أن تعين لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها إليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصة بمهمته . (١٦٢) وسنرى فيما بعد أن هذه اللجنة قد تجاوزت الأغراض التي عينت لأجلها وكانت نواة لجهاز وفدى ضخم يتغلغل في جميع نواحي البلاد ومدنها وقراها .

وعلى كل حال ، فيبدو لنا مما سبق عرضه في مسألة تأليف الوفد أن سعد زغلول باشا قد انتقى أعضائه بمحض إرادته واختياره ، وأنه لم يكن - كما يقول الاستاذ العقاد - مضطرا إلى هذا الاختيار . فهو أولا لم يكن مقيدا بالاختيار من أعضاء الجمعية التشريعية ، بدليل أن وفده الأول ضم أحمد لطفى السيد ، الذى لم يكن عضوا في الجمعية التشريعية . وهو ثانيا لم يكن مقيدا بالاختيار من الحزب الوطنى بدليل أنه رفض شروط الحزب واختار من يروق له من أعضائه بالاتفاق الشخصى معهم ولو كان مضطرا لرضخ لشروط الحزب . وهو ثالثا لم يكن مقيدا بضم فريق الأمير عمر طوسون ، لأن هذا الفريق تفرق بعد أن رفض الأمير يده من المسألة ، وبعد أن أعلن الرأى العام استياءه من هذه المحاولة ، ولكنه مع ذلك ، انتقى منه من أراد من الشخصيات التى أدرك كفايتها . وهو رابعا لم يكن مقيدا باختيار أناس من « المعتدلين » - كما يذكر الاستاذ العقاد - (١٦٣) ويقصد بهم أعضاء حزب الأمة ، لأن هؤلاء المعتدلين كانوا أغلبية الوفد الأول ، كما أنهم كانوا أصدقاء سعد زغلول ، وفريق مدرسته التى تخرج فيها : مدرسة الامام الشيخ محمد عبده . بل إن الوفد الأول إنما كان امتدادا طبيعيا لحزب الأمة ، أو طورا ثانيا من أطواره . ( الطور الثالث هو حزب الأحرار الدستوريين ) .

ومهما يكن من رأى فى أعضاء الوفد المؤلف ، فيلاحظ أنه بالرغم من أن سعد زغلول قد انتقاهم من عناصر تمثل القطاعات السياسية والدينية فى المجتمع ، ليستكمل بهم الصفة التمثيلية للوفد ، إلا أن هذه العناصر

جميعها كانت تنتمي الى الطبقة البورجوازية الكبيرة والصغيرة ، ولا ينتمى  
أى عنصر منها الى طبقة العمال أو الفلاحين . ذلك أن صورة المجتمع التى  
كانت ماثلة فى ذهن سعد باشا زغلول وهو يؤلف وقده كانت قائمة على  
التقسيم الأفقى لا الرأسى . وبمعنى آخر فلم تكن الفروق الطبقيّة - رغم  
جسامتها - تمثّل فى نظره مشكلة تتطلب معالجتها عن طريق التمثيل ،  
كما تطلبت الفروق الدينيّة . وانا كانت الفروق السياسيّة والعنصريّة  
هى التى مثلت أمامه الخطر الذى يهدد الأمة بالانقسام . واليها وجه  
اهتمامه وعنايته .

## ٥ - التصادم الأول بين الوفد والانجليز

### رفض سفر الوفد ونتائجه في خطة الوفد :

بعد مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التاريخية . وهي التي ظهر فيها واضحا جليا اعتدال طلبات الوفد واعترافه بصالح انجلترا في مصر ، ورغبته في التوفيق بينها وبين الاستقلال ، طلب رئيس الوفد في يوم ٢٠ نوفمبر من قيادة الجيش الانجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا . ولكن السلطة العسكرية ردت - بعد أن استعجل سعد زغلول طلبه هذا برسالة أخرى في ٢٨ نوفمبر - بما يدل على نيتها في تعطيل سفره في ذلك الوقت . فقد أجابت بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من اجابة طلبه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ، تبادر باعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها . فكتب سعد باشا الى السير ريجنالد ونجت في ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيها التوسط ، بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية ، لتسهيل سفر الوفد لأنه « من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر » . وسرعان ما جاء الرد الآتي في أول ديسمبر وفيه (أولا) أن المندوب السامي، بعد استشارة حكومة جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع . (ثانيا) يدعو المندوب السامي الى أن يقدم اليه ، كتابة ، ما يريد تقديمه من اقتراحات ، بخصوص كيفية الحكم في مصر، بشرط « ألا يخرج ذلك عن الحطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك ، وأعلنتها من قبل » (١٦٤). يقصد بذلك الحماية . وبهذا الرد حددت انجلترا موقفها من الوفد . وهو الموقف الذي ظلت تتشبث به الى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ . وهو يقوم على أساسين : الأول ، عدم تمكين الوفد من السفر الى الخارج ، وحصر نشاطه في دائرة ضيقة لا تمتد الى القيام بمخاطبات بسيطة مع دار المندوب السامي . والثاني ، التشبث بالحماية .

أثار هذا الرد اعتراض الوفد ، فأرسل سعد باشا- كتابا بتاريخ ٣

ديسمبر الى السير ونجت يرد فيه على ما جاء بكتابه من استعداداته « لقبول اقتراحات كتابية على طريقة الحكم المطلوبة في مصر بشرط ألا تتعارض تلك الاقتراحات مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة بجلالة الملك » ، فقال : « وردا على ذلك أبادر بإبلاغ معادتك بأنه ليس في وسعي ، ولا في وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي أعطيت لنا » . ثم ذكر فيما يختص بسفر الوفد الى إنجلترا ، الذي منعه السلطة الانجليزية ، بأن الغرض منه أن يكون الوفد « على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الانجليزي الذين لا شك في تأثيرهم على القرارات الحكومية » ، فان القضية التي ندافع عنها يجب أن تعرض بأدى ذى بدء على الرأي العام الانجليزي » (١٦٥) .

ويلاحظ ان هذا الرد على كتاب السير ونجت قد رفض فيه سعد زغلول التفاوض على أساس الحماية . وقد أكد سعد ذلك في كتابه الذي أرسله في اليوم التالي الى رشدي كي يستعمل نفوذه في تمكين الوفد من السفر ، فقد أبلغه فحوى رده السابق على السير ونجت وقال : « لقد أجبتنا فخامتكم أمس بأننا لانستطيع أن نتفاوض في مالا ينطبق على رأى الأمة الذي عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا » (١٦٦) . ويعتبر هذا الرفض من جانب الوفد للتفاوض على أساس الحماية ، دليلة آخر على فساد رأى القائل بأن الاستقلال على أساس الحماية ، الذي كان يطالب به الوفد ، هو الاستقلال الذي لا يتعارض مع الحماية . أما الأمر الثانى ، الذي يلاحظ على كتاب سعد زغلول الى السير ونجت ، فهو أن سعدا كان ما يزال يبنى أمله على الذهاب الى إنجلترا لا الى مؤتمر الصلح .

على أن اصرار الجانب الانجليزي على موقفه من رفض سفر الوفد والتشبث بالحماية ، لم يلبث أن دفع الوفد الى تغيير خطته على النحو التالي : فقد تحلل أولا من وعده للسير ونجت بأن « لا يلتجئ في مصر لسواه » ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ، وأرسل في يوم ٦ ديسمبر نداء الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر ، يحتج فيه « لدى حضرات نواب الدول الصديقة التي يهمها أمر مصر ، على الخطة التي صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه » (١٦٧) . ثم أرسل الى الرئيس ولسن ، عندما وصل الى باريس ليشهد مؤتمر الصلح ، بوقية احتجاج فيها بشدة ، على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ، ومنعها له من السفر الى أوروبا ليعرض على أولى

الشأن مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان، مما من شأنه أن يعرض القضية المصرية «إلى خطر الأحكام غير المبنية على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة» ، ثم رفع إليه رجاء مصر أن يهيئ لها فرصة لتسمع صوتها . ثم أرسل إليه برقية ثانية في ٢٦ ديسمبر كرر فيها رجاءه له بأن يستعمل نفوذه لدى الحكومة البريطانية للتصريح له بالسفر إلى أوروبا (١٦٨) . كما أرسل إليه برقية ثالثة ذكره فيها بالبرقيتين السالفتين (١٦٩) . ولكنه لم يتلق جوابا عن واحدة منها ، كما يذكر الاستاذ العقاد (١٧٠) . وإزاء هذا السكوت من جانب بطل مبدأ حق تقرير المصير ، ولئى الوفد وجهه شطر رئيس مؤتمر الصلح « جورج كليمنصو » ، فأرسل إليه برقية فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ ناشده فيها ، باسم الحرية والعدل والانسانية، ألا يتخذ سكوت المصريين الاكراهى ، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسهم فى حدود بلادهم ، دليلا على رضاهم بسيادة الغير عليهم ، وألا يسمح بالحكم فى مصيرهم من غير أن تسمع أقوالهم (١٧١) . وأخذ الوفد يوجه رسائله لأساطين السياسة وأعضاء مؤتمر الصلح، وذوى الكلمة ، يعلن فيها بطلان الحماية التى أعلنتها إنجلترا ، وأن مصر أصبحت خلوا أمام القانون الدولى من كل ميادة اجنبية (١٧٢) .

وفى الوقت نفسه ، أخذ الوفد يوالى الاحتجاج لدى رئيس وزراء بريطانيا على التحصار الذى تفرضه السلطات البريطانية على المصريين، فكتب إليه يقول : « ان الأمة المصرية بأسرها ، من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبسون داخل حدود بلادهم ، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد » (١٧٣) . كما كتب إلى رئيس مجلس العموم فى ١٤ يناير، وفى اعتقاده أن حبس المصريين فى بلادهم قد يكون « اجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب الانجليزى من أمره شيئا » يقول : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء . اننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصراحة » ، ثم يطلب إليه باسم الأمة المصرية وبحق الشرف الانجليزى والتقاليد الانجليزية، أن يعرض هذه المعاملة على مجلس النواب ويسعى بنفسه فى جعل السلطة تخلق بين الوفد وبين تنفيذ المهمة التى علقتها الأمة على عاتقه (١٧٤) . ولكن ذلك كله لم يحدث أى صدى .

ثانيا - ولم يلبث الوفد أن غير رأيه فى حل المسألة المصرية - كما عبر عنه فى حديث ١٣ نوفمبر - فأصدر فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ (فى رواية للرافعى ، وفى ١٠ يناير ١٩١٩ حسب رواية لأحمد شفيق) بيانا بتأليف الوفد ، ومقاصده وخطواته الأولى ، تعرض فيه لمسائل هامة ، كمسألة

الاستقلال ، والحكومة الدستورية ، والامتيازات الأجنبية ، والمراقبة المالية ، وقناة السويس . فطالب بوضع استقلال مصر تحت جمعية الأمم » ( بدلا من المحافظة التي عرضها مع بريطانيا ) ، وأعلن قبول مصر ما تراه الدول من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس ، « بدلا من اعطاء انجلترا حق احتلالها عند هجوم دولة أخرى ) ، لما أعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان » لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، ولأن السودان - كما قال المستشار المالي في تقريره ١٩١٤ - الزم لمصر من الاسكندرية » (١٧٥) .

ثالثا - ولما كان الأجانب في مصر عنصرا كبيرا الخطر في ذلك الحين ، فقد اتجه الوفد اليهم في فطنة وذكاء لكسب تأييدهم ، والحيلولة دون استغلال الانجليز لهم في التآمر على الحركة الوطنية . ففي العاشر من يناير أصدر اليهم بيانا مستفيضا ، طلب فيه تأييدهم للحركة الوطنية ، « لأننا نعتمد في بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا على جميع الرجال الأحرار الذين ترقح نفوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة » ، ثم طمأن خاطرهم من ناحية الامتيازات ، فذكر أن المصريين في سعيهم « للاستقلال التام المجرد من كل سيادة أجنبية » ، ليس في نيتهم أن يكون في هذا الاستقلال « مساس بحقوق الأجانب ، وامتيازاتهم الحالية في التشريع ، والقضاء ، وحرمة المنازل ، والحرية الشخصية . وكل ما يتعلق بالأمن العام » . ثم أتبع هذا البيان بمذكرة مختصرة ، أحاطهم فيها علما ، ببرنامج الوفد ، على النحو الذي مر بنا آنفا (١٧٦) . وقد أبى الوفد إلا أن يزيد في طمأنينة الأجانب ، ففي الحفلة التي أقيمت في منزل حمد الباسل باشا ، بعد إصدار البيان بثلاثة أيام (في ١٣ يناير) تناول سعد زغلول في خطبته السياسية مسألة الامتيازات أيضا ، وقال انه لا منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بالامتيازات الأجنبية ، « وان كان فيه تضيق لدائرة السيادة التامة التي يقتضيها الاستقلال » ، ثم فسر الامتيازات الأجنبية بأنها أداة تحجب الأجانب في الإقامة بمصر ، وأن تحبيب الأجانب في الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم له للبلاد أكثر فائدة ، لأن الأجانب في مصر « صلة أنعم بها من صلة بيننا وبين بنسابع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف ، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخول في المسابقة العالمية » . وأخيرا أبدى سعد زغلول شديد ثقته بأنه « بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم ، أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات » . بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » (١٧٧) .

وهكذا كان سعد زغلول يرجو بذلك أن يتفادى هذه الدول ذوات الامتيازات ووقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر .

وفي يوم ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة ضافية الى رئيس مؤتمر الصلح ، هاجم فيها الحماية باعتبارها اجراء حربيا مؤقتا ولا يمكن أن تعيش بوصفها هذا . ثم دافع عن حق مصر في الاستقلال ، واسترداد السودان ، وتعهد في مقابل تحقيق هذين المطالبين بحماية مصالح الدائنين الأجانب ، وضمان حقوق الأوربيين في البلاد ، وأبدى استعداد مصر ، فيما يختص بقناة السويس ، للموافقة على أية اجراءات قد يتخذها مؤتمر السلام لضمان حياد القناة الحقيقي (١٧٨) .

رابعا - ثم اتجه الوفد لتعبئة الراى العام الداخلى ، مستخدما الوسائل الآتية :

١ - حركة جمع التوقيعات على التوكيلات الشعبية التى طبعها فور تكوينه لتعزيز وكالته عن الأمة فى طلب الاستقلال . وكانت هذه الحركة قد نجحت نجاحا باهرا ، فراحت الألوف منها تتفرق فى الأقاليم وتعود منها كل يوم بعشرات الألوف من التوقيعات . وقد كان المقصود من هذه التوكيلات فى بداية الأمر ، أن يقوم بتوقيعها فقط أعضاء الجمعية التشريعية ، لأنهم بصفتهم النيابة المذكورة ، يعبرون عن راى الأمة، ولكن بعض ذوى الراى من الأمة راوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذه التوكيلات أيضا . كما انتقد بعض رجال الحزب الوطنى - كما مر بنا - ما حوته صيغة التوكيل من العبارات اللينة التى نعتت بها دولة بريطانيا العظمى ، وأفلحوا فى تعديلها . ثم عرضت هذه التوكيلات على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية، فسارع أعضاؤها الى توقيعها . وأعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية . وهكذا أخذ الاقبال يزداد على التوقيع من جميع الطبقات (١٧٩) .

على أن السلطة العسكرية عندما رأت حركة التوكيلات أبخذة فى الاتساع فى المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، عملت على احباطها . فأصدر المستر «هينز» المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين ، بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، بكل ما لديهم من قوة . فلبت الادارة هذا الأمر ، وزادت شدة اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها (١٨٠) . وازاء هذا راى الوفد أن يعرض ما فاتته من تلك التوكيلات باثبات منعها ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام التوكيل . ويزيد



عليه أن يثبت تصرف الانجليز . فقام ، بالاتفاق مع رشدي باشا نفسه ، بتقديم احتجاج كتابي اليه على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها . فجاء الرد من وزير الداخلية يقول فيه : « اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ ، ٢٤ الجاري ( نوفمبر ) أشرف باحاطتكم علما بأنه ، ان كانت قد صدرت أوامر من جانب مستشار الداخلية ، لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين ، فانه كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يسعى الى الاخلال بالنظام العام . . » وفي هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر من السلطة الانجليزية ، واثبات للحجر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأي في تلك الآونة ، لأن « امضاء عريضة مطبوعة ، هو أقل مظهر معروف من مظاهر الاعراب عن رأي الأمة في مصرها » . كما جاء في خطاب سعد باشا الى الوزارة ( ١٨١ ) .

وقد استمرت حركة جمع التوقيعات قائمة على قدم وساق ، حتى الى ما بعد القبض على سعد زغلول . فيذكر أمين يوسف ، وهو من الذين نظموا هذه الحركة ، وخصوصا بعد القبض على سعد زغلول ، أنه استطاع الحصول على توكيل من ثلاث عواصم مديريات ، وخصوصا من موظفي الحكومة في طنطا والمنصورة والزقازيق ، ثم من بورسعيد ودمياط أيضا . كما يذكر أيضا أن إشارة اللورد كيرزن الى عدم اشتراك رجال الجيش والبوليس وموظفي الحكومة في الحركة الوطنية ، كان من نتائجه أن اندفع هؤلاء جميعا في أنحاء القطر الى التوقيع على التوكيلات ( ١٨٢ ) .

(ب) ولقد كان من الوسائل التي لجأ اليها الوفد لتعبئة الرأي العام . أيضا ، تنظيم الاجتماعات العامة للتحديث فيها عن القضية المصرية ، وانتهاز الفرص الممكنة للحديث والخطابة في الأندية والجماعات العامة عن القضية المصرية ، ثم طبع الخطب الملقاة وتوزيعها في أنحاء البلاد ، نظرا لحالة الرقابة المفروضة على الصحف في ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية . ففي ١٣ يناير ١٩١٩ نظم الوفد اجتماعا في منزل حمد الباسل باشا حضره كثيرون من أعضاء الجمعية التشريعية ، وبقيّة الهيئات النيابية ، وغيرهم من أعيان البلاد . وألقى فيه سعد زغلول خطابه السياسي الأول بعد تأليف الوفد . فانكر فيه الاحتلال والحماية ، وذكر أن البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون الدولي ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال . وبعد أن أوضح مطالب الوفد ، أعلن أن كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة .

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والأقاليم  
(١٨٣) .

على أنه عندما حاول سعد عقد اجتماع آخر ، كان قد دعا إليه مئات  
من وجوه البلاد في داره في يوم ٣١ يناير ، فوجيء بمنع القيادة العسكرية  
هذا الاجتماع ، فلم يجد من حيلة إلا الاحتجاج على هذا المنع إلى رئيس  
الحكومة البريطانية وإلى الرئيس ولسن (١٨٤) . ولكنه بعد أن تبين  
له أن القيادة العسكرية سوف تمنع كل اجتماع وطني يتصل  
خبره بها ، أخذ يتحين الفرص للخطابة ورفع صوت مصر في  
الاجتماعات المسموح بها لأغراض أخرى . وكانت إحدى هذه الفرص  
الثمينة عندما أعدت الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء  
والتشريع اجتماعها الذي سبق التنويه عنه ، فاعتزم بسعد باشا  
الخطابة في هذا الاجتماع ، ليستنير من الدعاية للحماية دعاية  
للاستقلال ، فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد ، وكثير من أنصاره ،  
وكان المكان غاصا بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون ،  
والقضاء والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، ومن بينهم وزير الحقانية  
عبد الخالق ثروت باشا ، ومستشارها الانجليزى بالنيابة . وألقى في هذا  
الجمع تعليقا على محاضرة المستر برسيفال هاجم فيه التشريع  
الجديد (١٨٤ مكرر) المنسجم مع الاحتلال كما هاجم الحماية : فقد  
حذر أولا من خطورة أحداث قلب في تشريع البلاد ، مبينا أنه لا توجد  
في الحقيقة ضرورة لذلك ، و فامتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام  
الهمج التي ليست لهم شرائع مقرر ، وإنما هي بلد له حياة عريقة  
في القوانين والشرائع » ، ثم هاجم الحماية نفسها قائلا : « أنها حالة  
سياسية لا وجود لها الآن بمصر » ، وذكر أن البلاد لها استقلال  
ذاتي قد ضمنته معاهدة لندن ١٨٤٠ ، واعترفت به جميع المعاهدات  
الدولية الأخرى ، وإن ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي  
إنشاء الحرب لا يمكن الاعتراف به . لأن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين امتين ،  
ولما كانت انجلترا قد أعلنتها من تلقاء نفسها بدون أن تطالبها أو تقبلها  
الأمة المصرية ، فهي لذلك حامية « باطلة » لا وجود لها قانونا ، بل هي  
ضرورة من ضروريات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب  
دقيقة واحدة (١٨٥) . ويذكر الرافعى أنه كان لهذه الخطبة دوى كبير في  
المجتمعات والمحافل للظروف والملابسات التي أقيمت فيها ، وقوبات  
باستحسان وابتهاج . وقد اعتبرها الرأي العام تعبيرا صادقا قويا عن  
ميوله وشعبوره ضد الحماية ، ومع أنها لم تنشر في الصحف فقد كانت  
من العوامل الفعالة في اذكاء الحماسة في النفوس (١٨٦) .

كانت هذه هي الوسائل التي لجأ إليها الوفد لتعبئة الرأي العام الداخلي . وقد أفلحت في خلق غضب عام على الانجليز ، والتفاف الشعب بجميع طبقاته حول الوفد . وبقي الشعور الوطني متحفزا ينتظر ما تأتي به الاحداث ، وكانت هذه الاحداث تسرع الخطى في ذلك الوقت لتفجر الموقف بالثورة .

### دور رشدي باشا في تطوير الآزمة :

سبق أن أشير الى أن رشدي باشا - طبقا للخطة المرسومة بينه وبين الوفد - طلب من السير ونجت أن يعرض على الحكومة البريطانية السماح له ولزميله عدلي باشا يكن بالسفر الى انجلترا ، للمناقشة في المسألة المصرية . وكان السير ونجت ، في الحقيقة ، ميالا لتأييد هذا الطلب : فقبل انتهاء الحرب بعامين ، كان قد دأب على نصيح حكومته بالمسارعة بتحديد ماهية الحماية وكنهها ، حتى يسكن قلق الوزراء والسلطان والوطنيين المعتدلين والرأي العام كله . بيد أن طلباته لم تعر أي اهتمام . فقدم اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف. ولكن مصرها كان مصير الاقتراحات السابقة (١٨٧). وعندما صدر التصريح الانجليزي الفرنسي عن سورية والعراق ، وجاء فيه ان الدولتين تنويان تحرير الشعوب التي انقلبت من الظلم العثماني تحريراً تاماً، وأن تنشئ لها حكومات وطنية، كتب السير ونجت الى حكومته يبين لها أن هذه السياسة سيكون لها صداها في مصر (١٨٨) . وقد تحقق حدسه ، ففي ١٣ نوفمبر - كما رأينا - اضطر الى استقبال سعد زغلول ورفيقيه للتحديث معهم بشأن المطالب المصرية . ولم يكن في وسعه أن يرفض استقبالهم لأنه كان يعلم - كما يقول ابنه رونالد ونجت - أن هذه الزيارة انما كانت بموافقة رئيس الحكومة والسلطان . وأن البلاد برمتها كانت ترغب في تغيير وضعها السياسي . ثم استقبل بعد ذلك رشدي باشا على النحو الذي مر بنا . وعندئذ كتب الى حكومته تقريراً بهاتين المقابلتين ، أرسله تليفرافياً حتى لا يضيع أي وقت في احاطة حكومته علماً بهذه التطورات الأخيرة في الأمانى المصرية ، ولم يدع فيه أي محل للشك في وجهة نظره عندما قال : « وإذا لم تعالج هذه المسألة المشتعلة الآن ، فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات كثيرة في المستقبل . واني أعتقد أنه ، من العدل ، أن يعرف السلطان والوزراء والمصريون جميعاً موقفهم » . (١٨٩)

على أن وزارة الخارجية البريطانية نظرت الى هذه الحركة - كما يقول لويد - نظرة سخط ، واعتبرتها دليلا على وجود المصريين وأنايتهم . وقد حثت من الزعماء الوطنيين ، الذين أنقذ وطنهم من ويلات الحرب بفضل القوات البريطانية ، تقديمهم مطالب لا يمكن قبولها . كما أنكرت على رشدي باشا اصراره على عرض مطالب مصر في لحظة غير ملائمة . بل أنها استأجت من السير ريجنالدونجت نفسه لأنه بدا كأنه غير مدرك أن وزارة الخارجية البريطانية كان لديها في ذلك الحين مسائل ذات صبغة عالمية ، تعتبر مسألة مصر بجانبها مسألة ثانوية . وقد حدد المستر « بلفور » موقف حكومته من هذه الطلبات ، في رسالة له الى السيرونجت في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ قال فيها : « ان حكومة جلالة الملك تود أن تعمل طبقا للمبادئ التي اتبعتها دائما في اعطاء المصريين نصيبا مضطردا من حكومة بلادهم ، ولكن كما تعرف جيدا ، فإن المرحلة التي يصبح فيها ممكنا منح الحكم الذاتي لم تكن بعد . وان حكومة جلالة الملك ليس في نيته أن تتخلى عن مسؤولياتها نحو اقرار النظام والحكم الصالح في مصر ، وفي حماية حقوق ومصالح الوطنيين والمقيمين الأجانب في البلاد » (١٩٠) . أما بخصوص سفر الوفد والوزيرين ، فقد رفض المستر « بلفور » هذا الطلب قائلا انه لا فائدة من السماح للزعماء الوطنيين بالمجيء الى لندن ، واما زيارة الوزيرين فليست مناسبة . وعلل ذلك بأنه سيفيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ، ومن ثم فانهم لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة « لمسائل الاصلاح الداخلي المصري » ، ثم طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما (١٩١) .

هذا الرفض المزدوج لطلب رشدي باشا ، كان معناه انهيار خطته مع الوفد . ولهذا لم يجد بدا من رفع استقالته هو وعدلى باشا الى السلطان ، وبنماها على هذا الرفض وملاساته . ولكن السير ونجت تدخل في الأمر محاولا تلافى الازمة ، ونصح للسلطان بتأجيل البت في أمر هذه الاستقالة ، ريثما يفاوض حكومته ليقنعها بالنزول على رأيه (١٩٢) . على أن وزارة الخارجية البريطانية عادت فردت في ١٢ ديسمبر تخبره بأنها تؤجل استقبال الوزيرين الى مارس ١٩١٩ ، وتطلب اليه ، فيما يختص بالزعماء الوطنيين ، أن يحث السلطان على استئعائهم وتهديدهم بأنهم ، بما يشيرون من هياج ، انما يلحقون ضررا حقيقيا ببلادهم . ولكن السلطان رفض أن يفعل هذا (١٩٣) . ولما رأى رشدي باشا أن الحكومة البريطانية مصرة على موقفها من تأجيل سفره ومنع الوفد من السفر ، عاد فأيد

استقالته الاولى في ٢٣ ديسمبر . ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة  
أيضا وليث الوزراء في دواوينهم ماعدا الوزيرين المستقيلين (١٩٤) . وهنا  
أخذ الانجليز يحاولون من جديد حمل رشدي باشا على سحب استقالته ،  
كما ألح المستر هينز Haynes مستشار وزارة الداخلية في ذلك ، ولكنه  
أصر على الاستقالة . ولما رأى أنها لم تقبل ، أرسل كتابا ثالثا في  
٣٠ ديسمبر الى السلطان يستعجل فيه قبولها (١٩٥) .

وأخيرا اقترحت الحكومة البريطانية في اول يناير ١٩١٩ ، تسوية  
للموضوع ، أن يسمح لرشدي باشا وعدلي باشا بالوصول الى لندن في  
خلال شهر فبراير ، وأن يكن من غير المحتمل ، أن يتيسر استقبالهما فعلا  
الا في شهر مارس . وفي هذه الحالة ، فإن ونجت يسبق الوزيرين الى  
لندن ويتبعه هذان في خلال اسبوع أو عشرة أيام (١٩٦) . على أن رشدي  
باشا أفهم السيرونجت أنه « بعد وصول الحالة الى الحد الذي بلغته ،  
أصبح لا يكتفى بما عرض عليه من سفره وعدلي باشا الى لندن في النصف  
الاول من فبراير ، وأنه يشترط ، لسحب استعفائه ، شرطا أساسيا ،  
هو إباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين » (١٩٧) (يقصد الوفد) .

وقد ذكر اللورد ملنر في تقريره أن ما دفع رشدي باشا للتشبث  
بسفر الوفد ، هو أن « مركز انصار الحركة الوطنية ، كان قد قوى واعتز  
في مصر » (١٩٨) . كما ذكر «لويد» نفس السبب ، وقال ان قرار استقبال  
رشدي باشا وعدلي باشا قد جاء متأخرا ، لأن سعد زغلول كان قد استولى  
على اهتمام مصر ، وأن رشدي باشا شعر بأنه لو ذهب الى لندن ، تاركا  
سعد زغلول وراءه ، في مصر ، فإن أي مطالب سوف يحققها في انجلترا  
لن تقابل في مصر بغير الاستهجان ، وسيتقوض نفوذه كله . وأردف لويد  
قائلا أنه لو كانت الحكومة البريطانية قد قبلت سفر رشدي باشا وعدلي  
باشا منذ البداية ، لتركز اهتمام الشعب المصري حولهما ولقل اهتمامه  
بسعد زغلول والوفد (١٩٩) .

وفي الحقيقة أن تشبث رشدي باشا - كما ذكر في خطاب  
استقالته بتاريخ ١٠ فبراير - بسفر الوفد « كشرط أساسي »  
لسحب استعفائه ، ليس سببه - كما يقول الكتاب الانجليز -  
ازدياد قوة الوفد في مصر . لانه لو كان قد سمح له بالسفر ، منذ  
البداية ، دون الوفد لرفض أيضا ، وأصر على ضرورة سفر الوفد . وذلك  
لسببين تضطر لتكرارهما : الاول أن الخطة بين الوفد ورشدي باشا كانت

منذ البداية تقوم على سفر الوفدين الى انجلترا ، وكان التعاون بينهما يدور على هذا الاساس . ولم يكن في وسع رشدي باشا أن ينقض هذا التعاون ويسافر وحده ، دون أن يعرض نفسه لهجوم الوفد عليه ، ومحاربة أي اتفاق يتوصل اليه على أساس الحماية . وهو ما سوف تؤيده الاحداث عندما يتخاذل السلطان ، ويقبل استقالة رشدي باشا نهائيا. ثانيا، ان رشدي باشا نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم على أسس دستورية . ومن ثم فلم يكن يستطيع أن يبرم اتفاقا مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر وراء ظهر الوفد الذي وكلته الأمة ، وقد بين هذا بنفسه - كما مر بنا - للسير ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر أن أي زيارة للندن لن تكون لها اقل قيمة ما لم يكن ظاهرا أن الرأي العام ، الذي يمثلته سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال وثيق به . والحقيقة أن تعاون الحكومة مع قادة الحركة الوطنية ، بل واشتراكها معهم وتنسيق خطواتها مع خطواتهم ، هو من أبرز مميزات الحركة الوطنية بعد الحرب . لأن الحكومة قبل الحرب كانت ضد الوطنيين باعتبارها أداة في يد الانجليز يحكمون بها ويستخدعونها في الضغط على المصريين ، وكبت الحركات الوطنية . لهذا ، فان قيام الحكومة المصرية بالتعاون مع قادة الحركة الوطنية بعد الحرب ، إنما هو انقلاب عميق المفزى في النظم السياسية التي أرسستها انجلترا على يد كرومر وجورست وكثشنر ، وهو انقلاب كان له أثره في تطوير الموقف ضد الانجليز ، والوصول بالازمة الى ذروتها .

وعلى كل حال ، فقد بحث السير ونجت في ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رشدي باشا ويحثها على قبولها . وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعاه اليها لشرح الموقف بنفسه (٢٠٠) . فسافر الى باريس في يوم ٢١ يناير ووصلها في يوم ٢٩ منه ، وقابل من فوره «اللورد هاردنج Hardinge» ، كما قابل في اليوم التالي «المستر بلفور Balfour» ، واللورد روبرت سسل Robert Cecil ، و «السير ايركرو Eyre Crowe» ، ثم تناول طعام الغداء مع لويد جورج وفيليب كير Philip Kerr أول فبراير وشرح لكليهما مقترحاته . ولكن هذه الاتصالات أسفرت عن احوالة السير ريجنالد ونجت الى اللورد كيرزن Curzon في لندن ، فقد بين له المستر بلفور ، أنه وان كان متفقا معه بصفة عامة ، الا أنه نظرا لأن اللورد كيرزن هو الذي يتولى أعمال وزارة الخارجية ، فان عليه ان يتوجه اليه لمناقشة المسألة معه، وسوف يقوم كيرزن باتخاذ القرار اللازم في شأن السياسة التي يجب اتباعها ويبلغه له في باريس . وعلى

هذا سافر السير ونجت الى لندن فوصلها في ٣ فبراير حيث توجه، على الفور، الى وزارة الخارجية، ولكنه لم يتمكن من مقابلة كيرزن الا في يوم ١٧ فبراير حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للدلاء بوجهات نظرهما في المسألة المصرية، وذلك في أى وقت يلائمهما، كما تنص على السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين بالسفر من مصر، وبهذا يصبح في وسع زعماء الوفد السفر الى لندن في نفس الوقت مع الوزيرين. وقد أوضح السير ونجت للورد كيرزن أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر، ويرضى السلطان والوزراء، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته، فان الزعماء الوطنيين، سوف لا يترددون في ارهاب السلطان وارهاب كل مرشح للوزارة، حتى يصبح تأليف وزارة أخرى عملا مستحيلا. على أن اللورد كيرزن رفض قبول وجهة نظر السير ونجت، فقد كان حديثه الرئيسي منصبا على أن الوطنيين «يصوبون» غدارة الى روسيا، ولم يستطع أن يفهم أن السلطان، والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخذوا جميعهم موقفا واحدا، وأن السلطان والوزراء لا يجرمون على اتخاذ أى «خط» يتعارض مع «الخط» الذي يتخذه الوطنيون، حتى لو أرادوا ذلك - وهو ما لم يحدث حتى ذلك الحين. وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزن أنه سوف يعرض مشروع ونجت على باريس، ولكنه اعترف، في صراحة، بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التي سوف تتعارض معه وتخالفه. وهذا ما فعله بعد تأخير أسبوع. وقد قبلت باريس وجهة نظره (٢٠١).

ولقد أثبت هذا القرار، الذي اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد، وهو الذي دفع بالأزمة الى منطقة الخطر، أنه قرار خاطئ تماما. وقد حلل اللورد لويده ذلك فقال ان الوطنيين في مصر، مثلهم في ذلك مثل كثير من الشعوب التي كانت من قبل أجزاء في الامبراطورية العثمانية، كانوا في ذلك الوقت قد أخطئوا في حساب الموقف الذي سيتخذه مؤتمر الصلح منهم، كما أساءوا تقدير المدى الذي سوف تذهب اليه الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق ما بشرت به من حق تقرير المصير، ومن ثم فلو كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لزعماء الوفد بالذهاب الى باريس وتضييع وقتهم في المعركة هناك، لكانوا، دون شك، قد منوا بالفشل ولعادوا الى بلادهم يجرون أذيال الحزى وخيبة الأمل. ولكن الحكومة البريطانية اختارت أن تخوض المعركة في مصر دون باريس، وكانت هذه غلطتها، لأنها في باريس كانت تقف على أرض

صلية ، بينما في مصر ، كان الوطنيون سادة الموقف ، لانهم كانوا يعرفون كل شيء ، أما الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية في مصر ، فكانت لا تعرف أى شيء (٢٠٢) .

ونظرا لجسامة الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة البريطانية، بموافقتها على مقترحات اللورد كيرزن ، وجسامة النتائج التى ترتبت عليه ، فقد أخذ اللوم يوجه الى السير ونجت الذى ذكر اللورد لويد أنه أخطأ منذ البداية فى استقبال سعد زغلول ورفيقه فى يوم ١٣ نوفمبر ، باعتبار أن هذا الاستقبال قد أضعف المركز الدستوري للوزارة ، وخلق تأثيرا بأنها لا تمثل الراى العام فى مصر . على أن رونالد ونجت قد رد على ذلك بأن والده إنما فعل ذلك لأنه كان يعلم أن السلطان والوزراء كانوا موافقين على المطالب المقدمة من سعد زغلول ورفيقه ، وأن هؤلاء جميعا ، كانوا يعلمون بما أحدثته مبادئ الدكتور ولسن ، ووعود انجلترا وفرنسا للأقطار العربية بحق تقرير المصير ، من تأثير جلى فى كل بقعة فى مصر (٢٠٣) . ولقد وجه «لويد» أيضا الى ونجت اللوم بأنه ، بالرغم من أن النصيحة التى قدمها الى وزارة الخارجية البريطانية كانت نصيحة صائبة ، إلا أنه لم يعززها بالقدر الكافى من القوة والاصرار اللذين ربما كفلا لها حسن الاستماع ، كما أنه لم يرفقها بوصف كاف للأخطار التى يخشى منها فى ذلك الحين، ولم يوضح لـ «هوايت هول» اطلاقا أن الموقف كان يتدهور الى درجة لم يكن من الممكن معها ، تلافى وقوع كارثة الا باستعمال أقصى درجات الحذر والتبصر (٢٠٤) . وقد شاركت «لويد» فى توجيه هذا اللوم ، لجنة «ملنر» التى ذكرت فى تقريرها أنه كان يحسن بالسيرونجت صنعا لو زاد الجاحا فى وجوب اتباع مشورته (٢٠٥) .

وفى الحقيقة أن الموقف فى مصر ، بالرغم من أنه كان يغلب فى الباطن، إلا أنه لم يكن فى ظاهره ينبىء بقرب وقوع انفجار عام. ويعترف الدكتور هيكل بذلك فى مذكراته فيقول ان «نشاط الوفد ، ونشاط بعض الهيئات السياسية ، لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر (٢٠٦) » . ويبدو أن هذا السكون الظاهرى ، والذي كان سببه الأول أن الحركة كانت تسير فى اطار قانونى ، هو الذى جعل نصائح السير ريجنالد ونجت تخلو من وصف أخطار لم يكن يراها بعيشية ، أو لم يكن يجزم بإمكان وقوعها . كما أن هذا السكون الظاهرى هو الذى خدع سلطات الأمن ، حتى أن المستر «هينز» الذى كان مستشارا للداخلية ، وهى الجهة المسئولة عن حفظ النظام والقانون ، قد ازدري



بفكرة احتمال حدوث اضطرابات خطيرة (٢٠٧). بل ان السير « ملن تشيتهام » القائم بأعمال المندوب السامي ، كتب الى اللورد كيرزن في ٢٤ فبراير ١٩١٩ - أى قبل بدء الثورة في مارس بأسبوعين - خطابا يقلل فيه من شأن الحركة التي يتولاها الوفد ، ويقول انها لا يمكن أن تقارن في أهميتها بحركة مصطفى كامل ، وأن رشدي باشا وعدلى باشا لم يفقدا قط ما حصلوا عليه من تأييد شعبي مؤقت ، بفضل استقالتيهما ، بل ان سعد زغلول نفسه لم يعد يثق فيه أحد ، ثم عزا هذه الحركة الى استياء الطبقات العليا وملوك الاراضي وأصحاب المهن ، الذين تساور معظمهم رغبة «غامضة» في شكل ما من أشكال الحكم الذاتي الذي يتيح لهم مزيدا من الاهمية . وذكر أن هذه الحركة تبدو في نظره مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ ، عندما رفض السلطان حسين والوزراء ، لمدة طويلة ، قبول الحماية دون الحصول على بعض المزايا التي لم تكن الحكومة البريطانية اذ ذاك على استعداد لمنحها . وقال في النهاية انه لا يوجد سبب يجعل هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار حكومة جلالة الملك بخصوص المسائل الدستورية في مصر والشكل المناسب الذي تعطيه للحماية (٢٠٨) .

#### تخاذل السلطان فؤاد

على كل حال ، فلقد كان ، بسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى الخارج ، أن جدد رشدي باشا استقالته في أول مارس ١٩١٩ . فقبلها السلطان هذه المرة ، وطلب الى رشدي باشا أن يستمر في ادارة الاعمال « الى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » . وكان ذلك نقطة التحول في الموقف كله . ذلك أن قبول السلطان استقالة رشدي باشا ، وعزمه على تأليف وزارة أخرى (على غير أساس سفر الوفد) كان معناه طي قضية الاستقلال ، وبثبيت الحماية ، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح . وواضح أن عدم قبول السلطان استقالة رشدي باشا المرة تلو المرة ، رغم اصراره عليها ، كان الغرض منه تعقيد الموقف كوسيلة للضغط على السياسة الانجليزية لتتنازل عن موقفها من سفر الوفد ، كما كان فيه أيضا معنى تأييد السلطان لرشدي باشا في موقفه حيال الانجليز . ولكن قبول السلطان الاستقالة هذه المرة والشروع في تأليف وزارة جديدة ، كان بداية التخاذل من جانب السلطان ، وايدانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقفه ، وينعز فيها للتدخل

«البريطاني ، فينقطع — كما يقول الاستاذ الرافعي — التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية» (٢٠٩) .

وقد كان على الوفد حينذاك أن يسارع الى منح تأليف الوزارة الجديدة بكل وسيلة ممكنة الا على أساس سفر الوفد . وكان المرشح للوزارة في ذلك الحين هو ثروت باشا ، فقام سعد زغلول ورجال الوفد بزيارته في بيته ، فأعلن اعتذاره النهائي للسلطان عن قبول الوزارة ما لم يؤذن للوفد بالسفر الى الخارج (٢١٠) . وفي اليوم الثالث من شهر مارس طلب سعد زغلول مقابلة السلطان ، وترك في القصر عريضة غاية في العنف ، قرع فيها السلطان تقريرا شديدا لموقفه الذي وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز في اذلال الشعب ، وايدانا بالرضا بحكم الاجنبي الى الأبد . فقد جاء في العريضة : « . . ان الناس كانوا يظنون أنه كان لوقفه الوزيرين الشريفة دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من تفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين ، لان في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا ، وتمكيننا للعقبة التي أقيت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايدانا بالرضا بحكم الاجنبي علينا الى الأبد . قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيك المفقور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم . . كيف فاتهم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ عفوا يا مولانا ، قد تكون قد اخلتنا في هذا الامر وفي هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الامر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين . ان لمولانا أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذب النصيحة ، اذا تضرعنا اليه ، أن يتعرف رأي امته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا في امر الازمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من أقصى البلاد الى أقصاها ، الا وهو

يطلب الاستقلال ، فالحيولة بين الامة وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر  
مستشارو مولانا امرها بالدقة الواجبة ٠٠٠ « (٢١١) » .

ويعيب الاستاذ محمد شفيق غريبال على الوفد هذه العريضة ، فيقول  
انها لابد قد صدرت « في صورة غضب ، ولم يقدر الوفد ، في ذلك  
الظرف ، أن لا يد للبلاد في ذلك الوقت ، وفي كل الاوقات ، من حكومة  
تصون حاجات أهلها الاساسية . ولا يذهبن أحد الى أن ذلك يفت في  
عضد الامة ، لو أنه خرج على اجماعها ، فلم يكن اذ ذاك أو فيما بعد  
شيء من ذلك ، إنما هو للمحافظة على القدر الاساسي اللازم لحياة الناس ،  
حتى في أيام الثورات » (٢١٢) . والحقيقة أن تقديم هذه العريضة ، في  
ضوء ما عرض من الظروف ، ليس فيه شيء مما ذكره الاستاذ غريبال ،  
لأن تاليف حكومة في تلك الظروف على غير البرنامج الذي وافقت عليه  
الامة ، حتى وان أدى الى أن تصون هذه الحكومة حاجات أهالي البلاد  
الاساسية، إلا أنه كان قاضيا على برنامج الامة في الحرية والاستقلال .  
أما الظن بأن الوفد قد قدم العريضة في صورة غضب ، فقول لا يجوز ،  
لأنه ان جازت سورة الغضب على رجل واحد عاقل ، فهي لا تجوز على هيئة  
مكونة من خلاصة العقول السياسية في البلاد في ذلك الوقت ، وأشدهم  
اعتدالا . والحقيقة أن الوفد إنما قدم مريضته الى السلطان بعد تفكير  
وتدبر شديدين .

على أن الانجليز لم يلبثوا أن تحركوا ليقموا في خطتهم الثاني ،  
وهو شر أخطائهم . لقد رأوا أن تهديد الوفد للسلطان الذي أقاموه بأيديهم  
على العرش يضح في أعناقهم - كما يقول الكولونيل الجود - واجب حمايته  
من المهانة (٢١٣) . كما رأى السير ملن تشيتهم ان هذه الخطوة من جانب  
الوفد ، دليل على أن سعد زغلول قد نشر قلاعه للريح ، وخشى أن يلجأ الى  
مزيد من أعمال العنف ، ومن ثم فلم يضيع وقتا في التوصية ، لدى  
حكومته ، بنفى سعد زغلول الى مالطة . وقد وافق وزير الخارجية على هذا  
الاجراء . وقبل أن تتخذ هذه الخطوة ، استسمى الجنرال هومسون ، القائد  
العام في مصر ، سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة  
بفندق سافواي في ٦ مارس ١٩١٩ ، وقرأ عليهم الانذار ، باللغة الانجليزية ،  
حذرهم فيه من احداث أي عمل ، يؤدي الى عرقلة مسيرة الادارة ، وذكرهم  
بوجود قانون الاحكام العرفية (٢١٤) . ولكن الوفد لم ينتظر سوى ساعات  
قليل بعد الانذار ، ويثما كتب الى رئيس الوزارة البريطانية رده على  
الانذار ، وفيه يقول انه قد أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه

مهما كلفه ذلك • وانه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة •  
ثم يلقي مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة « على الذين وضعوا، من هم اهل  
للوزارة ، في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » (٢١٥) • ولما كان  
هذا الرد يدل على أن الوفد ليس في نيته الانصياع للانذار ، ففي ٨ مارس  
١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل  
صديق باشا ، ومحمد محمود باشا • وفي اليوم التالي نقلوا الى الاسكندرية  
ومنها الى مالطة (٢١٦) • وقد قدر لهذا العمل أن يكون بمثابة الشرارة  
التي فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فقد كانت مصر في ذلك الوقت تقف  
على أعتاب ثورة من أعظم الثورات الشعبية في تاريخها الطويل •

## حواشي الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩١٩

- ١ - دكتور محمد فوز شكري : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ، ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ص ٣١٧ .
- ٢ - نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢٤ ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٤ ص ٥ .
- ٣ - دكتور محمد مصطفى صفوت : بحث في الجلاء عن مصر وبعثة سير هنري درمند ولف ، مقال في المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني ، المصنف الأول ، مايو ١٩٢٩ ص ٩٢ .
- ٤ - دكتور محمد فوز شكري : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ٥ - دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ٩٢ - ٩٥ ، ١٠٠ - ١٠٤ ، دكتور محمد فوز شكري : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ٢٨٢ - ٢٨٣  
The Earl of Cromer, Modern Egypt, p. 756.
- ٦ - لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٥٧ .
- ٧ - تقرير عن المالية والادارة ، الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٥ ، ٦ لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٣٨ - ٧٣٩ ، احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصري العام المالي والسياسي ص ١٦٠ .
- ٨ - دكتور شكري : المرجع السابق ص ٢٨٢ .
- ٩ - نفس المصدر ص ٢٨٩ .
- ١٠ - نفس المصدر ص ٥٩٣ ، ٤٩٥ .
- ١١ - نفس المصدر ص ٢٩٩ .
- ١٢ - تقرير عن المالية والادارة ، الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٧ .
- ١٣ - نفس المصدر والكان .
- ١٤ - الليكتانت كوتونيل ١ - كيرزي : العمليات العربية في مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ - إلى يونية سنة ١٩١٧ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٥٨ .
- ١٥ - الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ص ٢٨٣ - ٢٨٥ . وقد انتدب

محمد فريد اسماعيل لبيب بك ، ليتمثل الحزب الوطني في الحملة التركية «  
كى يكون رقيباً على أعمال الجيش التركى في اناء اللبح ، حتى لا يحدث فيها  
مايرتكبه الجنود عادة تحت تأثير نشوة النصر . (مجلة الفصول) « عدد نوفمبر  
١٩٤٤ » مقال بعنوان « محمد فريد ، رجل جاهد وضحي » ص ٧١ .

١٦ - الليتلانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ١٦٤ .

١٧ - نفس المصدر ص ٩٥ ، ٥١

١٨ - نفس المصدر ص ٢٦

١٩ - نفس المصدر ص ٢١ ، ٨٦

٢٠ - نفس المصدر ص ٩٧

٢١ - احمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد : ج ١ ص ٨١

٢٢ - الكتاب الأبيض (القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤) ص ٤١ ، الرافعى : ثورة  
١٩١٩ ج ١ ص ١٥ - ١٧

٢٣ - الرافعى : المرجع السابق ص ١١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، وايضا : مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١  
ص ٢٧

٢٤ - الاهرام في ٢ فبراير ١٩٢٧ مقال بعنوان « مستندات خطيرة عن حوادث ١٩١٤ »  
حديث مع صاحب النولة حسين رشدى باشا «

٢٥ - Lord Lloyd, Egypt Since Cromer, Vol. I, pp. 188-189.

٢٦ - الدكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٦٩ ، ٧١ -  
٧٢

٢٧ - الاهرام في ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٢٨ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٧

٢٩ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦

٣٠ - نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧

٣١ - لفتنانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ٧٧

٣٢ - الرافعى : محمد فريد ص ٢٩٦

٣٣ - نفس المصدر ص ٢٩٢ - ٢٩٣

٣٤ - الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠ - ١١ ، Chirol, Sir Valentine : The  
Egyptian Problem, p. 122 ; Newmann, E.W.P. : Great Britain in  
Egypt, pp. 202-203.

٣٥ - الاهرام في ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

- ٣٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢١ من مذكرة رشدي باشا في الرد على مشروع بروتينيت .
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٩٥
- ٣٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٢١
- ٣٩ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٧٧
- ٤٠ - الأمير عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ص ٤ ( الطبعة الثانية ١٩٤٢ ) مطبعة العدل بالاسكندرية
- ٤١ - تقرير اللجنة الخصوصية المتتبعة لمصر ، الكتاب الابيض ( القاسية المصرية ) ص ٤٩
- ٤٢ - نفس المصدر ص ٤٩
- ٤٣ ، ٤٤ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٠٠
- ٤٥ - نفس المصدر ص ٢١٤
- ٤٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٩١
- ٤٧ - نفس المصدر ص ٩٥ - ٩٦
- ٤٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المتتبعة لمصر ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، ص ٢٤٢ العمود الثاني .
- ٤٩ - اللورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٤
- ٥٠ - نفس المصدر : ص ٢٢٤ - ٢٢٥
- ٥١ - نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ،  
Elgood, F.G. : The Transit of Egypt, pp. 225-226.
- ٥٢ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٠
- ٥٣ ، ٥٤ - نفس المصدر ص ٢٢٨ - ٢٢٩
- ٥٥ - نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦
- ٥٦ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٤٨
- ٥٧ - الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦
- ٥٨ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ص ٤٢ نقلا من جريدة رائد العمل الانجليزية في ١٢ أبريل ١٩١٩
- ٥٩ - تقرير اللجنة الخصوصية المتتبعة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٢ العمود الثاني

- ٦٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢
- ٦١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٠٧ - ٦٠٨
- ٦٢ - دكتور رائد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٠ (١٩٤٤)
- ٦٣ - Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, p. 224
- ٦٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٧٥ - ٥٨
- ٦٥ - دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ - ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث ص ٣١٧ - ٣١٨ ، ( ١٩٥٧ )
- ٦٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ٥٨ - ٥٩ ،
- ٦٧ - دكتور صبرى وحيدة : فى اصول المسألة المصرية ص ١٨٢
- ٦٨ - دكتور أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى واللى فى العصر الحديث ص ٤٨٨ ( الطبعة الثالثة ١٩٥٤ )
- ٦٩ - دكتورة نجلاء عز الدين : العالم العربى ص ١٩١
- ٧٠ - دكتور أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٤٩٠
- ٧١ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٢ (١٩٤٤)
- ٧٢ - مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى ص ١٦ - ١٩
- ٧٣ - نهضة الشعب المصرى الشفيق : ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف غير وارد) ص ٦
- ٧٤ - دكتور أمين مصطفى : المرجع السابق ص ٤٨٩
- ٧٥ - نفس المصدر ص ٢٥٦
- ٧٦ - نفس المصدر والكتاب ، مصطفى كامل الفلكى : المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١
- ٧٧ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٩٢ ( ١٩٥٤ )
- ٧٨ - ميسى متولى : نهضتنا الاقتصادية ص ٢٤
- ٧٩ - دكتور صبرى وحيدة : المرجع السابق ص ١٨٢
- ٨٠ - البراوى وعليش : المرجع السابق ص ١٨٤ (١٩٥٤)
- ٨١ - مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ص ١٤٨

٨١ مكرر - كان عدد الاميين من رعايا انجلترا يبلغ نحو الثلث ، ومن رعايا فرنسا واطاليا واليونان اكثر من الثلث ، ومن رعايا الدول الاخرى اكثر من النصف ، كما هو موضح فى الاحصائية التى اوردتها الدكتور مليكة عريان عن احصساء ١٩١٧ وتجرى على النحو الاتى :

انجلترا	فرنسا	اطاليا	اليونان	اخرى	رعايا اخر
١٤٨٧٥	١٢٠١٩	٢٥٦٠٠	٣١٩٤٨	١٣٠٠٧	١٣٩٩٧
٧١٧١	٧١٤٣	١٢٨٩٦	٢٢٠١٦	١٥٥١٠	١٦٥٠٢
٢٢٠٤٦	١٩١٦٢	٢٨٤٩٦	٥٣٩٦٤	٢٨٥١٧	٢٠٤٩٩

مليكة عريان : المرجع السابق ص ١٤٦



- ٨٢ - نفس المصدر ص ١٤٦ ، ١٩ - ٢٠ .
- ٨٣ - دكتور أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ص ٢٥٦
- ٨٤ - لويد : المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧
- ٨٥ - لويد كرومر : المرجع السابق الذكر ص ٦٢٥ - ٦٢٨
- ٨٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٢٤١
- ٨٧ - نفس المصدر ص ٢٥٦ حاشية ١
- ٨٨ - Elgood, P.G. : Egypt and the Army, pp. 217-220.
- ٨٩ - إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٥٦
- ٩٠ - الراجعي : المرجع السابق ص ٥٨
- ٩١ - الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٢٠ من مقال للاستاذ فكري أباطة بعنوان « .. ونشاط ورقاص »
- ٩٢ - الأهرام في ٥ ديسمبر ١٩١٩ .
- ٩٣ - Laqueur, Walter : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 13.
- ٩٤ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤١ .
- ٩٥ - الجمهورية في ١٢ ديسمبر ١٩٦٢ ، من مذكرات عبد الرحمن الراجعي ، حصل عليها معبد العزبي .
- ٩٦ - الجود : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
- ٩٧ - الراجعي : المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .
- ٩٨ - الجود : المرجع السابق ص ٢١٧ - ٢٢١ .
- ٩٩ - دكتور حسين خلاف : نقابات العمال في مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣/١٩٤٥ ، ص ٤١٦ .
- ١٠٠ - البراوي وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ (١٩٥٤) .
- ١٠١ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق الذكر ص ١١٦ .
- ١٠٢ - لاكور : المرجع السابق الذكر ص ٢٥ ، البراوي وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٥ .
- ١٠٣ - تكوين النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر ص ٢٠ ، الراجعي : محمد فريد ص ٩٦ .
- ١٠٤ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ١١٦ .
- ١٠٥ - Crowchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, p. 162.
- ١٠٦ - مليكة عريان : المرجع السابق ص ٨٩ .

- ١٠٧- لاكود : المرجع السابق ص ٢٥ .
- ١٠٨- كراوتسلى : المرجع السابق ٢٠٩ .
- ١٠٩- البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٨ (١٩٥٤) .
- ١١٠- هـ.ا.ل.نشر : تاريخ أوروبا ، الترجمة العربية للعصر الحديث للاستاذين احمد نجيب هاشم ووديع النصيح بعنوان «تاريخ أوروبا في العصر الحديث» ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ .
- ١١١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٤٧ .
- ١١٢- الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ خطبة مكرم عبيد باشا في ٩ يناير ١٩٣٥ ، وقد سرد فيها جزءا من مذكرات سعد باشا زغلول .
- ١١٣- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١١٤- صوت الامة في ١٩ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٤١ .
- ١١٥- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤ - ٥ .
- ١١٦- الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر .
- ١١٧- نفس المصدر
- ١١٨- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢
- ١١٩- الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر
- ١٢٠- Wingate, R.: Wingate of the Sudan, p. 230.
- ١٢١- الرافعى : المرجع السابق ص ٧١ .
- ١٢٢- العقاد : سعد زغلول ، سيرة ونجته ص ١٩٤ .
- ١٢٣- احمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٣٣ .
- ١٢٤- المصدر في ١٥ مارس ١٩٦٢ عدد ٢٠٠٥ ص ٢٤ - ٢٥ ، مقال للعقاد بعنوان «احمد لطفى السيد» زميل عربى لارسطو اليونانى .
- ١٢٥- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، التاريخ الذى يذكره ونجت عن مطالبة سعد بتحديد موعد لقابلة المتدوب السامى هو ١٢ ، على أن جميع الراجع المصرية ومنها مذكرة الامير عمر طوسون ، تذكر ان سعدا طلب المقابلة يوم ١١ نوفمبر لا في يوم ١٢ نوفمبر والتاريخ الذى تذكره الراجع العربية أصح لأنه مرتبط بسياق حوادث وارد ذكرها .
- ١٢٦- الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧٢ .
- ١٢٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

- ١٢٨- تقرير اللجنة الخصوصية المتبعة لصر ، المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .
- ١٢٩- ونجت : المرجع السابق الذكر ص ٢٢٩ .
- ١٣٠- صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٢٨ ، القتل الثاني للاستاذ غنام في الرد على مذكرات صدقي باشا يوم ٢٥ اكتوبر ١٩١٨ ص ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ .
- ١٣١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢ .
- ١٣٢- المسألة المصرية في دورها الاخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملتر وأهم الردود الوطنية ، مقال بعنوان «رأى الاستاذ عبد العزيز فهمي بك في موضوع الاتفاق الذي وضعته لجنة اللورد ملتر» ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- ١٣٣- الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٧٧٩ .
- ١٣٤- دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .
- ١٣٥- تقرير اللجنة الخصوصية المتبعة لصر ، قانون رقم ٨٠٠ ، الف ٢٤٥ ص ٢٤٥ العمود الاول .
- ١٣٦- صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ ، عن مذكرات سعد زغلول ص ١٨٤٤ ، ١٨٤٧ .
- ١٣٧- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٥ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والولد ص ٤٤ .
- ١٣٨- احمد شليق : المرجع السابق ص ١٤٩ .
- ١٣٩- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٧ - ٨ ، ٩٤ .
- ١٤٠- نفس المصدر ص ٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .
- ١٤١- الامير طوسون : المرجع السابق ١٠ .
- ١٤٢- احمد شليق : المرجع السابق ١٥٠ .
- ١٤٣- الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر ، الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .
- ١٤٤- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠ ، العقاد : المرجع السابق ص ١٩٤ .
- ١٤٥- احمد شليق : المرجع السابق ص ١٥١ .
- ١٤٦- الامير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .
- ١٤٧- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٣ .
- ١٤٨- اسماعيل صدقي : مذكراتي ص ١٧ ، منية قراطة : نهر السياسة المصرية ص ٩٢ ، صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ .

- ١٤٩- صوت الأمة في ١٩ أبريل ١٩٤٨ .
- ١٥٠- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ١٥١- محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٢ .
- ١٥٢- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٧ .
- ١٥٣- محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٨ .
- ١٥٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ - ٩٤ ،  
Youssef, Amin : Independent Egypt, pp. 63-64.
- ١٥٥- الأهرام في ١٠ يناير ١٩٢٥ ، خطبة مكرم عبيد المسألة الذكر .
- ١٥٦- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- ١٥٧- الرافعي : مصطفى كامل ص ٤٣٠ - ٤٣١ .
- ١٥٨- محمد زكي عبد القادر : محنة المستور (كتاب روز اليوسف) ص ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٦ .
- ١٥٩- تشيرول : المرجع السابق ص ١٥٧ - ١٥٨ .
- ١٦٠- محمود عزمي - خفايا سياسية - ص ٤٠ (سلسلة كتب للجميع) .
- ١٦١- الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٧٥ ، ٩٤ ، محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ص ١٤ - ١٥ نقلا عن قانون بالوفد مادة ١ ، أما الأعضاء الذين ذكرهم القانون فهم : سعد زغلول - علي شعراوي - عبد العزيز فهمي - أحمد لطفى السيد - محمد علي طوبية - عبد اللطيف الكبانى - محمد محمود - محمد الباسل - اسماعيل صدقى - محمود أبو النضر - سينوت حنا - جورج خياط - مصطفى النحاس - حافظ عفيفي . (انظر أيضا جريدة النظام في ١٧ أغسطس ١٩١٩ وقد نشر فيها قانون نظام الوفد) وقد ضم الوفد بعد ذلك حسين وأحمد باشا وعبد الخالق مدكور باشا وميشيل لطف الله ولكن الأخير انقطع ذكره في الأعمال التالية وقد ذكر محمود أبو الفتوح أنه لا يدري هل يرجع ذلك الى انفصاله عن الوفد أو لأنه اشتغل بمصالح سياسية أخرى غير مسألة مصر ( المسألة المصرية والوفد ص ٤٨ - ٤٩ ) .
- ١٦٢- جريدة النظام في ١٧ أغسطس ١٩١٩ ، وقد نشر قانون نظام الوفد السكري محمد بدر ، وجاء فيه أنه تصدق عليه في ٢٢ نوفمبر ١٩١٨ .
- ١٦٣- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٦ .
- ١٦٤- الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٣ - ١٠٤ .
- ١٦٥- نفس المصدر ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- ١٦٦- نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- ١٦٧- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠ .

- ١٦٨ ، ١٦٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٥ ، ١٨٨
- ١٧٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٦ .
- ١٧١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٥ .
- ١٧٢ - نفس المصدر ص ٢١٢ - ٢١٤ ، ٢١٥ .
- ١٧٣ - نفس المصدر ص ١٩٨ ، من سعد زقاول إلى المستر لويد جورج في ١٢ يناير ١٩١٩ .
- ١٧٤ - نفس المصدر ص ٢٠١ - ٢١٨ ، ٢٢١ .
- ١٧٥ - نفس المصدر ص ١٨٩ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، ٢٠٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- ١٧٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق الذكر ص ١٨٩ - ١٩٢
- ١٧٧ - الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ١٠٩ - ١١٠ .
- ١٧٨ - دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٩ نقلًا عن Memorandum presented by the Egyptian Delegation charged with the defence of the cause of the Egyptian Independence, pp. 13, 22-23.
- ١٧٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٢ - ١٥٤ .
- ١٨٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ٧٨ - ٧٩ .
- ١٨١ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .
- ١٨٢ - يوسف أمين : المرجع السابق الذكر ص ٦٥ .
- ١٨٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢١٢ .
- ١٨٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٢١١
- ١٨٤ مكرر - قام بوضع هذا التشريع لجنة الاستشارات الأجنبية التي كان روحها ومقرها السير وليام برونييت . وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات وقانون تعليق الجنائيات ، وقانون الرافعات ، كما وضع السير وليام برونييت مشروع قانون نظامي لمصر ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات .
- (الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٢ - ٥٤)
- ١٨٥ - الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ١١٢ - ١١٤ .
- ١٨٦ - نفس المصدر ص ١١٤ .
- ١٨٧ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ١٨٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٤ العمود الثاني .
- ١٨٩ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٠ .
- ١٩٠ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

- ١٩١- تقرير اللجنة الخصوصية .. المرجع السابق ص ٢٤٥ العدد الاول .
- ١٩٢- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- ١٩٣- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٧ .
- ١٩٤- العقاد : المرجع السابق ص ٢١٤ .
- ١٩٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٦ .
- ١٩٦- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ١٩٧- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٦ - ١١٧ من خطاب استقالة وشدي باشا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ .
- ١٩٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، الكتاب الأبيض (القضية المصرية) ص ٥١
- ١٩٩- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٨ ، ٢٨٦ .
- ٢٠٠- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ ، مارشال ويفل .  
Field Marshal Wavell : Allenby in Egypt, p. 41 (1944).
- ٢٠١- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٤٠ .
- ٢٠٢- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .
- ٢٠٣- نفس المصدر ص ٢٨٥ ، ونجت : المرجع السابق ص ٢٢١ .
- ٢٠٤- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .
- ٢٠٥- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٥٢ .
- ٢٠٦- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٨٨ .
- ٢٠٧- تشيول : المرجع السابق ص ١٤٨ .
- ٢٠٨- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٠ - ٢٩١ .
- ٢٠٩- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ .
- ٢١٠- مجلة الفصول ، عدد ١٠ ، مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ، مقال بعنوان « صطحات من الحوار السياسي في فجر النهضة الوطنية » من كتاب لثروت باشا الى سعد باشا في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢ يدعو للاحتكام أمام مجلس من الامراء والزعماء في امر الخلاف بينهما .
- ٢١١- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ٢١٢- محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥٧ .
- ٢١٣- الجود : المرجع السابق ص ٢٢٧ .
- ٢١٤- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .
- ٢١٥- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٤٤ .
- ٢١٦- الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٣ .

## الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩

## (١) ثورة مارس ١٩١٩

### الملاح العامة للثورة :

لا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، الى أن المصريين كانوا يدبرون القيام « بثورة » بذل ما تحمل هذه الكلمة من معنى الانتفاض على السلطة ومحاربتها . وإنما تشير الحوادث الأولى الى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما - الى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الانجليز . وعلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجارا بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطأ العفوية والتنظيم السريع . ولكن هذا «الانفجار» سرعان ما تحول الى «ثورة» عندما اشتمل على عناصر جديدة على النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية .

ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدية للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول مظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول باشا ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة الى الأقاليم . وكانت الطبقة البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتمعتها الطبقة العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث أفرادها بين العمال في المدن ، والفلاحين في القرى يوقظون الوعي والشعور وينظمون الصفوف .

وقد كان طابع الثورة في القاهرة تنظيم المظاهرات الصاخبة ،



والاضرابات وتعطيل حركة المواصلات ، والقتال في الشوارع من وراء المتاريس . أما في المدن الأخرى فقد اشتد هذا الطابع الى درجة مهاجمة مراكز البوليس وتدمير الكبارى ، والجسور ومحطات السكك الحديدية ، والاستيلاء على السلطة أحيانا ، كما حدث في مدينة زفتى . وفي القرى القريبة من خطوط المواصلات خرجت جموع الفلاحين لقطع الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية . وكان أعنف حوادث الثورة ما جرى في الصعيد وما حدث بين البدو والقوات العسكرية البريطانية في الفيوم .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويوسمون خطتها . ومن هذه الأماكن ما كان سرىا ومنها ما هو معروف . وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ، ودار عبس الرحمن فهمى بك بقصر العيني ودار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية ومحل جسر وبى بشارع المناخ ومحل « صولت » بشارع فؤاد ، وغيرها من الأماكن التى يذكرها الرافعى في كتابه ثورة ١٩١٩ (١) . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب مكانته ومنزلة الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحى الى جانب العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا بسواهمم الخطابية التى تسترعى الأسماع من أمثال الأستاذ يوسف الجندى والدكتور زكى مبارك والدكتور محبوب ثابت ، ومن أمثال القمص مرقس سرجيوس والقمص بولس غبريال ، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر (٢) .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحداث تغيير اجتماعى ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية ضعيفة . فقد وجد الى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت ، ووجد من كان يحمل على ظهره البضائع المنهوبة وهو يهتف : يحيا الوطن . وعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمد محمود باشا سليمان فى أسبوط ، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول ، لتخريبه واحراقه ، وأراد البعض أن ينهبهم الى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت (٣) .

وقد اشترك فى الثورة منذ البداية المسلمون والأقباط على السواء ، لأول مرة فى تاريخ مصر . وقد هز هذا الاشتراك المراقبين الأجانب ، فكتب

كاتب ايطالى يقول : « ان هذه المرة لهى الاولى فى التاريخ رأينا فيها الرايات خفاقة والأعلام خطارة فى مصر ، وقد نسجت خيوطها أهلة وصلبانا ظهرت فى وادى النيل . فقد ظل العنصران الاسلامى والقبطى فى مصر حتى العهد القريب متقاطعين متدابرين ، ينفر كلاهما من الآخر كما ينفر من اليهود ، أما اليوم فقد حدث فى مصر كما حدث فى الهند من محو آثار التعصب بين المسلمين والهندوسيين وزوال الانشقاقات الدينية المختلفة (٤) » .

وفى الحق أن اتحاد عنصرى الأمة فى ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة اطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أى نصيب من الاستقلال . فقد أصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التى لا تمزقها العصبية والنعرات القومية والدينية . وقد حدث هذا الانقلاب الخطير فى تلقائية ويسر وسهولة ، وساعد على وقوعه سقوط الدولة العثمانية وانحسار أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وتغير وجه العالم السياسى والاجتماعى ، والعقائدى فى أثناء الحرب العظمى . وقد تمثل التثام عنصرى الأمة المصرية أثناء الثورة فى بعض المظاهر المدهشة . فقد تأخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصلبان ، وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون، على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر ، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى . ولم تقتصر الخطابة فى المساجد على القسس فقط ، بل ان السيدات المسيحيات أيضا دخلن المساجد ، وألقين الخطب كما حدث فى يوم ٢٤ ابريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب ، وفدا من السيدات القبطيات اللاتى اتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح ، فقد ألقىت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير (٥) . وكان من أبرز الخطباء القسس - كما مر بنا - القمص سرجيوس الذى خطب فى احدى المرات فقال : « اذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك ، فانى مستعد لأن أضرم يدى فى يد اخواني المسلمين للقضاء على الأقباط اجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة (٦) » .

وقد استجابت المرأة المصرية للشعور الوطنى ، فنزلت لأول مرة فى حياتها الى ميدان النضال السياسى مسجلة الخطوة الاولى فى أخطر تطور اجتماعى فى تاريخ البلاد . وفى يوم ١٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عشد يربو على الثلاثمائة من كرام

العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة ، لا لذنوب ارتكبتها سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادئ التى قام بها الدكتور ولسن ، وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة » . وطفن الشوارع الرئيسية فى موكب كبير هاتفات بحياة الحرية والاستقلال . وعندما ضرب الجنود الانجليز نطاقا حولهن ، ليحولوا دون وصولهن الى « بيت الأمة » ، وأبقوهن مدة ساعتين تحت وهج الشمس ، لم يرهبن. التهديد ، بل تقدمت واحدة منهن تحمل علما الى جندى كان يصوب حربه اليها ومن معها قائلة بالانجليزية : « نحن لا نهاب الموت ، اطلق بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية » . ثم كتبن احتجاجا على هذه المعاملة قدمنه الى معتمدى الدول . وامننا فى التحدى ، فمن بمظاهرة أخرى بعد ثلاثة أيام فقط من المظاهرة الأولى ، وقد ضرب الجنود الانجليز حولهن أيضا نطاقا وهن يهتفن أمام بيت الأمة ، وأبقوهن فى الشمس بعض الوقت ، ثم رفع الحصار عنهن بعد أن تدخل القنصل الأمريكى (٧) . وقد ذكر سير فالتين تشيرول ، الذى كان مراسلا لجريدة التايمز فى القاهرة فى ذلك الوقت ، أن المرأة المصرية قد اشتركت مع الرجل فى اقامة المتاريس فى الشوارع ، إلا أنها كانت تفر عندما يبدأ القتال ، ولكن بعضهن كن يعن لمشاهدة أعمال العنف التى يقوم بها الرجال . وعندما قام الموظفون باضرابهم ، عملت جماعات من النساء الى المراقبة على أبواب الوزارات ، حتى يمنعن من تسول له نفسه الضعف من الموظفين من العودة الى عمله (٨) .

وفى الحقيقة أن المرأة المصرية وجدت فى الثورة الناشئة فرصة العمر لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين . وكانت قد سبقت ذلك ، فى الحقيقة ، ظروف فكرية ساعدت على تخفيف حدة هذا التزم . فمنذ مطلع القرن العشرين ، اطلق قاسم أمين فى كتابه « تحرير المرأة » صيحته التى طالب فيها بتعليم المرأة ، ورفع الحجاب عنها . ثم أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى الرد على نقاده وخصومه . ومنذ ذلك الوقت اعتنق الفكرة من الكتاب من أخذ يدافع عنها فى صحف ما قبل الحرب العظمى ، وخصوصا فى صحيفة حزب الأمة « الجريدة » (٩) . ثم تولت جريدة « السفور » التى أصدرها الاستاذ عبد الحميد حمدى الدعوة الى تحرير المرأة فى خلال الحرب العظمى ، وأنشأ فيها كثيرون من الكتاب فصولا يدعون فيها الى سفور المرأة فى كل شئ . وكان فى مقدمتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق .

وظه السباعي وصاحب المجلة وغيرهم (١٠) . ومع أن المعارضين للفكرة كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب ، إلا أن الفكرة قد شقت طريقها على أي حال ، وأقبلت الأسر الراقية على تعليم بناتها تعليما مصطبغا بالصيغة الغربية (١١) ، مع أن هذه الأسر ، إلا في القليل النادر منها ، كانت تعتقد أن تعليم المرأة يحط من مكانتها وكرامتها (١٢) . وما لبثت الحركة أن أخذت تنتشر بين الطبقات الوسطى ، وخصوصا المثقفة منها ثقافة غربية من المحامين والأطباء والصحفيين والموظفين . وبهذا أخذت المرأة المصرية تقبل على مرحلة من التحول الاجتماعي والثقافي كان خليقا بأن يأخذ دوره وسط مختلف العوائق والعراقيل ، لولا نشوب الثورة في أعقاب الحرب ، فوجدت فيها المرأة فرصة العمر لترفع صوتها منادية بالاستقلال والحرية لوطنها ، وهي واثقة بأن الحرية إذا طرقت أبواب وطنها ، فلن تتوقف دون أبواب الحريم . (١٣)

### أحداث الثورة

بدأ الاضطراب في القاهرة على يد الطلبة عندما وصل اليهم نيا القبض على سعد زغلول ورفاقه ، وكان طلبة الحقوق بحكم وعيهم القانوني أول المضربين . فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبيحة يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة ، وأعلنوا اضربهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيه القانون . ومن مدرسة الحقوق انطلق الطلبة الى المدارس العليا الأخرى : الهندسة والزراعة والطب والتجارة ، وساروا متظاهرين ، فانضم اليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ، واللاهامية الثانوية وغيرها . ولكن اليوم انتهى دون سفك الدماء .

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصا الثانوية ، لا يعلمون بمظاهرة ذلك اليوم . فلما علموا اتفقت كلمتهم في جميع المدارس على الاضراب في اليوم التالي وتأليف مظاهرة تضاهي جميعا . وقد سارت هذه المظاهرة مارة بدور المعتمدين السياسيين وهي تهتف بحياة مصر والحرية للوفد وتنادي بسقوط الحماية (١٤) . وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الافصاح عن شعورهم الوطني ، والاعراب عن احتجاجهم على نفى زعماء الوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية . ولهذا فعندما حدثت في خلال المظاهرة بعض الحوادث التي لم يكن من الميسور منعها : مثل التعدي على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، أصدر

طلبة المدارس العليا في اليوم التالي منشور في الصحف المصرية والأوربية  
يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من اعتداء ويدعون إلى الاقلاع عنه - كما  
أصدروا بياناً للأجانب يكررون فيه أسفهم لما « وقع من الغوغلاء عند قيامنا  
بمظاهرات السلمية التي ما قصدنا بها إلا اظهار عواطفنا وشعورنا » مع  
محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء . (١٥)

على أن الأمر لم يلبث أن تغير عندما أخذت السلطات البريطانية  
تعتدى على المتظاهرين العزل من السلاح مما أدى إلى سقوط الكثيرين منهم  
صرعى برصاص الانجليز . فقد فاضت روح السخط وانفجر بركان الغضب  
وانقلبت المظاهرات إلى ثورة عارمة استخدمت فيها جميع وسائل النضال  
واشتركت فيها جميع عناصر الأمة ، وانطلقت شرارتها إلى جميع أنحاء  
البلاد .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني . وكان  
عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة  
والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة (١٦) .  
ثم لحقهم في الاضراب عمال العنابر في ١٥ مارس ، وكان عددهم يزيد على  
أربعة آلاف عامل . وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم  
يتعطل سيرها ، وقد عمد بعضهم إلى ائتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ،  
ثم قطعوها التخط الحديدى بالقرب من امبابة ، فتعطلت قطارات الوجه  
القبلى . (١٧) وفي يوم ١٦ مارس اعتصب عمال شركة النور ، فباتت  
العاصمة في ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات التي تسير ليلاً تحمل  
المشاعل . (١٨) وقد انضم الحرفيون إلى الحركة ، فانخرطوا في المظاهرات  
الصاخبة التي لم تفتأ تجوب شوارع العاصمة كل يوم - كما يظهر ذلك  
من أسماء المدانين أمام المحاكم العسكرية من المقبوض عليهم في  
المظاهرات . (١٩) وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من  
الصناع في شارع بولاق ، ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر  
للانضمام للمتظاهرين فيه ، فاعترضتهم القوات العسكرية البريطانية  
بالقرب من كوبرى أبى العلاء ، وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى  
والجرحى . (٢٠)

وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث . فقد اجتمعوا في  
يوم ١١ مارس وأصدروا قراراً بالاضراب احتجاجاً على رفض الحكومة  
البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجائها إلى طريق الإرهاب بالقبض على  
الزعماء الأربعة . وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة

ثلاثيات الاضراب في محاضر جلسات المحاكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياهم للسبب المذكور . وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب في محاضر الجلسات ، وتأجيل القضايا . فكان هذا الاضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للاضراب العام ، فعند المحامون الشرعيون جنو زملائهم الأهليين ، واضربوا في يوم ١٥ مارس ، وأوقفوا بعضهم لطلب التأجيل في القضايا (٢١) .

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم ، وأقفلت البيوت المالية أبوابها منذ يوم ١١ مارس (٢٢) . وعندما اشتد اعتداء الجنود الانجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحى الأزهر والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها ، في إقامة الحواجز والمباريس في كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقللة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية من رصاص الجنود أو معازل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة (٢٣) .

اقتصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام . ولكن في اليوم الرابع ( الأربعاء ١٢ مارس ) كان الاضطراب قد انتشر بسرعة الى الأقاليم . وكان الطلبة في المدن الكبرى مثل الاسكندرية وطنطا والمنصورة ، حيث تنتشر المدارس لحد ما ، هم أول من كان يبدأ بأشغال الثورة ، فكانوا يضربون عن تلقى الدروس ، ويؤلفون مظاهرة تشق الشوارع الكبرى ، فلا يلبث أن ينضم إليها بقية طوائف الشعب ، ثم يتجه الجميع الى مركز البوليس فيهاجمونه . وإلى محطة السكة الحديدية فيضرمون فيها النيران ، ثم يتلفون خطوط التلغراف والتليفون ، وينتهى الاضطراب بوقوع كثير من القتل والجرحى برصاص الانجليز .

وقد انتشرت الثورة عقب حادث طنطا الدموي في يوم الأربعاء ١٢ مارس . فقد تألفت المظاهرة بأدى ذى بدء من طلبة الجامع الإحمدي والمدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب فجمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ولكنها ماكدت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة انجليزية كانت مرابطة هناك بإطلاق الرصاص ، فلقى ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون . كما هو مأخوذ من احصاء للسلطة العسكرية . وسواء أصبحت أقوال الانجليز في تبرير الحادث بأن المتظاهرين كانوا يريدون الهجوم على المحطة أم لا ، إلا أن هذا الحادث والدماء التي سالت فيه ، قد تحالفت ، مع أحداث القاهرة ، على إثارة الشعور بالغضب بين الناس جميعا ، حتى بين أولئك

الذين كانوا - كما يقول تشيرول - يعيشون الى ذلك الحين بمعزل عن الحركة . (٢٤) وهكذا لم يكد يأتى يوم ١٨ مارس ، حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة (٢٥) . ومن الدلائل انتشرت الثورة الى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث ، وخصوصا في أسيوط والفيوم وغيرها .

ولما كانت الجنود الانجليزية معسكرة في جميع أنحاء القطر ، فقد عمد الثائرون الى خطة تكفل لهم عرقلة وصول هذه القوات اليهم ، ولو الى حين ، وذلك بتقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون في كل الجهات ، وفي وقت واحد تقريبا ، كانما أوحى اليهم بهذه الفكرة في وقت واحد (٢٦) . وكان أول خط للمواصلات يقطع بين طنطا ونلا في يوم ١٣ مارس ، ثم امتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانفصلت القاهرة عن الأقاليم ، والبلاد بعضها عن بعض . وقد اضطرت السلطة العسكرية في يوم ١٧ مارس الى اصدار بلاغ حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التي تتلف بالقرب منها ، والتعويض عن احراق المحطات الواقعة بجوارها . ثم قررت في يوم ٢٠ مارس ، بعد أن تبينت عدم جدوى تهديدها الأول ، أن تعاقب القرية التي هي أقرب من غيرها الى مكان التدمير باحراقها .

وقد ذكر أحمد شفيق أن أعمال تخريب السكك الحديدية توقفت عقب هذا الانذار (٢٧) . والواقع أنها لم تتوقف ، بدليل حوادث الانتقام التي أجراها الإنجليز على القرى التي لم تدعن للانذار . ففي جوار «ميت غمر» - كما جاء في بلاغ رسمي للسلطة العسكرية - كان أحد القطارات يشتغل باصلاح الخط في يوم ٢٢ مارس ، فعزله الثوار بقطع الخط من أمامه ومن خلفه . ولما علمت السلطات البريطانية بذلك أرسلت قطارا آخر مسلحا ليجدته ، فوصل في اليوم التالي ، ونزل الجند على مقربة من بلدة ميت القرشي ، التي حصل قطع السكة الحديدية على مقربة منها . فانتقموا من الأهالي انتقاما ذريعا ، حتى بلغ عدد قتلاهم نحو مائة قتيل . وقد حدث تلف آخر في السكك الحديدية بجوار بلدة قفها الأشراف ، فأمر الإنجليز عمدتها في ٢٧ مارس بتجنيد أهل البلدة لاصلاحها ، ولم يكتفوا بذلك ، فاستباحوا منازل القرية ، وسلبوا ما امتدت اليه أيديهم من مال ومثونة ، وقتلوا الكثيرين من أهل القرية . ثم فعلوا ذلك في بلدة دنديط في ٢٨ مارس ، فاقتحموا البيوت ونهبوها وخربوها وقتلوا الأهالي . (٢٨) ولما اشتركت قريتا العسيزية والببوشين في احسراق محطات الحوامدية

والبدرشين ، عاقبهما الانجليز على ذلك باحراقهما في يوم ٢٥ مارس (٢٩) .  
كما أحرقت ، في نفس اليوم ، قرية الشيبانات بمركز الزقازيق بعد  
نهبها . (٣٠) والواقع أن استمرار بعض القرى في المقاومة لم يتوقف حتى  
بعد احراق القرى السالفة الذكر : ففي يوم ٣٠ مارس - كما جاء في بلاغ  
رسمي للسلطة العسكرية في أول ابريل ١٩١٩ ، كان أحد القطارات  
يشتغل بأعمال الإصلاح بجوار نزلة الشوبك مركز العياط ، فوجد جماعة  
من القرويين يعيثون بالخط الحديدى فحدث اشتباك قتل فيه خمسة من  
المشتغلين بتدمير الخط ، واشترك أهالى القرية في المعركة بإطلاق النيران  
على القطار . وقد عاقب الانجليز هذه القرية باستباحتها واحراقها (٣١) .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد . وكانت أشد  
الحوادث عنفا عندما توصل الثوار في يوم ١٨ مارس للقطار القادم من  
الأقصر الى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في دير مواس . وكان بالقطار  
بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية . ثلاثة  
من الضباط ، وخمسة من الجنود . وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى ،  
اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى  
( منذ حادث دنشواى ) ، وقد انتقامت السلطة العسكرية لمصرعهم انتقاما  
ذريعا (٣٢)

وكانت أكثر حوادث الثورة جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويون  
النجادات الانجليزية التى أرسلت بطريق البواخر النيلية الى أسيوط . فقد  
موجهت بعض هذه النجادات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول  
تجاه بلدة « شلش » بمركز ديروط . وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين  
بالبنادق الضعيفة والعصى . وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ،  
ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصنت منهم عدة مئات ، ولم ينل الثائرون  
من الباخرة منالا . وقد وقع الهجوم الثانى بعد المكان الأول ، ولم يفر  
الثوار فيه بطائل أيضا ، بيد أنه في خلال هذه الملحمة أصيب ضابط  
بريطانى برتبة كولونيل برصاص أحد الرماة ومات متأثرا بجراحه ، كما  
جرح ضابط آخر من ضباط القوة . ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة  
« نزال جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » بمركز  
ديروط . وبالرغم من أن موقعهم كان صسالحا للهجوم ، إلا أن المدافع  
الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على  
اعقابهم . ويلمس الباحث لهذا الحادث أصبح التدبير العسكرى فيه ، فهو  
أشبه بخطة عسكرية منه بحوادث عفوية . ويقوى هذا الاعتقاد ، اذا علمنا



انه وجد من بين المتهمين في هذا الحادث بعض العسكريين ، وقد حكم على بعضهم بالسجن مثل الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (٣٣) .

وقد اشترك البدو في الثورة اشتراكا منظما ، وجرت معارك شبيهة بحربية بينهم وبين القوات البريطانية كان أكبرها في الفيوم ( حيث عصبية حمد الباسل ) ، فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس ، انجلت عن عدد هائل من القتلى والجرحى بلغ أربعمائة ، باعتراف البلاغ العسكري نفسه . كما حاصر البدو في مركز أطسا ديوان المركز ، وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان قتالا انجلي عن هزيمة البدو (٣٤) . كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حمادة حتى اضطر الانجليز الى ارسال قوة بريطانية لقمع حركتهم واصلهم (٣٥) .

### المدن الثائرة

هكذا وصلت الحالة الى تلك الدرجة من الخطورة . والحقيقة أن البلاد أصبحت مقطعة الأوصال وفي حالة من الفوضى اختفى معها كل ظل لسلطة أو حكومة ، ولم تعد هناك من سلطة لحاكم الا تلك التي يستمدّها من نفوذه الشخصي . وهذا ما دفع بعض المدن في الحقيقة الى أن تتولى مقاليد أمورها بنفسها : كما حدث في زفتى وفي المنيا وأسيوط بصور مختلفة .

ففي أسيوط كانت أخبار الثورة قد وصلت هناك مضخمة مجسمة . فقد أذيع أن عرب « الباسل » احتلوا القلعة ، وأن الرديف المصري تجمع واكتسح العباسية وقصر النيل ، وأن منشورات اليد السوداء المصرية المستعينة بالفوضويين الطليان والأسبان قد بشرت بفناء الاحتلال وفرضت ارادتها على حكام الأقاليم المصريين . وقد نفثت هذه الأخبار النارية روح الحماسة في صدور الناس ، فزحفت المظاهرات على مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس ، واستولت عليه ، وفرضت الخراب والدمار في المدينة ، واضرمت النيران في « تبين السلطة » المكبوس المكس على مقربة من جدران العمارات والقصور فتطاير الشرر اليها وأشعل النار . وانتهز طلاب القوات الفرصة فاقتحموا الحوانيت سالبين ناهبين متاجر الأجانب والوطنيين على السواء ، وأوصدت البيوت الكبيرة أبوابها ، وأوقفت حولها الحراس من فلاحها وزارعها خوفا من النهب (٣٦) . وقد هاجم

التوار القوات البريطانية فى المدينة . ولكنها تلقت الامداد وصدتهم عن مواقعها بعد أن كبدهم خسائر جسيمة . واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فى المدينة احتموا به ، ومعهم النزلاء الأجانب ، فهاجم هذا المكان الدفاعى فى صباح يوم ٢٣ مارس ، وتمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، ولكنهم تمكنوا من صد الهجوم . وفى ٢٤ مارس وصلت طائرتان حربيّتان مائيتان الى أسبوط فأشتركتا فى أعمال الدفاع وألقتا بعض القنابل . بينما كانت النجدة الحربية تنطلق بسرعة من القاهرة الى أسبوط بطريق البواخر النيلية (٣٧) .

وفى تلك الأثناء اختفت السلطة من المدينة . فقد أسقط فى يد رجال الحكومة من الكبير الى الصغير ، وعندما سرت الاشاعات بأن الطائرات الانجليزية على وشك الاغارة على المدينة ، أخذت أرتال السيارات تحمل رجال الحكومة بموظفيها الكبار وكذلك الاعيان الى المستشفى الاميرى للامتناع بها . وفى وسط هذه الفوضى الطاحنة تطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة ، وألقوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومنع اندساس بعض الأشرار الى المدينة لأغراض غير وطنية (٣٨) . كما تطوع هؤلاء وعدد من الزعماء والأساطين للنصح والارشاد ، وكبح جماح الثورة والثائرين . ولكنهم قبض عليهم جميعا بعد اتحاد الثورة واستعادة النظام ، فقد كانت السلطة البريطانية تسير على قاعدة « ان من يملك النصيح والارشاد ، يملك منع الثورة فهو مجرم » (٣٩)



ولقد حدث مثل هذا فى المنيا من اختفاء كل ظل للحكومة . ولكن فى هذه المدينة تألفت « لجنة وطنية » استحوذت على السلطة ، وأعادت النظام ، وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولاى العمل الحكومى المحلى (٤٠) . كما ساعدت الفلاحين على نقل محصولهم من قصب السكر الى مصنع التكرير ، واكتسبت بمبلغ من المال وزع على موظفى السكك الحديدية الذين نضبت مواردهم . (٤١) وقد شهد قناصل الدول وجميع الأجانب بأن الحالة فى المنيا كانت حسنة ، وأن اللجنة قد حافظت على أرواح الأجانب والبريطانيين (٤٢) .

وقد وصف رياض الجبل ، الذى كان يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة ، فى مذكرته التى رفعها الى سينوت حنا بك عضو الوفد المصرى ، كيف تألفت هذه اللجنة ، فذكر أنه على أثر قيام المظاهرات فى المنيا واستمرارها

عقب وصول الأنباء عن الحوادث التي وقعت في بنى سويف ، طلب المدير من ذوى النفوذ بالمدينة أن يهبوا لمساعدته على إعادة الأمن وإقرار النظام ، فكان أن تآلفت اللجنة الوطنية لأداء هذه المهمة . ولما أفلحت في مهمتها فظهرت قائمة عملها ، طلب المدير تليفونيا من مرعوسيه في مراكز المديرية أن يحذروا حذره ، فتآلفت اللجان الوطنية في كل مكان ، حيث قدمت للحكومة كل ماوسعها من مساعدة في المدة من ١٥ مارس حتى نهاية الشهر ، وهي المدة التي بلغت فيها الحوادث ذروتها من الخطورة . .

بيد أنه بالرغم من أن اللجنة الوطنية في المنيا قد قامت بحماية الأجانب في المدينة ، ورافقتهم إلى الباخرة التي جاءت يوم ٢٢ مارس لنقلهم ، مما استحققت عنه ثناء البريجادير جنرال هدليستون في نفس اليوم (٤٣) ، إلا أنه في يوم ٣٠ مارس جاءت قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدليستون نفسه ، فاستقر في ديوان المديرية ، وأرسل لخمى استدعاء أعضاء اللجنة ، وكانوا حوالي الثلاثين عضوا وأمر باعتقال ستة منهم هم : محمد توفيق اسماعيل ، والدكتور محمود بك عبد الرازق ، ومحمد أفندي رحى ، وحسن أفندي غلى طراف ، والاستاذ رياض الجمل المحامى ، والشيخ أحمد حتاتة المحامى الشرعى ، بتهمة اغتصاب سلطة الحكومة (٤٤) .

فما هو السبب في هذا الاعتقال ؟ يذكر الرافعى أن مظاهرة عدائية بالمنيا قامت في يوم ٢٨ مارس ، وطاق فيها المتظاهرون في الشوارع عناديين بهتاف عدائى ضد المدير محمود نصرت بك ، مما أدى الى تدخل البكباشى شامى على رأس قوة من الجيش المصرى لمنع المظاهرة . وكان هذا مشهودا بلفظاعته في قمع المظاهرات الشعبية ، فأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين ، فأبوا ، فقتل بنفسه ثمانية منهم بالرصاص وقد توجه الانجليز الى أعضاء اللجنة الوطنية تهمة التحريض على الاضراب (٤٥) .

على أن الدكتور محمد صبرى يذكر في موضعين من كتابه ' الثورة المصرية ' أن اللجنة الوطنية قد أعلنت الاستقلال في يوم ٢٣ مارس أى بعد نقل الأجانب الى الباخرة (٤٦) . فهل كان هذا هو السبب الحقيقى فى وقوع الشقاق بين اللجنة والمدير ، وهو الذى يمثل سلطة الحكومة المحلية ، بعد أن كان الوثام بسود بينهما أثناء التعاون على حفظ النظام ؟ ان المذكرة التى كتبها رياض الجمل لا تذكر شيئا عن اعلان الاستقلال ، ولكن هذا قد يكون سببه أنه لم يكتب المذكرة للمباهاة ، وانما لتتفع في الافراج عنه . على كل حال فمما قد يفيد فى القاء بعض الضوء على حقيقة

مسألة اعلان الاستقلال ، أن أعضاء اللجنة الوطنية قد حوكموا وثبتت ادانة ستة منهم حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة عشر عاما وستة أشهر - كما جاء في كتاب الرافعي . وكان نصيب رياض الجمل السجن لمدة عشرة أعوام . ( ٤٧ )

كانت المدينة الثالثة التي تولت امورها بنفسها هي زفتى . ولقد كان الخروج على السلطة في هذه المدينة أكثر وضوحاً منه في المنيا . فقد تألفت فيها لجنة ثورية . أعلنت الاستقلال ، وانزلت العلم الذي كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علماً وطنياً ايذاناً باعلان الاستقلال ، وأذاعت منشوراً طبعته ووزعته في المدينة ذكرت فيه أن اليها يرجع الأمر والنهي . وقد طارت أنباء هذه الدولة الجديدة الى القاهرة وعبرت البحار الى لندن . فنشرت جريدة ( التايمز ) في صدرها أن قرية زفتى قد أعلنت استقلالها ورفعت على مبنى المركز علماً جديداً .

وكان يوسف الجندي قد أعلن عن تشكيل لجنة للثورة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصغار عرف من أسمائهم : عوض الكفراوي والشيخ مصطفى عبايم وإبراهيم خير الدين وأدمون بردا ومحمد السيد ومحمود حسن ، واجتمعت اللجنة في مقرها الذي اتخذته في قاعة واسعة في الدور الثاني من مقهى يملكه يوناني عجوز اسمه « قهوة مستوكل » وقررت أن تبدأ بوضع يدها على السلطة الفعلية بالاستيلاء على مركز البوليس . وزحف يوسف الجندي الى المركز على رأس مظاهرة ضخمة . ضمت كل الرجال يحملون البنادق القديمة والفؤوس وفروع الاشجار ، وكان مأمور المركز رجلاً وطنياً اسمه « اسماعيل حمد » رأى أن يجنب بلبه اراقة الدماء ، فسلم يوسف الجندي المركز والسلاح وقيادة الجنود والخبراء ، ثم عرض عليه خدماته كمستشار للدولة الجديدة يشير عليها بوصفه خبيراً بأحوال الإدارة فيها . واتجهت المظاهرة بعد ذلك الى محطة السكة الحديدية والتلغراف ، فسيطرت على التلغرافات فوراً واستولت على عربات السكة الحديدية الموجودة بالمحطة .

وبدأت اللجنة بمباشرة شئونها الداخلية ، فألفت لجناً فرعية احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الاسواق . ولكي توجد عملاً للأيدي الكثيرة ، التي تعطلت لظرف الثورة خوفاً من تحولها الى السرقة والنهب ، جمعت اللجنة التبرعات من الأعيان واستخدمت الأموال المتجمعة في بعض الأعمال المفيدة التي شغلت فيها العاطلين ، فردمت البرك والمستنقعات التي تحيط بالبلدة ، وأصلحت

الشوارع والجسور القريبة ، وجندت اللجنة كل التلاميذ والمتعلمين الموجودين في المدينة وقسمتهم الى فرق : فرق تقوم بدوريات مستمرة لحفظ الأمن ، وفرقة تراقب الحدود لمنع تسرب مواد التموين أو دخول الجواسيس ، وفرقة تشرف على عمليات الري وتزويد الأرض بالماء . كما أصدرت اللجنة جريدة أسمتها جريدة الجمهور كانت تنشر فيها قراراتها وتعليماتها وأخبارها ، وتوزعها على الناس .

ولما ترامى نهب هذه اللجنة ، وبخاصة إعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، أنفقت اليها قوة من الاستراليين لقمع الثورة . وكان الانجليز قد رضخوا لثورة مصر ، فأعلنوا إطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر الى الخارج ، ولكن لجنة الثورة ظلت قائمة في زفتى ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالي يحفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة اليها ، وخلعوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعصت القوة لمهاجمة المدينة وصوبت اليها المدافع ، واحتلت فعلا محليج « رينهارت » ومدرسة « كشك » الواقعتين على أطراف القرية . فتدخل اسماعيل بك حمد في الامر ، وتوسط بين القسوة واللجنة ، ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابقاء على المدينة ، وأقنع القوة بأن الثورة في مصر كلها تبدأ ومظاهرات الابتهاج قد حلت في القاهرة محل إطلاق النار ، وأي طلبة الآن سوف تؤدي الى اشتباك ، وأذن لها بدخول القرية على ألا تتدخل في شئون الإدارة التي تحمل هو مسئوليتها . فدخل الجند المدينة وعسكروا في بحريها وقبليها وحظروا على الأهالي التجول في المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر . وبحثوا عن أعضاء اللجنة للقبض عليهم ، فلم يرشد عنهم أحد . ولما طلبوا تسليم عشرين رجلا من الأهالي لجلدهم عقابا على هذا العصيان سلم اليهم بعض أهل الوشاية والخيانة ، فجلدوا . وبعد أن أعيدت سلطة الحكومة من جديد ، انسحب الاستراليون عائدين . (٤٨)

### قيادة الوفد في أثناء الثورة

كان الصدى الذي أحدثه القبض على سعد زغلول وصحبته في نموس أعضاء الوفد على غير ما قدر الانجليز ، فلم توهم هذه الشدة من عزائمهم ولم يحدث بينهم شعور الخوف والارتياح . فقد اجتمعوا عقب الاعتقال ورأس على باشا شعراوي الاجتماع بوصفه « وكيل الوفد »

وأرسلوا الى المستر لويد جورج برقية احتجاج فيها على اعتقال سعد ورفاقه ، وقرروا أنهم ماضون في سبيلهم وسيستمرون في الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر . ثم أرسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الاجنبية . وفى اليوم التالى وجهوا كتابا الى السلطان طلبوا اليه فيه أن يقف في صف الشعب في هذه الازمة ، وأعادوا ماسبق أن أبدوه من رأى من أن « كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف ، من غير أن يستهين بمشيئة بلاده » ، ثم ألقوا مسئولية ذلك على الخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد . (٤٩)

استمر الوفد على اتخاذ مقره فى « بيت الامة » ، وهو بيت سعد زغلول . فقد أرسلت السيدة قرينته الى شعراوى باشا بعد وقوع القبض على قرينها ورفاقه ، تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه ، وتدعوه وزملائه الى أن يعقدوا جلساتهم فى مكان انعقادها المألوف ، لكى لا بطراً على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها (٥٠) . وبدا أصبح بيت الامة مركز النشاط الوطنى : ففيه صار يستقبل الوفد برئاسة شعراوى باشا وفود الطلبة والمحامين والاعيان القادمين من القاهرة والاقاليم ، كما أصبحت تعقد فيه الاجتماعات المتواصلة ، وترسل منه الوفود الى دور معتمدى الدول بالعرائض والاحتجاجات ويرسل المبعوثون الى جميع أنحاء مصر ليذيعوا أن الوقت قد حان ليظهر فيه المصريون مشاعرهم (٥١) .

ولم يكن الوفد يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الاولى عقب القبض على سعد زغلول باشا وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور الى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها الى أدناها ، والحق لقد كان من رأى سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق بالأعباء ، مشحون بالجند والسلاح والارصاد ، ولكنها اذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم للتنفس للجهر بالامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها (٥٢) . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد ( الاستاذ عبد العزيز فهمى ) حين أفضى اليه مندوبو طلبة الحقوق فى اليوم التالى للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامعة تبتلع البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل

الأمر الى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية ، وغيرها من التنظيمات التي ظهرت أبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . فقد ذكر « تشيرول » أن الزعماء الوطنيين لم يكونوا ينوون الى مثل الحالة الخطيرة التي أدت أعمالهم اليها ، وأن تلك الموجة المجنونة التي اكتسحت البلاد انما كانت بفعل عناصر مهيبة لم يكن لأحد سلطان عليها ، وإن أبي أن يعفى الوفد من مسئوليته الثقيلة عن الدعاية التي أدت الى هذه الاحداث (٥٣) . كما ذكر اللورد ملنر في تقريره أن زمام الحالة في أثناء الثورة كان قد خرج من يد الوفد وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسئولين (٥٤) .

ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في اطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا . وسيكون الفضل في هذا الدور ، الذي يعد في الحقيقة خارجا عن مهمة الوفد كما وردت في التوكيل ، للاستاذ عبد الرحمن فهمي بتشجيع من سعد زغلول باشا شخصيا - كما أثبتت وثائق ١٩١٩ التي اكتشفها ولدهما الدكتور محمد أنيس .

على كل حال فسنرى أن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية كلها . فقيما يتصل بالوفد ، فإن توكيله الذي كان - حتى ذلك الحين - كما يقول الدكتور هيكل ، أمرا صوريا لم حاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو الأصل والوفد هو الوكيل (٥٥) . وفيما يتصل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ، وإنما أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

كان بسبب استفحال الحوادث وتطايير شرر الثورة الى كل مكان ، أن رأت السلطات العسكرية البريطانية أن تستعين بالوفد لاطفاء هذه الثورة . فاستدعى الجنرال وطسون اليه أعضاء الوفد لمسألتهم في مركز القيادة العامة بفندق سافواي في ١٦ مارس ، وناقش معهم في ازالة أسباب الاضطراب ، وحاول القاء المسئولية على عاتقهم . ولكن

أعضاء الوفد آكلوا له أنهم ليسوا مسئولين عن هذا الاضطراب ، وأن  
أنجح وسيلة لتهدئة خواطر المصريين إنما يكون « بتأليف وزارة تعطي  
من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف  
الحاضر » (٥٦)

وواضح أن الترضيات التي يرضى عنها الشعب لن تكون الا اطلاق  
سراح سعد زغلول ورفاقه ، وسفر أعضاء الوفد إلى مؤتمر الصلح ،  
وبذلك تزيل أسباب الثورة .

وفي اليوم التالي ١٧ مارس ، قابل أعضاء الوفد الوزراء الثلاثة رشدي  
وعلى وثروت ، وأقنعوهم « بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف  
وزارة تنهى تلك الحركة المخيفة التي تخشى عواقبها المجهولة ( على  
أساس الترضيات ) » فظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية (٥٧)،  
ولكن لم تظهر لهذه المحاولة نتيجة ما .

وهكذا مضت حوادث الثورة تزداد عنفا واضطرابا ، واشتد قمع  
الانجليز للثورة والمظاهرات ، حتى اضطر شعراوي باشا وكيل الوفد  
وعبد العزيز فهمي بك أن يقابلا قائد القوات البريطانية ليبينا له خطر  
الحالة ، ويقدم احتجاجا على اطلاق الرصاص على المظاهرات  
السلمية (٥٨) . ولكن الانجليز لم يابها لهذا الاحتجاج واتخذوا خطوة  
مضادة لارهاب وجوء البلاد أملا في حملهم على المساعدة في اطفاء  
الثورة . فاستدعى اليه الجنرال بلفن - الذي قدم سريعا من سوريا الى  
القاهرة في مساء يوم ١٧ مارس ليتولى زمام الامور بنفسه ، والذي كان  
يتولى قيادة القوات البريطانية في مصر منذ رحيل الجنرال النبي الى  
باريس - بعض الوزراء والاعيان والكبراء ، وأنذرهم بأنه لم يتخذ حتى  
ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات في البلاد ، ولكنه سوف  
يجد نفسه مضطرا الى اتخاذ تدابير أخرى « تكون عاقبتها وبالا على البلاد،  
قوامها تدمير العمارات وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق  
الدماء البريئة » ، وذلك اذا لم يسعوا لتهدئة الاهالي ومنعهم من أحداث  
القتل . ثم قال : « لقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هذا الانذار ،  
واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الانذارات (٥٩) » .

وقد هن هذا الانذار نفوس الاعيان والوزراء، فاجتمعوا بأعضاء الوفد  
وبحثوا معهم احتمالات الموقف . ثم اصبروا في يوم ٢٤ مارس نداء الى  
الامة المصرية ، أشاروا فيه الى انذار السلطة العسكرية السالف الذكر ،



واستنكروا الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات ، وناشدوا الشعب المصرى ، باسم مصلحة الوطن ، أن يجتنب كل اعتداء حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . ثم وقع هذا النداء كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريق الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية وبعض الوزراء والنواب ، والأعيان وأعضاء الوفد أنفسهم . وفى نفس اليوم صدر فيه هذا النداء وجه الزعماء كتاباً الى القائد العام أعلنوا فيه تضامنهم فى رأى مع الوفد فيما سبق أن اقترحه من « تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب » (٦٠). وذلك كحل للأزمة المحتمة .

### انقلاب السياسة البريطانية

فى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية على مستوى الحكومة تحتاز دور تحول تجاه القضية المصرية . فعندما بدأت الأخبار ترد بازدياد خطورة الثورة يوماً بعد يوم ، أدرك الوزراء فى الوفد البريطانى فى باريس أنهم لا يواجهون حركة جوفاء يقضى عليها بنفى بعض الزعماء ، وإنما يواجهون انتفاضة وطنية حقيقية واسعة الانتشار فى جميع أنحاء البلاد (٦١) . ومن ثم فقد أرسلت من باريس الى لندن فى يوم ١٨ مارس ١٩١٩ برقية تنقض السياسة السالفة - سياسة كيرزن - وتضمن التعليمات الآتية : يجب أن يعود النظام فوراً ، وبدون مساومة . ثم تتألف حكومة ذات كفاية تزود بالسلطة اللازمة . وعندما يتم ذلك فإن حكومة جلالتة تصبح مستعدة لأن تبحث فى لندن أية مسائل مع الوزراء المصريين . ويمكن لهؤلاء أن يصبحوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية ، حتى ولو كانوا من المتطرفين (٦٢) . ( والمقصود بالمتطرفين طبعاً الوفد . وفى هذا دلالة على استعداد الحكومة البريطانية للأفراج عن المعتقلين . وسنرى أن ذلك إنما كان جزءاً من سياسة جديدة شاملة ) .

وما لبثت الحكومة البريطانية ، مدفوعة بانزعاجها الشديد للنتائج التى ترتبت على خطئها ، أن رأت ضرورة تعيين شخصية مرموقة للعمل فى القاهرة . وقد وجدت ضالتها المنشودة فى الجنرال ألبنى قائد عام القوات البريطانية فى مصر ، الذى وصل الى باريس فى ١٩ مارس ليحضر مؤتمر السلام ، بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك له ليدلى بآرائه فى المسألة السورية (٦٣) . وكانت سمعة الجنرال ألبنى كفاتح أورشاليم

ومحرر فلسطين وسوريا عظيمة ، كما كان على معرفة بالشئون المصرية لدخول مصر تحت قيادته ، ومن ثم فقد عين على الفور مندوبا ساميا فوق العادة في مصر والسودان ، وكلف بالاسراع في تسلم مهام وظيفته (٦٤)

وقد نصت التعليمات التي صدرت الى الجنرال ألنبي على أنه « قد منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليتخذ ما يراه ضروريا ومناسبا من الاجراءات لاستعادة القانون والنظام ، وليدير كافة الشئون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على اساس وطيء عادل (٦٥) »

ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين : الاولى القضاء على الثورة واعادة القانون والنظام ، متخذا في ذلك « ما يراه » ضروريا ومناسبا لتحقيق غايته ، والثانية العمل على تثبيت الحماية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضروري لم يكن له خيار فيه .

كانت حركة القمح عندما وصل ألنبي الى مصر في يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ تسير في طريقها لتؤتي ثمراتها تحت اجراءات الجنرال بلفن Bulfin العسكرية (٦٦) .

فلقد كانت حملات الانتقام البريطانية تحت قيادة اليريجادير جنرال هدلستون Huddleston والميجر سير جون شي John-Shea تواصل عملها في جنوب مصر ، بينما كانت تلك الحملات في الوجه البحري تقصف بالقنابل من الطائرات المدن والقرى الثائرة ، مثل حوش عيسى وأبي المطامير كما ارتكبت حادث الشبانان . وقد استمرت هذه الاجراءات العسكرية في طريقها بعد وصول الجنرال ألنبي : ففي البلاغ الصادر في ٢٩ مارس جاء أن حملة اليريجادير جنرال هدلستون الانتقامية باقية في أسبوط لتعيد النظام في الجهات المجاورة ، وأن الميجر جنرال سيرجون شي كان يتحرك الى الجنوب من الوسطى ، بفصيلة قوية كاملة العدة وهو يعيد النظام : حيثما يسير . كما جاء في بلاغ أول ابريل أن هناك ست عشرة فصيلة متحركة تعمل في الصعيد . وفي بلاغ ٤ ابريل أن نشاط الفصائل المتحركة التي تعمل في الوجه البحري قد ازداد امتداده . (٦٧) كما أن اسراف القوات العسكرية البريطانية في القمح ، لم يتوقف أيضا بعد وصول ألنبي ، إذ ارتكبت في يوم ٣٠ فطائح بلدة نزلة الشوبك التي ورد ذكرها .

وعلى هذا فلا معنى لهجوم اللورد لويد الشديد على الجنرال ألنبي وقوله انه كان يجب عليه أن يبدأ باتمام العمل الذى قام به الجنرال بلفن ، وهو إعادة السلطة المدنية والقضاء تماما على عناصر الفوضى والعنف جميعا ، ثم عندما تتم سيادة الادارة ولا يمكن مهاجمتها ، أن يناقش ازالة أسباب الشكوى . (٦٨) ففي الحقيقة أن السياسة التى اتبعها اللورد ألنبي كانت سياسة أكثر دهاء ، فقد اتبع منذ وصوله الى مصر سياسة السيف والدبلوماسية : فبينما ترك للأجرامات العسكرية أن تحدث مفعولها فى اخماد الثورة بالحديد والنار ، فقد لجأ الى ازالة أسباب الثورة عن طريق التفاوض مع رجال الوفد وزعماء البلاد .

ففى اليوم التالى لوصوله ، أى فى يوم ٢٦ مارس ، استدعى اليه أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة ، وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، وطلب منهم أن ييسطوا له أسباب الشكاية فى تقرير يقدمونه اليه . كذلك استدعى اليه حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة لكى يتعرف منهم آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة . (٦٩) وفى مساء ذلك اليوم استدعى اليه جمعا من الكبراء والأعيان المصريين الى دار الاقامة ، وأفضى اليهم بأنه انما جاء الى مصر ليؤدى أغراضا ثلاثة : الغرض الأول القضاء على الاضطرابات القائمة وإعادة النظام . الثانى القيام بتحريات دقيقة لمعرفة أسباب الشكوى . الثالث العمل على ازالة أسباب الشكوى التى تستوجب العدالة ازلتها . ثم طلب اليهم مساعدته على استعادة النظام مؤكدا أنه سينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى ، ويوصى بأجراء ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته . (٧٠)

وبعد أربعة أيام من المقابلة الأولى قسم اليه أعضاء الوفد فى ٣٠ مارس تقريراً مفصلاً فيه تلخيص للمطالب السياسية من بداية اعلان الحماية . وقد جاء فيه أن المصريين لم ينظروا الى الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية ، وأنهم تحملوا تصرفات السلطة العسكرية ابان الحرب على أمل تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية . الا أن هذا الرجاء لم يلبث أن خاب عند انتهاء الحرب ، عندما رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى انجلترا أو فرنسا لعرض قضية مصر على الراى

العام العالمي ، في الوقت الذي سمح فيه بذلك لوفود الأمم الأخرى ، التي لم تكن بالأمس الا ولايات لا استقلال لها ، في حين أن مصر أرقى منها مدنية ، وكان لها استقلال ذاتي مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة في فتح تلك البلاد ، . ولم تكتف انجلترا بذلك ، بل ألقت القبض على رئيس الوفد ورفاقه الثلاثة ، الأمر الذي سبب قيام الطلبة ببعض المظاهرات السلمية احتجاجا على هذا الاجراء ، فقوبلت هذه المظاهرات العزلاء باطلاق الرصاص ، مما تسبب عنه اهراق الدماء فكان ذلك العنف هو « النقطة الأخيرة التي فاض بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد » . ثم كرر الوفد في تقريره النصيحة التي قدمها للسلطات العسكرية بشأن تأليف وزارة جديدة تقدم لها ترشيحات يرضى عنها الشعب للقضاء على الاضطراب والفوضى ، وهي النصيحة التي أبدته فيها وجهاء البلاد من علماء ووزراء ونواب وأعيان ، وصرحوا بها في خطابهم السالف الذكر المؤرخ في ٢٤ مارس الذي أرسلوه الى القائد العام . (٧١)

قسم أعضاء الوفد تقريرهم للجنرال النبي في يوم ٣٠ مارس . وفي اليوم التالي استدعى النبي أعضاء الوفد ، وأعضاء وزارة رشدي باشا المستقيلة ، للتباحث في الترتيبات اللازمة لعودة الأمور الى مجاريها . وقد اشترط الوزراء الافراج عن سعد باشا ورفاقه كخطوة أولى لاستئناف مناصبهم ، واشترط هذا أيضا أعضاء الوفد - كما يقول تشيرول - وفي مقابل ذلك تعهد الفريقان أن يبذلا كافة جهودهما لتهدئة الحالة ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بحل المسائل الكبيرة لمفاوضات مقبلة . (٧٢) ومن الواضح أن هذه الترضيات ، كما أوردتها تشيرول ، ونقلها عنه نيومان ، لا يمكن أن تكون كاملة . والحقيقة أن الزعماء قد طلبوا أيضا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ، ولكن النبي رفض هذا الطلب ، ومن ثم أوعز أعضاء الوفد لرشدي باشا بأن يبذل جهده للسماح لهم بالسفر ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، إذ المهم أن يضعوا أقدامهم في أوروبا بأي وسيلة . وقد تمكن رشدي باشا من الوصول الى اتفاق مع النبي على ذلك ، أي السماح بسفر أعضاء الوفد بصفتهم الشخصية لا الرسمية . (٧٣) وإذا عدنا بذاكرتنا الى برقية ١٨ مارس التي سلم فيها الانجليز بسفر الزعماء المتطرفين ، أدركنا أن رفض النبي ذلك في البداية كان مناورة بارعة ، ولكن هذه المناورة ، على كل حال ، قد أحبطت جهود النبي - كما سوف نرى - لأن مسألة الاعتراف بصفة الوفد الرسمية كانت من المسائل التي أسقطت وزارة رشدي باشا ، التي بذل النبي الكثير لتأليفها ، وذلك في أزمة اضراب الموظفين .

على كل حال ففي نفس اليوم الذي تمت فيه المقابلة بين الجنرال  
النبي وبين أعضاء الوزارة المستقيلة ورجال الوفد على التوالي ، أي في  
يوم ٣١ مارس ، أرسل إلى حكومته يخطرها بأنه سوف يصدر تصريحات  
لمن يشاء من المصريين بالسفر مهما كانت آراؤهم . (٧٤) وفي يوم  
٧ إبريل أصدر منشورا أعلن فيه الإفراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة،  
والسماح لهم بالتوجه إلى حيث يشاؤون . (٧٥)

ولقد هوجم هذا القرار الذي اتخذته النبي هجوما قاسيا . فكتب  
أحد البريطانيين المقيمين بمصر وله بها معرفة طويلة يقول : « إن إعلان  
٧ إبريل كان له وقع الصاعقة علينا ، فمن حيث توقيير مركز بريطانيا  
وسلامته يعتبر عمل النبي هذا إحدى المصائب ، إذ بات على كل من كانوا  
قبل ذلك على استعداد للوقوف بجانبنا وتأييدنا أن يذهبوا إلى الجانب  
الآخر لحماية أنفسهم . (٧٦) وقال اللورد لويد : « إن من الصعب تبرير  
هذا الاستسلام لعامل القوضى . فهما بدأ قرار نفى الزعماء وعدم  
السماح لهم ظالما أو غير حكيم ، فإن نقض هذا القرار في مثل تلك اللحظة  
كان من المؤكد أن يكون له تفسير واحد وتفسير واحد فقط ، وهو أن  
القوة نجحت فيما فشلت فيه الوسائل الدستورية » . (٧٧)

وفي الواقع أن هذا القرار كان مفاجأة ، وخصوصا لمن راوا في  
اقصاء السير ريجنالد ونجت ، وهو الذي كان يلح في سفر الوطنيين إلى  
الخارج ، وتعيين الجنرال النبي مكانه ، دليلا على نية الحكومة البريطانية  
في أخذ الأمور بالشدّة وعدم سفر الوفد . على أن الحكومة البريطانية  
— كما رأينا — قد نقضت سياستها السابقة ببرقية ١٨ مارس على أساس  
الاعتراف بوجود مسألة مصرية تستحق المعالجة ، أما عن اقصاء السير  
ريجنالد ونجت ففي الحقيقة أن وجهة نظره كانت قد تغيرت بقيام ثورة  
مارس ، فقد نصح بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت ،  
وأن اقدام الحكومة البريطانية على إباحة السفر ، بعد نشوب الاضطراب،  
سوف يؤخذ على أنه استسلام (٧٨) .

وفي الواقع أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت معالجة المسألة  
المصرية عن طريقين : الأول الحصول على اعتراف الدول المجتمعة في مؤتمر  
السلام بالحماية . والثانية الحصول على اعتراف الشعب المصري نفسه  
بالحماية ( كما سنرى في مسألة لجنة ملنر ) ، ولهذا فقد تساهلت في  
مسألة الإفراج عن سعد باشا ورفاقه وسمحت لهم بالسفر إلى باريس ،  
لأن هذا التنازل ، في الوقت الذي كان من شأنه أن يهدى من روع

المصريين ، ويخفف من حدة غضبهم على الانجليز ، فيسهل الحصول على اعترافهم بالحماية ، فإنه لم يكن يشكل من جانب آخر أى خطر على الانجليز فى باريس حيث كانوا يقفون على أرض صلبة . ولكن مع هذا ، فمما لا شك فيه أن الأثر المعنوى الكبير الذى أحدثه الافراج عن سعد باشا وصحبه ، وسفرهم الى باريس على أثر ثورة مارس الدموية ، بالرغم من قمعها عسكريا ، قد مد الحركة الوطنية بنخيرة معنوية نادرة استطاعت بها أن تحبط الخطة البريطانية فى مصر بشأن الحماية ، وتجبرها فى النهاية على التسليم .

## (٢) التنظيمات الثورية

يعتبر قمع ثورة من الثورات في بلد من البلدان بداية عهد طويل أو قصير من الذل والخنوع والاذعان ، حتى يلتقط الشعب الثائر أنفاسه ، ويسترد قواه ، وينهض من كبوته ، ويستأنف جهاده . وقد خالف الشعب المصري هذه القاعدة في مارس ١٩١٩ . فقد كان قمع ثورته على يد القوات البريطانية وحملات الانتقام الرهيبة ، البداية الفورية لثورة أخرى سلمية أشد واتحوى مفعولا ، وأدق تنظيما ، وعلى يد هذه الثورة الجديدة سقط علم الحماية على أرض الحركة .

وتنقسم هذه الثورة السلمية ضد الانجليز الى دورين : الدور الأول ويتمثل في اضراب الطوائف المختلفة عن العمل في أثناء ثورة مارس . وقد استمر هذا الدور بعد قمع الثورة ، وكان اضراب الموظفين أخطر هذه الاضرابات ، واشدها أثرا في نفوس السلطات الانجليزية لانه انتهى بحدث فريد من أحداث التاريخ المصري في فترة الاحتلال البريطاني ، وهو سقوط الحكومة المصرية ، ليس لعدم اتباعها نصيحة المعتمد البريطاني في مصر ، وإنما تحت ضغط شعبي فعال . وكان لهذا الأمر معنيان جديران بالاعتبار : المعنى الأول هو المعنى الذي خرج به الشعب المصري من إمكان اسقاط حكومة مصرية تحت ثقل شعبي بحت . وهو معنى ظل يؤثر على الحكومات المصرية بعد ذلك التاريخ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، اذ لم يتوان الشعب المصري منذ ذلك التاريخ عن ممارسة دوره في اسقاط الحكومات التي لا تمثل رعاياه الوطنية أو تعمل ضدها ، متخذة نفس الوسائل التي أدت لاسقاط حكومة رشدي باشا : وهي الاضرابات والمظاهرات . أما المعنى الثاني ، فهو الذي خرج به الاحتلال من سقوط « الستار » الذي كان يحكم من ورائه مصر نيفما وأربعين عاما ، ونعني به « الحكومة المصرية » فقد أصبح حكم مصر - كما يقول تشيرول - منذ ذلك التاريخ مسألة مباشرة بين الاحتلال والشعب

المصرى • ومن ثم بات على الدولة المحتلة أن تغير سياستها بما يلائم هذا التطور ، وسنرى أن السياسة الجديدة ، لن تكون سوى التراجع المنظم أمام رغبات الشعب المصرى •

أما الدور الثانى للثورة السلمية فقد تمثل فى مقاطعة لجنة ملدر • وهى المقاطعة التى انهار على أثرها مخطط الانجليز فى باريس للحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية بعد اعتراف الدول الأوروبية بها • فقد اضطرت اضطرارا بعد ذلك الى أن تهدم بنفسها ما بنته بيدها ، وتنتهج سياسة جديدة تقوم على التخلي عن الحماية البريطانية ، ولو من الناحية الاسمية ، والاعتراف باستقلال مصر وسيادتها أخيرا • وبذلك تمهد السبيل لكتابة صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى •



ولقد رأينا كيف قمعت ثورة مارس ١٩١٩ فى قسوة وعنف • وقد تلا ذلك أن أخفت تنسحب الى القاهرة من الأقاليم جميع الفلول الثائرة الهاربة من وجه حملات الانتقام الانجليزية التى كانت تقوم باخماد الثورة هناك • وراحت هذه العناصر الاقليمية تنضم الى العناصر القاهرية الأخرى من الطلبة المتحمسين والمحامين الحائزين والخريجين الذين لم يتم تعيينهم فى الحكومة ، وغير هؤلاء من العناصر الشابة المتطرفة الثائرة التى رأت أن الثورة ، وإن قمعت على يد الفصائل الانجليزية المتحركة والطائرات المهاجمة ، إلا أن هذا لا يجب أن يحول دون تنظيم مقاومة تحتية تبقى على الدوام شعلة الثورة متقدة وتطيل أمد المقاومة ضد الانجليز •

ويعتقد تشيرول ، أنه تحت تأثير هذه العناصر ، أخذ طبع الجماهير القاهرية يتغير سريعا بشكل عدائى بعد مظاهرات الابتهاج التى سادت القاهرة عقب الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، فلقد كانت هذه الجماهير تجوب الطرقات فى مظاهرات الابتهاج تلوح فيها بالأعلام وغصون الأشجار ، وتطوف بيوت الأمة مركز الحماس الشعبى ، وتزور القنصليات الأجنبية واحدة وراء أخرى • بل لقد أخذت هذه المظاهرات تحيي السلطان فى قصره وتهتف بحياته لأول مرة ، ولآخر مرة أيضا • كما حدث أن جماعة من المتظاهرين أحاطت برشدى باشا قبل أن يستأنف منصبه وراحت تقبله وتحياه • ولكن لم يكده ينقضى على ذلك يومان •



حتى اعتدى على أحد الضباط الانجليز برتبة كولونيل فأصيب إصابة خطيرة ، كما ضرب جنديان من الانجليز حتى الموت فى ميدان عابدين . وفى المدة فيما بين ٩ ، ١١ من ابريل كان قد جرح أربعة من الضباط الانجليز وقتل ثمانية من الجنود وصف الضباط وجرح خمسة عشر . (٧٩)

والحقيقة أن هذه الحوادث انما كان سببها الرئيسى اعتداءات الانجليز المتكررة على مظاهرات الاحتجاج ، تلك التى أبدى النبى أسفه لوقوعها فى بلاغ بتاريخ ٩ ابريل وأعلن فيه أنه قد أمر بتأليف لجنة للتحقيق فيها . فمن الطبيعى أن يتغير شعور المتظاهرين ازاء هذه الاعتداءات التى لا مبرر لها ، وأن يردوا على الاعتداء بمثله . وقد اعترف تشيرون نفسه بأن بعض هذه الحوادث قد نتجت عن سوء تفاهم بين الفريقين . (٨٠) على أنه مما لا ريب فيه أن هذه الحوادث التى ارتكبتها الانجليز قد استفادت منها العناصر المتطرفة فى ابقاء جذوة الكراهية للاحتلال متقدة فى صدور الوطنيين . ذلك أن رجوع الأمور الى حالتها الطبيعية قبل الثورة كان أبعد خاطر يجول فى ذهن هذه العناصر الشابة الثائرة قبل أن تنال البلاد حقوقها الطبيعية الشرعية فى الحرية والاستقلال . لذلك كان من الطبيعى ، أن تلجأ الى جميع الطرق والأساليب التى تجعل أرض مصر على الدوام تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتعهد الى ابقاء البلاد فى حالة من عدم الاستقرار الدائم والاضطراب المستمر . ويمكن أن نقسم التنظيمات التى كانت تعمل خلالها وبواسطتها هذه العناصر الوطنية الثائرة الى ما يلى :

#### أولا - اللجان الوفدية :

وقد ذكر « نيومان » أن سعد زغلول هو الذى بنى هذا الجهاز السياسى الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى . (٨١) وهذا القول لا دليل عليه . والحقيقة أن الوفد فى تلك الفترة كان منصرفا الى تأليف هيئته وتنظيمها ووضع قانونه ومخاطبة الجهات المسئولة فى أمر القضية المصرية . كما أنه خطة الوفد حينذاك كانت مبنية على الحصول على الاستقلال من طريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . ومعنى هذا أن حل القضية المصرية فى نظر الوفد كان ميدانه فى الخارج وليس فى الداخل - يضاف الى ذلك أن

اللجنة المركزية للوفد ، وهي أول لجنة وفدية ألفها الوفد ، قد تشكلت بعد اطلاق سراح سعد زغلول مباشرة وحينما كان لا يزال في مملكة .

والحقيقة أن التنظيمات الوفدية قد ظهرت بطريق التطور ، ومرت بعدة أدوار قبل أن تبلغ غايتها من التنظيم . وقد ظهرت نواة هذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على التوكيلات . فمن الطبيعي أن تظهر في كل مدينة أو قرية جماعة متحمسة من الوطنيين تتألف من المبرزين من الأعيان والتجار والمتقنين ، تساعد في جمع التوقيعات على التوكيلات . ثم تأخذ هذه الجماعة في أحداث نشاط ووعي سياسي في المنطقة التي تعيش فيها لصالح القضية المصرية . هذا هو الطور الأول في نشأة اللجان الوفدية . أما الطور الثاني فقد بدأ في خلال ثورة مارس ، فمن الطبيعي أيضا أن تصدر بعض الجماعات الوطنية السالفة الذكر وغيرها حركة التضال في مدينتها أو قريتها ، وتتولى أعداد وتنظيم وتنفيذ الخطط السريعة الوقتية للانضمام في الثورة عن طريق المظاهرات أو مهاجمة خطوط السكك الحديدية أو التلغرافية ، أو مهاجمة مراكز البوليس ، أو لسف الجسور ، أو الاستيلاء على السلطة في المدن وإدارتها كما حدث في زفتى وغيرها .

أما الطور الثالث فقد بدأ بعد الافراج عن سعد زغلول وسفر أعضاء الوفد في مصر لينضموا الى الأربعة الذين كانوا معتقلين في مملكة وينطلقوا الى فرنسا . ففى المدة فيما بين قرار الافراج وسفر أعضاء الوفد في يوم ١١ ابريل ، تألفت لجنة الوفد المركزية في مصر ممن انضم اليه من عليا القوم لامداد الوفد في الخارج بكل ما يحتاج اليه من معلومات وتبعث له بما يشاء . وكان تأليف هذه اللجنة في الحقيقة بناء على المادة رقم ٢٦ من قانون الوفد التي تنص على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري ، يختار أعضاؤها من ذوي المكانة والفيرة ، ومهنتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصة بمهنته » (٨٢) . وقد تألفت اللجنة على النحو التالي : محمود سليمان باشا ( رئيسا ) وإبراهيم سعيد باشا ( وكيلا ) وأمينه للصندوق ، ومحمود أبو حسن باشا ( وكيلا ) وعبد الرحمن فهمي بك ( مسكرتيرا عاما ) وأمين الرافعي ( مساعدا للمسكرتير ) ومحمد السيد أبو علي باشا وإبراهيم الهلباوي ومزقص بك حنبا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن الرافعي بك

والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشية وعلى بك محمود ( أعضاء ) ( ٨٣ ) .

ولم تلبث أن أخذت تتفرع عن هذه اللجنة المركزية للوفد لجان أخرى كثيرة في الاقاليم والبلاد تتولى أولا جمع التبرعات وارسال المعلومات الى اللجنة المركزية لترسلها هذه الى باريس ، وتتصدر ثانيا وتقود الحركة الوطنية المحلية في الاقليم الذي تعمل فيه . ومن المعقول جدا أن هذه اللجان قد تألفت في معظمها من أعضاء الجماعات الوطنية التي مرت بالطورين السالفين : حركة جمع التوقيعات ، والثورة . ولا يعلم على وجه التحديد كيف بدأ تأليف اللجان الفرعية ولا متى بلغت هذه اللجان غايتها من التنظيم والتأثير ، ولكن يؤخذ من أقوال عبد الرحمن بك فهمي ، التي أدلى بها أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فيما بين يوليو - أكتوبر ١٩٢٠ ، أن المحادثات كانت قد دارت قبل القبض عليه في انشاء فرع اللجنة المركزية بالاسكندرية وذلك عن طريق انتخاب ثلاثة أو أربعة منها ( الاسكندرية ) لتكوين هذا الفرع ، كما حدث في الزقازيق . وأن الذين كانوا يعملون للوفد في الاسكندرية ، حتى ذلك الحين ، كانوا يعملون بصفة ودية . وقد أحييت مسألة انشاء فرع للوفد في الاسكندرية الى فتح الله بركات والدكتور عفيفي وغيرهما ، فسافروا الى الاسكندرية وتكلموا مع أحمد باشا يحيى في منزله وتباحثوا في المسألة معه ( ٨٤ ) . ولربما كان تأخر انشاء فرع اللجنة المركزية في الاسكندرية عنه في الزقازيق سببه أن الاسكندرية كانت مركزا لنشاط الحزب الوطني والأمير عمر طوسون ضد الوفد في ذلك الحين ، وهو الذي تبدى في محاولة الحزب ارسال وفد منه الى باريس للدفاع عن حقوق مصر مع ما قد يترتب على ذلك من خطر وجود وفدين لتمثيل مصر .

وعلى كل حال ، نرى الثابت أن اللجان الوفدية قد بدأت تأخذ دور الكمال والتنظيم بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، استعدادا لمعركة الانتخاب . وبفضل هذا التنظيم أحرز الوفد انتصاره الساحق على الاحرار الدستوريين والحزب الوطني حين تولى الحكم عام ١٩٢٤ . حتى اذا ما كانت سنة ١٩٢٩ أعلن مكرم عبيد في لندن لجريدة « نيو ليذر » أن كل دائرة انتخابية في مصر وكل اقليم بل وكل قرية قد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية المؤلفة غالبيتها من الفلاحين ( ٨٥ ) .

واذا تناولنا نظام لجان الوفد الانتخابية في قسم السيدة زينب

لنقيس عليه في بقية الاقسام الأخرى في مدينة مثل القاهرة وفي غيرها من المدن والقرى ، نرى ان التنظيم يبدأ بتشكيل لجنة عامة مؤلفة من رئيس ونائبه وسكرتيرين ، وتسعه عشر عضوا ، بالإضافة الى لجنه ماليه مكونة من رئيس وأمين صندوق ( مادة ٥ ، ٢٥ ) ويكون انتخاب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق بالاقتراع السرى ( مادة ٢٦ ) أما الغرض من ايجاد اللجنة العامة وما يتفرع عنها من اللجان ، فهو أن تقوم بجميع الطرق المشروعة بكل ما من شأنه أن يوقف وينبه أهل القسم الى مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات في مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الأكفاء المخلصين للوطن الملتفين حول الوفد المصرى من الرجال ( مادة ٢ ) وعلى كل فرد من أفراد اللجنة وعليها مجتمعة ألا تحيد عن القوانين المصرية ، ومن يخالف شيئا منها تكون المسئولية عليه وحده . ( مادة ٤ ) وتكون قرارات اللجنة بالاتحاد أو الاغلبية ، فان تساوت الأصوات رجح رأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس ( مادة ١٢ ) وتبقى هذه اللجان جميعا على هذا النظام الى أن تنتهى الانتخابات نهائيا . وللجنة العامة أن تقرر بقاء اللجان كلا أو بعضا لتكون خير واسطة بين الأمة ونوابها ( مادة ٣٨ ) ويفهم من هذه المادة الأخيرة أن اللجنة العامة لجنة ثابتة لا يقتصر وجودها على وقت الانتخابات ، وكذلك اللجان الأخرى الفرعية اذا أقرت وجودها اللجنة العامة ( ٨٦ ) . وهذا هو بداية التنظيم الوفدى الكامل أو بداية استكمال هذا الجهاز الوفدى غايته من التنظيم . وهو تنظيم مصطبغ بصبغة بورجوازية فاقعة كما يرى من أسماء أعضاء اللجنة العامة التى تتألف من تجار كعبد المجيد الرمالى وحسين أفندى السرجانى . ومن محامين كالشيخ محمد عز العرب المحامى الشرعى ، وأطباء كالدكتور سعد الحادم والدكتور مصطفى أبى علم ، وأصحاب أقلام كالسيد مصطفى لطفى المنفلوطى . ( ٨٧ )



### الدور الثورى للجنة الوفد المركزية :

هذا هو التنظيم الأول من التنظيمات التى هزت الحياة السياسية فى مصر . وهو تنظيم يلاحظ فيه أنه موزع على أساس جغرافى . وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفى : ونعنى به لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال . ولكن قبل أن نتحدث عن هذا التنظيم نتكلم أولا عن لجنة الوفد المركزية ، وهى اللجنة التى كانت تقود الحركة الوطنية فى مصر فى أثناء غياب الوفد فى باريس .

وقد أزيح الستار عن الدور الذى قامت به لجنة الوفد المركزية  
وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك بفضل الوثائق التى اكتشفها  
وقدمها الدكتور محمد أنيس خاصة بعبد الرحمن فهمى بك . وهى  
الوثائق التى استفاد بها ، فيما بعد ، الاستاذ مصطفى أمين بالإضافة  
الى مذكرات سعد زغلول وبعض الخطابات المفتوحة من بعض أبطال الحركة  
فى التحقيق الذى نشره بجريدة الأخبار ابتداء من يوم ١٠ أغسطس سنة  
١٩٦٢ تحت عنوان « تحقيق صحفى عن أسرار فشل ثورة ١٩١٩ » .

ويفهم من هذه الوثائق جميعا أن نشاط لجنة الوفد المركزية كان  
ينقسم الى نشاط علنى ونشاط سرى . أما النشاط العلنى فكان  
يمارسه محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وابراهيم سعيد باشا وكيلها  
وأمين صندوقها وبقية الأعضاء الذين كانوا يصرون على أن وسائل الوفد  
يجب أن تكون وسائل سليمة مشروعة . وكانت أوجه هذا النشاط هى  
الأوجه التى اعترف بها عبد الرحمن فهمى فى أثناء محاكمته أمام المحكمة  
العسكرية فى قضية جمعية الإنتقام وهى : جمع التبرعات على ذمة الوفد  
وارسالها اليه ، وإبلاغه جميع أخبار البلاد ، وتلقى أخباره ، وإذاعتها  
فى الأمة . وهى نفس الأوجه التى تألفت لأجلها اللجنة .

أما النشاط السرى فكان يديره عبد الرحمن فهمى بك السكرتير  
العام للجنة . وكان يتم خلال جهاز على بجانب عظيم من القوة والتنظيم ،  
ويتألف فى معظمه من الطلبة . وقد تحدث مكاتب « رويتر » فى القاهرة  
عن كفاية هذا الجهاز فى برقية له الى الصحف الأوروبية فقال : « ان  
تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية - الطلبة - بحالة من الضبط بحيث أن  
كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى  
٢٤ ساعة » . وقد اعترف عبد الرحمن فهمى بك بهذه الشهادة اعتزازا  
كبيرا فى رسالة له الى سعد زغلول باشا (٨٨) .

ومن دراسة ترجمة حياة عبد الرحمن فهمى بك يبدو جليا كان  
الأقدار قد اختارته وهيئته للقيام بذلك الدور الخطير فى تاريخ الحركة  
الوطنية . فقد تخرج من المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ وعين ضابطا بالجيش  
المصرى ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة كيتشنر لإعادة فتح السودان .  
وبعد الحملة اشتغل فى المعية الحديوية لعباسن الثانى . وفى عام ١٨٩٦  
عين ياورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا ، وفى عام ١٩٠١ نقل الى  
خدمة البوليس وتنقل فى مناصبه : فعين مأمورا لمركز سنالوط ثم

وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفي عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف  
وفي عام ١٩٠٨ كان مديرا للجيزة . وفي أثناء شغله هذا المنصب الاخير  
اصطدم مع المفتش الانجليزى للرى ومفتش الداخلية الانجليزى ايضا  
اشتياكا انتهى باصرار مستشار الداخلية الانجليزى على ابعاده من  
مديرية الجيزة ، فنقل الى وكالة الأوقاف فى أواخر عام ١٩١١ ليصطدم  
هناك بالحديو بسبب رفضه الموافقة على صفقه أطيان المطاعنة المشهورة  
مما دفع الحديو الى إحالته الى المعاش فى عام ١٩١٣ (٨٩) .

هذا التاريخ العسكرى النضالى الطويل ضد الانجليز والقصر ،  
وتلك الخبرة بالتنظيم العسكرى أثناء خدمته بالجيش والادارة ، ثم كثرة  
التنقل بين المراكز والمديرىات بما اصطحبها من معرفة كبيرة بأحوال  
مصر وصلة واسعة بالشخصيات والأسر المصرية - كل ذلك قد أفاد  
عبد الرحمن فهمى بك فائدة لا تقدر فى قيادة الحركة السرية التى رفعت  
لواء المقاومة ضد الانجليز . والحق لقد كان عبد الرحمن فهمى - كما  
وصفه الدكتور محجوب ثابت ، الذى كان عضوا فى لجنة الوفد المركزية -  
الحركة الدائمة المنظمة للمهمة المجاهدة ، وصاحب النصيب الأكبر فى  
ادارة الحركة وتنظيمها تنظيما مصحوبا باليقظة والحذر . وقد ذكر عنه  
انه كان يتصل بكل اقليم من أقاليم القطر ، وكان له فى كل جهة منس  
عيون مبعوثه ، وله فى كل ناحية رجال يبلغونه كل ما حدث وكل  
ما يحدث ، وكان يتلقى التقارير من أنحاء القطر شفهاها وكتابة ويدرسها  
ثم يبيت فيها (٩٠) . وقد وصفه عبد الظاهر السمالوطى فى وشايته ضده  
امام المحكمة العسكرية بأنه كان « رئيس الحركة الوطنية » أما سعد باشا  
لرئيس الوفد ! ، وذكر عنه انه كان يدير الحركة من غرفة خاصة فى  
منزل سعد باشا يقابل فيها زواره ، ومن منزله فى شارع القصر العينى .  
وانه كان يردد أن الوفد لا يتحرك الا بالطلبة ودمائهم المهرقة (٩١) .

كان النشاط السياسى الذى يقوم به الجهاز السرى ، يتجه جانب  
منه الى الاعمال غير المشروعة . وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو  
مختصا بالاشراف على هذا الجانب . وفى الرسالة التى بعث بها الدكتور  
محمد صادق فهمى ، المستشار بمحكمة النقض سابقا ، الى الاستاذ مصطفى  
أمين ، تعليقا على ما كان ينشر فى جريدة الاخبار من تحقيقه الصحفى  
السائل المذكور عن ثورة ١٩١٩ - وكان الدكتور صادق فهمى هو والدكتور  
أحمد ماهر وعبد الرحمن فهمى يكونون السكرتارية الفنية التى كانت  
تتولى حل رموز رسائل سعد باشا زغلول الى عبد الرحمن فهمى - قال  
ان أحمد ماهر كان هو العقل المدبر فى الحركة السرية . وقد روى الاستاذ

عريان يوسف سعد الذي ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا في ١٥ ديسمبر ١٩١٩ رواية تؤكد ذلك ، فقد قص انه بعد الافراج عنه في عهد سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وكان قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، قابل شفيق منصور حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الافراج عنهم ، كما قابل محمد جلال الموظف في وزارة الزراعة ، فروي له هذا انه اشترك في صناعة القنبلتين اللتين القيتا على يوسف وهبه باشا ، وأن الدكتور ماهر رأى الا توضع في القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقات ، لانه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وانما الاكتفاء بارهابه (٩٢) .

كان التنظيم السري ، برياسة عبد الرحمن فهمي بك ، يتلقى تعليماته من سعد زغلول باشا شخصيا في باريس . وكانت هذه التعليمات تكتب بالخط السري « ماء البصل » فوق صفحات مجلات فرنسية أو انجليزية يراعى فيها أن تكون علمية ، حيث كان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمي الأستاذ بالجامعة الذي كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا ، ثم يحصل الكتاب الذي به الرسالة الى بيت عبد الرحمن فهمي ويتولى معه ، ومع الدكتور أحمد ماهر كي الصفحات ، فتظهر الكتابة . وكان عبد الرحمن فهمي يرسل رسائله السرية الى سعد زغلول بنفس الطريقة (٩٣) .

وكان أعضاء الوفد في باريس لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التي تتم بها المراسلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي . كما كان أعضاء لجنة الوفد المركزية في القاهرة لا يعرفون شيئا أيضا عنها ، وعن الأعمال التي يديرها عبد الرحمن فهمي . وهذا ثابت من الكتاب الذي أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ١٤ سبتمبر ١٩١٩ : فقد اشتد الخلاف بين الأخير وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وإبراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها بسبب رفض إبراهيم سعيد تمويل عمليات عبد الرحمن فهمي السرية الا اذا عرف تفاصيلها . وقد اشتكى عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول من هذا الاصرار والرفض قائلا ان ادلاءه بتفاصيل هذه العمليات لإبراهيم سعيد باشا يعرض القضية والأشخاص الذين عاونوه للخطر . كما اشتكى إبراهيم سعيد باشا ومحمود سليمان باشا في الوقت نفسه الى سعد زغلول من أن عدم انتمائهما على أسرار الأعمال التي يقوم بها عبد الرحمن فهمي فيه مساس بهما بسبب منصبيهما في اللجنة المركزية وتضحياتهما الكبيرة من أجل قضية الوطن . وازاء هذا كتب سعد رسائله التالية الى عبد الرحمن فهمي في

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه ( ابراهيم سعيد باشا ) وعلى سعادة محمود سليمان باشا الأعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتمانها في الحقيقة عنهما يوجب استيعابهما ، ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ان كان في افشائها ما يضر باتمامها . أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الامضاء ، وان اخفاءها كان بناء على اتفاق بيني وبينك ، واني لم اخبر اخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق » ( ٩٤ ) . ومع ذلك فقد كان ابراهيم سعيد باشا يرفض الموافقة على صرف أى مبلغ يعلم أنه موجه لغرض غير شرعى ، فقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن أحد أعضاء جمعية الانتقام عرض على ابراهيم سعيد باشا شراء اسلحة بألف جنيه من متعهد معين ، فرفض الباشا وقال : « ان هذه الخطة مخالفة لمبادئ الوفد » ( ٩٥ ) .

على كل حال ، فان كتمان سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أمر المراسلات بينهما في باريس والقاهرة ، ليس له الا مغزى واحد ، وهو ان هذا النشاط السرى لم يكن مما يجوز التحدث فيه مع رفاق الطريق . وهنا يبرز سؤال : هل كان سعد زغلول هو الموعز بالاغتيالات السياسية ؟ لقد ذكر الامتاذ مصطفى امين أنه لا يوجد فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ما يدل على ذلك ( ٩٦ ) . وفى الحق انه لم يكن من المتوقع ولا من المعقول أن يوجد فى هذه الوثائق ما يدل على ذلك او يعترف به صراحة ، فان سعد زغلول لم يكن رئيس عمليات سرية يصدر تعليمات بالاغتيالات ، وانما كان زعيما سياسيا . وقد أنشأ بمعاونة عبد الرحمن فهمى ، أو أنشأ عبد الرحمن فهمى بموافقة شخصيا ، تنظيما سرى لتحقيق الاهداف السياسية للثورة التي لا يثبتر تحقيقها بالوسائل السلمية ، ومن ثم فان الايعاز بالاغتيالات لا يمكن أن يصدر من سعد باشا وانما هو من اختصاص رئيس التنظيم السرى ، فرئيس الوفد يحدد المبادئ العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيم السرى يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومماقبة من يخالفها - على النحو الذى سنراه فيما بعد . ويلاحظ أن بعض رفاق سعد زغلول فى باريس قد شك فى علاقته بحركة الاغتيالات السياسية . ولكن سعد زغلول كان حذرا فنهى صلته بها ، وقد سجل سعد زغلول ذلك فى مذكراته فكتب فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « قال لى محمد محمود : اذا كنت تحمل المسافرين ( يعنى ويصا واصف وحافظ عفيفى ) رسالة الى القاهرة على أن



يجتهدوا في الاكثار من القنابل . قلت له : ان هذه السياسة أمقتها ولا أرجو الا الشئ المشروع فقط . وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، واعلم أن طريقة الارهاب اذا تفتت مرة فانها تضر مرات ، واذا كانت اليوم لك ، فانها تنقلب عليك غدا . ولذلك يجب التحذير منها والبعد عنها . فسكت ولونه أصفر . (٩٧) ومع ذلك فلم يحدث أن كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي رسالة مرية يحذره من سياسة الارهاب والاعتداءات السياسية ويأمره بمقاومتها كغيرها من الحركات الأخرى التي كان يكتب اليه بمقاومتها كحركات الحزب الوطني والنشاط الشيوعي . بل ان الثابت من رسائل عبد الرحمن فهمي أنه كان يمدح القائمين بالقضاء القنابل على الوزراء ويصفهم بالشجاعة والجرأة والاقدام (٩٨) ولو كان يعلم حقا أن سعد زغلول يستنكر هذه السياسة لما جرؤ على أن يكتب الى سعد زغلول على هذا النحو .



على كل حال فسئري فيما يلي كيف كان التنظيم السري برئاسة عبد الرحمن فهمي يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة :

أولا - كان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل قيام أية حكومة في مصر لا تعترف به ولا تلتزم بسياسته وتعتمد الى التعاون مع الاحتلال . ولما كان بعض السياسة المصريين قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، فلهذا تعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات قصد بها افزاعهم وارهاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا . ففي يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتدى سيد علي محمد ، من أهالي كفر الزيات ، على محمد سعيد باشا بالقاء قنبلة عليه في الاسكندرية لم تصبه ، وحكم على المتهم بعشر سنوات . وفي ١٥ ديسمبر ١٩١٩ اعتدى عريان يوسف سعد على رئيس الوزراء التالي ، يوسف وهبه باشا ، بالقاء قنبلتين عليه انفجرتا. ولم تصبه احداهما ، وحكم على المتهم بعشر سنوات أيضا . وفي يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، أي بعد شهر واحد من تأليف توفيق نسيم باشا وزارته الأولى ، ألقيت عليه قنبلة لم تصبه وأصابته سائق ميارته ، وحكم على المتهم بالاعدام ونفذ الحكم (٩٩) .

وفي يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ أرسل سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي يقول : بلغنا أن الانجليز يسعون للحصول على موافقة الوزراء

المصريين على مشروعات للرى فى السودان مخالفة للمصلحة . نرجو تبصير  
الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وافادتنا عن تفصيلات ذلك » . وقام  
عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وافاد سعد  
زغلول بالتفصيلات الآتية : فى يوم ٢٨ يناير ألقى مجهول قنبلة على اسماعيل  
سرى باشا وزير الأشغال عند خروجه من بيته فى المنيرة . وفى يوم ٣١  
يناير قدم اسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة رغم الحاح الوزراء  
والسلطان والسلطة البريطانية ، ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب  
وزير الأشغال قبول المنصب . ولكن محمد شفيق باشا وزير الزراعة  
قبل أن يكون وزير الأشغال والحربية فوق منصبه . وفى يوم ٢٢  
فبراير - أى بعد قبول محمد شفيق باشا هذا المنصب بسبعة عشر يوما  
فقط - ألقى عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر (١٠٠) ،  
وحكم على المتهمين بالاعدام ، ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .

ثانيا - كان من الضرورى لنجاح حركة الوفد ونشرها فى البلاد ،  
ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل فى الاستقلال التام  
قويا فى صدور المصريين ، وقوف صحافة قوية الى جانبه تؤيده وتعززه  
وتدعو لقضيته . وقد عمل التنظيم السرى على ضم الصحف المصرية  
للموجودة فى ذلك الحين الى جانبه عن طريق شرائها أو ارهابها . وفى ذلك  
يقول عبد الرحمن فهمى فى رسالة له الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ أغسطس  
سنة ١٩١٩ : « أمكننا الآن أن نضم اليها ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر  
وجريدة وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد . المهمة مبدولة  
لضم غيرها » . وفى ١٨ أكتوبر أرسل اليه يقول : « الجرائد تطورت  
حركتها تطورا خالصا ، وتطورنا نحن معها فى المعاملة أيضا ، وأصبحت  
تأتمر بما نبينه لها ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها . كنت  
أصبو كثيرا الى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها الا ببذل آلاف  
الجنيهات ، ولكن شقيق ذات اليد اضطررنى الى البحث عن طرق أخرى غير  
طريق المال . والله الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضا على ناصية  
الصحافة (١٠١) » .

ثالثا - مقاومة الحركة الشيوعية . وكان سعد زغلول يرى أن مصر  
تستطيع أن تجد أنصارا فى أمريكا وفى أوروبا ، وحتى فى إنجلترا  
نفسها ، ما دامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال « دون سواء  
من الأغراض الأخرى التى تشبه الحركات السياسية » (١٠٢) ، وكانت  
عناصر اليسار قد نشطت ابان ثورة ١٩١٩ فى أوساط العمال ولا سيما

بالاسكندرية ، وأخذت المنشورات الشيوعية توزع في مصر بطريقة ذاع  
نبيؤها الى سعد زغلول في باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمي  
تعليماته لمقاومة هذه الحركة قائلا : « الوفد غير راض عن المنشورات التي  
تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبشفيك » . فان هذه  
المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال  
بالألمان والحركة البلشفية ، وهذا يضر قضيتنا (١٠٣) .

وقد كان من الضروري لذلك المسارعة الى فرض الوصاية البورجوازية  
على العمال عن طريق انشاء النقابات لهم في جميع أنحاء القطر والسيطرة  
عليها . وقد أفصح عبد الرحمن فهمي في تحقيق ذلك في زمن وجيز جدا ،  
ففي ١٨ أكتوبر ١٩١٩ أرسل الى سعد زغلول تقريرا يقول فيه : « عممت  
انشاء النقابات بطول البلاد وعرضها » . أثمرت المجهودات التي بذلناها  
في سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق في مصر  
حرفة أو صنة الا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى  
الآن . ليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة . نقابات العمال  
مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهي سلاح قوى لا يستهان به في الملمات ،  
يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » (١٠٤) .

رابعا - مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد ، مثل الحزب الوطني  
وحزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون . وكان الحزب الوطني ، أو على  
الأصح فريق منه على رأسه عبد اللطيف الصوفاني بك وكيل الحزب ،  
يريد منذ البداية أن يكون للحزب مظهر خاص في الحركة الوطنية . ولهذا  
فلما أفرج عن سعد زغلول ورفاقه ، وسافر الوفد الى باريس ، أراد  
الصوفاني بك وأنصاره تأليف وفد آخر للسفر الى باريس . ولكن هذه  
المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة ، وخصوصا من فريق الحزب الوطني  
الثاني الذي كان على رأسه أمين الرافعي بك وأخوه عبد الرحمن الرافعي  
بك . وكان هذان الاثنان قد انضموا الى الوفد وأصبحا أعضاء في لجنة  
الوفد المركزية - كما مر بنا - وقد تصدى أمين الرافعي بك لمحاولة  
الصوفاني وهاجمها في يوم ٢٠ ابريل على صفحات الجرائد ، وندد بموقف  
الصوفاني بك من الوفد قائلا : « لقد كان (أي الصوفاني) من بين الذين  
تقرر ضمهم للوفد ، فأبى ذلك ، فاكفى الوفد بأن يكون بين أعضائه  
أربعة من الحزب الوطني وهم لا يزالون فيه الى الآن . وكان كل عرض  
يعرضه الوفد وأنصاره يصادف رفضا من حضرة الصوفاني بك وزملائه ،  
وآخر عرض من هذا القبيل كان يقضى بقبول حضرته مع اثنين آخرين من

الحزب الوطنى ، فرفض حضرة هذه الفكرة أيضاً لما خاطبته فيها منذ أسابيع قلائل . وتبين من كل الأحوال التى مرت بها المسألة أن هناك أذلية صغيرة من الحزب الوطنى تأبى إلا أن يتألف منها وفد خاص . ويظهر أنه من بين العوامل التى دفعتها الى ذلك أن الحزب لا بد أن يكون له مظهر خاص فى الحركة الحالية ، مع أن الأمة بأسرها حزب وطنى . فهل من مصلحة الوطن خروج فئة على الجماعة ، وسفر وفد يحاول القول بأنه وكيل عن الأمة أيضاً . ( ١٠٥ ) وقد أفلحت هذه الحملة على الحزب الوطنى فأعلن الصوفانى بك أن الحزب قد قرر العدول عن ارسال وفده الى أوروبا لأسباب يبيدها متى سمحت الظروف ، وقرر إيقاف الاكتتاب ورد ما يكون قد دفع . ( ١٠٦ )

على أن الحزب الوطنى مع ذلك لم يكف عن الشوشرة على أعمال الوفد . وقد وجد فى الأمير عمر طوسون حليفاً طبيعياً . وكان الأمير منذ أقصى عن رئاسة الوفد وعضويته - على النحو الذى مر بنا - لا يفتأ يبذل المحاولات ليستعيد قيادة الحركة ، وكان يعلن أنه « ليس لديه ثقة فى أعمال الوفد » . ( ١٠٧ ) وقد تهيأت له الفرصة للاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية عندما قرر الوفد الدخول فى مفاوضات مع اللورد ملنر ، فقد اجتمع وأنصاره فى الاسكندرية فى شهر يناير ١٩٢٠ وتقرر فى هذا الاجتماع اسناد الزعامة اليه أن دخل الوفد فى المفاوضة مع لجنة ملنر ( ١٠٨ ) على أن سعد زغلول عندما علم بهذه الحركة أرسل تعليماته الى عبد الرحمن فهمى لمراقبة الحالة واحباطها ، وأن يبذل جهوده حتى « تبقى الحركة حركة قومية ترمى الى تحرير البلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتفتح بالحركة الحقيقية ، لا أن تخرج من رق الممالك الى رق الأمراء » .

وقد اجتهد عبد الرحمن فهمى وتحقق من صحة ما ذكره سعد زغلول : فعرف أن أموال الأمير عمر طوسون تنفق على يد محمد سعيد باشا الذى كان يشكل مع الأمير والحزب الوطنى كتلا معاديا للوفد ، كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة الى الوفد بدعوى أن الوفد قد قبل المفاوضة قبل اعلان استقلال مصر التام ، وأنه قد اتخذ من الاسكندرية مكانا لتوجيه هذه الضربة ، وأن علامة البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة الأعالى . وعمل عبد الرحمن فهمى اللازم على النحو الذى ذكره لسعد باشا فى التقرير التالى فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ : « كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا ، فأعدنا له عدة منتظرين أن يبدأ حملاته التى رتبها فى طى الخفاء مع بعض رجال الحزب

الوطني وجريدة الأهالي . ويجرد أن ظهر بجريدة الأهالي مبدأ هذه الحملة، أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية بعد أن سهلنا لهم الطريق ، وحملوا عليه حملة صادقة ، عقب صلاة الجمعة ، في جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ، وبدأ الخطباء قولهم بتفهم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت اليه القضية بمجهوداته ، وما يريد الأفاكون الآن من الخط بقيمة هذه المجنودات ، والخطر الذي يتناول القضية برمتها فيما اذا أصغت الأمة لأقوال الأفاكين ، ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة التي تعمل في الخفاء هي يد سعيد ، ولسانه الذي ينطق جريدة الأهالي ، واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من ادارة جريدة الأهالي ، ونادت عليها بالسقوط والموت ، ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين في الجوامع بالأقراوا جريدة الأهالي . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالي الى رشدها ، وانقطعت حتى عن الغمز واللمز اللذين اعتادتتهما دائما عندما تشير الى عمل يتعلق بالوفد . وكنا نظن أن الحالة تحتاج الى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد أماتتهم الحملة الأولى . أما الحزب الوطني ، ويتعير أصبح زعائف الحزب الوطني الذين يريدون الشوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك جريدة المحروسة ، فها نحن نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم ما يستحق ذلك . فكونوا مطمئنين من هذه الجهة ولا تشغلوا أفكاركم بداخل البلاد هنا (١٠٩) » .

هذا هو أسلوب العمل الذي انتهجته لجنة الوفد المركزية ، أو تنظيمها السري الذي كان يديره عبد الرحمن فهمي . وهو أسلوب ثوري يتوخى ، كما رأينا ، الوصول الى الغاية دون مراعاة للوسيلة . وواضح أن الأمر كان يتطلب نفقات كبيرة لنجاح التنفيذ . وكانت الأمة هي التي تدفع نفقات الثورة عن طريق التبرعات ، وكانت هذه النفقات تصل الى يد عبد الرحمن فهمي عن طريق ابراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بصعوبة بالغة ، فقد كان ابراهيم سعيد باشا لا يفتأ يعود الى خطة عدم الدفع لاصراره ، من جانب ، على مصروفة تفاصيل المصروفات ، وعدم ايمانه ، من جانب آخر ، بالوسائل غير المشروعة . وقد شكل النزاع بينه وبين عبد الرحمن فهمي خطرا حقيقيا على الثورة ، ففي يوم ٤ ابريل ١٩٢٠ أرسل عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول باشا تقريرا سريا يقول فيه : « يسوءني جدا أن أعرف سعادتك أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذي يرضيكم ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين

يشتغلون بجرد ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون يعيشون المال ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدما كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال . « وفي يوم ١٢ أبريل كتب الى سعد باشا يقول : « اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية التي كانت مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من جيبنا الخاص كما كان الحال قبل أن تنفذ نقود الوفد . وكذلك قللنا شيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى . » (١١٠) »

ولقد كان موقف سعد زغلول في منتهى الصعوبة بين شعوره بضرورة كتمان أمر العمليات السرية عن أعضاء اللجنة المركزية في القاهرة ، وعن أعضاء الوفد في أوروبا ، وشعوره بما تتعرض له هذه العمليات من خطر التوقف بسبب حاجتها الى المال . وكان عبد الرحمن فهمي بك من جانبه قد أبلغ سعد زغلول توقفه عن استلام شيء من النقود من إبراهيم سعيد باشا بسبب ما أخذ يحس به من الاشتباه في صلته بالتنظيم السري ومراقبته ، وطلب اليه أن يبعث اليه بالنقود من باريس على يد رسول ، فقبل سعد زغلول ذلك وكتب اليه يقول : « أحسنتم في إعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شيء من النقود من إبراهيم سعيد باشا ، ولكنني سأرسل اليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التي كنتم أوضحتموها . وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشتبهون فيهم ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم . وعند استلام النقود من الذي سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل الى فوراً الايصال الذي تكتبونه له باستلامها » (١١١) :

وأهمية هذه الرسالة التي أرسلها سعد زغلول في يوم ١١ أبريل ١٩٢٠ ، وما سبقها من تطورات النزاع بين عبد الرحمن فهمي وإبراهيم سعيد حول تمويل العمليات السرية ، أنها تفسر عندي التهمة التي وجهها بعض أعضاء الوفد الى سعد زغلول بخصوص أموال الوفد ، وهي التهمة التي أطلقها علنا محمد علي علوبة بك ، الذي كان أمين صندوق الوفد بباريس ، على سعد زغلول في خطبة انتخابية له بأنه استولى بنفسه على أموال الوفد (١١٢) . فواضح الآن في وسط هذه الوثائق أن العمليات السرية كانت الحلقة المفقودة في هذه التهمة الظالمة ، وهي حلقة لم يكن يعلم بها سوى سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي .



٥ - الشعلة • ويرأسها مرقس حنا بك ونجيب باشا غالى •

٦ - المدارس العليا • وأغلب أعضائها من الطلبة • وقد ضبطت ورقة مسطر فيها قانون هذه الجمعية وهو يتضمن أن العمل سرى ، وأن الاعضاء يشتغلون بإصدار المنشورات والحث على الاضراب ، وأن الجمعية مستمرة الى أن يخرج آخر عسكري انجليزى من مصر • ومن أعمالها السعى فى الاطلاع على أسرار الحكومة ، وتهديد الخونة (١١٦) •

وكانت جمعية المدارس العليا تدون كشفا بأسماء التجار الانجليز الذين يقصد مقاطعتهم ، فقد كانت مقاطعة التجارة الانجليزية بعض صيحات الثورة ، وكان يضع هذه الكشوف مندوبو الطلبة (١١٧) •

٧ - جمعية مجلس العشرة •

٨ - جمعية الخمسين •

٩ - جمعية الانتقام • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنها تالفت عقب عودة لجنة ملتر من مصر فى ١٧ يناير ١٩٢٠ ، ثم قسمت الى ثلاثة أقسام بعد حادثة شفيق باشا فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ • أما القسم الأول فخاص بتوزيع المنشورات • وكان يستمد الاخبار من سالم بك زكى ، وكانت تحصل هذه الاخبار من « ٢ برابرة فى سراى عابدين » وبعض البوليس الملكى • ولهذا القسم فروع منها فرع الاسكندرية برئاسة حامد المليجى الذى كان معتقلا فى مالطة ، وكان يساعده البشبيشى المحامى والدكتور أحمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف • وقد كتب هذا القسم خطابات الى اللورد ملتر والسير فالنتاين تشيبرول والوزراء • وكان محمود عبد السلام متعقبا وهبه باشا ورئيس قلم المطبوعات • وكانت تطبع المنشورات فى مطبعة تسمى مطبعة أبى العزائم • أما القسم الثانى فهو قسم المسدسات ، وكان عنده مسدسات من نوع أمريكى ومن نوع الجبل الاسود • وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنه لا يعرف من أين كان يستورد الاعضاء الأسلحة ولكنه علم أن شخصا يدعى أحمد أبو علام تعهد بجلب أسلحة مقابل أخذ مبلغ ألف جنيه ، ولكن ابراهيم سعيد باشا رفض • كما مر بنا - لأن هذه الحطة مخالفة لمبادئ الوفد • أما القسم الثالث فهو قسم القنابل برياسة حسنى الشمتناوى ومعه حلمى الجيار وغيره • وكانت تصنع فى عزبة بالقرب من الجيزة ، وكانت تؤخذ من « ذهبية » حسن بك عز العرب (١١٨) •

ولقد كان فى قضية « جمعية الانتقام » هذه أن قبض على عبد الرحمن



فهى بك فى أول يوليو ١٩٢٠ • وقد جاء فى الاتهام الذى وجه اليه أنه ألف وآخرون هذه الجمعية لخلق عظمة السلطان ، وقلب حكومته وإثارة ثورة والتحريض على القتل وتوزيع أسلحة وقتل عظمة السلطان • وهناك إجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة ، كما أن عبد الرحمن فهى نفسه قد أكد هذه الحقيقة فى مذكراته الغير منشورة (١١٩) •

وفى الحقيقة أنه عند بحث هذه القضية يجب أن نفرق بين أمرين : الأول وجود جمعية الانتقام من عدمه ، والثانى صلة عبد الرحمن فهى بهذه الجمعية والأغراض التى ذكرها الاتهام خاصة بخلق السلطان وقلب حكومته الخ - ، أما عن وجود جمعية الانتقام فهو أمر ثابت ، وقد أشار اليه عبد الرحمن فهى نفسه أمام المحكمة ، فقد ذكر أن مصطفى النحاس جاء يزوره ومعه منشور موقع من جمعية الانتقام يطعن بشدة على كل من رشدى وعلى وثروت ، وأقل طعن فيه أنه يلقبهم بالخونة • وكان النحاس غاضبا لأن هؤلاء الثلاثة كانوا من أكبر انصار الوفد ، ولما سأله النحاس هل من طريقة لوقف هذا الاتهام ، أجاب بأنه لا طريقة لذلك ، ثم أعلن الوفد رسميا موافقته على ما عمله الوزراء الثلاثة ، فبطل الاتهام (١٢٠) •

أما عن صلة عبد الرحمن فهى بجمعية الانتقام ، فقد أكد المدعى العمومى أن عبد الرحمن فهى كان الواسطة بين جمعية الانتقام ولجنة الوفد المركزية (١٢١) •

وقد بنى هذا الاتهام على «ماظهر من أقوال عبد الظاهر السمالوطى» • فإذا انتقلنا الى أقوال عبد الظاهر بخصوص عبد الرحمن فهى ، وجدناها تتلخص فى أنه كان يذهب مع غيره لمقابلة عبد الرحمن فهى فى بيت الامة ، وأنه سمعه فى بيته يقول « ان اليد الكبرى لا بد أن تقطع ، وغير ذلك من الكلام ، أى قتل السلطان والوزراء • وأنه ذكر أسماء الوزراء وذكر كيف يقتلون : وذلك بالقاء القنابل » (١٢٢) ، كما قال عبد الظاهر ان عبد الرحمن فهى كان يعطى نقودا لكل من له علاقة بالحركة وأنه أعطى نقودا لمحمود عبد السلام أحد مؤسسى جمعية الانتقام (١٢٣) •

هذه هى أدلة الاتهام الموجهة ضد عبد الرحمن فهى بك ، وظاهر

• فيها الضعف الشديد • وفي الواقع أن جمعية الانتقاسام لم تكن من جمعيات التنظيم السري الخاضعة لإدارة عبد الرحمن فهمي ، فقد جاء في ورقة ضبطت في منزل محمد لطفي المسلمي ، رئيس الفرع في مصر أنها على اتصال متين بكل أعضاء الوفد والحزب الوطني والحزب الديموقراطي، والصحفيين والعلماء ، والمفتي وكل المراكز ، وبواسطة هؤلاء تتصل بكل الموظفين في كل قسم من الجيش والإدارة والمحافظات والمديريات ، سواء كان الرؤساء أجانب أو مصريين ، وفي السودان على قدر الامكان ، وفي كل المدارس ، وبين جميع طبقات الامة ، وكل الجمعيات والأندية والهيئات العامة (١٢٤) • والشاهد في هذه الورقة عبارة « الاتصال بكل أعضاء الوفد » فهذه العبارة لا معنى لها في حالة خضوع الجمعية لإشراف الوفد • يضاف الى ذلك تلك المنشورات التي تحدث عنها عبد الرحمن فهمي التي كانت تهاجم الوزراء الثلاثة رشدي وعدلي وثروت • فواضح أن هذه المنشورات لم تقم على معلومات كافية عن خطة الوفد في مسألة مفاوضة اللورد ملنر على النحو الذي سيتوضح في الفصل الخاص بذلك • ويلاحظ أن عبد الظاهر السمالوطي لم يرد على لسانه ذكر لاسم الدكتور أحمد ماهر مع دوره في التنظيم السري • ولو كانت الجمعية تابعة للتنظيم لعرف عبد الظاهر اسم أحمد ماهر •

أما كيف حصل عبد الظاهر على المعلومات التي أوردها في وشايته عن الجمعيات السرية الأخرى ، فالحقيقة أنه قد حصل على هذه المعلومات عن طريق عضويته في جمعية الانتقام وغيرها ، وهي العضوية التي لا ندرى هل اكتسبها كجاسوس للانجليز ، أم كطالب ازهرى متحمس • والأرجح أنه التحق بجمعية الانتقام كطالب لا جاسوس ، وأنه اضطر الى الوشاية بزملائه عندما شعر بأنه قد أحيط به وأنه على وشك القبض عليه • فقد اعترف بأن الحكومة كانت قد قبضت على محمد لطفي المسلمي رئيس الفرع في مصر وعلى الأعضاء ، فلما علم بذلك ، وعلم أنه سيلقى القبض عليه أيضا ، جاء من بلده غير مقبوض عليه ، وتوجه الى المحافظة حيث اعترف على زملائه (١٢٥) • ليكون شاهد ملك •

وكانت هذه فيما يبدو فرصة السلطات الانجليزية للزج بعبد الرحمن فهمي بك في هذه القضية • وكانت هذه السلطات قد تكاثرت لديها الشك في صلة هذا بالتنظيم السري ، ولكنها لم تكن تملك دليلا تقدمه به للمحاكمة • ومن الثابت أن هذه السلطات قد سعت للحصول على هذا الدليل قبل القاء القبض عليه بوقت قريب ، ولكنها فشلت في ذلك •

وقد روى عبد الرحمن فهمي ذلك في مذكراته الغير منشورة ، فذكر كيف أحس بأن شيئاً يدير له عندما رأى أشخاصاً مجهولين لم يعرفهم من قبل يزورونه قبل القبض عليه ويطلبون منه الاشتراك في أى عمليات اغتيال للانجليز . وفهم عبد الرحمن فهمي أنهم موعز اليهم بهذا من قبل وزارة الداخلية ، فسعى بنفسه الى زيارة بعض المسئولين في وزارة الداخلية ليتفاهم معهم حول هذه التحركات الغريبة المريبة (١٢٦) .

وهكذا لم تكد تقع وشاية عبد الظاهر السمالوطي حتى وجدت فيها السلطات الفرصة لجر قدمه في القضية والتخلص منه .

وقد كان الامر ميسرا . فان عبد الظاهر كان يعرف الكثير ليقوله ، فقد انخرط في عضوية بعض الجمعيات السرية قبل تأليف جمعية الانتقام على أثر عودة اللورد ملنر الى بلده من الاسكندرية في ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان من الذين أوفدهم مذكور باشا الى الاسكندرية بقصد تحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملنر ، وكان معه في ذلك ابراهيم عبد الهادي ، ومحمد عبد الرحمن الجديلي ، وحسن فافع (١٢٧) .

كما كان من الذين أوفدوا لتهديد أعضاء الحزب الحر المستقل . وقد ذكر أن شهاب الدين بك الذي كان عضوا في الحزب كان يتلقى كل يوم التهديدات « بالدستة » (١٢٨) .

وقد ذكر محمد لطفي المسلمي ، أحد المتهمين ، وكان طالبا بالحقوق ، ما يفيد اشتراك عبد الظاهر في كثير من أوجه النشاط في هذه الفترة ، فقد روى أن البحث دار مرة في عمل نقابة لطلبة القطر ، « ولكن كان ينقصنا ناحيتان : الأولى معرفة أسماء المدارس ، وثانياً أسماء مندوب عن كل مدرسة . ولما كان من المستحيل الحصول على ذلك ، فعبد الظاهر السمالوطي بصفته طالبا بالأزهر ، وبالأزهر طلبة في كل المديريات وفي كل المراكز ، فقد كان من السهل عليه الحصول على أسماء من كل مديرية : أي اسم أى شخص ، ونستفهم منه عن أسماء المدارس بصفته من أهالي المديرية (١٢٩) .

ولقد كانت نظم هذه الجمعيات السرية تسمح بأن يكون العضو في الجمعية عضوا في نفس الوقت في جمعيات أخرى : فكان أكثر أعضاء « لجنة الدفاع الوطني » من أعضاء اليد السوداء - كما مر بنا - ، وكانت جمعية الشعلة لها علاقة بجمعية الانتقام (١٣٠) . كذلك فقد رأينا

كيف كان محمد لطفى المسلمى عضوا فى جمعية اليد السوداء وجمعية الانتقام . وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن الطلبة الأعضاء فى التنظيمات السرية كانوا فى بداية الحركة يثقون بكل من ينضم الى الحركة ، وكان كل واحد منهم اذا قابل شخصا ووجد أنه يليق للانضمام الى الجمعية دعاه ، وجعله يقسم اليمين بأن يكون مخلصا للجمعية ، وبذلك يصبح عضوا . وكان كل من يشتغل بالحركة يجب أن يتعرف بمن يشتغل معه ، وكان كل واحد يذهب من مدرسة الى جمعية يكون مندوبا عن مدرسته ، واذا جاء الى الجمعية عند اجتماعها ثلاثة أعضاء من مدرسة واحدة فكل منهم يعد مندوبا (١٣١) .

وهكذا كان فى وسع عبد الظاهر السمالوطى أن يدلى بالشئ الكثير عن الجمعيات السرية يضيف على أقواله مسحة الصدق . وفى الحق لقد كان الكثير مما ذكره صادقا ، بدليل أنه أورد صورة عن ابراهيم سعيد باشا أكدت الوثائق الخاصة بعبد الرحمن فهمى بعد ثلاثة وأربعين عاما، وهى أنه كان لا يقر إلا الأعمال المشروعة ويعتبر ما عداها مما لا يتفق مع خطة الوفد . ولما كان جباناً بطبيعته ، بدليل التجائه الى الوشاية بزملائه لانقاذ راسه ، فلم يكن ليرفض أن يضيف الى اعترافاته ما يمكن أن تطلب اليه السلطات اضافته للقبض على عبد الرحمن فهمى ومحاكمته . وقد أخذ عبد الرحمن فهمى بهذه الأقوال وحكم عليه بالاعدام ، ثم عدل الحكم الى خمسة عشر عاما وأفرج عنه فى عهد وزارة سعد زغلول . أما عبد الظاهر فقد أفرج عنه ، ولكن الشعب وضعه فى سجن آخر أشد رهبة وأكثر عذابا ، وقد وصف بنفسه هذا السجن فقال : « لم أقابل أحدا بعد القبض على عبد الرحمن فهمى بك ، لأن الناس صارت تخاف منى ، وصرت كالطاعون ، لأننى معدود كخائن » (١٣٢) .

مهما يكن من أمر فما لاشك فيه أن هذه الجمعيات السرية كان أثرها فى الحركة الوطنية خطيرا ، وخصوصا فى أثناء الثورة وفى أعقابها . فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية بشكل لا مثيل له من قبل ، وكانت منشوراتها التى تطلقها عن خيانة السلطان والوزراء ، والسياسيين الرجعيين تلقى الرعب فى نفوسهم ، وكانت قنابلها التى تلقىها على من تتهمهم بالخيانة تحدث دويا له أصداء بعيدة فى نفوس الكثيرين . وقد هدحت الوزراء والموظفين والمديرين والأمورين وغيرهم بأبشع أنواع التهديد ، بل لقد كان من أثر هذه الاعتداءات - كما يقول.

الدكتور هيكل - أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة بعد أن أصبح قبول الوزارة منظورا اليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء .

ولم يكن عمل أعضائها قاصرا على الأعمال السرية، فقد كان الأعضاء الموهوبون في الخطابة يذهبون للخطابة في الأزهر وفي الكنائس ، ومنهم محمد لطفى المسلمي « قعيد كرسى الخطابة بالأزهر » (١٣٣) . كذلك فقد كان منهم محمد البشبيشى المحامى - وقد حكم عليه في القضية بالاعدام ثم خفف الحكم الى خمسة عشر عاما - وهو من الخطباء المهيجين، ومن نماذج عباراته الحماسية ، هذه العبارة التي تصور روح العصر - عصر القومية المصرية - : « بلغ الرئيس ( سعد زغلول ) أن مصر تبني أهرامات أخرى ليست كالأهرامات القديمة ، وإنما أحجارها أجسام شبان أبطال ، وقوامها أرواح الليوث العظام (١٣٤) » .

على كل حال ، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا هاما من أسس الحركة الوطنية ، وعنصرا قويا من عناصرها ، حتى كانت كارثة مقتل السردار في نوفمبر ١٩٢٤ ، فانطلقا هذا اللون من ألوان النضال الوطنى فى مصر لوقت طويل .

### تنظيمات الطلبة

ننتقل الى تنظيمات الطلبة ، أو جيش الوفد - على حد قول الاستاذ فكرى أباطه (١٣٥) وكانت هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان: فكانت هناك لجان لطلبة الأزهر ، ولجان لطلبة المدارس العالية ، ولجان لطلبة المدارس الثانوية . وكانت هذه اللجان فى تلك الفترة تتخذ لها اسم نقابات : فكانت هناك نقابة طلبة الاسكندرية ، ونقابة المدارس الأوروبية ، ونقابة طلبة المدارس المصرية الاهلية بين اسلامية وقبطية (١٣٦) . وكانت المدارس ممثلة فى جمعية تسمى « جمعية الشبيبة المصرية (١٣٧) » وكان الأزهريون تابعين لطلبة المدارس الحكومية (الأفندية) اذا ضربوا يضربون - كما يقول السمالوطى - (١٣٨) ولم تكن هذه اللجان ، أو النقابات تابعة رسميا للوفد فى المراحل الأولى للثورة، فقد كانت تعمل بوحى من شعورها الوطنى . وكانت تتبع التعليمات التى تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات، والتى كان مقرها فى الغالب الأزهر . وكانت هذه التعليمات يتلقاها مندوبون عن المدارس ليبلغوها الى زملائهم . كما كانت الصحف تنذع أنباء بعض هذه المظاهرات قبل مسيرها ، وهى المظاهرات المنظمة التى تعرف كل

طائفة فيها مكانها من الطائفة الأخرى . ففي اهرام ٨ ابريل ١٩١٩ نشر الخبر التالي : « بلغنا أن مواكب كبيرة تؤلف اليوم عند الساعة الثانية والنصف وتسير في الثالثة من محطة القاهرة الى ميدان عابدين على النظام الآتى : العلماء - القضاة والنيابة - المحامون - الأطباء والفنيون - الأعيان والتجار - الأزهريون - المدارس العالية - المدارس الثانوية - طوائف العمال والصناع . ولم يلبث الوفد أن أخذ بمرور الأيام ، وبقيام التصارع الحزبي بعد الانقسام ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ ، في تنظيم لجان الطلبة ، فكانت هناك « لجنة الطلبة التنفيذية » ، وهي لجنة يحصل أعضاؤها على مراكزهم بالانتخاب عن كل عام دراسي جديد . وكان سعد زغلول - كما يقول سكرتيه الاستاذ الجزيري - يسمح لهذه اللجان بأن تجتمع في بدروم بيت الأمة . وكان يقدر للطلبة ما كان لهم من تضحية وجهاد في سبيل الوطن ، ولهذا خصص لهم مقعدا في مجلس النواب الأول يكون وقفا عليهم ، ورشح له الاستاذ حسن يس ، زعيم الطلبة ، وظل الوفد يرشح الاستاذ حسن يس في كل انتخاب رمزا الى تلك الفكرة (١٣٩) . »

ولقد كانت الامتحانات الدراسية هي الفرصة الوحيدة التي كان ينتهزها الانجليز للانتقام من هذا العنصر النشط في الحركة الوطنية . وقد تعرض الاستاذ فكرى أباطة لهذه المسألة في مقالات متفرقة له بتاريخ ٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ ، ١٣ يونية ١٩٢٢ . وكان مما ذكره أن الاضطهاد لم يقتصر على الطلبة في مصر فقط ، بل تعداهم الى زملائهم الذين كانوا يدرسون في انجلترا ، فقد بين أن العائلات الانجليزية أبت قبولهم في منازلها ، بل لقد طالب أحد أعضاء البرلمان الانجليز بطردهم من الجزائر البريطانية (١٤٠) . وقد تعرض في مقالة له بعنوان « يوم الحساب » لما يلاقيه الطلبة من عنت الأسئلة فقال ساخرا : ان وزارة المعارف قدمت لهم أوراق الأسئلة وقد كتب على رأسها بالخط الغليظ : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » ، « فكما أنكم كنتم تصيحون سابقا بأعلى أصواتكم قائلين : لتسقط الوزارة ، اذن هي الآن تصيح بأعلى صوتها قائلة : ليسقط الطلبة ! » . ووصف ورقة الترجمة التي قدمت الى طلبة البكالوريا بأنها كانت تحوى اصطلاحات وتعيرات وكلمات تتطلب « رسوم قدم شكسبير في الانجليزية وابن المقفع في العربية » ، وقال انه عندما ألقى نظرة سريعة على هذه الأسئلة ، لم يتردد في الجزم بأن « الوزارة حاقدة على بنينا » (١٤١) وهكذا كان الطلاب يدفعون ضريبة النضال من أجل الوطن خسارة مستقبلهم وأرواحهم .

## تنظيمات العمال

أما تنظيمات العمال فهي النقابات • وقد أشير في الصفحات الماضية الى الدور الخطير الذي لعبه عبد الرحمن فهمي بك في تأليف هذه النقابات وقد وصفها ، في تقرير له ، الى سعد زغلول باشا بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ بأنها « مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهي سلاح قوى لا يستهان به » (١٤٢) • وفي الحقيقة أن العمال وجدوا في الحركة الوطنية متنفسا فسيحا لحركتهم التي ظهرت ارماساتها من قبل الثورة ، وذلك بعد الانتكاس والكبت الذي عانته طوال سنتي الحرب العظمى • وهذا هو السبب في أن العمل الوطني الذي قام به العمال كان يمشى جنبا الى جنب مع التنظيم النقابي • ولقد خضعت هذه النقابات منذ البداية لقيادة البورجوازية الوطنية • وكان ذلك بحكم ظهور بعض أفراد هذه الطبقة بمظهر المدافع عن حقوق العمال ازاء أرباب الأعمال ، ومعظمهم من المحامين ، وأيضا بحكم قصور كفاية أعضاء النقابة من العمال ، في كثير من الأحيان ، عن إدارة أعمالها ، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون • ولهذا كانت النقابة تختار رئيسها او مستشارها وأمين صندوقها من بين الشخصيات البارزة في المحيط السياسي (١٤٣) • ولدينا نموذج لذلك نقابة مثل نقابة عمال ترام القاهرة ، ففي ٢٠ يونيو ١٩٢٥ قررت اختيار مجلس استشاري للنقابة مؤلف من اللواء علي باشا شوقي مدير المتوفية سابقا مستشارا ، ومحمد بك طلعت الفرنسي من اعيان القاهرة نائبا للمستشار ، ومحمود بك علام المحامي أمينا للصندوق (١٤٤) • وهناك مئات من الاستشارات في الصحف المصرية من بداية الثورة ، ومن برزوا في رئاسة النقابات من البورجوازيين الى جانب عبد الرحمن فهمي ، كامل حسين ومحبوب ثابت •

## تنظيمات الموظفين

لنتقل الى تنظيم آخر أحدث أثرا بالغا في حياة مصر السياسية ، وهدد الاحتلال أيضا تهديد ، ونعني به لجنة الموظفين • وقد روى الاستاذ مصطفى أمين أن أحد كبار الموظفين اجتمع بغاندي في لندن في عام ١٩٣١ فقال له غاندي : لقد قلدنا سعد زغلول في حركته الوطنية ، قلدناه في فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقا حلت مكانها طبقة أخرى ، ولكننا فشلنا في أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اخراج الموظفين (١٤٥) •

ولم يكن للموظفين ، منذ البداية ، عمل يذكر في الثورة • فقد كانت الحركة قاصرة على الطلبة والعمال والفلاحين والمحامين وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة • وعندما فكر بعض صغار الموظفين من موظفى وزارة الحقانية فى الاضراب ، مشاركة للأمة فى حركتها العامة ، أخفقوا فى مساعيهم ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الاضراب خشية عواقبه • وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض الاحتجاج على اعتقال سعد وصحبه ورفعوها الى السلطان • وحتى فى ذلك لقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا فى السياسة لا يتفق مع طبيعة مراكزهم (١٤٦) • على أن عددا قليلا من الموظفين الآخرين ، ومعظمهم من التابعين لوزارة الاشغال قد اضرِب بالفعل فى يوم ١٠ مارس تأييدا لسعد زغلول واحتجاجا على اعتقاله مع صحبه • ولكن اضرابهم لم يستمر لأكثر من يوم واحد • وفيما عدا هؤلاء ظل الباقون يواصلون أعمالهم فى وزارات الحكومة وإداراتها فى أشد أيام الثورة عنفا ، وذلك بالرغم مما كان يسود بعضهم من علامات التذمر والتبرم المتزايد • ولم يكن قبل يوم ٢٥ مارس عندما أخذت الامور تنذر بالدخول فى مرحلة أشد خطورة ، عندما تآلفت لجنة خاصة من الموظفين ، وبعضهم من أصحاب المناصب العليا ، للنظر فى وضع الموظفين « بآزاء الموقف القائم » ، وتقرير ما قد يرى لازما « لمصلحة الوطن » (١٤٧) •

وسرعان ما أتاح اللورد كيرزن لتلك الحركة السبيل لتتخذ شكلا إيجابيا ، عندما ألقى فى ٢٤ مارس خطابا ذكر فيه « أن من الامور التى تبعث على الرضى من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر ، هو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس » (١٤٨) •

فقد نشر هذا الخطاب فى صحف مصر فى ٢٧ مارس وكان له وقع شديد فى صفوف الموظفين ، اذ وضعهم فى مركز حرج أمام الراى العام فى مصر ، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال ، والحماية والتنكر للحركة الوطنية (١٤٩) •

ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد فى نفوس الموظفين دفعهم الى القيام بحركتهم التى بدا كأنها أرادوا ، بما أضفوا عليها من عسبغة التطرف ، أن يغطوا ما علق بسمعتهم الوطنية من سوء ، نتيجة موقفهم الاول من الثورة •



ففي أعقاب هذا التصريح للورد كيرزن ، عقدت اللجنة الخاصة للموظفين عدة اجتماعات في مكتب مدير إدارة المجالس الحسبية على ماهر بك ، وكان على اتصال برجال الوفد ، وحضرها عدد آخر من الموظفين وطُرحت عليهم ، للمناقشة ، مسألة الاضراب احتجاجاً على خطبة اللورد كيرزن ، فوافق الجميع على المبدأ ، ولكن بعضهم ذهب به الى مالا نهاية ، وذهب البعض الآخر الى القول به لأجل طويل ، واستقر الرأي على الأخذ-باقترح وسط بالاضراب لمدة ثلاثة أيام ، على اعتبار أن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة ، فإن عودتهم اليها ستكون من أصعب الامور . واتفق على أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات ، حتى يكون تحمل الصرف ميسوراً (١٥٠) .

ثم قام هؤلاء بتحرير عريضة احتجاج على خطبة اللورد كيرزن وعلى الحالة القائمة ، ذكروا فيها أنهم اذا كانوا قد انصرفوا الى عملهم في أيام الثورة ، فإن ذلك كان لاعتقادهم أنهم بذلك يؤدون واجبهم ، وليس لأنهم لا يشاركون الأمة شعورها العام . ثم أعلنوا عزمهم على الاضراب احتجاجاً على ثناء اللورد كيرزن (١٥١) .

وقد رفعت هذه العريضة الى السلطان يوم الثلاثاء أول ابريل بعد أن وقعها الموظفون في مختلف الوزارات ، وقدمت منها صور الى معتمدى الدول بمصر .

على أن الآراء انقسمت حول تحديد الموعد الذي يبدأ فيه الاضراب . فقد رأى المتطرفون أن يكون ذلك من يوم الخميس الى يوم السبت ، بينما رأى الآخرون أن يبدأ من يوم الاربعاء . وهذا هو السبب في أن الاضراب لم يبدأ مرة واحدة ، منذ اليوم الاول ، فقد انقطع موظفو وزارة الزراعة والتلغرافات من يوم الاربعاء ٢ ابريل (١٥٢) . وعلى كل حال فقد تم اضراب جميع الموظفين في جميع المصالح في اليوم التالي . ثم نظمت مظاهرة كبرى في نفس اليوم لتأييد الحركة التي قاموا بها ، كانت نهاية مطافها في ميدان عابدين ، ولكنها منيت بنهاية مفاجئة ، فقد قتل فيها تسعة من الوطنيين ، وجرح ستة وخمسون برصاص الانجليز (١٥٣) .

ولقد كان اليوم التالي هو يوم الجمعة ، وهو بطبيعة الحال يوم عطلة رسمية في جميع المصالح ، وفي يوم السبت استأنف عدد كبير من الموظفين أعمالهم ( يبدو أنهم الذين أضربوا يوم الاربعاء ) ، إلا أن

الأغلبية العظمى ظلت مضرية . وازاء هذا الاضطراب في الصفوف ، اجتمعت لجنة الموظفين يوم الأحد ، وتوصلت الى حل وسط اتفقت فيه من حيث المبدأ على استئناف العمل ، على أن يضرب الموظفون عن أعمالهم مرة كل أسبوع وأن يكون ذلك يوم الاثنين ، وذلك بصفة احتجاج رسمي الى أن تتحقق امانى الامة (١٥٤) .

على أن العمل في المصالح والدواوين ظل مضطربا مقلقا ، فأخذ يتخلف من يتخلف من موظفيها ويعود من يعود ، حتى تقرر الافراج عن سعد زغلول يوم ٧ ابريل وتألقت وزارة رشدي باشا الرابعة ، فانتقل الاضراب بذلك الى طور آخر هو أخطر أطواره (١٥٥) .

فعلى اثر اعلان الافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، اجتمعت لجنة الموظفين وقررت اضراب الموظفين عن أعمالهم للمشاركة في افراج الامة بهذا الحدث العظيم . ولكن قبل أن تنتهى هذه الافراج كان المتطرفون في اللجنة قد أقنعوا زملاءهم باستغلال سلاح الاضراب في الحصول من الوزارة الجديدة على وعود خاصة تخدم القضية المصرية (١٥٦) .

ولواجهة هذا التطور الذي كان معناه التدخل المباشر بصورة جدية في الأزمة السياسية المصرية ، رأت اللجنة أن يعاد تشكيلها عن طريق الانتخاب لتكسب صفة تمثيلية تضى عليها الكثير من أسباب القوة . فأخذ موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوباً عنهم . ومن هؤلاء المندوبين تألفت لجنة من اثنين وثلاثين عضواً أطلقت على نفسها اسم « لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها » (١٥٧) .

ولقد كانت باكورة أعمال هذه اللجنة الجديدة أن اجتمعت بوزارة الحقانية في ١٠ ابريل ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ ابريل حتى تجاب المطالب الآتية : أولا - أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية . ثانياً - أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (١٥٧ مكرر) . ثالثاً - إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى . وقد استثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجنانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم . وأعقب هذا توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد . وكانوا قد منعوا من ذلك بتهديد رؤسائهم (١٥٨)

أزاء هذا القرار الخطير استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين  
فى اليوم التالى . وبعد مناقشة مستفيضة معهم قبلت أكثر طلباتهم ،  
وكتبت بذلك منشورا لاذعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال النبى ،  
قبل نشره ، لم يوافق عليه ، فأججت عن نشره وأهملته . على أن الوفود  
لم تلبث أن أخذت تقد الى رشدى باشا تؤيد مطالب الموظفين ، فاستؤنفت  
المناقشة من جديد بين الطرفين ، ولكنها لم تأت بثمرة بسبب عدم اقتناع  
الموظفين بما أبداه لهم رشدى باشا ، ولهذا صمموا على الاستمرار فى  
خطتهم حتى تجاب مطالبهم . وأزاء هذا الاصرار ، نشر رشدى باشا  
منشورا فى الصحف يوم ١٣ إبريل دعا فيه الموظفين وغيرهم من  
المضربين الى العودة لأعمالهم ، مبينا أن أول باعث على تأليف وزارته إنما  
كان هو وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية ، تمهيدا لئلا  
المحافظة على النظام والامن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة  
العادية (١٥٩) .

وقد توقع رشدى باشا أن يحدث هذا التصريح ما يرجوه من التأثير  
المطلوب ، إلا أنه ، على العكس من ذلك ، أثار غضب الموظفين الذين رأوا  
أله لا يحقق شيئا من مطالبهم . ومن ثم فقد انطلقوا يتندون ، ليس  
فقط بالوزارة ، بل وأيضا بأولئك الخونة الذين صدر المنشور  
بموافقتهم المشينة ( السلطان طبعا ) . ثم قرروا إعادة انتخاب اللجنة  
وجعلها من ٥٤ عضوا . وقد اجتمعت هذه اللجنة الجديدة وناقشت  
منشور الوزارة ، ثم أصدرت قرارها برفضه واستمرار الاضراب (١٦٠)  
وفى ذلك الوقت كان رشدى باشا يحاول التأثير على الموظفين  
للمعودة الى أعمالهم دون جدوى ، وقد ذهب فى ذلك الى حد الاتصال بهم  
فى بيوتهم (١٦١) .

ولقد كانت وجهة نظر رشدى باشا فى الموضوع - كما جاء فى  
حديث جرى بينه وبين وفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ إبريل  
١٩١٩ ، وان لم ينشر الا بعد ذلك بعامين - أن مسألة مصر « ليست فى  
يدى ولا فى أيديكم ، وإنما هى فى يد مؤتمر السلام . ولا تستطيع مصر  
أن تعتمد الا على الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها القوة الوحيدة التى  
لا مطمح لها . على أنه ينبغى ألا تسود الفوضى فى مصر ، لأن ذلك  
يصلح لأن يكون حجة للإنجليز يدلون بها أمام مؤتمر السلام دليلا على  
عدم أهلية مصر للاستقلال » - وواضح أن وجهة نظر رشدى باشا هذه  
كانت تتعارض مع وجهة نظر القائمين بالحركة ، وهم الذين كانت

تصرفاتهم تدل على أنهم كانوا يرون أن استتباب الأمور وهدوء الحالة في مصر ، إنما يساعدان الاحتلال البريطاني على البقاء فيها - بعد ذلك واصل رشدي باشا تصريحاته قائلا : ان هناك أمرين يحسولان دون تصريحه بصفة الوفد الرسمية : الأول ، انه كان قد اتفق مع أعضاء الوفد على أن يعمل على السماح لهم بالسفر بأي طريقة ممكنة ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم في أوروبا . وأنه ، على هذا الأساس ، اتفق مع الجنرال النبي الذي كان يعارض في سفرهم حينذاك ، فاذا سحب الآن كلامه ، واعترف رسميا بصفة الوفد ، يكون قد أدخل بكلمته ، بل انه حتى اذا قبل أن يصرح بهذا الاعتراف في الجريدة الرسمية ، فان الجنرال النبي يستطيع أن يمنع طبع الجريدة الرسمية ، ويكون هذا العمل لطمة شديدة له .

أما فيما يختص بعدم الاعتراف بالحماية ، فقد بين رشدي باشا أن تصريحاته إنما تفيد ذلك ، وإنما هذا كل ما يستطيع رجل يشغل مركزه أن يعمل ، « فأننى اذا صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون منى ( الانجليز ) أن أعترف بالحماية رسميا ، وكان من المؤكد أن أرفض اجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمى ، ولكن ذلك يخلق مشكلة جديدة » ، ثم تحدث رشدي باشا عن مطلب سحب جنود الاحتلال من الشوارع ، فذكر أنه كان قد اتفق مع الجنرال النبي على سحب جنوده ، والمحافظة على النظام بواسطة رجال الحكومة ، « ولكن اللورد قال لى فى الغد : لقد سحبت كلمتى ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك » فكيف تريد أن تقود الجماهير فى الشوارع ؟ » .

ثم تحدث رشدي باشا عن مطلب الافراج عن المعتقلين وعمل تحقيق فى الجرائم ، فقال ان هذا الطلب « متناقض ، لأن معناه العفو عن المصريين ومعاقبة الانجليز » وهذا مستحيل ، لأن قوتنا بأزاء الانجليز قوة أدبية ، أما هم فلديهم الجيوش ويستطيعون محاربتنا اقتصاديا » . ثم قال : « لقد قلت ان المظاهرات الآن أصبحت بلا فائدة » ومعنى هذا أنها كانت لازمة فيما مضى ، أما الآن فلا . وائنى كنت أول المضربين واذا استطاعوا أن ينكروا على كل شيء ، فانهم لا يستطيعون أن ينكروا على شيئا واحدا هو أننى لست جاهلا ، وائنى لم أكن متواطئا مع الانجليز ، لأننى اذا كنت متواطئا معهم ، ما كنت نبهت الأفكار باستمالة ( ١٦٢ ) » .

فى ذلك الحين كانت لجنة الموظفين تدير الاضراب بكل همسة

ونشاط . فكانت تجتمع كل يوم في الصباح وفي المساء وتوفد مندوبين من قبلها كل يوم صباحا الى المساجد والكنائس المختلفة ، التي يجتمع في كل منها موظفو وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح ، ليبلغوا جميع الموظفين في وقت واحد ما قر عليه رأى اللجنة أولا بأول (١٦٣) . ولا نستطيع أن نحدد بالضبط دور لجنة الوفد المركزية، التي لم يكن قد مضى على تأليفها أسبوع واحد في ذلك الحين ، في اضراب الموظفين ، وهو سابق على تأليفها ، ولكن الاستاذ صالح على عيسى السوداني ينقل عن الدكتور محبوب ثابت أنه كان يتصل بالموظفين على اختلاف مراكزهم في منازلهم داعيا الى الاضراب ، وكان في الوقت نفسه نائب الاتصال بعبد الرحمن فهمي بك ومحمود سليمان باشا ، كما كان نائب الاتصال بأمين الرافعي بك وعبد الله سليمان اباطة بك الذي كان عمله الاتصال بموظفي الأقاليم (١٦٤) .

على كل حال فسرعان ما أخذت الحركة تتسع وتتخذ لنفسها شكل اضراب عام شمل جميع أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف . ففي يوم ١٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بوزارة الحقلانية ، وقررت استمرار الاضراب مع الاحتجاج على بيان أصدرته الحكومة ألقت فيه عليهم مسئولية عواقب الاستمرار في الاضراب . ثم وضعت اللجنة تقريرا بمطالب الموظفين رفعتة الى السلطات وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول . ولم تكتف بذلك بل وجهت دعوة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ، ردا على ما قالت بعض الصحف الأجنبية من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة . واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر (١٦٥) .

وقد عقد المؤتمر فعلا في الأزهر في يوم ١٦ ابريل ، وحضره عدد عظيم قارب الثمانين ألفا من جميع الطبقات . وكان لكل طائفة مكان مخصوص في المسجد ، فكاد يكون التمثيل تاما ، وترأس المؤتمر مفتى الديار المصرية « الشيخ محمد بخيت » ، وبعد أن ألقى الخطب ، تقرر بالاجماع تأييد الموظفين في طلباتهم ، كما تقرر أيضا انضمام جميع ارباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات اليهم في الاضراب حتى تجاب تلك المطالب . وانتدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التي رتبته ، لإبلاغ هذا القرار للوزارة والقناصل وممثلي الدول .

وقد ترتب على هذا القرار ، أن انقطعت الحركة في المدينة بسبب الاضراب العام ، وانقطعت أسباب المواصلات فأصبحت المدينة كأن لم يكن فيها أحد . حتى الكتاسين تضامنوا في الاضراب ، فامتعضت

الحكومة عنهم بالمسجونين ، كما استعاضت عن مساتقى عربات الرشد ببعض العساكر الهندود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز . ولقد كان ممن اعتصبوا عمال مصلحة البريد والتلغراف ، فنجم عن اعتصابهم شلل فى الحركة التجارية والمعاملات ووقوف عام فى الحركة الاقتصادية فى البلاد . ولما طال الأمر تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وأنذروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب عمال مصلحة البريد المصرية . واخيرا عندما شعر رشدى باشا بأنه بين عجزين : عجزه أمام المواطنين ، وعجزه أمام الانجليز ، لم يجد بدا من تقديم استقالته فى ٢١ ابريل ١٩١٩ ، وقبلها السلطان على الفور (١٦٦) .

وباستقالة الوزارة ، أصبح على اللورد النبى أن يواجه من جديد بمفرده معالجة الحالة فى مصر فى ظروف أكثر حرجا مما كانت عند مقدمه . فلم يكن عليه الآن فقط أن يعمل على تشكيل وزارة جديدة ، وانما كان عليه أيضا تسيير دولاب العمل المتوقف فى كل الميادين ، وخصوصا فى الوزارات والمصالح . وكان هذا أمرا ضروريا جدا ، لأن اضراب الموظفين ، وان لم يتعد القاهرة الى الاقاليم ، وحتى بالكاد الى الاسكندرية ، الا أنه شل ادارة البلاد ، فقد كانت القاهرة مركز الادارة والحكم ، وكان كل عمل فيها قد اضطرب منذ ستة أسابيع تقريبا فى جميع المصالح الحكومية ، وهو العمل الذى يعتمد عليه كل عمل آخر فى فروع المصالح والادارات الاخرى بالاقاليم .

ولما كان من غير المتوقع أن تنجح أية حكومة أخرى ، حتى لو أمكن تأليف هذه الحكومة ، فى معالجة الموقف الذى فشلت فيه وزارة رشدى باشا ، واعترفت بفشلها فيه ، وهو عودة جميع الهيئات الى العمل ، مادام اضراب الموظفين لا يزال قائما ، فقد كان من الضرورى أولا إنهاء اضراب الموظفين لتتبعهم بقية الهيئات فى إنهاء اضرابها . ولهذا أصدر اللورد النبى منشورا أكد فيه سلطته ، ليس فقط كمنسوب سام ، بل وأيضا كقائد عام القوات البريطانية فى مصر ، المسلح بجميع سلطات الأحكام العرفية ، وأنذر فيه الموظفين بالسودة فورا الى أعمالهم ، والا تشطب أسماؤهم من سجلات الحكومة . كما تهدد كل من يمنع ، بطريق الاقناع أو التهديد أو العنف ، أى موظف آخر من العمل بالقبض عليه ومحاكمته عسكريا ( ١٦٧ ) .

على أن أمرا غريبا قد حدث ، ففى نفس الليلة التى أعد فيها

الجنرال النبی منشوره ، علم به عشرة من أعضاء لجنة الموظفين ، فيبادروا من تلقاء أنفسهم الى الاجتماع على عجل في منتصف الليل ليصدر قرارا بعودة جميع الموظفين الى العمل ، وانتحلوا لهذه العودة سببا آخر ، هو أن استقالة الوزارة تعتبر ترضية لهم . وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم في هذه الساعة المتأخرة من الليل . اذ أن استقالة رشدي باشا لم تقدم الا في الساعة الحادية عشرة مساء ، وكانوا يريدون أن يصدروا القرار ليلا لينفذ في الصباح . وفعلا تم في الصباح نشر ائذار النبی المتقدم ذكره في العاصمة وفي المديریات كافة ، ونشر مع قرار الأعضاء العشرة في وقت واحد (١٦٨) . ثم ذهب هؤلاء العشرة في الصباح لاجبار بقية الموظفين المنتظرين في المساجد والكنائس بعزمهم على العودة كأمم القائد العام .

ولقد فوجيء الموظفون بهذا القرار مفاجاة تامة . فعاد أغلبهم الى أعمالهم في صبيحة يوم ٢٣ ابريل وامتنع الباقون عن العودة كفاديا من تسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال النبی ، لا بناء على قرار العشرة أعضاء . ولما أن امتنع هؤلاء من العودة الى أعمالهم في الميعاد المحدد ألقى القبض على بعضهم في يوم ٢٤ منه ، ومنع البعض الآخر من مواولة الأعمال (١٦٩) . وهكذا وقع الهرج والمرج في صفوف الموظفين بعد أن كانت قوية متراسمة . وكان من البديهي أن أي محاولة لمراجعة قرار العشرة مآلها الفشل . وعلى ذلك اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها في يوم ٢٥ ابريل في وزارة الحقاية لتقرر قرار العشرة ، واعتباره قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها ، وبنت قرارها على أن استقالة رشدي باشا تعتبر في حكم اجابة الطلبات التي طلبها الموظفون . وواضح أن هذه الذريعة ظاهر بطلانها تماما ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن بد من اقرار العشرة ، كمحاولة لتوحيد صفوف الموظفين من جديد ، بعد أن بات معظمهم في مكاتبهم فعلا . ولكن عمل لجنة الموظفين كان قد انتهى الى الأبد ، بعد صدور هذا القرار ، نتيجة للسياسة السخية التي اتبعها محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء التالي ، نحوهم لاغرائهم بالابتعاد عن الاشتغال بالأعمال السياسية ، وصرفهم عن التفكير في المسائل العامة .

على أنه نظرا لأن فشل حركة الموظفين لم يكن من الممكن أن يتحقق بهذه الصورة التامة ، الا بتلك الوسيلة الغير متوقعة ، وهي انفراد عشرة من أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار مفاجيء بالعودة ، فليس أمرا بعيد الاحتمال أن أصبح التدبير الانجليزية كانت وراء هذا الحادث . والحقيقة

أنه كان يوجد من بين أعضاء لجنة الموظفين من يصلح لتنفيذ هذا الغرض، فقد ذكر الكاتب الانجليزي « تشيرول » أن البعض الأكثر تعقلا من أعضاء لجنة الموظفين الخاصة ، كان قد أصابهم الخوف من استمرار اضراب الموظفين، وشعروا بأن هذه الحركة يقلت زمامها من أيديهم ، فعرضوا على رشدي باشا تأييدهم له اذ لما أصدر نداء آخر لا يكون موجها الى الموظفين فقط، بل الى الهيئات المضربة الأخرى بالعودة الى العمل . ( ١٧٠ ) ( وقد صدر هذا النداء فعلا ولكنه لم يؤد - كما مر بنا - الا الى إثارة غضب الموظفين ) ومعنى هذا أن بعض أعضاء لجنة الموظفين كان مستعدا لانتهاء الاضراب ، بل وعرض فعلا على رشدي باشا تأييده في ذلك .

مهما يكن من أمر ، فإن الموظفين كانوا أول العائدين الى العمل من بين جميع المضربين ، وإن كان معظمهم كانت تسيطر عليه روح الاكتئاب والروح الانتقامية . ( ١٧١ ) وسرعان ما تبعهم في العودة الى العمل بقية الهيئات الأخرى المضربة ، فقد قرر المحامون العودة الى أعمالهم ، وطلبوا إعادة قيد اسمائهم في جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة ، كما عاد عمال العنابر ، وعمال الترام في القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم في أواخر إبريل أيضا . أما الطلبة فقد دعاهم النبي الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ولكنهم ظلوا على اضرابهم . فأصدر بلاغا في نفس اليوم أُنذر فيه بقفل « المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية » اذا لم يعد عدد كاف لفتحها في يوم ٧ مايو ١٩١٩ . ولما لم يذعن الطلبة لهذا الانذار ، أعلن النبي اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة في العام التالي ( ١٧٢ ) .

وظل النبي عاجزا ، لمدة شهر كامل ، عن العثور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة ، حتى قبل محمد سعيد باشا هذه المهمة في يوم ٢١ مايو ١٩١٩ ، وهي الوزارة التي نعتها الاستاذ الرافعي بأنها « أولى الوزارات التي تألفت ، بعد الثورة ، على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناقضتها » .

انتهى إذن اضراب الموظفين نهاية غير متوقعة ، وأفسح بذلك السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية . ولكن هذا الاضراب مع ذلك قد استطاع - كما يقول تشيرول - أن يهز كل معنى للاستقرار السياسي في مصر . ذلك أن المقاومة السلبية التي قامت في إبريل ١٩١٩ وبالرغم من أنها كانت قاصرة كلية على القاهرة ، الا أنها كانت حادثة ذات مغزى خطير أسفرت عنها نتائج كانت أدوم أثرا من تلك التي أسفرت عنها.



ثورة مارس • فقد كشفت للمرة الأولى عن الاستياء الشديد ، الذى كان يتراكم فى بطنه فى مقر الحكومة فى المصالح المختلفة، من السيطرة الانجليزية، وبذلك أضافت هذه الحركة قوة دافعة جديدة الى الحركة السياسية من أجل إلغاء الحماية وتحرير مصر الكامل من الوصاية الانجليزية • علاوة على ذلك ، فان مثل هذا الحادث الذى لم يسبق له مثيل ، وهو اضراب الموظفين، بالاشتراك مع اضراب المحامين وتلاميذ المدارس الثانوية وطلبة المدارس العليا ، انما كان فى الحقيقة ضربة وجهت الى مبدأ السلطة كله لا يمكن أن يبرأ منها مجتمع بسهولة أو فى وقت قصير • ومع أن المقاومة السلبية قد انهارت ظاهريا تحت ضغط الأحكام العرفية ، الا أنها فى الواقع قد هزت الحكومة المصرية هزا • وقد استطاعت الروح التى دفعت اليها أن تبرا سريعا من سقطتها لتخلق وضعاً جديداً عجزت أية تغييرات وزارية فى القاهرة ، منذ ذلك الوقت ، عن معالجته • فبدفع الوزارة المصرية الى الاستقالة ، ضعفت قيمة تلك النظرية التى ظلت قائمة الى ذلك الحين منذ بداية الاحتلال البريطانى ، وهى أنه طالما كانت الوزارة المصرية تعمل فى جميع المسائل الهامة طبقاً للنصيحة البريطانية ، فان السلطة البريطانية لا تتعاون معها فقط ، بل وتمنحها أيضاً من تأييدها ما يتيح لها ممارسة سلطتها فى البلاد • ذلك أن رشدى باشا كان قد قدم استقالته ، ليس كنتيجة لخلاف مع الحكومة البريطانية أو لعدم اتباعه نصائحها، وانما استقال لأن القوة التى كان يحركها حزب الاستقلال ( الوفد ) كانت أكبر منه • وبذلك أصبح الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية منذ ذلك الوقت مسألة مباشرة بين الانجليز والوفد ، وأصبح الوزراء المصريون رؤساء ادارات فقط يقتصر عملهم على تنفيذ الأعمال الروتينية ، ولا يملكون أى نفوذ فى الحياة السياسية العامة • (١٧٣) وفى الحق أنه بعد استقالة رشدى باشا ، أخذت تظهر فى الحياة السياسية المصرية ما أطلق عليها اسم الوزارات الادارية وهى التى كانت أولاها وزارة محمد سعيد باشا ، بينما قررت السياسة والأعمال السياسية للوفد يحركها من باريس كما يشاء •

## حواشي الفصل الثاني

### ثورة ١٩١٩

- ١ - عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٥٢
- ٢ - نفس المصدر ص ١٥٢
- ٣ - فكرى أباطة : الضاحك الباكي ص ٤٤ - ٤٥ ( كتب للجميع )
- ٤ - لولروب مستودارد : حاضر العالم الاسلامي ، ترجمة هجاج نويهن ، تعليق شكيب ارسلان ، ج ٢ القاهرة ١٣٤٣ ص ١٦٤
- ٥ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦٧ ، ٢٣٩ .
- ٦ - سيد قنديل : ثورة ١٩١٩ ص ٧٢
- ٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٧ - ١٢٩ ، ١٥٤ - ١٥٥
- ٨ - صبر فالتين تشيرول : المرجع السابق : ص ١٦٨
- ٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٤ ، ٢٠ - ٢١
- ١٠ - درية شفيق و ابراهيم عبده : تطور النهضة النسائية في مصر ص ١٤
- ١١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧
- ١٢ - درية شفيق و ابراهيم عبده : المرجع السابق ص ١٥
- ١٣ - تشيرول : نفس المرجع ص ١٦٧
- ١٤ - نفس المصدر ١٢٦ - ١٢٧
- ١٥ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٢
- ١٦ - نفس المصدر والمكان
- ١٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦
- ١٨ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦١
- ١٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦
- ٢٠ - نفس المصدر : ص ١٥٤

- ٢١- نفس المصدر عن ١٢٢ - ١٢٥
- ٢٢- نفس المصدر ص ١٢٦
- ٢٣- نفس المصدر ص ١٢٧
- ٢٤- تشيول : المرجع السابق ص ١٨٠
- ٢٥- قانون رقم ٨٠ . . الخ تقرير اللجنة الخمسوية الانتدبة لمر ص ٢٤٥  
عامود ٢
- ٢٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٦
- ٢٧- نفس المصدر ٢٧٦
- ٢٨- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧
- ٢٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩
- ٣٠- نفس المصدر ص ٢٨٠
- ٣١- الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٦ - ١٩٧
- ٣٢- الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١ ، ج ٢ ص ٥٦ - ٥٨ . وقد  
تم اعدام ٣٤ شخصا من المشتركين في قتل الثمانية ضباط والجنود الانجليز في  
القطار في ديروط وديرمواس .
- ٣٣- الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ - ٦١
- ٣٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص  
٢٩٨
- ٣٥- الرافعي : نفس المرجع ص ١٦٠
- ٣٦- فكرى ابانة : المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٨
- ٣٧- الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٠ - ١٧١
- ٣٨- نفس المصدر ص ١٧٠
- ٣٩- فكرى ابانة : المرجع السابق ص ٥٥
- ٤٠- Sabry, M. ; La Révolution Egyptienne, II Partie P. 21
- ٤١- نفس المصدر ص ٢٤
- ٤٢- الرافعي : المرجع السابق ١٦٦
- ٤٣- دكتور مبرى : المرجع السابق ص ٢٦

٤٤- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ . وقد ذكر رياض الجمل في مذكرته الى سينوت حنا بك : أن أحد الضباط الإنجليز طلب منه في أثناء محاكمته أن يعترف أمام القضاة بأن « الحركة الحالية إنما هي حركة إسلامية ، ولكنه لم يشترك فيها - وهو قبطي - الا لكي يحمي اخوانه الأقباط من اعتداءات المسلمين ، واعاد هذه الاقتراحات عليه امام القائد العام ، فصر انه رفض رفضا باتا . وكان هدف النائب العام الرئيسي في محضر الاتهام أن يؤكد في النهاية أنه توجد علاقات بين الحركة الوطنية وبين تركيا ، منذ عرابي حتى موت مصطفى كاهل وتكوين الوفد المصري ، وذلك حتى يعطى تلك الحركة صبغة تركية . ( دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٥ ، دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٤٠٩ - ٤١٠ )

٤٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ .

٤٦- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٩ .

٤٧ - الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٦١ .

٤٨ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٢ ، أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ص ٩٢ - ٩٦ (كتاب روز اليوسف)

٤٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

٥٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

٥١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ .

٥٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٥٣ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ .

٥٤ - قانون رقم ٨٠ . الخ تقرير اللجنة الخصوصية التتمة لمر ص ٢٤٦ مامود ١ .

٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٠٨ .

٥٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، من تقرير الوفد الى الجنرال النبي لى ٢٠ مارس ١٩١٩ .

٥٧ - نفس المصدر والمكان .

٥٨ - نفس المصدر ص ٣٦٤ .

٥٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٦٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ تقرير الوفد السالف الذكر .

٦١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .

- ٦٢ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ .
- ٦٣ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١ .
- ٦٤ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ٦٥ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .
- ٦٦ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٠١ .
- ٦٧ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ ، بلدة الشبانات بمركز الزقازيق ، وقد عاقب الإنجليز أهلها ، لقتل أحد الجنود الهنود على مقربة منها ، باجلائهم عنها ، واحراق بيوتها ، واستمرت النار مشتعلة يومين (الرائي : المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٠) .
- ٦٨ - لورد لويد : المرجع السابق ٢٠٢ - ٢٠٣ .
- ٦٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ، تقرير الوفد السالف الذكر ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٧٠ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٢ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٣ ، الرائي : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٣ .
- ٧١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ - ٣٠٥ .
- ٧٢ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٤ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢٣ ، الاهالي في ٢ ابريل ١٩١٩
- ٧٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٤ .
- ٧٤ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ .
- ٧٥ - الجود : المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٧٦ - مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٧٧ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٠٤ .
- ٧٨ - نفس المصدر ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .
- ٧٩ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٦ .
- ٨٠ - نفس المصدر والكان .
- ٨١ - نيومان : المرجع السابق ص ٢٣٩ .
- ٨٢ - محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ١٨ .
- ٨٣ - دكتور محمد اتيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، المراسلات

السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى (١٩٦٢) ص ١١ حاشية ١ . وقد ضمت لجنة الوفد المركزية الى اعضائها على توالى الايام وتدرجيا - حضرات الآتية اسمائهم : عبد الخالق مذكور باشا (عضو الوفد) ، ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا ، وكامل بك بطرس ، والدكتور أحمد بك السيد ، والدكتور محبوب ثابت ، والدكتور حبيب بك خياط ، وحسين بك عبد الغفار ، وعلى الجزار بك ، وراغب عطية بك ، وعلى المتزلاوى بك ، والسيد حسين القصب ، وأحمد بك الشيخ ، وفهمى بك ويصا ، وحسين بك الشريمى ، ومحمد زكى بك عبد الرازق ، وعلى بك اسماعيل ، وصاروفيم بك عبيد ، وفؤاد بك سلطان ، وعبد الواحد بك الوكيل ، ومحمود بك عبد النبى ، وعثمان بك سليم ، وسالم بك السيد ، وعبد العظيم بك العللاوى ، وعبد الرحمن بك محمود ، ومحمد بك أبو جازية ، وبسيونى بك الخطيب ، وحسين بك هلال ، وعبد الستار بك الباسل ، (مذكرات عبد الرحمن فهمى ، مخطوط ، ملف ١ ص ٢٧٤) نقله الدكتور محمد أنيس : نفس المصدر والمكان .

٨٤ - الأهرام فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ .

٨٥ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٢٧ .

٨٦ - نظام لجان الوفد الانتخابية لقسم السيد زينب بالقاهرة (مطبعة الحقوق الملكية بشارع محمد على بالقاهرة) .

٨٧ - المرجع السابق . وكانت لجان الوفد تنقسم الى لجان أصلية وفرعية وانتخابية .

٨٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٧ مارس ١٩٢٠ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

٨٩ - نفس المصدر ص ٧ - ٩ .

٩٠ - صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لإبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محبوب ثابت ، ص ٢٥ ، ٣٦ - ٣٧ .

٩١ - الأهرام فى ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٠ من وشاية عبد الظاهر السمالوطى أمام المحكمة العسكرية ضد عبد الرحمن فهمى بك فى قضية جمعية الانتقام .

٩٢ - الأخبار فى ١٨ أغسطس ١٩٦٣ ص ٤ .

٩٣ - دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ١٥ - ١٧ .

٩٤ - نفس المصدر ص ٤٩ ، ٧٩ ، ١١٧ .

٩٥ - الأهرام فى ٢ أغسطس ١٩٢٠ ، وشاية عبد الظاهر السمالوطى السابقة الذكر

٩٦ - الأخبار فى ١٧ أغسطس ١٩٦٣ .

٩٧ - الأخبار فى ١ أغسطس ١٩٦٣ عن مذكرات سعد زغلول .

٩٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٤ ، ١٧ يناير ١٩٢٠ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٨١ ، ١٨٤ .

- ٩٩ - الرافعي : المرجع السابق الذكر ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ ، ٩٩ - ١٠١ ، ١١١ - ١١٢
- ١٠٠ - من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٨ ، ٣١ يناير ١٩١٩ ، ١ ، ٥ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، الأخبار في ٢٥ أغسطس ١٩٦٣ .
- ١٠١ - من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٢ أغسطس ، ١٨ أكتوبر ١٩١٩ دكتور محمد اتيمر : المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٥٢ - ١٥٣ .
- ١٠٢ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٢ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٣ .
- ١٠٣ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٣ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٢ .
- ١٠٤ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٤ .
- ١٠٥ - الاهالي في ٢٠ ابريل ١٩١٩ .
- ١٠٦ - نفس المصدر في ١٨ ابريل ١٩١٩ .
- ١٠٧ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ابريل ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢١٦ .
- ١٠٨ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٨٧ - ٨٨ .
- ١٠٩ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ١٨٥ - ١٨٦ .
- ١١٠ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ، ٢ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢١٣ ، ٢٠٩ .
- ١١١ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ابريل ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ١١ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢٠٨ ، ١٠٥ .
- ١١٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ .
- ١١٣ - الاهرام في ٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٤ - نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .
- ١١٥ - الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٣١ .
- ١١٦ - الاهرام في ٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٧ - نفس المصدر في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٨ - نفس المصدر في ٢٨ يوليو ، ٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٦٧ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧١٧ - ٧١٨ ، تمهيد ج ١ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٨ ، الأخبار في ١٩ أغسطس ١٩٦٣ .

تطور الحركة الوطنية - ١٩٣

- ١٢٠- الأهرام في ١٧ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٢١- نفس المصدر في أول أكتوبر ١٩٢٠ .
- ١٢٢- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٣- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٤- نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٥- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٦- دكتور محمد أنيس : نفس المرجع ص ١٩ ، وقد أورد محمد الشافعي البنا في ذكرياته عن السجن ، أنه تقابل مع عبد الرحمن فهمي وسأله : « هل هذه القضية حقيقة مدبرة ؟ فاجاب : نعم ، ولا ظل للحقيقة فيها .. » (الاصري في ٢٦ أغسطس ١٩٢٨ ، المقالة (١٧) من سلسلة مقالات « ١٧ سنة في السجن » ، بقلم محمد الشافعي البنا ) .
- ١٢٧- الأهرام في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٢٨- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٩- نفس المصدر في ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٣٠- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣١- نفس المصدر في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٣٢- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣٣- صالح على عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٥٨ .
- ١٣٤- الأهرام في ١٣ سبتمبر ١٩٢٠ .
- ١٣٥- الأهرام في ١٦ مايو ١٩٢١ ، مقال للاستاذ فكري أباطة بعنوان «حضر صالح» .
- ١٣٦- الاهالي في ١٩ أبريل ١٩١٩ .
- ١٣٧- الأهرام في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ من شهادة محمد لطفى المسلمي ، رئيس فرع جمعية الانتقام في القاهرة أمام المحكمة العسكرية .
- ١٣٨- الأهرام في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣٩- محمد إبراهيم الجزيري : سعد زغلول ص ٤٣ (كتاب اليوم) .
- ١٤٠- الأهرام في ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ من مقال للاستاذ فكري أباطة بعنوان «ممنوع الدخول»
- ١٤١- الأهرام في ١٢ يولية ١٩٢٢ من مقال للاستاذ فكري أباطة بعنوان «يوم الحساب» .
- ١٤٢- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٥٤ .



- ١٤٣- دكتور حسين خلاف : نقابات العمال في مصر . مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣ سنة ١٩٤٥ ص ٤٢٢ .
- ١٤٤- الاهرام في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ .
- ١٤٥- مصطفى امين : عبالة واقزام ، ص ١٥ (كتاب اليوم ، الطبعة الثانية) .
- ١٤٦- الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ١٨٧ .
- ١٤٧- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٢ .
- ١٤٨- نفس المصدر ص ١٩٨ .
- ١٤٩- نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٧ .
- ١٥٠- محمود حمزى : الايام الثلاثة ص ١٠ - ١١ .
- ١٥١- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩ . وقد ذكر تشيرول ان المؤلفين قد حددوا يومين فقط للاضراب . ولكن الكتاب المصريون يجمعون على انها كانت ثلاثة ايام . ويظهر ان يوم الجمعة الذى وقع بين ايام الاضراب هو السبب في اعتقاد تشيرول السالف الذكر .
- ١٥٢- الاهالي في ١١ ابريل ، ٥ مايو ١٩١٩ .
- ١٥٣- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٥٤- نفس المصدر والكتاب .
- ١٥٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٨ .
- ١٥٦- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٥٧- الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ١٢ .
- ١٥٧ مكره عوربت الوزارات الادارية التالية على هذا الاساس ، وهو ان تشكيلها كان يليك الاعتراف بالحماية
- ١٥٨- نفس المصدر ص ١٢ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢١ .
- ١٥٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- ١٦٠- تشيرول : نفس المرجع ص ٢٠١ .
- ١٦١- صالح على عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٦٢ .
- ١٦٢- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٧ .
- ١٦٣- دكتور احمد بيلى : على باشا ص ١٢٢ .
- ١٦٤- صالح على عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٥٤ .

- ١٦٥- الراقى : المرجع السابق ص ١٤ .
- ١٦٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٣١ ، ٢٤٠ - ٢٤١ .
- ١٦٧- تشيول : المرجع السابق ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- ١٦٨- الراقى : المرجع السابق ص ١٦ - ١٧ .
- ١٦٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٠ .
- ١٧٠- تشيول : المرجع السابق ص ٢٠٠ .
- ١٧١- نفس المصدر ص ٢٠٤ .
- ١٧٢- الراقى : المرجع السابق ص ١٩ .
- ١٧٣- تشيول : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

## الفصل الثالث

### معركة الحماية

## ١ - نضال الوفد في أوروبا وأمريكا

بينما كانت أرض مصر تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتضطرب بالقلق السياسية ، ويدور فوقها الصراع بين القوى الوطنية التي يمثلها الوفد ولجنته المركزية ، وبين القوى المعادية من الانجليز والحائنين والمتمردين والمخالفين ، كان الوفد في أوروبا يخوض غمار معركة مريرة يائسة ضد الحماية .

فعلى اثر قرار الافراج عن سعد زغلول باشا ورفاقه والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى باريس ، سارع الوفد في القاهرة الى تنظيم نفسه ، فقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : على شعراوي باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك . على أن ينضم اليهم في مالطة المعتقلون وهم : سعد زغلول باشا ومحمد محمود باشا وحيد الباسل باشا واسماعيل صدقي باشا (١) . ولتميز جهوده بالمال فتح باب التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجبع في المقاهي والمنتديات . وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء ، فتبرع عاشور باشا بعشرة آلاف جنيه ، والأمير يوسف كمال بالالفين ، وتبرع غيرهم على هذا المنوال حتى جمعت له أموال طائلة في مدة قصيرة (٢) . ثم ألفت اللجنة المركزية للوفد وتولى رياستها محمود سليمان باشا (٣) ، كما ذكرنا .

وقد غادر الوفد البلاد في يوم ١١ ابريل ١٩١٩ ، واتخذ له هيئة سكرتارية تتألف من محمد بك بدر والمسيو جورج دوماني للقسم الفرنسي ، وحضرات المحامين ريسا واصف بك وعزيز بك منسى وعلى بك حافظ . رمضان . وقد طلب الثلاثة الآخرون أن يضموا الى الوفد كأعضاء ، وجرى المناقشة بين أعضاء الوفد في هذا الأمر ، فرفض طلبهم ، ولكن تقرر أن يسمى الثلاثة مستشارين . وقد عدل هذا القرار فيما بعد بالنسبة لريسا واصف بك فجعل عضوا (٤) .

ثم عمل الوفد على تنسيق أعماله وتنظيمها بعد وصوله الى فرنسا .  
تألف ثلاث لجان : الأولى للمالية انتخب لها معالي رئيسه وأمين الصندوق  
شعراوي باشا وعبد اللطيف المكباتي . والثانية للنشر ، وأعضاؤها  
اسماعيل صدقي باشا وعبد العزيز بك فهمي والدكتور حافظ عفيفي بك  
وويصا واصف بك . والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها اسماعيل صدقي  
باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك . وتبطلت السكرتارية  
بمصطفى النحاس بك ، يدور كل ما يحدث في الجلسات من مناقشات  
وقرارات . وتولى السكرتارية العامة محمد بك بدر ، وكانت مهمتها تنفيذ  
قرارات الوفد (٥) .

وعندما وصل الوفد الى باريس في ١٩ ابريل ١٩١٩ ، كان على  
يقين من نجاح مقصده : أليس يحمل في حقيبته مطالب الشعب المصري  
معززة بالحجج والمستندات ؟ وأليس تتوفر فيه كل مزايا الانابة الشعبية  
اذ لم تجمع أمة على انتداب وفدها بكل طبقاتها كما أجمعت الأمة المصرية ؟  
ثم انه كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، ويعلق أملا كبيرا على  
استفادة مصر من تطبيق حق تقرير المصير (٦) . وكان قد رسم خطة  
عمله بحيث يبدأ أولا بمقابلة المستر ولسن ، الذي كان يعتقد أنه هو  
رأس المؤتمر ودعامته ، وذلك ليستميله الى تأييد مطالب المصريين . ثم  
يتبع هذه الخطوة بالتقدم رأسا الى المؤتمر فيضمن نجاح مهمته .

هكذا كان الوفد يعتقد في سهولة تنفيذ خطته . وهو اعتقاد نابع  
من عدالة القضية التي كان يعالجها ، ولكنه نابع أيضا من علم دراية  
بخفايا الصراع السياسي الدولي الذي كان يدور اذ ذاك على مسرح مؤتمر  
الصلح بين المدرسة الكيافيلية القديمة التي كانت تقودها فرنسا  
وانجلترا ، والمدرسة الجديدة المثالية التي كان يقودها ولسن . فلقد كان  
انتهاء الحرب العالمية بهزيمة الامبراطوريات الأربع الكبرى في العالم  
وهي : روسيا وألمانيا والنمسا وتركيا ، مؤذنا بنشوب صراع شديد بين  
الدول الاستعمارية المنتصرة ، على اقتسام الغنائم والأسلاب . وكانت هذه  
الدول قد عقدت فيما بينها المعاهدات السرية في غمرة الحرب لاجتذاب  
الدول الخليفة الى صفها ، ولاقتسام أملاك الدول المعادية عند تحقيق  
هزيمتها . وكانت هذه المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء غامضة  
مبهمة متناقضة . وقد فطن الرئيس وودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ،  
عقب انضمام أمريكا الى صفوف الحلفاء في ١٩١٧ ، الى مبلغ ما تورطت فيه  
بريطانيا وفرنسا وسائر الحلفاء من عقود ومحالفات وتصريحات يناقض

بعضها بعضا ، فنص في النقطة الأولى من نقطة الأربع عشرة التي أعلنها على الملأ في يناير ١٩١٨ على وجوب قيام العلاقات الدبلوماسية على أساس من الصراحة والعلانية ، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية في مفاوضات الدول في المستقبل .

لم يعلن الحلفاء رسميا موافقتهم على هذه النقطة . كما أنهم لم يتعهدوا بمراعاتها . ولم تلبث هذه المبادئ أن أخذت تصطبغ بمطامع فرنسا في أوروبا وفي الشرق الأوسط ، وتصطبغ بمطامع انجلترا في مصر وأمالك الدولة العثمانية . كما أخذت مطامع كل دولة تصطبغ بمطامع الدولة الأخرى ، فقد كان كل هم كليمنصو أن ينتقم من ألمانيا ويقتص أطرافها ويحطم اقتصادياتها ويقضى على جيشها ، كما كان يريد تقسيمها ، والخروج بفرنسا أقوى دولة في أوروبا . بينما كان لويد جورج يرغب في تخفيض قوة ألمانيا الحربية على شريطة ألا يؤدي هذا التخفيض إلى تفوق فرنسا الحربي في أوروبا . وكان يعارض في تقسيم ألمانيا حتى تبقى شوكة في ظهر فرنسا تحد من غرورها . وبينما كان الدكتور ولسن يواجه دسائس هذين السياسيين وانشغالهما بتقسيم الأسلاب ونهب المستعمرات حتى أصبحت مسائل السلم الدولية في المرتبة الثانية ، كان هو نفسه يعاني من ضعف موقفه الناشئ عن المعارضة الشديدة التي كان يلقاها في الولايات المتحدة لعصبة الأمم حتى لقد أخذ نفوذه في المؤتمر يضعف يوما بعد يوم ، ولم تعد له الكلمة المسموعة ، كما كان متوقعا .

وعلى هذا فقد كان من السهولة بمكان بالنسبة لانجلترا أن تحصل على اعتراف الدول بحمايتها على مصر . في وسط صراع المطامع الذي كان يجري في حومة مؤتمر الصلح ، كان من اليسير عليها أن تبجح بأشياء مقابل أشياء ، وتتنازل عن أطماع مقابل تحقيق أطماع . ولم تكن المسألة المصرية بالأهمية التي كانت عليها قبلا ، فمنذ أن عقد الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا في ١٩٠٤ ، كان مركز انجلترا في مصر - كما يقول لانكزوفسكي - مسلما به للدرجة أنه لم ترد بشأنه أية نصوص في المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء إبان الحرب . ولم يكن في وسع الدكتور ولسن اغضاب انجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، أولا - لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا - لأن انجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاهما الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون إذ ذاك يطالبون

يكيوتشاو Klaw Chaw وغيرها في الشرق الأقصى - وثالثا - لأن ولسن كان يزداد انعزلا في المؤتمر : فقد عارض مطامع ايطاليا في فيومي Fiume ، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقض المبادئ التي حاربت الولايات المتحدة من أجلها ، وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الايطالي وعودته الى بلاده . ورابعا - لأنه كان في وسع انجلترا أن تفرى الدكتور ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، بأن تدخل في روعه أنها تنوى أن تمنح المصريين قسما من الاستقلال الداخلي وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد المصالح الأوروبية ، - كما تدل على ذلك عبارات الاعتراف الرسمي الأمريكي بالحماية - (٧) .

وهكذا عندما سمحت انجلترا لسعد زغلول وأعضاء الوفد بالذهاب الى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة هناك . وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هي : اعتراف الدكتور ولسن بالحماية . فبعد وصوله الى باريس بثلاثة أيام ، أي في يوم ٢٢ ابريل ١٩١٩ ، وهو نفس اليوم الذي قدم فيه الى ولسن كتابا يطلب فيه اليه مقابله ليعرض على مسامحة ظلامة مصر . كانت دار الحماية بالقاهرة تذيب بلاغا أوردت فيه كتابا تلقت من معتمد الولايات المتحدة بمصر يفيد بأن « الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ » ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك ، وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة . وبهذه المناسبة قد كلفت بأن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي على أنهما ينظران بعين الأسف الى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشملة . » (٨)

روع أعضاء الوفد بهذا الاعتراف بالحماية من صاحب مبدأ حق تقرير المصير . حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل في باريس لا يجدي ، وأن تركيز العمل في مصر أجدي والزم . وكان وقع الصدمة في نفوس أعضاء الوفد الآخرين أقبح . (٩) والحق لقد انهار ، باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، جزء كبير من خطة الوفد التي كانت تعتمد على مبدأ حق تقرير المصير في الحصول على الاستقلال . فإذا كان الدكتور ولسن قد تنكر لمبادئه ، فكيف يرجى إذن أن تخلص لها دول الاستعمار ؟ . على أن باب مؤتمر الصلح بالرغم من ذلك كان لا يزال

مفتوحا ، ولم يكن ثمة مجال لليأس المطلق ، ومن ثم فقد سارع الوفد بإرسال احتجاج إلى الدكتور ولسن ، ثم قدم في ٢٨ إبريل مذكرة إلى مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض أقواله عليه ، واستند في أحقية مطالبه إلى الأسس الآتية :

**أولا -** إذا كان الاشتراك في الحرب هو الشرط الذي يبيح للأمم رفع صوتها في المؤتمر ، فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما ، إذ أنها في الوقائع أعلنت في ٥ أغسطس ١٩١٤ أنها في حالة حرب على ألمانيا .

**ثانيا -** يقتضى إلغاء السيادة التركية ، وهو الأمر الذي نشأ عن الحرب ، تغييرا في حالة مصر السيامية التي قررتها معاهدة ١٨٤٠ - وهذا التغيير لا يمكن ادخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسي ، ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين .

**ثالثا -** سمع المؤتمر المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب ، وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، وهي البلد ذو المدنية العتيقة الذي لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلدا مستقلا منذ قرن . (١٠)

على أن الضربة الكبرى التي أعدها الانجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا . ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان ، وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية . ( المواد من ١٤٧ - ١٥٤ ) . وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية والتنازل عن الامتيازات في القطر المصري وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا . وقد نشرت الصحف الانجليزية فعلا في أول مايو - أي بعد يومين من تقديم الوفد طلبه لمؤتمر الصلح - موجزا ما سيرد في معاهدة الصلح خاصة بمصر . وثبت صحة ما أوردته في ٦ مايو ، عندما سلمت شروط الصلح رسميا إلى الألمان في قصر تريانون ، ونشر الموجز الرسمي لتصوصها . (١١) وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كانت آماله قد انهارت تماما ، وكسبت إنجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر .



كان بسبب هذه الخيبة الفادحة التي منى بها الوفد ، وانهيار آماله في مؤتمر الصلح ، أن نشأ موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل انتهت مهمة الوفد ؟ وفي بداية الأمر تناوب الياس الجميع فكتب سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ١٣ مايو يقول : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة في وجوهنا ، كل الجهود والمساعى لم تؤد الى نتيجة » . في النص التمهيدى لمجادثات الصلح اعترف الألمان بالحماية ٠٠ ، (١٢) ، وفي جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ أعلن سعد زغلول يأسه قائلاً : « ان مهمة الوفد قد انتهت ، ولم يبق أمل في الحصول على الاستقلال التام ، وان كل قول عدا ذلك يعد مغالطة ، وان عمل الوفد الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة » . (١٣)

على أن الوفد لم يكن يستطيع أن يعلن هذا اليأس دون أن يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولي بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة في معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت اليها انجلترا تحت ضغط ظروف الحرب . (١٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الأحكام العرفية مازال سارية في مصر ، وهذا يعد من حرية الوفد في العمل اذا عاد الى مصر ، أما في أوروبا ، بعيدا عن قبضة الحكم العرفي ، فقد كان أمامه المجال فسيحا لخدمة القضية ، اذ يمكنه أن يتخذ من باريس مركزا لدعاية أكثر اثارة للمشاعر الوطنية في صدور الجماهير من أية دعاية قام بها قبل سفره . (١٥) ومما لا ريب فيه أن عودة الوفد الى مصر بعد كل القيامة التي أقامتها الأمة لتمكين أعضائه من السفر ، انما هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيثس الأمة من رجائها وتشككها في دعائها وتعمل بالتفرقة بين صفوفها . (١٦)

على أن بعض رجال الوفد لم يجد في هذه الأمور ما يفرى باستمرار الوفد في مهمته ، فقد أصر عزيز منسى ، مستشار الوفد على أن الوفد انما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه ، أما وقد بنت المؤتمر في الأمر ، فقد انتهت المهمة التي جاء لأجلها الوفد ، ووجب عليه أن يعود الى مصر ليبلغ الأمة نتيجة مسعاه (١٧) . أما على حافظ رمضان بك فقد رأى أن « لا أمل ولا عمل وأن على الوفد أن يسعى للمفاوضة في الاستقلال الداخلى » . (١٨) وكان حسين واصف باشا من نفس هذا الرأي ، وقد اقترح على زملائه السفر الى انجلترا لمواصلة العمل السياسى هناك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستتر بلفور

وزير خارجية إنجلترا والسفير مالت السفير الانجليزى فى تركيا . ولكن الوفد رفض ذلك ، فقسم استقالته من عضويته فى أواخر شهر يونيو ١٩٠٠ (١٩) وقد كان هذا العرض الذى قدمه حسين واصف باشا ، بالاتفاق مع اسماعيل صدقى باشا . وقد اتفقا مع رجل يدعى صباغ كان موظفا عند البرنس حسين على أن يعرض وساطته أيضا بين المستر بلفور وسعد ، ولكن سعد باشا رفض ذلك . (٢٠) وكان محمود بك أبو النصر منضما فى رأى الى حسين واصف باشا واسماعيل صدقى باشا ، ويرى ضرورة السعى بدون توان فى الحصول على أقصى ما يمكن من الحرية والحكم الذاتى . (٢١)

وقد انفجر الخلاف بين صدقى باشا ومحمود أبى النصر بك من جهة ، وبين سعد زغلول باشا وأعضاء الوفد الآخرين من جهة أخرى عندما وصلت الى الوفد معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية فى مصر فى حوادث نزلة الشوبك والعريضة ، وقد وصلت الى الوفد كاملة من عبد الرحمن فهمى مدعومة بالصور والمستندات فلما أراد الوفد نشرها على العالم المتمدن ، اعترض صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك اعتراضا شديدا بحجة أن « طبع ما ارتكبه بعض شرازم الجيش البريطانى فى جهات القطر ابان الثورة الأخيرة من حوادث الاعتداء على الأموال والأنفس والأعراض وطبع هاتيك الفظائع بمعرفة الوفد فى أنحاء الممالك وعلى أعضاء مجلس السناتو الأمريكى وبين جدران مؤتمر السلام بعد ما انتهينا منه وانتهى منا ، عمل كهذا فى الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمته » . وقد بين صدقى باشا أنه اذا كان الغرض من عرض هذه الأعمال على مؤتمر الصلح الوصول الى اشتغاله مجددا بالمسألة المصرية فان هذا الغرض لا يمكن تحقيقه الآن ، حيث قد طوى الكتاب باقرار ألمانيا نهائيا على الحماية التى وافق عليها المؤتمر ، ومن غير المعقول أن يعاد البحث فى أمر الاستقلال بناء على أن الانجليز لم يحسنوا معاملة المصريين أنفسهم ثورتهم . واذا كان الغرض من الاذاعة حمل مجلس الشيوخ الأمريكى على عدم التصديق على معاهدة الصلح والأخذ بيد المصريين فى قضيتهم ، فان هذا الأمل ضرب من الوهم والخيال . فان قرار المجلس فى هذا لا يؤدى الا الى شئ واحد وهو أن أمريكا لا تلزم ألمانيا بالتصديق على حماية الانكليز على مصر . وقد تعهدت ألمانيا من قبل بالتصديق على تلك الحماية ، اذ وقعت على معاهدة الصلح مع الحلفاء الثلاثة والعشرين . على أن أمريكا نفسها قد صدقت على الحماية ، ومن المعروف أن هذا التصديق

من حيث هو عمل يراد به فقط حفظ مصالح الدولة المصدقة - هو اجراء ادارى سياسى لا دخل فيه للبرلمان ، ثم بين صدقى باشا أنه اذا كان الأمل فى فتح باب المناقشة فى المسألة التركية لا يزال مبنيا على أن المؤتمر لم يبت فى المسائل التركية ، التى تعد المسألة المصرية فرعا منها ، فإن مجرد الاطلاع على المذكرات التى تبودلت بين مؤتمر الصلح والوفد التركى يبين مقدار الهوان الذى سقطت فيه الدولة التركيه ، فليس من المعقول أن يكون للدولة العثمانية صوت يعتد به فيما يتعلق بأمورنا . (٢٢)

وقد خلص صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من كتابيهما الى ضرورة الاكتفاء بتبليغ تلك الفظائع الى احرار البرلمان الانجليزى والى الحكومة الانجليزية نفسها والى النائب العمومى الذى يتولى التحقيق مع أبناء الجمعية المصرية فى لندن بمناسبة نشرهم فيها طرفا من تلك الفظائع . وكان مما ذكره صدقى باشا أن الاقتصار على ابلاغ اعضاء البرلمان الانجليزى تلك الفظائع ابلاغا بسيطا ، سوف يكون ادعى الى اهتمامهم وأقرب الى نوال مصر شيئا من آمالها بسبب ما ينتظر من ضغط الراى العام وممثليه على حكومتهم فى الوقت الذى تعد فيه العدة للبت فى شئون مصر . (٢٣)

كانت الفكرة الأساسية فى آراء صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك هى الالتجاء الى انجلترا وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحرية والحكم الذاتى فى ظل الحماية . وبمعنى آخر تنفيذ الخطة التى وضعها الوفد مع رشيدى باشا عند تأليف الوفد فى حالة فشله فى الحصول على الاستقلال التام . على أن هذه الخطة كان من المستحيل تنفيذها من قبل الوفد فى ذلك الوقت . فقد تغير الموقف عما كان عليه عند وضعها كل التغيير . لقد وضعت هذه الخطة عندما كان أمر الشعب واشتراكه فى النضال ساقطا من الحساب . أى عندما كانت الحركة صادرة من أعلى . فلما تحركت القاعدة وحصل الضغط من أسفل ، لم يعد من حق الوفد أن يخالف شروط الوكالة . أى أنه اذا كان من السهل عليه أن يفعل ذلك عندما كانت الوكالة صورية ، فإن الأمر قد أصبح مستحيلا بعد أن أصبحت الوكالة حقيقية . يضاف الى ذلك أن سعد زغلول كان قد هاجم الحماية هجوما شديدا فى كل خطبة من خطبه تقريبا ودلل على بطلانها ، حتى أصبحت بغيضة تماما فى عين الشعب ، فكيف يمكن بعد ذلك قبولها فى أى صورة من الصور ؟

وعلى هذا فقد كانت الخطة الوحيدة التى فرضت نفسها فى ذلك

الحين هي علم قبول أى حل يقوم على الحماية اطلاقا ، والتمسك بعدم  
مفاوضة الانجليز ، لأن مثل هذه المفاوضة ، بعد ان حصلت انجلترا على  
نصرها العظيم فى مؤتمر الصلح بالاعتراف بالحماية ، لن تكون الا على  
أساس الحماية ، فحياة القضية المصرية قد باتت فى التمسك بعقوبتها ،  
حتى بعد ان حكمت الدول ضد مصلحة مصر ! . وهذا يفسر سر رفض  
سعد زغلول الوساطات التى عرضت عليه للاتصال بالحكومة الانجليزية،  
بحجة أن هذا الاتصال عقب مؤتمر الصلح ، لا يتفق مع طلب الاستقلال  
التام . فقد رفض - كما رأينا - وساطة حسين واصف باشا وصباغ  
بك. وقد عرض بعض كبار اليونانيين بأن يتوسط المسيو فنزيلوس عند  
الحكومة الانجليزية فى اعطاء مصر حقوقها ، كما طلب المسيو فنزيلوس  
من سعد باشا أن يكتب له كتابا يلتمس وساطته لاعطاء مصر نظاما موافقا  
تحت الحماية ، ولكن سعد باشا رفض ، لأن اجابة هذا الطلب يعد  
« مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ولا يتفق مع الاجابة  
التي آجبنا بها الى السير ونجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة  
فى دائرة الحماية » . (٢٤)

قرر الوفد اذن طرق « الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات  
النيابية والجرائد والرأى العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات » .  
وكان معنى هذا أن يخوض معركة دعاية واسعة النطاق . وكانت الصحف  
الفرنسية عندما قدم الوفد الى باريس قد قابلته فى بداية الأمر بعبارات  
مشجعة ، ونشر بعضها بيانات عن القضية المصرية وأحاديث مع رئيس  
الوفد . ونشرت جريدتا « الاكسلسيور » و « البيتى باريزيان » شيئا  
من ذلك ، مصدرا بصورة سعد باشا . غير أن الأوامر صدرت الى  
الصحف ، من رقابة المطبوعات بباريس بأن تقل من الكتابة عن مصر ،  
وأن تمتنع عما يكون فيه مساس بانجلترا . (٢٥) وأوعزت السلطات  
الانجليزية الى الصحف الفرنسية التى كانت تنقد منذ زمن الحرب مرتبات  
من الحزاة البريطانية ، بأن تمتنع عن الكتابة فى حركة مصر أو أن  
تشوهها . (٢٦) وعندما أراد الوفد دعوة الصحفيين الفرنسيين ، لقي  
امتناعا من أكثرهم ، حتى لا يحضروا دعوة هى فى الواقع مظاهرة ضد  
حليفهم انجلترا . (٢٧) كما أخفت الصحف ذات النزعة الانجليزية تنشر  
بين وقت وآخر عبارات منفردة من الحركة الوطنية : فنشرت « الطان »  
وهى لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية تلغرافا أرادت أن تشوه به  
الحركة الوطنية المصرية ، فقالت أنها كانت فى بداية الأمر حركة سياسية  
بعثة ثم أخذ يتولى ادارتها العناصر المتعصبة فى الأزهر ، فوقعت اعتداءات

على الأوروبيين وعلى الأقليات الدينية . . الخ . (٢٨) وللمحد من هجمات « الطان » دعا الوفد رئيس تحريرها الى مائدة خاصة ، وأخذ الأعضاء يناقشونه في خطة جريدته نحو القضية المصرية ، فكان جوابه أنه يعتقد أن المصريين غير أكفاء لحكم أنفسهم . ولكن الأعضاء وفقوا بعد مقابلات عديدة ومناقشات متوالية الى اقناعه بخطأ اعتقاده ، فانقطع الغمز واللمز ، واخذت الجريدة تنشر بين وقت وآخر عبارات لصالح المصريين . (٢٩)

وكان الايطاليون أكثر الناس عطفًا على القضية المصرية . وما يذكر لهم أنه عندما قام سعد زغلول ، عقب وصوله الى باريس ، بزيارة رؤساء وفود مؤتمر الصلح من الدول العظمى ، لم يرد الزيارة منهم الا السنيور أورلندو ، رئيس وزراء ايطاليا . (٣٠) وكانت الفرصة سانحة للدعاية للقضية المصرية في ايطاليا بسبب موقف مؤتمر الصلح من مسألة فيومي ، وهو الذي أدى الى انسحاب الوفد الايطالي وعودته الى ايطاليا . ولهذا فكر الوفد في ارسال بعثة من أعضائه برياسة صدقي باشا يجوب البلاد الايطالية للدعوة للقضية المصرية ، ولكن بعض العراقيين حالت دون ذلك . فإشار الوفد على الجمعية المصرية بدعوة الصحفيين الايطاليين الى وليمة للاحتفاظ بعطفهم على القضية المصرية . وقد حضرها ممثلو اثنتى عشرة دارا صحفية أظهروا جميعهم عطفًا واضحًا على القضية المصرية . (٣١)

وكان الوفد قد فهم أن استثارة الرأي العام في الولايات المتحدة ، لبحث القضية المصرية ، أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الأخبار التي يبعث بها المراسلون الى صحف أمريكا . (٣٢) وكان من أهم المقالات التي نشرت في أمريكا عن القضية المصرية تلك التي كتبها هربرت آدمز جبونز ، الصحفي الأمريكي ونشرتها مجلة « سنشري » في عدد مايو بعنوان « بريطانيا في مصر » . وكان قد كتب قبل ذلك عدة مقالات أخرى في تأييد القضية المصرية كان لها صدى ، واستشهد بكثير مما فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ في خطبته التي ألقاها دفاعًا عن القضية المصرية . (٣٣) وقد رأى الوفد أن ينب عن عبد اللطيف المكباتي بك للسفر الى الولايات المتحدة ، ولكن القنصلية الأمريكية طلبت من عبد اللطيف بك أن يؤخر على جواز سفره من قنصلية انجلترا أولاً . ولما طلب ذلك من القنصلية الانجليزية طلبت منه أن يحصل على إذن الحكومة المصرية . فعد عبد اللطيف بك ذلك مراوغة ، ورأى الوفد أنه لا فائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد فيما يختص بالعمل في الولايات المتحدة ، وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر فيها (٣٤) . مما ستفصله بعد قليل .

وقد فكر الوفد في إرسال وفد الى انجلترا لتفهم الأمة الانجليزية  
اللفطائح التي ترتكب باسمها في مصر ، على ألا تكون له أية صلة بأحد  
من هيئة الحكومة البريطانية . ولكن الوفد خشي تلاعب السياسة  
البريطانية التي قد تستغل ذلك في الاساءة الى الوفد ورميه بالتكالب  
عليها . فقرر أن يرسل اثنين فقط للقيام بحركة دعاية بواسطة الصحف  
والمجلات والكراسات والأحاديث ، ورأى زيادة في الحيلة أن يكون  
سفرهما بصفتهم الشخصية البحتة ، لا بصفتهم الرسمية كأعضاء في  
الوفد . وعين لذلك الدكتور حافظ عفيفي ومحمد بدر بك . ولكن  
السلطات البريطانية رفضت السماح للدكتور حافظ عفيفي بالسفر الا  
إذا كان يريد أن يصرح بأنه مسافر كعضو من الوفد المصري لأسباب  
خاصة بالمسألة المصرية . فأبى الدكتور ذلك . وأخيرا عدل الوفد عن  
إرسال أحد الى انجلترا ، مكثفيا بالمصريين المقيمين بها وأخذ يرسل لهم  
الأوراق التي تساعد في حركة الدعاية ، كما أمدهم بما يلزمهم  
للنفقات . (٣٥)

وقد أعاد الوفد النظر في موقفه من الاشتراكيين . وكانت خطته  
عندما قدم الى باريس تقوم على تحاشي كل مامن شأنه أن يثير الريبة فيه  
في صدر المعسكر الذي بيده البت في مصير مصر . فقد رفض ما اقترحه  
عليه المصريون المقيمون بباريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى  
« الجمعية المصرية » من أن يجيئوه بعمون الأحزاب الاشتراكية . وكانت  
لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسي على استعداد لاستقبال أعضاء الوفد  
رسميا وسماع أقوالهم . وكان من رأى الوفد اذ ذاك أن اتصاله بأحزاب  
اليسار قد ينفر منه انصار اليمين وأحزابها ، وأحزاب اليمين هي صاحبة  
الأغلبية ، وكان يرى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن  
الاستفادة منهم . فاهمل أمرهم وأخذ يلقى أبواب زعماء اليمين . وقد  
كاد هذا الموقف من الوفد يسبب انفصام العلاقات بينه وبين أعضاء  
الجمعية المصرية الذين كانوا يرون أن أحزاب اليمين إنما هي أحزاب  
استعمارية لا تجد من مصلحتها استقلال مصر ، حتى لا يحدث ذلك  
تأثيرا في تونس والجزائر ومراكش ، وبالتالي فلا خير فيها ، وأن الهون  
الوحيد الذي ينتظر في فرنسا إنما هو من أحزاب اليسار . (٣٦)

وفي الحقيقة أنه كان ، تحت تأثير هذه الفكرة ، فكرة تحاشي كل  
ما قد يثير الريبة في الوفد في صدر معسكر الحلفاء ، أن عمد سعد باشا  
الى الابتعاد عن محمد فريد بك في أوروبا ، حتى بعد أن تلقى منه خطابا

من سويسرا • كما رفض ضمه الى الوفد عندما تقدم اليه بذلك عبد الرحمن فهمى بك في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ • وكأنه ذلك لما كان معروفا من مقام فريد بك في ألمانيا وتركيا أثناء الحرب ، حتى لا تستغل الدعاية الانجليزية هذا الاتصال فى تشويه الحركة الوطنية • (٣٧) وفى الحق أن الانجليز كانوا يطلقون الاشاعات ، فى ذلك الحين ، فى فرنسا بأن الحركة الوطنية فى مصر تلعب فيها الأيدي الألمانية والتركية ، وأن قوامها الذهب الألمانى ، وأنها واقعة تحت تأثير لجنة الاتحاد والترقى التركية (٣٧ مكرر) • كما كانوا يشيرون أن الحركة قائمة على كره الأجانب ، وأطلقوا صيحة اضطهاد الأرمن فى مصر لصيغها بالصيغة الدينية • وفى ذلك أقام الوفد مادبته المعروفة للصحفيين الأمريكين والانجليز فى ٣ مايو ١٩١٩ للرد على هذه الافتراءات واعطاء صورة حقيقية للحركة الوطنية وبواعثها ومراميها (٣٨) •

قرر الوفد اذن ، كما ذكرنا ، طرق أبواب الاشتراكيين بعد أن القع كل امل له فى غيرهم • وقد رأى لذلك ان يساعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زيدت الى خمسة عشر ألفا تحت نصيحة أعضاء « الجمعية المصرية » ، ولكن مجلس ادارة الجريدة رفض المبلغ ، فأرسله سعد زغلول الى اکتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى زعيمهم الاشتراكى المعروف « جوريس » الذى قتل قبل الحرب (٣٩) • كما أولم ، بواسطة الجمعية المصرية ، مادية فاخرة لنفر من زعماء أحزاب اليسار ، ورجال الصحافة ، وكان من بينهم « رابوبور » الاشتراكى المتطرف ، وأحد أعضاء لجنة الأربع والعشرين التى انتخبها الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ، وتقديم تقرير عنها ، وابداء الرأى فيما تراه من التغيير والتبديل • وقد وعد فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى للقضية المصرية ، وتأييده لها فى رده على المعاهدة • ولم يكن رابوبور هو الوحيد الذى وعد بالمساعدة ، فقد وعد بذلك « مارسيل كاشان » زعيم الاشتراكيين وخليفة جوريس ، وهو فى الوقت نفسه مدير جريدة « لومانيتيه » الاشتراكية ، وعضو مجلس النواب الفرنسى • وصرح بأن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، بل سيجعلها فى طليعة ما يهتم به (٤٠) • وفى يوم ٤ أغسطس أرسل الوفد تلغرافا الى المستر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى ( بلوسرن ) وهو الذى انعقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نشأ عن التسوية التى أجراها مؤتمر الصلح • وقد احتج الوفد فى تلغرافه على معاهدة الصلح ، وطلب ، باسم مصر ، عون المؤتمر

الاشتراكي « على الظلم القاسي الذي أناخ بمصر » . ثم أتبع التلغراف  
بمذكرة عن المسألة المصرية والحالة في مصر (٤١) .

وفي ذلك الحين كان الوفد لا يكف عن الاستنجاد بالمؤتمر : ففي  
٢٦ يولية ١٩١٩ قدم مذكرة جديدة اليه طلب فيها إعادة النظر في أمر  
مصر . ثم طلب من المؤتمر في ٣ نوفمبر ارسال لجنة تحقيق دولية الى  
مصر لتتبين الحالة بنفسها بشكل مباشر . وذلك ردا على عزم الحكومة  
البريطانية ارسال لجنة ملتر الى مصر . وفي ٢١ نوفمبر أرسل تلغرافا  
آخر يلفت نظر المؤتمر الى حوادث العنف التي تجرى في مصر ، ويحثه  
على التدخل في الأمر . وتلاه تلغراف آخر بالمعنى نفسه في ٢٣ نوفمبر .  
وفي ٦ يناير ١٩٢٠ أرسل مذكرة الى المجلس الاعلى بمناسبة  
الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا يطلب فيها اليه إعادة النظر في  
مسألة مصر ، وينبه الى أن تركيا ليس لها حقوق على مصر يمكنها أن  
تتنازل عنها لانبجلترا . ودلل على ذلك بأن اشتراك مصر في الحرب ودخول  
تركيا فيها ، قطع كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لها سيادتها  
التامة من تلقاء نفسه ، وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة  
في تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو  
بمثابة اعتراف من تركيا باستقلال مصر . وأظهرت المذكرة أن اعتراف  
تركيا نفسها بالحماية اذا وقع ، لا يكون له قيمة اكثر من اعتراف أية  
دولة أخرى . وأن عدم استشارة الشعب المصري في المصير الذي يحد  
له ، يعتبر مخالفا للقانون الدولي والعرف المتبع بين الدول ، « واذا كانت  
المدنية الأوروبية قد تفهقت حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال  
أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث في العصور الوسطى ،  
فهل انعدم التعقل الانساني حتى صار من المتيسر معاملة شعب حليف  
للسعوب المنتصرة شرا من المعاملة التي تعامل بها الشعوب المهزومة ؟ » (٤٢)

وقد لجأ الوفد الى البرلمانات في بلدان الحلفاء يناشدها عدم  
التصديق على اعترافات الحكومات بالحماية . فأرسل في ٣١ يولية ١٩١٩  
استنجادا الى المسيو فريسمينييه ، العضو في مجلس الشيوخ الفرنسي  
ورئيس اللجنة المكلفة بفحص المعاهدة ، يدعوه فيه لكي تطبق اللجنة  
« مبادئ الحق والعدل بالنسبة لمصر » ، وأرفق به المستندات المؤيدة  
للقضية المصرية . فلما قبل مجلس الشيوخ المعاهدة وتحولت الى مجلس  
النواب لفحصها ، وكان مقرر اللجنة بالبرلمان الفرنسي هو المسيو موريس  
لونج ، أرسل الوفد اليه خطابا بليغا طلب فيه ، باسم مصالح فرنسا



المادية في مصر من شركات وبيوت تجارية وبنوك وارساليات ، وباسم الشرف الفرنسي الذي أربط بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، أن تساعد فرنسا مصر ، وأن ترفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل مصر معاملة السلع الوضيعة (٤٣) . ثم أولم وليمة كبرى في ٢ أغسطس دعا إليها الشيوخ والنواب والساسة والكتاب الفرنسيين وعشرات من الصحفيين وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت ، وتليت فيها كلمة من أناطول فرانس (٤٤) . وفي ١٤ أغسطس ١٩١٩ أرسل الوفد إلى البرلمان الإيطالي بمناسبة عرض اتفاقية الصلح عليه للتصديق ، يناشد عدم الاعتراف بالحماية ، ويعرب عن احتجاجه على المواد ١٤٧ - ١٥٤ من الاتفاقية ، ثم شرح القضية المصرية ، وطلب من نواب إيطاليا الحرة الاصرار إلى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية (٤٥) .

على أن بيانات الوفد ونداءاته لم تجد صدى أقوى مما وجدته في مجلس الشيوخ الأمريكي . وهذا يعود إلى طبيعة الظروف التي كانت قائمة في الولايات المتحدة في ذلك الوقت ضد مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي وعصبة الأمم . فالأمريكيون من الأصل الألماني كانوا يعتقدون أنها قاسية بلا حق أو مبرر . أما الأمريكيون من الأصل الإيطالي فكانوا يفضون رفض ولسن التنازل لإيطاليا عن ميناء فيومي . وكان الأمريكيون من الأصل الإيرلندي يناوئون أي اتحاد وثيق مع بريطانيا تم إبان الحرب . بينما كان الأمريكيين التقليديون على غير استعداد للتنازل عن مبدأ عدم الاشتراك في منظمة عالمية قد تلزم الولايات المتحدة من جرائها بالعمل الإيجابي للمحافظة على السلم (٤٦) . فضلا عن ذلك فإن جزءا كبيرا من الشعب الأمريكي كان قد قبل الدخول في الحرب بعد أن أفهمه ولسن أنه يخوض حربا للقضاء على الروح العسكرية الألمانية التي كانت تشكل خطرا كبيرا على حقوق الدول كبراهما وصغراها . وكان قد دخل الحرب دون أن يبغى من ورائها سيطرة بعد أن أعلن ولسن كلمته المشهورة « سلم بلا نصر » في ٢٢ يناير ١٩١٧ ، بعد مرور ثلاثة أشهر على اشتراكه في الحرب . ولكن لم يلبث أن خاب أمل الشعب الأمريكي حينما اكتشف أنه غرر به ، لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه ، وأن هناك معاهدات سرية كانت قد عقدت بين هؤلاء الحلفاء لتقسيم الغنائم بعد الحرب . وأدرك أنه إنما اشترك في الحرب لانقاذ الدول الاستعمارية وضمان ممتلكاتها وزيادتها . وتحولت المرارة ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص . فقد بدا واضحا أن معاهدة الصلح وعصبة الأمم قد آكلت لهاتين الدولتين وإيطاليا غنائمها الجديدة

وقوت قبضة هذه الدول الاستعمارية على الشعوب المهزومة ، واتاحت للروح العسكرية الفرنسية السيطرة على أوروبا . وعلى ذلك تقم الشعب الأمريكى من الرئيس ولسن مهادنته للشر فى مؤتمر الصلح برضوخه للسياسة الأوروبية ، وقد عبر عن ذلك السناتور بوراه فى خطاب له فى مجلس الشيوخ الأمريكى قال فيه : « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التى كان الرئيس يعتزم تقديمها للعالم . كما أنها لا تقوم على أساس المبادئ الإنسانية التى يعتنقها الرئيس الأمريكى . وإنما تقوم على أساس الإبقاء على كل مبدأ شرير من مبادئ النظم السياسية الأوروبية .. » . أنها تضع تحت أقدام القوة الغاشمة ملايين الأفراد المقهورين ، وتنكر الحرية والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هى المعاهدة التى استعاضت بها أوروبا عن المعاهدة التى وعدت بها أمريكا ، وانتظرها العالم أجمع (٤٧) .

ولقد كان من الطبيعى وروح أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى معادية لمعاهدة الصلح ، أن يتلمس هؤلاء المثالب التى يهاجمون بها المعاهدة ويدللون على مساوئها . وكانت القضية المصرية إحدى الوسائل التى اتخذت أداة فى ذلك الوقت . وفى ١٦ مايو ، عقب اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية ، أرسل الوفد الى مجلس الشيوخ الأمريكى تلغرافا ذكر فيه أن مؤتمر الحلفاء قد أبى أن يطبق المبادئ التى دخلت بها الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها على مصر ، مع أنها ساعدت تلك الدول على النجاح بسخاء . وإن حكم مؤتمر الصلح « معناه القضاء بالموت الأدبى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ساعد آباؤهم العلم والمدنية والبشرية مساعدات جمة » وأوضح الوفد أن قرار المؤتمر « لا يحرم مصر حقها الطبيعى الشرعى فى الاستقلال فحسب ، بل يحرمها أيضا من الصفة الأساسية التى تمتعت بها منذ ١٨٤٠ والتي أطلقت يدها فى إدارة شئونها الداخلية اطلاقا تاما ، وجعلت لها حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع فى ذلك الى تركيا صاحبة السيادة على البلاد » . وبعد أن أشار الى الاضطراب القائم فى مصر فى ذلك الوقت ، ونسبه الى رغبة الشعب المصرى فى استقلال بلاده ، ختم خطابه بالاحتجاج باسم الشعب المصرى على حكم ينتهك ، فيما يختص بمصر ، حرمة المبادئ الإنسانية والأمريكية التى ترمى الى عقد صلح عادل دائم (٤٨) .

وكان الوفد قد اتصل بالوفد الأمريكى الذى جاء الى باريس لمساعدة الإيرلنديين على نيل استقلالهم وعرف منهم الرغبة فى تشديد

النكير على الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية الى جانب المسألة  
الايرلندية . فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية  
المصرية . فترسوها بعناية واتصلوا بشأنها بمن يثقون بهم في مجلس  
الشيوخ الامريكى . هذا بالاضافة الى ما أذاعه الصحفيون الامريكيون  
في صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية في المائدة التي  
أقامها لهم الوفد (٤٩) . وهكذا أثبتت المسألة المصرية في مجلس  
الشيوخ الامريكى في ٢١ ، ٢٥ يونية عندما اقترح أحد الشيوخ  
الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ، فنبه أحد الاعضاء الى المسألة المصرية ،  
وأكد السناتور بوراه « أنها لا تقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من  
البلاد التي أراحت سياسة مؤتمر الصلح أن تضرها بنعمة الحرية  
والاستقلال على حساب الغير » . وقد سارع الوفد بإرسال برقية شكر  
اليه على هذه اللفتة . وكانت المرة الثانية عندما اتهم السناتور والش  
وفد الصلح الامريكى في باريس بخيانة المبادئ التي قصد باريس  
لنصرتها وتأييدها ، حيث استثنى الامم التي كانت تحت حكم أصدقائهم  
من أن يطبق عليها حق تقرير المصير . فعلق أحد الشيوخ الجمهوريين  
على ذلك ( السناتور مك كورمك ) بقوله : « ان مصر أيضا يجب أن  
تكون للمصريين » ، واقترح أن يتضمن المجلس قراره مصر . وقد أيد  
السناتور بوراه التصريحات المتقدمة وتساءل : « لماذا يعترف مؤتمر  
الصلح ببولونيا ورومانيا ويتجاهل ايرلندا ، ولا يسمح كوريا ومصر  
اللتين كان يجب أن تسبق أقوالهما ومطالبهما ؟ » ( ٥٠ )

وقد تبين الوفد أن الدعاية في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف  
العناية بها ويتابع ترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العابرة .  
فقرر أن يكلف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر  
في أمريكا . واختار لذلك ، بواسطة الدكتور حافظ عفيفى ، مستر  
فرنك والش رئيس الوفد الامريكى الذى حضر الى باريس للمطالبة  
باستقلال ايرلندا . ولكن هذا لاعتبارات كثيرة رأى أن يدع غيره يتولى  
المهمة ، واقترح لذلك المستر فولك ، وهو عمدة في المسائل الدولية ،  
وكان في وقت ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية في الولايات  
المتحدة ، وله شأن يذكر في قضايا دولية هامة . وقد انتهت المكاتبات  
بين المستر والش والمستر فولك بقبول الاخير تولى القضية المصرية (٥١) .

وقد بدأ المستر فولك عمله بالقيام بحركة دعاية واسعة عن طريق  
الصحف الامريكية لتهيئة الافكار لتلقى البحث في القضية المصرية ، ثم

التصدي في نفس الوقت لدعاية الانجليز المضادة بالزد. المقم. كما اخذ  
يجري اتصالاته بشأن القضية المصرية مع أعضاء مجلس الشيوخ حتى  
استطاع اقناع المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ بضرورة تأييد  
القضية المصرية اقناعا تاما ، وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجية  
تري مثل رأيه (٥٢) . وفي جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة في ١٨  
أغسطس ألقى السناتور «بوراه» خطابا ضافيا تناول فيه تطورات  
المسألة المصرية ، وذكر أنه في الساعة التي يتكلم فيها ، «يكبح جماح  
شعب مصر بالقوة ، ويحكم بسنان الحراب » ، ثم حمل على انجلترا  
فقال : « ان الحكومة البريطانية استولت بفضل هذه الحرب ، ياسيدي  
الرئيس ، على أرض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة » ، وأنه متى  
تم عمل مؤتمر فرساي ، وأخرجت المعاهدة ثمارها ، فان انجلترا تكون  
قد بسطت سلطانها على ٣٣ مليونا من الأنفس » . وبعد أن ندد بما  
تبذله وكالات الانباء الانجليزية والفرنسية مثل « رويتر » و« هافاس »  
من اخطاء الحقائق الواقعة على الشعب الامريكي ، عدد الفظائع التي  
لرتكب في القاهرة والشويك والشبانات والعزيرة والبدرشين وشبرا  
الشرقية وكفر الحجا وفي انحاء مختلفة من الوجه القبلى ، ثم قال :  
« لنفرض أنه بولغ في هذه الفظائع التي ارتكبت في مصر ، وأن يد  
الخيال امتدت الى أعمال القسوة التي سيفتضح أمرها ، فان ذلك لا ينفى  
أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منها تأييدها » ، ثم  
بين أن المادتين العاشرة والحادية عشرة ، تضطر الولايات المتحدة الى  
التقيد بقيد واحد له ، وهو الاشتراك في ابقاء بعض الشعوب في اوضاع تقوم  
بالاحتجاج عليها بشدة من ذلك الوقت . « وهذه مهمة مروعة مثقلة  
بالصعاب من كل نوع ، وفي نفس الوقت تناقض تصريحاتنا ومبادئنا  
وعقيدتنا السلمية مناقضة تامة » ٥٣ .

ولم تقتصر جهود المستر فولك على مجلس الشيوخ ، فقد قام  
باتصالات مع وزارة الخارجية . وبعد مقابلات واستشارات لأحضر لها ،  
تيسر الحصول على خطاب من الوزير « لانسينج » الى المستر أون بتاريخ  
١٦ ديسمبر ١٩١٩ يفيد أن الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشئون  
المصرية الا على النحو الذي ورد في الاعلان الذي ابلغته الحكومة البريطانية  
للولايات المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أى ( اعلان الحماية ) ، والا على  
النحو الذي ورد في تلغراف الملك جورج الخامس الى السلطان حسين  
الذى نشر في « التيمز » بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩١٤ . والذى جاء فيه ،  
أنه بفضل الحماية البريطانية ، سوف يتسنى له التغلب على الاثرات  
التي تريد تدمير استقلال مصر . وقد ابلغ هذا الخطاب لأعضاء مجلس

الشيوخ الأمريكي ، وأعضاء البرلمان البريطاني . وأقل ما فى هذا الخطاب أنه قصر الاعتراف بالحماية على الرقابة أثناء الحرب . ويظهر أن النجاح الذى لقيه جهد المستر فولك ، قد شجع الوفد على بذل المزيد من العناية . فقد قرر أن يسافر سعد زغلول باشا بنفسه ومعه محمد محمود باشا لهذه الغاية . ومع أن السياسة البريطانية سمحت سعيها لمنع سفرهما ، فإن الوفد استطاع بمساعدة المستر فولك وغيره من ذوى النفوذ الأمريكيين الحصول على رخصة يسافر لجنة من الحكومة الأمريكية مباشرة . غير أن صحة سعد باشا كانت بحيث لا تسمح له بتجشم مشاق السفر ، فسافر محمد محمود باشا وحده ، واستقبلته الصحافة الأمريكية منوهة بمكانته والمهمة التى قدم من أجلها . كما تكلمت عن الوفد المصرى وشرحت ما قام به من الأعمال وما صادفه من العوائق والضغط فى سبيل القيام بمهمته المشروعة (٥٤) .



هذه العناية التى أدارها الوفد بنجاح ملحوظ فى أوروبا وفى أمريكا ، والتى جرت تطبيقا لسياسة التمسك بدولية المسألة المصرية ، قيمتها العملية الوحيدة كانت فى ارتباطها بالمعركة الدائرة فى مصر . فلقد كان واضحا منذ أن اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر ، ثم اعترف بها مؤتمر الصلح بعده بقليل ، وبمعنى آخر منذ أن كسبت إنجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر ، أن ميدان النصر الوحيد للقضية المصرية إنما هو فى مصر . ذلك أن اعتراف الدول بالحماية لم يكن وحده كافيا لجعل الحماية شرعية بل كان لابد من اعتراف شعب الدولة المحمية بها أيضا . ومعنى هذا أنه كان على إنجلترا أن تخوض معركة أخرى فى مصر للحصول على اعتراف شعب مصر بالحماية . ولقد كانت مهمة الوفد المصرى أن لا يجعل الشعب المصرى يعطى هذه الموافقة أبدا . وقد لجأ فى تحقيق ذلك الى وسيلتين : الأولى أن يرفع روح الشعب المعنوية الى أعلى مستوى ، ويملا صدره بالإيمان المطلق بأن باب القضية المصرية لا يزال مفتوحا فى الخارج ، وأن فرصة النجاح فى الحصول على الاستقلال لازالت موجودة . وقد كان بقاءه فى باريس وعدم عودته الى مصر ، وقيامه بدعايته الناجحة فى أوروبا وأمريكا ، الدليل الرمزي على صحة ذلك . أما الوسيلة الثانية فهي حماية وحدة الأمة وعزيمتها من ضعف المترددين وانتهازية الطامعين ونشاط المخالفين والخائنين . وقد رأينا أن التنظيم السرى قد قام بذلك خير قيام برياسة عبد الرحمن فهمي . ولنتنقل الآن الى مصر ، حيث ميدان النصر على الحماية .

## ٢ - معركة الحماية في مصر

### لجنة ملنر

#### نشأة فكرة المقاطعة وتطورها :

يرجع تفكير الحكومة البريطانية في ايفاد لجنة انجليزية الى مصر الى أحداث مارس ١٩١٩ العنيفة . فلقد رأينا كيف استهانت انجلترا بالحركة التي قام بها الوفد منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، طانة أنها قاصرة على فريق من الأعيان المتذمرين ، وكيف أرادت ضرب هذه الحركة بالقبض على زعمائها ونفيهم الى مالطة . فلما انفجرت أحداث مارس الرهيبة ، واشتعلت الثورة في البلاد من أقصاها الى أقصاها ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها فجأة أمام حركة حقيقية لم تكن مستعدة لاجابة مطلب من مطالبها، لا أمام الرأي العام البريطاني ولا أمام مصالحها الامبراطورية . فقررت أن تعدل سياستها في مصر بما يكفل احباط الحركة واخماد الثورة . فاتفقت اللورد ألبي الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى ، اخماد الثورة بالطرق التي يراها ضرورية لذلك ، ومنها السماح للوفد بالسفر الى أوروبا - كما تشير الى ذلك برقية ١٨ مارس - والثانية ، ادارة البلاد بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية على مصر . وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية تهيم بالحماية الاطار القانوني الشرعي الذي كانت تفتقره ، والذي كان يجعلها عرضة للتنديد بها في المجال الدولي من قبل الوفد . وهذا الاطار القانوني لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما - كما مر بنا - الحصول على الاعتراف الدولي بهذه الحماية ، والثانية ، الحصول على اعتراف الشعب المصري نفسه بها . ولقد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الاول هو الضغط على الدول الصديقة والعدوة في باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر . أما الوسيلة لتحقيق الغرض الثاني فهي ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة تحقيق . وليس من قبيل الصدفة

أن أول إشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة قد صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها في باريس بين الدول لتعترف بالحماية : ففي يوم ٢١ مارس سأل الكولونيل Wedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما إذا كانت هناك خطوات تتخذ لإرسال لجنة تحقيق إلى مصر ؟ ، فرد المستر هارمز ورث بأنه ، وإن كان لا يستطيع في تلك اللحظة أن يقرر ما إذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق إلى مصر أم لا ، إلا أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى في الوقت المناسب أن تجرى تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر ، على أن يعاد القانون والنظم أولا (٥٥) . على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد النبي أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملتر . وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن زغلول وصحبه (٥٦) . ولم يلبث اللورد كيرزن أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم ، وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة (٥٧) .

اذن فلم يكن الدافع على التفكير في إرسال لجنة ملتر إلى مصر هو رغبة الحكومة البريطانية في القضاء بعض مسئولياتها على كاهل لجنة تحقيق ، واحساسها بأنها لا تستطيع أن تتخذ قرارا في المسألة المصرية إلا بناء على رأى سديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة في ذلك الحين - كما يقول لويد (٥٨) - ، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تعتبر عادة الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء في الداخل أو الخارج - كما يقول ويفل - (٥٩) ، فالحقيقة أن الدافع على إرسال اللجنة ، هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار . وليس أقطع في الدلالة على هذا الرأى ، من البلاغ الذى أصدره اللورد السامى في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، الذى أوضح فيه بريطانيا سياستها نحو التممسك بالحماية وغرضها من إرسال اللجنة ومهمتها في مصر . فقد جاء فيه :

( نقلا عن النص الانجليزى )

« ان سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصرى هي الاحتفاظ بالحكم الذاتى فيها autonomy تحت حماية بريطانيا ، وانشاء حكومة ذاتية Self government تحت رياسة حاكم مصر » .

« أما غرض بريطانيا العظمى ، فهو الدفاع عن مصر من كل خطر

خارجي ، أو من تدخل أية دولة أجنبية ، وفي الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري يمكن السلطان ووزرائه ومندوبي الامة المنتخبين ، تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، من الاشتراك معا في ادارة الشئون المصرية ، كل في مجاله الخاص وعلى أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام » .

« وعليه قررت حكومة جلالته ارسال لجنة الى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغاية ، وتقوم ، بعد أن تستشير السلطان ووزرائه وأصحاب الشأن والرأي من المصريين ، بالأعمال الأولية التي هي لازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة » .

« وليس من وظيفة اللجنة فرض دستور على مصر ، فان مهمتها هي أن تدرس الأحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الاصلاحات اللازمة » . ثم تقترح ، بالاتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول ، مشروع الحكومة ( أو نظام الحكم ) الذي يمكن وضعه موضع التنفيذ (٦٠) » .

فهذا البلاغ تحدث فيه بريطانيا في السطور الاولى بصراحة مجردة عن سياستها ، باعتبارها سياسة مقررة تحت التنفيذ ، وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها . وهذه السياسة تقوم على الحماية والاحتفاظ بها ، وعلى شراء موافقة الشعب المصري عليها مقابل « تأسيس نظام دستوري تحت ارشاد بريطانيا العظمى » .

ومع أن أول اشارة عن اللجنة كانت في أول ابريل ١٩١٩ ، إلا أن الظروف - لحسن حظ الحركة الوطنية ، قد عطلت مجيئها نحو ثمانية أشهر ، فلم تصل الى مصر الا في ٧ ديسمبر ١٩١٩ . ولقد كان اللورد ألبي يريد أن تصل اللجنة الى مصر في فترة الهدوء التي أعقبت انتهاء حركة اضراب الموظفين . فقد ارسل الى اللورد كيرزن في يوم ٢٣ ابريل - أي في نفس اليوم الذي عاد فيه الموظفون الى مكاتبهم - برقية يلح فيها ليسمح له باصدار بلاغ يعلن عن قدوم لجنة ملكية الى مصر برئاسة اللورد ملر . وألح بأن يكون سفر اللجنة في منتصف شهر مايو . ولكن اللورد كيرزن أجاب على هذا الطلب ، بعد لاي ، في ١٠ مايو بأن « لورد ملر لن يستطيع ، لأسباب عديدة ، السفر الى مصر قبل شهر سبتمبر » . (٦١) » .

على أن اللورد ألبي تمكن في تلك الأثناء من تأليف وزارة برئاسة محمد سعيد باشا . وقد أبدى سعيد باشا اعتراضه على مجيء لجنة



الانجليزية الى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت ذريعته في هذا - كما جاء في حديث مشهور له لجريدة الطان جرى في ٢٨ يونية ونشر في ٢١ يولية ١٩١٩ - « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة راسخة ؟ » (٦٢) . وقد بين سعيد باشا ومعاه السلطان فؤاد اللورد ألبني أن آمال المتطرفين من المصريين متعلقة بالمفاوضات التركية ، وبأن إيطاليا لم تعترف بالحماية بعد ، وأن مهمة اللجنة تصبح أكثر سهولة اذا جاءت بعد أن تتحطم هذه الآمال بصفة تامة (٦٣) . وعلى هذا كتب اللورد ألبني الى حكومته ينصحها بعدم قدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبض على ناصية الامور (٦٤) .

على كل حال فإن تأجيل هذه الأزمة الانجليزية ارسال اللجنة الى مصر ، قد أثبت أنه من أفذح أخطاء السياسة البريطانية في مصر بالنسبة لمصالح انجلترا . فلم يفسح السبيل فقط للوطنيين للتفكير في مقاطعة اللجنة عند قدومها ، بل أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير . وفي الحقيقة أن مقاطعة لجنة ملتر كانت العامل الحاسم في تقرير مصير معركة الحماية، ولهذا يجدر بنا أن نبحث نشأة هذه الفكرة وتطورها .

لقد روى الدكتور هيكل في مذكراته رواية غريبة - أخذ بها الاستاذ شفيق غربال - تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانوا بمعزل عن فكرة المقاطعة ، وأنها كانت من بنات أفكار مواطن مجهول . فقد ذكر أن الوفد لم يرد منه أي توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها ، وأما لجنة الوفد بمصر فظلت في حيرة ، وأن أعضاء الحزب الديموقراطي (وكان الدكتور هيكل عضوا في هذا الحزب الجديد) كانوا في مثل هذه الحيرة . وأن الناس لذلك ، اذ نشرت جريدة النظام التي كان يصدرها سيد أفندي على يومئذ اقتراحا من مواطن مجهول يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملتر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عده الشسباب المصري صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى في جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق الاهداف الوطنية . . ومع ذلك بقي الوفد وبقيت لجننته المركزية بالقاهرة صامتين لا يسديان في هذا الاقتراح رأيا (٦٥) .

ونظرا لخطورة هذه التهمة التي وجهها الدكتور هيكل للوفد وللجنة

المركزية . فقد حققت هذه المسألة في جريدة «النظام» التي استشهد بها الدكتور هيكل ، وتكشف لى عكس ما ذكره الدكتور . فقد تبين أن فكرة المقاطعة قد ظهرت من قبل أن تنشر جريدة النظام كلمة هذا المواطن المجهول في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، واسمه « حسن سلامة » ( وهي الكلمة الوحيدة التي نشرتها الجريدة منذ بدء صدورها في يونية ١٩١٩ حتى ذلك التاريخ حول موضوع المقاطعة ) ، كما تبين أن فكرة المقاطعة قد بحثت قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس ، وحيدها سعد باشا . أما الحزب الديمقراطي الذي ينسب إليه الدكتور هيكل قيادة حركة المقاطعة في ذلك الحين ، فكان لا يزال مجهولاً من الرأي العام لدرجة أن الصحف كانت تغفل نشر رسائله ، مما دعا الاستاذ فكرى أباطة الى نشر كلمة في جريدة النظام بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩١٩ يدعو فيها الحزب ليقدم نفسه للأمة وأن «يظهر بالمظهر الذي يتفق مع ضخامة اللقب » . وقد استجاب الحزب ونشر برنامجاً على صفحات جريدة النظام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩١٩ .

وحقيقة الموضوع انه منذ أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنة والأعضاء المرشحين لعضويتها ورئيسها اللورد ملنر ، راحت الآراء في مصر تتلاقى وتفترق حول الموقف الموحد الذي ينبغي على المصريين اتخاذه عند قدوم اللجنة الى مصر . وقد لحص الاستاذ سيد على ، صاحب جريدة النظام ، هذه الآراء في صحيفته في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، فذكر أن البعض كان يرى بفائدة البحث مع اللجنة والكشف لها عن المطالب والمظالم ، أما البعض الثاني فكان يستند على تصريحات محمد سعيد باشا لمراسل «الطائر» ويميل الى تفضيل الامتناع عن مخاطبة اللجنة اذا حضرت قبل أن يتم شيء من ذلك . أما البعض الثالث فمن رأيه أن اللجنة لا تستطيع أن تؤدي عملها الا اذا أطلقت لمصر حرية الرأي والفكر ، والا اذا أحس المصريون أنهم في حل من ابداء كل رأى يجول في خواطرهم بثقة واطمئنان ولا يكون ذلك الا برفع الأحكام العرفية التي تضطر المفكرين والباحثين الى الحيلة والحذر في كل ما يقولون . وقد استصوب الاستاذ سيد على هذا الرأي الأخير ووصفه بأنه « رأى ثاقب ومطلب عادل » (٦٦) .

هذه هي الآراء المختلفة التي تعرض لها الاستاذ سيد على في جريدته بخصوص قدوم اللجنة . أما في داخل الوفد وفي داخل لجنته المركزية ، فهناك قصة طريفة . فقد تقرر فكرة المقاطعة منذ شهر يولية ، وكان عبد الرحمن فهمي هو صاحبها ، ولكن حدث بعض الخطأ من جانب

عبد الرحمن فهمي بعد ذلك في فهم تعليمات سعد زغلول أدى الى شروعه في حطة أخرى لا تتفق مع خطة المقاطعة . ويمكن ملاحظة هذه المسألة من مقارنة الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك ، وبما كتبه هذا الأخير في مذكراته ، وهي المذكرات التي يبدو أنها كتبت بعد فترة من وقوع الحوادث مما جعلها أقل دقة في سرد المعلومات . وتتفق هذه المذكرات والرسائل في نقطة واحدة هي أن صاحب فكرة المقاطعة هو عبد الرحمن فهمي . أما وجه الخلاف فقيما ذكره عبد الرحمن فهمي بك في مذكراته بعد ذلك :

فقد قرر أنه لما عازمت الحكومة الانجليزية على ايفاد اللجنة الى مصر، ورد اليه خطاب من سعد زغلول فيه : « لا بد أن تكونوا قد عرفت أن الحكومة قررت ارسال لجنة الى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات وانه خوفي من أن يتعامل معها نفر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادئ الوفد ، أرجوكم تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » . فرأى عبد الرحمن فهمي أن أصلح رجل يقوم برياسة هذه اللجنة المصرية هو عدلى باشا فقابلته وكلمه في الموضوع ، فلم يقبل . فألح عليه وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض ، ولكنه كرر الرفض . وبعد انصرافه من عند عدلى باشا ، جالت في خاطره فكرة المقاطعة ، فكتب بها الى سعد زغلول ، وصادف أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقرأ عليهم ، فصادف قبولهم (٦٧) .

ومن هذه الرواية التي سجلها عبد الرحمن فهمي في مذكراته نلاحظ أمرين : الأول أن سعد زغلول كان من رأييه في البسداية تأليف لجنة من المصريين لمقابلة لجنة ملتر . والثانية ، أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح لسعد زغلول بفكرة المقاطعة الا بعد مقابلة عدلى باشا الثانية . ولما كان من غير المعقول أن تخطر ببال سعد زغلول فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملتر باسم الوفد ، لأن هذه الفكرة لا تتفق مع خطة الوفد ، على النحو الذي سبق ايضاحه في الفصل السابق : وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية . فقد عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل ، انتهيت منها الى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعدا بفكرة المقاطعة بعد مقابلاته لعدلى باشا الثانية ، كما قال ، وإنما قبل ذلك . لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم الا بعد ٢٥ يولية ، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ يولية نفسه . كما تبينت أن ما نسبته الى سعد زغلول من

انه قد كلفه « بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد » لم يحصل أصلاً . وقد نفى سعد زغلول ذلك في كتابه الذي أرسله الى عبد الرحمن فهمي في أول أغسطس ١٩١٩ فذكر أن تأليف لجنة أو لجان من أجل مفاوضة لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلاً » (٦٨) .

وحقيقة المسألة أن سعد زغلول كتب الى عبد الرحمن فهمي في تقريره الثامن ( وهو مفقود وتاريخه بين ٤ يولية و ٢٢ يولية ١٩١٩ - بين التقرير السادس والتقرير العاشر ) يطلب اليه « البحث عن اكفاء من الوطنيين يحضرون تقريراً بحقيقة مساوى الادارة الانجليزية لمصر لتقديمه للجنة ملنر » (٦٩) .

وكان سعد يريد بهذا التقرير أن يرد به على ما عساه يصدر من لجنة ايموس (٧٠) . وهي لجنة تألفت في مصر من كبار الموظفين الانجليز تحت رئاسة اللورد رالني الموظف بدار الحماية ، ومن ضمن أعضائها المستر ايموس المستشار القضائي بوزارة الحقانية المصرية . (٧١) وغرضها العمل فيما يبدو على جمع المعلومات وتقديمها للجنة ملنر عند قدومها الى مصر .

على أن عبد الرحمن فهمي أخطأ فهم رسالة سعد زغلول ، فقد ظن أن الوفد قد رفض الفكرة التي قدمها اليه بمقاطعة لجنة ملنر ، وعمل من ثم في ضوء هذا الفهم . فقد كتب الى سعد زغلول في يوم ٢٢ يولية يقول : وبهذه المناسبة ( مناسبة تأليف لجنة ايموس ) فكرت مع الاخوان المشتغلين معي في الحركة في ضرورة تشكيل لجنة من المصريين الكفاء لتحضير وتجهيز اللازم لمقابلة لجنة ملنر . وبالفعل شرعت من مدة في ترجمة صورة الأوراق والمستندات السابق ارسالها اليكم الى الانجليزية . وفكرت في أنه لو أسندت رياستها الى رجل معروف ذي مكانه وكرامة كعدلي باشا يكون لها من الاحترام ما تستحقه ، فقصدته وتكلمت معه طويلاً في الأمر . وخلاصة ما دار بيننا أن الانجليز يريدون (منا) المفاوضة معهم في المسألة وهذه المفاوضة ربما تؤدي الى ما يتعارض مع أعمال الوفد . واثنا اذا قصرنا أقوالنا على كلمة الاستقلال التام فقط ، فلا يتفاوضون معنا ، وعلى ذلك أرجأنا المسألة الى أن نأخذ رأي سماعتكم . ثم قال : « شرعت في تكوين لجنة لجمع المساوى الموجودة بفروع الحكومة المختلفة لاعداد ما أشرت اليه ، لأن الذي كنت أعمله قبل وصول أمركم الأخير هو ترجمة الفظائع والمخازي التي ارتكبتها الجنود الانجليزية بمصر » (٧٢) .

وفى يوم ٢٣ يولية - أى اليوم التالى - كتب الى سعد زغلول يقول :  
« ربما يتم تشكيل اللجنة اليوم . وفى الحقيقة انها ستكون مركبة من  
عدة لجان فرعية كل لجنة منها تختص بوزارة . وستعرض رئاسة اللجنة  
العامة على سعادة عدلى باشا . وعشمتنا اقناعه بقبول ذلك . وسأتوجه اليه  
خصيصا لهذا الغرض فى الاسكندرية قريبا جدا . ولقد ذكرت أن الوفد  
جمع كثيرا من هذه المسائل قبل سفره . فان تيسر ارسال صورة منها  
يكون أفيد ، لأنه ربما يفاجئنا حضور لجنة ملتر قبل اتمام العمل . ثم ان  
رأينا أن نعلن الجنرال ألبنى بوجود اللجنة بعد تشكيلها ونطلب منه  
بصريح العبارة أن يعطى التعليمات اللازمة للحكومة لتسهيل على اللجنة  
مأموريتها لتحضر اللازم حتى يتيسر للمصريين مقابلة اللجنة الانجليزية .  
ونحن لا نطمح فى الحصول على هذا التصريح ، ولكن عملا كهذا من شأنه  
أن يقوى قلوب البعض الذين استضعفوا ، وأن يمنح العراقيين من  
طريقها . سهل الله الحال . (٧٣)

على أن سعد زغلول لم يكذب يقرأ هذه التقارير حتى أبدى انزعاجه  
لما فيها ، وخصوصا أنه كان قد أبدى لعبد الرحمن فهمى فى كتابه بتاريخ  
٢٥ يولية استحسان الوفد لفكرة المقاطعة ( ولم يكن قد وصل هذا الكتاب  
بعد الى عبد الرحمن فهمى ) ، فكتب اليه يقول : « ان اللجان التى شرعتم  
فى تأليفها سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملتر ، أو لجمع الاستعلامات ، لم  
يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا . بل ان هذه الفكرة مضره ضررا بليغا  
بالأمة . ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها ، لأنه يخشى أن المفاوضة مع الانجليز  
بدون واسطة الوفد يكون من ورائها استدراج « وزحزحة » للمسألة  
المصرية من مركزها زحزحة توجب خيبة الأمل . أما الاستعلامات التى  
طلبنا منكم جمعها ، فقد كان يمكن الحصول عليها بواسطة أفراد من  
الوطنيين يعمل كل واحد منهم على انفراد فى جمع ما يستطيع الوصول  
اليه من المعلومات التى يمكن للوفد أن يستعملها ضد ما عساه يصدر من  
لجنة ايموس . وهذا المعنى هو ما كتبناه لكم فى ٢ يولية ( الراجع أنها  
١٢ بونية ، لأن التقرير السادس تاريخه ٤ يولية ، وليس من المعقول أن  
يكون تاريخ التقرير الثامن - وهو الذى يشير اليه سعد - فى ٢ يولية )  
ولم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة لهذه الغاية بأقل من استغرابنا لفكرة  
طلب مساعدتها من الجنرال ألبنى ، لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن  
الموقف الذى وقفت الأمة فيه حتى الآن . (٧٤) « وفى يوم ٢٤ أغسطس  
كتب سعد الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لانزال نرى ضرر تشكيل لجان

لجمع المعلومات التي كتبنا بتم عن جمعها واللازم هو أن يشتغل بها افراد حتى بطريقة غير محسوسة ، والمعلومات لازمه لنفس الوفد . (٧٥) ولعن في تلك الاثناء وصل الى عيد الرحمن فهمي تقرير سعد زغلول المؤرخ ٢٥ يولييه ، الذي يبدى فيه استحسناته لفكرة مقاطعة اللجنة ، فكتب الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس يعلن انه قد أوقف كل عمل ، ويذكر سبب سوء الفهم فيقول : « بوصول تقريرى الوفد نمرة ١٠ و ١١ المؤرخين في ٢٣ و ٢٥ يوليو الماضى ، وجدنا بأحدهما استحسنان الوفد للفكرة القديمة التي سبق عرضناها على الوفد من مدة طويلة ، وهو استحسنان علم مقابلة اللجنة الانجليزية وعدم مفاوضتها ، وعلى ذلك أوقفنا كل عمل حتى يحضر النحاس بيك ونعرف ما تريدونه تماما ، لان ما جاء بتقرير الوفد نمرة ١١ ، وهو استحسنان فكرة عدم مفاوضة اللجنة الانجليزية ، يخالف ما سبق جاء بتقرير الوفد نمرة ٨ المطلوب به البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريراً بحقيقة مساوىء الادارة الانجليزية بمصر لتقديمه للجنة ملنر (٧٦) » .

\*\*\*

وباستتباب المسألة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي على أساس مقاطعة اللجنة ، أخذت بعد ذلك الدعوة لهذه الفكرة في الانتشار . وكانت أول إشارة اليها في الصحف عندما أراد الاستاذ سيد على صاحب جريدة النظام في ٢٤ أغسطس فتح باب المناقشة حول لجنة ملنر ، فكتب اليه «المواطن حسن سلامة» رايه في هذا الموضوع في ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، الذي وصفه أيضا بأنه «رأى الأمة المصرية» ، وجاء فيه : «ياصاحب النظام، أذكرك أننى قرأت فى افتتاحية من افتتاحياتك أنك تريد من رأى العام المصرى أن يذكر ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر قريبا . ولكنى أرى أن رأى العام قد أبدى كلمته الاخيرة من زمن بعيد . يعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا فى الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشأن من الساسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ماتريد . هذا هو رأى الذى هو رأى الأمة المصرية على ما أعتقد ، فماذا ترى ؟ » .

ولم تلبث جريدة النظام أن أذاعت فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ نص خطاب لسعد باشا الى اللجنة المركزية مؤرخ ٢٨ أغسطس بتأييد فكرة المقاطعة قال فيه : « .. انكم تعلمون حق العلم ان حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية ، وإبعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين

بريطانيا العظمى ومصر . وبهذه المناسبة لا يسعنا جميعا الا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التي حملت رجال مصر وشبانها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر . . أجل تلقينا بالارتياح أنا واخواني خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة بأي صفة كانت ، اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين في أمر الاستقلال التام الذي ينشدونه (٧٧) . . . وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ كتب الاستاذ سيد على مقالا عنوانه : « أمامكم محامينا فاسألوه » . دعا فيه بقوة الى فكرة المقاطعة فقال : ان تصدى الوطنيين في مصر للبحث في قضيتهم ، وقبولهم للأخذ والرد فيها ، مع وجود الوكيل الرسمي المدافع عنها ، يشعر بتنازلهم عن وكرالته واستعدادهم لتولى الأمر بأنفسهم . وان سعد باشا - وهو من كبار رجال التشريع - قد أدرك ذلك ، فدفعت به غيرته على القضية الى تحرير كتابه الذي خاطب به الأمة المصرية ، وهو لا يقصد الا لفت نظرها الى أمر يجب مراعاته لنجاح قضيتها . وقد أراد بما كتب أن يقول المصريون لكل من يسأل عن شكائهم ومطالبهم ما يقوله صاحب كل حق من الأفراد : « أمامكم المحامي هنا فاسألوه » ، لعله أن القانون يبيع للمصريين مثل هذه الاجابة .

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر انتشار النار في الهشيم . فأخذ الافراد من جميع الطبقات يعلنون عزمهم على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات معاضدة الافراد في هذه المقاطعة . ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديرية لا تزال مغلقة ، فقد عقد اعضاؤها اجتماعات غير رسمية ، أرسلوا على اثرها برقيات الاحتجاج الشديدة على اللجنة لمجلس الوزراء والدول الاجنبية والى ممثلها بالقاهرة ثم الى الوفد في باريس . وحذا حذوهم في ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الأزهر وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وطلبة المدارس العليا وحتى بنات المدارس بين خمس سنوات واحدى عشرة سنة . وراحت الصحف الوطنية تنشر أنهارا وأنهارا من البرقيات التي تعلن الاحتجاج الشديد على اللجنة في صيغة واحدة تقريبا (٧٨) . وأخذ الشجب ينظمون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، ومعظمهم من طلبة الجامعة المصرية الاهلية والمدارس العليا . فكانوا يقابلون الساسة والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوصمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة على المقاطعة (٧٩) .

ولاحراج مركز الحكومة واظهار حقيقة موقفها ازاء الامة ، او اجبارها

على الانضمام لها في الشعور والرأي ، ذهب جماعة من المحامين والكتاب لمقابلة محمد سعيد باشا في مساء يوم ١٣ أكتوبر لاستطلاع رأيه ازاء اللجنة الانجليزية . فكرر عليهم ما سبق أن بينه للحكومة الانجليزية من « ان حضور اللجنة الآن الى مصر لا فائدة فيه بما أننا لا نزال مرتبطين بتركيا ، ومعاهدة الصلح لم تتم » ، « فاذا كانت اللجنة تجيء بالرغم من هذا الطلب والتشديد ، فان الأمر واضح ويكون معناه انه لا قيبة لنا أنا والوزراء جميعا في نظرهم ، وأنه ليست لهم فينا ثقة ، وأننا لا نستطيع أن نحكم البلد » . ثم أخبرهم بأنه طلب من المديرين ألا يتدخلوا في أمر اللجنة ، وألا يضغطوا على حرية الافراد بساء على أمر من السلطات الانجليزية » (٨٠) .

وفي يوم ١٨ أكتوبر كتب عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول يبدى شدة اغتباطه بقوة الحركة واكتمالها فقال : « أظن أنني لست في حاجة لأن أؤكد لسعادتكم ان الأمة عن بكرة أبيها وفي مقدمتها رجال المجالس النيابية ، أعلنت على صفحات الجرائد رأيا بخصوص لجنة اللورد ملنر . فان كل ذلك واضح وضوحا تاما على صفحات الجرائد كلها ، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة في شيء ما » . « انها والحق يقال لحالة ماكلنا نحلم بها نحن أنفسنا ، فحيا الله هذا الشعب الناهض وبارك الله في شعوره » . ويمكنني أن أصف لكم الحالة في كلمة واحدة ، وهي انه أصبح الآن لا خوف على حركتنا الوطنية من الدساسين والمأجورين مهما بذلوا من الجهد للتخويف والتفريق . وكذلك الغاصب الغشوم لن ينجح قطعا في أي تفريق مهما بذل من عوامل جذب القلوب اليه (٨١) » .

ولم تلبث حركة المعارضة لمجئ لجنة ملنر أن أخذت منذ ٢٤ أكتوبر تصطبغ بصبغة العنف وتلجأ الى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات . ولهذا شهدت الاسكندرية حوادث خطيرة أعادت الى الأذهان حوادث مارس الشهيرة ، فقد راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين ، واضطر منظمو المظاهرات الى اقامة المتاريس في الشوارع واقتلاع البلاط في الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفر الخنادق في الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية في بعض أحياء المدينة ، وسرعان ما انتقلت الاضطرابات الى القاهرة والمدن الأخرى احتجاجا على ما حدث في الاسكندرية . وعادت المعاهد والمدارس الى الاضراب من جديد . كما عادت المواكب الكبيرة التى تضم علماء الأزهر والأفندية والطلبة تظهر في الشوارع مرة أخرى . وبات احتمال عودة



موظفي الحكومة- والسكك الحديدية الى الاضراب يتهدد الحكومة من جديد(٨٢) .

وعندما أحست حكومة محمد سعيد باشا بأن الأمور تفلت من يدها، وكانت قد استطاعت في خلال الشهور التي قضتها في الحكم أن تستخلص من السلطات الانجليزية كثيرا من الأمور الادارية ، سارعت بتأكيد خطتها خشية أن تتدخل السلطات البريطانية من جديد ، وأصدرت قرارا في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات (وهو أول نداء يصدر من قبل الحكومة الوطنية منذ بداية الحركة الوطنية . اذ كان مثله يصدر من السلطات البريطانية)، ثم أرسلت نصف أشرطة من الجيش المصري الى الاسكندرية لمنع سير المظاهرات . ولكن الاضطرابات ما لبثت أن تجددت . في يوم ١٣ نوفمبر ، وهو اليوم الذي اتفقت الآراء بعد مناقشات وحوار طويل على اعتباره عيداً وطنياً . فأضربت المدارس والمعاهد ، وأغلق كثير من التجار الوطنيين متاجرهم ، وسارت مظاهرات كبرى احياء لهذا اليوم المشهود(٨٣) . . وهكذا سيطر الاضطراب على حياة البلاد .

في تلك الاثناء كان الموقف السياسي في مصر يقبل على مرحلة حرجية . فلقد رأينا كيف أبدى محمد سعيد باشا اعتراضه على مجيء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكيف أعلن عزمه على الاستقالة في حالة مجيء اللجنة . كما رأينا كيف وافق اللورد ألنبي على تأجيل مجيء اللجنة في بداية الامر ، وكتب الى حكومته ينصح بعدم حضورها قبل شهر سبتمبر . على أن ظهور حركة المقاطعة واشتدادها لم يلبث أن دفع اللورد ألنبي الى العدول عن رأيه السابق ، فبات يلج على حكومته بوجوب قدومها في أقرب وقت ممكن ، قائلا ان النداء بمقاطعة هذه اللجنة قد أصبح صيحة الحرب التي يطلقها المتطرفون ، فلا يصح الخضوع لها . وفي يوم ١٠ نوفمبر عاد الى مصر من وطنه بعد أن أمضى فيه شهرين ، وكان في جيبه بلاغ رسمي من حكومته عن مهمة اللجنة في مصر ، أذاعه في يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ - وهو البلاغ الذي أوردنا نصه في بداية هذا الجزء - . وازاء هذا لم يجسد محمد سعيد باشا مفرا من تقديم استقالته في يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ - أي في اليوم التالي .

ولم يلبث اللورد ألنبي أن لجأ الى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية في الصميم ، فقد عمد الى تأليف وزارة برئاسة يوسف وهبة باشا ( وهو قبضي ) محاولا ايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، وقسم عرى الوحدة

القومية • بيد أن الشعور القومي كان أكبر مما قدر اللورد النبي ، فعندما دأبت اشاعة قبول يوسف وهبه رئاسة هذه الوزارة، أظهرت الامة القبطية استيائها الشديد من هذا القبول وخشيت أن يسبب هذا فتورا بينها وبين المسلمين فاجتمع عدد كبير قى الكنيسة المرقسية صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ، قدر ينحو اربعمائة ألف من عليا الامة القبطية ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على اشاعة قبول يوسف وهبه رئاسة الوزارة ، قالوا فيه ان هذا القبول يعد قبولا للحماية ولتناقشة لجنة ملتر ، وهو يخالف ما أجمعت عليه الامة من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة (٨٤) •

ولم يلبث عبد الرحمن فهمي أن نهض من جانبه الى موازنة هذا الموقف السياسي وضرب هذه المحاولة الانجليزية • وقد ساعده الانجليز على ذلك من حيث لا يقصدون. فقد كان بسبب نشر بلاغ ١٤ نوفمبر عن ارسال لجنة ملتر الى مصر ، أن تجددت مظاهرات الاحتجاج مرة أخرى في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن • وكان أشدها ما حدث في القاهرة يوم عودة السلطان فؤاد من الاسكندرية في ١٦ نوفمبر ، فقد دخل العاصمة وسط مظاهرات عنيفة بلغ عدد ضحاياها ثلاثة عشر قتيلا وتسعة وستين جريحا • ثم اشتدت الحالة في الاسكندرية في مساء يوم ١٨ نوفمبر حيث انصرف المتظاهرون الى اقتلاع الاشجار وأحجار الأرصفة واقامة المتاريس ووضع السدود في مداخل الحارات ومنافذ الشوارع • وبلغ عدد القتلى تسعة ، والجرحى ثلاثين ، ولجأت القوات البريطانية الى احتلال أحياء المدينة وحظر التجول بعد التاسعة مساء ، كما أصدرت أمرا بتحديد عدد المشيعين في مواكب جنازات القتلى بما لا يزيد عن مائة شخص في كل مشهد (٨٥) •

ولما رأى اللورد النبي ان الأمور تتفاقم ، استدعى اليه في مساء يوم ١٨ نوفمبر عبد الرحمن فهمي بك ومحمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ، وأبلغهم أنه يعدم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي تثير الخواطر ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث • واتهم عبد الرحمن فهمي بأنه يحرض الجرائد والامة على معاداة الحماية والطمع على الحالة الموجودة • ثم طلب الى محمود سليمان باشا وابراهيم باشا سعيد أن يغادرا القاهرة ويقيما في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمي بك في مصر تحت المراقبة ، وأبلغهم أنهم اذا لم يجيبوه الى طلبه اتخذ ضدهم اجراءات شديدة • ولكن عزم الثلاثة صبح بعد خروجهم على

عدم الاذعان لما طلب منهم • ققامت السلطة العسكرية فى يوم ٢٠ نوفمبر  
باعتقال محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا ورحلتهما الى بلديتهما،  
وأبقت عبد الرحمن فهمى بك تحت المراقبة • وبذلك خلا منصبا رئيس  
لجنة الوفد المركزية ووكيله •

وهنا عمد عبد الرحمن فهمى الى اختيار قبضى ( هو مرقس حنا )  
فى مركز الوكيل ليتراأس على لجنة الوفد المركزية مدة ابعاد محمود سليمان  
باشا وابراهيم سعيد باشا • وكتب الى سعد زغلول فى ٢ ديسمبر  
يقول : « لما اعتقل صاحب السعادة محمود باشا سليمان وابراهيم باشا  
سعيد ، ونظرا لابتعاد محمود باشا أبو حسن عن أعمالنا ، خلا بذلك محلا  
الرئيس ووكيله • ونظرا لأننا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة  
المتصرفه فى شئون مصر والملتفين حولها أرادوا باسناد مركز الرئاسة الى  
يوسف وهبة باشا معللين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب فتور  
العلائق بين عنصرى الأمة الأصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبضى  
ونسند اليه مركز الوكيل ليتراأس على اللجنة مدة ابعاد محمود باشا  
وابراهيم باشا ، رادين بذلك كيد المسلطين فى نحرهم ، ولنثبت لهم أن  
هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا ، وأن مبادئنا وطلباتنا القومية  
لا يمكن أن يقف أمامها أى عائق (٨٦) •

وهكذا حبطت الخطة الانجليزية لايقاع الفتنة بين المسلمين  
والأقباط • وغنى عن الذكر أن الفضل الأول فى حبوطها ، لما يعود الى  
أنها عجزت عن التنفس فى الجو القومى الذى كانت تعمل فيه الحركة  
الوطنية • وهو جو كان يختلف تماما عن الجو الإسلامى الذى كان  
سائدا قبل الحرب العظمى • ومن الأمور التى تساعد على فهم هذا  
الاختلاف ، الى جانب هذا ، ومدى ما أحدثه من تحول كبير فى نفوس  
الأقباط ، تلك اللمحة التى وردت فى رسائل عبد الرحمن فهمى وسعد  
زغلول حول احدى الشخصيات القبطية وهو قرياقص ميخائيل الذى  
كان قد ترك مصر الى إنجلترا ابان الفتنة بين المسلمين والأقباط قبل  
الحرب العظمى ، ثم شدته حوادث ثورة ١٩١٩ ، فاشتغل بالمسألة  
المصرية فى إنجلترا ، مما دفع الانجليز الى اضطهاده ثم طرده الى مصر  
بسبب نشاطه الوطنى (٨٧) :

فمن الغريب أن قرياقص ميخائيل هذا كان من أشد المتحمسين  
للاحتلال قبل الحرب العظمى حتى أنه كتب مقالا فى جريدة «التايمز»  
نقلته « ذى اجيشيان جايت » ، ذكر فيه أن الأقباط نسسل المصريين  
القدماء وهم يعتبرون الاحتلال البريطانى الوسيلة الوحيدة لتقدم مصر

وسعادتها • وقد أثار هذا المقال اشتزاز الأوروبيين في مصر حتى أن جريدة « لا ريفورم » الفرنسية كتبت تعليق على هذا الكلام قائلة إنها لا تود أن تكون ملكية أكثر من الملك ، ولا أشد تعصبا للوطن من أهله ، « فإذا كان لا يزال يوجد في مصر جماعة من المصريين يصرحون بأن سعادة ومنهم لا تتم إلا بواسطة الاحتلال الأجنبي لأراضيه ، وإذا كان هؤلاء المصريون لا يضجلون من التصريح بذلك وتسجيله على صفحات جرائد المحتلين أنفسهم ، فنحن نعد أنفسنا قضاة إذا ما أخذنا على عاتقنا الدفاع عن قضية يتخلى عنها ، بل يحاربها كل المحاربة نفر من أهلها » • كما كتبت جريدة « لاديبش اجبسيين » في هذا المعنى تقول إن الأوروبيين جميعا لا يملكون أنفسهم من الاشتزاز عند رؤية تلك المناظر ، فقد عرفنا في تاريخ بلادنا كيف تقوم الحروب الأهلية ، وكيف تشب نار الاختلافات المذهبية ، وآنكنا لم نلجأ يوما إلى الأجنبي ، ولم نستنجد به لحظة واحدة ، كما يفعل هؤلاء النفر الخونة من المصريين (٨٨) •

على أن قرياقص ميخائيل لم يلبث - كما رأينا - أن تحول بعد هبوب ريع القومية المصرية إلى وطني متحمس على نحو أضيق فيه ، مما أثار تقدير الأمة المصرية له ، فصار يقابل بعد عودته إلى وطنه بالحفاوة والاکرام في كل مكان وأينما حل ، وبشكل « يفوق حد الوصف » - على حد قول عبد الرحمن فهمي (٨٩) • وانتهى الأمر بضمه إلى اللجنة المركزية للوفد (٩٠) •

لم تك محاولة اللورد ألبي السابقة هي كل ما فعله الإنجليز لضرب الحركة الوطنية من الداخل • فقد حفلت الفترة السابقة لمجيء لجنة ملتر بكثير من هذه المحاولات التي كانت تهدف إلى تحقيق النجاح لمهمة اللجنة عند قدومها • ومن أهم هذه المحاولات الترويج لفكرة الحكم الذاتي • ومن الكتب التي طبعتها السلطات الإنجليزية في ذلك الحين كتيب باسم « الأمالي المصرية » ، وكان يقوم بتوزيعه مأمورو المراكز بصفاتهم الرسمية • والكتاب يتضمن مباحث تتلخص في : تعليق على وثيقة ١٩ ديسمبر ١٩١٤ التي بعث بها السير ملن تشيتمام إلى السلطان حسين ، وتبرئة السلطة العسكرية من مساوئ نظام التطوع الإجباري أثناء الحرب ، وبيان عن إخلاص بريطانيا العظمى لمصر ورغبتها الأكيدة في الأخذ بيدها ، ثم تفصيل للاستقلال « الذاتي » وشرح قانون لمعنى الحماية ( ٩١ ) •

ولم تكتف السلطات الإنجليزية بطبع اركتيبات التي تروج لفكرة

الحكم الذاتي ، فقد استطاعت أن تغرى عددا من الأعيان بتأليف حزب مصرى يتبنى هذه الفكرة ، ويتخذها برنامجا ومنهجاً ، ويتولى مقابلة لجنة ملتر فى أثناء غياب الوطنيين المصريين بسبب المقاطعة . وهذا الحزب هو الحزب المستقل الحر . وقد بدأ هذا الحزب فى الظهور فى يولية - أغسطس ١٩١٩ فى شكل ناد أطلق عليه اسم « نادى الأعيان » ، وقد قوبل بالاستياء والغضب من الراى العام ، مما دعا محمد بك إبراهيم هلال ، المؤسس الأول له ، الى الدفاع عنه قائلا انه هو الذى فكر فيه ، من غير أن يوحى اليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقا ، وليست الظروف القائمة ملائمة لتعدد الاحزاب . وذكر أنه كان قد عرض الفكرة فى أوائل ١٩١٨ على مصطفى ماهر باشا ومحمد باشا نافع والسباعى بك المصرى وأمين بك أبى ستيت ومحمد بك منصور وإبراهيم بك الزهيرى والسيد أحمد محسن شيخ الحرمين وكثيرين غيرهم ، فوافقوا عليها جميعا عدا سعادة نافع باشا الذى قال انه يعلم أن الأعيان شرعوا غير مرة فى انشاء أندية بالمديريات فلم يتفق اثنان . ثم استطرد محمد بك فقال : « ثم وضعت بياننا للنادى ، وأخذت أعرضه على كل منهم وعلى غيرهم من أمثال راغب بك عطية ومحمد بك أبى جازية ( أصبحا عضوين بلجنة الوفد المركزية فيما بعد ) وكمال بك أبى جازية وفؤاد بك المنشاوى وفتح الله سلطان بك ومحمد بك الشريف وسعادة اسماعيل أباطة باشا . وقد ارتاحوا جميعا للفكرة . ولما وقعت الحوادث (الثورة) أخذ البعض فى التشهير بالمشروع ، وفى تلوين الفكرة بصيغة غير صحيحة . وأشعار على الكثيرون بايقاف المشروع حتى يطلق سراح المعتقلين ، ويسافر الوفد الى باريس . فأذعنت منعا للقليل والقال . ولما انتهت الحوادث كلمنى شريعى باشا ، الذى كان قد حضر من بسما لوط عقب الحوادث الأخيرة ، هو وحضرة توفيق بك شهاب الدين ، وأخبرانى أنهما فكرا فى انشاء ناد للأعيان والعمد الذين يندفعون فى تيارات مختلفة ويوافقون على كل ما يعرض عليهم حتى ولو كانت من المتناقضات . وقالوا ان غرضهما هو تلافى حدوث ذلك ، وقالوا انهما كلما اسماعيل سرى للرياسة ولكنه اعتذر وأشار بمفاتيحة سعادة مصطفى ماهر فى المسألة ، فلما ذهبنا اليه قال لهما ان هلالا فكر فى انشاء النسادى من مدة طويلة ، وانى أؤيدكم جميعا اذا كنتم متفقين فى الغرض والا فلا . وأخيرا طلبا منى بيان مشروعى ، ولما أبنته لهما أعلنا موافقته فكرتهما (٩٢) . ويفهم من هذا الكلام أن الأعيان كانوا يريدون اتخاذ موقف يتفق مع مصالحهم ، بدلا من مجاراة الوفد فى خطته المسرلة فى العداء للانجليز .

على أن عبدالرحمن فهمى لم يلبث أن تصدى لهذه المحاولة منذ نشأتها ، فقد أثار عليها عاصفة من النقد فى الصحف الوطنية ، حتى اضطر أصحابها الى التوارى مؤقتا . وقد بعث يعلن ذلك الى سعد زغلول فى يوم ١٨ أكتوبر قائلا : « لقد قوى صوت الوطنية لدرجة أزعجت أنصار المقتصب وهم قليلون جدا جدا ، من أن يتظاهر أحدهم ويمالى ، قولا أو فعلا . حتى أن رؤساء هؤلاء الأنصار الذين كانوا شارعين فى تأليف ناد لهم تحت اسم نادى الأعيان ، اختفوا الآن بعد أن تنازلوا عن حشروهم . فحمدا لله على هذه النتيجة السارة » (٩٣) .

ولكن عبد الرحمن فهمى كان متفائلا . فقد عادت المحاولة من جديد قبل وصول لجنة ملنر الى مصر فى ظل الارهاب الذى شنه اللورد النيبى بعد عودته . وقد أطلق الأعيان على محاولتهم هذه المرة اسم « الحزب المستقل الحر » . وقد أراد الانجليز بظهور هذا الحزب الإيهام فى بلادهم بوجود رأى معتدل فى مصر يرحب بمقابلة لجنة ملنر ومفاوضتها فى الاستقلال الذاتى تحت الحماية . ولهذا أسهبت الصحف الانجليزية فى الحديث عنه ، مما دعا سعد زغلول الى الكتابة الى عبدالرحمن فهمى بك مستفسرا عن ظهور هذا الحزب قائلا : « نرجو أن تفيدونا بما يتعلق بإنشاء حزب معتدل جديد . فإن الجرائد الانجليزية تكلمت عنه ، ومن تألف ؟ وما هو بروجرامه ؟ وغير ذلك من أموركم العامة » (٩٤) . وقد تحدث عبدالرحمن فهمى عن هذا الحزب فقال : « ان وسائل الشدة والارهاب التى تعامل بها الأمة الآن ، لم تزدها الا تمسكا بمطالبها وتضامنا بين أبنائها . والفائدة الوحيدة التى جنتها السلطة أن بعض الخونة ابتدا يظهر نوما على «مرسح العمل» ، ولكن عشمنا فى الله القدرة على القضاء عليه ان بقيت طليق الاعتقال ولم أنف الى جهة قصية » (٩٥) .

ولم يلبث عبد الرحمن فهمى بعد ذلك أن أطلق جيشه على هذا الحزب حتى أصبح مقره هدفا دائما للمظاهرات الصاخبة التى كانت تطوف به فى كل مناسبة . وقد تألف بعض هذه المظاهرات من السيدات (٩٦) . فشب النعر فى نفوس أعضائه ، فلم يستطيعوا مقابلة اللجنة أو الاقتراب منها . وكل ما استطاع رئيسهم شريعى باشا عمله أنه أرسل الى اللجنة برقية تهنئة عند وصولها . ولما علم بذلك عبدالرحمن فهمى أرسل الى شريعى باشا وفدا من الطلبة لاستجوابه عن هذا الحادث . وعن الداعى لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الأمة ممثلة فى الحزب

المستقل الحر ، تقوم بأعمال مضادة للخطة التي رسمتها الأمة لنفسها ؟ .  
فأنكر الشريعي باشا أن الحزب يعمل لغير ما تعمل اليه الأمة ، وقال انه  
يساعد ويوافق على كل الطرق المشروعة الموصلة لنيل رغائب الأمة،وهي  
الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولا شرط . وقرر أنه لا يظن  
أن طرق الحزب الجديد تختلف عن الطرق التي يتبعها معالي سعد باشا  
ووفده للحصول على الاستقلال التام . وأما عن تلغراف التهنية ، فقال  
انه أرسله الى الجنرال مكسويل شخصيا لسابقة ود بينهما ، ثم نفى  
أنه ينوى مقابلة لجنة ملنر قائلا : أنا مثالي كمثال الأمة ، وما دامت الأمة  
مجمعة على المقاطعة فأنا معها (٩٧) .

ولم يلبث الحزب أن أعلن في جريدته « المنبر » الانضمام الى الوفد  
في آرائه . وفي يوم ٢٣ ديسمبر أرسل عبد الرحمن فهمي الى سعد  
زغلول يبشره بهذه النتيجة ويقول : « حيا الله الأمة المصرية .. فقد  
نفذت ارادتها التي أعجبت الوفد ، وأحكمت مقاطعتها لهذه اللجنة احكاما  
شديدا جدا ، وراقبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن تقدمهم  
للتكلم مع اللجنة مراقبة شديدة حلت أعصاب ( الحزب المستقل الحر )  
الذي كونه يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية ، فلم يجروا أحسد من هذا  
الحزب الضئيل الحقير ان يتقدم لهذه اللجنة . وليس هذا فقط ، بل  
ان رجال الأمة العاملين اتخذت من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء  
هذا الحزب ينفض من حول مؤسسيه الخونة ، واضطر الحزب المذكور  
أخيرا أن يعلن في جريدته الساقطة ( المنبر ) الانضمام في آرائه الى  
برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف يريد ان يتخذنه وسيلة للانعكاس  
عند سنوح الفرصة ، ولكنه سيخذل ان شاء الله » (٩٨) . وفي يوم ٧  
يناير ١٩٢٠ كتب الى سعد زغلول يقول : « يسرني جدا أن أعلن  
لسعادتك ان كل الاجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب المستقل  
الحر نجحت نجاحا باهرا ، وتفككت أعضاؤه وأصبح أثرا بعد عين .  
لا يزال العمل جاريا لهدم ما بقي من أسسه وجذرائه (٩٩) .

وهكذا يمكن القول بأن ظهور هذا الحزب لم يكن له في الجو اثر  
عام بفضل هذه الاجراءات الحازمة التي اتخذها عبد الرحمن فهمي بك .  
ولم يلبث - كما يقول تشيرون - أن قضى نحبه مريعا قبل أن يلفظ  
أنفاسه (١٠٠) .

## لجنة ملنر في مصر

وصلت لجنة ملنر الى مصر في يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ بالرغم من كل التهديد والسخط الذي أهيل عليها ، بعد أن أحبطت حركاتها بالسرية والكتمان (١٠١) . وقد ذكر اللورد ملنر في تقريره أن السلطات اتخذت جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة الأعضاء نظرا لروح العداة للجنة الذي اشتد في النفوس ، فبلغوا الفندق المعد لنزولهم دون حادث ما (١٠٢) . كما روى المستر « سيندر » في مذكراته طرفا من هذه الاحتياطات التي اتخذت لسلامة أعضاء اللجنة ، في أسلوب فكه ، فقال أن السيارات سارت من محطة القاهرة لفندق سميراميس لا تقف لأي سبب . وقد طارت قبعة مدام سيندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، كما طار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا (١٠٣) . وهذه السرية وهذا الكتمان وتلك الاحتياطات التي صحبت قدوم اللجنة ، هي ما جعلت الرافعي يعقد مقارنة بينها وبين الاستعدادات التشريفية التي اتخذتها السلطات البريطانية في أوائل عهد الاحتلال لاستقبال اللورد دفرين ١٨٨٢ ، ومن بينها إطلاق المدافع في الاسكندرية من البارجة المصرية محمد علي تحية له ، وقد خلص الرافعي بحق من هذه المقارنة الى أن هذا الفرق الشاسع في المقابلتين يبين مبلغ تبدل الحالة السياسية في مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٩ تحت تأثير العامل القومي (١٠٤) .

كانت لجنة ملنر مكونة من أعضاء مشهود لهم بالكفاءة ، وتتوفر فيهم الصفة التمثيلية للأحزاب الانجليزية . وقد لقيت الحكومة البريطانية بعض العناية في صلب اللجنة بهذه الصفة التمثيلية : فعينت المستر سيندر ، محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف الأحرار الكبري ، لتمثيل حزب الأحرار ، وعينت الجنرال السير أوين توماس عضو مجلس العموم والخبير الزراعي في عدة أقطار في افريقيا لتمثيل حزب العمال . وبذلت جهدا لتعيين أعضاء مشهود لهم بمعرفة الشؤون المصرية والمسائل السياسية العامة : فالى جانب رئيس اللجنة اللورد ملنر الذي كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية ١٨٨٩ - ١٨٩١ ، وألف فيها كتابه المشهور « إنجلترا في مصر » الذي ظهر ١٨٩٢ ، عينت الجنرال مكسويل الذي كان القائد العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية في ديسمبر ١٩١٤ ، وساهم فيها بقسط كبير . وكذلك المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية ، وكان ممن عملوا مع اللورد كرومر في الوكالة من ١٨٩٤ - ١٩٠١ - والى جانب هؤلاء عينت السير سسل هرست من



مستشارى وزارة الخارجية القانونيين • وعينت سكوتى اللجنة المستر  
أ.ت.لويد ، الذى كان فى خدمة الحكومة المصرية من قبل ، وله معرفة  
بكثير من المصريين (١٠٥) •

وكان اختيار اللورد ملنر رئيسا للجنة قد لقي هجوما شديدا فى  
مصر منذ البداية بسبب كتابه « انجلترا فى مصر » • فقد تناول الكتاب  
المصريون هذا الكتاب بالتعليق والنقد والهجوم ، وأبرزوا كل فقرة من  
فقراته يمكن أن تدن على موقف رجعى ازاء المسألة المصرية (١٠٦) • ونم  
يخفف من وطأة هذا الهجوم ما كان قد صرح به اللورد ملنر لاحدى  
الصحف ، قبل شهرين من قدومه ، من أنه سوف يأتى الى القطر المصرى  
وهو خالى الذهن تماما من كل عامل مؤثر • وأنه يتلقى كل ما يقدم الى  
اللجنة دون أن يستسلم لذكرى المدة التى قضىها فى مصر من زمن  
بعيد (١٠٧) •

وكان قد سبق • • • اللجنة تأليف لجنة تحضيرية لجمع البيانات  
والاحصائيات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى  
مصر • وقد أعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات ( فندق سميراميس )  
لجمع هذه البيانات • ثم أرسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء  
فى القطر المصرى نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة طلب اليهم الاجابة  
عنها لعرض الأجوبة على اللجنة • وهذه الأسئلة تتلخص فيما يلى : (١)  
ما هى الاسباب التى دفعت **الفلاح المصرى** فى الحوادث الأخيرة الى  
القيام ؟ (٢) ما رأيكم فى **اشتراك الأجانب فى التشريع** (٣) • ماهى حالة  
النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات  
العامة والاصلاح الادارى ؟ (٤) • أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام  
تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) • أسئلة عن نظام البلديات  
وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترقيته •  
واسباب الشكوى منه (١٠٨) •

ومنذ وصول اللجنة الى مصر، ولم تكده تقيم فيها اياما بل ساعات،  
حتى رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها • وفى  
اليوم التالى لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بياننا الى الأمة المصرية  
قالت فيه : « لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر، وبنت  
هذه الخطة السياسية على الاسباب المشروعة الآتية :

أولا - لأن المسألة المصرية مسألة دولية ، فقبول المفاوضات مع لجنة

ملتر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين انجلترا .

ثانيا - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثا - لأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية . فاصرار الحكومة الانجليزية على ارسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذى تجلّى فى كثير من المظاهر ، لا يفيد الا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير فى الاجماع القومى .

ثم قال البيان «ان الحكومة الانجليزية فى حاجة الى موافقة المصريين على حمايتها ، لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب اية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ، ما دام الشعب المصرى ، وهو صاحب الشأن وحده ، لا يقبلها . فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة ، أو بالأحرى تمسكها برفض الحماية ، أمر مشروع ، فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر ، لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية الى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية . . . وتكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة شرعية ، ولا تلزم الأمة شيئا (١٠٩) » .

ولم تلبث الحرب ان أعلنت على اللجنة. فيروى التقرير الذى وضعته، أن التلغرافات انهارت عليها ، منذ قدومها ، معلنة عزم مراسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودها فى البلاد . وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عامة كمجالس المديريات ، وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت على اللجنة مدة اقامتها بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من ذلك القبيل . أما الجرائد الوطنية فكلها ، ما عدا القليل النادر منها ، أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض ، منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضا عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة للوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب ، تمعا لذلك ، على أن سعد زغلول باشا المقيم ببافيس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر . وقد

أضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم في دوره • وجعلوا يخرجون في مواكب ينضم اليها الصبية من تلاميذ المدارس والغوغاء ويطوفون في الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء دلى اللجنة وخصوصا اللورد مائتر ، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر • ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور ، بل شاركتهم فيها الإناث ، فان سيدات القاهرة انتهن تلك الفرصة ، فبرزن من خبائهن وركبن المركبات ، وطقن في الشوارع ، وهن يرددن هذا النداء الحربي (١١٠) • وقد بلغ من تفنن المصريين في إبلاغ اللجنة رأيهم ، أن إحدى المظاهرات حاولت الاقتراب من مقر اللجنة ، ولما منعت من ذلك ، اتخذ أفرادها زوارق النيل وسيلة لإبداء رأيهم في اللجنة وأعضائها • وقد أطلق المستر سبندر على هذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » (١١١) •

ولم يلبث مقر اللجنة أن وضع منذ وصولها تحت مراقبة دائمة من حراس خفيين • فيذكر تقرير اللجنة أنه لم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة • فينتهى الأمر غالبا بأن يطالب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة • وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد من الحرص والدقة ، ولا سيما متى سافر واحد منها الى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواته ويسعوا في منعه من الوصول الى الأهالي وخصوصا الفلاحين ، ويديروا المظاهرات ، حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لتطنطا الى اضطراب وشغب دام أياما ، ولم تخمد ناره الا بيد رجال السلطة العسكرية (١١٢) •

وقد بلغ احكام المقاطعة الحد الذى يرويه عبد الرحمن فهمى فيما يلي ، فهو يقول : « ومما يروق ذكره أن أحمد بك الشيخ ، أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية ، والعضو فى لجنة الوفد المركزية ، كان متوجها الى جهة « سنما » بأوتوموبيل • وكانت الطلبة مراقبة طرق ومسالك تلك الجهة حيث كان يقيم المستر سبندر وزميله بتفتيش « سنما » • فأوقفت الطلبة أحمد بك الشيخ وأنزلته من أوتوموبيله ، ولم تتركه يسير الا بعد أن تأكدت أنه ليس متوجها لأعضاء لجنة مائتر ، ومع ذلك فقد ركب معه أحدهم فى الأوتوموبيل الى أن تجاوز حدود التفتيش ، وأمنت الطلبة على أنه لا يقابل أحدا من اللجنة » (١١٣) •

ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن ، فقد سرت الى الفلاحين في القرى . فيذكر عبد الرحمن فهمي أن اللورد ملتر قام بسياحة مع بعض أعضاء لجنته ورما لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز الصنف جيزة (المشهور بجزيرة فيشر) - وهنا أبدى الفلاحون من المفالة في مقاطعته حدا جعلهم يمتنعون عن أن يبيعوا له شيئا من بلادهم مهما قدم لهم من الثمن نظيرها ، وذلك كاللبن والبيض والفراخ الخ . . مما اضطره الى أن يستحضر ضرورياته من مصر بواسطة « رفاص » صغير كان يحضر يوميا لمشتري لوازمه . وأكثر من ذلك أنهم كانوا يفرون من وجهه كلما وجدوا للفرار سبيلا . ومن لم يجد سبيلا للفرار من وجهه فلا يجبه على أى سؤال يوجه له بواسطة من يكن معه . وكان البعض يجاوب بهذه الكلمة : « اسأل سعد باشا زغلول » مهما كان السؤال فمثلا سئل أحدهم ، وكان مشغولا برى أرضه ، عما اذا كان الزرع الذي يرويه قمحا أم شعيرا فقال له الفلاح المصري : « اسأل سعد باشا زغلول » . وقد علق عبد الرحمن فهمي بك على هذه الروايات بقوله : « انها نتيجة ما كنا نعلم بها ، وتستحق كل اعجاب وفخر » (١١٤) .

وقد جرت محاولة من الموظفين للاضراب : فقد اجتمعوا في يوم ١٥ ديسمبر وقرروا الاضراب عن العمل يومي ١٧ - ١٨ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايدانا بمقاطعتها . ولكن الوزارة اجتمعت ظهر يوم ١٦ وقررت انزال العقاب الشديد على كل من يضرب ، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرعسيهم ، وصارحهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له في الخدمة أكثر من عشر سنوات . ولذلك رأى الموظفون ، خوفا على وحدتهم وانفصال من لم يخدموا عشر سنوات عن المجموع، الاكتفاء بامضاء احتجاج على الحماية وعلى قدوم اللجنة وتقديمه للمراجع العليا (١١٥) .

على أنه اذا كانت حركة الموظفين قد انتهت بالفشل ، فقد انزعجت السلطات البريطانية لتدخل عنصرين جديدين لهما شأنهما ومفزاها في الحركة الوطنية : العنصر الأول ، السلطات الدينية العليا في الأزهر الشريف . والثاني ، أمراء الأسرة الحاكمة .

ذلك أن الأزهر الشريف بالرغم مما كان معروفا عنه بأنه مركز الاضطراب المعادي للإنجليز ، وبالرغم من أن طلابه كانوا في ذلك الوقت يجربون القرى والمدن يدعون الى مقاطعة لجنة ملتر في الجهات الريفية النائية ، الا أن سلطاته الدينية لم تكن قد جاهرت حتى ذلك الوقت

برأيها في الموقف السياسي ، أو اتحادها مع الزعماء الوطنيين . ولكنهم دفعوا الى التدخل في السياسة بعد حادث من الحوادث التي اهتمت لها أرجاء القاهرة واضطربت لها السلطات البريطانية أيما اضطراب : وهو اقتحام الجنود الأزهر في ١١ ديسمبر خلف جماعة من المتظاهرين . وهو الحادث الذي يشك « تشيول » في أنه مدير على يد المتطرفين لاثارة الجنود الانجليز ودفعهم الى تتبع المتظاهرين داخل الجامع (١١٦) .

فقد اجتمع شيخ الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء (١١٦ مكرر) ، وأصدروا احتجاجا شديدا الى اللورد ألبي لوجوا فيه باثارة العالم الاسلامي . وبالرغم من مسابرة اللورد ألبي بالاعتذار عن الحادث رسميا فقد أصدر العلماء بيانا جاهرُوا فيه بهذه المرة برأيهم في الموقف السياسي عامة . فأيدوا الأمة في طلبها الاستقلال التام ، وطالبوا الدولة الانجليزية بالوفاء بوغودها ، وأرجعوا استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة الى عدم ظهور ميل من جانب الحكومة الانجليزية الى الاعتراف بهذا الحق (١١٧) .

وقد أدرك الانجليز أن مثل هذا البيان ، ولو أنه موجه الى المندوب السامي ، الا أن أثره سوف يتعدى ذلك الى كل قرية ومسجد في مصر . وأكثر من ذلك سوف يتعدى حدود مصر الى العالم الاسلامي كله . كما اعتبروه تحديا صريحا ، ليس فقط للسلطة التي كان يمارسها المندوب السامي باسم الحماية ، وهي التي قدم الى مصر للحفاظ عليها ، بل وأيضا لسلطة السلطان فؤاد نفسه الذي كان قد قبل الحماية . لأن السلطان فؤاد كان قد ورث عن أسلافه من الحديويين السلطة العليا على الأزهر ، وهي السلطة التي قام الحديو عباس الثاني بتدعيمها . وكان من الاشياء التي لا تخطر ببال أحد في أيام أولئك الأسلاف أن يجرؤ المفتي وكبار العلماء وعلماء الأزهر على الاقدام على مثل هذه الخطوة بدون أن يكونوا قد حصلوا سلفا على أمر الحديو . ولهذا تردد في الدوائر الرسمية البريطانية أن السلطان فؤاد استدعى اليه بعض الموقعين من العلماء على البيان وأنبهم فيما بينه وبينهم على ذلك (١١٨) .

ويقل عن هذا الحادث في الأهمية ، وإن لم يكن يقتصر الى مغزاه ، اصدار ستة من أمراء الأسرة المالكة بيانا في ٣ يناير ١٩٢٠ ( كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد علي ابراهيم ويوسف كمال . واسماعيل داود . ومنصور داود ) . يعلنون فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً بلا قيد ولا شرط ، وأنهم ينضمون الى الأمة المصرية

«ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر» (١١٩) . فقد اعتبر الانجليز أن اصدار هذا البيان من أمراء أسرة محمد علي ، وهم الذين ، لولا بريطانيا العظمى — كما يقول تشيرول — لكنسهم عرابي باشا كنسوا من مصر مع كبيرهم الحديو توفيق ، انما هو اتهام للسلطان فؤاد نفسه بخيانة قضية الأمة المصرية ، لأنه في الوقت الذي تطالب فيه الأمة المصرية بالغاء الحماية فانه وافق على تولي السلطة والاحتفاظ بها في ظل الحماية . وقد سارع سعد باشا بالابراق بتهانته، من باريس، لكل من رؤساء الأزهر والأمراء لهذا الموقف من جانبهم (١٢٠)

#### اتصالات لجنة ملتر بالساسة المصريين

على أن هذا السور المنيع من المقاطعة الذي بناه الوطنيون حول لجنة ملتر ، لم يرتفع الى الحد الذي يحول دون اتصالها ببعض كبار الساسة المصريين، الذين كانوا يمثلون، منذ البداية، سلما خلفيا للحركة الوطنية لتراجع منه عندما يسقط في يدها أو يطبق عليها . وهؤلاء هم الذين يمثلهم الوزيران المشهوران رشدي باشا وعدلي باشا . كان هذا هو دورهما الذي رسم لهما وقت تشكيل الوفد ليتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا في حدود الحماية ، في حالة فشل الوفد في تحقيق الاستقلال التام . وقد ادخرتهما الظروف الآن للقيام بدور جديد .

ذلك أنه بالرغم من أن الاتفاق كان تاما حول صواب خطة المقاطعة وحول دولية المسألة المصرية ، الا أن القلق كان يساور بعض الساسة ، كما كان يساور الوفد نفسه ، بسبب تنكر الدول لحق تقرير المصير ، وخوفا من أن تنتهي هذه المقاومة السلبية بازاء لجنة ملتر الى نتيجة سلبية أيضا بالنسبة للقضية المصرية — لهذا فقد كانت الصيغة التي روج لها الوفد في ذلك الحين ليرد بها الشعب على أسئلة اللجنة هي : ان الهيئة الوحيدة التي تملك التحدث اليها هي الوفد المصري المقيم في باريس .

على أن اللقاء بين اللجنة والوفد في ذلك الحين، كان أمرا تحول دون تحقيقه هوة عميقة من الخلاف في الرأي بين الفريق المصري والفريق الانجليزى . فلقد رأينا في الفصل الخاص بنضال الوفد في الخارج كيف أن تمسك الوفد بدولية المسألة المصرية ، وابتعاده عن أى اتصال مع الانجليز ، انما كان سببه الرئيسي والحقيقي أن مثل هذا الاتصال لن يكون الا على أساس الحماية التي ترفضها الأمة رفضا باتا . على انه لما كان استمرار الوفد على تمسكه بدولية المسألة المصرية في الوقت الذي

ظهر فيه تنكر الدول لمصر واعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، يعرض القضية المصرية للموت البطيء ، فقد كانت حياة هذه القضية ، في الحقيقة ، في الاتصال المباشر بالانجليز لتسوية القضية المصرية معهم على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن للانجليز مصالحهم . ولكن لما كان هذا الاتصال يحول دون تحقيقه - كما ذكرنا - تمسك الانجليز بالحماية ، فقد كانت مهمة رشدي باشا وعدلى باشا بناء جسر يلتقي عبره الوفد بلجنة ملنر . ولم تكن هذه المهمة بالغة الصعوبة بعد أن مهدت الأمة السبيل لذلك وأظهرت شعورها بشكل فريد في نوعه كما تمثل في مقاطعة اللجنة .

لهذا فلا تعجب اذا عرفنا أن الاتصالات قد تمت بين الوزراء الثلاثة رشدي وعدلى وثروت ، وبين لجنة ملنر ابان اشتداد المقاطعة ، وأن سعد زغلول قد أظهر رضاه عن هذه المحادثات بعد اطلاعه عليها ، ووصفها بأنها « ملأنة سدادة وغيرة على مصلحة البلاد » (١٢١) . وقد حدثت مقابلة اللورد ملنر بعدلى باشا وزميليه بعد مقابلته الودية مع السلطان فؤاد . فقد أشار عليه بمقابلة بعض ذوى المقامات مثل رشدي باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظالم باشا ، وامتنع هو شخصيا عن أن يشير برأى أو أن يعطى نصيحة في موضوع استقلال بلاده . (١٢٢)

ويمكن معرفة أسس الحل الذي اتفق عليه الوزراء الثلاثة للتقدم به الى لجنة ملنر ، من الحديث الذي جرى بين اللورد ملنر ورشدي باشا . فقد ذكر رشدي باشا أنه أكد للورد ملنر أنه مادام محور المناقشة مع اللجنة هو المحدد في البلاغ الذي نشره اللورد النبي في ١٤ نوفمبر ، فلن يوجد مصرى يوافق على محادثة اللجنة الا اذا كان عديم الشرف والكرامة . ولا يمكن أن تكون هذه الفئة ذات فائدة للجنة لأن الأمة تحتقرهم وليست لها فيهم أقل ثقة . وذكر له أن خير حل للخلاف للمصري هو تحويل الحماية الى محالفة انجليزية مصرية تصان بها المصالح الانجليزية ، يعنى قناة السويس ، وتضمن المصالح الأوروبية . ثم بين له أنه لن يمكن أن يوضع أي حل بدون أن يشترك في بحثه مبدئيا الوفد ، وكل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل . (١٢٣)

وقد تأكد اللورد ملنر أن هذا الحديث عن عدم صلاحية بلاغ ١٤ نوفمبر ، كمحور للمناقشة ، وعن ضرورة التفاوض مع الوفد ، هو رأى معظم السياسيين البارزين مهما اختلفوا مع الوفد ، ففي الحديث الذي

جرى بينه وبين محمد سعيد باشا سألة قائلا : لماذا يقطع المصريون مع أنه على أحسن النيات بالنسبة لهم ؟ • فيتن له محمد سعيد باشا إن السبب في ذلك هو البلاغ الذي أصدرته دار الحماية في ١٤ نوفمبر • ولما قال انه مستعد أن يسمع كل انسان وأن يناقش خارج الحماية ، قال له سعيد باشا : ما دام الأمر كذلك فاعلن رأيك هذا للأمة • فرد بأنه قد قال ذلك لكل من قابله ، وأنه يكرره اليوم ، يمكن لسعيد باشا أن يقول للمصريين انه مستعد لسماع أقوالهم من توسيع دائرة مهمتهم • فرد سعيد باشا معتذرا بأن أحدا لن يصدق ما دام بلاغ اللورد النبي والتصريحات التي قيلت في مجلس اللوردات والصوم موجودة • ثم قال انه ما من أحد يستطيع أن يبطل مفعول هذه التصريحات الا اللورد ملنر نفسه • ولما تعرض الحديث لذكر الوفد أبدى اللورد ملنر استعداده لسماع أقوال أعضائه باعتبار أنهم « مصريون » لا باعتبار أنهم « وفد » • وقال انه يقول ذلك بالرغم مما يؤكد له الناصحون بأن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فتات من المصريين راغبة في أن تسمع اللجنة أقوالهم • ولكن سعيد باشا أكد له أن ما سمعه عن انحلال المقاطعة غير صحيح ، واستدل على اشتداد الحركة باحتجاج علماء الأزهر قائلا : « وفي يقيني أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخف عليكم ، لأن العلماء لم يتدخلوا في شئون البلاد السياسية ، داخلية كانت أو خارجية ، من عهد نابليون ، إلا في هذه المرة » • كما قال للورد ملنر انه سوف يكون من الصعب اقناع المصريين بالمفاوضة مع اللجنة لأنهم قد تضامنوا في تكليف الوفد بالمفاوضة باسمهم • وانتهى الحديث بقول ملنر : ما الذي نفعه الآن ؟ سعد باشا في فرنسا ، وما الذي يمكن أن يؤمل على يديه ؟ يجب نصيح الشعب المصري بأن كل هذا عبث • وأن علينا نحن الانجليز والمصريين أن نتفق • (١٢٤)

هكذا بدا الموقف في عين اللورد ملنر معقدا وصعبا في مصر • فمن ناحية كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بوضوح نيتها في الاحتفاظ بالحماية ، وأذيع ذلك في البرلمان البريطاني مرارا ، كما أعلنه المنسوب السامي في مصر في بلاغ ١٤ نوفمبر • بل ان نص التفويض الذي أعطى للجنة ملنر قد حدد مهمتها بتقديم تقرير عن « شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور » • (١٢٥) ومن الناحية الأخرى كانت مصر تقف - كما يقول اللورد ملنر نفسه - « وقد سادت الحركة الوطنية فيها كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعا أو كرها : من امراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب ، وأصحاب الأملاك ، وأهل



الصناعات العالية، ورجال الدين ، والصحافيين، وطلية المدارس. وأخطر من هذا شأننا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، ورب حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم . « أما بالنسبة للفلاحين » فمن العيب أن تؤمل أن حسن سلوكهم معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . « ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية ، وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام . « فالفلاح ، وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة ، يصغى الى من يقرأ له ، فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة ، فلا بد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيرا . « أما وجوه مصر . فقد خشوا ، على اختلاف آرائهم الشخصية ، أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية ، وأن يفعلوا شيئا من شأنه كبسج جماح المتطرفين ، وردهم الى دائرة الاعتدال . ولم يجرؤ أحد أن يقول انه موافق على الحماية ، أو انه غير موافق على الاستقلال التام . فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكليته . وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح . لا مشاحة إذن أن الأمر جلل . ومن يقدمه يخيل اليه ، لأول وهلة ، أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص ، الا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهرا ، رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية . « (١٢٦)

على أن اللورد ملتر ، مع ذلك ، سرعان ما تبين ، « بعد انعام النظر فى هذه القضية » ، « وبعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت مع وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم ، وفى جملتهم قوم يعسكون من غلاة الوطنيين » ، « أن المصريين وإن كانوا متفقين على أمر واحد ، هو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم ، الا أنهم على آراء ومذاهب مختلفة . وأن علم الحركة الوطنية الصافى يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعا وقصدا . كما تبين » أن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد ، « إنما تتألف من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا . « وأن المصريين ، على هذا النحو ، إنما ينقسمون الى أحزاب : الحزب الأول ، وعلى رأسه الوزراء الثلاثة رشدى وعدلى وثروت ، وغيرهم من « الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وإن كانوا ميالين الى الغايات الوطنية . « ويطلق اللورد ملتر على هؤلاء

اسم « الأكثر اعتدالا » . أما الحزب الثانى ، فيتكون من الأكثرية فى الوفد نفسه ، وهؤلاء « لا يقتضى الأمر الا عناء يسيرا لفهم رأيهم ، وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمالوا الى المناقشة فى الحال بتمام التعقل » . أما الحزب الثالث ، فهم المتطرفون فى الوفد وغيره . ( ١٢٧ )

وقد أصبحت خطة اللورد ملنر بعد ذلك واضحة سهلة ، وهى - على حد قوله - « استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية ، حتى تعود إلينا وتنحاز الى جانبنا » ، ثم الحيلولة دون « سوق المعتدلين شيئا فشيئا الى أحضان المتطرفين » ( ١٢٨ ) . ولكن لما كان هؤلاء المعتدلون يرفضون ، مع المتطرفين على السواء ، اجراء مفاوضات مع اللجنة على أساس الحماية ، فقد أصبح من الضرورى ، كخطوة أولى ، إتاحة الفرصة لهم للعمل ، بتوسيع نطاق المناقشة بعد أن كانت محصورة فى دائرة الحماية لا تنعدها ، ثم التفكير ، كخطوة ثانية ، فى حل آخر للمسألة المصرية لا يقوم بالضرورة على أساس الحماية ، حل يحوز موافقة المعتدلين ، ويحفظ فى الوقت نفسه لـ « إنجلترا » مصالحها الامبراطورية . وقد شرح ملنر تلك النقطة فبين أولا أن مصر ليست جزءا من الامبراطورية قائلا : « ان الناس فى هذه البلاد ( إنجلترا ) كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية فعلا ، وهذا لا يطابق الواقع » ( ١٢٩ ) . ثم قال : على أن مصر « وان لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطورى كله » ( ١٣٠ ) . ومن ثم فإن أى حل للقضية المصرية لابد أن يعتمد على أساس « التوفيق بين هذه المصالح البريطانية والاعتراف لمصر بقوميتها » ( ١٣١ ) . ولما كان المعتدلون قد رفضوا الاكتفاء بإعطاء مصر « قليلا أو كثيرا من الحكم الذاتى ، أو حتى ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » ( الاستقلال الداخلى لأملاكنا ) ( ١٣٢ ) ، فلم يكن ثمة الا سبيل آخر هو « اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا ، بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للاخطار » . وقد ظهر للورد ملنر أن كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح « يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ، مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية » . أما هذه الحقوق فعلى نوعين : الأول ، أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى ارض

مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر ، أي سلامة هواصلاتها  
الامبراطورية ، والثاني ، أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع  
المصري والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب ، للدفاع عن كل المصالح  
الأجنبية المشروعة » . ( ١٣٣ )

هذا هو الحل الذي توصل اليه اللورد ملنر لتسوية المسألة المصرية .  
فلما شرع في التناقش فيه هو ولجنته مع « المصريين الذين كنا وياهم على  
وداد ، وكلهم من ذوي الآراء المتقدمة في الوطنية تقدما متفاوتا في القلة  
والكثرة ، وجدنا منهم ما شد عزائمنا ، وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل  
اليها والعطف عليها ، لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية  
يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع الند ، لا كما يملى الأعلى على الأدنى ،  
لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ، ولحفظ كرامتهم القومية اذ  
الامر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ،  
ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية .  
ولما نظروا في الشروط التي اشترطناها في اقتراحاتنا وعلقناها على ذلك  
الاعتراف ، سلموا بأنها ، وان كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون ،  
لكنها من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ، ويبرروها أمام أبناء  
وطنهم ، لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها » . ( ١٣٤ )  
على أن ملنر سرعان ما اشترط شروطا لإبرام هذا الاتفاق ، فقد  
قال : « كان من الضروري في اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين في أول  
الامر ، أن المعاهدة التي نفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط ،  
بل عرفيا وأدبيا أيضا ، اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقة ، فهي تكون  
شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ولكن عقدها بين  
الحكومتين فقط غير كاف ، لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك ان الحكومة  
المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها ، بل انها كانت مكرهة على قبول  
كل شرط تشترطه بريطانيا ، وأنها على كل حال حكومة أوتوقراطية  
استبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة . فلذلك كان من الأمور الجوهرية  
في مشروعنا ألا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن  
الأمة المصرية نيابة حقيقية » . ( ١٣٥ )

على أن هذا الشرط لم يلبث أن جبر ملنر ولجنته الى عقدة العقد ،  
وهي التفاوض مع الوفد نفسه . وهنا أبدى اللورد ملنر استعدادا لذلك  
فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية  
كبيرة ، ان لم ينالوا الأكثرية المطلقة في مثل هذه الجمعية ( النيابية ) ،  
لذلك رأينا من الحماقة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسمىات تحول دون

مناقشتنا له اذا شاء الكلام معنا ، ، ذلك أننا لم تكن نستطيع أن نتعاطى عن رؤية الحقيقة ، وهي أنهم كانوا فى هذه المرة أقوى قادة الراى العام المصرى ، وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور ، ، (١٣٦)

\*\*\*

تلك هي الظروف التى أدت الى اصدار لجنة ملتر بلاغها المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بعد وصولها الى مصر بثلاثة أسابيع ، الذى دعت فيه المصريين ليعطوا للجنة « آراهم بلا محذور على فريق من الفريقين » ، وهو البلاغ الذى لم يكن ثمرة أحكام المقاطعة ورغبة لجنة ملتر فى كسر وحدتها ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٣٧) ، وإنما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه وغيرهم من المصريين ، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض ، وفى هذا الضوء يمكن أن نقرأ بلاغ اللجنة الذى يجرى على النحو التالى :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر ، فادهشها ما رآته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم ، فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة ، وإنما انما أوفدتها الحكومة البريطانية ، بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ، لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها ، وإن اللجنة لعلى يقين من أنه ، اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية . وانها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتناحر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self governing institution وللوصول الى هذه الغاية ، تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من أبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة . وهي تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها . وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق ، ، (١٣٨)

## المكاتبات بين عدلى باشا وسعد باشا

بعد اصدار بلاغ ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، أخذ رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا يزوجون له على الفور . فقد صرح ثروت باشا لمراسل جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية ، وكان مجتمعاً معه اذ ذاك عدلى باشا ، قائلاً : « اننا نعتبر ان بلاغ اللورد ملتر قد فتح امامنا باباً كان موصداً حتى الآن . فان تصريحات اللورد كيرزن وبلاغ اللورد ألبنى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها . فى حين ان اعلان اللورد ملتر صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ، وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبدئياً بشيء » . ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر هذا البلاغ : « ان هذه المسألة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا ، وصاحب المعالي عدلى باشا ، وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج » . ثم صرح ثروت باشا بأن رأيه ورأى عدلى باشا هو : « أن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول ، بأى حال من الأحوال ، بأنه تنازل عن مطالب الأمة . وأن بلاغ اللورد ملتر فيما يختص بهذه النقطة صريح جلى » . (١٣٩)

الا أن البصنى الذى أحدثه البلاغ فى نفوس أعضاء لجنة الوفد المركزية كان مخالفاً لما كان عند الوزراء الثلاثة . لأن « توسيع دائرة المناقشة » - فى رأيهم - مع قيام التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة ، لا يقضى على المخاوف التى نشأت عن هذه التصريحات ، ولهذا فقد أصدروا فى اليوم التالى مباشرة بياناً فى هذا المعنى رداً على بلاغ اللورد ملتر جاء فيه ، بالإضافة الى ما سبق : « أن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .. وأن التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح تكون المناقشة فيه مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » . وكان أهم ما فى الرد أن اللجنة عبرت عن شرطها للمفاوضة وهو أن يتضمن البلاغ « الاعتراف باستقلال مصر التام » . (١٤٠) وهو ما سوف نرى أن سعداً فى باريس لن يتمسك به .

على كل حال ، فقد جرت المداولات بين عدلى باشا وبين لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراض اللجنة على البلاغ المذكور . وقد ذكر عبد الرحمن فهمى لسعد باشا نص الحديث الذى دار بينه وبين عدلى باشا على النحو التالى : « دار حديث بيني وبين سعادة عدلى باشا يكن فى موضوع البلاغ

الذى أصدرته لجنة ملتر . وسعادته كان يرى أن بلاغ اللجنة الانجليزية كاف للدخول في مفاوضات معها ، وبعد مناقشة طويلة أقنعناه بأن هذا البلاغ يمكن اعتباره فقط مبدأ لطريق موصل الى بدء المفاوضات ، فاقترح أخيراً بذلك وسأل : ماهى الطريق التى توصل للمفاوضة والتى يعتبر بيان اللجنة الانجليزية مبدأ لها ؟ فقلنا له إنه يجب أن يعترف اللورد بأن المفاوضات تكون على أساس الاستقلال التام ، وأن لفظة Self governing institution الواردة ببلاغه هى الاستقلال التام أيضاً . فإذا فسر اللورد هاتين الجملتين رسمياً بما أفسره أنا ، ورفع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية من المديرية والقرى ، وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الخطابة والكتابة ، وأعلن أيضاً احترام الحرية الشخصية . عندئذ يمكن أن يقال أننا اقتربنا جداً من البدء فى المفاوضات . فقال سعادته : وهل اذا تم ذلك يحضر سعد باشا ليفاوض اللجنة ؟ فقلت له أن هذا شيء لا يمكننى أن أضمنه ، ويرجع الكلام فيه الى سعادة رئيس الوفد ، اذ ربما يكون لديه من الطلبات والضمانات ما يفوق ما جاء بالخاطر . عندئذ قال سعادته : حينئذ يجب ترك كل هذا الى سعد باشا . ومن رأيه أن تحضروا سعادتكم لتطلبوا الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضات . ولكننا ضد هذا الراى على خط مستقيم ، اذ من رأينا ألا تحضروا الى مصر قبل أن تتحصلوا على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد اليها ، وتتحصلوا أيضاً على ما يضمن الوصول أثناء المفاوضات الى أمنيتنا الكبرى ، وهو الاستقلال التام . (١٤١)

على كل حال فقد انتهت المداولات بين الطرفين الى الاتفاق على ارسال على ماهر بك الى باريس ليحمل الى سعد باشا وأعضاء الوفد وجهتى نظر الفريقين . وقد سافر يوم ٨ يناير قاصداً مرسيليا وهو يحمل فى حقيبته تقريرين : الاول من الوزراء الثلاثة ، ويتضمن إلحاحهم على سعد باشا ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملتر للوصول الى استبدال تحالف انجليزى مصرى بالحماية . (١٤٢) وهذا التقرير يعتبر تكملة لخطاب سابق أرسله الوزراء الثلاثة الى سعد باشا فى ٧ يناير - أى قبل سفر على ماهر - يلحون عليه فى العودة وزملائه الى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملتر على أساس البلاغ الذى أصدرته اللجنة . (١٤٣) أما التقرير الثانى فمن لجنة الوفد المركزية ، وتقول فى سياقها : « لا يمكن فتح باب المفاوضات الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام ، فهناك وهناك فقط ، يمكن أن يتفاوض الوفد

فى دائرة واحدة ، هى طريق المحافظة على مصالح الأجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس » (١٤٤) :

لم يتروك سعد زغلول باشا طويلا فى رفض اتخاذ اللجنة أساسا للمفاوضة ، وبالتالى رفض قبول اقتراح عودته الى مصر للمفاوضة . فقد أرسل فى هذا برقية الى عدلى باشا فى ١٥ يناير ، أتبعها بكتاب مفصل فى ٢١ منه برفض اقتراح عودة الوفد الى مصر فى هذا الظرف . وجاء ضمن الأسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملتر الذى سيكون أساسا للمفاوضة ، لم يخرج فى معناه عن سواء من البلاغات الرسمية الا فى الشكل . وانه ، وإن كان وسع دائرة المناقشة ، الا أنه ضيق الغاية منها بجعلها « وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى » (١٤٥) . أى أن سعد زغلول فسر عبارة Self governing institution بنظام الحكم الذاتى .

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد باشا كتابه المشار اليه الى عدلى باشا وزملائه ، بسط رأيه مفصلا فى كتاب آخر خطير الى لجنة الوفد المركزية ، ردا على تقريرها الذى حملة اليه على ماهر بك . وفى هذا الخطاب ، بينما رفض اقتراح الوزراء الثلاثة الحضور الى مصر ، فقد رفض أيضا الأخذ بوجهة نظر اللجنة المركزية فى عدم فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف بالاستقلال التام ، وذكر أنه يقبل التفاوض بشرطين : الأول أن يكون التفاوض معه بوصفه ممثلا للأمة المصرية ، والثانى أن يكون الغرض من المفاوضة عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، وتضمن لانجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام . ويجرى الخطاب على النحو التالى :

« فى الحقيقة أننا لم نجد فى بلاغ ملتر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه ، الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه . أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق ، اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملتر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى . ونحن لا نعترف بشئ من ذلك . فلا تبعية لانجلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا . والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام » .

« نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ، ولكنه ضيق الغاية

منها ، فجعلها وضع نظام حكوى فى حدود الحكم الذاتى • وبذلك هدم  
بيد ما بناء باليد الاخرى • وزاد أن اشترط عدم ترتيب التزام على هذا  
التوسيع ، فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل ، وهو تحديد الغاية  
اللى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم  
به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شيئا واحدا ، وهو تسهيل مأمورية  
التحقيق على اللجنة ••

« أن عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا ،  
للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها  
حجة على فوز سياستهم ، ويبنون عليها كثيرا من الأقوال التى ينشرونها  
لتضليل الراى العام فى أوروبا عموما وانجلترا خصوصا .

• ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ، ونعجل لهم  
ذلك الفوز ، لو أنهم وعدونا بشئ فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد  
عليه ، ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا  
على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها ،  
لصح لنا أن نتمشم أن تقنعهم بالبرهان الصادق ، والحجة الدامغة بصحة  
مطالبنا • ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى  
نشروه بقصد استرضائنا • فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين  
الامانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى !  
ولهذا رأينا أن العودة ، ارتكانا على البلاغ المذكور ، لا تكون الا عبثا  
مقرونا بالخفة والمخاطرة •

• ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال  
تأثير فيها . اننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين  
متعادلين فى حقوق المناقشة ، وطرفين كل منهما يمثل أمته ، وأن  
يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام  
ولانجلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام • وأن تعترف  
الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم • فاذا صرح الانجليز بذلك  
رسميا ، هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضات متى ألقت  
الاحكام العرفية ، وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد .

• اما المفاوضات فى أوروبا ، فنحن مستعدون لها مع لجنة ملتر أو  
غيرها ، ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشئ ما ،  
وما دام أن العبرة هى بما يتم الاتفاق فى حدود التفويض لنا • فاذا كان



الانجليز يرغبون حقيقة في ودنا ، وفي بناء علاقتهم على الاتفاق معنا ،  
خلا شيء أسهل عليهم من اتباع **أحدى هاتين الطريقتين** للوصول الى  
الغاية - وهم لا بد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه  
ومعرفة حقوقها الى درجة لا تتركز معها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على  
الأعمال ، ولا ترضى عن استغلالها التام بديلا .

«نعم ان في قوتهم ارغامنا على النظام الذي يريدون وضعه فيها. وقد  
لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن  
حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف ، بل يبقى ثابتا حيا ، ونبقى  
مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه .»

«واذا لم يكن في الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة اليها،  
ففي شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم  
وخطبهم . وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل  
الحليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن نستقط من حسابنا اتساع ملك  
بريطانيا وتباعد اطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها ،  
وانقشاع المبادئ الديمقراطية في العالم عموما وفيها خصوصا ،  
وتهديد حزب العمال بحكوماتها بالاستيلاء عليها ، وقربه من هذه الغاية  
يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليها  
في هذه الأيام . كل هذا يحملنا على ألا نفاخر بحقنا وأن نبقى متشددين  
في التمسك به ومقاطعين اللجنة التي حضرت ، رغم أنوفنا ، لحملنا على  
الرضاء بانقاصه ، حتى تعود خائبة ، فتعلم الأمة الانجليزية ، ويعلم  
العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها  
التام ، .» (١٤٦)

\*\*\*

على أن عدلى باشا سرعان ما أخذ يذلل الصعاب التي أثارها سعد  
في خطابه ، وذلك في أحاديث له مع اللورد ملتر : فيخصوص رفض سعد  
المفاوضة الا على أساس الاستقلال ، أرسل عدلى باشا الى سعد باشا  
خطابا في ٢٨ يناير قال فيه : « ان ملتر يقبل المفاوضة على هذا  
الأساس ، وان كان لا يستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة  
الرأى العام بانجلترا ، وأنه واثق بأنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعد  
ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه . » ثم ذكر أن اللورد ملتر قد صرح

له بأنه « لا يزال على سابق استعداد ونيته ، على الرغم من انتقاد بعض الجرائد الانجليزية لحظته » . وبأن المفاوضات قد تؤدي الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال ، متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها . ثم قال هذه العبارة : « ولقد صرح لي اللورد في حديثه أنه لا يستبعد أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة في إنجلترا » . وأنه لا يظن أن الحكومة الانجليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده . ، وأخيرا طلب من سعد زغلول باشا أن يفيد برأيه في ذلك وبما يعن له من الآراء في تشكيل الهيئة التي تتولى المفاوضة هناك ( أى في إنجلترا ) . وهذا الجزء الأخير من الخطاب سوف يكون له تأثير كبير في المباحثات الدائرة بين سعد باشا والوزراء الثلاثة .

أما فيما يختص بما فهمه سعد من بلاغ اللجنة من أنه « ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي ، بناء على تعريبه عبارة Self governing institution بالحكم الذاتي ، فقد أزال عدلي باشا هذا الاعتراض بخطاب أرسله الى سعد باشا في ٢٩ يناير قال فيه : « جاءني الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير ، بعد أن أرسلت اليكم بالأمس خطابا بما جرى بيني وبين اللورد ملتر من الأحاديث بعد وصول تلغرافكم إلينا » . وقد قرأته أنا وزملائي بامعان تام » . ورأينا ، قبل عمل أي شيء ، أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق اثر كبير في قراراتكم الذي اتخذتموه » . وهذه النقطة هي ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها ( وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي ) ، مما جعلكم تعتقدون ( أن ، مع هذا التحديد ، لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد ) . والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملتر مناقشة في هذا الموضوع ، وأكد لنا أن النص الانجليزي ، وهو ( Self governing institution ) ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه بـ Self government ، بل معناه الحكومة الدستورية . وان الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ ، بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمة . ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن نقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه . وانا نعدكم بأننا سنبحث كل ما جاء بخطابكم بأكثر عناية وتأمل ، ونكتب اليكم بأرائنا وما تصل اليه مجهوداتنا » ( ١٤٧ )

وبهذين الخطابين زال ، في الحقيقة ، أهم اعتراضات سعد زغلول .

فقد اطلقت الغاية من المناقشة وقبل اللورد ملنر المناقشة على أساس الاستقلال التام ، وان لم يعد بذلك « وعد صريحا » - أي رسميا ، كما اشعرط الوفد ، للأسباب التي تفرع بها اللورد - كما صرح اللورد بأن المفاوضات قد تؤدي الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها . ولم يكن الوفد معارضا - كما مر بنا - في تقديم هذه الضمانات التي « لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام » .

ومع ذلك فقد برزت عقبه في خطاب عدلي باشا الاول . كانت سببا في رفض سعد زغلول التفاوض مع اللجنة ، كما كانت سببا في نشأة فكرة « وزارة الثقة » المشهورة . وهذه العقبة هي التي جاءت في تلك الفقرة التي يقول فيها عدلي باشا ان اللورد ملنر أخبره بأنه إذا خطرت على فكر سعد زغلول المفاوضة في انجلترا ، فان الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده . ذلك ان عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، كان يتضمن انكار صفته التي أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . وفي الحقيقة أن الوفد كان يعاني من عقدة عدم الاعتراف به رسميا ، منذ سافر الى باريس . فقد كان من الصعوبات التي كانت تواجهه أنه كان - كما يقول الجود - عاجزا عن تحديد سلطة دستورية واحدة منحه صفته التمثيلية ، وذلك بالرغم مما كان يصف به نفسه من أنه وكيل الأمة . وكانت انجلترا لذلك تتجاهله بصسلة دائمة ، ولا تريد أن تعترف به في كل تصريحات متحدثيها . (١٤٨) بل ان لجنة ملنر نفسها لم تكن الا مظهرا من مظاهر تجاهل انجلترا للوفد ومحاولتها الاتفاق مع الأمة مباشرة من وراء ظهره ، وهذا هو مغزى المقاطعة . ولذلك فلما أبلغ عدلي باشا سعد باشا أن اللورد ملنر يعتقد أن الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده، رفض سعد على الفور الحضور لمفاوضة اللجنة ، كما انكر في اثناء أنه فكر في الذهاب الى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية . على أنه ، بالرغم من ذلك ، أراد أن يستفيد من التنازلات التي انتزعت من لجنة ملنر ، والتي تمثلت في استعدادها للمفاوضة على أساس الاستقلال التام ، واطلاقها الغاية من المناقشة ، ورغبة الحكومة الانجليزية في عدم الارتباط بمساهمة الا مع حكومة دستورية ذات نظام دستوري ، فأقترح أن يؤلف عدلي باشا وزارة دستورية تقوم بالمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ثم تعرض نتائج مفاوضاتها

على الوفد . وهذا ما كتبه الى عدلى باشا فى يوم ١١ فبراير ١٩٢٠  
قائلا :

« لم يخطر ببالي ولا ببال أحد من زملائي التوجه الى لندن للمفاوضة  
فيها مع لجنة ملتر . اذ ليس فى محادثته معكم ، ولا فى مذكرته لكم ،  
ما يشجع على هذا . لأن مذكرته ، مع نوبها خصوصية سرية ، لا تتضمن  
ما يصح ان يعتمد الانسان عليه ، حتى فى نفسه ، بالنسبة لامر هام  
كمسألتنا . بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا  
الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى  
اجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . أما العودة الى مصر ،  
فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم . ( يقصد سعد الشروط  
التي ذكرها فى خطابه للجنة الوفد المركزية فى ٢١ يناير - الذى مر بنا -  
والتي تبدأ بقوله : « اننا نقبل المفاوضة على شرط . . الخ » ) .

« نعم ان ترجمتكم عبارة ( Self governing institution ) بالحكومة  
الدستورية هي الأصح . ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على  
تعديل قرارنا . لأن هناك اسبابا اخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان  
الذى وردت فيه من البلاغ ، مع عدم اقتضاء المقام لها ، بعد التصريح  
فيه بأن مأمورية اللجنة هي التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان -  
يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . والقول بأن  
القصود منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية ، لا يتم  
فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة  
له .

ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه أن الحكومة  
الانجليزية لا يصح ان ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستوري ،  
لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام الدستورى لتشكيل حكومة دستورية  
تكون اهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا . والطريقة المثلى  
للوصول الى هذه الغاية - فى رأينا - هي ان يبدأ بتأليف وزارة ، من غير  
أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة  
هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بفرض  
الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا  
الخصوصية ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وأعلنت  
بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها ، لا نتردد نحن وزملائنا  
فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسمى  
فى ان تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة ( ١٤٩ ) .

هذا هو الخطاب الذى أخرج فيه سعد زغلول كلا من اللورد ملنر وعدلى باشا. وفى اليوم التالى أرسل الى عدلى باشا خطابا آخر يطلب اليه أن يتولى هو تأليف وزارة الثقة من أعضاء يختارهم بنفسه ويكونون أهلا لشقته ، ووعده بالعودة لمساعدته فى هذه الحالة (١٥٠) .

على أن عدلى باشا أدرك، على الفور، أن تنفيذ هذه الخطة سوف يضع عنقه تحت سكين الوفد ، فما يكاد هو ينتهى مع الانجليز الى معاهدة لا تتجارب كل التجارب مع رغبات الأمة وهو ما كان منتظرا فعلا ، حتى تهوى على عنقه سكين الوفد بالرفض ، فإذا هو خامر فى أعين مواطنيه ، وإذا بالوفد يتنسم أعلى درجات الوطنية . فسارع بإرسال خطاب الى سعد فى ٢٥ فبراير يرفض فيه تحمل هذه المسئولية ، ويشير ، فى دهاء ، بأن يشترك الوفد فيها معه قائلا : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمانى الوطنية وتثق بها الأمة فى ذلك من أهم الأمور .. ولكننا نرى أيضا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها ، وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد . وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والأجنبية ، ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد . ثم تعهد بالمفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد (١٥١) . »

وقد كان من الطبيعى ألا يستحسن سعد هذه الشراكة التى تنكر صفة الوفد. فأرسل الى عدلى باشا يبدى موافقته على اقتراحه، ولكنه يظهر فى الوقت نفسه استصوابه لبقاء الوفد خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة قائلا : « يكون تأييدنا لكم أشد تأييدا إذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة ! » (١٥٢) وقد كان طبيعيا أيضا أن يرفض اللورد ملنر هذه الفكرة لأنها تعطى مصر حكومة دستورية دون مقابل . وقد نعلل اللورد ، عندما عرض عليه عدلى باشا هذه الفكرة بأنها « لا بأس بها . ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه إذا شكلت وزارة مهمتها بالمفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها - وهم الذين سيكون عليهم المعول فى إدارة البلاد - يجب ألا يكونوا عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » . فقال عدلى باشا : « لم يبق إذن سوى حل واحد ، وهو أن تتفاوضوا مع الوفد (١٥٣) . » وقد أبدى اللورد ملنر

اقتراحا بأن يسعى في إيجاد حياة دستورية ، ولكنه اشترط أن يكون ذلك مع بقاء الحماية ، وبعبارة أخرى منح البلاد حكما ذاتيا . ولكن عدلي باشا رفض هذا الاقتراح ، ووافقه سعيد باشا على هذا الرفض (١٥٤) . كما اقترح اللورد ملنر أيضا أن تتألف لجنة بأمر سلطانى يكون محمد سعيد باشا من أعضائها مع بعض رجال الوزارة القائمة والسابقة وبعض رجال الوفد ، وتتولى المفاوضة مع لجنة ملنر . ولكن عدلي باشا عرفه بأن هذا التشكيل لا يرضى الأمة ولا تثق به ، وأنه يشك في أن يقبل الوفد الدخول في مفاوضة كهذه . وقد نصحه اللورد ملنر بمقابلة السلطان للتحدث معه في تشكيل هذه اللجنة ، وبالفعل قابله عدلي باشا ، ودار بينهما حديث طويل على هذه النقطة كرر فيه عدلي باشا للسلطان ما قاله ملنر . ثم كتب الى سعد زغلول باشا بذلك فوافق سعد على الرفض (١٥٥) .

#### اذعان اللورد ملنر للتفاوض مع الوفد وحده :

في ذلك الحين كانت اللجنة قد فرغت من أعمالها في مصر . وكانت قد جمعت ، في أثناء مقامها في البلاد ، معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية . وانتهزت الفرص الكثيرة لتعرف بنفسها حالة شعور الجمهور . وقررت رأيها في أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية . إلا أنه كان يحول دون حكمها في أمر المشروع الذى كانت تفكر فيه ، أنها لم تكن تدرى - كما يقول تقرير اللجنة - لو فرض أن المشروع وقع موقع القبول عند البريطانيين ، أن يلقى في مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على أساس مبادئها فيه (١٥٦) .

ولذلك فقد كانت حاجة اللورد ملنر للحصول على التأييد الكافى للتسوية في مصر ، وبالتالي نجاحه في مهمته ، حقيقة لا ريب فيها . وكان في نفس الوقت - كما يقول الجود - قد توصل ، بصفة قاطعة ، الى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز الا عن طريق سعد زغلول (١٥٧) . ولذا قابل عدلي باشا قبل سفره وأبلغه أنه أزمع العودة ورفاقه الى لندن ، وأنهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ، ولا ينتظر أن يعملوا شيئا حتى أواخر شهر ابريل ، بعد الانتهاء من عطلة الاعياد ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وأنه على استعداد لمفاوضة الوفد (١٥٨) ، واقترح أن تكون المفاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض

أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل جوابا اليه بما يتم الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا في هذا الغرض . (١٥٩)

فكتب عدلى باشا الى سعد زغلول باشا في ٩ مارس يبلغه حديث اللورد ملنر ، ويقول انه يريد المفاوضة في لندن وينتظر منه جوابا . وذكر أن مسألة المفاوضة في لندن ربما تقتضى بحثا وتأملا وأنه يزعم السفر الى أوروبا في شهر مايو لتغيير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد سفره ويجعله في شهر ابريل ليكون مع مسنده باشا مدة البحث والتأمل ، اذا وجد هذا فائدة من وجوده (١٦٠) . وقد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الخبر الى الوفد فقد أذن اللورد ملنر للمفاوضة معه وحده . ومن ثم فقد طلب سعد باشا الى عدلى باشا في برقية بتاريخ ٢٠ مارس أن يعجل بميعاد سفره . (١٦١)

وقد أساء أحمد شفيق فهم برقية سعد باشا ، فبنى عليها أن سعد باشا انما طلب من عدلى باشا أن يعجل بسفره ليكون واسطة في إعادة الاتصال بينه وبين اللجنة أو سواها ، بعد أن دب القلق في نفسه اذ رأى وكان الفرصة قد أفلتت من يده للمرة الثانية بعد أن أصبحت في قبضته (١٦٢) . وهذا غير صحيح ، لأن الفرصة لم تكن قد أفلتت من الوفد ، كما رأينا ، كما أن الباب كان ما يزال مفتوحا . أما استدعاء سعد باشا لعدلى باشا ، فكان بناء على طلب الأخير ، ولتبادل الرأي فيما أورده في خطابه بخصوص المفاوضة في لندن . ولهذا فلما طلب عدلى باشا من سعد باشا أن يرسل اليه خطابا تفصيليا قبل تحديد ميعاد سفره ، أجاب سعد باشا بأن ذلك ( أى الإسراع في السفر ) انما هو لتبادل الآراء طبق خطابكم ، (١٦٣) ، مما يفيد أن الاستدعاء لأسباب تضمنها خطاب عدلى باشا ، وليست أسبابا من عند الوفد .

على كل حال فقد سافر عدلى باشا الى باريس في يوم ١٦ ابريل ، فبلغها يوم ٢٢ منه ، وكانت المسألة الهامة بعد ذلك أن تصل دعوة اللورد ملنر الى الوفد للتفاوض معه وتعلن الحكومة البريطانية اعترافها به ممثلا للأمة المصرية . وكان الوفد قد أخذ في تلك الأثناء يعد دعايته الى انجلترا لتعبئة رأى عام هناك مؤيد له أثناء المفاوضة . فقد استدعى بعض أصحاب الجرائد ، كالديلى هيرالد والكاثوليك برس البالغ عددها ستا وثلاثين جريدة منتشرة في جميع أنحاء بريطانيا ، واتفق معهم على

نشر كل ما يريد . كما أن الدكتور حامد محمود ، وهو طبيب مصري أقام في إنجلترا ستة عشر عاما ، قام بتعريف الوفد بأحد أعضاء حزب العمال البريطاني ، وهو المستر لانجدون ديفز ، واتفق معه على اكتساب عطف أعضاء حزب العمال في البرلمان الانجليزي ، وجعل المسألة المصرية موضوع مناقشة باطراد . وقد أنشأ المستر لانجدون ديفز مكتبا في لندن للمعاينة ، وأخذ يعمل الدعوات لأعضاء مجلس العموم من حزب العمال ولغيرهم من ذوي الرأي خارج البرلمان . كما بذل جهده مع أحد الأعضاء الآخرين ، وهو الكولونيل مالون ، في تكوين لجنة من أعضاء البرلمان تقيم معركة جدلية مع الحكومة . وقد أطلق على هذه اللجنة بعد تكوينها اسم « لجنة مصر » . وقد أخذت هذه اللجنة تقوم بحملتها على الحكومة في البرلمان منذ أوائل شهر مايو ، ومن الأسئلة التي ألقاها الكولونيل مالون والكوماندنر كنويرثي وودجودين وغيرهم : كيف لا تحترم إنجلترا وعودها ؟ ولماذا لا تخاطب الوفد ؟ ولماذا لا تأخذ الضمانات اللازمة وتمنح مصر استقلالها ؟ وغير ذلك مما كان يخرج انصار الحكومة (١٦٤) .

. وفي يوم ٥ مايو ألقى أحد أعضاء مجلس العموم ( الكولونيل مالون ) على الحكومة سؤالا عما اذا كان صحيحا أن لجنة ملنر قد ذهبت الى مصر ومعهما تعليمات بمناقشة أحسن الوسائل للاحتفاظ بالحماية البريطانية عليها ، وأنه ، لهذا السبب ، أحجم الممثلون المصريون عن مقابلة اللورد ملنر ؟ فأجاب المستر بونارلو Bonar Low بأن اللجنة إنما قصدت الى مصر لبحث أحسن الوسائل لحكم البلاد . وفي هذه الجلسة نفسها أجاب المستر بونارلو على سؤال للكوماندنر كنويرثي ، فبين أنه لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة. وقد سأل المستر كنويرثي بعد ذلك عما اذا كان من الممكن ، مع هذا ، أن يفتح باب المناقشة من جديد ، حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ فقال المستر بونارلو : انه على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التي تنتظر من ورائها : (١٦٥)



وقد قابل سعد زغلول هذه التصريحات بما يناسبها • فقد صرح لمراسل جريدة «الجورنال» حين سأله في هذا الصدد ، بأنه « لا ينكر قيمة هذه التصريحات ، ولا ينكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها ما يجعله يتوقب لها نتائج فعلية » ثم قال انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر ، لأنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية • ثم أبدى استعداداه « لاعطاء كل الضمانات المعقولة اللازمة » باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية ، للتوفيق بين مصالح إنجلترا واستقلال مصر ، اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » • ( ١٦٦ )

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست ، المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية وأحد زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة ، الى الاجتماع بها في لندن ، للمناقشة ، في القواعد التي تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى • ( ١٦٧ ) وبعد مناقشات رأى الوفد من المستحسن ، قبل ان يقصد الى لندن . بكامل أعضائه ، أن ينتدب كلا من محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ، للسفر الى إنجلترا للتأكد من استعداد بريطانيا نحو أماني المصريين ( ١٦٨ ) • فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلغهم أنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه اذا اقتضت إنجلترا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام • فطلبوا منه تدوين هذا الكلام ، ولكنه أبى متذعرا بأن العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضات غير مقيدة • فكتب مندوبو الوفد الى رئيسه يدعونه وزملاءه للذهاب الى لندن حرصا على مصلحة البلاد ، وخشية أن يقال : أضاعوا الفرصة ( ١٦٩ )



كان عرض الأعضاء الثلاثة - في أثناء محادثتهم مع اللورد ملنر - من مطالبته بتدوين ما يقوله كتابة ، هو الانتفاع به في الترويج لفكرة المفاوضة مع الانجليز في مصر • ذلك أن المشكلة التي كان يواجهها الوفد في مصر في تلك الأثناء هي أن اقدامه على السفر الى لندن للمفاوضة مع إنجلترا ، انما يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التي كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهي السياسة التي روج

لها في كل تصريحاته وبياناته . وكانت الأمة قد تشبعت بفكرة دولية المسألة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركنا متيعا من أركان القضية المصرية . (١٧٠) وقد أوقع هذا الوفد ولجنته المركزية في مصر في احراج شديد ، كما أتاح الفرصة لأعداء الوفد للظهور وتوجيه الهجمات الى الوفد .

وقد رأينا في الفصل الخاص بالتنظيمات الثورية كيف قاوم عبد الرحمن فهمي بك هذه العناصر ، وهي المكونة من الحزب الوطني ، والأمراء ومحمد سعيد باشا . على أن المهمة الجسيمة ، التي كانت ماثقة على عاتقه في ذلك الوقت ، كانت مهمة تحويل الأمة من تشبعتها بفكرة دولية المسألة المصرية الى قبول فكرة المفاوضة مع انجلترا . ولقد كان عبد الرحمن فهمي يشعر بأن هذه المهمة ذات خطر خاص . لقد كان يرى أن السر في الارتباط بين الوفد والأمة إنما يرجع الى « شيء واحد » هو أن الوفد ، بحسن سياسته ، توخى في جميع خططه وأعماله أن يحترم الرأي العام ، ولا يصادمه في أي ميل من ميوله ، مع ملاحظة ما تتطلبه الظروف السياسية من الأساليب لخدمة القضية المصرية خدمة صادقة . ، كما كان يرى أن لا خطر على القضية المصرية ما دام اتحاد الأمة سليما ، وهذا الاتحاد لا يتسرب اليه أي خلل اذا بقي الوفد معبرا عن الرأي العام في كبريات المسائل الخطيرة (١٧١) . ولما كان تحول الوفد الى مفاوضة انجلترا بعد تمسكه السابق بدولية المسألة المصرية إنما هو على غير ارادة الأمة ، فقد كان هناك خطر حقيقي أن تنفض الأمة من حول الوفد ، ويتسرب الخلل الى اتحادها ، وبالتالي تتعرض القضية المصرية للخطر .

ولهذا نرى عبد الرحمن فهمي لأول مرة يتصرف في الكتابات التي تصله من سعد زغلول ، بما من شأنه ألا يصدم الأمة في احساسها من ناحية الوفد . فعندما أرسل سعد زغلول تلغرافا الى اللجنة يشيد فيه بالوزارة الثلاثة ، ويصف خطتهم في المباحثات مع اللورد ملنر بأنها ملائمة سدادا وغيره على مصلحة البلاد ، ويحمل على الجرائد المصرية التي تهاجمهم بالنقد والتقريع ، رأى عبد الرحمن فهمي أن ينشر فقط ما جاء بالتلغراف خاصا بالوزراء الثلاثة ، ويضرب صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع . ولم يكتف بذلك ، بل عقب على تلغراف سعد زغلول بجملة نسب فيها الى الوفد أنه يشترط للدخول في المفاوضة مع انجلترا

أن تعلن استقلال مصر التام . وقد كتب الى سعد زغلول يعتذر عن ذلك بقوله : « تعلمون مسعادتكم أن سلاحنا الوحيد وعدتنا التي نحارب بها خصومنا ، إنما هي قوة الرأي العام المصري . وكلما ازداد تماسك هذا الرأي ، كلما كان سلاحنا ماضيا . فالرأي العام الذي كان متأثرا نوعا ما بدس دسائس المارقين في اللحظة التي أتى فيها تلغرافكم ، ما كان لنا أن تقوى تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد .. أما تعليقاتنا الذي علقناه على تلغرافكم ، فكان من الضروري جدا لنضرب به سعيها ومن معه ونرد به كيدهم في نحرهم . وقد كان ، وبلغنا به كل ما نريده . » (١٧٢) .

على أن سعد زغلول رد عليه بأنه وإن كان لا يسر الوفد شيء أكثر من تعضيد الرأي العام وموافقته على مسعى ، « ولكن يهمنا ويهم كل مشغل بالقضية المصرية أن تكون الحركة موجهة دائما الى الجهة المفعولة لمعتدلة المفيدة ، ولا يتسلط عليها طيش الطائشين ومبالغة المتهوسين ، لأن ذلك يعدل بها عن القصد ويصدنها عن سبيل النجاح . ولا نريد أن نقيد حريتك في جميع ما يستبقى روح التضامن في الأمة والتفافها حول الوفد . وإنما نريد ألا تباشروا في الموضوعات الهامة أمرا قبل مراجعة الوفد فيه ، خشية أن يتعارض مع عمل يكون قد أتاه . ورأي قد يكون أبداه ، فيفضي هذا التعارض الى تشويش أفكار الأمة وزعزعة ثقتها بمن يجب أن تكون على الدوام واثقة بهم .. كما نريد ألا تعدلوا شيئا يصدر من الوفد قبل أخذ رأيه فيه ، لأن ذلك ربما عكس القصد عليه في عمله ، والزامه شيئا يكون في التزامه به ضرر كبير جدا (١٧٣) .

ولقد كان سعد زغلول يرى أن « الرأي العام في مصر ليس في طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة . بل هو قد بلغ رشده والحمد لله وأثبت بالحوادث الماضية في هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شيء في التربية السياسية ، فإذا بين له وجه المنفعة ، ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف . » (١٧٤)

وقد شرح أسباب اتجاه الوفد الى المفاوضة مع انجلترا شرحا موضوعيا قيما في خطاب له الى عبد الرحمن فهمي في يوم ٥ فبراير ١٩٢٠ جاء فيه : « ربما التبس الأمر على كثير فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملنر، بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها لجنة غير دولية موضوعها البحث

عن نظام حكومي في دائرة الحماية . ولهذا ينبغي أن نوضح المسافة  
توضيحا يمنع كل التباس .

« ان لجنة ملتر تعيينت لأن تكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها  
أن تبحث أحوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريراً بما تراه من  
النظمات لحكومتها لكي تصديق عليه أو لا تصديق . ونحن المصريين  
لا نعترف لانجلترا بأن لها ركناً في بحث أحوالنا وسماع أقوالنا ومنحنا  
من النظمات ما تشاء ، لأننا نعتبر أنفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وأن  
منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والغضب . ولذلك  
أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة :

« أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه  
( في خطاب ٢١ يناير ) من- أن تعلن أنها لجنة مفاوضة ، يعنى لجنة نائبة  
عن حكومتها في أن تتخبر مع أمة . فالمفاوضة معها لهذه الصفة  
لا ضرر فيها ، ما دامت تعترف بذلك ، وما دامت العبرة بما يتم عليه  
الاتفاق . فإن على استقلال مصر التام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة  
من غير أن تكون أضعنا حقاً أو فائدة .

ومن وجهة أخرى، فإن مسألة مصر أما أن تدخل بالتقاضي أو بالتراضي .  
أما بالتقاضي فلا يمكن حلها الا بطريقة دولية ، أى بمعرفة جميع الدول  
ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم .  
وأما بالتراضي فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر . والمفاوضة  
لا تكون بين شعب وشعب ، بل بين نواب ونواب . فإذا انتدبت انجلترا  
نواباً عنها كلجنة ملتر للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها  
نواباً كالوفد المصرى لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه  
الطرفان ، فلا ضرر من ذلك مطلقاً ، بل يكون من المتعين قبوله .  
نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ، ولكن يمكن أن يعرض  
هذا الاتفاق بعد اتمامه على عصبة الأمم لتسجيله فيها، والدول الاعتراف  
به . وعلى كل حال فليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا  
إذا دعيتا للمفاوضة مع لجنة ملتر بصفة كونها ماذونا لها في هذه المفاوضة ،  
وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية ، أن نرفض هذه المفاوضة، مادامت  
أن الفرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح  
انجلترا الخاصة ، . ( ١٧٥ ) .

\*\*\*

على كل حال فقد أثبت الشعب المصري - كما توقع سعد زغلول - أنه ليس في دور الطغولة . فقد تقبل فكرة المفاوضة مع انجلترا بعد أن شرحت قائدها له على هذا النحو ، ووقف وراء الوفد يسانده بكل قواه . وفي يوم ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول إلى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد . وكان قد كتب إلى لجنة الوفد المركزية كتاباً يقول فيه : « لقد لقي زملائنا في لندرة قبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل في التوصل بالمفاوضات إلى حل مرض . لهذا عزمنا أن نتوجه جميعا إليهم ، بحول الله ، يوم السبت المقبل ٥ يونية ، للدخول فيها ، مستعدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » (١٧٦) .

## حواشي الفصل الثالث

### معركة الحماية

- ١ - محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ١٠
- ٢ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ص ٢٢٦
- ٣ - نلس المصير ص ٢٢٩ ، دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٩٩
- ٤ - محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٥٦ - ٥٩
- ٥ - مع الوفد المصري ص ١١٨
- ٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، العقاد : سعد زغلول ، سيرة ونحية ص ٢٦٨ - ٢٦٩
- ٧ - دكتور مصطفى الحفناوي : فناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ ص ٢٩١ - ٢٩٥ ، دكتور محمد أنيس : أوروبا بين الحربين العالميتين ، محاضرات مطبوعة ( ١٩٥٨ ) . محمود أبو الفتح : المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٩ - ٧٠ ، دكتور عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة واصواتها التاريخية ص ١٧٧ - ١٧٩ ( ١٩٥٥ ) Lentzowski, G. : The Middle East in world Affairs. P. 314
- ٨ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٢٠
- ٩ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١
- ١٠ - مع الوفد المصري ص ٢٧ - ٤٠
- ١١ - المسألة المصرية والوفد ص ٧٣ - ٧٤
- ١٢ - دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٤ ، ٢٢٥
- ١٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٢٣ - ١٢٤
- ١٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٧ - ٩٨
- ١٥ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٥

- ١٦ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٢
- ١٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٨٧ - ٨٨
- ١٨ - من عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول في ٢٢ يولية ١٩١٩ ، دكتور أنيس :  
المرجع السابق ص ١١٩
- ١٩ - جريدة النظام في ١٨ سبتمبر ١٩١٩ ، من تصريحات لعسك باشا
- ٢٠ - من سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر  
ص ٧١
- ٢١ - من اسماعيل صدقي إلى سعد زغلول في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، من محمود أبو النصر  
بك إلى سعد زغلول بالثا في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٣
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٧ ، ٢٨٢ - ٢٨٩
- ٢٣ - نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٢
- ٢٤ - من سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر  
ص ٧١
- ٢٥ - مع الوفد المصري ص ٢٥ - ٣٦
- ٢٦ - نفس المصدر ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقي باشا : مذكراتي ، ص ٢١
- ٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢١
- ٢٨ - مع الوفد المصري ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٢١
- ٢٩ - مع الوفد المصري ص ١٢١
- ٣٠ - المسألة المصرية والوفد ص ٦٠
- ٣١ - مع الوفد المصري ص ١١٤ - ١١٥
- ٣٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦
- ٣٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٤٣
- ٣٤ - نفس المصدر ص ١٤٩ - ١٥٠
- ٣٥ - مع الوفد المصري ص ١٤٧ - ١٤٩
- ٣٦ - المسألة المصرية والوفد ص ٩٢ - ٩٣
- ٣٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٣٧ مكرر - رأينا في محاكمة رياض الجمل كيف أوعز إليه بأن يقول هذا الكلام .
- ٣٨ - مع الوفد المصري : ص ٤١ ، ٥٥ دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٥٣ ،  
٢٢٨
- ٣٩ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠٠

- ٤٠ - مع الوفد المصري ص ٨٦ - ٨٧
- ٤١ - نفس المصدر ص ١٦٨ - ١٧٠
- ٤٢ - المسألة المصرية والوفد ص ١٢٢ - ١٢٥
- ٤٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٨٢
- ٤٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، مع الوفد المصري ص ١٧٠ - ١٧٩
- ٤٥ - المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٨
- ٤٦ - دكستريركس : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ص ٢٦
- ٤٧ - فرانك تانينباوم : مبادئ السياسة الأمريكية ص ١٢٨ - ١٢٩
- ٤٨ - مع الوفد المصري ص ١٤٥ - ١٤٧
- ٤٩ - نفس المصدر ص ١٥٨ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، أحمد شفيق :  
المرجع السابق ص ٤٤٠
- ٥٠ - مع الوفد المصري ص ١٥٨ - ١٦٠
- ٥١ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠١ - ١٠٢
- ٥٢ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٧ ، المسألة المصرية والوفد ص ١٠٤ - ١٠٥
- ٥٣ - مع الوفد المصري ص ١٨٠ - ١٨٧ ، نقلا عن المجلد الثامن والخمسين من محضر  
أعمال مجلس الشيوخ الأمريكي ص ٢٢٠٥
- ٥٤ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٨ -  
٤٥٩ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٨٤
- ٥٥ - مهابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١١٤ ص  
٨٥٣ - ٨٥٤
- ٥٦ - مارشال ويفل : النبي في مصر ص ٥٨
- ٥٧ - مهابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٤ ص ٦٨٠
- ٥٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٥٢
- ٥٩ - مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٥٨
- ٦٠ - لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥
- ٦١ - نفس المصدر ص ٢٥٢
- ٦٢ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤
- ٦٣ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٥٢



- ٦٤ - نفس المصدر ص ٢٥٢
- ٦٥٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠٠
- ٦٦ - جريدة النظام في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، وكان صاحب الرأي الثالث هو عبد الحميد البيلى ، وقد أدلى به لجريدة مصر
- ٦٧ - دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٤١ - ٤٢
- ٦٨ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في أول أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧
- ٦٩ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١
- ٧٠ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦
- ٧١ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يولية ، نفس المصدر ص ١١٦
- ٧٢ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يولية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١١٦ - ١١٧
- ٧٣ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ يولية ١٩١٩ (ارسل في ٢٥ يولية) نفس المصدر ص ١١٨ - ١١٩
- ٧٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧
- ٧٥ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧٠
- ٧٦ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٢١
- ٧٧ - جريدة النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩
- ٧٨ - تشيرول : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٧٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٨٠ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٨١ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ص ١٥٢ - ١٥٣
- ٨٢ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٨ ، الرافعى : المرجع السابق ص ٧٣
- ٨٣ - محمد شفيق فريال : المرجع السابق ص ٥٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٥٣ - ٥٥٤

- ٨٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٢
- ٨٥ - نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠
- ٨٦ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ديسمبر ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٥٨ - ١٥٩
- ٨٧ - دكتور آيس : نفس المصدر ص ١٧٧ ، ٨٢
- ٨٨ - دكتور محمود نجيب أبو الليل : الأماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية منذ عقد الانفاق الودي حتى اعلان الحرب العالمية الاولى ص ١٢٨ - ١٢٩ ( الطبعة الاولى - القاهرة ١٥٢ ) ، نقلا عن La Réforme : 1 Octobre 1910 - La Dépêche Egyptienne 13 Octobre 1910
- ٨٩ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨١
- ٩٠ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٧
- ٩١ - الاهرام في ٦ نوفمبر ١٩١٩ مقل للاستاذ فكري أباطه ، نقلا عن مجموعة مقالات فكري أباطه المحامي ص ٤٢ - ٤٤
- ٩٢ - النظام في ١٨ أغسطس ١٩١٩ عدد ٩١ ، من حديث مع محمد بك هلال
- ٩٣ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٢
- ٩٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٨ ديسمبر نفس المصدر ص ٨٢
- ٩٥ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ديسمبر ١٩١٩ ص ١٦١
- ٩٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٤
- ٩٧ - نفس المصدر ص ٦٠٢ - ٦٠٣
- ٩٨ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٦٣
- ٩٩ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠
- ١٠٠ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٧٨
- ١٠١ - نفس المصدر ص ٢٦٠ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٥٥
- ١٠٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المتنبية لمصر ، قانون رقم ٨٠ . . الخ ص ٢٢٧ هامود ٢
- ١٠٣ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ٦٢
- ١٠٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٧ - ٨٨
- ١٠٥ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، شفيق غريال : المرجع السابق ص ٦١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٨٨

- ١٠٦- لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ١٢
- ١٠٧- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٦ - ٥٤٧
- ١٠٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٢
- ١٠٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨١ - ٥٨٢
- ١١٠- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٢٨
- ١١١- شفيق غريال : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٢
- ١١٢- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٢٨ هامود ٢ -  
- ٢٢٩ هامود ١
- ١١٣- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٣
- ١١٤- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص  
١٨٥ - ١٨٦
- ١١٥- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص  
١٨٥ - ١٨٦
- ١١٦- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ١١٦ مكرر - السلطات الدينية في الأزهر لم تنفرد بعمل من قبل ، ولقد اشتركت فقط  
في بيان التهلة الذي صدر في ٢٤ مارس ١٩١٩ تحت ضغط السلطات العسكرية  
البريطانية .
- ١١٧- الرافعي : المرجع السابق ص ٩١ - ٩٤
- ١١٨- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٧
- ١١٩- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٩
- ١٢٠- تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٧
- ١٢١- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٨٨
- ١٢٢- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٢٨
- ١٢٣- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢١ نقلا عن حديث لرشدي باشا  
مع جريدة وادي النيل التي تصدر بالاسكندرية
- ١٢٤- نفس المصدر ص ٦٤٤ - ٦٥٢ من حديث أحمد سعيد باشا مع لجنة من بعض  
المحامين برئاسة الدكتور أحمد عبد السلام في يوم ٨ فبراير ١٩٢٠
- ١٢٥- لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ١٤
- ١٢٦- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٤٧
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٢٤٧ ، ٢٤٨
- ١٢٨- نفس المصدر ص ٢٤٧ - ٢٤٨

- ١٢٩- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢
- ١٣٠- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢
- ١٣١- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١
- ١٣٢- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢
- ١٣٣- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١
- ١٣٤- نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ١
- ١٣٥- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢
- ١٣٦- نفس المصدر والمكان
- ١٣٧- العقاد : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٩٤ - ٩٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٠٣
- ١٣٨- تقرير اللجنة الخصوصية الانتدبة لصر ، نفس المصدر ص ٢٣٩ عامود ١
- ١٣٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢٢
- ١٤٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦
- ١٤١- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧١
- ١٤٢- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦١٦
- ١٤٣- نفس المصدر ص ٦٢٨
- ١٤٤- نفس المصدر ص ٦٢٣ ، من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول ( غير مؤرخ ) نفس المصدر ص ١٧٥
- ١٤٥- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٨ - ٦٢٩
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٦٢٤ - ٦٢٨
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٦٢٩ - ٦٣١
- ١٤٨- الجود : المرجع السابق ص ٢٤٨
- ١٤٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٥٨ - ٦٦٠
- ١٥٠- نفس المصدر ص ٦٥٨ - ٦٦١
- ١٥١- نفس المصدر ص ٦٦٦ - ٦٦٧
- ١٥٢- نفس المصدر ص ٦٦٧
- ١٥٣- نفس المصدر ص ٦٧٠ من عدلى باشا الى سعد باشا في ٩ مارس ١٩٢٠
- ١٥٤- نفس المصدر ص ٦٧٧
- ١٥٥- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٦ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٤ ، ١٠١

- ١٥٦- تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة امر ، نفس المصدر ص ٢٥٠ عמוד ٢
- ١٥٧- الجود : المرجع السابق ص ٢٥٨
- ١٥٨- المسألة المصرية والوفد ص ٢٢٧
- ١٥٩- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٦ أبريل ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٢  
١٠٤
- ١٦٠- تحية الرئيس في منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول ، خطبة سعد باشا في فندق الكونتنتال في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٦٧ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٢٧ .
- ١٦١- احمد شفيق : المرجع السابق ٦٧٧
- ١٦٢- نفس المصدر ص ٦٧٦ - ٦٧٧
- ١٦٣- نفس المصدر ص ٦٧٨
- ١٦٤- من كامل سليم الى عبد الرحمن فهمى في ٦ ، ١٤ مارس ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ أبريل ، ٩ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩
- ١٦٥- مضابط العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٢٨ ، ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٥
- ١٦٦- العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩
- ١٦٧- من سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ٢٠ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٤٦
- ١٦٨- نفس المصدر والمكان
- ١٦٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٣ - ٧٠٥
- ١٧٠- نفس المصدر ص ٦٢١ - ٦٢٢ ، ٧٠٢
- ١٧١- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول ( غير مؤرخ ) نفس المصدر ص ١٧٤ - ١٧٥ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٣ فبراير ، ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٤ ، ١٠٠
- ١٧٢- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩١
- ١٧٣- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٠
- ١٧٤- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٨ أبريل ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١١٠
- ١٧٥- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٣
- ١٧٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٤ - ٧٠٥



## الفصل الرابع

### انقسام قيادة الثورة

## (١) مفاوضات سعد زغلول - ملنر

انتهت معركة المقاطعة - كما رأينا - بقبول الوفد ، وقبول لجنة ملنر التفاوضي للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا . ولكن ما كاد الطرفان يجتمعان حتى ظهر أن مفهوم الاستقلال وصيانة مصالح بريطانيا عند كل من الطرفين كان يختلف ويتباين بشكل كبير . فبينما كان الوفد يحاول التوفيق مخلصا بين استقلال البلاد ورعايه المصالح البريطانية ، كان اللورد ملنر ينظر الى المسألة من الناحية الشكلية البحتة ، وبمعنى آخر ، وعلى حد قوله ، كانت غايته من المفاوضات عقد تحالف بين البلدين يقرر استقلال مصر ، وينيل بريطانيا العظمى كل التامينات والضمانات « التي تتراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها بها نحن (١) » . ومعنى هذا أن اللورد ملنر كان يريد أن يستبدل بالحماية الصريحة حماية مقنعة تحت اسم معاهدة تحالف ، أي العودة الى الحالة التي كانت عليها مصر قبل عام ١٩١٤ في عهد كرومر وخلفائه ، مع التعديلات التي تستلزمها مثل ظروف سقوط السيادة العثمانية عن مصر . وهذا يدل على أن سياسة اللورد ملنر لم تكن سياسة تحررية كما كان يبدو لأول وهلة ، وإنما كانت امتدادا لسياسة اللورد كرومر وتطورا لها . وسنرى أن الأسس التي سيقومها سوف تصبح دستورا تسيّر السياسة البريطانية بمقتضاء وتسترشده في سياستها حسب الحاجة ، حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولقد ذكرنا أن الوفد سافر الى لندن يوم ٥ يونية ١٩٢٠ ، وقد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم ٩ يونية ، ودارت في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة . ولذلك استمر الكلام الى أواسط أغسطس . وقد جرت المناقشات على أشكال شتى : فجرى بعضها في جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقطة التي تصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين . وعلاوة على ذلك فكثيرا ما كان الكلام يدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد



من: الهيئتين (٢) • ولم تسجل محاضر للجلسات • ولكن الكثير مما دار فيها ورد في تقرير لجنة ملنر ، كما ورد على لسان سعد زغلول في خطبه وتصريحاته ، وعلى قلمه في مذكراته • كما ورد بعضه على لسان عدلي باشا في مفاوضاته مع اللورد كيرزن • وقد تناول الفريقان موضوعات على جانب كبير من الأهمية والتشويق ، لأنها كانت تعالج قضية المشاكل التي تمخض عنها الاحتلال ، كما كانت تعالج الحلول التي يريد بها كل من الفريقين الخروج من الأزمة السياسية والوصول الى عقد معاهدة • وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية هي :

### مسألة الاحتلال :

وقد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين : الأولى ، التحالف ، والثانية ، المسألة العسكرية • وفكرة التحالف في منشئها فكرة مصرية بحتة • فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل هو وزميله السير ريجنالد ونجت في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ • وقد عرضها سعد - كما هو واضح من سياق المحادثة ، ليوقف اعتراض الانجليز على الاستقلال والجلاء عن مصر ، ولكي تتكون منها العلاقة الجديدة بين مصر المستقلة التي لا يقبع على أرضها جندي أجنبي ، وبين إنجلترا • ولهذا كان من الطبيعي أن يقبل الوفد فكرة المحالفة عندما افتتح بها ملنر المفاوضات قائلا : « نريد أن ندافع عنكم ولا نسمح مطلقا لدولة أجنبية أن تعتدي عليكم ، وأن نعقد معكم محالفة تأخذ بريطانيا فيها على عاتقها الدفاع عن سلامة أرض مصر » • ولكن الوفد رأى - كما قال سعد زغلول في إحدى خطبه ، أنه إذا قبل هذا العرض بلا مقابل فيكون الأمر حماية ، ويكون لإنجلترا الحق على مصر أنها تأخذ منها طوعا أو كرها كل ما تريد ، شأن الدولة الحامية للأمة المحمية ، فلهذا ، ولكي يزيل معنى الحماية ، ويحقق معنى المحالفة ، قال سعد : « لا نقبل أن يكون هذا محالفة ، فإن المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة ، ولكن بما أنكم أقوىاء ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن نقدم أموالا ورجالا في كل حرب تدخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التي نقدمها في زمن الحرب محدودة (٣) » •

وقد ثارت على أثر ذلك المسألة العسكرية • وكان الوفد قد تناقش فيها من جهاتها المختلفة - كما يقول عدلي باشا - وانتهى الى أن الأمر فيها

لا يخرج عن إحدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم . ففيما يختص بزمن الحرب رأى الوفد أن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجي ، ولما كان مثل هذا التعهد يعتبر حكما من أحكام المعاهدة ، فلم يكن ليعمل به أو يطبق إلا في زمن الحرب . أما فيما يتعلق بزمن السلم فقد قرر الوفد أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكري (٤) .

على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا الكلام . فقد أبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها ، مما كان يقتضى في نظره وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها (٥) . وقد عرض عليه سعد زغلول أن تكون تلك القوة مصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا ، فبحكم المحالفة نضع على القناة جيوشا من عندنا ، وإذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف ، فنضع من عندنا عشرة . وإذا كنتم تريدون عشرة ، فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » . ولكن اللورد لم يقبل . فعاد سعد زغلول يقول : « نضع عساكر من عندنا ، ويكون لهم ضباط من عندكم » . ولكن اللورد رفض أيضا . فقال سعد : « عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، ندير إدارته لكم لمدة التي تشاءونها » . فكرر اللورد ملنر الرفض (٦) . وعلى ذلك بلغت المفاوضات قمة الحرج ، فقد بات واضحا أن اللورد ملنر لن يتردد في قطع المفاوضات لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر (٧) . ولهذا تفاوض الوفد في المسألة ولم يجد مفرأ في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية ، بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن أساسا بالسيادة المصرية - كما يقول علي باشا (٨) .

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده بعد ذلك الى تحديد صفة هذه القوة العسكرية . فيذكر ملنر أن المفاوضين المصريين أصرأ على أن تكون هذه القوة العسكرية قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي ، هو الدفاع عن الامبراطورية ، لا ( جيش احتلال ) ولا قوة لحفظ النظام في مصر . لأن في ذلك معنى بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ، ولأن المحافظة على النظام الداخلي من شئون المصريين أنفسهم . ولكي يؤكد المفاوضون المصريون ذلك أعظم تأكيد ، ألحوا في أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة القنال ، وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية (٩) .

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الأولى الخاصة بصفة القوة العسكرية . ولكنه اعترض على النقطة الثانية الخاصة بالموقع ، وذلك لسببين : الأول ،

« أن وجود جنود بريطانية في منطقة القنال المحايطة يمكن أن يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التربة الدولية ، إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما ، قد يعد خرقا لهذا الحياد ، » ( ١٠ ) كانما احتلال جنود دولة واحدة لجميع أراضي الدولة التي تمر فيها القناة لا يعد خرقا لحيادها ( ١١ ) .

أما السبب الثاني الذي ذكره اللورد ملنر ، فهو أن « مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس ، بل أن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك بكثير . » أن مصر تقرب شبيئنا فشيئنا أن تصير عقد ارتباط كل تلك المواصلات . برية كانت أو جوية أو بحرية ، ، فلهذه الاعتبارات رفض اللورد ملنر تعيين « القنطرة » أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها ( ١٠ ) . ومع ذلك فقد ذكر عدلى باشا أنه كان مفهوما دائما ألا تكون تلك القوة البريطانية في مدينة أو بالقرب من مدينة ، وألا تخرج على أى حال عن منطقة القنال ( ١١ ) .

### التمثيل الخارجى وعلاقات مصر الخارجية :

انتقلت المناقشات بين الوفد ولجنة ملنر بعد ذلك الى نقطة أخرى كان اللورد ملنر يرى أنها ذات أهمية لضمان المصالح البريطانية ، عدا أنها تقترب على التحالف : وهي السيطرة على سياسة مصر الخارجية . وفي هذا يقول : « كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى على وجه العموم . » وجميع العقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذي يتألفونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم ، مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، اذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من المصريين الذين كننا نناقشهم ، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن عمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى في الارتباك ( ١٢ ) ، ولهذا رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية ، أما مصالح مصر التجارية

وسواها ، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين ، ( لا مئة منه وفضلا ) ، وأنه لأنه — كما كتب في تقريره — كان يخشى أن «تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى» . وعلى ذلك اقترح أن تقتصر صفة الممثلين المصريين على «الصفة القنصلية» فقط لا «السياسية» (١٣) . وكان مما ساقه في تقرير ذلك ، بالإضافة الى ما سبق ، أن تعيين ممثلين مصريين (سياسيين) في عواصم أوروبا ، وتعيين ممثلين سياسيين من الأجانب في مصر ، يفتح الباب لدسائس قد تكون وخيمة العواقب . «لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية ، قد يفريهم بتعدي حدود وظائفهم ، حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم» (١٤) .

على أن الوفد رفض هذا المنطق رفضا باتا . فقد أوضح اللورد ملنر أن «التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد في شخصيتها الدولية» . وما اذا كانت مستقلة أو أنها داخلة في نطاق التبعية . وذهب الوفد في رفضه الى أن صرح اللورد ملنر — كما يقول في تقريره — بأنه اذا لم يوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل (١٥) .

ويبدو أن اللورد ملنر أدرك أنه لن يستطيع حمل الوفد على تغيير موقفه ، وخصوصا أنه كان قد فهم حينما كان في مصر أن «المصريين جميعا والسلطان ووزرائهم في جملتهم ، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج ، مهما اختلفت آراهم في المسائل الأخرى» . وأنهم كانوا كلهم متعاضدين من الفائتة منصب وزير الخارجية المصري عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية الى المعتمد السامي البريطاني ، وكانوا يرجون ، متى أن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة ، أن يعين وزير مصري في وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا ، (١٦) .

ولهذا أعاد ملنر النظر في مسألة الصفة السياسية ، بعد أن تلقى تأكيدات المفاوضين المصريين بأن الممثلين السياسيين المصريين ، لن يمكنهم في المستقبل «أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية» ، ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها ، . وكان مما سهل اذعانه لوجهة النظر المصرية أنه أدرك — بحسب قوله — «أن إعطاء الصفة السياسية لممثل مصر في الخارج ، تافح لنا لا محالة» . لأنه اذا بقي قوم من المصريين غير راضين بالمصالح ، وبقوا مصريين على ادامة الدعوة

خمدنا » ( في سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، كما كان يجري منذ أعوام بجهد واجتهاد ) اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وإيقافهم عند حبلهم ، إذ لا يسع معتمدا مصريا إلا الاعتراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر ، وذمه والتفوق منه ، والا قصر في الواجب عليه وتعرض للعزل من منصبه (١٦) . وعلى ذلك أعلن اللورد ملنر في اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونيو، أنه لا يريد قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجي بعد قطع كن هذا الشوط في سبيل التفاهم (١٧) .

### الامتيازات الأجنبية :

انتقل البحث بعد ذلك الى مسألة الامتيازات الأجنبية . وكانت خطة اللورد ملنر منذ البداية أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، ولذلك نجد من الكتاب المصريين (١٨) ، من يعيب على المفاوضين المصريين قبول ربط تعديل الامتيازات الأجنبية بمسألة تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، ويرى أن هذا الربط قد عطل حل المسألتين معا : تسوية العلاقات ، والامتيازات الأجنبية . والحقيقة أن مشروع ملنر بشأن الامتيازات الأجنبية لم يكن يقوم على الغائها ، بل على تنازل الدول عنها لإنجلترا بعد تعديلها . ومن ثم فقد رتب على هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، من شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر . وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم « ضمانات » للدول صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا (١٩) . وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة المصرية ، أحدهما مالي والآخر قضائي . وكانت فكرة اللورد ملنر تقوم على أن « هناك أمرين يهتان الدول الأجنبية التي يتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية، هما : اقتدار مصر على سد ديونها ، وذلك يهم حملة السندات المصرية، ويؤثر أيضا في كل رموس الأموال والمشروعات الأجنبية في البلاد ، ثم سلامة أرواح الأجانب وأموالهم » . وقد رأى اللورد ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح . فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب . وزاد ملنر على ذلك ضمانا ثالثا هو أن يخول للمعتمد البريطاني « حق التدخل لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية » (٢٠) .

أما التعديلات التي رأى ملنر ادخالها على نظام الامتيازات ، فكانت تقضى « بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ، وسريان التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر » . وقد اعتقد ملنر أن الدول صاحبة الامتيازات لا تأبى الموافقة على هذه التعديلات فى ضوء الضمانات السابقة، وخصوصا حق المعتمد البريطانى فى منسح تطبيق القوانين المصرية على الأجانب . وكانت خطته أن ينص فى هذه الاتفاقات على أن تنقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات (٢١) .

والحقيقة أن اللورد ملنر لم يتصور حلا لمسألة الامتيازات الأجنبية يقوم على الفائها ، فبالإضافة الى أن هذا الحل يفوت على انجلترا تركيز هذه الامتيازات فى يدها ، فلم يكن فى وسع ملنر نفسه الا أن يعترف « بالمصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركزة فى وادى النيل » . فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية، ويمثلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم، والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا، حتى أن المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية أضحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة ، وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . وعلى ذلك فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه المصالح الأوربية (٢٢) ، .

ولقد قبل الوفد مبدأ حلول انجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات فى حماية الأجانب . ويقول « الجود » ان سعد زغلول لم يكن فى صميم فؤاده مكثرا بما اذا كان الذى يتولى حماية الأجانب فى مصر دولة واحدة أم عدة دول (٢٣) . على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالى والقضائى ، وحق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب . ففىما يختص بالمستشار المالى ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين (٢٣م) الى التداخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد ما يمكن أن تكون له عواقب سيئة (٢٤) . كما وقعت مشادة عند المناقشة فى المستشار القضائى ، وهو المختص بمراقبة تنفيذ القوانين الماسة بالأجانب . لأن الدول ذوات الامتيازات لم يكن لها موظف فى ادارة الحكومة ، فكيف يكتسب من يتوب عنها حقا ليس لها (٢٥) ؟ عدا ذلك فان مصالح الأجانب ، كما ذكر سعد زغلول فى

أحدى خطيه ، كانت « غير مفروزة » ، بل شائعة فى الأمن وفى الرى وفى الادارة . فالموظف الذى يكون من اختصاصه مراقبة المصالح التى للأجانب مساس بها ، أو لها مساس بالأجانب ، يتدخل فى كل شئ» (٢٦) . ولهذا عرض الوفد بدلا من ذلك الاكتفاء بتعيين نائب عام بريطانى للمحاكم المختلطة (٢٧) . وقد كثرت المناقشة حول حق المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال فى منح تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، وكان هم رجال الوفد أن يمنحوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منح عام فى التشريع المصرى (٢٨) .

### الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب فى خدمة الحكومة المصرية :

وهذه المسألة كانت تهم « الانتلجنتسيا » المصرية غاية الأهمية ، وهى طغيان العنصر الانجليزى فى الوظائف الحكومية ، والكبيرة منها ، بنوع خاص ، على العنصر المصرى . وكانت هذه المسألة من أسباب تبرم المثقفين بالاحتلال ، كما مر بنا . ويفهم من تقرير لجنة ملتر أن الجانب المصرى اقترح « أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى اخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب » . وكانت حجة الوفد والمصريين عامة ، أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا ، وخصوصا فى السنين المتأخرة ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ ، وهو « أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم ، فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيه رجال من بنى وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها ، ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبدا مما كان يجب ويودون أن يصير أسرع » .

وقد سلم ملتر بصواب حجة الجانب المصرى . ولكنه اشترط تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عنهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد ، « فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء » اذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الانجليز والمصريين فى المستقبل أكثر من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم . فيجب فى كل مساعدة تعقد بين بريطانيا والعظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة ، وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم » . وقد رسم اللورد ملتر

شروط خروج هؤلاء الموظفين سواء أكان برغبتهم أم برغبة الحكومة المصرية، فذكر أن القانون الموجود ينص على إعطاء الموظفين المصريين إذا أحالتهم الحكومة على المعاش ، بسبب غير سوء سلوكهم ، معاشا طيبا مناسباً لطول مدة خدمتهم . على أنه ، مراعاة لتغير الأحوال ، يلزم وضع تدبير خصوصي لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبرما . كذلك يجب أن يعامل الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام الجديد معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . فالمعتاد أنه إذا أراد موظف الاستغناء عن الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه، ولكن هذه القاعدة لا يجب أن تنطبق على النظام الجديد بعدد تغير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً . بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد ، فإذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاماً (٢٩) .

### السودان :

بقيت مسألة أخرى شائكة هي مسألة السودان . وقد ظهر أن اللجنة لا تريد مناقشة مركز السودان أو المساس بحقوق انجلترا فيه ، واعتبرت مسألته مستقلة بموجب اتفاقية ١٨٩٩ . ولهذا يقول تقرير اللجنة المنثوية : « ان المشروع الذي تتضمنه المذكرة ، يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان . البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً في الاتفاق الانجليزي المصري المبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩ ، وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب ، أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد . وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه (٣٠) » .

والحقيقة أنه عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أرادت انجلترا الاحتفاظ بالسودان . وقد ظهر هذا من حديث لطفي السيد بك عضو الوفد عن هذه المسألة ، فقد قال : « لقد كان أمامنا أدلة عديدة على ملكية مصر ، نخص بالذكر منها : بطلان معاهدة ١٨٩٩ ، ووحدة أبناء النيل ، والأدلة التاريخية ، إلى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على أحقية مصر في هذه الدعوى . ولكن الانجليز قالوا عن ذلك ان معاهدة ١٨٩٩ أصبحت شرعية بعد أعضاء معاهدة سيفر ، وان السودانيين قبائل شتى أغلبها يخالف الجنس المصري ، وان السودانيين أنفسهم سيطيحون بأن يكون



« السودان للسودانيين » وأنهم مرتاحون للحكم البريطاني ، وأن قاعدة تعيين المصير تتيح لهم ذلك (٣١) » .

وقد مهد اللورد ملنر لهذه السياسة ، فأخذ يقلل من قيمة الروابط السياسية التي كانت تربط السودانين بمصر ، ويقول : « أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي ، فكانت دائما روابط واهية » . فإن الفاتحين اجتاحت أقساما من السودان ، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ، ولا ادغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معا ، وانتهى أمره بفتنة المهدي ١٩٠٠ ، وبعد أن تحدث عن إعادة فتح السودان بقوات بريطانية ومصرية ، وتقدمه « تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت إدارة بريطانيا » ، أبدى رأيه في مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، فذكر أنها « لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر » . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها ، مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضا . ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر » . ويكفيها ، لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر ، الحالة التي عيّنت لها باتفاق ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر ، حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر » . ثم حصر اللورد ملنر حقوق مصر في السودان في مياه النيل وحدها ، فقال : « إن لمصر حقا لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها » . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق ، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال . سكنت بذلك روع المصريين وخفف عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذه الناحية (٣٢) » .

أما موقف الوفد من مسألة السودان ، فكان موقفا خاصا . فقد كان من رأى سعد زغلول باشا أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعهد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكان تبريره لهذا الرأي أن مصر تستطيع ، وهي قوية ، بعد أن تستقر أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه إذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل من مصر عن أي حق لها فيه . وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالاجماع (٣٣) » .

## مسألة العرش :

كانت هذه هي القضايا الرئيسية التي تفاوض بشأنها الوفد المصري ولجنة ملنر . وكانت هذه هي وجهات نظر الفريقين فيها . وقد أورد الأستاذ مصطفى أمين في التحقيق الصحفي الذي نشره بجريدة الأخبار عن فشل ثورة ١٩١٩ ، ان مسألة العرش كانت من بين القضايا التي تنوقش فيها في هذه المفاوضات ، وأن سعد زغلول قد طالب بخلق السلطان و إعلان الجمهورية . وكان من أهم ما استند اليه الأستاذ مصطفى أمين فقرتان من مذكرات سعد زغلول ، يقول في الأولى منهما ، وهي من صفحة ٢٠٢٣ ، وبتاريخ ٩ يونية ١٩٢٠ : « قال لورد ملنر : لا نريد أن نتدخل في النظام الدستوري ، ولكن في مبادئه . قلنا : انه لا مانع من أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتغال المعاهدة على هذا (٣٤) » أما الفقرة الثانية فهي من صفحة ٢٢٦٨ ، ويقول فيها سعد : « ان التشبث ببقاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له ، وبأن القول في الامتيازات (يكون) لهم . وأن تكون لهم قوة حربية ، وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بنا تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية ، لكنت أول القائلين بالاتفاق . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز في وظائفهم أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه يحتوي على عوامل التخريب التي لابد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه (٣٥) » .

ومن العسير في الواقع ، وبالرغم من هاتين الفقرتين ، تقبل فكرة . ان سعد زغلول قد طالب ، في مباحثاته مع ملنر بخلق السلطان وإعلان الجمهورية . ومن الغريب أن الأستاذ مصطفى أمين نفسه قد أورد نص برقية من اللورد ملنر الى اللورد ألبي في ٣٠ يونية ينفي فيها نفيا قاطعا حدوث أية مناقشة حول العرش ، ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت ، على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة » . وقد اطلع سعد زغلول على نص هذه البرقية في مذكراته ، ولم يبد دهشة أو تكديبا لما تضمنته من وقائع غير صحيحة (٣٦) . ويلاحظ أن التقرير الذي وضعت لجنة ملنر بعد انتهاء المفاوضات مع الوفد ، لم يتعرض لهذه المسألة ، بل جاء خلوا من أية إشارة الى أن سعد زغلول قد أثار مسألة خلق السلطان أو الجمهورية ، ولم يكن هناك مبرر واحد لأنه

تفعل اللجنة تسجيل هذه المسألة الهامة . يضاف الى ذلك أن الكتابين السياسيين الانجليز الذين تعرضوا في كتاباتهم لتاريخ هذه الفترة ، ومن بينهم اللورد لويد الذي لا يفتأ يتهم سعد زغلول بأنه يريد خلع الملك فؤاد وإعلان الجمهورية، وذلك ليعطي مبررات جديدة لبقاء الاحتلال، لم يسجل على سعد زغلول أنه أثار هذه المسألة مع اللورد ملتر ، مع أن أسببات هذه المسألة كان يعزز اتهاماته لحـد كبير . وغنى عن الذكر أن جميع الوثائق الخاصة بمفاوضات سعد زغلول مع اللورد ملتر لم تكن بعيدة عن تناول اللورد لويد . عدا ذلك فإن جميع الكتابين والمؤرخين والسياسيين المصريين الذين تناولوا هذه الفترة بأقلامهم ، لم يذكر واحد منهم حرفاً عن هذه المسألة . بل إن الدكتور هيكـل، وكان خصماً سياسياً لسعد زغلول، لم يكتب في مذكراته أن سعداً قد طالب بخلع السلطان وإعلان الجمهورية في مفاوضاته مع ملتر . وحتى عندما أشار الى خطبة محمد علي علوبة بك ، الذي اتهم فيها سعد زغلول بأنه « دس السمائس لدى دولة أجنبية هي بريطانيا العظمى ضد صاحب العرش » . وذلك لأغراض ذاتية ، لم يعلق على هذه الخطبة بلفظ واحد يؤيد ما جاء فيها . بل إنه لم يسجل هذا اللفظ على أحد من كبار رجال الأحرار الدستوريين الذين تباحث معهم بشأن هذا الاتهام ، وعمّا إذا كان من اللائق نشره أم لا . وقد كان من هؤلاء عدلى باشا وحافظ عفيفى بك (٣٧) .

وعندى أن سعد زغلول لم يكن ليستطيع المطالبة بإعلان الجمهورية في أثناء مفاوضاته مع لجنة ملتر . إذ لم يكن ليطمع في أن توافق إنجلترا، ذات النظام الملكي ، على تأسيس جمهورية في مصر . ثم إن إنجلترا كانت قد أصدرت قانون وراثة العرش في يوم ١٥ إبريل ١٩٢٠ - أى قبل إجراء المفاوضات بشهرين، فأظهرت بذلك أنها تؤيد النظام الملكي في مصر تأييداً لا شبهة فيه . وحتى إذا كانت المطالبة قاصرة على خلع السلطان وإقامة آخر . فمن هو هذا الآخر الذي كان يرشحه سعد زغلول ليكون سلطاناً؟ إن الثابت من مراسلات عبد الرحمن فهمى مع سعد زغلول أن سعداً كان يكره الأمير عمر طوسون ، وأما الخديو عباس الثانى المخلوع فكان يروج له الحزب الوطنى . وأهم من هذا كله أنه بموجب قانون الوراثة ، فإن الأمير فاروق الطفل هو الذى كان الخليفة الشرعى للسلطان فؤاد ، فهل كان سعد زغلول يريد خلع السلطان وتولية الأمير الطفل مكانه ؟ هذه العوامل يجب وضعها فى الاعتبار عند بحث هذه المسألة ، لأنها كانت فى اعتبار سعد زغلول بكل تأكيد . ثم إن اللورد ملتر قد نفى - كما مر بنا - أن مناقشة قد حدثت على مركز السلطان أو قانون الوراثة . كذلك فليس

عن المعقول أن سعد زغلول كان يريد تنصيب نفسه على العرش بدلا من السلطان بيد الانجليز . فلقد سبق أن انتابته الريسة في ان الانجليز يخططون لتولية الأمير عمر طوسون بدلا من السلطان فؤاد ، وكان ذلك قبل صدور نظام الوراثة ، الذي قطع ، بطبيعة الحال ، دابر كل شك بهذا الخصوص ، فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمي في ١٥ ابريل ١٩٢٠ يقول له ان هذا المركز لا يجب الاقتراب منه الا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد حصولها على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الانجليز مهما كان اسم هذه السلطة، حماية أو مخالفة، يعد خيانة (٣٨) . فهل كان سعد زغلول يريد أن يرتكب هذه الخيانة .

في رأي أن ما تردد في مذكرات سعد زغلول بخصوص السلطان فؤاد ، انما كان منشؤه غضبه لأن انجلترا تريد أن يكون السلطان في المعاهدة ، وأن يكون إبرام المعاهدة مع وفد يعينه السلطان . وقد أطلع اللورد ملتر سعد زغلول على ذلك عندما أرسل اليه المستر ولرند ليطلع على نص برقية أرسلها الى اللورد النبي في ٣٠ يونيو ( وقد سجلها سعد زغلول في مذكراته ) ، وفيها يقول اللورد ملتر : « ان الغرض الذي نرعى اليه هو عقد محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تضمن انجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها ملكية دستورية » ، ثم يقول : « وكل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان . ويصير من الضروري تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلولاً وزملاءه يؤيدون المعاهدة . ولم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة . وكان المتفق ، في أول الأمر ، أن هذه المحادثات لا تكون الا جسا للنقض ، ثم اذا أخذت شكلا مرضيا - كما هو المنتظر - يكون من الضروري تجاوز هذا الدور الى الدور الرسمي مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذي يحتل المكان الأول في المفاوضات . ومن البديهي أن زغلولاً وواحدا أو اثنين من زملائه وعبدى باشا يكن ، الذي كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن . فليتكلم المندوب السامي حالا مع السلطان ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقنعه بأنه لم يكن في نية حكومة جلالة الملك في وقت من الأوقات أن تصل الى حل وراء ظهره (٣٩) » .

هذا التشبيث من جانب اللورد ملنر بأن يكون السلطان في المفاوضات ، وألا يكون إبرام الاتفاق الا مع وقد يعينه اسلطان ، كان يطوى في داخله انكار صلاحية الوفد لتوقيع هذا الاتفاق ، وبمعنى آخر كان يتضمن معنى عدم الاعتراض بالوفد ممثلا بلامه المصريه . وبهذا فقد تملك سعد زغلول الغضب لما احتوته البرقية ، وكان مما قاله للمستتر ولرنند : « انا نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان والاشتراك مع أي انسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان » . ثم أثار الموضوع مع اللورد ملنر في مقابلة قالية ، قال له : « ان مستر ولرنند اطلعني على سكراف مندم بدورد النبي ، وهو على قسمين الاول لا يحق لي أن أتدخل فيه ، لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبرة فيه عندي هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير احدا » . وأما القسم الثاني فهو المتعلق بانتدابه مع بعض زملائه من السلطان للمفاوضة الرسمية . لأنني لا أقبل هذا الانتداب ، بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان » . فقال ملنر : « ان السلطان يلزم أن يكون في المفاوضات ، وليس ابعاده في امكاني » . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت به لخرجت من حدود وظيفتي والتزمت أن انحني عن المفاوضات لغيري . قال سعد لا تريد أن تصل الحال الى هذا الحد : فقل ملنر : ان السلطان ينبغي أن يسند أدبيا ، ولا يمكن التعدي عليه الا اذا تعدى على النظام ، اذ لا تسمح له انجلترا بذلك وهي ضامنة استقلال مصر (٤٠) .

ومن هذا يفهم أن مناقشة ما بين سعد زغلول واللورد ملنر لم تدر حول اعلان الجمهورية او حول خلع السلطان . وأن سعد زغلول لم يكن يطمح في اعلان الجمهورية أو خلع السلطان بعد اعلان نظام الوراثة ، الذي صدر قبل المفاوضات بشهرين فقط . وحتى لو كان سعد زغلول قد أغفل هذه الاعتبارات كلها وجرت مناقشات بينه وبين اللورد ملنر بهذا الخصوص لكان اللورد قد ذكرها في الوثائق الانجليزية . ولكن هذه الوثائق قد أغفلتها ، بل ان هذه الوثائق - وقد اطلع عليها الاستاذ مصطفى أمين بنفسه - وأورد بعضها في تحقيقه الصحفي ، قد نفت حدوث أي كلام على مركز السلطان أو على قانون الوراثة . ومن المناسب هنا أن نقول ان سعد زغلول قد نفى بنفسه أنه فكر في اقامة جمهورية ، وذلك في خطبة القساها في حفل عام بتاريخ ٢١ يونية ١٩٢١ قال فيها : « قالوا ان زغلول يريد قلب الحكومة الى جمهورية يكون هو رئيسها » . نقلت الى هذه الحرافة فكذبها لرواتها ، وأقول لكم ، ولا أخشى أن أقول ما في نفسي ، لأنه لا يخشى الحق الا الضعيف ،

وأنا قوى بكم: لم يخطر ببالى هذا الخاطر أصلا ، ولم يرد بفكرى مطلقا .  
والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملتر ينافيه ، فقد قلنا فيه ان مصر  
تكون دولة ملوكية مستقلة ، قلنا ملوكية وما قلنا جمهورية . وانا  
نادينا من اول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطاني ونحتفظ به . قلنا  
ذلك لكل مناسبه وفى كل مكان من اول يوم تشل فى الوفد . وليس  
هذا كل شئ أريد قوله ، بل أريد أن أقول أنى لا أبتغى عن هذا المركز  
الذى شرفتمونى به بديلا (٤١) .

\*\*\*

على كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملتر من تبادل الآراء  
بخصوص القضايا التى تعرضنا لها ، اتفق الطرفان فى ٥ يولية ١٩٢٠  
على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، حتى اذا  
ثم وضع المذكورتين ، تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار  
النقط التى يجدان أن الاتفاق قد تم عليها ، وتعاد المناقشة فيما يكون  
لا يزال موضع خلاف (٤٢) ولكن ما كادت وجهات النظر السابقة أن  
تتحول الى نصوص وأحكام ، حتى ظهر التباين بينهما بشكل غريب ،  
كان لم يجز تفاهم بشأنها اطلاقا . وفى يوم ١٧ يولية ارسل ملتر  
مشروعه الى الوفد . ولتر فيما يلى أثر هذا المشروع فى نفس سعد زغلول  
فهو يقول : « أرسلوا الينا مشروعهم فى ١٧ يولية ، فوجدناه مخالفا لكل  
المخالفة لما جرت المحادثات . استغربنا ، وهممت بمغادرة لوندرة ، ولكن  
كثيرا من الآراء كن يميل الى انبقاء ، فبقينا ، وأرسلنا مشروعنا الذى  
قررناه بالاجماع ، وقررنا بالاجماع رفض مشروعهم . وبعد ذلك جاءنا  
من لورد ملتر خطاب (فى ٢٢ يولية) يقول فيه : « اطلعنا على المشروع  
المرسل منكم ، فوجدناه يخالف كل المخالفة فى المعنى كل ما وافقنا  
عليه أو توقعناه . لذلك لا يمكننا قبوله لأن يكون أساسا  
لاستئناف المناقشة . واذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما  
تسمعون للحصول عليه ، فان تقديبه جعلنى أشعر أكثر من  
ذى قبل بقلة نجاح محادثاتنا . وكثيرا ما ملنا للتساهل فى أمور  
تتمكننا كل التشكك فيما اذا كان من الحكمة التساهل فيها ، ولم يكن  
الا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات  
لا مندوحة عنها ، والتى نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها . فان  
لم ترضوا بها ، فلا سبيل الى استئناف المفاوضات . (٤٣) وقد ذكر  
الاستاذ محمود أبو الفتح فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » أن أثر  
مشروع الوفد فى نفس الانجليز كان سيئا ، فقد قيل فى ذلك الوقت أن

هذه الشروط التي اشترطها الوفد انما يملها عدو لانجلترا حاربها  
فاعرف اساطيلها ومزق جيوشها واجتل بلادها وجاء يمل عليها شروطه  
في عاصمه ملدها (٤٤) .

وبعد دل هذا الاستنكار من كل من الجانبين لمشروع الآخر ، فبحاول  
فيما يلي أن نبرز أهم نقط الخلاف بين المشروعين . ففينا يختص بالتحالف  
نص مشروع ملتر على أنه « تحالف دائم » . وساق نصوص المعاهدة كلها  
شروطا لهذا التحالف . بينما نص مشروع الوفد على أن يكون هذا  
التحالف مؤقتا لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر في أمر  
تجديده . وقد نص مشروع ملتر على أن تتعهد بريطانيا بضمان سلامة  
مصر واستقلالها ، مما يجعلها في مقام الدولة الحامية لا الخليفة . بينما  
نص مشروع الوفد على أن تتعهد بريطانيا العظمى « بالمساعدة » فقط في  
الدفاع عن الاراضى المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية . كما  
نص في حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية  
أن تقدم مصر ، ولو لم تكن سلامة اراضيها مهددة مباشرة ، لبريطانيا  
العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجتها الحربية ، على  
أن يحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة . وهذا النص يتفق - كما هو  
واضح - مع مفهوم المحالفة لا الحماية . أما بخصوص النقطة العسكرية  
فقد قرر النص الانجليزي أنه نظرا للمسئولية التي أخذتها بريطانيا  
العظمى على عاتقها بتمهدها بضمان سلامة مصر واستقلالها ، ونظرا لما  
لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في  
الشرق والشرق الأقصى ، تمنع مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على  
الاراضى المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع  
عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات . أما  
الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود البريطانيون فتمين في  
الاتفاقية . أما مشروع الوفد ، فقد نص على أن يكون للحكومة البريطانية  
إذا رأت ضرورة ، أن تنشئ على نفقاتها نقطة عسكرية على الضفة  
الآسيوية لقناة السويس ، للاشتراك في رفع أى اعتداء أجنبى يحتمل  
حدوثه على القناة . وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بواسطة  
لجنة من خبراء حزبين بعلم متساو ، ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة  
لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ، ولا يخل  
أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة  
لسلطة مصر ، ومتفئة فيها قوانينها . كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر  
باتفاقية القسطنطينية المحررة في أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في

قنال السويس • وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ،  
يبيح المتعاقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له  
لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على  
القيال • وفي حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم • ( المادة الثامنة )  
ومن هذه المادة يظهر أنها تقرر :

١ - أن انشاء النقطة العسكرية يكون على الشاطئ الشرقي للقيال  
وبمصاريف من قبل انجلترا •

٢ - أن الغرض من انشائها ليس - كما ورد في مشروع ملتر -  
حماية مصر وطرق المواصلات البريطانية ، وإنما الغرض منها مساعدة  
القوات المصرية في دفاعها عن القنال ذاته ضد كل اعتداء عليه •

٣ - لا تمس هذه النقطة بسيادة مصر ، ولا تبيح حق التدخل في  
شؤونها •

٤ - تبقى سلطة مصر كما هي في معاهدة الآستانة ١٨٨٨ الخاصة  
بحرية الملاحة في القنال •

٥ - أن هذه النقطة العسكرية مؤقتة لعشر سنوات يمكن التفاوض  
بعد ذلك على الاستغناء عنها أو استبقائها •

٦ - أن مناط الاستغناء عنها يرجع الى مقدرة مصر على الدفاع عن  
القيال وحدها •

٧ - عرض كل خلاف في هذا الصدد على عصبة الأمم •

أما بخصوص الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب • فقد تضمن  
مشروع ملتر نصوصا تجعل السيادة على شئون مصر الداخلية في يد  
انجلترا • فقد نص على أن توافق مصر على تعيين مستشار مالي بالاتفاق  
مع حكومة جلالة الملك ، تعهد اليه جميع السلطات التي لأعضاء صندوق  
الدين لحماية حملة السندات المصرية ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى  
حق التدخل بواسطة معتمدها في مصر لوقف تنفيذ أي قانون بدعوى  
أنه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتمدنة ،  
واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات أن حق التدخل هذا  
استخدم استغلها لا ينطبق على الفعل فيصح عرض الأمر على عصبة  
الأمم • كما نص المشروع على أن توافق مصر على تعيين موظف بريطاني  
في وزارة الخزانة بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة



كافيتان لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما له مساس  
بالأجانب . ( المادة ٤ ، ٦ ، ٨ ) .

أما مشروع الوفد فقد نص على أنه « لتخفيف وطأة نظام الامتيازات  
الى حين الغائها » ، تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق  
الامتيازات التي لهذه الدول ، ويكون ذلك بالصفة التالية : تكون  
الإضافات والتعديلات في النظام القضائي المختلط معلقة على موافقة  
بريطانيا . أما جميع القوانين الأخرى التي لا يمكن أن تسرى على الأجانب  
إلا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو  
جميعيتها ، فتصير نافذة عليهم بموجب « دكريتو » يسن لذلك ، إلا إذا  
عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية  
المصرية في ٠٠ من نشر القرار في الجريدة الرسمية ، ولا تكون المعارضة  
إلا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها في أى تشريع من  
تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو إذا كان القانون خاصا بضرائب  
وكان في هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين ، وفي حالة  
اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة ، يكون لمصر أن تعرض المسألة  
على جمعية الأمم للبت فيها . وفي حالة إلغاء محاكم الفئصليات وإحالة  
النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الأجانب الى المحاكم المختلطة ،  
توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام  
لدى المحاكم المختلطة . وتقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن  
تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضي ١٥ سنة في مسألة إبطال تقييد سيادة  
الحكومة المصرية الداخلية الناشئ عن الامتيازات ، وتحتفظ مصر لنفسها  
بالحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مضي المدة  
المتقدمة . وفي حالة إلغاء قوميون الدين العمومي تعين مصر موظفا  
ساميا تقترحه بريطانيا وتكون له الاختصاصات التي لقوميون الدين ،  
ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية .

أما بخصوص الحماية والاستقلال والاحتلال . فقد أغفل ملتر  
الإشارة الى هذه النقطة حتى انه أغفل النص على إلغاء الحماية ، واكتفى  
بالنص على أن تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها  
كمملكة دستورية ذات أنظمة نيابية . أما مشروع الوفد فكان من الطبيعي  
أن ينص على هذه النقطة بمنتهى الوضوح . فقد نص على أن « تعترف  
بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا  
العظمى على مصر والاحتلال العسكري البريطاني ، وبهذا تسترد مصر

كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستوري. وتسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضي المصرية في مدة ٠٠ ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية (٤٥) .

هذه هي أبرز نقط الخلاف بين مشروع الوفد ومشروع ملنر الأول . ويظهر من ذلك أن الوفد قد بذل قصارى جهده ليضع مشروع تحالف يعمل لبريطانيا ضمان مصالحها الامبراطورية ، حتى على حساب استقلال مصر في بعض النقط - كما في مسألة النقطة العسكرية ، وإن قيدها بمدة معينة - بينما بذل اللورد ملنر ولجنته قصارى الجهد في وضع مشروع لتنظيم الحماية وتغليظها بقشرة زائفة من الاستقلال . بل لقد ذهب في الوشاية بنفسه الى حد أنه لم ينص في المشروع على انتهاء الحماية كما مر بنا . ولقد كان بسبب هذا التناقض الكبير بين المشروعين أن اعتبرت المفاوضات في حكم المقطوعة ، وأخذ الوفد يعد حقائبه فعلا للسفر الى باريس . ولكن عدلى باشا تدخل في آخر لحظة لانقاذ المفاوضات وإعادة الاتصال مع اللورد ملنر . على أن المسألة كانت قد دخلت في دور يختلف عن الدور السابق ، اذ انتقلت الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت الى طور جديد .

## (٢) مشروع عدلى - ملنر

### وتصدع الوفد

استؤنفت المفاوضات من جديد مع اللورد ملنر • ولكنها اختلفت عن المفاوضات السابقة • فقد كانت مفاوضات ثنائية بين عدلى باشا واللورد ملنر • وفى هذا يقول سعد باشا : « أخذ عدلى باشا من ٢٥ يولية الى ١٠ أغسطس يجتمع بملنر ولجنته ، ويأتى فيحدثنا بما جرى وكثيرا ما قال أن البت فى المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات بين الوفد واللجنة • مسائل كثيرة تأجلت الى المفاوضات بين لجنة ملنر والوفد • وفى ١٠ أو ١١ أغسطس ، سلم لنا عدلى باشا المشروع • فلما قرأته اقشعر بدنى ، لانى وجدته حماية صرفا ، ولا يمكن قبوله • وقلت لعدلى باشا اننى لايمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ولكنك مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى (٤٦) •

ذلك أن المشروع الجديد قد سلب مصر حقوقا أكسبها اياها المشروع الأول • فى المشروع الاول كان الأمر فيما يختص بسريان التشريع على الأجانب ، أن يكون للممثل البريطانى حق المعارضة فى انتشريع عندما يكون غير متفق مع قوانين الدول ذات الامتيازات ، وكان لمصر اذا لم توافق على هذه المعارضة أن ترفع الأمر الى عصبة الأمم ، وكان هذا شبه حق اكتسبته مصر • ولكن المشروع الجديد جاء خلوا من النص على هذا الحق • كذلك كان لمصر فى المشروع الاول أن تعقد المصادقات المتعلقة بإلغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا • ولكن المشروع الجديد سحب هذا الحق ، وجعل انجلترا تعمل وحدها مع الدول ، وليس لمصر الا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق عليه انجلترا مع الدول (٤٧) • على أن المشروع الجديد مع ذلك قد اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الاول ، فقد نص على أن تعترف انجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية • كما نص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية فى الاراضى

المصرية لا يعتبر بأى حال من الاحوال احتلالا عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق مصر . وان كان هذا المشروع كسابقه لم ينص على سقوط الحماية بنص صريح .

ويقول سعد باشا : « بعد ذلك دعانا ملتر فى وزارة المستعمرات لبدء الملاحظات عن هذا المشروع الذى عمل ليكون اساسا لاستئناف المفاوضات ، فذهبت مع عدلى باشا ، واخذت فى ابداء ملاحظاتي . . فقال ملتر : انك تعارض فى اساس المشروع ، وهو لا يقبل المناقشة ، فاما ان يؤخذ كله او يترك كله (٤٨) ولما كان سعد زغلول على غير استعداد لقبول هذا الاساس ، فقد تهدد الفشل المفاوضات من جديد ، ولكن الموقف كان قد تغير تغيرا عميقا عما كان فى المرة الاولى . ففى المرة الاولى رفض الوفد مشروع ملتر بالاجماع . اما فى هذه المرة فلم يكن الامر كذلك . ذلك ان المشروع الجديد بعد ما ادخله عليه عدلى باشا من تعديلات ، قد اصبح يلقى قبولا لدى بعض أعضاء الوفد . فقد رأى هؤلاء - كما جاء فى كتاب لسعد زغلول الى أعضاء الوفد فى مصر فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ (٤٩) انه وان كان لا يحقق تماما آمال الأمة المصرية ، الا انه بات يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، كما ان « تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، كل هذا يدفع الى الحكم بصلاحيته وقبوله .

على ان سعد باشا رفض هذا الرأى ، فقد رأى ان قبول المشروع بالصورة التى هو عليها فيه خروج على التوكيل الذى قيدت الأمة به مهمة الوفد . وأن الاسباب التى ابداهها الاعضاء الموافقون على المشروع بالرغم من أهميتها ، الا انها « لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضححت الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا لعمد دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد ، على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع ، وان كان قريبا منه فى الظاهر (٥٠) .

بنت أنياب الخلاف تهدد بالانقسام بين الفريقين . وهنا برزت فكرة تحكيم الأمة فى المشروع . ومنشأ الفكرة ان سعدا باشا والمتطرفين من رفاقه ، كثيرا ما تذرعوا فى عسلم موافقتهم على بعض مقترحات اللورد

ملتر ، بأنها لا تطابق « التوكيل » الذى أخذوه من الشعب المصرى . لم ينفع فى ذلك ما كان يرد به الانجليز عليهم من أن هذا التوكيل الذى يدعونه « انما هو البيان الذى وضعوه هم بأنفسهم ، وأن الجمهور المصرى انما قبله منهم ، فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سيااسة هى من بنات أفكارهم ! » (٥١) . ولهذا اقترح المعتدلون تحكيم الامة فى المشروع لاعادة البت فى مصير البلاد الى الأصل ، وهو الشعب المصرى ، ما دام قبول هذا المشروع لا يتفق مع التوكيل الممنوح للوقد . وقد قبل اللورد هذا الاقتراح ، لأن المناقشة التى سوف تقع حوله بين الجمهور فى مصر ، سوف تمكنه ولجنته - على حد قوله - « من سبر غور رأى المصرى ، أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى ، وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية » (٥٢) أما سعد زغلول فقد وقف من الاقتراح فى البداية موقف المعارضة . فقد رأى أن عرض المشروع على الامة قد يؤدى الى انقسامها ، وهو ما يخشاه . ولكن الفريق الآخر رد عليه بأن لا خوف من هذه الناحية ، لأن العبرة بسواد الامة الذى سيقر رأيا من الرايين (٥٣) . وقد أقحم سعد بهذا الرد الدستورى ، فوافق على اتخاذ قرار بايفاد محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباتى بك وعلى ماهر بك الى مصر . . . وطلب الى هؤلاء المندوبين أن يلتزموا الحياد وهم يعرضون المشروع .

على أنه قبل أن يصل هؤلاء الى مصر ، بعث سعد زغلول برسالة هامة الى ويصا واصف بك وحافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك ، كما أرسل بيانا الى الامة . وقد بين فى الرسالة معارضته الصريحة للمشروع ، للأسباب التى تقدمت الاشارة اليها ، وأوضح خلافه مع زملائه الذين يؤيدون المشروع فى عبارة جلية فقال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكى لا يشمت الأعداء بنا . ولو أن اخوانى أصغروا الى قولى ، أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام ، لغادرت لندن فى يوم ٢٢ يولية الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية ، لاشتماله على كثير من مميزاتنا ، ومع ذلك رأى اخوانى صلاحية عرضه على نواب الامة . ولا أريد أن أشكو منهم اليكم ، لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم . » وبعد أن سرد سعد زغلول هذه الأسباب على

النحو السابق ذكره ، ذكر أنه يكتب هذه الرسالة الى الأعضاء السابق ذكرهم « حتى يكون مركزهم من الذين يستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تلويل ولا تفسير » وأبدى ثقته التامة في النهاية بأنهم سيكونون في عرض المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالقي القلم » (٥٤) .

أما البيان الذي وجهه ساعد الى الأمة ، فقد بين فيه أن المشروع المعروض عليها من لجنة ملنر ، « قد صرح رئيسها ( اللورد ملنر ) لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم إما أخذه كله أو رده كله ، لأنه تضمن ، في اعتباره ، أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه » بل زاد أن هناك شكاً في جواز التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به . غير أنه نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة ، بعد معرفتها مشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيها - رأى اخواننا معنا ، خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبيت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم ، أنتم نواب الأمة المستولون وأصحاب الرأي فيها (٥٥) .

ويذكر اللورد ملنر في تقريره ، تعليقاً على هذا البيان ، أنه « أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة اعلان التسوية في بادئ الأمر » (٥٦) كما كتب اللورد لويد عنه قائلاً انه أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف . وفي نفس الوقت بدأت المعارضة من جهة ثانية . فقد أذاع أربعة من أمراء البيت المالكي تصريحاً في يوم ١١ سبتمبر ١٩٢٠ أعلنوا فيه أنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر مع سودانها . (٥٧)

وفي الحقيقة أن المشروع كان من الممكن أن يلقي الرفض من الأمة ، لو أن المندوبين الوفديين التزموا الحياد في عرضه عليها - كما طلب ساعد زغلول منهم - وهو ما لم يحدث باقرار المؤرخين والكتاب المعاصرين . (٥٨) وباعتراف اللورد كيرزن في خطبته التي ألقاها في مجلس اللوردات في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال : « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكي يشرحوا لابناء وطنهم الاقتراحات التي

كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حينئذ لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة . (٥٩) ويذكر محمود أبو الفتح أن المندوبين الوفديين فسروا المشروع تفسيراً يحمل على الاعتقاد بأنه يجب بالاستقلال فعلاً . وإن كان يبرر ذلك بأن المناقشات الشفوية التي جرت بين الوفد ولجنة ملتر ، كانت تحمل على تأويل المشروع على ذلك النحو الذي سمع منهم ، وإن المفاوضات كانت تجرى في دائرة مرنّة وبشكل غير معين محدود (٦٠) .

وبالرغم من ذلك فإن الرأي العام المصري أثبت نضجه ، عندما جعل من نفس التفسيرات التي أدلى بها المندوبون الوفديون لنصوص المشروع تحفظات طلب ادخالها على المشروع . ومثال ذلك أنه عندما رد لطفى السيد بك على سؤال عن السبب في عدم وجود نص على إلغاء الحماية ، بقوله أن الاعتراف بالاستقلال يناهض الحماية ، وأنه مع ذلك ليس من المستحيل النص على إلغائها عند تدوين المعاهدة ، طلب إليه وضع تحفظ بذلك . وعندما فسر على ماهر بك الاتفاقات التي « تتعهد مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية إذا كانت ضارة بالمصالح الإنجليزية » ، بأنها يراد بها الاتفاقات السياسية لا سواها ، طلب منه وضع تحفظ بذلك ، فوضعه (٦١) . وهكذا .

ويمكن تلخيص أهم التحفظات التي ارتأت ذرو الرأي ادخالها على المشروع فيما يأتي :

- ١ - إلغاء الحماية صراحة .
- ٢ - حذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا .
- ٣ - اضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائي المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد في الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن امتيازاتها .
- ٤ - حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطاني لوزارة الحفانية ، اكتفاء بوجود نائب عمومي انجليزي لدى المحاكم .
- ٥ - قصر الاتفاقات التي لا يمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيها اضرار بالمصالح الإنجليزية ، على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية في عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية .
- ٦ - النص على التحكيم ، وتعيينه في حالة ما اذا خالف الممثل

البريطاني الحكومة المصرية ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبي ،  
حتى لا يكون القانون في حكم العلم .

٧ - الغاء كل حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر ، بمجرد زوال  
الاسباب الداعية لهذا التقييد .

٨ - حنف ما جاء عن امتياز المنسوب البريطاني «بمركز استثنائي»  
غير مركز المنسوبين الآخرين .

٩ - تحديد المساعدة الحربية التي تتعهد مصر بالاشتراك فيها مع  
بريطانيا ، وجعل حق اعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها .

١٠ - حل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة  
لرى أرض مصر المنزرعة وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، وعلى أساس  
أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطن ، وعلى أساس تمتع  
مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان (٦٢) . وكان السودان قد أخرج  
عمدا من المناقشات مع الوفد ، كما مر بنا ، وقد تبادل عدلى باشا واللورد ملنر  
حديثا بهذا الخصوص ، دفع اللورد ملنر في عقبه بكتاب مؤرخ ١٨ أغسطس  
١٩٢٠ الى عدلى باشا أكد فيه أنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أرسلها  
اليه جزء يقصد تطبيقه على السودان . وأن الانجليز مدركون أن لمصر  
مصلحة حيوية في ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان ، وأنهم  
عازمون على تقديم مقترحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة  
كفاية ذلك الايراد لحاجاتها المستقبلية .

\*\*\*

وعلى كل حال فقد أصدرت الأمة حكمها فى المشروع بإبداء تحفظات  
عليه لا تقبله دون تحقيقها . وكان بعض هذه التحفظات - كما يقول  
الرافعى بحق - مما يتعارض مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان  
إبداؤها رفضا للمشروع (٦٣) . ومعنى ذلك أن نتيجة التحكيم كانت  
ظفرا لسعد زغلول وتأييدا له وانكسارا للمعتدلين . ولكن الأعضاء  
المنسوبين ، مع ذلك ، أصدروا بيانا قبل مفادرتهم البلاد يشتم منه أنهم  
اعتبروا نتيجة الاستشارة تمهيدا للقبول ، لا تمهيدا للرفض أو التعديل .  
فقد شكروا الأمة فيه على ما قابلتهم به من الحفاوة ، ونوهوا بالاستشارة  
التي « خلقت فرصة جديدة أظهرت رشد الشعب وحسن تقديره لجميع  
الظروف السياسية التي تحيط الآن بالفصل فى مصيره (٦٤) » . وهم  
يعنون طبعا الظروف التي أشار اليها الاعضاء المؤيدون للمشروع ، وهي  
تغير ظروف الحال وعلم وجود السند والنصير لمصر فى الخارج . الخ



على أن سعد زغلول لم تكن له وجهة النظر هذه ، لأنه اعتبر هذه التحفظات التي أبدتها الأمة ، الزاما للوفد بالسعى في ادخالها على « أساس المشروع » ، فقد حمد الله على أن الأمة يقظة « لأنها قيدت القبول بالتحفظات ، والزمنا بالسعى في ادخال هذه التحفظات على أساس المشروع » (٦٥) . ولما كانت فكرة تحكيم الأمة في المشروع من اقتراح المعتدلين ، فلم يكن إمامهم من ثم سوى الاذعان لرأى الأمة . وعلى هذا استخلص الوفد أهم هذه التحفظات ، وهي التي روى أنها إذا أحرزت موافقة اللورد ملنر عليها حققت رغبة سواد الأمة . وتقرر بالاجماع ألا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيبت التحفظات (٦٦) .

وفي يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من باريس الى لندن ومعه عبد العزيز بك قهسي ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر بك . وكان قد سبقهم اليها عدلى باشا ، ثم لحق بهم بقية أعضاء الوفد بعد بضعة أيام . وتم الاجتماع مع اللجنة الانجليزية مرتين ، قص فيهما الرسل ما رأوه وخبروه في مصر . فهناهم اللورد ملنر - كما يقول سعد زغلول - على ما قاموا به من عرض المشروع واستمالة الأمة الى قبوله ، خصوصا بالتفاسير التي أبدوها . ولكنّه رفض أن يضيف هذه التفاسير الى المشروع (٦٧) . وكانت الحجة التي أبداهما اللورد ملنر في رفض اضافة التحفظات على المشروع ، أن فتح باب المناقشة فيها سيؤدى بطبيعة الحال الى اعادة البحث من البداية واضاعة وقت جديد ، « ولا سيما بعد أن اوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال ، وإن كل مايسمنا عمله هو أن نهيئ الطريق للمفاوضات الرسمية التي تلور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها ، قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التي قدمت الى الآن ( التحفظات ) فيمكن عرضها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من أن تعرض للبحث من الطرفين » .

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر فقال : « من رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن ، لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نتجنب الآن ابداء أى رأى فى النقط الجديدة التي عرضتموها أخيرا ، مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض ، بل لا بد من الوصول اليه ، حينما تلور المفاوضات القانونية . والأمر الذى يهمنا

الآن بعد أن بلغنا مابلغناه ، هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر ، حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأنتم . . . أما فيما يختص بهذه البلاد ( انجلترا ) ، فإتينا نأمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بإنجازه بأسرع مايمكن ، يؤدي الى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك في الأهمية ، أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه . . . (٦٨)

وقد ذكر الأستاذ أبو الفتح أن اللورد ملنر أفهم الوفد أنه يلقي أمامه معارضة كبرى ، وأن هذه المعارضة ترى أن المشروع بمشكله الذي هو عليه يعتبر تساهلا كبيرا ضارا بمصالح الامبراطورية ، وأن هناك أحزابا لا تريد التمشي في منح مصر الاستقلال الى الحد الذي سار اليه هو ، وأن عليه أن يبدأ أولا باقناع كل المعارضين بقبول المشروع ، حتى اذا تم له ذلك يتيسر الاستدراج الى البقية (٦٩) .

بيد أن هذه الحجج لم تقنع سعد زغلول بالتخلي عن موقفه . فقد رفض أن يسعى لدى مواطنيه لقبول المشروع دون أن يعدهم شيئا من جهة التحفظات المطلوبة ، وبالأخص اذا كان غير قادر أن يقول لهم أن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وكان مما قاله للورد ملنر بحق : « لقد قلتم لأممكم في ٤ نوفمبر في مجلس اللوردات أنكم ضمنتم لها كل ما تطلب ، قلتم لها أن الاصلاحات التي تمت في مصر مضمونة ، وأن مصالحكم في مصر مضمونة ، وأن تصحيح مركزكم في مصر مضمون . فاكسبتم بذلك استحسان سامعيكم من مواطنيكم . ولكن اذا أنا عدت الى بلادى ، فماذا أقول لهم ؟ هل أستطيع أن أقول لهم ، وقد ثاروا ضد الحماية ، أن الحماية ألغيت ، أو أن استقلالكم مضمون ، وليس في يدي ضمان بذلك ؟ » (٧٠)

كان في ذلك نهاية المفاوضات . فقد غادر الوفد انجلترا بعدها في العاشر من نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا الى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « تثبت أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الغضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضوء على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بأنفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة إيماننا هادنا صادقا (٧١) » .

### (٣) الدور الثاني للخلاف :

#### برقية « نبتت فكرة »

انتهت الموجة الأولى للخلاف بين أعضاء الوفد حول مشروع ملنر ،  
بـتقرير عدم صلاحية المشروع للدخول في مفاوضات مع بريطانيا العظمى  
على أساسه ، ما لم تقبل معه التحفظات التي قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها  
إلغاء الحماية . وغادر الوفد انجلترا الى باريس ، بينما بقي عدلي باشا  
بلندن أياما قلائل حاول فيها - كما يقول أبو الفتح - اقناع اللورد ملنر  
بضرورة قبول التحفظات . (٧٢)

وفي باريس أخذت المناقشات تدور حول معالجة الموقف الناشئ  
عن انتهاء المفاوضات الى الوضع الذي انتهت اليه . وبعبارة أخرى حول  
كيفية تسيير القضية المصرية . وكان الموقف في غاية السوء ، بل كان  
يبدو أسوأ من الموقف السابق على المفاوضات . وللخروج من المأزق ،  
رأت أغلبية الوفد أن الوفد ، وإن كان قد صرح بأنه لا يستأنف المفاوضات  
قبل التصريح بقبول التحفظات ، وفي مقدمتها الحماية ، إلا أنه لا يجب  
أن يمانع إذا ألف عدلي باشا « هيئة » رسمية ، واستأنف المفاوضات  
« على قاعدة تحقيق التحفظات » . وكان من رأيهم أنه في حالة قيام عدلي  
باشا بالتفاوض ، يقف الوفد موقف الرقيب ، فلا يدخل المفاوضات عملا  
بقراره الذي أصدره بالإجماع . وأضافوا أن الهيئة التي تتولى المفاوضات  
يجب أن تعلن أنها جادة في الحصول على بقية التحفظات . فإذا لم تنلها  
واستقالت ، كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، ويكون الوفد في كل  
هذا رقيقا بعيدا عن المفاوضات الرسمية . (٧٣) وقد عزز هؤلاء الأعضاء  
هذا الاقتراح بحجج تتلخص في أنه إذا أخطأت الحكومة التي يرأسها عدلي  
باشا ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه إذا مافاوض الوفد  
مباشرة وأخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هيئة هناك تصلح خطأه . عدا ذلك  
فإن هذه الفكرة هي نفسها كانت أول ما فكر فيها الوفد قبل المفاوضات

( فكرة وزارة الثقة ) ، ثم أن ما عهدوه في عدل باشا من الكياسة في المفاوضات وصبره وأتاته فيها ، وما حازه من مركز لدى الإنجليز أثناء مفاوضاته مع لجنة ملتر ، يقوى الأمل في الوصول الى نتائج مقبولة (٧٤) .

هذا هو الاقتراح الذي تقدم به أغلبية الوفد لسعد زغلول ليوقع عليه ويصدره بصفة بيان الى الأمة . على أن سعد زغلول رفض هذا الاقتراح رفضا باتا وامتنع عن التوقيع عليه واصداره . ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال ان المسألة ليست مسألة أغلبية ، وإنما مسألة توكيل (٧٥) . ( وسنرى في سياق هذا البحث أن عدم الاكتراث من جانب زعيم الوفد - سواء أكان هذا الزعيم سعد باشا أم النحاس باشا بعده - برأى أغلبية أعضاء الوفد ، في المسائل الهامة التي يكون فيها على معرفة باتجاهات الشعب وميوله ، يعتبر من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة و الزعامة ، التي كانت طابع العصر ) .

على كل حال فقد بنى سعد زغلول رفضه للاقتراح الذي قدم اليه على الأسس الآتية : أولا - أن المفاوضات على أساس مشروع ملتر قبل قبول التحفظات المهمة ، « إنما يعد قبولاً لاحكام هذا المشروع وقبولاً لهذا الأساس ، وإنما يناقش في التفاصيل التي تبني على هذا الأساس » . فلا يجوز لي عند الكلام في هذا الموضوع أن أناقش في الأساس أو أطلب نقضه ، وإن فعلت ذلك كنت جاهلاً أحق لا أعرف شيئاً » (٧٦) . ثانياً ، أن سماح الوفد لهيئة أخرى بالدخول في المفاوضات على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات ، وإعلان ثقته بها وتأييده لها ، في الوقت الذي يتمسك فيه ، في خاصة نفسه ، بغير هذه الخطة ، إنما يعتبر « فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها إلا افساد خطة الوفد نفسه » . لأن « تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات » أما أن يكون في اشتراطه مصلحة أولاً ، فإن كان فيه مصلحة ، فلا يصح تأييد من يخالفه ، وإن لم يكن فيه مصلحة ، فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملاً منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطة ، وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه » (٧٧) . أما السبب الثالث لرفض سعد زغلول الموافقة على تولي عدل باشا هذا المشروع ، فقد أفصح عنه لأحد أخصائه في رسالة اليه فقال : « كيف لي أن أثق به بعد كل ما عندي من المعلومات ،

وأن أعول على رجل فى تعديل مشروع ، هو يراه مقبولا بدون هذه التحفظات ، مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد . . (٧٨) » .

ويذكر الاستاذ محمود أبو الفتح أن سعد زغلول باشا كان يرى العودة الى مصر . وكان يؤيده فى رأيه هذا سينوت حنا بك وواصف غالى بك فقط . أما على ماهر بك فكان يقوم بالتوفيق بين الفريقين (٧٩) . ويبدو أن سعد زغلول كان قد كفر بمبدأ المفاوضات كوسيلة لحل القضية المصرية بعد ما رآه من تحايل اللورد ملتر . ولما كان من غير الميسور طبعا العودة الى مبدأ « دولية المسألة المصرية » ، بعد أن جرح هذا المبدأ جرحا خطيرا على يد المفاوضات الثنائية ، فلم يعد أمام سعد زغلول الا العودة الى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . ولكن بقية أعضاء الوفد لم يوافقوا على هذا الرأى لأنهم كانوا يرون أنه « لا مجال لكل هذا اليأس ، ما دامت الحكومة البريطانية لم تقطع برفض التحفظات (٨٠) » .

ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد والمعتدلين لم يكن فى جوهره الا خلافا حول تقدير قوة الشعب كقوة مؤثرة فى حل القضية المصرية . وواضح أن سعد زغلول باشا كان قد تطور عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل نفيه الى مالطة . فان ثورة مارس التى أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره وإطلاقه من منقاه ، قد مست جوانب نفسه ، وأذابت جليده « الاعتدال » الذى كان طابعه الخاص أثناء نضال مصطفى كامل ضد الاحتلال ، والذي جعله أقرب الى حزب الأمة فى خطته منه الى الحزب الوطنى . ولم يكن منشأ هذا الاعتدال الا حساب عجز الشعب وعدم قدرته على القيام بأى تحركات جماعية فعالة تقلقل مركز الاحتلال . فكانت الخطة المثلى هى خطة حزب الأمة التى تستهدف الارتقاء الدستورى والاستقلال التدريجى ، « الى أن يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكانها على صورة تنفجر فى الحال عن الاستقلال الفعل العام . . »

على أن ثورة مارس ، واليقظة الشعبية المدهشة التى أعقبتها ، والتى استكملت صورتها فى مقاطعة لجنة ملتر ، قد غيرت الموقف تماما . فقد اختفى المسرح القديم الذى كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته ، فتنازل استحسنان سعد زغلول ، واستحسنان فريق لا يستهان به من المفكرين فى الأمة ، وأصبحت مصر مسرحا لتحركات شعبية ثورية لم يكن يحلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى . سواء أكان ينتمى الى حزب الأمة أم الى الحزب الوطنى . ومن ثم فقد كان الموقف يتطلب

قيادة جديدة ترتفع الى مستوى التضحيات التي بذلتها الامة في سبيلها ،  
وتعمل على تحقيق الاستقلال بالشكل الذي يريده المصريون .  
ولقد كانت القيادة اذ ذاك ممثلة في الوفد . وكان الوفد في ذلك  
الحين ، بعد انفصال بعض أعضائه منه ( صدقي باشا ومحمود بك أبو  
النصر وحسين واصف باشا ) يتكون في معظمه من فريق حزب الامة  
القديم . أما رأى هؤلاء الأعضاء في الامة ، بعد كل ما بذلت من دماؤها  
وحياة بنيتها - وهو الرأى الذى بنوا عليه قبولهم لمشروع التسوية -  
فهو ، كما ذكرنا ، أن الامة « لا تقوى على متابعة المعارضة والمقاومة » .  
بينما كانت خطة سعد زغلول ، كما هي ممثلة في رفضه المشروع أولا ،  
وعزمه على العودة الى مصر لمتابعة الجهاد ثانيا ، تقوم على الايمان بقسوة  
الامة « على متابعة المعارضة والمقاومة » ، ومن ثم فقد نشب الخلاف بين  
الفريقين ، وهو خلاف تترك سعد زغلول يقوم بنفسه بتحليله وشرحه  
- كما جاء في خطاب له الى صديقه طاهر بك اللوزى بتاريخ ٣١ يناير  
١٩٢١ ، فهو يقول :

« ان هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتمالاه ،  
ويرجى زواله ، ولا يضير خفاؤه ، ولكن يرجع الى الاختلاف في الغاية  
والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في  
نظرهم ، وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى  
مصر استقلالا ويهونها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا يبوؤ  
من المراكز الا انعسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن  
التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ . ولو كان أمره منحصرا  
بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ما أمكننا ، لكنه علم به على وجه  
يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة . ومتى انعدمت الثقة بين جماعة ،  
تعذر انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب اللورد ملتر خطابا لبعض  
أصدقائه ، ويبدنا نسخة منه جاء فيها ما نصه : « ان أصحاب سعد زغلول  
باشا ممن لا يطلبون نفس مطالبه قد بذلوا آخر ما في وسعهم لاقتناعه  
بالقبول ، فلم يقتنع » . فمن أين علم لورد ملتر هذا المسعى ؟ . انه  
لم يكن منى بالطبيعة . ولا شك عندي في أن علم اللورد ملتر بهذا الخلاف  
على هذا الوجه ، كان له تأثير كبير جدا فيما أبداه من التشدد معنا ،  
خصوصا فيما يتعلق بقبول التحفظات . . . أتظن أن جماعة ضعفت  
الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا في عمل ، ويمكن أن يقدر  
لهذا العمل نجاح ؟ . كلا . انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتقاء مسخط

الامة ، وتلطيفا لغضبها ، ولقد رأيتهم يقابلون ، بوجوه هشة يسامة ، كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم واتحلال القوى ، ويعبسون للأخبار التي تدل على قوة روحها . . ان نفوسا هذه حالها ، يضر وجودها في الأفراد ، فما بالك في القواد ؟ . لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتي بك كان من بين العائدين ، ولكنه لم يعد . انه من صفهم وعلى رأيهم ، ولم يكن مسافرا معهم ، بل في عزمه اللحاق بهم ، وانما كتبوا اسمه مع أسمائهم تفخيما لشأنهم ولكي يعتزوا بإضافة لون آخر الى لونها ، حتى لا يقال : ان حزب الامة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته . ان الله لا يصلح عمل المفسدين . ( ٨١ ) » ومفهوم أن المكباتي بك كان قبل انضمامه من أنصار الحزب الوطني .

هذا الخطاب الخطير ، يعلن بجلالة تام اتسلاخ حزب الامة من الوفد ، ودخول الوفد مرحلة جديدة من تاريخه ، كقيادة تحاول أن ترتفع الى مستوى الوعي القومي الثوري المتفجر من بين جنبات الشعب . ولقد كان المنطق ، الذي أوقع هذا الانشقاق في صفوف الوفد ، يقضي بأن يتجه « الوفد الجديد » في المرحلة التالية الى تنظيم الامة تنظيما ثوريا - او بتعبير أصح ، « تنظيم ثورتها » - بشكل يجعلها أكثر تأثرا وأشد ايجابية في مقاومة الاحتلال . فلقد كان في الامة المصرية طاقة ثورية عجيبة تتبدد في ذلك الحين في شكل مظاهرات صاخبة واصطدامات متكررة مع قوات الاحتلال ولم يكن على الوفد الا أن يتعهد هذه الطاقة بالرعاية والتنظيم والتسليم ، ثم يطلقها في وجه الاحتلال . ولكن هذا المفهوم للعمل الثوري ، الأساليب الثورية لم يكن يخطر ببال سعد زغلول الذي كان يعتقد أن الثورة لا تأتي الا عفوا أو تلقائيا ، أي أنها لا تكون نتيجة تنظيم سابق . ومن ثم فلم يستطع الوفد أن يرتفع من كونه حزبا متطرفا حاميها يعمد على الوسائل الديماغوجية ، الى أن يكون حزبا ثوريا يعتمد على الوسائل والأساليب الثورية .

على كل حال ، فقد أعقب وقوع الخلاف بين سعد زغلول والمعتدلين حول تولي عدلي باشا المفاوضات مع انجلترا على قاعدة تحقيق التحفظات ، أن قرز محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وأحمد لطفى السيد بك وعبد اللطيف المكباتي بك ، العودة الى مصر . وكانت القيادة في ذلك الحين قد أجنحت تتسرب شيئا فشيئا من يد سعد زغلول ، لتستقر في يد عدلي باشا الذي كان قد عاد الى مصر منذ أواخر نوفمبر ١٩٢٠ . ويصف سعد زغلول هذا بقوله : « اعتر المخالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، قسمنحت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى

حقنا فهُضُمُوهُ ، فَنَقَضُوا فِي اجْتِمَاعٍ خَاصٍ بِهِمْ مَا كَانَ قَرَرَهُ الْوَفْدُ فِي  
اجْتِمَاعٍ عَامٍ بِاشْتِرَاكِهِمْ ، وَرَفَضُوا مَبْلَغًا أَذْنًا بِصَرْفِهِ ، وَصَرَفُوا مَبَالِغَ لَمْ  
تَأْذَنْ بِهَا . وَأَيُّوا أَنْ يَسْلَمُوا أَمَانَةَ الصَّنْدُوقِ لِمَنْ عَيْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَقَدَرُوا  
لِلصَّرْفِ مَبْلَغًا لَمْ يَأْخُذُوا فِي تَقْدِيرِهِ رَأْيَنَا ، مَكْتَفِينَ بِتَقْدِيرِهِمْ . كَانَهُمْ مِنْ  
أَمْرَانِنَا ، وَكَأَنَّنَا مِنْ أَتْبَاعِهِمْ . قَرَرُوا عَوْدَتَهُمْ بِدُونِ عَلْمِنَا ، وَأَخْبَرُوا  
اللَّجْنَةَ مِنْ عِنْدِهِمْ ، وَأَعْلَنُوا بِذَلِكَ لِلْمَلَأِ أَنْقِسَامَنَا وَخِلَافَهُمْ . ظَنُّوا أَنَّ الْأُمَّةَ  
قَدْ هَوَى الضَّعْفُ بِرُوحِهَا ، وَلَوَى الْيَأْسُ بِعِزِّهَا ، وَاسْتَعَدَّتْ لِلْإِسْتِسْلَامِ ،  
فَسَارَعُوا إِلَيْهَا ، لَا لَكِي يَقُومُوا ضَعْفَهَا ، بَلْ لِيَسْتَمِيلُوهَا إِلَى الثِّقَةِ بِمَنْ  
شَكَّتْ فِي اخْتِلَاصِهِ (عَدْلِي) ، لِيَحْسِنَ تَسْلِيمَهَا ، وَإِلَى الشَّكِّ فِيمَنْ وَثَّقَتْ  
بِهِمْ لِيَمْتَنِعُوا عَنْ عَوْنِهَا . . . وَمَنْ عَجِبَ أَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَسْلَمُوا  
لِمِثْلِ هَذَا الرَّجُلِ أُمُورَ الْبِلَادِ يَدِيرُهَا بِرَأْيِهِ ، وَبِمُسَاعَدَةِ مَنْ تَعْرِفُونَ ،  
لَا يَسْمَحُونَ لِي أَنْ أَرْسِلَ تَلْغَرِافًا أَوْ كِتَابًا يَحْمِلُ شُكْرًا عَلَى عَمَلٍ مِنَ  
الْأَعْمَالِ بِدُونِ إِطْلَاعِهِمْ ، وَيَعْمَدُونَ انْفِرَادِي بِمِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ جَارِحًا لَهُمْ  
وَمَاسَا بِكَرَامَتِهِمْ ، حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ أَنْ أَرْسَلُوا إِلَى خُطَّابَا يَحْتَجُّونَ بِهِ عَلَى  
هَذَا الْانْفِرَادِ فِي عِبَارَاتٍ جَافَةٍ لَا يُوْجِّهُهَا مُتَبَوِّعٌ لَتَابِعٍ ، (٨٢) .

أَدْرِكُ سَعْدَ زَغَلُولٍ أَنَّ أَعْضَاءَ الْوَفْدِ الْعَائِدِينَ إِلَيْنَا يَعُودُونَ إِلَى  
مِصْرٍ «لِيَعْمَلُوا فِي السِّرِّ عَلَى بَيْتِ أَفْكَارِهِمْ وَتَرْوِيجِ مَقَاصِدِهِمْ وَالدَّعْوَى إِلَى تَأْيِيدِ  
سَبِيلِهِمُ الَّذِي رَأَوْا فِيهِ الْمَعِينَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى غَايَاتِهِمُ الَّتِي يَنْشُدُونَهَا» (٨٣) ،  
فَقَرَّرَ أَنْ يَهَاجِمَ الْفِكْرَةَ الَّتِي سَوْفَ يَرُوجُونَ لَهَا قَبْلَ أَنْ تَطَأَ إِقْدَامُهُمْ أَرْضَ  
الْبِلَادِ . فَأَرْسَلَ إِلَى اللَّجْنَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ فِي مِصْرٍ فِي ٢٣ يَنَآيِرَ ١٩٢١ بِرَقِيَّتِهِ  
الشَّهِيرَةِ الَّتِي عُرِفَتْ بِالْكَلِمَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنْهَا : « نَبَتَتْ فِكْرَةٌ » ، قَالَ  
فِيهَا : « نَبَتَتْ فِكْرَةٌ فِي بَعْضِ النُّفُوسِ تَرْمِي إِلَى أَنَّ الْوَفْدَ ، مَعَ تَمَسُّكِهِ  
بِهَذِهِ الْخُطَّةِ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ ، لَا يَمْنَعُ الْغَيْرَ مِنَ الدَّخُولِ فِي الْمَفَاوِضَةِ عَلَى  
خِلَافِ هَذَا الشَّرْطِ ، بَلْ يُلْزِمُهُ أَنْ يُؤَيِّدَهُ وَيُعْلِنَ ثِقَّتَهُ بِهِ مَتَى كَانَ مِنْ  
أَصْدِقَائِهِ . وَهِيَ فِكْرَةٌ أَقْلَ مَا فِيهَا أَنَّهَا غَيْرُ مَفْهُومَةٍ ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْعَمَلِ  
بِهَا إِلَّا إِفْسَادُ خُطَّةِ الْوَفْدِ نَفْسَهُ . . » ، وَبَعْدَ أَنْ أَوْضَحَ وَجْهَةَ نَظَرِهِ عَلَى  
النَّحْوِ الَّذِي مَرَّ بِنَا ، قَالَ : « لِهَذَا أَظْهَرْتُ لِجَمِيعِ أَوْثِقَائِي وَطَنِيِّي أَنِّي لَا أَوَافِقُ  
عَلَى هَذِهِ الْخُطَّةِ أَصْلًا وَأَحْذَرُهُمْ مِنْهَا وَمَنْ تَصَدِّقُ أَيُّ قَوْلٍ لَمْ يُصْدِرْ مِنِّي  
بِقَبُولِهَا أَوْ تَعْدِيلِ الْخُطَّةِ الَّتِي كَرَّرْتُ بَيَانَهَا لِلْأُمَّةِ ، وَهِيَ أَنِّي لَا أَدْخُلُ فِي  
أَيِّ مَفَاوِضَةٍ عَلَى أَسَاسِ مَشْرُوعٍ مَلَنَّا قَبْلَ تَعْدِيلِهِ بِالتَّحْفِظَاتِ . وَلَا أُؤَيِّدُ  
مَنْ يَدْخُلُ فِيهَا بِدُونِ هَذَا الشَّرْطِ ، مَهْمَا كَانَتْ عِلَاقَتُهُ بِشَخْصٍ وَمَهْمَا  
كَانَتْ ثِقَّتِي بِهِ . » (٨٤) .



أحس الناس من برقية «نبئت فكرة» أن لا نزاع في وجود انقسام في الآراء داخل الوفد . وكان قد سبق أن ظهر طرف من هذا الانقسام عندما نشرت جريدة الاخبار برقية من مراسلها في باريس ينسب إلى عدلي باشا أمورا شائنة خاصة بسلوكه. نحو القضية المصرية ونحو الوفد . كما أرسل النحاس برقية بالشفرة إلى أمين الرافعي يقول فيها ان «عدلي باشا كان كارثة على الوفد» . فلما ذاعت برقية «نبئت فكرة» ، تصور الناس أن العائدين لم يعودوا إلا وهم على غير وفاق مع رئيسهم في الرأي، بل أكدت بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد ، وجاءوا ينضمون إلى عدلي باشا لتأييده في سياسته المخالفة لسياسة سعد باشا . وقرر في الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التي نبئت في بعض النفوس . ولهذا فلم يكده يصل العائدون إلى مصر ، حتى سارع اليهم الناس يسألونهم عن الحقيقة ، فكاشفوا بعض السائلين وكنتموا الأمر عن البعض الآخر ، ولكنهم ، على كل حال ، أحسوا أن التيار أقوى من المقاومة والمجازفة ، فأصدروا في يوم ٢٨ يناير ١٩٢١ - أي بعد يومين من وصولهم إلى مصر - بياناً ، بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين بمصر ، ذكروا فيه « أن الوفد بأجمعه ، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول ، على أتم وفاق وأكمل اتحاد ، وأنه ثابت ، ومتشدد كل التشدد في التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية إلا إذا قبلت التحفظات التي طلبتها الأمة ، وفي أولها النص على إلغاء الحماية ، لتكون من القواعد الأساسية التي تبني عليها المفاوضات . وأنه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية إلا إذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة » (٨٥) ، وهكذا حققت برقية «نبئت فكرة» غرضها في فض المعتدلين ، وإن مؤقتاً وظاهرياً ، من حول عدلي باشا ، وأعادتهم إلى صفوفهم الأولى في الوفد ، ليلوذوا به من غضب الرأي العام المصري .

#### (٤) الدور الثالث للخلاف :

#### التبليغ البريطاني بأن الحماية البريطانية علاقة غير مرضية (٢٦ فبراير ١٩٢١)

قدم اللورد ملنر تقريره إلى حكومته في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . وأخذت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين في دراسته وتقدير مرامييه . وكان اللورد ملنر قد حث حكومته في هذا التقرير على ضرورة المسارعة بإجراء مفاوضات مع مصر ، محذرا تحذيرا شديدا من تضيق هذه الفرصة . لقد ذكر أن «الوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانية العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة ، وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر استقلالها ، وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى ، فلأنه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون ، فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها .» ثم نصح حكومته بأن تسرع في مفاوضة مصر للوصول إلى تلك المعاهدة قائلا : « فنصيحتنا لحكومة جلالتهم بأن تسرع في مفاوضة الحكومة المصرية بلا إبطاء زائد ، لعقد معاهدة على المبادئ التي جفدناها . وعندنا أن اضاءة هذه الفرصة مصيبة عظيمة (٨٦) » .

على أن الخلاف لم يلبث أن نشب في الوزارة البريطانية بشأن المشروع الذي تضمنه التقرير . فقد عارضه جميع الوزراء ماعدا اللورد كيرزن والمستر لويد جورج ، وقد ذكر هذه الحقيقة المستر لويد جورج بنفسه لعدلي باشا في أثناء المفاوضات التي دارت بينهما بعد ذلك ، فقال : ان مشروع ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأي العام مستعدين لقبوله . وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها . (٨٧) . ومع ذلك فإن الوزارة البريطانية اقتنعت بأمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، أن نظام الحماية

لم يعد يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى (٨٨) ،  
أما الأمر الثاني الذي اقتنعت به ، فهو ، كما ظهر من سياستها ، الاعتماد  
على المعتدلين في إبرام التسوية مع مصر بعد أن تعذر الاتفاق مع المتطرفين .  
وقد ساعد الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه ، أن عدلي باشا كان يبدو  
في شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ مسيطرا على الموقف ، وهو يحظى بتأييد الأغلبية  
التامة من أعضاء الوفد . وكان اللورد ملنر بـ كما صرح لمراسل جريدة  
الديلي دسباتشس - يؤمن بأن قوى المعتدلين سوف تغلب في النهاية على  
قوى المتطرفين (٨٩) .

على أن تقهر المعتدلين في بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ ، تحت ضغط الرأي  
العالم في مصر ، لم يلبث أن أثر على الموقف . فإذا كانت الحكومة  
البريطانية قد توقعت أن تجد المفاوضات المصرية الذي يقبل مفاوضاتها قبل  
قبول التحفظات ، وأنها إلغاء الحماية ، فإن تقهر المعتدلين إلى صفوف  
المتطرفين في ذلك البيان قد وضع حدا لهذا الأمل . ومن ثم فقد أصبح  
من الضروري ، لاجتذاب المعتدلين مرة ثانية ومنحهم فرصة العمل من جديد ،  
إصدار تصريح بشأن الحماية يمكنهم من التقدم على أساسه لإجراء  
المفاوضات الرسمية مع إنجلترا ، وهي المفاوضات التي حذر اللورد ملنر  
حكومته من التباطؤ فيها .

والحقيقة أن الظروف الدولية كانت هي الأخرى تدفع الحكومة  
البريطانية - كما يقول الجود - إلى السعي لعقد تسوية مع مصر في ذلك  
الحين . فإن الأفق السياسي في شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان بعيدا كل البعد  
عن الصفاء . فقد كانت كل بقعة من بقع العالم القديم . في القسطنطينية  
والعراق وفلسطين وسيليزيا والراين ، في حاجة إلى وجود حاميات . بينما  
كانت أيرلندا تمتص كل سلاح باق . أما الوطن الانجليزي نفسه فكان  
العمال فيه على غير استقرار ، وكان التهديد بحدوث اضطراب عام لا يزال  
قائما بالرغم من انفضاض حلف مكون من نقابات العمال . ولهذا كان كثير  
من عقلاء الانجليز الذين يراقبون الأمور يحسون بضرورة الحد من  
المسئوليات القومية ، ولم تكن الحكومة البريطانية بأقل منهم احساسا بهذه  
الحاجة (٩٠) .

وعلى ذلك ، ففي يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١ أصدرت دار الحماية بالقاهرة  
نص هذا القرار الذي نشر في الصحف يوم ٤ مارس ، وهو على النحو  
الآتى : « يا صاحب العظمة : لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالته الرأي الذي  
أبدىتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار في موضوع  
اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع آماني مصر والشعب المصري ، تلك الأمانى

الذى اشتهر عطف عظمتمكم عليها • ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتمكم قرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتمكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتمكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالتكم فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده ، وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتمكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتمكم أن هذا التساهل الكبير دليل ضريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم • وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه الى عظمتمكم :

« ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى • ومع أن حكومة جلالتكم لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن ، الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى بالحماية ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى (٩١) » •

غير هذا التبليغ البريطانى ، الذى يعتبر أهم تصريح سياسى أعلنته انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية عليها فى ١٨ ديسمبر ، الموقف السياسى الذى نشأ بعد انتهاء المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر • ذلك ان هذا التبليغ لم يعتبر الحماية علاقة غير مرضية فحسب ، بل واطلق ايضا الحرية من المفاوضة ، فلم يعد الدخول فيها على أساس مشروع ملنر ، بل لأخذ رأى فيه • وقد فسر سعد زغلول الفرق بين الحالتين فى احدى خطبه فقال : « الدخول فى المفاوضة على أساس معين ، معناه قبول هذا الأساس • ومتى قبلت الأساس فلا يمكننى أن أنقضه ، وانما نناقش ونتبادل الآراء فى التفاصيل التى تبنى على هذا الأساس • ولكن اذا دخلت فى موضوع لكى يؤخذ رأى فى ذلك الموضوع ، ما رأيك فى هذا المشروع ؟ أهو مفيد أم غير مفيد ؟ كله أم بعضه ؟ ، فيمكننى أن أبدي رأى فيه بكل حرية • أقول معيب من جهة كذا ، انه مستحق للتعديل ، أنه يجب حذفه أو استبداله • لى حرية تامة أن أبدي فيه ما يعن لى من الآراء وما أراه • • حينئذ ، اذا كانت المفاوضة على هذا الوجه ، أى لأخذ رأى فى موضوع ، فى الحق ، بل على الواجب ان كنت شخصيا منتدبا للسعى للوصول الى هذه الغاية - وجب أن ألبى الطلب وأجيب السائل بكل

حرية . وان امتنعت عن ابدائه ، بعد أن عرض على ، كنت مقصرا في الواجب ، بل كنت خائفا لبلادي (٩٢) ٠٠٠

ولقد كان الواجب الوطني بعد هذا يقتضى من السلطان فؤاد الرجوع الى ممثلى الامة التى انتدبتهم للدفاع عن قضيتها ، لتأليف وزارة موثوق بها من الامة لكى تتحدث فى مصير البلاد فى ذلك الوقت الخطير ، وتخلف وزارة نسيم البغليضة التى أعقبت وزارة يوسف وهبه باشا فى ١٩ مايو ١٩٢٠ (٩٣) . وقد كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر وغيره . أيتولى الوفد الوزارة ويتولى المفاوضات ؟ أتتألف وزارة ادارية تؤلف وفد المفاوضات ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيتزل الوفد بعيدا عن المفاوضات ، مشرفا مع ذلك عليها مؤيدا للقائمين بها عند الراى العام ، على أن تكون له الكلمة الاخيرة فى نتيجة المفاوضات (٩٤) ؟

على أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الحين ليلعب دورا غريبا يدل على رغبة مبكرة فى الاستئثار بالامر دون الوفد ، بل ودون فريق المعتدلين من الوطنيين وعلى رأسهم عدلى باشا . وكان ما شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ من أهمية ، وأسبغ عليه من سلطة ، ونسبه له من دور زائف لم يكن له بطبيعة الحال فى اصدار التبليغ . وانما هى سياسة تفتيت جديدة فى الحركة الوطنية سنرى الانجليز يتعهدونها فى تصريح فبراير ١٩٢٢ على نحو يؤثر فى مستقبل الحركة الوطنية ايما تأثير . فقد قرر السلطان فؤاد فى ذلك الحين قرارا غريبا هو الاحتفاظ بوزارة نسيم باشا ، مع تأليف هيئة للمفاوضات عهد برياستها الى أحمد مظلوم باشا . ومن اليسير تعليل رغبة السلطان فى الاحتفاظ فى رئاسة الوزارة بنسيم باشا ، لأنه كان صديقا له وموضع سره وثقته وتقديره (٩٥) ، ويرجع ذلك الى ما قام به للقضاء على مظاهر النفور التى كانت تسود العلاقات بين العرش والامة فى ذلك الحين ، ومن بينها أعراض الناس عن حضور التشريعات فى المواسم والأعياد . فقد جعل ، وكان اذ ذاك وزيرا للداخلية فى وزارة وهبة باشا ، يوعز الى المديرين والمحافظين بأن ينبهوا الاعيان فى مديرياتهم ومحافظاتهم الى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشرف بمقابلته فى مختلف المناسبات . وقد نجح فى طم يفته وتحسنت الاحوال ، مما أدى الى ارتفاع أسهمه ، وبالتالي الى ازاحة يوسف وهبة باشا واسناد رئاسة الوزارة اليه (٩٦) . أما اختيار مظلوم باشا لتولى رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات ، فأمر يحار فيه المنطق ،

لأن أحمد مظلوم باشا ، بالرغم من أنه كان رئيسا للجمعية التشريعية القديمة ، إلا أنه كان - كما يروي الدكتور هيكل - أحد الباشوات القلائل الذين لم يشاركوا في الحركة الوطنية منذ انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة (٩٧) . ومن الطريف أن الرجل كان يعرف قدر نفسه ، ويعرف عجزه عن تولي مثل هذه الأمور الجسيمة ، فتنحى عن رئاسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نيا اختياره (٩٨) .

يبدو أن الخيبة هذه قد أقنعت السلطان فؤاد بالاتجاه الى طريق أكثر تمشيا مع المنطق ، فقد عرض على عدلي باشا رئاسة وفد المفاوضات فقط ، مع بقاء نسيم باشا رئيسا للوزارة . ولكن عدلي باشا رفض بالطبع هذا العرض ، فبالإضافة الى عدم اطمئنانه شخصيا لسياسة نسيم باشا ودسائسه - كما يقول الرافعي (٩٩) - فإن عدلي باشا في ذلك الحين كان محط آمال الانجليز ، ولم يكن يستغنى عنه في أية تسوية ممكنة (١٠٠) . ( وصوف يتدخل المندوب السامي لدى السلطان لتعيينه فيما بعد ، كما سوف نرى ) . وكان عدلي باشا قد استطاع في ذلك الحين أن يضم حوله فريقا كبيرا من المؤيدين لسياسته المعتدلة ، كما كان يلتف حوله خفية الاعضاء الوفديون العائدون ، الذين كان اتجاهمهم - كما يقول الدكتور هيكل - أن يؤلف هو الوزارة ويتولى المفاوضات فتتم بذلك الخطة التي رسمت أول ما تألف الوفد . ولكنهم لم يريدوا أن يظهروا حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلي . . حدة وشدة (١٠١) .

على أن السلطان فؤاد كان في ذلك الوقت لا يميل الى تولي عدلي باشا رئاسة الوزارة ، اذ لم يكن يرى فيه صديقا للقصر ، ولم يكن يرى في قيامه على رأس الوزارة ما يطمئنه (١٠٢) . وعدا هذا ، فقد كان عدلي باشا - كما يقول الرافعي - يعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور . ولم يكن هذا البرنامج ما يتفق مع سياسة السلطان في الحكم (١٠٣) . وعندما طال الأمر على المندوب السامي ونفذ صبره ، اضطر الى التدخل «لوضع حد لهذه الدسائس» - حسب قول لويد - وانتهى الأمر باسناد رئاسة الوزارة الى عدلي باشا في ١٧ مارس ١٩٢١ (١٠٤) .

بنى عدلي باشا خطته على الفور بنفس الحذر الذي كان يقوده عندما عرض عليه سعد زغلول تأليف وزارة الثقة . وتدور هذه الخطة حول ادخال الوفد في التبعية انتفاعا بنفوذه واحتراسا من رقابته . فقد أوضح

في كتاب تأليف وزارته للسلطان «أن الوزارة ستجعل تصب عينها ، في المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر . وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض وسيكون للأمة ، على لسان الممثلين لها في الجمعية الوطنية ، القول الفصل في هذا الاتفاق . ربما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فان الوزارة ستتأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية . وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها (١٠٥)» . ولم يلبث عدلي باشا بعد ذلك أن أرسل الى سعد باشا نبأ تأليف وزارته وبرنامجه ودعوة الوفد للاشتراك في المفاوضات الرسمية . وفي يوم ١٩ مارس ١٩٢١ جاء الرد من سعد باشا تلغرافيا بعزمه على العودة الى مصر (١٠٦) ، كما أرسل اليه شروطه للاشتراك في المفاوضات (١١٩) .

القي اعتزام سعد زغلول العودة الى مصر الجزع في قلوب المعتدلين من أنصار عدلي باشا . فقد تكهنوا بأنه انما يرغب في العودة الى مصر لمحاربة الوزارة وتحطيم الوحدة . وقد تناول الدكتور هيكل هذه النقطة فقال : « أما الذين كانوا على شيء من العلم ببواطن الامور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم في امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة . فلو أن سعدا كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أي داع لتعجيله بالعودة الى مصر . بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه ، فلم يقبل (١٠٧) » . ولقد كان أعضاء الوفد العائدون يروجون لهذه الفسكرة ، فكانوا « يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التي وصل اليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأي غير رأيه وزنا ، ولا يحسب لأحد غيره حسابا ، وأنه اعتزم العودة الى مصر ليحارب الوزارة ، وليكون هو كل شيء في البلاد (١٠٨) » . وقد ذكر الدكتور أحمد الببلي أن سعد زغلول انما عاد الى مصر على أثر علمه بمظاهر الابتهاج بالوزارة ، خوفا من أن تتوجه الأمة الى الوزارة ورئيسها ، وتنسى الوفد ورئيسه . ثم تسائل عن سبب اسراع سعد زغلول بالعودة ، بينما أبى ذلك حين دعاه عدلي باشا لمفاوض ملتر أيام وجود لجنة ملتر في مصر (١٠٩) ؟ أما الكتاب الانجليزي فينسب بعضهم (لويد) اليه انه أثار بعودته الموقف الداخلي الى نقطة

الغليان(١١٠) • بينما ذهب «الجود» الى أنه كان ينبغي أن يمنع من العودة الى مصر ، وقال انه اذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بتنفيه في مارس ١٩١٩ ، فقد ارتكبت خطأ مضاعفا بالسماح له بالعودة الى مصر • واستطرد قائلا : « ان أحدا في مصر لم يكن يريد في ذلك الوقت • فقد كان المصريون المثقفون يؤيدون عدلي باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مكترئين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يستقروا » • استقالاتهم(١١١) » •

والحقيقة أن اهتمام سعد زغلول بالعودة الى مصر ، على اثر دعوة عدلي باشا له للاشتراك في المفاوضات الرسمية ، لم يكن مبعثه اعتزامه محاربة الوزارة • وقبل توضيح ذلك ينبغي أن نفسر سبب قبول سعد زغلول الاشتراك في المفاوضات مع عدلي باشا هذه المرة ، بينما رفض هذا الاشتراك من قبل أثناء وجود لجنة ملتر ، عندما عرض عليه عدلي باشا ذلك ، بعد أن تلقى منه اقتراح تأليف وزارة الثقة • والحقيقة أن الفرق بين الظروف التي اكتنفت الموقفين كبيرة • ففي الحالة الاولى رفض سعد زغلول الاشتراك مع عدلي باشا في المفاوضات لان الحكومة البريطانية كانت اذ ذاك تنكر صفته التي أجمعت عليها الأمة ، أما في هذه الحالة الثانية فالوفد معترف به من الحكومة البريطانية التي أجرت مفاوضات سابقة معه وحده على هذه الصفة • فاشتراك سعد زغلول في المفاوضات مع عدلي باشا ليس فيه انكار لوكالته عن الأمة بل ان عدم اشتراكه فيها هو الذي يعد انكارا من جانبه للوكالة التي خولته ايها الأمة للدفاع عن قضيتها • وهكذا نصل الى سبب اهتمام سعد باشا بالحضور بشخصه الى مصر لمعالجة مسألة الاشتراك مع الوزارة في المفاوضات •

ذلك أن سعد زغلول ، الذي كان يفكر بعقلية قانونية صارمة ، ترى أن الوفد هو وكيل الأمة الذي انتدبته للدفاع عن قضيتها ، وأن سلطته انما تمثل من ثم سلطة هذه الأمة ، لم يكن معقولا أن يدع غيره ممن لم توله الأمة تلك الثقة التي حبت بها الوفد ، يتولى عمله الأساسي في حل القضية المصرية ، دون أن يكون له الكلمة العليا في هذه المسألة • وفي هذا يقول سعد زغلول ، ردا على من طالبوا بعدم دخول الوفد في المفاوضات ، وأن يدع الحكومة تتفاوض : « يقول بعضهم لا يدخل الوفد في المفاوضات ، بل يدع الحكومة تتفاوض • هل تقولون (مخاطبا الجمهور) بأن الوزارة تتفاوض بتوكيل منكم ؟ أي بثقة خاصة منكم أولا ؟ فان كنتم تقولون بأنها تتفاوض بثقة خاصة منكم ، فليس لكم حق في أن تقولوا



بأن لكم ثقة بالوفد . لأنكم تكونون قد أعطيتهم هذه الثقة لغيره في أهم  
شئونكم وفي أخص المأمورية التي عهدتم بها الى الوفد . ان هذا تناقض  
لا أفهمه . . ولكن اذا كنتم تقولون بأن الوزارة تدخل بغير ثقتكم ، فهذا  
لا ينفع بشيء ، والوفد لا يمكنه أن يتصرف بهذه الثقة مطلقا الا اذا كانت  
الوزارة تتفاوض على شروطه ، وكان المفاوضون من الذين وثقتم بهم ثقة  
تامة . . ( ١١٢ ) .

لهذا السبب عزم سعد زغلول على العودة الى مصر ، عقب دعوة علي  
باشا اياه للاشتراك في المفاوضات ، وذلك ليتفق مع الوزارة « على أن  
تضم السلطة التي تمثلها ، على السلطة التي يمثلها الوفد ، لتشغل  
القوتان معا . ولكن لا في معنى السلطة الأخرى ، بل في معنى سلطة  
الامة ( ١١٣ ) . »

## ٥ - الصدام بين سعد وعبد

### وانشقاق الوفد

#### مصر التي عاد اليها سعد زغلول

سافر سعد باشا والأعضاء الذين كانوا معه من باريس يوم ٢٨ مارس ، قاصدين تريستا ، وأبحروا منها في يوم ٣١ مارس ١٩٢١ الى الاسكندرية حيث وصلوا اليها يوم ٤ ابريل ، والى القاهرة في يوم ٥ منه . وكان قد مضي غامان تقريبا منذ غادر سعد زغلول باشا مصر منفيا في ٨ مارس ١٩١٩ . ولكن مصر التي عاد اليها سعد زغلول كانت تختلف عن مصر التي غادرها . فقد كانت ثورة مارس ١٩١٩ ، والتضحيات الغالية التي بذلتها الأمة ، والظروف النضالية التي أعقبتها ، مدرسة عالية تلقى فيها الشعب المصري دروسا سياسية قيمة ، طفرت به الى مستوى رفيع من النضج السياسي والوعي القومي . وقد تمثل هذا في اقباله النهم على العمل السياسي ، وسرعة استجابته للأحداث التي تؤثر في قضية البلاد ومستقبلها ، كما قفزت به في المضمار الاجتماعي قفزة قوية تمثلت في بروز المرأة المصرية من خباء الحريم واشتغالها بالعمل الوطني ، الذي كان بالنسبة لها حلما بعيد المنال . ولدينا مقالتان للاستاذ فكرى أباطة كتبهما في ذلك الحين ، تعبيران بأسلوبيهما الفكه عن الجو السياسي والاجتماعي الذي كانت تجتازه مصر اذ ذاك . أما المقالة الاولى فيعنوان «جروبي وصولت» ، وقد نشرتها «الاهرام» في ٣ مارس ١٩٢١ ، عندما جاءت الاخبار بقرب عودة سعد زغلول ، وفيها يقول :

« يجب أن يقترب تازيخ النهضة المصرية باسمي «المسيو جروبي» والمسيو وصولت . فقد كان — ولا يزال — لجليهما الشأن الأعظم في الحركات المناورات والتدبيرات : وطالما انبعثت التعاليم الوطنية من بين جدران الكنائس ، فانتشرت وطارت في المدن والقرى كل مطار . فالمحلان ، والحالة

هذه ، لم يحويا فقط ما لذ وطاب من أنواع المأكولات والمشروبات .. وانما ضما ، فوق هذا ، زهرة الشبيبة المصرية الفتية ورجال الامة المجربين ، من موظفين وغير موظفين . حقا ، ان حكومة الحكومة وحكومة الشعب ، يلتقى مندوبوهما كل مساء لوضع الخطط والبرامج . فكما أن العمل يبدأ من الصباح الى الظهر فى «المصالح» فانه يستأنف فى المساء فى «جنينة جروبى ، وصالة صولت»

هل تريد أن تشاهد هذه «الحكومة العظيمة» ، أيها القارىء البعيد عن هذا الوسط ؟ البس ، أشيك ما عندك متأنقا ما استطعت أن تتأنق ، ثم سر - باسم الله مجراها ومرسها - الى «جروبى» ، وادخل - فى الساعة السادسة تماما - برشاقة ورزاق ، والى بعد ذلك نظرة عامة على الموجودين فانك ترى ما يأتى : زعماء الطلبة وعلى رأسهم «الحقوقيون» الأصليون ، تميزهم عيونهم البراقة وإشاراتهم الحادة ومظاهر العظمة والجبروت . زعماء الوفديين المتطرفين تميزهم أمارات الجد والاهتمام والتفكير الطويل . زعماء الوفديين المعتدلين تميزهم الابتسامات ذوات المعنى العميق . مندوبى «الحزب الديموقراطى» تميزهم النظرة «الافلاطونية» والجلسة «الارسطاطاليسية» ، و «سكلانس» من اللغة ال «فرانكو» - أراب » . محررى الصحف يميزهم اختلاس النظرات والانصات لمختلف الأحاديث .

على هذا الشكل تفتح الجلسة باسم الوطن . ثم بالطلبات من «شأى» و «فراولا» و «مشروب» . وبعد ذلك تبدأ المناقشات . ويالها من مناقشات . فاذا أردت أن تسمع ما يقوله الجميع ، فان اذنك تتلقى ما يأتى بسرعة من أفواه الجالسين : سعد . عدلى . رشدى : رشدى . عدلى . سعد . الوزارة . الوفد . الرافعى . داود بركات . عزمى . لويد جورج . اللببى . اشتراك . اتصال . انفصال . التحفظات . الحماية . خائن . مخلص . : مخلص . خائن .. الخ الخ .

الويل كل الويل حينما تشتبك احدى «الترابيزات» مع الاخرى فى معركة كلامية . فان الألفاظ تخرج كالسهام من أفواه الخصمين المتجادلين . وينتهى الأمر غالبا «بهذنة» مؤقتة ، يستأنف بعدها الكلام عندما يخف وقع الأقدام .

« هذا هو تيار رأى العام تتصادم أمواجه فلا يقر على قرار ولا يهدأ له بال . وقد تارت العجاجة بشكل حاد هذين اليومين ، وبعد خير عودة

رئيس الوفد ، فاندفع اخواننا جميعا فى الأقوال والظنون ، وأسسوا على هذا الاساس الواهى خططا كثيرة عاجلواها بالتنفيذ . لهذا رأيت من واجبى أن أعرض على الجميع الاقتراح الآتى راجيا أن يتقبلوه بشئ من التسامح والعطف . وهو أن يرجئوا البت فى الامر ، وأن يوقفوا تلك المسارك اللسانية - وما يليها - مؤقتا ، حتى يعود رئيس الوفد ، وأن يكتفوا فى هذه الفترة بشرب «الشاي» وأكل «الكعك» فانهما الذ وأشسهي وأفيد للعقول والبطون . وأن يتمثلوا - أخيرا - بالقول المأثور : « اليوم خمر وغدا أمر » .

أما المقالة الثانية ، وتصور التطور الاجتماعى ، فهى بعنوان « مملكة الجنس اللطيف » ، وقد نشرتها «الأهرام» يوم ٢٥ ابريل ١٩٢١ ، وهذا نصها : « مصر - مصر الشرقية فى أخلاقها ، فى عواندها فى تقاليدها ، تجتاز الآن دورا «عكسيا» ستهدم فيه كل قديم ، وتبنى على أطلال الماضى «مملكة» عصرية ، رشيقه ، ظريفة ، قوامها السيدات ، وعمادها الأنسات . والويل يومئذ للمحافظين المتأخرين . طالما استبد أجدادنا السابقون بالمرأة لسلطوا عليها أنواع العذاب . وقد حل دور الانتقام . وانى لأتخيل الساعة «حكومة نسائية» قوية الشوكة ، مهيبة الجانب ، تقوم على بقايا وأنقاض «حكومة الرجال» وويل لهؤلاء من حساب النساء . .

لست بالمغالى المفرق فى الوصف ، السابح فى جو الخيال . لقد برزت المرأة المصرية فى الميدان ، فاشتركت فى التضحيات العمومية ، واشتركت فى المظاهرات العمومية ، وخطبت فى المجتمعات العمومية ، وكتبت فى الجرائد العمومية ، وأيدت رأيها فى السياسة العمومية ، ولالت من عطف «الرئيس الجليل» وتشجيعه ما قوى عزيمتها ، ورسخ قدمها ، وثبت دعائم اعتدادها بنفسها: فلها الآن «شخصية» بارزة مستقلة وإرادة حرة قوية ورأى سياسى ناضج ، ولها الآن حقوق «تحت الطلب» . فما على الرجال الا أن ينتظروا «المعركة» المقبلة ، ويمدوا لها العدة ، ان جاز لهم مقاومة «الجنس اللطيف» .

هل يسرك هذا أيها الرجل الفنى يقرأ كلمتى ؟ أنا على « الحياذ الدقيق » أنظر وأرى ولا أبدى رأيا . أسفى على الشبان أمثالى . واحسرتاه . لم يسعدنا الحظ بالزواج أيام الرخاء ، أيام السكون ، والويل لنا ان أقبلنا الآن . مستغفرا الخطيئة عن «شكلى» أولا ، ومبلغ رقى العصرى ثانيا ، ونزعنى الحزبية ثالثا ، ورأى الاجتماعى رابعا ، فان

تم الزواج وعرضت مسألة سياسية ، اختلفنا فيها ، فستنادى «بسقوطى»  
وسانادى «بسقوطها» ، وسيكون لها من أولادى حزبا يقاوم الحزب الذى  
أكونه منهم . وهكذا سينقلب المنزل الهادى الوديع الى قاعة محاضرات  
ومناورات ومناوشات يتبارى فيها الحزبان : حزب ترأسه الزوجة وحزب  
يرأسه الزوج ، والويل كل الويل حينما يتغلب الحزب الاول . هذه  
« مملكة الجنس اللطيف » أتصورها على مقربة منا : فهل أعد « الجنس  
الحسن » لها العدة ؟ » .

### الصدام بين سعد وعبدى

عاد مسعد زغلول الى مصر من أوروبا لتستقبله الأمة استقبالا  
لم يتح - فيما يرويه جميع الكتاب والمؤرخين - لفاتح من الفاتحين أو  
ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر . فقد جاء الى القاهرة من  
أقصى الأقاليم والأرياف ألوف وعشرات الألوف من أبناء الشعب ،  
يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء  
وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة . ورأى سعد  
ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة  
القاهرة الى داره ، يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهائفة ، المولية  
وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها (١١٥) . وقد بدأ بعد  
عودته فى زيارة الأمراء والوزراء ، ورد هؤلاء له الزيارة . ولكنه لم يذهب  
لمقابلة السلطان أو على الأقل لتقييد اسمه فى دفتر التشریفات (١١٦) .

ما أثر هذا الاستقبال الأسطورى فى نفس سعد زغلول ، فى الموقف  
السياسى الداخلى ؟ . الأمر الذى لا شك فيه أن هذا الاستقبال كان  
توكيلا جديدا لشخص سعد أبلغ من أى توكيل سابق قام على أساس  
التوقيعات . فوكالة سعد وزعامة سعد أصبحتا ، بعد هذا الاستقبال ،  
حقيقة لا يمارى فيها أحد . ومع ذلك فلم يستطع جلال هذا الاستقبال أن  
يخدع عين سعد زغلول عن فهم مرماه الحقيقى ومغزاه الصحيح . ففى  
اليوم التالى لمحيطه خطب قائلا انه يعلم أن « هذه الاكرامات وتلك  
الاحتفالات ، إنما هى موجهة الى شيء آخر أعلى وأسمى من سعد ومن  
أصحاب سعد ، موجهة الى ذلك المبدأ السامى الذى اتخذتموه راية  
لحياتكم : وهو مبدأ الاستقلال التام (١١٧) » .

أما أثر هذا الانطباع الذي رسخ في نفس سعد زغلول ، على الموقف الداخلي ، فقد تمثل في اتجاهه منذ ذلك الحين إلى اتخاذ موقف التشدد مع المعتدلين والانجليز على السواء ، فبالنسبة للمعتدلين ، سوف نراه يهوى عليهم بضربات لاهية ، ويعتمد في إجراء فصل أعضاء الوفد المخالفين له « على الثقة التي شرفتنا بها الأمة عند كل مناسبة ، وعلى الأخص في المظاهرات التي قابلتنا بها ، وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التي تأتيها من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبة لحظتنا (١١٨) » ، وأما بالنسبة للانجليز ، فسوف نرى في مفاوضاته مع المستر مكدونالد في عام ١٩٢٤ مدى الفارق بين ما قبله في مفاوضاته مع ملتر وما طالب به إذ ذاك . وعلى ذلك فنستطيع أن نميز في حياة سعد زغلول في الفترة من انتعاش الحركة الوطنية إلى نهاية عام ١٩٢٤ ثلاث مراحل ، تعتبر ثورة مارس ١٩١٩ واستقبال الأمة له في ٤ أبريل ١٩٢١ ، نقطتين فاصلتين فيها .

على أن المعتدلين لم يزنوا هذا الاستقبال بميزان صحيح ، إذ غرتهم كثرتهم في الوفد ، فأثروا الصدام مع سعد زغلول في قمة شعبيته وتأييد الأمة له ، فكان هذا الصدام بداية مرحلة صاخبة في حياة مصر الداخلية أرسيت فيها كل تقاليد الصراع الحزبي العنيف والخصومة الحادة التي طبعت حياة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وقد وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلى باشا بسبب عدم الاتفاق على الشروط التي تقدم بها سعد زغلول للاشتراك مع الوزارة في المفاوضات . وهي الشروط التي كان سعد زغلول قد قدمها إلى عدلى باشا قبل مجيئه إلى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة (١١٩) . وكانت هذه الشروط - كما أعلنها سعد في حديث له مع صاحب الأهرام في ٢١ أبريل ، وفي الخطبة التي ألقاها في حفل تكريمه بحى السيالة زينب في ٢٢ أبريل - تتضمن الآتى :

أولاً - أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعاً لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط : إلغاء الحماية التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ووردت في معاهدة فرساي وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانياً - الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولى التام الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الأمة التي قدمها الوفد للجنة ملتر .

ثالثا - الغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة قبل البدء في  
المفاوضات .

رابعا - أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرئاسة ،  
وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم  
سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية (١٢٠) .

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع . وهو الشرط الذي كان  
البت فيه يحدد لمن تكون القيادة في المفاوضات : للأمة التي منحت ثقتها  
وتوكيلها ، كما ظهر في الاستقبالات ، للجانب المتطرف في الوفد كما  
يمثله سعد زغلول ؟ أم للمعتدلين الذين أصبحوا الآن لا يمثلون سوى  
قطاعات معينة في الشعب هم - كما يقول الدكتور هيكل - طوائف الاعيان  
والثقفين (١٢١) .

وقد بين سعد زغلول سبب ايراد هذا الشرط الرابع في احدى  
خطبه فقال : « انما اشترط الوفد الأغلبية والرئاسة ، لأنه كما تعلمون  
هو الساعى لاستقلالكم والمستول امامكم عن هذه المهمة . ولا يمكن ،  
بحال من الاحوال ، أن يتحمل هذه المسئولية الكبرى حتى تكون ادارة  
العمل بيده ، وحتى يكون بيده وصل المفاوضات وقطعها على حسب ما يبدو  
من ظروف الاحوال (١٢٢) » . ثم أوضح هذا الكلام في خطبة أخرى فقال:  
« اشترطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا في المفاوضات الرسمية ، فان  
الرئيس له أن يدير المفاوضات ، بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى  
الدعوة ويجيب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها ، لا برأيه وحده بل  
بالأغلبية التي اشترطها الوفد أن تكون له ، ليعتمد عليها في القطع  
والوصل . فاشتراطه الأغلبية انما هو لهذه الغاية » . ثم نفى أن يكون  
طلب الرئاسة لغاية شخصية أو ارضاء لشهوة في النفس ، « فان هذا  
الضعيف المائل امامكم قد أحللتموه محلا ليس فوقه محل يؤمل » . وإلى  
أشعر بكل ما في من قوة أن هذه المنزلة لا يزيد فيها أن أكون رئيسا  
لعدلى ورشدى ، ما دمت متشرفا بتفضلكم على باني رئيسكم (١٢٣) » .

أما فيما يختص بالشق الثانى من الشرط ، وهو أن يصدر بتحديد  
مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين  
ويحدد هذه المأمورية . فقد كان سعد باشا يعلق أهمية كبرى على ذلك .  
« لأن هذه المأمورية » - كما قال في حفل شبرا المشهور في يوم ٢٥ ابريل -  
« يرتبط بها مستقبل البلاد » . وما دام المفاوضون الرسميون يجب أن

تطور الحركة الوطنية - ٣٢١

يعينوا بمرسوم سلطاني ، فيجب إذن أن يكون تحديد مأموريتهم في هذا المرسوم نفسه . لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين ، فهو المختص بتحديد مأموريتهم . . الأمر ليس بهين حتى يقبل الابهام . الأمر أمر أمة بتمامها ، الأمر هو تعيين مهمة المفاوضين الذين طلب إلى عظمة السلطان أن يعينهم . فيجب أن يكون المرسوم مشتملا على تحديد مأموريتهم ، والا كان الأمر قابلا للتلاعب (١٢٤) ، . .

وفي الحقيقة أن هذا القلق في الاحتياط من جانب سعد زغلول باشا، إنما هو ناشئ بدوره من القلق في عدم الثقة في عدلي باشا بسبب قبوله مشروع ملئ بدون التحفظات . على أن عدلي باشا لم يلبث أن رفض الشرط الرابع رفضا باتا . فغيما يختص بمطلب الرئاسة كانت حجته أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة في هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ، ولا يكون هو رئيسها . أما مطلب الأغلبية فقد رفضه بحجة أن الأمر ليس أمر أحزاب وشيخ ، وإنما يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة . أما بخصوص تحديد مأمورية المفاوضين بمرسوم سلطاني ، فقد احتج بأن التقاليد الدستورية تتنافر كلياً مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطاني (١٢٥) . وقد نشر مضمون هذا الرد لعدلي باشا في جريدة الاهرام في يوم ٢٥ أبريل ، وفيه أضاف عدلي باشا عزمه على السير في المفاوضة ، حتى ولو لم يتم الاتفاق مع الوفد .

### انقسام الوفد

كان هذا الحديث لعدلي باشا تحدياً سافراً لسعد زغلول على الملأ . فهل كان عدلي متهوراً في اقدامه على تحدي سعد زغلول في هذه الصورة ؟ الحقيقة أن الموقف السياسي في تقدير عدلي باشا كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئاً . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمل في تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قراراً بعدم الثقة بعدلي ، يستند إليه في تأليب الجماهير عليه واستقاط وزارته . إذ لم يكن ليتمكن من مهاجمة الوزارة دون أن يكون هذا الهجوم تنفيذاً لقرار أصدره الوفد ، والا كان يعمل باسمه لا باسم الوفد . وكان عدلي باشا يعلم أن إصدار الوفد قراراً بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه ، بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول .



وكان هذا أمرا صحيحا . ذلك أن الوفد كان قد عقد ، منذ عودة سعد زغلول الى مصر ، جلسات عديدة لمناقشة مسألة الاشتراك مع الوزارة في المفاوضات . فأظهرت الغالبية تمسكها بقرار الوفد السابق بعدم دخوله في المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت تحفظاته ، وترك الوزارة تعمل متصلة به حتى تحقق قراره ، وعندما يدخل الوفد في المفاوضات (١٢٦) . وكان من الواضح أن هؤلاء الاعضاء قد أغفلوا ، في هذا الرأي ، التطورات التي طرأت على الموقف . وأولها أن المفاوضات لم تعد على أساس مشروع ملنر ، وإنما لأخذ الرأي عليه . وثانيها أن التبليغ البريطاني الذي ذكر هذه المسألة قد قرر أن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا . ومن ثم فلم يعد يحول دون استئناف الوفد المفاوضات - بعد رفض مشروع ملنر من جانب الوفد ومن جانب الحكومة البريطانية تقريبا - أية قيود وجدت عند اتخاذ القرار السابق . ومن هذا يبدو واضحا أنه اذا كان منشأ الخلاف السابق بين سعد وغالبية الوفد هو انه « لا معنى لان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه » ، فان منشأ الخلاف الجديد هو العكس ، وهو أنه لا معنى لان يمنع الوفد نفسه من عمل يؤيده .

على كل حال فقد كان عدلى باشا يدرك هذا الخلاف في صفوف الوفد ، وكان يدرك أن سعدا باشا لو أصر على موقفه من طلب عدم الثقة بالوزارة ، فان النتيجة سوف تكون انشقاق الوفد وتفتيته ، وانشقاق الوفد فيه ضعف لسعد زغلول وقوة لعدلى باشا . وهذا ما حدث تماما . فقد انشق الوفد ، ولكن النتيجة كانت ضعفا لعدلى باشا والمنشقين ، وكانت قوة لسعد باشا .

ففي نفس اليوم الذى نشر فيه حديث عدلى باشا السالف الذكر في جريدة الاهرام - أى فى يوم ٢٥ ابريل - عقد سعد زغلول اجتماعا بأعضاء الوفد أراد فيه أن يعلن عدم الثقة بالوزارة . ولكن الاعضاء جادلوه فى ذلك . وبعد مناقشة ، اتفقوا معه على ألا يذكر شيئا ، فى حفل شبيرا الذى كان على موعد لحضوره فى ذلك اليوم ، عن هذا الخلاف (١٢٧) . ولكن سعد زغلول كان قد تهيأ نفسيا للعمل وحده منذ أن شعر أن الأمة تجسده فيه وفدما وشعاراتها وأمانيتها الوطنية ، فقرر أن يتجه الى الأمة رأسا لاستصدار قرار منها بعدم الثقة بعدلى باشا ووزارته . وذهب الى حفل شبيرا ليشتب فيه هجومه الساحق المشهور على عدلى وعلى السلطان وعلى كل مخالفيه .

فقد فند سعد زغلول فى هذا الهجوم اعتراضات عدلى باشا على شرط الوفد الرابع تفنيدها بارعا فقال : « اذا صح فى البلاد الأوروبية أن رئيس

الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما ، فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للحالة السياسية التي نحن بصددتها . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارتها لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية . المندوب السامي أيضا . ومتى كان المرسوم السلطاني ممضيا من رئيس الوزراء والوزراء ، فانهم يكونون هم المسئولين عنه ، لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم . ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا للأمورية سياسة متعلقة بمستقبل الأمة وبالعلاقات مع الحكومة الانجليزية . فرئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة الانجليزية بسيطا ويرتفع بإشارة من المندوب السامي . وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام ، لأنه يدين له بمركزه . . . فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الأمة . لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه . أي بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا . ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للورد ملتر في جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ : من ذا الذي يعين المفوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية . فقلت : اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس (١٢٨) ، .

وضع سعد زغلول ، بعد هذه الخطبة ، الأعضاء المخالفين في الوفد في مفترق الطرق . فمتنما عاد من خطبته ، قدم لهم بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة بالوزارة ، وطلب منهم الموافقة عليه . فاجتمع في يوم ٢٨ ابريل عشرة أعضاء هم : الرئيس وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس بك وواصف غالي بك ومحمد محمود باشا ولطفى السيد بك ومحمد علي علوبة بك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومدكور باشا . وطرح مسألة بيسان عدم الثقة على العشرة الحاضرين . فصوت ضده غالبية الأعضاء (ستة) هم : محمد محمود باشا ولطفى السيد بك ومحمد علي علوبة بك وحمد الباسل باشا وخيساط بك ومدكور باشا . وهنا واجه سعد باشا الموقف مواجهة المستعد له . فقد أخبر الأعضاء المخالفين أنه

سينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ، ولكل منهم أن يتشر رأيه حسب ما يعتقد (١٢٩) . فخرج الاعضاء المخالفون ليكتب أربعة منهم هم : محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ولطفى السيد بك ومحمد على علوبة بك ، بالاشتراك مع عبد اللطيف المكباتي ، كتابا الى سعد باشا نشره في الصحف ، وفيه اعترضوا على عدم اكرائه برأى أغلبية الاعضاء ، كما أعلنوا ثقتهم بالوزارة ، وأن الخطة المثل هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية .

وقد رد سعد زغلول عليهم في اليوم التالي ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد ، وأن الوفد « الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية وفي تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والايمان التي أقسموها ، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية » . وفي نفس اليوم استقال من الوفد على شعراوي باشا . وانضم الى المنشقين عبد العزيز فهمي بك والدكتور حافظ عفيفي بك وعبد الخالق مذكور باشا . كما استقال جورج خياط بك من الوفد في يونيو ، فاعتبرهم سعد جميعا منفصلين ، وبقي مع سعد كل من مصطفى النحاس بك وواصف بطرس غالي بك وسينوت حنا بك وريصا واصف بك (١٣٠) وكان موقف علي ماهر بك من سعد موقف المعارضة لما اتخذه من اجراءات ضد الوزارة ، ولكنه آثر أن يظل في داره بعيدا عن المنازعات ، بعد أن كتب لسعد باشا كتابا يقول فيه انه مختلف وياه في السياسة العامة فلا يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفته مصرية ، رهين اشارته في كل عمل يفيد فيه (١٣١) .

وبهذا التقوض الكبير في بنيان الوفد ، أخذ المسرح السياسي المصري يتشكل من جديد . فان الوفد بتشكيله القديم الذي سعى سعد زغلول عند تأليفه لتمثيل العناصر السياسية والدينية فيه ، والذي كان ، حتى الآن ، هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تعمل على المسرح السياسي ، قد انفرط عقده ، فخرجت منه العناصر المثلثة للأحزاب السياسية ، ولم تبق سوى العناصر التي تمثل «الوحدة المقدسة» ، الوحدة العنصرية التي أرسيت عليها مصر الجديدة : اثنان من المسلمين ، رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتيه مصطفى النحاس الذي سوف يخلفه في رئاسة الوفد ، وثلاثة من الأقباط : سينوت حنا وواصف غالي وريصا واصف . وبحول هذا الوفد يلتف سواد الأمة الأعظم . أما معارضو الوفد فهم فريقان : الأول ،

أعضاء حزب الأمة القديم ومشايخهم ، الذين سوف ينتحلون لأنفسهم  
فيما بعد اسما ثالثا هو اسم الاحرار الدستوريين . أما الفريق الثاني فهو  
الحزب الوطني الذي لم يكن في ذلك الحين يؤثر أى تأثير مفيد في توجيه  
التيارات الشعبية ، والذي أصبح يمثل «السلبية» في السياسة المصرية .  
والى جانب هذين الحزبين يأخذ السلطان فؤاد في الظهور على المسرح  
السياسى كقوة تهدد سلطة الشعب وحقوقه . ولم يكن له دور يذكر في  
الفترة السابقة منذ انسلاخه من الحركة التى بدأ بها الوفد .

## حوالي الفصل الرابع

### انقسام قيادة الثورة

- ١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة للمصر ، قانون رقم ٨٠ . . الخ ص ٢٦٢ ١
- ٢ - نفس المصدر ص ٢٥١ ١
- ٣ - تحية الرئيس في منفاه ، ص ٧٥ خطبة سعد زغلول في ٦-١٠ مايو ١٩٢١
- ٤ - قانون رقم ٨٠ . . الخ ص ٢٩٩ ، محضر الجلسة الرابعة بين وفد عدلى باشا وبين اللورد كيرزن ومساعديه في ١٩ يونية ١٩٢١
- ٥ - نفس المصدر
- ٦ - تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٧ - محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥١
- ٨ - محضر الجلسة الرابعة بين عدلى باشا واللورد كيرزن ، نفس المصدر والمكان
- ٩ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٥ ٢
- ١٠ - نفس المصدر والمكان
- ١١ - محضر الجلسة السابقة الذكر بين عدلى وكيرزن ، نفس المصدر ص ٢٠٠
- ١٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٤
- ١٣ - نفس المصدر والمكان
- ١٤ - نفس المصدر ص ٢٥٥ ١
- ١٥ - نفس المصدر والمكان
- ١٦ - نفس المصدر والمكان
- ١٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٧
- ١٨ - محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مع مقدمة تطيلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى ص ١٧٧
- ١٩ - اعتبر اللورد ملتر هذه الضمانات للبول صاحبة الامتيازات بديلا عن الحماية في احكام السيطرة على شئون مصر الداخلية . وقد ذهب في ذلك الى حد انه عندما وضع مشروع المعاهدة الذى عرضه على الوفد ، علق تنفيذ المعاهدة على قبول البول انتقال حقوقها الامتيازية لبريطانيا .

- ٢٠ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٥٢ ، ١ ، ٢٥٧ ، ٢
- ٢١ - نفس المصدر والمكان ، ٢ ص ٢٥٢ ، ٢
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٤٩ ، ١
- ٢٣ - الجود : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ٢٣ مكرر -
- ١ - أنشئت الرقابة في سنة ١٨٧٦ ، وكان قدر الديون إلى ذلك مليون جنيه.
- ٢ - كان لمندوب الدين سلطة الموافقة على عقد قروض ، ولكن زالت سنة ١٩٠٤ .
- ٣ - كانت لمندوب الدين مراقبة فيما يتعلق بالاستيثاق من دفع الكوبونات .
- ٤ - يرجع السبب في ازدياد نفوذ المندوب إلى الأوامر العالية والاتفاقات الدولية ، التي أضفت عليه اختصاصات واسعة النطاق ، حتى أصبح دولة داخل دولة ، فينفذ أن كان المندوب ، في بداية الأمر ، يستلم للإيرادات المخصصة لخدمة الدين ، والممثل للدائنين أكثر من تمثيله للدولة ، ازداد هذا النفوذ فأصبح حارسا على الدولة ، يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والتصريرات .. الخ . وبهذا أصبح له حق التشريع والقضاء مابقي الدين العام
- ٥ - قانون التصفية ١٨٨٠ أضفى على المندوب اختصاصا واسما مكن لأصحاب السندات من مالية البلاد
- ٦ - ازداد هذا النفوذ منذ القرض المضمون ١٨٨٥ .
- ٧ - كان لأعضاء المندوب حق مقاضاة الحكومة  
( انظر احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصري العام المالي والسياسي )
- ٢٤ - المسألة المصرية. والوفد ص ٢٥٠
- ٢٥ - نحية الرئيس في منغاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٢٨ خطبة سعد زغلول في حفلة الطلبة في القاهرة
- ٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠
- ٢٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٧ ، ٢
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢٥٥ - ٢٥٧
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٢٥٨ ، ١
- ٣١ - احمد شفيق : نفس المصدر ص ٧٧٦ - ٧٧٧
- ٣٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٨ ، ٢ - ٢٥٩ ، ١
- ٣٣ - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراساتها من الوجهة العملية ، ص ٢٠٨
- ٣٤ - الأخير في ١٢ أغسطس ١٩٦٢
- ٣٥ - نفس المصدر في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢

- ٣٦ - نفس المصدر في ١٢ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ - ١٧٤
- ٣٨ - دكتور أنيس : المرجع السابق ص ٨٧ - ١٠٦ ، الأخبار في ١١ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٩ - الأخبار في ١٢ أغسطس ١٩٦٣
- ٤٠ - نفس المصدر
- ٤١ - تحية الرئيس في منفاه ص ٩٤ ، خطبة سعد زغلول في ٢١ يونيو ١٩٢١
- ٤٢ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٦١ ، تحية الرئيس في منفاه ص ٦٩ خطبة سعد زغلول في ٦ مايو سنة ١٩٢١
- ٤٣ - تحية الرئيس في منفاه ص ٦٩ - ٧٠ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٤٤ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١
- ٤٥ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، الطقاد : المرجع السابق ص ٣١١ - ٣١٢ ، المسألة المصرية والوفد ص ٣٦٣ - ٣٦٤
- ٤٦ - تحية الرئيس في منفاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٤٧ - نفس المصدر ص ٧٣
- ٤٨ - نفس المصدر ص ٧١
- ٤٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ - ٧٤٧ ، رسالة سعد زغلول الى حضرات وبها واصف والدكتور حافظ عفيفي بك ومصطفى النحاس بك في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ٥٠ - نفس المصدر والمكان
- ٥١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٥١ . ١
- ٥٢ - نفس المصدر ص ٢٥٢ . ١
- ٥٣ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٣٦
- ٥٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ - ٧٤٧
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٧٤٨ ، ٧٤٧
- ٥٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ . ١
- ٥٧ - لورد لويد : المرجع السابق ج ص ٢٧ ، الأمراء الأربعة هم : عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود وسعيد علي إبراهيم ( المسألة المصرية في دورها الأخير ص ١٣٩ - ١٤٠ )
- ٥٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ - ٧٧٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٩ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١
- ٥٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٩
- ٦٠ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢

- ٦١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ - ٧٧٥
- ٦٢ - أحمد شفيق : نفس المرجع ص ٧٧٠ - ٧٧٢ ، شفيق غريال : المرجع السابق ص ٧٧
- ٦٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣
- ٦٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٢٨
- ٦٥ - تحية الرئيس في منقاه ص ٧٦ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٦٦ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢ ، تحية الرئيس في منقاه ص ٣٦ ، خطبة سعد زغلول في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١
- ٦٧ - تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٧٧
- ٦٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لصر ، نفس المصدر ص ٣٦ ، ٢ ، ٣ ، ١
- ٦٩ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢ - ٢٨٤
- ٧٠ - تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد زغلول السابقة الذكر ص ٧٨
- ٧١ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩
- ٧٢ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٩
- ٧٣ - نفس المصدر ص ٢٩٠ - ٢٩١
- ٧٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٥٠ - ٨٥١
- ٧٥ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٩١
- ٧٦ - تحية الرئيس في منقاه ص ٣٦ خطاب سعد باشا في ٢٠ أبريل ١٩٢١
- ٧٧ - العقاد : نفس المرجع ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ، بروفية « نبتت فكرة »
- ٧٨ - عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ص ٢٧ ، رسالة سعد باشا لطايع اللوزي بك في ٢١ يناير ١٩٢١
- ٧٩ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٩٠
- ٨٠ - نفس المصدر ص ٢٩٠ - ٢٩١
- ٨١ - عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٣٦ - ٢٨ رسالة سعد باشا السابقة الذكر
- ٨٢ - نفس المصدر ص ٢٥ - ٢٨
- ٨٣ - نفس المصدر والكان
- ٨٤ - العقاد : نفس المرجع ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، تهيد ج ٢ ص ٧٢٦
- ٨٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨ ، ١١



- ٨٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٣٦٣ ع ٢
- ٨٧ - قانون رقم ٨٠ ، الخ ، مفاوضات عدلى - كيرزن ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٦
- ٨٨ - الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ( ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ) ص ٩٣ - ٩٤ ، تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ الى حضرة صاحب العظمة السلطان برائى عابدين .
- ٨٩ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦
- ٩٠ - المجود : المرجع السابق ص ٢٧٦ - ٢٧٧
- ٩١ - الكتاب الأبيض ، القضية المصرية ص ٩٣ - ٩٤
- ٩٢ - تحية الرئيس في منفاه ، ص ٣٦ - ٣٧ خطاب سعد باشا في ٢٠ أبريل ١٩٢١
- ٩٣ - الراهى : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٢٥ ، ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١٠
- ٩٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦
- ٩٥ - Sirdar Ikbal Ali Shah : Fuad, King of Egypt, P. 174
- ٩٦ - حسن الشريف : الرجال أسرار ، ص ٢٠ كتاب اليوم
- ٩٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦ ، وفي كلام الدكتور هيكل ان احمد مظلوم باشا اختير رئيسا للوزارة ، وهو امر غير صحيح ، بدليل رواية عدلى باشا نفسه في هذه المسألة ، ( دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى - كيرزن ص ٢٥٥ )
- ٩٨ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩
- ٩٩ - الراهى : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٧٤
- ١٠٠ - لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٨
- ١٠١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦
- ١٠٢ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩
- ١٠٣ - الراهى : المرجع السابق ص ١٧٤
- ١٠٤ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩
- ١٠٥ - فريال : المرجع السابق ص ٨٥
- ١٠٦ - الراهى : المرجع السابق ص ١٨١ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢١
- ١٠٧ - دكتور هيكل : نفس المرجع ص ١١٨
- ١٠٨ - نفس المصدر والكتاب

- ١٠٩- الدكتور أحمد البيلي : على باشا ص ١٧٩ ، ١٨٠
- ١١٠- لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٠
- ١١١- الجود : المرجع السابق ص ٢٧٧
- ١١٢- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد زغلول في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٢
- ١١٣- نفس المصدر ، خطبة سعد باشا في ٦ أبريل ١٩٢١ ص ١١
- ١١٥- الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٩
- ١١٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢
- ١١٧- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد باشا في ٦ أبريل ١٩٢١ ص ٩
- ١١٨- الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ ص ١٢
- ١١٩- تحية الرئيس في منقاه ص ٥٨ ، من بيان الوفد في ٦ مايو ١٩٢١ الذي منعت الوزارة نشره ، وقد ألقاه مصطفى النحاس بك بالنيابة عن رئيس الوفد في حفل أقامه سعد زغلول في فندق الكونتتال في ٧ مايو ١٩٢١ تكريماً لمثلى الهيئات التي أكرمته .
- ١٢٠- نفس المصدر ص ٣٩ - ٤٠
- ١٢١- الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ١٢٢- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد باشا في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٠
- ١٢٣- نفس المصدر ص ٤٦ ، خطبة سعد باشا في شبرا في ٢٥ أبريل ١٩٢١
- ١٢٤- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥
- ١٢٥- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥ ، الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ٨
- ١٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٩ ، من بيان لعمد الباسل باشا بشأن خلافه مع سعد باشا
- ١٢٧- نفس المصدر والبيان ص ١١٠
- ١٢٨- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ أبريل ١٩٢١
- ١٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ، بيان حمد الباسل باشا السابق الذكر ص ١١١ - ١١٢
- ١٣٠- الرافعي : المرجع السابق ص ١٠ - ١٢
- ١٣١- محمود عزمي : الأيام الالة ، على هامش التاريخ المعري الحديث ، وزارة على ماهر باشا ( ٢٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ ) ص ٢٠

## الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

## ١ - أصول التصريح :

### مفاوضات عدلى - كيرزن

فى يوم ١٩ مايو ١٩٢١ صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا ، وكانوا من أعضاء الوزارة . ثم أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين . (١) وكان تأليف هذا الوفد بدون سعد باشا وأنصاره أفدح غلطة ارتكبها عدلى باشا فى حياته السياسية ، وأكبر تحد لارادة الأمة وسلطتها .

ذلك أن الأمة كانت قد أظهرت شعورها جليا ضد عدلى باشا ، عقب خطبة شبرا المشهورة التى سبق ذكرها . وقد تمثل ذلك فى قيام المظاهرات الصاخبة التى اجتاحت القاهرة ومدن القطر ، وسقط فيها عدد من الضحايا ، وخصوصا فى طنطا يوم ٢٩ إبريل ١٩٢١ . وكانت المحكمة تقتضى من عدلى باشا أن يحترم هذه الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم ، حتى لا تنحرف الحركة الوطنية عن العلو الأصيل ، وهو الانجليز ، الى الصراع الداخلى ، ولكنه بدلا من ذلك استصدر مرسومه المشنوم ، فدفع البلاد الى هوة الانقسام والفوضى ، ولم يجن غير الفشل المريع فى مفاوضاته مع الانجليز .

ولقد كانت هناك أسباب دفعت بعدلى باشا الى التمسك بالحكم وتأليف وفد المفاوضات فى ذلك الحين . فقد ذكر الدكتور هيكى أنه عرضت على عدلى باشا ، بحضور صدقى باشا وثروت باشا ، فكرة استقالة الوزارة ليؤلفها سعد باشا ويعالج الموقف . فأبدى الرجلان معارضة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد فى أيدي « الغوغاء » ، وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأقلت الزمام من يدها كانت

الطامة الكبرى . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الرأي قائلا ان هذه الحجة لها قيمتها وقوتها . لان استقالة عدلي باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا عليت على أمرها . هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا ( سعد باشا ) يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم في صاحب العرش وفي البلاد كلها ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . ومن ثم فلا مفر أولا من قمع الفوضى ، ثم بعد ذلك النظر فيما يكون . اما التسليم لهذه العناصر ، ففيه القضاء على كل معنى من معاني الحرية الفردية للقلة وللكتلة على السواء . (٢)

وليست هناك حاجة للقول بأن هذه الحجج انما كانت هي نفسها الحجج التي كان يسوقها الانجليز لتبرير عدم الاعتراف بالوفد ، وعدم احترام التحركات الشعبية . لأن هذه « الكتلة غير المألوفة » ، أو « الغوغاء » التي يشير اليها الدكتور هيكل ، انما هي المرادف « لسواد الشعب » الذي سقط منه الضحايا بالمئات والالوف في مارس ١٩١٩ وبعد ذلك . ولم يكن صدقي باشا فقط أو ثروت باشا من يزين لعدلي باشا التمسك بالوزارة بأمثال هذه الحجج ، بل كان هناك أيضا أعضاء الوفد المنشقون ، وهؤلاء كانوا يعرضونه على البقاء في الحكم ليقوى به جانبهم في خصومتهم لسعد باشا (٣) .

على أن مصلحة عدلي باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه . ذلك أن استقالته في تلك الظروف ، تحت الثقل الشعبي ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول . بينما اذا استقال في حالة فشل المفاوضات - وكانت الدلائل قد أخذت تشير الى هذا في ذلك الحين - فان هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال . ولقد كان عدلي باشا يأمل مع ذلك أن تنجح المفاوضات ، وخصوصا اذا كان الانجليز لا يشترطون في المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لها مظاهر التأييد ، كائنا ما كان حظها من تأييد الأمة في الحقيقة . وهذا ما جعله يلجأ في ذلك الحين الى تسخير أنصاره من حكام الأقاليم في جمع التوقيعات وإيفاد الوفود لإعلان الثقة به ، حتى يقال ان وكالة عدلي قد نسخت وكالة سعد (٤) . بينما كانت الجرائد الانجليزية تنشر أخبار هذه الوفود والعرائض وتفخم من

شأنها ، لتوهم الشعب والانجليز أن وزارة عدلى باشا موضع ثقة الأمة المصرية . (٥)

ولقد كلن من الطبيعى أن يسعى سعد باشا لمنح عدلى باشا من السفر الى لندن بأى ثمن ، حتى ولو كانت وحدة الامه هى الثمن ، وقد بنى موقفه هذا - كما يقول الاستاذ شفيق غربال بحق - على فهم لما تنتظره الحكومة البريطانية من عدلى باشا ومن انتصاره من الإذعان لشروطها (٦) . وفى الحق لقد أخذ سعد باشا يحمل عليه الحملات الهائلة ، ويكشف عن دوره فى المفاوضات مع ملتر بصورة تؤدى الى عدم الثقة به . وقد وصفه فى احدى خطبه بأنه يمثل المصالح الانجليزية لا المصرية ، كما أخذ يشجع المظاهرات المعادية له علنا باعتبارها عنوانا صادقا لاعراض الأمة عنه . وقد ذهب فى التشجيع الى أن ذهب مرة الى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى بأن هذا الدم يقع على رأس عدلى (٧) . هذا بينما كانت الصحافة المؤيدة له تصب جام غضبها على عدلى باشا والمنشقين من الوفد وتكيل لهم أعنف الحملات (٨) .

وفى وسط هذه المعركة ، وقعت مذبحة الاسكندرية يوم ٢٢ مايو بين المصريين والأجانب . فكانت انذارا بما يمكن أن تستغل من أجله المظاهرات المعادية للوزارة . فقد اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب من اليونانيين والايطاليين فى « حى الهاميل » ، وهو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الاسكندرية فى يونية ١٨٨٢ . وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص ، فاشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وتدخل البوليس ، ثم الجيش المصرى ، ولكن استمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو بين الوطنيين والأجانب ، ولم يعد الهدوء الا بعد أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل . وقد قدر مجموع القتلى من المصريين ٤٣ ومجموع الجرحى ١٢٩ ، ومن الأجانب ١٥ قتيلا و٧١ جريحا . (٩)

ومهما يكن من شأن البادئ باطلاق النيران من الطرفين ، فإن هذه الحادثة قد استغلت فى مفاوضات عدلى - كيرزن فى تشديد الأحكام العسكرية فى المعاهدة . وقد صرح المستر ونستن تشرشل وزير المستعمرات فى عقيها بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات ، وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية » . فهذه الحادثة ، كما وصفها سعد زغلول ، قد وقعت « ارغاما لانوفنا »

« ولتصيب مقتلا من مقاتلنا » ، اتخنوها دليلا على حكمة سياستهم ، وعلى أنه يجب أعمال السيف فينا حتى يستتب الامن للأجانب ، وما كان الامن مكذرا ، ولكنهم هم الذين كدروا ، وسوف يعاقبهم الله عقابا شديدا (١٠) »  
في هذه الظروف التعسة من انقسام الأمة ، وبعد مذبحه الاسكندرية وتصريح تشرشل السابق ، سافر الوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا من الاسكندرية في يوم أول يولية ١٩٢١ ، ليجري المفاوضات مع بريطانيا .

ويكاد يكون من المؤكد أن الفشل الذي لاقاه عدلي باشا في تلك المفاوضات قد فاق كل ما جال بخياله أو حسب له حسابا . فالامر في ذهن عدلي باشا - كما سجله في تقريره الذي رفعه الى السلطان بعد فشل المفاوضات - كان يجري على النحو الآتي : لقد جرت مفاوضات سابقة بين الوفد ولجنة ملنر أفضت الى اقتراحات من جانب اللجنة ، وقد سمحت الحكومة البريطانية بنشر هذه المقترحات واستشارة الأمة فيها ليصعب جدا بعد ذلك ، على من يحكم بدون هوى أو تحيز ، أن يقدر أن الحكومة الانجليزية سوف تفكر جديا في ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي ! وهو ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم ! نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط . ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا في مثل هذه المسائل يغني عن التعهد الصريح بالآ تنزل الحكومة دونه - هذا اذا لم تدفعها الرغبة في الاتفاق الى قبول ما فوقه » (١١) .

وهذا تفكير منطقي من جانب عدلي باشا . ولكنه لا ينتبه الى التطورات التي طرأت على موقف الحكومة البريطانية من الاتفاق ، في الشهور القليلة السابقة . وهي التطورات التي تعود الى ما تبين لدى الحكومة ، بعد عودة سعد زغلول الى مصر : من سيطرته على الموقف الداخلي على غير ما توقعت ، واكتساحه خصومه ، وبالتالي قدرته على احباط أي اتفاق يعقد مع عدلي باشا . عدا ذلك فإن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت الى مصر في شهر أبريل المستر هاري بويل ، الذي كان يشغل منصب السكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطاني في أيام كرومر ، وذلك لاكتنام الجو السياسي وكتابة تقرير عن الأحوال في مصر . وقد قام هذا بعدة اتصالات مع كبار الشخصيات المصرية ، ومن بينها سعد باشا وعدلي باشا ، وقدم في النهاية تقريرا ادعى فيه أن الغالبية العظمى من المصريين ، من غير الرسميين ، انما يرغبون في خلاص في دوام الحكم

البريطاني ، وان كان أحد منهم لا يجزو على القول بذلك في تلك الظروف (١٢) .

أما لماذا مضت الحكومة البريطانية مع ذلك في اجراءات المفاوضات، فان الأسباب لذلك كثيرة ، أولها انها كانت هي الداعية الى اجراء المفاوضات ، في تبليغ ٢٦ فبراير . فقيامها بسحب هذه الدعوة بعد هذا انما هو أمر لا يسهل تبريره ، فوق أنه يعتبر تخليا مشيئنا عن الحزب المعتدل الذي خاض ما خاض من صراع مع العناصر المتطرفة بسبب اعتدال موقفه منهم . ثانيا - ان الحكومة البريطانية كانت ترجو مع ذلك أن تلقى من تساهل المعتدلين ما يفريها بالاقدام على مخامرة عقد معاهدة مع مصر لا تلقى تأييد شعبها ، في مقابل أنها تصحح مركز الاحتلال في مصر وتجعله شرعيا ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل . ثالثا - انه حتى لو فشلت المفاوضات ، فان انجلترا لن تخسر من جراء هذا الفشل شيئا . ان لم تكسب بقاء الأمور في يدها وظهورها أمام الرأي العام العالمى لم يظهر الباحث عن التفاهم ، واطهار مصر بمظهر المتعنت .

\* \* \*

ولقد ظهر تشدد الجانب البريطانى منذ بداية المفاوضات في مسألة القوة العسكرية . فبعد أن كان مشروع ملنر قد حدد غرضها في مصر بحماية المواصلات ، رأى اللورد كيرزن أنها ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق غايات أربع :

أولا - الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب .

ثانيا - مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى اذا دعت الحاجة .

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية .

رابعا - مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك . كما أصبح لهذه القوة أن ترابط في أى مكان من مصر ولاى زمان (١٣) .

ولقد كانت حوادث الاسكندرية هي الذريعة التى تذرع بها اللورد كيرزن للتمسك بهذه الاغراض ، فهو يقول للمفاوضين : « ها قد رأيتم



أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها ، وإنما قام بذلك الجيش البريطانى . وانى أسألكم : ماذا يحدث اذا لم تتدخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتدخل فى مصر . وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى الاسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية ، ( ١٤ ) .

وقد رد رشدى باشا على هذا القول ردا قويا ، فقال : « ذكرتم حوادث الاسكندرية الأخيرة ، ولكن فاتكم اننا فى ثورة ، وفى كل ثورة يقع فيها من الغلو والاضطرابات مثل ما وقع عندنا ، وهذه الحوادث التى وقعت يفسرها حالة التهيج العصبى الذى يقترب بأزمة قومية كالتى تمر بنا . على أننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينة ، ونقطع الاضطرابات من جذورها . ولقد ذكرتم الدول واعتراضاتها ، وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها . قلتم ان الجنود الانجليزية تدخلت فى الحوادث الأخيرة . وقد وقع هذا التدخل لأنها كانت هناك .

اللورد كيرزن - الحمد لله انها لم تكن فى لندن !

رشدى باشا - لو لم تكن هناك لكنا نطمئن الجيش والبوليس على أساس صالح كاف . » ( ١٥ )

وبالرغم من هذا الدفاع الذى اشترك فيه صدقى باشا وعدلى باشا ، فقد أصر اللورد كيرزن على مطالبه ، لأنه « من المستحيل أن نعهد اتفاقا إلا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى » . ( ١٦ ) وهذا المعنى الحقيقى « - كما أدرك الوفد المصرى الرسمى - هو الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ، ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . » ( ١٧ ) .

وقد سار الأمر فى مسألة التمثيل السياسى على ذلك النحو . فقد سلم الجانب البريطانى بأن تكون مصر وزارة خارجية ووزير خارجية ( مادة ٢ ) وبأن يمثل الحكومة المصرية فى العواصم الأجنبية معتمدون سياسيون لهم لقب الوزير ورتبته ( مادة ٤ ) ، ولكنه أحاط هذا الحق بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا : فقد ألزم وزير الخارجية بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى ( مادة ٥ ) ، وبعبارة أخرى أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية . كما نص على ألا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية ،

( حتى مالا يتناقض مع روح التحالف ) دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى (مادة ١) . ثم قرر استبقاء لقب « المندوب السامي » ، وأن يكون له فى كل وقت مركز استثنائى ، ويكون له حق التقدم على ممثل الدول الأخرى . (مادة ٣) .

أما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية ، فقد اتخذت الحكومة البريطانية بشأنهما أيضا رأيا أشد مما ذهبت اليه لجنة ملنر . فقررت لزوم أن يطلع المندوب المالى اطلاقا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس الوزارة ووزير المالية ، ( مادة ١٣ ) . كما قررت أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى (مادة ١٤) . وهذا النص الأخير أعطى المندوب المالى مكانة تعلو مكانة الحكومة والبرلمان ، لأن القاعدة أن الحكومة لا تستطيع أن تعقد قروضا الا بموافقة البرلمان . وما دام لا يجوز عقد قرض خارجى الا بموافقة المندوب المالى ، فكأن هذا المندوب قد أصبح سلطة أعلى من الحكومة والبرلمان (١٨) . أما المندوب القضائى ، فقد قرر له الجانب البريطانى حق القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب (مادة ١٥) ، وحق الاطلاع اطلاقا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب ، وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية . وأن يكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية ( مادة ١٦ ) . (١٩)

### \*\*\*

ولقد كان بسبب الارهاق والكمد الذى أحس به المفاوضون المصريون ، وما بذلوه من جهد عظيم ، أن سقط رشدى باشا مشلولاً فى يوم ٢٠ أكتوبر . أما عدلى باشا ، فإن ما أصابه من ارتباك وحيرة جعله يحس بضرورة استدعاء جميع الأعضاء المنشقين على سعد الى لندن ، رغبة منه فى تحميلهم المسئولية معه . وكان يحس بالأسف الشديد لأن اللورد ملنر ليس هو الذى يتفاوض معه (٢٠) .

ومع ذلك فلم تكن المتاعب التى لقيها عدلى باشا فى مفاوضات مع اللورد كيرزن فى لندن بأقل مما تعرض لها فى مصر . ففى ذلك الحين ، وبينما كانت المفاوضات تجري الى فشلها المحتوم ، كان سعد ذبغول يشن حملة رهيبة على عدلى باشا وزملائه ، وعلى الوزارة البريطانية ، ويطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مهيجا الشعب ومشجعا

نيران الثورة أينما حل ، ومصطلحا بالحكومة أعنف الاصطدامات . قلقه  
كان سعد يخشى أن يبرم عدلى باشا اتفاقا مع انجلترا يكيل أقدام مصر  
بأغلال لا قبل لها بها ، بينما نبذ مصر وكأنها قد وافقت على هذه الأغلال  
بسبب الراحة المزيفة التي كان يصطنعها ثروت باشا فى ذلك الحين ،  
ولهذا كان سعد لا يفتأ يفضح محاولات الحكومة فى كل مناسبة ويسخر  
بها قائلا : « ان وزارة تختتم الصبيان على الثقة بها هى التى تاتى لنا  
بالاستقلال التام ؟ ( ضحك ) ، رأت وفودا تاتى طائفة مختارة لتعبر عن  
ثقتها بالوفد المصرى ، فأوعزت الى رجالها بأن يأتوا لها أيضا بوفود .  
جاءت تلك الوفود وعلى رأسها المدير ، وعلى حواشيها المأمير ، وفى أوساطها  
الخبراء ، فيستقبلهم رئيس الوزارة ويقول لهم أمام هؤلاء الذين يسوقونهم  
أو يحوطونهم : « انى مسرور من اخلاصكم ومن أنكم جئتم طائعين  
مختارين » ( ضحك وتصفيق ) ، ذكرنى هذا بحاكم من أيام السلطنة  
العسكرية أثناء الحرب ، رأى رجلا مكتوف اليدين ، والخبراء يجرونه لأجل  
أن يوردوه للسلطة ، فقال هذا الحاكم : « ما هذا ؟ » قالوا : « متطوع  
يا سيدى ١٠٠ » ( ٢١ )

ولم يكتف سعد زغلول بكشف هذا الزيف فى مصر ، بل أراد  
كشفه أمام الرأى العام الانجليزى أيضا ، ولهذا استقدم الى مصر بعثة  
تتكون من نخبة مختارة من أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ،  
برئاسة المستر سوان ، وذلك ليتبينوا حقيقة شعور الأمة فى البلاد ،  
ويحققوا الدعاوى التى تدعيها صحف الاستعمار . وقد حاول ثروت باشا  
أن يمنع مجيء هذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات البريطانية مستندا الى  
أن وجود هذه البعثة فى مصر يخشى أن يكون سببا فى اضطراب الأمن  
العام . ولكن اللورد كيرزن بين أنه لا يستطيع أن يأبى على أعضاء  
البعثة جوازات السفر ، لان منهم منها تصرف خطير ضد الحرية ، اللهم  
الا اذا طلبت الحكومة المصرية إليه ذلك رسميا . ولكن عدلى باشا فى لندن  
لم يشأ أن يتحمل تبعه هذا الطلب الرسمى . ( ٢٢ )

وهكذا قدمت البعثة العمالية الى مصر ، واحتفل المصريون بأعضائها  
فى القاهرة والاسكندرية احتفالا عظيما وخرج لتحييتهم فى الطرقات  
جموع مختلفة الألوان مختلفة الأشكال . وبالرغم من أن الحكومة المصرية  
سارعت فأصدرت الأوامر المشددة بمنع المظاهرات ، فقد أخذت شرارم  
صغيرة تطوف فى الشوارع تهتف لسعد والاستقلال . ( ٢٣ ) وما لبث  
سعد زغلول أن أخذ يطوف بضيوفه فى مدن الأقاليم ، ويقوم فى وجودهم

وتأييدهم الضمني ، بهجمات عنيفة علنية على الحكومة بقصد تعطيل مركزها ، وتدمير كل فرصة لعدلى باشا فى لندن للوصول بالمفاوضات الى النتيجة التى يـخشاها - (٢٤) ولم يقتصر سعد زغلول على ذلك بل أرسل مكرم عبيد الى لندن للدعاية ضد إبرام اتفاق مع وزارة لا تمثل الأمة ولتزويد أعضاء البرلمان الانجليزى بمعلومات تخرج مركز عدلى باشا لاثارتها فى البرلمان . (٢٥)

وقد أفلح سعد فى خطته ونال بغيته ، ففشلت المفاوضات وتحطمت وزارة عدلى باشا . ولكن أنى له أن يدرك فى ذلك الحين أن مثل هذه النتيجة سوف تكون أقصر طريق يخطو منه الى غيابات المنفى من جديد ؟ ولكن هكذا كانت تتطلب خطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما سنرى فى القسم التالى .

## ٢ - تصريح ٢٨ فبراير

فشلت مفاوضات عدلى - كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد المصرى فى العاشر من نوفمبر ١٩٢١ ، لأنه لا يحقق الغاية التى ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها . ومع ذلك فقد قدر لنصوص هذا المشروع ، وهى - كما رأينا - أسوأ حالا من نصوص مشروع ملتر ، أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا . وذلك بعد أن انتحلت عنوانا جديدا هو : تصريح ٢٨ فبراير المشهور . ومعنى هذا أن البلاد تأخرت بهذا التصريح خطوة عما وصلت اليه بمشروع ملتر ، وأنها ثبتت على هذا الوضع أربعة عشر عاما . وهذا هو التطور الذى كنسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها . ومن الغريب أن عدلى باشا وزملاءه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن ، هم أنفسهم الذين عاونوا على إصدار تصريح ٢٨ فبراير .

ومما لا ريب فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر . وسنرى فى الصفحات القليلة القادمة أن السلطات البريطانية فى مصر هى التى سعت اليه وألحت على حكومتها فى إصداره .

لقد كان الموقف ، بعد أن ظهرت نثر الفشل فى جو المفاوضات ، وبأن للحكومة البريطانية أن اتفاقها مع المعتدلين صار أمرا متعذرا ، يقتضى أمرا من اثنين ، أما أن تدعن بريطانيا لمصر . ومعنى ذلك أن تعمل على الاتفاق مع سعد زغلول ، بعد أن ثبت بلا جدال أن أى اتفاق مع غيره مصيره الفشل ، وبعد أن رفض المعتدلون التصاهل والنزول عن الحد الذى ذهب اليه مشروع ملتر . وأما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الإذعان لشروطها ، مع ماسيتبع ذلك من نتائج لا يعلم مداها أحد . وكان كل من هذين الأمرين أصعب من الآخر .

ففيما يتصل بالحل الاول ، كان سعد زغلول قد أصبح في نظر الحكومة الانجليزية مهيجا كبيرا يثير الشعب والفتن والعداوة ضد بريطانيا - كما نعتة بذلك المستر لويد جورج - كما أن الحالة النفسية السائدة في الوزارة البريطانية وفي مجلس العموم كانت اذ ذاك ضد احناء الرؤوس أمامه . (٢٦) ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الانجليزية الى هذا الحل .

وأما بخصوص الأمر الثاني ، وهو أن تتشبث الحكومة البريطانية بموقفها من المسألة المصرية ، فقد كان أمرا لا يقل تعذرا عن الاول ، اذ كانت تقوم في وجهه صعوبتان ، الصعوبة الاولى ، الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر . وكان الانجليز يقدرون هذا جيدا ، ففي الجلسة الحادية والعشرين من المفاوضات ، صرح المستر لندسي لعدلي باشا بقوله . « نحن نقدر ما يترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة اذا لم تنجح المفاوضات على الصورة التي ترضيك ، ولسنا راغبين في تجديده الاضطرابات » (٢٧) . أما الصعوبة الثانية فتتمثل في أن اللورد النبي ، المندوب السامي البريطاني ، الذي كانت الحكومة البريطانية تعتمد عليه في تنفيذ سياستها في مصر ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية ، وكان يلح عليها في الثمانية عشر شهرا السابقة لتتخذ قرارا في المسألة المصرية يستهدف إلغاء الحماية ، ومنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة الى منحه . (٢٨)

وقد كان بسبب هذا المأزق الذي وجدت الحكومة البريطانية نفسها فيه ، بين عزوفها عن الاتفاق مع سعد زغلول ، وتعذر ابرام الاتفاق مع المعتدلين ، وخطر ترك المسألة المصرية بدون حل ، أن ظهرت في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيرا .

وكان اول هذه الحلول ما عرضه المستر لويد جورج على عدلي باشا في المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، وقصد به تهيئة الطريق للاتفاق مع فريق المعتدلين أنفسهم . وهو يقضى بايقاف المفاوضات ، على أن تستأنف بعد أن يتم القبض على سعد زغلول من جديد ونفيه ، لابعاد تأثيره على الجماهير ، ومن ثم تهيئتها لقبول المعاهدة . وقد بدأ المستر لويد جورج عرض هذا الاقتراح بأن أبدى أولا لعدلي باشا ملء ثقته باخلاصه ورغبته في حسن التفاهم . ثم أعرب عن يقينه بأن الاتفاق ميسور بينهما ،

ولكنه أبدى حيرته من أن مثل هذا الاتفاق يعتبر أمرا صعبا مع وجود سعد زغلول طليقا ، أو على حد قوله : « لا أرى كيف يمكن الوصول الى اتفاق مقبول عنديا وعندكم في هذا الطرف ما دام زغلول يسلك طريق التهيج » . فإن أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل في مصر ، وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر الى زغلول . واني لشديد الاعتقاد بأنه اذا ما زالت دواعي القلق ، أصبحنا أدنى الى الاتفاق . وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرض للمصريين . لذلك فاني اتساءل اذا لم يكن من استحسن ايقاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءا ووضوحا ؟ » . وقد فهم عدلى باشا على الفور ما كان يرمى اليه المستر لويد جورج ، ولكنه رفض هذا الحل رفضا باتا ، بل زاد أن نبيه المستر لويد جورج الى أن هذا الحل لا يخلو من الخطورة للانجليز ، فقال : « أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والأحكام أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهيج سعد أو غيره » (٢٩) .

وقد كان من نتيجة هذا الرفض من جانب عدلى باشا ، الذي أصر عليه في حديث آخر مع المستر لندي ، أن عرض عليه اللورد كيرزن في آخر جلساته ( ١٩ نوفمبر ) اقتراحا ثانيا يقوم على « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا ما أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر في أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائي ، ورفع القيود التي تعتبر الآن أنها لا بد منها ولا غنى عنها » .

ويلاحظ أن هذا العرض أيضا مبنى على ابرام اتفاق مع المعتدلين . ولكن عدلى باشا رفضه كذلك مستندا الى سببين : السبب الأول أن التوقيت الذي يشير اليه اللورد كيرزن لا ضابط له ، اذ يمكن للانجليز أن يقولوا أن التجربة لم تصح ، فتستمر الحالة على ما كانت عليه . والسبب الثاني أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل .

على أن عدلى باشا لم يلبث أن اقترح من جانبه مخرجا آخر للموقف ، فقال : « لست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الاحكام التي تضمن مشروعاتكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ماختلفنا

عليه من مسائل « . وقد تساءل اللورد كيرزن عندئذ قائلا : « ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما ثيابيا كاملا لمن غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » . فرد عليه عدلي باشا قائلا : « ان لي بروجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه . فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملا أنى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع الذى لم أقبيل به » (٣٠) . وبذلك حبطت هذه الاقتراحات الثلاثة .

ويمكننا أن نفهم سر اعتراض اللورد كيرزن على اقتراح عدلي باشا ، اذا أدركنا أن تنفيذ هذا الاقتراح لم يكن يستلزم توقيع المصريين عليه واعترافهم به . مع أن ذلك شرط أساسى فى السياسة البريطانية التى وضع أسسها اللورد ملنر ، سياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا . وفى الواقع أن الانجليز كانوا يعانون من عقدة عدم شرعية الاحتلال . وفى إحدى مقابلات سعد باشا مع اللورد ملنر فى ٢١ يولييه ١٩٢٠ ، وكانت فى بيت اللورد ملنر ، قال الأخير : « اننا الآن فى مصر وقد وضعنا يدينا على كل شيء ، ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شيء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها لانه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » (٣١) .

ومن الطريف أن الرافعى قد فسر رد اللورد كيرزن على اقتراح عدلي باشا بأنه « موافقة مبدئية » (٣٢) . وقد وقع فى هذا الخطا أيضا اللورد النبى فاعتقد أن اللورد كيرزن انما وافق على اقتراح عدلي باشا بشرط معاونة عدلي باشا (٣٣) . وفى الواقع أن اللورد كيرزن - كما ظهر من موقفه بعد ذلك - لم يوافق اطلاقا على القيام بعمل منفرد ، ولم يرضخ لذلك الا بعد أن هدد اللورد النبى بالاستقالة ، والا تحت ضغط شعبى عالى .

على كل حال ، فقد ترك فشل هذه المقترحات الثلاثة وانقطاع المفاوضات ، الحكومة البريطانية فى مواجهة موقفها المعقد مرة أخرى . وصار يتحتم عليها الآن أن تتخذ قرارا فى الأمر : فاما الانعاز لمصر واما التشبث بسياستها . وقد اختارت الحكومة الانجليزية الحل الثانى ، لانه يجنبها التسليم لسعد زغلول والحركة الوطنية بما لم تكن مستعدة



للتسليم به في ذلك الوقت . وتلك هي سياسة التبليغ البريطاني المشهور الذي رفع الى السلطان في ٢ ديسمبر ١٩٢١ .

فالتبليغ ، وهو مذكرة سياسية مطولة ، مفرغة في قالب الوعد والوعيد ، يعلن : ( أولا ) تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التي اشتمل عليها مشروع كيرزن لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية ، وتشبثها بسياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد « معاهدة وميثاق دائمين للسلام والمودة والتحالف » . ( ثانيا ) ولواجهة الآثار التي ستترتب على اعلان هذه السياسة ، يتقدم التبليغ ببعض الترضيات الثانوية في يد ، وبالتهديد الصريح والارهاب المكشوف في اليد الأخرى . فيقوم بمحاولة لرشوة الطبقة المثقفة بالوظائف للتخلي عن جهادها ، اذ يعلن رغبة الحكومة البريطانية في « العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم في كل من فروع الادارة ، ولا سيما في فروعها العالية التي يشغلها حتى الآن ، بأكثر مما ينبغي ، موظفون أوروبيون » ، كما يعلن عن رغبة الحكومة البريطانية في المبادرة برفع الاحكام العرفية ، بمجرد اصدار « قانون التضمينات » ( اقرار الاجراءات العسكرية ) ، ويبين أن الحكومة البريطانية « سوف تواصل مفاوضاتها مع الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل الغاء الامتيازات » .

بعد ذلك يرفع التبليغ سيف التهديد بصورة صافرة وفي نغمة متجبرة ، فيعلن أن « استسلام الشعب المصري الى أمانيه الوطنية ، مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة في ذاتها ، دون أن يعتبر الاعتبار الكافي بالحقائق التي تجرى على سنتها الحياة الدولية ، لا يعطل تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما » . ثم يعرض بالزعماء الذين يدعون الى ذلك فيقرر أنهم « لا يكون نار النهضة في مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر » . وأن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر إذا هي لانت أو تساهلت تلقاء تهيج من هذا القبيل » ، وفي النهاية يعلن التبليغ أن الحكومة البريطانية « لا ترى بأسا عليها من النظر في أي وقت تريده حكومة عظمتكم في كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها في جوهرها » . على أنها مع ذلك ، لا يسمعها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا الضمانات الجهورية التي تشتمل عليها » (٣٤) .

\* \* \*

وقد اعتقلت الحكومة البريطانية أنها سوف تتفادى ، بوعدها . ووعيدها ، النتائج الحتمية لتشبثها بسياستها . وكانت خاطئة تماما ،

لأن الحركة الوطنية كانت في ذلك الحين في دور اندفاع لا تلوى فيه على شيء ، وكان المد الثوري عاليا . وهذا ما كان يدركه المندوب السامي في مصر ، ولا تدركه حكومته ، وكان يشارك المندوب السامي معرفته ذلك ، المستشارون البريطانيون في الحكومة المصرية . مما جعل النزاع يدب بين الحكومة البريطانية وممثليها في مصر .

ولقد بدأ هذا النزاع من قبل أن تنتهي المفاوضات في لندن . فقد تملك المستشارون البريطانيون الجزع عندما وصلت الأنباء باتجاه المفاوضات نحو الفشل . فاعدوا مذكرة مشتركة أكدوا فيها لحكومتهم أن « كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية ، يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة في البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة ، كما اتضح ذلك فى ربيع عام ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ، ومع اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للاماني ، التى أنشأها المصريون بصفة مشروعة ، على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالتهم فى خلال العامين الماضيين . فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة . . » . ثم اوضحت المذكرة « أنه ليس ثمة ادارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية ، أو تحول دون أن يلحق المصالح المالية والاقتصادية ضرر عظيم » ، وأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مناقضة لهذه النصيحة « فلن يستطيعوا أن يتوقعوا الاحتفاظ بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل » . ثم انتهت المذكرة بالقول بأنه اذا وافقت الحكومة البريطانية على برنامج سخي فانهم « على يقين من أن هذا البرنامج يمكن اجراؤه وتأليف وزارة لانفاذه ، حتى ولو لم يكن ثم وزير مصرى مستعد اليوم أن يوقع اتفاقا رسميا يشتمل على هذا البرنامج باعتباره ارضا تاما للمطالب المصرية » .

وهذا الاقتراح على جانب كبير من الأهمية ، لأنه — كما هو واضح — مماثل للاقتراح الذى عرضه عدلى باشا على اللورد كيرزن فى المقابلة الأخيرة ، بأن تنفذ الحكومة البريطانية موافقت على منحه لمصر حتى ولو لم يكن ذلك عن طريق اتفاق رسمى . ويلاحظ أن تاريخ هذه المذكرة هو ١٧ نوفمبر ، وهو تاريخ سابق على التاريخ الذى قدم فيه عدلى باشا اقتراحه بيومين ( وكان فى يوم ١٩ نوفمبر ) .

وعلى كل حال ، فعندما عاد اللورد ألبي من إنجلترا ، وكان قد  
دعى مرتين لحضور مناقشات الوزارة البريطانية أثناء نظر القضية المصرية ،  
وأبدى فى كليهما بوضوح مخالفته للموقف الذى كانت الحكومة  
البريطانية ترتبه (٣٥) - أيد على الفور المذكرة التى حررها المستر  
سكوت وزملاؤه ، وأرسلها الى اللورد كيرزن برفقة برقية له طلب فيها  
أن يلم الوزير بأراء المستشارين اذا كان سيعقد اجتماع آخر مع عدلى  
باشا . وختمها بأن أكد : ان كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب  
- بل من غير الممكن عمليا - المضى فى اداء الأعمال الادارية للحكومة ، (٣٦)

بيد أن المفاوضات قطعت على النحو الذى مر بنا . ولم تلبث  
الحكومة البريطانية أن أقدمت ، فى تجاهل تام للتوتر السائد فى مصر ،  
على تقديم بلاغها المذكور فى ٣ ديسمبر ، فأحدثت تدهورا فى الموقف ،  
بسبب خيبة الأمل وماتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح (٣٧)  
ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم  
لجنة ملتر . فقد خسرت بريطانيا الآن عطف المعتدلين ، بعد أن عوملوا  
بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم - كما ظهر من استقبال  
الشعب لعدلى باشا عند عودته من لندن (٣٨) - وكان على بريطانيا اذا  
أرادت اجراء تحسين سريع فى الموقف ، أن تبادر باسترضاء المعتدلين  
مرة أخرى . والا تعذر تأليف وزارة مصرية ، وصار من المستحيل - كما  
تنبأ المستشارون البريطانيون فى المذكرة التى رفعوها الى حكومتهم -  
القيام بالهيمنة البريطانية ، التى تقوم على التعاون التام من جانب  
المصريين فى كل فروع الادارة . وقد كانت مهمة اجتذاب المعتدلين مرة  
أخرى الى حقل التعاون مع الانجليز ، وانقاذ بريطانيا من ورطتها ، هى  
التي اضطلع بها اللورد ألبي ، وانتهت بإصدار تصريح ٢٨ فبراير .

فى نفس اليوم الذى وصل فيه عدلى الى مصر (٦ ديسمبر ١٩٢١)  
أرسل اللورد ألبي الى حكومته برقية هامة ذكر فيها أنه « يرى اللحظة  
الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة الملك خطة قوية من شأنها أن تقدم  
برنامجا انشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا .  
ولقد حدث أن عدلى باشا فى خلال حديثه الأخير بك سال لماذا لا تنفذ  
حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى  
رفض . ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى امكان اجراء مثل هذه  
الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل  
معنا . . . فهل انت مستعد أن تطلق يدى - اذا رأيت الآونة قد سنحت ،

أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ - حسبما تقتضيه الظروف - الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن تعده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة ، أو للحاضرة إذا ظلت في مناصبها ؟ . انى اقدر تماما أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ، ولا أدري لماذا لا تخطى ؟ ان الحجة الرئيسية التى يدلى بها للاصرار على لفظة « الحماية » ، هى قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة ، فان اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها الى أقصى حد . وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان سيكون بمثابة اعلان « مبدأ مونرو بريطانى » على مصر . وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى أن نستخدمه لتحديد علاقتنا مع مصر . وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية . وخليق أن يظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا ان نعتاض من الحماية المعلنة فى ١٩١٤ الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، كما هو مبين فى مشروع المعاهدة . ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلعت رأيهم فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل » (٣٩) .

وفى يوم ١١ ديسمبر عزز اللورد ألبنى برقيته الأولى ببرقية أخرى قال فيها : « لا يسعنى الا أن أطلب اليكم وإلى جلالة الملك أن تصدقونى اذا قلت أنه ليس ثم مصرى - كائنا ما كانت آراؤه الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضرورى العلول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة . ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى ، كانت الطريقة التى جرت عليها أن تكون من جانب واحد . فمثلا منح خديو مصر حقوقا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٩٢ ، وكانت أهم هذه المنح فى عام ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى ، بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ، مقبولا اليوم أكثر من أى شئ سواه . وانى أحس أن المصاعب التى تعانيها

الإدارة البريطانية في هذه البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ، ومن الجوهرى من وجهة نظرنا ايجاد قاعدة جديدة تصوغ عليها سياستنا ، كما أن هذا من المرغوب فيه من المصريين . ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية اكتساب صداقة مصر ، فإذا لم تكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين ، فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا (٤٠) » .

على كل حال فواضح من تاريخ البرقية الأولى التى أرسلها اللورد ألنبي الى حكومته لتنفيذ الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة من جانب واحد ، أنها لم تكن نتيجة مشاورات بينه وبين ثروت ، كما يقول الدكتور هيكل (٤١) ، أو بينه وبين صدقى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، كما يقول صدقى باشا فى مذكراته (٤٢) . فقد أرسل اللورد ألنبي برقيته هذه فى ٦ ديسمبر ١٩٢١ ، وهو اليوم الذى وصل فيه عدلى باشا الى القاهرة من لندن ، أى قبل أن يتيسر القيام بأى مباحثات فيما بين المعتدلين ، أو فيما بينهم وبين اللورد ألنبي . يدل على ذلك أن الأخير قصد بالمقترحات التى التمسها من حكومته - كما جاء فى برقيته - أن يتقدم بها كبرنامج لوزارة عدلى باشا اذا ظلت فى مناصبها ، أو للوزارة التى ستخلفها ، وهو ما يفيد التخمين والظن . وليس من المعقول أن يكون ثروت باشا قد تفاوض باسمه مع اللورد ألنبي من قبل أن يقدم عدلى باشا استقالته ، ومن قبل أن تحدث أزمة وزارية تتيح له فرض شروطه وبرنامج على الانجليز ، كما لا يمكن أن يكون قد تفاوض باسم عدلى باشا ، لأن عدلى باشا - كما يقول الدكتور يوسف نحاس - بالرغم من أنه هو الذى اقترح على اللورد كيرزن تنفيذ الاقتراحات الواردة فى مشروع المعاهدة من جانب واحد ، إلا أنه لم يفكر اطلاقا فى أن يتولى بنفسه تطبيق هذا النظام الجديد . وهذا واضح من اجابته الى اللورد كيرزن عندما سأل « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » فرد قائلا : « ان لي بروجراما مبرورا ، ولم أقبل الوزارة الا للمسمى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملا أننى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع الذى لم أقبل به ؟ » . بل لقد كان عدلى باشا يعتقد أنه ليس من السهل ايجاد مصرى ذى نفوذ يقبل أن يطبق النظام الجديد الذى ستمتعه انجلترا لمصر ، وقد كان علاجه للموقف - كما أفضى به للدكتور يوسف نحاس فى لندن - يقوم على تأليف وزارة يشكّلها ثروت باشا وينضم اليها بعض الأصدقاء من أمثال عبد العزيز فهمى بك ، لتستأنف - كما

هو مفهوم من كلام الدكتور يوسف نحاس - المطالبة . بالوسائل السلمية التي كان عدلى باشا يعيل لاتباعها ، وكان يشترط لنجاحها تنظيم دعاية قوية ، وخاصة في انجلترا التي كان بها بعض العناصر التي تعطف على القضية المصرية ، مثل ملتر واسيندر وتشيرول (٤٣) .

ولكن عدلى باشا عندما عاد الى مصر ، وعلم منه ثروت باشا بفحوى الاقتراح الذى أدلى به للورد كيرزن ، استحسنه باعتباره صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج ، اذا لم يعالج بالحكمة السياسية وبالتسامح من جانب بريطانيا (٤٤) . ولهذا أخذ ثروت باشا يعد برنامجا ليتولى بمقتضاه الحكم ، يقوم على أساس اقتراح عدلى باشا . وقد أففى عدلى باشا بهذا للورد النبى عندما زاره في اليوم التالى لوصوله ( ٧ ديسمبر ١٩٢١ ) ليبلغه أنه سيقدم استقالته ، وان السلطان سيعرض الوزارة على ثروت باشا ، فقد قال ان هذا الأخير سيحضر اليه لاستشارته في البرنامج الذى يستطيع ان يتولى به ذلك المنصب حيث كان يعاني صعوبة بشأنه (٤٥) .

يفهم من هذا أن اللورد النبى عندما أرسل برقية يوم ٦ ديسمبر السالفة الذكر لم تكن قد تمت أية استشارة بينه وبين عدلى باشا أو ثروت باشا . ولكن هذه الاستشارة قد تمت بعد زيارة عدلى باشا في ٧ ديسمبر . يؤيد ذلك أن عدلى باشا رفض الموافقة على برنامج ثروت الذى قدمه للورد النبى لتأليف الوزارة . وعلى كل حال فقد كانت هذه بداية الاتصالات التى انتهت بإصدار تصريح ٢٨ فبراير . ففي يوم ١١ ديسمبر ١٩٢١ قدم ثروت باشا الى اللورد النبى برنامجا الذى اشترط أن يتولى على أساسه الحكم . ويفهم من هذا البرنامج أن ثروت باشا لم يكن يطمح في الكثير من الانجليز ، فقد اشتمل على النقط الآتية بإيجاز :

١ - الاقتصاد من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمى ( مشروع كيرزن ) على تعهد الحكومة البريطانية بانتهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، مع رفض المذكرة .

٢ - اعادة النظام العادى في مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد في المستقبل القريب ، وأن تضع الوزارة مشروعا للاصلاح الدستورى يعتمد على تمثيل وطنى صحيح ، وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية التى يتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا .

٣ - عودة وزارة الخارجية التي عطلتها ظروف الحرب مؤقتا .  
( وقد بين ثروت باشا للورد ألنبي أن الفكرة التي تقوم عليها هذه النقطة أن ترجع مصر الى الأحوال التي كانت سائدة فيها في ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية ، وأنه يرغب أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذي كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب . ) (٤٦)

ويلاحظ على برنامج ثروت باشا هذا ، أنه يشترط وعودا ، لا شروطا يجب تحقيقها قبل توليه الوزارة أو بعد توليها فعلا . ويؤيد هذا ماورد في الوثيقة التاسعة من الكتاب الأبيض الانجليزي ، من أنه « كان يرجو أن تجد الحكومة البريطانية طريقة لالغاء الحماية في المستقبل القريب ، وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا ، ! » ومع ذلك فقد رفضت الحكومة البريطانية حتى مجرد نعيدها بالغاء الحماية ، وطلبت أن يكون ذلك بمثابة عرض في مساومة تنتهي باتفاق ثنائي . فقد ردت على اللورد ألنبي بقولها : « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذي اقترحه ثروت باشا ، كما وصفته في تلغرافك المرسل في ١٢ ديسمبر . على أنه من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا من كل سوء تفاهم ، أن تذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقسم « تعهدا بالغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر . ولست راغبا في أن أسبب ارتياحا في حسن نيتنا ، أو أن أجعل مهمتك أشق ، ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة « تعهد » بكلمة « عرض » ، في البرنامج الذي اقترحه ثروت (٤٧) . » ومن الغريب أن اللورد ألنبي اعتبر هذه البرقية بمثابة موافقة على برنامج ثروت باشا (٤٨) . ومن الغريب كذلك أن اللورد لويد اعتبر هذه البرقية بمثابة تنازل عن سياسة الاتفاق الثنائي (٤٩) . مع أن الحكومة البريطانية - كما ظهر من موقفها فيما بعد - قد أبدت تشبثها بهذه السياسة الى حد كبير .

وعلى كل حال فقد رفض عدلي باشا تأييد ثروت باشا في تأليف الوزارة على هذه الشروط ، معتبرا المنح التي وافقت عليها الحكومة البريطانية غير كافية (٥٠) . وكان بسبب هذا الموقف أن عجز ثروت باشا عن تأليف الوزارة ، وأخذ اللورد ألنبي يبذل كل ما في طوقه لاقتناع حزب عدلي باشا بالانضمام الى الحكومة ، اذ كان يشعر - على حد قوله -

بأن هذا الحزب « ممزق لا محالة مالم يتقدم الآن ، لأن زغلول سيكون هو الوحيد المستفيد مما يكون بمثابة تسليم من جانبه ( الحزب ) ( ٥١ ) » .

على أن اللورد ألبي كان يدرك أن بعض السبب أن لم يكن كله ، في أحجام على باشا عن تأييد ثروت باشا في تولي الوزارة على تلك الشروط ، إنما يعود إلى بقاء سعد زغلول طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحبطها . فلماذا عزم على إزالة هذا الحاجز وإفساح الطريق أمام حزب على باشا للتقدم . ولهذا نراه في نفس هذه البرقية إلى اللورد كيرزن التي يتحدث فيها عن تأخر ثروت باشا في تأليف الوزارة ، ومحاولاته لاقتناع حزب على بالانضمام إلى الحكومة ، يكشف لأول مرة عن نيته في نفي سعد زغلول ، ويبدى رجاءه في « أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله في بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار ، إذ لا ينبغي أن يسمح له بالذهاب إلى أي مكان في أوروبا . » ( ٥٢ ) ( حتى لا يتخذها سعد مركز دعاية ضد إنجلترا ) .

وقد كانت خطة اللورد ألبي بعد ذلك سهلة هينة . ففي يوم ٢٢ ديسمبر أصدر أمرا إلى سعد زغلول باشا تحت الأحكام العرفية ، يحظر عليه فيه : « أن يخطب في الناس ، أو أن يشهد اجتماعا عموميا ، أو أن يستقبل الوفود ، أو أن يكتب إلى الصحف ، أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يغادر القاهرة بلا إبطاء ، ويقيم في منزله في الريف ، تحت رقابة المدير . » ( ٥٣ ) وبمعنى آخر كان يطلب إليه التقاعد واعتزال السياسة . وقد رد سعد زغلول على هذا الأمر في نفس اليوم الرد الطبيعي الخليق بزعيم أمة ، فقد وصف الأمر بأنه : « ظالم أحتج عليه بكل قوتي ، إذ ليس هناك ما يبرره . وبما أنني موكل من قبل الأمة للسعى في استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأتبقى في مركزى مخلصا لواجبي ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء ، أفرادا وجماعات ، فإننا جميعا مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضير هادئ . » ( ٥٤ ) وإزاء هذا الرد المرتقب ، أصدر اللورد ألبي أمره في نفس اليوم بالقبض على سعد زغلول ، ومعه وليم مكرم عبید وسمينوت حنا ومصطفى النحاس . وأرسل إلى وزير خارجيته يقترح « سيلان » مكانا للابعد ، « لأنها مقصورة في الأذهان باعتقال عرابي فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما » . ( ٥٥ )

وبإبعاد سعد زغلول يكون الأمر قد تمهد تماما لإرساء السياسة الجديدة . والفترة التي تلت ذلك من أعجب وأعنف الفترات في تاريخ



البلاد ، فقد أدرك المعتدلون ، بغير جهد كبير ، أن هذا الإبعاد إنما هو « توطئة ضرورية لمجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين » (٥٦) ، ومن ثم دارت المفاوضات فى الحفاء « مع ثروت باشا وأنصاره الأذنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام ومع على باشا أيضا » (٥٧) .

على أن الثورة كانت قد اشتعلت فى البلاد احتجاجا على نفى سعد زغلول ، وقد ترسمت خطى ثورة مارس ١٩١٩ ، فمزقت خطوط السكك الحديدية والتلغراف ، وهوجت مراكز البوليس ، وقامت المظاهرات المصحوبة بالتخريب فى كثير من بلاد القطر ، وأقيمت المتاريس فى الشوارع ، وأضربت المدارس جميعها ، كما أضرب موظفو الحكومة بالقاهرة وفى بعض الجهات والمدن . ولكن النبى كان قد اتخذ للأمر عدته ، فأرسلت فصائل الجنود الى كل مدن المديرية ، وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة والدلتا ، وأرسلت البواخر النيلية المسلحة بالمدافع السريعة الى الوجه القبلى ، كما وصلت الطرادات مرسى وسناتور وسبارهوك وسيخ الى المياه المصرية ، وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت المهيجين المشهورين فى القاهرة ، وفى جملتهم الاستاذ كامل حسين محامى حركة النقابات ، وبلغ عدد المقبوض عليهم فى مدينة الاسكندرية وحدها ٣٨٩ شخصا (٥٨) .

وعندما رأى الرأى العام خطورة الموقف ، رفع علم الدعوة الى الاتحاد . فبذلت عدة مساع أسفرت عن عودة محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك وجورج خياط بك وحمد الباسل بك وعبد اللطيف المكباتى بك وحافظ عفيفى بك الى حظيرة الوفد يوم ٢٨ ديسمبر . ولكن هؤلاء لم يلبثوا أن اعتبروا الفرصة سانحة للاستيلاء على الوفد ، نظرا لأنهم كانوا يكونون الغالبية فيه ، بعد أن قبض على سعد زغلول ورفاقه وتم نفيهم ، كما اعتقل ثلاثة من أعضاء الوفد فى مصر وهم : صادق حنين بك وأمين عز العرب وجعفر فخرى بك ، ولم يبق سوى واصف بطرس غالى باشا وويصا واصف بك وعلى ماهر بك ، ( وكان الأخير منسجبا من هيئة الوفد ، ولكنه سارع الى الانضمام الى سعد باشا عندما علم أن السلطات البريطانية تسعى للقبض عليه ) (٥٩) على أن الأعضاء القدامى لم يلبثوا أن أعادوا التوازن فيما بينهم وبين الأعضاء العائدين ، بضم كل من على الشمسى وعلوى الجزار ومراد الشريعى ومرفس حنا وعبد القادر الجمال (٦٠) . وبذلك ضاعت ميزة الأغلبية من يد الفريق العائد . فأخذوا فى أعقاب ذلك ينقطعون عن الوفد تمهيدا للانفصال عنه ، وحتى لا يشاركوا فى قراراته . وخصوصا أنهم كانوا

دون ريب ، على علم بالمفاوضات الجارية بين اللورد ألباني وثروت باشا ،  
وعلى باشا وصدقى باشا ، وهي المفاوضات التي انتهت بنجاح في  
١٢ يناير ١٩٢٢ .

لم يلبث الوفد بعد اخماد ثورة ديسمبر ١٩٢١ أن اقتدى بما حدث  
بعد ثورة مارس ١٩١٩ ، فأشهر سلاح المقاومة السلبية في وجه الانجليز  
في ٢٢ يناير ١٩٢٢ . فأعلن مقاطعة التجارة الانجليزية والبنوك والسفن  
والشركات ، وتشجيع المصنوعات الوطنية ، وتفضيل التعامل مع التاجر  
المصري . وأن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الانجليزية ليردعوها  
في بنك مصر . كما أعلن مبدأ عدم التعاون مع الانجليز ويشمل قطع  
العلاقات الاجتماعية معهم ، وعدم التعاون السياسي ؛ فيمتنع السياسيون  
المصريون عن تشكيل الوزارة حتى يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية  
السياسة المعتمدة على القوة . وكان من أخطر ما حرض عليه الوفد ، أن  
يمتنع الموظفون عن طاعة رؤسائهم الانجليز في أى عمل يصادر عواطف  
امتهم البريئة ويناقض أمانيتها القومية المشروعة ، وكذا دعوة الأهالي الى  
تجاهل الموظفين الانجليز ، وأن يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين .  
ثم قرر الوفد لتنفيذ قرار المقاطعة وعدم التعاون « تشكيل لجنة مركزية  
تشكل بمعرفتها لجانا فرعية في الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضى  
الأحوال . وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم  
التعاون وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة  
في المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية (٦١) .

وقد وقع على هذا المنشور الخطير كل من حمد الباسل وويصا واصف  
وعلى ماهر وجورج خياط ومرفس حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى .  
وقد ألقى القبض عليهم جميعا يوم ٢٥ يناير ، كما عطلت جميع الصحف  
التي نشرته وهي : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم (٦٢) .  
ولم يوقع على المنشور من الأعضاء العائدين سوى حمد الباسل وجورج  
خياط ، مع أن الأعضاء الآخرين لم يكونوا قد قدموا في ذلك الحين  
استقالاتهم من الوفد ، فيما عدا عبد العزيز فهمى بك الذى استقال في  
اليوم الذى تم فيه الاتفاق بين اللورد ألباني وثروت باشا على مشروع  
تصريح ٢٨ فبراير ، أى في يوم ١١ يناير (٦٣) . وقد ألفت هيئة جديدة  
للوفا من كل من المصرى السعدى بك والسيد حسين القصبي والشيخ  
مصطفى القاباتى وسلامة بك ميخائيل وفخرى بك عبد النور والاستاذ  
محمد نجيب الغرابلى ، وأصدروا نداء الى الأمة بتابعة الجهاد (٦٤) . وقد  
أحدث قرار المقاومة السلبية صداما في الصحف الانجليزية ، فقد وصفته

جريدة « التايمز » بأنه أشد خطورة مما كان يلوح أولا ، وأن صدوره عرض سيء من أعراض الحالة النفسية التي يجب أن يحسب حسابها ، وأنه يجب اغتنام الفرصة التي منحت بغياب سعد زغلول ، الذي هو أخطر منافس للوطنيين المعتدلين ، وارضاء الرأي المعتدل (٦٥) .

ومن الغريب مع ذلك أن هذا القرار لم ينفذ بالدقة والكمال الذي تم بهما قرار مقاطعة لجنة ملنر ، بدليل أنه لم يحدث الأثر العام الذي كان يجب أن يكون له . ولدينا أحد تفسيرين لهذه الظاهرة : الأول ، أن الوفد كان في هذه الفترة يفتقر الى جهاز تنفيذي منظم يضع هذه القرارات موضع التنفيذ ، وخصوصا بعد غياب المنظم الأول عبد الرحمن فهمي بك وراء القضبان . والثاني ، وهو الأرجح أن جهاز الوفد قد ضرب في أثناء قمع ثورة ديسمبر التي اشتعلت عقب القبض على سعد زغلول ورفاقه ، فمن الأمور التي لا تحتمل الشك أن جهاز الوفد هو الذي أشعل هذه الثورة . وبين برقيات اللورد ألبي الى حكومته مايشير الى ذلك ، فهو حين يتحدث عن اضراب موظفي الحكومة يقول أنه قد أصبح اضرابا عاما وأنه ينفذ بالارهاب ، ثم يتحدث عن القبض على المهيجين المشهورين (٦٦) ، وكل ذلك يشير الى أصبح التدبير التي من البديهي أنها كانت للوفد .

على كل حال فإن نفى سعد زغلول قد أفسح الفرصة للاتفاق بين اللورد ألبي وثروت باشا وعدلى باشا وصدقي باشا على برنامج أكثر قوة من برنامج ثروت باشا الأول . ففي يوم ١٢ يناير تم الاتفاق على أن تتألف وزارة برئاسة ثروت باشا وعضوية اسماعيل صدقي وإبراهيم فتحي وجعفر والي ومصطفى فتحي ومصطفى ماهر ومحمد شكري وواصف سمكة ، وذلك على شرط أن توافق الحكومة البريطانية - دون أن تنتظر عقد معاهدة - على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية بمجرد صدور قانون التضمينات ، وأن تستبقى فقط للتسوية أربع نقط هي ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية . (٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة . (٣) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات . (٤) السودان . وقد كتب اللورد ألبي بهذا الاتفاق الى حكومته في يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ طالبا اعتماده والسماح له بتوجيه كتاب الى السلطان يتضمن عناصر هذا الاتفاق (٦٧) .

على أن اللورد كيرزن لم يلبث أن رفض هذا الاتفاق . فقد أبى أن

يُسمح مصر هذه التنازلات ، بدون ضمانات للمستقبل ، وكتب الى اللورد  
النبي بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٢ يقول : « ومع تقدير اقتراحاتك وما تلقينته  
من التأكيدات أتم تقدير ، فإن مجلس الوزراء يحس احساسا قويا بأن  
حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعهده حيويا  
للامبراطورية . واذا كانت هذه التأكيدات ( المقدمة من المعتدلين ) مقدمة  
بالخلاص ، وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مقيمة ( لمقدميها ) ، فلا ينبغي  
أن تكون هناك صعوبة لا يستطيع تدليلها في صوغها في صورة واضحة  
مقبولة . أما في شكلها الحاضر فإنها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما  
بعد بل ينكر ، وقد تستهدف بذلك الى التخلي عن مركزنا بدون ضمانات  
للمستقبل ، لأنه اذا حصلت الموافقة على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر  
كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك ، فقد نجد أنفسنا أمام  
أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يكونا مستعدين لقرارها  
فيما بعد ، فيحدث ما هو أنكب مما تخاف أن يكون ، وفي مثل هذه  
الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد - وإن كان  
هذا ضمانا فعليا من الاضطراب المستهول - عاجزة عن إيتائنا الحل  
السلمي الذى ننشده جميعا . وحكومة جلالة الملك على أتم ما تكون رغبة  
في أن يتخذ من الموضوعات المؤجلة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين .  
ولكن ينبغي أن يكون على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقاط التى  
علقت بحق عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التى جرت لك مع  
الساسة المصريين ، والتى ينبغي أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة  
تعريفا هو أحكم لحدودها واضبط (٦٨) » .

وفى يوم ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزن فأرسل الى اللورد النبي نص  
بيان ، ذكر فى برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى إصداره فى  
لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة ، وذلك ليصدره اللورد النبي فى مصر  
فى الوقت نفسه . وفيه تجدد بريطانيا الضمانات التى تحدث عنها فى  
البرقية السالفة الذكر ( ٢٤ يناير ١٩٢٢ ) ، ويجرى على النحو التالى :  
« ان حكومة جلالة الملك فى حين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم ، تحت  
ضغط الاضطراب والعنف ، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق  
فى ذاته ، فإنها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب الى البرلمان البريطانى  
رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة  
والموافقة على ايجاد برلمان مصرى وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك  
بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها انجلترا شروطا حيوية لمصلحة

مصر والمصلحة الامبراطورية على السواء ، وهي : لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على : (١) أن تؤمن المواصلات الامبراطورية التي تعد مصر جوهرية لها . (٢) أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التي تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى في الظروف الحاضرة . (٣) أن تجعل مصر في مأمن من كل اعتداء أجنبي أو تدخل كذلك بالذات أو بالواسطة . وبمجرد إبرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية ، فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في عرضه على البرلمان البريطاني للتصديق عليه . (٦٩)

على أن اللورد ألبي لم يلبث أن رفض سياسة حكومته . فقد رد عليها بأنه « لا يوجد مصرى الآن يجروا أن يوقع باسمه على اتفاق أقل من الاستقلال التام . وإذا لم تأخذ حكومة جلالة الملك بنصيحتي الآن ، فسيفقد كل فرصة لكسب صداقة مصر . وعلى ذلك فاني أرجو أن أتمكن من عرض استقالتي على جلالة الملك » (٧٠) .

وعند ذلك رأت الحكومة البريطانية استدعاء اللورد ألبي إليها ليطلمعها على آرائه . وكانت قد قررت التخلص منه ومن مستشاريه وتعيين غيرهم . ولكن تأييد معظم الصحف الانجليزية له جعلها تحجم عن ذلك (٧١) . وانتهى الأمر ، بعد مقابلة جرت بين اللورد ألبي والمستر لويد جورج في يوم ١٥ فبراير ، الى موافقة رئيس الوزراء على المشروع الذي قدمه اللورد ألبي في يوم ١٢ يناير ، بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع . وكذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى ، تصريح بانتهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثاني ، كتاب مفصل الى السلطان . والكتاب المفصل وثيقة سياسية على جانب كبير من الخطورة ، وهو يشمل إحدى عشرة فقرة ، تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر . وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في مشروع كيرزن بشأن المستشارين البريطانيين في وزارتي المالية والحقانية ، فتذكر أن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شئون مصر ، وكل ما قصده

هو 'ن' يستبقى اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية ، وأن  
اصدق رعايات الحكومة البريطانية واخلصها هو ان تترك للمصريين ، دارة  
شئونهم ( ويلاحظ هنا بهذه المناسبة أن تاريخ الفترة التي أعقبت تصريح  
٢٨ فبراير ليس سوى سلسلة متعاقبة من التداخل في انشئون الداخليه  
لمصر ، ومحاولات متكررة للحيلولة دون « تمتع مصر بحقوقها الكاملة في  
حكومة أهلية » - على عكس ما نصت عليه هذه الفقرة الخامسة والسادسة  
أيضا ) . أما الفقرة السابعة فتسوغ التدابير الاستثنائية التي اتخذت  
ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد لتهييج ضار قد يكون  
لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية .  
وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشره الموافقة على المبادئ التي اشتمل  
عليها برنامج ثروت باشا . فتذكر أولاها أنه « ليس ثمة ما يمنع منذ  
الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي  
والقنصلي لمصر » . وتذكر الثانية أن « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف  
والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية  
يرجع الأمر فيه الى عظمتكم والى الشعب المصرى » . - وهى الفقرة التي  
ذكرنا أنها تختلف عن المشروع المتفق عليه .

أما الأمور الأخرى التي وردت في مشروع كيرزن ، والتي لم يتفق  
عليها مع ثروت باشا ، فقد تركت لمناقشات تجري فيما بعد - وهى التي  
أطلق عليها « التحفظات الأربعة » ، وتتضمنها الوثيقة الثانية انشئ أطلق  
عليها اسم « تصريح لمصر » ، وعرفت باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .  
وهى على الوجه التالى :

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب  
فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وبما أن للعلاقات  
بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية  
فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات  
سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تفسيرات ( اقرار  
الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية ) نافذ الفعل  
على جميع ساكنى مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت فى ٢ نوفمبر  
١٩١٤ .

٣ - الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيّدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

( أ ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر . ( والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى عملية التأمين ) .  
( ب ) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة . ( ويشمل هذا التحفظ المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن ) . ( والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى ) .

( ج ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الاقليات ( ويستوعب هذا التحفظ المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، الى ٢٦ من مشروع كيرزن ) . ( والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية ) .

( د ) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن (٧٢) .

وفى يوم ١٥ مارس، عقب موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح، ابلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية عامة التبليغ الهام التالى :

« ان انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر . وان سلامة مصر ورفاهيتها لضرورتان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهى ستستمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية . وقد تحدثت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها . وهى لا تسمح للدولة بالبحث والمناقشة فيها . وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء موجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها (٧٣) .

وبهذا التبليغ الذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو بريطانيا » بخصوص مصر ، والذى يكمل وثائق تصريح ٢٨ فبراير ، يمكن تقويم الحالة الجديدة التى انتقلت اليها مصر من الناحيتين الداخلية والخارجية على الوجه الآتى : فمن الناحية الداخلية ، بالرغم من أن مصر منحت الحق فى إدارة شئونها بنفسها ، فإن حريتها فى العمل قيدت لحد كبير بالاعتبارات الناشئة عن التحفظات الأربعة ، وخصوصا التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات . أما فيما يختص بالناحية الخارجية ، فبالرغم من أنه قد أصبح لمصر وزارة خارجية ومبعوثون سياسيون فى البلاد الأجنبية ، فقد كان واضحا أنه فى جميع المسائل ذات الأهمية لبريطانيا ، فإنها سوف تقدم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية . وقد وصف الاستاذ أرنولد توينبى الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير لمصر بأنه يقل فى الحقيقة عن الاستقلال الذى تتمتع به أقطار « الدومينيون » (٧٤) .

### \*\*\*

هذا هو القدر من الاستقلال الذى نالته مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وواضح أنه لا يتكافأ مع توضيحات الشعب المصرى ، ولا مع آمانيه الوطنية التى هب لتحقيقها عقب الحرب العالمية الأولى . وقد كان من الطبيعى لذلك أن يقابل الشعب اعلان التصريح بالفتور والاعراض ، ألا ينخدع باعلان الاستقلال فى يوم ١٥ مارس ، والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا على مصر ، واعتبار ذلك عيدا وطنيا . فيذكر أحمد شفيق أنه بينما كان الناس يزدحمون فى الشوارع والميادين ، كان نفر من الشبان يجتمعون فرقا صغيرة ويهتفون للاستقلال التام . وكانت صيحتهم هذه دليلا على عدم اقتناعهم بصحة ما يشاهدون (٧٥) . كما يذكر لويد أنه حدث شغب فى طنطا فى يوم ٢ مارس أسفر عن وقوع عدة اصابات قاتلة . كما اتخذ المحامون قرارات بالاضراب لمدة خمسة أيام ، وتبعهم فى ذلك كثير من الطلبة (٧٦) .

فى تلك الظروف استؤنفت حملة الاغتيالات على الموظفين الانجليز ، التى بدأت فى شهر مارس ، وأسفرت فى خلال عام ١٩٢٢ ، عن اثني عشر قتيلا وجريحا (٧٧) . وكانت هذه المحاسنولات ترتكب جميعا بكل جسارة وفى وضع النهار . مما سبب ذعرا كبيرا لأفراد الجالية البريطانية فى مصر ، حتى أنهم اضطروا لعقد اجتماع فى فندق شبرد قام بتنظيمه «الاتحاد البريطانى فى مصر» ، وجمعية الموظفين البريطانيين» ، وحضره ١٥٠٠ عضوا من أعضاء الجالية البريطانية . وذلك لدراسة ما يجب



اتخاذ من وسائل لتأمين حياة هؤلاء الاعضاء . وكان مما تقرر في هذا الاجتماع ضرورة أن يحمل كل فرد من أفراد الجالية البريطانية سلاحا ناريا يدافع به عن نفسه ، وتنفيذا لهذا القرار قامت القنصلية البريطانية بتوزيع السلاح على كل من لم يكن عنده سلاح . ومن الطريف ما رواه القاضي الانجليزى «مارشل» ، وكان قاضيا بمحكمة الاستئناف . عن هذه المسألة ، فهو يذكر أنه بينما كان أحد الرعايا الانجليز خارجا من دار القنصلية ومعه سلاحه ، اذ أصاب نفسه بطلق نارى اخترق قدمه ، وفي لحظة واحدة كانت الحياة قد اختفت من الشارع وأصبح قاعا صفيصا ، وقيل فيما بعد اننا موظفى القنصلية البريطانية أنفسهم لاذوا على الفور بالفرار الى الطابق الأعلى . وكان مما رواه هذا القاضي أن القضاة الانجليز كانوا لا يذهبون الى المحاكم الا وهم يحملون مسدساتهم ، مع أن بعضهم لم يكن على دراية كاملة باستعمالها عند اللزوم . وقص أنه حدث فى إحدى الأمسيات أن تأخر فى المحكمة بسبب قضية من قضايا الاغتيال ، فلما انتهى منها أرسل فى طلب تاكسى لنقله الى منزله ، على أن مجيء التاكسى تأخر حوالى ثلاثة أرباع الساعة ، ومع ذلك فقد أصر زملاؤه على الانتظار معه ، حتى اذا ما اتخذ مقصده فى التاكسى ، قالوا : « الآن انتهت مسئوليتنا (٧٨) » .

ولقد أعلن عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدلى بأى معلومات عن مرتكبى هذه الحوادث ، ولكن ذلك لم يسفر عن أى نتيجة . وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد النبى التدخل وتقديم انذار نهائى للحكومة المصرية مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى . ولكن النبى نصح حكومته بالألا تتخذ هذا الاجراء مع حكومة ثروت باشا حتى لا يعوق ذلك تقدم السياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصة للدخول فى تفاهم ودى مع مصر . ومع ذلك فقد اضطرت ، عندما استمرت الاعتداءات ، الى ارسال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يولية ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية، فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى (٧٩) .

وازاء هذا اضطرت الحكومة المصرية الى قمع المقاومة الشعبية بالقوة، فراح تصادر الاجتماعات السياسية وتعطل الجرائد ، وتصدر التعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مقالاتها وأخبارها . وفى يوم ٢٥ يولية اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد ، هم : حمد الباسل وويصا واصف ومرقس حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى . وقدمتهم للمحاكمة بتهمة

طبع ونشر منشور في ١٨ يونية يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتقار ، واذاعة منشور في ١٨ يولية موضوعة اثارة الكراهية ضد نظام الحكومة القائمة . وأقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليهم بالاعدام . ثم استبدل بالحكم الحبس لمدة سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه . وقد تألفت هيئة وفد جديدة من المصري بك السعدى والسيد حسين القصبى والاستاذ محمد نجيب انغرابلى والاميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك والاستاذ راغب اسكندر وسلامة بك ميخائيل والاستاذ عبد الحليم البيلى (٨٠) .

وهكذا لم يبد بحال من الاحوال أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير . فقد ظل الشعب المصرى يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التام . وخاب فال اللورد النبى الذى كان يعتقد ان اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقي، وأن مقاومتها التى ظلت مستمرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال . أما حزب المعتدلين الذى أراد اللورد النبى أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طول حياته . وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات الأولى التى فاز فيها ستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا . وسرى أن رد فعل هذه الخيبة التى منيت بها آمال اللورد النبى سوف ينعكس على الاجراءات الشاذة التى سيتخذها على مسئوليته الخاصة عقب مقتل السردار .

والامر الذى لا محال فيه ، أن أخطاء جسيمة قد اقترفت عند اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، وهى التى ألحقت به ، بدرجة كبيرة ، هذا الفشل الذريع : أما أول هذه الأخطاء فهو التمهيد الذى سبقه بالقبض على سعد زغلول ونفيه . ويعجب الباحث كيف غاب عن ذهن السلطات البريطانية، وعن المعتدلين ، أن مثل هذا الاجراء وحده كفيل بدحر أى مشروع يقدم لمصر مهما كان قريبا من الأمنى الوطنى . صحيح أن ترك سعد زغلول طليقاً لم يكن ليعفى التصريح من التنديد به والهجوم عليه ، ولكن التصريح مع ذلك كان جديرا بأن يحرز تأييد بعض فئات الرأى العام التى تميل بطبعها الى الاعتدال والتدرج ، وبالتالي زيادة أسهم الحزب المعتدل وتقويته بدرجة معقولة تنفع الحياة النيابية . ولكن القبض على سعد زغلول أضفى على الحزب صبغة التآمر فى الظلام وطعن قضية الاستقلال التام .

أما الخطأ الثاني فهو مبالغة أصحاب التصريح في التعظيم من شأنه وإعلان استقلال مصر المنقوص بين طلقات المدافع ووسط الاحتفالات والزينات ، واعتبار اليوم الذي أعلن فيه عيداً وطنياً • وكان رد الفعل الطبيعي لهذا التصرف إقدام الجانب الآخر على التهوين من أمر التصريح ، وإظهار عيوبه وقياس البعد الشاسع بينه وبين الاستقلال الحقيقي ، مما هبط بقيمته إلى الحضيض • وهذا الرأي هو العكس تماماً من رأي الاستاذ شفيق غربال الذي يذهب إلى أن مبالغة خصوم أصحاب التصريح في التهوين من أمره هو الذي أدى إلى مبالغتهم ( أصحاب التصريح ) في أمره ، مما أدى إلى افساد الجو واختلال موازين الحكم ( ٨١ ) •

ولقد وقف الوفد من التصريح منذ البداية موقف العداء الصريح وظل ينكره إنكاراً تاماً في كل المفاوضات التي جرت بينه وبين إنجلترا ، وفي جميع المناسبات التي تطلبت من إنجلترا الإشارة إليه • وقد وصفه سعد زغلول بعد عودته بأنه « أكبر نكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن حيلة ، عبارة عن خدعة ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز إنجلترا في مصر » ، وأنه « إذا قبلت الأمة هذا التصريح ، فإنها تقبل بهذا أن يكون لحكومة إنجلترا حق مؤقت في كل هذه الأمور ( التحفظات الأربعة ) ، وهذه الأمور عندما نبحثها نجد أنها ليست فقط حماية ، بل اشتراكاً فعلياً في سيادة البلاد » ، وقال : « لمرضوا أن المفاوضات حصلت ، وإنجلترا لم تتفق معنا ، أنه بمجرد قبول تصريح ٢٨ فبراير تبقى هذه حافطة لهذه النقطة حتى يتم الاتفاق » والاتفاق ليس من مصلحتها ، فهي إذا لا تتفق • • فالذين يحاولون أن يترضوا الأمة عنه بطريقة أو أخرى ، إنما يحاولون خداعها أو إكراهها • ولا تقبل الأمة أن تنخدع ، ولا يصح لها أن تخضع لهذا الإكراه • • واني لا يمكنني بصفة كوني وكيلاً عن الأمة ، ولا بصفتي الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقاً ، والا كنت سائلاً للضحايا ، كنت قاذفاً لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم في حماية الوطن • واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الأجيال القادمة ( ٨٢ ) •

ولكن تصريح ٢٨ فبراير ، بالرغم من كل ذلك ، كان تنويجاً متواضعاً • مرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر • فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، بالرغم مما بذلت إنجلترا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها ، وبالرغم مما بذلت من جهود داخل مصر لحمل الشعب المصري على الاعتراف بها • ذلك أن اعتراف إنجلترا في التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة •

قد رفع من شأن مصر بإزاء انجلترا ذاتها ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، وبإزاء الدول التي اعترفت من قبل بالحماية ، ثم بإزاء الدول الأخرى . وقد ترتب على ذلك إعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى في عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر . أما من الناحية الداخلية ، فقد ترتب على هذا التصريح استقلال مصر ببعض شئونها الداخلية واتخاذها الدستور نظاما للحكم فيها بعد أن حالت انجلترا دون تمتعها به طيلة سني الاحتلال . صحيح أن التحفظات الأربعة ، ومذكرة انجلترا إلى الدول في مارس ، كان من شأنها أن تنتقص من السيادة الداخلية ومن السيادة الخارجية ، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير على أي حال من الحماية ومن الحكم الاستبدادي معا - كما يقول الأستاذ الراقص - ومن ثم فلا شك أن البلاد قد انتقلت بتصريح ٢٨ فبراير خطوة إلى الأمام .

## حواشي الفصل الخامس

### تصريح ٢٨ فبراير

- ١ - الرفض : في أعقاب الثورة ج ١ ص ١٤
- ٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ٣ - الرفض : المرجع السابق ص ١٦
- ٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٦٥ - ٣٦٦
- ٥ - تحية الرئيس في منفاه ، ص ٩٢ ، خطبة سعد زغلول يوم ٢١ يولية ١٩٢١
- ٦ - فريال : المرجع السابق ص ٨٤
- ٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ٨ - الرفض : المرجع السابق ص ١٤
- ٩ - نفس المصدر ص ١٧ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٣ ، قانون رقم ٨٠ ..  
الغ مفاوضات عدلى - كيرزن ، مظهر الجلسة الثانية ص ٢٨٥
- ١٠ - تحية الرئيس في منفاه ، ص ٨٤ ، ٨٥ خطبة سعد باشا في يوم ١٤ يونيو ١٩٢١
- ١١ - قانون رقم ٨٠ .. الغ ص ٢٨٨
- ١٢ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦
- ١٣ - قانون رقم ٨٠ .. الغ ص ٢٨٥
- ١٤ - قانون رقم ٨٠ .. الغ ص ٢٨٥ مظهر الجلسة الثانية
- ١٥ - نفس المصدر ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ مظهر الجلسة الرابعة
- ١٦ - نفس المصدر ص ٢٠٠ - ٢٠٣ ، نفس الجلسة
- ١٧ - نفس المصدر ص ٢٧٨
- ١٨ - نفس المصدر ص ٣١٠

- ١٩ - نفس المصدر ص ٣٧٤ - ٣٧٧
- ٢٠ - دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى - كيرزن ص ٢٠ ، ٣١
- ٢١ - تحية الرئيس في منفاه ص ٨٩
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٥٥ للدكتور يوسف نحاس
- ٢٣ - نفس المصدر ص ٦٨ ، من اشيل صقلى الى الدكتور يوسف نحاس
- ٢٤ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٩
- ٢٥ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٧١ ، دكتور احمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٢٠ - ٢٢١
- ٢٦ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ، محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى - كيرزن، ص ٣٦٥
- ٢٧ - نفس المصدر ص ٣٦٨
- ٢٨ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤ ص ٨
- ٢٩ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٥ - ٣٦٦
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٣٧٢
- ٣١ - تحية الرئيس في منفاه ، خطبة سعد باشا يوم ١٤ يونية ١٩٢١
- ٣٢ - الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢
- ٣٣ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٨
- ٣٤ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٨٠ - ٢٨٢ ، تبليغ من المندوب السامى لجلالة الملك الى حضرة صاحب المظلة السلطان
- ٣٥ - لورد : المرجع السابق ص ٦١
- ٣٦ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ١ ص ٤
- ٣٧ - الكتاب الأبيض الانجليزى وثيقة ٩ ص ١٦
- ٣٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٦
- ٣٩ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٤ ص ٧ - ١٠
- ٤٠ - نفس المصدر وثيقة ٧ ص ١٢ - ١٣
- ٤١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨
- ٤٢ - صدهى باشا : المرجع السابق ص ٢٥

- ٤٣- دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧
- ٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨
- ٤٥- الكتاب الأبيض الانجليزي وثيقة ٥ ص ١١
- ٤٦- نفس المصدر ، وثيقة ٨ ، ٦ ص ١٤ - ١٧
- ٤٧- نفس المصدر وثيقة رقم ١٠ ص ١٧
- ٤٨- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨
- ٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٥٢
- ٥٠- نفس المصدر ص ٥٤
- ٥١- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة رقم ١١ ص ١٨
- ٥٢- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨
- ٥٣- عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٥ ( الهامش )
- ٥٤- نفس المصدر ، ص ٩ ( هامش )
- ٥٥- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ١٢ ص ٢٠
- ٥٦- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٢٢
- ٥٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٢٢
- ٥٨- نفس المصدر وثيقة ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ص ٢٥ - ٢٠
- ٥٩- محمود عزمي : الايام المائة ص ٢١
- ٦٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢
- ٦١- نفس المصدر ص ٢٢ - ٢٧
- ٦٢- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٠ ص ٤١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧
- ٦٣- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٣ ، ٢٥ ص ٢١ ، ٢٨
- ٦٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧
- ٦٥- احمد شفيق : تمهيد ، ج ٢ ص ٦٦٨
- ٦٦- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ١٩ ص ٢٥ - ٢٦
- ٦٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٢٠ - ٢٨
- ٦٨- نفس المصدر ، وثيقة ٢١ ص ٤٢ - ٤٣

- ٦٦- نفس المصدر ، وثيقة ٢٢ ، ٢٢ ص ٤٢ - ٤٥
- ٧٠- لويد : المرجع السابق ص ٥٨
- ٧١- مارشل ويفل : المرجع السابق ٧٢
- ٧٢- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٥ ، ص ٤٦ - ٥١
- ٧٣- الراضى : المرجع السابق ص ٥١ - ٥٢
- ٧٤- جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندري ، مراجعة الدكتور سليم حسن ص ٢١١ - ٢١٢
- ٧٥- احمد شفيق : تمهيد ، ج ٣ ص ١١٦
- ٧٦- لويد : المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥
- ٧٧- مارشل ويفل : المرجع السابق ص ٨٩
- ٧٨- Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, 1980-1920, pp. 268-270.
- ٧٩- لويد : المرجع السابق ص ٦٩ ، الرالى : المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦
- ٨٠- الرالى : المرجع السابق ص ٦٧ - ٦٨
- ٨١- شفيق غرنال : المرجع السابق ص ١١٢
- ٨٢- مجموعة خطب سعد باشا لغلول الحديثة ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٩ خطبة سعد باشا في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢



## الفصل السادس

### معركة الدستور

## لجنة الاشقياء (٢) :

أخذت مصر على أثر اعلان تصريح ٢٨ فبراير في ترتيب حياتها الجديدة . ففي أول مارس أعلن نروت باشا نايف وزرته الجديدة ، وفي يوم ١٥ مارس أعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا على مصر ، وأبلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الأجنبية ان مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن ولي أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . ثم ، حد مجلس الوزراء المصرى يقوم ، بوضع اساس ادارات البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها : فانغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم الامستشدرالى المالية والحقانية، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ماجرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواء . ثم عينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية ( الشئون الصحية ) والمالية والاشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكيلا مصرية لوزارة الخارجية . كما عينت بعض المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة ! (١)

ولقد كان من الضرورى لاستكمال شكل النظام الجديد ، العمل بدون ابطاء على وضع الدستور الجديد ، حتى تقوم الحياة النيابية فى البلاد فى أقرب وقت ممكن ، ومن أجل هذا بدأت الوزارة عقب توليها مهام سلطتها فى اتخاذ التدابير لوضع هذا الدستور . وقد استقر رأيها على تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة تتألف من ثلاثين من ذوى الكفايات من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون والرؤساء الروحانيين والأعيان (٢) . وقد دعت - كما يقول العقاد - عضوين أو ثلاثة من الوفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة . ولكن الوفد رفض هذه الدعوة لسببين : الأول ، أن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار

(\*) لجنة الثلاثين

١ وزارة المعادية للوفد ورئيسه ، عبث لا ينال منه الا التبعة . والثاني ، أن الوعد كن معارضا في مبدأ تشكيل لجنة لوضع الدستور ، فقد كان يطالب بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بهذه المهمة حتى لا يكون الدستور منحة من . حـ - أو عرضة للعبث والتعديل (٣) .

وسنرى ان افعال هذا الرأي كان سببا في اعطاء مصر دستوراً لا يشبهه دستور آخر في الرجعية ، - على حد قول نهر - (٤) فقد اعطى سميت فؤاد صلاحيات واسعة كانت السبب الرئيسي في افساد حياة مصر الدستورية . ولكن ثروت باشا لقي جزاءه لهذا الرفض ، فقد تعرضت لجنة الدستور للتدخل المستمر في أعمالها من قبل الملك فؤاد ، ولما أراد ثروت باشا الوقوف في وجه هذا التدخل ، تلقى الرد على ذلك طرده خارج الحكم .

وقد اتهم الاستاذ الراحل ثروت باشا بأنه بتكليفه لجنة حكومية لوضع الدستور، انما خرج في الحقيقة على برنامج وزارة عدلي باشا التي أُلغيت في مارس ١٩٢١ ، والذي كان يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية ، وكان ثروت باشا عضواً في هذه الوزارة ومقراً بداهة برنامجها (٤م) . على أن ثروت باشا رد على هذا الاتهام قبل ذلك في خطابه الذي ألقاه في لجنة الدستور في ١١ أبريل ١٩٢٢ .

بعد ذكر فيه أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب برنامج وزارة عدلي باشا لم تكن في الأصل وضع دستور للبلاد ، وإنما كانت مهمتها النظر في الاتفاق الذي تألفت وزارة عدلي باشا للمفاوضة فيه ، ثم وضع الدستور المبني على نصوص هذا الاتفاق . فالمهمتان لا تقبلان التجزئة ، وكان يجب على الجمعية اذا أقرت الاتفاق أن تراعى في وضع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود . « أما اليوم فإن وضع الدستور مقدم على الاتفاق ، وإذا كان لا ينبغي عليه ، فإنه يجب على أي حال ألا يسد الطريق للوصول اليه » . ثم أضاف ثروت باشا الى هذا السبب سببا آخر له مغزاه ، فقال: « أن هناك أشخاصا يعملون منذ زمن على ترويع سوء الظن بالحكومة ، وعلى التقليل من أهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك فيما نحن مقبلون عليه ، ( يقصد الوفد بالطبع ) ، بحيث اذا اجتمعت جمعية وطنية ، ، سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها الى معارضة وتهويش وتعطيل . . يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد . ذلك أنه بالرغم من أن البلاد نالت فوزا عظيما باعلان الاستقلال واعتراف الدول به ، الا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية ، إذ

لا يزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول إلى دورها موفورة القوة ، تامة النظام ، لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح (٥) .

قرر ثروت باشا إذن تكليف لجنة حكومية بوضع الدستور ، ضاربا برأى الوفد والحزب الوطنى عرض الحائط . ولكنه أراد أن يوفر لها الصفة التمثيلية التى تفتقرها ، فقرر أن تضم ممثلين عن طوائف الأمة المختلفة ، وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة . وكان هذا الحرص - كما يذكر الدكتور هيكل - هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية ، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين ، وكان فيها صالح الموم باشا ممثلا للعرب ، عرب البادية الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها إلى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أَرْضَى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا إلى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التى يسرت لهما مع البطريرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة (٦) . وقد حدد رشدى باشا مهمة اللجنة فى أول جلسة لها ، فقال انها « اعداد مشروع القانون فقط ، وبعد اعداده يعرض على الحكومة . فهو ليس التزاما لها ، بل هو بمثابة تفوير تسترشد به فى وضع الدستور (٧) » . وهذا التحديد يفسر ما جرى بعد ذلك من تعديل مشروع لجنة الثلاثين .

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ ابريل ١٩٢٢ و ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ ، فاستمر عملها بذلك ستة أشهر متوالية . وقد حفلت الجلسات بالمناقشات القانونية الممتعة ، التى كانت تخفى وراءها فى الحقيقة صراعا بين تيارين: الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه ، على درجات متفاوتة ، أنصار حكومة ثروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وقد ظهر هذان التياران منذ الجلسة الأولى : فقد أبدى رشدى باشا رأيه بتشكيل لجتين لتحضير قانونين : أحدهما للانتخاب والثانى للدستور ، فطلب المكباتى بك أن يبدأ أولا بتقرير المبادئ التى يجب تقريرها قبل انتخاب اللجان والبدء فى عملها ، ومنها أن سلطة الأمة يجب أن تكون بارزة ، وأن مسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة . وذكر أن ثروت باشا أورد فى خطابه أن الدستور الذى تقوم به اللجنة هو منحة

من الملك • ولكن ما تتمتع به الأمة به من الدستور انما هو ثمرة من جهادها وان للأمة السيادة التي يجب أن تكون بارزة في نصوص الدستور ، وأنه لهذا يجب أن تقرر المبادئ العامة أولا لتعرف كل لجنة القواعد التي ستتبعها اللجنة الأخرى • وقد أيد اسماعيل أباطه باشا ورشدي باشا وعبد الحميد مصطفى بك وغيرهم هذا الرأي ، وخالفه آخرون ، وانتهت المناقشة - التي شغلت جلستين - بتأليف لجنة من ثمانية عشر عضوا لتقديم تقرير عن المبادئ العامة التي يجب الأخذ بها في مشروع الدستور والانتخاب (٨) • •

كانت هذه هي مناسبة تأليف لجنة المبادئ العامة ، بالرجوع الى المصدر الطبيعي ، وهو مجموعة محاضر اللجنة العامة • ومن هذا يظهر أن ما ذكره الدكتور هيكل عن مناسبة تأليف هذه اللجنة غير صحيح اطلاقا • فقد ذكر أنه كان في مقدمة ما تعرضت له اللجنة حق الانتخاب ولمن يكون ، فأيد المكباتي بك وعبد العزيز فهمي بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصري بلغ الحادية والعشرين بناء على أن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية • وعارض في ذلك اسماعيل أباطه محتجا بأنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو وأن يتساوى عبد العزيز فهمي بك أو المكباتي مع الرجل الذي لا يقرأ ولا يكتب • وأنه لا مفر من أن يكون صاحب الحق في الانتخاب على علم ، وان قل ، بشيء من أمور الحكم ، بناء على أن الانتخاب عملية من عمليات الحكم • فلما طالبت المناقشة تخلص رشدي باشا منها بمهارة بتأجيل الجلسة ، فلما كانت الجلسة التي تليها اقترح رشدي باشا تأليف لجنة تسمى لجنة المبادئ العامة تكون مهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادئ الدستورية المصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة (٩) • هذه هي قصة الدكتور هيكل ، ولم أعثر على شيء منها - كما ذكرت - في محاضر لجنة الدستور ، ويبدو أنه اعتمد على ذاكرته دون الرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، فحدث هذا الاختلاق •

على كل حال ، فيبدو مما جرى في الجلسة الأولى أن اللجنة ، وان كانت تتألف من عناصر معتدلة في مجموعها ، الا أنها - كما ذكرنا - أخذت تنقسم بين اتجاهين • الأول ، على حد تعبير الدكتور هيكل كان « يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من خماخ الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذي رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرأها السياسة الواقعة بحال » • أما الاتجاه

الآخر فكان « على العكس من ذلك ، يرى أن تطبيق المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الدستور، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لاهوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث في انجلترا - هو وحده السكفيل بأن تبلغ الأمة في أقصر وقت فضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، إذا وقعت أخطاء . أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلي الأمة فيعوق هذا النضج ويبطئ أمده » ا (١٠) .

وقد اتخذ رشدي باشا ، الذي كان على اتصال وثيق بشروت باشا ، موقف التوفيق بين هذين الاتجاهين . وقد تمثل ذلك في الدفاع عن بعض أمور كان يعتقد أن صاحب العرش يتمسك بها ، فبالرغم من أنه كان يقر الحريات العامة ويدافع عنها دفاعا حارا ، إلا أنه كان يبدو في جانب التسليم بحقوق معينة للعرش . بل كان يدافع في بعض الأحيان عن هذه الحقوق ، ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله يلجأ إلى تأجيل النظر في الموضوع المطروح للمناقشة ، إذا شعر بدقة موقفه ، حتى لا يفلت الزمام من يده . وإن لم يتجاوز هذا الرأي إلى مسائل محدودة كان يظنها الأساس في التوفيق بين الاتجاه الديمقراطي الصحيح والملكية القائمة في بلد ، لم يتمتع بعد بالنظام البرلماني تمتعاً يكفل تعاون القائمين بالأمر والممارضين له تعاوناً يحقق المنفعة العامة (١١) .

ولقد دفع رشدي باشا وغيره من الأعضاء، الذين كانوا أكثر اتصالاً بشروت باشا وبالوزارة إلى هذا الاتجاه أمزان : الأول ، الخوف من أنه إذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان، خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما إذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، وتعززت في نفس الوقت الحقوق الأساسية للأفراد والمثلي الأمة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم في سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت . ثانياً، أنه بعد ما حدث في مصر من خلاف بين سعد وعدي ، وانقسام البلاد إلى سعديين وعدليين ، كان من المأمول « أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذي تخشى مضرته » . كما يقول الدكتور هيكال - وقد ضرب مثلاً لذلك بموقف رشدي باشا من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحدث عن حق الملك في حل مجلس النواب . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك ، إذا اقتنع بأن الرأي العام تغير اتجاهه ، فله أن يعود إلى استفتاء الناخبين ليعتبر ممثلياً تمثيل مجلس

النواب القائم للزلة كثرة وقلة . فقد اعترض بعض الاعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ . ولكن رشدي باشا وقف ضد أى تعديل فى التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد الحق ، وانتبى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من العنف (١٢) .

أى أن هذا الحق الذى أعطى للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد اقتناعه ، أن رأى العام قد تغير اتجاهه ، كان الدافع وراء إتاحة الفرصة للملك لتمليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مفرته . وغير خاف أن الاعتدال كان يمثل الأحرار الدستوريين ، والتطرف يمثل الوفد .

على أن ميول الملك الأوتوقراطية لم تلبث أن قادت إلى طلب المزيد ، الذى لم تكن وزارة ثروت باشا على استعداد للصغط على انصارها فى اللجنة من أجله . وثروت باشا ، بالرغم من اعتداله ، إلا أنه كان من طراز من الرجال لا يستطيع الملك أن يقوده إلى حيث يشاء فينقاد . ومن ثم فقد استحكم الجفاء بين الملك وبينه . ولما كان ثروت باشا معتزاً بما يبدى اللورد النبى والحكومة البريطانية، فقد دفعه هذا الاعتزاز إلى تجاوز بعض الاعتبارات والانحراف عن الواجبات . ولهذا بلغ توتر العلاقات بين ثروت باشا والملك فؤاد حدا دفع اللورد النبى إلى التدخل لدى الملك مصرأ على ضرورة الوفاق مع ثروت باشا (١٣) . ولكن كان من الواضح أن الملك يدبر طرد ثروت باشا ، ولهذا رأى ثروت باشا أن يتعجل الفراغ من مشروع الدستور . وفعلاً أسرع لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين أحدهما لجنة التحرير التى عهد إليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيداً لعرضها على لجنة الثلاثين . والآخرى لوضع قانون الانتخاب، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثاً ذا قيمة فى ذلك الوقت . وفرغت اللجنتان من العمل بعد أسبوعين . وبعد أن أقرت لجنة الثلاثين الصيغة التى تقدم بها إلى الحكومة ، رفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب إلى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٢٢، وصرح ثروت باشا للجنة بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة (١٤) .

#### تأليف حزب الأحرار الدستوريين ( ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ) :

كان فى ذلك الوقت وتلك الظروف أن بدأ التفكير فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين . ذلك أن العقبات والصعوبات التى أثارها الملك

للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مزيد من السلطات، وما بدا واضحا من تعرض مشروع الدستور لخطر المسخ والتشويه . قد دفع ثروت باشا الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا في وجه هذه المحاولات . ولهذا يذكر الدكتور هيكل أن اندفاع عن الدستور والعمل لسرعة إصداره ، كان في مقدمة أغراض الحزب ومبادئه (١٥) . ولا ريب أن دفاع هذا الفريق عن الدستور ، وهو الفريق الذي كان ينتمي في معظمه الى طبقة كبار الأعيان ، كان أمرا ينسجم مع عداء هذه الطبقة التقليدية للقصر ، ومع ماضيها في مقاومة نزعتة الاستبدادية . ولما كانوا هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصوغه ، فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته ودفع الغائلة عنه .

وفي الحق أن صدور الدستور وما كان مقدرا أن يستتبعه من اجراء الانتخابات للبرلمان ، كان يقتضى من المعتدلين أن ينظموا صفوفهم لخوض هذه المعركة . ولم يكن هذا الفريق بأقل أملا في النجاح في الانتخابات من الوفد نفسه ، كما يظهر من كلام الدكتور هيكل (١٦) ، فقد كانوا فخوريين بدورهم في إصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذي سقطت به الحماية ، والذي أعطى المصريين دفعة من الاستقلال ، وترك البت في أمر الدفعة الثانية لمفاوضات أخرى مقبلة . ولقد كان أصحاب هذه المدرسة يعتقدون ، كما يقول هيكل أيضا ، أن سياسة الاثارة والتهديد قد آتت ثمراتها بصور نصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح لزاما على مصر أن تنتهج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة (١٧) . ولما كانوا هم أصحاب الرأي والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعي أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية . مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية . على أن هذا الفريق كان يعلم أنه قد تعرض لحملات شديدة منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، فقد كانت كل دعوة الى الاعتدال تلهم بانها تفريط في حقوق البلاد ، وكان اتهام أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . ومن أجل هذا فقد كان تأليف الحزب ضروريا لدفع هذه التهم الباطلة ومقاومة أثرها في أذهان الشعب (١٨) .

عدا ذلك فقد كانت الظروف لتأليف حزب الاحرار الدستوريين في ظل وزارة ثروت باشا ، ظروفًا ملائمة . فيذكر الدكتور هيكل أن لطفى السيد بك كان يرى أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الحالق ثروت باشا رئيس الوزراء واسماعيل صدقي باشا وزير المالية ، وكانت



نظريته في ذلك أن تكون الوزارة وزارة حزبية يؤيدها الحزب (١٩) .  
ومعنى ذلك تهيئة الفرصة للحزب ليتولى الحكم من لحظة ولادته ، وذلك  
في الوقت الذي كان فيه أعضاء الوفد وقادته في السجون وغيابات  
المنفى .

ومن الغريب والحال كذلك ألا تعرض رئاسة الحزب على ثروت باشا ،  
بن علي عدلي باشا . ويفسر « لويد » ذلك فيقول ان عدلي باشا كان بفضل  
مقامه يحوز أكبر عدد من الأتباع ، وقد كان على هؤلاء ان يؤيدوا عدلي  
باشا بالذات اذا أرادوا أن تتاح لهم الفرصة للوصول الى الحكم في ظل  
دستور ديموقراطي (٢٠) أي النجاح في الانتخابات .

على كل حال فقد تقرر عند تأليف الحزب أن ينضم الى عضويته جميع  
أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوي النفوذ من بينهم مدحت باشا  
يكن ، ومحمد باشا محمود ، وجماعة من الشبان امثال الدكتور حافظ  
عفيفي رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودموقى بك أباطة وأحمد بك  
عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة ممن عرفوا بنشاطهم في  
مديرياتهم وتأييدهم لعدلي باشا . وكان كثيرون منهم أعضاء في الحزب  
الديموقراطي أو في جمعية مصر المستقلة التي أنشئت في أثناء مفاوضات  
عدلي باشا مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده في هذه المفاوضات (٢١) .  
وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة  
القديم أو من أبنائهم وذويهم منضمين اليهم فريق من المثقفين المتحررين .  
وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من  
الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ،  
التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، الا ما لقيه أبوه الروحي حزب  
الأمة في ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل ان الدكتور هيكمل يذكر أن  
الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت  
تتهمه بأنه في حربه على الاتفاق مع الانجليز سوف يفرط في حقوق  
الوطن (٢٢) . لهذا وبالرغم من أن مبادئ الحزب وأهدافه التي أعلنها  
رئيسه في حفل افتتاحه وأعلنتها جريدة السياسة في عددها الأول ،  
كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل السودان  
عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام الدستوري  
والدفاع عن حرية الفرد (٢٣) . بالرغم من هذا ، فلم تفض سوى أيام  
قليل حتى قتل اثنان من أعضائه هما: حسن عبدالرازق باشا واسماعيل  
زهدي بك في ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٢ (٢٤) .

## التقارب بين الوفد والقصر :

فى ذلك الحين كان الخلاف بين القصر والوزارة حول الدستور يزداد حدة وشدة ، وكان المسرح المصرى السياسى تجرى عليه اذ ذاك حربه غير طبيعية . فقد كان يجرى تقارب بين الوفد والقصر ضد وزارة ثروت باشا المؤيدة من دار المندوب السامى . وقد حدث هذا التقارب على يد نسيم باشا الذى كان حينذاك يشغل منصب رئيس الديوان الملكى (١٤) . ويفسر لنا الأستاذ العقاد سر الدوافع التى كانت تجنح بتوفيق نسيم باشا الى توثيق العلاقة بين الوفد والقصر ، فيقول أنه « لما أحس رؤساء الوزارات السابقون والمرشحون لرياسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية ، تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه وأخوان هذا الطراز . وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة ، وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية ، وهم محمد سعيد وأصحابه . وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى باشا وأصحابه . وهذا سر الصداقة التى أخذ يبدوها محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول ، بعد أن كانوا جميعا يحاربونه (٢٦) » .

على هذا النحو أخذت مظاهر التقرب بين القصر والوفد تظهر فى ذلك الحين ، وكان الوفد يأمل فى تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم باشا يرئسها الملك والأمة وترفض سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ويكون أول أعمالها الافراج عن سعد زغلول وأصحابه المنفيين وأعضاء الوفد المسجونين وجميع المعتقلين السياسيين . وكان توفيق نسيم باشا يدخل هذا فى روح الوفديين ، فقد أخذوا يصرحون فى ذلك الحين علانية بأنه لو كانت الأمور فى يد الملك ، لكان سعد زغلول باشا وزملاؤه قد أطلق سراحهم (٢٧) . وقد تقدم سعد زغلول بتقريب العلاقات بين الوفد والقصر خطوة الى الأمام عندما أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالخدو السابق وأكد ولاءه للملك وقال انه سيقرب خدمة الأمة بخدمة جلالته . وقد أسرعت صحف الوفديين فأخذت تضرب على هذه النغمة (٢٨) .

ولم تلبث العلاقات بين الوفد والقصر أن دخلت أهم مراحلها عندما قابل الملك فؤاد المصرى السعدى بك ، القاتم بأعمال رئيس الوفد ، مقابلة ودية طويلة ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشورا عدائيا أكثر من العادة ضد وزارة ثروت باشا . ثم أعلن ان الملك سيؤدى فريضة الجمعة فى مسجد الأزهر ، الذى يعد حصن الوفد ، وذلك لأول مرة منذ اضطرابات ١٩١٩ (٢٩) . وكان لهذا الاعلان صلة بمؤامرة دبرت اذ ذاك بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء بالضرب على أشخاص الوزراء فى الجمع الأزهر . عقب خروج الملك منه ، حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم ، وذلك لتحقيق الوزارة واسقاط هيبتها أمام النظر العام . وكان برنامج حفلة الصلاة يقضى بأن يكون الوزراء فى معية الملك (٣٠) . ولذلك سارع ثروت باشا بتقديم استقالته بعد الظهر من يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ الى الملك الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه . ثم استدعى اليه نسيم باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

وهكذا اختفت فى سهولة تلك الوزارة التى علق عليها الانجليز الآمال الكبار ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير استجابة لشروطها ، وكان المفروض أن ترسي أساس النظام الجديد ، وتصدر الدستور وتبرم اتفاقيتى التعويضات والتضمينات وتلغى الأحكام العرفية وتجرى الانتخابات .

#### أزمة نصوص السودان :

استطاع الملك فؤاد التخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد . ولكنه استغل فى ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان . وكان الخلاف يتناول مادتين من مواد المشروع احدهما ، وهى المادة ٢٩ ، تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » . والثانية ، وهى المادة ١٤٥ تنص على أن « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعا عدا السودان » فمع انه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص ، (٣١) . فقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ، ومع اتفاقية ١٨٩٩ ، وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار الى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وانجلترا (٣٢) .

وكان لهذه المسألة في الحقيقة جنور ترجع الى ربيع عام ١٩٢٢ ،  
عندما أخذ الانجليز يمهّدون الأمر في السودان بما يجعل مسأله أمرا  
واقعا قبل البدء في المفاوضات . فقد قام اللورد ألنبي بزيارة السودان  
في اعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، واجتمع هناك بكبار الشخصيات  
السودانية ، وأصدر تصريحات بعدها تفيد أن هذه الشخصيات قد  
أعربت عن رأيها بأن السودان انما هو بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها  
الخاصة بها ، فيجب من ثم أن يفسح لها طريق التقدم حسب قواعد الرقي  
الخاصة بها . وأن هؤلاء أبدوا له قلقهم حذرا من امكان ارتقاء الروابط  
التي تربط بريطانيا العظمى بالسودان ، وطلبوا أن يستمر في المستقبل  
ذلك التقدم الذي ظهر بجلاء تحت الادارة البريطانية . وأنه طمانهم بأن  
الحكومة البريطانية لا تنوى شيئا من ذلك مطلقا مستدلا بما فاه به رئيس  
وزراء بريطانيا في مجلس العموم في يوم ٢٨ فبراير حين المناقشة في  
مسألة استقلال مصر معربا عن تمسك انجلترا بالسودان (٣٣) .

فلقد كان من الطبيعي أن تحدث هذه التصريحات من جانب اللورد  
ألنبي ، وما صاحبها من تعليقات في نفس المومي ، من جانب الصحف  
البريطانية ، ضجة في مصر . فأرسل الوفد المصري في يوم ٨ مايو ١٩٢٢  
احتجاجا عليها الى المستر لويد جورج وأعضاء البرلمان والجرائد الانجليزية ،  
أكد فيه أن السودان جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية ، وأن السودانيين  
مصريون كسكان مصر سواء بسواء . ولما كانت لجنة الدستور تقوم في  
ذلك الحين بوضع الدستور ، فقد أخذت الصيحات ترتفع على صفحات  
الجرائد المصرية بأنه من الواجب على هذه اللجنة أن تبسّد ما حام حول  
العلاقات بين مصر والسودان من الشكوك بأن يذكر في الدستور نص  
صريح بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٤) . وتحت هذا الضغط  
صاغت لجنة الثلاثين المادتين ٢٩ ، ١٤٥ السالفتي الذكر عن السودان .

على أن الانجليز لم يلبثوا حين قرأى الى أسماعهم ما قرره هذه  
اللجنة بخصوص السودان أن هبوا معارضين - كما مر بنا - بحجة أن  
في تلك المادتين اللتين وضعتهما اللجنة ما يتعارض مع احتفاظهم في  
تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ومع اتفاقية ١٨٩٩ . وكان ثروت  
باشا - كما ذكر اللورد لويد - يعتقد في صواب رأى الانجليز ، ولكنه  
خشى لو أعلن موافقته عليه أن يتعرض للهجوم عليه من جانبين : القصر  
من ناحية ، والوفد من الناحية الأخرى ، بل وربما أيضا من جانب  
أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين ، ذلك أنه ما لا ريب فيه أن

هذا الحزب ، بعد مقتل اثنين من أعضائه ، لم يكن يملك الشجاعة الكافية ليعلن موافقته على وجهة النظر البريطانية ، والتعرض من ثم لتهمة الخيانة (٣٥) . وكان عدلى باشا قد جمع أعضاء الحزب وأصدروا قرارا بالتمسك بنصوص المشروع الذى وضعتة اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا (٣٦) .

وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت باشا ان يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص نصوص السودان ، وأصبح لزاما عليه اما ان يقع فى وسط ثالوث من الأعداء ، هم الانجليز والقصر والوفد ، بان يبقى فى منصبه ، واما ان يستقيل فيتفادى معركة خاسرة . وفى وسط هذه الحيرة علم بنيا مؤامرة الجامع الأزهر السالفة الذكر، فلم يجد مفرأ من الاستقالة على النحو الذى مر بنا .



وهكذا عندما اعتلى نسيم باشا الحكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ كان عليه ان يواجه خطر ازمة نصوص السودان . وقد وقف نسيم باشا موقفا طيبا نال عليه اعجاب سعد زغلول (٣٧) . فقد دافع عن بقاء المادة ١٤٥ مبينا انها لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون . بل كل ما تحتويه انها هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير ما على الحالة الموجودة . وقد انتهى الامر بأن اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث ، وبعد تحويره تحويرا طفيفا نال الموافقة ، أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه . على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تشبثت بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وبتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا . ولما شعر نسيم باشا بأن ذلك يمس بحقوق البلاد رفضه وقدم مذكرة للمندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى الموضوع (٣٨) .

وازاء هذا الرفض من جانب نسيم باشا عمد الانجليز الى تخطى الوزارة الى شخص الملك ، وذلك ردا على حملة ثروت باشا على الاستقالة بالرغم من تمتعه بالثقة الانجليزية ، فوجهوا اليه انذارا ينص على أنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أربع وعشرين ساعة ، فان هذه الحكومة تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى

السودان وفي مصر ، وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا .  
ولما كان المركز الناشئ عن هذا الانذار خطيرا والوقت المضروب للاجابة  
عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باشا مفاوضات مع دار المندوب  
السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت  
الفصل النهائي فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين ، وأن  
تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان . ثم رفع المندوب  
السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا ، ورفعها نسيم باشا بدوره  
الى الملك ، ناصحا بقبولهما نظرا لما تستهدف له البلاد من « أخطار  
جسيمة » فى حالة الرفض القطعى للانذار عند حلول الميعاد . ثم قدم  
استقالته الى الملك فى ٥ فبراير ١٩٢٣ ساردا فيها هذه التطورات جميعا ،  
ومعلنا فيها أنه يقدم استقالة وزارته « قبل أن تسجل فى الدستور ما  
وافقت جلالته عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أخرج  
المواقف وحقوق البلاد (٣٩) » .

ويقول سعد زغلول باشا فى تعليقه على هذه المسألة ان الحقائق  
التي ضمنها نسيم باشا كتاب الاستعفاء كان من شأنها فى الواقع أن  
تبطل كل حجة يمكن للانجليز أن يتخفوها من تلك النصيحة ، ولا يمكن  
معها لاية محكمة سياسية أو قضائية فى العالم أن تحكم بناء عليها بضياع  
أى حق فى السودان . على أن سعدا مع ذلك لم ينس أن يسجل أنه كان  
الأولى بنسيم باشا أن يصر على استعفائه ولا يرفع تلك النصيحة الى  
الملك . « ولو كنت محله لفضلت ذلك » . ولكنه عاد فالتمس له طروذا  
مخففة هى وجوده أمام عرش مهدد وأمام مملكة مهددة ، وكذلك التعديل  
الذى أدخله على طلب الانجليز الذى حفظ بمقتضاء حق مصر فى السودان ،  
ثم الحقائق التى تبطل مفعول تلك النصيحة وتجعل قبول وجهة النظر  
الانجليزية مجردا من كل قيمة قانونية أو قضائية أو سياسية (٤٠) .

وهكذا لم يكد يمر حول كامل على تمتع مصر باستقلالها فى ظل  
تصريح ٢٨ فبراير ، حتى كانت انجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل  
بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر . وغير خاف أن هذا الانذار  
قد بين للمصريين قيمة الاستقلال الذى حصلوا عليه بمقتضى التصريح .

## تعديل مشروع لجنة الثلاثين :

تبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا . فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية، مصطفى فتحي باشا ، ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته . وكان النظام التشريعي المعمول به في البلاد يقضي بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية لفحصه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة في ذلك الحين من أقطاب موظفي الحكومة المصرية في المسائل القانونية ، وهم المستر شلدن ايموس مستشار الحقانية والسير وليم هيتير والمسيو بيولا كازلي والمستر وارد بويز والمستر روس تيلر وعبد الحميد بك بدوي والمسيو فرنسوى بيتري، وكلهم مستشارون ملكيون، والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكي وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجنب فيما عدا عضو واحد مصرى هو عبد الحميد بك بدوي . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعت له لجنة الدستور ، ثم وضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ، ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة ، وبذلك ينتهى الدور الأول .

ثم جاءت وزارة نسيم باشا ، وفيها وزير الحقانية أحمد ذو الفقار باشا فوجد هذا الوزير - كما يقول بنفسه - مشروع الدستور وقانون الانتخاب مطروحين أمام اللجنة الاستشارية ، فقام باعادة المراجعة معها من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة لبحثه . وهنا يروى الوزير ما حدث بعد ذلك في حديثه لمندوب المقطم فيقول : « فجعلنا نقراء ونسعى في التوفيق بين مواده بعضها مع بعض مستعينين في ذلك بملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية ، فكان ذلك باعثا على تغيير وتبديل طبعاً ، مع مراعاة قواعد الدستور دائماً ، وبقينا كذلك الى آخر لحظة (٤١) » .

وقد تحدث نسيم باشا في كتاب استقالته عما أجرى من تعديل في مشروع الدستور قبل تقديم استقالته فقال : ان الحكومة « أزلت من قانون الانتخاب بعض عبارات ، وأدخلت على بعض النصوص تعديلاً ، وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق

الانتخاب . ولم تنقص من الدستور ما يمس الأمة، بل أبت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكاً فعلياً ، وتركت لها الإشراف ومسنولية الوزارة أمام مجلس النواب . وظل هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقاً لغيره من دساتير الأمم المتعدنة ، لولا مصادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان (٤٢) ، مما أدى إلى استقالة الوزارة .

ومن هنا يفهم أن الدستور قد تعرض لتعديل حقيقي على ضوء ملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية التي ذكرنا أنها مؤلفة من عناصر أجنبية خالصة عدا عضو واحد مصري . فإذا أردنا أن نعرف الروح التي قادت هذه اللجنة في صياغة ملحوظاتها على مواد المشروع ، وجدنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، أنها عمدت إلى حذف المادة ٢٣ من المشروع التي نصت على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » ، وكان ذلك - كما ذكر أحمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية - بحجة أن سائر مواد الدستور والمبادئ التي نص عليها فيها تفني عن ذكرها ، وخصوصاً أن رشدي باشا ، في محاضر لجنة الثلاثين ، كان قد أشار بعدم إثبات هذه المادة وبالإستغناء عنها للسبب المذكور . ثم عمدت اللجنة إلى إضافة مادة جديدة تحت رقم (١٥٣ جديدة) حاصلها أن « لا يخل تطبيق هذا الدستور بالحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته سيد البلاد، فيما يختص بالمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف (٤٣) » . وهكذا فيما بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة ، وإضافة المادة الجديدة الخاصة بسيادة الملك ، ثبتت ، - كما قال عبد العزيز فهمي باشا في تعليقه على هذا التعديل - « أصالة السيادة الدينية والديوية للوك مصر دستوريا ، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا ، وسأغ جعل الدستور منحة من الملك الأصل السيادة ، إلى الأمة الأصل العبودية (٤٤) » .

في ذلك الحين أخذت المسألة تدخل في تطور جديد لصالح الدستور . فقد كان بسبب استقالة نسيم باشا على يد الإنذار الإنجليزي الخاص بنصوص السودان ، والنبي وجه إلى شخص الملك ، أن خضع الملك لما لا بد منه - على حد قول لويد - واستدعي إليه عدلي باشا لاستناد رياسته . الوزارة إليه (٤٥) . وكان معنى هذا دون ريب أن الملك لم ير مفراً من إصدار الدستور في شكل مشروع لجنة الثلاثين ، إذ لم يكن من المقبول أن يتوقع من عدلي باشا أن يقبل إدخال أي تعديل على مشروع لجنة الثلاثين .



لتوسيع اختصاصاته ، فيخالف بذلك قرار الحزب الذي اتخذته بتأييد هذا المشروع . وكان محمد محمود باشا ومحمد علي بك قد سبق أن قاما بمقابلة نسيم باشا في يوم ٢٦ ديسمبر ، وطلبوا إليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو انتقاص من مواده (٤٦) .

وقد قبل علي باشا تأليف الوزارة ، ولكنه ، ولم يكن قد نسي ، كما يقول الدكتور هيكل ، ما حدث في عهد وزارته الأولى ١٩٢١ من اضطرابات ، اشترط أن تعود الأمة إلى وحدتها الأولى . وبمعنى آخر أنه كان يشترط أن يعلن الوفد تأييده له . وقد بين للملك أن حالة الانقسام الحاصلة في البلاد لا تمكنه من تحمل أعباء الحكم ، لأنه يرى أن المآزق الذي تجتازه البلاد في مسألة السودان والأحكام العرفية وقانون التضمينات وإعادة الحرية للأشخاص الذين سلبت حريتهم أحكام السلطة العسكرية ، لا يمكن الخروج منه بسلام ، ولا يمكن تخطي هذه العقبات وإصدار الدستور . محققا لسلطة الأمة ومطالبها ، إلا إذا تلاشت روح الانقسام ووقف المصريون متحدين (٤٧) . كما اشترط علي باشا على الانجليز إلغاء الأحكام العرفية لأنه كان يعتبرها عائقا ولم يكن يرى فيها أي حماية (٤٨) .

ولقد كانت السلطات الانجليزية في ذلك الحين على استعداد لتقبل هذه الشروط . وقد أشار إلى ذلك مراسل جريدة الديلي تلغراف فقال أن المسؤولين البريطانيين كانوا على استعداد لقبول السير في هذه الوجهة إذا أمكن حمل زعيم مصري على تأليف الوزارة (٤٩) على أن الوفد لم يلبث أن اعترض بشبهة على عودة علي باشا إلى الحكم ، وأصدر في يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء أظهر فيه اعتراضه الشديد على تدخل الانجليز في تشكيل الوزارة وعلى تأييدهم عودة علي باشا إلى الحكم ، ولم يكتف بذلك بل حث المصريين على تقبولة صفوهم وشده عزائمهم ومثابرتهم على الجهاد (٥٠) . وقد أحدث هذا النداء تأثيرا سيئا في السلطات البريطانية التي اعتبرته تحريضا للمصريين على القيام بمزيد من الاضطرابات . وكانت القاهرة في الأسبوعين السابقين قد تعرضت لعدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين ، مما استدعى تعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة والجيزة واعتبار بعض الجهات مناطق عسكرية . فلما أصدر الوفد نداء السالف الذكر قامت السلطات البريطانية في نفس اليوم باقفال بيت الأمة واستدعاء أعضاء الوفد حيث حملتهم مسؤولية أية اضطرابات أو اعتداءات تقرتب على هذا النداء . ولكن طبقا للتقليد الوفدي وقبل هذا الإنذار بالاحتجاج وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم في منزل المصري السعدى بك (٥١) .

على أن أقفال بيت الأمة لم يلبث أن أحدث صدى عكسيا . ففي يوم ٢٧ فبراير استؤنفت الاغتيالات فقد أقيمت قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الانجليز كانوا مائرين بشوارع نوبار باشا ( الجمهورية الآن ) تجاه جامع أولاد عنان . ولم يكد يمضي أسبوع آخر ، أى في يوم ٤ مارس ، حتى حلت حادث آخر كان له دوى ورد فعل عنيف فى الصحف البريطانية وفى الراى العام البريطانى . فقد أقيمت قنبلة يدوية فى مطعم سمك بجوار « ايدن بالاس أوتيل » ( فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار ) فجرحت ثلاثة من الجنود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم . وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة اذ أقيمت قنبلة أخرى من نافذة الطابق الأرضى من ايدن بالاس أوتيل ، محل ادارة مخابرات الجيش البريطانى فى مكتب الاشارات بمركز القيادة العامة . ولكن هذه القنبلة لم تنفجر ، ولو أنها انفجرت لعطلت المواصلات البرقية الحربية تعطىلا خطيرا - كما يقول مراسل الديلى تلغراف - أما الجناة فقد اختفوا رغم ازدهام الشوارع (٥٢) .

ولقد كان أول آثار هذا الحادث المحكم ، القاء القبض على أعضاء الوفد فى مساء يوم الحادث ، وهم المصرى السعدى بك والسيد حسن القصبى وفخرى عبيد النور بك والأميرالاي محمود حلى بك ونجيب الغرابى وراغب اسكندر . وطبقا للتقليد الوفدى أيضا ، تألفت هيئة الوفد الرابعة على الفور ، من حسن حسيب باشا وعلى الشمسى وسلامة ميخائيل وحسين هلال بك ومصطفى بكير وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك وعبد الحليم البيلى ، وأصدرت بيانا الى الأمة بالثابرة على الجهاد (٥٣) أما الأثر الثانى فكان انقضاء الأمل تماما فى تأليف وزارة برئاسة عدلى باشا . وكان هذا الأمل ما يزال باقيا حتى قبيل حادث ٤ مارس ، بل لقد دفع هذا الأمل الحاكم العسكرية البريطانى الى عدم المبادرة باتخاذ تدبير ضد أعضاء الوفد بعد الحادثة التى وقعت فى ٢٧ فبراير ، نظرا لأن ولاية الأمور - كما كتبت التايمز فى ٥ مارس - كانوا لا يزالون يأملون فى اتفاق أعضاء الوفد مع الأحرار الدستوريين (٥٤) .

أما الأثر الثالث لحادث ٤ مارس ١٩٢٣ فكان فى الراى العام البريطانى وفى الصحافة البريطانية ، فقد اتخذته هذه الصحافة دليلا على افلاس الأحكام العرفية فى مصر . وكتبت جريدة الديلى هيرالد فى ٧ مارس تقول : « ان الوسيلة الوحيدة للوصول الى تسوية الأمور فى مصر هى الاعتراف صراحة بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه الذين يختارهم

ذلك الشعب . . . ولقد أدت سياسة القمع الى النتيجة التي لم تكن مندوحة عنها حتى مع شعب صبور كالشعب المصري ، فقوبلت الحراية بالقنابل واجابت الأرواح الوطنية ، التي منعت من جميع الحركات الدستورية ، على القوة بالقوة ، وإن تبعة الحوادث تقع على اللورد كيرزن واللورد النبي . . . وقد فام مكاتب التاييز بالحقيقة أخيرا فقال : ان الاحكام العرفية قد أفلست ، والطريقة الوحيدة هي اطلاق سعد زغلول (٥٥) . . . وسرعان ما انتقل الصدى الى مجلس العموم ، ففي جلسة يوم ١٤ مارس حدث النواب المعارضون على اطلاق سراح سعد زغلول ، وكان مما حذر به أحد أعضاء حزب العمال الحكومة قوله : « اذا حل بهذا الرجل الذي هو شبه معبود في نظر المصريين أي منوء وهو في جبل طارق ، شاهدتم في مصر مذابح وبداية حوادث تشبه حوادث ايرلندا (٥٦) » . ثم لم تلبث أن قامت حركة جماعية بين نواب الأحرار والعمال ، أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود ، أسفرت عن عريضتهم المشهورة التي نددوا فيها بفشل اللورد النبي وطالبوا بالافراج عن سعد زغلول ، ووقعها تسعة وتسعون عضوا . وقد أذيع بعدها الأمر بالافراج عن سعد زغلول في يوم ٣١ مارس ١٩٢٣ ، وذهابه الى أوروبا للاستشفاء في فيشي (٥٧) .

### موقف الأحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسح الدستور :

كان بسبب ما ترتب على حادث ٤ مارس من ضياع كل أمل في تأليف وزارة برياسة عدلى باشا ، أن تهيأت الفرصة للملك فؤاد لاستئناف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الثلاثين . . . وقد أراد الملك فؤاد التمويه وخداع الرأي العام ، فعهد برياسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف ، وهو يحيى ابراهيم باشا . . . وفي الحق لقد كان في عهد هذه الوزارة المحايدة بالذات أن صدر الدستور معدلا وممسوخا . . . وذلك بالرغم من اشتداد المعارضة والاحتجاج ضد هذه التعديل والتشويه . . . ولقد كان عبء النضال في هذه المرحلة يقع بالدرجة الأولى على كاهل الأحرار الدستوريين . . . فما كاد يصل الى أسماعهم ما أشيع من أن وزارة نسيم باشا قد مسخت مشروع الدستور . . . وكان أمر هذا المسخ قد ظل مكتوما في عهد نسيم باشا . . . حتى وجه أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى

باشا وناشدوه أن يصدر على الأقل كما وضعتها اللجنة (٥٨) . وأعضاء  
لجنة الدستور كما ذكرنا كانوا قد انضموا الى حزب الاحرار الدستوريين  
عند تأليفه .

تم وجه عبد العزيز فهمى بك خطاييه المفتوحين المشهورين الى  
رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ ابريل ١٩٢٣ اللذين أشار فيهما الى  
ما تناقله الناس من التعديلات ، ثم تحدث عن مبلغ خطورتها على مصلحة  
الامة ومصلحة البلاد ، وبين أن أفراد القصر بالرأى النهائى فى الدستور  
والسلطات أمر يخالف تصريح ٢٨ فبراير قائلا: « ان الانجليز لم يعلنوا  
استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه، وانما تصريحهم  
كان باستقلال مصر نفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له  
الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المقتضية، أظهروا  
ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع ،  
وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية . واذا كانت  
سيادة الامة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحل  
امرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقوم الثورات وتشل العروش  
لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة  
آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى  
قام بها المصريون فى وجه الانجليز ، ثم يأتى اناس من المصريين أنفسهم  
فيهبونها غنيمة باردة لأمرء البيت المالك ؟ »

« ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة ، قالوا  
لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته  
وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور،  
ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصـدار  
الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى  
الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر  
مليوناً أن يتعاقدوا بأشخاصهم ، لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويندب  
بحججهم ويتعاقد عنهم . أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القاتونية فتطوع  
للكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى حـك قبوله  
الوزارة ( ٥٨ مكرر ) وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة . وقد  
استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدا مشروع ، عمل هو بما توجبه  
الوكالة فأعلن أنه يرتضيه . ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم  
لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد ، وأعلنت

أن أهم أعمالها النظر في الدستور • فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب ، وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك • • ألا ان الحلال بين ، والحرام بين ، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى الا الضلال ، فيبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تذكرها عليكم فى العالمين (٥٩) •

كان حزب الأحرار الدستوريين فى دفاعه عن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين يقف وحيدا تقريبا • فلقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل الدستور فى غاية المرح • فهو من ناحية لم يكن يرى فيه الا مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الاشقياء ، ومن ثم فلم يكن يستطيع اتخاذ موقف الدفاع عنه حتى لا يؤول هذا بأنه مناصرة له وتأيينا • ولكنه من ناحية أخرى لم يكن يستطيع الوقوف سلبيا من عملية المسخ والتشويه التى تجرى على نصوص الدستور ، سواء من جانب الانجليز فى نصوص السودان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، وخصوصا بعد أن أصبح الرجوع الى رأى الوفد فى عقد جمعية وطنية أمرا متعترا • بعد أن قطع العمل فى الدستور هذا الشوط الطويل • ولهذا فان بيانات الوفد بهذا الخصوص كانت أشبه بمحاولات لموازنة موقفه من هذه العوامل أكثر منها مواقف صريحة قوية ضد الاعتداء على سلطة الأمة • ولو بالقدر الذى كفله لها مشروع لجنة الثلاثين • ففي البيان الذى أصدره الوفد فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ أعلن أن حذف النص على السودان « هو نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، كما أن الأمة التى تتمسك بحقها فى وضع الدستور ، والتى أعلنت مسخطها على المبادئ الرجعية التى تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة ، لتستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمى الى هذه العيوب ، وخصوصا ماكان منها متعلقا بالمسئولية الوزارية اذ فيه قضاء على سلطة الأمة (٦٠) » • وفى البيان الذى أصدره فى ٣١ يناير ذكر أن « تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبي ، مع حرمان الأمة من وضعه ، لهر تقريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب (٦١) » • وفى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا أصدر بيانا بشأن الدستور قال فيه ان-الدواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التى دعت اليها الأمة من أول الأمر ، وهى عقد الجمعية الوطنية • ف فيها تتمثل ارادة الشعب ، وبها-تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق (٦٢) •

دوهكذا كان بسبب عجز الاحرار الدستوريين عن الوقوف وحدهم ضد تيار التعديل ، وبسبب ضعف موقف الوفد ، وعدم قدرته على تكييف موقفه بإزاء الظروف التي فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى النكوص فيها ، وبعد أن صار واضحا أن الرجوع الى فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور أمرا غير معقول - وهو الموقف الذي أدى الى فشل محاولة تأليف وزارة برياسة عدلي باشا التي كانت آخر فرصة لاصدار الدستور كما وضعت لجنة الثلاثين - كان بسبب هذا كله أن استطاع القصر أن يصدر الدستور في يوم ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ مدلا محققا كل غايته من الصلاحيات والنفوذ.

### المضمون الاجتماعي والأوتوقراطي للدستور ١٩٢٣ :

صدر الدستور في يوم ١٩ ابريل ، كما مر بنا . وقد صدر كمنحة من ولي الأمر: فقد ورد بمقدمته مايدل صراحة على أنه نتيجة لارادة الملك، حيث جاء فيها : « نحن ملك مصر ، بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا ، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا ، ونعوذ أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة .. أمرنا بما هو آت .. » (٦٢ مكرر) .

وقد مضى الدستور بعد ذلك يقرر الحقوق السياسية العامة للبلاد، ويفصل شكل الدولة والحكومة والهيئات النيابية وغير ذلك؛ فنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي (مادة ١) وأن الملكية وراثية في أسرة محمد علي باشا ( مادة ٣٢ ) ، أما السلطات فمصدرها الأمة (مادة ٢٣)، أما السلطة التشريعية فيتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ( مادة رقم ٢٤ ) ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور (مادة ٢٩) ، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ( مادة ٣٠ ) والنظام النيابي المنصوص عليه في الدستور هو النظام البرلماني ، فالوزارة مسؤولة بالتضامن أمام مجلس النواب ( مادة ٦١ ) أما رئيس الدولة فهو غير مسئول ( ذاته مصونة لا تمس ) ( مادة ٣٣ ) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه ( مادة ٤٨ ) (٦٣) .

هذه هي المبادئ العامة الأساسية للدستور . على أن هذا الإطار

الديموقراطي كان يشتمل على مضمون رجعي اجتماعي . فقد نصت المادة التاسعة من هذا الدستور على أن ( للملكية حرمة . فلا يتزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا ) . وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الاحتفاظ بملكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لاعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة . وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الاجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون ، لأنها تعتبر خروجاً على مبدأ جوهرى من مبادئ الدستور . وبهذا أيضاً أصبح من المتيسر استخدام الدستور وسيلة المناهضة للدعوات التي قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التي تهدد مصالح الجماهير .

ومعنى هذا أن الحرية السياسية التي كفلها الدستور لجميع المصريين قد أصبحت من جهة الحقيقة والواقع قاصرة على الطبقة البورجوازية ، والكبيرة منها على وجه الخصوص . فباحثفاظ كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين بثرواتهم ، صار في مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به في الريف من نفوذ اقتصادى واجتماعى أن يدفعوا بأنفسهم وأنصارهم الى البرلمان ، وأن يسيطروا على الأحزاب التي يخذونها بالأموال ، وبالتالي على الاداة التنفيذية . وهكذا يكفلون رعاية أو حماية مصالحهم (٦٤) .

وبمعنى آخر أن الديموقراطية التي أقامها دستور ١٩٢٣ لم تكن في حقيقتها الا دكتاتورية البورجوازية الكبيرة - كما لاحظ الميثاق بحق (٦٥) - وقد أكد الدستور هذه الحقيقة عندما اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيه، وهو تأمين باهظ كليل وحده بصدد الطبقات الجماهيرية العاملة عن الاقتراب من مقاعد البرلمان . فاذا أضفنا الى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية في ذلك العهد ، أدركنا سبب عدم دخول أى فلاح أو عامل مجلس النواب المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

على أن الدستور لم يكتف بالابقاء على الاقطاع الزراعى وعدم المساس بالملكية ، والابقاء بذلك على عبودية ملايين الفلاحين والعمال، بل عمل على حماية هذا النظام الاجتماعى الظالم من الاشتراكية بتعديل المادة ١٥ والمادة ٢٠ الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، والنص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ،

واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا  
لوقاية النظام الاجتماعى ، •

ولا ريب أن ادراج هذين النصين فى الدستور - كما اعترفت بذلك  
المذكرة التفسيرية التى عللت هذا التعديل - كان مرتبطا بالحركة  
الاشتراكية الشيوعية التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين منذ قيام  
ثورة مارس ١٩١٩ - وهى الحركة التى عبرت عن نفسها فى خلال ذلك  
الوقت عن طريق النشرات والمقالات والاحتجاجات فى الصحف وعقد  
الاجتماعات والمؤتمرات العامة والالتجاء الى الاعتصام عن العمل - ولهذا  
جاء فى المذكرة التفسيرية أن بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه  
على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية  
الموجودة الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون  
مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد  
المسلمين والموالين للقانون • فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه  
الدعوة الضارة ، نص فى المادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها أو  
القائها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء  
اليه لحماية النظام الاجتماعى • وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة  
٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع فى سكينة ومن دون سلاح ، والمادة  
١٥٠ التى تحظر النفى لجرائم سياسية (٦٦) •

ولقد قابل الحزب الشيوعى صدور الدستور بهذه الأحكام بالاحتجاج  
وأصدر فى يوم ٢٨ أبريل بيانا طعن فيه فى الدستور طعنا شديدا (٦٧) •  
ولكن أحدا لم يأبه لهذا البيان ، ففي ٩ سبتمبر صدر القانون رقم ٣٧  
لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات عدة مواد رجعية خاصة  
بالعمال ، كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على أن يعاقب بالسجن لمدة  
لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى  
القطر المصرى أو على الازدراء به ، أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ  
الدستور الأساسية ، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية  
بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة (٦٨) •

هذا المضمون الرجعى الاجتماعى لدستور ١٩٢٣ كان الى جانبه  
مضمون أوتوقراطى تضمن أسس الفساد السياسى فى مصر • ولقد سبق  
أن اشرنا الى أن هذا الدستور قد صدر كمنحة من ولى الأمر • وهذا الرأى  
كان رأى أغلب رجال القانون فى مصر وعلى رأسهم الاستاذ مصطفى



الصديق والدكتور وايت ابراهيم . أما أغلب رجال القانون الوفديين . وعلى رأسهم صبرى أبو علم باشا والاستاذ سليمان غنام ، فقد رأوا أن الدستور عبارة عن عقد ، لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ، وبديل القسم المتبادل الذى آتسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افتتاح أول دورة برلمانية . ولكن الدكتور السيد صبرى رد بأنه لا يمكن اعتبار الدستور المصرى منحة ولا عقدا . لأن إصداره كان نتيجة تطورات وظروف خارجة عن إرادة صاحب السلطان الشرعى فى البلاد ، وأنه وإن كان لا بد من اعتباره منحة ، فهو من جهة الواقع منحة من انجلترا ، لأنه جاء نتيجة للثورة ضد الحماية واعترافا بمطالب الأمة . ولما كانت انجلترا لا تملك المنح لأنها لا تملك الحق ، ولم يكن مركزها فى البلاد سوى مركز غاصب غير شرعى ، فإن إصدار دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ ليس سوى استرداد لحقوق الشعب التى تقرر فى دستور ١٨٨٢ الذى ألغته انجلترا بعد احتلالها لمصر (٦٩) .

ومهما يكن من وجهة هذه الآراء القانونية ، فإن ما كان الملك فؤاد يعنيه ويقصده من إصدار الدستور بأمر ملكى على هذا النحو ، هو أن يصدر كمنحة منه . وقد حدث فعلا بعد حل برلمان مارس ١٩٢٥ أن أخذت أبواب الملك فى جريدة « الاتحاد » تروج لفكرة أن الدستور هبة ، أى أنه يجوز الرجوع فيه ، وذلك تمهيدا لالغاء الدستور . ولكن جريدتى البلاغ والسياسة تصدتا لهذه النغمة ، وكان مما استشهدت به جريدة البلاغ قول عبد العزيز فهمى باشا السالف الذكر بأن الدستور عهد بين الشعب ممثلا فى حكومة ثروت باشا والعرش ممثلا فى الملك فؤاد (٧٠) .

على كل حال فسرى كيف استطاع القصر ، بواسطة التعديل الذى أجرى فى مشروع لجنة الثلاثين ، أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة الى يده . فقد عدلت المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، فجعل هذا العدد « نسبيا » بمقدار « الخمسين » ، بعد أن كان « عددا ثابتا » محددا بثلاثين عضوا . وبهذا التغيير البسيط أصبح الملك هو المسيطر فى مسألة التصديق على القوانين ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك يردده الى البرلمان فى مدى شهر ، ولا يصدر الا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين (٧١) . وبمقتضى العدد الثابت الذى قرره لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضوا ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين فى المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون . لأن عدد هؤلاء

الأعضاء المنتخبين كان على الدوام أكثر من الثلثين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذى جعل عدد الأعضاء المعيّنين نسبيا بمقدار الخمسين ( وهو أكثر من الثلث ) أصبحت موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام من الثلثين .

على أن مبدأ التعيين بنسبة الخمسين فى مجلس الشيوخ لم تقتصر نتائجه على التصديق على القوانين ، بل تعدته الى تنقيح الدستور نفسه . فقد أصبح تنقيح الدستور تحت رحمة الملك بواسطة الأعضاء المعيّنين فى مجلس الشيوخ فضلا عن تصديق الملك تصديقا مطلقا . فقد نصت المادة ١٥٧ على أنه « لأجل تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان ، بالاتفاق مع الملك ، قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء » . وكان نص مشروع الثلاثين بشأن هذه المادة كما يأتى : « فى تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا أصدر المجلسان قراريهما ، اجتماعا بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح - ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا » ( مادة ١٤٧ ) .

وقد مضى الدستور فى اضافة السلطات الى الملك . فاضيفت الى مشروع لجنة الثلاثين المادة رقم ١٥٣ التى تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها كما كانت عليه قبل صدور الدستور الى أن يصدر قانون ينظمها . ومعنى هذا أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، مما يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا ( ٧٢ ) . كما جرى التعديل بما يجعل إنشاء الرتب والنياشين ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون ، وأن يكون من حقه تولية وعزل الضباط غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها ( المادة ٤٣ و ٤٤ ) . وأخيرا أعطى الدستور للملك حق حيل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط ( المادة ٣٨ ) ، فكان هذا الحق سيفا مسلولا على طمأنينة النواب وعلى جيوبهم ، وخصوصا عند إعادة النظر فى القوانين التى لا تروق للملك والتى كان من حقه ردها الى المجلس .

هذا هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذى تمخض عن تصريح فبراير . وقد استقبله الوفد ببيان أصدره تعقيبا عليه قال فيه : « لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عنده بأكثر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية . واليوم احتفلت الوزارة بصدر الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله (٧٢) » . وقد ذكر أحمد شفيق أن موقف الشعب حيال اعلان الدستور كان هو نفس موقفه أيام اعلان تصريح ٢٨ فبراير . فلم يشترك فى كل ما أقيم من حفلات ، بل قابل نشر الدستور بسكون (٧٤) . ومع ذلك فلم يكن الشعب حينذاك يرى ما يراه المؤرخ الآن ، وهو أن المواد التى عدلها الملك لصالحه فى الدستور ، والسلطات الأوتوقراطية التى استولى عليها ، إنما كانت المسامير التى دقت فى نعش الملكية فى مصر . ولكن سعد زغلول أدرك حينئذ ما تعنيه هذه السلطات بالنسبة لقضية الوطن فقال فى حديث له لمراسل الديلى هيرالد : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى . فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده . . فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » . وفى حديث آخر أشار الى ما كان يجب اتباعه فقال : « كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك (٧٥) » .

ولكن وجه الحياة السياسية المصرية كان قد أخذ يتغير منذ ذلك الحين . فقد اقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى ابراهيم باشا على تطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار عدة تشريعات مختلفة : أهمها قانون التضمينات ( وصدوره هو الشرط لالغاء الأحكام العرفية ) ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين . وقد تم اصدار قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ ، وفيه أحيط حق الاجتماعات بقيود شتى كانت محل استنكار الرأى العام . وفى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمينات ، واتفقت على نصوصه الحكومة والمندوب السامى ، وخلقت من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلفة تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تأييدها . وقد قضى القانون باقرار جميع ما قامت به السلطة العسكرية

منذ اعلان الاحكام العرفية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية، ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التي أصابتهم تحت الحكم العرفي . وفي الوقت نفسه أبيع تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم . وفي ١٨ يولية أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب . وفي يوم ٥ يولية أصدر المندوب السامي بوصفه القائد العام للقوات البريطانية في مصر أمرا بالغاء نظام الأحكام العرفية . كما أذاعت رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ يولية ١٩٢٣ بلاغا بأن في مكتبة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر ، وأنه لم يبق حظر على مجيئهم وإقامتهم في الديار المصرية . وعلى هذا عاد سعد زغلول الى مصر في شهر سبتمبر ١٩٢٣ ، وعاد زملاؤه في منفي سيشل ، وأفرج عن المعتقلين أو المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم .

ولما كان قانون الانتخابات الأول الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد ، فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ . وقد ظهر بفوز الوفد أول ما ظهر في الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره ، فكان ذلك ايذانا بفوز الوفد في انتخابات النواب والشيوخ . ثم أسفرت نتيجة انتخابات النواب عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحي الوفد ، ولم ينجح من مرشحي الحزب الوطني سوى عبد اللطيف الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافعي بك والدكتور عبد الحميد سعيد والاستاذ عبد العزيز الصوفاني . ولم ينجح من الاحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبوسمرة بك وعبد الحليم العلايل بك وتوفيق اسماعيل بك ، وفاز مرشح الوفد على رئيس الوزراء نفسه في دائرته الانتخابية ، فكانه سقوط رئيس الوزراء شهادة ناطقة بنزاهة الانتخابات التي أجراها (٧٦) .

## حواشي الفصل السادس معركة الدستور

- ١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧١ ، ٦٠ ، ٦٢ كتاب استقالة ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢
- ٢ - ٢ صدى باشا : المرجع السابق ص ٢٧ ، وقد تالفت لجنة الدستور على النحو الآتي : حسين رشدي باشا ( الرئيس ) ، أحمد حشمت باشا ( نائب الرئيس ) ، الأعضاء : يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، السيد عبد الحميد البكري ، الشيخ محمد بغيث ، الألبا يؤانس ، قليني فهمي باشا ، اسماعيل أبالة باشا ، محمود أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوي باشا ، ابراهيم أبو دحاف باشا ، علي المنزلاوي بك ، عبد اللطيف المكباتي بك ، محمد طويتم بك ، زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوي بك ، عبد العزيز فهمي بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضي بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح اللوم باشا ، الياس عوض بك ، علي ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسن باشا ، عبد الحميد بدوي بك ( الرافعي : المرجع السابق ص ٦٢ )
- ٣ - الطراد : المرجع السابق ص ٤١٩
- ٤ - نهرو : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٢
- ٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٤
- ٥ - الحكومة المصرية : لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، محضر الجلسة الأولى في ١١ أبريل ١٩٢٢ خطاب ثروت باشا في أعضاء اللجنة ص ٢ - ٣ .
- ٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ١٣١ - ١٣٢
- ٧ - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة الأولى ص ٢ عامود ٢
- ٨ - نفس المصدر ، جلسة ١٢ ، ١٣ أبريل ١٩٢٢ ص ٢ - ٩
- ٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٥

- ١٠ - نفس المصدر ص ١٢٦
- ١١ - نفس المصدر ص ١٢٨
- ١٢ - نفس المصدر ص ١٢٧ - ١٢٨
- ١٣ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٧٠
- ١٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢
- ١٥ - نفس المصدر ص ١٤٤
- ١٦ - نفس المصدر ص ١٦٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٧١
- ١٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٨
- ١٨ - نفس المصدر ص ١٤٨ ، ١٥٨
- ١٩ - نفس المصدر ص ١٤٥
- ٢٠ - نفس المصدر ص ٧١
- ٢١ - نفس المصدر ص ١٤٤
- ٢٢ - نفس المصدر ص ١٤٧
- ٢٣ - دكتور أحمد البيلي : عدلى باشا ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، حزب  
الأحرار الدستوريين ، خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وصالون  
الحزب ص ١٤ - ١٥
- ٢٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٢
- ٢٥ - أحمد شفيق : تمهيد ، ج ٢ ص ٢٤٩
- ٢٦ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٢٣
- ٢٧ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٥ ، ٢٤٩
- ٢٨ - نفس المصدر ص ٢٤٩
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢٥٧ ، ٢٤٩
- ٣٠ - حسن الشريف : الرجال أسرار ص ٨٢ - ٨٥
- ٣١ - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٧ ملحق نمرة ٢
- ٣٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩١ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ ،  
مارشل ويلل : المرجع السابق ص ٩١
- ٣٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٦

- ٢٤ - نفس المصدر ص ١٦٩ - ٢٠٢ ، ٢٠٥
- ٢٥ - لويد : المرجع السابق ص ٧٢
- ٢٦ - ٢٠٢ وور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦
- ٢٧ - مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، ص ٧٩ خطبة سعد باشا في ذكرى ٢١٢ نوفمبر ١٩١٨ .
- ٢٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا في ٥ فبراير ١٩٢٢
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٤
- ٣٠ - مجموعة خطب سعد باشا زقلول الحديثة ، خطبة سعد باشا السالفة الذكر ص ٨٠ - ٨١
- ٣١ - البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ص ٦٨ - ٧٠ عن حديث لاهند ذي الفقار باشا مع جريدة المقطم في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢
- ٣٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا السالف الذكر .
- ٣٣ - البرت شقير : المرجع السابق ص ٦٩ - ٧٠ ، ٨٧
- ٣٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ عن خطاب لعبد العزيز فهمي بك الى يحيى ابراهيم باشا في ١٥ ابريل ١٩٢٢
- ٣٥ - لويد : المرجع السابق ص ٧٣
- ٣٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧١
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٤٢٩ - ٤٣٠
- ٣٨ - نفس المصدر ص ٤٦٤ عن حديث لطفى باشا مع منسوب رويتر في القاهرة
- ٣٩ - نفس المصدر ص ٤٤٦
- ٤٠ - نفس المصدر ص ٤٢٤ - ٤٢٥
- ٤١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٦ - ٩٧
- ٤٢ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٩
- ٤٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٨
- ٤٤ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٠ ، ٤٤٦
- ٤٥ - نفس المصدر ص ٤٤٨ - ٤٥٠
- ٤٦ - نفس المصدر ص ٤٦٠ - ٤٦١

- ٥٧ - نفس المصدر ص ٤٩٤ - ٤٩٨ ، المقاد : المرجع السابق ص ٤٢١
- ٥٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٥
- ٥٨ - مكر - قال ثروت باشا في كتابه « لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق آمانيها بحيث تؤدي لجميع ثمرها ، يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة »
- ٥٩ - نفس المصدر ص ١٠٠ - ١١٢
- ٦٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤
- ٦١ - نفس المصدر ص ٢٩٥
- ٦٢ - نفس المصدر ص ٢٨٨
- ٦٢ - مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ص ٥ ( القاهرة ١٩٣٨ ) -
- ٦٢ - نفس المصدر ص ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١
- ٦٤ - دكتور راشد البراوي : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ص ٤٧ - ٤٨
- ٦٥ - الميثاق ، الباب الخامس من الديمقراطية السليمة ، الاهرام في ٢٢ مايو ١٩٦٢ ، ملحق خاص .
- ٦٦ - البرت شير : المرجع السابق ص ٦٤
- ٦٧ - الاهرام في اول مايو ١٩٢٣
- ٦٨ - نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤ ، دكتور حسون خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٦
- ٦٩ - دكتور السيد صبري : مبادئ القانون الدستوري ص ٢٨٤ - ٢٩٠
- ٧٠ - البلاغ في ١٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، السياسة في ١٩ أكتوبر ١٩٢٥
- ٧١ - مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ، الواد ٢٥ ، ٣٦
- ٧٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥
- ٧٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٨
- ٧٤ - نفس المصدر : ص ٥٨٣
- ٧٥ - نفس المصدر ص ٨٥٩ ، ٨٥٥
- ٧٦ - شفيق غربال : المرجع السابق ص ١١٩ ، ١٢٣ - ١٢٥ ، الرافعي : السابق ص ١٢٣ - ١٢٧ ، ١٢٠ - ١٢١ ، ١٢٤



## الفصل السابع

# المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

## المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

قبل أن نتعرض بالكلام عن العهد الدستوري ينبغي أن نقف وقفة قصيرة عند مؤتمر لوزان وصلته بالمسألة المصرية . ومؤتمر لوزان هو في الحقيقة الانتفاضة الأخيرة لفكرة دولية المسألة المصرية . ولقد رأينا في ثنايا هذا البحث كيف تطورت المسألة المصرية من مسألة دولية الى مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، وكان السبب الاساسي في هذا التحول هو تخلي الدول نفسها عن فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا في مصر واعترافها بحمايتها عليها . ويهمننا في هذا الفصل أن نبرز جانبا آخر من جوانب المسألة هو موقف الوطنيين المصريين المشتغلين بالقضية المصرية من الاسس التي كانوا يدللون بها على حق مصر في الاستقلال التام أمام الدول . ذلك أنه بالرغم من أن الفترة التي سبقت مفاوضات الوفد مع لجنة ملنر قد شهدت شبه اجماع من السياسيين المصريين على معالجة المسألة المصرية باعتبارها مسألة دولية ، إلا أن الاسس التي يبنى عليها استقلال مصر كانت محل خلاف بينهم . وكان الخلاف يدور بصفة رئيسية حول السيادة التركية . هل سقطت عن مصر أم لا ؟ وإذا كانت قد سقطت فما أسباب سقوطها ، هل هو قبول تركيا مبادئ الرئيس ولسن ، أم دخولها الحرب الى جانب دول الوسط ؟

فقد نشر أمين الرافعي بك مقالا في جريدة النظام في يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ قال فيه : لقد كنا نتمسك بمعاهدة لوندرد الموقع عليها في ١٥ يولييه ١٨٤٠ للقول بأن الاحتلال غير شرعي ، فلما وضع الرئيس ولسن مبادئه ، وافقت الدول المتحاربة ، وفي مقدمتها الدولة العلية على جعل هذه المبادئ أساسا للصلح بينها ، استندنا في المطالبة باستقلالنا التام الى المبدأ القائل بأن الشعوب لا يجوز أن تحكم ، ولا تسود أمة على أخرى إلا بمحض ارادتها ورغبتها . فقبول تركيا مبدأ الرئيس ولسن يجعل مصير هذه السيادة في يد المصريين وحدهم . ولما كان المصريون قد أجمعوا على المطالبة بالاستقلال التام ، فمجرد هذا الاجماع كاف لزوال سيادة تركيا على مصر . والخلاصة أننا الى ما قبل اقرار تركيا لمبادئ

الرئيس ولسن كان لنا الحق في الاستقلال الداخلي تحت سيادة تركيا ،  
وبعد الاقرار زالت هذه السيادة قانونا (١) .

وواضح من هذا الرأي أن أمين الرافعي بك يستند في المطالبة  
بالاستقلال الى سقوط السيادة التركية عن مصر ، ولكنه يعزو سقوط  
هذه السيادة الى قبول تركيا مبدأ ولسن الخاص بحق تقرير المصير ،  
والى اجماع المصريين على الاستقلال التام . أما الوند فكان من رأيه أيضا  
سقوط السيادة التركية عن مصر ولكنه كان يختلف عن أمين الرافعي بك -  
وان تبني رأيه فيما بعد - في سبب سقوط هذه السيادة . فقد كان يرى  
أن مركز مصر الدولي قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت  
تركيا الى الدول الوسطى ، فان آخر صلة لها بالامبراطورية العثمانية  
قد قطعت ، فأصبحت مصر خلوا أمام القسانون الدولي من كل سيادة  
أجنبية ، ولم يبق الا أن تعترف الدول باستقلالها التام ، فتزول العوائق  
التي تقف بينها وبين التمتع به بالفعل (٢) . ومعنى هذا أنه يعزو سقوط  
السيادة التركية الى انضمام تركيا الى دول الوسط .

على أن هذا الرأي بسقوط السيادة التركية كان يلقي اعتراض  
فريق مصطفى الشوربجي بك في الحزب الوطني وفريق رجال المدرسة  
التركية القديمة وعلى رأسهم محمد سعيد باشا . فقد كتب الاستاذ  
مصطفى الشوربجي يشرح وجهة نظره في هذه المسألة فأكده أن السيادة  
التركية من الوجهة القانونية باقية بالرغم من قبول تركيا لمبادئ ولسن  
وظهور رغبة المصريين في الاستقلال التام ، وأن هذا الرأي « هو الرأي  
الذي يتفق مع القانون الدولي ولا يكون لغيره سند من ذلك القانون » (٣) .  
وقد أيد محمد سعيد باشا هذا الرأي عندما طالب بتأجيل مجيء لجنة ملنر  
الى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا . فقد أعلن أن مصر انما تعتبر  
الى ذلك الحين تابعة لتركيا ، وأن تصريح انجلترا وحدها بسقوط السيادة  
التركية عن مصر لا يكفي لزوالها ، وأنه لا بد من اعتراف تركيا رسميا  
بانضمام رابطتها مع مصر (٤) .

وقد أثارت هذه الآراء موجة من المعارضة الشديدة ، فقد نشرت  
جريدة « النظام » مقالا بامضاء صاحبها قال فيه : « ليس المستجير من  
الرمضاء بالنار ، الا ذلك المصري الذي يلوذ بالحكومة العثمانية الحاضرة  
ليلتمس منها المعونة ويرجو « الخلاص » (٥) . كما نشر أمين الرافعي بك  
مقالا ذكر فيه أن محمد فريد نفسه قد اعتبر السيادة التركية « غير  
موجودة اطلاقا » ، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطني أن يقولوا  
ما ينكره رئيسهم في أوروبا ؟ (٦) . ثم كتب أحد رجال الحزب الوطني

بعد ذلك مقالا قال فيه أن ما نشره مصطفى الشوربجي بك ، « ما هو الا رأى خاص به لا رأى أعضاء الحزب جميعهم (٧) » .

\*\*\*

فى ذلك الحين بدأ مؤتمر الصلح فى الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا . وقد خشى الوفد أن تؤثر انجلترا على تركيا لتحملها على أن تتنازل لها عن سيادتها على مصر ، لتتخذها سندا لها فى حرمان مصر من استقلالها ، فسارع الى اغلاق الباب فى وجه هذه المحاولة ، وقدم مذكرة الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح فى يوم ٦ يناير ١٩٢٠ تسأل فيها : « هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر ؟ وهل تستطيع أن تتنازل عنها؟ » ، ورد على ذلك فقال : « ان اشتراك مصر فى الحرب ، ودخول تركيا فيها ، قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر ، فأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه . وان توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية ، وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا » . ثم قال : « أما سيادتها التى كانت لها بحق الأقوى أو بعبارة أصح بإرادة الدول الأوروبية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت . ومن المبادئ المقررة الدائمة أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون الا لمصلحة الدولة المسودة » . وقد تناول الوفد بعد ذلك احتمال اعتراف تركيا نفسها بالحماية ، فقال أن هذا الاعتراف اذا وقع « لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ، ولا يمكن أن يجعل الحماية شرعية ، ولا أن يقيم لها وزنا » (٨) .

من كل هذا يرى واضحا أن الوفد لم يكن يعلق أهمية ما على تنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها ، لأنه كان يعتبر أن هذه السيادة قد « انتهت وانعدمت » . كما أنه كان قد تخلى عن فكرة دولية المسألة المصرية ، بعد أن ثبت عقم الاعتماد على الدول الأجنبية لاجراء الانجليز من مصر والحصول على استقلالها . ولهذا فان عودة الوفد الى اجراء المسألة المصرية من حيز العلاقات المصرية البريطانية الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان يعتبر أمرا غريبا . على أن الواقع أن ياس الوفد من الموقف السياسى فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ونفى سعد ، وفشل حل المسألة المصرية بواسطة مفاوضات ثنائية مع انجلترا ، ثم انفتاح الباب لاجراء المسألة المصرية من جديد الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان ، كل هذا قد دفع الوفد الى محاولة حل المسألة

المصرية من هذا الطريق مرة أخرى والسعى من ثم للاشتراك في مؤتمر لوران .

وقد ظهرت الدعوة لتمثيل مصر في مؤتمر لوران في أواخر عهد ثروت باشا . فقد أراد ثروت باشا أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلاً رسمياً ، وأوفد سيف الله يسرى باشا إلى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ليقرروا وجهة نظر مصر ، وهي أن يكون تمثيل مصر في المؤتمر السابقة في مصر والسودان إليها . ولكن سقوط وزارة ثروت باشا أوقف هذه المهمة (٩) . فلما تولى نسيم باشا الحكم ، ولم تكن قد وصلت إلى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر ، سعى - كما يقول في كتاب استقالته - للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنه لم يوفق ، كما أن الجروجرام الذي قبلت حكومته الدخول في المؤتمر على مقتضاه لم يقبل (١٠) .

ولم يكف الوفد يعلم بالمخاطر التي كان يجريها ثروت باشا لتمثيل مصر في المؤتمر ، حتى استفزته صفته التمثيلية كوكيل عن الأمة ، وشكه في أن انجلترا قد اتخفت من حكومة ثروت باشا أداة لتمثيل مصر في المؤتمر حتى يكون نقل السيادة إلى مصر اسمياً وتظل هي محتفظة بجوهر السيادة - استفزه هذا إلى التصدي للمحاولة ، فاجتمع في يوم ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر بياناً بوجوب اشتراك مصر في مؤتمر لوزان قال فيه : « سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر في معاهدة سيفر . ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر ، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صار من الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشارك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها . وهم هيئة الوفد التي يرأسه سعد باشا ليحصل على أمرين : أولاً - إقرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس . ثانياً - تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادي النيل . على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن . » ثم ألق الوفد بعثته من كل من : حسن حسيب باشا وعلى الشمسي بك وسلامة ميخائيل بك والاستاذ عبد الحليم البيلي وحسين هلال بك وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفي بك (١١) .

عنى أن الحزب الوطنى لم يلبث أن قرر فى نفس اليوم أيضا إيفاد مندوبين من قبله الى مؤتمر لوزان ، «لبيان حقيقة الحال فى مطلب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها » ، وألف وفدا من أحمد لطفي بك وحافظ رمضان والاستاذ أحمد وجدي وأحمد حيرى بك والدكتور اسماعيل صدقي بك وسعيد طليعات بك(١٢) . وكان تاليف هذا الوفد بصديا لا معنى له ، لأنه اذا كان مفهوما أن الوفد قد قرر الذهاب الى مؤتمر لوزان بما له من صفة الوكالة عن الأمة ، فبأى صفة يقرر الحزب الوطنى تمثيل مصر فى المؤتمر ؟ فى الحقيقة أن قرار الحزب بالذهاب الى المؤتمر دون أن توليه الأمة الثقة التى أولتها للوفد فى التوكيلات قد أثبت ضرره ، وهو عودة لمحاولاته السابقة الفاشلة لارسال وفد الى مؤتمر الصلح لينافس به وفد سعد باشا ، وهى المحاولات التى حاربتها الأمة وأفسدها .

على كل حال فقد أدرك الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ويظهر الأمة بمظهر الانقسام . ولهذا فقد قررا فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ بفندق اكسلسيور بروما ، الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، ثم اتفقا على أن يكون برنامج الوفدين هو : الاستقلال التام لوادى النيل وجلاء الجنود البريطانية عن جميع بقاعه ، وإلغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وأن يكون حل مسألة الامتيازات الاجنبية بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة ، وتقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن هذه الحيدة ، والعمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض ، والمطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة(١٣) . ثم قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، واستند فى مطالبته بقبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر الى أن «مسألة مصر ليست مسألة سياسية داخلية بريطانية ، وليست من المسائل التى يمكن حلها بإرادة دولة واحدة » ، ثم حذر الوفد المؤتمر من قبول وفد مصرى ممثل من الحكومة المصرية قائلا انه « لا يمكن أن يتسولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان(١٤) » .

على أن محاولات تمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي باعث بالفشل ، اذ عطلت عناصر الحياة السياسية المصرية بعضها البعض - كما يقول الاستاذ شفيق غربال (١٥) : وفيما يختص بالعنصر الشعبي ، فإن النزاع لم يلبث أن دب بين الوفدين المؤتلفين وأوفد كل منهما بعثة تمثله الى أنقرة لمقابلة مصطفى كمال . وهناك راحت كل بعثة تنتقص من صفة البعثة الاخرى التمثيلية ، وكانت تأمل في أن تتنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها . ولكن مصطفى كمال لم يكن يملك حيال مصر في ذلك الحين سوى التمنيات الطيبة أفرغها في كتاب الى رئيس الوفد المؤتلف حسن حسيب باشا (١٦) . وفي الحقيقة أن تركيا كانت مشغولة في تلك الاثناء باسترداد كيائها كدولة مستقلة وتحرير نفسها من كل القيود ، بل لقد كانت تعمل في ذلك الوقت على تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية ، كما كانت تطالب بولاية الموصل على حساب الشعب العراقي (١٧) .

هذا فيما يختص بالعنصر الشعبي ، أما فيما يختص بالعنصر الرسمي ، فبالاضافة الى ما كان يلقاه من مقاومة العنصر الشعبي الذي كان يحذر المؤتمر من قبوله ممثلا لمصر في المؤتمر ، فإن البرامج التي تقدم بها ثروت باشا ثم نسيم باشا للاشتراك في المؤتمر لم يقدر لها القبول . وقد ثارت بشأن هذه البرامج مناقشات شديدة عندما وجه سعد زغلول ، في اثناء توليه الحكم ، اتهاما الى ثروت باشا في البرلمان يستفاد منه أنه كان يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهد بنفاذها في امر ديون الجزية . وذلك في اثناء مفاوضاته مع الانجليز على اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، فقد تعهد باحترام ديون تركيا بأنواعها الثلاثة وبتحمل مصر اياها ، وذكر أن برنامج ثروت باشا بخصوص السيادة التركية كان يقضى بأن يكون تننازل تركيا عن حقوقها تنازلا مطلقا ( لا لمصر ) ، وأن نسيم باشا كان برنامجا على العكس ينص على أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ، لا تنازلا مطلقا ، وعلى أنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصري الحق التام في بحث النقط الاربع المحتفظ بها . وقرر سعد باشا أنه ، لهذا السبب ، رفض طلب نسيم باشا . ولم يدع للمؤتمر لأن برنامجا لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون تنازل تركيا عاما ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الاربع لنظر البرلمان (١٨) .

وقد كتبت جريدة البلاغ الوفدية مقالا تؤكد فيه اتهامات سعد باشا

السالفة الذكر وتفسرها فقالت : « ان ثروت باشا واسماعيل باشا صدقي كانا قد تعهدا في يوم ٢٠ يناير ١٩٢٢ ، أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو ٤٠ يوما ، فى وثيقة سرية اعضاها مع مستر سكوت ، مستشار دار الحماية ، وهى الوثيقة التى كان سعد باشا أول من فضح أمرها فى إحدى خطبه ، أن يتركها للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء . ومعنى ذلك أنهما تعهدا إذا ما صادرا فى الوزارة أن يقبلا ، باسم الحكومة المصرية ، كل قرار تقرره الحكومة الانجليزية فى هذا الموضوع . وبما أن الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت الحكومة البريطانية نفسها قروت فى زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا (١٨ مكر) ، فبديهي أن هذا القرار الذى قبله ثروت باشا واسماعيل صدقي باشا فى الوثيقة السرية كان معناه الحقيقى إلزام مصر بتلك الديون ، لأن إنجلترا ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » .

وقد دافع ثروت باشا عن نفسه من واقع ملف المحادثات التى دارت بينه وبين دار المندوب السامى قبل تصريح ١٨ فبراير ، فقال ان الوثيقة التى يشير اليها سعد باشا وضعت فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التى أدت الى انتهاء الحماية ، وهى محضر دوت فيه محادثة خاصة حضرها معه صدقي باشا ، ببيان المسائل التى تشملها الامور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة فى بعض المسائل التى تشملها الامور المحتفظ بها ، دون أن يربط بذلك أية وزارة أخرى . وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ، ذكر فى المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التى كانت تدفع من الجزية . ولكنه وصدقي باشا أوضحا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار اليها ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل ، وطلبا ، وسلم بطلبهما مستر سكوت ، بأن تفسف عبارة « بكامل الحرية فى المناقشة بين الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع «الكتاب» بعد كلمة «ودية» . وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل فى اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذى أعد ليرفق به « التصريح لمصر » فوافقت ، وأضيفت العبارة الى التصريح نفسه .

ثم قال ثروت باشا : « ويتضح جليا مما سبق ، أن ما بناء سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بنفادها فى أمر ديون الجزية لا أساس له ، والواقع أن البرنامج



والذى وضعناه لمؤتمر لوران ثم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية ، بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بالا تلزم مصر بشئ مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية ، فاذا اوجبت الدول على مصر أن تدفع ، فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيا بكل ما تدفعه عنها . وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولا شك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا اراد . والى جانب هذا فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها دولة سعد باشا فى مجلس النواب ، أن الوزارة التى خلفتنا ابقت البرنامج فى هذه المسألة كما تركناه من غير تعديل أو تغيير (١٩) ، . .

على كل حال فقد كان ، بسبب انتهاء مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر بصفة رسمية أو شعبية ، أن نجحت تركيا فى تحميل مصر اعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية . وقد أوردت جريدة السياسة مقالا شرحت فيه كيف تم هذا فقالت : « كان أول سؤال طرح فى إحدى اللجان الفرعية للمؤتمر هو ما اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى ينبغى أن تتحمل جزءا من الدين العثمانى العام ، وفقا للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على أجزائها جميعا ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال . طرح الفرنسيون السؤال ، فقوبل بعدم ملاءمة النظر فيه ما دام المندوب المصرى لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر ، وكان مفروضا أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستشارك فى مفاوضات المؤتمر . ولكن لا سقطت وزارة ثروت باشا ، وتولى نسيم باشا ، وطال انتظار مندوب مصر ، تكلم مندوب إنجلترا ، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا ، وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا ، وتميز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العلية ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليا واحدا مما اقترضته هى ، فلا يصح تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية .

« هذا من ناحية علاقة مصر بمبدأ توزيع الديون العثمانية ، أما علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية ، فالذى حصل فى المؤتمر ، هو أن لجنة المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية ، لجأت الى بيانات صندوق الدين العثمانى فى الأستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحامل القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين العثمانى لم يكن يتولى أمر

دفع أقساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن .  
ولم يكن في المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر الى ضرورة ضم مبالغ هذه  
القروض الى القروض العثمانية ، ثم توقفت المفاوضات ، ثم استؤنفت ،  
وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت ، وتحسنت مع انجلترا ،  
فضمن عصمت باشا مذكرته اشارة الى ضرورة وضع نص في صلب  
المعاهدة يقضى بتحميل مصر اعباء الديون التي كانت تدفع من الجزية  
المصرية . وكانت وزارة يحيى ابراهيم باشا في الحكم فكانت صامدة ،  
فتفاهم المتخاصمون في المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سيررامبولد  
رئيس ممثلي انجلترا لعصمت باشا بأن مصر ستتحمّل ما تطلب  
تركيا (٢٠) .

هكذا أسس مؤتمر لوزان عن خيبة أمل أخرى لمصر في الضمير  
العالمى ، أضيفت الى خيبة أملها فيه في مؤتمر الصلح . وقد اعتبرت  
معاهدة لوزان في موادها ، من السابعة عشرة الى التاسعة عشرة ، القضية  
المصرية قضية خاصة قائمة بذاتها وفصلتها عن الأمور المتعلقة بتركيا ،  
كما فصلت تركيا عنها (٢١) . فقد نصت المادة ١٧ على أن «يسرى مفعول  
تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر ١٩١٤» ،  
تاريخ صدور قرار الحكومة المصرية بمنع التعامل مع المانيا  
وتحويل انجلترا حقوق الحرب في الاراضى والموانئ المصرية .  
كما نصت المادة ١٨ على أن تركيا « قد صارت محرة من كل تعهداتها  
الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهي القروض  
المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ . وصارت المدفوعات  
السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات  
الدين المصرى العام ، وصارت مصر محرة من كافة التعهدات الأخرى  
المتعلقة بالديون العثمانية » ، أما المادة ١٩ فقد نصت على أن « المسائل  
الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية ، التي لا تسرى عليها ( الدولة  
المصرية ) الأحكام الخاصة بالأحكام للنسلخة من تركيا بمقتضى هذه  
المعاهدة ، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن  
في الظروف التي تعينها » . وأقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدة الأمستانة  
المعقودة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام بحرية الملاحة في  
قناة السويس ، وذلك بنفس التحفظ الخاص بتسوية المسائل الناتجة  
عن الاعتراف بالدولة المصرية باتفاقات تعقد في حينها بين الدول صاحبات  
الشأن في الظروف التي تعينها (٢٢) . وبهذه القرارات تكون المشكلة  
المصرية كمسكلة دولية قد صفت (٢٣) .

## حواشي الفصل السابع

### المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

- ١ - النظام في ٢١ سبتمبر ١٩١٩ عدد ٥١
- ٢ - برنامج الوفد الذي أصدره في ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، الرافعي : المرجع السابق ، ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠٦ ، خطاب سعد باشا في دار حميد الباسل باشا في ١٣ يناير ١٩١٩ ، : احمد شفيق : العوليات ، تمهيد ج ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، خطاب سعد باشا لخلول مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض اقواله عن بلاده في ٢٨ ابريل ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٠٤ ، خطاب سعد باشا الى الميسيو فريسنييه ، نفس المصدر ص ٢٦٢ ، خطاب سعد الى مؤتمر الصلح يطلب اعادة النظر في المسألة المصرية في ٢٦ يولييه ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٤٧٧ .
- ٣ - النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩
- ٤ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧١ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤ - ٥٢٥
- ٥ - النظام في ٢٢ سبتمبر ١٩١٩
- ٦ - النظام في ٢١ سبتمبر ١٩١٩
- ٧ - نفس المصدر في ٢٤ سبتمبر ١٩١٩
- ٨ - محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ص ١٢٢ - ١٢٤
- ٩ - الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ ص ٧١
- ١٠ - نفس المصدر ص ٩٢
- ١١ - نفس المصدر ص ٧٧ - ٧٨
- ١٢ - الرافعي : نفس المصدر ص ٧١ ، ٧٨

١٣ - عن صورة زكوغرافية لوثيقة القرار ، موجودة في كتاب مصطفى الشهابي  
الحامي : الوطن في خطر ص ٢٨ - ٤٠ ( ١٩٢٠ ) ، الرافعي : المرجع السابق  
ص ٧٨ - ٧٩

١٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٠ - ٨٢

١٥ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١٢٠

١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥

١٧ - دكتور فاضل حسين : محاضرات في مؤتمر لوزان وأظرفه في البلاد العربية ص  
٦٧ ( معهد الدراسات العربية ١٩٥٨ )

١٨ - مفضطة مجلس النواب في ٩ يولية ١٩٢٤ ص ٨٥٧ - ٨٥٨

١٨ م : جاء في مشروع كيرزن تحت عنوان : « قروض الجزية » :

« البالغ التي تعهد خديويون مصر في أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التي  
اصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتي كانت مخصصة لنفع  
العوائل عن قرض سنة ١٨٩٤ ، سنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة  
المصرية على تخصيصها لذلك ، الى أن يتم استهلاك ذينك القرضين . وتستمر  
الحكومة المصرية أيضا في دفع باكانت تدفع من البالغ لسداد عوائل قرض سنة  
١٨٥٥ المضمون »

وقد جاء في الجلسة السادسة عشرة من مفاوضات عدلي - كيرزن :

« صدقي باشا : انكم قد رتبتم على من ورث تركيا من الدول في الجهات التي  
حلت محلها فيها ، نصيبا من ديونها ، فهل لم تخصصوا هذه الدول باى نصيب  
في الديون التركية التي كان قد احيل دفعها على مصر ؟ »

مندوب وزارة المالية البريطانية - ( راجع معاهدة سيلر ووجد أن الديون التي  
أحيلت على مصر لم تسأل في التوزيع ، بل أن انجلترا التزمت في المعاهدة بإخلاء  
تركيا من تبعاتها )

صدقي باشا - هذه هي نتيجة تقريركم أمورا تتعلق بمصر دون أن تكون مصر  
طرفا فيها .

مندوب وزارة المالية - نعم كان يصح أن يؤخذ رأيكم ، ولكن لم يحصل ذلك .  
( قانون رقم ٨٠ ، الف ١ )

١٩ - السياسة في ١١ يولية ١٩٢٤

٢٠ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٤٨

٢١ - دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٧

٢٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٦ - ٨٧

٢٣ - دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٨

## الفصل الثامن

الحكم الدستوري  
والوزارة البرجوازية الاولى

## ٤٨ تقسيم الرأى حول تولّى سعد زغلول رئاسة الوزارة

فى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ ألف سعد زغلول باشا الوزارة الدستورية الأولى . وبذلك حسم الخلاف الذى نشب عقب اكتساح الوفد للانتخابات حول من يتولى رئاسة الوزارة . وهل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يتولاها أحد مساعديه ، أم لا يتولاها أحد من الوفديين إطلاقا وتؤلف وزارة ادارية ؟ . ولم يكن هذا الخلاف قاصرا على فئات الرأى العام فقط ، بل تجاوزته الى داخل الوفد نفسه . ومما لا ريب فيه أن الامر كان يستحق كل هذا الجدل ، بل انه يبدو الآن فى عين المؤرخ أكثر جدية وخطورة مما كان يلوح فى ذلك الحين .

كانت الحجج التى أدليت فى صالح تولّى سعد زغلول باشا رئاسة الوزارة هي ، أن سعد زغلول فى منصب الوزارة يكون أقدر على خدمة القضية المصرية منه اذا كان بعيدا عنه ، لاجتماع القوتين فى يده . مؤازرة الأمة وزمام الحكم ، وأن وجود سعد باشا فى رئاسة الوزارة المصرية ومستر رمزى مكدونالد فى رئاسة الوزارة البريطانية « فال حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع » - على حد تعبير محمد سعيد باشا - ، وأن الزعماء الذين قادوا النهضة مثل مصطفى كمال وفنزيوس وموسولينى لم يحجموا عن تقلد الحكم استمرارا للواجب الذى أخفوه على أنفسهم . هذا عدا أن مصلحة البلاد تقتضى أن يتولى سعد باشا الحكم لأنه الوحيد ، نظرا لكفاءته وصفاته والثقة التى وضعتها الأمة فيه ، الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليد الصالحة (١) . وكان أصحاب هذا الرأى هم محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا .

وقد عارض الأمير عمر طوسون هذا الرأى . اذ كانت وجهة نظره أن الحيلة تقضى على سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان ، أن يبتعدوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذى لم ترض

عنه الأمة • وأن الوزارة الجديدة يجب أن تؤلف كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها (٢) •

أما في داخل الوفد ، فقد رأى البعض ألا يقبل سعد باشا الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده ، يجعله أقدر على العمل وإنجاز الشيء الكثير ، ولكنه إذا تولى رئاسة الوزارة فإنه سوف يتعرض للنقد والمعارضة ، لأن من يتولى الوزارة ، وخصوصا كرئيس لها ، لا بد أن يتصرف إلى حد بعيد وفق الدستور والوضع القائم • وكان من أنصار هذا الرأي حرم سعد زغلول باشا نفسه ، وواصف غالى وأمين يوسف (٣) • ولكن سعد زغلول حسم الخلاف بتأليف الوزارة في ٢٨ يناير - كما ذكرنا - وبإلتيه عهد بها إلى أحد مساعديه • لأن النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا • ولنتناقش القضية من الأساس • والأساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير • فإن هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص لمصر ، بل ودستور رجعي أيضا يستع الملك سلطات تغطي على سلطة الأمة • فما هو المعنى المترتب على هذا ؟ هذا المعنى هو أنه إذا تولى سعد باشا رئاسة الوزارة ، فاما أن يتصرف في حدود الاستقلال الناقص والدستور الرجعي ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ويتساوى مع أبطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما أن يتصرف في إطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة إلحاق الضرر بالقضية الوطنية •

ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التي تولى رياستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة وتصرفت مصر في عهده تصرف الأمم الكاملة الاستقلال ، فازدحم عهده بالأحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والقصر وصلت بالمد الثوري إلى ذراه ، فما كادت ترتكب جريمة مقتل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه القصر. ثمن هذا مضاعفا • وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقها الكبرى في مارس ١٩١٩؛ فعندما أصيبت الأمة المصرية في شخص زعيمها وقائدتها الذي كان هدفا سهلا المنال من فوق كرسي الحكم ، أثر ذلك في معنويتها ، فوقع خذلان وقتي ، استطاع من خلاله الانجليز ، كما استطاع القصر أن يتفقد كل إلى أغراضه ، فأخمدت الحركة الوطنية في مصر وفي السودان ، وأبعدت القوى الوطنية عن الحكم وتكل بالبرلمان وشغلت الأمة عن قضيتها بالصراع الداخلي من أجل الدستور •

تطور الحركة الوطنية - ١٧٤

ولقد سيقّت المبررات - كما مر بنا - ليقبل سعد زغلول رياسة الوزارة ، بأن وجود سعد في رياسة الوزارة ووجود المستر مكدونالد في رياسة الوزارة البريطانية ، وهو الذى كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام فى الدفاع عن مصر أمام الرأى العام البريطانى ، انما هو فرصة حسنة ولا يجب أن تضيع . ومع ذلك فان قيام الحكومة العمالية كان يجب - فى حده ذاته - أن يكون سببا فى ابتعاد سعد زغلول عن رياسة الوزارة ، من وجهة نظر الباحث . لأن الضعف الذى نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التى كانت تواجهها ، كان من شأنه أن يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر . وهذا يفسر تلهف المستر مكدونالد على المفاوضة فى البداية ، ثم تطيره منها فى النهاية عندما صارت الأمور على غير ما يهوى . وقد أدرك سعد زغلول ذلك متأخرا ، ففي الحديث الذى أجراه معه مندوب التايمز فى ٢١ مايو ١٩٢٤ اغترف فيه بأن « الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا » ، ثم قال للمراسل مبتسما : « انك لا تنتظر منى بلا شك أن اقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر (٤) » .

### مناقشة قبول الوفد الحكم

ويعتقد بعض السادة المؤرخين أن قبول الوفد الحكم قد حول هذه الحزب من حزب ثورى الى حزب برلمانى ، وأن ذلك كان من العوامل الأساسية فى فشل ثورة ١٩١٩ . ويضيف البعض أن ذلك كان أكبر نكسة أصابت الأمة . وفى رأى أن قبول الوفد الحكم فى عام ١٩٢٤ كان امرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبيعيا للغاية . ذلك أن قيام دستور ١٩٢٣ وإمكان إجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبى الذى قام الوفد بمقتضاه فى نوفمبر ١٩١٨ ومارس مهمته فى السعى لاستقلال مصر بمقتضاه ، والذى لجأ اليه فى ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التى كانت مبسطة على البلاد ، وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام . ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد فى ممارسته لمهمته وسلطته على أساس آخر غير التوكيل القديم ، وهذا الأساس هو ثقة الناخبين ، فإذا ما نالها استمرت مهمته ، وإذا فقدتها انتهت مهمته ، واستأنفها بعلم من تولية الأمة ثقها .



وليس من قبيل الصدف أن نرى الوفد في ٢٦ إبريل ١٩٢٤ يغير صورته بما يلائم هذا الإطار الدستوى الجديد ، فيصبح حزبا ينوب عن أغلبية الأمة في الحكم ، بعد أن كان وكيلا عن الأمة بأسرها . وإن شق عليه أن يطلق على نفسه هذا الاسم فاختر له الاستاذ مكرم عبيد اسم « هيئة الوفدين » (٥) .

وبتغير الأساس الديمقراطي الذي قام عليه الوفد ، ومارس مهمته بمقتضاه ، كان من الطبيعي أن يتغير أسلوب عمل الوفد بما يلائم هذا التغيير . ذلك أن قيام الوفد بالصورة التي قام عليها إنما كان لضرورة هي أن الحكومة التي كانت قائمة في الحكم في ذلك الحين كانت حكومة غير دستورية أقامتها سلطة الاحتلال لا سلطة الأمة ، وكانت هذه الحكومة قاصرة ، بحكم الأساس الذي قامت عليه ، عن تمثيل الأمة في أي مطالبة باستقلالها ، ومن ثم قام الوفد لينوب عنها في هذه المهمة . فلما تغير الأساس الذي تقوم عليه الحكومة في مصر بعد قيام دستور ١٩٢٣ ، وأصبحت الحكومة تقوم على أساس الإرادة الشعبية وبناء على الثقة التي توليها إياها الأمة ، أصبح وجود الوفد نفسه بالصفة التي قام عليها لا معنى له ، لأنه لا يتصور وجود وكيلين عن الأمة ، الوفد والحكومة الدستورية . ومن ثم فلم يعد من سبيل لكي يمارس الوفد مهمته إلا إذا تولى الحكم بغير الفوز في الانتخابات ، كما لم يعد في استطاعة الوفد أن يحتفظ بصفته التي قام عليها ، وإنما كان عليه أن يصبح حزبا برلمانيا اعترف بهذا أو لم يعترف ، أراد أم لم يرد .

أما القول بأن قبول الوفد الحكم قد جوله من حزب ثوري إلى حزب برلماني ، وإن ذلك كان نكسة كبرى . فالحقيقة أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا ثوريا ، كما هو المعتقد ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ، ولا في خلالها ، ولا في الفترة التي بعدها ( بالرغم من الدور الذي قام به عبد الرحمن فهمي بتأييد سعد زغلول ) . ذلك أن الوفد بالرغم من إيمانه ، بل واعتماده على النضال الشعبي في كفاحه ضد الاحتلال ، إلا أنه لم يتصور أن يتم جلاء الانجليز عن مصر بمحض هذا النضال الشعبي - أي عن طريق ثورة - ، فقد تصور في البداية الحصول على الاستقلال عن طريق التفاهم المباشر مع انجلترا . فلما رفضت انجلترا الاعتراف به وقبضت على كبار أعضائه ونفثتهم إلى مألطة ، عاد الوفد ، بعد أن أطلقت انجلترا سراح زعمائه ، وسمحت لهم بالسفر إلى الخارج ، فتصور الحصول على الاستقلال عن طريق اعتراف الدول في

مؤتمر الصلح لمصر باستقلالها ، بناء على أن المسألة المصرية مسألة دولية . فلما خيبت الدول ظن الوفد واعترفت بالحماية ، وجاءت ظروف لجنه ملتر في مصر ، عاد الوفد الى فكرة التفاوض المباشر مع انجلترا . فلما فشلت مفاوضات الوفد مع انجلترا ، وأصدرت انجلترا تصريح ٢٨ فبراير الذى منحت فيه مصر مظهر الاستقلال دون جوهره ، انتهز الوفد فرصة انعقاد مؤتمر نوزان لي طرح المسألة المصرية عليه من جديد ويسعى للحصول من الدول على اعترافها باستقلال مصر وتنازل تركيا عن حقوقها لها . فاین تورية الوفد فى كل هذا ؟

الحقيقة أن الوفد كان ينظر الى النضال الشعبى كوسيلة تعزز امكانيات العمل السياسى وتدعم مركز المفاوضات المصرى على مائدة المفاوضات أمام الانجليز . ولم يجعل هذا الحزب فى برنامج التوسل بالثورة طريقا لاجراج الانجليز من مصر ، ولهذا فلم يعن قادته برسم مخطط ثورى يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تكون على أهبة الاستعداد للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية . صحيح أن الوفد تميز بالتنظيم الشامل الكبير بالمقارنة بأحزاب ما قبل الحرب العظمى ، ولكن الأجهزة الوفدية التى انبثت فى جميع أحياء المدن والقرى ، لم يمتد عملها لأكثر من التهيج السياسى وتنظيم المظاهرات واحداث الاضطرابات والاثارة ضد الاحتلال وغير ذلك . وبمعنى آخر لم تكن تنظيمات الوفد تنظيمات ثورية مسلحة ، بل تنظيمات ذات صبغة ديماجوجية .

لهذا فلا يمكن أن يعد قبول الوفد الحكم فى عام ١٩٢٤ تحولا فى خطته انسياسية أو تغييرا فى طبيعته الأساسية ، من ناحية أنه هيئة تسعى لاستقلال مصر بكل الطرق ما عدا الثورة المسلحة . وإنما التغيير الذى حدث هو أن الوفد كان عليه أن يحارب الاحتلال ، وأن يسعى للحصول على استقلال مصر بواسطة المفاوضات ، من مقعده فى كرسى الحكم ، بعد أن أصبحت الحكومة الدستورية هى الهيئة التى تمثل مصر فى الدفاع عن مصالحها . وهذا سر ارتباط معركة الدستور بمعركة الاستقلال بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحياة البرلمانية . وفى الحقيقة أن الوفد لم يكن فى وسعه أن يبقى بعيدا عن الحكم الا فى حالة واحدة ، هى أن يرفض دستور ١٩٢٣ ، وأن يرفض قيام الحكم الدستورى . وهذا امر غير معقول ، لأن حق الأمة فى الحياة الدستورية حق طبيعى ، ومطمح قديم سابق على عهد الاحتلال نفسه ، وقد ثارت الأمة له ثورة عارمة فى عام ١٨٨١ .

وقد اعتقد بعض المؤرخين أن قبول الوفد الحكم دليل على أنه قبل تصريح ٢٨ فبراير ، ولو من الناحية الواقعية . وقد يكون هذا القول صحيحاً لو أن الوفد تصرف ، بعد اعتلائه الحكم في حدود تصريح ٢٨ فبراير وداخل إطاره ، فاحترم حق إنجلترا في التحفظات . ولكن تاريخ وزارة سعد باشا ، وتاريخ المفاوضات التي أجراها الوفد في عهد حكوماته المتعاقبة ، يثبت أنه لم يحفل بالتصريح ولا بالتحفظات ، بل إن عدم اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير من الناحيتين الشرعية أو الفعلية ، هو سر الاشتباكات المتكررة بينه وبين الإنجليز ، وسر ازدحام الفترة التي أعقبت التصريح بحوادث التدخل البريطاني والاندازات البريطانية . ويعتبر عدم اعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير أحد الفروق الدقيقة بينه وبين الأحرار الدستوريين الذين كانوا يعترفون بالتحفظات التي كان يتضمنها التصريح ويحترمونها ويتصرفون في إطارها أثناء توليهم الحكم .

#### الصدام بين سعد والملك فؤاد حول الدستور

عندما طلع عام ١٩٢٤ كان سعد زغلول يطل مصر بلا منازع . فقد هوى أبطال تصريح ٢٨ فبراير إلى السفح بنجاح ستة من أنصارهم فقط في الانتخابات ، وأخذت دار المندوب السامي التي لم يكن لسعد زغلول صلة رسمية بها منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تخطب وده . فقد زاره سرا المستر « كير » زيارتين خاصتين قبل توليه الوزارة ، نجح في خلالها في إزالة الشك من نفسه ، كما أن اللورد النبي توجه بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، رغم جريان العادة بضرورة زيارة رئيس وزراء مصر له أولاً (٦) . أما الملك فؤاد فلم يكن ليطلع في معارضة سعد زغلول إذا تودد دار المندوب السامي له من ناحية ، وإذا صدّاقة الحكومة البريطانية له من ناحية أخرى . هذا إلى جانب أن العلاقات كانت قد سوّيت بين سعد والملك بفضل الجهود التي بذلها في هذا السبيل كل من محمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا وتوفيق نسيم باشا . وهي الجهود التي تلقى الباشوات الثلاثة مكافأتهم عليها في تعيينهم وزراء في وزارة سعد باشا . بل كان من المظنون في حالة عدم قبول سعد باشا مهمة الحكم أن يعهد به إلى واحد منهم (٧) .

دمع كل هذا ، فلم يكن بد من أن يندب النزاع سريعاً بين الملك الأتوقراطي النزعة والزعيم الدستوري . والحقيقة أن لقاء سعد زغلول

بالمملك فؤاد فى الوزارة الدستورية الأولى ، قد تم والمملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة الستين التى قضاهما فى الحكم والستين التى قضاهما قبله . وهذه الحقيقة تفسر المهارة التى قلب بها الحياة الدستورية ، ولما تعم أكثر من عام واحد . فلقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو فى أوائل الشيخوخة ، بعد أن قضى معظم حياته فى أوروبا بين سويسرا وإيطاليا والأتانة والنمسا ، وبعد أن انتظم فى الجيش ضابطا فى المدفعية ثلاث سنين ، ثم عينته الحكومة التركية ملحقا حربيا بسفارتها فى « فينا » عاصمة النمسا وبقي بها نحو سنين ، الى أن استدعاه الخديو عباس لما تولى عرش مصر وعينه فى معيته كبيرا لياورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى (٨) . وقد اكتسب الملك فؤاد فى كل ذلك خبرة اكتسبته اعترافا اجماعيا من المعارضين والأصدقاء والمحايد على السواء بقوة شخصيته وعظيم اطلاعه وتفكيره (٩) . وعندما تولى الحكم قضى ست أو سبع سنوات لا تبدو منه حركة ، ولا يشعر الناس نه بسيطرة فى الحكومة أو فى الحياة الشعبية . فاختار الكثيرون فهم هذا السكوت ، وحسبوه ضعفا . ولكنه كان فى الحقيقة - كما يقول الأستاذ العقاد (١٠) - « تدبرا مقدرًا وتأهبا مدبرا الى حين » ، فتمدد أخذ الملك فؤاد يترقب ويتأهب فى تلك السنوات ، يجمع المعلومات ويستميل الأنصار ، حتى لم تكده تنقضى تلك السنوات الا وكان قد احاط بكل كبيرة وصغيرة من دوائر الكبراء والسراة ورؤساء الحكومات ، وعرف من أين يستمالون ومن أين يرجون أو يخافون . ثم ما لبثت أن ظهرت مهارته وقوته عندما قام بمسح الدستور رغم معارضة كل القوى السياسية فى مصر : الوفديين ، والأحرار الدستوريين ، والوطنيين ، ودار المندوب السامى التى كرهت أن يزاحمها النفوذ . ومن أجل هذا فان لقاء الملك فؤاد بسعد زغلول فى الوزارة الدستورية ، كان لقاء بين قوتين خلقتا لتتصارعا لا لتتفقا .

ولقد بدأ الصراع فى بادئ الأمر فى صورة مناقشات خفيفة ، عندما قدم سعد زغلول للملك فؤاد القائمة التى أعدها بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم . فقد اعترض الملك على تعيين اثنين منهم هما : على الشمسى بك ومرقص حنا بك . أما الأول فلأنه كان من المؤيدين للخديو عباس ، وأما الثانى فلأنه كان قبطيا ، « ولا يليق بقبطى أن يعين وزيرا للعدل فى بلد اسلامى » . كذلك اعترض الملك فؤاد على تعيين وزيرين قبطيين وهما مرقص حنا باشا ورافف غالى باشا بحجة أن

التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبلى واحد ، وقد يتأثر الشعب ، بالخروج على هذا التقليد - وقد رفض سعد قبول هذه الحجة ، وقال انه لا يفرق بين مسلم وقبلى ، وانه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ، وأصر على اختيار الوزيرين . على انه استجاب من جانب آخر للملاحظات الملك الأخرى ، فحذف اسم على الشمسى ، وأسند الى مرقص حنا وزارة الأشغال العمومية ، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل ، وقد اعترض الملك أيضا على اختياره لضعف مكانته وضخامة المنصب الوزارى على مثله ، ولكن سعدا لم يقتنع وراجع الملك ، وكان ما أراد ، وعين الغرابلى وزيرا للعدل (١١) ، ولما كان « أفندى » ، فقد حطم تعيينه التقييم المظهرية التى كانت للباشوات ، وأكد الطابع البورجوازى للوزارة ، وأرضى الانتلجنتسبى المصرية غاية الارضاء .

كانت هذه هى الجولة الأولى . أما الجولة الثانية فكان ميدانها كتاب الملك فؤاد الى سعد زغلول الذى عهد اليه فيه بتولى الوزارة . فقد بنى اختياره له على كل سبب الا على السبب الوحيد الذى اختاره لأجله ، وهو انه نال ثقة الأمة فى الانتخابات . وكان غرضه من ذلك - كما يقول الرافعى - أن ينكر الأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وحققها فى اختيار حكامها . لكن سعدا أجاب على هذا الإنكار فى جوابه الى الملك ، فقد جعل أول سبب لولايته الحكم ثقة الأمة وضرورة احترام ارادتها . فجاء فى أول الخطاب قوله : « ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتك ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب على والبلاد داخله فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ، ألا أتحنى عن مسئولية الحكم .. » (١٢) .

ثم لم تلبث هذه الاشتباكات الخفيفة أن دخلت فى دور صدام حاد، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهري ، أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور ، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين . فلقد مر بنا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من ثلاثين عضوا الى عدد نسبى هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس . وذكرنا أن الغرض من ذلك وضع المجلسين تحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك . وقد أثبت الموقف الصلب الذى اتخذه الملك فؤاد من هذه المسألة صحة هذا الغرض . فقد تمسك بأن التعيين من حقه ، ارتكازا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ، وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على

مقتضى أحكام قانون الانتخاب . ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر عدته ليجرد هذه المادة مما صيغت لأجله ، فقد تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه ، ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وعلى أن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور ، وعلى أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون كما تقضى المادة ٦٠ من الدستور . وعلى أن أوامر الملك شفوية أو كتابة لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور .

وهنا نجم أول خلاف دستورى حاد بين الملك فؤاد وسعد زغلول أخذ يهدد بأزمة خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه . على أنه لما كانت مقاومة سعد زغلول فى ظل الظروف التى كانت مواتية له بشكل لم يسبق له مثيل ، تعتبر عبئا لا طائل تحته ، فقد اضطر الملك فى النهاية الى قبول التحكيم فى هذه المسألة ، واختير لمهمة التحكيم البارون فان دن بوش العالم البلجيكي والنائب العمومى للمحاكم المختلطة وقتئذ ، نظرا لأن المادة ٧٤ المذكورة كانت مأخوذة من الدستور البلجيكي . وقد درس البارون فان دن بوش المسألة ثم أفتى بأن « عدم مسئولية الملك ، تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد ، فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه . ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١٣) . وهكذا انتهى الخلاف لصالح الأمة . وكان سعد زغلول فيما يبدو مبيتا هذه المسألة من قبل أن يتولى الحكم ، ولهذا كان يلج فى وجوب علم استمرار وزارة يحيى ابراهيم باشا فى الحكم الى أن تتم عملية انتخاب مجلس الشيوخ (١٤) . وذلك حتى يجرى الانتخابات فى عهده ولا يتيح للملك الفرصة للتصرف فى تعيين أعضاء الشيوخ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا كما فعل بالنسبة لرجال السلك السياسى ، وقد حقق غرضه .

## تطور العلاقات بين الوزارة الدستورية وحكومة العمال

بدأت العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كاحسن ما تكون العلاقات بين حاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى . وقد أخذ الطرفان يتبادلان المجاملات . ففي الخطاب الذي ألقاه سعد زغلول في النواب في الحفل الذي أقاموه لتكريمه في فندق شبرد في ٢٥ يناير ، قال : « ومن علامات اذن الله بنجاح سعيينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحق ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » . (١٥) . وكان المستر مكدونالد عند حسن ظن سعد زغلول به ، فعندما طلب منه الأخير ، عقب توليه رئاسة الوزارة ، الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم في عهد الثورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمي بك وزملاؤه المحكوم عليهم في قضية « جمعية الانتقام » - وكان قانون التضمينات ينص على جعل العفو من اختصاص لجنة تؤلف للنظر في المقترحات الخاصة بذلك - أجاب المستر مكدونالد سعد زغلول الى طلبه ، وجاء في خطابه بهذا الخصوص : « ان الحكومة البريطانية قررت الموافقة على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى أقصى درجة مستطاعة ، وأن تنزل عن كل حقوقها في الأحكام الصادرة عليهم . ولا نرى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن في ٥ يولييه ١٩٢٣ ( اشارة الى قانون التضمينات ) في اصدار هذا العفو » ، أى أنها تتنازل عن الحق الذى احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المختصة (١٦) .

بيد أن المستر مكدونالد لم يسرف ، مع ذلك ، في المجاملة الى الحد الذى ينسب فيه الرد على ما جاء في البرنامج الوزارى الذى ضمنه سعد زغلول باشا. خطابه الى الملك بقبوله تأليف الوزارة ، وفيه يعلن أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافا « بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى » (١٧) . - يريد عدم الاعتراف بتعفظات تصريح ٢٨ فبراير - ، ففي اجابة للمستر مكدونالد على سؤال من المستر Ormsby Gore فى مجلس العموم ، أكد أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير (١٨) . وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح . ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا أنه لا محل للاحتجاج على « تصريحات لا تربطنا لأن مستر مكدونالد حر في أن يعبر بما يراه ، كما أنني أنا

أيضا حر في أن أصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا » (١٩) .

وفي يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتح البرلمان ، فاجتمع أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ في دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، حيث أقسم الملك أمامه اليمين الدستوري ، وألقى سعد زغلول باشا أول خطاب عرش طبقا للدستور . وبهذا انتقل ميلاد الجهاد الوطني الى داخل البرلمان . وقد تليت في البرلمان برقية تهنئة من المستر مكدونالد الى سعد باشا هناك فيها بافتتاح أول برلمان مصري ، وأعلن ان « حكومة جلالة الملك مستعدة الآن ، وفي كل وقت ، أن تتفاوض مع الحكومة المصرية » (٢٠) . وأهمية هذه العبارة أن المستر مكدونالد أطلق كلمة التفاوض فيها ولم يقيدها بشيء . وقد تناول سعد زغلول في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بأن حكومته « مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد ، لتحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان » (٢١) .

على أن عبارة « تحقيق الأمان القومي لمصر والسودان » ، لم تلبث ان صادفت استياء لدى كل من خصوم سعد في البرلمان ولدى الحكومة البريطانية . وكانت هذه العبارة قد صيغت في حذر حتى لا تسبب لمصاحب العرش أزمة كازمة لقب ملك مصر والسودان عند اعداد الدستور (٢٢) . ولكن بعض المعارضين أخذوا على الوزارة ما عدوه ضعفا أو ابهاما في هذه العبارة . وقابل سعد النقد بموقف حاسم ، فأعلن ان أي تعديل في الخطبة معناه حتما استقالة الوزارة ، ثم أزال التواء العبارة بتحليل لفظي للكلمات التي تشتمل عليها فقال : « هل فهمتم من الأمان القومي معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا . الأمان لفئة جمع أمة ، والأمنية هي ما يتمناه الانسان . والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون ما الذي يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال التام . حينئذ فالأمان القومي هي عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان » (٢٣) .

ثما الحكومة الانجليزية فان اشارة سعد زغلول الى السودان في خطاب العرش قد جعلتها تحس بالقلق بخصوص المفاوضات التي مستجري بينها وبين سعد زغلول (٢٤) . ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم : ففي يوم ١٠ مارس اتصل سعد بدار المنوب



السامي يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الأجانب (٢٥) . وكان هذا القانون يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، كما كان من شأنه تحميل الخزانة المصرية أعباء ثقالا ثامت بها (٢٦) . لهذا لم يتردد سعد زغلول فى اعلان استنكاره وزملائه لهذا القانون ، ولكنه فى الوقت نفسه رأى أن يوجه نظر النواب الى أن الوزارة السابقة لم تكتف بأن جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا . « فهل يمكننا أن ننقض معاهدة بمجرد أن زغلول تسلم الحكومة وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ينفذ المعاهدة ؟ هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا فى الحال أندر الدولة الانجليزية . لقد بحثت أنا وزملائي الأمر كما ينبغى ، وحفظنا فيه حقوق البلاد . قلنا ان الوزارة الحالية لا تقرر هذا القانون ، وتعتبره مرقعا للخزينة مخالفا للدستور ، ولكن اجتنابا لسوء التفاهم تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الافراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة » (٢٧) .

على أن المستر مكدونالد لم يلبث حين ابلغ برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون ، أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيرا شديدا من هذا التعديل (٢٨) . ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحسالة الأولى قبل الارتباط ، وفى جلسة مجلس النواب الخامسة والخمسين المنعقدة فى ٢٤ يونية بشأن التصديق على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، قال سعد زغلول للنواب : « اذا تشبثنا ببطلان القانون وامتنعنا عن التنفيذ ، وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ، ولنرجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط ، فهل يمكننا أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟

أصوات - حاشا .

سعد زغلول - ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة الجأتني اليه . نعم ان المبلغ باهظ . ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٩) ، .

وفى الحقيقة أن الحكومة كانت فى ذلك الحين مشغورة عن ساعديها

في احسبال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب ، ولم تكن هذه السياسة الا إستجابة لرغبة الانتلجنتسيا المصرية التي كانت تلك المسألة محل شكواها الدائم على النحو الذي مر بنا . ويلاحظ أن وزارة ثروت باشا قد عملت في هذا المضمار ، ولكن ذلك لم يكن بالصورة التي أثارت سخط الانجليز كما جرى في عهد سعد زغلول . وقد هاجم « لويد » هذه الاجراءات فقال انها تمت على حساب كفاءة الإدارة ، وانه من المشكوك فيه تماما أنه كان يوجد من المصريين من تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة بحيث يستطيعون أن يشغلوا هذه المناصب والوظائف (٣٠) .

على كل حال فان هذه العوامل مجتمعة ، جعلت الحكومة العمالية تعيد النظر في موقفها بخصوص المفاوضات التي كانت ترجو أن تقوى مركزها على حساب مصر . فقد أرسل المستر مكدونالد الى اللورد النبي يطلب اليه أن يحاول استكشاف المدى الذي كان سعد زغلول على استعداد للمضى اليه ، وعلى أي الأسس يكون . اذ كان ظاهرا أنه اذا كان سعد سيستمسك بتصريحاته المتكررة العلنية ، فان اجراء المفاوضات لن يكون من ورائه أي فائدة . على أن اللورد النبي رأى أن وقت الاتصال بسعد زغلول بهذا الخصوص قد فات ، وأن الآمال قد بنيت في مصر على وصول حكومة عمالية الى الحكم ، وكان سعد زغلول معتزما عرض القضية المصرية عليها بنفسه ، ومن ثم فقد استبعد النبي أن سعد زغلول سوف لا يكون مستعدا للتقابل معها في منتصف الطريق وقبول حل وسط . وقد رد المستر مكدونالد على ذلك بأنه ما لم تتوفر لديه بعض الدلائل على أن رغبات سعد زغلول « سوف لا تتعارض بشكل ميثس مع دعوانا التي لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة ، فاني لن أكون راغبا في دعوته للقيام بمفاوضات في لندن » . ولكن اللورد النبي رد في ٦ ابريل بأنه ما يزال على اعتقاده بأن الخطوة التي أخذت لا سبيل الى النكوص فيها ، ونصح رئيسه ، بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد في حسن نوايا الحكومة الانجليزية ، بالامتناع عن القيام « بعمل من جانبنا يؤدي الى اختلال هذه الثقة » . وذكر انه لا يعتبر فشل المفاوضات أمرا محتوما ، وأن الطريقة التي اقترحها تتيح أحسن الفرص للنجاح . وفي يوم ١٦ ابريل كتب الى المستر مكدونالد يقترح تفويضه في أن يبلغ سعد زغلول انه اذا وافق على عقد محالفة هجومية دفاعية ، تصبح مصر بها حليفة في حالة اشتباك انجلترا في حرب ، فان حكومة جلالة الملك تكون على استعداد لمناقشة انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية، واسقاط دعواها في حماية

الأجانب والأقليات ، وتشرك مصر في إدارة السودان بطريقة أكثر فعالية من ذي قبل ، وتبحث إلغاء منصبى المستشارين المالى والقضائى (٣١) . ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شيء بهذا الخصوص . وعلى كل حال ففى شهر ابريل أرسل المستر مكدونالد الى سعد زغلول يقترح عليه أن يتلاقيا فى لندن حوالى شهر يونية أو أوائل يولية لاجراء المباحثات حول المسألة المصرية ، وقد رد سعد زغلول على هذا بالقبول (٣٢) .

أرسل رئيس الوزراء البريطانى الدعوة الى سعد زغلول لمناقشة المسائل معه فى لندن ، وكانت الدعوة ، كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب ، غير مقيدة (٣٣) . ولكن هل كان معنى ذلك أن العقوبات فى سبيل المفاوضات قد زالت نهائيا ؟ فى الواقع أن هذه العقوبات كانت تتجدد باستمرار كلما اقتربت المفاوضات . ولم يكن منشأ ذلك الا شدة التناقض بين ما كان يرمى اليه كل من الفريقين من المفاوضات ، هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فقد كانت المعارضة البريطانية فى البرلمان لا تفتأ فى تلك الأثناء تطالب المستر مكدونالد بإلقاء بيانات تحدد مركز الحكومة البريطانية من المفاوضات المنتظرة ، وكان المستر مكدونالد يعمل لارضاء المعارضة بإلقاء بيانات تثير ثائرة الراى العام فى مصر ، وتدفع سعد زغلول الى الرد عليها بأعنف منا . ولم تكن المعارضة فى البرلمان المصرى بأقل تطرفا وقلقا من المعارضة فى البرلمان البريطانى ، فقد كانت لا تفتأ هى الأخرى توجه الاسئلة المخرجة الى سعد باشا الذى كان لا ينسى فى رده عليها صفته كزعيم أمة . فكانت العلاقات المصرية البريطانية من ثم تدور فى حلقة مفرغة من التصريحات المثيرة من كل من الجانبين ، حتى أخذت السحب تتقاطر باستمرار الى جو المفاوضات المنتظرة لتزيده اكفهرارا .

ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أدلى المستر مكدونالد بتصريح فى مجلس العموم البريطانى ذكر فيه أن المفاوضات بين الحكومتين الانجليزية والمصرية ستكون قائمة على أساس السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ . (٣٤) ( يريد تصريح ٢٨ فبراير ) . وكان من الطبيعى أن يحدث هذا التصريح صدها فى البرلمان ، لأن معنى ذلك - كما قال النائب عبد الرحمن الرافعى - « إن الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير » . لذلك يجب على البرلمان المصرى أن يعرب عن رأيه صراحة ، والا عد سكوته اقرارا ضمنيا بقبول التحفظات

الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيمة بهذه التحفظات ، (٣٥)  
وقد سارع سعد زغلول بتأييد استنكاره لتصريح ٢٨ فبراير فأعلن  
بجلسة ١٠ مايو أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الحكومة لا تدخل  
المفاوضات ، لا حرة من كل قيد ، والا مستنكرة معجبة على أن لانجلترا  
حقا في الاحتفاظ بالنقط الأربع . وفي جلسة ١٧ مايو رد على سؤال عن  
الجيش والسودان فقال : « ان سردار الجيش المصري موظف مصري ،  
ومرعى لوزير الحربية المصرية ، ومستول أمامه قانونا ، ويجب عليه  
قانونا أن يرجع اليه في أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية .  
كما رد على سؤال آخر بقوله : « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون  
الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا . بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن  
هكذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما ان اقامة السردار  
بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب  
أن نتخذ الوسائل لازالة ذلك (٣٦) » .

وقد أثرت هذه التصريحات على العلاقات بين سعد زغلول والمستر  
مكدونالد تأثيرا سيئا ، كما ذكرنا ، وانكشف ذلك يوم ٢٥ مايو عندما  
أعلن سعد زغلول في مجلس النواب ، ردا على سؤال لأحد النواب عن  
مواعد المفاوضات : « ان المفاوضات تبدأ بين الحكومتين حيث ينتهي ما قام  
حديثا في طريقها من عقبات ، فاذا زالت هذه العقبات بما فيه صيانة  
كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد المفاوضات وإعلانه  
للأمة » (٣٧) . ويفهم من مراسلات اللورد ألبي مع المستر مكدونالد  
أن العقبة التي أشار اليها سعد زغلول ، هي تمسك إنجلترا بموقفها من  
تصريح ٢٨ فبراير : ففي يوم ٢٣ مايو كتب الى المستر مكدونالد قائلا  
أن سعد زغلول انما يأمل في أن يتمكن ، عن طريق المناورة ، من زحزحة  
حكومة جلالة الملك عن شدة تمسكها بالتصريح . وقال انه يشق مع ذلك  
في انه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التي قد تكفي لبعث الطمأنينة  
الى قلبه . على أن المستر مكدونالد رد عليه في ٣٠ مايو بقوله : « ان  
مركز بريطانيا العظمى في مصر ، مهما قال المصريون ، شرعى تماما من  
جميع الوجوه القانونية والدولية . فقد كانت مصر ، من الناحية  
الشرعية ومن الناحية الفعلية ، محمية بريطانية ، الى ان قامت حكومة  
جلالة الملك بتعديل هذا الوضع ببعض ارادتها ومنحتها قدرا من  
الاستقلال . ولم يكن غير حكومة جلالة الملك من له الحق في أن يفعل  
ذلك . واستقلال مصر ، أو القدر القائم منه ، بناء على هذا ، هو نتيجة  
مباشرة لاجراء حكومة جلالة الملك . . . » ثم ذكر المستر مكدونالد في

هذا الكتاب ان « الميزة الكبرى للتفاوض مع سعد زغلول » انما هي في احتمال أن اتفاقا يقبله هو سوف تقبله مصر » وأيدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ في تصوير الصعوبات التي يوجهها بقصد تحقيق هدفين : الأول الحصول على شيء يمكن أن يعتبره ، في حالة فشل المفاوضات ، بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به . أما الثاني فهو أن يجعل حكومة جلاله الملك تبدو في صورة الجانب الراغب في المفاوضة بأي ثمن حتى تضفي على مركزها في مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٨) .

### تطور النزاع على السودان

في أثناء ذلك كانت صحرة السودان تتقدم حثيثا لتسد الطرق ، لمدة اثني عشر عاما أخرى ، أمام أي اتفاق بين البلدين ، وذلك بعد أن تطور الاهتمام بها في كل من مصر وانجلترا بشكل سريع ، وتطورت الحالة تبعا لذلك في السودان بما أدى الى وقوع الحوادث الخطيرة التي جرت فيما بعد . ويمكن القول في ثقة بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها عليه ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبتها في الاستئثار به ، بعد تحرك المصريين المفاجيء عقب انتهاء الحرب العظمى من أجل استقلال بلادهم . والقضية قد لحصها جواهر لال نهرو في عبارة واحدة فقال : « عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أراد البريطانيون الاحتفاظ بالسودان ، كما أن المصريين من جهة أخرى شعروا بأن وجودهم لنفسه يعتمد على اشرافهم على منابع النيل العليا في السودان . ولهذا نشأ التضارب في مصالح الفريقين (٣٩) » .

والحقيقة أن الحركة الوطنية عندما قامت في مصر في بداية الأمر ، قامت من أجل استقلال مصر ، لا من أجل استرداد السودان من النفوذ البريطاني . صحيح أن سعد زغلول طالب في مذكرته الى مؤتمر الصلح في ٢٠ يناير ١٩١٩ برده السودان الى مصر ، كما ردد في خطبه وتصريحاته أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ولكن يلاحظ أن توكيل الوفد خلا من ذكر السودان ، كما أن تدخل الحزب الوطني لتعديل صيغة التوكيل لم يشتمل على اضافة اسم السودان الى الصيغة ، بل اقتصر على عبارة الاستقلال . ولم يكن ذلك لقله اهتمام المصريين بالسودان ، وانما لانهم كانوا يدركون أن مسألة الاستقلال هي المقدمة الطبيعية لممارسة

مصر حقها في السودان • ويلاحظ أن الحماية التي هب المصريون لمحاربتها كانت مفروضة على مصر دون السودان ، وقد ظلت مصر مشغولة بمعركتها ضد الحماية إلى أن أزيلت بتصريح ٢٨ فبراير •

ولقد أشرنا إلى موقف سعد زغلول من مسألة ترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد الانتهاء من موضوع مصر • وكانت نظريته أن مصر تستطيع وهي قوية أن تحصل على حقوقها كاملة في السودان ، على أن المندوبين الوفديين لما سافروا إلى مصر لغرض مشروع ملتر على الأمة ، تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة في أن تحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لمصر ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان • وقد اعتبر هذا تحفظا أضيف إلى التحفظات المشهورة على مشروع ملتر •

ولما ذهب وفد عدلى باشا إلى لندن للمفاوضة مع اللورد كيرزن ، اتخذ موقفا وسطا • فقد فضل القراخ من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن يعالج مسألة السودان • ففي حديث جرى بين عدلى باشا والمستتر لويد جورج في الجلسة العشرين قال : « أما السودان فهو مسألة أخرى ، وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ، لنا بشأنه مطالب لم نبداها بعد ، لأننا أردنا أن نتبين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد اعترطنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا إلى بحث مسألة السودان • فهي مسألة لم يأت دورها بعد (٤٠) » • على أن اتجاه الانجليز كان يرمى في ذلك الحين إلى البت في المشكلة برمتها - على حد قول صدقي باشا - (٤١) ولهذا شرح عدلى وجهة النظر المصرية بشأن السودان في حديثه مع المستتر لندسى على النحو الآتي :

« إذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فاني أحب أن أعرف أولا رأيك في مركز السودان ؟ فقال المستتر لندسى : « انه حكم ثنائي Condominium » ( ملك مشترك ) • فقال عدلى باشا : « انما الاشتراك في الإدارة • أما حق السيادة فهو لمصر وحدها ، كان السودان لمصر ، فتركته زمنا ، ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى تهيمسأت الظروف لاعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع مصر في جزء من التجريدة التي أرسلت إليه والأموال التي انفقنا عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فانا فتح السودان باسم مصر وباصلاحه مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب • وقد أعلن

ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضح اتفاقية السودان نفسه . »

مستر لندي : ولكن المرفوع على دور الحكومة في السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى .

عدلى باشا : نعم ، ولكن السبب في ذلك لم يكن الرغبة في تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان وانما كان ذلك لأسباب خاصة ، أهمها اتقاء سريان الامتيازات على تلك البلاد وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الاصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه . وانما وضعت اتفاقية ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر وانجلترا في ارادته ، على أنك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة في حكم العدم فإن الادارة أصبحت انجليزية محضه ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ الى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليخ ، وليس لهذا أن ينقض أمرا أو يبرم حكما . والذي يعنينا الآن من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجي . وآية ذلك أن يكون لمصر يد في ادارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهي محل بحث . وأرجو ألا يسبق الى ذهنك اننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة السلطة ، وانما يدفعنا الى ذلك النظر في مصالحنا في السودان والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعنينا في السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى واخلاصه لوى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين الى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة ، وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تمويل السودان لمصر ، ولست ابغى حصر المسائل التى تهمنا في السودان ، وانما أردت أن أسوق لك مثلا على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه ، (٤٢) .

ازاء هذا الدفاع القوى المعزز من جانب عدلى باشا ، لم يجد الانجليز بدا من رفع النقاب عن أطماعهم في السودان ، والتصريح بعزمهم على الاحتفاظ بمركزهم فيه . ففي الجلسة التالية ( العشرين ) وكانت بين عدلى باشا والمستر لويد جورج ، بين الأخير بطريقة لا تقبل الجدل « ان لمصر شأننا غير شأن السودان ، فاننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها ، لانريد

التدخل في شئونها ، ونريد أن نربطنا وإياها بحالفة حقيقية ، ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التي ننزل بها عن مركزنا في مصر (٤٣) ، ولم يلبث اللورد كيرزن ، عند صياغة المادة الخاصة بالسودان ، أن أكد هذه الحقيقة ، مترسما خطى اللورد ملسر ، فقصر حقوق مصر في السودان على مياه النيل ، فجاء في هذه المادة : «حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » . وقد رد وفد عدلى باشا على هذه المادة بالرفض لأنها « لا تكفل لمصر التمتع بمالها على تلك البلاد ( السودان ) من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » . (٤٤)

وهكذا ازداد اهتمام الرأي العام المصري بالسودان ، عندما أحس بمحاولات الانجليز للاستئثار به . وقد أتاح له انتهاء معركة الحماية في ذلك الوقت الفرصة لتركيز جهوده في تلك المسألة التي باتت تحتل مركز الصدارة في قائمة المشاكل الوطنية ، وكانت أزمة النصوص الخاصة بالسودان في الدستور من العوامل التي أذكت جنوة الاهتمام به ، حتى اذا وصلت الوزارة الدستورية الى الحكم ، كانت المسألة قد أصبحت الشغل الشاغل للمصريين ، مما تردد صدهاء بصورة عنيفة في البرلمان المصري ، ودخلت المسألة بذلك في أخطر أطوارها .

وقد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد باشا للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان عندما أقيم في أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية في «ومبلي» بالطرف الشمالى الغربى للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية . فلما علم سعد زغلول باشا بذلك أرسل في يوم ٣٠ أبريل برقية الى السير لى ستاك الحاكم للسودان يطلب افادته على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبل الاشتراك فيه من غير إذن الحكومة المصرية ؟ وقد رد الحاكم العام ، عن طريق



**المنسوب السامي**، بأنه أرسل الى حكومته يطلب المعلومات عن جدية الأمر . فكتب اليه سعد زغلول يوجه نظره الى نقطتين : الأولى ، انه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المنسوب السامي . والثانية ، أن المسائل التي طلبها منه انما تتعلق « بأعمال هي من خصائصكم » ، لا من اختصاص الحكومة البريطانية ؟ . ثم أرسل سعد زغلول في نفس اليوم الى وزير مصر المفوض في لندن ( عبد العزيز عزت باشا ) لكي يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من الحكومة المصرية وتخطيا لها ، باعتباره أن في كلا الأمرين اعتداء صارخا على حقوق مصر ، وعملا غير ودي ضد الحكومة المصرية . وقد جاء الرد الى سعد زغلول من الحاكم العام يفيد بأن الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المنسوب السامي ، فتصرفه هذا انما كان « عملا بالاجراءات المتبعة » . ثم يعتذر اليه على ما بدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقيته ، وهو « الأمر الذي يرجع الى هذا الفهم الخاطئ » . كما تلقى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبي في ١٢ مايو يتضمن مفهوم خطاب الحاكم العام ، ويخبره بالمعلومات التي تلقاها من حكومته ، وتتضمن أن المعرض ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت . . .

على أن سعد زغلول لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب في ٩ يونية أوضح فيه « ان من الصعب التسليم بأن تكون دار المنسوب السامي واسطة التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديده معناها ، الا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطابكم . وفي الحقيقة انه يتضح جليا من نص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطاني في القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الحديو المعظم . وبناء عليه فان الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر ، وهذا ما قصده واضعو اتفاقية ١٨٩٩ ، فعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان يتخاطبان مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق . . . وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها ،

فلا يكون هناك أى مبرر لا تباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام ، ، أما من جهة تمثيل السودان ، فقد بين بسعد زعلول انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية . ثم أوضح أنه ما كان ليحتج لو أن السودان مثل فى نفس الوضع الذى مثلت فيه العجم والولايات المتحدة والتبت . وأبدي أسفه لأن الحادث وقع ، ، ونحن على أبواب المفاوضات . نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ، ولكن من واجبى أن أحتج على كل ما اعتبره ماسا بحقوق مصر . (٤٥) »

### المكثورى فى السودان

على أن الصراع الناشب بين مصر وانجلترا على السودان كان لابد أن ينعكس على السودان نفسه . فقد كان الانجليز فى ذلك الوقت ، ومن قبل ذلك ، يمهدون لأنفسهم السبيل فى السودان ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب السودانى ، وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل . فقد أفهم هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم كما استعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى . وأدخل فى روع الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دولهم بمياه النيل ، وأنها هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان (٤٦) . وفى نفس الوقت كان موقف انجلترا من مسألة السودان متفقا فى ظاهره مع النظريات الدولية الحديثة ، مثل « حق تقرير المصير » ، ومصلحة السودانين واراדתهم ، تلك التى كانت تنسجم مع الاتجاه الدولى . وهذه السياسة كانت من الناحية الفعلية أنجح من سياسة المصريين الذين تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية ، سبوا فى القضية المصرية أو فى مسألة السودان ، فراحوا يدافعون عن وجهة نظرهم بالأسانيد والبحوث التاريخية والمعاهدات الدولية وتصريحات الانجليز من وزراء ومسا .

ومع كل ذلك فلن اعتبارات اللغة والدين والقومية ، التى كانت تتيح للعناصر المصرية التى تعمل فى الجيش والسلك الادارى والتجارة ، الفرصة للتغلغل فى يسر وسرعة فى المجتمع السودانى ، كانت ترجع كفة الشعور السودانى الى جانب مصر . ولقد كان المجتمع السودانى فى ذلك الحين يشهد محاولة الجيل الحديث من أبنائه ، الذى نال قسطا من العلوم

العصرية ، ونال حظا أوفر من الصقل فى دواوين الحكومة ، افتزاع أزمة القيادة من الزعامات الدينية التى كانت منذ قيام الحكم الثنائى فى السودان الى ما قبل الحرب العالمية الاولى ، تتخوض المعركة باسم الجهاد الدينى . وقد بدأت هذه المحاولة بتأسيس أول ناد للمتخرجين من المدارس السودانية فى صيف عام ١٩١٨ ، وقد أعلن هذا النادى الحرب العلنية آنا والسرية فى كثير من الأحيان على « الصوفية » . وساهم فى نشاطه بأكبر نصيب أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا فى طلبة المدارس والناشئة فى الأندية تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتعهدها .

فلما نشبت الثورة الوطنية القومية فى مصر فى عام ١٩١٩ ، بدأ هؤلاء الأفراد القلائل فى السودان يستنهضون الكتلة المستتيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين . وقد قصروا عملهم فى أول الأمر على نشر أخبار الثورة المصرية مع شئ من المبالغة فى تمجيد رجالها وقادتها ، واحاطتهم فى حاضرمهم وماضيهم بهالة من البطولة والنبوغ ، حتى صار لاسم سعد زغلول وحمد الباسل من الاحترام والاكبار ما لم يتأت لاسم أى بطل من أبطال التاريخ الأولين - كما يقول الاستاذ أحمد خير المحامى - ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية فى شكل خلايا محدودة الأفراد ، مجهولة الحلقات ، وكان لهم فى الصحافة المصرية المادة الكافية للتوجيه ، كما كان يزيد فى حماسهم ما يتعرض له قادة الثورة الوطنية فى مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفي واعدام . وكان لأسلوب المقاومة الشعبية التى تمثل فى اضراب الموظفين ومقاطعة لجنة ملنر أثر عميق من أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد فى قوتها وثقتها بنفسها . (٤٧)

وتفسير موقف الانتلجنتسيا السودانية من مصر وتحمسها لها ولكفاحها ، سهل حين ، بالرغم مما قد يبدو من صعوبة فى ذلك ، لما هو مفروض من رغبتها وسعيها وراء الوظائف التى يحتلها المصريون . وفى الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يستأثرون بجميع الوظائف العسكرية والادارية الكبرى فى السودان ، فقد كانوا يشغلون وظائف : الحاكم العام ، وقواد الجيش وأركان حرب الحاكم العام وبطانته والسكرتير المالى والسكرتير القضائى ومدير المخابرات ومديرى جميع الادارات ورؤساء كافة المصالح وسائر المديریات ، ووكلائهم (٤٨) . صحيح أن المصريين احتلوا الوظائف فى السلك الادارى والجيش ، الا أن هذه الوظائف كانت قاصرة على الدرجات السفلى التى لا خطر لها . ومن ثم فقد كان واضحا أن الانجليز

هم العدو الرئيسى الذى يسيطر على مقدرات البلاد والذى يجب مقاومته .  
فاذا انتقلنا الى الصعيد السياسى ، فان طبيعة المعركة فى السودان كانت  
تحتّم تأييد الحركة الوطنية فى مصر تأييدا تاما ، فقد كان واضحا  
للسودانيين أنه لا أمل لهم فى اجلاء الانجليز عن السودان الا اذا تخلصت  
منهم مصر أولا . ويلاحظ أنا نضع فى الاعتبار ما يمكن أن يكون قد ثار  
من كراهية فى نفوس السودانيين نحو المصريين لأسباب قامت عندهم ،  
أو عند بعضهم ، ولم يكن للمصريين يد فيها فى معظم الأحوال ، منها  
اعتبار المصريين هم السبب فى وجود الحكم الانجليزى فى السودان وتحكم  
« الكفرة » فيهم ، وذلك باشتراك الجيش البريطانى مع الجيش المصرى فى  
استعادة السودان . ومنها سياسة الانجليز فى استناد وظائف جبهة  
الضرائب الى مأمورين من المصريين مع ثقل هذه الضرائب (٤٩) - على أن  
قومة المصريين للتخلص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى ،  
وضربهم الأمثلة فى التضحية والتفانى والبسالة ، قد رد هذه المشاعر  
نفوس بعض السودانيين الى الورا ، لتفسح السبيل أمام سيطرة المشاعر  
الوطنية التى أدركت بفطرتها ضرورة نصره المد الثورى المتقلم فى مصر  
أولا ، اذا أريد للسودان أن يتخلص من نير الانجليز .

ولم تلبث السياسة الانجليزية فى السودان أن دفعت الحركة  
السودانية الى التطور لمصلحة مصر عندما ارتكبت خطاين : الأول ،  
تعجيلها بإرسال وفد سودانى من العمدة والنظار الذين نصبوهم على القرى  
وأعطوهم السلطان الى انجلترا فى عام ١٩١٩ ليعلم عن غضبه على المصريين  
وحكمهم ، ورضائه عن الانجليز وعدلهم (٥٠) . ذلك أن هذه الحركة كان  
لا بد أن يكون لها رد فعل فى العناصر الوطنية التى أخذت حينذاك تتعدد  
مظاهر نشاطها ، فبالإضافة الى حركة الخريجين ، قامت فى عام ١٩٢٠ جمعية  
من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » ، تدعو الى الاستقلال التام  
لمصر والسودان ، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرد من النير الانجليزى  
والنهوض فكريا واقتصاديا . وكانت تضم بعض الطلبة والأعيان والموظفين  
ورؤساء العشائر الذين ألغوا عدة فروع الجمعيات فى بعض المدن (٥١) .  
وفى عام ١٩٢٢ نظم الملازم أول على عبد اللطيف حركة ترمى الى تنبيه  
مواطنيه الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، وإعلان عدم  
تمثيل من وقعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى لأنفسهم ، وفضح  
السياسة البريطانية . أما الخطا الثانى الذى وقعت فيه السياسة  
البريطانية ، فهو مقابلة هذه الحركات السياسية بالقمع ، فقد قدمت

«الملازم على عبد اللطيف للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، حيث  
خضت عليه المحكمة في يولية سنة ١٩٢٢ . بالحبس لمدة سنة كاملة . وقد  
اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجن بعطفهم  
وتأييدهم (٥٢) .

وهكذا لم تكن تكتل تكتلى وزارة سعد باشا الحكم في عام ١٩٢٤ ، وتنطلق  
مسألة السودان الى مكان الصدارة ، حتى كانت تلك اشارة باستئناف  
الجهاد السافر . (٥٣) فقد تأسست في أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء  
الأبيض » في الخرطوم . وكان يرأسها الملازم على عبد اللطيف نفسه بعد  
خروجه من السجن . وكانت هذه الجمعية ترمى الى اشتراك السودانيين ،  
على مرأى ومسح من العالم ، في نضال وادى النيل ضد الاستعمار  
البريطاني ، وتسجيل مخطط السودانيين واعتراضهم على بقاء الانجليز  
في شطرى وادى النيل . وقد ساهم في تأييد نفوذ الجمعية بالاحتجاج  
والمظاهرات فروع أخرى في المدن الكبرى . ولما كان أكثر أعضاء لجنتها  
الادارية من موظفى البريد والبرق والتليفون ، فقد لعب هؤلاء دورا كبيرا  
في نشر أخبار الجمعية وأوامرها . وضربوا سياجا محكم الحلقات من الرقابة  
على رؤساء الحكومة وما ينتهون اتخاذه من الاجراءات (٥٤) .

وفي ذلك الوقت كان الانجليز قد أخفوا يعدون عرائض مختلفة  
ضمنوها اعراب السودانيين عن ولائهم لهم ورضائهم عن حكمهم واغتيالهم  
بمدلهم ونقمتهم من المصريين . وقام مدير مصلحة المخابرات بنفسه  
وبمن يثق بهم من رجاله ، للحصول على توقيعات زعماء القبائل وعمد  
العشائر ونظار الأقسام على حدة ، وتوقيعات العامة وحدها . (٥٥) عند  
ذلك أخذ رجال جمعية « اللواء الأبيض » في جميع التوقيعات المضادة ومن  
نفس الأشخاص الذين وقعوا لمدير المخابرات ورجاله ، معلنين أنهم أكرهوا  
أكراها على التوقيع للمدير المذكور ، وانهم لا يبنون سوى البقاء الى الأبد  
في حظيرة الوطن الأكبر . ويذكر مصدر هذا الكلام ، وهو شاهد عيان ،  
انه وقعت في يده وثائق أعطاها له اليوزباشى محمد صالح جبريل الذى  
وقف على الحقيقة من على عبد اللطيف نفسه ، وهى تدل على محاولة الانجليز  
السابقة الذكر ، فبادر الى اخبار أولى الأمر فى مصر بكل التفاصيل .  
وشفعها بعريضة من العرائض المصنوعة في مصلحة المخابرات . (٥٦)  
وفي نفس الوقت غادر السودان الى مصر الملازم أول زين العابدين ، كممثل  
للعبيد السود ، والسيد محمد المهدي التعايشى ، ابن الخليفة التعايشى ،  
كممثل للعرب ، وهما يحملان وثائق ممضاة في اجتماع « بام درمان » من

الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم • وتحرك  
وقد آخر للسفر الى مصر في الوقت نفسه • لعرض وثائق ولاء السواد  
الاعظم من الأهلين للمليك البلاد • • على أن الحكومة السودانية سارعت  
يمنع هذا الوفد من السفر • كما حجز الضابط على زين العابدين وزميله  
في حلفا بعد أن فتش وأعيد إلى الخرطوم تحت الحفظ • وقد أرسل الوفد  
تلغرافا إلى رئاسة مجلس النواب المصري بتاريخ ١٧ يونية ١٩١٤ يحتج  
فيه على منعه من السفر ويطالب بإلحاح بتدخل الحكومة المصرية في الأمر  
بكل ما أوتيت من اقدام وعطف لايقاف ضروب التنكيل • لأن الأمة المصرية  
قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخسدام العرش المصري  
أينما كانوا • وإن سفينة يدبر سعد دفتها يستحيل أن تصطم بصخر  
مهما كانت الزوابع والظلام • • وقد وقع التلغراف كل من : الطيب أبي  
بكر والشيخ رفيع الله وعزالدين راسخ ومحمد سر الحتم ومحمد الأمين أبو  
القاسم • (٥٧)

وازاء هذا الاستفزاز من جانب السياسة الانجليزية • خرج رجال  
جمعية اللواء الأبيض عن سريتهم • فقاموا في ١٩ يونية بمظاهرات في  
أم درمان وعطبرة وفي بور سودان ومدني • وكان يتقدم مظاهراتهم  
علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفي جانبه الأعلى إلى اليسار الهلال •  
وكانوا يهتفون بحياة مصر وحياة ملك مصر • فانضم للحركة عدد كبير  
من أهل البلاد • وأيدتهم الأغلبية الساحقة • لأن هذه الشعارات كانت في  
رأيهم - كما يقول الأستاذ أحمد خير - تعبيرا صادقا عن عواطفهم  
ورغباتهم (٥٨) • وازاء هذا لجأت الحكومة السودانية إلى القمع الشديد •  
فاوسعت المظاهرات ضربا بالسيف • فجرح أحد عشر وسجن خمسة  
ضمنهم ضابط • كما سجن الشيخ رفيع الله زعيم التجار بالسودان وهو  
يهتف بحياة ملك مصر والسودان • ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف  
للمحاكمة مرة أخرى ومعه بعض الموظفين والضباط المصريين في السودان  
لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات • واعتقل كثير من السودانيين وحكم  
على كثير منهم بالسجن (٥٩) •

كان القبض على بعض الموظفين والضباط المصريين مقدمة لاتهام  
الحركة السودانية بأنها غير ذاتية وأنها موعز بها من المصريين • وسنرى  
كيف مستغل الحكومة البريطانية ذلك في تبرير كل ما مستتخذ من  
اجراءات لفصل السودان عن مصر • والحقيقة أن «لويد» يدعى أن القاهرة  
كانت هي مركز تلك التنظيمات السياسية التي قامت في السودان •

يريد ذكر أنه في عام ١٩٢٣ زار حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطني الحرطوم وقام باتصالات شخصية مع العناصر السودانية المتمردة . وأنه لما انتصر الوفد في الانتخابات واعتلى الحكم ، وقطعت هذه الاتصالات في يد هذا الحزب (٦٠) . ونحن إذا سلطنا بما ينسبه «لويده» الى الحزب الوطني والوفد من نشاط في السودان ، فإن هذا النشاط لا يمكن أن يفسر وحده شعور التأييد الذي قدمته اليورجوازية السودانية والانتلجنتسيا والعناصر العسكرية لمصر بالطريقة التي تمت بها في عام ١٩٢٤ وقبلها . وخصوصا أن هذا النشاط كان يجري تحت رقابة حكومة معادية ، فلا يمكن أن يكون قد استكمل عناصره . والحقيقة أن الحركة كانت صادرة من أحشاء الشعب السوداني لأن الشعب السوداني - كما قدمنا - كان يدرك بفطرته أن نجاح الحركة التحررية في مصر ، هي الخطوة الأولى في سسل تحرره هو . وهو ما حدث فعلا بعد ثلاثين عاما -

بل أن تجاوب الشعب السوداني مع الأحداث في مصر ، كان يختلف في بعض الاحيان عن تجاوب الشعب المصري معها . فان الشعور الذي قوبل به تصريح ٢٨ فبراير في السودان كان يختلف عن الشعور الذي قوبل به هذا التصريح في مصر . ذلك أن المشتغلين بالقضية الوطنية في السودان لم يتبينوا تماما في ذلك الوقت الأسباب التي حملت الوفد على عدم الاعتراف بالتصريح ومعارضة أنصاره ومهاجمة لجنة الثلاثين . فقد كان الرأي العام السوداني مأخوذا بمجرد الاعتراف باستقلال مصر الذي دلل على انتصار الثورة المصرية ، خصوصا اذا ما قيس نتائجها بالحركة الهندية والحركات الأخرى في العالم العربي . ولهذا صار الجريدة «السياسة» غدد من القراء أخذ يزداد مع مرور الزمن (٦١) .

مهما يكن من أمر فقد ظنت حكومة السودان أنها باتباعها سياسة القمع والشدّة قد قضت على الحركة التي قامت في يونية ، وأوقفت المد الثوري المتقاسم في السودان . ولكن القمع قد أثبت التاريخ أنه أستاذ الثورات . فبعد شهر واحد ، وفي يوم السبت ٩ أغسطس ، انتفضت الحركة السودانية من جديد وبعثت فيها الحياة عندما خرج طلبة المدرسة الحربية بالحرطوم ، حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر ، مخترقين المدينة في مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية ومسقوط الاستعمار . وفي لمح البصر ، وبمعاونة موظفي البريد والبرق والتليفون، انتشرت الأنباء في العاصمة وفي المدن الكبرى ، فخرج أهالي العاصمة عن بكرة أبيهم الى الشوارع والطرق والميادين يحيون الطلبة ويشاركونهم

الهتاف والانشيد • وبعد أن وقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام • ورددوا الهتاف مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومى ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين • ولكن فى تلك الاثناء كانت السلطات قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا امتعلت معهم القوة • على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء • وألقى القبض على رؤساء الحركة (٦٢) •

كان هذا الحادث بمثابة اشارة الانطلاق للقوى الوطنية فى الجهات الأخرى ، فلم تلبث أن عمت الاضطرابات فى أم درمان ووازي وملكال : وفى نفس اليوم خرجت أورطة السكة الحديدية بالعطبرة بمظاهرة غير منظمة وأحدثت اطلاقا فى المهات ، فخرجت فصائلتان من الجيش البريطانى وتمكنتا من قمع هذه المظاهرة • ولكنها لم تلبث أن استؤنفت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا الحصار دفعتين ، وكانوا مسلحين بالنابيت وقضبان الحديد ، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، كما أشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية • فأطلق الجنود النيران عليهم وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة • وهكذا تجددت الاضطرابات فى السودان (٦٣) •

### تأثر العلاقات المصرية البريطانية بالثورة فى السودان :

ما هو رد فعل هذا المد الثورى فى السودان فى كل من مصر وانجلترا ؟ وما هو تأثيره على العلاقات المصرية البريطانية وعلى المفاوضات المرتقبة ؟ • لقد ظهر أول صدى رسمى لحوادث السودان فى القاهرة فى يوم ١٩ يونية ١٩٢٤ فى البرلمان المصرى عندما وردت الى رئاسة مجلس النواب البرقية التى أرسلها من الخرطوم أعضاء الوفد السودانى الذى منع من السفر بتاريخ ١٧ يونية ١٩٢٤ ، وهى التى أشير اليها فى مناسبتها • وكان لوصول اخبار هذه الحوادث رد فعل شديد فى نفوس النواب ترتبه عليه صدام بين المعارضة والحكومة تبودلت فيه العيالات الحادة وإنكشفه



من خلاله مدى الطحن الذي كانت تعانيه الأمة المصرية بين رحلين هائلتين تطبقان عليها من فوقها ومن أسفل منها : بين الرغبة الجارفة في الاستمتاع بإمكانيات السيادة والاستقلال وأداء مسئولياتها ، وبين الاغلال القوية التي كانت تكبل أقدام البلاد ممثلة في التحفظات الأربعة وفي ضعف مصر العسكري والسياسي والاقتصادي ، وهو ما كان يمنعها من حماية مصالحها ومصالح الشعب السوداني . ولقد كان سبب الصدام أن المعارضة كانت تطالب سعد زغلول باتخاذ « اجراءات » ، وكان يطالب زغلول يقول بأنه ليس أمامه « اجراءات » يتخذها ، وكان يطالب المعارضة بأن تبين له ماهية هذه الاجراءات ، فكانت المعارضة تعجز عن الرد وتلجأ للألفاظ الجارحة . ففي جلسة ٢٤ يونية ، وقف النائب « الوطني » عبد اللطيف الصوفاني بك ، وكانت قد تليت برقية من الملازم علي عبد اللطيف الى المجلس عن ضرب مظاهرة سودانية في الخرطوم ، فقال الصوفاني بك : « ان المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها » . فرد سعد باشا قائلا ان الحكومة تعمل كل ما في وسعها وما فوق وسعها . فعاد الصوفاني بك يرجو الحكومة أن تتخذ « اجراءات » . فرد عليه سعد باشا بقوله : « ليس عندي اجراءات اتخذها ، فبين لي الاجراءات التي تراها لأقوم بها » . فأجاب الصوفاني بك : « اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ » فثارت مقاطعة وضجة في المجلس ، وانتهت الجلسة باستنكار حادثة الخرطوم (٦٤) .

وكانت قد ثارت مناقشة حادة سابقة بين الصوفاني بك وسعد باشا في جلسة ٧ يونية بشأن ميزانية السودان وضرورة عرضها على مجلس النواب المصري ، كما كانت تعرض على مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية . فقد بين سعد زغلول في البداية اقتناعه بضرورة عرض هذه الميزانية على المجلس ، ولكنه بين أن الطريق لاقتناع الانجليز بهذا هو المفاوضة ، « نحن نقول ونكرر دائما ما نقول ان السودان لنا ويجب أن نحوزه ، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك في ملكه . هذه حقيقة يجب أن نسمى جميعا الى تحقيقها ، ولكن بأي طريقة ؟ » واضعوا اليد على السودان أقوياء ، فهل الطريقة التي نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لا حق لهم في ذلك ؟ أم أن هناك طريقة لاسماعهم صوتنا وتعريفهم حقنا والادلاء بحججنا واقامة البراهين على أنهم مختصيون ونحن المحقون ؟ ليس عندي طريقة لأدلي

يجب على ولا يحافظ على حقوقى ، بل لأزحج خصمى عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقتناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ، ولنا على ذلك ألف دليل . هذا طريقى وهو واضح ، فهل يضر بنا ؟ » . فقال الصوفانى بك : « أعتقد أن المفاوضة غير منتجة لأننا جربناها . » ، فقال سعد زغلول : « تقول بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان ، وفى الوقت نفسه تطلب ميزانية السودان . وأنا أقول أنها ليست تحت يدي ، والسودان كله تحت يد قوية ، فماذا أصنع ؟ أما أن تتبع طريقتي ، والا فدلنى على خير منها . » أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ، ولا تدعنى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد ، فذلك فوق مقدورى ، وإن أردت أن تطاع فمر بما يستطيع . . المسألة جد لا هزل ، وعمل لا كلام . نحن هنا نتحمل مسئولية كل أمر نقرره ، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها وألا نطيع الهوى ، بل نستشير العقل والحكمة . ففكر فى ذلك جيدا ، ولا تسع لأحراجي ، لأن أحراجي أحراج للامة ، لأنى أقول وأنا صادق فيما أقول انى لا أريد الا ما تريده الامة ، فان أخرجت زغلول فقد أخرجت الامة ( تصفيق حاد ) . أنا لا أسعى فى سياسة غير سياسة الامة ، والذى يرشدنى ويدفعنى الى ذلك هو صوت صرخ فى ضميرى قبل أن يصرخ فى قلب أى انسان ( تصفيق طويل ) وهذا الصوت ينادينى دائما أن أقوم بواجبى بدون أن يحضنى عليه حاض ، أو يحثنى عليه حاث . ولكنى فى موقفى هذا يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ، ليس فيها المحافظة على مركزى ، لأن لى مركزا أعلى من المركز الرسمى ( تصفيق حاد ) ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلا اعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الامة لا الى مصلحتى الشخصية . . اننى أعرف الخطابة والألفاظ المنقطة ، كتنقية ايمان الامة وشد أصرها وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال ، ويمكننى أن أقول كل هذا وزيادة ، وأنا أخطب منك .

الصوفانى بك - بلا شك .

سعد زغلول - دعونا من هذا الكلام واتركونا نعمل . نحن فى مراكزنا لا ندين بها الا للامة ولا نخشى الا صوتها ، ( ٦٥ ) .

وفى الواقع أن الحكومة المصرية كانت فى ذلك الحين مشتبكة مع الحكومة البريطانية وحاكم عام السودان حول الحوادث السودانية . وفى

يوم ٢٥ يونيه ١٩٢٤ أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزارة البريطانية • بواسطة مفوضية مصر بلندن ، أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطفى ترمي الى انفصال السودان عن مصر ، وأنهم يجمعون بقسوة وشدة المظاهرات التي يقوم بها المواطنون المواليون لمصر ، والذين تدفعهم اليها تلك الحركة المصطنعة • وطلبت من رئيس الحكومة البريطانية أن يعمل على مساعدة الوزارة المصرية في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح شعور الشعب المصري وتمس حقوقه • كما أرسل سعد باشا الى حاكم السودان العام في نفس اليوم برقية بالمعنى المتقدم ذكره وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث ، وأعرب عن اعتقاد الحكومة المصرية على اخلاص جميع الموظفين في السودان وشعورهم بالواجب في منع كل ما يعكر صفو النفوس في المحافظة على الهدوء والثقة اللازمين لتقدم البلد (٦٦) •

على أن الحكومة العمالية في نفس اليوم الذي أرسل فيه سعد زغلول برقيته السالفة الذكر ، كانت تدلي بتصريحات في مجلس اللوردات البريطاني على لسان اللورد بارمور تعلن فيها أنها « لن تترك السودان بأي معنى كان ، وهي موقنة بأن التعهدات التي قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة • ولن تسمح بوقوع تبدل في نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل ، من دون إذن البرلمان البريطاني » (٦٧) •

كان هذا البيان بمثابة ضربة قاصمة لآمال سعد زغلول التي علقها على اجراء المفاوضات مع بريطانيا كما كان تأثيره في الرأي العام المصري جارفا ، فقد امتلأت القاهرة والأقاليم بمظاهرات الاحتجاج والتأييد للسودانيين • وكان الرد الطبيعي من جانب سعد زغلول أن أعلن في مجلس النواب في جلسة ٢٨ يونيه ١٩٢٤ عزمه على التخلي عن الحكم فقال : « لقد سبق أن قلت لكم اني اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس (أساس تصريح ٢٨ فبراير) فاني لا أدخل المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولي • وقلت لكم أيضا اني اذا لم أصل الى هذا فاني اتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلي • • هذا ما عزمته عليه والرأي لكم » • ثم أعرب عن خيبة أمله في حكومة العمال فقال : « كان لنا أمل في وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ الاستعماريين ، ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا ، ان حقوق الأمم لا تضيق ولا تتأثر

بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ليست هذه طبيعة الوجود . بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراء مطالب . . نعم ايها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كيانتنا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا .

بيد أن مجلس النواب رفض أن يستعفى سعد زغلول ، وطلب اليه أن « يستمر مشرقا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها ، حتى تتحقق كل آماني البلاد من استقلال مصر والسودان » ، وطلب اليه أن يعرض هذا القرار على الملك مع استقالته . (٦٨) وهكذا عاد سعد زغلول فاعلن « استعفاء حكومته من الاستعفاء » ، وقال : « كنا نظن أننا نخدم امتنا ومليكنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها داخلها ، ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة في هذا الرأي ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها في الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت في هذا الرأي اقلية ، فقدمت استعفاءها من الاستعفاء » (٦٩) .

### خطة طرد المصريين من السودان :

في ذلك الحين كانت الحكومة العمالية تعمل بوحى من السلطات البريطانية في السودان ، التي كانت لها خطط متطرفة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وكانت وسيلتها لذلك اقناع الحكومة البريطانية بوجود أصبح مصر في حوادث السودان . ويمكن تتبع هذه الخطة في كتاب اللورد لويد الذى يقول فيه انه من قبل ذلك بعدة سنوات ، كانت السلطات السودانية المختصة ترى واضحا انه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميدانا لأغراضهم الخاصة ، فإن الأداة الوحيدة الفعالة التي سوف يعتمدون عليها في إثارة التمرد والعصيان ضد الانجليز لن تكون سوى المصريين المقيمين في السودان ، سواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء مقيمين في السودان معناه أن خطر العصيان في الجيش ثم الانتقال منه الى الأهالي المدنيين مسووف يظل قائما ووشيك الحدوث . فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون ، وضباطهم المصريون يملكون القدرة على التأثير على عقولهم بقصص مبنية عما يخبئه لهم المستقبل (٧٠) . ومعنى هذا أنه من قبل أن تبدأ حوادث

السودان بوقت طويل ، كانت السلطات البريطانية الحاكمة تدبر طرد المصريين المدنيين والعسكريين من السودان .

ولقد كان من الضروري اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ هذه الخطة . وقد بدأ ذلك أيضا من قبل أن تبدأ حوادث السودان . ففي يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل الحاكم العام للسودان الى المندوب السامي في مصر يخبره بأن الدعاية المصرية في السودان قد ازدادت ازديادا كبيرا ، وأن هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها في المدن الشمالية في السودان . ودعا منذرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٧١) . وقد أرسل الحاكم العام هذه الرسالة بينما كانت السلطات البريطانية تعد عرائض التأييد للحكم الانجليزي ليقوم عليها السودانيون ، وتدفع بالتالي العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة .

وسرعان ما اتاحت حوادث السودان الفرصة للسلطات البريطانية لتحقيق بغيتها ، فقد قبضت على عدد من الموظفين والضباط المصريين بتهمة التحريض على الاضطرابات ، حتى تثبت للحكومة البريطانية أن المصريين هم المحرضون على الاضطرابات في السودان ، وأخذت تزود اللورد النبي بالأدلة التي جعلته قادرا على أن يزود حكومته بالدليل على أن الحزب الوطني والوفد كانا وراء الأحداث في السودان وأنهما يساندان الحركة بالعون المادي والأدبي . (٧٢) ولهذا فلما أرسل سعد زغلول الى رئيس الوزارة البريطانية مذكرته التي سلف ذكرها في ٢٥ يونية ١٩٢٤ ، بأن الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطفى ترمي الى انفصال السودان عن مصر ، سارع وزير الخارجية البريطانية بالرد بأن « الحكومة البريطانية تعلم أن أشخاصا غير مخلصين للنظام القائم في السودان يحاولون عمدا إثارة القلق والاضطرابات ، وأن هذه الحكومة تؤيد حكومة السودان تأييدا تاما في أخذ هؤلاء المشاعين بالشسدة » ، كما أرسل اللورد النبي الى سعد باشا في ٦ يولية ١٩٢٤ خطابا ذكر فيه ان حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن الحركة التي قامت في السودان مؤعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر . وفي الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد زغلول السالفة الذكر . (٧٣)

وسرعان ما دخلت الخطة في طور خطير عندما اجتمع في لندن في شهر أغسطس - كما يقول لويد - كل من المنتوب السامي في مصر ، والحاكم العام للسودان السير في ستاك والمستتر مكدونالد ، في مؤتمر خاص لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر في السودان . وقد قرأ رأى المستر مكدونالد في هذا الاجتماع على انه اذا رفضت الحكومة المصرية أن تتصرف بأمانة في السودان ، فإن حكومته ستطالبها بمغادرة السودان كلية . وفي هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة في السودان في التبلور ، ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية في الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع في تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الأقطان المنزرعة قطناً . (٧٤)

وهذه الخطة التي اشترك فيها اللورد النبي شخصياً ، سنراه يقوم بتنفيذها بحذافيرها عقب مقتل السردار ( وقبل أن يقرأ تعليمات حكومته - كما سيرد ذكره ) ، ولعل هذا يفسر قوله للكاتب السياسى الفرنسى « موريس برنو » عندما قابله بعد تقديم البلاغات البريطانية : « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدة . » (٧٥) ومع ذلك فإن مقدمات هذه الخطة - خطة طرد المصريين من السودان - قد ظهرت جلية واضحة في مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديد في السودان . فقد جاء فيها أنها « تعد ما وقع حديثاً من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان ، وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية في تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيراً أثناء الخمسة أشهر الأخيرة في البرلمان المصرى والصحافة المصرية » ، وأنه « نظرا لهذه الظروف قد اتخذت حكومة جلالة الملك ، التي تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان ، التدابير لتعزيز الحماية البريطانية ، وأجازت حكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء ، وان حكومة جلالة الملك لن تتردد في اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧٦) » . والمعنى الصريح من هذه المذكرة انه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فإن للحكومة السودانية الحق في ابعادها في الحال .

وقد ردت الحكومة المصرية على هذه المذكرة الخطيرة ردا قويا في ٢٢ أغسطس ، فقالت ، ردا على قول الحكومة البريطانية بأنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان ، بأنها هي أيضا « من جهتها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان » ، فإن الفضل في استتباب النظام لغاية الآن راجع الى وجود معظم الجيش المصري باستمرار في السودان » ، ثم قالت : « ولما كانت أورطة السكة الحديدية تابعة لسلطة السردار ، فالسردار هو المسئول لدى الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش وحسن سلوكها » ، وتري الحكومة المصرية أنه ليس لحاكم السودان العام ان يتخذ من تلقاء نفسه قبل الرجوع الى الحكومة المصرية قرارا بإبعاد جنود مصرية من السودان أو تعزيز الحاميات الموجودة فيه . ولما كانت الحكومة المصرية تعلق أكبر أهمية على تقدم السودان وطمانينة أهله ، فهي تم تتأخر ولا تتأخر عن اتخاذ جميع الوسائل الناجحة لحفظ النظام وإبدال أية وحدة مصرية اذا دعت الحال الى ذلك في السودان » (٧٧) . ومعنى هذا أنه بينما أصرت الحكومة المصرية على أنه ليس من حق الحاكم العام إبعاد جنود مصرية من السودان ، فقد اقترحت حلا وسطا بإبدال أية وحدة مصرية بأخرى اذا دعت الحال . وقد أجاب وزير الخارجية البريطانية على هذه المذكرة في ٢٨ أغسطس برد في غاية الاستفزاز ، فقد أجاب بأن « المحافظة على النظام في السودان هي مبدأ شائن للحاكم العام الذي يتولى القيادة العليا لجميع القوات في السودان ، مصرية كانت أم بريطانية ، بحكم المادة ٣ من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . ويظهر أن الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التي تتمتع بها مصر في السودان إنما هي مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصري والصحافة المصرية » (٧٨) .

#### مباحثات سعد - مكرونالد :

جرت هذه التطورات الخطيرة بينما كان سعد زغلول في أوروبا . وكان قبل سفره قد تعرض لمحاولة لقتله في محطة مصر في صباح يوم ١٢ يولية ، عند سفره للاسكندرية . وبعد أن برى من جراحه ، سافر الى أوروبا يوم ٢٥ يولية للاستشفاء . وكان مستر مكرونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعده موافق للاجتماع بسعد زغلول ، بعد أن ظهر تعذر الاجتماع به في آخر يولية - كما كان متفقا عليه من قبل - وقد أبلغ

سعد زغلول اللورد النبي قيل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسباً (٧٩) . على أن الحوادث لم تلبث أن تارت في السودان في شهر أغسطس ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية مذكرة الاحتجاج والالتهام على النحو الذي مر بنا . فأدرك سعد زغلول أن الفضل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل الى المستر مكدونالد في ٢٩ أغسطس يخبره بعدم امكان اجراء المفاوضات ، ولكنه ذكر مع ذلك أنه في الاستطاعة محاولة تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٨٠) . وكانت الحكومة البريطانية قد أهملت اقتراحا للحكومة المصرية قصد به ازالة كل عقبة في سبيل الاتفاق ، ويقضى بإيقاف المحاكمات التي شرع فيها في السودان والمبادرة الى تأليف لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد ما يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر (٨١) . ولكن المستر مكدونالد وافق على الاجتماع بسعد زغلول لتبديد الغيوم وأرسل اليه في ٦ سبتمبر من جنيف يبدى سروره لمقابلته في لندن في أواخر ذلك الشهر . وبناء على ذلك أعلن سعد أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضات ، وأنه عدل عن العودة الى مصر كما أعلن ذلك من قبل ، وكتب الى المستر مكدونالد بأنه سيكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر (٨٢) .

ومن هذا يبدو بوضوح أن حوادث السودان قد انخرقت بالفرض الذي قصد به من المفاوضات في بداية عهد وزارة سعد باشا ، فبعد أن كان المأمول أن تؤدي الى تسوية المسألة المصرية ، أصبح الهدف منها قاصرا على إعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة وتبديد الغيوم المتلبدة ، تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين . وهذا يفسر كيف اقتضت المباحثات على عرض كل من الطرفين وجهات نظره بسرعة فائقة ، ثم المبادرة الى قطع المباحثات عند اليأس من اللقاء على أي شيء .

ومن الكتاب الأبيض الانجليزي يذكر المستر مكدونالد أنه أثار عند اجتماعه بسعد باشا البيانات التي كان قد فاه بها أمام البرلمان المصري في الصيف بخصوص السودان في ١٧ مايو ، والتي صرح فيها بأن وجود قيادة الجيش المصري في يد ضابط أجنبي ، وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، مما جعل مركز السير لي ستاك ، وجميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا صعبا . كما أثار ما نقل اليه من أن سعد باشا ادعى لمصر في شهر يونية



حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه وصف الحكومة البريطانية بأنها  
عاصبة . وكان رد سعد باشا على هذا أن أبدى تمسكه بأقواله السابقة  
مؤكدًا أنه « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل  
ورأى الأمة المصرية أيضا » . وازاء هذا أعلن المستر مكدونالد بدوره أنه  
يتمسك بالبيانات التى فاه بها فى هذا الموضوع فى مجلس العموم ، وأنه  
لا يجب أن يبقى شك فى ذلك فى مصر ولا فى السودان ، لأنه إن كان  
هنالك شك ، فإنه لا يفضى إلا الى الاضطراب ، وذكر أنه فى خلال ذلك  
يظل الواجب العمل فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة  
البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض . ثم أوضح  
أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات القائمة ، ولكن  
يجب أن تصرح بأن الحالة الموجودة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط  
العسكريين بأن يتأمرؤا ضد انظام المدنى هى حالة لا تطاق . فإذا لم  
تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن  
حكومة السودان تظل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . (٨٣)  
وهذا تهديد صريح يتمشى مع الخطة المرسومة لطرد المصريين من السودان ،  
ولم يخف المستر مكدونالد ذلك ، فقد ذكر لسعد زغلول أن هؤلاء الرعايا  
المصريين يعملون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، « وأنه اذا  
استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى  
السودان تحت نظام الحكم الحال مصدرا للخطر على الأمن العام » . (٨٤)  
وقد انتقل الكلام فى المقابلة الثانية الى المسألة المصرية ، فأوضح  
سعد زغلول للمستر مكدونالد التعديلات التى يرى ادخالها على الحالة  
القائمة فى مصر ، وهى على الوجه الآتى :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما  
فى العلاقات الخارجية التى ذكر سعد أنها تعرقل بالذاكرة التى أرسلتها  
الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة  
انها تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب  
والأقليات فى مصر .

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة  
كانت فى حماية قناة السويس . (٨٥)

وقد ذكر سعد زغلول في خطاب له في احتفال الشيوخ والنواب به في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ أنه أضاف مطلباً سادساً هو ، أن يكون مقام المنسوب السامي في مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية . (٨٦)

وقد اقتصر البحث في هذه المطالب التي بسطها سعد زغلول على المطلب الخامس الخاص بقناة السويس لارتباطه بوجود القوات البريطانية في مصر . فقد عرض المستر مكدونالد « عقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة . تنص على وجود قوة بريطانية في مصر ، ولا يكون وجودها مناقضاً بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلاً على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما ، ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية » . وأوضح المستر مكدونالد « بكل صراحة » أن « الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستنسب هذه الحكومة أن تدير عليها » . (٨٧)

ولكن سعد زغلول اعترض على بقاء جنود بريطانيين في مصر . فقد بين للمستر مكدونالد أن بقاء قوة مسلحة لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى ، فإن الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم ، أما في زمن الحرب فتأتى الجنود البريطانية إلى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى . ثم قال أن بقاء قوة مسلحة بريطانية على القناة لا يتفق مع حياد هذه القناة المقرر في معاهدة ١٨٨٨ ، لأن أفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحمايتها لا يتفق مع ذلك الحياد . ولكن المستر مكدونالد رفض قبول هذا الاقتراح . فاقترح سعد باشا أن توضع القناة تحت رقابة عصبة الأمم طبقاً للمعاهدة المعقودة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ التي أمضتها جميع الدول وفي جملتها إنجلترا ، هذا إذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها . ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح أيضاً . ولما كان سعد زغلول يرى أن المستر مكدونالد في موقف غير وطيد ، لأنه في إبان أزمة سياسية في ذلك الحين ، وكان يرى أن انتظار نهاية تلك الأزمة قد يتطلب وقتاً طويلاً ، مع عدم ملامة مناخ لندن لصحته ، وقرب اجتماع البرلمان المصرى ، مع وجود مئات المسائل التي تتطلب النظر والبت ، فقد رأى من الأفضل بإزاء هذه الأحوال أن يقطع المباحثات ويعود إلى مصر . (٨٨)

ومما لا ريب فيه أن رفض سعد زغلول بقاء قوة عسكرية بريطانية لحماية القناة ، وإصراره على جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بالرغم مما ترك له المستر مكدونالد من « الحرية » - على حد قول سعد زغلول - في أن ينص في معاهدة التحالف على كل الضمانات التي يراها لازمة لوقاية مصر من تدخل هذه القوات (٨٩) . إنما هو دليل على استقامة المطالب الوطنية في ذلك الوقت ونضج الوعي السياسي القومي بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ . وقد عبر سعد زغلول عن ذلك فقال : « لا تقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا ، لا نحن ولا من يأتي بعدنا ، أن نقبل أن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي » . (٩٠)

ومع ذلك فقد نفى الأستاذ مكرم عبيد باشا ، في خطابه الشهير الذي ألقاه في الجامعة المصرية يوم أول نوفمبر ١٩٣٦ ، أن سعد باشا كان يصر على رفض بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة ، لو لم يكن يتوقع سقوط الوزارة البريطانية . واستدل على أن سعد باشا كان يقبل وجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بمشروع الوفد الذي قدمه للورد ملنر ١٩٢٠ . (٩١) على أن استدلال مكرم باشا بمشروع الوفد السابق الذكر إنما هو استدلال ضعيف ، لأنه يفترض تمسك سعد زغلول بموقف اتخذته عندما كان الوفد يضم بين صفوفه رجلا معتدلين من أمثال رجال حزب الأمة .

وفي الحقيقة أن مجرد دخول سعد زغلول باشا في مباحثات مع الحكومة البريطانية في ظل الظروف الميئسة التي جرت فيها ، كان خطأ سياسيا ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها إلى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعد على الأمل . ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطى وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الأمة وآمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل . ولكنه استخف باللقاء الذي علقت عليه آمال كبار ، دون أن يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فنهضته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ .

## انقسام رأى الوفد فى الموقف بعد فشل المباحثات :

عاد سعد زغلول الى مصر بعد فشل المباحثات ليستقبل استقبالا كريما . ولم يكن سعد زغلول ينتظر هذا الاستقبال . ففى خطاب له فى الاسرادر الذى اقيم بجوار بيت الامة فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٤ صرح بأنه يعبر عن شعور حقيقى هو كامن فى نفسه : « وأرجوكم أن تقبلوا شهادتى على نفسى . فانها من اخلص ما هو صدق وحق » اننى لم أكن منتظرا هذه الحفاوة البالغة التى أبدتها الامة بعد أن عدت ولم أحقق رجاءها » (٩٢) . وكانت المشكلة بعد ذلك هى الحطة التى ينبغى اتباعها لمواجهة الموقف بعد فشل المباحثات . هل تلجأ مصر الى المقاومة العنيفة أو السلبية . أم تلجأ الى الانتظار والترقب حتى تسنح الفرصة لاجراء مفاوضات أخرى فى سماء أنقى أدبها وأكثر صفاء ؟ كانت هذه هى القضية الهامة التى كان على الوفد أن يعالجها غداة فشل المباحثات .

ومن التصريحات المختلفة التى أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد ، يتبين أنه كان هناك تياران متعارضان فى داخل الوفد ، أحدهما يعتبر فشل المباحثات دليلا حاسما على أن المفاوضات ليست الوسيلة المجدية لحل المسألة المصرية ، وأن الحطة التى يجب أن تتبعها الامة هى خطة المقاومة . وكان من أصحاب هذا الرأى مكرم عبيد وعلى الشمسى اللذان أدليا بتصريح لجريدة المانشستر جارديان قالا فيه : « ان التأثير العاجل لقطع المباحثات هو ايجاد دافع جديد للحركة . فنحن لا نرضى أن نذهب خمس سنوات من العناء بغير جدوى . ونحن واثقون من أن المصريين سيشددون المقاومة السلبية » ، ثم اختتما التصريح بقولهما : « ان خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها » . وقد تحدثا مرة أخرى الى مراسل الأهرام ( ١٢ أكتوبر ) فقالا : « ان الطريق لنا واحدة لا اثنتان . هى طريق الكفاح الشديد لنيل حقوقنا . ونحن واثقون بأن الشعب لا يكتفى بالأقوال ، لأن فى ذلك مذلة » . (٩٣) ومن اللازم هنا أن نشير الى أن مكرم عبيد قبض عليه بعد مقتل السردار .

الا أنه فيما ظهر من تصريحات سعد باشا ، لم يبد أن فشل المباحثات قد أفقده ايمانه بجدوى المفاوضات ، أو يجعله يئأس من اعادة التجربة فى ظروف أصح . ففى حديث له مع مندوب جريدة الانفورماسيون الباريسية فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، قال انه بعد فشل مفاوضاته مع مكنونالد اعتزم وزملاؤه الوزراء توجيه مجهوداتهم الى الادارة الداخلية ، « لعلمنا ان كل ما تحرزه مصر من تقدم وارتقاء بادارة حكومة وطنية يعزز هذه

الحكومة في الخارج » . وذكر أنه رأى من السداد والحكمة ترك المسائل الصعبة التي لا بد من حلها مع انجلترا « موقوفة وقتيا الى حين استئناف المفاوضات » . (٩٤) وفي حديث له مع مندوب جريدة « الماتان » في باريس ، صرح بأنه « سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كي يدرك الغاية النهائية التي ينشدها المصريون ، وهي جلاء الانجليز عن مصر » . (٩٥) وفي حديث آخر له مع جريدة « البيتي باريزيان » ذكر أنه « سيواصل السياسة التي جرى عليها حتى الآن » ، وأضاف : « ان المستقبل ليس لأحد الا للذين يعرفون كيف يصبرون » . (٩٦) وفي خطبته في احتفال الشيوخ والنواب به في الاسكندرية في ٢٠ أكتوبر قال : « ان الواجب علينا مضاعفة جهودنا وتمتين اتحادنا وأن نتشدد في التمسك بحقوقنا ، وإلا ندع فرصة تمر الا ونطالب فيها بحقوقنا ، فما مات حق وراء مطالب » . (٩٧) وليس في هذه الأقوال والتصريحات جميعها ما يدل على التخلي عن فكرة المفاوضات أو الدعوة الى المقاومة أو الثورة ضد الانجليز . فماذا وراء هذا الموقف من جانب سعد زغلول ؟ ولماذا تغلب رايه على الرأي الذي كان ينادي بالمقاومة ؟

في كتاب الاستاذ العقاد عن « سعد زغلول » الجواب . فهو يذكر أنه في أجد الأيام التي أعقبت عودة سعد من المفاوضات مع المستر مكdonald ، سأل سعد باشا زائريه بقوله : « ما تروننا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ » . قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه الموظفون حتي تجاب مطالب البلاد » . فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ » ، فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » ، وقال غيرهم : « يقع في بعض الجهات » ، وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ، ولا يصمد طويلا ان وقع ، انكم مختلفون فيه » . ان هذه الحركات لا تأتي الا عفوا ، وقالها بالفرنسية Spontanément ، وعندما يكون الجو مهيئا لن تختلفوا فيها . بل تجيبوا بلسان واحد : انها أمر واقع لا ريب فيه (٩٨) .

على كل حال فقد أبدت الأمة رغبتها في استمرار سعد زغلول في تولي زمام الحكم ، بالرغم من فشله في تحقيق رجائها في حل مشكلتها القومية . فبقى سعد - وموقف الأمة في ذلك يمكن أن يفسر برغبتها في تحاشي قيام حكومة أخرى يتولاها الأحرار الدستوريون أو أصدقاء القصر ، كما يمكن تفسيره بالرغبة في إتاحة الفرصة للحكم الوطني الخالص لتحقيق

ما جاء في برنامج من اصلاحات ضرورية أهمها - كما جاء في خطاب العرش - اصلاح الادارة الداخلية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال (٩٩) . وقد أدرك سعد زغلول هذه الرغبة فخصها بالكثير من العناية في خطاب العرش للدورة الثانية . وكانت هذه العناية محل سخريه ونقد جريسة «السياسة» التي كتبت تقول انه (سعد) «تحدث في الشئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، وتناول فيه من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية ، لأنه لا يتصل بالسياسة العامة في قليل أو كثير » (١٠٠)

وبالرغم مما ينعت به ولويد، ادارة سعد زغلول من أنها لم تستطع أن تعمل شيئا ذا قيمة في الشئون الداخلية (١٠١) ، إلا أن الاتجاه العام لهذه الوزارة وللبرلمان كان يؤكد النواحي الآتية :

- ١ - عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرر وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .
- ٢ - تأكيد النظام الدستوري مبنى ومعنى ، والوقوف في وجه الحكم المطلق .
- ٣ - تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية عليها .
- ٤ - تشجيع الصناعة المصرية بصفة خاصة ، وافساح المجال أمام رأس المال الوطنى .
- ٥ - العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة (١٠٢) .

ويمكن استنباط هذه الاتجاهات من القرارات التى أصدرها البرلمان الوفدى في الدورة الأولى . فقد قرر أن تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشترط ذلك في مقاولات الأشغال العامة ، كما قرر أن تشرع الحكومة في وضع نظام يجعل العملة المصرية منفصلة عن العملة البريطانية ، لما في هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية . وقرر التخلص من الدين الصام تدريجيا بتخصيص كل ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك هذا الدين . كما قرر ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب . ثم قرر بيع

أكبر جزء ممكن من أطياف الحكومة لصغار المزارعين • وتشجيع وتنشيط الحركة التعاونية بإعطاء الحكومة قروضا لشركات التعاون ، وأن تكون الإعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية (١٠٣) • وهذه القرارات الإصلاحية كلها تماشى أهداف الثورة عامة والطبقة الوسطى خاصة ، ولهذا فلا نجد تشريعات عمالية لتخفيف وطأة النظام الرأسمالي الاستعماري على العمال ، بالرغم مما حفل به عهد سعد زغلول من اضطرابات واعتصابات خطيرة سنعرض لها في فصل خاص • ومع ذلك فلم تتح الفرصة لسعد زغلول لتنفيذ إصلاحاته الداخلية بسبب قصر عهد حكومته من جانب ، وازدحام هذا العهد بالاشتباكات الخارجية والداخلية من جانب آخر • وسنرى كيف سترتفع حرارة هذه الاشتباكات بعد فشل مفاوضاته مع المستر مكدونالد حتى تنتهى بسقوطه وسقوط الحكم الدستوري معه •

### سعد او الثورة

لم يكن الموقف الذي واجهه سعد زغلول عند عودته من إنجلترا في أكتوبر عام ١٩٢٤ يشبه الموقف الذي كان يواجهه في مطلع عام ١٩٢٤ في قليل أو كثير • فعندما تولى الحكم كانت دار المندوب السامي تخطب وده ، والحكومة البريطانية تصادقه ، والملك فؤاد يتحاشى منازلته ، والاحرار الدستوريون يعترفون له بالغلبة ، والقضية المصرية تبدو على وشك الحل • أما في أكتوبر فقد انقلب هذا الموقف رأسا على عقب ، وعاد سعد زغلول ليتلقى شماتة الخصوم ومؤامرات القصر ودسائسه •

وفي الحقيقة أن فشل المباحثات المصرية الانجليزية كان فرصة مواتية للقصر ليتخلص فيها من سعد زغلول ومن الحكم الدستوري • لقد أدرك أن الحكومة البريطانية يسرها كل السرور أن يختفى هذا العهد، وتنقضى تلك التجربة الدستورية التي سببت لها كل المتاعب في مصر وفي السودان • وقد جد عامل مشجع جديد عندما سقطت حكومة العمال البريطانية في الانتخابات التي جرت في آخر أكتوبر ، وتولت وزارة المحافظين الحكم •

وقد اختار الملك فؤاد « الأزهر » ليشمن منه المعركة ويثير المتاعب في وجه مسعد زغلول • والأزهر - كما مر بنا - كان معقلا من معاقل

الوفد الحصينة . ولهذا يعتبر نجاح الملك فؤاد في اكتسابه الى صفه وتحويله الى نصرته من أعمال المهارة السياسية التي تحتسب للملك فؤاد . وقد رأينا عند الكلام عن الدستور كيف حاول الملك إضافة مادة تنص على أن الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة له بصفتة ولي أمر البلاد ، فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى . وذلك كيما تثبت له أصالة السيادة الدينية . وقد نجح فؤاد فعلا فى إضافة المادة ١٥٣ التي استتبت المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها اليه ، كما كانت قبل صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها .

ومن مذكرات الشيخ الطواهرى ، أحد رجال الملك فؤاد المعروفين، ومن بين سطورها ، نستطيع أن ندرك كيف تحول الأزهر الى أداة فى يد الملك . فهو يدعى أنه بعد تصريح ٢٨ فبراير وعند وضع الدستور ، اشفق الأزهريون أن تنتقل حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين الى الحكومة والى البرلمان ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى ، مما يعرضهم ويعرض معهدهم القديم لشيء من التدافع والتصادم الذى يقوم بين الأحزاب . ولهذا طرأ للأزهريين أن تبعيتهم لولى الأمر ، كما كانوا دائما ، وانتسابهم للملك المستقل الجديد ، « صاحب النزعة الديمقراطية ١ » ، هو أضمن وأمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدا عن الأذى الحزبى . وعندما عرف الملك فؤاد رغبة الأزهرين هذه ، نزل عليها وعمل على إجابتها ١ . وأشار للجنة الدستور بالألا تتعرض لحقوقه فى تعيين هؤلاء الرؤساء الدينيين ، وأن يكون فى الدستور الجديد ما يشير الى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت . فنزلت اللجنة على رغبته (١٠٤) .

وواضح من هذه القصة كيف أثار الملك فى نفوس الأزهرين الخوف على معهدهم من أن يكون محور صراع بين الأحزاب ، وأوحى اليهم بأن أمن وأضمن سبيل لنجاته من هذا المصير أن يكون تابعا ومنتسبا للملك « صاحب النزعة الديمقراطية ! » . وسرعان ما واثت الملك فؤاد الفرصة للعمل ضد وزارة سعد زغلول عندما تقدم الأزهريون الى وزارة سعد باشا ببعض المطالب لتحسين أحوالهم . فالقت لجنة خاصة لدرسها والاشارة بما تراه فيها . وهنا تمهد السبيل للدرس والوقية لدى الأزهرين ، « لأنهم يعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الراى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وكان الأزهريون ينقمون من نشأة هذه المدرسة ، لأنهم كانوا يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى والتعليم



اللغة العربية ، وذلك قبل السماح بأجراء الإصلاح في برامج التعليم الأزهرية . • وعندما عاد سعد من المفاوضات ، أدخل في روح الأزهرين أن مدرسة القضاء عاتدة وأن مطالبهم غير مجابة . وساعد على ذلك تقديم اللجنة تقريرها إلى الحكومة وعدم نشره . ونسى الأزهريون أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، وأن الوزارة ليست صاحبة الرأي الفصل في هذا الأمر . فأضربوا عن الدروس في أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية في الاسكندرية وطنطا وأسيوط . وقام المضربون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفاً من قبل هو : « لا رئيس إلا الملك » ، بعد أن كان نداؤهم المألوف « لا رئيس إلا سعد » . وهنا عرف من أين تهب الريح ( ١٠٥ ) .

ولم يلبث أن استوثق سعد زغلول من نوايا القصر عندما صدر الأمر الملكي في ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة ، والاعتماد عليه بالوشاح الأكبر من نوط النيل الأكبر ، دون علم الوزارة وموافقتها . ذلك أن سعد باشا كان قد طلب اقضاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف لأنه محور الدسائس التي دبرت ضد الوزارة . فجاء تعيينه وكيلا للديوان الملكي مكافأة وتحشيعا له على هذه الدسائس . وقد جاء حسن باشا على أثر ذلك إلى شرفات مجلس النواب وهو يتشجع بالوسام الذي أنعم عليه به بغير رأى الوزارة . ثم صدرت في الوقت نفسه الفازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات لمصر في السودان . وقد صدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة ( ١٠٦ ) .

هنا عزم سعد زغلول على اتخاذ اجراء سريع يحقق به هدفين كبيرين : الأول ، أن يشعر الملك بعجزه عن ازالته عن منصبه ، ما دام متمتعا بثقة الأمة ممثلة في البرلمان ، والثاني أن يستغل ظروف الأزمة كلها في تدعيم الحياة الدستورية ، استكمالا لما حققه في بداية عهده ، حتى لا تصبح هذه الحياة عرضة لمثل تلك الدسائس .

ففي يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قابل سعد زغلول الملك فؤاد ، وقدم إليه استقالته ، بعد أن كاشفه بأن أناسا من كبار الموظفين المنتمين إلى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء ( ١٠٧ ) . ثم توجه بعد ذلك إلى دار البرلمان حيث أعلن نبأ استقالته في النواب ، ثم في الشيوخ ، وعزاها لأسباب صحية . وقد كان من الطبيعي أن يدرك النواب والشيوخ أن في الأمر أزمة حقيقية ، إذ لم يكن قد مضى أكثر من

يومين على افتتاح الدورة البرلمانية ، كانت الاضاعات في أثنائها تملأ الجو عن وجود أزمة تهدد الوزارة بالسقوط (١٠٨) . ولهذا فقد تملك الغضب النواب والشيوخ ، وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بالثقة التامة بالوزارة ، وقرر مجلس الشيوخ التوجه بهيئته الكاملة للسراى لاطهار شعوره وثقته بالوزارة ، كما قرر تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة الوزارة . ووضع هذا القرار موضع التنفيذ في الحال . فذهب الشيوخ جميعهم عقب الجلسة الى القصر فقيدوا اسماءهم ، وطلب الوفد النائب عنهم مقابلة الملك دون أن يكونوا بملابسهم الرسمية ، وكان مؤلفا من أحمد زيور باشا رئيس المجلس وأحمد زكى أبى السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيل المجلس . فقابلهم الملك في الحال وأبلغوه قرار المجلس ، وبتأجيل الجلسات الى أن تنتهى الأزمة . فاضطر الملك للاعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه فى أن يعدل عن عزمه ، وقال انه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره فى هذا الموضوع (١٠٩) .

ولكن سعد زغلول كان فى ذلك الحين يبعث فى خطته ، فبعد خروجه من البرلمان ، توجه ومعه الوزراء الى بيت الأمة ، وكان النبأ قد ذاع واهتزت له العاصمة ، فأخذت الوفود تزد إلى البيت ، ومعهم النواب والشيوخ ، وطالبوا سعدا بأن يشرح لهم سبب الأزمة ، فقال : « ان صحتى ضعيفة وأعباء الحكم ثقيلة جدا : فهناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا - والكلام فى سركم - دسائس » . ثم أردف : « أنا رجل حر ، ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ، ولا أحب العمل فى الظلام » . ومن أجل هذا لا بد من الاستقالة » . وكان معروفا انه يقصد دسائس السراى . وقد أفضى بذلك الى خاصة رجاله (١١٠) .

كانت هذه التصريحات بمثابة إشارة الانطلاق ، فلما لبثت أن نظمت فى اليوم التالى مظاهرات خطيرة امتلأت بها شوارع القاهرة وانطلقت الى ميدان عابدين وهى تهتف : « سعد أو الثورة » (١١١) . وبينما كانت هذه الجماهير تتدفق الى ميدان عابدين ، كان سعد زغلول يتسوجه الى الملك ليقدم اليه شروطه لسحب استقالته ، وكانت هذه الشروط على الوجه التالى :

١ - أن تنظر الوزارة فى مسائل الأزهر لتكون مسئولة حقا عن الإصلاح ، لا ليخرجها المحرجون بطلب الإصلاح ويمنعوها عمدا مبالغة فى الإحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهرين .

٢ - ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة . وقد استند سعد فى هذا الطلب الى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه . وهو نص عام .

٣ - أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا ، وأن تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى .

٤ - ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها (١١٢) .

وقد استغرقت المناقشة بين الملك وسعد زغلول ساعتين ، كان ميدان عابدين فى خلالها يسوج بالجموع الصاخبة وهى تردد نداءها السالف الذكر . ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ . وعندئذ خرج سعد الى الجماهير يبشرها بانفراج الأزمة قائلا : « المسألة انتهت » ، وخطب فى الجموع التى تجمعت أمام بيت الأمة قائلا : « أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم .. واجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلس الشيوخ والنواب ، ونزولا على ارادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء » (١١٣) .

وبهذه النتيجة انتهت المعركة لصالح سعد زغلول . وهى معركة يعتقد « توينبى » أن سعد زغلول انما أثارها لتحويل أنظار الأمة عن فشله فى المباحثات (١١٤) . وهو غير صحيح ، لأن الملك هو الذى بدأ بالاستقزاز - كما رأينا - ولم يكن فى وسع سعد زغلول التخاذل أو السكوت . ولقد بدا بعد انتهاء المعركة أن البلاد قد أقبلت على عهد جديد تكون فيه كلمة الملك هى الدنيا ، وكلمة الأمة هى العليا . ولكن هذا الأمل لم يعيش أكثر من يومين ، ففي اليوم الثالث ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى أحد شوارع القاهرة ، ودخلت الحركة الوطنية بذلك فى طور جديد .

## حواشي الفصل الثامن

### الحكم الدستوري الوزارة البورجوازية الاولى

- ١ - البلاغ في ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ يناير ١٩٢٤
- ٢ - الاهرم في ٢٥ يناير ١٩٢٤
- ٣ - أمين يوسف : المرجع السابق ١١٥
- ٤ - محمد ابراهيم الجزيري : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشهابي ، ج ١ ص ١٤٧ ( القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ )
- ٥ - نفس المصدر ص ١٢٩
- ٦ - مارشل ويفل : المرجع السابق ص ١٠٢ - ١٠٣
- ٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٣١ ، ٤٣٢
- ٨ - الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٣ .
- ٩ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ١١٧
- ١٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٧ - ٤٦٨
- ١١ - أمين يوسف : المرجع السابق ص ١١٧ ، وقد قام سعد باشا بالتحقيق في صحة ما نسبته الملك فؤاد الى علي الشامي باشا من ناحية ولاءه ، ولما ثبت له ان التهمة لا تنهض على اساس ، عاد الى الملك فؤاد ، وأخبره بذلك ، وأعاد التماس إعادة الشامي باشا الى الوزارة ، فلم ير الملك بدا من اجابة طلبه ، وعين الشامي باشا وزيرا للمالية في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . ( المصري في ١٥ أغسطس ١٩٢٨ ، مقال بعنوان : « أن لنا أن نصرح » العرش بين الوفد وخصومه ، الخلاف الدستوري رقم « ١ » )
- ١٢ - الرافعي : في أعقاب الثورة ج ١ ص ١٢٨ ، ١٣٩
- ١٣ - نفس المصدر ص ١٤٥ - ١٥٠

- ١٤ - نفس المصدر ص ١٢٨ ، كتاب استقالة يحيى إبراهيم باشا في ١٧ يناير ١٩٢٤ ،  
محمد إبراهيم الجزيري : المرجع السابق ص ٢٥
- ١٥ - الجزيري : المرجع السابق ص ٤٤
- ١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢
- ١٧ - الجزيري : المرجع السابق ص ٥٢
- ١٨ - مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١٧ ، ص ٢٩  
- ٣٠ جلسة ٩٢٤/٢/٢٥
- ١٩ - الجزيري : المرجع السابق ص ٨٢
- ٢٠ - مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب المصري في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٦
- ٢١ - مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصري في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣
- ٢٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٥
- ٢٣ - الجزيري : المرجع السابق ص ١٠٩ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٩١  
هاشية ١
- ٢٤ - لويد : المرجع السابق ص ٨٥
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٨٤ - ٨٥
- ٢٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٧
- ٢٧ - مضبطة مجلس النواب يوم ٢٩ مارس ١٩٢٤ ص ٨٧
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥
- ٢٩ - مضبطة مجلس النواب في ٢٤ يولية ١٩٢٤ ص ٦٧٦
- ٣٠ - لويد : المرجع السابق ص ٨٤
- ٣١ - نفس المصدر ص ٨٥ - ٨٧
- ٣٢ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢٢٨ ، من بيان رسمي صدر في لندن يوم ٢  
سبتمبر ١٩٢٤
- ٣٣ - مضبطة مجلس النواب في ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩
- ٣٤ - نفس الجلسة ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة  
الخامسة ، المجلد ١٧٢ ، ص ٦٤٩ جلسة ٨ مايو ١٩٢٤
- ٣٥ - مضبطة مجلس النواب المصري في ١٠ مايو ١٩٢٤ ص ٢٩٩
- ٣٦ - جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ ، المضبطة ص ٢٤٤

- ٢٧ - جلسة ٢٥ مايو ١٩٢٤ ، المصيبة ص ٢٩٢
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٨٨ - ٨٩
- ٢٩ - جواهر لال نهرو : لحاح من تاريخ العالم ص ٢٩٥ ( الطبعة الثانية للترجمة العربية ، بيروت )
- ٣٠ - الكتاب الأخضر : السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، من محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عسقلان - كيرلان في ٢ نوفمبر ١٩٢١ ص ١٨
- ٣١ - دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ٢٩٠
- ٣٢ - الكتاب الأخضر ، محضر الجلسة التاسعة عشرة في ١٧ أكتوبر ١٩٢١ ص ١٥ - ١٦
- ٣٣ - نفس المصدر ، محضر الجلسة العشرين ص ١٨
- ٣٤ - نفس المصدر ص ١٩
- ٣٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٣ - ١٦٦
- ٣٦ - وفد السودان ، ماسي الانجليز في السودان ص ١٤ ( دار الشرق بالقاهرة )
- ٣٧ - احمد خير : كفاف جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤
- ٣٨ - الباحث المطلع محزون : ملحايا مصر والسودان وخلايا السياسة الانجليزية ص ٥٦
- ٣٩ - نفس المصدر ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢
- ٤٠ - نفس المصدر ص ٦١
- ٥١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦١
- ٥٢ - نفس المصدر ص ١٦١ ، ١٦٢
- ٥٣ - محزون : المرجع السابق ص ٧٠
- ٥٤ - احمد خير : المرجع السابق ص ١٧
- ٥٥ - مضبطة مجلس النواب في ٢٢ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، محزون : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢
- ٥٦ - محزون : نفس المكان
- ٥٧ - مضبطة مجلس النواب في ١٩ يولييه ، ٢٣ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦١ ، من وثائق اشبار اليها النائب احمد سيف النصر بك

- ٥٨ - أحمد خير : المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢
- ٥٩ - مضبطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦٩ ، من تلغراف وارد الى رئيس مجلس النواب ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٣
- ٦٠ - لويد : المرجع السابق ص ١١٨
- ٦١ - أحمد خير : المرجع السابق ص ١٤
- ٦٢ - الجزيرة : المرجع السابق ص ٢٢٢ ، من بلاغ رسمي أصدرته الحكومة المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٢٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٢ ، ٢٤
- ٦٣ - الجزيرة : المرجع السابق ص ٢٢٢ ، من بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، لويد : المرجع السابق ص ١٢٠ ، الكتاب الأخضر ص ٢٣
- ٦٤ - مضبطة مجلس النواب في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ص ٦٦٩
- ٦٥ - مضبطة مجلس النواب في ٧ يونيو ص ٤٦٥ - ٤٦٦
- ٦٦ - الكتاب الأخضر ص ٢١
- ٦٧ - مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٥٧ ، ص ٩٨٦ ، ٩٨٨
- ٦٨ - مضبطة مجلس النواب المصري في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ص ٧١٢ - ٧١٨
- ٦٩ - المصدر السابق ، جلسة ٣٠ يونيو ١٩٢٤ ص ٧٤٧ - ٧٤٨
- ٧٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٢٣
- ٧١ - نفس المصدر ص ٩٠
- ٧٢ - نفس المصدر والمكان
- ٧٣ - الكتاب الأخضر ص ٢٢
- ٧٤ - لويد : المرجع السابق ص ١٢٣
- ٧٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٤
- ٧٦ - الكتاب الأخضر ص ٢٢
- ٧٧ - نفس المصدر ص ٢٤
- ٧٨ - نفس المصدر ص ٢٥ ، ٢٦
- ٧٩ - الجزيرة : المرجع السابق ص ٢٢٨ من بلاغ صدر في لندن في ٢ سبتمبر ١٩٢٤
- ٨٠ - نفس المصدر ص ٢٢١ من بلاغ رسمي عن المفاوضات أصدرته الحكومة المصرية في ٨ سبتمبر ١٩٢٤

- ٨١ - الكتاب الأخضر ص ٢٢ ، ٢٣
- ٨٢ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، بلاغ الحكومة المصرية السالف الذكر ، وبلاغ لرويتز في ١٢ سبتمبر ١٩٢٤
- ٨٣ - الكتاب الأبيض الإنجليزي عن الحادثات المصرية البريطانية في ٧ أكتوبر ١٩٢٤ ، منقول نصه في كتاب الجزيري السالف الذكر ص ٢٤٩ ، ٢٥١
- ٨٤ - نفس المصدر ص ٢٤٩
- ٨٥ - نفس المصدر ص ٢٥٤ ، ٢٤٨ ، حديث سعد باشا مع مراسل «البيتى باريزيان» في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ ، الكتاب الأبيض الإنجليزي عن محادثات سعد - مكدونالد
- ٨٦ - نفس المصدر ص ٣٦٢
- ٨٧ - نفس المصدر ص ٢٥٠
- ٨٨ - نفس المصدر ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، حديث سعد باشا مع مراسل الديلى هيرالد الباريسى في ١٠ أكتوبر ، ومع جريدة البيتى باريزيان في نفس التاريخ ، أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٥٤ - ١٥٥ ، حديث سعد باشا مع جريدة الانفورماسيون الباريسية في يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ ص ١٥٤ - ١٥٥
- ٨٩ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢٥٦ ، ٣٦٢ ، خطبة سعد باشا في احتفال المفوضية المصرية بباريس في فندق ( ماجستيك ) في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ احتفالا بعيد الجلوس الملكي ، خطبته في حفلة الشيوخ والنواب في ١٠ أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٠ - نفس المصدر ص ٣٦٤ خطبة سعد باشا السالفة الذكر في احتفال الشيوخ والنواب
- ٩١ - خطبة مكرم عبيد باشا في الجامعة العربية ص ٤١ ( كان النشر الحديث )
- ٩٢ - الجزيري : المرجع السابق ص ٣٦٦
- ٩٣ - أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ( القاهرة ١٩٢٨ )
- ٩٤ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ( ١٩٢٥ ) ص ١٥٠ - ١٥١
- ٩٥ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢٥٧
- ٩٦ - نفس المصدر ص ٢٥٥
- ٩٧ - نفس المصدر ص ٣٦٢
- ٩٨ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٢٢
- ٩٩ - مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٣
- ١٠٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٨



- ١٠١- لويد : المرجع السابق ص ٩٢
  - ١٠٢- دكتور راشد البراوى : المرجع السابق ص ٩٨
  - ١٠٣- الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧
  - ١٠٤- مذكرات شيخ الاسلام القلواهرى ، السياسة والازهر ، ص ٢٢ - ٢٤
  - ١٠٥- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٩ ، ١٨٠
  - ١٠٦- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١
  - ١٠٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥
  - ١٠٨ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠
  - ١٠٩- الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٧ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ ، ١٨١
  - ١١٠- الجزيرى : نفس المرجع ص ٢٨٦ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١
  - ١١١-
- Toynbee, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925.  
The Islamic World since the Peace Settlement. Foot-note  
on page 221, Lloyd, op. cit., p. 23.
- ويذكر احمد شفيق ان هذه المظاهرات كان يقودها حسن بس النائب الوفدى  
وزعيم الطلبة ، وكانت تهدف ايضا بسقوط حسن نشأت باشا ( العولية  
الثانية ص ٢٨ )
- ١١٢- العقاد : المرجع السابق ص ٤٥٥ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١
  - ١١٣- الجزيرى : المرجع السابق ص ٢٨٩ ، ٢٩٠
  - ١١٤- توينبى : المرجع السابق نفس المكان



## الفصل التاسع

# مصرع السردار» وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

## ١ - اجلاء القوى الوطنية عن الحكم

### الانذار البريطاني :

كانت العلاقات المصرية البريطانية عندما قتل السردار لى سستاك في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ قد بلغت درجة من التأزم بدأ معها هذا الحادث كأنه ساعة الصفر لتشرع بريطانيا على الفور في تنفيذ كل ما دبرته لخلق الحركة الوطنية في مصر ، وطرد المصريين من السودان والإستيلاء على كافة السلطات فيه .

فيذكر المارشال ويفل أنه بالرغم من أن مصر كانت قد قابلت فشل المباحثات بين سعد ومكدونالد بهدوء ، إلا أن اللورد النبي ومستشاريه قد تكهنوا بأن أزمة من الأزمات لا بد أن تقع في وقت قريب . فقد كان الى جانب مسألة السودان مسائل عديدة بارزة انكر فيها سعد زغلول باشا المصالح البريطانية ، كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير . كما كان واضحا أنه مصمم على خفض مركز المستشارين الانجليزيين القضائي والمالي بحيث لا يصبح لهما حول ولا قوة ، وكان قد أعلن عن نيته في إلغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب، ورفض دفع بعض المبالغ المستحقة التي كانت قبلا من التزامات الحكومة المصرية . وقد لحص اللورد النبي لوزارة الخارجية البريطانية مركز سعد زغلول الشخصي في برقية قال فيها ان الشيء الوحيد الذي لن يستطيع سعد زغلول عمله في ذلك الحين، هو أن يفلس ذلك النوع من الشهرة الذي كان في السنوات الأخيرة نسمة حياته والذي لم يعد في امكانه أن يحتفظ به الا بالتطرف (١) .

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد ، بتأييد اللورد النبي ، يفكر في صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسي الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير . ولكن المشروع توقف بسبب سقوط حكومة العمال . وكان وزير الخارجية في وزارة المحافظين الجديدة هو المستر أوستن تشمبرلن ، فاجتأفت هذا على الفور مناقشاته مع المندوب السامي في القاهرة حول الصيغة التي يوضع فيها هذا التبليغ وكانت

مخالفات سعد زغلول اذ ذاك قد تفاقمت - كما يقول لويديس - وكان آخرها أنه رفض في يوم ١٨ نوفمبر ، أى قبل مصرع السردار بيوم واحد ، بقاء منصب المستشار القضائي وتجديد عقد المستر موريس ايموس الذي كان يشغل هذا المنصب من سنة ١٩١٩ الى ذلك الحين (٢) ، ولما أرسل اليه اللورد ألبي مندوباً لمناقشته في هذه المسألة عاملاً بفظاظة ، حتى اضطر هذا الى تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٣) .

وفي يوم ١٩ نوفمبر قام وزير الخارجية البريطانية بخطوة ذات مغزى . فقد أرسل مذكرة الى السكرتير العام لعصبة الأمم يوضح فيها وجهة نظر حكومته بخصوص الموقف الذي سينشأ اذا وقعت مصر البروتوكول المعروف باسم « بروتوكول جنيف » ، وهو الخاص بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . وكانت جمعية العصبة قد قررت في ٢ أكتوبر أن تفتح باب التوقيع عليه لغير الأعضاء من الدول الأخرى . وفي هذه المذكرة قال الوزير البريطاني - بعد أن أشار الى التحفظات التي وردت في تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد أن اقتبس فقرات من المذكرة الدورية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ : « وفي هذه الظروف ، فان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف بأن هذا البروتوكول ، اذا وقعته مصر يبيح لها أن تطلب تدخل عصبة الأمم في تسوية أمور احتفظ التصريح بها وبحق التصرف فيها احتفاظاً مطلقاً لحكومة جلالة الملك » (٤) . وهذا الاحتياط من جانب الحكومة البريطانية قد يبدو عملاً روتينياً لا يقصد منه سوى توضيح موقف هذه الحكومة بإزاء توقيع مصر على بروتوكول جنيف ، ولكنه اذا وضع في مكانه الصحيح بجانب الاجراءات السالفة الذكر التي كانت الحكومة البريطانية بسبيل اتخاذها لاجبار سعد زغلول على احترام الوضع الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير ، أصبح له مغزى آخر . وسنرى أن هذه المذكرة كانت من بين خطط اجتماع أغسطس بلندن .

على كل حال ، ففي نفس اليوم الذي أرسلت فيه الحكومة البريطانية المذكرة السالفة الذكر الى سكرتير عصبة الأمم ( ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ) وقع الاعتداء على السردار لي ستاك في القاهرة . فماذا كان موقف الحكومة البريطانية ؟ يذكر توينبي أن الحكومة البريطانية عقدت اجتماعاً طارئاً على الفور قررت فيه أن تتخذ اجراءاً سريعاً وقوياً . وكان ذلك دون أن يكون السردار لي ستاك قد مات بعد . فلما تلقت نبأ وفاة السردار ، بادرت باصدار أوامرها بإرسال التعزيزات البحرية والعسكرية الى مصر والى السودان في الحال (٥) .

وبينما كانت القطع البحرية تتحرك من مالطة الى الاسكندرية والى بور سعيد ويجرى التعزيز فى الحاميات العسكرية فى القاهرة والاسكندرية (٦) ، كان المندوب السامى اللورد ألتى يكتب الى حكومته مقترحا أن تلقن مصر درسا صارما ، لأن روح الاخلال بالنظام والكراهة التى أثارتها الحكومة المصرية بالخطب العامة وعن طريق نشاط الوفد ، لا يمكن الا أن يعتبر مساعدا على الجريمة ، وطلب منها الموافقة على تقديم انذار الى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هى محكومة فى ذلك الحين ، بأنها تستحق ازدراء الشعوب المتمدينة ، ويتضمن المطالب الآتية :

- ١ - ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
  - ٢ - أن تتأبى بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للاشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .
  - ٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا ، وتقمع بشدة ، كل مظاهرة شعبية سياسية .
  - ٤ - أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
  - ٥ - أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة ، الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .
  - ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .
  - ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .
- واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .
- وقد فصلت المطالب المذكورة فى النقطتين الخامسة والسابعة فى وثيقة منفصلة على النحو الآتى :

أولا : بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى

قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها  
وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض ( براءات  
الضبط ) .

ثانيا : ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين  
لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك  
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة،  
يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

ثالثا : من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية  
المصالح الأجنبية في مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشارين  
المالي والقضائي ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاتهما كما نص عليها  
عند إلغاء الحماية . وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية  
واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري . وتنظر بعين  
الاعتبار الوافي الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق  
بالشئون الداخلية في اختصاصاته (٧) .

كانت هذه هي المطالب التي طلب اللورد النبي الى حكومته السماح  
له بتقديمها الى سعد زغلول في شكل انذار نهائي . وقد بلغ من اسراف  
هذه المطالب ، وتجاوزها فيما يبدو الحد الذي اتفق عليه في اجتماع  
أغسطس السابق في لندن بين المستر مك دونالد والمنتوب السامي والسير  
لي ستاك ، أن رفض الوزير البريطاني السماح بتقديمها بالشكل الذي  
كانت عليه، فجرى فيها قلمه بالتعديل والحذف . فقد حذف المطلب الرابع  
الخاص بالغرامة المالية ، وعدل المطلب السادس بحيث ينص على أن تكون  
زيادة مساحة الأفيان المنزرعة في السودان «الى الحد الذي يكن اعتباره غير  
ضار بمصر ، وبواسطة لجنة فنية تضم ممثلا للحكومة المصرية » . كما  
حذف المطلب الثاني في الوثيقة المنفصلة الذي ينص على وجوب إعادة  
النظر في قواعد خدمة الموظفين الأجانب وشروط تسوية معاشاتهم طبقا  
لرغبات الحكومة البريطانية . كما أبدى عدم موافقته على ديباجة  
الانذار (٨) .

على أن التعديلات التي أدخلها وزير الخارجية البريطانية على صيغة  
الانذار الذي اقترحه اللورد النبي لم يقدر لها التنفيذ . ذلك أن اللورد  
النبي حينما أ برق باقتراحاته الى حكومته للحصول على موافقتها على  
تقديمها، طلب اليها في الوقت نفسه أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر .  
فلما بلغت الساعة الرابعة والربع دون أن يأتي رد الحكومة البريطانية .  
عزم اللورد النبي على تقديم انذاره الى الحكومة المصرية من غير انتظار

الموافقة الرسمية ، لأنه كان يريد أن يسلم المذكرة الى سعد زغلول باشا قبل أن يجتمع البرلمان في الساعة الخامسة ، وكان يخشى أن يعلن سعد زغلول عندئذ استقالته قبل أن يتلقى جزاءه وقبل أن تلصق به المسئولية . على أنه بينما كان يتأهب للمسير في حرسه العسكري ، وصل الرد الرسمي في تلك اللحظة . ولكنه لم يقرأه ، اذ أدرك من طوله أنه ليس موافقة تامة على مقترحاته ، فمضى في موكبه لتقديم انذاره وهو يعلم أن حكومته لا توافق عليه كلية ، وسار في حرسه من حملة الرماح قاصدا رئيس الوزراء ، وكان مكتبه في مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة . وبعد أن تلقى من الفرسان تحييتهم وصدحت موسيقاهم ، دخل البناء واتجه رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ، ثم قرأ عليه بالانجليزية نص مطالبه ، وترك له ترجمتها الفرنسية ، ثم عاد لعربته ، وتلقى من الفرسان تحييتهم مرة أخرى أمام الجماهير المتجمعة ، ورجع وسط حرسه في بطة الى دار الإقامة (٩) .

الزعيمت الحكومة البريطانية لما اعتبرته عملا من أعمال التهور من جانب اللورد النبي . ومع أنها لم تملك الا اقرار هذه المطالب بالصورة التي قدمها بها دون اذنها ، الا أنها طالبت بتوضيح موقفه . فبرر تصرفه ومخالفته على النحو الآتي : أولا ، أن استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان لابد من تقديم انذاره قبلها . ثانيا ، أن الرأي العام المصري كان مهينا لتلقى اجراءات صارمة في ذلك الوقت ، وكان من المحتمل أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيدا اذا انقضت الصدمة الاولى لمقتل السردار ( وهذا دليل على أن قوة الرأي العام المصري كانت السياج الاول ضد أي تعنت بريطاني في خلال الفترة السابقة ) . ثالثا : أن الجاليات الأجنبية كانت مهتاجة جدا ، وكانت ثائرتها في ازدياد بما كان يكتب في الصحف الأجنبية ، وكان هناك ما يدعو للخوف من قيامها بمظاهرات عنادية ضد المصريين وضد حكومة جلالة الملك . (١٠) !

أما فيما يتعلق بالطلبات التي لم توافق وزارة الخارجية عليها . فقد برر النبي تقديمها بأن طلب التعويض انما كان يقصد به أن يشعر المصريون عن اقتناع بالنتائج الاجرامية لسياسة حكومتهم . وأن طلب زيادة مساحة الاطيان المنزرعة قطنا انما قصد به أن يدرك المصريون مدى السلطة التي تستطيع انجلترا أن تستخدمها عند الضرورة بسيطرتها على السودان . وقال انه لم يقصد اطلاقا د برى منطقة غير محدودة ، أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية . ولكن التساهل في



منه النقطة يجب أن يكون مع وزارة مصرية أخرى أكثر صداقة . أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد أوضح النبي أنه رأى ضمه الى مطالب الانذار كاحسن وسيلة لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، وليتفادى تقديم مثل هذا المطلب الى الحكومة الصديقة التي سوف تخلف حكومة زغلول باشا (١١) .

هكذا برر اللورد النبي تقديم طلباته التي لم توافق عليها حكومته . وهي الطلبات التي تعرضت للنقد من الانجليز أنفسهم الذين اعتبروها سعيًا للانتقام ، وانتهازا للفرصة للكسب . وقد أدرك هؤلاء أنه لا توجد صلة محتملة بين الجريمة التي وقعت وبين مسألتي الرى فى السودان وتعويض الموظفين الأجانب . كما اعتبروا المطالبة بشمن الدم عملا غير كريم (١٢) .

ومن موقف الحكومة البريطانية وموقف اللورد النبي نستطيع أن نبرز بواضت وأهداف كل منهما . فواضح جدا أن الحكومة البريطانية كانت تهدف الى أغراض ثلاثة : الأول ، وهو الأول أيضا فى الأهمية الاستثنائية بجميع السلطات فى السودان ، وإزالة آخر مظهر من مظاهر الشركة العملية التي كانت قد تضاعفت بعد كل الاعتداءات السابقة المتكررة على حقوق السيادة المصرية فى السودان . ثانيا ، إخراج القوى الوطنية إخراجا شديدا لاجلائها عن الحكم فى أسوأ ظروف تصورها : ظروف التناقض الذى أوقعت نفسها فيه ، بحيث انقلبت مسئولة عن حفظ حياة الانجليز وقمع أنواع المقاومة الشعبية ، بحكم وجودها فى الحكم . ثالثا ، تشديد القبضة الانجليزية على مصر ، وهي التي تراخت الى حد كبير فى عهد الحكومة الدستورية بتضالول نفوذ المندوب السامى والموظفين الانجليز . ولهذا فقد وافقت الحكومة الانجليزية على إخلاء السودان من المصريين ، كما وافقت على المطلب الخاص بالمستشارين المالى والقضائى ، بينما اعتبرت من جهة أخرى التعويض أمرا غير ذى بال ، وحذفت المطلب الخاص بتعويض الموظفين الأجانب . أما المطلب الخاص برى منطقة غير محدودة فى السودان فله شأن آخر ، وهو فى الحقيقة أنسودج بين الفرق بين غرض الحكومة البريطانية وغرض اللورد النبي . ذلك أن زيادة رى أرض الجزيرة كان قد اتفق عليه فى اجتماع أغسطس الثلاثى فى لندن ، لمواجهة النفقات التي سوف تترتب على تأليف قوة عسكرية سودانية بحثة . ولكن لما كانت لا توجد صلة ظاهرة بين جريمة مقتل السردار وهذا المطلب ، فنلاحظ أن الحكومة الانجليزية عدلت صيغته التي قدمها اللورد النبي بحيث لا تبدو فى صورة عقاب ، لأن إطلاق زيادة

أراضى الري الى قدر غير محدود ، يلقي في روع المصريين أنهم سوف يحرمون من مياه الري اللازمة لزراعتهم ، ولهذا عدلت الحكومة البريطانية هذا المطلب بأن نصت على ألا تسبب الزيادة الجديدة أضرارا لمصر وأن يكون هذا بواسطة لجنة فنية . . الخ .

هذه كانت أهداف الحكومة البريطانية ، وهي أهداف لا تسيرها العاطفة والغضب ، كتلك التي كانت تسير اللورد ألبي ، فقد كان هذا يهدف الى الارهاب والانتقام ، وقد تمثل هذا في استعراضه العسكرى عندما قام بتقديم انذاره ، كما تمثل في الضريبة الباهظة التي بلغت نصف مليون جنيه ، وتمثل أيضا في مطلب تعويض الموظفين الأجانب لتحميل الخزانة المصرية أثقالا أخرى ، وتمثل في الصيغة التي صاغ بها مطلب زيادة الأراضى المنزرعة قطنا لتهديد المصريين فى أقواتهم وتخريفهم بالجوع والعطش ، وسوف يتمثل فى المطالب الأخرى التى سيتمقدم بها ، ومنها احتلال جمارك الاسكندرية ، ولكن أعظم ماتمثلت رغبته فى التشفى بمصر ، عندما تحمل مسئولية تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة وهو يعلم أن حكومته لا تقره عليها كلية . ولم تغفر له حكومته هذا التصرف بعد ذلك ، فأخذ بجريسته وأخرج من منصبه .

### سعد زغلول والانذار البريطانى

فى اليوم الذى تسلم فيه سعد زغلول الانذار البريطانى ، تباحث فى شأله مع أعضاء وزارته ، ثم مع الملك فؤاد ، الذى لم يبد رأيا ، وطلب الى الوزارة أن تدبر الأمر وتعمل ما تشاء . وقد قر رأى الوزارة على ألا تقبل من المطالب إلا ماكان له علاقة بالجريمة . ثم عرض الأمر على مجلس النواب فى نفس الليلة فى جلسة سرية ، فقرر تفويض الوزارة فى قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع من الانذار ، وترك الأمر لها لترد بما تراه حافظا لمصالح البلاد وكرامتها (١٣) . وفى اليوم التالى ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المتدوب السامى ، وقدم رد حكومته على هذا الانذار .

والرد المصرى وثيقة سياسية هامة قصصت بها الوزارة - كما قال سعد زغلول فى مجلس النواب - « أن تثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشسنة ، وكيف تلين لظروف وتشتد لظروف أخرى » : فقد رفضت فيه أولا اعتبار الحكومة المصرية مسئولة

بوجه من الوجوه عن تلك الجريمة ، أو اعتبار الجريمة « نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة على تثبيطها ، بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها » ، « لأن هذه الحكومة » - كما جاء في المذكرة - « كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف » . ثم قسمت الوزارة المطالب بعد ذلك الى قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا يتعلق بها . فقبلت القسم الأول ، ويختص بالاعتذار والتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ومنع المظاهرات « التي من شأنها الاخلال بالنظام العام » ، وذلك « لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية » .

أما القسم الثاني من المطالب الذي لا تعلق له بالجريمة فقد رفضته الوزارة رفضا دعمته بالأسباب . فلاحظت أن « ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان ، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من الدستور المصري ، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذي يولي ويعزل الضباط » . وأما فيما يتعلق بمسألة ادخال تعديل على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة ، فقد لاحظت الوزارة أنها « على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » . وأخيرا فيما يتعلق بحالة الموظفين الأجانب في مصر ، ردت الوزارة بأنها « خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان » ، وقالت « وعلى أى حال فلا مذكورة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد ادخالها على النظام الحالي ، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة » . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدول أكثر الخطط تسامحا ، بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض في هذا الشأن » (١٤) .

على أن هذا الرد لم يلبث أن أثار اعتراضا عليه في البرلمان المصري ، كما رفضه الجانب البريطاني رفضا بليغا . فقيما يختص بالبرلمان المصري ، لاحظت المعارضة أنه تضمن قبول المطلب الثالث الخاص بقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، مع أن تفويض المجلس اقتصر على قبول المطلبين الأولين والمطلب الرابع فقط . وقد قال في ذلك النائب

عبد الحميد سعيد : « لقد أولينا ثقتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها . فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل في شئوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة » . ولكن سعد زغلول فسر قبوله هذا المطلب في جلسة ٢٤ نوفمبر بقوله : « ان الحكومة جعلت الأمر فيه معقولا مقبولا هنا عليه كل عاقل ، لأننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام . وما من أحد في العالم يخالفنا في هذا الرأي مطلقا ، لا أنتم ولا غيركم » . أما عن اعتدال الرد ، فقد برره سعد بقوله : « لقد رأينا أن تظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لنكسب عطف العالم أجمع » . وقد حصل فعلا ، (١٥) .

أما ما يختص بالجانب البريطاني فقد كان رد فعل المذكرة المصرية فيه خطيرا . فلم يكن الأمر من وجهة نظر الانجليز أمر خلاف يرجى حله باتفاق الطرفين ، وإنما كانت جثة السردار في حد ذاتها - كما لاحظ المارشال ويفل - حلا هيئاته الأقدار للموقف الذي لا يحتمل الذي صارت اليه العلاقات الانجليزية المصرية بعد أن وصلت الى حد الأزمة (١٦) . ومن ثم فإن خطة الاعتدال التي اتبعها سعد زغلول ، والتي عرضته لنقد المعارضة في البرلمان ، لم تجسد في إيقاف السياسة البريطانية عن احتضام حقوق مصر في السودان ، أو تكبيح من شهوة اللورد النبي في الانتقام . ففي مساء اليوم الذي تسلم فيه النبي الرد المصري سارع بإرسال جوابه الى الحكومة المصرية ، ويتضمن أنه أمر حكومة السودان بالآتي : أولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري ، مع التغييرات المينة التي تترتب على ذلك . ثانيا - أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة الى « مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة » . ثم في نهاية الرد ذكر اللورد النبي أنه سيخبر سعد باشا في الوقت المناسب بالأعمال التي ستدخلها حكومته نظرا لرفض المطلب السناجج الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ، كما يسجل قبول دفع مبلغ النصف مليون جنيه ، ويطلب اليه أن يدفع قبل ظهر اليوم التالي (١٧) .

وفي نفس الوقت الذي أرسل فيه اللورد النبي رده على الرد المصري ، كان يطرح أمام حكومته مقترحاته بشأن الاجراءات التي توعده سعد باشا بها . ويكفي لوصف هذه المقترحات أنها لقيت نقدا قاسيا من اللورد لويد بالرغم من تطرفه الاستعماري . فقد اقترح اللورد النبي احتلال الجمارك والقيام بعرض بحري وعسكري مصحوب بقطع العلاقات

الدبلوماسية • كما اقترح أخذ رهائن من المصريين لاعدائهم في حالة ما اذا استمرت الاغتيالات • ويقول اللورد لويد معلقا : انه من العسير لحد ما فهم المقترحين الآخرين • فقطح العلاقات الدبلوماسية لا يكون فعالا الا اذا كنا على استعداد لأن نتبع ذلك باعلان الحرب ، وهو أمر لا يمكن التفكير فيه طبعاً • كذلك اذا كنا لا نستطيع أن نمنع قتل الأوربيين الأبرياء الا بقتل المصريين الأبرياء فاننا نكون بذلك قد بلغنا قمة حماقة والعجز (١٨) •

وفي اليوم التالي ٢٤ نوفمبر ، كان الموقف قد بلغ أقصى توتره ، فقد احتجت الحكومة المصرية « احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات » وهي ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها « وأعلنت أنها تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات التي تضمنتها مذكرتها المؤرخة ٢٣ منه » ، ثم أرفقت بالاحتجاج تحويلاً على البنك الاهلي لمبلغ نصف مليون جنيه • وقد رد اللورد ألبي على ذلك بتسليم المبلغ أولاً ، ثم باصدار الأوامر للقوات العسكرية البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية دون أن ينتظر أيضاً موافقة حكومته ، وأخبر سعد زغلول بأن هذا الاجراء « اول تدبير يتخذ » • وبهذا أصبح بقاء سعد باشا في الحكم أمراً مستحيلاً بعد أن انكشف عجز الحكومة المصرية الى هذا الحد ، فالح على الملك في قبول استقالته ، وكان قد قدمها شفوية في يوم ٢٢ ثم كتابة في يوم ٢٣ ، وقد قبلها الملك فؤاد فعلاً في ٢٤ منه (١٩) •

### مسألة عرض النزاع المصري الانجليزي على عصبة الأمم :

استقالت وزارة سعد زغلول باشا بعد أن احتجت على عسف الحكومة البريطانية ، وبعد أن تمسكت بموقفها من المطالب الخاصة بالسودان وبحالة الموظفين الاجانب وبحماية المصالح الاجنبية • وفي مساء اليوم الذي قبلت فيه استقالة الوزارة ، اجتمع مجلسا البرلمان وقررا ابلاغ احتجاجهما الى برلمانات العالم وعصبة الأمم على الاجراءات الانجليزية ، « لما فيها من الاعتداء على استقلال مصر ، والتدخل في شئونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أي علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ » • كما أعلن مجلس النواب أنه « يرفع الامر الى مجلس عصبة الأمم طالباً اليه

التدخل في الامر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ، (٢٠) .

وقد أرسلت صيغة هذا الاحتجاج وطلب التدخل ، الى السكرتير العام لعصبة الامم ، الذى حوله لرئيس مجلس العصبة . ولكن نظرا لانه لم يصدر عن الحكومة المصرية فانه لم يبلغ لاعضاء الدول . ولما كانت وزارة زيور باشا قد امتنعت عن اتخاذ أى خطوة للسير بالموضوع ، كالم تحاول أية دولة من دول العصبة اتخاذ أى اجراء بشأن النزاع الانجليزى المصرى طبقا للمادة ١١ من عهد الجمعية ، فقد توقف الموضوع عند هذا الحد .

وفى اليوم الثالث من ديسمبر طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة أن يوزع على جميع الدول التى وقعت بروتوكول جنيف مذكرتها المؤرخة ١٩ التى تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢١) . وتذكر « اليانويريرنز » عن صاحب كتاب « دمار مصر » أن هذه المذكرة مع الانذار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر كانا من بين الخطط التى اتفق عليها المستر مكدونالد فى اجتماع أغسطس الثلاثى السالف الذكر (٢٢) .

وفى نفس اليوم الذى طلبت فيه الحكومة البريطانية توزيع مذكرتها على الاعضاء ( ٣ ديسمبر ) أعلن وزير الخارجية رأى حكومته وسياستها فيما يتعلق بوضع العصبة من الأزمة المصرية الانجليزية ، فقال : « أعتقد أنه من الواضح تماما أن ما حدث فى مصر لا يدخل فى نطاق نصوص الميثاق الخاصة بتدخل العصبة . ولكن واجب الاحترام للعصبة واعتبارها ، قد دفع زملائى الى تفويضى فى حضور مجلس العصبة ، لأقدم بالنيابة عنهم للمجلس أية معلومات عما حدث ، وتوضيح أسباب السياسة التى اتبعتها حكومة جلالتهم اذا كان مما يهم أعضاء المجلس الوقوف على ذلك (٢٣) .

ويذكر أحمد شفيق أن بعض الدول الكبرى كفرنسا وإيطاليا قد أظهرت عطفًا على مصر فى البداية ، وراحت صحفها تكتب المقالات الضافية التى تدافع فيها عن حقوق مصر وتحيث تحكيم عصبة الامم فى الخلاف . ولكن هذا العطف لم يلبث أن انقلب الى برود بعد أن تحادث السير أوستن تشمبرلن مع الساسة الفرنسيين والايطاليين (٢٤) .

وعلى كل حال فان رأى العام المصرى نفسه كان يتوجس خيفة من نتيجة التحكيم ، لانه ربما جاء مخالفا لأماني المصريين ومؤيدا لمطالب

الانجليز . كما خشي اذا تدخلت العصبة في مناقشة الموقف السياسى فى السودان ، أن تلعب انجلترا دورها ، فتطلب انتدابها على السودان ، وتقر لها العصبة بذلك (٢٥) . وبهذا انتهت قصة عرض النزاع المصرى الانجليزى على عصبة الامم ، وهى تظهر بوجه عام قلة ثقة الشعب المصرى فى ذلك الحين فى الضمير العالمى . وقد يعود هذا الى الصدمة التى تلقاها الشعب المصرى باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ، ثم خذلان مؤتمر لوزان لمصر ، كما يعود الى تفهم الشعب المصرى لطبيعة الظروف العالمية القائمة فى ذلك الوقت ، وهى ظروف كانت تسيطر فيها القوى الرأسمالية الاستعمارية . ولم يكن الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور القوى الاشتراكية على المسرح الدولى ، وقيامها بدورها التاريخى فى نصرته الحركات الوطنية بشكل فعال ، عندما أخذت نظرة الشعب المصرى تتغير وينتجه الى القوى العالمية يلتبس منها المساعدة والتأييد .

## ٢ - اجلاء القوات المصرية عن السودان

### المقاومة المصرية السودانية في السودان

نجحت السياسة البريطانية ، بحسن استغلالها جثة السردار لي ستاك ، في اجلاء القوى الوطنية عن الحكم . وأخذت بعد ذلك في تنفيذ مؤامرتها لطرد المصريين من السودان والاستحواذ على كل السلطات فيه . وهنا يلزم التنبيه الى أن ما كانت ترمى اليه السياسة البريطانية لم يكن فض الحكم الثنائي من الناحية القانونية ، وإنما فضه من الناحية الفعلية تماما ، وازالة آخر مظاهر الشركة المصرية الانجليزية .

ومن المناسب أن نبدأ بالتعرض لصدى مصرع السردار والنتائج التي ترتبت عليه في نفس الشعب السوداني . والشعب السوداني كان فيما يبدو مخدوعا في حقيقة الاستقلال الذي حصلت عليه مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد اشرنا الى ذلك ، وقد استتوت عقول أفراد الجارة التي تميزت بها أعمال حكومة سعد باشا والبرلمان المصري في خلال الفترة الحافلة بالأحداث التي عاشتها الوزارة . ولهذا فعندما وصل نبا مصرع السردار مصحوبا بنبا الانذار البريطاني ، توقع السودانيون - كما يقول الاستاذ أحمد خير - نصالا عنيفا بين دولتين مستقلتين ، أو على الأقل ثورة جارفة في مصر احتجاجا على الانذار البريطاني . ولكنهم صعدوا باستقالة وزارة اجتمعت لها في تقديرهم جميع عناصر القوة ، كما نبئت بينهم مفاجأة أشد وأقسى عندما شاهدوا الفرق المصرية تتأهب لمغادرة السودان ورأوا وحدات الاحتلال الانجليزية تقوم بمحاصرة المعسكرات المصرية امعانا في التدليل على أن الجيش يبارح البلاد تحت الضغط العسكري . ولم يكن من شك عندهم في أن الطريق الذي ستتخذه الوحدات المصرية هو طريق المقاومة مهما كانت العواقب (٢٦) .

والظروف التي أحاطت بانسحاب الوحدات المصرية من السودان ظروف جد تعسة ، تضافرت فيها الخديعة والغدر من جانب القيادة



الانجليزية في السودان ، مع الاستسلام والتخاذل من جانب حكومة زيور باشا . وكان لهذا أثره في النكسة التي أصابت الحركة السودانية المؤيدة للقضية المصرية ، لا لتنتعش مريعا ، كما حدث للحركة الوطنية في مصر - فما كان لها حيويتها ولا عراقتها - وإنما لتستغرق في سبات طويل . وعندما وصلت أوامر اللورد النبي الى حكومة السودان بطرد الوحدات المصرية ، لم يكن التنفيذ مهمة صعبة ، كما هو الحال في ظروف جيشين متحاربين ، وإنما كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب في وحدات واحدة تحت علم واحد .

ويروى لنا الاميرالاي احمد رفعت الخطة التي اتبعها الانجليز في اخلاء السودان من القوات المصرية، فيذكر أنهم تكتموا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامي حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين - وكان من حق القائد الانجليزي أن يأخذ مفتاح « الجبخانه » في أي وقت ولأي غرض - حتى اذا ما طمانوا الى ذلك ، كشفوا أمرهم وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية في كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزي والسوداني أمام السودانيين لتحقيروهم . وفي ذلك يقول أحمد رفعت بك : « يعاشرنا هؤلاء الضباط الانجليز عدة من السنين ، ويفاجئونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة ؟ ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء وبالاخلاص . هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا بينما هم يرشدون الجيش الانجليزي ليسرقنا غنرا كالانعام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا في حرب وأخذونا أسرى . بالخيانة ! أما كان من الشرف أن يندرونا بالحرب، خيرا لهم من هذا الغدر الشائن ؟ » (٢٧) .

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية في السودان الى مصر ، بعد أن استولى الانجليز بطريق الحيلة والخديعة على ذخيرتها . ولقد كان خليقا أن يتم ترحيل هذه الوحدات بصورة مشرفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح للقوة المصرية التي كانت في الحظوظ بحرى من فرصة . وكانت هذه القوة مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية ، والأورطة الثالثة مشاة . فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من متغذ « بالجبهه خانه » حالما أحسوا بالخديعة الانجليزية (٢٨) ، وبذلك خلقوا وضعاً جديداً لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين .

فيالنسبة للانجليز ، فقد اضطروا الى تعديل موقفهم واتباع طريق الملاينة منعا لاشتباك وقد يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات، ولو أن هذه الوحدات كانت لاتنوى الاشتباك في مثل هذه الاوقات مع قلة الذخيرة . وقد اشترط الضباط المصريون للسفر الى مصر الشروط الآتية : أولا - وصول مندوب مصرى من قبل الملك ليحمل لهم أمر السفر . ثانيا - السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى . ثالثا - يكون السفر من طريق حلغا ، وليس من طريق بور السودان .

وقد قبل هدلستون باشا ، نائب السردار ، تلك الشروط ( ٢٩ ) . وبناء على ذلك أرسل الأميرالاي أحمد رفعت في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد - نظرا لما أشيع عن عدم وجود حكومة في مصر - يذكر فيه أن الجنود مصممون على عدم ترك السودان دون أمر يرسل مع مندوب مصرى . وهذا التلغراف الذى أرسله الأميرالاي أحمد رفعت وثيقة هامة لأنه يبين مركز القوات المصرية في السودان بالمقارنة بينها وبين القوات الانجليزية وقت اخلاء السودان . فهو ينص على ما يلى :

« صدر لنا أمر قهرى فجائى من نائب حاكم عام السودان بواسطة نائب السردار بترك السودان حالا . حوصرنا بالجيش الانجليزية من جميع الجهات ، ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لآى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها « جبهه خانه » لا تحصى ، ومخازن الجبهه خانه المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان . والضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون أمر جلالتم يرسل لهم مع مندوب مصرى ، أو يموتون دفاعا عن آخرهم فى قتلاقاتهم » ( ٣٠ ) .

وفى نفس اليوم انعقد مجلس حربى بقشلاق الأورطة الثالثة البيادة بالخرطوم بحرى ، وقرر ضباطه الثبات الى النهاية « حتى نسلم ارواحنا فى اماكننا ، أو يدعونا مليكتنا » . كما قرر توحيد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى قيادة القائمقام أحمد بك رفعت ، « حيث أن اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان ، تولى عنا فى هذا الوقت العصيب » ( ٣١ ) .

أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية فى اليوم الاول ، وانضمام الأورطة الثالثة اليهم فى اليوم الثانى ، حتى انتابت العاصمة المثلثة : أم درمان والخرطوم والخرطوم بحرى هزة من

الفرح وسارع الأمل إلى اظهار تأييدهم وعزمهم على الانضمام إلى القوات المصرية في أية لحظة . « فقد سئموا » - كما يقول الاميراللى أحمد رفعت - ظلم الانجليز الفاسد والضرائب الباهظة والذل الذى اعتراههم وأنزله الانجليز عليهم » ، ولهذا أخذوا يهتفون للطوبىجية والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع . (٣٢) .

ولعل تحت هذا الشعور أن قامت الجنود السودانية بحركتهما الجريئة التى أدت إلى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى . وفى أصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة الحادية عشرة السودانية - وكانتا قد نقلتا من هذه الأورطة من أم درمان إلى الخرطوم لتحلا فيها محل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما وافية - تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين إلى الخرطوم بحرى لتنضم إلى الوحدات المصرية وتتضامنا معها . ولما بلغ هذا النبا هدلستون باشا ، نائب السردار ، حشد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم بحرى ، وأنفذهما بالرجوع إلى ثكناتهما ، ولكنهما صممتا على الرفض . فأمر بإطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل وأطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول إلى نتيجة . فلما كان اليوم التالى ، كانت الفصيلتان السودانييتان قد اتخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاومتهما . فأطلق الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببسالة حتى فنى معظمهم وأسر الباقون وحوكموا عسكريا (٣٣) .

وتعزو المصادر الانجليزية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانييتين إلى تحريض المصريين . فيذكر « توينبى » أن هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض من الضباط المصريين وتحت الاعتقاد بأنهم سيتلقون تأييد وحدات المدفعية المصرية . كما يذهب « لويد » إلى أن السلطات البريطانية فى السودان قد جعلت على أدلة لا تنقض بأن حركة التمرد هذه كان يديرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الاوامر بالسفر (٣٤) . وتحت تأثير هذه المزاعم يتساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية (٣٥) ؟ .

ولاعاطة اللثام عن هذه المسألة نذكر أن عدم مساعدة القوات المصرية  
للفصيلتين السودانيتين هو الدليل القطعي على أن حركة التمرد هذه لم  
تكن بتحريض الضباط المصريين ، والا عد عمل هؤلاء الضباط عبثا لامعنى  
له . وحقيقة المسألة ، من واقع رواية الاميرالاي أحمد رفعت قائد القوة  
المصرية المقاومة ، والتي كانت في ذلك الحين محاصرة في الخرطوم بحرى ،  
أن هذه القوة كانت تعتقد ، حسب الاشاعات التي أطلقت في ذلك الحين ،  
أن الأورطة السودانية تريد مهاجمة السجن لاستخلاص أقاربهم منه -  
وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التي حصلت بالسودان - ومن  
ثم فلم تأخذ الحركة السودانية في أذهان المصريين الصورة التي كانت  
لها . ثانيا - أن حركة المقاومة التي قامت بها الوحدات المصرية بقيادة  
الاميرالاي أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء في السودان ، كما توهم  
السودانيون ، لأن الفخيرة التي كانت في يدها - كما جاء في خطاب  
الأميرال أحمد رفعت الى الملك فؤاد السالف الذكر - لم تكن تسمح بمجرد  
التفكير في ذلك . ولكن الأهداف الحقيقية لهذه الحركة كانت أن تسافر  
القوة المصرية بأمر الحكومة ، وأن يكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات  
والذخائر ، وبالشرف العسكري . وبالاختصار فإن الحركة كانت ترمى الى  
المحافظة على شرف الجيش المصرى « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ،  
لابسا لباس الذل والهوان » (٣٦) . ثالثا - كان العسكريون الانجليز في  
السودان تحت وهم أن الطوبجية والأورطة الثالثة مشاة ينوون الاشتباك  
مع الجنود الانجليز عند سنوح الفرصة ، وأن حركة الجنود السودانية هي  
الفرصة التي سينتهازها المصريون للاشتباك . ولهذا فلما تبينوا خطأ  
اعتقادهم لم يتمالك عدلستون باشا أن شكر الأميرال أحمد رفعت بما  
ترجمته: « أنا مدين لك، ولا أقدر أن أعبر عن امتناني » . كما أجاب رغبة  
أحمد رفعت بك في ألا يصحب أحد من الضباط الانجليز القطار الذي يقل  
الجنود المصريين (٣٧) .

ومن الغريب ، مع وجود هذه الأدلة ، أن تطالب السلطات البريطانية  
في السودان الحكومة البريطانية بالغاء الحكم الثنائي ، وإعلان الوصاية  
البريطانية رسميا على السودان ، كاجراء ضروري لاعادة الأمن العام بطريقة  
دائمة . وأكثر من هذا غرابة أن تعلن هذه السلطات امتلاكها لدليل لا يقبل  
الجدل على أن المصريين هم الذين رسموا حركة تمرد الجنود السودانية  
بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية، وأن التحريض قد صدر بعد أن تسلمت  
الوحدات المصرية الأوامر بمغادرة السودان . ثم قيام هذه السلطات بناء على  
هذا بالضغط على الحكومة الانجليزية لاتخاذ تلك الخطوة التي أشارت بها ،

وهي الخطوة التي كانت ترى أنه لا توجد صعوبة في تدبيرها من الناحية القانونية والأدبية .

على أن المندوب السامي ووزير الخارجية البريطانية رفضا هذه الخطوة . فمن ناحية المندوب السامي فإنه أبدى عدم رغبته في تعقيد الأمور في وجه الوزارة الزبورية . وأما السير أوستن تشمبرلن فقد أعلن خشيته مما قد تستطيع هذه الخطوة أن تسببه من تأثير على الرأي العام الأجنبي . ولكن السلطات الانجليزية في السودان عادت تلح في تنفيذ خططها ، فقد أرسل نائب الحاكم العام بالاتفاق الكامل مع نائب السردار برقية إلى القاهرة في يوم ٦ ديسمبر لتحويلها إلى لندن ، ذكرنا فيها أن « أسس الحكم الثنائي قد أثبتت أنها غير جذيرة بالثقة على الإطلاق » وأنه من غير الممكن بناء جيش على ولاء مزدوج ، ومن المستحيل أن نضمن أننا لن نتعرض لتمرّد آخر . وإذا كان في إمكاننا أن نعالج مثل هذا التمرّد ، إذا حدث ، بواسطة القوات التي تحت أيدينا ، إلا أن كل حياة تضيق من الجانبين في إخماده سوف يكون سببها أننا لم نتخذ ما كان يجب علينا أن نتخذه ، غداة مقتل السردار ، وهو إلغاء السلطة المصرية . وهذا رأى كل الموجودين هنا . وأن فرصة حدوث أي تمرّد سوف تقل بدرجة كبيرة إذا نكس العلم المصري » . على أن وزير الخارجية البريطانية عاد إلى الرفض بناء على نفس ما أشارت إليه هذه البرقية من أن الخطوة كان يجب اتخاذها عقب مقتل السردار ، وأنه قد فات أوان ذلك . وذكر وزير الخارجية أن هذه الخطوة إذا اتخذت في ذلك الوقت ، فسيكون من الصعب تبريرها ، وخصوصا بعدما أثاره المطلب الخاص بتوسيع مساحة رى الجزيرة من فقد وتأثير سيء في مصر وفي الرأي العام الأجنبي ، بالرغم من تعديله . بل إن هذا التعديل سوف يفقد كل تأثير حسن له إذا ما نحن ، في نفس الوقت ، قدمنا طلبات أشد بخصوص الحكم الثنائي . لهذا فإن السياسة التي يجب أن تتبع من الآن فصاعدا هي الاحتفاظ بالحكم الثنائي (٣٨) .

وقد انتهى الأمر في يوم ١٥ ديسمبر عندما أعلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم سياسة حكومته تجاه السودان كما حددتها الأزمة التي عجل بها مقتل السردار . فقال أنه ليس في رغبة الحكومة البريطانية إنهاء الحكم الثنائي ، وإن هذا الحكم سوف يبقى ويستمر وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، إذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة . « على أننا بعد تجربتنا الماضية يجب أن نستولى على

السلطات اللازمة التي لا نستطيع بدونها أن نقوم بواجباتنا » . ثم رد على الاقتراح القاتل بأن تطلب بريطانيا من عصبة الأمم انتدابها على السودان بالرفض ، « لأنه في اللحظة التي نطلب فيها انتدابا على السودان ، سوف تكون نهاية الحكم الثنائي » (٣٩) .

ومن هذا يمكن تحديد السياسة البريطانية بخصوص السودان بعد مقتل السردار وطرد الوحدات المصرية منه على الوجه الآتي : أولا - الاستيلاء على كل السلطات في السودان مع الاحتفاظ بوضعه الشرعى الى حين الدخول في المفاوضات التي أشار اليها تصريح ٢٨ فبراير . ثانيا - ان هذا الاحتفاظ بالحكم الثنائي من الوجهة الشرعية يعتمد على التعاون المخلص من الجانب المصرى . أما مدى هذا التعاون الذى أشار اليه وزير الخارجية البريطانية ، فسنرى فى الصفحات التالية أنه كان يقصد به الامتثال التام من جانب حكومة زيور باشا .

### معالجة زيور باشا للانذار البريطانى بخصوص السودان

تنقسم المطالب التي تضمنها الانذار البريطانى الى قسمين : قسم خاص بالسودان ، وقسم خاص بمصر . أما مطالب السودان فتتكون من الأمور الآتية : أولا - خروج الوحدات المصرية من السودان . ثانيا - انشاء قوة دفاع سودانية . ثالثا - زيادة مساحة أراضى الري الى قدر غير محدود . وبالنسبة للأمر الأول ، قررت وزارة زيور باشا ، بالاتفاق مع القصر ، النزول على حكم الانذار البريطانى ، واصدار الأمر الى الجيش المصرى بالعودة من السودان دون مقاومة . وقد عهد الى وزير الحربية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الأمر . وقد حمل هذه الرسالة اليهم البكباشى أمين هيمن الذى سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر . وكانت وجهة نظر وزارة زيور باشا فى الاذعان لهذا الانذار - كما جاء فى رسالة الامتثال - أن مقاومة الجيش المصرى « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » . وبما أن الحكومة المصرية قد احتجبت احتجاجا نصريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٤٠) .

ومن الصعب فى الحقيقة الحكم على هذا الموقف الذى اتخذته وزارة زيور باشا . فقبل أن يصدر هذا الأمر كانت السلطات البريطانية فى

السودان قد تمكنت بطريق الحديعة ، على النحو الذى مر بنا ، من الاستيلاء على ذخيرة القوات المصرية ، وكانت ذخيرة قوة الخرطوم بحرى عبارة عن « عشرين طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع » ، ومن ثم فإن منطق الحكومة الزبورية فى التسليم أصوب عندى من رأى البعض بأنه « كان لزاما أن تموت بضخ مئات الضحايا والجنود المصريين الذين كانوا بالسودان عند مقتل السردار ، قبل أن يصل اليهم الأمر الملكى الكريم ، ولا يتركوا السودان لقمة سائغة للإنجليز » (٤١) .

ذلك أن أرض السودان كانت فى ذلك الحين قد ارتوت من دماء المصريين حتى لم تعد فى حاجة لمزيد . ويكفى أن عدد الضحايا من وقت قيام الثورة المهدية حتى مقتل التعايشى - أى من ١٢ أغسطس ١٨٨١ الى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ، قد بلغ مايقرب من ثمانين ألفا من العسكريين ، أما عدد المدنيين المصريين الذين قتلوا فى مدن السودان فقد فاق كل حصر . والاستشهادات على ذلك كثيرة ، فقد كان فى مدينة الطيارة ، أكبر مراكز تجارة الصمغ وريش النعام وسواهما من محاصيل السودان (كردفان) ، زهاء العشرة آلاف تاجر وعامل جلهم من المصريين ، فذهبوا على بكرة أبيهم . وكان فى مدينة الأبيض ، حاضرة كردفان ، عدد يربو على الخمسين ألفا أغلبهم من المصريين ، فلما سقطت المدينة ، لم يبق من هؤلاء سوى بضعة آلاف قضى الجوع على أغلبهم أثناء الحصار ، وسببت جميع الفتيات فانتحر بعضهن والكثيرون من أوليائهن . وفى مديرية بربر ذبح كافة المصريين الذين كانوا يقيمون بها . وقد ذبح الثوار جميع التجار المصريين فى كل أنحاء السودان مع وكلائهم وعمالهم ، وذلك لسلب بضائعهم . وفى الخرطوم قتل من سكانها فى يوم سقوطها ٢٤٠٠٠ شخصا ، وسببت ٣٥٠٠٠ فتاة وسيدة من كرائم وعوائل المصريين . وكان سكان حامية كسلا بعائلاتهم وأولادهم قبيل حصارها يزيدون على الخمسين ألفا أكثرهم من المصريين ، فكانت البقية الباقية من الجميع يوم سقوطها ٤٨٠٠ شخصا . وكانت مدينة سنار أحفل مدن السودان بالمصريين بعد الخرطوم فبلغ عندهم يوم سقوطها ثلاثة آلاف لاغير . وقد قدر الباحث المطلع ( محزون ) فى كتابه « ضحايا مصر فى السودان » الذى رفعه الى الأمير عمر طوسون ، عدد الضحايا المصريين فى الفترة التى سلف ذكرها بربع مليون ، وذلك استنادا لأوثق المصادر والاحصائيات والمستندات التاريخية . وهذا العدد لا يشمل من قتل من الجيش المصرى فى الملة من أول سنة ١٩٠٠ الى آخر سنة ١٩٢٤ فى الفتن والقتال الداخلية التى أربت على المائة والعشرين ، كان بعضها حروبا

طاحنة لا حركات صغيرة (٤٢) • على ذلك فإن قرار زيور باشا بعودة الجيش المصرى من السودان دون مقاومة ، كان قرارا صائبا فى تلك الظروف التى نوهنا عنها •

ثانيا - فيما يختص بإنشاء قوة الدفاع السودانية • فقد أصدر حاكم عام السودان فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، وجاء فى ديباجته مايل : « ان إنشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان » ، وان القوة الجديدة « تتبع وتخضع للحاكم العام للسودان ، وانه الذى يعين ويعزل جميع الضباط وتصدر جميع العرائض ( براءات الضباط ) باسمه ، وانه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه جديرا بذلك من الضباط السودانيين فى الجيش المصرى ، على أن تتحمل حكومة السودان كل الالتزامات الخاصة بمباهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى » • وقد أبلغ المندوب السامى هذا المنشور الى الحكومة المصرية فى ٢٥ يناير ، فرد عليه رئيس الوزراء بخطاب فى نفس اليوم ذكر فيه أنه لا يسعه إلا أن يقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وأن يؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية • كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا اللصام لها ، (٤٣) •

على أن هذا الموقف الذى وقفته وزارة زيور باشا من مسألة قوة الدفاع السودانية ، قد أتبعته بعمل آخر أرادت به فيما ذكرت ، صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان ، وهو تحميل الميزانية المصرية نفقات قوة الدفاع السودانية • فقد قررت ، بمناسبة اعداد ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ابقاء ميزانية وزارة الحربية كما كانت فى السنة السابقة ، على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان • وكتبت الى المندوب السامى فى ١٢ مارس - وكان قد أخبرها فى ٢٦ يناير بأن نفقات قوة الدفاع السودانية ستتحملها ميزانية حكومة السودان - تخبره بأن مجلس الوزراء قد قرر



أن يضع تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه  
لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها (٤٤) .

وهذا المبلغ القى تبرعت به حكومة زيور باشا ليس إلا امتدادا في  
الواقع للسياسة الساذجة التي ظلت مصر تنتهجها حيال السودان منذ  
ابتداء الحكم الثنائي - سياسة أن يكون لمصر دائما الغرم ولانجلترا دائما  
الغنم - وهي التي استمرت طوال تاريخ الاحتلال الانجليزي حتى تخلصت  
ثورة ١٩٥٢ من كابوسها الثقيل المحزن . فبينما كانت بريطانيا تنفرد  
بحكم السودان تحت ستار «حكومة السودان» الأتوقراطية ، الانجليزية  
الطابع والادارة ، وتخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الانجليزية ،  
مثل شركة الجزيرة التي كانت تحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم ، وتقوم  
بدور المنتج الأول للقطن في السودان ، في ذلك الوقت كانت مصر تقوم  
بسد عجز ميزانية السودان وتقوم بمساعدته على تكوين مال احتياطي  
بتقديم معونات اليه بلغت من عام ١٨٩٨ الى عام ١٩١٢ مبلغا يربو على  
خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد عن نصف ميزانية  
السودان في هذه الخمسة عشر عاما . كما أخذت تقدم للسودان القروض  
المتوالية التي لا تتضمن تحديد أجل للوفاء ، للقيام بأعمال عامة منتجة  
كالبناء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان .  
وقد قدرت هذه القروض من ١٩٠١ الى ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين  
ونصف من الجنيهات (٤٥) . وإذا كان هذا كله قد قامت به مصر في  
السودان قبل طرد الجيش المصري ، فان تبرع زيور باشا بدفع مبلغ  
الثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا لنفقات قسوة الدفاع السودانية التي  
أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال ، لم يكن هناك ما يبرره ، لأن الحكومة  
البريطانية كانت قد أعلنت سياستها في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ - كما مر  
بنا - وذكرت أنها لا تفكر في انتهاء الحكم الثنائي الى حين الاتفاق بشأنه  
في المفاوضات المستقبلية ، ولهذا فان ادعاء صدقي باشا بأنه بعمله هذا  
قد « حفظ لمصر سودانها » (٤٦) ، قول باطل تماما . وقد كان البرلمان  
الدستوري في عام ١٩٣٠ يفكر دائما في حذف هذا المبلغ من الميزانية ،  
وصرح النحاس باشا بذلك للمستتر هندرسون (٤٧) .

ثالثا - بقيت المسألة الخاصة برى السودان . وموقف حكومة زيور  
باشا بشأنها لم يكن صحيحا ، ولم يكن لها فضل يذكر في معالجته . فقد  
أثار هذا المطلب عاصفة من النقد في انجلترا ذاتها ، باعتباره لا يمت بصلة  
الى مقتل السردار ، وأنه نقض للعهد الذي قطعته انجلترا على نفسها

بحراة المصالح الحيوية للزراعة المصرية ، ومن شأنه أن يثير نفور جمهور المزارعين المصريين من بريطانيا فضلا عن الزعماء الوطنيين ، وأن يثبت في مصر الاعتقاد بأنه لا ضمان لحقوق مصر في مياه النيل الا بانفراد مصر بالسيطرة السياسية على السودان . وهذه النقطة أثارها المستر مكدونالد زعيم المعارضة في ٢٨ فبراير ١٩٢٥ في خطبته التي ألقاها في دائرته الانتخابية في « بورت تلبوت » (٤٨) .

ولقد رأينا أن الحكومة البريطانية نفسها قد رفضت هذا المقترح منذ البداية ، عندما قدمه إليها اللورد النبي ، وان اضطرت للموافقة عليه بعد تقديمه . على أنها تحت تأثير النقد الذي أشرنا إليه ، اضطرت أن تصرح للنواب البريطانيين بلسان وزير خارجيتها في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ بأنه لم يدر بخلدها إطلاقا أن تعمل على إخضاع المصريين بواسطة حرمانهم من المياه . وعندما صاح أحد النواب يسأل السير أوستن تشمبرلن : اذن لماذا استخدمتم تلك الصيغة ؟ أخفى وزير الخارجية البريطانية حقيقة ماجرى من تصرف اللورد النبي ، وعلى ذلك بالسرعة التي صيغ فيها هذا المطلب ، ذكرا أن الانسان حينما يكون مضطرا الى العمل بسرعة ، لا يجد دائما أحسن العبارات لاستعمالها ، « واعتقد أنه لو كان لدينا قليل من الوقت لكننا قد حددنا منذ البداية موقفنا بطريقة أكثر دقة » ثم قال : « على أننا نقول الآن انه اذا ما وجدت حكومة مصرية صديقة تكون من جانبها مخلصا للشروط التي يقوم عليها تعاوننا ، فأننا سوف ندعوها للاشتراك معنا في بحث مقادير المياه التي يمكن للسودان الحصول عليها بعد استيفاء حاجتها منها ، وسوف نقترح أن يكون رئيس اللجنة محايدا » (٤٩) .

وقد انتهت المباحثات التي جرت بين زيور باشا والمندوب السامي بخطاب أرسله اللورد النبي الى زيور باشا في ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية أنها « لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل » ، وانها تعترف بهذه الحقوق ، وانها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها الى حكومة السودان ، لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى ، « ثم أبنت استعدادها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا ، وهو هولندي ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير

١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن اجراء الرى بمقتضاها ( اى لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان ) ولئن تقدم تقريرها. حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ (٥٠) .

وبقبول وزارة زيور باشا تأليف هذه اللجنة ، تكون قد انتهت من معالجة آثار الانذار المتعلقة بالسودان . ويلاحظ أنها لم تستطع أن ترحح السياسة البريطانية قيد شعرة عما رسمته فى السودان : فقد خرج الجيش المصرى من الأراضى السودانية ، وتآلفت قوة دفاع السودان ، وشكلت اللجنة الفنية لبحث مياه الرى ، حسبما أرادت الحكومة البريطانية منذ بداية الأمر فى تعديلها لمقترحات اللورد النبى . وسنرى فيما يلى معالجة وزارة زيور باشا للمطالب المتعلقة بمصر .

## ٢ - تشديد القبضة الانجليزية

### على مصر

فى هذا القسم من المطالب الخاصة بمصر ، نجد الاستسلام المطلق من حكومة زيور باشا الى الحد الذى تحرزت الحكومة البريطانية نفسها من قبوله وموافقة اللورد ألبى عليه عندما طلب منها موافقتها على اذاره . ولا يمكن تفسير هذا الاستسلام الا بأنه كان لشراء سكوت الحكومة البريطانية عما كان يعتزم فى ذلك الحين انزاله بالحياة الدستورية فى مصر .

والمطالب التى كان يشملها الانذار البريطانى متعلقة بمصر كانت تحتوى ثلاثة أمور : الأول خاص بشروط خدمة الموظفين اذجاب زعيم الى المعاش . والثانى خاص بمنصبى المستشارين المالى والقضائى وسلطاتهما . والثالث خاص بالادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية . وكل هذه الامور تندرج تحت نص « حماية مصالح الاجانب فى مصر » ( وهى الحماية التى انتحلتها انجلترا لنفسها بدون تفويض من الدول ، لتشديد قبضتها على أمور مصر ) وهى تدخل فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية من الانذار البريطانى . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة ، لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول فى جواب سعد باشا المؤرخ ٢٣ نوفمبر .

وقد بدأت مباحثات شبه رسمية بين زيور باشا ودار المندوب السامى بهذا الخصوص فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انتهاء الاحتلال من جانب القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية ، وانتهت فى ٣٠ منه باتفاق اتخذ صورة مكاتبات رسمية بين الفريقين ، طلب فيها زيور باشا من المندوب السامى أن يحيطه علما بالطلبات التى يصح للمندوب السامى أن يشير على حكومته بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة

المصرية • وقد رد عليه المنسوب السامي بشمانية شروط كاملة، قبلها زيور باشا ومجلس وزرائه «بأكملها بدون قيد» - حسب نص عبارة زيور باشا في خطابه الرسمي الى المنسوب السامي •

وبموجب هذا الاستسلام الزبورى ، وضع قلم الموظفين الاجانب وموظفوه تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا ومن عضوين احدهما اجنبى • بينما كانت اللجنة الادارية السابقة تتكون من رئيس مصرى وأغلبية مصرية • كذلك أعيد النظر فى معاشات الاجانب ( وكان قد صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الذى قضى بمنح الموظفين الاجانب عند تركهم الخدمة قبل مدتهم مكافآت وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات اضعافا مضاعفة ، وقد رأينا البرلمان الوفدى يريد الغاء هذا القانون لما يكلفه للخزانة المصرية من اعباء باهظة ) ، وقد قبل زيور باشا ادخال تعديلات على هذا القانون تتيح للموظفين الاجانب مزيدا من الميزات المادية فوق ما أثقل كاهل الخزانة المصرية من قبل • وفى نفس الوقت مد نطاق هذا القانون ليشمل فئات أخرى لم يكن يشملها : مثل موظفى البلدية الاجانب •

أما بشأن المستشارين المالى والقضائى ، فقد سلمت وزارة زيور باشا بسلطتيهما ، كما هى موضحة فى كتاب انجليزى آخر فى نفس اليوم جاء فيه : « تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار روح المودة فى علاقاتها ، ذات الصبغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبيده أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على انه من المفهوم الا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية • ومن البديهي انه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » • وفى الوقت نفسه سلمت الوزارة الزبورية باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى الذاتى ، فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح ، بمعنى استقلال ميزانيتهما عن الميزانية العامة ، وأن يكون لهما مطلق الحرية والتصرف فى شئون موظفى مكتبيهما • ( وكانت ميزانية المستشارين قد أدمجتا فى عهد وزارة سعد باشا فى ميزانيتى وزارتى المالية والحقانية التابعين لهما ) •

كذلك قبلت وزارة زيور باشا احترام نظام القسم الاوروبى للأمن العام فى وزارة الداخلية واختصاصاته ، - وكان هذا القسم قد انشىء

بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، تحقيقا للتحفظ الخاص بحماية الأجانب - كما قبلت أن تنظر بعين الاعتبار الواقع الى ما يبيديه مدير هذا القسم العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصه . ويلاحظ أن هذا المدير العام لم يكن عليه فقط أن يمثل ويدافع عن مصالح الأجانب بصفة عامة ، كما يفعل المستشاران ، وإنما كان عليه أيضا أن يمثل بريطانيا على وجه الخصوص ، باعتبارها الدولة التي انتحلت لنفسها حماية المصالح الاجنبية في مصر (٥١) .

وبتسليم وزارة زيور باشا بكل هذه الامور ، تكون مصر قد وقعت في قبضة النفوذ الانجليزى تماما . ويكون استقلالها الداخلى قد انكمش الى ما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير تقريبا . فقد سقطت ادارة المصالح الحيوية في البلاد في قبضة السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستشارين المالى والقضائى والقسم الاوروبى للأمن العام . ولم يبق من مظاهر الاستقلال الداخلى الا المظهر الدستورى المثل في وجود البرلمان والحكومة النيابية ، ولكن هذا المظهر الباقي سوف يتقوض أيضا - كما سنرى - على يد القصر والعناصر الانتهازية واللاستورية في الامة المصرية .

وأخطر ما في الامر أن المعركة ضد الاحتلال سوف تتشعب ، فستضطر القوى الوطنية ، بسبب اعتداءات القصر على الحياة النيابية ، الى الانشغال عن حقيقة أهدافها في مقاتلة الاستعمار بمقاتلة القصر . وفي الواقع ان القضيتين : قضية الاستقلال وقضية الدستور قد أصبحتا منذ تصريح ٢٨ فبراير كلا لا يتجزأ ، فكلتاها تنفذ الى الأخرى . والمتأمل في تاريخ الفترة منذ الاستسلام الزيورى الى عقد معاهدة ١٩٣٦ يلاحظ أنها تتألف من ثلاث معارك دستورية كبرى متشابهة لحرب كبرى ، اذ تبدأ كل منها باعتداء دستورى ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية ، وتقع في أثنائها محاولة لاستخلاص الحقوق الوطنية من الانجليز . هكذا حدث في الجولة الأولى ، فهي تبدأ بالاعتداء على الدستور في عهد زيور باشا ، وتنتهى بائتلاف الأحزاب وانتصارها على القصر ، وتقع في أثنائها محاولة ثروت باشا للوصول الى اتفاق مع دولة الاحتلال . ثم تبدأ الجولة الثانية باعتداء ثان على الدستور في عهد وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٩ ، وتنتهى بانتصار القوى الوطنية وعودتها الى الحكم في مطلع عام ١٩٣٠ ، وتقع في أثنائها مفاوضات محمد محمود - هنريسون ثم مفاوضات النحاس - هنريسون . ثم تسير المعركة الثالثة على هذا المنوال ، فتبدأ بسقوط

الدستور على يد صدقي باشا ، وتنتهي بانتصار القوى الوطنية وعودة دستور ١٩٢٣ وتقع في أثنائها محاولة صدقي - سيمون ، ثم تعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وتنتقل البلاد بها الى مرحلة جديدة في حياتها السياسية .

وفي طول هذه الممارك وعرضها كانت البلاد تتعرض لاعتداءات من جانب السلطات الانجليزية على استقلال البلاد ، وتدخل مستمر في شئونها الداخلية ، بما لم يكن له مثيل في العهد الدستوري . وهكذا تتخذ هذه الفترة - منذ الاستسلام الزبوري الى عقد معاهدة ١٩٣٦ - لنفسها طابعا خاصا يجعلها عهدا كاملا ، يمكن أن نطلق عليه : عهد الاعتداءات الدستورية والتدخل الانجليزي .

#### ٤ - الحقيقة التاريخية في مصرع السردار

نستمد حادثة مصرع السردار لى ستاك أهميتها في تاريخ الحركة الوطنية بعد الحرب العظمى ، من أنها قد سجلت بداية انحسار المد الثورى العظيم الذى انطلق في شهر مارس ١٩١٩ ، وانها كانت اول ضربة حقيقية استطاع الانجليز توجيهها الى القوى الوطنية منذ هذا التاريخ . ولعل بسبب هذه النكسة التى كانت أشبه بما يعقب هزيمة حربىة ، أن ألحت فكرة وجود مؤامرة وراء هذا الحادث في أذهان الوطنيين المصريين منذ ذلك الحين ، وظلت هذه الفكرة تطارد الازهان حتى نشر الاستاذ مصطفى أمين تحقيقه الصحفى في جريدة الاخبار الذى مر بنا ذكره في مواضع مختلفة ، وحاول أيضا اثبات وجود مؤامرة في الحادث .

على أن الاستاذ مصطفى أمين أخفق في محاولته ، ولم يفلح الا في إثارة شكوك وإطلاق علامات استفهام كانت أشبه بفقاعات هواء لا تلبث أن تصطدم ببعضها فتتفجر في الجو . ففي عدد الاخبار الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ راح يدلل على أن المخابرات البريطانية كانت وراء مقتل السردار ، وأن نجيب الهلباوى كان أداتها الخفية للإيحاء بهذا القتل فقال : « اننا اذا جمعنا واحدا الى واحد نصل الى المجموع الصحيح . ان الذى نستنتجه أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفكرة ، وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . وعندما قرر السير لى ستاك أن يغادر القاهرة في صباح يوم ١٩ نوفمبر جازعت المخابرات البريطانية لفشل الخطة ، واتصلت بلورد النبى المندوب السامى ، وطلبت اليه أن يؤجل سفر السردار لى ستاك لعمل هام ، وكان أن أجل سير لى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى مستر ( هـ F ) وهكذا تم الاغتيال وقسم اللورد النبى الانذار البريطانى الذى كان معدا من قبل » .



على ان مصطفى أمين لا يلبث أن ينتقل من ذلك التدليل على ان الانجليز كانوا وراء مصرع السردار ، الى التدليل على أن القصر كان وراء مقتل السردار أيضا ، وأن أدوات الخفية إنما هو حسن نشأت باشا ، أو مستر «هـ» رقم ٢ الذى استخدم بذوره محمود اسماعيل ، فيقول ان سعد زغلول فى مذكراته كان يعتقد أن «حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد الحليم البيل ، وهو أحد قادة الجهاز السرى ، وكان عضوا فى الوفد ، وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الانذار البريطانى أن فوجى سعد زغلول بأن عبد الحليم البيل استقال من الوفد ، واشترك فى انشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشاه الملك لحاربة سعد زغلول ، وكان عبد الحليم من إخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك فى الجهاز السرى اشتراكا مباشرا ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا اقتنع به شفيق منصور (٥٢) » .

وقد مضى الأستاذ مصطفى أمين بعد ذلك يسوق الأدلة على أن القصر كان وراء المؤامرة ، ولكن محاولاته هذه كانت تتصادم مع محاولة اثبات التهمة على الانجليز ، وكانت أدلته تتصادم بشكل خطير وتتناقض تناقضا بينا ، فقد ذكر مثلا أن المستر كين بويد تقسم ببلاغ الى دار المندوب السامى هذا نصه : « أبلغنى مرشدى المستر « هـ » أن سعد زغلول عقد اجتماعا فى بيته وحضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد ، وانهم أقسموا اليمين على اغتيال الانجليز ، وأن سعد زغلول هاجم فى الاجتماع السردار ، لأنه لم يزره فى أثناء وجوده فى لندن ، وأنه بناء على هذا وضعت خطة اغتيال السردار » . ومضى الأستاذ مصطفى أمين فقال ان اللورد ألبنى « اهتم بهذا البلاغ اهتماما عجيبا وأمر فرقة من البوليس الحربى البريطانى بالقبض عليهم ووضعهم فى القلعة كرهائن يضربون بالرصاص فورا اذا أطلقت رصاصة واحدة على انجليزى (٥٣) » .

وواضح أن هذه القصة تتناقض تماما مع كون المخابرات السرية هى التى كانت وراء مقتل السردار ، وأنها هى التى اتصلت باللورد ألبنى ليطلب الى السردار تأجيل سفره ليقتله الشبان الوطنيون . ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد فى محاولة الأستاذ مصطفى أمين ، بل لقد أخذ ينتقل من التدليل على أن الانجليز هم المدبرون الى التدليل على أن القصر هو المدبر ، دون أن يوجد حلقة اتصال بين المسألتين ، فبيدا كأن القصر

والانجليز قد دبر كل منهما خطة مقتل السردار من وراء الآخر ، فلجأ  
القصر الى محمود اسماعيل للايعاز بقتل السردار ، ولجأ الانجليز الى نجيب  
الهلباوى للايعاز بهذا القتل ، دون أن تكون هناك خطة موحدة بينهما .

ولقد كانت الشبهات ضد محمود اسماعيل أكثر بسبب صلته  
بعبد الحليم البيلى ، وما صرح به أخوه أحمد اسماعيل أمام محكمة  
الجنايات من أن « هذا الققص ينقصه حسن باشا نشأت ، لأنه هو المحرك  
الاول واليد الخفية فى تحريك عصابات القتل ( ٥٤ ) » ، وبسبب انضمام  
محمود اسماعيل أيضا لحزب الاتحاد ، اذ عين محررا بجريدة الاتحاد  
بمرتب عشرين جنيها شهريا ( ٥٥ ) . ومع ذلك فقد اعترف أحمد اسماعيل  
بعد أربعين عاما تقريبا بأن الوفد قد أوعز اليه ، على لسان فتح الله بركات  
باشا ، باتهام نشأت باشا أمام المحكمة ، وذلك لاصطياد السراى ( ٥٦ ) .  
وهذا الاعتراف له قيمته ، لأنه جاء بعد أن اختفى الإبطال من المسرح  
وأصبح الوفد والقصر فى ذمة التاريخ . وفى اعتقادى أن القصر كان أجبن  
من أن يتناول بمؤامراته الى قتل بريطانى كبير . والثابت من شهادة  
انجرام بك انه كان يسعى لاثبات تهمة التحريض على نشأت باشا ، فقد  
سأله الدفاع ( أحمد لطفى بك ) :

« ذكرتكم حضرتكم أن شفيق منصور أخبر انه كان يعارض فى قتل  
السردار ، وانكم سألتكم فى هذا الأمر محمود اسماعيل ثم عبد الحميد  
عنايت ثم عبد الفتاح عنايت . فما هو وجه الاهتمام بهذا الأمر بعد الحكم  
عليه بالاعدام ؟

فرد انجرام بك قائلا : أفكر أن هذا كان لفائدة القضاء ، لأنه اقرار  
هام جدا .

س : وماذا كان يترتب على صحة هذا الإقرار فى نظركم ؟

ج : لو كان صدقا كان يدخل حسن نشأت باشا كمحرض فى  
القضية ( ٥٧ ) .

وفى الواقع أن محمود اسماعيل قد أنكر تماما أن حسن نشأت باشا  
والبيلى كان لهما دخل فى الجناية ( ٥٨ ) . وليس لهذا الإنكار من باعث  
الا أحد احتمالين : اما أن يكون هذا القول صحيحا ، وحينئذ تنتهى  
المسألة ، وتنمحي فكرة وجود القصر فى المؤامرة ، واما أن يكون محمود  
اسماعيل قد وعد من قبل نشأت والقصر بانقاذ عنقه من حبل المشنقة ،

وأن هذا كان سبب سكوته . وهنا يبرز سؤال : لماذا لم يتكلم محمود اسماعيل عند حيل المشنقة عندما أدرك أن نشأت باشا والقصر قد تخليا عنه ، وأنه كان ضحية مؤامرة أضاعته وأضاعت البلاد معه ؟ . ان الثابت أن محمود اسماعيل كان عند حيل المشنقة أثبت المتهمين جميعا وأشدهم استخفافا بالموت ، فقد صاح : « فين المشنقة دي ؟ أنا وجميع أفراد عائلتي ووالدي وابني فداء لمصر (٥٩) » ، فهل كان يعلم أن امتناعه عن كشف الجناة الحقيقيين من الوطنية في شيء ؟

في رأي أن الجمود الذي أصاب الحركة الوطنية بعد فشل مباحثات سعد زغلول - مكdonald ، وما ظهر من افلاس الوسائل السياسية في تحقيق استقلال مصر ، هو السبب الرئيسى في تحرك القطاع السرى لعمل شيء يخدم القضية المصرية ويثبت قوتها وحيويتها . وقد رأينا أن هذه الرغبة في الالتجاء الى المقاومة لم تكن قاصرة على هذا القطاع وحده ، بل لقد مر بنا عند التعرض للموقف بعد فشل مباحثات سعد زغلول أن فريقا من أعضاء الوفد نفسه كان يرى أيضا أن تلجأ مصر الى المقاومة بعد أن فشلت الوسائل السلمية في تحقيق الاستقلال . وإذا كان هذا الفريق قد خضع لرأى الغالبية في الانتظار والترقب ، فلم يكن ليتوقع من القطاع السرى أن يحسنو حذو ذلك ، وهو الذى كان يرى أن القضية المصرية لم تتقدم الى الامام الا بأمثال هذه الحوادث .

ومما يدل على أن مقتل السردار كان نتيجة مباشرة لفشل مباحثات سعد زغلول - مكdonald ، أننا نلاحظ أن التفكير في ارتكاب حوادث العنف قد بدأ فيما بين ١٣ ، ٢٥ أكتوبر (٦٠) ، أى بعد فشل المباحثات مباشرة ، ففي ذلك الحين ، حضر الى مكتب شفيق منصور - كما جاء فى اعترافاته - محمود اسماعيل وخاطبه بأنه « فكر فى الحالة الحاضرة ، ورأى أن سعد زغلول باشا لم يأت بشيء من المفاوضات ، وأن الانجليز لا يزالون متشددين ، وأن حوادث السودان مستمرة ، وليس هناك من سبيل لايقاف المعاملة القاسية التى يعامل بها أهالى السودان الا اذا أفهمت انجلترا بأنه لا يزال هناك فى مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها ، وأن يفهم العالم أن مصر لا تزال فيها حياة بواسطة ارتكاب الحوادث الفردية (٦١) » . وقد كشف عبد الفتاح عنایت فى مقال نشر مؤخرا أن النية كانت متجهة فى الأصل الى اغتيال اللورد النبى نفسه ، لولا أن ظهر أنه من الصعب تنفيذ هذه الخطة بسبب الحراسة الزائدة حوله ( وهو أمر يتفنى حصول التدبير من السلطات البريطانية ) ، كما

ذكر انه في ذلك الحين نشرت الصحف أن سردار الجيش المصري سيعود من أجازة في لندن ، وسيمر بالقاهرة في طريقه الى السودان ويبقى بها اسبوعا . فاقبلت الفكرة عند ذلك الى اغتيال السردار (٦٢) .

وفي الحقيقة لقد كان انتقال السردار الى ستاك انتقاء نموذجيا لصنع الانجليز في مصر والسودان . فالسردار لي ستاك كان يشغل منصب سردار الجيش المصري ، وهو الذي كان وجوده على رأسه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية . - حسب نص عبارة سعد زغلول باشا في مجلس النواب في ١٧ مايو - وقد أضاف الى ذلك قوله : « ولكن هذا دن من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه » وقد تم محو السردار من الوجود ولكنه لم يفلح الا في ازالة هذه الوصمة عن كرامة الجيش المصري ، اذ لم يتول منصب السردار ضابط بريطاني بعد ذلك ، بعد أن صرف النظر عن هذا المنصب (٦٣) .

وبعد هذا كله ، فإن حادث السردار يجب ان يؤخذ على انه نموذج لما يمكن أن يلحقه العمل الفردي من ضرر ماحق بالقضايا الوطنية مهما قدم لها من خدمات . بل ان الضرر الذي لحقه العمل الفردي بثورة ١٩١٩ في حادث السردار قد فاق ما قدمه لها في السنوات الست السابقة من فائدة . فالامر الذي لا شبهة فيه ولا شك ، أن ثورة ١٩١٩ انما تحركت وحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيري وحده على مستوى العمال والفلاحين والمتقنين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة . ولا يمكن أن نقارن في الاهمية بين عمل جماهيري كاضراب الموظفين أو مقاطعة لجنة ملنر أو الثورة الشاملة التي اجتاحت البلاد في مارس سنة ١٩١٩ ، وبين حادث مثل الاعتداء على محمد سعيد باشا أو البمباشي كيف . وليس معنى هذا أن نقل من أهمية الدور الذي كان يلعبه القطاع السري في خدمة الحركة الوطنية ، وخصوصا أنه كان متجاوبا مع الحركة الوطنية الجماهيرية ويدور في اطارها الشامل ، وانما أريد القول أن وزن هذا العمل في دفع عجلة الحركة الوطنية الى الامام لم يكن شيئا يذكر ، فقد كانت هذه الحركة ماضية في طريقها به أو بدونه . ولكن الحركة الوطنية لم تكن لتتقدم بدون عمل جماهيري مثل مقاطعة لجنة ملنر الذي كان نقطة التحول في معركة الحماية . وفي الواقع أن الوزن الحقيقي للعمل الفردي الذي جرى في ثورة سنة ١٩١٩ هو الذي ظهر في حادث مصرع السردار ، عندما تشابك في عجلة الحركة الوطنية فعرقلها ثم أدارها الى الوراء .

## جواشي الفصل التاسع

### مصرع السردار

### وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان

- ١ - ويفل : المرجع السابق ص ١٠٨
- ٢ - لويد : المرجع السابق ص ٩٣ ، ويفل : المرجع السابق ص ٧١
- ٣ - ويفل : المرجع السابق ١٠٩
- ٤ - توينبي : المرجع السابق ص ٢١٢
- ٥ - نلس المصدر ص ٢١٥
- ٦ - نيومان : المرجع السابق ص ٢٤٤
- ٧ - الكتاب الأخضر ، ص ٢٧ - ٢٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٩٥
- ٨ - لويد : المرجع السابق ص ٩٨ - ٩٩
- ٩ - ويفل : المرجع السابق ص ١١٢ ، لويد : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦
- ١٠ - لويد : المرجع السابق ص ٩٩ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٤
- ١١ - ويفل : المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥
- ١٢ - نلس المصدر والمكان
- ١٣ - توينبي : المرجع السابق ص ٢١٧ ، مذكرات سعد زغلول ، الأخبار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٣ ، الجزيرة : المرجع السابق ص ٣٩٧
- ١٤ - الكتاب الأخضر ص ٢٠ ، ٢١
- ١٥ - الجلسة الخامسة والسادسة لمجلس النواب من الدورة الثانية في ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، الجزيرة : المرجع السابق ص ٣٦٧ - ٤٠١ ، ٤٠٥
- ١٦ - ويفل : المرجع السابق ص ١١٦
- ١٧ - الكتاب الأخضر ص ٣٢

- ١٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٠١ ، ١٠٢
- ١٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٠ - ١٩٢ ، ويفل : المرجع السابق ص ١١٥
- ٢٠ - الجزيري : المرجع السابق ص ٤٠٧ - ٤٠٨ ، ٤١٣ - ٤١٤
- ٢١ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٢١
- ٢٢ - اليانوربيرتز : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة أحمد رشدي صالح ص ٦٢
- ٢٣ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٢١
- ٢٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٢٢
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٤٢٢
- ٢٦ - أحمد خير المعاصي : المرجع السابق ص ٢٦
- ٢٧ - مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأميرالاي أحمد بك رفعت من أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه ص ٢٢ - ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٧٢ ( طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون بالإسكندرية ١٩٣٦ )
- ٢٨ - نفس المصدر والمكان
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٤٧ ، ٥٠ - ٥١ ، ٥٣ - ٥٤
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٥٤
- ٣١ - نفس المصدر ص ٨١ - ٨٢
- ٣٢ - نفس المصدر ص ٧٢ - ٧٥
- ٣٣ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٥١ ، أحمد شفيق : العولية الأولى ص ٤٧٢ - ٤٧٥ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٤ ، أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
- ٣٤ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٥ حاشية ١ ، لويد : المرجع السابق ص ١٣٦
- ٣٥ - أحمد خير : المرجع السابق ص ٢٧
- ٣٦ - مذكرتان ... الخ ص ٦٩
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٦٨ ، ٦٧
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٣٦ - ١٣٧
- ٣٩ - 179 H.C. Deb. 5s, pp. 667, 670.
- ٤٠ - مذكرتان ... الخ ص ٦٥ - ٦٦ ، ٨٢ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٤
- ٤١ - هارون : ضحايا مصر في السودان وخطايا السياسة الإنجليزية ، ص ٧٥ ( الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ١٩٢٥ )

- ٤٢ - نفس المصدر ص ٨ - ٢٢
- ٤٣ - الكتاب الأخضر ص ٢٢ - ٢٦
- ٤٤ - نفس المصدر ص ٢٧
- ٤٥ - دكتور عبد الرازق السنهوري : قضية وادي النيل ، مصر والسودان ص ٢١٦  
٢١٧ ، ٢١٤ ، ٢١٥
- ٤٦ - صلي باشا : المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١
- ٤٧ - قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٥٣٨ ، مفاوضات النحاس - هنريسن ، جلسة ٨ أبريل ١٩٣٠
- ٤٨ - توينبي : المرجع السابق ٢٦٤ ، ٢٦٥
- ٤٩ - 179 H.C. Deb. 5s, p. 670.
- ٥٠ - الرافعي ، المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨
- ٥١ - الكتاب الأبيض عن القضية المصرية ص ٢٢٤ - ٢٢٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٨ - ٢٠١ ، توينبي : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٨٨
- ٥٢ - الأخبار في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٣ - نفس المصدر في ٢٨ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٤ - محكمة جنايات مصر ، قضايا الاعتداءات السياسية ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمي عل وآخرون ، محضر جلسة محكمة الجنايات ج ١١ ص ٣٨٥
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٣٩٨
- ٥٦ - الأخبار في ١١ أغسطس ١٩٦٣
- ٥٧ - قضايا الاعتداءات السياسية .. الخ ج ٤ ص ١٨٢
- ٥٨ - نفس المصدر ص ١٨٢ من شهادة الجرام بك
- ٥٩ - الأهرام في ٢٤ أغسطس ١٩٢٥
- ٦٠ - الأخبار في ١٢ سبتمبر ١٩٦٣ ، من مقال لعبد الفتاح عنایت .
- ٦١ - السياسة في ١٣ مايو ١٩٢٥
- ٦٢ - مقال عبد الفتاح عنایت السالف الذكر
- ٦٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥





## الفصل العاشر

التيارات اليسارية  
في الحركة الوطنية

## العمل الاشتراكي بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية

من الحقائق الثابتة التي لا تقبل الجدل أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . ويرجع ذلك الى سببين : الأول ، أن الغالبية الكبرى من العمال الذين اشتغلوا في المشروعات الحديثة التي بدأت تنتشر في مصر في أوائل هذا القرن كانوا من الأجانب . والثاني ، أن الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة يقتضى - كما يقول الدكتور حسين خلاف - مستوى معيناً من الثقافة، ويتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى ، ولم يتوفر من ذلك شيء كثير للعامل المصرى إلا بعد زمن طويل .

وقد بدأ أول صدام بين البروليتارية المؤلفة من عناصر أجنبية في غالبيتها ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة في عام ١٨٩٩ - كما مر بنا - وهناك من الدلائل ما يؤكد اصطباغ هذا النشاط بالصيغة الاشتراكية ، فقد كان جوزيف روزنتال محورا من محاور هذا النشاط ، وجوزيف روزنتال هو بلا منازع رائد الشيوعية في مصر ومؤسس أول حزب شيوعى فيها في عام ١٩٢٠ . وقد اعترف جوزيف روزنتال بنشاطه في تلك الحركة فقال : « اننى منذ حدثتلى أمل الى المبادئ الاشتراكية وأحن اليها ، وقد كان أعظم الأمل عندى أن أرى حالة العمال تتحسن بقوة التربية والنظام . ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنة ( قال هذا الكلام في سنة ١٩٢٤ ) جعلت أسمى لتأليف النقابات، وأول نقابة اشتركت في تأليفها كانت نقابة عمال السجاير ، وبعد ذلك اشتركت في تأسيس بضع نقابات للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع . وكانت تلك النقابات كلها تقريبا للعمال الأجانب ، لأن العمال الوطنيين كانوا في ذلك الوقت قلائل في جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة الى زملائهم الأجانب » (١) .

وبعد عشر سنوات من بدء هذه الحركة ، أى في عام ١٩٠٩ ، تبنى الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد حركة تأسيس النقابات

للعمال والصناع والمزارعين - كما مر بنا - وهناك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فقد كان متأثرا بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن إعجابه بهذا الحزب وبمبادئه ووزعمائه في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ فقال : « نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطاطيء رأسسها أمامها » ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسمومة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي ، مثل المستر كيرهاردي واخوانه . بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا تضمن لكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سننا معلومة ، ولم يكن لديه ما يسد رمقه ويمنعه من التكفف . ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء .. كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم » (٢) .

على أن هذا الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد ، والذي كان متوقعا أن يقتدى بمبادئ حزب العمال البريطاني ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العنصر الأجنبى عند سنوح الفرصة الملائمة ، لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صفى الحزب الوطنى فى عهد كتشنر وفى ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية \*

\* استند اليينا رموف عباس ، فى بحثه للماجستير عن الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ « القول بأن الحزب الوطنى كان «يرمى» تحت زعامة محمد فريد الى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكي من العناصر الاجنبية . وذكر أنه ليس ثمة دلالة على أن اتجاه هذا الحزب الى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادئ حزب العمال البريطانى ، وأن مذكرات محمد فريد قد خلّت من أية إشارة الى تفكير الحزب الوطنى فى ادارة دفة العمل الاشتراكي ( ص ٢٣٣ - ٢٣٤ )

وواضح مما ذكرناه أننا لم نستخدم كلمة «يرمى» التى تفيد معنى وجود تدبير أو تخطيط لهذا الهدف . وإنما تحدثنا عن « اتجاه اشتراكي » لمحمد فريد ، متأثر بخطة حزب العمال الاجتماعية ، وقلنا بأن هذا الاتجاه كان متوقعا - لو قدر له البقاء والاستمرار - أن يقتدى بمبادئ حزب العمال البريطانى ، ويستولى بالتالى على علم القيادة من العناصر الاجنبية . وقد استندنا فى هذا الرأى الى أساس متين لا ينقض هو خطب محمد فريد التى تفيض احساسا وعطفا وفهما لمشاكل العمال والفلاحين الاجتماعيه ، والتى يشيد فيها بتأليف نقابات العمال ، ويطالب أيضا بتكوين النقابات الزراعية للفلاح « للدفاع من حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك » ، كما استندنا الى =

ومع ذلك فقد جرت محاولة أخرى بعد انتهاء الحرب العظمى من جانب بعض العناصر الوطنية المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصري . وقد تفاهم بشأن هذه المحاولة الدكتور منصور فهمي مع بعض أصدقائه في أواخر شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وتم التفاهم فيما بينهم على ذلك . وكان من بين هؤلاء الأصدقاء عزيز مرهم بك الذي يذكر الدكتور هيكل عنه انه كان أدنى الى التطرف في الاشتراكية ، والذي كان من بين أهدافه إلغاء الملكية الخاصة في مصر في المستقبل . على أن هذه المحاولة حبطت عندما لقيت معارضة اثنين من الأصدقاء أحدهما الدكتور محمود عزمي ، الذي أقنع الدكتور منصور فهمي ، بعدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية . والثاني هو الدكتور حسين هيكل الذي كان أدنى الى التطرف في مبدأ الحرية الفردية . وقد انتهى النزاع بالاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو « الحزب الديمقراطي » ، وأن تكون المبادئ الديمقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة اليها في مصر ، بينما يوجه تيار جهوده في سبيل القضية المصرية الى « بحيرة الوفد » يصب فيها ما يكون وفق اليه من أفكار وما يكون قد وفق الى تنظيم جهود (٣) . وقد تألف الحزب في سبتمبر ١٩١٩ من كل من ابراهيم الشواربي المحامي وأحمد أبي النصر المحامي وأمين عامر المحامي وحسن يوسف عامر المحامي ومحمد سامي كامل الطيب ومحمود عزمي المحامي ومصطفى عبد الرازق مسكرتير المعاهد الدينية والدكتور منصور فهمي وعزيز مرهم المحامي . ونشر برنامج في جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩ وفيه من الناحية الاقتصادية ترقية الطبقات العاملة أدبيا = خطبة محمد فريد السائلة الذكر التي أعرب فيها عن إعجابه بخطة حزب العمال الاجتماعية ، يمثل المصراحة التي أعلن بها سعد زغلول من عدم اكتراثه بهذه الخطة اطلاقا .

ولما كان رءوف عباس لم يستطع أن ينقضي هذا الاساس ، فإن بناء رأينا يبرر سليما .

أما أن مذكرات محمد فريد قد خلت من أية إشارة الى هذا التفكير ، فقد وردت على ذلك ، أثناء مناقشة رسالتي هذه ، بأن هذه المذكرات لم تتضمن أيضا ما ينكر هذا الاتجاه . وأن ملية هذه المذكرات لا يمكن أن تقضى على ايجابية الخطاب السائلة الذكر في اثبات ما أردنا اثباته .

وطالما أن هذا الاتجاه الاشتراكي أحمد فريد قد ثبت بالأدلة السابقة ، فلا يتأتى إذن قول رءوف عباس بأنه « ليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطني الى تأسيس نقابة عمال الصناعات اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شيبة بمبادئ حزب العمال البريطاني » ؛ ذلك أن هذا النمط ، في الحقيقة ، كان هو النمط الوحيد الذي أبدى محمد فريد إعجابه به .

وماديا ، والاعانة لمن لا يستطيع العمل ، وانماء بركة ، ثيلاد وجعنها بحيت  
ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان (٤) .

فشلت محاولة الدكتور منصور فهمي والاستاذ عزيز مرهم لتأليف  
حزب اشتراكي مصري بحجة عدم ملائمة الظروف المصرية الاقتصادية  
والاجتماعية لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية . وكان هذا  
قولا مبالغا فيه ، ذلك ان هذه الظروف لم تمنح محمد فريد من تنظيم  
الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية قبل ذلك بعشر سنوات ، مع ان  
الظروف اذ ذاك كانت أقل تهيؤا مما كانت عليه بعد الحرب العالمية الاولى .  
وفي الحقيقة ان الحرب العظمى قد اسفرت فيما يختص بالطبقة العاملة في  
مصر وفيما يختص بالمبادئ الاشتراكية عن نتائج هامة . ففيما يختص  
بالطبقة العاملة ، فان الحرب قد شهدت تغير كفة الميزان لصالح البروليتارية  
الوطنية ، وذلك بسبب اضطراب كثيرين من العمال الأجانب إلى مفادير  
البلاد من جانب ، وبسبب ازدياد عدد العمال المصريين ، كنتيجة لازدياد  
النشاط الصناعي أثناء الحرب وللعمل في السلطة العسكرية من جانب  
آخر . ولهذا شهدت الشهور التي أعقبت الحرب حركة عمالية نشطة كانت  
في حد ذاتها ظروفها صالحة لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية .  
ولكن الموج السياسي الذي بدأ مع حركة الوفد لم يلبث أن جرف هذه  
الحركة لصالح القضية الوطنية ، فقد أدرك العمال أن الرأسمالية الأجنبية  
المستغلة التي يعملون في ظلها إنما تستمد ثروتها وعنفها من وجود  
الاحتلال البريطاني ، ولهذا انخرطوا في تأييد الثورة والاشتراك فيها  
دون أي تحفظ ودون أي شروط .

هذا فيما يختص بالطبقة العاملة بعد الحرب ، أما فيما يختص  
بالمبادئ الاشتراكية ، فان الحرب العظمى قد تمخضت عن انتصار هذه  
المبادئ بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية في روسيا في عام ١٩١٧  
وهو الانتصار الذي زن صدهاء في المسالم أجمع . وكان من الطبيعي أن  
تصل أصدهاء هذه الثورة والنداءات التي أطلقتها الدولية الثالثة في السنين  
التالية إلى « الفلاحين والعمال في الشرق الأدنى » وإلى « المسلمين في العالم  
ضحايا الرأسمالية » ، إلى المدن الكبرى في مصر (٥) . فأخذت من ثم تظهر  
بعض الخلايا الاشتراكية الثورية في هذه المدن وخصوصا في الاسكندرية  
وبور سعيد والقاهرة (٦) .

وهكذا فان الظروف التي سادت مصر بعد الحرب العظمى ، كانت  
صالحة للدعوة الاشتراكية ، ولم يكن ينقصها الا العنصر الوطني الصالح

المتحمس الذي يستطيع أن يصبح الحركة الوطنية بصيغة اشتراكية تستهدف تطوير المجتمع المصري تطويراً عادلاً ، وتعبئة الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين تعبئة قوية حول أهداف صالحة ، وتزويد المد الثوري ، من ثم ، بطاقة ذاتية متجددة لا تهدأ ولا تتراخي ولا يقر لها قرار قبل بلوغ الاستقلال التام . ولكن هذا العنصر المصري لم يوجد إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو ، فمع أن الوفد كان ميالاً إلى الاستجابة للمطالب الشعبية ، إلا أنه كان بحكم تكوينه بعيداً عن تبني فكرة الاشتراكية ، ولم يكن سعد زغلول يرى بنفسه حاجة إلى التغلغل في أعماق المشاكل الاجتماعية ليستقي منها برنامجاً اجتماعياً يحفظ حرارة الجماهير من التسرب ، ويستحثها به إلى العمل السياسي ، لأن الوفد عندما قام في خريف عام ١٩١٨ كانت خمائر الثورة موجودة في الشعب المصري ، ولم تكن بحاجة لأكثر من عود الثقب الذي أشعله الوفد لتنفجر في وجه الاحتلال ، ولهذا ظن سعد زغلول أن الجماهير ليست بحاجة لأكثر من برنامج سياسي قوي ، فتشدد إلى العمل السياسي وتنجذب إليه وتستثمر في تأييد الثورة بكل قواها ، فلم يشغل ذهنه بالتفكير في المسائل الاجتماعية ، بل أنه لم يجد حرجاً في أن يعلن ذلك ، كما جاء في كتابه إلى جريدة الجازيت ، بخصوص علاقته بجريدة الديلي هيرالد العمالية ، يوم ١٩ مايو ١٩٢١ ، إذ قال فيه : « أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحى لخطه الديلي هيرالد الاجتماعية ، ولكنني أقول لكم ولقراةكم اني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية ، وأنا لا أجهد نفسي في أمر « الكومونية » أو « البولشفية » ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية ، إذ ليست عندي أي فكرة من هذه الوجهة ، وإن العلاقة الموجودة بين الوفد المصري والديلي هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لأرائها الاجتماعية » (٧) . وهكذا بينما كان محمد فريد يبدي إعجابه علناً بحزب العمال البريطاني وبزعماؤه على أساس مبادئهم الاجتماعية ، كان سعد زغلول يتبرأ من هذه المبادئ ويقصر اهتمامه على العلاقة السياسية فقط .

وفي الحقيقة أن سعداً قد شغل بقضية التحرر السياسي حتى صرفه هذا عن التفكير في قضية التحرر الاجتماعي ، ونسى أن قضية التحرر الاجتماعي هي العمود الفقري في قضية التحرر السياسي . ولم يكن إلا بعد عام ١٩٣٦ ، عندما أخذ الوفد يبدي اهتماماً بالجانب الاجتماعي ، وراح مكرم عبيد يتحدث علناً عن « الاستعمار المصري » وعن « الكارثة الاقتصادية التي يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم

مجموع الشعب » ، ففي هذه الخطبة قال : « ما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الغداة ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها اذن قوله صريحة يا حضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى » (٨) . وفى الواقع لقد كان فى عهد الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢ أن صدر قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى « أباح » للعسكاليين الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتدافع عن حقوقهم (٩) . كما كان فى عهد هذه الوزارة أن أعفى الفلاحون من ضريبة الأقطان اعفاء تاما كلما بلغت الضريبة خمسين قرشا فأقل ، واعفاء نسبيا سخيا اذا ما زادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيها (١٠) .

ومع ذلك فقد اعترف مكرم عبيد بأن هذه الاصلاحات لا يمكن أن يقال انها تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فقال : « ان القول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا . أو اعفاء الفلاح المصرى من الضريبة اذا بلغت خمسين قرشا سنويا ، أو إلغاء السخرة ، أو ما شاكل ذلك من اجراءات - القول بأن هذه الاصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية ، فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى الا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية » (١١) .

### تأليف الحزب الاشتراكي

مهما يكن من أمر فان خلو الميدان فى عام ١٩١٩ من العنصر المصرى لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية قد أدى الى نتيجته الطبيعية وهى استيلاء العنصر الأجنبى على هذه القيادة . وكان فارس هذا الميدان هو جوزيف روزنتال . فقد نشطت الدعوة الشيوعية فى ذلك الحين نشاطا ذاع خبره الى سعد زغلول فى باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمى يحذره من هذا الخطر ، ويدعوه لمقاومته ، فسارع عبد الرحمن فهمى الى تنفيذ ذلك - على النحو الذى مر بنا - وقام بتشكيل النقابات تحت الوصاية البورجوازية حتى « لم تبق فى مصر حرفة أو صنعة الا ولها نقابة » .

ولكن روزنتال كان فى ذلك الحين يؤلف اول حزب اشتراكي فى مصر فى الاسكندرية فى عام ١٩٢٠ من العناصر الأجنبية . وكان ظهور هذا الحزب فى الاسكندرية ، وليس فى القاهرة ، أمرا طبيعيا . فالاسكندرية

التي كانت تقص بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بتافنة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج . وفي هذه المدينة لقي المنصب الجديد أول استجابته له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والتمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية (١٢) . ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يتركز النشاط الاشتراكي في هذه المدينة ، وأن يتيح ذلك لروزنتال تأليف حزبه بسهولة .

وقد ذكر « لاكور » أن الذين أسسوا الحزب الاشتراكي كانوا ثلاثة هم : روزنتال ، وحسنى العرابي ، وأنطون مارون (١٣) . ولا أدري من أي مصدر استقى هذا الكلام ، فالثابت من الأدلة عدم صحة هذا القول . فمن جهة أنطون مارون فأننا لا نجد أثرا لنشاطه إلا في ١٩٢٣ ، وقبل ذلك لا نجد اسمه ، لا في صحف هذا العهد ، ولا على لسان جوزيف روزنتال ، ولا على لسان حسنى العرابي ، ولا على لسان أحد ممن عملوا في الحركة الاشتراكية . أما حسنى العرابي فانه لم يلتحم بالحركة إلا في عام ١٩٢١ باعتراف روزنتال نفسه . ومن ثم فان مذكوره لاكور لا سند له من الحقيقة .

على كل حال فان تأليف الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية كان من أهم العوامل التي كفلت له إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لانتزاع النقابات التي تآلفت في ظروف ثورة ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين ، وفي ذلك يقول : « لما جاءت الحرب العظمى واضطر العمال الأجانب الى مغادرة مصر ، صار العمال الوطنيون أغلبية كبرى في الدوائر العاملة . وهذا النمو ساعدهم على تأسيس النقابات التي كانت مسيرة لأغراض سياسية مختلفة تتبع الأحزاب الناهضة بالقضية الوطنية في البلاد كالوفد والحزب الوطني وغيره .

« لم اشترك اشتراكا فعليا بإدارة هذه النقابات ، وكان من رأيي أن تنشئ لها مركزا للدفاع الاقتصادي والتربوية الفكرية . ولهذه الغاية نشرت في غضون ١٩٢٠ نداء الى النقابات العاملة أدعوها الى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعها ، فتلقت هذا النداء بالقبول بالاجماع ، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك في البحث في المشروع . غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة



السياسية ، شعروا اذ ذاك بأن انشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال ، يؤدي الى نزع كل مالهم من السلطة عليها ويحول دون الوصول الى أغراضهم السياسية ، فسفوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم المشار اليها على عدم الاشتراك بالاتحاد ، وظلوا يماطلون فى التدابير الأولية سنة كاملة . وفى بدء سنة ١٩٢١ تمكنا من تأسيس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال ، (١٤) .

على أن روزينثال لم يلبث أن أخذ يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى مصرى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ، ويكون فى استطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره ، ويسعى لحمل الحكومة على اصدار قانون اجتماعى لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها (١٥) . ولما كان الحزب الاشتراكى الذى ألفه بالاسكندرية حزبا أجنبيا ، ولم يكن قد أفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الافرنجية التى تتلف حوله (١٦) ، فقد أخذ يسعى الى اجتذاب بعض العناصر الوطنية المثقفة الصالحة للالتحام بحركته لتأليف حزب اشتراكى قوى يستطيع به دخول البرلمان والدفاع عن مصالح العمال . وقد ذكر روزينثال مناسبة هذا الالتقاء فقال : « اتفق فى ذلك الوقت أننى قمت بحملة على الحكومة بقصد حملها على اصدار قانون يحدد أجور المنازل ، ووافق هذا السعى هوى فى نفس الجمهور ، فهبت الصحف تساعدنى فى هذه المسألة ونشرت اسمى مرارا فى بعض مقالات تتعلق بالشئون المحلية ، فرأيت من بعض الوطنيين عطفًا على الاشتراكية ، وكان من هؤلاء العاطلين حسنى أفندى العرابى والدكتور على العنانى أفندى وسلامة أفندى موسى والاستاذ عبد الله عنان ، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوى على مبادئ الحزب موقعا عليه منهم ، ولم أشترك فى التوقيع عليه ، لأننى كنت أعتبر أن ظهور اسمى الأجنبى - بالرغم من كونى مصرى الجنسية - يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية . وقد جعلنا مركز الحزب فى العاصمة ، وظللت عضوا فى اللجنة الادارية ، وأنشأنا بعض الفروع للحزب فى الأقاليم ، ا (١٧)

هذا ما ذكره جوزيف روزينثال عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٢١ . وقد وافقه فى مضمون هذه الرواية ، مع بعض الاختلاف الذى سنقوم بتوضيحه ، كل من الاستاذ سلامة موسى والدكتور على العنانى . فقد ذكر سلامة موسى فى حقيقة نشأة هذا الحزب انه وجماعة من الشبيبة المستنيرة رأوا تأليف ( جمعية )

اشتراكية لدرس مذاهب هذا المبدأ المتعددة ، فكتبوا أولا الى مسيو روزنتال ، باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الأجنبية في مصر ، يسألونه عن برنامج هذا الحزب ، فاذا وافقهم انضموا اليه ، وفي حالة عسدم الموافقة ، يؤلفون ( جمعية ) غايتها الدرس أكثر من السياسة . ثم أضاف : « ان أعضاء هذه الجمعية المستقبلية قد وضعوا مصلحة مصر في أزمتهما السياسية الحاضرة نصب أعينهم ، وسيكون غرضها تمصير المبادئ المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم » (١٨) . أما الدكتور علي العناني فقد قرر أنه كان يعرف المسيو روزنتال ، الذي كان يسمى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكي في هذه البلاد ، وأنه عرف عنه هذه المبادئ الشريفة العادلة ، فاغتبط بمعرفته ، ورجا له بالتوفيق لهذه المهمة . ولكن الدكتور أنكر أنه كان بحاجة لأن يأخذ عن الرجل مبادئه ، بل لأن يرده عن بعضها : « انني مع اعظامي للرجل ، لست في حاجة لأن آخذ عنه ، بل في حاجة لرده الى ما قد مارست طويلا من تعرف هذا المبدأ مع اختيار المناسب من فروعه ، وما وصلت الى اعتناقه منه بعقيدة ثابتة ، ورده عما أمقته منه كل المقت بطبيعتي الشخصية وتنافره مع طبيعة الوثام الانساني العام » (١٩) .

وهكذا مما ورد على لسان جوزيف روزنتال وسلامة موسى والدكتور علي العناني ، يمكن استخراج الحقيقتين الآتيتين : أولا - أن الحزب الاشتراكي المصري قد تآلف امتدادا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الأجنبية في مصر ، وانه كان التحاما بين العناصر الاجنبية والوطنية في الحركة الاشتراكية . ثانيا - أن العناصر الوطنية التي التحمت بالحركة التي أنشأها روزنتال لم يكن في نيتها الفوبان في العناصر الأجنبية ، ولم تكن تريد التسليم المطلق بالمبادئ التي تمتنقها تلك العناصر على علاتها ، بل كانت غايتها اختيار المناسب للبيئة المصرية من فروع المبدأ الاشتراكي ، وتمصيره وتقديمه للرأي العام المصري في قالب مصري يمكن للعمال استساغته واعتناقه .

ولقد كانت استعانة روزنتال بالثقفين المصريين ، دليلا على تقدير صائب من الرجل للأهمية الدقيقة التي لا شك فيها لدور الانتلجننتسيا الوطنية كهمزة وصل بين البورجوازية والجماساير . وهو الأمر الذي لم يكتشفه الخبراء السوفييت الا في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين - كما يقول لاكور - فحتى ذلك الوقت كان ثمة افتقار عام في هؤلاء الخبراء الى تقدير الدور الذي تستطيع الانتلجننتسيا القيام به في الحركة

الوطنية في الشرق ، وكان المعتقد أن الحزب الشيوعي لا يستطيع أن يقوم بدور هام في الحركة الوطنية الا اذا تركز فقط على الطبقة العاملة المنظمة (٢٠) .

### الحزب الاشتراكي المصري بين الهجوم والدفاع

على كل حال فلم يكذ الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه ، حتى تعرض للهجوم عليه من كل فئات الراى العام المصري تقريبا . وقد أفسحت الأهرام صدرها لهذا الهجوم ، فنشرت في صفحتها الاولى في يوم ٢٠ أغسطس مقالا للاستاذ أحمد حلمي يقول فيه : « هل تظن الحكومة ان ذلك الحزب لو تألف فعلا وعرف العامة - وسوادهم الأعظم من الأميين - ان مبادئه مشروعة والحكومة راضية عنه ، بقى في القطر حجر على حجر في ضيعة أو دسكرة ؟ وهل يستطيع بعد ذلك جباة الاموال جبايتها ، وهل يقوى احتفاظ ذوى الاملاك بأموالهم عقارا أو نضارا ، أو يأمن ذو عرض على عرضه . وهل يستطيع مأمور واحد أن يحفظ الأمن في مركز يقطنه ١٥٠ ألفا ، وليس فيه الا بضعة جنود لم يكن في أيديهم سوى سلاح بلا ذخيرة ؟ » ولم يلبث الهجوم أن توالى باسم الدين . ففي يوم ٢٤ ، ٢٦ أغسطس نشرت الأهرام مقالين ، أحدهما لفضيلة الشيخ محمد الغنيمي التفتازاني ، والثاني لأحد المزارعين وأصحاب الأطيان يدعى على متولى ، هاجما فيه الحزب هجوما شديدا ، وصدره بالآية الكريمة « والله فضل بعضكم على بعض في السرزق » ، زعما منهما بأنها تنقض الاشتراكية من أساسها . كما نشر الشيخ التفتازاني مقالا آخر في أهرام ٧ سبتمبر ١٩٢١ بعنوان «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين ، الا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » .

وفي يوم ٥ سبتمبر ١٩٢١ نشر الاستاذ فكرى أباطة مقالا في جريدة اللواء استنكر فيه تأليف الحزب الاشتراكي ، باعتباره سابقا لأوانه ، وركز فيه على أولوية التحرر الوطنى على التحرر الاجتماعى ، فقال : « ان مصر البائسة ، مصر المستعبدة ، مصر الراسفة في الأغلال ، همها الوحيد في الوقت الحاضر أن تبعت عن حريتها ، وأن تتوجه الى مكان البحث كتلة واحدة ثابتة الدعامة قسوية التركيب ، حتى اذا حصلت على استقلالها المنشود وصفت الحساب بينها وبين المعتصب ، استطاعت أن تتفرغ للفض مشاكلها الداخلية » . ثم قال : « ان وظيفة الحزب الاقتصادية تتلخص في أنه سيكون من الآن فصاعدا ، موقعاتى ، بين أصحاب الاموال والعمال الى

أن تسنح الفرصة فيقوم بتوزيع الأملاك على الجميع ، فتصبح مالية الامراء كمالية الفقراء سواء بسواء . لكن فات الحزب أن المالك الوحيد في قطرنا المصرى هو « البنك العقارى » ، فعسى أن تنشب المعارك بينه وبين هذا البنك ، فإن من مصلحتنا أن يحل به الخراب والدعار . . . وواضح من مقال الاستاذ فكرى أباظة أنه لم يقرأ شيئاً عن محاولة محمد فريد الاشتراكية وعن آرائه الاجتماعية ، والا لما كتب هذا المقال .

وفى يوم ١٧ سبتمبر نشرت الأهرام مقالا للدكتور محمد حسين هيكل ، الذى ذكرنا أنه كان أدنى الى التطرف فى مذهب الحرية الفردية وكان عنوان المقال هو : « الاشتراكية فى مصر » ، وقد صيغ فى مهارة كبيرة ، اذ ناقش فيه زعماء الحزب الاشتراكى فى صلاحية البيئـة المصرية للاشتراكية فى ذلك الحين ، وألقى عليهم بعض الأسئلة الجدلية لدفعهم الى تحديد موقفهم من الغاء الملكية ومن مبادئ الاشتراكية ومبادئ الإصلاح ، فقال : « أريد أن أسأل اخواننا الاشتراكيين : هل يرون البيئـة المصرية الحاضرة صالحة لقيام مبدئهم فيها ، أو أنها على العكس من ذلك معادية له ، فمحاولة ادخاله اليها فضلا عن أنها عبث غير منتج ، قد يكون من ورائها ارتباك يجرى بهم ألا يجروا البلاد اليه . . لاشك أن اخواننا يعلمون عن يقين أن من أقوى ردود الفرديين على الاشتراكيين أن نظريتهم اذا صححت فى الصناعة فهى لا تصح فى الحال الزراعية لأن الناس فيها يبعثون ليست بينهم جامعة ضيقة ضرورية كعمال المصانع ، ولأن الملكية الصغيرة لاتزال منتشرة جد الانتشار فى النظام الزراعى . ألا يصح أن نسأل اخواننا الاشتراكيين المصريين عن مبلغ تطور نضال الطوائف فى مصر والى أى حد وصل ؟ وهل لامست فكرة النضال نفس العمال واستفرتها الى حد تمكن الاحساس بها من فؤادهم ؟ واذا صح أن كان لذلك شبه وجود فى بعض الصناعات ، فهل هو موجود فى الصناعات الأخرى ؟ وهل يمكن أن يكون موجودا فى الأرياف ؟ . فاذا قدر لحزبنا الاشتراكى أن يتولى الحكومة أول ما يتم لمصر الاستقلال ، أفترام يقتصر على ترك الفلاحين كما هم ، أم هو يعمد الى الغاء الملكية حتى الصغيرة منها ؟ اننى أشارك اخوانى الاشتراكيين فيما يرمون اليه من ضرورة اصلاح الطبقات الصغيرة ، ووضع قوانين لضمان المعيشة ومالى ذلك من النظم ، ولكن شتان ما بين هذا وبين الاشتراكية . ان هذا كله ممكن التحقيق والملكية الفردية قائمة ، ولن تكون اشتراكية الا اذا ألغيت الملكية الفردية . فأما اذا رأى اخواننا الاكتفاء بهذا والسعى نه ، حتى اذا تم كان لنا أن ننظر فى النظام الذى يجىء بعده مستلهمين الرأى من تاريخ تطور مصر الاقتصادى . فهم طلاب اصلاح

اجتماعي لا اشتراكية فيه . وأما ان كانوا يرون البيئة صالحة لنشر الاشتراكية ، فليتفضلوا باقها منا هذا على طريقة علمية دقيقة ، وقد يمكن بعد الأخذ والرد أن نتفاهم وإياهم ، فمانريد الا مصلحة البلاد . . وواضح من مقال الدكتور هيسكل التعسف في فهم الاشتراكية ، اذ هي بالحثم في ذهنه الغشاء الملكية الفردية ، دون أن يكون في ذلك مراحل يقطعها العمل الاشتراكي . فهو انما ينظر الى التجربة الروسية ، دون أن ينظر الى تجارب الأحزاب الاشتراكية الأخرى في البلاد الأوروبية .

على كل حال فقد كان ازاء هذا الهجوم أن انبرى زعماء احزب الاشتراكي للرد على التهم التي وجهت اليهم . وقد أظهر الرد أن هؤلاء الزعماء كانوا يختلفون اعتدالا وتطرفا في كيفية تطبيق الاشتراكية بالرغم من الاطار المعتدل العام الذي يشملهم جميعا . فقد كتب سلامة موسى في أهرام ١٨ أغسطس ١٩٢١ يقول : « ربما كان الوقت الحاضر أسوأ الأوقات لتأليف هذه الجمعية لاعتبارين : أولهما أن البولشفية الروسية قد أخفقت أخفاقا يكاد يكون تاما ونشرت على ربوع البلاد الروسية الوية الحراب والدمار . وثانيهما أننا في مازق سياسي لا ينبغي أن نزيد حرجا بما يمكن أن يتذرع به المعارضون لاستقلالنا في انجلترا من أن في مصر شيوعيين وبولشفيين ، وهذه الفاظ تستطير لب سياسة الانجليز . وقد بحث مزعمو تأليف هذه الجمعية هذين الاعتبارين ، وقرر رأيهم على أن التخوف من أن اقامتهما قد يكون عائقا في سبيل المفاوضات الحاضرة ، أو في نشر المبادئ الاشتراكية المعتدلة، لا محل له . وذلك لأن البولشفية قد صرح كثير من الاشتراكيين بعدم موافقتهم عليها لأنها لجأت الى تحقيق غايتها طفرة ، وغالت في تطبيقها . والاشتراكية ينبغي أن تكون بطبيعتها وبالوسائل التي تتذرع اليها والتدابير التي تتخذها فكرة نشوء وتطور بحيث لا يمنح منها للأمة شيء الا بقدر ما حصلت عليه من التربية ، فيشرب أفراد الأمة مبادئ الايثار والغيرة على المصلحة العامة . . أما من جهة المفاوضات فان أكثر أعضاء الجمعية المزمع تأليفها يحسنون اللغات الأوروبية المهمة ويجيدون كتابتها ، ولن يقصروا عندما يرفع الاستعماري عقيرته ويندد بنا ، في الرد عليه واقحامه ببيان لغته .

« وبديهي أن الغاية القصوى من الاشتراكية هي إلغاء الملك الفردي واستبداله بالملك العمومي، ولكن دون هذه الغاية مراحل ينبغي أن تقطع ، وهذه المراحل هي في الواقع غايات صغرى أهمها : نشر التعليم بين عمال الأمة حتى يدخلوا في دور الوعي الاقتصادي ، ويتكاتفوا على العمل لمصلحتهم ، ثم تسعى الجمعية بواسطة النشر في اقناع أولى الأمر أيا

كانوا لكي يقننوا القوانين اللازمة لتحسين مساكن العمال وزيادة أجورهم وتأسيس معاشات لكل من يبلغ منهم الخامسة والستين ، وما الى ذلك من الاصلاحات . ونحن على علم تلم بأن علاقة الأجير الزراعى مع الممول المصرى هى علاقة انسانية أكثر منها اقتصادية ، بل هى بعيدة عن تلك العلاقة الجامدة التى تربط ، أو بالأحرى لا تربط الممول الأجيبى بالعامل الذى يشتغل فى معمله . والمالك المصرى فى الواقع ينبغي أن يكون له مكانة الموظف العمومى من حيث المسئولية الأدبية القانونية ، لأن سعادة العائلات المصرية الفقيرة وشقاءها متوقفان على كيفية نظره لطرق الاستغلال ، استغلال الأرض واستغلال العامل . فلهذا السبب لن تقف الجمعية موقف العداء ضد الملاك المصريين ، وإنما هى بمثابة صديق يدلهم على مصلحتهم ، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا ، لأن مصلحة الاثنين واحدة . فالعامل لا يستطيع استغلال الأرض كما ينبغي الا اذا كان على علم بأصول الزراعة الحديثة التى يجب أن تلقن فى المدارس ، فمن هنا واجب تربيته ، وهو لن يقوى على جهد الفلاحة مالم يأكل طعاما دسما ، ومن هنا زيادة الأجور ، ولن توجد صحته مالم يسكن مسكنا نظيفا ذا نوافذ ، وهلم جرا . فالجمعية الاشتراكية المزمع تأليفها ترى أن مصلحة المالك هى مصلحة الأجير مادام هناك مالك وأجير ، أما اذا عمت الاشتراكية والفيت حقوق الملك ، فان الضمانات الاشتراكية تزيل فوائد الملك ، فلا بأسف على فراقها مالك . »

وفى يوم ٣١ أغسطس ١٩٢١ نشر سلامة موسى مقالا فى الأهرام ردا على جريدة الاجبشيان جازيت قال فيه : « ان حملتكم على الحزب الاشتراكي المصرى لا مبرر لها ، كما أنكم بالغتم فيما كتبتموه عنى ، فاننا لم نؤلف حزبا جديدا ، وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكي الذى عاش ونما منذ مئة بعينة فى الاسكندرية . وكان أول مافعلناء فى القاهرة اننا انكرنا البلشفية بكل صراحة وجحدنا مبادئها بلا قيد ولا شرط . » وقد كنت أنا نفسى عضوا فى الجمعية الفابية الانجليزية ، وهى جمعية الاشتراكيين المعتدلين فى لندن ، وغايتنا ووسائلنا هى غايات هذه الجمعية ووسائلها ، وقصدنا الحاضر أن نجتمع المعلومات المقيدة عن النظام الاقتصادى الحاضر ، وسنأتم بالدعاة الانجليز أمثال « شو » و « ويلز » ، ونعنى بهم أكثر مما نأتم بماركس وانجلز . وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب ، وسنبدا عملنا متواضعين بالسعى فى ايجاد القوانين عن معاشات للشيخوخة ومساكن العمال وشغل الأطفال وأمثال ذلك ، وسنستمرشد فى كل ذلك بالقوانين الانجليزية . »

وفي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢١ دافع محمد عبد الله عنان المحامي عن الحزب الاشتراكي في مقال نشره الأهرام بعنوان « الاشتراكية المصرية ، لا ندعو الى ثورة أو فوضى » . وقد أشار فيه الى سلامة موسى والدكتور العناني بلقب « رفيق » ، وأهم ما فيه أنه أوضح الفروق بين الشيوعية والاشتراكية فقال : « اما اقتران الاشتراكية بالفوضى والشيوعية ، فهو خطأ جسيم ، لأن الشيوعية تقوم على اعتبار الثروة كتلة عامة يستمد منها المستهلك حاجته ، لا بالنسبة الى خدماته ، ولكن وفقا لحقوقه الطبيعية في أن تسد حاجاته ، أما الاشتراكية فانها تعلق المنح على قوة الانتاج وقيمة الخدمات . فكل المبدأين يتفق في توحيد الثروة ، ولكنهما يختلفان في تحديد حقوق الفرد بالنسبة اليها ، لأن الاشتراكية تقرر التوزيع طبقا للكفاءة الشخصية ، والشيوعية تقرر طبقا للحاجة البشرية .. ان القول على اطلاقه بأن الاشتراكية ترمي الى محو الملكية الشخصية خطأ شديد ، كخطأ قرننها بالفوضى ، فالاشتراكية لا تريد الا القضاء على النتائج السيئة التي تؤدي اليها الملكية الشخصية بشكلها الحاضر ، وتحقيق أنظمتها العادلة المستطاعة .. وان الاشتراكية لا تحتم الغاء الوراثة ولا تعترض عليها الا حيث تفضي الى ادقاع السواد الأعظم . وبالجمل فان برنامج الاشتراكية الاقتصادية يرمي الى تعظيم نظم الاستثمار والاستغلال بتحديد حق الملكية الشخصية .. أما المساواة في الاشتراكية ، فليست مساواة في الحالة الاجتماعية ، مطلقا ، وما هي الا المساواة في « الفرص » ، فيبدأ الطفل حياته وجميع الأبواب مفتوحة في وجهه ، فلا يفلق ثمة منها في وجهه ما يستطيع ولوجه » . ثم قال الاستاذ عنان : « ان استبداد رأس المال هنا شائن بالغ حد الارهاق ، وان استئثار طائفة برأس المال هنا يقترب من طغيان فادح يوضحه لك عسف أصحاب الضياع بالفلاح البائس التعس » .

على أن هذا الدفاع الذي ساقه زعماء الحزب الاشتراكي لقي نقدا شديدا من الاستاذ عزيز مرهم الذي غضب لما فيه من ضعف . والاستاذ عزيز مرهم ، كما مر بنا كان أدنى الى التطرف في الاشتراكية ، وقد تحدث بلسان هذه العناصر المتطرفة في مقال نشره الأهرام في ٢٠ سبتمبر ١٩٢١ انتقد فيه الاشتراكيين نقدا مبرا وقال انهم لم يكونوا أكثر توفيقا في ردودهم من خصومهم ، بل اتخذ بعضهم طريقة مناظرية وهي التفرير دون الاثبات ، وكانوا من الضعف في حججهم أن خرجوا على الاشتراكية الحقة ، وانهم « لم يتجاسروا على أن يتحملوا أمام الرأي العام المصري مسئولية اعتناقهم المبادئ الاشتراكية كاملة » . ثم قال ان مهم الأول

كان « أن يبدوا التهم التي رماهم بها خصومهم من أنهم متطرفون خارج  
عن الدين هادمون لنظم البلاد الاجتماعية ولقوانينها الوضعية ويلزم  
مراقبتهم . فقد اتصلوا جميعا من تهمة التطرف ، فأخبرنا سلامة موسى  
بأنها جماعة ستقتصر عملها على تحقيق الأغراض المعتدلة للاشتراكية ، وبنى  
على العناني نظريته عن الاشتراكية العلمية العملية المعتدلة ، وتمسك  
محمد عبد الله عنان بنظم الموارث وبالملكية الشخصية « التي أقرتها  
الطبيعة والنواميس الاجتماعية منذ بدء الخليقة » . ويؤخذ من ذلك أن  
الاشتراكيين المصريين يقررون أن النظم الحالية نظم مرضية يحتفظون بها  
مع تغيير بسيط لا يمس جوهرها ، وهذا وجه ضعفهم . أولا - لأنهم  
بذلك قرروا أن وجودهم وإن كان مستحسنا فهو غير ضروري . وثانيا  
لأنهم بالغوا في رضاهم عن الأنظمة الحاضرة حتى تهاونوا في الإصلاحات  
التي ينشدها الاشتراكيون الأصمām ، وكانت النتيجة أنهم اكتفوا بأن  
يأخذوا من الاشتراكية اسمها - والاسم فقط - دون مبادئها ، وكانوا في  
الواقع أول الهادمين لوجودهم . واني لمثبت ذلك ، فقد قرر سلامة موسى  
« أن علاقة الاجير الزراعي مع الممول المصري علاقة انسانية أكثر منها  
اقتصادية » ، ولعل الداعي لهذا القول هو ما يراه من أن الحرب الطاحنة  
القائمة في الغرب بين طبقتي العمال وذوى المال لا اثر لها في حياتنا  
الاجتماعية المصرية ، ولكنه بعد ذلك تمنى تغيير هذا الحال فقال : « ومع  
ذلك فاذا عمت الاشتراكية والغيت حقوق الملك فإن الضمانات الاشتراكية  
تزيل فوائد الملك ، فلا بأسف على فراقها مالك » . ولا يعقل أن انسانا  
يرى صلاحية نظام موجود ثم يتحنى بعد ذلك نظاما آخر لم تثبت صلاحيته  
أى تجربة . ان هذا تناقض لا تفسير له الا أن اخواننا الاشتراكيين  
لم يقروا على مجابهة الحقيقة التي يعتقدون بصحتها سرا ، فهم يتظاهرون  
بغيرها خوفا من مفاجاة الرأي العام بأراء هادمة لأنظمتهم ولم يتعود  
سماعها » .

ثم ندد الاستاذ عزيز مرهم بما ظهر على لسان أقلام زعماء الحزب  
الاشتراكي من الطعن في مبادئ البلشفية ، ووصف ذلك بأنه « فضيحة » ،  
ثم هب مدافعا عن هذه المبادئ فقال : « وصل الاشتراكيون المصريون في  
مجاراة الرأي العام أن أنكروا البلشفية وطعنوا في مبادئها ، مع أن  
البلشفية - أصابت أو أخطأت - هي على كل حال من الاشتراكية » .  
واني كنت أود ألا يكون اخواننا الاشتراكيون « تفتازانيين » أكثر تفتازانية  
من التفتازاني ، وألا يرموا البلشفية - رغم غلطاتها - بطعنات صدرها بها  
بياناتهم ولم يتثبتوا منها مبدئيا . فان البلشفية لم تخفق أخفاكا يكاد



يكون تاما - كما يزعمون - ولم تنشر على ربوع البلاد الروسية ألوية الدمار والخراب ، كما يزعمون ، انما البلشفية ناهضة حية ، والبلشفيون عاملون على تعميم المدارس وتسهيل التعليم الصناعي والزراعي والعالي ، وقائمون بتشبيد أبنية خاصة للمولودين ، وإنشاء جنائن للأطفال وملاجيء للشيوخ ومستشفيات للعموم ، وأصبح الغذاء عندهم مشاعا ومخازن البلديات تصرف للأفراد حاجياتهم ، ويدفعون ثمنها من عملهم دون وساطة التجار وأصحاب المصارف ، والشعب يختار نوابه وله حق اقالة من يفقد ثقته ، والناس جميعا يعيشون عيشة عادية منظمة . وان ما يأخذه أعداء البلشفية برهانا على تخريبها للبلاد الروسية هو برهان فاسد ، فالمجاعة راجعة الى أسباب جوية طبيعية محضة ، كما حصل في الصين والهند مرارا ، وفي البلاد الروسية نفسها . . انى لا أقول بأن البلشفيين لم يرتكبوا أغلاطا فظيعة ، ولكن هذا شأن القائمين بتحقيق الأنظمة الجديدة لا بالتطور بل بالقوة ، أى باستعمال العنف والقلب الفجائي . هذا ما كان يجب أن يعلمه اخواننا الاشتراكيون ، فكان لهم أن يقولوا بعدم موافقتهم لوسائل العنف والثورة والانقلاب الفجائي ، ولكنى أرى من الفضيحة بالنسبة لهم وبصفتهم اشتراكيين أن يطعنوا على البلشفية ، ويفتروا عليها لكراهيتهم لوسائلها .

ثم انتقل الاستاذ عزيز مرهم الى نقطة هامة أخرى فقال : « قال لنا سلامة موسى فى أهرام ٣١ أغسطس » اننا لم نؤلف حزبا جديدا وانما انضممنا الى الحزب الاشتراكي الذى عاش منذ مدة بعيدة فى الاسكندرية ، وقال لنا على العنانى فى أهرام ١٩ أغسطس حقيقة عرفت مسيو روزنتال الذى يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكي فى هذه البلاد ، وعرفت عنه هذه المبادئ الشريفة العادلة . . ولكنى مع اعظامى للرجل لست فى حاجة لأن أخذ عنه بل فى حاجة لرده . . الخ ، وبين الرايين تناقض : اذ يفهم من نص سلامة موسى أن الحزب الاشتراكي المصرى هو نفس الحزب الاشتراكي الاوروبى بالاسكندرية ، ويفهم من نص على العنانى أنه تناقض مع مسيو روزنتال وردده عما يمقته . فهل تغيرت بعد هذه المناقشة مبادئ الحزب الاشتراكي بالاسكندرية ، أو هل تمكن على العنانى من اقناع مسيو روزنتال بتكوين اتحاد بين الاشتراكيين المصريين وبين الاشتراكيين الأوروبين الاسكندريين ، مع تباين مبادئ كل منهما ؟ هذا ما لا أظنه صحيحا لعلمى بأنظمة الاشتراكيين التى ترى قوتها فى الاتحاد التام فى المبادئ والوسائل ، وتأبى كل اعتزاج بين عناصر غير متفقة تمام الاتفاق . وأظن الأهرام صادقا اذ قال فى عسند ١٦ أغسطس « لا نعرف مذهب

الدكتور العناني ، ولكن نعرف شيئا من مذهب المسيو روزنتال ، فنعرف أنه اشتراكي متطرف ، وقد يتجاوز حدود التطرف ، .  
هذه الأسئلة التي أثارها الاستاذ عزيز مرهم عن حقيقة مبدأ زعماء الحزب الاشتراكي المصريين ، وهل هو الشيوعية وراء ستار من انكارها والتنديد بها ، أم الاشتراكية في ثوب اصلاحي لا ثوري ، أسئلة تستحق الجدل ، وخصوصا أن روزنتال قد أكد في أقواله عام ١٩٢٤ أن الحزب الاشتراكي المصري كان منذ تأسيسه حزبا شيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي (٢١) ، مما يوحي بأن الزعماء المصريين لم يكونوا اشتراكيين وإنما كانوا شيوعيين . على أن الإجابة الحاسمة على هذه الأسئلة يمكن أن تستنبط من البرنامج الذي نشره الحزب في ٢٩ أغسطس ، ومن الشقاق الذي حدث بين هؤلاء الزعماء وروزنتال ، وانتهى بطردهم من الحزب في ٣٠ يولية ١٩٢٢ ، أي بعد عام واحد .

### برنامج الحزب الاشتراكي المصري

ففي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ نشر الحزب الاشتراكي المصري برنامجه على الرأي العام المصري ، وصدره بديباجة طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « . . ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استعبدها أقلية صغيرة متعديّة تستأثر بأموس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ الخسف ، وفازت باستلاب ثمره كدها وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات الى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا الى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سحقته معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى الى خلق الفنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضروري أن يمتد الى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا الى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض اخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها :

( السياسية ) .

١ - تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقضاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره .

٢ - تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .

٣ - محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .

٤ - مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء .

٥ - مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .

٦ - إلغاء المعاهدات السرية .

( الاقتصادية )

١ - العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، واتخاذ استبداد المستغلين والمضاربين والسعى الى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية :

١ - توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة .

٢ - التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية .

٣ - اخضاع المزاخمة الرأسمالية .

( الاجتماعية )

١ - اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .  
« وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ - انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك .

٢ - اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ - تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها ، وتعيمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .

٥ - وقع البيان كل من علي العناني ومحمد عبد الله عنان وسلامة

موسى وحسنى العرابى ، وأشير فى ختامه الى أن ترسل طلبات الانضمام مؤقتا الى سكرتير الحزب محمد عبد الله عنان المحامى .

ونلاحظ على الجزء الاقتصادى من البرنامج أنه جاء غامضا بعض الشيء . ففيما خلا نصه على أن التوزيع العادل للثمرات على العاملين سيكون « طبقا لقانون الانتاج والكفاءة الشخصية » ، وهو النص الذى خرج به صراحة عن برنامج الشيوعية الذى يقضى بأن يكون التوزيع طبقا للحاجة البشرية ، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب - فانه لم يحدد طريقة « توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لجموع الأمة » ، وهل يكون ذلك بطريق إلغاء الملكية أم التأميم أم تحديد الملكية أم غيرها من الوسائل . ومع ذلك فمن أهم ما قرره البرنامج أن الحزب سوف يعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية ، فجرد نفسه بذلك من الصفة الثورية المتصقة بالأحزاب الشيوعية . وعلى العموم فإن برنامج الحزب قد سد فراغا فى المحيط السياسى المصرى ، وكان برنامجا تقديميا لا شبهة فيه .

#### نشاط الحزب الاشتراكى المصرى :

أخذ الحزب الاشتراكى ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسى والاجتماعى . ومن الواضح أنه كان يسعى للالتحام بالخط السياسى الذى كان ينتهجه الوفد ، ففي يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢١ نشر بياننا الى الأمة أظهر فيه سروره بانقطاع المفاوضات المصرية ، وطلب من « الجماعات الموصوفة بالأعيان والملقبة بأصحاب المصانع أن يترفعوا عن وضع أنفسهم ستارا للأجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من اهمال حقوق الأمة » ، ثم طالب بالعمل بوسائل ثلاث : (١) تضامن الصحافة على ترك مسائل الشقاق ، والاقتصار على ما فيه خير البلاد . (٢) توحيد السياسة الوطنية بأن لا يقبل مصرى تأليف وزارة تعمل بأى شكل تحت هيمنة مشروع كيرزن . (٣) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول . (٢٢) ثم أخذ الحزب بعد ذلك يتحين الفرص لينشر احتجاجاته واعتراضاته على السياسة المحلية (٢٣) .

وقد جعل الحزب ، منذ البداية ، مركزه الرئيسى فى القاهرة ، ثم أخذ يمد فروعه الى الأقاليم . فبالإضافة الى الاسكندرية ، فقد أقام شعبا فى طنطا وشبين الكوم والمنصورة (٢٤) . وقد ذكر سلامة موسى أن الحزب قد استطاع أن يجتلب اليه عشرات من المحامين والأطباء والمعلمين ، حتى

لقد انضم اليه بعض الأغنياء (٢٥) وفي أوائل يناير ١٩٢٣ ذكرت الاهرام أن عدد المصريين الأعضاء في شعبة الاسكندرية وحدها يبلغ عددهم نحواً من أربعمائة ، بينما يبلغ عدد الاشتراكيين المصريين المنتمين الى الحزب في مصر نحواً من ١٥٠٠ . (٢٦) وفي ١٩ مارس ١٩٢٤ نشرت الاهرام : « استناداً الى أوثق المصادر » أن عدد المنضمين الى اتحاد النقابات الذي كان يسيره الحزب كان يتراوح بين خمسة عشر ألفاً وعشرين ألفاً في سائر أنحاء القطر .

وقد عمل الحزب ، بعد انشائه ، على اجتذاب خريجي المدارس الصناعية ، فأصدر اليهم دعوة على لسان أحدهم يدعوهم للانضمام اليه لقيادة العمال البسطاء . وقد جاء في هذه الدعوة ، وهي بعنوان : ( دعوة عامة الى خريجي المدارس الصناعية ) ، « نحن العمال الحائزين على الشهادات الفنية من مدارس الصناعة المختلفة بالقطر المصري ، يجب أن نقود العمال البسطاء الى الطريق القويم ، فلذا أدعوكم جميعاً للانضمام الى عضوية الحزب الاشتراكي المصري بأول فرصة ممكنة لتكون يداً واحدة كعامل واحد ، ويد الله مع الجماعة » . (٢٧) وفي يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢١ كتب ابراهيم الدسوقي رحمه مؤسس نقابة خريجي المدارس الصناعية بالقطر المصري ، وهو الذي وجه النداء السالف الذكر ، الى جريدة الاهرام يؤكد لها أن الحزب الاشتراكي سيشتد ساعده بانضمام جميع عمال القطر المصري وعمال الشحن والتفريغ في موانئ القطر المصري المختلفة .

وفي الواقع أن حوادث الاعتصابات بين العمال قد زادت منذ قيام الحزب . ففي التقرير الذي أصدرته لجنة التوفيق الرسمية في ٢١ يوليو ١٩٢٢ ، عما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال في الستة شهور التي انتهت في ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كثرت بين شهر يوليو ١٩٢١ و ٣١ مارس ١٩٢٢ ، فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصاب بين عمال ٥٠ شركة أو مملاً ، وكان أطول هذه الاعتصابات اعتصاب عمال تكرير البترول في السويس ، وقد استمر ١١٣ يوماً . ثم اعتصاب عمال ترامواي القاهرة ، وقد استمر مائة يوم ويومين . واعتصاب عمال شركة « ورمس » ، وقد استمر ٦٠ يوماً . واعتصاب عمال شركة الغزل ، وقد استمر ٥٢ يوماً . واعتصاب شركة الغاز بمصر ، وقد استمر ٤٥ يوماً . واعتصاب عمال العروة الوثقى بالاسكندرية ، وقد استمر ٣١ يوماً . واعتصاب شركة ملابس لومبتون بمصر ، وقد استمر ٢١ يوماً . واعتصاب شركة الهندسة بالاسكندرية .

وقد استمر ١٩ يوما . واعتصاب عمال معامل السرر بالقاهرة ، وقد استمر ١٨ يوما . واعتصاب عمال حلاجى القطن بدمهور ، وقد استمر ١٦ يوما . واعتصاب حلاجى القطن بزفتى ، وقد استمر ١٠ أيام . وقد أحصت اللجنة ما يوجد فى القطر من نقابات العمال وجمعياتهم المنظمة ، فوجئت أنه يوجد فى العاصمة ٣٨ نقابة ، وفى الاسكندرية ٣٣ ، وفى منطقة قناة السويس ١٨ ، وأربع نقابات فى طنطا ونقابة فى دمنهور ، ونقابة فى زفتى . (٢٨) ومن العسير أن نفترض أن كل هذه الاعتصابات ترجع الى نشاط الحزب الاشتراكى ، فإن كثيرا من المشاكل والخلافات التى أدت الى هذه الاعتصابات ، ترجع جذورها الى ما قبل قيام الحزب . ومع ذلك فلا يمكن انكار أثر نشاط الحزب فى بعض هذه الاعتصابات أو فى كثير منها .

#### انقسام الحزب الاشتراكى المصرى :

بينما كان الحزب يمارس نشاطه أخذت الخلافات الأيدولوجية تتفاقم بين أعضائه من المثقفين والعمال من الوطنيين والأجانب ، حتى انفجرت فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢ بطرد المثقفين من الحزب . وقد شرح سلامة موسى سر هذا الانقسام ، فقال : « كنا نعرف من قبل أن مسيو روزنتال من غلاة الاشتراكيين ، وهو مع اجتهاده فى نشر الدعوة الاشتراكية منذ أكثر من عشرين عاما ، لم يفلح فى ادماج الوطنيين فى الجماعة الأفرنجية التى تلتف حوله . وإنما أقبل الوطنيون على الحركة عندما رأوا اعتدالنا وإخلاص نيتنا . فاقصرنا نحن على مجاملته من غير أن نربط بمبادئه ، وجعلناه ينتظم فى سلكنا بدلا من أن ننتظم نحن فى سلكه . وعلى هذا سرنا جملة شهور ، الى أن رأى مسيو روزنتال أن صدره لا يتسع لاعتدالنا ، وأن محاولته لكى يجرنا الى خطته قد ذهبت عبثا ، فاتفق مع بعض ضعاف الرأى على نقل الحزب الى الاسكندرية ، وما ندرى الا وشعبة الاسكندرية قد اصطبغت بصبغة الغلو المضحك المبكى ، وانتمت الى الدولية الثالثة ، وأعلنت أنها الرأس وغيرها الفرع » . (٢٩)

أما روزنتال فقد أوجز أسباب الاجراءات التى اتخذها ازاء اللجنة المركزية فى القاهرة ، فقال : « لقد تبين لى أن لجنة العاصمة لم تظهر إخلاصا كافيا لغاية مهمة كهذه ، فى حين كان فرع الاسكندرية ، بالرغم من قلة عدد أعضائه يظهر كفاءة تفوق كفاءة المركز الادارى . وقد طلب بعض أعضاء القروع جعل الاسكندرية مقرا للحزب ، وبالفعل تم هذا التغيير بعد موافقة أعضاء القروع على ذلك فى اجتماع خاص عقد لهذا الغرض (٣٠) » .

على أن الاستاذ فؤاد شامى ، من المنظرين ، قد أورد أسبابا أكثر صراحة وأهمية ، وكان ذلك ردا على بيان للاستاذ محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة فى ٣ يناير ١٩٢٣ ، فقال : « قال الاستاذ محمد عبد الله عنان المحامى أن شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية فى القاهرة . والحقيقة أن شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها فى شهر مايو الماضى (١٩٢٢) كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت أعضاؤها وأقفلت دارها . وفى يوم ٢٠ يوليو عقد فى الاسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب فى أنحاء القطر ، بينهم وفد عن أعضاء لجنة القاهرة ، فتقرر بالاجماع جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، كذلك تقرر بالاغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعى ، وتم فى المؤتمر انتخاب اللجنة الادارية المركزية . فالأمل من حضرة الاستاذ عنان أن يتوخى الحقيقة فى كتابته ، وكلمتى الى زعماء الاشتراكية فى مصر أن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامى (٣١) .

ومن هذا البيان الصريح يبدو واضحا أن أسباب الخلاف كانت على اعلان صفة الحزب الشيوعية ، فقد وجدت العناصر الشيوعية أن مركب الحزب فى القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامى ، مما من شأنه اعاقلة ترويج المذهب الشيوعى ، فرأت أن تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التى تفوص فى بحر بورجوازى ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وهذا سبب نصيحة الاستاذ فؤاد شامى الى زعماء الاشتراكية فى مصر بأن « يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامى » .

ولقد فسر بيان الاستاذ فؤاد شامى هذا نقطة غامضة استوقفتنى لحد ما ، وهى اصطباغ نشاط الحزب الاشتراكى المصرى فى الشهر الاخير الذى حصل فيه الانقسام بصيغة شيوعية فاقمة ، مما جعل وقوع الانقسام أمرا لا معنى له . وقد فسر الاستاذ فؤاد شامى هذه النقطة عندما قال ان شعبة الاسكندرية لما بدأت أعمالها فى شهر مايو ١٩٢٢ كانت لجنة القاهرة قد تلاشت ، فواضح من هذه العبارة أن الصيغة الشيوعية التى بدت فى نشاط الحزب الاشتراكى فى هذه الفترة ، إنما كان منشؤها أن العناصر الشيوعية المتطرفة كانت قد تسلمت وتعمت نشاط الحزب منذ شهر مايو الى أن وقع الانقسام فى آخر شهر يوليو ، وأن هذا هو السبب فى الطابع الشيوعى الذى تميز به نشاط الحزب حينذاك . وقد ظهر هذا

النشاط. عندما طلب الحزب من الحكومة رخصة لاصدار جريدة اشتراكية خاصة به ، فرفضت الداخلية هذا الطلب ، لا سيما على اثر ما نشر الحزب من الاحتجاجات والاعتراضات على السياسة المحلية . فلما لم ينجح في اخذ الرخصة جعل يبحث عن جريدة موجودة ، فوجد جريدة «الشبيبة» ، وهي جريدة اسبوعية أدبية اجتماعية للشيخ عبد الحميد النحاس ، فاتفق معه على تحويلها الى جريدة اشتراكية ، وبعد أن كانت تصدر بشكل معين حولها الى شكل جديد ، وألغى عدد ما صدر منها من أعداد ، ووجد نشرها مبتدئا بالعدد « ١ » وصدر العدد الاول منها في أوائل شهر يولية ١٩٢٢ يحوى مقالة عن لينين ومقالات اشتراكية متعددة ، وجعل شعارها «المنجل والمطرقة» (٣٢) .

وقد كتب أحد الملاك مقالا في الاهرام في يوم ١١ أغسطس ١٩٢٢ يستعدي فيه الحكومة على الحزب بسبب ما نشر في الجريدة من أمور أثارت جزمه فقال : « لقد ضمت هذه الصحيفة في أول أعدادها ، راية البلشفيك » ، وقد وضعت كمركز للحزب وشارة لهؤلاء ، كما جاء في مقدمة هذه الصحيفة ، وهي ما قيل عنها أنها برنامج الحزب ، أن هذا النوع من الاشتراكية سيعمل على شيوعية الملكية ومعاداتها معاداة قد لا يكون لها من الوسائل سوى الثورة الدموية . كذلك قد جمعت ما يدل على أن هذا الفريق قد وطن نفسه - ولو من باب الخداع والغش - على قلب هذا النظام والخروج على الأديان والعادات . ولو أن الحكومة فطنت الى ما ذكرته هذه الجريدة نفسها من أنها تدعو كل شعبة دولية «ثورية» الى أن ترسل عنها مندوبين للشعبة العامة الشيوعية ، لوجب عليها أن تعد نفسها في هذا التفريط القائم بها مقصرة في حق هذا البلد الأمين . فكيف اذا زاد على ذلك أن أول عدد من هذه الجريدة قد طعن مر الطعن على فتوى مفتى الديار المصرية أو على رأى الاسلام في هذه السخافات التي يحاول هذا نفر أن يخدعوا بها أولئك العمال المساكين ، وكيف اذا زهدت على ذلك أن بعض هؤلاء العمال قد اخرجوا تنفيذ هذه المبادئ الى وسيلة تعتمد على القوة وتستند الى الشدة . فقد كتب خمسة من العمال الى بعض الجهات يشيرون عليها أن تنصح لصاحب جريدة «الاكسبرس» في الاسكندرية بالعدول عن محاربة هذه المبادئ التي سمموا بها ، ويقال ان هذا الكتاب مشوب بكثير من الفاظ التهديد والوعيد . . عجيب أمر هذه الجماعة التي تنادى بالشيوعية وتعادى الملكية الفردية وعلى رأسها رجل روسي يتجر بالكماليات اذ يرتزق من المتاجرة بالذهب والماس ، ولا يعنيه اذا كسب أن يكون عمله مخالفا لمبدئه ، بل مخالفا لما يريد أن يخيل الى



الناس أنه يدعو اليه ؟ ولو كان للجريدة القانونية نصيبها الصحيح الآن لتساءلنا كذلك عن مصدر الأموال لهذه الشعبة . . . اننا ننبه الحكومة الى أن ما يقوم به هؤلاء الناس ، مما تمنعه القوانين المصرية عامة . سواء في ذلك القانون السماوى والقانون الوضعى ، ويجب أن ننبهها كذلك الى أننا نحن الملاك ننتظر منها أن تقوم بالواجب على كل حكومة ازاء ما يتهددها من الخطر ، وازاء أمر لا نريد أن ندفعه بأيدينا . فهل عند الحكومة اذنان لتسمع بهما ؟ ذلك ما نظن والسلام (٣٣) .

على كل حال فان وزارة الداخلية عندما رأت تحول جريدة «الشعبية» الى جريدة شيوعية على هذا النحو ، سارعت باصدار أمر باغلاقها ، ومنع نشرها بهذه الصفة . وكان الحزب قد شرع في نشرها على أعضائه باعتبار أنهم مشتركون بها ، وجعل بدل الاشتراك ثلاثين قرشا في السنة (٣٤) . فلما ألغيت هذه الجريدة اتخذ الحزب صحيفة اسبوعية أخرى في القاهرة لهذا الغرض بعد أن اتفق مع صاحبها على تحويلها اليه (٣٥) .

ومن القرارات التي يعود الفضل في اتخاذها الى شعبة الاسكندرية قبل الانقسام ، ما قرره الحزب في يوم ٢٥ يوليو من فتح مدارس مجانية في أنحاء مصر . وذلك لتعليم العمال في الليل ، وأخرى لتهديب أبنائهم في النهار . وقد قرر الاحتفال بافتتاح أول مدرسة لهذا الغرض في ١٥ أغسطس ١٩٢٢ بحى كرموز ، على أن يفتح غيرها في أحياء الثغر الوطنية . واصدر بيانا الى الصحف يرجو فيه العمال الراغبين في الالتحاق به هذه المدارس أن يسارعوا بتقييد أسمائهم في سكرتاريته بالاسكندرية بشارع نوبار رقم ١٨ ، ليتسكن من معرفة العدد اللازم وضبطه . وقد حلت الفروع الاخرى حذو المركز الرئيسى فقررت شعبة المنصورة فتح مدرسة للعمال في المدينة .

وعلى كل حال فلم يلبث الحزب بعد الانقسام أن اخذ يغير شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد ، فطبع على أوراقه اسم الحزب الاشتراكى المصرى ، وتحت الاسم الضخم كتب عبارة «الشعبية المصرية للدولية الشيوعية» . ونشر في البلاد بيانا باسم الجمعية العمومية للحزب الاشتراكى أورد فيه قراراته ، ومنها أن تكون لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية، وأن ينضم الحزب للدولية الثالثة ، وأورد في برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة في موسكو . وأسند أمانة الصندوق الى المسيو روزنتال (٣٦) .

على أن الحزب لقي أعنف المقاومة، وخصوصا من الزعماء الاشتراكين المصريين . فقد كتب الاستاذ سلامة موسى عدة مقالات حفر فيها من أن

انضمام الحزب الى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية الى الشيوعية وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها . وقال انه اذا راجت الاشاعة بأن في مصر حزبا شيوعيا على اتصال دائم بموسكو ، باتت حركة الاستقلال في خطر ، وحينئذ يجد مستر تشرشل من الدرائع ما يستطيع به تسوئة سمعة المصريين لدى الساسة الانجليز . ثم اردف قائلا : « ان ولاءنا لمصر ينبغي ان يكون اكبر من ولائنا للاشتراكية ، فاستقلالنا الغاية الاولى والاشتراكية الغاية الثانية » . وذكر انه يعتقد أن الاشتراكية لن تفلح في مصر حتى ترضى بها الطبقة الوسطى ، ان لم يكن الاغنياء أيضا قبل العمال ، لانهم الطبقة المستنيرة التي تستطيع فهم مبادئها والتمييز بين الغث والسمين والسير بها في طرق مقبولة معقولة ، وهؤلاء لا يرضيهم ولا يقنعهم الهذيان والهذر عن الثورة والانقلاب الفجائي الى غير ذلك . والثورة في بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل ، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل . ثم ذكر أن سبيل الحزب الاشتراكي المصري أن يقتنى أثر الاشتراكية الانجليزية ، وأن يتوصل بالوسائل الانجليزية بالبرلمان والنقابة وجمعيات التعاون والائتصام في ذلك بهدى الهداة الانجليز ، أما اذا توصل بالطرق البلشفية ، كما يريد المسيو روزنتال ، فإنه لن يجنى سوى التخبط وعداء الطبقة الحاكمة ومعاكستها وتأخر الحركة الاشتراكية . ثم أعلن سلامة موسى أنه اذا أراد الحزب الاشتراكي المصري أن يكون له مكانة في النظام الاشتراكي العالمي ، بحيث يستطيع أن يتطور مع التطور الفكري بين الأحزاب الاشتراكية الرزينة في أوروبا ، فعليه أن ينضم الى دولية فينا ( الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية ) ، وهي التي تأسست عام ١٩٢٠ من الأحزاب التي رفضت قبول الاحدى وعشرين نقطة التي تشترطها الدولية الثالثة في موسكو ، ورفضت في الوقت نفسه الرجوع الى الدولية الثانية في بروكسل (٣٧) .

على أن لجنة الحزب المركزية بالاسكندرية لم تأبه لهذا الهجوم بل ضاعفت نشاطها ، حتى أصبحت المدينة - كما كتب مراسل الاهرام بها في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ - تجري بها حركة شيوعية لم تر البلاد مثيلا لها من قبل ، اذ أخذت تجتذب اليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب وأقبل الناس على اجتماعات الحزب في ١٨ شارع نوبار اقبالا كبيرا . وفي أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى اعلان الثورة الروسية ، فحضر الاجتماع جمع غفير من الاعضاء ، وافتتحت الحفلة بالنشيد الدولي ، ثم وقف السكرتير العام للحزب ، وهو الاستاذ أحمد مدني المحامي فالتقى

خطبة عن تاريخ الثورة الروسية ، ثم رفع الستار عن تمثال للحرية المقيدة التي أخذ العامل على نفسه أن يحطم قيودها ويطلقها من الأسر الذي وضعها فيه الرأسماليون ، كما وقف المسيو روزنتال وألقى خطبة شرح فيها معنى الثورة الروسية وعلاقتها بالشرق والشرقيين ، ثم قام بعده السيد هريدى فشرح أعمال الثورة وعلاقتها بالقضية التركية ، وانتهت الحفلة ، كما بدأت ، بالنشيد الدولي (٣٨) .

ويلاحظ أن الحزب قد سار بعد إعتناقه الشيوعية جهارا في نفس المجرى الوطني الذي كان يقود تياره الوفد ، فعندما ارتفعت الاصوات بضرورة تمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، أصدر قرارا في ١٧ أكتوبر ١٩٢٢ أبدى فيه وجهة نظره بوجوب تمثيل مصر رسميا في مؤتمر لوزان ، وذكر أن الشعب المصري «يعتمد على أن تركيا ذات المصلحة الكبرى في مسائل الشرق ، والدول الأوروبية الديمقراطية ، وعلى الأخص الجمهورية الاشتراكية الروسية ، الحامية الآمنة للشعوب الصغيرة ، تؤيد مطالبنا الشرعية» ، ووصف نفسه بأنه «الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة في مصر عمالها وفلاحيه» (٣٩) . على أن الحزب اكتفى بهذا القدر من النشاط السياسي ، فمما سجلته الأهرام عنه أنه كان في مقدمة الأحزاب التي أعلنت استيائها من ارتكاب الاغتيالات السياسية (٤٠) .

ومع ذلك فإن الحكومة قد أزعجها نشاطه وهبت لمحاربتة ، فقد استدعت ادارة الضبط والربط في محافظة الاسكندرية المسيو روزنتال في يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٢ وأبلغته أنها تحظر عليه ، بأمر مدير الامن العام ، نشر الدعوة الشيوعية في القطر المصري ، وأنه اذا لم يكف عن نشر هذه الدعوة ، فإن الحكومة تفكر في ابعاده عن مصر . ولكن روزنتال أجاب متحديا بأنه مصري الجنسية ، ويسرى عليه من القوانين مايسرى على جميع المصريين ، وأنه اذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين ، فليس أسهل عليها من محاكمته ، والا فلا داعي للتعرض له في مبادئ ليس في نيته الكف عنها (٤١) .

### الانقسام الثاني في الحزب (طرد روزنتال)

في ذلك الحين تقرر عقد المؤتمر الشيوعي الرابع في موسكو . فأرسل الحزب حسنى العرابي مندوبا عنه ليمثله فيه ويتفاوض باسمه في انضمام الحزب للدولية الثالثة . ولما عاد حسنى العرابي من الاتحاد السوفيتي ، أبلغ الحزب بأن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة قد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولية الثالثة ثلاثة شروط هي :

أولا - فصل روزنتال من الحزب .

ثانيا - تغيير اسم الحزب من اشتراكي الى شيوعي .

ثالثا - اعداد برنامج للفلاحين .

وقد كان ذلك مفاجأة لروزنتال ، فكتب الى المركز الرئيسى فى موسكو طالبا ايضا عن حقيقة طلب فصله ، وعن السبب فى ذلك ، ولكنه لم يتلق جوابا (٤٢) .

وسرعان ما عقد الحزب جلسة بالاسكندرية فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، قرر فيها اخراج روزنتال من الحزب نهائيا ، وتعيين الأستاذ أحمد مدنى أميناً لصندوق الحزب بدلا منه ، كما قرر تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعي المصرى . على أن الأستاذ أحمد مدنى لم يلبث بعد يوم ونصف يوم من هذا القرار أن قدم استقالته من الحزب ، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها ، وأنه لا يستطيع الاشتراك بالعمل مع اللجنة المركزية الموجودة (٤٣) .

فما هو سر هذا الانقلاب الفجائى ، وما سر اصرار اللجنة المركزية للدولية الثالثة على طرد روزنتال من الحزب ، رغم ما رأينا من اخلاصه للمذهب الشيوعي . ؟ لقد ذكر « لاکور » أن روزنتال قد طرد من الحزب بتهمة انحرافاتة الفوضوية (٤٤) . كما ذكر أنه كان من بين الاقلية التى تعارض الانضمام الى الكومنترن (٤٥) . وقد ذكر روزنتال أن الأسباب التى استند اليها الحزب فى فصله هو ما زعمه من أنه ليس شيوعا وأنه ينتفع من الشيوعية أكثر مما يفيدنا (٤٦) . ويفهم من أقوال روزنتال فى شهادته التى أدلى بها فى قضية الشيوعية عام ١٩٢٤ ، أن الأسباب كانت أعمق من ذلك ، وأنها كانت ترجع الى خلافات فى الوسيلة والتطبيق . فقد سأل النائب العمومى قائلا : ما هو الفرق بين الاشتراكية والشيوعية ؟ فأجاب : الاشتراكية والشيوعية مشتقتان من مصدر واحد ، بمعنى أن مبادئهما الأساسية متشابهة ، باعتبار أن كليهما تعمل لابطال الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية . والحزب الاشتراكي ينقسم الى قسمين : أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح ، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى . أما الحزب الشيوعي فإنه يختلف عن الحزب الاشتراكي الثورى من حيث تقدير ملائمة الزمن للثورة الاجتماعية ، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم وادخال الاشتراكية على

الأنظمة الحالية ، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول الى غرضهم . فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الاخيرة عاجلت «الرأسمالية» بضرية قاضية ، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم . وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته ، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا الى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا ٤٧ » .

ومعنى هذا أن الخلاف الذى قام فى الحزب الاشتراكى المصرى الثورى بعد طرد الاصلاحيين من أمثال سلامة موسى وعلى الغناني ، كان خلافا حول تقدير ملامة الزمن للثورة الاجتماعية . فبينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية فى مصر ، ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة الثورية ، كانت أغلبية الحزب ، وعلى رأسها حسنى العرابى ، ترى ملامة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية .

ويمكن فهم الموضوع بطريقة أوضح اذا عرفنا أن انضمام الحزب الاشتراكى المصرى الى الدولية الثالثة وتغيير اسمه الى الحزب الشيوعى كان يقتضى أن يعتنق الحزب المبادئ الأساسية للكونترن التى بينها لينين فى نقاطه الواحدة والعشرين. المشهورة التى تشملها المبادئ الشيوعية ، ولم يكن روزنتال يوافق على مجموع هذه النقاط ، وهذا واضح من اجابته على سؤال من النائب العمومى يقول فيه : « هل تعرف البنود الواحدة والعشرين وما بعدها التى تشملها المبادئ الشيوعية ، وما رأيك فيها ؟ » ، فقد أجاب : « أعرفها جميعا ، ولو كنت أحد واضعيها ربما كنت لا أوافق على مجموعها ، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لا يؤدى المعنى المقصود . ومعانى المبادئ والشرائح جميعا لا تظهر الا عند التطبيق » . (٤٨)

وقد كانت هذه المبادئ الواحدة والعشرون التى اشترط الكومنترن قبولها للسماح بالدخول فى عضويته تنص على ما يلى : أن قرارات المؤتمر ولجنته التنفيذية تربط كافة فروع الأحزاب الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . وأن النظام الصارم واجب الاتباع بين أعضائها . ويجب على كل حزب شيوعى أن يحصل على موافقة المؤتمر أو لجنته التنفيذية على برنامج أو سياسته . كما أن صحافته يجب أن تخضع لتوجيه المؤتمر أو اللجنة المركزية . وعلى كل عضو أن ينتمى الى الخلية الشيوعية فى المصنع أو المؤسسة التى يعمل فيها . وعلى الخلية بذل

الجهد في تحويل بقية العمال الى شيوعيين والسيطرة على نقابات العمال وإثارة الاضطرابات في صفوف العمال ، وإيجاد التقليل في محيط السياسة والاقتصاد والاجتماع في البلاد تمهيدا للثورة البروليتارية العتية ، والحاق التخريب بالقوات المسلحة التابعة للدولة غير الشيوعية عن طريق التحريض والدعاوة ، والتوصل الى الحصول على تأييد الفلاحين والجنسيات المضطهدة وشعوب المستعمرات ، وإيجاد جهاز حزبي غير شرعي في البلاد التي يتمتع فيها الحزب بوضع مشروع . وارغام أعضاء الحزب الذين انتخبوا للهيئات البرلمانية بأن يطيعوا توجيهات لجنة الحزب المركزية ، وتأييد الجمهوريات السوفيتية ، واجراء حركة تطهير دورية في صفوف أعضاء الحزب (٤٩) .

هذا هو السبب اذن في طرد روزنتال من الحزب ، وفي استقالة الاستاذ احمد المدني الذي كتب بأن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر ، والبلاد لا تقوى على حمل مبادئها - كما مر بنا . أما الحزب فقد قرّر بعد ذلك عقد مؤتمر في يومى ٦ ، ٧ يناير ١٩٢٣ للموافقة على قرارات تحويله الى حزب شيوعى . وقد احتاط لاحتمال منع الحكومة عقد هذا المؤتمر فقرر أن « المؤتمر يصبح انعقاده قانونيا مهما يكن عدد أعضائه قليلا ، » (٥٠) وكانت الحكومة عند ظنه بها فأعلنته على يد المستر هويت بتعطيل المؤتمر وأبلغته أن البوليس في المدينة سيلفد هذا الأمر ويحول دون عقد هذا المؤتمر . وقد يادر الحزب بإرسال احتجاج الى الأحزاب الشيوعية في الخارج على هذا المنع الذي لمس فيه أصبح السياسة الانجليزية كما احتج على خرماته من صحيفة تعبر عن آمال الشعب المصرى المغلوب على أمره ، وعلى منعه من القاء محاضراته الاسبوعية ، واختتمه بقوله : « ففى أى زمن نحن ؟ وهل حق اننا مستقلون ؟ وهل هذا هو ثمة الاستقلال المزعوم ؟ فالى الشعوب الاوروبية نشهدنا على مهزلة الاستقلال ونجار اليها من المظالم الاستعمارية التي لن يصبر المصريون على تحملها طويلا ، وعلى التصرفات الشائنة وعلى غيرها يحتج الحزب الشيوعى المصرى بما فيه من قوة ، » ثم اتخذ الحزب خطة التحدى ، فأظهر انه لا ينوى العدول عن قراره ، وانه مصر على تنفيذه ، معتمدا على ما لأعضائه الأجانب من حق الاجتماع في مكان مستأجر باسم بعضهم وكون البوليس المصرى لا يحق له التدخل في شئون الأجانب (٥١) . ولكن السلطات لم تأبه لهذا التحدى ، بل قام البوليس بمنع انعقاد المؤتمر الشيوعى في يوم ٦ ، ٧ يناير (٥٢) . وبعد أيام قليلة اجتمع عدد آخر من الأعضاء عدهم الحزب مؤتمرا ، ووافقوا على قراراته التنفيذية (٥٣) .

## برنامج الحزب الشيوعي المصري

لم يلبث الحزب بعد انضمامه الى الدولية الثالثة أن أعد برنامجا أورده « لا تور » في كتابه « الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط » . وهو ينص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثمانى ساعات وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للإنتاج والتوزيع . كما ينص بالنسبة للفلاحين على إلغاء تأجير الارض مقابل نصف المحصول ، وإلغاء ديون الفلاح الذى يملك أقل من ثلاثين فداناً ، وعدم دفع الفلاح الذى يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وتحديد مساحة الاراضى التى يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى ( ٥٤ ) .

وهذا البرنامج يتفق مع البرنامج الذى أورده شهبى عطية الشافعى ، الشيوعى المعروف ، في كتابه : « تطور الحركة الوطنية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ » ، الى حد كبير . وقد زعم شهبى أن هذا البرنامج قد نشر في جريدة الاهرام في العدد الصادر يوم ١٤ فبراير ١٩٢١ ، ولكن هذا القول لا نصيب له من الصحة ، اذ لا اثر لهذا البرنامج في هذا العدد من الجريدة ولا فى غيره . ثم ان الحزب الاشتراكي لم يكن قد تألف بعد فى ذلك التاريخ ، كما ان البرنامج يتضمن مادة تحدد صدوره فيما بعد صدور الدستور ، اذ تنص هذه المادة على « تعديل الدستور وقانون الانتخاب ، حتى تصبح الامة مصدر السلطات الحقيقية » . والدستور كما مر بنا قد صدر فى يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

على كل حال فالثابت فيما يختص بالبرنامج الذى نشره الحزب الشيوعى المصرى انه كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين . وقد حصلت الاشارة الى ذلك البرنامج فى أثناء عرض قضية الشيوعيين المصريين على محكمة جنايات الاسكندرية يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ وذلك بمناسبة ما كان الحزب قد قرره ، من ايفاد بعثات شيوعية مجانية الى موسكو ( استكمالا لبرنامج الحزب فى فتح المدارس المجانية للعمال ) ، فقد شهد على السيد العنانى التاجر بكفر الزيات انه قرأ فى جريدة الاهرام عن الحزب الشيوعى وارسله بعثة شيوعية الى موسكو لتعليم الشرقيين الشيوعيين ، فكتب الى محمود حسنى العرابى ، فجاه الرد من الشحات ابراهيم بأنه لا يمكنه الالتحاق بالبعثة الا بعد الالتحاق بالحزب الشيوعى ، وأرسل اليه استمارة الالتحاق ، فلم يلتفت الى ذلك لان مبادئ الحزب ترمى الى قلب الحكومة . كما شهد عبد الرازق ،

مساعد مقاول في بورسعيد بأنه طلب برنامج الحزب فأرسل اليه في شهر فبراير برنامج مطبوع يحتوى على شروط الدولية الثالثة وبرنامج للفلاحين ، فلم يوافق عليه ، لانه وجد فيه تعديا على حقوق الغير والتحريض على الاضراب ونحو ذلك . كما شهد حسين صادق النقراشي الضابط بخفر السواحل انه رغب في معرفة مبادئ الحزب الشيوعي ، فذهب الى صفوانه أبي الفتوح المتهم الثالث ، وتكلم معه في الشيوعية ، فحبذها له المتهم وقال له ان مبادئها راق ، ولو انها تسعى لقلب نظام البلد بالقسوة لنشر مبادئها ، وانها ترسل بعثات شيوعية الى روسيا لتتعلم مبادئ الشيوعية وتحضر لنشرها هنا .

وهذه الاقوال معقولة ، لان الانضمام الى الكومنترن يجب ان يسبقه اعتناق المبادئ الواحدة والعشرين السالفة الذكر ، ولا يتصور ان يخلو برنامج الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعي من المبادئ الواحدة والعشرين . وقد ثبت هذا على لسان الاستاذ مصطفى الطرابلسي المحامي عن المتهمين ، فقد قال ان « الحزب كان ينوى عقد مؤتمر في ٢٣ ، ٢٤ فبراير الماضي (١٩٢٤) بقصد تعديل مواد برنامجه ، فلم تمكنه السلطة المحلية من الاجتماع ، حيث كان ينوى تغيير نظامه ليجعله ملائما لحالة البلاد . فليس من الحق ان تلقى على المتهمين مسئولية المبادئ الواحدة والعشرين الموجودة في البروجرام المراد تغييره » (٥٧) . فهذا القول من الدفاع عن المتهمين قاطع في اشتغال برنامج الحزب على مبادئ الكومنترن .

## حركة ١٩٢٣

على كل حال فقد اشتد النشاط الشيوعي عقب تحول الحزب الى حزب شيوعي رسمياً ، فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب وعلى « العمل المباشر » . (٥٨) وقد ظهر أثر هذا النداء في اضراب عمال اضاءة المصابيح العمومية بالاسكندرية عن العمل في شهر فبراير ١٩٢٣ بدون اذار شركتهم ، وقد اتخذ قرار الاضراب عقب خطبة القاها حسنى العرابي في دار النقابة العامة . وكانت نقابة عمال اضاءة المصابيح تابعة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب . ولم يلبث هذا الاضراب ان اتخذ شكلا خطيرا عندما قرر الاتحاد عمل مظاهرة لتعريض عمال الاضاءة وقرر تعميمها في مدن القطر (٥٩) .

وخطورة هذا القرار بالتظاهر لتأييد عمال الاضاءة ، وتعميم هذا



التظاهر في مدن القطر ، تابع من أنه أول محاولة من جانب الحزب الشيوعي لاعتبار أية قضية عمالية مهما كانت صغيرة ، قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل قلوبهم . وبمعنى آخر دفع العمال الى اعتناق فكرة أنه قضية العمال لا تتجزأ وانها قضية واحدة في كل مدن القطر .

وقد اضطرب هذا بإجراء آخر لا يقل عنه خطورة ، وهو مهاجمة لجنة التوفيق هجوما شديدا . وكانت هذه اللجنة قد تآلفت في خلال عام ١٩١٩ وانتخب لرياستها الدكتور جرانفيل ، واختير فيها أعضاء من كبار موظفي الحكومة في القاهرة . ولكنها لم تكن تملك الا السعى في اجراء الصلح بين العمال وأصحاب الاعمال ، فاذا أبى فريق العمل بنصائحها بطل عملها (٦٠) . وقد جاء الهجوم عليها في ذلك الوقت من جانب الحزب الشيوعي بمثابة اعلان منه برفض هذا الاسلوب الحكومى في معالجة المنازعات العمالية مع أرباب الاعمال . وقد بدأ الهجوم بأن نشر محمود حسنى العرابى ، سكرتير اتحاد النقابات العام في القطر المصرى كتابا مفتوحا موجهها الى أعضاء لجنة التوفيق حمل فيه على اللجنة حملة منكرة ونعتها بالاستبداد والتآمر مع أرباب الاعمال ضد العمال ، كما وصفها بالجور والظلم . وقد استهوى هذا الكلام جوزيف روزنتال رغم انه كان مطرودا من الحزب ، فكتب الى الأهرام بيانا هاجم فيه أيضا لجنة التوفيق قائلا انها « لجنة لا نفع فيها ولا تأثير لها ، وان وجودها كما هي الآن لا يتفق مع مصلحة العمال ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - انها لا تملك سلطة تنفيذية .

ثانيا - ليست لها سلطة قانونية تشريعية .

ثالثا - أن أعضاءها يعملون لمصلحة الأغنياء ، وان كانوا هم أو بعضهم لا يعدون من طبقة الاغنياء ، لان مبدأهم هو مبدأ الرأسماليين .

كما أرسل فؤاد شمسى ، أحد أعضاء لجنة اتحاد العمال وعضو الحزب الشيوعي ، خطابا الى الأهرام وصف فيه لجنة التوفيق بأنها « حجر عثرة في سبيلنا » وأنها وان لم تكن لها سلطة تنفيذية ، الا أنها ترفع تقارير يتأثر بها المسئولون ، (٦١) .

وما لبث الحزب الشيوعي أن قرر في ١٦ مارس ١٩٢٣ اقامة مظاهرات للعمال أمام منازل أعضاء لجنة التوفيق . ولا طلبت المحافظة من حسنى العرابى عدم اقامة هذه المظاهرات ، أجاب بأنه لا يستطيع أن يوقف قرار الاتحاد ، وان المظاهرة التي يتويعها العمال انما هي مظاهرة شكوى

والتماس ، لا مظاهرات من شأنها الاخلال بالامن العام . (٦٢) على أن السلطات لم تقتنع بهذا الكلام بل هبت لمواجهة الحركة ، فانتخضت التحفظات اللازمة لمنع اجتماع العمال أمام منازل أعضاء اللجنة ، بعد أن فهم أنهم ينوون الذهاب الى هناك فرادا من كل جانب . وهكذا عندما ذهب العمال بعد ظهر يوم ١٨ مارس للاجتماع في نادي اتحادات النقابات بقصد تنفيذ قرار التظاهر ، حدث اشتباك بينهم وبين البوليس استدعى تدخل المحافظة التي أرسلت قوة أحاطت بالمكان ، ثم اعتقل حسنى العرابى وانطون مارون ، مساعد سكرتير الحزب الشيوعى ، واثنان من العمال هما أمين يحيى وحسن حسنى ، وضبطت أوراق الحزب الشيوعى واتحاد النقابات ، وأخرج البوليس من كان فى المكان من العمال ، وأغلق أبوابه بالجمع الأحمر (٦٣) .

ولقد لقي هذا الاشتباك بين الحكومة واتحاد النقابات الشيوعى صدى فى أوساط العمال ، فأرسلت بعض نقابات العمال فى القاهرة خطابات الاحتجاج الى محافظة الاسكندرية على اقفال نادي اتحاد العمال فى الثغر والقبض على رؤسائه . وطلب كثيرون من الأنصار الموالين للحركة الشيوعية الى المسيو جوزيف روزنتال العودة الى العمل فى تلك الآونة الخطيرة . وكان هذا قد حاول كفالة حسنى العرابى والاستاذ الطون مارون المحامى ، ولكنه لم يفلح . ثم قررت السلطات إحالتهما الى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية القاضية بمنع التظاهر وبالاعتداء على رجال البوليس (٦٤) .

على أن السلطات تباطأت فى تقديمهما الى المحاكمة، فقد حبستهما فى سجن الاجانب بدون تحقيق وبدون محاكمة ثلاثة أشهر (٦٥) . ولكن المحاولات كانت لا تفتأ تجرى من جانب الحزب لاطلاق سراحهما ، فقد نشر بياناً وجهه الى عمال القطر المصرى طالباً اتحادهم وتعاضدهم فى الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم ، وذلك بمناسبة اعتقال سكرتير الحزب الشيوعى وبعض زملائه من أعضاء اللجنة (٦٦) . وفى أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالاسكندرية وبحث أمر المعتقلين، وقرر ايناد وفد الى المحافظة للمطالبة بفتح عقالهما . وقد أبدت جريدة الاهرام دهشتها من عدم النظر فى أمرهما حتى ذلك الحين (٦٧) . وأخيراً قدم الاثنان للمحاكمة يوم ٢٠ يونية ١٩٢٣ بتهمة التحريض على إقامة مظاهرات (٦٨) . ثم اطلق سراحهما عندما ألغيت الاحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع (٦٩) .

## الحزب الاشتراكي السوري اللبناني

في ذلك الحين حدث انسلاخ آخر في الحزب الشيوعي عندما خرج منه بعض الشباب السوريين واللبنانيين الشيوعيين في الاسكندرية في يوم ٢٥ مايو ١٩٢٣ ، وعلى رأسهم فؤاد الشمالي ، وألفوا حزبا أطلقوا عليه اسم « الحزب الاشتراكي السوري اللبناني » . وقد نشر فؤاد الشمالي بيانا عن هذه الحركة اتسم بالتغريب والتناقض والتخبط قال فيه : « شرعنا في تكوين جمعية ترمي الى تحرير سوريا ولبنان سياسيا واقتصاديا ، واتخذنا لقب - الحزب الاشتراكي السوري اللبناني - وقلنا اشتراكي لا شيوعي ، لاننا وجدنا معنى الشيوعية يتفق والاباحية . . . ولا وضعنا مبادئنا الاساسية التي استخلصناها من الدولية الثالثة ، رأينا انها تتنافر مع معنى الشيوعية والاباحية ، لذلك لقبنا أنفسنا بالاشتراكيين . . . اننا لم نؤسس حزبا كالأحزاب المعروفة لغة واصطلاحا ، بل اننا اتخذنا لجمعيتنا لقب حزب لاننا لم نجد كلمة أخرى تؤدي المعنى المطلوب ، فنحن لا نرمي الى مناوأة الأحزاب لنتنصر على حزب ونجعل عمله ، وما نحن سوى لسان حال الطبقة العاملة المغلوبة على أمرها نعمل لتحسين حال العمال على قبر المستطاع في الحاضر ، ونرمي الى تسليم مقاليد الاحكام وزمام الامور الى طبقة العمال والفلاحين في أول فرصة تمكننا من ذلك الامر الجوهري الذي تركز عليه مبادئنا » (٧٠) . على أن ادارة الضبط بالاسكندرية لم تلبث حين أعلن الحزب عن نفسه أن استدعت اليها فؤاد الشمالي ، وأنذرتة بوجوب الكف عن الدعوة للاشتراكية الدولية ، وقالت له : « يجب أن تسكت وتحذر ، ويجب أن تفهم هذا الامر » (٧١) ومنذ ذلك الحين لم يعد يسمح عن هذا الحزب ، كما أن هذا الانسلاخ من الحزب الشيوعي الرئيسي لم يبد أنه قد أثر نشاطه .

## حركة ١٩٢٤ ( التصادم بين الشيوعيين والوفد )

في ذلك الحين كانت الحياة السياسية في مصر تعجز عن دور انتقال كبير . فقد صدر دستور ١٩٢٣ وألغيت الاحكام العرفية ، وعاد سعد زغلول من منفاه ، وخاضت الأحزاب المعركة الانتخابية ، التي لم يدخلها الحزب الشيوعي ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ، وتولى سعد زغلول رئاسة أول حكومة دستورية . واذا كان الحزب الشيوعي لم يدخل المعركة الانتخابية بسبب افتقاره الى الشخصيات البارزة القادرة على نفقات

المعركة ، ولشعوره بعجزه عن متالبة البحر البورجوازي الغلاب الذي سوف يعمل في محيطه البرلمان الاول ، ومن ثم عدم ايمانه بجندوى الوسائل البرلمانية ، فقد كان في ذلك الوقت ينضوى تحت لوائه اتحاد نقابات يتراوح عدد أعضائه بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا من المصريين والاجانب في سائر أنحاء القطر ، وله فرق منبثه في مدن الاقاليم وخصوصا في المدن الكبرى .

وقد ظن الحزب الشيوعي أن قيام الحكم الدستوري في البلاد سوف يتيح له ممارسة نشاطه بأوسع مما كان في عهد الأحكام العرفية وعهد الوزارات الادارية ، فقرر القيام بعمل سريع يختبر به استعداد سعد باشا لتقبل النشاط الشيوعي في عهد وزارته ، ويحدد في الوقت نفسه موقف سعد باشا من مطالب الطبقة العاملة ، فأعلن عن عقد مؤتمر شيوعي كبير بالاسكندرية في ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ ، وقبل أن يحل موعد انعقاد المؤتمر ، فجر الحزب الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، عندما أوعز الى العمال بأن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من اقفال أبوابها في وجوههم ، « ولتظل أيديهم على المحراث » (٧٢) .

ففي يوم ٢٢ فبراير أعلن عمال شركة الغزل تجدد الخلاف بينهم وبين شركتهم بناء على أنها لم تنفذ الشروط التي قبلتها عندما قبلوا هم الرجوع الى عملهم بعد اضراب طويل ، وانها استئنفت اعادة خمسة من رؤساء العمال من حكم العودة الى العمل بالرغم من أنها وعدت بإرجاعهم . وقد قام العمال على أثر ذلك باحتلال المصنع احتلالا مستمرا ، فكانوا يشتغلون فيه نهارا وينامون ليلا لمدة ثلاث أيام .

وما لبث عمال شركة الزيت في النزهة (شركة ايجولين) أن حذوا حذو زملائهم عمال الغزل ، على أثر الخلاف الذي قام بينهم وبين شركتهم ، فاحتلوا المصنع منذ قيامهم بالمطالبة بحقوقهم ، وانقسموا الى فرقتين تتناوبان الاحتلال ، بمعنى أن تظل فرقة منهم في المصنع ، وتخرج الأخرى للأكل والشرب والراحة والمطالبة . وكان لعمال هذه الشركة نقابة قوية منضمة لاتحاد النقابات العام الخاضع للحزب الشيوعي المصري ، وتضم جناحيها على نحو سبعمائة عامل أكثرهم من اليهود الروسين ، وكانت تعتبر أشد النقابات المصطبغة بالشيوعية في الاسكندرية (٧٣) .

وما لبثت الحركة أن تناولت في أول مارس عمال مصبغة أبي شنب (معمل الخواجات أبي شنب) ، فقد توجهوا الى المحافظة مطالبين بالنظر

في مطالبهم ، فأبلغوا ان الوزارة أمرت بإحالة ممّالتهم الى لجنة التوفيق ، فتبرم الأستاذ أنطون مارون المتكلم باسمهم من هذه الحالة ، وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال . وعندئذ ذهب العمال الى محل عملهم بقصد احتلاله ، ودخلوه عنوة بالرغم من تدخل البوليس في الامر . وجرح من البوليس شرطيان ، وأصيب بعض العمال بإصابات خفيفة ، واحتل المصنع ١٥٠ عاملاً دخلوا اليه من غير أبوابه العادية (٧٤) .

وسرعان ما انتقلت العدوى الى عمال المصانع والشركات الاخرى ، فلم يكف يأتى يوم ٥ مارس حتى كانت الشكاوى تتصاعد من الجماعات . الآتية : عمال معمل الخواجات أبى شنب ، وعمال شركة زيوت كفر الزيات ، وعمال شركة الملح والصدودا ، وعمال شركة زيت فاكوم ، وعمال النور المرفوتون ، وعمال شركة ورمس المرفوتون ، والبزشمجية العاطلون ، وعمال المخابز الاهلية ، ثم عمال التليفون بالقاهرة الذين اضرَبوا ساعة عن العمل في يوم ٥ مارس من الساعة الحادية عشرة الى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر (٧٥) .

اعتبرت حكومة سعد باشا انفجار هذه الحركة في أوائل عهدها ، بمثابة إشارة البدء في تنفيذ الفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع ، فقد اعتبرت احتلال المصانع عملية اغتصاب ، ويفهم هذا من نداء سعد باشا الذى وجهه الى العمال حيث قال : « انكم ان احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن . وان أبيتم الا احتلال ملك الغير اغتصابا ، فانكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون (٧٦) » . وقد نفى جوزيف روزنتال في شهادته التى أداها أمام النائب العمومى هذه الفكرة نفيا قاطعا ، فعندما سأله النائب العمومى : « ألا تعد حركة احتلال المصانع كبداية تنفيذ الفكرة الشيوعية ؟ » ، أجاب : « يلوح لى أن الحكومة تخطط بين الاضراب مع البقاء في محل العمل ، وبين نزع الملكية . لان العمال اذا احتلوا المصنع لا يطلبون الاستيلاء عليه ، وهم عمال بدون سلاح أمام أصحاب العمل . الاقوياء ، وفي استطاعة هؤلاء أن يجوعوهم ، ويوعوهم على قبول شروط قاسية . فاذا اتفق أنهم وقفوا في أماكنهم داخل المصنع ، فلأنهم رأوا في ذلك أفضل وسيلة للتعبئة بحل المشكل والوصول الى اتفاق بينهم وبين أصحاب العمل » . ولما سأل المحقق عن رأيه المبدئى في عمل كهذا ، قال : « لا شك في أن عملاً انفرادياً محدوداً كهذا يعتبر غير جائز مبدئياً ، فاني أرى أن الفرد أيا كان لا يجوز له أن يكون حكماً اجتماعياً ، والمجموع

هو صاحب الحق في تغيير النظام سواء كان ذلك بالطرق المشروعة أو  
بغيرها إذا هو اضطر إلى غير ذلك ، ( ٧٧ ) وقد اعتبر روزنتال الخطوة التي  
التجأ إليها الحزب الشيوعي عملا من أعمال قلة الخبرة ، ولكنه مع ذلك  
أبدى تضامنه معه وطالب بنصيبه من المسؤولية فقال : « بالرغم مما  
أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري من قلة الخبرة وما  
ارتكبته من أغلاط ، اتضامن معها تضامنا تاما ، وأطالب بنصيبى من  
المسؤولية » ( ٧٨ ) .

على كل حال فقد هبت وزارة سعد باشا لمقاومة الحركة بكل  
قواها ، واتخذت الاستعدادات اللازمة لتقمعها بالقوة المسلحة إذا اقتضت  
الجمال ، وفي ذلك أوفدت إلى الاسكندرية على جمال الدين باشا وكيل  
وزارة الداخلية ، ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلت خصيصا  
من القاهرة ، كما أوفدت المستر كين بويد رئيس القسم الاوروبى في  
إدارة الامن العام للمساعدة . وركزت جهودها في ضرب الحزب الشيوعي  
 واتحاد النقابات التابع له . فقد بدأت بمنع المؤتمر الشيوعي من الانعقاد  
على المدينة ، وأتت بالبوليس هذه المهمة ، ثم أشارت على اللياسة  
العمومية الاهلية بتفتيش نادى الحزب في الاسكندرية ومنازل أعضائه  
والمتعصبين اليه في سائر بلدان القطر . وبناء على هذا تم كبس منازل  
أعضاء اللجنة المركزية ونادى الحزب واتحاد النقابات . وكان البحث  
يدور على ما يثبت اشتراك الحزب في حركة العمال أو تحريضه عليها ( ٧٩ )  
وفي ٥ مارس اصدر النائب العمومى أمرا باعتقال كل من حسنى العرابى  
وأنطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتاح والشحات ابراهيم من زعماء  
الحزب الشيوعي المصرى ( ٨٠ ) . ثم اصدر سعد زغلول نداءه السالف  
الذكر إلى العمال الذى مدحهم فيه بمعاملتهم معاملة الخارجين على القانون  
المتعصبين ، وقد فهم العمال هذا التحذير ، فخرج عمال مصبل الخواجات  
أبى شنب من العمل فى هدوء ، وانتدبوا بعض رؤسائهم للمطالبة  
بمحقوقهم ( ٨١ ) : أما عمال الفزل وعمال شركة الزيت ، فقد خرجوا من  
المصنع بناء على تدخل على جمال الدين باشا ( ٨٢ ) .

وفي يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ أصدرت إدارة الضبط والريظ في  
الاسكندرية بيانا عن القضية الشيوعية قالت فيه : « فى المدة التى بين  
١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحالى فى الاسكندرية وفى مدن أخرى  
من المملكة المصرية ، أقدم كل من محمود حسنى العرابى والشيخ صفوان  
أبى الفتاح والشحات ابراهيم وأنطون مارون ومحمود ابراهيم السمكرى  
ومحمد الصغير وآخرون معهم ما يأتى : أولا- نشر أفكار ثورية مخلة بمبادئ

الدستور المصرى ومقايرة له ، وتعبيد تغيير النظم الاساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب ووسائل أخرى غير مشروعة . وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك . ثانيا - تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والارهاب والتهديد وللتدابير غير المشروعة ، اعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام ، باحتلال المعامل التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها اذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم (٨٣) .

وفى ذلك الحين كانت الحكومة لا تكف عن متابعة دعاة الشيوعية والمنتسبين اليها فى مدن القطر المختلفة ، فقد قبضت على بعضهم فى مدينتى طنطا وشبين الكوم ، وسافر النائب العمومى الى هناك بنفسه لاجراء التحقيق معهم (٨٤) . على أن البسحت فى أوراق الحزب الشيوعى فى الاسكندرية والقاهرة لم يسفر عن شيء يثبت أنه كان يتناول مساعدات مالية من موسكو . ولكن التحقيق أسفر عن القبض على بعض الروس ، فقد سجن المسيو جولدبيرج ، سكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة واتحاد النقابات العام ، بعد أن اعترف بأنه شيوعى مجاهد يبت الدعوة الى الشيوعية بالقول والكتابة وكل وسيلة أخرى ، ومما قاله ان الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ ثلاث سنوات ، وان الشيوعيين المصريين منضمون الى الدولية الثالثة بموسكو (٨٥) . وقد سألت الاهرام محمد ابراهيم باشا النائب العمومى عما اذا كان الروس المقبوض عليهم فى القضية سوف يحاكمون ام لم محكمة جناسيات الاسكندرية ، فأجاب بالإيجاب قائلا : ان الروس قد فقدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد الحكومة القيسرية ، وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية (٨٦) . أما بشأن الأجانب الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الجرائم المنسوبة للمتهمين ولكنهم يعتنقون الشيوعية ، فقد قررت الحكومة اتخاذ اللازم لنفيهم من البلاد (٨٧) .

ولقد كان بسبب ما تعرضت له الشيوعية من هجوم عليها من جانب السلطات ومن جانب الصحافة على السواء أن ظهرت حركة من جانب بعض النقابات ترمى الى تبرئة عمالها من الشيوعية ومن اتباع مبادئها ، وكان من بين هذه النقابات نقابة عمال الصناعات اليدوية ، وعمال النقابات المتحدة للثرام ومينا البصل والمياه ولاغوداكس وعلب الكرتون ومنجلى الاسكندرية وضواحيها (٨٨) . ومع ذلك فلم تنقطع تماما حركة الاضرابات ، ففى يوم ١٦ مارس أضرب عمال شركة وادى النطرون الانجليزية عن العمل ، وفى يوم ١٧ مارس أضرب عمال

شركة الملح في المكس عن العمل لأن الشركة أصرت على فصل أربعين عاملاً منهم (٨٩) .. وقد أرسل عمال الملح والصودا تليفرافاً إلى وزير الداخلية يقولون فيه : « انتظرنا مسالين اجابة مطالبنا الحققة ثلاثة وعشرين يوماً مضربين عن العمل وقد ساعدت الحكومة الشركة على الاتيان بعمال جدد تحت حراسة البوليس ، والمدير ينفق عليهم في سخاء مدهش عناداً منه .. قاحتلنا المصنع لاييقاف العمل ، ونحن محافظون على ما فيه ، وسوف لا نتركه حتى تجاب مطالبنا من طريق المفاوضات (٩٠) .. »

وفي يوم ٣٠ يونية ١٩٢٤ عرضت قضية الشيوعية على قاضي الاحالة في محكمة الاسكندرية ، وقد دافع حسنى العرابى عن نفسه فذكر ان علاقة الحزب الشيوعى بالشيوعية الروسية او بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضبة لا تدخل فيها المبادئ الروسية ، بمعنى ان الشيوعية المصرية لم تكن لها افراض شبيهة بافراض الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين . وقال ان الشيوعية المصرية لا ترمى الى قلب نظام الحكومة ومناهضة الدستور وانها لا تخرج عن حد التعاون الانسانى . ولكن القاضى قرر احالة المتهمين الى محكمة الجنايات في دور شهر سبتمبر ، وقضى بابقائهم جميعاً في السجن الى ان يحين وقت المحاكمة (٩١) .

وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ بدأت محاكمة المتهمين امام محكمة الجنايات ، وقد اعترف المتهمون بنزعتهم الشيوعية ، ولكنهم أنكروا تهمة العمل على قلب النظام واحلال الفوضى الشيوعية الدولية محله . وشهد وكيل البوليس الملكى بالاسكندرية ، كمال الطرابلسى ، فذكر ما رآه بنفسه من حركة الشيوعية أثناء الاضراب ، وحوادث احتلال المصانع والاجتماعات التى كان الحزب الشيوعى يدعى اتباعه اليها ثم يفرقها البوليس بالقوة . كما شهد وكيل محافظة الاسكندرية بأنه كان يرى العمال يعتصمون ويحتلون المصانع عملاً باشارة الأستاذ أنطون مارون وبغض رفاقه . وقال انجرام بك ، وكان وكيلاً لحكمدار الاسكندرية ، ان العمال كانوا يعملون بنصائح أنطون مارون ورفاقه ، وانه لم يكن سهلاً على البوليس اخراج العمال من المصانع ، ولكن اضرابهم كان من أسوأ الأمور على الأستاذ أنطون ، وأن كلمة منه كانت تكفى لانهاء احتلال المصنع (٩٢) ..

وقد استمرت المحاكمة ثلاث جلسات ، وفى الجلسة الثالثة ، وهى



المخصصة لمرافعة النيابة والدفاع خشيت الحكومة أن تنقل هذه المرافعات إلى الجمهور بواسطة الصحف ، فطلب السيد بك مصطفى وكيل النيابة من المحكمة أن تمتنع نشر أقواله وأقوال الدفاع في الصحف ، وقد اعترض محامي المتهمين على هذا الطلب ، ولكن المحكمة ، وكانت تحت رئاسة أحمد طلعت حرب باشا ، قررت منع النشر في الصحف (٩٣) .

وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ أصدرت محكمة جنايات الاسكندرية حكمها في القضية الشيوعية ، ويقضى بالحبس لمدة ثلاث سنوات على كل من : حسنى العرابى وانطون مارون والشيخ صفوان أبى الفتاح والشحات ابراهيم وابراهيم كاتسى وروزنبرج . كما قضت بالحبس ستة اشهر مع الشغل على كل من عبد الحفيظ عوض ومحمد ابراهيم السمكرى وشعبان حافظ وعبد الحميد ثره ومحمد الصغير . وكان هؤلاء قد قضوا كل المدة في السجن ولم يبق عليهم سوى ثلاثة عشر يوما . ومن الطريف أن أحد الحاضرين تحمس للحكوم عاينهم فبتف بحياة الشيوعية ، فتون البوليس اسمه ، ولكنه لم يقبض عليه (٩٤) .

أما الحكومة فقد كانت اذ ذاك تعمل على القضاء على دابر الشيوعية في مصر ، ومما لجأت اليه أن النائب العمومى استدعى اليه بعض أفراد من اقارب الطلبة المصريين الذين يتعلمون المبادئ الشيوعية في موسكو ، وطلب منهم أن يأمرهم بالعودة الى مصر في اقرب وقت ، والا فان الحكومة تمنعهم من دخول البلاد في المستقبل لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من ابنائها دعاة للشيوعية فيها (٩٥) . ثم قامت الحكومة بنفى روزنتال ومعه اثنين آخرين من الشيوعيين الروس الى الخارج على ظهر باخرة تسمى «تسييس» . ولكن روزنتال رفض النزول الى رومانيا وعاد على ظهر الباخرة الى الاسكندرية ، ولكن الحكومة رفضت انزاله الى البر ، وفي الوقت نفسه رفضت الباخرة أن تعيده على ظهرها بحجة أنها ليست مسئولة عنه ، كما رفضت أن تبارح الميناء قبل أن تستعيد الحكومة الركاب الشيوعيين الثلاثة الذين وضعتهم عليها بدون أن تضمن نزولهم في بلد آخر . وحينذاك أخفت تدور سلسلة من المقامرات بين روزنتال والحكومة ، فقد هرب من الباخرة ونزل الى المدينة ، ولكن السلطات أعادته اليها . ثم طلب روزنتال نزوله بحجة اجراء عملية له ، فاذن وزير الداخلية بنزوله وأمر بنقله الى مستشفى الحكومة وباجراء العملية له عاجلا اذا كانت ثمة حاجة حقيقية اليها (٩٦) . ولما كان روزنتال حائزا على الجنسية المصرية ، فقد رفع قضية على الحكومة يطالبها بمبلغ ألف من الجنيهات تصويضا عن

الأضرار التي لحقت من جراء القبض عليه وحجزه وتعطيل أعماله عشرين يوما ظل فيها متنقلا بعيدا عن وطنه . وأخيرا وافق سعد باشا على قبوله ثانية في مصر على شرط أن يتنازل عن دعواه هذه ، وقبل روزنتال ذلك ، فانتهت المعركة بينه وبين الحكومة (٩٧) .

على كل حال فإن انفجار الحركة الشيوعية في عهد سعد باشا قد نبهه إلى خطورة ابتعاد الوفد عن الإشراف المباشر على نقابات العمال بعد القبض على عبد الرحمن فهمي ، وهذا هو منشأ الحركة التي قادها عبد الرحمن فهمي بعد الإفراج عنه ، فمن الأمور ذات الدلالة أن هذه الحركة قد نشأت في شهر مارس ، أي في ظروف انفجار الحركة الشيوعية ، مما يبدو لا مفر منه من اعتبارها رد فعل لهذه الحركة ، ولو أن عبد الرحمن فهمي بك لا يتحدث في مذكراته عن ذلك ، إذ يصف المسألة على أنها كانت من وحى نفر من طوائف العمال المختلفة ، وهو أمر يحمل على الشك ، وخصوصا أن عبد الرحمن فهمي كان لا يفتأ يهاجم الشيوعية « التي لا تعرف حقبا ولا قانونا » ، ويحذر العمال من « تدنيس أنفسهم برجسها » (٩٨) .

ومما لا ريب فيه أن ضرب اتحاد النقابات الشيوعي ، وما بدا من تصميم الحكومة الوفدية على اقتلاع الشيوعية من مصر ، ثم ، وفي الوقت نفسه ، ظهور فكرة إنشاء اتحاد عام للنقابات تحت رئاسة عبد الرحمن فهمي ، وهو ذو ماض معروف في التنظيم النقابي ، أي سياسة إغلاق باب رفتح باب آخر - قد أدى إلى النتيجة الوحيدة الطبيعية ، وهي إقبال العمال والنقابات على الدخول في اتحاد النقابات الجديد ، وخصوصا أن الفسالية الكبرى من النقابات كانت خاضعة أساسا للسيطرة البورجوازية . وهكذا أمكن تأليف الاتحاد العام في شهر مارس ، وأتم عبد الرحمن فهمي وضع قانونه في ١٧ يولية ١٩٢٤ باسم « قانون الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل » ، ويتضمن إنشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصري ، والدفاع عن مصالح العمال ، وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة ، والسعي لاعتراف الحكومة بهيئاتهم ، كما يتضمن حق الاتحاد في إعلان الاضراب العام أو الاضراب الجزئي . ويتضمن ، إلى جانب ذلك ، أغراضا تعاونية مثل معالجة المرضى من العمال ومساعدة المحتاجين منهم والدفاع عنهم أمام المحاكم . وكان عبد الرحمن فهمي ينوي تقديم هذا القانون إلى البرلمان لاعتماده رسميا غير أن مقتل السردار والأزمة التي

ترقت عليه واعتقال عبد الرحمن فهمى شخصيا - كل ذلك حال دون ذلك (٩٩) .

اكتفى سعد زغلول بضرب الحزب الشيوعي وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال ، فلم تقم حكومته شيئا ذا قيمة للطبقة العاملة ، مثل الاعتراف بنقاباتهم ومن القوانين اللازمة لحمايتهم من الرأسمالية المستغلة . ولم يكن لسعد باشا عذر في هذا التجاهل ، لأن الصحافة المصرية في ذلك الحين ، كانت لا تكف عن المطالبة بتحسين حال العمال والفلاحين لحمايتهم من الشيوعية ، وفي ذلك كتبت جريدة الأهرام في ٢٧ فبراير ١٩٢٤ تقول : « لاشك عندنا بأن أصحاب الأموال والمصانع والمعامل يدفعهم طمعهم وجشعهم الى امتصاص العمال حتى الثمالة ثم يدفعهم حرصهم على أن يلقوه جانبا بعد أن يمتصوا كل ما فيه من قوة ونشاط وصحة وعافية وقدرة على العمل كما تلقى الليمونة بعد عصرها ومصها . فلا مندوحة للعامل من هيئة تحميه وقيم يقوم على شئونه ، وهذا القيم لا يكون غير القانون سيد الجميع » . لقد انقضى الزمن الذي يقال فيه للعامل ما كان شاعر الألمان يقول لعصفوره في القفص : « اما أن تأكل ما أقدمه لك واما أن تموت » ، أجل انقضى ذلك الزمن وذهب ، ووصلنا الى زمن يتطلب منا تنظيم العمل وشئون العامل اذا نحن أردنا أن ننشط الصناعة في أرضنا وأن تكون الحكومة قيمة على شئون البلد . . فاليوم نرى المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال في الشركات كلها على وجه التقريب ، فمن يضمن لنا أن هذا التيار لا يمتد غدا الى جميع هيئات العمال الذين لا يزالون بمعزل عنه حتى الآن ؟ من يضمن أنه لا يمتد الى عمال المقاولات والأشغال وتطهير الترع وإقامة الجسور والأعمال الزراعية والمزارع ، فلا يظل محصورا في فئة صغيرة ؟

« ان هؤلاء الشيوعيين ودعاتهم يؤلفون لجسانهم لهذا الغرض ، ويقولون ان عدد أتباعهم في الريف تجاوز مائتين ، وان هذا العدد يازدياد . فهل اذا ألقينا ليمونة فاسدة في الكدس نضمن سلامة الكدس كله من الفساد ؟ . . هذه الاعتبارات كلها تقضى على الحكام وولاة الأمور أن يضعوا نصب أعينهم منذ الآن مسألة العامل المصري ، وأن يعنوها من أهم المسائل مادامت حياة البلد كله قائمة على كتف العمال وأيديهم وعلى مجهودهم المثمر ، بل مادام العامل المصري هو رأس مال مصر قبل كل رأس مال ، وفوق كل رأس مال آخر ، . وكانت الأهرام قد مهدت لهذا المقال بأن طالبت الحكومة بالألا تقف مكتوفة لا تأتي عملا ولا تسن قانونا تاركة ذلك اهيئة البرلمان ، « فان البرلمان يصرف وقته يدرس المشروعات التي

تقدمها اليه الوزارة ، ، لذلك طالبت الجريدة بتأليف اللجان الفنية التي تنصرف الى مثل هذه الأعمال فتعالجها معالجة صحيحة لا يلهوها شغل آخر عنها اذا شغلت الوزير ادارة وزارته .

### زيور باشا والحركة الشيوعية

على كل حال فان الضربة التي وجهها سعد باشا للحركة الشيوعية قد أسفرت عن نتيجة واحدة محققة بالنسبة للحزب ، وهي أنها أطاحت بكل القيادات العمالية الوطنية التي تمرست بالنضال العمالي الاشتراكي في السنوات الأربع السابقة ، فقد غيب منها من غيب في السجن ، أما الباقون فقد انسحبوا من الحزب والنشاط الشيوعي كله ، أو على الأقل آثروا العافية ، اللهم فيما عدا شعبان حافظ الذي خرج من السجن ليستأنف نشاطه . وأصدق دليل على هذا القول هو أن حكومة زيور باشا عندما قررت مهاجمة الشيوعية ، قبضت فيمن قبضت عليهم ، على كل المتهمين في قضية الشيوعية الأولى ، ولكنها لم تجد ماتقدمهم به للمحاكمة الا شعبان حافظ (١٠٠) . وكذلك كان الحال في حركة ١٩٢٨ ، إذ لم يقبض فيها الا على عناصر أجنبية خالصة . أما العناصر الاجنبية في قيادة الحزب الشيوعي ، فقد أصيبت بخسارة كبيرة بوفاة أنطون مارون المحامي في سجن الحضرة في يوم ١٤ أغسطس ١٩٢٥ (١٠١) . وفي الحق أن الدماء التي نزلت من الحزب الشيوعي كانت من الكثرة ، مع ضعفه ، بحيث احتاج الكومنترن الى اجراء عملية نقل دم جديد اليه حتى يعيد بناءه من جديد ، وقد تلقى الحزب هذه الدماء الجديدة من فلسطين .

وقد تألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب الشيوعي في يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ - أي في اليوم الذي تم صدور الحكم فيه في قضية الشيوعية الأولى - وقد تألفت هذه اللجنة على يد « أفجيدور » الذي بعث به في عام ١٩٢٤ الى مصر لهذه المهمة . وأفجيدور هذا من الخبراء السوفيت المستشارين في شئون مصر ، وقد حضر الى مصر متنكرا تحت اسم « قسطنطين فايس » ، وهو الاسم الذي عرف به في البوليس والنيابة وأمام القضاء . ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها أفجيدور الى مصر ، فقد ذهب الى فلسطين في عام ١٩١٨ لوقت قصير ، وبقي في مصر سنة ونصف ، ثم عاد الى روسيا ، ثم أرسل الى مصر مرتين . الأولى في عام ١٩٢٢ ، والمرة الثانية في عام ١٩٢٤ لاعادة تنظيم الحزب الشيوعي (١٠٢) .

وقد استمر نشاط هذه اللجنة الجديدة الى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حين  
ألقت حكومة زيور باشا القبض على أعضائها جميعا (١٠٣) . وكان ذلك  
بعد أن كثر اللغط بين مكاتبى الصحف الأجنبية فى مصر حول وجود حركة  
شيوعية فى البلاد (١٠٤) . وقد عثر فى الأوراق التى ضبطت فى منازل  
المتهمين على ما يثبت صلتهم بالجمعية الشيوعية الدولية الثالثة بموسكو ،  
وأن الجمعية كانت تنفق على المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى ، كما كانت  
تنفق على عائلاتهم (١٠٥) .

وكان الجديد فى هذه الحركة هو ما ثبت من وجود صلة بينها وبين  
الحركة الشيوعية فى فلسطين (١٠٦) . وكان مكاتب « المورنج بوست »  
فى القاهرة قد لاحظ فى برقية له الى جريدته أنه « باستثناء المصريين ،  
فإن معظم الذين قبض عليهم كانوا من يهود فلسطين » ، وقال انه من  
بين المقبوض عليهم شارلوت روزنتال (١٠٧) . كما كتب مكاتب جريدة  
الديى تلغراف « برقية الى جريدته تعرض فيها لهذه النقطة وقال :  
« والظاهر أن مركز الدساتس التى تدبر فى مصر هو فلسطين ، حيث  
قبض على عدة أشخاص وفتشت منازلهم . وأنه نظرا لهذه الظروف لا يسع  
الانسان الا أن يعد وجود بعثة بلشفية فى جنة خطرا عظيما لقربها من  
السودان ولسهولة المواصلات مع شعوب شرق أفريقيا وشبه جزيرة  
العرب ، وهى الشعوب التى لاتزال على الفطرة » (١٠٨) . وفى أول يونية  
١٩٢٥ نشرت الأهرام أن الحكومة المصرية قد وصلتها أخبار عن المجهودات  
التي تبذلها الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية فى  
فلسطين ، وأخبار المساعى التى تبذلها لبث الدعوة الشيوعية فى مصر .  
وأذاعت نص برقية نشرتها جريدة الديلى اكسبريس لمراسلها فى القدس  
قرر فيها أن الشيوعية الدولية والجمعية التجارية الحمراء الدولية تبذل  
مجهودات عظيمة لتقويض أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى  
فلسطين ، وأن حزب العمال ، أو ما يسمونه « فراكتسيا » ليس الا اسما  
آخر للحزب الشيوعى فى فلسطين ، وأن أعضاء هذا الحزب يقومون  
بنشاط كبير لبث الدعوة الشيوعية فى جميع أنحاء البلاد وأنهم على اتصال  
وثيق بمصر بواسطة وكيل متنكر (١٠٩) .

ومرغان ماشنت حكومة زيور باشا حملة شديدة على الشيوعية ،  
فمنعت دخول البواخر الروسية الى الموانئ المصرية ، وقد وصلت الى  
الاسكندرية باخرة روسية تسمى « تشيشيرين » ، ولم تكد تصل الى الميناء  
الخارجى حتى أصغرت السلطات المحلية أمرا الى البوليس بمراقبتها

وحراستها ومنعها من الدخول الى المرفأ ، على أن تقوم بتفريغ شحنتها حيث هي راسية ( ١١٠ ) . ولم يلبث البوليس أن أخذ في اعتقال الروسيين المشتبه في شيوعيتهم في الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، وقد بلغ عددهم ٢٢ شخصا ، ثم أخرجوا من مصر في آخر شهر يولية وتسلمتهم باخرة روسية في خارج ميناء الاسكندرية ( ١١١ ) . وفي تلك الاثناء نبهت السلطات المحلية في الاسكندرية على أصحاب المكتبات بعدم بيع كتب الشيوعية والاشتراكية أو جلبها من الخارج ، كما منعت الحكومة دخول جريدة « الأومانيته » الاشتراكية الفرنسية ، وجريدة الانسانية التي تصدر في بيروت ( ١١٢ ) .

وقد بلغ عدد الذين قدمتهم النيابة الى المحاكمة ثلاثة عشر هم : قسطنطين فايس ( أفجيدور ) وشالوم بولاك وليون الكونين ورفيق جبور والشيخ شاكرا عبد الحليم والهامي أمين وشعبان حافظ وريدل هارسليك ومحمد عبد السميع الغنيمي وشارلوت روزنتال وبيومي مرسى الباسوسى وسكالا ريوس يناكاكيس وهارون وايتبرج ( ١١٣ ) .

ولقد كان وجود رفيق جبور ، وهو محرر في جريدة النظام الوفدية ، وكان يتولى سكرتارية « جمعية لبنان الفتى » ، بين المقبوض عليهم في قضية الشيوعية ، مادعا الجرائد الانجليزية الى محاولة غريبة للربط بين الوفد والحركة الشيوعية وحملة الاغتيالات السياسية . فقد نشرت جريدة « المورنج پوست » لمكاتبها في القاهرة مقالا قال فيه : « والظاهر انه توجد روابط بين مساعي البلاشفة وحملة القتل الموجهة ضد البريطانيين ، وبين المقبوض عليهم اثنان من محرري الصحف الوفدية ( المحرر الثانى هو طاهر العربى ، وكان محررا في جريدة كوكب الشرق ، ولكنه لم يقسم للمحاكمة ) وقد ثبت أن شقيق أولاد عنايت المتهمين بقتل السردار كان وهو في برلين على اتصال وثيق بمندوب السوفييت هناك » . ( يقصد المكاتب عبد الخالق عنايت )

وقد كتب مكاتب جريدة الدليل تليفراف في القاهرة مقالا قال فيه : « وأعظم مايلفت الأنظار فيما اكتشفه البوليس ، هو مايدل على العلاقة الوثيقة بين دسائس البلاشفة وحملة القتل ، وعلاقتهم أيضا بالوفد ، لأنه يوجد بين المقبوض عليهم طاهر أفندى العربى المحرر بكوكب الشرق ، احدى الصحف الوفدية الكبرى ، ورفيق أفندى جبور ، المحرر بجريدة النظام ، وهى من الصحف الوفدية أيضا . والمعروف فوق ماتقدم أن شقيق أولاد عنايت الذى لايزال في برلين طالبا ، على اتصال دائم بمندوب

السوفييت هناك » (١١٤) . وواضح أن هذه الحملة الانجليزية كانت جزءا من حملة عامة توجه ضد الوفد في ذلك الوقت في عهد حكومة زيور باشا ففي ذلك الوقت كتبت جريدة « السياسة » لمكاتبها في الاسكندرية جملة اتهم فيها سعد زغلول باشا بمشايعة الشيوعية وبأنه بنورها في نفوس العمال ، وقد تند سعد زغلول في مذكراته بهذا الكلام قائلا : ان المكاتب « لم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين ، وأنها أرسلت الكثير منهم الى القضاء (١١٥) » .

على كل حال ، ففي يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٥ قدمت النيابة العمومية تقريرها لقاضي الأحالة ، وفيه اتهمت المقبوض عليهم بأنهم في المدة بين ٦ أكتوبر ١٩٢٤ و ٣٠ مايو ١٩٢٥ ، اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة تأليف عصابة من العمال وصغار الفلاحين لارهاب طائفة من السكان وهي طبقة أصحاب الأعمال والملاك ، وانهم اتفقوا اتفاقا جنائيا بأن اتحدوا على ارتكاب جنایات القتل العمد ونشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور المصري الأساسية وتحجيد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وبوسائل أخرى غير مشروعة . وانهم نشروا وهم متفقون جميعا في ذلك أفكارهم الثورية علنا بطريق بيع وتوزيع كتب وجرائد ونشرات مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في المحال والمحافل العمومية وبواسطة اشهار بنسوم وتصاوير ، وهذه الكتب والجرائد والنشرات والمقالات والرسائل الأخرى تحوى أفكارا ثورية وأمورا تخالف مبادئ الدستور المصري الأساسية ومن شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية مثل إلغاء الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة واستبداله بنظام شيوعي بطريق الثورة والتهديد ، وانهم ألفوا لذلك حزبا سموه الحزب الشيوعي المصري التابع للدولة الشيوعية الثالثة . وقد عمل ذلك الحزب على مقتضى شروط تلك الدولة وبناء على تعاليمها التي ترمي الى إلغاء الملكية الفردية ومصادرة الأملاك من أصحابها وحجزها عنهم وغير ذلك بطريق القوة والتهديد والطرق الأخرى الغير مشروعة ، وأخذ الحزب ينشر دعوته الضارة المذكورة بالطرق العلنية المختلفة بين العمال وصغار الفلاحين وغيرهم (١١٦) .

وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنایات مصر في يوم ٩ يناير ١٩٢٦ ، وحضر عنهم بعض كبار المحامين ، فقد حضر توفيق دوس باشا عن شارلوت روزنتال ، وهيب دوس بك عن ميكالاريوس يناكاكيس ، كما حضر زهير صبرى عن بعض المتهمين (١١٧) . ومن طريف ما دافع به زهير صبرى عن المتهمين قوله بأن الشيوعية لا يعاقب عليها وليس فيها

ما يعاقب عليه ، واستند لمواد القانون وقال لماذا لا يحاكم جماعات المبشرين الذين يجيئون من أمريكا ، مع أن الدستور نص على أن دين الدولة الاسلام ؟ (١١٨) • وقد استندى للشهادة أمام محكمة الجنايات محمد عبد الله عنان وسلامة موسى والدكتور على العناني ، وكان الأول يعد محررا بجريدة السياسة والثاني يعمل محررا بجريدة البلاغ • كاستندى للشهادة أيضا جوزيف روزنتال (١١٩) • وقد جرت محاكمة المتهمين بصفة سرية بناء على طلب النيابة (١٢٠) •

وفي يوم ١٩ يناير ١٩٢٦ أصدرت محكمة الجنايات حكمها في قضية الشيوعية ويقضى بما يأتي :

أولا - معاقبة كل من قسطنطين فايس ( أفجيدور ) وشالوم بولا ( الذي كان منزله مركزا للحزب الشيوعي في القاهرة ) والكونين بالسجن لمدة ثلاث سنوات •

ثانيا - معاقبة رفيق جيسور والشيخ شاكرا عبد الحليم ( طاله بالأزهر ) والهامي أمين ( وهو مخزنجي بالسكة الحديد ) بالسجن لمدة سنة واحدة •

ثالثا - الحبس لمدة سنة واحدة على شعبان حافظ •

رابعا - براءة الباقيين ومن بينهم شارلوت روزنتال (١٢١) •

وقد كتبت جريدة الأهرام في مقالها الافتتاحي يوم ٢٠ يناير ١٩٢٦ تعليقا على هذا الحكم أبرزت فيه ملاحظتها بأن الأشخاص الذين حكم عليهم بالعقوبة الكبرى هم ثلاثة أجانب غرباء عن البلاد ، وقالت ولا شك أن القضاء وجد من التحقيقات الدقيقة أنهم الفاعلون الأصليون وأنهم الذين حملوا مكروب الشيوعية إلى البلاد وغرروا بنفر آخر من أهـ وسكانه • ثم قالت : « على أن كل هذا يجب ألا يمنع مصر من أن تواظ على اتخاذ جميع التدابير التي تحتاط بها من تسرب دعاة الشيوعية من أخرى إلى أراضيها ، فهي محاطة بحركة شيوعية في فلسطين ، وقد ثبت أن دعاة الشيوعية في مصر وفلسطين على صلة فيما بينهم ، وإلى جانب من الغرب حركة شيوعية قوية في تونس ، وفي الجنوب مركز للشيوع يدير أموره قنصل البلاشفة في جنة ، ويبت منه الرسل والدعاة في معظم أنحاء الشرق القريب ويتصل بموسكو على الدوام ببريد خاص ينقل أسرار الدعوة الشيوعية (١٢٢) • »



وقالت اننا لا نفشى سرا مكتوما اذا قلنا ان للشيوعية فى مصر غرضا مزدوجا ، فهى تريد من مصر أولا مثلما تريد من كل بلد ذى نظام قائم على مبدأ الملكية ورأس المال ، وتريد منها فوق ذلك أن تكون قاعدة لتهديد الامبراطورية البريطانية . فهذا الغرض المزدوج يستدعى تعاوننا بين السياستين المصرية والبريطانية لمكافحة هذا الخطر ، ويظهر للانجليز جليا مقدار ما يأمنون عليه من المصالح العظيمة متى كان النظام الحالى مؤيدا ، وكانت الأمة راضية آمنة .

« فاذا قلنا ان الشيوعيين يريدون أن يهاجموا مصر طمعا فى مكافحة النظام السائد فى مصر وفى مهاجمة الامبراطورية البريطانية فى وقت واحد ، فكأننا نحذر السياستين المصرية والبريطانية معا ونحثهما على اقامة سور منيع امام هذا الخطر ، فنقول لمصر ان عين الادارة يجب أن تكون ساهرة على اللوام المراقبة الذين يتسربون بطرق مختلفة لنشر مبادئ البلشفية ، ونقول للانجليز ان أعظم معونة يستطيعون أن يقدموها لمصر فى هذا العمل الشاق ، ألا يفضبوا هذه الأمة ولا يجعلوا فريقا مهما يكن قليلا من أبنائها تسول له نفسه أن يرتضى فى احضان الشيوعية طمعا فى التخلص من نير الأجنبي . . وان أسوأ خدمة يؤديها الساسة البريطانيون لبلادهم فى نظرنا هى أن يكون فى هذه البقعة التى يمر فيها وريد الامبراطورية عيش للشيوعية تبيض فيه موسكو وتفرخ ويكون نقطة الخطر الحقيقى على طريق المواصلات بين اجزاء الامبراطورية » .

## حركة ١٩٢٨

بعد الحكم الذى صدر فى قضية الشيوعية فى ١٩ يناير ١٩٢٦ ، جرت عدة محاولات لاجياء النشاط الشيوعى . ولكنها كانت محاولات اجنبية تقوم على عناصر يونانية وايطالية ، وان تلقت تأييدا من أفراد قلائل من الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى موسكو وعادوا الى مصر ليبشروا بالدعوة الشيوعية فيها . وقد بدأت هذه المحاولات فى عام ١٩٢٧ بصفة ضعيفة ، ثم اشتدت فى النصف الاول من عام ١٩٢٨ كجزء من حركة عالمية كانت تشمل عددا من بلدان آسيا وأوربا فى ذلك الحين .

وكما حدث فى عام ١٩٢٥ ، كان مراسلو الصحف الانجليزية فى

مصر أول من أحس بتزايد النشاط الشيوعي في البلاد ، وأول من رفعوا عقائريهم بالدعوة الى مكافحته . ففي أوائل مايو ١٩٢٨ كتب مراسل « التايمز » في القاهرة مقالا نبه فيه الى أن « الدعوة الشيوعية عادت تسرى في مصر مسرى سريعاً ، وأنها ستلعب دوراً خطيراً في المستقبل القريب إن لم تتخذ احتياطات حازمة لقمعها » ، ثم قال إنه في عام ١٩٢٧ « حاول بعض اليونانيين والايطاليين نشر هذه المبادئ من جديد ، ولكن مدبري الحركة فضلوا انتظار تعليمات جديدة ، ويظهر أن النشاط قد بدأ يندب فيهم من جديد . وقد عاد من موسكو أخيراً شبان مصريون بعثوا اليها على نفقة السوفييت حيث تلقوا هناك المبادئ في موسكو ، وهؤلاء دعاة قادرون سينظمون ( بروباغندا ) ناجحة . ومن المحتمل أن تستمر هذه البعثات في السنوات القليلة القادمة ، فمن الضروري أن تنشيط السلطات المصرية لمراقبة حركات هؤلاء الطلبة التي ينظمها السوفييت في أوديسا وغيرها من الموانئ الشرقية » ، ثم قال : « وما يزيد مهمة السلطات المصرية صعوبة ومشقة أن فلسطين مركز قوى للشيوعية ، فهي بمثابة حلقة اتصال بين موسكو والقاهرة » .

وفي يوم ٨ مايو ألقت حكومة النحاس باشا القبض على واحد وعشرين من دعاة الشيوعية في مصر وصادرت مطبعة كانوا يطبعون عليها منشوراتهم (١٢٣) . وكان هؤلاء المقبوض عليهم جميعاً من اليونانيين والايطاليين ، ولم يكن بينهم مصري واحد (١٢٤) . وقد أثار هذا الحادث تهليل الصحف الانجليزية حتى لقد أبدى الدكتور محمد أبو طائلة تخوفه من أن تعتبر الحكومة البريطانية « مكافحة الشيوعية » في مصر تحفظاً خامساً يضاف الى حماية الأجانب والتحفظات الأخرى ! ، ثم قال : « ولكن مهما هولت الصحف الانجليزية فلا تستطيع أن تنكر أن الواحد والعشرين شخصاً الذين قبض عليهم هم جميعاً من الأجانب ، وليس بينهم مصري واحد » ، وقد أهاب بالحكومة أن تواصل السير في مقاومة البلشفية بعد أن اتضح اهتمام أقطابها بنشرها في مصر والهند والشرق الأدنى ، وقال : « ولعلها تزيد رقابتها على الأجانب الوافدين من فلسطين خاصة ، فقد سرت أفكار الشيوعية بين المهاجرين الذين استعمروها حديثاً وصاروا رسل البلشفية الى هذه البلاد ، والصلة بين روسيا والشرق » . ثم ذكر أن بعض الأجانب الذين يعملون في المصانع والمشروعات القائمة في مصر قد أفعمت نفوسهم بالخيالات الشيوعية ، فصاروا دعاة لها بين زملائهم من المصريين والأجانب ، فهم لذلك أهل للمراقبة والحذر . ومن المصريين أيضاً أفراد قلائل غرهم رونق المبادئ الشيوعية وحسن طلائها

أو دفعتهم الحاجة الى أن يبيعوا أنفسهم للبلاشفة ويصبحوا مأجوريهم في مصر ، ومنهم شبان يتلقون التعاليم البلشفية في جامعة موسكو (١٢٥) .

وقد ربطت جريدة السياسة بين النشاط الجديد في مصر والنشاط الشيوعي الواسع النطاق المنطلق في بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين فقالت : « في حوادث الأيلم الأخيرة ماينهض على أن الشيوعية تقوم بوثة في سبيل بث الدعوة الثورية . والظاهر ان هذه الوثبة عامة تشمل البلدان التي تانس فيها الشيوعية ميدانا للعمل ، وليس بعيدا أن مصر احدي هذه الميادين ، وانها وثبة محكمة مدبرة تجمع بينها وحدة الوحي والخطط والمؤازرة المادية والمعنوية . وليس من المصادفة في شيء أن تتعاقب الثورات الشيوعية من اليابان في أقصى الشرق الى فرنسا وبريطانيا في أقصى الغرب في فترة واحدة وفي ظروف متماثلة : ففي لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ، نشطت الدعوة الشيوعية في الأسابيع الأخيرة وظهرت بأثواب مختلفة تناسب ظروف كل بلد . اتخذت مظهر الثورة والعنف في لتوانيا وفنلندا والنمسا والمجر ، ومظهر الدعوة القوية في بريطانيا واليابان . . . وقد بدأت هذه الحركة الجديدة منذ ثلاثة أشهر في النمسا حيث أسفرت تدابير الشيوعية عن ثورة عنيفة كادت تسقط الحكومة ولم تتمد الا بعد جهود عنيفة . . . ولم تمض أسابيع على الثورة النمساوية حتى اكتشفت في فينا وفي بودابست مؤامرة شيوعية جديدة هي التي جاءتنا بأخبارها الأنباء الأخيرة ، وفيها يقصد البلاشفة أيضا إسقاط الحكومة المجرية القائمة وإقامة حكومة سوفيتية ، وفيها أيضا يمثل اسم بيلاكوف ورفاقه القداماء . واكتشفت الحكومة الفنلندية والحكومة اللتوانية ، كل في نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة لقلب الحكومة القائمة . وفي فرنسا اشتدت الدعوة الشيوعية ، وضاعف الحزب الفرنسي الشيوعي جهوده في بث دعوة التمرد في الجيش والبحرية ، واشتدت الحكومة من جانبها في مطاردة الشيوعية وحوكم جماعة من النواب الشيوعيين وألقوا في السجن . وفي بريطانيا اكتشفت في أيرلندا أسلحة مهربة ، واعتقد أنها فعلة الشيوعيين وثارت لذلك ضجة في مجلس العموم ، ويبدى الحزب الشيوعي البريطاني نشاطا جديدا ، ويعتزم أن يضاعف جهوده في خوض المعركة الانتخابية القادمة لكي يظفر في المجلس بأكثر من نائب . كذلك اكتشفت الحكومة اليابانية في نفس الوقت مؤامرة شيوعية خطيرة ، وظهر من التحقيق أن للحزب الشيوعي الياباني صلة مباشرة بالدولية الشيوعية .

« وهكذا نرى ربح الشيوعية تعصف في أنحاء مختلفة من أقصى العالم إلى أقصاه ، ويعيد - كما قلنا أن يرجع اتحاد هذه الفورات وفي الظروف والأساليب والمقاصد إلى الاتفاق المجرد ، فليس من ريب أنها حركة موحدة مدبرة ، وإنها ترجع كلها إلى وحى واحد » (١٢٦) .

على كل حال فقد انتهت مسألة المقيوض عليهم بتفهم من البلاد على أثر تدخل السلطات القنصلية لبلادهم (١٢٧) . ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة تذكر لإعادة تأسيس الحزب الشيوعي المصري .

### أسباب ضعف الحركة الشيوعية والاشتراكية في مصر

هكذا فشلت الحركة الشيوعية في تثبيت أقدامها في التربة المصرية . وكان هذا الفشل مثارا للأسف وتعليق المصادر السوفيتية ، فمن وجهة نظر هذه المصادر - كما يقول لاكور - « كانت الحالة الثورية في مصر تنضج يوما بعد يوم ، فالوفديون ، مع أن يسيدهم السلطة ، لم ينجزوا شيئا ما ، فهناك أزمة زراعية تتأزم من يوم لآخر ، وهناك من يعتقد أن الجماهير متأهبة لمحاربة المستعمرين الأجانب ورجال الاقطاع المحليين ونفوذ الوطنيين الفاسدين » . إذن فكل عناصر الوضع الثوري كانت متوفرة باستثناء عنصر واحد هو القوة التي تفجر الثورة . ما هي إذن أسباب هذا الضعف المؤسف في الشيوعية المصرية ؟ ان أفيجدور ، وهو ذو خبرة مباشرة بشئون مصر قد حاول تفسير ذلك في سنة ١٩٣٤ قائلا : ان الشيوعيين قد أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد ، ولأن معظم أعضاء الحزب الشيوعي كانوا من الأجانب ، كما أن الشيوعيين المصريين ، عصبيا منهم لتعليمات الكومنترن ، قد رفضوا انشاء حزب شيوعي غير مشروع ، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكلية مشروعية نشاطهم ، كما أن اتصالاتهم بالفلاحين كانت ضعيفة ، بينما شلت الاعتقالات المستمرة الحزب فلم يستطع الا بمساعدة الكومنترن أن يعيد انشاء منظمة شيوعية ، (١٢٨) .

وهذا الذي ذكره أفيجدور صحيح . ومع ذلك فيمكن أن نعزى ضعف الشيوعية والاشتراكية في مصر إلى أسباب تتعلق بعضها بكيان الحزب نفسه ، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التي أحاطته . ففيما يتعلق بكيان الحزب ، فقد رأينا كيف تمزقته الخلافات الأيديولوجية بين حين وآخر ، فقد طرد منه أولا الاشتراكيون القاريون ( سلامة موسى ورفاقه ) ، ثم طرد منه الشيوعيين المرتدون الذين لا يريدون أن يلتزموا بالمبادئ الواحدة والعشرين

أو بحرفيتها ويرفضون من ثم الالتحاق بالكومنترون ( روزنتال وأحمد المدني ، ثم خرجت منه بعض العناصر الشيوعية (الحزب الاشتراكي السوري - اللبناني ) . وهكذا اتخـن الحزب بالجراح وقزفت منه الكثير من الدماء الاشتراكية المعتدلة والمتطرفة .

ولقد رأينا كيف أقصى المثقفون الوطنيون من قيادة الحزب بحجة أن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين . على أن العناصر العمالية الوطنية التي كانت موجودة بالحزب والتي تهرست بالنضال ، لم تكن على درجة من الكفاية والوعي والثقافة بما يؤهلها للقيادة ، فقد أبدت رعونة وتطرفا بالالتجاء إلى الكومنترون والالتحاق به واعتناق مبادئه الثورية رغم عدم ملائمتها للبيئة المصرية ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرحلية التي كانت تمر بها ، ومع ذلك فإن هذه العناصر أبدت ضعفا وجبنا عندما تلقى أول ضربة حقيقية على يد سعد زغلول ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد أحد يسمح بها . وفي الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقدم إلى مكان الصدارة بعد اختفاء الصف الأول ، ولهذا أفلست الحركة ولم تستطع أن تستأنف نشاطها إلا عندما أخذ الكومنترون يمولها بالعناصر الأجنبية . وفي الحقيقة أن التطرف الذي أبداه الحزب بطرد الاشتراكيين الغائبين أولا ، وبالالتحاق بالكومنترون وطرد روزنتال ثانيا ، ثم الرعونة التي أبداه باصطدامه بوزارة سعد زغلول في مستهل عهدها بالحكم ، قد أدى إلى أجهاض الحركة الاشتراكية في مصر ، فقد صبغها بصبغة ثورية عذيفة استغزت لمحاربتها كل القوى الوطنية في مصر ، بما فيها القوى الاشتراكية نفسها - كما رأينا - وفي الوقت نفسه كان الحزب أضعف من أن يرفع لواء الثورة الشيوعية أو حتى يرفع علم المقاومة ضد أية إجراءات بوليسية تلحق به .

هذا فيما يتعلق بكيان الحزب . أما فيما يتعلق بالظروف التي أحاطت به ، فيلاحظ أن الحزب لم يكن يستطيع أن يجد موطئا لقدمه في الريف المصري ، حيث توجد الغالبية الجماهيرية الكبرى ، لأن البيئة الريفية بما فيها من جهل وتأخر ومعتقدات استسلامية تسود نفوس الفلاحين ، كانت جبهة منيعة تستعصى على أمهر الفعاة القادرين . ويشك كثيرا في أن الحزب كان لديه أحد منهم . ثم إن خصومه كانوا يحاربونه بأقوى سلطان على النفوس ، وهو الدين ، وهذا ما جعل بعض الكتاب ، مثل الدكتور أبني طائلة يعتبر أن مصر في شبه وقاية من الشيوعية : « لأنها

زراعية ، ولا تروح الأفكار الاشتراكية في البلدان الزراعية عادة ، ولأن الدين الاسلامي يحمى الملكية الفردية وينافى المبادئ الشيوعية (١٢٩) .

ومما لا شك فيه أن وجود الاستعمار البريطاني ، بما كان يمثل من حماية الاحتكارات والاستثمارات الأجنبية في البلاد ، كان عاملا قويا في مقاومة الافكار الاشتراكية في مصر وتشديد المقاومة الحكومية ضدها . وقد رأينا كيف كان مراسلو الصحف الانجليزية أول من كان يرفع صيحة التحذير من النشاط الشيوعي ويدعو الحكومة لمقاومته بكل قوة ، كما رأينا كيف هاجمت جريدة الاجبشان جازيت الحزب الاشتراكي المصري عند ظهوره ، رغم ما أعلنه من التزامه بمبادئ الاشتراكيين الانجليز . وفي عام ١٩٢٥ عندما أدلى وزير الداخلية البريطاني بحديث قال فيه ان الحكومة البريطانية باتت شديدة الاهتمام « بمكافحة هذه الحشرة الممقوتة التي تنخر في قلب السنديانة » ، تنبأت الاهرام بأن الحكومة المصرية سوف تشدد مكافحتها للشيوعية بعد ذلك (١٣٠) .

كل هذه أسباب عاقت وأضعفت نمو الحركة الاشتراكية بوجه عام والحزب الشيوعي بوجه خاص . على أن أقوى هذه العوامل دون جدال ، هو في وجود الوفد ، الذي كان حائطا منيعا في وجه أية حركة أخرى مهما كانت مبادئها ، وذلك لشدة التصاق الجماهير به والتفافها حوله . ولقد أدرك الكومنترون هذه الحقيقة ، ففي المؤتمر السادس عام ١٩٢٨ قال ان أكبر خطر على الحركة النقابية في مصر انما هو في سيطرة الوطنيين البورجوازيين على نقابات العمال . وبدون نضال حاسم ضد نفوذهم ، فإن احتمال قيام تنظيم طبقي حقيقي للعمال يعتبر أمرا مستحيلا (١٣١) .

ولكن الكومنترون قد دلل بهذه الدعوة ضد الوفد على قصور شديد في فهم حقيقة الموقف في مصر ، ذلك أن فرصة النجاح الوحيدة للحركة الاشتراكية لم تكن في محاربة الوفد في ذلك الحين ، وانما في التسلل اليه والعمل من داخله ما أمكن ، لأن أي عمل من خارجه كان يعتبر مقضيا عليه بالفشل . وفي الواقع أن اغفال هذه النقطة ليس مسئولا فقط عن فشل الحركة الاشتراكية ، وانما كان مسئولا أيضا عن وقوف الوفد عقبة في وجه أي تغيير اجتماعي راديكالي ، وهو الموقف الذي أراد الالتزام به بعد ثورة ٢٣ يوليو أيضا ، وكان السبب المباشر في الاطاحة به .

## خاتمة الفصل العاشر

### التيارات اليسارية

في

### الحركة الوطنية

- ١ - الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٢ - الرافعي : محمد فريد ص ١٢٥ - ١٢٦
- ٣ - دكتور محمود عزمي : خبايا سياسية ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ (سلسلة كتب للجميع)  
دكتور هيكل : المرجع السابق ج ١ ص ٨٠ ، ٨١
- ٤ - الديمقراطية ، تاريخها ، تطورها ، أثرها في مختلف نواحي الحياة : سلسلة  
معاضرات في الديمقراطية ومظاهرها ، لندبة من قادة الرأي في مصر ، عن  
بنشره قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ ، معاظرة للاستاد  
عزيز مرقم بعنوان « أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية » ص ٢٨
- ٥ - Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950, (Paris 1951), p. 189.
- ٦ - Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 31 (New York, 1956).
- ٧ - أحمد حافظ عوض : نعية الرئيس في منفاه ص ١٤٧
- ٨ - أحمد قاسم جودة : الكرميات ، خطب وبيانات صاحب العالي مكرم عبيد باشا  
من فجر النهضة المصرية إلى اليوم ص ١٧٦ ، من البيان القى القاه مكرم باشا  
تقديمًا لبيزانية الدولة ١٩٤٢
- ٩ - دكتور واثق البراوي : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ص ٨١
- ١٠ - أحمد قاسم جودة : المرجع السابق ص ١٨٠ خطبة مكرم باشا السالفة الذكر
- ١١ - نفس المصدر ص ١٨١
- ١٢ - مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٨٩

- ١٣- لاكور : الرجوع السابق ص ٢١
- ١٤- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ١٥- نفس المصدر من شهادة روزنتال
- ١٦- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢ من مقال لسلامة موسى
- ١٧- نفس المصدر في ٢ مارس ١٩٢٤ من شهادة روزنتال
- ١٨- نفس المصدر في ١٧ أغسطس ١٩٢١
- ١٩- نفس المصدر في ١٩ أغسطس ١٩٢١
- ٢٠- لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢٢ ، ٦٠ ، ٧٤ ( طبعة بيروت )  
الترجمة العربية .
- ٢١- الأهرام في ١٢ مارس ١٩٢٤
- ٢٢- نفس المصدر في ١٤ ديسمبر ١٩٢١
- ٢٣- نفس المصدر في ١٢ يولية ١٩٢٢
- ٢٤- نفس المصدر في ٧ ، ١٣ مارس ١٩٢٤ ، ٢٩ يولية ١٩٢٢
- ٢٥- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢
- ٢٦- نفس المصدر في ٣ يناير ١٩٢٣
- ٢٧- نفس المصدر في ١٨ أكتوبر ١٩٢١
- ٢٨- نفس المصدر في ٢١ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٢
- ٢٩- نفس المصدر في ٤ أغسطس ١٩٢٢
- ٣٠- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٣١- نفس المصدر في ٣ و ٩ يناير ١٩٢٣
- ٣٢- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢
- ٣٣- نفس المصدر في ١١ أغسطس ١٩٢٢
- ٣٤- نفس المصدر في ١٢ يوليو ١٩٢٢
- ٣٥- نفس المصدر في ١٣ يوليو ١٩٢٢
- ٣٦- نفس المصدر في ٣ أغسطس ١٩٢٢
- ٣٧- نفس المصدر في ٩ ، ٤ ، ١٩ أغسطس ١٩٢٢



- ٢٨- نفس المصدر في ١١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٢
- ٢٩- نفس المصدر في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢
- ٤٠- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢
- ٤١- نفس المصدر في ٩ ديسمبر ١٩٢٢
- ٤٢- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٣- نفس المصدر العدد ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٤- لاكور : الرجوع السابق ص ١٠٦ حاشية ١
- ٤٥- لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٢٢
- ٤٦- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٤٧- نفس المصدر والعدد
- ٤٨- نفس المصدر والعدد
- ٤٩- فؤاد محمد شبل : المستور السوفيتي ص ٥٥ (١٩٢٨) وجون ديشيتار جوليود : تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ص ١٧٠ (بيروت)
- ٥٠- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٣
- ٥١- نفس المصدر في ٤ ، ٥ ، ٦ يناير ١٩٢٣
- ٥٢- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٣
- ٥٣- نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٥٤- لاكور : الرجوع السابق ص ٣٤ - ٣٥ .
- ٥٥- الأهرام أول يوليو ١٩٢٤
- ٥٨- نفس المصدر في ٨ مارس ١٩٢٤ من بيان لسلامة موسى بعنوان « الاشتراكية والشيوعية وتاريخهما في مصر »
- ٥٩- نفس المصدر في ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٣
- ٦٠- نفس المصدر في ٢١ مارس ١٩٢٣
- ٦١- نفس المصدر في ١٣ ، ١٧ مارس ١٩٢٣
- ٦٢- نفس المصدر في ١٩ مارس ١٩٢٣
- ٦٣- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٣
- ٦٤- نفس المصدر في ٢٢ مارس ١٩٢٣

- ٦٥- نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣
- ٦٦- نفس المصدر في ٢٦ أبريل ١٩٢٣
- ٦٧- نفس المصدر في ٥ يونية ١٩٢٣
- ٦٨- نفس المصدر في ٢١ يونية ١٩٢٣
- ٦٩- لاكور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٦
- ٧٠- الأهرام في ٢٦ مايو ، ١١ يونية ١٩٢٣
- ٧١- نفس المصدر والمصدر
- ٧٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ص ٥
- ٧٣- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤
- ٧٤- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤
- ٧٥- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤
- ٧٦- الجزيرة : المرجع السابق ص ٨٥
- ٧٧- الأهرام في ٧ مارس ١٩٢٤
- ٧٨- نفس المصدر في ١٢ مارس ١٩٢٤
- ٧٩- نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤
- ٨٠- نفس المصدر في ٦ مارس ١٩٢٤
- ٨١- نفس المصدر في ٥ مارس ١٩٢٤
- ٨٢- نفس المصدر في ٢٥ فبراير ١٩٢٤
- ٨٣- نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤
- ٨٤- نفس المصدر في ١٣ مارس ١٩٢٤
- ٨٥- نفس المصدر في ١٩ ، ٢٠ مارس ١٩٢٤
- ٨٦- نفس المصدر في ٢٠ مارس ١٩٢٤
- ٨٧- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤
- ٨٨- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤
- ٨٩- نفس المصدر في ١٨ مارس ١٩٢٤
- ٩٠- نفس المصدر في ١٩ أبريل ١٩٢٤

- ٩١- نفس المصدر في أول يولية ١٩٢٤
- ٩٢- نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤
- ٩٣- نفس المصدر في أول أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٤- نفس المصدر في ٧ أكتوبر ١٩٢٤
- ٩٥- نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٢٤
- ٩٦- نفس المصدر في ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٤
- ٩٧- نفس المصدر في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ١٤ يناير ١٩٢٦
- ٩٨- دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٩
- ٩٩- نفس المصدر ص ٢٣ - ٢٩ ، ٣٠٩ - ٣٢٠
- ١٠٠- الأهرام في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠١- نفس المصدر في ١٥ أغسطس ١٩٢٥
- ١٠٢- السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥ ، الأهرام في ٢ يونيو ١٩٢٥ ، لاكور : الاقتصاد السوفيتي ص ١٠٥
- ١٠٣- الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠٤- نفس المصدر في أول مايو ١٩٢٥
- ١٠٥- نفس المصدر في ١٧ يونيو ١٩٢٥
- ١٠٦- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١٠٧- نفس المصدر في ٢ يونيو ١٩٢٥
- ١٠٨- نفس المصدر
- ١٠٩- نفس المصدر في أول يونيو ١٩٢٥
- ١١٠- نفس المصدر في ١٨ يونيو ١٩٢٥
- ١١١- نفس المصدر في أول أغسطس ١٩٢٥
- ١١٢- نفس المصدر في ١٦ يونيو ١٩٢٥
- ١١٣- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦
- ١١٤- نفس المصدر في ٢ يونيو ، وأول أغسطس ١٩٢٥
- ١١٥- الأخبار في ٢٩ أغسطس ١٩٦٣ من مذكرات سعد زغلول بتاريخ ٤ يونيو ١٩٢٥

- ١١٦- السياسة في ١٠ سبتمبر ١٩٢٥
- ١١٧- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٦
- ١١٨- السياسة في ١٤ أغسطس ١٩٢٥
- ١١٩- الأهرام في ١١ يناير ١٩٢٦
- ١٢٠- نفس المصدر في ٨ يناير ١٩٢٦
- ١٢١- نفس المصدر في ٢٠ يناير ١٩٢٦ ، السياسة في ٥ يوليو ١٩٢٥
- ١٢٢- يذكر لاکور أن ابن السعود كان يلقى الكثير من الشف من السياسة السوفيتية في أواسط العشرينات ، وكانت هذه السياسة في ذلك الحين تعتبر حكمه للعجز ضريرة لازب من أجل استقلال المنطقة وتطورها تطوراً حراً ( لاکور : المرجع السابق ص ٧٨ ) أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٥٤٥ - ٥٤٦ من السياسة في ٧ مايو ١٩٢٨
- ١٢٣- نفس المصدر ص ٥٤١ من البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨
- ١٢٤- مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٢٥- أحمد شفيق ص ٥٤٢ - ٥٤٣ ، من البلاغ في ٩ مايو ١٩٢٨
- ١٢٦- نفس المصدر في ٥٣٧ - ٥٤٠ من السياسة في ٨ مايو ١٩٢٨
- ١٢٧- مارسيل كولومب : المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٢٨- لاکور : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ص ١٢١
- ١٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٤ من البلاغ في ١٩ مايو ١٩٢٨
- ١٣٠- الأهرام في ١٦ ، ١٧ يوليو ١٩٢٥
- ١٣١- لاکور : الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط ص ٣٩

## الفصل الحادي عشر

# المعركة الدستورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ - يونيو ١٩٢٨

## (١). المد الرجعى

### كيف بدأ العيث بالدستور ، وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر الدستورية؟

كان الموقف بعد استقالة سعد باشا تحت الضغط البريطانى يستدعى وقوف جميع السياسيين صفا واحدا لمقاومة الخطر الداهم الذى يهدد البلاد . وقد أفسح سعد باشا الفرصة لذلك عندما صرح فى مجلس الشيوخ ( جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ) بعد قبول استقالته قائلا : « اننى وزملائى مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن اعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس فىنا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة » . (١)

وفى تلك الاثناء استقدم الملك فؤاد زيور باشا ، وعهد اليه بتولى الوزارة ، وكان زيور باشا يشغل اذ ذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ . وكان فى نظر الناس وفديا ، فتألفت وزارته ومن بين اعضائها أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان منحرم بك وكيل وزارة الاشغال ، وكان معروفا بميوله الوفدية (٢) . وبهذا بدت الوزارة أشبه بخط دفاع ثان للحركة الوطنية ، وامتدادا «معتدلا» لوزارة الوفد ، وكان يمكن للبلاد فى عهدهما أن تتخطى الأزمة الخطيرة دون كثير من الحسائر لو ارتفع زعماء المعارضة بأنفسهم الى مستوى الخطر ، ولو غلب الملك فؤاد مصلحة بلاده على مصلحته الشخصية . ولكن الحوادث التى جرت دلت على أن مصلحة مصر كانت فى المقام الثانى فى خاطر القصر وزعماء المعارضة ، وأن الرغبة فى الثأر واحتملال الفراغ الذى خلفته الوزارة الدستورية ، كان فوق الرغبة فى انقاذ البلاد من محنتها الخطيرة .

وتكشف مذكرات الدكتور هيكى الكثير فى هذا السبيل ، مما كان محل انتقاده شخصيا ، رغم انه كان فى ذلك الحين يتولى دفة جريدة

«السياسة» . فيذكر كيف انتهز صدقي باشا الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البريطاني ، بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا في تأييده . وكيف انتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى معسكر محاربي الوفد ، وكيف رأى « ابتهاجا في صفوف الاحرار الدستوريين » لسقوط الوزارة الدستورية يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجبتهم أنا قاسمينا من حكومة الوفد ظلمنا وعنتنا أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان في عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا في عبث (٣) .

وهكذا تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة ضد الوفد والشعب الذي يسنده ، وشغل القصر وزعماء المعارضة عن مصلحة البلاد في تلك اللحظة الشديدة الحرج باثارة الخصومة الحزبية وتفتيت الموقف الداخلي . وعندى أن ما ساعد هذه القوى المعادية للوفد على اجترار فعلتها أمرين هامين : الأول ، الصدى العظيم الذي أحدثه مقتل بريطاني كبير له مركز السردار لي ستاك ومكانته ، وما تبعه من سقوط أول وزارة دستورية تحت ثقل اعتداء بريطاني جسيم على استقلال البلاد ، فقد ساد البلاد ذهول مفاجيء وأصيب بخذلان وقتي ساعد عليه أن سعد زغلول نفسه وقد أدرك جسامه الخطر ، دعا الشعب في يوم استقالته الى الهدوء والبعد عن الطيش قائلا : « ان الموقف دقيق جدا ، وان المظاهرات ليست في مصلحة البلاد » ، ثم نصح جموع الطلبة الذين أضربوا عن دروسهم في اليوم التالي بالعودة الى دروسهم « لأن في هذا مصلحة البلاد » (٤) بهذا كانت الحالة النفسية للشعب مشجعة لقوى الرجعية والانتهازية على التسلل الى الميدان ومحاولة البطس بالوفد . ويلاحظ أن هذه الحالة النفسية نفسها قد استفاد منها الجانب البريطاني ، فقد برر اللورد النبي تسرعه في تقديم انذاره دون الرجوع الى تعليمات حكومته ، بأن الرأي العام المصري ، « كان مهيبا لتلقى اجراءات صارمة في ذلك الوقت » وقد سبقت الإشارة الى ذلك .

أما الأمر الثاني الذي شجع هذه القوى المعارضة على القيام بدورها فهو أنه كان تحت يدها في ذلك الوقت ، وللمرة الأولى والأخيرة ، قضية تستحق الجدل تستطيع أن تدفع بها أمام الرأي العام وتدعوه للفصل فيها ، ألا وهي اخفاق السياسة التي انتهجتها الحكومة الدستورية والبرلمان في تحقيق أمانى البلاد ، ومستولييتها عن تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا الى تلك الحالة السيئة التي وصلت اليها . وعندى أن هذه القضية كان من الممكن أن تلقى ما تستحق من اهتمام لدى الرأي العام ، لو أن تلك

القوى المعارضة للوفد. كانت تؤمن بجديتها . وتؤمن بالتالى بمصلحة البلاد ، لا بمصلحتها ، وتستمد من هذا الايمان قوة دافعة للخروج من مأزق الانذار البريطاني خروجاً كريماً يتيح لها الظهور بمظهر المخلص للبلاد من أخطاء وزارة الوفد ونتائجها ، ويدفع الأمة للمقارنة بين عمل كل منهما عند الاستشارة الشعبية . ولكن استسلامها واستخدامها أمام الانجليز لشراء سكوتهم على مؤامرتها ضد الحياة النيابية ، كان يجعل من هذه المقارنة أمراً عسير التصور ، فهل كان الشعب الا ليفضل المقاومة على الاستخذاء ، والجهد على الاستسلام ؟ وهكذا فقدت تلك القوى فرصتها الثمينة الوحيدة لكسب انتصار سياسى على الوفد ، أو على الأقل كسب رأى عام يعتد به الى جانبها ، وقضى عليها سياسياً الى الأبد .

ولقد كان سقوط هذه العناصر خسارة حقيقية لانجلترا ، وقد أدرك ذلك المؤرخ الانجليزى « توينبى » الذى يلقى اللوم على الجانب البريطانى الذى سمح بسقوط هذه القوى ، بل وأجبرها على السقوط ، فيذكر أن قسوة الشروط التى فرضت على مصر فى انذار اللورد ألبى كانت قاضية على أولئك السياسيين الذين أظهروا الشجاعة والوطنية ليتحملوا عبء المنصب فى تلك الظروف المألكة ، وأن اجبار زيور باشا وزملائه على الانتحار سياسياً بقبول تلك الشروط دون تخفيف ، كان بمثابة تمهيد من السلطات البريطانية دون قصد لعودة العناصر المتطرفة الى الحكم مرة أخرى (5) .

### \*\*\*

وقد انبثت خطة القصر لهدم الوفد على وسائل ثلاث : الوسيلة الأولى ، تحميل حكومة الوفد وبرلمانه مسئولية النتائج التى ترتبت على الانذار البريطانى . ثانياً ، محاولة هدم الوفد من الداخل ، وهذا هو الباعث وراء حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية التى سنتاولها بالايضاح . أما الوسيلة الثالثة فهى تأليف حزب للقصر يتولى امتصاص هذه العناصر الخارجة على الوفد ، ومنها شتات الانشازيين من كبار الموظفين والضباط المحالين على المعاش والموالين للقصر ، ليتولى ملء الفراغ الذى سوف يخلقه الوفد بعد سقوطه المتوقع فى الانتخابات التى ستجرى . وهذا هو سبب قيام « حزب الاتحاد » ، أو « حزب الشيطان » كما أطلق عليه سعد زغلول . بل هو سبب سقوطه أيضاً ، لأن احتفاظ الوفد بمركزه السياسى لم يترك فراغاً يحتله حزب الاتحاد مما أدى الى سقوطه .



وقد ظهرت هذه النوايا نحو الوفد ونحو الحيلة الدستورية غداة تأليف وزارة زيور باشا . فقد أستصنرت الوزارة مرسوما من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وقد أعلن زيور باشا أسباب هذا التأجيل في خطابه الى الملك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، الذي طلب فيه حل البرلمان المصري فقال : « ان الوزارة عندما تولت الحكم ، رأت أن اشراك البرلمان في مهمتها إعادة العلاقات العادية مع الحكومة البريطانية كان مستحيلا ، فهذان المجلسان الخاضعان في الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة السابقة تمثله ، كانا متضامنين تضامنا وثيقا مع تلك الوزارة في سياستها التي أدت ، حسب تبليغات الحكومة البريطانية ، واعتراف تلك الوزارة ، الى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المشنوم . ولقد كان استمرار المناقشات البرلمانية في هذه الظروف مهيجا للخواطر مسوئا لمركز السيامي واقفا في سبيل حل الخلاف ، ولهذا كان تأجيل انعقاد البرلمان ضرورة لا مفر منها » (٦)

قد انتقلت جريدة البلاغ الوفدية هذا القرار نقدا مرا ، فتساءلت : « لماذا كرهت الوزارة مواجهة البرلمان ، بعد أن علمت أن سعد باشا أعلن في مجلس النواب أنه مستعد هو واصدقاؤه لتأييد كل وزارة تعمل لخدمة البلاد ، وبينما كان يعلن ذلك كان معروفا لديه أن زيور باشا يؤلف الوزارة الجديدة ؟ » فالوزارة قد ارتكبت خطأ ، لأنه إما أن تكون أعمالها مما يمكن عمله اجتنابا لضرر جسيم ، وإما أن تكون هذه الأعمال في ذاتها ضرا جسيما . فإذا كانت مما يمكن تحمله واجتناب الضرر الجسيم فقد أثبت البرلمان في أحوال عديدة أنه لا يمتنع عن قبوله ، لأنه يقدر الحوادث تقديرا صحيحا ، ولدينا قبوله للمطالب الخاصة بالجرية برهان على أنه ليس طائشا ولا متطرفا . . . أما ان كانت الأعمال في ذاتها ضرا جسيما وكانت الوزارة تعتقد أن البرلمان لا يوافقها عليها ، وأنه أولى لها حينئذ أن تؤجل انعقادها ، فكيف تستطيع أن تحمل وحدها هذه المسؤولية ، وكيف اذا طلب الانجليز منها اليوم مطالب ضارة بحقوق البلاد تحرم نفسها من وجود البرلمان بجانبها ؟ » (٧) . على أن خطة الحكومة الاستسلامية بإزاء الانجليز لم تلبث أن اتضحت - على النحو الذي مر بنا - فقدم الوزيران الوفديان استقالتيهما بعد اسبوع واحد من تأليف الوزارة ، وصرحا في الصحف بأن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما ، وأنه من الأسباب التي دعتهما الى الاستقالة .

وكان هذا بداية المعركة ، ففي يوم ٢ ديسمبر ١٩٢٤ رفع ١١٧.

عضوا من النواب الوفديين الى الملك فؤاد عريضة يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل ختام المدة التي تأجل اليها ، لمعالجة تلك الحالة التي أدخلت البلاد اليها قسرا ، والنظر في التصرفات غير الدستورية التي قامت بها الوزارة . ولما لم ترد الوزارة على طلبهم هذا عادوا في يوم ٥ ، ٦ ديسمبر فكررروا هذا الطلب وعززوه بأسباب أخرى منها أن يتمكن البرلمان من حماية الحرية الشخصية المهددة التي كفلها الدستور ، ولأن اذعان الوزارة لمطالب الانجليز ، وتنفيذها فعلا بعض هذه المطالب ، وشروعها في تنفيذ البعض الآخر ، مما يجعل استمرارها في سياستها يكاد يقضى على كيان البلاد وحقوقها (٨) .

وكان رد القصر على هذا الطلب بليغا ، ففي يوم ٢٤ ديسمبر صدر مرسوم يقضى بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناجين لاجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٦ مارس ١٩٢٥ (٩) . وقد جاء في مذكرة الحل التي بررت بها الوزارة هذا الاجراء أن « الاغلبية البرلمانية بتقديمها تلك العرائض الى الملك ، التي وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها ، في لغة حادة ، لوما تعدل شدته عدم صحته ، كما أنها أظهرت عداوة ثابتة القواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو اقتناع » قد أقامت « بوسائل مخالفة للدستور خلافا بين الوزارة والبرلمان لا يمكن حله الا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب » ولما كان « تصرف الاغلبية البرلمانية ليس معناه في الحقيقة الا البقاء والاستمرار عنادا في هذه الخطة السياسية نفسها التي عرضت القضية القومية للخطر من طريق علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، والتي أخضعت ادارة البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستشارة الأمة في هذه الخطة السياسية واجبة كضرورة لا مفر منها » (١٠)

ولم يلبث القصر أن أخذ في تنفيذ خطته في هدم الوفد من الداخل في مستهل عام ١٩٢٥ ، بهمة حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي . فقد أخذ كثيرون من شيوخ ونواب الهيئة الوفدية يستقيلون منها ويسندون سبب استقالاتهم الى « ما ذاع أخيرا من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة الاخلاص الواجب لجلالة الملك » . وكان من أهم هذه الاستقالات ، استقالة محمد سعيد باشا ، فبسبب ما اشتهر به هذا الرجل من بعد النظر ، كانت استقالته توحى بأقول نجم الوفد ، بينما أخذت الصحف الانجليزية تساهم في المعركة بدعاية واسعة النطاق في هذا الاتجاه ، وكان مما كتبه جريدة « التايمز » أن الوفد المصري بالرغم من

مجاهرته بالولاء للعرش ، فان جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطربا الى الجمهورية (١١) .

والحقيقة أن الانجليز كانوا في ذلك الوقت يغنون الحملة ضد الوفد من طريقين : الطريق الأول ، مساعدة القصر واطلاق يده تماما في حزم الوفد . وفي هذا يقول سعد باشا لمكاتب المانشستر جارديان البريطانية : « ان الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بالدستور الا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذي يستحقونه » . انكم لاتستطيعون الاقلاق من التبعة ، (١٢) أما الطريق الثاني ، فهو محاولة ادانة الوفد كهيئة في جريمة مقتل السردار : ففي يوم ٢٧ نوفمبر اعتقلت السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمي بك ومكرم عبيد عضوي مجلس النواب ، ومحمود فهمي النقراشي ، وكيل وزارة الداخلية . وكان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية ، مع عدم وجود حالة الاحكام العرفية ، وبالرغم من الحصانة البرلمانية بالنسبة للاول والثاني مما اعتبر اهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، ولهذا ثارت ثائرة الرأي العام وممثلي الأمة لهذا الاعتداء ، مما اضطر الحكومة للنسعى في تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية . وبعد هذا قام البوليس المصرى ، تنفيذا للتعليمات البريطانية ، بالقبض على كل من الاستاذ شفيق منصور ، والشيخ مصطفى القاياتى والاستاذ راغب اسكندر والاستاذ حسن يس ، وكلهم من النواب . ولم تكتف الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، كما قبض على كثيرين غيرهم من غير النواب (١٣) .

على أن هذه المحاولة من جانب الانجليز والحكومة ، لم تلبث أن أدت الى عكس المطلوب منها في نفوس الشعب . فيذكر الدكتور هيكل أنها أثارت جوا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون عنه ، وأن سعد زغلول باشا قد شعر بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة ، فخرج من العزلة التي كان قد فرضها على نفسه في فندق « مينا هاوس » عقب اعتقاله الوزارة ، ليخوض الحركة الانتخابية التي أعلنت الحكومة موعدها (١٤) .

## حزب الشيطان

كانت الخطوة التالية أمام القصر ، بعد حركة الاستقالات من الهيئة الوفدية ، هي تأليف « حزب الاتحاد » ليخوض المعركة الانتخابية التي كان صدقي باشا اذ ذاك يدبر لها بطريقة الخاصة جميع الوسائل التي تؤدي الى سقوط الوفد . وكان صدقي باشا قد أودى ايذاء شديدا من الوفد عقب طرده منه هو ومحمود أبو النصر بك ، فكانت هذه فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور . وقد استعان الملك فؤاد بشخصية موتورة أخرى من الوفد لتأليف حزبه ، وهو حسن نشأت باشا الذي تعرضنا لتفاصيل النزاع بشأنه بين الملك وسعد زغلول ، فلما هبت الريح عكس السفينة الوفدية ، وجد نشأت باشا الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتي من نشاط وقوة ، وقد أخذ ، لتأليف حزب الاتحاد ، يضم اليه كل من استقال من هيئة الوفد ، وكل ذي مطمع في المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفاياتهم الى ارتقائها ، وكل ضعيف الإرادة من الأهالي ، مستعملا نفوذ بعض رجال الإدارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقي ، منوها بمؤامرة الملك لهذه الحركة التي تستهدف مناضلة الحزب المشكوك في إخلاصه للعرش (١٥) .

وقد كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بهذا الشكل السافر ضد الوفد ، الذي كان ينعت في ذلك الحين بأنه عدو للعرش ، مخاطرة جسيمة من جانبه ، فقد عرض نفسه بذلك لاستفتاء شعبي ضده فيما لو فاز الوفد في الانتخابات . وقد حذرت صحيفة وفدية من هذه المخاطرة في مقال لها فقالت : « ليفكر أولئك الذين يقولون انهم خدام العرش المخلصون ، ثم ليفكروا في مرمى أعمالهم ، فقد آن لهم أن يروا جسامه السوء الذي قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر في الخارج ، فاذا استمرت هذه الحملة الشائنة ، فان فوز الوفد في الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة » (١٦) . وكتبت جريدة البلاغ في يوم ٤ يناير تقول : « ان الذين يروجون لهذا ، التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة المثلة في أشخاص وكلائها ونوابها . فكل تهمة توجه اليهم ، انما هي تهمة موجهة الى الأمة التي وثقت بهم (١٧) » . على أن الملك فؤاد كان في ذلك الحين يرى في تلك الظروف فرصة العمر للتخلص من الوفد ، وكان في الوقت نفسه مطمئنا الى تدابير صدقي باشا

وقد أعلن عن تأليف الحزب في العاشر من يناير ١٩٢٥ عندما

اجتمع أعضاؤه يفندق سميراميس حيث ألقى اللواء موسى فؤاد ، أحد الشيوخ المستقلين من الهيئة الوفدية ، خطاباً أبان فيه فكرة تأليف الحزب ، وزعم أنها لتوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها ! - وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلي الذي ندد بسيطرة الوفد فقال « ان البلاد قاست كثيراً من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التي آلت ، في كثير من الأحوال ، وحين تتطلب الحاجة الضرورية التساند والمعاونة - الى سيطرة مشكوك في نفعها » - ثم أصدر الحزب جريدة له أسماها «الاتحاد» ، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ، هي جريدة « الليبرتي » ، بعد أن انسحب منها الأستاذ ليون كاسترو فأصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية . وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد الذي صيغ في عبارات مطاطة وقصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية ، فتحدث عن اصلاح الأزهر ورفق حالة الفلاح وحالة العمال وإنشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية وتشجيع التجارة الوطنية والاستثمار من الملاجيء والمستشفيات وتحسين حال رجال الادارة ، الذين كانوا يجتذبون له الأنصار من بنادر الريف وقراء . وقد اعتبر البرنامج هذه الاصلاحات الداخلية وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، متمثلاً في ذلك بحزب الأمة ، كما اقتبس من برنامج الحزب الوطني القديم « الدعوة في خارج البلاد لاقتناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية » ، متوجهاً أن القضية المصرية لا زالت قضية دولية . ثم ختم الحزب برنامجه بهذه العبارة : « لتحيى مصر . وليحيى الملك » .

وقد سخرت جريدة البلاغ من هذا البرنامج الذي أعلنه الحزب فقالت انه « حزب الانصراف عن التمسك الآن بالاستقلال والاكتفاء بإنشاء الاساسات الذي يمكن بعد انشائها ، أي بعد عشرات من السنين أن نقول اننا صرنا أهلاً للاستقلال فيجب أن نطالب به . ومتى جاء هذا الوقت وطلبنا الاستقلال وقلنا لانكثراً هانحن قد أقمنا الاساسات كلها فأصلحنا الأزهر ورقينا حالة الفلاح وحالة العمال ونفذنا كل البرنامج الذي رسمه حزب الاتحاد ، فهي اعطينا الامتقلال التام لمصر والسودان ، فسوف تلجأ انجلترا الجاء الى التخصوع امام رغبتنا لأن الاساسات التي تكون قد أقمناها هي في نظر حزب الاتحاد اسباب ملجئة » (١٨) .

على كل حال فان تأليف حزب الاتحاد كحزب للعرش يشيئ سؤالاً وجيها هو : لماذا آثر الملك فؤاد تأليف حزب جديد يخوض به المعركة

ضد الوفد ، ولم يعتمد في ذلك على حزب الأحرار الدستوريين وهم  
الاعداء التقليديون للوفد ؟ • والبواعث هنا كثيرة ، أولها أن هذا الحزب  
كان مكروها من الشعب الذي عبر عن ذلك في كثير من المناسبات وأهمها  
الانتخابات الأولى ، ولهذا فلم يكن الملك ليتوقع أن يحرز له هذا الحزب  
الانتصار المرجو على الوفد - وهذا هو رأى سعد باشا شخصيا • (١٩)  
ثانيا - أن هذا الحزب الذي يعتبر الوريث الشرعي لحزب الأمة ، قد  
ورث فيما ورث عنه ، عدا رجاالاته للقصر ولطفيان القصر ، وهو ما تمثل  
بوضوح في أثناء معركة الدستور ، وخصوصا في خطابات عبد العزيز  
بك فهي المفتوحة الى يحيى ابراهيم باشا • بل ان تأليف حزب الأحرار  
الدستوريين انما كان من أجل مقاومة نزعة القصر الأوتوقراطية والدفاع  
عن مشروع الدستور • ولما كان الملك فؤاد يعرف هذا كله ، فلم يكن  
يرى فيه مشجعا على الاستعانة بهذا الحزب والاعتماد عليه • ثالثا ، أن  
الملك كان يحس نحو الأحرار الدستوريين بمثل العدا الذي كان يحس  
به نحو الوفديين • فكلاهما في نظره يريد الاستئثار بالسلطة تحت اسم  
«الحكم الدستوري» ، وقد عبر نشأت عن ذلك في تقريره لقيام حزب الاتحاد ،  
فعندما سأل الدكتور هيكل عن الغرض من تأليفه قال : « ان بالبلد  
حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريين • وقد تغلب الوفد  
في الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض  
أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم ما لبثوا حين  
ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الراى العام ، ولو أنهم  
كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر  
فيه كما استأثر الوفد به ، ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من  
الأمر شيء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة في  
البرلمان ، يستطيع به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه  
مصلحة البلاد ، من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات  
جديدة » (٢٠) •

وفي الحقيقة أن الأحرار الدستوريين قد خدعوا خديعة كبرى في  
العهد الجديد ، وعلقوا عليه آمالا كبارا في الوثوب الى الحكم والاستئثار  
بالغنيمة أو حتى الاشتراك فيها ، ولم يعرفوا إلا فيما بعد ، أن الدور  
الذي رسم لهم لم يكن يتعدى دور الأداة في يد القاتل ، لا يكاد يستخدمها  
في جريمتها حتى يتخلص منها • فيذكر « لويد » أن زيور باشا أفهم

الملك فؤاد أنه من الضروري ، لمنازلة الوفد ، تعزيز وزارته ببعض العناصر القوية في الأحرار الدستوريين ، فقبل الملك وعين صدقي باشا وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر (٢١) . واختيار صدقي باشا بالذات كان مرسوما بعناية . فهو من ناحية كان يكفل أحراز عطف الأحرار الدستوريين وتأييدهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية ، ومن ناحية أخرى فإن صدقي باشا لم يكن عضوا مقيدا في حزب الأحرار الدستوريين ، ولكنه كان وزيرا مع عدل وثروت وصديقا للأحرار الدستوريين ، فاستخدامه لا يعتبر اشراكا لهم في الحكم اذا فاز حزب الاتحاد في الانتخابات فوزا مبينا . وفي الواقع أن القصر لم يلجأ لاشراك الأحرار الدستوريين في الحكم كحزب ، الا عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، عندما فقد الأمل في حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الأفراد بالحكم . ومع هذا فعندما منحت الفرصة لطرده الأحرار من الوزارة بعد ذلك لم يتردد القصر في انتهازها .

### حركة الانتخابات

ولقد تحقق الغرض من تعيين صدقي باشا في الوزارة . فيذكر الدكتور هيكل أن قبول صدقي باشا الحكم على أنقاض النظام البرلماني قد لقي ابتهاجا في صفوف الأحرار الدستوريين (٢٢) . وسرعان ما اشتركوا في حملة الشتائم على الوفد ورميه بأنه بسوء سياسته وفساد تصرفات حكومته قد جر على البلاد تلك المحن وعرضها للاندثار البريطاني الذي وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتحدين . وفي الوقت نفسه أخذ صدقي باشا يعد المسرح لمعركة الانتخابات الجديدة ، وهي المعركة التي لعلها أهم المارك الانتخابية التي دارت في مصر ، لأنها أثبتت أن الشعب المصري يتمتع بحيوية سياسية دافقة تجعله يبرأ سريعا من أشد السقطات ، فقد كان عند هذه المعركة أن توقف المد الثوري عن الانحسار ، ورد الشعب ردا بليغا على ما اتهمته به جريدة « التايمز » البريطانية حين تحدثت عن فرصة نجاح زيور باشا في الحكم فقالت انه « يتوقف على أن يقدم لها المصريون كل مايسمح به جبنهم الوراثي من تأييد » . وكانت تقصد أن ينكمش الشعب أمام وسائل الضغط النازل على ارادته في ذلك الحين من الوزارة الزبورية . وقد نددت جريدة البلاغ الوفدية بهذا المقال فقالت انه « يعزو للشعب المصري نقائص لا تتوفر الا في أمة عبيد أذلاء فقلت الشعور بكل نزعة

شريفة وكرامة قومية » ، وقالت « فلتتغن التايمز بمحاسن وزارتها الحاضرة ماشاحت ، ولتحمل على الشعب المصرى ورئيسه قدر ماتستطيع ، فليست تصل بهذا الا الى تقيض أغراضها على خط مستقيم » (٢٣) .

وقد لحص الاستاذ العقاد المعركة الانتخابية فى عبارة واحدة صادقة فقال : « انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة » . ومنهم الأمة بحذافيرها » (٢٤) . ويكفى هنا أن نشير الى بعض الأساليب التى اتبعت فى هذه الانتخابات التاريخية . فقد أغفلت وزارة زيور باشا العمل بقانون الانتخاب المباشر ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، ورجعت الى العمل بالقانون القديم ، ولكن من حيث المبدأ فقط . فقد ألغت انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات ، وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثينيين جدد . ثم أخذت تعبث بكشوف الناخبين ، فجعلت مثلا الكشف الثلاثينى الذى أدرج فيه اسم سعد باشا زغلول ، يجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة . وكان من نتيجة هذا الترتيب ، الذى عنيت به الوزارة عناية خاصة ، أن سعد زغلول لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا ، وفاز عليه أحمد طلعت باشا ، رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد . ثم وقبل اجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط ، وبعد أن رأت الوزارة أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز ، قررت تعديل تقسيم عدد ١٠٦ دائرة لمصلحة مرشحي الحكومة . هذا بينما كان رجال البوليس والادارة يضيّقون على المنتمين للوفد تضيقا شديدا ، ويمنعونهم من ممارسة أى حق انتخابى ، ويبذلون كل مساعدة لمرشحي الاحزاب الموالية للحكومة (٢٥) .

ثم نزلت السياسة البريطانية بثقلها فى المعركة الانتخابية ، فقد نصح وزير خارجيتها تشمبرلن الشعب المصرى فى خطبته التى القاها فى « برمنجهام » فى أول فبراير ، بأن « يتدبر جيدا عواقب القرار الذى فرض عليه الآن اصداره ، ويزن نتائج الخيار الذى سيرضاه » ، لأن ادراك الشعب المصرى لهذا مهم لمصر « لكى نحافظ على الحريات التى منحناها اياها والتى تتمتع بها » . وقد أعقبه المستر امرى فى خطاب له فى دائرته الانتخابية فاعلن أنه « من اللازم الذى تقضى به الضرورة لحفظ حياتنا كدولة بحرية كبيرة ، ألا تكون مصر الواقعة على طول قناة السويس عرضة لتفوذ معاد للامبراطورية البريطانية ، سواء أكان فى داخل البلاد أم خارجها » (٢٦) .



هذا كله يبين الضغط الكبير الذي تعرضت له مصر في الداخل والخارج في تلك الانتخابات الهامة ، التي كانت في حقيقتها اختبارا لعنوية الشعب المصري بعد الصلعة التي تلقاها في حادثة مصرع السردار . وقد رأى الوفد من الضروري أن يلجأ إلى الحيلة ، بالإضافة إلى ما بذله من جهد في اعداد جهازه الضخم لخوض المعركة ، فقد أوحى إلى جماعة من أنصاره بأن يتصلوا بصدقى باشا وأن يقسموا له ماشاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد وأنهم مناصروه يوم يصلون إلى مقاعدتهم في المجلس . وقد كان بسبب هذه الحيلة أنه عندما ظهرت نتيجة الانتخابات في يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة في بلاغ رسمي أنها قد فازت في الانتخابات ، وأنها بناء على ذلك ستستمر في الحكم . ثم سارعت بتعديل الوزارة على أساس اشراك حزب الأحرار وحزب الاتحاد فيها ، فضمت إليها من الأحرار عبد العزيز فهمى بك رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك . ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم باشا وعلى ماهر بك وحلمى عيسى باشا ، وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وعين توفيق نسيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ (٢٧) .

ولقد كان الغرض من اجراء تعديل الوزارة بهذه السرعة مزدوجا . فقد قصد به من ناحية أن يشعر هؤلاء النواب الوفديون الذين خدع بهم الوفد صدقى باشا ، بأن الحكومة باقية فيرون من الأصلح لهم أن يتركوا الوفد فعلا وينضموا إليها رعاية لمصالحهم . كما قصد به من الناحية الأخرى أن يطمئن موظفو الادارة الذين تورطوا في كثير من المخالفات إلى بقاء الحكومة في مراكزها ، فيضاعفوا من جهودهم لمساعدتها في الدوائر التي يجب أن يعاد الانتخاب فيها . وهذا ما كشفتته جريدة البلاغ الوفدية في عددها الصادر في ١٥ مارس ١٩٢٥ (٢٨) . وعلى كل حال فعندما اقترب انعقاد البرلمان لم تتورع جريدة « السياسة » عن تحذير هؤلاء النواب من الانحياز إلى سعد باشا في البرلمان حتى لا ينشأ عن هذا الانحياز « مصاعب قوية ومخاطر دستورية لا يعلم غير الله مداها ولا منتهاها » ، « فاما أن تنحازوا إلى جانب الكفايات المشهورة التي أتاحتها الانتخابات الجديدة للبلاد ، واما أن يستهويكم الشيطان فينال سعد في المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكما ، ولكن قد تقضى على هذا الدستور ، وتفسد على البلاد ما جاهلت من أجله ست سنين » (٢٩) . وهذا الكلام الخطير دليل لا ينقض على اشتراك الأحرار الدستوريين في

المؤامرة التي كانت تدبر في ذلك الحين لإبطال الحياة النيابية نفسها والقضاء على الدستور نفسه . وقد مهد عبد العزيز فهمي ، زعيم المحافظين على الدستور وعضو اللجنة التي وضعت وصاحب الخطابات الشهيرة التي تحذر من تعديل الدستور - مهد الطريق لذلك بأن طعن على الدستور في خطبته التي ألقاها في غرفة المحامين في محكمة الاستئناف في ١٨ مارس ، قائلا انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ، ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض ، ، وإن استبدرك فقال : « وبالرغم من هذا الذي أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » (٣٠) .

هذا هو الجو الذي عاشت فيه مصر في تلك الأيام التاريخية من حياتها . ولكنه لم يولد في نفوس الناس جبنًا وخوفًا كذلك الذي تصورته جريدة التايمز ، فبينما كان موكب الملك يسير في طريقه لافتتاح البرلمان في يوم ٢٣ مارس ، كانت الجماهير المصعقة على طول الطريق تهتف له ولسعد باشا ، مع أن زيور باشا هو الذي كان يصحبه في عربته . ثم جاءت الضربة الحاسمة ، عندما أخذ المجلس في انتخاب رئيسه ، فنال سعد باشا زغلول ١٢٣ صوتًا ، ونال عبد الخالق ثروت باشا ٨٥ صوتًا . وهنا تمت الهزيمة للعرش وحقق الشعب انتصارًا استثنائيًا ، هو في ميزان الظروف التي تم فيها فوق كل انتصار .

### حل البرلمان والعودة إلى الحكم المطلق

أدى فوز سعد باشا بأغلبية الأصوات في مجلس النواب ، برغم كل الجهود الملكية والوزارية التي بذلت ، إلى نتائج جسيمة بالنسبة للدستور والحياة النيابية في مصر . فقد اقتنع الملك فؤاد بأن أي محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستوري ، هي محاولة مقضى عليها بالفشل ، وأن الأمة المصرية لا تقبل حيساسة برلمانية مزيفة ، ولا تنخدع ، وأدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم إلا عن طريق إبطال النظام النيابي نفسه ما أمكن إلى ذلك سبيلًا . وهذا هو تفسير الاجراء الذي واجه به انتصار سعد زغلول في مجلس النواب . ففي مساء اليوم نفسه الذي أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرياسة مجلس النواب ، صدر مرسوم ملكي يقضي بحل المجلس ، وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد في أول يومية . وقد أعلن زيور باشا في المجلس أنه كان قد رفع استقالة الوزارة

الى الملك فابى قبولها ، فأشار على جلالتة بحل المجلس بناء على أنه «أظهر لأول وهلة مايدل على اصراره على تلك السياسة التي جرت على البلاد تكبات ومصائب » (٣١) .

كان هذا الاجراء بحل المجلس الجديد يتضمن اعتداء جسيما على الدستور ، لأن الدستور كان صريحا في أن المجلس لا يمكن أن يحل مرتين في دورة واحدة للسبب عينه . ومع ذلك فواضح أن الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ماورد في مرسوم الحل من اجراء انتخابات في الموعد الدستوري ، لأن مثل هذا العمل - كما يقول الدكتور هيكل - كان يعتبر عبثا من العبث ، فان الوزارة ستوف تضطر طبعاً الى حل المجلس الذي ينتخب للمرة الثانية ، اذا هي لم تحصل على أغلبية فيه . وفي الحقيقة أن الوزارة لم تلبث أن استصدرت في يوم ٢٦ مارس - أى بعد ثلاثة أيام فقط - مرسوما بوقف عمليات الانتخابات ، بدعوى أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وأنها تضع للانتخابات قانونا جديدا يكفل هذا التمثيل الصحيح . ويعترف الدكتور هيكل أن أحدا من أنصار الحكومة أو من خصومها ، لم يدر بخاطره ماغسى أن يكون الأساس الذي يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبي ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تمدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ، أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشرع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون ؟ (٣٢) .

وهكذا عطلت الحياة النيابية بعد عام واحد من قيامها . وسرعان ما أخذ القصر ، على أثر ذلك ، يستأثر بكل السلطة في البلاد ، حتى صار وكأنه كل شيء في البلاد له السلطان ، وله الحكم وله الأمر في الجليل والدقيق من شئوننا ، (٣٣) . فقد أصبح هو مصدر التعيينات في جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة وظائف السلك السياسي التي لم تكن تصدر الا بوحى منه . وكانت هذه التعيينات هي وسيلة القصر في مكافأة أنصاره . فملئت الوظائف بالحاسيب والوصوليين ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات في انشاء السفارات والقنصليات في بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا مصر فيها مصلحة ، أولها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار . حتى وصل أمر هذه المفوضيات والقنصليات في عهد وزارة زيور باشا الى درجة من الكثرة لم تكن تتفق وحالة مصر أو تتلام مع صلاتها بالدول الخارجية (٣٤) .

وكان من نتيجة استفحال نفوذ القصر وسلطاته ، وما أغدقه على أنصاره من المغام ، أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، فى الوقت الذى لم يكن هذا الحزب يدخر وسعا فى نشر نفوذه ، فكانت وفوده تطوف بالمديريات تحض المديرين على جمع الأموال للحزب والمساعدة فى توزيع جريدة الاتحاد (٣٥) . ولقد كان هذا بداية الشقاق بين الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ، بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع الى الصف الثانى . فإن الأحرار الدستوريين الذين استقبلوا حزب الاتحاد أول انشائه « بغير امتعاض » ، وكانوا يعاونون على تقويته ، أخذوا الآن يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له (٣٦) . ثم أخذت جريدة السياسة تنقد السياسة المالية التى كانت تتبعها الوزارة ، وهى التى كانت اذ ذاك فى يد رئيس حزب الاتحاد مباشرة ، فكتبت عدة مقالات تنعى التبذير والاسراف فى انشاء المفروضيات والقنصليات وفى تعيين الموظفين وترتيبهم . ثم لم تلبث أن أخشنت تنقيحها ، فى ذكاء وفطنة ، ميدان المعركة المقبلة بين الحزبين ، وهو الدستور . فكتبت تنقد خطة تعديل قانون الانتخاب وتتوقع لها الفشل وترميها بالرجعية ، لأنها كانت ترمى الى تضيق حق الانتخاب وفرض شروط للناخب ، فقالت ان التعديل يجب أن ينحصر فى رفع سن الرشد السياسى الى الخامسة والعشرين أما تضيق حق الانتخاب وفرض شروط للناخب ، فذلك وسائل ثانوية لا تعتقد أنها تصادف نجاحا مطلقا ، وفيها شيء من معانى الرجعية (٣٧) . وفى ٩ يولية ١٩٢٥ كتبت تدافع عن الصحافة قائلة انها « يجب أن تكون حرة الى أوسع الحدود » ، وأكدت أن « كل تشريع يجب ألا ينظر اليه بعين حزبية » ، فالتشريع باق والوزارات متفيرة » (٣٨) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف التالى اشد المعارضة قائلة ان ذلك التعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار ، لأن البلاد « تنتظر عودة الحكم النيابى الى مجراه الطبيعى فى القريب العاجل ، فاذا تأجلت الانتخابات سنة ، ساور النفوس اليأس من عودة الحياة النيابية » (٣٩) .

وقد أدركت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية موقف جريدة الأحرار وانتقالها من موقف المناصر للوزارة فى اعتداءاتها المتوالية على الدستور ، الى موقف المدافع عن الدستور ، فكتبت تقول : « لقد رأت السياسة تغلب الاتحاديين على الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، وتسخيرهم للموظفين فى جمع الأعضاء والأموال للحزب الوليد ، وأيقنت

أن الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين ، ان لم يكن اليوم فغدا ، ولذلك تعدد للأمر عدته وتدافع عن حرية الصحافة وعن احكام الدستور ، حتى لا تطعن غدا بالسلاح الذي يشحذونه للسعديين « (٤٠) » .

### طرد الأحرار الدستوريين من الحكم ، أزمة كتاب « الاسلام واصول الحكم » :

وفي واقع الأمر أن طرد الأحرار الدستوريين من الحكم كان منوطا فقط بسنوح الفرصة الملائمة . ولم تتأخر هذه طويلا ، فقد كانت الأقدار تدخر كتاب الشيخ على عبد الرازق : « الاسلام واصول الحكم » ، مناسبة فريدة لانهاء التحالف غير المقدس بين القصر وبين الذين يطلقون على انفسهم اصحاب المصالح الحقيقية . وقد يكون من المستغرب أن يكون لكتاب علمي بحث اثر ما في سياسة بلد ما ، ولكن اقتران ظهور هذا الكتاب بالظروف التي كانت تجتازها في ذلك الحين فكرة « الخلافة » في العالم الاسلامي ، وارتباط هذه بمصالح الملك فؤاد خاصة ، هو ما جعل كتاب الشيخ على عبد الرازق يحظى بتلك الشهرة وهذا الاثر . ففي تلك الاثناء كانت مسألة الخلافة الاسلامية تطفو على سطح المحيط المصري السياسي لتثير حولها الاهتمام بين المصريين . فمئذ أن أعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة مقرا ، وصرح بأن تركيا لم تبق لها بالخلافة حاجة ، وأنها جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها ، قامت في الهند وفي غير الهند من البلاد الاسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة في دولة اسلامية . وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة في مصر ، كما قيل أن في بعض البلاد الاسلامية - عدا أهل الحجاز وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود - اتجاها الى أن عرش مصر أولى عروش المسلمين بها ، وقد أخذ الاهتمام بهذه المسألة في مصر يكثر حيناً ويفتر حيناً . ثم تزايد في أوائل ذلك الصيف من عام ١٩٢٥ (٤١) .

ولقد كان الملك فؤاد يرنو ببصره الى الخلافة يرمى بها الى هدفين : الأول ، أن يكتسب لنفسه من المهابة بين ملوك العالم الاسلامي وشعوبه ما يكتسبه عادة خليفة المسلمين ، حتى ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، والثاني ، أن يستفيد من هذا المركز الديني العظيم في توطيد سلطته الزمنية في مصر على حساب الحكم الدستوري ، متمثلا في ذلك .

بالسلطان عبد الحميد العثماني في محاولاته • وعلى ذلك فقد أخذ نشأت  
باشا ينشر الفكرة سرا بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر ومدرسيه  
الذين كانوا يخضعون لسلطة الملك المطلقة ، فكان يسافر الى طنطا  
ويجتمع بالعلماء هناك ، ثم الى الاسكندرية والمدن الأخرى التي يمكن أن  
تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات في تلك الجهات  
أطلق عليها اسم « لجان الخلافة » للدعوة لهذه الفكرة (٤٢) : وكانت  
البراهين تقام على أفضلية مصر والملك فؤاد لاحتضان الخلافة ، فمن جهة  
مصر فهي زعيمة الشرق العربي بلا منازع وفيها الأزهر الشريف ، وهو  
معهد القرآن والحديث ، وهي في دول الاسلام شقيقة كبرى ، بما  
لشقيقة الكبرى وما عليها من حقوق • وأما فيما يختص بالملك فؤاد فهو  
ملك مسلم متوج ليس بالرجل العادي ، ولكنه ملك ممتاز وطدت له  
السنون الطويلة التي أمضاها في بلاط ايطاليا ثم بلاط مصر أيام عباس ،  
خبرة فائقة في شئون الحكم • فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معا ،  
وهو خليق حقا بمركز الخلافة (٤٣) •

ولقد كانت الفكرة في الأصل لدى بعض العلماء أن يجسّد علماء  
الموجودون في القطر المصري فينتخبون الملك فؤاد وبيابونه ، فتتم له  
الخلافة (٤٤) ، ولكن الرأي استقر على الدعوة لمؤتمر اسلامي في  
القاهرة من جميع الدول الاسلامية للبحث في مسألة الخلافة من جميع  
نواحيها • ولهذا أخذت لجان الخلافة تروج للمؤتمر وتعزز فكرته ،  
وكان شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التي  
تقع في مقاطعاتهم • وأخذ في توجيه الدعوات الى دول العالم الاسلامي  
منذ أوائل عام ١٩٢٤ • ويدل على اتساع نطاق هذه الدعوات ، أن  
واحدة منها أرسلت الى « تركستان الشيوعية » ، التي قبلت الدعوة ،  
ولكن السلطات المصرية تداركت الأمر ، أما بتوجيه من السلطات  
البريطانية ، وأما بدافع ذاتي ، فمنعت موسى جاز الله مندوب تركستان  
من الدخول الى مصر للاشتراك في المؤتمر ، مما أدى الى احتجاجه بخطاب  
طويل (٤٥) •

على أن العقبات أخلت تظهر في سبيل الفكرة وفي سبيل المؤتمر ،  
فمن ناحية كان سعد زغلول قد أعلن عن رأيه في محاولة إقامة الخلافة  
من جديد فوصفها بأنها محاولة خيالية • ، وأنها « محفوفة بمنازعات  
لا يمكن غض النظر عنها ، فضلا عن أن هذا يؤدي الى تفاقم الضائقة  
الملحة بالعالم الاسلامي من جراء الحرب وعواقبها » ، وقال : « والآن ليس

سوى السياسة الحسنية الجريئة ما يحقق الغرض ، أما الجرى وراء الأغراض الخيالية فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا ، ولكنه يقضى على السياسة العملية ، ( ٤٦ ) . ومن ناحية أخرى فقد أخذ كل ملك اسلامي يرشح نفسه للخلافة ، ويحرض قومه وأمتة من أجلها ، ولهذا أخذت الاجابات على الدعوة للمؤتمر تترى فائرة تستفسر عن مراميه وغاياته ، ومن الذى يراد تنصيبه خليفة بدلا من الخليفة المزعول ( ٤٦ مكرر ) . وهكذا أخذت آمال الملك فؤاد فى الاستيلاء على الخلافة تفيض ، وأخذ الامل فى نجاح المؤتمر لتحقيق غايته يتضائل ويتهاوى .

فى وسط هذه الازمة التى كانت تمر بها فكرة نقل الخلافة من شاطئ البوسفور الى شاطئ النيل . ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق ، لا ليزيل العقبات التى ظهرت فى طريق الفكرة أو فى سبيل عقد المؤتمر ، وإنما ليدق مسمارا كبيرا فى نعش الخلافة . وليس من شأن هذا البحث ، بطبيعة الحال ، ان يتعرض بالتحليل أو النقد لكتاب « الاسلام واصول الحكم » ، وإنما يكفى هنا ابراز الفكرة الأساسية التى وردت فيه ، لتوضيح علاقتها بالنتائج التى ترتبت عليها . وهى ، كما وردت على لسان الشيخ على عبد الرازق نفسه ، « أن الاسلام لم يقرر نظاما معيناً للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية فى ان ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى توجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن . أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظاما دينيا ، والقرآن ، كما قلت فى كتابى ( لم يأمر بها ولم يشر ) ، وقد قلت أيضا ان الدين الاسلامى يرى من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الادواء التى عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم ، سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية . فلقد شملت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة ، وخصوصا بسبب العنف الذى انزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، فأنهم قد صاغوها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم » ( ٤٧ ) .

كان هذا الهجوم على الخلافة من جانب الشيخ على عبد الرازق ، وفى هذه الظروف ، سببا فى انطلاق ابواق الدعاية من القصر نحوه بالمهجوم . حتى استقر الراى على محاكمته أمام هيئة كبار العلماء بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر ، على اعتبار أن ما كتبه ونشره يعتبر أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى اليها ، هيئة العلماء . ثم عقدت هيئة كبار

العلماء فعلا جلسة حاكمة فيها الشيخ على عبد الرازق ، وقضت بإخراجه من زمرة العلماء (٤٨) .

كانت هذه المحاكمة وهذا الحكم الذي صدر فيها مساويا تماما لاعلان الحرب على الأحرار الدستوريين . ذلك أن الشيخ على عبد الرازق انما هو شقيق محمود باشا عبد الرازق ، أحد زعماء الأحرار الدستوريين . وكانت أسيرة عبد الرازق من الأساطين التي يعتمد عليها هذا الحزب . ولهذا فان أقل حقوقها عليه - كما يقول الدكتور هيكل - هو أن يحميها في حدود القانون . وكانت الظروف اذ ذاك تسمح بإداء هذا الحق ، فان وزير الحقانية المكلف بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصب القضاء الشرعي الذي كان يتولاه ، كان هو عبد العزيز فهمي باشا بنفسه ، ولم يتأخر عبد العزيز فهمي باشا عن حماية الشيخ على عبد الرازق ، فقد أرسل يستنير برأي كبار رجال القانون في الحكومة، وهم مستشارو لجنة القضايا ، في اختصاص هيئة كبار العلماء بإصدار الحكم أو عدم اختصاصها ، ومدى تأثير الحكم الذي تصدره في حالة اختصاصها في فصل العالم من وظيفته وقطع مرتبه وحرمانه من الدخول في أي خدمة بالحكومة (٤٩) .

على أن هذه المحاولة من جانب رئيس الأحرار الدستوريين لانقاذ الشيخ على عبد الرازق ، كانت هي الفرصة التي كان ينتظرها القصر للتخلص من الأحرار الدستوريين والانفراد بالحكم . وكان الملك فؤاد في ذلك الحين في ظروف تسمح له باتخاذ هذه الخطوة الخطيرة دون أن يخشى متاعب تذكر ، لا من ناحية الرأي العام في مصر والقيادات السياسية فيه، ولا من ناحية الانجليز . فمن ناحية الرأي العام المصري ، فان القصر كان في ذلك الحين قد ورط الأحرار الدستوريين في كثير من المخالفات الدستورية التي كشفت زيف ما كانوا يدعونه من الحرص على الدستور والدفاع عنه والتظاهر بأنهم من غلاة المحافظين عليه ، وأضعفت بالتالي من مركزهم السياسي في البلاد . ومن ثم فلم يكن القصر ليتوقع أن يقابل طردهم من الحكم الا بالابتهاج في صفوف الرأي العام ، والشتم في صفوف الوفد .

أما من جهة الانجليز ، فان اللورد النبي ، الذي كانت سياسته تقوم على مساندة الأحرار الدستوريين وتمضيدهم في وجه القصر، كان قد استقال من منصبه ، وخلا بذلك الجو للقصر لينفرد بالأحرار الدستوريين دون نصير من الشعب ودون نصير من الانجليز . وكانت استقالة اللورد



النبي في الحقيقة أشبه بالاقالة ، فان وزارة الخارجية البريطانية ، بالرغم من أنها اضطرت الى اقرار الشدة التي أظهرها بتقديمه انذاره لوزارة سعد باشا دون تعديل ، الا أنها اعتبرت تصرفه جموحا وانفلاتا من هيمنتها ورقابتها يتطلب المبادرة بمعالجته . ولذا سارع المستر تشمبرلن ، في أعقاب الحادث ، بإرسال المستر نيفل هندرسون الى القاهرة ، دون استشارة اللورد ألبي ، لينضم الى رجاله بدرجة وزير ، ويتولى تزويده « بالأغراض التي ترمى اليها حكومة جلالة الملك والصعوبات التي تود أن تلتافها » . وقد اعتبر هذا التعيين في مصر بمثابة تنحية للورد ألبي من الناحية الواقعية ، وسرعان ما أصبح المستر نيفل هندرسون بطريقة آلية هو ممثل وزارة الخارجية الرئيسي في مصر . وقد حاول اللورد ألبي اقناع وزير الخارجية بأن تكون زيارة هذا الدخيل زيارة مؤقتة ، ولكنه فشل . وزاد الأمر حرجا عندما كتب اليه وزير الخارجية ، عقب انتهاء أزمة مقتل السردار يطلب اليه أن « ينتهز الفرصة التي أتاحها انقضاء فصل من علاقتنا بمصر ، وابتداء فصل آخر ، كلفتة مناسبة لنشددان الراحة من عناء عمله الطويل المجهد » . وأخيرا انتهى الأمر بأن قدم اللورد ألبي استقالته في ٢ مايو وغادر البلاد في ١٤ يونية ١٩٢٥ ، ليخلفه فيما بعد اللورد لويد (٥٠) .

وهكذا سنحت الفرصة للملك فؤاد، فيما بين ذهاب المندوب السامي القديم ومجيء المندوب السامي الجديد ، لضرب الأحرار الدستوريين دون خوف من أي تدخل . ومن ثم فقد أوعز الى يحيى ابراهيم باشا ، رئيس الوزراء بالنيابة ، أن يخير عبد العزيز فهمى باشا بين تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء أو تقديم استقالته . ولكن عبد العزيز فهمى باشا رفض الأمرين « وأصر على أن يقال » - على حد التعبير الذي ورد في بلاغ مجلس الوزراء الرسمي عن هذه المسألة - فصدر في يوم ٥ سبتمبر ١٩٢٥ مرسوم ملكي بتكليف « على ماهر باشا ، وزير المعارف العمومية ، بالقيام بأعباء وزارة الحقانية ، الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا (٥١) » وهكذا تمت الخطوة الأولى في طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، اذ لم يبق بعد هذا الا أن يتضامن الوزراء الأحرار مع رئيسهم في الخروج من الوزارة ، أو يتشبهوا بمناصيهم ، وحينئذ تهوى البقية الباقية من كرامة الحزب ، ويصبح وجودهم في الوزارة أوعلم وجودهم سواء بسواء .

على أن طرد عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة على هذا النحو المزرى لم يلبث أن أحدث دوى القنبلة في الراى العام السياسى ، وبخاصة في

الدوائر الحزبية ، وأثبت خطأ حساب الملك للموقف وتقديره . ذلك أن  
الجرأة التي تمت بها الضربة التي وجهت لرئيس حزب الاعيان ، بالرغم  
من أنها استشارت الكثير من الشمامسة في صدور الوفديين ، إلا أنها في  
الوقت نفسه كشفت شدة خطر الأوتوقراطية وعلم تورعها عن ارتكاب  
أى شيء في مبييل تحقيق سطوتها . وهكذا ظهرت الحاجة ماسة إلى  
التآزر والتضامن لندء هذا الخطر الذي كان لا يقل شناعة عن خطر  
الاحتلال . وقد ظهر ذلك كله في تعليق صحف الوفد ، فبينما كتبت  
« البلاغ » تصف الحادث بأنه « خاتمة تليق بمن لا يعتمدون في  
ولاية الحكم على ثقة الشعب » (٥٢) كتبت « كوكب الشرق » مقالا  
في الثناء الأزمة لرئيس تحريرها الأستاذ أحمد حافظ عوض تدعو فيه  
صرامة لالتئام الصفوف وتقول : « كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادث  
كسعديين مخائفين لهم ، هذا عدا ما في ذلك الاستغلال من الضرب  
على وتر الدين الحساس وتنفير الأزهر وعلماء الأزهر من  
الأحرار الدستوريين ، كنا نستطيع أن نستغل ذلك حزبيا ،  
ولكن ضمائرنا أبت هذا الاستغلال ، ونفوسنا استنكرته ،  
ووطنيتنا تسامت عن مثل هذا الاعتبارات الحزبية . ومن  
أجل هذا رجونا الأدباء والمفكرين أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة  
يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب في حاجة إلى التآزر أمام الأفكار  
الرجعية مما يمس الدستور وما كفل من الحريات » ، ثم قالت :  
« لقد وجدنا الأرض المشتركة التي نلتقى فيها كرماء شرفاء ، سعديين  
وغير سعديين ، وشعرنا بالخطر الذي تلتئم الصفوف عند ظهوره . فهل  
من مسميح أو مجيب (٥٣) » ، أما جريدة الأخبار ، لسان الحزب الوطنى ،  
فقد وصفت الحادث بأنه « مهزلة » ، وقالت انه « ما كان يجوز أن يتم  
حتى من مأمور لخفير أو من عمدة إلى خادمه » ، وإن « المسألة خطيرة ،  
وخطيرة جدا ، إذ لا قابل لها في تاريخ أمة دستورية متمدنة ، ولا في  
تاريخ أمة متقهرة استبدادية ، حكومتها مطلقة من كل قيد » ، وانها  
« لعبة جنونية أدت إلى سابقة لا ندرى كيف تكون عواقبها في قابل  
الايام » (٥٤) . وهكذا ظهر ، لأول مرة منذ الانقسام ، الهدف الذى لا يختلف  
عليه القيادات الوطنية ، بل تتفق عليه وهو مواجهة الخطر الأوتوقراطى .

هذا فيما يختص بموقف الأحزاب السياسية في مصر من الأزمة ،  
ما موقف الانجليز فكان شيئا آخر . ويشرح اللورد « لويد » في كتابه  
« مصر منذ عهد كرومر » السياسة البريطانية بإزاء القصر والأحزاب في  
ذلك الحين ، أو موقفها من قضية الأوتوقراطية وقضية الديمقراطية ،

فيقول : ان كل ما كان يطمح في ان يراه أولئك الانجليز ، الذين نادوا بانسحاب السيطرة الانجليزية من الادارة الداخلية المصرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ، هو ان تقوم في مصر وزارة مصرية معتدلة صديفة ، تستمد سلطتها من التأييد الشعبي ، وتتولى مهمة الوصول الى تسوية نهائية للمسألة المصرية . على ان الاحداث في الشهور والسنين التي أعقبت انسحاب هذه السيطرة ، قد أثبتت أن الموقف في مصر لا يحتمل الا حالة من حالتين : اما قيام حكومة وفدية متطرفة لا تستطيع أن تظهر شيئا من التعقل أو بعد النظر ، واما قيام حكومة أوتوقراطية على أنقاض الحياة الدستورية ، يتولى فيها الملك السلطة المطلقة ، ولا تنال أي تأييد شعبي . فبالنسبة للحالة الأولى ، قامت فعلا وزارة وفدية في الحكم ، ولكن نتج عن قيامها تدمير شامل لكل الآمال التي عقدت على الوصول الى تسوية مصرية انجليزية معقولة ، وبذلك أصبح لزاما علينا أن نتدخل لمنع قيام وزارة زغلولية بحتة ، لمصلحة كل من انجلترا والسودان ومصر . واما بالنسبة للأمر الثاني ، وهو قيام حكومة أوتوقراطية ، فهنا تكمن الخطورة ، لأن الصيغة التي سوف تطلق حينذاك من أجل انقاذ الدستور ، سوف تجذب اليها جميع العناصر السياسية في مصر ، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تنهض اليه هذه العناصر في حربها ضد الأوتوقراطية . ومن ثم فلا بد من التدخل أيضا في هذه الحالة لمنع قيام الحكم المطلق . ثم حدد « لويدي » الحالة الوحيدة التي لا تضطر السلطات البريطانية فيها الى التدخل في الشؤون المصرية ، فذكر أن ذلك عندما تكون الوزارة المصرية مؤلفة من عدة أحزاب ، أو حتى من حزبين ، فهنا لا تكون ثمة ضرورة للتدخل ، لأن ميزان القوى في هذه الحالة سوف يكون متكافئا . فلا تكون السلطة في يد القصر ، ولا تكون في يد الوفد . « ولكن في اللحظة التي سينفرد فيها أي فريق باليد العليا ، فاننا نكون حينئذ في مواجهة واحد من أمرين : اما الزغلولية ، واما الأوتوقراطية ، وكلاهما مما لا يمكن التفكير فيه ، ومن ثم يصبح تدخلنا في هذه الحالة أمرا محتوما » (٥٥) .

هذه هي السياسة الانجليزية في مصر كما فسرها اللورد لويدي ، ويعجب الباحث بعد هذا كيف يمكن قيام حكم دستوري سليم ثابت الدائم في مصر ، اذا خالفت الارادة الشعبية هذه القواعد للسياسة البريطانية ؟ على كل حال ، فلم يلبث المستر فيغل هندرسون ، الوزير البريطاني القائم بأعمال المندوب السامي ( لم يكن اللورد لويدي قد وصل بعد ) أن ذهب يطالب الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هي ، أي ببقاء الوزارة

مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . كما اتجه الى الأحرار الدستوريين يحاول معهم الوصول الى حل يكفل استمرارهم في الوزارة (٥٦) .

وهنا يرى الباحث صورة غريبة من الضعف والاستخدام من جانب القصر ومن جانب الأحرار الدستوريين على السواء ، فعلى أثر تدخل المندوب السامي بالنيابة ، هرول يحيى إبراهيم باشا للدلاء بحديث صحفي يصف فيه الحادث بأنه شخصي مهض ، وأنه لم يقصد مطلقا ، ولا خطر له شيء . يمس حزب الأحرار الدستوريين (٥٧) . ثم سارع بجمع أعضاء حزب الاتحاد ليصدر بيانا يعلن فيه « شديد أسفه لهذا الحادث الذي ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معاليه » (عبد العزيز فهمى باشا) ، ويعلن أن هذا الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبي بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ من المبادئ التى يرونها لازمة لخدمة القضية المصرية . . الخ » (٥٨) .

أما فيما يتعلق بالأحرار الدستوريين ، فهنا نرى التذبذب والتردد يتنازعان زعماءهم ووزرائهم بين الثأر لكرامتهم والخضوع لطلب المندوب السامي بالنيابة بالبقاء . ومن الأمور المثيرة ما صوره الدكتور هيكمل فى مذكراته عن « الوجل » الذى كان يعيش فيه عبد العزيز فهمى باشا ، رئيس الأحرار ، « خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الإدارة ، (الحزب) وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا، لو أن قرارا صدر من الحزب باستقالتهما » (٥٩) . على أن الأمر انتهى بالحزب تحت ضغط فريق الشبان المثقفين وعلى رأسهم الدكتور هيكمل - الى « عدم الاعتماد على وعود يبدلها المندوب السامي بالنيابة ، أو تبذلها جهات أخرى » . ثم اتخذ الحزب قرارا يقضى « بعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، واستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين منها » ، ثم « الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بأقالة رئيس الحزب من الوزارة » (٦٠) .

وباتخاذ هذا القرار من جانب الأحرار الدستوريين ، يقع المعذون الذى كانت تخشاه السياسة البريطانية ، فتأخذ الأحزاب السياسية فى التقارب من جديد ، لمواجهة خطر الاوتوقراطية ، ويبدأ فصل آخر من فصول الحركة الوطنية ، هو ما اصطلح على تسميته بعهد الائتلاف .

## (٢) الصراع بين الديموقراطية والأوتوقراطية

### تطور سياسة الوفد بازاء أحزاب الأقلية :

تعرضت سياسة الوفد في الفترة التي أعقبت طرد الأحرار الدستوريين لتغييرين جذريين : الأول ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لإقامة ائتلاف بين الأحزاب . وكان من قبل يرفض هذه الفكرة رفضا باتا . أما التغيير الثاني ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الإنجليز ، كمحاولة لكسب حيادهم في المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية .

وفيما يتصل بالأمر الأول ، فقد كانت سياسة الوفد ، بعد الانقسام الداخلي ، تقوم على اعتبار كل خارج عليه خائنا للوطن مارقا من الوطنية . وكان يدمغ بهذه التهمة خاصة الأحرار الدستوريين . ولهذا رفض في جميع المناسبات كل يد امتدت للتقريب بينه وبينهم ، سواء أكانت هذه اليد من داخل حزب الأحرار الدستوريين أم من خارجه . وقد كانت أهم هذه المناسبات عند عودة سعد باشا من منفاه الأخير في ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ذلك أن عودة سعد باشا من هذا المنفى ، كانت في ذلك الحين مطلباً وطنياً لكل الفرق والأحزاب ، ومن بينهم الأحرار الدستوريين - كما يقول الدكتور هيكل (٦١) . وكان الأحرار الدستوريون يرغبون في المصالحة ، ولهذا فبينما كان سعد باشا في عرض البحر ، وقبل أن يصل الى أرض الوطن ، أرسل اليه « كبير » منهم ( لم يذكر سعد باشا اسمه ) رسالة تلغرافية طلب فيها اليه أن يدخل البلاد « حاملا لواء السلام » (٦٢) . ولكن سعد باشا سخر من هذه البرقية ، لأنها كانت « من أول شخص أثار فتنة الانقسام ، هو الذي اتهمني بأنني ارتكبت أغلاطا كثيرة لا يصح معها أن تبقى ثقة الأمة بي » (٦٣) . ولم تلبث محاولة أخرى أن صدرت من جانب ثروت باشا عندما طلب الى سعد باشا في خطاب نشره في الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه في الحلاف السياسي الى

الأمراء وذرى الرأى والمكانة فى البلاد • ولكن سعد باشا رفض هذا الطلب أيضا ، « لان الاحتكام شأن الأكفاء » (٦٤) •

ولقد شرح سعد باشا فى ذلك الحين أسباب رفضه المصالحة مع الأحرار الدستوريين ، وذكر أنها عدم الثقة فيهم واحتقار شأنهم ، فقال : « لا يمكننى الاتفاق مع أشخاص تزعزعت الثقة بيضى وبينهم فيما يتعلق بموضوع توكيلي • هم يطلبون حقوقا أقل مما تطلب الأمة ، ونحن متشبثون بكامل حقوقها » • وضرب مثلا لذلك تصريح ٢٨ فبراير فقال انه بينما يعتبره « أكبر نكبة على البلاد » ، فان أصحاب التصريح يعتبرونه « استقلالا فى الداخل والخارج » • ولهذا « فلا يمكن أن نتفق مع أصحاب تصريح ٢٨ فبراير بأى حال من الأحوال ، لانهم فى واد ونحن فى واد ، ولا يمكن أن يتفق النقيضان ، ولا أن يجتمع الضدان » • ثم انتقل سعد باشا بعد ذلك الى السبب الثانى فقال : « على أننا اذا أردنا أن نتفق ، فمع من نتفق ؟ خبرونى من هم الذين رأوا أن نتفق معهم وما هى قوتهم فى البلاد ؟ انى أقول انه ليس لهم أدنى قوة ، ليس لهم أدنى شأن ، ولا اعترف لهم بزعامة » • ثم أعلن سعد زغلول أن الانتخابات هى الفصيل ، « فليتوجه كل منا الى الأمة فى الانتخابات ، ويعرض نفسه هايتها تحت شعاره ، فاذا كانت الأمة تنتخب فريقهم ، فحينئذ يتولون الأمر وتنتهى نحن عنه ، أما اذا كان الأمر بالعكس ، فكفى الله المؤمنين القتال .. سهاذهب معهم الى الأمة وهى تفصل بيننا ، وهى خير الفاصلين » (٦٥) •

وقد فصلت الأمة فى الخلاف فى الانتخابات • فاكتمح الولديون خصومهم اكتساحا لم يسبق له مثيل ، وتولى سعد باشا الحكم • وهنا يذكر الدكتور هيكل ، أنه كان على سعد باشا أن يختار أحد طريقتين : اما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات ، فيعلن باسم الأمة التى أولته ثقته ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، واما أن يديم الخصومة • على أن سعدا أثر منذ اليوم الأول الطريق الثانى (٦٦) • وقد لقى هذا الموقف نقدا الأستاذ أمين يوسف ، وهو من أقرباء سعد باشا ، فقال انه كان أولى بسعد باشا أن يدرك ان هؤلاء الخصوم مصريون وطيون مثله ، وان اختلفت وسائلهم عن وسائله ، فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجالس الشيوخ ، حتى يواجه خصومه الحقيقيين - الانجليز - بجبهة وطنية متحدة • صحيح أنه كان

من الصعب إبعاد بعض مؤيديه لمصلحة من خاضوا المعركة ضدهم ، ولكن هذا ما كان يجب أن يتم لمصلحة البلاد (٦٧) .

على كل حال فقد سقطت وزارة سعد باشا تحت الانذار البريطاني . وهنا سنحت الفرصة للأحرار الدستوريين ، فانخرطوا في الدسائس والمؤامرات ضد الوفد ، وأخذت صحيفتهم تسهم بتصويب وافر في الحملة التي كانت ترمي لتحصيل الوفد النتائج التي ترتبت على مقتل السردار . فاستعر النزاع بين الفريقين وحمى وطيسه . وهنا قام بمحاولة أخرى لتقريب الصفوف . فقد رأى الأمير عمر طوسون أن يوجه دعوة للأحزاب ، في شهر ديسمبر ١٩٢٤ ، لعقد مؤتمر وطني يبحث في تقريب وجهات النظر . وقد قبل الأحرار الدستوريون والحزب الوطني هذه الدعوة ، ولكن الوفد سارع برفضها ، وكان الرفض مبنيا على حجج ثلاث رددتها الصحف الوفدية ، ورددها حمداً لباسل باشا في خطاب مفتوح إلى الأمير طوسون في جريدة البلاغ رداً على دعوته . وهذه الحجج على النحو التالي : أولاً - أن المقابلة التي صادقها الوفديون من خصومهم على أثر خروجهم من الحكم ، كانت مؤذية لعواطفهم وباعثة على شدة تمسكهم بوحدتهم وقوتهم ، ليقابلوا بها شماتة الأعداء وضغط الانجليز الغير المباشر . ثانياً - أن الذين قامت على أكتافهم النهضة ، وذاقوا على الدوام ألوان العذاب في سبيلها ، لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم إلى الذين ينعمون في شقاء بلادهم . ثالثاً - وقد عبرت عن هذه الحجة جريدة « الليبرتي » حينما كانت لا تزال وفدية فقالت : « كيف يطلب إلى الأكثرية أن تتنازل سهواً لغوا بلا كفاح عن بعض كراسيها ؟ » ثم اذا وافقت الأكثرية على الاتحاد الذي يطلب إليها ، فهلا تكون موافقتها بمثابة اعتراف عام بالخوف من حكم الخلاف ، فتضعف قضية مصر ذاتها من جراء ذلك ؟ » (٦٨) وواضح من هذه الذريعة الأخيرة أن الوفد كان يرى أنه ما دامت الأحكام الدستورية قائمة في البلاد ، وأكثرية الأمة الساحقة على تمسكها به ، فلا حاجة به إلى الاتفاق مع خصومه .

\*\*\*

كانت هذه هي المحاولة الأخيرة لالتقاء الأحزاب ، وقد رفضها الوفد على النحو الذي مر بنا . فما هي العوامل الجديدة التي دفعت الوفد إلى التخلي عن هذه الخطة من تلقاء نفسه والتحول إلى قبول توحيد الصفوف ووضع يده في يد خصومه القدامى ؟ أنها دون زيب أحداث عام

١٩٢٥ ، أو عام الرجعية ، كما يسميه أحمد شفيق باشا . فقد ادرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما أدرك أن الأغلبية التي يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية ، ما دامت الحياة الدستورية معطلة ، وإن تعطيل هذه الحياة الدستورية إنما هو تعطيل له في الحقيقة عن ممارسة دوره في حل القضية المصرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة الانجليزية ، إذ لم يكن في وسعه أن يدخل في هذه المفاوضات دون أن يتولى الحكم .

لهذا انتهز فرصة طرد عبد العزيز فهمي باشا من الوزارة ليفتاح الأحرار الدستوريين في الائتلاف . فيذكر الدكتور هيكل أنه لجالس ذات صباح في شرفه الكونتنتال ، بعد الأزمة ، إذ أقبل عليه حفي محمد بك ، شفيق محمد محمود باشا ، وكان في ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين إليه ، فأخذ يثنى عليه وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه المبالغة ، ثم أشار إلى إمكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد . ولم أبدى الدكتور هيكل خشيته من أن يعود الوفد إلى مسيرته الأولى من الخصومة إذا عاد إلى الحكم مرة أخرى ، رد عليه حفي بك قائلا : « أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التي مرت بهم ؟ » وأيا كان الأمر فطغيان سعد باسم الشعب ، أيسر من طغيان نشات باسم القصر ، وطغيان ممثل الشعب يسير مجارفته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون إلى من يحاول الوقوف في طريقه ، (٦٩)

هكذا بدأت المحاولات من أجل الائتلاف من جانب الوفد . وفي ذلك الحين ظهرت بعض العوامل التي ساعدت على تقريب الصفوف ، فقد أخذت الجرائد الحزبية تخفف وطأتها رويدا رويدا على خصومها الحزبيين ، واتجهت إلى الوزارة تهاجما بكل قوة . ولم يلبث عبد العزيز فهمي باشا أنلقى خطابه المشهور الخطير في يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ الذي قطع به علاقته مع القصر والنظام القائم بطريقة حاسمة ، وكشف فيه فضائح الحكم الأوتوقراطي ، فقد وصف عبد العزيز باشا تجربته في الوزارة بأنها « كانت محنة أحمد الله على نجاتي منها ، قبل أن تأتي على البقية الباقية من الكرامة » ، وقال : « لم يمض إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه ، وحتى ظهر لي أننا لسنا وزراء ، بل أناسا يراد سوقنا إلى مالا يود الرجل الشريف » ، وتناول نفوذ نشات باشا ودوره فقال : « لقد وضع يده على وزارات ثلاث برمتها من وزارات الدولة هي : الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين فيها رئيس ولا مؤسس ، ولا يبت فيها أمر



الا برأيه .. ليس هذا فقط ، بل ان اوامره ، كما يعرف كل ساكن في البلاد ، أصبحت مقدسة نافذة في كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفي كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والحفير اذا ذكر اسمه ، وان كان شخصه مختلفا وراء الحجاب ، ثم وجه عبد العزيز فهمي باشا الحديث لمستعميه فسألهم : « أترضون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع ؟ وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور ؟ » لا شك أن أحدا منكم لا يرضى .. ان لكم حقوقا معلقة في يد الانجليز هي موضوع ما اصطالحتم على تسميته بقضية البلاد . وائكم لن تستطيعوا السير في هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم . ان البرلمان والوزارة البرلمانية هما اداكم الوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول الى استكمال حكمكم ، فما لم تصاوا الى عقد البرلمان ، فكل كلام في هذا الموضوع فضيلة وهباء ٧٠ » .

#### اجتماع البرلمان في فندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥

رأت صحف الوفد في هذه الظروف ان تدعو لعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية. ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا أكبر من النجاح ، هي التي أطلقها أمين بك الرافعى في ٨ نوفمبر ، بوجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من غير حاجة الى دعوة من الملك . وذلك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور التي تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك ، يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور » .

اغتنبت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطنى في ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغى . وكذلك وقع النواب والشمسيوخ الوفديون في ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الراى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنيابتهم عن الأمة . وانهم لا يفترقون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا . كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين في مساء يوم ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل

هذا القرار . ولما رأت الحكومة خطورة الأمر ، أصدرت ثلاثة بلاغات رسمية أعلنت فيها « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر ، وأن وزير الداخلية كلف الجيش بالمحافظة على النظام ، وأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدرُوا أوامرهـم بإطلاق الرصاص . كما توعلت وزارة المعارف بتوقيع العقاب الشديد على الطلبة الذين يقومون بالمظاهرات أو يضربون عن الدروس . وفي مساء يوم ٢٠ نوفمبر حولت الحكومة القاهرة إلى ثكنة حربية ، توزعت فيها قوات الجيش في الشوارع ودار البرلمان ، واختبأت في التسرب على الحركات الخاصة بتشعبت المظاهرات والتجمهر .

.. ومع ذلك ففي صبيحة يوم السبت ٢١ نوفمبر المحدد لاجتماع البرلمان ، كانت هذه التدابير البوليسية قد أثبتت فشلها . فقد أخذت المظاهرات التي ألها الطلبة تروح بها الشوارع ، وهي تهتف بحياة الدستور وحياة سعد زغلول . ومن الطريف أنه كان من بينها مظاهرة قامت بها التلميذات ، فقوبلت من الضباط والجنود بالتصفيق الطويل - وهو ما كان محل تحقيق . ثم حدثت حادثة أخرى لها نفس المغزى ، عندما أدى بعض ضباط الأورطة العسكرية التحية العسكرية لسعد زغلول باشا أثناء خروجه من منزله إلى فندق الكونتنتال ، وعند عودته إليه . (٧١)

أما النواب والشيوخ فكانوا قد قرروا منذ مساء الجمعة ، عندما رأوا أن الاجتماع في دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال . والفكرة مستوحاة - كما هو واضح - مما حدث في فاتحة الثورة الفرنسية من اجتماع الجمعية الوطنية في ملعب التنس في يوم ٢٠ يونيو ١٧٨٩ . وبناء على هذا القرار ، اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال بهيئة مؤتمر أعضاء المجلسين ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى . وبعد أن اكتمل جمعهم قام الأستاذ شوقي الخطيب فدعا الزعماء إلى الاتحاد القلبي لانقاذ البلاد ، وطلب إليهم أن يتصافحوا . فاستجاب أولا محمد مجبوء باشا ، فنهض وصافح سعد باشا ، وتلاه محمد حافظ رمضان بك ، وتتابع الزعماء يصافح بعضهم بعضا ، ويعاهدون الله والوطن على انقاذ البلاد ودعمورها . ثم أصدرُوا قرارات إجماعية باعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ، واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها ، كما قرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للمستور . ثم أجريت انتخابات

الرئاسة في مجلس النواب ، بعد أن انسحب الشيوخ الى قاعة أخرى ، فانتخب بالاجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ في انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين ، والثاني ممثلا للحزب الوطني . ثم قرر المجلس علم الثقة بالوزارة القائمة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (٧١ مكرر) .

### عزل نشأت باشا وبواعثه الحقيقية :

كانت أهمية اجتماع الكونتنتال في نظر الانجليز ، كما يقول لويد انه للمرة الاولى ارتبط كل من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني في قضية واحدة عامة . ولهذا يذكر لويد انه أحس بقلق بالغ لهذه الحوادث ، اذ كان واضحا له ، بل وللعالم أجمع ، أن مركز إنجلترا في مصر وسياستها التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير بما انتحلته لنفسها فيها من حق حماية المصالح الأجنبية، كانت تقتضي منه التدخل بالقوة في حالة تطور الموقف الى صدام داخلي خطير . ولكنه سأل نفسه من جانب آخر عما يحدث لمركز إنجلترا في مصر وفرصتها في احرار تسوية مع زعمائها السياسيين لو أن هذا التدخل - في حالة الصدام الخطير - كان موجها ضد حركة صادرة من جميع الأحزاب السياسية لمقاومة ما كان يبدو واضحا أنه محاولة من جانب الملك لاقامة حكم مطلق ؟ على أن يد اللورد لويد كانت في ذلك الحين - كما يقول - مظلومة بضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الإيطالية حول الحدود الغربية ، فلما انتهت هذه المفاوضات في ٦ ديسمبر، بتسليم جفوب للتليان على أثر قبليغ بريطاني عاجل للملك فؤاد وزيور باشا ، وأصبح طليقا لمعالجة الموقف الذي نشأ بسبب نشاط نشأت باشا السياسي ، طلب من الملك فؤاد عزله بحجة أن مصلحة الملك تتطلب ألا يتدخل موظف في القصر في الشئون الادارية لتحقيق أغراض سياسية واضحة كهذه ، وتم عزل نشأت باشا فعلا في ١٠ ديسمبر وأعلن تعيينه وزيرا مفوضا لمصر في مدريد (٧٢) .

كان سقوط نشأت باشا حادثا ارتجت له البلاد بالفرح . لأن الرأي العام اعتبر هذا الحادث تهيدا لعودة الحكم الدستوري . ولم يخف من هذا الابتهاج أن جاء اقصاؤه بناء على تدخل الانجليز ، لأن الشعب - كما يقول الراقعي - ليس مسئولاً عن هذا التدخل ، وإنما المسئول عنه السراي . وليس مطلوب من الشعب أن يتنازل عن حقوقه في سبيل

تغطية أخطاء اسراى او فى سبيل عودة الحكم المطلق (٧٣) . ومع ذلك  
فقليل من ادرك حتى ذلك الحين ان عرض اللورد لويد الحقيقى من اقضاء  
نشأت باشا ، لم يكن التمهيد لعودة الحكم الدستورى ، الذى لم يكن  
يعنيه عودته او عدم عودته فى قليل او كثير الا بقدر ما يؤثر ذلك فى  
الموقف الداخلى ، واما ان عرض اللورد لويد الحقيقى هو تقديم ترضية  
للاجرار الدستوريين ، الذين كانوا يحملون نشأت باشا مسؤولية طرد  
رئيسهم من الحكم ، تمهيدا لسحبهم من التحالف المعقود مع الوفد ،  
واقناعهم بالاشتراك من جديد فى الوزارة الزبورية . وقد اعترف اللورد  
لويد بذلك حين ذكر ان اقضاء نشأت باشا ، ولو انه أدى الى تخفيف  
حدة الموقف ، الا انه مع ذلك ترك المسألة الرئيسية بدون حل ، وهى  
المسألة التى كان من الممكن حلها ، لو أمكن سحب الأحرار الدستوريين  
من تحالفهم مع الوفد ، واقناعهم بالتعاون مع زيور باشا ووزارته .  
ولكن الجهود التى بذلت فى سبيل ذلك لم تؤد الى أى نتيجة (٧٤) . وقد  
ذكرت جريدة « كوكب الشرق » بعد ذلك بأربعة أشهر ، ان صاحب هذه  
الفكرة ، فكرة التوصل بعزل نشأت باشا فى لم شمل الأحرار الدستوريين  
والاتحاديين ، هو المستر روبرت فرانس ، السكرتير الشرقى لدار المندوب  
السامى ، وأن فشله فى تحقيق ما وعد به اللورد لويد ، كان من الأسباب  
التي جعلت الخلاف يدب بين الرجلين ، وانتهى باستقالة المستر فرانس (٧٥)  
ومن الانصاف للأحرار الدستوريين أن نذكر أن زيور باشا كان فى ذلك  
الحين لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ، بل ويعلن انه سيظل  
محافظا على عرضها عليهم الى أن تجرى الانتخابات ، مؤملا أن يتغلب  
العقل على الشهوات السياسية (٧٦) . ولكنهم مع ذلك تمسكوا  
بالرفض .

#### احتدام النضال بعد صدور قانون الانتخاب المعدل .

وفى الحقيقة أن خطة زيور باشا السياسية لم تدع للأحرار  
الدستوريين مجالا للعودة الى سابق تعاونهم معه ، حتى لو أرادوا ذلك ؛  
ففى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، أى قبل اقضاء نشأت باشا بيومين ، أصدر  
مرسوما بقانون الانتخاب المعدل ، ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على كل  
من بلغ سن الثلاثين ، وأباح له ان بلغ سن الخامسة والعشرين بشروط  
مالية وأدبية ، ومن بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية  
( البكالوريا ) أو لشهادة تماثلها . كما جعل الانتخاب على درجتين .

وكان من الطبيعي أن يقابل هذا القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب ، فبالإضافة إلى حرمانه لكثير من المصريين الذين بلغوا سن الرشد ولم تصدر عليهم أحكام مخلة بالشرف من حق الانتخاب ، مما يخالف الدستور ، فإن الحكومة كانت ترمى من وراء إصداره إلى المراوغة والتسويف وكسب الوقت : إذ كان لابد أن يعطى وقت طويل جدا قبل أن تكتب القوائم بأسماء المستأجرين وأصحاب المحصن والمستحقين في الأوقاف ودافعي الضرائب المعينة وحاملي الشهادة الثانوية أو الشهادة التي تعادلها ، ثم بعد ذلك تشرع وزارة الداخلية في تقسيم دوائر الانتخاب وغيرها من الإجراءات التي لا تنتهى (٧٧) . وقد وصف اللورد لويد إصدار هذا القانون بأنه عمل غير حكيم من زيور باشا في تلك الأحوال السياسية القائمة ، وذكر أنه أصدره رغم نصيحته (٧٨) .

وعلى ذلك فقد تأجج النزاع بين المعارضة والحكومة ، فأعلنت الأحزاب بطلان القانون الجديد وامتناعها عن تنفيذه أيضا ، وأوعزت إلى أنصارها من العمدة في مختلف المديرية بالامتناع عن تنفيذه . وكان عمدة مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الإضراب وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية فخيرتهم الحكومة بين العدول عن الإضراب أو العزل ، فأصر عشرة منهم على الإضراب ، فصدر قرار برفقتهم . ولكن بقية عمدة المركز تضامنوا معهم واستقالوا . ثم أضرب كثير من العمدة في المديرية الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساس هذا القانون ، وكانت حجتهم في الإضراب عن العمل في الجداول ، هو أنه يوجد مجلس نواب قائم هو الذي اجتمع يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . (٧٩)

وهكذا كان بسبب اشتداد الحركة أن أصبح خروج الأحرار الدستوريين منها أمرا متعذرا ، وبات خطة اللورد لويد بالفشل . ويمكن تقدير لهفة اللورد لويد على سحب الأحرار الدستوريين من الائتلاف إذا أدركنا أن الأحرار الدستوريين كانوا يمثلون أمام الرأي العام الانجليزى الفئة المعتدلة في محيط السياسة المصرى ، ومن ثم فإن انضمام هذه الفئة إلى الوفد المتطرف في عمل واحد ، لا يوجد له إلا مغزى واحد هو أن الحالة في مصر قد بلغت درجة من السوء أصبحت تستفز لمحاربتها كل الفرق السياسية في مصر على اختلاف مشربها . وكان من الطبيعي أنه لا يمكن إعفاء المسئولين البريطانيين من مسئولية الوصول بالحالة إلى هذه الدرجة أو على الأقل السماح ببقائها واستمرارها ، لما كان تحت أيديهم من إمكانيات التغيير ، وفي هذا تقول جريدة المانشستر جارديان

البريطانية : « لقد تحملنا مسئولية لا نحسد عليها لسكوتنا عن الحوادث التي وقعت أخيرا في عهد نشأت باشا . في حين أن مصر بأكملها تعتقد أننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة ، ثم قالت : « ان وجود الجنود الأجنبية في مصر يكفي في أغلب الأحيان ، لتمكين أية حكومة من البقاء في مناصبها رغما عن ارادة الأمة » (٨٠)

### تطور سياسة الوفد نحو الانجليز

ولعل هذه الحقيقة هي ما دفع الوفد في ذلك الوقت الى تغيير سياسته من الانجليز ، والميل الى الاعتراف بتأثيرهم في مصير مصر السياسي ، ومن ثم الاتجاه الى خطب ودهم وتحسين العلاقة معهم ، طمعا في أن يؤدي هذا التحسن الى سكوتهم على الصراع ضد القصر ، أو تدخلهم لترجيح كفة الديمقراطية واعادة الحياة النيابية . وقد ظهر التغيير في سياسة الوفد النضالية لأول مرة ، عندما زار سعد باشا زغلول دار المندوب السامي الجديد ليضع فيها بطاقة زيارته ، بمناسبة وصوله وتسلمه مهام منصبه . وقد قامت قائمة «جريدة الأخبار» لهذا الحدث : «فهذا دولة سعد باشا يعتبر نفسه زعيما للأمة المصرية المطالبة بجلاء الانجليز عن بلادهم ، ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة ، وبدون تعارف سابق ، الى دار «المعتمد البريطاني» ليضع فيها بطاقة زيارته ، تحية لمثل الدولة المحتلة للبلاد والغاصبة لحقوقها » (٨١) ولكن جريدة « كوكب الشرق » ردت على هذا الهجوم فوصفت اللورد لويد بأنه « يمثل دولة ليس في الوسع انكار ما لها بنا من العلائق ، وما لها على مصيرنا من التأثير » ثم أردفت : « انهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو السياسي » (٨٢)

كان هذا الاعتراف السافر بتأثير انجلترا على مصير مصر السياسي والحديث عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو ، أول علامات التغيير في خطة الوفد النضالية . فلم تجر عادة رئيس الوفد من قبل بأن يتطوع لزيارة دار المندوب السامي من بعد يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد رفض زيارة دار الحماية بعد عودته الأولى من أوروبا . أما عندما عاد للمرة الثانية من منفاه في جبل طارق ، فإن المستر « كير » كان هو الذي زاره زيارتين خاصتين ، ثم توجه اللورد ألنبي بنفسه لزيارته بعد عودته مباشرة من السودان ، مخالفا العادة المتبعة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولا - كما مر بنا .

وهذا التحول في سياسة الوفد يستحق الوقوف عنده لحظة للتأمل  
فالحقيقة أن هذا التحول انما يعود الى ما بدا للوفد من عجزه ، برغم جهازه  
الضخم المنبث في أنحاء المدن والقرى ، عن دفع جموع الفلاحين والعمال  
الى الثورة لاقتلاع الوزارة الزهريه واقرار الدستور ، كما يعود الى  
احساسه بالعجز أيضا عن تنظيم اضراب آخر عام للموظفين يلحق الشلل  
بالجهاز الحكومي ويبيث الخيبة والوجل في نفوس المسئولين البريطانيين .  
هذا مع احساس الوفد ، في الوقت نفسه ، بشدة الارتباط بين قضية  
الدستور وقضية الاستقلال ، لأن تعطيل الحياة الدستورية انما كان في  
الواقع تعطيلاً له عن ممارسة دوره في حل القضية الوطنية مع  
انجلترا عن طريق التفاوض ، أي بالطريق السلمى ، وفي الواقع  
لقد كان في امكان الوفد فقط في ذلك الحين أن ينظم اضرابات عامة  
تجوب البلاد ، أما اشعال ثورة أخرى ، فهذا ما كان عاجزاً عنه وظل  
عاجزاً عنه طول حياته . والسبب الرئيسى في هذا العجز مزدوج : فهو  
يعود أولاً الى ما أشرنا اليه من أن تنظيمات الوفد لم تكن تنظيمات ثورية  
تتضمن تشكيلات عسكرية مسلحة تستطيع أن تخوض غمار معركة حامية  
ضد القصر أو ضد الاحتلال ، كما يعود الى أن الوفد - كما مر بنا - لم  
يستطع في خلال حكمه عام ١٩٢٤ أن يقدم للفلاحين أو العمال برنامجاً  
اصلاحياً ( ولا نقول ثورياً ) يسمى لرفع مستوى هذه الطبقات الى الحد  
الذى يتكافأ مع تضحياتها ، ومن ثم فلم يكن لدى هذه الطبقات ما يدفعها  
في ذلك الحين للتحمس لقضية الحكم الدستوري الى درجة تستفزها الى  
ترك أمور معاشها وزراعتها وصناعاتها والقيام بثورة ضد الأتوقراطية .  
وانما اقتصر دور هذه الطبقات بعد ذلك على انتظار فرصة الانتخابات  
لترجيح كفة الوفد .

على كل حال فإن هذا الاتجاه من جانب الوفد نحو تحسين علاقته  
بالانجليز لم يقدر له الوصول الى الثمرة المرجوة ، وذلك بسبب شخصية  
اللورد لويد وسياستته . فلقد جاء هذا الى مصر متأثراً بشخصية اللورد  
كرومر وسياستته ، وظهر ذلك منذ البداية عندما رفض أن يحمل أوراق  
اعتماد يقدمها للملك فؤاد ، ذاكراً ان هذا يضعه في نفس مركز أى  
مثل لدولة أخرى ، ويتعاضى عن مسئولياته الخاصة في رعاية التحفظات  
ويحرمه من مركز ضرورى لتنفيذ ذلك (٨٣) وفي الواقع أن مندوباً ما  
لانجلترا في مصر بعد الحرب العظمى لم يتح له من الظروف الداخلية ما  
أتيح للورد لويد ، فالله الثورى قد فقد قوته الدافعية الدافعة ، والقيادات  
الوطنية تحولت بحراها الى القصر دياً عن الدستور ، والطبقات الشعبية

استوريه من العمال والفلاحين تخلقت عن قيادتها في الحركة الدستورية الناشئة بسبب الغبن الذي لحقها ، والوفد أخذ يهادن الانجليز ويخطب ودهم ويسعى رئيسه بنفسه الى دار المندوب السامي لزيارته دون سابق ود وبغير دعوة ، ولم يدن في الميدان غير الانتلجنتسيا الثوريه ، وهي الوحيدة التي استفادت من انكماش السيطرة الأجنبية ، ولكن هذه كانت وسائلها محدودة . كل هذه الظروف كانت بيئة مناسبة تعمل فيها مواهب اللورد لويد التسلطية ، وانصافا للرجل نقول انه لم يدع أية فرصة للاستفادة من هذا كله الا وانتهزها ، حتى انه لم يكذب يستريح من وعثاء سفره ، حتى اذاع انه يعتزم الطواف في الأقاليم للوقوف على أحوال الأهالي وأعمالهم ، ودرس هذه المسائل بنفسه في كل جهة يرتادها . ثم قام برحلته الموعودة فعلا وأخذ يستقبل استقبالا رسميا لا يقل الا يسيرا عن استقبال الملك الشرعي ، اذ راحت تقام له التشريفات والحفلات ، وتلقى بين يديه خطب الترحيب والتمين بطلعته ، كما حدث في مديرية الفيوم (٨٤) .

ثم أقام كبار الأحرار الدستوريين وغيرهم حفلة لتكريمه في يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقد ألقى فيها اللورد خطبة قصيرة تمنى فيها للحياة الدستورية كل نجاح ، وأعلن انه يؤمن « بالحكومة الدستورية ، الحكومة الحازمة المنظمة ، الحكومة العادلة » . وهنا طالبت الصحف الوفدية في جراءة مذهلة بأن يتبع القول بالعمل ، أي بالتدخل الفعلي في شئون البلاد . اننا لا نريد من اللورد كلاما فقط وانما نريد أن يتبع العمل الكلام ، خصوصا وانه مسئول عن الحالة العامة في مصر ، بعد أن استقرت السياسة الانجليزية عن وجهها ، واستأنفت ادارة البلاد على المكشوف . ثم برزت الجريدة هذا الكلام بأن الوزارة القائمة في الحكم هي التي دفعتها الى هذا الموقف . نعتزف بهذه الحقيقة على ما بها من مرارة ، وعلى ما فيها من ايلام النفوس ، ولكنها أمر واقع جرتنا اليه وزارة الضعف والاستسلام . . هذه الوزارة التي جعلت رائدها منذ وليت الأمر كسب عطف الحكومة الانجليزية بالانقياد الى الذين يمثلونها في هذه البلاد ، فأضاعت ما رسمته وزارة الشعب في شهور من الاحتفاء بالكرامة القومية في أول يوم تبوأ في كرسى الحكم . ثم قالت : « لقد وصلت بنا تصرفاتها العليلة الى حالة جعلت الناس يرددون كلمة أهالي بيزنطة والأتراك يحاصرون الآستانة : « التركية ولا البابوية » (٨٥) وفي كلمة أخرى عاجلت مسألة الصداقة بين مصر وانجلترا ، التي ضرب اللورد في خطبته



على نعمتها ، فقالت : « لقد دعا اللورد لويد الى الصداقة بين مصر وانجلترا ونحن نود لو نلبى دعوته متسايقين ، ولكن دون ذلك ازالة اسباب النفور التي خلقها اذار نوفمبر ، وترك الأمة المصرية تستمتع بدستورها وتستعمل صلاطتها التشريعية . وأول خطوة فى هذا السبيل وذاك ، هو أن يضمن المندوب السامى بتعصيد الوزارة التي خلقها ذلك الاذار والتي تقف عقبة كأداء فى طريق التفاهم والوفاق بين الاثنين (٨٦) » .

\*\*\*

على كل حال فلقد كان بسبب هذه الظروف جميعها التي كانت تواجه اللورد لويد : من تعذر استمرار الحكم المطلق بإزاء المعارضة القوية التي كانت تجابهه ، ومن تعذر اقناع الأحرار الدستوريين بالتعاون مع الحكومة القائمة فى دست الحكم ، ومن الرغبة فى الحيلولة دون عودة الزغلولية الى الحكم مرة أخرى - أن أخذ اللورد لويد يقوم باتصالات مع السياسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسى خروجا يرضى الأطراف المتنازعة ، الانجليز والقصر والاحزاب . فتباحث مع عدلى باشا ، الذي كان بدوره يتصل بسعد باشا وبكثير من السياسيين للتشاور معهم (٨٧) ومع أن رجال الاحزاب اظهروا فى هذه المباحثات الكثير من التروى والاعتدال ، أملا فى أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامى بالحسنى ، ومع أنهم ذهبوا فى ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الاول فى فندق الكونستانتال ، رغم الصيحات المطالبة بانقضاده ، وقلق الأمة لذلك (٨٨) - فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره التي تتضمن الانتصار الكامل لقضيته : فقد أصر الوفد والاحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد فى الكونستانتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بها له من صلاحية دستورية ، بينما أصر اللورد لويد على اجراء انتخابات جديدة ، بعد محو القيود التي قيد بها قانون الانتخاب الجديد ، وكان يرى أن التسليم للاحزاب بهذه الأمور التي تطالب بها ، فوق أنه يعد تفهقرا من جانب الانجليز تجاه الاحزاب ، فانه يتضمن طرد زيور باشا من الحكم حالا ، وهو ما يعد انكارا لخدماته التي قدمها . وقد عبر اللورد لويد عن ذلك بقوله : « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا يعد تكرانا للجميل لا حمدا للصنيعة » (٨٩) .

## تعبئة البورجوازية والانتلجنسيا

كان بسبب تضلُّول الأمل في الخروج من الأزمة عن طريق تدخل الأنجليز ، أن خرجت الأحزاب في ذلك الوقت تستنفر الشعب للتيار يعمل حاسم يزعم مركز الوزارة ، ويضطرها إلى النزول على إرادتها ، والعت اللوم عليه إذا تقاعس عن القيام بهذا الواجب : فكتبت «السياسة» مقالا بعنوان « حل الأزمة الحاضرة بيسد المصريين وحدهم » قالت فيه : يجب أن يعلم المصريون أن حل الأزمة الحاضرة رهن إرادتهم هم وحدهم . وهم إذا علموا هذا ، وأيقنت الوزارة الحاضرة أنهم علموه ، فهي لن تستطيع أن تظل في مقاعد الحكم ، (٩٠) كما لوححت بسلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون ، باعتباره « أمضى الأسلحة في يد من يحسن استعماله ، ويشحذ نصله » وألقت اللوم على الأمة إذا لم تستخدمه : « فان لم تضرب به ضربتها ، فاللوم بعد ذلك عليها هي لا على خصومها » (٨١ مكرر). فلما عجزت الأحزاب عن تحريك الجماهير الشعبية ضد القصر ، التجأت إلى تعبئة قوى الانتلجنسيا والبورجوازية لتخوض بها معركة يائسة ضد الحكم المطلق . وهذا هو منشأ ظهور الدعوة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ لعقد « مؤتمر وطني » يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الراى والمكانة بها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها . ( ٨٢ مكرر ) ويمكن تصور مدى اتساع هذه التعبئة اذا عرفنا أن الدعوة وجهت الى أعضاء المجالس والهيئات الآتية : (١) مجلس الشيوخ (٢) مجلس النواب القائم والسابق (٣) مجالس ادارات الأحزاب المؤتلفة (٤) الوزراء السابقون (٥) أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية ولجان الشياخات (٦) أعضاء نقابات المهنيين والأهليين والشرعيين والأعضاء الوطنيين في نقابة المحامين المختلطة (٧) أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية (٨) أعضاء مجلس النقابة الزراعية إيامة (٩) أعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية ( ٨٣ مكرر ) .

على أن الأحزاب رأت ، قبل انعقاد المؤتمر ، أن تتيح للحكومة آخر فرصة للتفاهم قبل الصدام . فقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضاء الشيوخ جلا جديدا للموقف ، ينطوى على بعض التراجع منها . اذ يقوم على أن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، ثم تعيد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : أما بعقد البرلمان الأخير الذى عقد فى الكوننتنتال ، وأما بإجراء انتخابات جديدة على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، بطريقة تطمئن إليها البلاد ( ٨٤ مكرر ) . وهذا الحل

ينطوى - كما هو واضح ، على استعداد الأحزاب للتنازل عن برلمان الكونتنتال .

على أن زيور باشا رفض هذا الحل أيضا ، لأنه يؤدي بطبيعة الحال إلى انهاء حكمه ، كما عزم على منع انعقاد المؤتمر بالقوة ، متذعرا بأن المؤتمرات ليست من نظم الدولة ، وأنها ليس لها اختصاص دستوري ، وأنه ينبغي لحكومة تحترم الدستور وتحترم الأمة ألا تخضع لغير النظم الدستورية ( ٨٥ مكرر ) . على أن اللورد لويد عنيبما وجد أن الأمور ستتطور إلى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفر من التدخل لدى زيور باشا لقبول هذا الحل الوسط ، « فنصحته » بقبول اقتراح الشيوخ بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخابات عام ١٩٢٤ ( ٨٦ مكرر ) . وبناء على هذه « النصيحة » ، أصدرت الوزارة في مساء يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وهو اليوم السابق على التمام المؤتمر ، بلاغا رسميا أعلنت فيه أنها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجرى انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ ( ٨٧ مكرر ) . وهو قانون الانتخاب المباشر الذي صدق عليه البرلمان الأول .

\*\*\*

وهكذا استطاع اللورد لويد ، بإجبار حكومة زيور باشا على قبول اقتراح الشيوخ ، أن يجرد المؤتمر الوطني عند انعقاده في يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ من أنيابه . بل لقد كان اللورد لويد يطمح في إيقاع الخلاف في المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وبين المتطرفين والمعتدلين في كل الفرق والأحزاب السياسية ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذي صدر في سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس ١٩٢٥ الذي اجتمع في « الكونتنتال » ( ٨٨ مكرر ) . أما المتطرفون وخاصة من رجال الحزب الوطني ، وعلى رأسهم أمين الرافعي بك ، صاحب فكرة اجتماع البرلمان في الكونتنتال ، فقد كانوا متشبثين ببرلمان مارس كل التشبث ، ولهذا فقد كان اللورد لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا - لاضد الوزارة - وإنما بين الأحزاب بعضها ببعض . وفي الحقيقة أن قبول هذا الاقتراح قد أوقع الأحزاب في تناقض لا مخرج منه ، فإن هذه الأحزاب كانت قد قررت اعتبار مجلس النواب الذي عقد في الكونتنتال قائما ، واعتبرت اجتماعه صحيحا ، وبنيت هذا على أن قرار حله كان باطلا ، فإذا عادت اليوم فقررت الدخول في الانتخابات ، فإن هذا القرار يكون معناه أن اجتماع الكونتنتال كان

باطلا ، وأن قرار الحل كان صحيحا . ولهذا ظهرت منذ ابدية روح المعارضة لهذا الاقتراح من جانب المتطرفين من الاحزاب ، فكتب الاستاذ أمين الرافعي في صحيفته الاخبار يهاجم فكرة الشيوخ شر هجوم ، ويصف الشيوخ بأنهم « يحملون راية التراجع والهزيمة ، ويشاركون الحكومة في ثورتها على الدستور » ، وكان مما قاله : « انه من الغريب انهم يأخذون على الوزارة أنها لا تحسب للبرلمان حسابا ، وهم في الوقت نفسه ينكرون وجود هذا البرلمان باقتراحهم اجراء انتخابات جديدة » ( ٨٩ مكرر ) .

ومن اجل هذا شهد المؤتمر الوطني عند انعقاده في اليوم التالي لقرار الحكومة ، أعنف الجلسات والمناقشات بشأن هذه المسألة ، على أن الغالبية لم تلبث أن مالت الى قبول فكرة الدخول في الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عن هذه الفكرة سعد زغلول باشا بنفسه ومكرم عبيد والهلباوى بك . فقد استطاع هؤلاء الثلاثة أن يستميلوا أعضاء المؤتمر الى الفكرة بالذرائع التالية : أولا - أن قرار ٢١ نوفمبر في فندق الكونتنتال كان قرارا ضروريا اجبا الأحزاب اليه تصرفات الحكومة ، فراءت أن تقطع عليها الطريق باعتبار المجلس الأخير قائما . وإن الهدف الاسمي للأحزاب هو عودة الحياة النيابية ، « فهل نقيد أنفسنا بسلسلة صنعناها نحن ؟ » . ثانيا - أن البديل من قبول فكرة الشيوخ هو القيام بثورة ، وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد في صراحة فائقة فقال : « دلوني على الطريق ، اثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة » . ولما الانتخابات فلندخلها » . ثالثا - ما جاء على لسان سعد زغلول باشا من قوله : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم ، فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال . ولن نصل الى غايتنا الا اذا راعينا في سيرنا الحكمة والاعتدال » ( ٩٠ مكرر ) . وهذا القول الأخير من سعد باشا هو أول اعلان رسمي عن تحول الوفد من خطة التطرف والتهيج الى خطة المسالمة والاعتدال ، وهي السياسة التي سيجل الوفد ينتهجها طوال البقية الباقية من حياة سعد باشا زغلول .

### (٣) عهد الائتلاف

(أ) أزمة الاعتراض البريطاني على تولي سعد زغلول باشا الحكم

#### أصول الأزمة :

هكذا انتهت المعركة بين الديمقراطية والأوتوقراطية ، أو بين الأحزاب والقصر ، بضعف الفريقين . وفاز الانجليز ، وممثلهم في مصر اللورد لويد ، بالمكانة العليا والنفوذ المدعم . وسنرى في السطور القادمة الأدلة على هذه الحقيقة ، وأولها الاعتراض على تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة .

ففي يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ استصدرت وزارة زيور باشا مرسومه بإجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخابات المباشر ، وكان صدور هذا القانون بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات الذي أصدرته في ٨ ديسمبر . وفي أول إبريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢٢ مايو موعدا للانتخابات لمجلس النواب . وقد رأت الأحزاب توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها . منعا للتنافس وما يتبعه من التناحر ، ونشرت بذلك بيانا في ٣ إبريل ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطني تسع دوائر ومنح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد (٩١) . وهكذا أصبحت عودة الوفد إلى الحكم أمرا في حكم المقطوع به .

على أن اللورد لويد لم يلبث أن أخذ ينظر إلى عودة « الزغلولية » من جديد بمنظار قائم ، وشرع على الفور في الحيلولة دون تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة . وقد أطنب في شرح هذه المسألة في كتابه اطنابا كبيرا ، لأنها استغرقت جدلا طويلا بينه وبين حكومته . فذكر أنه كانت توجد في ذلك الحين عدة عوامل تقف في صف السماح لسعد زغلول بتولي رئاسة الوزارة ، وعدة عوامل أخرى تقف ضد هذه الفكرة ، أما

العوامل الأولى فهي أن سياسة تصريح ٢٨ فبراير كانت قد أرست في مصر عهدا دستوريا وحياء برلمانيه ، ومن ثم فإن منع سعد زغلول ، وهو زعيم الأغلبية الساحقة ، من تولي رئاسة الوزارة ، سوف يبدو لأول وهله كأنما هو نية لتلك السياسة وانكار لها ، ويتطلب بالتالي تبريرا قويا .

ثانيا - أن سعد زغلول باشا كان قد تقدم في السن ، وكان قد تعلم منذ وقت قريب درسا قاسيا ، ومن ثم فقد كان المأمول أن يتخذ موقفا أكثر تعقلا واعتدالا . ثالثا - أن الحكمة كانت تقضى ألا يترك سعد زغلول ، الذي كان يمثل القوة السياسية الحقيقية ، في مصر ، مهما كان تكوين الوزارة الجديدة ، يمارس هذه القوة من مركز مستقر ، لا تقع فيه المسئولية الدستورية عليه ، وانما على غيره ، فيجب من ثم أن يسمح له بتولي الحكم .

على أن هذه المبررات كانت تلقي مبررات مضادة تلح في منع سعد زغلول من رئاسة الوزارة ، وأهم هذه المبررات أن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن ينص فقط على أن تكون مصر دولة دستورية مستقلة ، بل أنه قيد هذا الاستقلال بأربعة تحفظات . ثانيا - أنه كانت هناك أيضا تلك السياسة الأساسية التي كان اسم سعد زغلول علما عليها ، وهي سياسة العداء المبرر لبريطانيا ولغلاقتها بمصر ، وفي هذا الضوء فإن السماح بعودة سعد باشا إلى الحكم مرة أخرى سوف يفسر بأنه انكسار لبريطانيا وانتصار لحصومها . يضاف إلى ذلك أن إنجلترا في عام ١٩٢٤ كانت قد نهت حكومة سعد باشا بأنها هي المسئولة عن حملة الاغتيالات والفوضى التي أثارت بين المقيمين في البلاد القلق والخوف على أمنهم ، « فكيف يمكن الآن إذن أن نوافق على رجوع هذه الوزارة ، ونظل في نفس الوقت نبدو مصريين على رغبتنا في أداء مسئولياتنا ؟ » . لهذا رأى اللورد لويد أن « التمسك الأمين » بسياسة تصريح ٢٨ فبراير يتطلب تدخل إنجلترا لمنع سعد زغلول من اعتلاء الحكم ، وأرسل إلى حكومته يطلب تفويضه في هذا التدخل .

على أن وزير الخارجية البريطانية السير أوستن تشمبرلن نظر إلى المسألة من ناحية الصعوبة التي كان عليه أن يواجهها أمام الرأي العام البريطاني في تبرير مثل هذا الاجراء ، وهي الصعوبة التي رأى أن اللورد لويد يميل إلى التهوين من شأنها . وقد رد اللورد لويد على ذلك بأن الرأي العام في بريطانيا سوف لا يصنعه مثل هذا الانحراف عن المبادئ الدستورية بمنع زعيم الأغلبية من تولي الحكم ، بقدر ما سيصنعه

اعتراف حكومة جلالة الملك برجل كان يعد مسئولاً من الناحية الأدبية عن مقتل السردار . وذكر أن جميع التعريبات التي أجراها في مصر لسير غور الرأى العام فيها قد أوضحت له أن عودة سعد باشا الى الحكم سوف تعتبر في عين المصريين والأجانب على السواء بمثابة ضربة خطيرة موجهة ضد هيبة بريطانيا ، وأنها ستعد دليلاً على نية بريطانيا في التخلي عن سياستها التي أعلنتها على الملأ . ثم ساق حجة غريبة يؤيد بها رأيه ، فقال ان اللورد ألبي كان قد وعد بعض الموظفين الانجليز والمصريين وعداً قاطعاً بأن سعد زغلول لن يسمح له بتولى الحكم مرة أخرى مهما كانت الأسباب ، وبين أن الحنت في مثل هذا الوعد سوف يفقد بريطانيا ثقة هؤلاء الموظفين وولاهم ومساعداتهم في المستقبل ، عدا ما سيتعرض له هؤلاء المديرون من أقسى الظروف والارهاب المستمر . وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية على هذا الادعاء بأنها لم يسبق اطلاقاً أن أعطت موافقتها على مثل هذه الوعود ، وأنه لا توجد في سجلاتها الرسمية أى وثيقة خاصة بذلك ، وأنها بالتالى لا تعتبر مرتبطة بها . ولكن اللورد لويد أجاب قائلاً انه في « الشرق » لا يسأل الموظف المصرى ، الذى تلقى مثل هذا الوعد ، نفسه عادة عما اذا كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعطت موافقتها عليه أم لا ، وأنه لا ينظر الى الوثائق والعقود الرسمية النظرة التى ينظر بها الانجليز اليها . وأضاف أن المديرين المصريين قد جاموا بانفسهم اليه وطلبوا منه الوفاء بهذا الوعد (٩٢) .

### براعة ماهر والنقرشى وأثرهما في الموقف السياسى :

بينما كانت هذه المناقشات تجرى بين اللورد لويد وحكومته حول منع سعد زغلول من تولى الحكم ، كان اللورد لويد يبذل من جانبه نشاطاً آخر فى مصر لتجاشى الصدام مع سعد زغلول وإيجاد مخرج من الأزمة يوافق خطته . وفى ذلك قام بعبة اتصالات مع عدلى باشا بقصد اسناد رئاسة الوزارة اليه ، باعتباره الزعيم الوحيد الذى كان من الممكن أن يوافق سعد زغلول على توليه الوزارة مكانه . وقد وافق عدلى باشا على تولي رئاسة الوزارة ، ولكنه أبدى تخوفاً من أن تؤثر نتيجة الانتخابات فى نفسية سعد زغلول وتدفعه الى التمسك بحقه الدستورى فى ولاية الحكم (٩٣) . على أن سعد زغلول كان فى ذلك الحين لا يبدي اعتراضاً على تولي عدلى باشا المنصب بدله ، بل لقد أسر الى أحد زائريه بأن أعظم

خطأ ارتكبه في حياته اغتا كان في قبوله منصب رئيس الوزارة عام ١٩٢٤ ، وأن لا شيء يحمله على تكرار هذا الخطأ مرة أخرى (٩٤) . وكان مما دفع سعد باشا الى قبول التخلي عن رئاسة الوزارة لعديل باشا ، أنه كان في ذلك الحين لا يريد أن يقع شيء يتسبب عنه تأخير عودة الحياة النيابية أو تعطيلها نهائيا .

في ذلك الحين كانت الأقدار تدخر مفاجأة سياسية لانجلترا قدر لها أن تؤثر على قرار سعد باشا ، لأنها أثرت على الموقف السياسي كله ، وكان ذلك عندما أصدرت محكمة جنسايات مصر في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ حكمها ببراءة أحمد ماهر والنقراشي من تهمة الاغتيالات السياسية . وقضية الاغتيالات السياسية هي التي تفرعت عن قضية مقتل السردار . ولقد مر بنا أن مخطط السياسة البريطانية بعد مقتل السردار ، كان يقوم على هدم الوفد بطريقتين : الأولى ، اطلاق يد القصر في التنكيل به ، والثاني ، ادانته كهيئة في حادث مصرع السردار . ومن أجل هذا اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور باشا الى إيجاد صلة بين الوفد ومقتل السردار ، فقد استغلت هذه السلطات ما كان يعانيه شفيق منصور من أسباب الخوف والفرع من الموت والجلد ، ومن تسلط فكرة الشنق عليه ، وأوعزت اليه « تحت تأثيرات شديدة متوالية » بتغيير أقواله واتهام أحمد ماهر والنقراشي لالصاق جريمة مقتل السردار بهما ، ووعدته في ذلك بتخفيف عقوبة الاعدام ، وجاء هذا الوعد من صدقي باشا باتفاق مع اللورد ألبي . ومع أن شفيق منصور عاد الى سحب اتهامه في ٣١ يولية ١٩٢٥ بعد أن يش من تحقيق ماوعده به ، فإن التقرير الذي تضمن عدوله هذا لم يقدم للنائب العمومي الا بعد أربعة أشهر ، والا بعد اعدام شفيق منصور نفسه الذي قصد به سد الطريق في وجه الدفاع لاستجوابه في موضوع ما وجهه من تهم للمتهمين . وقد جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة جنسايات مصر ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦ برئاسة القاضي البريطاني كرشو وعضوية كل من كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ، وأثبت الدفاع في مشاهد باللغة القوة ما تعرض له شفيق منصور من ضغوط مختلفة ، وبين أن التقرير الذي تضمن اتهام ماهر والنقراشي قد كتبه شفيق في البوليس ، وأن البوليس قد تدخل في هذا التقرير ، وأثبت أيضا تناقض كثير من الوقائع التي جاءت في التقرير وكذبها بالأدلة الدامغة (٩٥) . وعلى ذلك فقد أصدرت محكمة الجنسايات في يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ حكمها ببراءة ماهر والنقراشي من جريمة الاغتيالات السياسية .



كانت أهمية هذا الحكم بتبرته ماهر والنقراشي ، أنه كان يعتبر في الحقيقة تبرته للوقد من جريمة معتسل السردار ، ومن غيرها من الجرائم السياسية ، لذلك لم يلبث أن غير الموقف السياسي تماما ، وأوجد حالة سياسية جديدة منذ طرد الوقد من الحكم . فقد احبط حظه الانجليز في ادانة الوقد ، ورد اليه اعتباره ، وأبطل الحجج التي تذرع بها الانجليز لتقديم الانذار البريطاني في نوفمبر ١٩٢٤ . وقد تبيت جريدة السياسة في ذلك تقول : « اذا كان الساسة البريطانيون المستويون عن مصائر العلاقات بين مصر وانجلترا يقدرون الأمور هم الآخرون ، من غير أن تدفعهم في تقديراتهم فكرة ثانية ، فاحسبهم يرون من العدل - وقد كان الانذار البريطاني مبنيا على تلك التهمة ، تهمة القاء تبعه مقتل السردار على كثرة الأمة المصرية - أن يعاد النظر في هذا الانذار ، وأن تعود الحال الى ما كانت عليه قبله ، حتى تطمئن نفوس المصريين طمأنينة صحيحة الى نيات انجلترا بالنسبة لمصير العلاقات بين الدولتين . . . اننا نلجأ الى كل قلب طاهر ، وكل نفس تعرف العدل نسألها : ان كان قد بقي لتهمة الانذار البريطاني قوام ؟ فاذا كان كل قوام لهذه التهمة قد انهار ، وتداعى ، فمن الظلم الذي لا مبرر له أن تبقى آثار هذه التهمة بعد زوالها » (٩٦) .

هذه الأهمية الكبرى لنتائج حكم ٢٥ مايو ١٩٢٦ ، تفسر الى حد كبير الاجراءات البريطانية المضادة التي اتخذت في أعقابها . فبعد أسبوع من صدور الحكم ، كتب القاضي كرشو ، رئيس هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم ، الى وزير الحقانية خطابا يعلن فيه أن حكم البراءة في تهمة أحمد ماهر وثلاثة آخرين ، « يناقض وزن الأدلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة » ، ويذكر أن خطورة هذا الاخلال ، وخطورة النتائج التي تنجم عنه ، قد بلغت في رأيه حدا جعله يعتبر أن من واجبه الخروج في هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سرية المداولة ، ويتوجه الى دار المندوب السامي ، فيطلبه عليه باعتباره حاميا للأجانب في مصر » .

ولقد كان هذا الاجراء من جانب القاضي كرشو مقدمة ضرورية لاجراء آخر يقوم به اللورد لويد : ففي يوم ٢ يونية قدم اللورد لويد الى رئيس الوزراء ، بنساء على تعليمات من حكومته ، مذكرة يخطر فيها بأن حكومته ترفض قبول قرار القاضيين المصريين كدليل على براءة الأربعة المذكورين من التهمة الموجهة اليهم ، وأن نتيجة هذا الحكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب في مصر للخطر ، وهو الأمن الذي احتفظت حكومة جلالة الملك بمسئوليتها عنه في تصريح استقلال مصر ، والذي بنت عليه

المطالب التي قدمت وقبلت عقب مقتل السردار لي مستاك ، وفي هذه الظروف ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بالحرية التامة في اتخاذ أية خطوات قد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملحق على عاتقها (٩٧) .

وهكذا بهذا الاجراء الغريب المفاجيء الذي لا مثيل له ، أصرت السياسة البريطانية على تحميل الوفد مسئولية جريمة السردار ، حتى لا تلتزم بالنتائج التي تترتب على هذه البراعة التي أصدرتها المحكمة ، وأهمها ازالة آثار الانذار البريطاني ، لأن ازالة آثار هذا الانذار كانت تعنى عودة الجيش المصرى الى السودان وعودة السيادة المصرية ، بالقدر الذى كانت عليه، الى الادارة الداخلية . بل لقد خلقت السياسة البريطانية بهذا الاجراء انطبعا لا مفر منه ، وهو أن العدل فى مصر لا يأخذ مجراه بالدرجة التى تكفى لحماية الأجانب ، وأن قوات الاحتلال هى الضمان الوحيد لهذه الحماية . ولقد كان من الممكن أن يقبل الباحث فى مسألة استقالة القاضى كرشو ما ساقه من حجج يبرر بها هذه الاستقالة الفجائية، لولا أن الجرائد المصرية كشفت فى ذلك الحين ، انه كان ، بعد اصدار الحكم فى قضية الاغتيالات السياسية ، قد رتب أعماله فى دور جنابات شهر يونيو ، واستلم أوراق القضايا المقرر نظرها أمام المحكمة فى هذا الدور . ولكنه بعد مضي بضعة أيام على ذلك ، رد الأوراق الى رئاسة محكمة الاستئناف دون أن يبين لها السبب ، ثم امتنع عن الحضور الى المحكمة ، ولم يقدم استقالته الى وزير الحفانية عن طريقها (٩٨) . ولم يكن ذلك الا ريشا يتشاور اللورد لويد مع حكومته ليتلقى منها تعليماته بهذا الشأن . وقد اجتمعت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف فى يوم ٢١ يونية ، وقررت باجماع الآراء أن استقالة القاضى كرشو كانت خروجاً على واجبات الوظيفة وعرف القضاء (٩٩) .

على كل حال فان صدور الحكم ببراعة ماهر والنقراشى لم يلبث أن بلغ بأزمة منصب رئيس الوزارة الى قمة التوتر ، فقد عدل سعد باشا عما كان قد اعتزمه من التخلي لعدلى باشا عن هذا المنصب ، وأصر على ممارسة حقه الدستورى فى تولى الحكم . وقد رأى اللورد لويد لذلك أن يلجأ الى الملك فؤاد ليباحثه فى طريق الخروج من الأزمة ، ولكن الملك فؤاد رفض - كما يقول لويد - أن يلتقط للانجليز قطعة الكستناء من فوق النار ، وبين أنه لا يعارض شخصياً فى أن يتخوضوا وحدهم المعركة ضد الوفد (١٠٠) . ولهذا رأى اللورد أن يخاطب سعد زغلول شخصياً فى

ذلك ، فدعاه لزيارته فى يوم ٢٩ مايو ، وراح يصور له الصدمة التى سوف تنشأ من هز ثقة الموظفين والمقيمين الأجانب فى مصر . ولكن سعد زغلول أبدى دهشته من اعتراض الحكومة البريطانية عليه قائلا انه فهم دائما أن حكومة جلالة الملك كانت ترغب فى إقامة علاقات ودية مع مصر ، « ولما كانت مصر هى زغلول ، وزغلول هو مصر » ، فانه فى دهشة لم لا يرحب الانجليز به كرئيس للوزارة؟ وقد رد لويد عليه قائلا ان السبب فى ذلك هو خطبه وتصريحاته العدائية المتطرفة، ولكن سعد اكتفى بالقول بأنه ليس على انجلترا الا أن تمنحه ثقها ، وسيسير كل شئ على ما يرام (١٠١) .

وازاء هذه اللهجة المتطرفة المثيرة من جانب سعد زغلول ، كتب اللورد لويد الى حكومته طالبا الموافقة على تقديم مذكرة لسعد زغلول فى هذا الشأن ، ويقترح عليها ارسال قطعة بحرية الى ميناء الاسكندرية للجيلولة دون « تكرار الشغب الخطير والخسارة فى الأرواح التى حدثت فى سنة ١٩٢١ » (يقصد مذبحة الاسكندرية) وقد أجابته حكومته الى طلبه فأمرت السفينة الحربية « ريزولوت » بالتوجه الى مصر (١٠٢) . ولم يكن الغرض من هذا الاجراء فى الواقع الا القيام بمظاهرة تجبر سعد زغلول على التخلي عن موقفه ، لأن انجلترا كانت تملك بالفعل من القوات الحربية ومن المعدات فى مصر ما يمكنها من فرض شروطها وحماية الأجانب دون مزيد من المدرعات والسفن الحربية .

وعندما رأى سعد زغلول أن الاعتراض البريطانى يتخذ صورة استعراض القوى ، وجد نفسه أمام أحد أمرين : الأول هو الاصرار على ممارسة حقه الدستورى الذى خول له بمقتضى القانون ، وبالتالي الزج بمصر فى مغامرة لا تحمد عقبياها ، وأبسطها اتاحة الفرصة للرجعية للتقدم من جديد ، وخصوصا أن وزارة زيور باشا كانت لا تزال حتى ذلك الحين فى الحكم ، وكان الغرض من بقائها - كما كتبت البلاغ اذ ذاك - هو « تسهيل الموقف ما استطاعت على الرجعية والاستعمار ، وتصعيبه ما استطاعت على الحكومة والبرلمان » (١٠٣) . أما الأمر الثانى ، فهو التخلي عن موقفه للاحتفاظ بالمكاسب التى أحرزها النضال الشاق ضد القصر .

وقد اختار سعد زغلول الانسحاب لمصلحة وطنه . وكانت المشكلة بسعد ذلك هى تدبير هذا الانسحاب حتى يبدو بشكل يتفق مع كرامة الحزب وكرامة رئيسه ، وقد دبر بمهارة : فقد أعلن فى الصحف أن كثرة

المقابلات والمناقشات الأخيرة قد أثرت في صحة رئيس الوفد، حتى صار أنصاره يشعرون بأنه لا يستطيع النهوض بعبء الوزارة الثقيل ، وبناء على ذلك اجتمع النواب في مساء يوم ٢ يونيه ، واستقر رأيهم على أن يطلبوا من دولته العدول عن قراره الثاني بتأليف الوزارة ، والعودة إلى الرأي الأول ، وقرروا أن يقيموا حفلة تكريمه في فندق الكونغرنتال يطلبون إليه فيها النزول عن هذا القرار . وفي يوم ٣ يونيه وصل سعد باشا إلى الحفل ومعه عدلى باشا ونجوت باشا ورشدى باشا واسماعيل صدقي باشا ورجال الوفد ، وبعد أن خطب حافظ رمضان ممثلاً لحزبه ، وابراهيم الهلباوى بك ممثلاً للأحرار الدستوريين ، ومكرم عبيد ممثلاً للوفدين ، تلا الأستاذ أحمد رمزي بك كلمة رجا فيها الرئيس التنحي عن تأليف الوزارة ، ضمنا بصحته الضعيفة . وأعلن الأستاذ حسن نافع أن رجاء الأستاذ رمزي يوافق رغبات أغلبية النواب ، بل اجماعهم . ثم دعا الدكتور نجيب اسكندر من كان موافقا على الرجاء أن يقف ، فوقف الجميع (١٠٤) .

وهكذا دبر انسحاب سعد زغلول على أنه انسحاب تحت ضغط النواب ، لا تحت ضغط الانجليز . وقد علق « التايمز » البريطانية على ذلك بقولها : « انه ليس مما يشين سعد زغلول أن يسلم بالحقائق التي غالبا مرارا عديدة في الماضي ، وبما أنه فضل مصالح وطنه على مطامعه وآرائه الشخصية وحبه للظهور السياسى ، فقد كان ذلك مدعاة للشناء . » وليس في انجلترا رجل منصف يستطيع أن يلوم أنصاره المخلصين له ، مهما كانوا مستسلمين، على تقديرهم للخطر، أو على اصرارهم على الموقف السلبي ، أو على استعدادهم لجعل انسحاب زعيمهم سهلا وشريفا بقدر ما تسمح الظروف (١٠٥) .

على كل حال ، فبناء على كل هذه التنازلات من جانب الوفد ومن جانب الاحزاب المصرية الأخرى ، أعيدت الحياة البرلمانية في مصر . ولقد يبدو أن تكاليف إعادة هذه الحياة كانت باهظة حقا ، ولكننا سوف نرى في الفصل التالى أن تكاليف المحافظة عليها واستمرارها وبقائها في عهد الائتلاف ، لن تكون أبغض قيمة أو أقل ثمنا . كل ذلك على حساب الاستقلال الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير ، وهذا ما جعل كاتبا سياسيا مثل الأستاذ عبد القادر المازنى يخاطب الانجليز في إحدى المناسبات ساخرا : « الحق يا سادة ان هذا الاستقلال يخلطنا كثيرا والله . فهل

لكم أن تصنعوا معروفاً في هذه الأمة ، وتريحوها من هذا الاستقلال  
المخجل ؟ (١٠٦) ، .

### (ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز

#### سياسة حسن التفاهم مع الانجليز :

ألف عدلي باشا الوزارة في يوم ٧ يونية ١٩٢٦ من حزبي الوفد  
والأحرار الدستوريين، وامتنع الحزب الوطني عن الدخول في الوزارة، لأن  
مبدأه الا يلى مناصب الحكم مع وجود المجتئين في البلاد . وقد تولى عبد الخالق  
ثروت باشا وزارة الخارجية في الوزارة الجديدة . واجتمع البرلمان يوم  
١٠ يونية برياسة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الشيوخ . واجتمع  
مجلس النواب ، وانتخب سعد باشا رئيساً له ومصطفى النحاس باشا  
وويصا واصف بك وكيلين . وقد كتبت الصحف الانجليزية اذ ذاك تصف  
الوزارة العدلية بأنها «بناء وفدي ذو شرفه من الأحرار الدستوريين (١٠٧)»  
أما سعد زغلول فقد أبى أن يصف الوزارة بأنها وزارة «ائتلافية»،  
«لأن الوزارة لا تكون ائتلافية الا اذا لم يتوافر لحزب أغلبية أكبر من  
مجموع عدد الأعضاء المنتمين للأحزاب الأخرى . . . ولكن عندما يكون  
لحزب أغلبية كبرى في المجلس، فلا يكون هناك معنى في أن تكون الوزارة  
ائتلافية يمثل بعض الأعضاء فيها بعض الأحزاب ، ، واستطرد « كذلك  
فإن صاحب الدولة عدلي يكن باشا لم ينتخب رئيساً للوزارة ليمثل حزب  
الأحرار الدستوريين ، مطلقاً . ولو كان هذا المعنى ما كان هو الرئيس،  
بل كان غيره من حزب الأغلبية ، وإنما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة  
نسعى اليها كلنا : فكرة الاندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية .  
وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات ، وبعد الانتخابات ، قبل الأزمة التي  
حدثت وبعدها (١٠٨) » .

ومنذ البداية استقر رأي الوزارة الائتلافية على ارجاء حل المسألة  
المصرية حتى تتحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا، ويتمهد الطريق لاجراء  
مفاوضات بينهما ، وقد كتبت الاحرام في ذلك قول : « ان التفكير في  
مفاوضات جديدة تقوم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل  
حل المسألة المصرية ، قد أدى الى أن الحاضر غير صالح لهذه المفاوضات ،  
وأنه من مصلحة إنجاحها في المستقبل أن يربأ بحث المسائل الخارجية

الى المستقبل ، وأن تقصر الحكومة والبرلمان ههما على معالجة المسائل الداخلية التي منها تدعيم الدستور وتثبيت مبادئه في نفوس الشعب وفي مصالح الحكومة ، واستطردت : « على أن المستقبل القريب سيبدل على ما اذا كان في الاستطاعة الانصراف الى المسائل الداخلية مع ارجاء المسائل الخارجية أم لا ؟ » ويظهر أنه مهما بان في هذه الفكرة من الصواب وبعد النظر ، فإن من السير السير في المسائل الداخلية دون الاحتكاك - قهرا - بالسياسة الانجليزية ، لا سيما اذا كانت انجلترا لا تكتفى بالتدخل في السياسة الخارجية ، وانما تتعرض لمسائل داخلية محضة بدعوى من دعاواها الكثيرة . ومهما تكن وجهة نظر الحكومة المصرية مؤيدة من البرلمان ، فإن نجاح سياسة الحكومة المصرية يتوقف على ما تضره السياسة البريطانية لمصر ، أكثر مما ينويه الوزراء المصريون (١٠٩) . »

يمكن القول اذن أن سياسة الحكومة العذلية قد قامت على تمهيد الطريق لمفاوضات جديدة في المستقبل مع انجلترا ، وخلق الجو الذي يكون موافقا للوصول الى تلك الغاية وهو ما صرح به ثروت باشا بنفسه في مجلس النواب (١١٠) . وقد كانت تلك أيضا سياسة مجلس النواب المصري الذي أقرت التاييز بأنه كان يميل الى تجنب المناقشات التي تفضي الى الاصطدام مباشرة مع السلطات البريطانية (١١١) . وقد اعترفت جريدة السياسة بذلك أيضا ، فقالت ان « كثيرا من المطالب البريطانية التي تمس شئون البلاد الداخلية ، أجيببت منعا للاحتكاك الذي بدأ يعكر صفو الجو ويفسد سياسة حسن التفاهم ، واستطردت : « وكثيرا ما اتهم معارضو الائتلاف الحكومة والبرلمان بأنهما بالغتا في هذه الحطة ، ومع هذا الاتهام الذي يمكن أن يترتب عليه ما يترتب من الأثر في الرأي العام ، أصرت الحكومة وأصر البرلمان ، وما يزالان مصرين ، على متابعة هذه السياسة ، لاعتبارهما إياها السياسة الحكيمة التي تؤيد السلام والأمن في مصر ، والتي تصل الى تحقيق غايات المصريين السياسية (١١٢) ، » ومعنى هذا أن الحكم الدستوري قد أظهر أنه قد وعى جيدا الدرس الذي تلقته في عام ١٩٢٤ . »

على أن بعض الأمور التي تستحق التفكير والملاحظة ، أنه بالرغم مما انتهجته حذومه الائتلاف وبرلمان الائتلاف من هذه السياسة - سياسة حسن التفاهم مع الانجليز - فإن الحوادث برهنت على أن عهد الائتلاف كان من أواخر العهود السياسية بالتدخل الانجليزي . ويعتبر من أهم أسباب ذلك تريض اللورد لويد بمصر ، فاللورد لويد بسبب عودة الحياة

السياسية الدستورية على يديه - وان أرغم على ذلك بسبب تطور الظروف على النحو الذى مر بنا - كان يعتقد أنه صاحب اليد العليا فى مصر وفى شئونها ، وأنه لا ينبغى للحكومة ولا للبرلمان أن يقوما بعمل ما يتحدى سلطته أو ارادته ، والا أطلق يد القصر فى العبث بالحيلة النيابية كما يشاء ( وسنرى انه سيقوم فعلا بذلك فى عهد النحاس باشا ووزارته الأولى ، . وهذا ما دفع البعض فى إحدى المناسبات الى مصادرة سعد زغلول بأنه « يشتري الدستور بأعلى من ثمنه ، فأما أن تسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ، وأما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من هذا الدستور الذى سوفوننا فيه هذا السوم الغشوم ؟ لا شيء على الإطلاق ، نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعا بالفرقة والانقسام (١١٣) » . ولكن سعد زغلول كانت له وجهة نظر أخرى ، فقد كان يخشى أن يؤدي ضياع الدستور الى تحويل جهود الأمة كلها فى طلبه ، والانصراف بذلك عن القضية الأساسية التى هبت الأمة من أجلها : قضية الاستقلال : « ليزهدب الدستور حيث كان ، هذا حسن ، ولكن يجب أن نذكر أن الانجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور (١١٤) » . هذه الصلة بين الدستور والقضية المصرية أبرزت أهمية تدعيم الدستور لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز . ولهذا كان سعد زغلول مهما بمعرفة موقف الانجليز من الدستور ، وكذلك كان الملك فؤاد ، بينما كان اللورد لويد مسرورا من حيرة الطرفين ويقول: « ان قوة مركزنا تعتمد على أن الاثنين كانا فى حيرة شديدة ومتعطين لمعرفة الاجابة عن هذا السؤال (١١٥) » .

على أن الخوف على الدستور كان يدفع ، كما ذكرنا ، الحكومة والبرلمان الى تجنب المغامرة وتقادى اثاره المتاعب مع الانجليز ، ولهذا اقتصر برلمان ١٩٢٦ على إلغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب المعدل الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صلبه للدستور (١١٦) . وعندما حثت لجنة التحقيق البرلمانية ، التى تألفت لفحص تصرفات على ماهر باشا ، الحكومة على السرعة فى تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء والمشار اليه فى المادة ٦٨ من الدستور ، وجد الرجال المسئولون فى الحكومة والبرلمان ، أن مسئولية الوزراء السابقين اذا اثبتت ، فقد تأخذ

دورا تنشأ عنه متاعب دقيقة ليس بالمستطاع تقدير نتائجها من المعارضة التى تظهر بها دار المندوب السامى فى تلك الحال ، ولهذا صرفوا النظر عن اختيار تلك الطريقة (١١٧) .

#### تحت السياسة البريطانية :

ولقد كان من الطبيعى أن يستغل اللورد لويد هذا الحرص على تجنب المتاعب مع الانجليز فى تدعيم النفوذ الانجليزى فى مصر . ولعل من أجرا ما ابتدعه لذلك ، بمناسبة قرب انتهاء عقود الموظفين الأجانب فى أول ابريل ١٩٢٧ بمقتضى المشروع الذى وافقت عليه الحكومة فى ١٩٢٣ ، أن اقترح على حكومته ، للقيام بالمستوليات التى ترتبت على سياسته تصريح ٢٨ فبراير ، ضرورة أن يحتفظ الانجليز فى أيديهم ببعض الوظائف الادارية الهامة فى الحكومة المصرية ، لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، واخضاع تعيين الموظفين الأجانب من غير البريطانيين لموافقة السلطات البريطانية . وكانت الوزارات التى اختارها « لويد » للنهال بالموظفين الانجليز هى أهم الوزارات المصرية وهى : المواصلات والمعارف والمالية والحربية والعدل . وقد رأى السيطرة عليها واحدة وراء أخرى حتى لا يثير انتباه المتطرفين وسخطهم . على أن وزير الخارجية البريطانية ، ولو أنه كان متفقا بصفة عامة مع « لويد » فى ضرورة اتخاذ اجراء فى هذا الشأن ، وعلى المبادئ التى تحكم هذا الاجراء ، الا أن عدد الموظفين الذين قدرهم لويد فى كل وزارة قد أثار الهواجس ، وبالأخص فى نفس مستشارى وزير الخارجية الذين كرهوا بوضوح فكرة اتخاذ موقف حازم فى هذا الموضوع ، خشية ارتفاع أصوات الشكوى من جانب المصريين بسبب توظيف الانجليز ، وخوفا من خطر الضغط على الحكومة المصرية فى هذا الشأن . ومن ثم طلب الى لويد ألا يتخذ أى اجراء فى هذا الشأن الا بعد الرجوع الى وزير الخارجية (١١٨) .

على أن الفرصة لم تلبث أن منحت للورد لويد للتدخل فى الشئون المصرية ، عندما فاز أحمد ماهر ، بعد الحكم ببراءته ، بانتخاب تكميلى بالترشيح فى ٩ سبتمبر ١٩٢٦ عن دائرة الدرب الأحمر ، كما فاز محمود فهمى النقراشى عن دائرة الجمرى بانتخاب تكميلى بالترشيح أيضا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦ (١١٩) ، وقد استقبلا بالتصفيق عندما جلسا فى المجلس مما اعتبر بمثابة سخرية بريطانية . ولم يلبث النواب أن انتخبوا أحمد



ماهر ونيسا للجنة المحاسبية ، والنقراشي سكرتيرا للجنة المعارف ، ونم ذلك كله بالرغم من المذكرة التي قدمت في ١ يونيو ١٩٢٦ بخصوص عدم الاعتراف ببراءتهما . وهنا رأى لويد أن مثل هذا العمل ، ان لم يعتبر تحديا للحكومة البريطانية ، فانه على كل حال وافعه «حزيرة» قد يشجع على قيام حملة جديدة ضد الانجليز ، ورأى لذلك ضرورة تحذير كل من سعد زعلول وعلمى باشا بان مثل هذه التعيينات لا يمكن الا أن تنظر اليها حكومة صاحب الجلالة بكل استياء (١٢٠) . ويبدو أنه أوحى الى مكاتب التايمز فى القاهرة باتارة هذا الموضوع فى جريدته ، فقد شن هذا حملة شديدة على مجلس النواب المصرى كرر فيها القول بان هذا العمل يعد سخرية ببريطانيا ، وذكر أن من يقف على جوهر هذا العمل يظهر له مغزاه ، فهذا التعيين هو من عمل الوفد ، وانه بانتخاب محمود فهمى النقراشي للجنة المعارف « أصبح على صلة بالطلبة الذين اشتهر فى الماضى بالانهاك فى تنظيمهم » ثم ذكر انه يوجد سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأنه يعود الآن الى الماضى فى هذه الخطط العدائية . وقال انه من المعروف انه ينظم اتحادات العمال لهذا الغرض ، وان هذه الأعمال وأمثالها هى التى تمنح الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية الأخرى من الأركان الى اعتراف الوفد بحسن النية والصدقة (١٢١) .

وكان بسبب هذه الحملة أن تصدى مجلس النواب المصرى للرد عليها . فقد وصف اسماعيل صدقى باشا حملة مراسل التايمز بأنها حملة جريئة ظالمة أقل ما يقال فيها انها تخالف أبسط قواعد اللياقة والمجاملة ، وقال الدكتور حافظ عفيفى ، وكيل حزب الأحرار الدستوريين انها حملة حمقاء لا يمكن أن تمر دون تعليق من أعضاء المجلس ، وقال حافظ رمضان بك ، رئيس الحزب الوطنى ، ان الاساءة موجهة الى البلاد لا الى الوفد وحده ، وان لتلك الحملة الصحفية أسبابا بعيدة المرمى ، وهى تلك السياسة الانجليزية التى تريد دائما أن تفت فى عضد البلاد . على أن المناقشات مع ذلك لم تتطور بحيث تؤدي الى نبذ سياسة حسن التفاهم وتجنب الاحتكاك ببريطانيا التى سار عليها المجلس ، وقد عبر عن ذلك ويصا واصف بك ، عن الوفديين ، عندما قال : « يعرف هذا المكاتب اننا عالمون بحقوقنا وبأصاليب المجاملات وعالمون بمسا لنا من الحقوق ، ولكننا رغما من هذه المعرفة ، نوسع صدورنا سعة تامة ، وكل ما نرجوه أن يفهموا أننا اذا تسامحنا فليس لحوف (١٢٢) وقد ظهرت هذه الرغبة فى تجنب الاشتباك مع انجلترا فى موقف سعد باشا وعلمى

باشا من التحذيرات البريطانية ، فقد ذكر لويد أن الأسلوب الذي تقبلا به هذه التحذيرات قد دل على أنها لم تغفل في خلق التأثير المطلوب (١٢٣) .

#### لزمة استقالة عدلي باشا :

على أنه سرعان ما أخذت العناصر المتطرفة في الائتلاف تنسى تدريجيا درس ١٩٢٤ ، وتقلل من المخاطر التي قد تصيبها في حالة اتخاذ اجراء مشير ، وترى أن ذلك الحزم الذي أبدته الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٤ لم يكن سوى سورة غضب ، وأن مصر لن تحصل على شيء الا بالعنف ، وراحت تعزز رأيها بتاريخ الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٢ . (١٢٤) وأخذ بعض الكتاب ينعون على الأمة الحالة التي وصلت اليها من التخاذل والاستسلام ، فكتب أمين الرافعي في الامرام يقول : « ان الحوادث التي وقعت ، ولا تزال تقع في البلاد ، تحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة وعلاقة بالنهضة الشريفة التي نهضتها في عام ١٩١٩ ، فلم تعد تفكر فيها ولا في مواصلتها ولا في الاستفادة منها . بل انه ليخيل للانسان أن الأمة التي كانت تعمل في ١٩١٩ ليست هي الأمة التي تعيش في ١٩٢٧ . . . ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التي يسمونها سياسة حسن التفاهم مع الانجليز (١٢٥) .

وفي الحقيقة أن تيارا متطرفا لم يلبث أن أخذ يسرى في أعصاب النواب ، فأخذوا من ثم يشتدون في نقد الوزارة شيئا فشيئا ، وقد سمعت الحكومة في أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من الأعضاء تضمنت كثيرا من عبارات اللوم (١٢٦) . وفي الوقت نفسه اثيرت في مجلس النواب مسألة دقيقة ، وهي مسألة مباشرة المندوب السامي وظيفته مع الحكومة المصرية دون أن يقدم أوراق اعتساده الى الملك فؤاد ( وهي الأوراق التي أبى لويد تقديمها على النحو الذي مر بنا ) وطلب النواب من الحكومة أن تلتى ببيانها في هذا الموضوع (١٢٧) . ولكن قبل أن يسمع المجلس جواب الحكومة في هذه المسألة ، فاجأ عدلي باشا الأمة بتقديم استقالته في يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ .

حدثت استقالة عدلي باشا فجأة ، وعلى غير انتظار . فقد كان مجلس النواب يناقش بجلسة ١٨ ابريل في توظيف المال الاحتياطي للحكومة ،

وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفي أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء في ان يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضرويه في المستقبل . فاعترض النائب عبد السلام فهمي جمعه بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة . وعندئذ قرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح (١٢٨) وهنا انسحبت الوزارة الى غرفة رئيس الوزراء ، ورأى عدلى باشا في رفض قرار الشكر ، ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، وخصوصا من جانب النواب الوفديين ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها في مناصبها . وعلى ذلك قررت الوزارة باجماع الآراء الاستقالة (١٢٩) .

وقد اعتبر الدكتور السيد صبرى ، عند تناوله هذه المسألة ، أن الوزارة كانت أكثر حساسية من المقروض ، اذ من الطبيعى أن يوجه المجلس النقد الى الوزارة ، والا فاذا كانت الوزارات تصبو لسماع المديح والاطناب في المجالس النيابية ، فلم تعد لهذه المجالس أية فائدة ، فالمجلس يجب أن ينتقد مادام هناك وجه للانتقاد ، والوزارات يجب أن تدافع . وأن تعود على سماع النقد والرد عليه (١٣٠) على أن الظروف التى أشرنا اليها كانت فى الحقيقة وراء استقالة الوزارة . كما أن اللورد لويد ذكر سببا آخر له صلة بأزمة الجيش التى سنعرض لها بعد قليل ، فأورد أنه علم ان أحمد خشبه باشا وزير الحربية كان اذ ذاك يضغط على عدلى باشا بمشروعاته التى تتفق مع سياسة الوفد نحو الجيش المصرى ، وأنه استعان فى تأييده بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين ، ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين وكانت النتيجة أن قدم عدلى باشا استقالته (١٣١) .

على أنه يفهم من كلام الدكتور هيكل أن أسبابا حزبية كانت من بين ما دفع عدلى باشا الى الاستقالة . فقد ذكر أن نشاط النواب الوفديين ، وهو الذى كان « بمعارضة الوزارة أشبه » قد دفع الى الظن بأن الوفديين قد حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا ، وخصوصا بعد أن شابت علاقة الاحرار الدستوريين بالقصر بعض الشوائب عندما ألقى أحمد بك عبد الغفار خطابا فى البرلمان بمناسبة نظر الميزانية ، فقد فيه ميزانية السراى الملكية نقدا لا يخلو من القسوة . ثم حدث بعد ذلك ما ساعد على هذا الظن عندما تخلف سعد باشا أثناء جلسات شهر ابريل ١٩٢٧ وتولى رئاسة النواب مصطفى التحاس باشا وكيل

المجلس ، وفي أثناء ذلك عارض عبد السلام فهمي بك في اقتراح الشكر على النحو الذي مر بنا ، فهنا قدم عدلي باشا استقالته ، وأصر على الاستقالة على الرغم من أن المجلس قرر ، ومعه النائب الذي أثار الاشكال ، أنه لم يفكر مطلقا في مسألة الثقة بالوزارة ، وأن المجلس في كل فرصة يعلن أنها محل ثقته (١٣٢) .

كان سعد باشا زغلول في أثناء الأزمة ببلدة مسجد وصيف - حيث توجد عزبته - فسارع عائدا الى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلي باشا عن استقالته أمر غير ممكن ، وكان عدلي باشا قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا في الوزارة التي تخلفه ، فاستطاع سعد باشا بما وسعه من حيلة أن يسوى الأزمة على أساس خروج عدلي باشا وحده ، وعودة الوزارة بشكلها السابق وذلك بعد أن أحل عدلي باشا ثروت باشا من اتفاه وأحل بقية الوزراء الذين كانوا متضامين معه من هذا الاتفاق (١٣٣) . وقد ذكر الاستاذ أمين يوسف أن عدلي باشا وحرّم سعد زغلول باشا كانا يريان أن يكون النحاس باشا هو رئيس الوزراء الجديد ، وأنه كان محتملا أن يسود رأيهما لولا ظروف طارئة (١٣٤) . ويبدو أن هذا الاقتراح كان في حالة اصرار الوزراء على عدم العودة الى مناصبهم وتأييف وزارة جديدة من غيرهم.

على كل حال فقد عادت الوزارة بطاقمها القديم ، وإنما أجرى تغيير يسير في بعض المناصب : فقد نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وأحل محله جعفر والى باشا الوزير الجديد ، كما أدى نقل خشبة باشا من الحربية الى نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية ، وتولى مرقص حنا الخارجية . وهكذا استطاع سعد زغلول أن يحفظ الائتلاف ، إذ كان يقدر ان لا حياة لذلك البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا ببقاء الائتلاف - كما يقول الدكتور هيكل (١٣٥) .

### (ج) أزمة الجيش

نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، وكان لذلك صلة بأزمة الجيش التي مر بنا طرف يسير منها . وموقف الجيش المصري من النضال الوطني منذ انتعاش الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العظمى ، موقف لا ترد عنه في المصادر اشارات كافية . وهذا أمر طبيعي ، فإن الضعف

الذى حرص الانجليز على ان ينتشروا فيه هذا الجيش منذ الثورة العراقية، والسيطرة الانجليزية الكاملة عليه ، ووجود جيش الاحتلال مقيما في داخل البلاد ، قد أدى الى أن أصبح الجيش المصرى رمزا ومظهرا وزينة ، أكثر منه قوة مؤثرة في مصير البلاد ، وبالتالي سلبه المقدرة على احداث أى أثر في المحيط السياسى العام . ولم يكن الا بفضل معاهدة ١٩٣٦ عندما أتيح للجيش المصرى أن يأخذ حظا من القوة والتدريب والسلاح ، كانت الثمرة الوحيدة لها هي الهزيمة التى منى بها فى فلسطين ، وهى الهزيمة التى حولت مجرى تاريخه ، وكانت نقطة انطلاقته الكبرى فى طريق اداء واجبه العظيم فى حماية ودعم الحركات التحررية فى مصر والعالم العربى .

وفي الحقيقة أن الانجليز كانوا يخشون منذ احتلالهم لمصر انطلاقا هذا الجيش ، ولهذا عملوا على حبسه فى قمقم منيع ، وسدوا عليه بكل ما وسعهم من حيلة ، وظلوا يحرصون على ألا ينطلق من حبسه مهما كانت الظروف . وقصة أزمة الجيش التى هى موضوع هذا الفصل ليست الا صورة من صور وقوف الانجليز فى وجه أية محاولة لتقوية هذا الجيش أو تحريره من الاغلال والأصفاد التى قيدوه بها .

ولعل لهذه الأزمة صلة بالقصة التى يرويها الاستاذ أمين يوسف ، صهر سعد زغلول وزوج ابنة أخته ، وهى التى تظهر تعاطف الجيش المصرى مع الوفد الذى كان فى ذلك الحين يقود حركة النضال ضد الانجليز والقصر ، فهو يذكر أنه كان يقضى أجازته فى الصعيد فى عام ١٩٢٦ ، فى عهد وزارة عدلى باشا ، فأقام له ضباط الجيش فى أسوان حفلة لتكريمه بوصفه زعيم الحركة التعاونية . وكان يشاع يومئذ ان الجيش يؤيد سياسة الوفد . وفى أثناء الحفلة عزفت الجوقة الموسيقية « أنشودة سعد زغلول » مرارا ، ولعلها التى لحنها الموسيقار سيد درويش تحية لسعد زغلول عند عودته الى الوطن سنة ١٩٢٣ ، ومطلعها :

مصرنا وطننا ، سعدنا أملنا  
كلنا جيمعا للوطن ضحية

أجمعت قلوبنا ، هلالنا وصليبنا  
أن تعيش مصر عيشة هنية (١٣٦)

فكانت هذه الانشودة تقابل فى كل مرة من الضباط بالتصفيق الشديد ، مما اعتبر فى ذلك الحين بمثابة مظاهرة سياسية . ولهذا أمر

الملك بعمل تحقيق واف بمعرفة الجنرال سبنكس باشا ، اسفر عن نقل الضباط الى وجهة أخرى (١٣٧) .

على كل حال فان أزمة الجيش التي نحن بصددتها لها جنور ترجع الى حادث مقتل السردار ، وطرد الجيش المصري من السودان ، بل وترجع الى ما قبل ذلك مما له صلة بالسياسة البريطانية في تنظيمه . ذلك أن هذه السياسة البريطانية كانت قد قضت منذ البداية باقتضاء وظيفة بالجيش المصري ، هي وظيفة المفتش العام ، يشغلها ضابط بريطاني ، يعتبر سردارا ثانيا للجيش المصري المقيم بالقطر المصري ، طالما كان سردار الجيش موجودا بالسودان . وكان هذا المفتش هو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع في حالة الاضطراب في القطر المصري ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصري بالقطر المصري والسردار بواسطة رئيس الأركان حرب في جميع الشؤون العسكرية . فلما طرد الجيش المصري من السودان ، وأصبح جميعه في مصر ، أصبحت رقابة حاكم السودان عليه في حيز العدم ، لوجوده بالسودان والجيش في مصر . وقد فكرت الوزارة الزبورية ، بعد انشاء قوة الدفاع عن السودان ، في تعيين سردار للجيش المصري يكون ضابطا مصرياً ، ما دام هذا الجيش مقيما في القطر المصري بعيدا عن مراقبة الحاكم العام السوداني ، الذي كان في الوقت نفسه سردارا للجيش ، ولكنها لم توفق في ذلك . فاستقر الرأي على تشكيل مجلس للجيش ، ولجنة للضباط يوكل اليها أمر التعيينات والترقيات وغيرها ، لتقدم الى الملك بواسطة وزير الحربية بدلا من السردار ، يجعل بالمفتش العام عضوا في مجلس الجيش ولجنة الضباط . وقد لقي هذا الاجراء النقد من الوطنيين : فكتب الاميرالاي محمود حلمي فاسماعيل يقول ان وجود المفتش الانجليزي في الجيش وفي المجلس الجديد ، دليل على أن الأمر والنهي سيكونان له ، وأنه سيكون عنوانا للسيطرة الداخلية في الجيش وفي اختيار ضباط المجلس ، وسببا في افساد الأمر على القيادة المصرية (١٣٨) . وقد حدث بعد ذلك أن اللواء سبنكس باشا ، المفتش العام للجيش المصري ، استقال من منصبه ، فعقدت وزارة زيور باشا اتفاقا على بقائه في الخدمة لمدة سنتين أخيرين . ولم تستفد من ذلك الطرف ، وهو طرف تركه الخدمة مختارا ، بأن تعين مفتشا مصرياً مكانه أو تلغى وظيفته بتاتا (١٣٩) .

فلما استؤنفت الحياة النيابية ، اتجهت نية الوفد والبرلمان الى تقوية الجيش ، باعتبارها هدفا قوميا . فقد رأى خشية باشا ادخال

اصلاحات لزيادة عدد الجيش المصرى وتقوية سلاحه ، كان قد اشار بها  
سينكس باشا نفسه . فلما عرضت ميزانية العولة عن ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
على مجلس النواب ، أحالها على اللجنة المالية التى استأنست بأراء لجان  
المجالس المختلفة ، وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عليها . وكانت لجنة  
الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية الحربية ، فألفت لجنة  
فرعية لفحصها ، وبحث مرسوم يناير الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة  
الضباط . وقد انتهت هذه الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش  
المصرى وترقيته ، منها إلغاء منصب السردار ، ومنها تحسين أسلحة  
الجيش ومهمات ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية . واقترح بعض  
اعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام  
فى عضويته ، وقد قدمت اللجنة الفرعية تقريراً بهذه المقترحات والملاحظات  
الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه اللجنة وثبت فيها برأى ،  
وصل نبؤها الى المندوب السامى والى الصحف البريطانية (١٤٠) .

كان اللورد لويد فى تلك الأثناء يراقب تصرفات الوزير الوفدى ،  
ويرقب تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام فى عهده الى الدرك الأسفل ،  
فقد كان الوزير الوفدى يتجاهل المفتش العام ، ويرفض العمل بتوصياته  
يتراسل مباشرة مع صغار الضباط ، ويقوم بتفتيش الوحدات ، ويوزع  
واجبات هيئة القيادة دون الرجوع اليه ، وكان فى الوقت نفسه على وشك  
تقديم المقترحات الخاصة باصلاح الجيش الى البرلمان (١٤١) . وبطبيعة  
الحال لم يسترح اللورد لويد لسير الأمور على هذا النحو ، فقد كان يرى  
أن تصريح ٢٨ فبراير ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع  
عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية  
المصالح الأجنبية ، وأن هذا يستلزم بالتالى أن يكون للانجليز الحق فى  
السيطرة على سياسة الجيش المصرى وفى ترقيته وكفايته ، ولما كانت  
السياسة المصرية التى كانت تنتهج فى ذلك الحين تعمل على ابعاد الجيش  
المصرى عن السيطرة الانجليزية ، ولا تكتفى بذلك بل تسلمه لنفوذ حزب  
سياسى متطرف هو الوفد ، فقد رأى لويد أن استمرار هذا الأمر سوف  
يضع بريطانيا فى وضع دقيق . اذ لم يكن هناك أدنى شك ، فى اعتقاده ،  
فى أن الوفد لو اطمأن الى تمام سيطرته على الجيش ، فلن يتردد فى شن  
هجوم على الملكية ، وحينئذ فهل هناك طريق آخر الا أن تساعد بريطانيا  
بكل قوتها العسكرية الملك فؤاد الذى ساعدته بنفسها من قبل فى  
الجلوس على العرش ، والا أن تحطم بذلك المستور ؟ (١٤٢) ويلاحظ

هنا أن اللورد لويد يربط مسألة تقوية الجيش بمسألة الجمهورية ، ولا يربطها بالنضال ضد الاحتلال ، فهو لم يفكر في احتمال قيام خطر على مركز القوات البريطانية في مصر من تقوية الجيش المصري ، وقبل ذلك قال في موضع آخر أن هدف المتطرفين هو القيام بثورة ضد العرش ، وانهم كانوا يخفون هذا الغرض وراء صيحة الاستقلال التام (١٤٣) . ولكن السير أوستن تشمبرلن سوف يذكر في بيان أمام مجلس العموم أن الحكومة الانجليزية إنما تدخلت لأن فريقا من السياسة المصريين ذوى الكلمة والنفوذ ، أرادوا اتخاذ الجيش أداة معادية لبريطانيا (١٤٤) .

على كل حال فقد اسفرت المراسلات التي جرت بين اللورد لويد وحكومته عن زيارة قام بها للملك فؤاد ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم ، وأبلغه أن حكومته قد كلفت به بأن يسأله عما إذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصري ، وأن يطلب إليه إجراء تخفيض تدريجي في قوة الجيش المصري ، تمثلا بالسياسة المتبعة في الدول الأخرى ، وأن يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب . ولكن الملك فؤاد أجاب بأنه يوافق على وجهة نظر المندوب السامي ، ولكنه « يكاد يكون مجردا من كل سلطة تقريبا في ظل الظروف السياسية الحاضرة » .

جرت هذه المقابلة في يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وقد حدثت بعد ذلك مناقشات تفصيلية أخرى إلى أن تمكن اللورد لويد من أن يطلب إلى حكومته في يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصري إلى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة المفتش الانجليزي العام ، لا يحقق رغبة الحكومة البريطانية في الحصول على مساعدة المصريين في صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أي اعتداء أجنبي ، وجعل الجيش المصري قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وأنه من الضروري لذلك ، ومن أجل الوصول إلى تسوية ودية ، أن تعيد مصر النظر في الموقف ، والا فإن انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة إلى اعتبار الجيش المصري خطرا محتملا على قيامها بمسئوليتها ، وإلى أن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك . وقد جاءه الرد من وزير الخارجية البريطانية يقول : « الجيش المصري . حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة في برقية ٢٨ مارس (١٤٥) » .

على أن الأمور سرعان ما تكشففت عن افتراق كبير في وجهات نظر المسئولين في لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يبرق إلى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصعد الخطر الذي يتهدد وضع مصر السياسي



الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بإحراز موافقة مصر على بعض المطالب التي تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الأخطار المستقبلية . كان مستشارو وزير الخارجية في القسم المصرى بوزارة الخارجية ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الأزمة الناشبة لعقد تسوية موقوته Modus vivendi تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا في الاحتفاظ بحامية في البلاد لأغراض دفاعية ( وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ) ، وتجبر على التعاون مع الانجليز في تلك الأغراض الدفاعية (١٤٦) . وكانت حجتهم في هذا الرأى أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكننا لا ينبغي أن نركبه الى الممات ، وخصوصا انه لن يعيش الى الأبد » (١٤٧) . وقد كاد هذا الانقسام في وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد ، الذى كان قد حصل مقدما على موافقة وزير الخارجية على خطته ، في تنفيذ سياسته وإحراز موافقة مصر على مطالبه .

وقد بدأت المعركة السياسية عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تفيد رفض التدخل الانجليزى ، فقد ذكر فيها ثروت باشا انه يحس من واجبه أن يسجل كتابة ، انه من وجهة النظر القانونية ، فان الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وأن مصر مطلق الحرية في التصرف بشأنه . ويلاحظ هنا أن ثروت باشا هو من أبطال تصريح ٢٨ فبراير ، فهو أدري بما يقول وبما اتفق عليه . ولكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين وراءه ، وأنهم يسيطرون على الحكومة ، وأنه لا يمكن الحصول على شيء من مطالبه بهذه المفاوضات الخاصة المستمرة . وعلى ذلك ففي يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سلم لثروت باشا مذكرة سياسية خطيرة طلب فيها من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل في المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان في عهد الحماية ، وتدعيمه ، اذ تخلص فيما يلى :

١ - وجوب تمكين المفتش العام الانجليزى من أن يؤدى فى حرية اختصاصاته ، كما تسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، ومنحه رتبة فريق وعقد لمدة ثلاث سنوات ( بدلا من سنتين ) .

٢ - ألا يتأخر وزير الحربية المصرية عن أن يرفع للملك توصيات لجنة الضباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وغيرها ( وهي اللجنة التي فيها المفتش الانجليزي عضوا مسيطرا عليها ) .

٣ - أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا للمفتش العام الانجليزي ونائبه في غيابه .

٤ - أن تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت اشراف المفتش العام أو نائبه .

٥ - تظل المراكز التي يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك في مصلحة خفر السواحل اذا ادمجت في مصلحة الحدود ، محفوظة في أيد بريطانية . ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم .

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي ، يبقى النظام العرفي في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود (١٤٨) .

وفي أثناء ذلك رأى لويد أن يطلب من حكومته حضور سفينة حربية الى الاسكندرية من مالطة ، « كاجراء احتياطي » . وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خطفه للمستقبل ازاء ورود أي رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير الخارجية يسرد له التطورات المحتملة التي يتنبأ بها ، ويوصي بأن في حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريون هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ فاذا أجابوا بالنفي ، أو أجابوا اجابة مبهمه ، فإن على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطي وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرهونة بالموافقة على المعاهدة . وفي حالة حدوث أية اضطرابات فتتخذ اجراءات أخرى في أولها : اعلان الأحكام العرفية في البلاد (١٤٩) .

وفي يوم ٢ يونية ١٩٢٧ بعث وزير الخارجية البريطانية الى لويد بموافقة على هذا المشروع الخطير ، وكان لويد في تلك الأثناء قد حصل على تأييد ممثلي الدول الأجنبية في مصر ، وخصوصا فرنسا وإيطاليا ، وتأكيداتهم بأنهم يعتبرون المطالب الانجليزية مطالب ضرورية لحفظ الأمن في مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل لانجلترا كل تأييد (١٥٠) .

على أن الرد المصرى لم يبطل أن جاء فى ٣ يوتية ، وهو لا يقبل الا مطلباً واحداً من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة قاطعة المطالب الباقية . واذن فلم يبق مفر فى رأى اللورد لويد من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع وزير الخارجية والبطش بالحياة النيابية فى مصر ، وفرض معاهدة شاملة على البلاد ، فقد أحس بأن الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ومعرفة ما اذا كان الانجليز مصرين على مطالبهم ، فاذا كان الأمر كذلك قويت حجة المتطرفين وضعف موقف الانجليز (١٥١)

وكم فوجئ اللورد لويد عندما وصله الرد من المستر بلدوين يخالفه فى اعتبار الرد المصرى غير مرض وفى ضرورة التمسك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بلغة ودية ، وانها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطالب الأخرى بصفة قاطعة ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية للوصول الى الاتفاقية الموقوتة بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، بل فى الوصول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذ هذه التعليمات فاما أن يقبل ثروت باشا إبرام الاتفاقية الموقوتة واما أن يرفضها ، فاذا رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى (١٥٢) .

على ان اللورد لويد ركب رأسه ، فقد كتب الى رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يوتية ( وكان وزير الخارجية فى ذلك الحين فى الخارج ) يفند رأيه ويسوق الحجج على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر على هذا الأساس أمر لا جدوى منه ، ويستدل على ذلك بأن ثروت باشا قد أوضح له بنفسه أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية ، أى اعتراف بمبدأ التعاون المسكرى قبل المفاوضات العامة على التحفظات (١٥٣) . وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة رأى أن يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقتناع سعد زغلول باشا و ثروت باشا بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية والرد المصرى وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسى الداخلى ، والآمال والخاوف التى كانت تملأ صدور أعدائنا » ، « وانهم لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة الى الاضطراب السياسى » . وقد تكلفت محاولاته بالنجاح ،

قضى يوم ١١ يونية ، عرض عليه ثروت باشا حلا للموقف يقوم على أن يرسل اليه اللورد لويد طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد في المذكرة المصرية، فيرد عليه ثروت باشا بمذكرة ثانية تنال موافقته وتنتهى بها الأزمة . وقد وافق اللورد لويد على ذلك ، واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية المهمة التى قدمت فى الأصل . وأبلغ اللورد هذا الرد الى لندن موصيا بقبوله على الفور ، فجاء الرد من المستر بلدوين فى اليوم التالى تهنئة على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية (١٥٤) .

#### ( د ) معادلات ثروت - تشمبرلن

بهذا الاستسلام من جانب مصر ، الذى هو امتداد لسياسة حسن التفاهم مع الانجليز ، أخذ الطريق يتجه لمفاوضات بين حكومة الائتلاف والحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية وايجاد التسوية الشاملة . وقد اتبعت الفرصة لاجراء هذه المفاوضات عندما سافر ثروت باشا فى معية الملك فؤاد الى أوروبا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ . ومن الغريب أن هذه الزيارة التى اتبعت لحل القضية المصرية لم تتم الا بعد نضال دستورى مع الملك فؤاد الذى أراد لرحلته أن تكون رحلة ملك مطلق . كما يقول الأستاذ الرافعى - فلم يدع ثروت باشا لاصطحابه ، على حين أن المؤلف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير خارجيته فى مثل هذه الرحلات . وسرعان ما هبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك ، فقد أعلن سعد باشا وقوفه الى جانب ثروت باشا ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية . ولما أدرك الملك فؤاد أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة الوطنية ، أذعن فى النهاية ، وإن دفعه صلفه الى ابقاء ركوب ثروت باشا معه فى اليخت المحروسة ، على سعته ، فاستقله وحده وحاشيته ، وسافر ثروت باشا على ظهر سفينة أخرى ، والتقى بالملك فى أوروبا . (١٥٥)

كان ثروت باشا يعتقد أن زيارة الملك لانجلترا إنما هى فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، « ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » ، وكان على ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل ( من الطرفين ) حالة الآخر . (١٥٦) وكانت نظرية ثروت باشا أن أكبر

الأسباب فيما كان يقع من الاحتكاك والتصادم بين مصر وبريطانيا إنما يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر وبريطانيا ، ويترتب على ذلك ، أن أبسط أعمال مصر وأشدّها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤول في مصر بأنها اعتداءات على حقوق البلاد واستقلالها • (١٥٧)

وعلى ذلك فقد كان ثروت باشا يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا إنما هي أزمة ثقة ، وأنه اذا استطاع ازالة ريبة الانجليز من ناحية مصر ، فإنه يمكن تحقيق الاستقلال بدون مشقة • وانصافا للجانب البريطاني نقول انه كان يفهم الأزمة بين مصر وانجلترا على أنها أزمة مصالح ، وقد صرح السير أوستن تشمبرلن ثروت بذلك في لقائهما الأول ، فقد قال له انه يرى أن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها ، وان واجب الحكومة البريطانية هو مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ١٨ فبراير ، وأشار الى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للامبراطورية البريطانية ، وأن كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها الا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك ، اذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى ومرتبطة بكيانها نفسه • واستطرد قائلا ان سنه تسمح بأن يذكر ظروف التداخل البريطاني في مصر ، وإن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتي ، وأنه صائر الى الزوال في أقرب زمن ممكن • ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال • وذكر ان المستقبل يعنيه أكثر من الماضي ، وعنده أن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كانا يرغبان في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية ، لضمان الدفاع عن المصالح المشتركة ، ولرخاء البلدين ؟ فإن كان الجواب سلبا ، فطلب العلاقات بين مصر وبريطانيا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقات الى ازمات قد تقسطن بريطانيا العظمى ، على أسف الى تسويتها بالقوة • وتساعل السير أوستن تشمبرلن في النهاية عما اذا كانت مصر قد أصبحت الآن أكثر استعدادا لأن تلقى حقائق الحالة وجها لوجه ، وأن تدرك المزايا التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاوننا قائما على الصراحة والاخلاص ؟ (١٥٨)

كان هذا هو الكلام الصريح الذي وجهه السير أوستن تشمبرلن لثروت باشا في لقائهما الأول ، والذي خير فيه ثروت باشا بين أمرين : اما التعاون مع بريطانيا وفقا للنظرية البريطانية في التعاون ، واما بقاء العلاقات المصرية البريطانية تحت رحمة أى حادث قد يضطرها الى تسويته بالقوة . وفى ظل هذا التهديد طلب السير أوستن تشمبرلن من ثروت باشا أن يقدم اليه مشروع معاهدة لتسوية العلاقة بين البلدين . وقد فوجئ ثروت باشا بهذا الطلب - على حد تعبيره - اذ لم يكن مستعدا لذلك ، ولكن الوزير البريطانى ألج عليه فى ذلك ، فاضطر الى موافقته . (١٥٩)

شرع اذن ثروت باشا فى وضع مشروع المعاهدة فى ضوء نظريته السالفة الذكر فى كسب ثقة الانجليز . وقد رأى أنه وان كانت أعز امانيه ككل مصرى تحقيق مطالب البلاد كاملة ، ولكنى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان ، مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب . لذلك رأيت أننى لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصر على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمحدثى البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يهد السبيل الى الاتفاق بين الطرفين . اذن كان من المحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات ، واطرد الكلام فى الشرح والتدليل ، وذكر الشواهد والأمثال ، فى استيفاء المشروع . (١٦٠)

بنى ثروت باشا مشروعه على مخالفة أبدية تقوم بين مصر وانجلترا « تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما » . وبناء على هذا الأساس قبل ثروت باشا أن تبذل مصر لبريطانيا العظمى ، فى حالة اشتباكها فى حرب ، « ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » . كما قبل أن « تتعهد مصر ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثاره صغوبات لبريطانيا » . وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا

بالمصالح البريطانية » . ثم قبل « بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين بريطانيا ومصر » « أن يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ، ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين » .

أما بالنسبة للاحتلال ، فقد قبل ثروت باشا « تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » « أن » ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية . ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة » ، على أن « تستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ( ٠٠٠ ) من تاريخ العمل بالمعاهدة فى ( ٠٠٠ ) - أى مكان من منطقة القنال . ( ١٦١ ) » وقد ذكر ثروت باشا فى تفسيره للمشروع انه اقترح أن تكون هذه المدة من ثلاث الى خمس سنوات ، وانه ترك مسألة تحديد مدة الاستقرار الى المناقشات . ( ١٦٢ ) على أن المشروع النهائى للمعاهدة حدد عشر سنوات من تاريخ العمل بالمعاهدة يعيد الطرفان بعدها النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات . ( ١٦٣ )

أما بخصوص حماية المصالح الأجنبية ، فقد سلم ثروت باشا ببقاء المستشار المالى والمستشار القضائى ، وذكر أن وجودهما « يتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيمثل سائدا فى القطر المصرى » . ( ١٦٤ )

كانت المسألة الأخيرة هى مسألة السودان . وقد رأى ثروت باشا تأجيل تسوية هذه المسألة الى مفاوضات تجرى فيما بعد « ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه » ، على أن « توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ » ، وعلى أن تتفقا على تحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق . ( ١٦٥ )

هذه هى المخطوط العامة للمشروع الذى وضعه ثروت باشا . وهو المشروع الذى يقول انه توخى من وضعه ألا تمس القضية التى بيده بسوء ، وأن يتفادى عرض تعهدات لم يسبق للوفد عرضها فى مشروعه عام ١٩٢٠ . على أننا اذا تذكرنا أن الوفد لم يكتف بتقديم مشروعه هذا ، بل وأصر أيضا على قبول التوصيات ، أو التحفظات التى أسفر عنها الاستفتاء الشعبى لمشروع ملنر ، فأننا نلاحظ أن ثروت باشا قد أغفل

بعض هذه التحفظات تماما ، فقد نقل من مشروع ملتر المادة الخاصة  
بالمستشار المالي بنصها ، بالرغم من أن أحد التحفظات قد نص على ضرورة  
حذف النص الخاص باستشارة المستشار المالي . كما أنه نقل من مشروع  
ملتر أيضا المادة الخاصة بتعيين المستشار القضائي ، بعد أن حذف منها  
النص على أن يتمتع بحق الدخول على الوزير ، مع أن البلاد اعترضت  
على هذا التعيين ، ولم يقدمه الوفد في مشروعه ، وقد شاهدنا سعد زغلول  
يرفض تجديد عقد المستشار القضائي عندما انتهت مدته ، كما طلب إلغاء  
وظيفتيهما في مفاوضاته مع المستر مكدونالد . (١٦٦) ومن الغريب أن  
ثروت باشا يعترف بأن « ما كان لديك المستشارين من المركز والوظيفة في  
عهد الاحتلال والحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال  
مصر » (١٦٧) ، ومع ذلك يستعير النص الخاص بهما من مشروع ملتر  
نفسه .

ولم يغفل ثروت باشا بعض التحفظات فقط ، بل إن المادة التي  
أوردها في مشروعه عن وجود القوات البريطانية في مصر ، وهي المادة  
السادسة ، لم تتضمن أية إشارة إلى تحديد أجل لجلاء هذه القوات عن  
الأراضي المصرية ، مع أن المادة الثانية من مشروع الوفد الذي قدمه في  
١٩٢٠ نصت على أن « تجلي بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصري  
في ظرف ( ٠٠٠ ) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة » ، وتركت تحديد  
الأجل إلى المناقشات . وقد لاحظ ثروت باشا ذلك فقال إن هذا الاختلاف  
بين المشروعين « ليس راجعا لخلاف في الجوهر والموضوع ، بل لخلاف في  
الطريقة والأسلوب ، وحسبى الإشارة إلى أن المشروع الذي أفضت إليه  
محادثاتنا ، يدل على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلني دائما ،  
وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التي  
تنص على أن الحل الذي وضعته تلك المادة إنما قرر ريثما يحين الوقت  
لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب  
الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية » (١٦٨)  
على أن هذه العبارة نفسها التي توصل إليها ثروت باشا في المشروع  
النهائي ، هي عبارة غامضة لا تفيد بأي معنى متى يحين الوقت لعقد  
الاتفاق الجديد حتى تجلو القوات البريطانية عن مصر ، وهل يكون ذلك  
بعد مائة عام أو ألف عام أو أكثر . والأمر المثير في هذه النقطة بالذات ،  
وهو ما يدل على أن هذه العبارة كانت عبارة صورية لم يقصد بها شيء ما ،  
اللهم إلا اجتذاب التأييد للمشروع من ناحية الشعب المصري ، ما جاء في  
الفقرة الخامسة من رسالة السير لوستن تشمبرلن بتاريخ ٢٤ نوفمبر



١٩٢٧ بأبلاغ المشروع النهائي ، وفيها يقول السير تشمبرلن : « ويذكر دولته ( ثروت باشا ) ما عانيته من الصعوبة في سبيل الموافقة ، وبصفة شخصية ومؤقتة ، على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة ؛ أشير بذلك الى الجملة الآتية : « ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر » . فلقد كان يشغلني أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضي حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما - مهما يكن بعيدا - بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لدولته انني وان كنت لا أرغب البتة في أن أقف حجر عثرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا ، الا أنني لا أريد أن يقع أي لبس في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر البلدين . وان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لي أنه لم يرم بالعبارة التي اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى ! وقال لي انه يأمل ، اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتي يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد في أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وان دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ، ويكتفى أن يترك للحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف في تقرير أن ذلك جاء يومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة صاحب الجلالة الباب في سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيقنت هذه الحكومة نفسها في يوم مستقبل. ألا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التي تربط مصر بإنجلترا من امكان مثل هذا التدبير » . (١٦٩)

وبعد هذه الصورة البليغة لضعف ثروت باشا في مسألة حيوية لمصر مثل جلاء القوات البريطانية عن مصر ، لا يستطيع الباحث أن يقبل موازنته بأساتذة فن الدبلوماسية مثل « قاليران » و « مترنخ » وغيرهما - وهي الموازنة التي عقدها الأستاذ شفيق غربال - . وقد يجوز للباحث أن يقبل «اعتذار» ثروت باشا عن صورة المشروع الذي قدمه، بالأسباب التي ساقها، وأهمها انه قصد به ألا يبدو لمحدثيه البريطانيين بحيث يتعذر الصلح

عليه ، فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات ، وأنه كان يرمى إلى استيفاء المشروع فيما بعد . ولكن المشروع البريطاني النهائي ، الذي جاء ثمرة المباحثات المستفيضة بينه وبين الجانب البريطاني جاء بحيث كان أسوأ من المشروع المصري ، فبينما قبل الكثير من نصوص المشروع المصري دون التحسين المرجو ، فقد أضاف إليها تعديلات سيئة أخرى ونصوصا كثيرة جعلته بعيدا عن الالتقاء مع أهداف البلاد القومية . والحق أن الفضل الوحيد الذي قلعه ثروت باشا هو أنه فتح باب المحادثات بين مصر وبريطانيا بعد أن ارتاحت بريطانيا لوضعها في مصر عقب مصرخ السردار ، وخصوصا بعد أن تدعم نفوذها في عهد اللورد لويدي . وبفتح باب الحديث في المسألة المصرية ، توالى المفاوضات حتى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ التي كانت خطوة واسعة في طريق استقلال مصر .

قدم ثروت باشا مشروعه إلى المستر سلبى في يوم ١٨ يولية ١٩٢٧ ، ليوصله إلى السير أوستن تشمبرلن ، وكان يعتقد أنه قد أزال به ريبة الانجليز في مصر ، ودلل به على رغبة المصريين الصادقة في إقامة علاقة تقوم على التحالف المتين بين البلدين . على أنه صدم حينما رد عليه الجانب البريطاني في ٢٩ يولية بمشروع مضاد أدرك منه مقدار فشله فيما أراد من كسب ثقة الانجليز ومن تحديد المسائل المتعلقة معهم تحديدا وافيا يتجنب به وقوع حوادث الاحتكاك والصدام ، فقد كان المشروع البريطاني يقوم على : « نظام وصاية ضاغطة ، ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين ، على حد تعبير ثروت باشا - وتعتبر الملاحظات العامة التي قدمها عن هذا المشروع خير تحليل له ، فهو يقول : « ان الأحكام الرئيسية للمشروع تترك في النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وانها تلتزم ، بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيلة والمراقبة ، عين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفين الحربيين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة » . (١٧٠)

ثم تحدث عن الأمثلة التي تدل على عدم ثقة انجلترا بمصر فذكر انها حددت مثلا عدد الجيش المصري في معاهدة التحالف المقترحة بـ ١٢ر٢٥٠٠ رجلا في زمن السلم . « أفيجوز إذن أن يفسر التعديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى ، اذا أصبح الجيش المصري كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات البريطانية ؟ اذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى

الحديث في مخالفة ، فما كانت يلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتناير التي تنهيا لاتقاء أسبابه ، . (١٧١) ثم تحدث عن المادة الثامنة من المشروع البريطاني الخاصة بحماية المصالح الأجنبية ، فقال ان قبولها « بعد بمثابة وضع اليد تماما على ادارة مصر الداخلية » . (١٧٢) وعلق على المادة الثانية من المشروع ، وهي الخاصة بالعلاقات الخارجية ، فقال انها « تثبت في الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتحكم عليه ، اذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف ، أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك » (١٧٣) ، وكانت هذه المادة تنص على أن « كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين ، تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين » . وقد علق ثروت باشا على المادة الخامسة الخاصة بالقوات البريطانية في مصر ، فقال ان تعدد الأغراض التي قصدها بريطانيا بوجود هذه القوات ، وما ورد من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان إستقرارها ، لا يدع مجالا للشك في أن الواقع في أمر تلك القوات انه : « احتلال بالمعنى الصحيح ، وفي انه أشد الوجوه اخلايا بسيادة البلاد » . (١٧٤) .

وقد انتهى رأى ثروت باشا في المشروع البريطاني المقدم في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ بأنه : « لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب ، وانه يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تلبث أن تصبح ، عند العمل بها ، مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات » . وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضا أو تحديدا ، فانه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى في شئون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية في السنوات الأخيرة . فلا يسع مصر اذن أن تتعزى بأنها - اذا جاءت المخالفة ببعض القيود لسيادتها - تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى ؛ اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل في شئون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع » . (١٧٥)

### ( هـ ) وفاة سعد باشا زغلول

#### وانعكاسات الموقف الداخلى على معادلات ثروت - تشمبرلن

بينما كانت المباحثات تجري بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، تعرضت مصر لحادث جسيم أثر تأثيرا سيئا على سير المباحثات ونتائجها . ففي الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، لفظ زعيم مصر سعد باشا زغلول « مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » أنفاسه الأخيرة عقب مرض لم يمهله طويلا . فكان لهذه الوفاة أثر الكارثة القومية .

ولا يجد الباحث ، فى تقدير زعامة سعد زغلول وأثرها فى تطور الحركة الوطنية التى انتعشت بعد الحرب العظمى ، أبلغ ولا أصدق مما كتبه فى ذلك الأستاذ العقاد فى كتابه : « سعد زغلول ، سيرة وتحية » قال :

« والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الأجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا يظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو أنقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لأنه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه مائر الناس ويحاسب بمفرده ولا يحاسب بما يدعو الناس اليه . وانما الزعيم يحاسب بحساب الشمس التى تشرق على الحقول أو حساب النهر الذى يجرى بين الأعشاب والأشجار ، لا يضرب كلاهما فأسا ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرأ بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤوس جميعا والفسارسين للجذور جميعا والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا لا ينبئون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء . »

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الأمة وهى مأخوذة بهذا الروح ، فهو من عمله ووضع يديه . أما اذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه ، فما هو بزعيم .

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات أو

مصارف الاموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة قفيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول .

وهذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شبيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين . ( ١٧٦ )

كان صرح الائتلاف حتى ذلك الحين قائما . وكان قيامه يرجع الى نفوذ سعد زغلول وشخصيته الطاغية . ويمكن القول ان الياس من محاربة هذا الزعيم والانتصار عليه ، بسبب التصاق الأمة به والتفافها حوله ، كان من أقوى البواعث على مصالحته . أما وقد اختفى شخصه الضخم من الميدان ، وخلف وراءه فراغا لا يسد ، فقد كان في ذلك كل الاغراء للانتهازية ممثلة في الأحرار الدستوريين ، والرجعية ممثلة في القصر ، والاستعمار ممثلا في الانجليز — على العمل بكل سرعة وقوة للاستفادة من هذا الظرف . والحق لقد كانت أكبر مآثر سعد زغلول انه جمع الأمة حوله على صورة لم تتج لزعيم مصري من قبل ، فهل كان محتملا أن يخلفه من يحل مكانه في هذه المنزلة ؟

كان الوقت اذ ذاك صيفا ، وأشهر الصيف في تلك الفترة من حياة مصر السياسية كانت أشهر ركود في الحياة السياسية وفي الحياة العامة ، بل في الحياة الحكومية نفسها — كما يقول الدكتور هيكل ( ١٧٧ ) وكان كثيرون ممن اليهم مرجع الأمر في مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاصطياف والاستجمام . وهكذا تأجل الصراع الداخلي قليلا ريثما يجتمع شمل الاسرة السياسية ، وتنتهي المعركة المنتظرة في داخل الوفد نفسه حول منصب الرئاسة الشاغر .

وفي الحق لقد أخفت الأنتظار في ذلك الحين تتحول نحو الوفد ، الذي أخذ أعضاؤه الموجودون في أوروبا يعودون سريعا الى مصر لمواجهة الموقف . وكان واضحا أن أمام الوفد مهمتين كبيرتين : الأولى ، انتخاب من يخلف الزعيم الراحل ، والثانية ، وهي مرتبطة بالأولى ، الاحتفاظ بشكله القائم كهيئة سياسية متماسكة . وكان زعيم الوفد يشغل ثلاثة مناصب ، وهي : رئاسة الوفد ، ورئاسة الهيئة الوفدية البرلمانية ، ورئاسة مجلس

النواب • ولا بد لهذه المناصب ممن يشغلها ويضطلع بأعبائها • وكانت هذه هي العقدة التي كانت تشغل الافكار في أوائل شهر سبتمبر - كما يقول أحمد شفيق (١٧٨) •

وعند النظر في مسألة اختيار الزعيم الجديد، ظهر أن هناك اتجاهين في داخل الوفد لحل هذه المسألة : الاتجاه الاول ، يقضى بتعيين ثلاثة رؤساء للوفد ، والثاني يقضى باختيار زعيم واحد • ولكل من الاتجاهين منطق يستند اليه • فمنطق الاتجاه الاول ، أن من المتعذر على رجل واحد أن يسد الفراغ الذي خلفه سعد زغلول ، وأن اختيار شخص واحد ليملأ مركزه حرقى بأن يخلق الحسد والانقسام في داخل الوفد ، وقد نصح الاستاذ أمين يوسف ، زوج ابنة أخت سعد زغلول ، بأن تنتخب حرم سعد باشا للرياسة الفخرية ، وأن يكون النحاس باشا سكرتيرا ، وأن تؤلف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (١٧٩) • على أن هذه الفكرة لم تتمتع بتأييد كبير من أعضاء الوفد ، ربما لأن مجرد وجود ثلاثة رؤساء لهيئة واحدة كفيل بتقسيمها الى ثلاث هيئات ، بينما كانت مهمة الوفد ، كما مر بنا ، المحافظة على شكله كهيئة واحدة متماسكة • وهكذا انتصر الاتجاه الذي يميل الى اختيار زعيم واحد •

كانت المشكلة بعد ذلك مشكلة الاختيار نفسه ، ذلك أن زعامة سعد زغلول كانت جارفة بحيث لم تسمح بقيام زعامة أخرى بجانبها للخلافة • على أن التنافس كان شديدا بين اثنين من رجالات الوفد • اولهما ، هو محمد فتح الله بركات باشا ، ابن أخت سعد زغلول ، الذي يذكر عنه الجزيري ، سكرتير سعد زغلول ، انه كان الرأس المدبر في الوفد ، وانه كان محور كل حركة فيه ، وانه نذر أن ترسم سياسة « الوفد » ، ولا سيما في شئون الانتخابات ، دون أن يكون له في ذلك رأى يعول عليه ، حتى كان الوصف الدائع عنه في الأوساط الوفدية ، وفي أوساط خصوم الوفد ، انه « داهية الوفد » •

أما الرجل الثاني فهو مصطفى النحاس ، الذي كان يشغل عند وفاة سعد زغلول منصب وكيل مجلس النواب • وكان رجلا ميلا بطبيعته الى التطرف - كما يقول الدكتور هيكل - فقد كان قبل انضمامه الى الوفد ثم عضويته فيه ، من المتشبعين للحزب الوطني ، المؤمنين بنظريات مصطفى كامل • ورغم انه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فانه لم يكن يخفى تشييعه للألمان ، شأنه في ذلك شأن رجال الحزب الوطني جميعا •

وقد قبض الانجليز عليه فيمن قبض عليهم مع سعد باشا في المرة الثانية ، ونفوا الى سيشل . وعندها ألف سعد زغلول وزارته عام ١٩٢٤ عينه وزيرا للمواصلات ، فلم يغير من تطرفه (١٨٠) . ولعل لهذا أن حارب الانجليز دخوله وزارة عدلي باشا الائتلافية سنة ١٩٢٦ ، فقد ذكر «لويده» أن سعد زغلول طلب بالحاح ادخاله في هيئة الوزارة الجديدة ، ولكنه اعترض على ذلك ، لأن النحاس « كان يقف على الدوام الى جانب سياسة عداء بسيد عن التفاهم لبريطانيا العظمى والعلاقات معها ، وكان من الجلي أن الكثير من النتائج الحسنة التي كانت قد تحققت حينذاك ، سوف يذهب أدراج الرياح اذا هو انضم الى الوزارة ، لأنه سوف يحل ضد التفاهم (١٨١) » ، وقد وصفته مجلة «روزاليوسف» التي اشتركت في تزكيته بقولها : « انه ليس هناك بين الذين رشحوا أنفسهم ، او رشحهم غيرهم ، من هو أنقى منه صفحة وأظهر ذبلا » ، واستدلت على رأيها بمواقفه المشرفة مع مصطفى كامل أولا ومع سعد زغلول ثانيا ، وقالت انه « رجل نزيه جدا ، صعب جدا فيما يراه حق ، صريح جدا » . ثم انتقلت الى عيوبه فقالت : « ولكنهم يقولون أيضا أن مصطفى النحاس « متسرع جدا » ، والكلمة التي تستعملها الدوائر السياسية للتعبير عن صفة التسرع هي كلمة «مذب» . ولكننا نعتقد أن مصطفى النحاس غدا سيكون غيره بالامس . » الخ (١٨٢) .

وقد اشتركت صحافة الانجليز والقصر في معركة رئاسة الوفد . وكانت معالجة صحافة الانجليز للموضوع تشف عن رغبة دفينية في تفتيت الوفد ، بإكثارها من الحديث عن الاتجاه الذي ينادى برئاسة ثلاثية للوفد . وفي الوقت نفسه ، وبالرغم من أن الوفد كان دائما يعتبر في عين الانجليز هيئة متطرفة ، فقد قسمته الى قسمين : متطرفين ومعتدلين ، وأخذت ترفع عقيرتها منادية بانتخاب زعيم معتدل ، زاعمة أن ذلك في مصلحة الوفد نفسه ، « لأنه اذا انتقلت زعامة الوفد والسيطرة الفعلية عليه الى يد الفريق المتطرف ، فقد ينشطر حزب الوفد البرلماني الى شطرين ، ولكن ذلك قد لا يتم قبل أن تتعرض الصداقة بين بريطانيا ومصر لتجارب لا لزوم لها (١٨٣) » . أما صحافة القصر ، ونعني بها جريدة «الاتحاد» ، فقد أخذت ترشح فتح الله بركات باشا لرئاسة الوفد ، وتفضله عن مصطفى النحاس باشا ، وكانت هذه الصحافة تقصد بهذه الترشيحات إيقاع الفرقة بين أعضاء الوفد . كما تقول السيئة

فاطمة اليوسف - لان أغلب الاعضاء كانوا يميلون الى اختيار النحاس ،  
ويخافون من شخصية بركات باشا. الطاغية (١٨٤) .

على كل حال ، فقد انتهت المعركة فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ عندما  
اجتمع جميع أعضاء الوفد الموجودين بمصر فى بيت الامة - عدا فتح الله  
بركات باشا لمرضه ! - وقرروا بالاجماع انتخاب النحاس باشا رئيسا ،  
ووليم عبيد سكرتيرا عاما ، وأن يتولى الرياسات الثلاث المذكورة رئيس  
الوفد ، كما كان الحال فى حياة سعد باشا . ثم وافقت على هذا القرار  
الهيئة الوفدية البرلمانية التى انعقدت فى يوم ٢٦ سبتمبر (١٨٥) .

وبهذا القرار حسم أعضاء الوفد ، فى حكمة ومهارة ، مسألة خطيرة  
كانت كفيلة ، اذا أسوء حلها ، أن تحول مجرى الحركة الوطنية تماما ،  
ذلك أن اختيار زعيم واحد للوفد قد حفظ دون ريب وحدته من التمزق  
لو نفذت فكرة الرياسة المثلثة . كما أن اختيار رئيس عرف بالتطرف ،  
كان من شأنه أن يحافظ على الطابع الثورى للوفد ، وهو الطابع الذى  
كان يشد اليه الجماهير المتطلعة الى حريتها واستقلالها . على أن ثمة  
مغزى هاما تضمنه انتخاب النحاس للرياسة ، هو أنه قد أكد الطابع  
البورجوازى للقيادة الوفدية ، لأن النحاس لم يكن الا ابنا لتاجر أخشاب  
متوسط الثروة فى مهنود ، فهو من صميم البورجوازية ، والبورجوازية  
الصغيرة على وجه الخصوص . ولقد كان اختيار قبضى ، هو مكرم عبيد ،  
لسكرتارية الوفد ، رمزا لفكرة الوحدة العنصرية التى كانت أساس الحركة  
القومية ، والتى مثلها الوفد منذ تشكيله .

ولم يلبث الزعيم الجديد للوفد أن أعلن سياسته التى ينتويها فى  
رياسته للوفد ، فقال ان سياسة الوفد فى الداخل سوف ترمى الى «صون  
الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف» ، وأما عن سياسة الوفد  
الخارجية فقال انها سوف تكون « العمل على تمكن صلات الصداقة بين  
الشعب المصرى وبين الشعوب الاخرى ومنها الشعب الانجليزى » . ولما  
سأله مندوب الاهرام عما اذا كان يرى امكان عقد اتفاق بين مصر وانجلترا  
قال : « نعم ، نحب أن يعقد بيننا وبين الانجليز اتفاق حردى مبنى على  
احترام حقوقنا ومصالح غيرنا المشروعة التى لا تتعارض مع استقلالنا ،  
ولسنا مطلقا أعداء اتفاق كهذا » . وقد صرح لمندوب جريدة «الاجبشان  
جازيت» فقال ان سياسة الوفد مع بريطانيا كانت سياسة تقاهم ودى ،  
« فان الحركة المصرية قامت منذ تأليف الوفد عام ١٩١٨ للمطالبة



بالاستقلال التام مع فكرة الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، ولم يتغير هذا البرنامج حتى في أسوأ الظروف : أى حينما كان الامل في التفاهم الودى بيدو بعيدا (١٨٦) ، على أن جريدة « الدليى تلفراف » عبرت عن رأى الانجليز فى اختيار النحاس رئيسا للوفد فقالت ان اختياره يعنى « صرف النظر عن سياسة التوفيق الهادئة التى كان يمثلها فتح الله بركات باشا » ، بينما تنبأت جريدة « الدليى نيوز » بأن الوفد قد يعسود تحت رياسته الى سياسة الكفاح البعيدة عن التفاهم ، ويطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٨٧) ،

\*\*\*

كيف كان تأثير وفاة سعد باشا زغلول واختيار النحاس باشا لرياسة الوفد ، على المباحثات الجارية بين ثروت باشا والحكومة البريطانية ، وعلى موقف السلطات البريطانية فى مصر ؟

كان موقف اللورد لويد منذ بداية المباحثات التى جرت بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، أى من قبل وفاة سعد زغلول ، موقف المعارضة والتشكيك فى امكان وصولها الى أية نتيجة . فقد كان يرى انه فى ظل الظروف الموجودة فى مصر ، لا يوجد ثمة أمل فى احراز أية معاهدة تتضمن المصالح البريطانية فى مصر موافقة الشعب المصرى ، وأن أى سياسى يتولى الدفاع عن معاهدة تشتمل على أقل من الاستقلال التام انما هو معرض لأن يمزق اربا . فلما انتقل سعد زغلول الى بارثه ، رأى لويد أن الظروف الجديدة تتطلب ايقاف العمل حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف . ذلك أنه كان يرى أن الاحرار الدستوريين قد سنحت لهم فرصة لانتزاع القيادة من يد الوفد ، بعد أن اختفى الزعيم الوحيد الذى كان فى وسعه التفوق عليهم . ومن ناحية أخرى فإن الوفد سوف يظهر الآن رغبة قوية فى اثبات وجوده عن طريق اطلاق النداءات العاطفية . وكل هذه الأمور تستدعى التريث والسير بحذر شديد (١٨٨) .

على أن هذه الاعتبارات التى كان يراها « لويد » ذريعة لتعطيل المباحثات ، كانت الحكومة البريطانية فى لندن تراها حافزا على الاستمرار فيها . لأن المضى فى هذه المباحثات كان من شأنه أن يسهل ، فى نظر هذه الحكومة ، على ثروت باشا تأليف حزب مؤيد للمعاهدة فى مصر من أفراد معقولين ، يستطيع به أن يقالب المتطرفين ، وقد يحرز النصر عليهم (١٨٩) . أى أن محور الخلاف بين لويد وحكومته انما هو فى

الوسيلة لا في الهدف ، والهدف هنا أن يستولى الأحرار الدستوريين على القيادة من الوفد ، فبينما كان لويد يرى الانتظار ريثما تنجلي المعركة المنتظرة عن فوز الأحرار الدستوريين ، كانت الحكومة البريطانية ترغب في تزويد هؤلاء بأرض يقاتلون عليها هي المعاهدة المصرية - الانجليزية . وقد سخر اللورد لويد من هذه الفكرة التي رأى فيها قضاء على المعتدلين لأن ظهور المعاهدة في تلك الظروف مسوف تكون نتيجته إثارة المشاعر الوطنية المتطرفة ، وتدمير نفوذ الرأي المتعقل ، وكان المستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامي في مصر ( كان لويد في إنجلترا ) من هذا الرأي ، فقد كتب الى وزير الخارجية البريطانية في ٢٢ أكتوبر ، أى قبل وصول ثروت باشا الى لندن في نهاية أكتوبر ، يحذره بأن الموقف الداخلي في مصر غير مستقر ، وأنه من المستحيل التنبؤ بالتطورات المحتملة التي قد تطرأ في المستقبل ، وبناء على هذا ، فليس ثمة ضمان بأن ثروت باشا سوف يحرز الموافقة على المعاهدة في مصر مهما ذهبت الحكومة البريطانية في التساهل بعيدا (١٩٠٠) .

هذا التحذير بفشل المعاهدة مهما مضت الحكومة البريطانية في خطة التساهل ، قد دلت الدلائل على أنه قد لقي الاستجابة من الحكومة البريطانية ، وأنه هو السبب في النتيجة التي وصلت اليها المباحثات . وفي الحقيقة أن المباحثات لم تستمر منذ ذلك الحين الا تحت الحاح ثروت باشا الشديد . ولندع ثروت باشا يروي بنفسه كيف كان يلح في استمرار المباحثات ، فهو يقول انه بعد وصوله الى لندن في ٣٠ أكتوبر ، أبلغه السير أوستن تشمبرلن ان ما كان لمذكرته من أثر ، لا يقوى الأمل في نجاح المباحثات ، وأنه يخال له انه (ثروت باشا) قد بلغ في مذكرته حدا لم يترك معه له سوى أمل ضعيف جدا . وحينئذ أعرب ثروت باشا عن شديد أسفه ، وظل يشرح وجهة نظره ، حتى قبل السير أوستن تشمبرلن استمرار المناقشات . وقد أخفت هذه المناقشات تدور طورا مع السير أوستن وطورا مع المستر سلبى والمستر مري أو غيرها من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت مناقشات عسيرة - على حد قول ثروت باشا - كنا لا نخطو الى الامام الا بكثير من المشقة والعناء ، حتى انتهى الأمر في اليوم الأخير بانقطاع المحادثات على غير نتيجة بعد أن تعارضت وجهتا النظر بحيث لم يعد يتيسر التوفيق بينهما . وبالرغم من ذلك ، فلم يتسرب اليأس الى قلب ثروت باشا ، اذ لم يشأ أن يغادر لندن دون أن يناشد السير أوستن تشمبرلن استئناف

المحادثات ، فكتب له بذلك خطابا يليغا ناوله اياه عندما قدم (تشميرلن) لتوديعه ، وفيه أعرب عن أمله لأن يحقق كل ما بذل من الجهود في سبيل تثبيت أركان الصداقة بين القطرين ، وقال في ختلمه : « ولا أزال أرجو ، اذ أنادى فيكم داعى الحكمة ، وألجأ الى صادق شعوركم وصحيح انصافكم ، أن تدركوا الغاية التى تعملون لها ، وأن تضماموا الى اكليل « لوكارنو » اكليل الاتفاق بين انجلترا ومصر » . وكان من أثر هذا الرجاء المؤثر ، أن كلف السير أوستن تشميرلن المستر سلبى بالالحاق بثروت باشا فى باريس لاستئناف المباحثات (١٩١) .

هذا كله يبين أن المباحثات لم تستمر الا تحت الحاح ثروت باشا المستمر ، ومع ذلك فإن ادراك السير أوستن تشميرلن للصعاب الداخلية التى كانت تواجه ثروت باشا ، وفقدان رجائه فى مقدرة هذا الأخير على احراز موافقة الزعماء على المعاهدة التى كان يجرى التفاوض بشأنها مهما تساهل ، كان له تأثيره الحاسم ، أولا فى الشكل الذى انتهى اليه المشروع البريطانى ، وثانيا فى سلسلة التصرفات الغريبة التى قام بها السير أوستن تشميرلن .

ففى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٧ أرسل السير أوستن تشميرلن الى ثروت باشا رسالة تلغرافية يبلغه فيها أنه يرى من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة خلال نهاية النصف الأول من شهر ديسمبر ، وأن يكون نشرها فى بريطانيا وفى القطر المصرى فى يوم ٢٠ ديسمبر تقريبا (١٩٢) . ولكن ثروت باشا رأى أن النصوص التى وردت فى المشروع البريطانى ، وهى التى كان من المفهوم طبعا « أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفق عليها فى لندن » « قد تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة » ، كما رأى أنه لى يتمكن من « بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ، ومن الاجابة على الاسئلة التى لا تلبث أن توجه اليه ، فلا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفاهم بصدد (١٩٣) » ، ولهذا قدم استيضاحات الى الحكومة البريطانية بشأن تلك النصوص ، وافقت الحكومة البريطانية على بعضها وتأخر الوصول الى اتفاق بشأن البعض الآخر ، وهو الخاص بمسائل مياه النيل والجيش والبوليس (١٩٤) .

وكم فوجئ ثروت باشا ، قبل أن يتم الاتفاق على هذه المسائل ، عندما وصله خطاب تهديدى من السير أوستن تشميرلن فى يوم ٦ فبراير

١٩٢٨ يطلب اليه فيه أن يسرع بعرض المعاهدة على زملائه الوزراء ومباشرة توقيعها ، مع الاستمرار في المفاوضات بعد التوقيع على المعاهدة في المسائل المتعلقة ! ويقول انه « اذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية ، اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تتشدد وتدقق فيها احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١٩٥) » . وقد يبدو غريبا أن يطالب وزير الخارجية البريطانية ثروت باشا بأن يوقع معاهدة غير كاملة ، ولكن رسالته الثانية الى ثروت باشا في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٨ فيها نص صريح يعترف فيه بجلاء تام بأن يأسه من تذليل الصعاب الداخلية هو الدافع وراء هذا الاستعجال الذي يشبه انهاء المباحثات ، فهو يقول أن هذا التأخير من جانب ثروت باشا ، « ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم ، والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها » ، لهذا « وكما سبق لي ملاحظته ، لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن » . واني أرجو أن تسجلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة الى زملائكم معنا لتأخير لا لزوم له (١٩٦) » .

كانت هذه الصعاب التي تحدث عنها السير أوستن تشمبرلن هي المتعلقة بموقف الوفد من مشروع المعاهدة ، ففي ذلك الحين كان النحاس باشا والوزراء يضغطون على ثروت باشا كيما يعرض عليهم المشروع والمذكرات التي تبودلت بشأنه ، مهما تكن النتيجة التي توصل اليها حتى ذلك الوقت . وازاء هذا الضغط من جانب الانجليز . ومن جانب الوفد والوزراء ، لم ير ثروت باشا بدا في النهاية من دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا في يوم ٨ فبراير ١٩٢٨ ، وأخبر اللورد لويد بذلك في نفس اليوم (١٩٧) .

ولقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد اسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع البريطاني عن أنه « لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » ، وأنه « يوجد حالة خطيرة بسبب الانذار الذي شفع به في رسالة تشمبرلن المؤرخة ٦ فبراير » . وفي يوم ٢٢ فبراير صرح النحاس باشا ثروت باشا بهذا الرأي بحضور عدلى باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس من جانبه المشروع على الوفد ليتخذ فيه قراره ، ويقوم ثروت باشا بعرضه في نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية . وهكذا بات رفض المشروع بصفة رسمية أمرا مؤكدا .

على أن اللورد لويد لم يكده يعلم بما دار فى مقابلة ٢٢ فبراير حتى أرسل الى النحاس باشا طالباً الاجتماع به ، وذلك ليحضره من خطورة القرار الذى اتخذه فى أمر المعاهدة . ولقد كانت هذه الخطوة غير العادية من جانب اللورد لويد بناء على تعليمات صادرة اليه من السير أوستن تشمبرلن ، فعندما بعث اليه اللورد لويد يخبره بأن ثروت باشا قد أخبره بأنه سوف يعرض نتائج مباحثاته على النحاس باشا ، أرسل اليه السير تشمبرلن على الفور بمقابلة النحاس باشا والوزراء والملك بلا إبطاء ليبين لهم خطورة القرار الذى كان عليهم أن يتخذوه . ويذكر «توينبى» فى تقرير مقابلة اللورد لويد النحاس باشا أن هذه الخطوة كانت تتفق مع حقائق الموقف فى مصر ، لأن دور ثروت باشا ، بوصفه الشخصية الرئيسية على المسرح المصرى فى ذلك الوقت ، قد انتهى فى نظر الحكومة البريطانية منذ اللحظة التى سلم فيها وثائق المباحثات الى النحاس باشا (١٩٨) . ومعنى هذا أن الحكومة البريطانية شرعت فى التعامل مباشرة مع النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية فى البرلمان والوزارة ، وهو الذى تعتمد المعاهدة على القرار الذى يتخذه .

وقد تمت المقابلة بين اللورد لويد والنحاس باشا فى يوم ٢٦ فبراير ، وقد بين له اللورد لويد الخطورة التى ستسوف تنجم عن رفض مشروع المعاهدة والمستولية العظمى التى تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية . فصارحه النحاس باشا بأن المشروع قد خيب أمله ، لأنه بنى على أساس لا يتفق مع الاستقلال ، بل أقر شرعية الاحتلال ، « ولا يتفق احتلال مصر باستقلال » ، وذكر له أنه من غير المجدى مناقشة مثل هذا المشروع : « غير ما دام لا يؤدى الى الجلاء الكامل عن الاراضى المصرية » . ثم قال أنه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية ، سواء أكان ذلك فى السويس أم فى سيناء ، « فبدون انسحاب الجنود البريطانية ، لا يمكننا أن نتوقع أى شئ » ، أما فى حالة الجلاء فانكم تشترون صداقتنا التى سوف تكون ضماناً مطلقاً لكل المصالح الانجليزية فى مصر » . وعند ذلك رد اللورد لويد قائلاً : « انكم بهذا الرفض تقودون البلاد الى أمر خطير ، فان الحكومة البريطانية التى تساهلت الى الآن فى مشروعات بعض القوانين المصرية ، ستتشدد فيها بعد ذلك » . فأجاب النحاس باشا بقوله أنه إنما يعبر عن شسعور البلاد الحقيقى ويؤدى واجبه ، وللقوة أن تفعل ما تشاء (١٩٩) .

كانت هذه المقابلة التى جرت بين المندوب البريطانى وزعيم الأغلبية

فى مصر ، من الناحية الظاهرية تمثل محاولة يائسة من جانب الحكومة البريطانية لتذليل الصعاب المحيطة بثروت باشا وانقاذ مشروع المعاهدة . ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لعجم عود الوفد تحت قيادته الجديدة ، فمن الغريب حقا أن يتصور السير أوستن تشمبرلن أنه يستطيع انتزاع الموافقة من الوفد على مشروع يغفل ، « فى عين ثروت باشا نفسه » ، حل مسائل تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، « ويعتبر بحالة لا تستدعى الرضا به » . وسنرى أن هذه المحاولة سوف يتبعها صدام حقيقى مع الوفد سيرن صداه فى الموقف الداخلى ، وبخاصة فى الائتلاف الذى سيهتز فى البداية ثم يتمايل ثم ينهار .

على كل حال فقد رفض النحاس التحذير البريطانى ، واجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطانى ، واتخذ قرارا برفضه ، كما اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت رفضه أيضا . وقد رأى أن لا لزوم لعرض المشروع على البرلمان ، اكتفاء بعرضه على مجلس الوزراء ، لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا ، هذا إلى جانب أن عرضه على الهيئة الوفدية البرلمانية ، التى تمثل الأكثرية من أعضاء المجلسين ، هو بمثابة عرضه على البرلمان بصفة غير رسمية (٢٠٠) . وعلى هذا اجتمع مجلس الوزراء فى ٤ مارس ١٩٢٨ وقرر عدم قبول المشروع بناء على أنه « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وعهد إلى ثروت باشا بإبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية ، فأبلغها إياه فى خطاب إلى المندوب السامى يوم ٤ مارس (٢٠١) . وفى نفس اليوم أبلغ ثروت باشا اللورد لويد أنه قدم استقالته إلى الملك (٢٠٢) .

وقد أثبتت الحوادث أن رفض المشروع البريطانى كان بداية مرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع من جديد بين القوى السياسية فى مصر ، وينتهى بانتهيار الائتلاف ، ونشوب معركة دستورية ثانية . ولكن هذا موضوعه فى الفصل التالى .

## حواشي الفصل الخامس عشر

### الحركة الاحتورية الاولى

نوفمبر ١٩٢٤ - يونيو ١٩٢٨

- ١ - محمد ابراهيم الجزيري : المرجع السابق ص ٤١٢ .
- ٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١ .
- ٣ - نفس المصدر ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- ٤ - الجزيري : المرجع السابق ص ٤١٥ .
- ٥ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٢٩ .
- ٦ - احمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ٧ - نفس المصدر ص ٣٩٩ .
- ٨ - نفس المصدر ص ٤٣٧ - ٤٤٢ .
- ٩ - نفس المصدر ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ١٠ - نفس المصدر ص ٤٥٠ - ٤٥٤ .
- ١١ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٦٩ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ .
- ١٢ - الاهرام في ١٣ يناير ١٩٢٥ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، لويد : المرجع السابق ص ١٠٤ .
- ١٤ - هيكل : المرجع السابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
- ١٥ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١١ - ١٢ ، ٢٨ - ٢٩ .
- ١٦ - نفس المصدر ص ٥ .
- ١٧ - البلاغ في ٤ يناير ١٩٢٥ عدد ٥٢٧ .
- ١٨ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢ - ١٧ ، ٢١ .

- ١٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٦ .
- ٢٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٢ .
- ٢١ - لويد : المرجع السابق ص ١٠٩ .
- ٢٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٠ - ٢١١ .
- ٢٣ - البلاغ في ٢٥ فبراير ١٩٢٥ ص ١ عدد ٤٧٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٦٠ .
- ٢٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .
- ٢٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢١٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠ - ٣١ ، ١٢٢ - ١٢٥ ، ١٤١ - ١٤٢ ، العقاد : المرجع السابق ص ٤٧٧ .
- ٢٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٢٩ .
- ٢٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ .
- ٢٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .
- ٣١ - نفس المصدر ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .
- ٣٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٣٣ - نفس المصدر ص ٢٢٧ .
- ٣٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٤ - ٢٧٧ ، ٤٠٦ .
- ٣٥ - السياسة في ١٠ يولية ص ٥ عدد ٨٣٦ ، الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٣٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٣٧ - السياسة في ٢٦ يولية ١٩٢٥ ، ١٤ يولية ١٩٢٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٦ ، ٥٧٤ - ٥٧٥ .
- ٣٨ - السياسة في ٩ يولية ١٩٢٥ عدد ٨٣٥ ص ٤ .
- ٣٩ - السياسة في ٢٦ يولية ١٩٢٥ .
- ٤٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٥ .
- ٤١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٢١ .



- ٤٢ - أحمد شفيق : الحولية الاولى ص ١١٩ .
- ٤٣ - مذكرات الشيخ الطواهرى ص ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .
- ٤٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٨ .
- ٤٥ - مذكرات الشيخ الطواهرى ، نفس المكان .
- ٤٦ - الجزيري : المرجع السابق ص ٢١٠ .
- ٤٦ - مكرر - مذكرات الشيخ الطواهرى ، نفس المكان .
- ٤٧ - السياسة في ١٤ أغسطس ١٩٢٥ ص ٥ .
- ٤٨ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٤٤ - ٧٤٨ ، هيك : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- ٤٩ - السياسة في سبتمبر ١٩٢٥ ص ٥ من بيان عن الخلاف بعنوان «سياسة لادين» .
- ٥٠ - ويفل : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٦ .
- ٥١ - السياسة في ٧ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .
- ٥٢ - البلاغ في ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٧٤٠ .
- ٥٣ - كوكب الشرق في ١٧ أغسطس ١٩٢٥ عدد ٢٧٩ ص ٤ .
- ٥٤ - الاخبار في ٧ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١٦٨٨ ص ٢ .
- ٥٥ - لويد : المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦ .
- ٥٦ - دكتور هيك : المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٢٨ .
- ٥٧ - المقطم في ٨ سبتمبر ١٩٢٥ عدد ١١١٠٢ ص ٥ .
- ٥٨ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٧٩٦ .
- ٥٩ - دكتور هيك : المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٢٨ .
- ٦٠ - نفس المصدر ص ٢٣٩ ، السياسة في ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٤ عدد ٨٨٨ ، بعد اعلان هذا القرار بيومين جاءت الأنباء من أوروبا بأن اسماعيل صدقي باشا بعث باستقالته من منصبه ، بالرغم من انه ليس مرتبطا برابطة الحزبية مع الأحرار الدستوريين ( هيك : المرجع السابق ص ٢١٣ ) وكان زيور باشا في أثناء الازمة مقيما في فرنسا ، وقد أبلغ باتباء التعديل الوزاري لفرافيا ووافق عليه لفرافيا كذلك ، ولم تكن المسألة من كثر أو قليل . وهنا أبلغ دليل على ان الحركة كانت دائرة بين القصر مباشرة والأطراف الأخرى .
- ٦١ - دكتور هيك : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .

- ٦٢ - مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، خطبة سعد باشا في يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ ص ١٨ .
- ٦٣ - نفس المصدر .
- ٦٤ - الأهرام في ٢٨ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ ، الفصول عدد ١٠ مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ص ٢٧ - ٢٩ .
- ٦٥ - مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، الخطبة السابقة الذكر ص ٢٠ - ٢٢
- ٦٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ .
- ٦٧ - يوسف أمين : المرجع السابق ص ١٢٧ .
- ٦٨ - أحمد شفيق : الحولية الأولى ص ٤٢٢ - ٤٢٥ .
- ٦٩ - هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٣ .
- ٧٠ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٨ - ٩٢١ .
- ٧١ - نفس المصدر ص ٩٢٠ - ٩٢٣ ، ٩٢٦ .
- ٧١ - مكرر - نفس المصدر ص ١٠٩٥ - ١٠٩٦ ، ٩٣٧ - ٩٤٠ .
- ٧٢ - لويد : المرجع السابق ص ١٤٨ - ١٥١ .
- ٧٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤٩ .
- ٧٤ - لويد : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ٧٥ - كوكب الشرق في ٥ ابريل ١٩٢٦ .
- ٧٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ من حديث لزيور باشا مع وليس تحرير «الريفورم» .
- ٧٧ - البلاغ في ١٠ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٥ عدد ٨٢٢ ، ٨٢٣ .
- ٧٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- ٧٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٧٩ .
- ٨٠ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٠٥٠ .
- ٨١ - الاخبار في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ١٧٣١ ص ٣ .
- ٨٢ - كوكب الشرق في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٥ عدد ٣٤٣ ص ٤ .
- ٨٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٨٤ - أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٨٥٣ ، ١٠٥٨ .

- ٨٥ - كوكب الشرق في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ عند ٣٩٧ ص ٤ .
- ٨٦ - كوكب الشرق في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ عند ٣٩٨ ص ٤ .
- ٨٧ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٢٦ عند ٤١٠ ص ٤ .
- ٨٨ - الاخبار في ٧ يناير ١٩٢٦ ، ٩ يناير ، عند ١٧٩٢ ، ١٧٩٤ .
- ٨٩ - كوكب الشرق في ١١ يناير ١٩٢٦ ، أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ١١ - ١٢ ، ٢٣ .
- ٩٠ - السياسة في ١٠ ، ١١ ، ١٢ يناير ١٩٢٦ عند ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ .
- ٨١ - مكرر - البلاغ في ١٠ يناير ١٩٢٦ عند ٨٥٠ . كوكب الشرق في ١٢ يناير ١٩٢٦ عند ٤١٢ .
- ٨٢ - مكرر - أحمد شفيق : الحولية الثالثة ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٨٣ - مكرر - نفس المصدر ص ٢٢ - ٢٦ ، ٦٥ .
- ٨٤ - مكرر - نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٩ ، ٦١ .
- ٨٥ - مكرر - نفس المصدر ص ٦٣ .
- ٨٦ - مكرر - H.c.-Deb. 5g. Vol. 242.P.340 : Lloyd : op. cit. P. 153-154 .
- ٨٧ - مكرر - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٧ .
- ٨٨ - مكرر - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٢ .
- ٨٩ - مكرر - الاخبار في ٩ فبراير ١٩٢٦ عند ١٨٢١ ص ٢ .
- ٩٠ - مكرر - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٨ .
- ٩١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .
- ٩٢ - لويد : المرجع السابق ص ١٥٩ - ١٦٢ .
- ٩٣ - نفس المصدر ص ١٦٢ .
- ٩٤ - الاهرام في اول يونية ١٩٣٦ عند ١١١٢ ص ٤ .
- ٩٥ - محكمة جنايات مصر ، دور مارس ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمي على وآخرون ، مظهر جلسة محكمة الجنايات ج ١٥ ص ٦٠٤ - ٦١٢ ، ٦١٨ - ٦٢٥ .
- ٩٦ - السياسة في ٢٦ مايو ١٩٢٦ عند ١١١٢ ص ٤ .
- ٩٧ - لويد : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٤ .
- ٩٨ - السياسة في ٦ يونية ١٩٣٦ عند ١١٢١ ص ٤ .

- ٩٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٢ .
- ١٠٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٦ .
- ١٠١ - نفس المصدر ص ١٦٥ - ١٦٦ .
- ١٠٢ - نفس المصدر والمكان .
- ١٠٣ - البلاغ في أول يونيو ١٩٢٦ عدد ٩٧٢ .
- ١٠٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٨ - ٣٠١ .
- ١٠٥ - الأهرام في ٦ يونيو ١٩٢٦ عدد ١٥٠٠ ص ٣ .
- ١٠٦ - الأخبار في ٢٢ فبراير ١٩٢٥ .
- ١٠٧ - الأهرام في ٩ يونيو ١٩٢٦ ص ٢ عدد ١٥٠١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦١ - ٢٦٢ .
- ١٠٨ - الجزيرة : المرجع السابق ص ١٧٠ .
- ١٠٩ - الأهرام في ٢٦ يونيو ١٩٢٦ عدد ١٥٠٢٥ .
- ١١٠ - أحمد شفيق : العولية الثالثة ص ٦٢٢ .
- ١١١ - نفس المصدر ص ٦٤٠ .
- ١١٢ - السياسة في ٨ ديسمبر ١٩٢٦ عدد ١٢٧٨ .
- ١١٣ - الطراد : المرجع السابق ص ٤٩٧ .
- ١١٤ - نفس المصدر والمكان .
- ١١٥ - لويد : المرجع السابق ص ١٨٧ ، ١٩٠ .
- ١١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٦٦ .
- ١١٧ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٦ - ٤٥٨ .
- ١١٨ - لويد : المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢١٢ .
- ١١٩ - محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ج ٦ ص ١٢٢ .
- ١٢٠ - لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .
- ١٢١ - الأهرام في ٢ ديسمبر ١٩٢٦ .
- ١٢٢ - البلاغ في ٨ ديسمبر ١٩٢٦ .
- ١٢٣ - لويد : المرجع السابق ص ١٩١ .
- ١٢٤ - نفس المصدر ص ١٩٢ .

- ١٢٥- الأهرام في ١٠ فبراير ١٩٢٧ عدد ١٥٢٢١ .
- ١٢٦- جلسة مجلس النواب في ١٨ أبريل ١٩٢٧ ، المضيئة ص ٨٧٥ - ٨٩٠ من تصريح لعدلي باشا .
- ١٢٧- أحمد شفيق : التولية الرابعة ص ١١٧ .
- ١٢٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٣٨ - ٢٦٩ .
- ١٢٩- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .
- ١٣٠- دكتور سيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري ص ٤٨١ .
- ١٣١- لويد : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٣٢- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، مضبوطة مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ، جلسة ١٨ أبريل ١٩٢٧ ص ٨٧٥ - ٨٩٠ .
- ١٣٣- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٣٤- أمين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٠ - ١٥١ .
- ١٣٥- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٣٦- دكتور محمد أحمد الحفنى : سيد درويش ، حياته وآثاره فكريته ، عدد ٧ من سلسلة افلام العرب ص ١٧٩ .
- ١٣٧- سامين يوسف : المرجع السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .
- ١٣٨- أحمد شفيق : التولية الثانية ص ٩٦ - ٩٨ ، لويد : المرجع السابق ص ٢٠١ .
- ١٣٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٣ .
- ١٤٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .
- ١٤١- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠١ .
- ١٤٢- نفس المصدر ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .
- ١٤٣- نفس المصدر ص ٢٠١ .
- ١٤٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٥ .
- ١٤٥- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٠٥ .
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٢٠٦ .
- ١٤٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

- ١٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ١٥٠- لويد : المرجع السابق ص ٢١٢ .
- ١٥١- نفس المصدر ص ٢١١ ، ٢١٢ - ٢١٤ .
- ١٥٢- نفس المصدر ص ٢١٢ ، ٢١٤ .
- ١٥٣- نفس المصدر ص ٢١٥ .
- ١٥٤- نفس المصدر ص ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢١٢ - ٢١٤ .
- ١٥٥- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧٦ .
- ١٥٦- قانون رقم ٨٠ ٠٠ الفخ ، ملحق ٦ ولائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب المودة عبد الطالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السيد أوستن تشمبرلان وزير خارجية بريطانيا العظمى ص ٣٩٩ .
- ١٥٧- نفس المصدر ص ٤٠٠ .
- ١٥٨- نفس المصدر ص ٤٠٠ - ٤٠١ .
- ١٥٩- نفس المصدر والمكان .
- ١٦٠- نفس المصدر ص ٤٠١ .
- ١٦١- نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ الشروع المصري ص ٤٠٩ - ٤١٠ .
- ١٦٢- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٣- نفس المصدر ص ٤٢٢ .
- ١٦٤- نفس المصدر ص ٤٢٠ وثيقة رقم ٢ .
- ١٦٥- نفس المصدر ص ٤١٠ .
- ١٦٦- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٧- نفس المصدر ص ٤٢٠ .
- ١٦٨- نفس المصدر ص ٤٠٢ .
- ١٦٩- نفس المصدر ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .
- ١٧٠- نفس المصدر ص ٤١٥ .
- ١٧١- نفس المصدر ص ٤٢٢ وثيقة رقم ٢ .
- ١٧٢- نفس المصدر ص ٤١٨ - ٤١٩ .
- ١٧٣- نفس المصدر ص ٤١٧ .

- ١٧٤- نفس المصدر ص ٤١٨ .
- ١٧٥- نفس المصدر ص ٤١٥ .
- ١٧٦- المقاد : المرجع السابق ص ٥٠٤ - ٥٠٥ .
- ١٧٧- هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٨ .
- ١٧٨- احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٤٦٥ .
- ١٧٩- امين يوسف : المرجع السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .
- ١٨٠- الجزيري : سعد زغلول ص ٩٨ (كتاب اليوم - الطبعة الاولى) .
- ١٨١- لويد : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ .
- ١٨٢- فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١١٢ (كتاب روز اليوسف ، الطبعة الاولى) .
- ١٨٣- الاهرام في ١٠ ، ١٦ سبتمبر ١٩٢٧ .
- ١٨٤- فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١١١ - ١١٢ .
- ١٨٥- احمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١٧١ - ١٧٢ ، ١٨٠ - ١٨٢ . وقد ذكر الدكتور هيكل ان الذين ايدوا انتخاب النحاس باشا للرياسة كانوا يحتجون بان فتح الله بركات باشا لا يعرف اللغات الاجنبية ، وان رئيس الوفد صاحب الاقلية البرلانية يمكن ان يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلي الدول الاجنبية ، كما انه هو الذي يتولى مفاوضات انجلترا لما لم يصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمعادلاته (هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩) وهو سبب مقبول يضاف الى الاسباب السابقة .
- ١٨٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .
- ١٨٧- الاهرام في ٢١ سبتمبر ١٩٢٧ .
- ١٨٨- لويد : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣١ .
- ١٨٩- نفس المصدر ص ٢٢١ .
- ١٩٠- نفس المصدر ص ٢٢٢ .
- ١٩١- قانون رقم ٨٠ ، الف ص ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤٢٤ .
- ١٩٢- نفس المصدر ص ٤٢٧ وثيقة ١٠ .
- ١٩٣- نفس المصدر ص ٤٥٣ وثيقة ٢٢ .

- ١٩٤ - نفس المصدر ص ٢٢٤ - ٢٢٦ وثيقة ٩ ، ص ٤٣٩ وثيقة ١٢ ، ص ٤٤٦ وثيقة ١٨ .
- ١٩٥ - نفس المصدر ص ٤٤٥ وثيقة ١٧ .
- ١٩٦ - نفس المصدر ص ٤٥١ وثيقة ٢١ .
- ١٩٧ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- ١٩٨ - Toynbee : Survey of International Affairs; 1928, P.262-263
- ١٩٩ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ ، عباس حافك : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .
- ٢٠٠ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٤٧ ، الرافعي : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ١٨ .
- ٢٠١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٨ .
- ٢٠٢ - لويد : المرجع السابق ص ٢٥٨ .



## الفصل الثاني عشر

### المحركة الدستورية الثانية

## (١) مراحل انهيار الائتلاف

يعتبر تقويض الائتلاف وانقلاب الأحرار الدستوريين على الدستور في صيف عام ١٩٢٨ ، من أقوى الدلائل على فساد الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة من تاريخ الحركة الوطنية . ولقد سبق أن تعرضت هذه الحياة الدستورية للامتحان بعد مقتل السردار ، واشترك الأحرار الدستوريون مع القصر في الاعتداء على الدستور . ولكن البواعث التي حفزت الأحرار على ذلك الانحراف كان يمكن تفسيرها ، لا تبريرها ، بالرغبة في الانتقام للمعاملة التي تلقوها من الحكومة البرلمانية الأولى . وقد حدث بعد ذلك ما أقنع الأحرار الدستوريين بأن « طغيان سبط باسم الشعب أمر يسير محاربته ، ولكن طغيان القصر ليس أمره بهذا اليسر » . وأن « لمصر حقوقا معلقة في يد الانجليز لن تستطيع استخلاصها الا بأداة وحيدة هي البرلمان والوزارة البرلمانية ، فاذا لم تصل الى ذلك ، فكل كلام في القضية الوطنية فضلة وهباء » ، وبناء على هذا حدث الائتلاف . لهذا يتوقع الباحث أن يجد وراء انهيار الائتلاف ، والاعتداء على الدستور من جانب الأحرار الدستوريين بعد ذلك ، أسبابا تبرر هذا الاعتداء والانقلاب ، فلا يجد الا سببا رئيسيا واحدا هو امتحان الفكرة الديمقراطية ورغبة الأحرار الدستوريين في الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول . من المسرح السياسي للوثوب الى الحكم والزعامة بغير الطريق الشرعي . وهكذا يمكن القول بأن وجود القصر والأحزاب المتمردة على الفكرة الديمقراطية ، كان يمثل في مصر استعمارا داخليا لا يقل وطأة وايداء عن الاستعمار البريطاني من الناحية السياسية ، هذا فضلا عما كانت هذه العناصر تمثله في الحياة الاجتماعية كعناصر استغلالية للطبقات الجماهيرية من الفلاحين والعمال بحكم امتلاكها لأدوات الانتاج : الأرض والمصنع . وكان لهذا السبب أن طالبت معركة الاستقلال وتأخر جلاء الانجليز عن مصر بدليل لا يحتمل الجدل ، هو انه ما كادت تجتث من جذورها هذه الحياة السياسية والاجتماعية الفاسدة ، حتى استطاعت

البلاد في عهد قيادة ٢٣ يوليو أن تحقق جلاء الانجليز عن أراضيها في أقل من أربع سنوات . بل ان بقاء هذه العناصر بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، كلن من أكبر الأسباب في عدم الاستفادة بما تضمنته هذه المعاهدة من مزايا .



أحس الأحرار الدستوريون بفرصتهم لسرقة القيادة الشعبية من الوفد ، عندما أثار الانجليز مع النحاس ما عرف بأزمة قانون الاجتماعات . فعلى أثر رفض الوفد لمشروع المعاهدة البريطانية ، واستقالة ثروت باشا ، رأى الانجليز أن هذا الرفض ينبغي أن تقع نتائجه على رأس مصر لا على رأس إنجلترا ، أو على حد تعبير السير أوستن تشمبرلن لمراسل رويتر : « إن المصيبة تقع على مصر أكثر مما تقع على بريطانيا العظمى » (١) . فقد رأت الحكومة البريطانية أن رفض المشروع البريطاني يعيد الحالة السياسية في مصر إلى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات وينخسف البلاد للعلاقة التي نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير . وأرادت أن تشعر المصريين بوطأة تلك العلاقة السياسية التي يعيشون في ظلها ، ليحسوا بالندم على رفض المعاهدة ، وكان لهذا أن أثار الأزمة الخطيرة التي عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » .

وأزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية الحرية السياسية في مصر ، وهي الحرية التي أهدرها الانجليز في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ عندما أصدروا القانون رقم ١٠ بمنع التجمهر بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى ، ثم هدموا كل اجتماع حتى الاجتماعات المشروعة ، فأغلقوا الأندية ، كما أغلقوا الجمعية التشريعية والمجالس القروية . وعندما سقطت الحماية في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واستردت البلاد حقها في تسنين دستورها وتقنين قوانينها ، كان من الطبيعي أن يبادر واضعو الدستور إلى تقرير حرية إبداء الرأي ( المادة ٤ ) وحرية الاجتماع ( المادة ١٠ ) . ولما كانت الاجتماعات العامة متعلقة بالنظام من جانب وبحرية إبداء الأفكار من جانب آخر ، فقد نصت المادة الأخيرة على أن تكون هذه الاجتماعات خاضعة لأحكام قانون ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات .

على أن الحكومة المصرية القائمة في ذلك الحين ، لم تشأ أن تترك مسألة إصدار هذا القانون إلى البرلمان الجديد عند انعقاده ليتخذ فيه أعضاؤه ما يكفل الحرية السياسية من الضمانات ، بل قامت من جانبها ، تحت إيعاز السلطات البريطانية ، بسن قانون للاجتماعات العمومية

والمظاهرات العامة ( قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ) لم تترك فيه بابا من أبواب التضيق على حق الاجتماع الا ولجأت اليه ، اذ أقامته على أساس واحد : هو سلطة الادارة المطلقة حيال الاجتماعات العمومية ، سواء قبل عقدها أو بعدها . وكان من الواضح أن هذا القانون يستهدف سلب المصريين المزايا التي تكفلها عادة الحياة النيابية الديمقراطية . ولهذا فعندما صدر ، احتج عليه سعد باشا زغلول - وكان اذ ذاك في فرنسا - واحتج عليه الوفد أيضا ، واعتبره الرأي العام المصري قانون رجعيًا قصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة .

وهكذا لم يكد الشعب يستعيد حياته النيابية سنة ١٩٢٤ ، حتى كان من أولى المسائل التي عنى بها البرلمان الوفدي ، تعطيم كل القيود التي فرضها قانون ١٩٢٣ على حرية الاجتماعات والمظاهرات ، اذ وافق مجلس النواب بجلسته أول يوليو ١٩٢٤ على مشروع بقانون بإلغاء هذا القانون الرجعي . على أن سوء الحظ لازم المشروع الجديد : فقد لاحظ سعد باشا في الجلسة التالية في يوم ٢ يوليو ، أن المجلس نظر في قانون الاجتماعات في غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا في جدول الأعمال ، وأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قرارا في غيبة الحكومة ، وكان مما لاحظته أن المجلس قد ألغى قانون الاجتماعات دون أن يقيم قانونا يحل محله ، مع أن الدستور نص على أن تكون الاجتماعات العامة خاضعة لقانون . وذكر أنه كان من الواجب إلغاء النصوص التي لا تتفق مع الحرية، بدلا من إلغاء القانون كله . وانتهى النزاع الدستوري بين سعد والمجلس بموافقة النواب على تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر . وعهد مجلس الشيوخ للجنة الأمور الداخلية بوضع هذا القانون .

على أنه لم يكد يوضع المشروع الجديد بتعديل قانون ١٩٢٣ ، ويوافق عليه مجلس الشيوخ ، ويحال الى مجلس النواب ، حتى قتل السردار لي ستاك ، واستقالت الوزارة السعدية وحل مجلس النواب فتعطل اقرار المشروع الجديد ، وظل معطلا حتى استؤلفت الحياة النيابية ، وبدأ مجلس النواب في عهد الائتلاف في مناقشة المشروع من جديد . وقد انتهت المناقشات في هذا المجلس الى اقرار المشروع في جلسة ٣ يناير ١٩٢٨ ، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات ، ثم أحيل الى مجلس الشيوخ الذي وافق عليه أيضا ، وأحاله بدوره الى رئاسة الوزراء ليعرض في اجتماع الوزراء ، ثم يوافق عليه الملك بعد ذلك فيصبح قانونا من قوانين الدولة .<sup>١</sup> ولكن سوء الحظ عاود المشروع مرة

أخرى ، فقد لاحظ أحد نبيهاء مجلس الشيوخ أن النص الذي أرسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهوا ، وكان قد اقترحها أحد النواب ، فاستعاد مجلس الشيوخ القانون من رئاسة مجلس الوزراء للموافقة على الفقرة الناقصة ، وكان ذلك في بداية مارس ١٩٢٨ ، أي عند استقالة ثروت باشا وقبل قبولها (٢) .

كان في هذه المرحلة النهائية أن أدرك الانجليز المشروع ليمنعوا التصديق عليه بحجة أنه يعرض الأجانب للخطر . ففي نفس اليوم الذي قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك ، وأخبر اللورد لويد بذلك ، أي في يوم ٤ مارس ، وجه اللورد لويد اليه المذكرة الخطيرة التالية :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التي قدمت للبرلمان ، والتي اذا عمل بها أضعف اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال . وطالما كان هناك محل للأمل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ، أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظات ، أملا منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التي يستلزمها النظام التي توجهه المحالفة ، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها ، فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر : سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا اليه ، أو بأي تصرف اداري ، فتحفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي اجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه (٣) » .

كانت هذه هي المذكرة البريطانية التي قدمت لثروت باشا بعد استقالته ، والتي كانت بمثابة اشارة الانطلاق للاحرار الدستوريين ليغتنموا فرصتهم . فقد كان واضحا - كما لاحظت جريدة الأهرام بحق - أن تقديم مذكرة الى حكومة مستقيلة ، معناه أنها في الحقيقة والواقع موجهة الى الحكومة التي تليها ، لا اليها . واذا كانت موجهة الى حكومة آتية ، فإن المراد بها وضع تلك الحكومة في مركز حرج (٤) . ولهذا فعندما اجتمع حزب الأحرار لمناقشة اشتراكه في الوزارة الجديدة التي عهد الملك بتأليفها الى النحاس باشا بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، انقسم الرأي داخل الحزب الى قسمين : فقد رأى محمد محمود باشا وجماعة معه ضرورة الاشتراك في الوزارة محافظة على الائتلاف ، بينما

رأى الدكتور هيكل وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفي وصدقي باشا ، عدم الاشتراك في الوزارة . وكانت حجة الدكتور هيكل (ويلاحظ أنه لم يذكرها في مذكراته رغم ما أثارته من زوبعة ) أن اشتراك الأحرار في الوزارة التي ستواجه المذكرة البريطانية ليس من المصلحة الوطنية ، لأنه إذا لم تستطع الأغلبية وهي تحكم ، حل الأزمة بين مصر وإنجلترا ، وأن تزيل أثر تلك المذكرة الماسة سياسيا شديدا بسيادة البلاد ، وترتب على ذلك ما يقتضي الصدام مع الانجليز ، فإن الأحرار الدستوريين يستطيعون يومئذ ، وهم خارج الحكم ، أن يسعوا في إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية ، أما إذا اشتركوا في الحكم ، ووقع الصدام بين الحكومة والانجليز ، وتغلبت القوة على الهيئتين المؤتلفتين ، فيترتب على هذا أن تجيء حكومة ، قد يكون أول أعمالها أكثر من حل المجلس ؛ قد يكون تعطيل الحياة الدستورية . وبمعنى آخر أن الدكتور هيكل كان يرى ألا يتعرض الأحرار الدستوريون لعواقب الصدام بين الوفد والانجليز ، وأن يظلوا خارج حلبة الصراع للاستفادة من الأزمة ، كما استفادوا من مقتل السردار . وقد فهم هذا المعنى أحد أعضاء الحزب الحاضرين ، فسأل الدكتور هيكل عما إذا كانت عبارته « السعي في إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية » ، تعني العودة إلى ما حدث عام ١٩٢٥ ؟ ولكن هذه العبارة استثارت صدقي باشا الذي احتج على صاحبها ، إذ اعتبرها تعريضا بهوره في العام المذكور . وانتهى النقاش أخيرا بعد جلسة حادة برجحان كفة الذين يريدون الاشتراك في الوزارة بصوت واحد فقط وكان الدكتور حافظ عفيفي مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الإدارة (٥) .

فشل رئيس تحرير « السياسة » في إحراز الموافقة على رأيه . ولكن جريدته أخذت تسهم منذ ذلك الحين في إثارة العداوة وتوسيع رقعة النزاع والدخول في حرب كلامية مع صحف الوفد تبودلت فيها أقذع العبارات والتهم من الطرفين . والحقيقة في أمر الدكتور هيكل أنه كان في ذلك الحين ينطق بلسان فريق من الأحرار الدستوريين يمكن أن نطلق عليهم اسم « الفريق الموالي لثروت باشا » وهو الفريق الذي كان يرى في ثروت باشا شعلة متوقدة من الذكاء والنبوغ ، ويعتقد في صلاحية المعاهدة المرفوضة وفائدتها للبلاد ، ويكره في الوقت نفسه في الوفد ما اعتبره تعنتا عندما حكم برفض المعاهدة جملة . وهذا الفريق هو الذي أشار إليه لويد وكان يعنيه عندما تحدث عن الفرصة التي سنحت للأحرار بموت سعد زغلول وضرورة التريث حتى يتمكنوا من الاستيلاء

على أزمة القيادة ، وكانت الحكومة البريطانية تعنيه أيضا عندما رأت الاستمرار فى المفاوضة ليتمكن ثروت باشا من تأليف « حزب موال للمعاهدة » .

وفى الواقع ان الشوط الأول من المعركة التى خاضتها جريدة السياسة لصالح ثروت باشا قد بدأ بينما كانت المفاوضات تجري بين الحكومتين المصرية والإنجليزية ، وكانت الطريقة التى اتبعتها هذه الجريدة ، بتأييد بعض أعضاء الحزب ، تحدث انشقاقا فى حزب الاحرار الدستوريين نفسه ، وأن تعرض الائتلاف للخطر . فقد لاحظت ادارة الجريدة عندما عاد ثروت باشا من أوروبا الى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين لحضور افتتاح الدورة البرلمانية ، انه لم يستقبل - كما يقول الدكتور هيكل - « استقبالا حماسيا على النحو الذى كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات » . هنا أحس « القائلون بأمر الجريدة » « بأن الائتلاف الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه » ، وتملكتهم الريبة فى أن يكون لبعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ يد فى هذا الاستقبال ، ثم تحققت هذه الريبة على النحو الذى يرويهِ الدكتور هيكل فى مذكراته ، بقوله : « وانى لفى مكتبى بالسياسة ظهر يوم من أيام الثالث الأخيرة من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، وأخبرنى انه اتفق مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق ( يلاحظ أنهم أعضاء الفريق الذى رفض الاشتراك فى وزارة النحاس الائتلافية ) على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقه الموقف فى أمر الائتلاف . وقص على أن لديهم معلومات وثيقة بأن الاستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وأن استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده فيما افساد » . وهنا استراح الدكتور هيكل لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتب مقالا عنوانه : « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، ودفعه للمطبعة كيما يعد للطبع (٦) .

كان هذا هو الدور الأول من أدوار انهيار الائتلاف . وقد بنى بصفة رئيسية على عدم استقبال ثروت باشا استقبالا حماسيا . وهو أساس واه حقا ، أولا - لأن ثروت باشا لم يكن من الزعماء الذين يتمتعون بحظوة كبيرة بين الجماهير المصرية ؛ شأنه فى ذلك شأن أى زعيم لا ينتمى

لحزب الوفد • بل لعل ثروت باشا كان من الشخصيات غير المحبوبة لدوره في قمع التحركات الشعبية في عام ١٩٢١ بينما كان عدلي باشا يفاوض في لندن ، ولدوره في تصريح ٢٨ فبراير الذي ظلت البلاد ترفض الاعتراف به ، ولدوره أيضا بعد التصريح في تأليف لجنة لوضع الدستور على غير رغبة الأمة التي كانت تريد أن يتولى هذه المهمة مجلس وطني • اذن فلم تكن بأحد من ذوي التفوذ في الوفد حاجة لينخف من حماس الشعب للقاء ثروت باشا حين عودته من أوروبا • ثانيا - أن الأمة كانت بعد وفاة سعد زغلول متشحة بالسواد ، زاهمة في الاحتفالات ، حتى انه عندما حل عيد الجلوس الملكي في ٩ أكتوبر ، قامت الصحف المصرية تطالب الحكومة بشدة بإبطال الاحتفال بالعيد في ذلك العام ، احتراماً لعواطف الأمة • ، وقد كتب في ذلك الاستاذ عزيز مرهم ، عضو مجلس الشيوخ ، مقالا يقول فيه : « يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين بجلالته » للحركة الوطنية التي كان سعد على رأسها ، ولولا قيام تلك الحركة التي ساسها سعد بحكمته واقتداره ، لما كانت مصر اليوم مملكة ، ولكانت مجرد سلطنة ترزح تحت عبء الحماية (٧) • ومعنى هذا أن الظروف نفسها لم تكن لتسمح للأمة بأن تقيم ، في مأتم زعيمها ، عرسا لثروت باشا عند عودته من أوروبا • وقد يكون من الجائز أن أنصار ثروت باشا أرادوا اقامة مثل هذا العرس ، ثم نبهوا الى مراعاة ظروف الحداد كما حدث في مناسبة عيد الجلوس الملكي •

على كل حال ، فقد نشر الدكتور هيكل مقاله الذي أشرنا اليه ، وأحدث هذا المقال أثره • وفي المساء طلب محمد محمود باشا ، وكيل الأحرار الدستوريين ، وكان وزيرا للمالية في وزارة الائتلاف ، من الدكتور هيكل نشر كلمة بتوقيعه ، وفيها أن المقال الذي نشر لا يعبر عن رأى الحزب • ولكن الدكتور هيكل رفض باصرار ، وطلب أن يجتمع مجلس الادارة ليصدر قرارا بما يراه ، وهدد بأن ينشر استقالته من رئاسة تحرير « السياسة » مع كلمة محمد باشا اذا أصر هذا عليها • فاضطر محمد محمود باشا الى نشر كلمته في جريدة الأهرام • وهنا اجتمع الدكتور هيكل مع صديقي باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفي ، واتفقوا على أن ينشر الدكتور هيكل تعليقا على كلمة محمد محمود باشا يؤكد فيه أن المقال الذي نشر انما يعبر فعلا عن شعور حزب الأحرار الدستوريين وعن شعور أصدقائهم ، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل • وقد التزم محمد محمود باشا الصمت ازاء هذا التعقيب ، فلم يثر الموضوع خوفا من أن يؤدي الى انقسام في الحزب



يضره ضررا بليغسا . وهكذا أثبت الفريق الموالي لثروت باشا انه على درجة كبيرة من النفوذ ، كما أثبتت « السياسة » أنها تنطق بلسان هذا الفريق (٨) .

كانت تلك هي الاشتباكة الأولى ، أو المعول الأول في صرح الائتلاف . أما المعول الثاني فكان عندما نشر ثروت باشا كتابه الأخضر عن محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن - فقد عقدت « السياسة » في ١١ مارس ١٩٢٨ فصلا ذكرت فيه أن محادثات ثروت باشا قد أكسبت البلاد خطوات جديدة للوصول الى حقها ، ثم نشرت مقارنة بين مشروعه ومشروع الوفد سنة ١٩٢٠ . وقد لمحت جريدة « البلاغ » الوفدية من ثنايا كلام السياسة أنها تروج لمشروع ثروت باشا ، فاستاءت ونشرت في اليوم التالي مقالا طويلا ردت فيه على السياسة وجعلت عنوانه : « جملة ترويج ، ما كسبته مصر من المحادثات هو أنها خسرت كل شيء » ، مقارنة بين مشروع ثروت باشا ومشروع ملنر . وسرعان ما أخذت الصحيفتان تتراشقان بالسهام (٩) .

ظهرت هذه المعركة بعد رفض مجلس الوزراء المصري مشروع المعاهدة بأسبوع تقريبا ، فكشفت عن موقف جريدة السياسة ومن تتكلم باسمهم من هذا المشروع ، وهو الموقف الذي كان ينسجم في الحقيقة مع موقف ثروت باشا نفسه وموقف الوزراء المنتسبين لحزب الأحرار الدستوريين . وفي ذلك يقول الدكتور هيكل : « انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة . فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدي عليه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص . لم يكن ثروت باشا يطمح في قبول المشروع جملة ، بعد الذي تبينه من اتجاه الوفد ، ولكنه كان يود أن تبدي الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال مافى المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا قد تركت من الأثر في وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد في الوزارة لم يروا هذا الرأي . بل رفضوا المشروع جملة لأنه لا يحقق مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطاني مشروعا . ولم ير محمد محمود باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون في الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا

بالتهاون في حقوق البلاد • لهذا لم يجد ثروت باشا بدا من تقديم استقالته • (١٠)

هذا يبين أن الوزراء الأحرار لم يرفضوا مشروع المعاهدة إلا خشية الرأي العام ، وخوفا من الاتهام بالتعاون • وفي الواقع أن النشرة التي أصدرها الحزب في عام ١٩٢٩ بعنوان (اليد القوية) تؤيد ذلك، فقد وصف الحزب فيها المشروع البريطاني بأنه « نتيجة صبر طويل وجهود كثيرة » ثم اتهم الوفد بأنه « دبر احباطه » • (١١) وقد صرح صدقي باشا في مذكراته بأنه كان يرى وقتئذ في المشروع خطوة إلى الأمام بعد تصريح ٢٨ فبراير ، لأن « السيطرة الانجليزية كانت مازالت مهيمنة على البلاد، والانجليز هم أصحاب الحل والعقد ، ولم تكن المسألة المصرية - في هذا الوضع - بالتى تحل طفرة واحدة ، بل بتفاهم يتلوه تفاهم (١٢) » . وهي نظرية التدرج المعروفة •

على كل حال فقد كان في ظروف هذه المعركة الدائرة بين صحيفة السياسة وصحف الوفد على مشروع المعاهدة ، أن اجتمع حزب الأحرار الدستوريين - كما مر بنا - لمناقشة موضوع الاشتراك في وزارة النحاس باشا • ولم يكن هجبا ، والأمر كذلك ، أن يعارض الدكتور هيكل الرأي القائل « بالاشتراك في الوزارة من أجل المحافظة على الائتلاف » ، لأن الائتلاف كان في نظره اذ ذاك « مزعزعا » (١٣) • وكان من نتيجة معارضة ، أن قرار الاشتراك في الوزارة لم يتم إلا بأغلبية صوت واحد ، وهي نتيجة تشجع على بذل المزيد من الجهد لتغيير هذا القرار • وفي الحقيقة أن الدكتور هيكل لم يدخر جهدا في تقويض الائتلاف ، حتى أننا سوف نراه يطرح قريبا ثوب الاعتدال جانبا ويستبدل به ثوب التطرف ويتحالف مع الحزب الوطني •

وهنا قد يبرز سؤال : لماذا يقوض الدكتور هيكل الائتلاف ، وما فائدة الأحرار من ذلك ؟ والإجابة على ذلك أولا - أن موت سعد زغلول قد أزاح من أمام الأحرار الدستوريين خصما لا يقهر • وكانت النظرية القائلة في أذهان الأحرار أن الأمة لم تلتف حول الوفد إلا بسبب عبادتها لشخص سعد زغلول ، وأنها سوف تنفض عنه بعد موته ، وخصوصا إذا صدرت في شخص خليفته - وهذا سر المحاولة التي دبرت بعد ذلك لتلطيخ سمعة النحاس باشا والطعن في نزاهته وشرفه • ثانيا - أن الوفد كان قد خرج من رفضه للمعاهدة البريطانية وقد برهن على أنه ، وإن مات سعد زغلول ، إلا أنه لا يزال هو المحافظ على حقوق الأمة الساهر على مصالحها • وكان من الواضح أنه إذا ترك الوفد دون مهاجمة في ذلك

الحين ، فلن يمكن مهاجمته فيما بعد عندما تثبت قيادته الجديدة أقدامها وتحرز المكانة التي كانت لسعد زغلول . ثالثا - ان الائتلاف كان يخدم مصلحة الوفد ، ولا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، أما انه يخدم مصلحة الوفد فلأنه يتيح له الفرصة ليحكم في أجسن الظروف وأكثرها أمنا وسلاما ، فما دام حزب الاحرار مشتركا معه في الحكم ، فلن يستطيع القصر اقضاءه عن الحكم ، لأن الانجليز لن يسمحوا بقيام أوتوقراطية تقوم على انفراد حزب الاتحاد بالحكم . وأما انه لا يخدم مصلحة الاحرار الدستوريين ، فلأن اشتراك الأحرار بثلاثة وزراء في وزارة عددها اثنا عشر - كما يقول الدكتور هيكل - يجعلنا في حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزراء من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأي وأصرت الأغلبية على رأيها ، استتقلت الوزارة . أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزراء ، فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة » (١٤) . وهو رأى غير ديموقراطى كما هو واضح .

\*\*\*

على كل حال فقد كانت المرحلة الحاسمة فى مراحل انهيار الائتلاف متعلقة بمعالجة النحاس باشا لمذكرة ٤ مارس الخاصة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، وهى المذكرة التى واجهتها الوزارة عند توليها الحكم فى ١٧ مارس ١٩٢٨ . ( ومما يستحق الذكر هنا ان الأستاذ الرافعى قد فهم أن أزمة مذكرة ٤ مارس وأزمة قانون الاجتماعات أزماتان ، مع أنهما واحدة ، وقد يكون ما دفعه الى هذا الفهم أن مذكرة ٤ مارس لم تشر صراحة الى قانون الاجتماعات (١٥) ) ويلاحظ فى مذكرة ٤ مارس أن الحكومة البريطانية قد استندت فى تحرشها بالوفد ، الى نقطة من أدق النقاط التى وقع الخلاف عليها مع الوفد دائما وهى تصريح ٢٨ فبراير . ولقد كان الأمر يقتضى من النحاس باشا معالجة المذكرة باحدى وسيلتين : الأولى - المجادلة حول تصريح ٢٨ فبراير ، والزعم بأنه لا يبيح لانبجوتوا التدخل على النحو الذى انتهكته لنفسها ، وهو ما فعلته جريدة السياسة الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين . ولكن هذا كان يتضمن معنى اعتراف الوفد بالتصريح . والثانية - انكار التصريح . وعند ذلك يقع الصدام لا محالة ، وتتكرر الظروف التى أعقبت مقتل السردار ، ويتلقى الوفد جزاء لرفضه مشروع المعاهدة .

ولقد كانت فكرة النحاس الأولى - كما يقول لويد - هى ألا يرسل ردا على المذكرة البريطانية ، وأن يؤجل فى حوء القانون الذى أثار

النزاع - قانون الاجتماعات - تقاديا لأزمة مع انجلترا في وقت لم يبرز مركزه فيه بعد . ولكنه تحت تطرف المتطرفين من حزبه ، عدل عن هذا الرأي (١٦) ، ففي يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ أرسل ردا على المذكرة البريطانية صيغ في لهجة أثارت الصحف البريطانية حتى وصفته بأنه « وقع ومتبجح » (١٧) ، فقد تجاهل تماما تصريح ٢٨ فبراير ، وتمسك باستقلال مصر دون قيود ، ووصف مذكرة ٤ مارس بأنها « ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها في القانون الدولي بشأن التدخل السياسي » ، وأنها « تهيب السبيل لتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم » ، وأنه بناء على هذا « لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا ، لو أنها سلّمت بمبدئه ، لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة ، لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات ، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها في حرص وذمة وعلى وجه مرض للجميع » (١٨) على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن ردت على هذه المذكرة بمذكرة شديدة قالت فيها « ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، أو لتعهداتهما المتبادلة » وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها ، وأرسلت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه ان رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وأمنها ، وانها لذلك ستحتفظ دائما - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر . . . وانها تعد كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي ، وانها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل . وبالنظر الى هذه المسئولية التي تحملها بازاء هذه الدول الأخرى ، وإلى ما للمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية : فقد احتفظت حكومة جلالة الملك ، بمقتضى التصريح السالف الذكر ، احتفاظا مطلقا بأربعة تحفظات ، وذلك الى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومة البريطانية والمصرية . وقد سمعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه ، واعتقدت أنها وفقت اليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضات مع رئيس الوزارة المصرية السابق . واذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة ، فإن الحالة السابقة

للمفاوضة تستمر . وعلى ذلك يعود المركز اليوم الى مثل ما كان حين  
حيطت المفاوضات التي دارت بين المستر رمزي مكدونالد وزغلول باشا ،  
الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التي تبودلت في  
نوفمبر ١٩٢٤ . أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة  
مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك ، وللحكومة المصرية أن تستعمل  
سلطانها المستقلة ، على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة  
الملك في هذه المسائل ، (١٩) .

كان ازاء هذه المذكرة البريطانية بما تحمله من معنى التحدى ، أن  
أصبح النحاس باشا بين أمرين : اما أن يتراجع أمام الحكومة البريطانية  
دون قيد أو شرط ، بما يتضمنه هذا التراجع من تسليم بحق انجلترا في  
التدخل وهو أمر يؤثر على سمعة الوفد في الداخل أسوأ تأثير ، واما  
أن يدع قانون الاجتماعات يأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ ، فيتعرض  
لاجراءات تتخذها الحكومة البريطانية قد لا تقل شدة عن الاجراءات التي  
اعقبت مقتل السردار . ولكن النحاس باشا أخذ يناور : فقد أعلن في  
مجلس النواب ، في غير موارد ولا خفاء ، انه سيستمسك بوجهة النظر  
التي تضمنها الرد المصري (٢٠) . كما رفض جميع المحاولات التي أبدعها  
اللورد لويد ، بمساعدة الملك فؤاد ، ليوضح له ان قانون الاجتماع  
لا توجد سلطة مسئولة تستطيع أن تقبله (٢١) . ولكنه لما تلقى اندارا  
شفهيا من اللورد لويد في ١٨ ابريل و ١٩ منه بسحب القانون (٢٢) ،  
رأى أن يبذل محاولة لتفادي الصدام ، فأخذ في الحفلة التي اقامها  
المحامون لتكريمه في ٢٧ ابريل يفسر مواد القانون بشكل يزيل عنها  
ما تهيبه الحكومة البريطانية فقال : ان المشروع ، خلافا لما زعموا ،  
أطلق يد البوليس في منع أو تفريق المظاهرات السياسية التي تسير في  
الطريق العام ، ليس فقط في حالة الاخلال فعلا بالأمن ، بل أيضا في الحالة التي  
يخشى فيها على الأمن العام قبل وقوع أى اخلال . وتقدير ذلك موكل  
للبوليس ، كما هو ثابت في مضبطة الجلسة العاشرة لمجلس النواب . ثانيا  
ويتبع ذلك أن للبوليس الحق في تحويل سير المظاهرات عن الجهات التي يخشى  
فيها على الأمن العام ، وأبلغ من ذلك أن البوليس لا عقاب عليه بمقتضى  
هذا المشروع حتى في حالة اساءته استعمال الحق في شأن هذه المظاهرات ،  
بل في حالة التعسف المقصود اكتفاء بالمسئولية الادارية والوزارية ، كما  
هو ثابت في مضبطة جلسة مجلس النواب السالفة الذكر . ثالثا ، ان  
تنظيم المظاهرات المنصوص عنها في هذا المشروع قاصر على المظاهرات  
السياسية ، وأما غيرها كالمظاهرات الشيعوية وغيرها ، فخارجة عن

أحكام هذا المشروع ، وخاضعة للقانون العام . . وللبوليس ان يمنع من غير قيد ولا شرط أية مظاهرات شيوعية أو اجتماع شيوعي وقاية النظام الاجتماعي . وفيما يختص بالاجتماعات العامة فقد نص المشروع على ان يحضرها مندوب من رجال الادارة أو أحد ضباط البوليس ، وله حق حل الاجتماع اذا طلبت منه ذلك اللجنة المكلفة بأن تحافظ على النظام ، وتمنع كل خروج على القوانين . . وكذا للبوليس حل الاجتماع في حال حدوث اضطراب شديد ، واذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد . ولما كان لا مبرر من وجهة المحرص على الأمن العام للسماح بتخطي هذه الحدود ، رأى المشروع حرصا على حرية الاجتماع أن يفرض في المادة التاسعة منه عقابا على الموظف الذي يحل الاجتماع في غير الأحوال المبينة في القانون . . أما المظاهرات في الطريق العام ، فلا عقاب مطلقا على من يمنعها أو يفرقها حتى في غير الأحوال المنصوص عليها في القانون (٢٣) . على أن الحكومة البريطانية لم تأبه لهذا التفسير ، ففي يوم ٢٩ ابريل ١٩٢٨ وجهت الى النحاس باشا انذارا نهائيا طلبت اليه فيه توكيدا كتابيا قاطعا بان البرلمان لن يواصل نظر مشروع هذا القانون ، وأنه اذا لم تتلق دار المندوب السامي هذا التاكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فانها ستكون حرة في اتخاذ أى تدبير ترى ان الحالة تقتضيه (٢٤) . وقد كشف المستر هندرسن عن هذا التدبير في أثناء المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني ( عقب الضجة التي أحدثها طرد اللورد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ ) فذكر ان اللورد كان قد أشار على حكومته بأنه اذا لم يسحب النحاس باشا قانون الاجتماعات من البرلمان ، فلا بد من طرده من الحكم وحل البرلمان (٢٥) . على أن النحاس لم يستسلم ، ففي اليوم التالي للانذار البريطانيلقى تعليماته الى القائم بالأعمال المصري في لندن بالتوجه الى وزارة الخارجية البريطانية ، وتقديم أجزاء الخطبة التي ألقاها في حفل المحامين السالف الذكر بخصوص مواد قانون العقوبات ، ويؤكد أن بياننا في هذا المعنى سوف يلقى في مجلس الشيوخ ، اذا ما قدم المشروع للمناقشة ، ثم تقبله المحاكم بوصفه التفسير الصحيح للقانون الجديد . ولكن السير أوستن تشمبرلن رفض هذا الحل بناء على نصيحة مستشاريه، وأصر على ضرورة ادخال تعديلات في هذا المعنى الصريح على القانون (٢٦) وازاء هذا الرفض لم يجد النحاس باشا مفرأ من التراجع ، ولكن الى حل وسط ، ففي يوم ٢ مايو قدم رد الحكومة المصرية على الانذار البريطاني ، وبينما تمسك فيه بموقف الوفد من انكار تصريح ٢٨ فبراير.

ورفض في الوقت نفسه تقديم التوكيد الكتابي الذي اشترطه الانذار النهائي ، فقد أبدى رغبته في المسألة بأن أعلن أنه طلب الى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات في القانون الى دور الانعقاد التالي :  
« ان الحكومة المصرية لا يسعها أمام واجبهما في صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بمسا. تضمنه الانذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ، ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيد » .  
وقد كان لي الشرف أن أوضح لفخامتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تعبت بالمبدأ الدستوري القاضي بفصل السلطات ، فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما ، فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضاً . . . كما أنني صرحت مراراً انه اذا دل العمل على نقص في القانون بعد اصداره ، فالحكومة المصرية على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام . . . لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الانذار ، فتعبت بحق مصر الأذى عينا خطيرا . . . ولهذا فان الحكومة المصرية ، مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسألة ، التي كانت على الدوام رائدا ، قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري ، الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك . وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطوة الودية . . . » (٢٧) .

على أن هذه المذكرة المصرية أغضبت اللورد لويد الذي اعتبرها تهرباً من المطلب الذي تضمنه الانذار البريطاني ، بل انها تتضمن ما هو أكثر من ذلك : انكار الأسس التي قام عليها الانذار (تصريح ٢٨ فبراير) وانه « اذا سمح لهذا التكتيك المصري بأن ينجح في وجه الانذار ، فان فرصة الاستجابة في المستقبل لأية بلاغات أو مطالب نتقدم بها سوف تنضال الى درجة العدم ، وفيما يختص بالموقف الداخلي فان الوفد سوف يحرز ثقة ونفوذاً هائلين ، بينما ستقاسى سمعة الأحرار الدستوريين ومركزهم بجواره الى حد كبير » . ومن ثم فقد كتب الى حكومته تقريراً ضمنه كل هذه الحجج ، وأوصى بضرورة ارغام النحاس باشا على تقديم تعهد كتابي بأن القانون لن ينظر في أثناء مدة توليه منصبه . على أن

الحكومة البريطانية رفضت هذا الرأي للورد لويد ، فقد اعتبرت الرد المصري مرضيا ، ورأت أن تأجيل القانون ينيلها ما كانت ترمى اليه ، وأن النحاس قد خضع بما فيه الكفاية ، وخشيت أن يؤدي مزيد من الضغط عليه الى انعاش شعبيته في نفوس الجماهير . ومن ثم فقد كتبت الى اللورد لويد تخبره بأنها تؤثر ترك المستقبل نظروفه . على أن اللورد لويد لم يعجبه هذا الرد من حكومته ، فقد عاد يلح في المضي في الاجراءات المتطرفة ( طرد النحاس باشا وحل البرلمان ) . ولكن السير أوستن تشمبرلن لم يستجب لذلك ، وانتهت المسألة باذعان اللورد لويد (٢٨) ، ولكن ظاهريا كما سوف نرى .

على كل حال فان نجاح النحاس باشا في الخروج من الازمة دون أن يسحب القانون من أمام البرلمان - كما طلبت الحكومة البريطانية - ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ، قد أدى الى تعزيز مركزه في عين الرأي العام ، وتوطيد أقدامه في رياسته للوفد . وكان معنى هذا أن راحت تفلت من الاحرار الدستوريين الفرصة لانتزاع القيادة من الوفد ، وهذا يفسر الحملة التي أخذوا يشنونها منذ ذلك الحين على النحاس ، واصفين موقفه من الازمة بالضعف ، ومتظاهرين بالتطرف . ففي اليوم التالي لانتهاء الازمة ، أي في يوم ٣ مايو ، قدم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة . وقد بنى خلافه مع النحاس على أن الأخير كان يجب أن يمضي في خطته الأولى بترك القانون بأخذ مجراه أمام مجلس الشيوخ رغم كل شيء ، أو يرفض الانذار البريطاني ويرفع استقالة الوزارة الى الملك (٢٩) . وواضح أن هذا الرأي لمحمد محمود باشا لا يتفق مع الثوب الذي عرف به ، ثوب الاعتدال . وعلى كل حال فقد انكشف زيف هذا الموقف من جانبه . عندما ورد في كتاب « اليد القوية » الذي أصدره الحزب في عهد محمد محمود باشا نفسه أن أحد الأغراض التي عطل من أجلها البرلمان « بناء على مشورة محمد محمود باشا وأنصاره » ، هو : « اتقاء سياسة العداء في علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى » (٣٠) .

على أن النحاس باشا أقنع محمد محمود باشا بسحب استقالته حرصا على الائتلاف (٣١) . ولكن لم تمض أيام حتى نشرت «السياسة» ما زعمت أن هناك وثيقة أرسلها النحاس باشا الى السير أوستن تشمبرلن يشكره فيها على روح التفاهم التي أبداهما في حل الازمة الأخيرة ، وادعت الجريدة أن هذه الرسالة قد أثارت عاصفة من الضحك في مجلس العموم . ثم طلبت الى النحاس باشا أن ينشرها « ليطمئن



الجمهور الى أن الحكومة ما تزال متمسكة بوجهة نظرها التي أعلنتها في أثناء الأزمة » (٣٢) . وقد كان هذا العمل الاستفزازي بمثابة إعلان الحرب بين الجريدة وصحف الوفد . فسرعان ما شبت نيران الصراع الحزبي من جديد ، وكان البرلمان ميدانا له ، حيث اتخذ الأحرار الدستوريون الحزب الوطني حليفا جديدا لهم لتأكيد ما كانوا يرمون اليه في ذلك الحين من الظهور في منظر التطرف الذي يجنب الجماهير .

فعلى أثر ما نشرته جريدة السياسة ، أصدرت الوزارة بلاغا رسميا نفت فيه وجود أي وثيقة من هذا القبيل ، وذكرت أن ما حصل هو أن النحاس باشا ، في أثناء حديث له مع اللورد لويد في ٣ مايو ، طلب منه أن يبلغ حكومته « امتنانه لما أعربت عنه في ردها من تفهم حقيقي لرغبة الحكومة المصرية في المسالة والصداقة ، مع احتفاظها بوجهة نظرها في ضون حقوق البلاد ، مما كان له الأثر في حل الأزمة حلا سلميا » . على أن الحزب الوطني رأى في توجيه النحاس باشا الشكر الى الحكومة البريطانية على إثارتها المسالة ، ما يفيد بأنه شكر لها على اعتدائها على البلاد وتدخلها في شئوننا . وهو تعنت غير مستساغ كما هو ظاهر . وقد أثار الموضوع في مجلس النواب الدكتور عبد الحميد سعيد ، فرد عليه النحاس باشا ردا أشار فيه الى بلاغ الوزارة السالف الذكر ، ونفى أن يكون القصد ما ذكره النائب . ولكن الدكتور عبد الحميد سعيد لم يظهر اقتناعا وأراد التعقيب ، فلما نبه الى عدم التطويل ، ثارت مشادة اشترك فيها الوزير الوفدي مكرم عبيد ، وهنا أراد الدكتور عبد الحميد سعيد ضرب مكرم عبيد في المجلس ، فحيل بينه وبين غرضه ، وانتهت المسالة باعتذار النائب الوطني . على أن الدكتور ماهر طلب تعديل اللائحة الداخلية بما يكفل حماية المجلس في المستقبل من تكرار مثل هذا الشغب ، ولكن نواب الحزب الوطني عارضوا في اجراء هذا التعديل ، وانتصر لهم نواب الأحرار ضد خلفائهم الوفديين ، ثم انسحب نواب الحزبين من المجلس لكيلا يتحملوا مسئولية تعديل اللائحة الداخلية للمجلس (٣٣) .

رأت صحف الوفد في انسحاب الأحرار الدستوريين من المجلس ثلما في بناء الائتلاف ، وبادرة يراد بها القضاء عليه . واشتدت حدة الكلام بين الفريقين فكتبت « كوكب الشرق » تصف الدكتور هيكل بأنه « ذئب مستتر في جلد حمل » ، وتخصم مشتمل ثوب صديق يروغ روغان الثعلب » (٣٤) . بينما أخذ خصوم الوفد يثيرون من جديد دعوى

« الدكتاتورية البرلمانية » ، التي أثبتت في حكومة سعد باشا . وقد ردت « البلاغ » على ذلك بقولها : « لو أن هذا الوفد المبتلى بالطعام ، يبغى شيئا غير المحافظة على النظام والصفح عن الاسائة ، لكان خيرا له أن يدع نظام المجلس بغير تعديل . ويعرف اسماعيل صدقي وامثاله أن الصفع بالأكف والركل بالأقدام شيء لا يستعصى على أحد ، ولا يحق للوفد أن يخشاه كما يخشاه خصومهم المحدودون . » (٣٥) .

ولقد كان بسبب نشوب الخلاف بين الحزبين المؤتلفين في الوزارة على هذا النحو ، واشتداد المعركة بينهما بدرجة عنيفة ، أن أصبحت فرصة التدخل متاحة أمام الانجليز والتصر . أما من جهة اللورد لويد ، فقد أخذ الموقف السياسي يعود في ذهنه شيئا فشيئا الى ما كان عليه في عام ١٩٢٥ قبل الائتلاف : خصام وتناحر بين الوفد والاحرار الدستوريين ، وتقارب بين هؤلاء وبين الاحزاب الأخرى . وفي الوقت نفسه كان الوفد يسير نحو الانفراد بالحكم بعد توقع خروج الاحرار الدستوريين من الوزارة ، ومعنى هذا عودة « الزغلولية » من جديد . وهكذا لم يكن في وسع اللورد لويد أن يقف بمعزل من الحوادث بينما ريج الوفد تقوى وتشتد . أما ما هو الدور الذي لعبه في طرد الوفد من الحكم في يونيو ١٩٢٨ ، فهذا هو السؤال الذي تنعدم أمامه القرائن المادية ، فبينما نجد من العرض السابق أن تدخل اللورد لويد كان أمرا لا مندوحة عنه ، فإن السير أوستن تشمبرلن قد نفى وقوع هذا التدخل ، فقد ذكر في يوم ٢٣ يولييه ١٩٢٨ في مجلس العموم انه « بالرغم من أنه كانت توجد لديه دلالات على ما كان وشيك الحدوث ، إلا أنه امتنع هو واللورد لويد عن ابداء أى رأى أو تقديم أية نصيحة ، وذلك قبل صدور مرسوم ١٩ يولييه ( الذي حل مجلس النواب ) » ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية إنما هي « الامتناع ، بقدر الامكان ، عن التدخل في الشئون المصرية الخالصة ، والاكتفاء بحماية المصالح الواجب حمايتها والقيام بالمسئوليات التي من الضروري القيام بها » (٣٦) . ومع ذلك فيذكر «مارلوه» أن كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية نفسها، كانوا يعتقدون بأن اللورد لويد كان له نصيب في تعطيل الحياة النيابية في مصر (٣٧) .

وفي الحقيقة أن السبب الذي يسوقه اللورد لويد لينفى به وقوع تدخل من جانبه في تنفيذ خطته التي أشرنا اليها : خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان ، إنما يتم عن اشتراكه في قلب الحياة النيابية، حتى ولو بطريق اضاعة النور الأخضر للملك على الأقل . - فبعد أن ذكر أن

الحوادث التي جرت « كانت خارجة عن سيطرتنا » وأن الملك « الذي لم يكن يخفى كراهته للحكم النيابي وجد الفرصة سانحة للتدخل فتدخل » ، بين أن السبب في عدم تدخله لحماية النظام البرلماني هو أن الوفد كان قد تسبب في ضعف النفوذ البريطاني الذي كان يستند هذا الحكم ، ومن ثم فقد وجدت العناصر المعارضة لهذا الحكم الفرصة للاستفادة من هذا الضعف ، فحدثت الانقلاب . فقال : « لقد أظهرت حوادث الشهرين السابقين أن سلطتنا قد تراخت ، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التي أشرت إليها ساكنة : فعندما وجد الملك ، الذي لم يكن يخفى كراهته للحكم البرلماني ، أن الوفد قد استطاع أن يحبط محاولة حكومة جلالة الملك لعقد معاهدة مع مصر ، كما استخف بالإنذار البريطاني الذي وجه إليه عقب ذلك ، وظل مع ذلك ثابتا فوق صهوة جواده ، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت ، وأنه قد أتبع له أخيرا عذر لتدخله لا يحتمل الإنكار ، وبهذا أصبح الحكم الدستوري ، الذي كان هدف سياستنا ، والذي حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة ، تحت رحمة الملك » (٣٨) .

هذا هو الكلام الذي يستخف به اللورد لويد بعقل قارئه ، ليبرر به موقفه من الانقلاب الدستوري ، فهو يعزى تفاضيه الى ما يدعيه من ضعف النفوذ الانجليزي في تلك الفترة تحت معاول الوفد ، مع أن النفوذ الانجليزي كان في ذلك الوقت ، وبكل تأكيد على درجة من القوة تسمح له بخلق الملك فؤاد عن عرشه ، لا نصحه فقط باحترام الدستور والحياة النيابية . وكان الملك فؤاد يعرف ذلك جيدا ، ولهذا فلما تدخل اللورد لويد فيما بعد ، ليفرض محمد محمود باشا في منصب رئيس الوزراء بدلا من صدقي باشا الذي كان في ذلك الحين قد جهز أسماء أعضائه وزارته ، لم يجد الملك فؤاد مفرًا من التسليم .

فما هو دور الأحرار الدستوريين الحقيقي في الانقلاب الدستوري ؟ لقد تحدث الاستاذ الرافعي عن مؤامرة معقودة بينهم وبين القصر والانجليز لتعطيل الدستور . وقد بنى هذا الاتهام الخطير على ما هو ظاهر من رغبة الحكومة الانجليزية في عقاب الأمة المصرية لرفضها المشروع البريطاني ، وعلى ميول القصر المعروفة للحكم المطلق ، ثم على طمع الأحرار الدستوريين في الوزارة والمناصب (٣٩) . ولكنه لم يؤيده بقرينة مادية . وقد رفض الدكتور محمد صفوت اعتماد هذا الرأي ، فقد ذكر أنه لا سبيل الى معرفة تلك المسألة على وجه التحديد . ولكنه عاد فأظهر

ترجيحه لهذا الاحتمال بقوله : « ولكن من الواضح أن الملك ومحمد محمود ميلان للحكم المطلق ، ومن الواضح أن اللورد لويد أفزعه نشاط الهيئة البرلمانية المصرية في ذلك الوقت ، فطرب لذهابها ، ان لم يكن قد عمل بطريقة للتخلص منها » (٤٠) .

وفي الواقع أنه من العسير على الباحث أن يتصور مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والانجليز والقصر . ان مؤامرة بين الأحرار الدستوريين والقصر فقط أمر معقول ، وقد حدث وتكرر مرارا ، ولكن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا في عهد الاحتلال البريطاني لا يثبت تواطؤهم مع المحتل ، حقيقة قد يوجد بينهم ضعاف ومنهاونون من أمثال مصطفى فهمي باشا وزيور باشا ، ولكن لا يوجد خونة . والقارىء لمحاضر المفاوضات التي جرت بين زعماء من الوفد أو زعماء من أحزاب الأقلية وبين الانجليز ، لا يستطيع أن يفرق بين الفريقين ، فيرى في هذا متشددا في الدفاع ، ويرى في ذلك متهاونا ، ونقطة الخلاف فيما بينهم هي في اصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة ، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات . ومع ذلك فقد اضطر الوفد في معاهدة ١٩٣٦ الى قبول دفعة من الاستقلال ، حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل .

على أن الاستاذ شفيق غريال ينفي وقوع مؤامرة اطلاقا ، سواء أكانت بين الانجليز والأحرار الدستوريين والقصر ، أم بين الانجليز والقصر فقط ، أم بين القصر والأحرار الدستوريين فقط . ويبني هذا الرأي على الأسس الآتية قائلا : « أما خصوم الوفد فلا تصدق على واحد منهم . وبخاصة رئيسهم في هذه الحركة محمد محمود باشا - قبوله لأن يكون أداة مسخرة لأحد . وأما القصر ، فقد ذكرنا في أكثر من موضع أن ما أذاعه الكتاب الأوروبيون عن مسعى المغفور له الملك فؤاد لاستبدال الحكم المطلق بالحكم البرلماني خرافة خلقت بسوء نية ، وتكررت أحيانا بحسن نية . والثابت هو العكس . . . وأما دار المندوب السامي فلا يهمها من المعركة السياسية إلا ذلك القدر الذي يقرب أو يبعد قبول المصريين للتسوية السياسية مع انجلترا ، وإلا ذلك القدر منها الذين يوجد من الانقسام بين المصريين ما يحملهم على الاتجاه نحو تلك الدار يستعينون بها بعضهم على البعض الآخر » (٤١) .

على أن الأسس التي بنى عليها الاستاذ شفيق غريال رأيه هذا لا يمكن التسليم بها ، فقد ورد في الصفحات الماضية عن المندوب السامي

ما يظهر جليا أنه كان لديه من الاسباب ما يجعله يهتم بالمعركة السياسية  
بأكثر من القدر الذي ساقه الاستاذ شفيق غربال ، لأن الوضع السياسي  
كان يتجه الى حيث يستأثر الوفديون بالحكم ، وهو أمر لا تقبله السياسة  
البريطانية في ذلك الحين، كما أن استمرار هذا الوضع السياسي نفسه كان  
أمرا محالا، لأنه وضع يتدهور فيه النفوذ البريطاني ويقوى فيه نفوذ الوفد .  
ولقد كان المندوب السامي يدرك هذا ، ولذلك فقد نصح حكومته بطرد  
النحاس باشا من الحكم وتعطيل الحياة النيابية ، وإذا كانت الحكومة  
البريطانية قد رفضت الالتجاء الى هذه الاجراءات العنيفة ، وخذلت  
مندوبها ، فإن هذا قد يصلح لتفسير الغموض الذي أحاط به اللورد لويد  
دوره في حركة ١٩٢٨ .

أما عن القصر ، فإن الأساس الذي بنى عليه الاستاذ غربال دفاعه  
عنه ، قابل للجدل الكثير ، ذلك أن الكتاب الأوروبيين لم يكونوا وحدهم  
من تحدث عن ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية وكراهته للنظام البرلماني ،  
بل لقد أجمع على هذه الحقيقة الكتاب والسياسيون المصريون من جميع  
الفرق والاحزاب ، فقد تحدث عن ذلك الاستاذ العقاد ( من الوفديين ) ،  
والاستاذ الرافعي ( من الحزب الوطني ) ، والدكتور هيكل ( من الأحرار  
الدستوريين ) ، كما تحدث عن ذلك أيضا الدكتور يوسف نحاس في  
ذكرياته عن سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، ونقل  
عن الملك فؤاد قوله : « انها لكبيرة على نفسي ما يعتزمونه الآن من انشاء  
برلمان يملئ على ارادته » ( ٤٢ ) . أما قول الاستاذ شفيق غربال بأن  
« الملك فؤاد كان في الأزمات البرلمانية المختلفة ملكا دستوريا بالمعنى  
الصحيح » ، فإن أحدا لا يستطيع أن يسبغ الصفة الدستورية على  
الاجراءات التي تمت في عهد زيور باشا أو في عهد محمد محمود باشا ،  
بل ان صدق باشا نفسه قد نعت الاجراءات التي حدثت في عهد محمد  
محمود باشا عام ١٩٢٨ بأنها اجراءات غير دستورية ، كما نعت الاجراءات  
التي حدثت في عهد زيور باشا بأنها « اجراءات جريئة » ( ٤٣ ) . ولا يمكن  
تبرئة الملك فؤاد من تبعة هذه الاجراءات والصاقها بزيور باشا ومحمد  
محمود باشا وحدهما .

أما بخصوص الأحرار الدستوريين ، ففي الحقيقة انه لا يوجد في  
تاريخهم ما يبرر حسن الظن بهم على النحو الذي فعله الاستاذ شفيق  
غربال ، فقد كانوا على الدوام حربا على الشعب وحرياته وأمنه  
ودستوره ، وأداة عقاب مشهورة في يد القصر ينقض بها على الشعب كلما

امن عدم التدخل من الانجليز . واذا كنا نحترم عدم تصديق الاستاذ  
غريبال لأن يكون محمد محمود باشا « أداة مسخرة لأحد » ، ففي الواقع  
أن « أداة الاتفاق » لم يكن هو محمد محمود باشا ، وبالتالي لم يكن هو  
بطل حركة ١٩٢٨ - كما هو الشائع ، بل ان صدقي باشا كان هو  
البطل الحقيقي وراء الانقلاب - كما سنرى . ومع ذلك فإن تعبير « الأداة  
المسخرة » لا يتضمن الدقة الكاملة لوصف موقف الأحرار الدستوريين ،  
لأن الأداة المسخرة هي التي تكون لخدمة غيرها لا لخدمة ذاتها ، وإنما  
ينطبق على موقف الأحرار الدستوريين وصف « التآمر » على الحياة  
النيابية ، وهو وصف يؤيده التاريخ .

ولقد كان صدقي باشا هو الذي اختاره الملك فؤاد ليتولى الحكم  
قبل اقالة النحاس باشا ، وقبل اذاعة وثائق سيف الدين المزورة بفترة  
قصيرة . وكان الأحرار الدستوريون يعلمون بهذا الاتفاق - كما يقر  
بذلك هيكل باشا (٤٤) . ولهذا أخذوا يقدمون استقالاتهم تباعا من  
الوزارة : ففي يوم ١٧ يونيه قدم محمد محمود باشا استقالته للمرة  
الثانية من الوزارة . وبعد يومين ، أى في ١٩ يونيه قدم وزير الحربية  
جعفر والى باشا ، وهو أيضا من الأحرار الدستوريين استقالته من  
منصبه . وبعد يومين أيضا ، أى في يوم ٢١ يونيه استقال أحمد خشبة  
باشا من منصب وزير الحفانية ( وكان من الوزراء الوفديين ، وقد انضم  
بعد ذلك الى حزب الأحرار الدستوريين ، وشغل نفس منصبه في الوزارة  
الجديدة ) وبعد يومين آخرين ، أى في يوم ٢٤ يونيه استقال ابراهيم  
فهمي كريم بك ، وزير الأشغال ، من منصبه ، وكان وزيرا مستقلا ،  
وقد شغل نفس منصبه أيضا في الوزارة الجديدة (٤٥) . وهذه الاستقالات  
المتتابعة ليس معقولا أنها تمت بسحب الصدفة ، وخصوصا انها اتخفت  
ذريعة لاقالة النحاس باشا في يوم ٢٥ يونيه بناء على تصدع الائتلاف  
الذي قامت وزارته على أساسه (٤٦) . وقد تنبأت الصحف الوفدية بهذه  
المؤامرة من قبل اقالة النحاس باشا ، فقد كتبت البلاغ في ١٧ يونيه  
تعلن أن هناك مؤامرة تدبر ضد الدستور والائتلاف ، وتذكر أن « وزيرا  
لا تجهله السياسة قد تقم الى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة  
النيابية ويشير بالغائها ، ويحول على عاتقه كل تبعة يقتضيها هذا الأمر  
الخطير » (٤٧) . وقد أفصحت بعد ذلك الصحف الوفدية عن اسمه ،  
وذكرت انه « اسماعيل صدقي باشا » . وقد كتبت البلاغ بتاريخ ١٩  
يونيه تعليقا على استقالة محمد محمود باشا ذكرت فيه ان « هذه  
الاستقالة لم تكن الا حلقة من سلسلة المؤامرة التي تدبر للدستور

وللحياة النيابية في الأشهر الأخيرة . . والواقع أن الأمة قد سئمت ، بل اشمأزت من هذا التدلل الفنى أوشك أن يصل الى حد الاستعباد والاذلال فى سبيل المحافظة على ائتلاف لا نرى غير الوفد يحرس عليه . ولو جرت الأمور مع المنطق ، أو لو كان خصوم الوفد يعتمدون على الأمة دون غيرها ، لوجب أن ينعكس الأمر جدا ، وأن يكون حرس الأحزاب الأخرى على الائتلاف أضعاف حرس الوفد عليه » (٤٨) .

وقد أيد صدقي باشا فى مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم . وذكر أنه كان قد فرغ فعلا من اعداد أسماء أعضاء وزارته . ولكن ذاكرة صدقي باشا خاتمه ، فذكر أن اتصال القصر به كان بعد اقالة النحاس باشا (٤٩) . على أن ذاكرة الدكتور هيكل كانت أقوى لحسن الحظ ، فقد روى أنه بعد أن لزم محمد محمود باشا منزله ، وامتنع عن مزاوله أى عمل فى الوزارة ، ( أى قبل اقالة النحاس باشا ) « بدأ الناس يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة . لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سُلخت فى الحكم أربعة أشهر . وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد الى اسماعيل صدقي باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فقد نشرت الصحف أن معاليه . قد حجز تذكرة للسفر الى أوروبا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينذاك ملتزما دارى لصدع اصحاب ساقى من حادث سيارة صدمتني ، فرغبت الى أحد أصدقائي فى أن يرجو صدقي باشا اذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدث فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة . . وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ، ويصنعون صنيع محمد محمود باشا . وسررنى ما حدث من ذلك ، لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون . . وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة ، (٥٠) . وهذا الكلام فى غنى عن التعليق .

على أن الضعف تحالف على ذاكرتى اسماعيل صدقي باشا والدكتور هيكل ، فلم يشيرا بحرف واحد الى مسألة وثائق الأمير سيف الدين . ولكى نحدد أهمية هذه المسألة بالدقة نقول أنها هيات نفس الجور الذى خرج فيه الوفد من الحكم فى آخر عام ١٩٢٤ : ففى وسط الدوى الذى أحدثته حركة الاستقالات ، وفى غرضونها ، وجد النحاس باشا نفسه فجأة يواجه أعنف حملة تشهير تعرض لها سياسى مصرى فى حياته ،

فقد خرجت الصحف المعارضة يوم ٢٢ يونية ، وعلى صدرها وثيقة محرقة لاتفاق على الاتعاب كان قد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخري بك في فبراير ١٩٢٧ ، بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين ، ورفع الحجر عنه ، وكان تاريخ الاتفاق على الاتعاب في فبراير ١٩٢٧ ، أي قبل اثارته في الصحف بنحو خمسة عشر شهرا ، وفي وقت لم يكن متوقعا أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد ، وكان الاتفاق يتضمن اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه اليه ، اذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نزاهتها ، وتقدر بـ ٥١ مليون من الجنيهات . (٥١)

وكان الأمير سيف الدين قد اعتدى على الملك فؤاد حينما كان لا يزال أميراً في ٧ مايو سنة ١٨٩٨ بأن أطلق عليه النار في الكلوب الحديوي . وقد حكم على الأمير بالسجن سبع سنوات ، ثم خففت الى خمس . وقد سعى بعض أفراد الأسرة لدى الحديو عباس ولدى اللورد كرومر لاستبدال عقوبة أخرى بعقوبة السجن بناء على أن الأمير معتوه ، فانتدب أحد الأطباء لفحصه وقرر أنه مصاب بخلل في قواه العقلية ، فقرر الرأي على وضع الأمير سيف الدين في مصحة في انجلترا بناء على أنه مختل الشعور ، وبالفعل أرسل الأمير الى انجلترا ووضع في مصحة بقي فيها سبعة وعشرين عاما لم يتمتع فيها بالحياة ولا بشيء من أملاكه الواسعة وأطيانه الكثيرة وأمواله الوفيرة ، وظل كذلك الى أن هرب في خلال عام ١٩٢٧ ، حيث تم الاتفاق مع النحاس باشا وزميليه على اتخاذ الاجراءات القضائية لرفع الحجر عنه وإعادة جميع أملاكه اليه .

وبالرغم من أن النحاس تنازل عن توكيله في القضية بعد أن ولي رئاسة الوزارة ، فقد خرجت الصحف يوم ٢٢ يونية ١٩٢٨ - كما مر بنا - وعلى صدرها وثيقة محرقة للاتفاق على الاتعاب الذي عقده النحاس باشا وزميليه ، ووصفت هذا الاتفاق بأنه مناف لشرف المهنة ، وانخرطت تقذف النحاس باشا بأقذع الاهانات ، وكان مما قالته جريدة الاخبار بتاريخ ٢٣ يونية : « الا انه لشرف النعال ، وانها لكرامة الأوصال ، وانها لأمانة المحال ، وانها لصيانة ديمستور الدجال » . ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر ؟ » (٥٢) أما جريدة الاتحاد فقد أخفت في عديدتها الصادرين بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ يونية تردد عبارات السرقة والنصب وغيرهما . وقد كتبت جريدة السياسة بتاريخ ٢٤ يونية تقول : « مصطفى النحاس



وربما واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه ، ويسعون كما يسعى أخط الأتذال لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازاً . وفي اليوم التالي ٢٥ يونية أقيل النحاس باشا . وهكذا دبر ونفذ أشد الانقلابات الدستورية اسفافاً ، وأفسدها أسلوباً .

وفي اليوم التالي لاقالة النحاس باشا ، استرد النفوذ الانجليزى قوته . فقد كان أول ما فعله اللورد لويد أن فرض على الملك فؤاد محمد محمود باشا بدلا من صدقي باشا . ويصف صدقي باشا ذلك فيقول . « كان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو اللورد جورج لويد . وكان من الطبيعى أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة . وقد أدت المناورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة . وفى مساء ٢٦ يونية بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خطبت بالتليفون بالقرار الجديد ، » (٥٣) وهذه الحقيقة التى رواها صدقي باشا أكدتها جريدة الديلى ميل المحافظة عندما طرد اللورد لويد من منصبه بعد ذلك ، فقد ذكرت أنه هو الذى إختار محمد محمود باشا لتولى الوزارة . (٥٤) ومن الواضح أن السبب الحقيقى وراء اختيار اللورد لويد لمحمد محمود باشا ، هو أن السماح لصدقي باشا بتولى الحكم ، كان يتضمن فى الواقع السماح للقصر بالحكم المباشر . إذ لم يكن صدقي باشا رئيس حزب ، كما انه لم يكن ينتمى لحزب الأحرار الدستوريين الا بالانتساب فقط . ولما كانت سياسة اللورد لويد هى عدم السماح بالأوتوقراطية أو الزغلولية - كما مر بنا ، فقد كان محمد محمود باشا هو أنسب رجل يتولى الحكم فى إطار السياسة الانجليزية السالف ذكرها ولكن صدقي باشا ازدد اللطمة دون تدمر ، ورحب بمحمد محمود باشا وبتأليفه الوزارة محله ، مما كان محل دهشة الدكتور هيكل نفسه الذى سره هذا التضامن الذى جمع « فريقى الحزب » - على حد قوله - (٥٥) وكان أول عمل للوزارة هو تأجيل البرلمان شهرا لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خططها للمستقبل على ضوء تجربة ١٩٢٥ . وفى تلك الأثناء أدلى النحاس باشا بحديث لمراسل « الديلى تلغراف » نصته هنا لأهميته ، قال :

« ان رجلا كمحمد محمود باشا لم يكن ليجرؤ على عمل كهنا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين ، وتغاضيهم على الأقل . وهذا على كل حال الاعتقاد السائد الذى تولد من الحقائق ذاتها . ان السياسة

البريطانية مسئولة رأسا عن هذا الاعتداء الصارخ على نظامنا الدستوري وعلى حريتنا . ولم يحدث في تاريخ العالم المتحدين أن وزارة تتمتع بالثقة الاجتماعية في مجلس البرلمان تقال لأن الائتلاف حل . ومن الغريب أن الوزارة التي خلفتها تألفت من ممثلي أقلية يبلغ عددها ثلاثين نائبا من مجموع ٢١٤ نائبا ، وأغفلت دعوى الائتلاف بكل جرأة ، وهذه الوزارة التي هي وليدة تغاضي بريطانيا ، هي التي أجلت البرلمان ، وهي التي تهدد بحله . فهل هذه السياسة لا ثقة بالشعب البريطاني والحكومة البريطانية ؟ . . هل من العدل أن تفقد مصر كل شيء لأنها رفضت الفتات الذي قدمته اليها بريطانيا في شكل معاهدة تجعلها ذليلة خاضعة ؟ ان الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة تعود الى موقف الوفد بإزاء مشروع المعاهدة ومشروع قانون الاجتماعات ، وقد كنا نود أن ننمي سياسة ولاء وتفاهم بين البلدين ، ولكن موقف بريطانيا الحالي تجاه مصر وبرلمانها يجعل من المستحيل على أي زعيم موكل مسئول أن يسير على مثل هذه السياسة . (٥٦)

## ٢ - حكومة الأعيان

### الصورة الاجتماعية للصراع السياسى :

لم تكن الصورة السياسية التى مرت بنا فى الفصل السابق ، للصراع الناشب بين الوفد من جانب ، وبين القصر والأحرار من جانب آخر ، إلا انعكاسا فى الحقيقة لصورة أخرى من الصراع بين طبقتين على النفوذ : طبقة الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، التى تحدث باسمها أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » فى أواخر العقد الأول وأوائل العقد الثانى من القرن العشرين ، وهى التى كانت ما تزال تعتقد أنها طبقة أصحاب المصالح الحقيقية التى يجب أن يستقر فى يدها الحكم لرعاية هذه المصالح . أما الطبقة الأخرى فهى البورجوازية المتوسطة والصغيرة التى نمت فى ظل ظروف ثورة ١٩١٩ ، وفى ظل النهضة الاقتصادية التى قامت فى أعقابها على يد طلعت حرب وبنك مصر ، وهى الطبقة التى كان قوامها التجار والشباب المتعلم ومفكرو المدن وموظفو الحكومة وضباط الجيش ، يؤيدهم الفلاحون والعمال بحكم مصالحهم المرحلية فى تأييد الوفد ، الذى كان نضاله من أجل الاستقلال التام والتخلص من التحكم والاستغلال الأجنبى، وإصراره على التمسك بحق الانتخاب المباشر ، يتلاقى مع أهداف هذه الطبقة الجماهيرية فى الاشتراك فى الحكم عن طريق الممثلين المنتخبين فى مجلس النواب .

ومع هذا فيجب أن نستدرك فنقول ان التحالف الذى تم بين الأعيان والقصر ، كان ضد طبيعة العلاقات بينهما . لأن تاريخ الأعيان ، أو الجناح الزراعى من البورجوازية الكبيرة ، يبين أنهم حملوا على عاتقهم عبء النضال ضد أوتوقراطية القصر فى مراحل ثلاث : المرحلة الأولى ، عندما كان حزب الأمة يتنطق بلسانهم ، والمرحلة الثانية عندما كان الوفد مشكلا فى غالبية منهم ، والمرحلة الثالثة ، عندما كونوا حزب الأحرار الدستوريين لمواجهة تأمر القصر على الدستور .

بيد أن الصدمة التي تلقاها الأحرار الدستوريون عقب الانتخابات الأولى ، والعزلة التي وجعلوا أنفسهم فيها ، وما لاقوه من هوان على يد الحكومة الدستورية الأولى ، قد خلق صلة جديدة بينهم وبين القصر لم تكن موجودة من قبل ، هي صلة المصلحة المشتركة في انتزاع الحكم من الوفد . لقد كان العداء القديم بين أصحاب المصالح الحقيقية والقصر قائما على استئثار القصر بالسلطة ، وعلى مصلحة الأعيان في انتزاعها منه أو مشاركته فيها ، ولكن الشعب بعد قيام الدستور أصبح يحتل المركز الذي كان يحتله القصر ، ومن هنا تكونت المصلحة المشتركة بين القصر والأحرار الدستوريين ، وهذا سر الشعارات التي أطلقها الأحرار الدستوريون في ذلك الحين عن « الدكتاتورية البرلمانية » ، التي حلت في نظرهم محل « أوتوقراطية القصر » ، وحديث عبد العزيز فهمي باشا بأن الدستور ثوب فضفاض لا يناسب الأمة . وقد كان ثمرة هذا كله التحالف الأول بين الأحرار الدستوريين والقصر عام ١٩٢٥ .

على أن التجربة لم تدم طويلا - كما مر بنا - فقد اكتشف الأحرار الدستوريون ، بعد اقالة رئيسهم عبد العزيز فهمي باشا ، أن الدكتاتورية البرلمانية « أخف وطأة وأقل أذى » من « أوتوقراطية القصر » ، فأنهوا تحالفهم مع القصر ، وعادوا إلى الالتقاء بالوفد في رحاب الدستور ، وخاضوا معه المعركة التي انتهت بعودة الحياة البرلمانية .

على أن وفاة سعد زغلول لم تلبث أن أوجعت ظروفها جديدة في الموقف . لقد كانت وفاة سعد زغلول خسارة للوفد بالغ الأحرار الدستوريون في تقديرها ، فقد اعتقدوا أنها سلبت الوفد قوامه وروحه الملهم وحياته ، وبنوا هذا الاعتقاد على فهم خاطئ لطبيعة الشعب المصري ، فقد كانوا - كما هو واضح مذكور في كتبهم - يظنون أنه من عبدة الأشخاص لا الأفكار . وقد ظنوا أنه بموت سعد زغلول قد مات الوفد . ولكن سعد زغلول لم يكن إلا فكرة ممثلة في شخص ، فلما مات هذا الشخص انتقلت الفكرة إلى خليفة آخر ، لأن الأفكار لا تموت بموت أصحابها ، ولكن الأشخاص هم الذين يموتون إذا هجروا مبادئهم وأفكارهم . ولكن الأحرار الدستوريين لم يدركوا ذلك ، لقد كان سعد زغلول هو الشخص الوحيد الباقي من السبعة الذين كونوا نواة الوفد الأولى ، أما البسة الآخرون فهم رجال الأحرار الدستوريين أنفسهم ، ولهذا أكثروا من سؤال رجال الوفد في ذلك الحين بعد وفاة سعد زغلول : « أين كانوا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ؟ » (٥٧) ونسوا أنهم ماتوا عندما

انتقلت الفكرة التي قام عليها الوفد الى الرجال الذين تتابعوا على قيادته .

على كل حال ، لقد أبرزت رئاسة النحاس للوفد طابعه البورجوازي ، وقد رأى رجال الأحرار الدستوريين أن يبرزوا طابعهم الاقطاعي أيضا ، طابع الأعيان أصحاب البيوتات . وهذا هو سر النعرة الطبقية التي تبثت في الخطاب الذي ألقاه أحمد عبد الغفار باشا ، أحد كبار رجال الأحرار الدستوريين ، في الترحيب بمحمد محمود باشا بمناسبة زيارته للمنوفية ، فقال فيه :

« اننا يا صاحب الدولة ، ويا أصحاب المعالي والسعادة والعزة ، نبتهج بامنتقبا لكم ، ونرحب كل الترحيب بكم ، باعتباركم أعيان البلاد ، ووجوه ذوي الرأي والكلمة فيها . واقلينا هذا والذين يرحبون بكم بنوع خاص ، يفهم حكومة الأعيان : يفهمها لأن أبائهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح ؛ على انه اذا كان معنى الحكم السيادة على الناس ، فان لهذه السيادة مقابلا هو أن تكون سيادة أبوة واصلاح ، وأن تكون لمصلحة المحكومين لا مصلحة الحاكمين . وطبيعي لهذا نرحب بكم أبليخ ترحيب ، لأنكم تمثلون في حكومتكم ما نفهمه ، وما كان يفهمه آباؤنا من معاني الحكم ، ولأنكم تقومون في مناصبكم لمصلحة الأمة ، لا لمصالحكم الخاصة ، وتقومون في هذه المناصب لتكونوا للأمة أبناء حريصين على خيرها ورفاهيتها كل الحرص . واننا يا صاحب الدولة ، اذ نؤيدكم بالصفة التي قدمت ، فاننا لا نقف تأييدنا لكم على تأييدنا طائفتنا ، طائفة الأعيان ، بل نؤيدكم لأن في تأييدكم مصلحة من قبل كل شيء . فحكومة الأعيان في كل أمة من الأمم هي الحكومة التي بدأت في فجر نهضات الأمم باعزازها والاصلاح فيها . كان الأعيان في انجلترا هم أول من رد لأهل انجلترا جميعا حرياتهم وحقوقهم . وكذلك كان الأعيان في فرنسا . فلما استتب للناس أمنهم وتمت لهم حريتهم ، وتعلموا وأدركوا معنى الحياة ومعنى الحكم فيها ، أصبحت للجماهير أن تكون ذات رأي في الحكم . ونحن هنا نجري على سنن هذه الأمم ، فان الأعيان الذين يؤيدونكم ، الذين هم الأحرار الدستوريون ، هم الذين وضعوا للبلاد دستورها ، وهم الذين أرادوا أن يوطدوا قاعدة الحكم النيابي فيها . ولقد حدثت بعد ذلك ظروف لم يكن لنا فيها أيد ، أدت الى إيقاف الحياة النيابية ، على اننا مقتبطون أشد القبطة ، يا دولة الرئيس ، اذ نسمعكم في كل ظرف تؤكدون أنكم

عاملون لاعادة الحياة النيابية على صورة احسن تمثيلا للأمة وأكثر تحقيقا  
لمصالحها ومطالبها . . . ولهذه التأكيدات التي تؤمن جميعا باخلاصها ،  
برانا تؤيدك بكل حولنا وبما أوتيناه من جاه وقوة ، ، (٥٨)

\*\*\*

في الوقت الذي قامت فيه حكومة محمد محمود باشا في الحكم ،  
كان الوفد قد بسط نظامه على الحياة القومية فعم جميع فروعها : فكانت  
لجان الوفد تعمل بهمة في كل مدينة وفي كل قرية ، وكانت نقابات  
المحاميين في القاهرة والمدن الكبرى تتحول الى هيئات سياسية ، وامتلات  
المدارس بلجان الطلبة الوفديين دائبة على احداث الاضطراب والشغب ،  
وقد بذلت محاولات كثيرة لانشاء لجان وفدية بين العمال في القاهرة  
والاسكندرية ، وكان جانب كبير من الصحف المصرية وفديا ، وكان الوفد  
يعلن أن الجيش بأسره وفدي، وأن هذه الحقيقة ستبدو قريبا للعيان . (٥٩)  
ولهذا فعندما أرادت حكومة محمد محمود باشا أن تضرب الوفد ،  
قامت بضربه في الهيئات والطبقات التي تؤيده . فقد أصدرت أوامرها  
الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة ، ثم وسعت سلطات المديرين  
والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغوا أنهم غير مسئولين عن أعمالهم  
الا أمام الحكومة . وحيل بين الطلبة والسياسة . أما المحامون فقد أصدرت  
الحكومة قانونا جديدا لتأديبهم . (٦٠) ولضرب مفكرى المدن والصحافة .  
أعادت الحكومة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في سنة ١٨٨١ ،  
الذى يجيز تعطيل الصحف والفامها اداريا . وألغيت رخص مائة صحيفة ،  
وأندرت عدة صحف من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة البلاغ ومجلة  
روز اليوسف أربعة أشهر ، وجريدة وادى النيل تعطيل نهائيا ، وأندرت  
جريدة الأهرام وجريدة لاباترى الفرنسية وجريدة كوكب الشرق ، ثم  
عطلت نهائيا كوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف . ثم صدر  
قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات ( بطل  
الأزمة المشهورة ) بما لم يكن يحلم به الانجليز أنفسهم ، وذلك تضييقا  
لحق الاجتماع . واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايداء في قمع  
حركات المقاومة . (٦١) ولم يتورع رجال البوليس عن ضرب جماعة من  
النواب من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت في طريقها الى القصر للاحتجاج  
على وقف الحياة النيابية ، وقد تفكك الدكتور هيكل بهذا الحادث ، فذكر  
أن البوليس ضرب هؤلاء النواب عندما لم يذعنوا لأمره لهم بالتفرق ،  
وأنه ضرب أيضا النظارة الذين ذهبوا « ليمتعوا أعينهم » بهكذا  
المشهد . (٦٢)

ثم قامت حكومة محمد محمود باشا بحركة متواضعة لضم الفلاحين والعمال الى صفها وفصلهم فضاليا عن الوفد ، فقد أعلن محمد محمود باشا في أوائل عهد وزارته أن الوزارة تفكر جديا في مشروع هام يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضي الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل . (٦٣) كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع في حماية صحة سكان القرى بردم البرك والمستنقعات ، وتصميم المياه الصالحة للشرب في القرى ، وانشاء المستشفيات القروية التي ستوزع على الوجهين البحري والقبلي بالتساوي . ووصف الفلاحين بأنهم « سواد الأمة الذين على سواعدهم القوة تركز قوة البلاد » . ثم أعلن عن عزم الحكومة على اقامة منازل صحية للعمال بأجور زهيدة في احياء القاهرة . (٦٤) بل لقد بلغ اهتمام محمد محمود باشا أشده باجتذاب تأييد العمال عندما قام داود بك راتب بتأليف اتحاد للعمال في إبريل ١٩٣٠ ، وهو الاتحاد الذي كان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين (٦٥) .

#### تعطيل الحياة النيابية :

كان النظام البرلماني دون ريب الد أعداء الأحرار الدستوريين ، بعد أن فشلوا في تولي مقاليد الحكم في داخل الاطار الدستوري . وقد بدأت الحكومة عهدها - كما مر بنا - بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، حتى تتيح لنفسها فرصة التفكير في خططها للمستقبل . ويفهم مما كتبه الدكتور هيكل أن فكرة إعادة تجربة صدقي باشا في عام ١٩٢٥ قد عرضت للبحث ، ولكنها استبعدت لسببين : الأول : أن تلك التجربة لم يصادفها التوفيق ، فبعد أن خيل لصدقي باشا أنه حصل على الكثرة في المجلس النيابي ، تبين في انتخابات الرئاسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . ثانيا ، انه لم يكن من طبيعة محمد محمود باشا - كما يقول الدكتور هيكل - أن يتخذ من الأساليب في الانتخابات ما اتخذه صدقي باشا . ومن ثم انتهى الرأي الى تعليق الحياة النيابية « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » ، أي الى أجل غير مسمى . وقد وصف الدكتور هيكل هذه الخطة الدكتاتورية بأنها تشتمل على « صراحة محدودة » ، لأن الوزارة « لا تدعى أنها صاحبة الكثرة في الانتخابات ، وهي لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب في رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هي تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسيير في شئون الحكم مسيرة عسلى واصلاح » . (٦٦)

وقد طرحت الحكومة على الرأي العام ثلاث حجج أو ذرائع لتعطيل الحياة النيابية ، كلها قابلة للجدل . فقد زعمت - كما جاء في مذكرة حل مجلس النواب والتشيوخ - أن هذه الحياة النيابية قد أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من الأكثرية ( يقصد النحاس باشا وأعضاء الوفد ) وإنما لذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق أحسن ما يرجى فيها من انفاذ الإصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد . ( ٦٧ ) أما الذريعة الثانية فهي تدخل النواب في أعمال السلطة التنفيذية . فقد ذكرت أن النواب كان لا هم لهم غير مضايقة الوزراء والتدخل في كل عمل من الأعمال ، حتى ولو كان ذلك العمل في دور التنفيذ ، والتوسط لدى الوزراء ومرحوسيهم ، معرقلين بذلك سير الإدارة . ( ٦٨ ) وكانت الذريعة الثالثة هي فساد الحياة النيابية ، فقد ذكر محمد محمود باشا لمندوب جريدة « الشيكاجو تريبون » أن من أسباب تعطيل الحياة النيابية « أن زعماء البرلمان الأخير كانوا يتاجرون بمناصبهم العالية ، وأن الجرائم التي ظهرت لا تستحق الذكر بالنسبة إلى الجرائم التي ارتكبتها جماعات كانت تلوح بأعلام الوطنية لتملا جيوبها بالمال » . ( ٦٩ ) وكان محمد محمود باشا يقصد بهذا القول مؤامرة سيف الدين ، فكان هذه المؤامرة قد قصد بتدبيرها أن تبرر أمام الرأي العام الأجنبي ، والانجليزى بصفة خاصة ، الاجراءات اللا دستورية التي كانت حكومة محمد محمود باشا تنوى اتخاذها عقب تأليفها لتعطيل الحياة النيابية ، هذا إلى جانب تبرير اقالة النحاس باشا . وقد نجحت هذه المؤامرة فعلا في اقناع الرأي العام الانجليزى بوجاهة الاجراءات التي اتخذها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا ، فقد ذكرت « التايمز » انه « من الطبيعي أن يكون جلالة الملك حريصا على سمعة الحكومة المصرية » ، وان اقالة جلالة الملك لرئيس وزرائه « عمل دستوري » ، نعم انه « عمل خارق للعادة » ، ولكن تبرره الظروف التي مارس فيها جلالة الملك سلطته . ( ٧٠ )

على كل حال فقد كانت هذه هي أهم الحجج التي ساقها الأحرار الدستوريون لتبرير تعطيل الحياة النيابية . وقد رد الأستاذ محمد توفيق دياب على هذه الحجج ردا قاطعا في أعقاب صدور الأمر الملكي بتعطيل الحياة النيابية ( وكان الأستاذ دياب حتى ذلك الحين محررا في جريدة « السياسة » ومن الموالين للأحرار ) ، قال :

« ان هي الا خمس سنين منذ ولد ذلك الطفل المعذب المسكين .



( الدستور ) ، بل خمس سنين الا شهرا . على أن البرلمان لم يعقد في خلالها سوى خمسة عشر شهرا ، وسائر المدة مضى بين عطلة صيف وتعطيل شاذ . وكانت مدة الائتلاف في الوزارة والمجلسين حوالى سبعة شهور . من هذا ينتج أن الكثرة البرلمانية : أى النواب السعديين ، لم ينفردوا بالحكم الا حوالى ثمانية أشهر . فهل يزعم زاعم ، وهل تزعم الوزارة أن ثمانية أشهر تتولى فيها الكثرة الحكم كافية - ولو كان حكمها سلسلة متصلة من السيئات - أقول أهذه ائدة كافية لانقزاع الرحمة بالدستور من قلوبكم الى حد أن تعطلوه زمانا أقله ثلاث سنوات ؟ .. لماذا لم نتركوا الخدم لأعضاء الكثرة البرلمانية أيها السادة المصلحون ، حتى يتبين للناس خطوهم ان كانوا يخطئون . . . . وموضح الفساد فى أعمالهم ان كانوا يفسدون ؟ فاذا تبينت الأمة ذلك منهم فى مدى عام أو عامين أو خمسة أعوام ، وهبتكم أنتم وشيعتكم ثقتها ، وأعادتكم الى البرلمان يوما من الأيام كثرة حاكمة ، لا قلة محكومة . . أيتها الوزارة التاريخية المصلحة الكبرى . لو ان كل الامم العريقة فى الحياة الدستورية ينتزع منها دستورها وحياتها النيابية ثلاث سنين على الأقل كلما أساعت الكثرة ثمانية أشهر أو كلما ظن بها السوء طائفة من الناس قليلة أو كثيرة ، لما بقى الى اليوم فى العالم المتحضر دستور قائم أو حياة نيابية محترمة . . لقد فعلتموها أمس ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ، ولم يفعل مثلها زيور . وانما فعل مثلها الانجليز بمجلس نوابنا القديم على أثر الثورة العراقية منذ حوالى نصف قرن من الزمان . وعزيز على مصر أن تطعن فى حياتها النيابية مرتين : احدهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين ، والاخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين ، وفيلسوفنا شيخ الديموقراطيين ، . (٧١) يقصد أحمد لطفى السيد بك .

هذا ما كتبه توفيق دياب فى الرد على تعطيل الدستور . وما يستحق الملاحظة بشأن الذريعة الثانية ، وهى الخاصة بتدخل النواب فى أعمال السلطة التنفيذية أن السبب فى هذه الصيحة هو أن بيروقراطىي الحكومة المصرية الذين كانوا يخدمون بها من قبل مجيء الحكم البرلماني ، قد أزعجهم ، وهم الذين كانوا سادة فى عهد الحكم الأوتوقراطى ، هذا التدخل الجديد فى شئونهم من جانب نواب الشعب ، فأظهروا الاستياء لهذا الخطر على اختصاصاتهم ، وبنت حكومة محمد محمود باشا على ذلك حقيا فى تعطيل الحياة النيابية . وقد أشار الى هذه الحقيقة النائب الوفدى عبد الرحمن عزام فى حديث له مع جريدة المانشستر جارديان فى أوائل أكتوبر ١٩٢٨ (٧٢) .

أما النريفة الثالثة لتعطيل الحياة البرلمانية ، الخاصة باتجار زعماء البرلمان بمناصبهم ، فقد سقطت سقوطا بينا عندما أصدر مجلس تاديب المحامين فى ٧ فبراير ١٩٢٩ حكمه ببراءة النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخري بك مما حاول القصر والأحرار الدستوريون الصاقه بهم من تهم استغلال النفوذ السياسى وغيرها مما يمس شرف مهنتهم ، وزاد فوصف عملهم بأنه «عمل محمود لا يفهم كيف يكون عمل مؤاخنة» (٧٣) وبناء على هذا طالب الوفد محمد محمود باشا بالامتنعالية على الفور ، لأن وزارته انما قامت على أثر ضجة الوثائق السياسية وما تبعها من تجريح سمعة النحاس باشا . وقد أعلن النحاس باشا ذلك فى خطبة له فى وفود التهئة التى وفدت بمناسبة هذا الحكم ، فقال : « زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة افساد وشرور وغايات شخصية . كذبوا ، وكذبهم القضاء ، اذ أظهر نزاهة الحياة النيابية التى هى ثمرة من ثمار جهاد الأمة » . ثم طلب النحاس من المجتمعين أن يلتمسوا إعادة الحياة النيابية بناء على هذا من جلالة الملك . (٧٤)

وهكذا ازدادت المقاومة عنفا عقب صدور حكم البراءة ، فقد أحدث الشيوخ والنواب حركة فى دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض تحملها هذه الوفود الى قصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية ، ولما توالى هذه الوفود وكثر تواردها ، أغرت الحكومة بها البوليس ، فكان يحول بينها وبين الوصول الى القصر على النحو الذى مر بنا . وقد اعترف الدكتور هيكل بأن « الحكومة كانت تأخذ المعارضة بشدة تزيد أحيانا على ما يقتضيه الموقف » . (٧٥) ولم تلبث الحكومة أن استصدرت فى يوم ٢٠ مارس مرسومين بتشديد أحكام قانون الاجتماعات ، وبفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم القائم . ولما كان قد سبق هذين المرسومين - كما ذكرنا - إعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغامها اداريا ، فإن البلاد بذلك تكون قد أصبحت أشبه بسجن كبير .

كان رد الفعل المباشر لمنع الاجتماعات العامة وتكليم الصحف واضطهاد الحريات ، هو انتشار الاجتماعات السرية وطبع المنشورات الثورية وإذاعتها . وقد ضبظت النيابة العمومية فى القاهرة وفى الأقاليم كثيرا من هذه المنشورات الثورية التى كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها . كما لجأ الوفد الى وسيلة بوجوازية للنضال ، وهى محاولة تنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى . (٧٦) وكان مما دفع

الوفد الى هذه الخطة ما كان يؤمن به من مسئولية السلطات الانجليزية عن الانقلاب وعن بقاء محمد محمود باشا في الحكم . على أن ايمانه بتأثير الانجليز في اسناد هذا الحكم ، قد دفعة من جانب آخر الى ايفاد سفارة له الى لندن تتولى الدعاية ضد الحكم القائم واتارة الرأي العام البريطاني بحقائق ما يجري في مصر . وكان يتولى هذه السفارة مكرم عبيد ويعاونه فيها الدكتور حامد محمود والأستاذ عبد الرحمن عزام . وقد كان لهذه السفارة أثر لا ينكر في مجرى الحوادث التالية سواء بالنسبة للقضية الدستورية أو القضية الوطنية .

### الدعاية الوفدية في إنجلترا :

بدأ الوفد في تنفيذ خطة الدعاية في لندن بعد تعطيل الدستور بأسبوعين تقريبا . واختار لهذه المهمة مكرم عبيد الذي تولى نفس المهمة في اثناء مفاوضات عدلى - كيرزن . وقد تحدد لسفر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس ولكنه لم يصل الى إنجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية في مصر قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي. عقد هناك في خلال شهر أغسطس . وكانت مصر قد قررت الاشتراك في هذا المؤتمر قبل وقوع الانقلاب ، ولكن المؤتمر افتتح والدستور المصري معطل . فقرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل حضوره بالرغم من ذلك والدفاع عن حق الأمة في الدستور . وقد ألقى مكرم عبيد في المؤتمر خطبة طويلة ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « باستنكار الدكتاتورية التي تعميها الحراب البريطانية في مصر » . وقد صدر قرار اجماعى بوجوب المناقشة في هذا الاقتراح ، ثم قرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الفناء أو ايقاف النظام البرلماني ، وأن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله الا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التي يقرها نفس دستور البلاد » (٧٧) . وكانت قيمة هذا القرار من الناحية الدعائية كبيرة ، لأنه كان ادانة عالمية للانقلاب ، وتشهيرا بأوتوقراطية القصر في مصر ، حقيقة لم يأخذ المؤتمر بالاقتراح المصرى الذى ندد « بالحراب البريطانية » ، ولكن التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا في مجال من أوسع المجالات العالمية .

على كل حال فقد وصل مكرم عبيد الى إنجلترا ليقود حملة دعائية نشطة استهدفت أولا - الدفاع عن الحياة النيابية ، وتقنين الحجاج التي ساقها محمد محمود باشا لتعطيلها . ثانيا - التشهير والتنديد بحكومة

محمد محمود باشا أمام الرأي العام البريطاني • ثالثا - اقناع هذا الرأي العام البريطاني بمسئولية حكومته عن قيام الحكم الأوتوقراطي في مصر • رابعا - ازالة أى شك تبادر الى الأذهان فى تطرق الصحف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، واقناع الرأي العام البريطاني بأن تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة • خامسا - قطع الطريق على محمد محمود باشا حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى • وسنرى أن الوفد قد حقق هذه الأغراض جميعها •

ولقد كانت الوسائل التى اتبعها مكرم عبيد فى لندن ، تتدرج من الكتابة فى الصحف ، الىلقاء الخطب فى الاجتماعات التى تعقد لهذا الغرض ، الى الاتصال بأعضاء مجلس العموم لالقاء الأسئلة فى المجلس التى تخرج الحكومة بشأن الحكم الأوتوقراطي فى مصر ومساندته ، وأخيرا القيام بالمظاهرات المنظمة فى لندن • وهى كلها وسائل لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية ، ولكنها كانت تستهدف تحريك الرأي العام البريطانى للضغط على حكومته لتتخلى عن الحكم القائم فى مصر • وقد اتهمت حكومة محمد محمود باشا الوفد بأنه يعمل هذا إنما يدعو بريطانيا للتدخل فى الشؤون المصرية الداخلية ، ولكن مكرم عبيد نفى عن مهمته هذه التهمة ، ففى خطابه أمام المؤتمر المصرى فى لندن قال : « نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شئون داخلية ، بل على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر » • (٧٨)

وقد دافع مكرم عبيد عن الحياة البرلمانية التى عطلها محمود باشا ، فى الصحف البريطانية ، دفاعا قويا ، فقد ذكر فى مقال نشرته له جريدة « الديلى هيرالد » فى أوائل أكتوبر أن هذا الحكم البرلمانى الذى تعطل : « هو الذى أوجد التعليم الاجبارى للبنين والبنات ، وهو الذى وضع قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى ، وهو الذى أنشأ التعاون الزراعى ، وأصلح الشئون المالية ونظام السكك الحديدية ، وقام بطائفة من الإصلاحات الأخرى المفيدة • ثم رسم صورة كئيبة لحكم محمد محمود باشا فبين أن الحريات الدستورية قد انتزعت ، وأن الحكومة قامت بتفتيش المنازل ، وتعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية أيضا ، والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمسال المخصص للمصروفات السرية ، وألقى بمسئولية هذه الاجراءات كلها على عاتق الحكومة البريطانية ، فقال : « ان الشعب المصرى يعتقد أن جانيا كبيرا من تبعه هذه الأمور كلها تقع على عاتق انجلترا ،

لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على أحداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكبة على تأييد القوات البريطانية . وكل انسان في مصر يعرف ذلك ، وبعد أن قال ان تعطيل الحكم الدستوري مخالف للعادات والتقاليد البريطانية ، ومشين جدا لسمعة بريطانيا في الشرق بصفتها أمة دستورية ، عرج على الوفد فأكد أن هدمه مستحيل ، وما دام الأمر كذلك ، « فما الفائدة التي تجنيها بريطانيا من سياسة لا تؤدي إلا الى الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية صعوبة ؟ » (٧٩)

وكان من أبرع ما اتبعه مكرم عبيد في لندن اتصالاته بأعضاء البرلمان البريطاني ، وخصوصا أعضاء حزب العمال المستقل ، وذلك لتوجيه الأسئلة في المجلس والقاء بعض الخطب عن المسألة المصرية . وكان من ثمره هذا الاتصال أن عقد فرع حزب العمال المستقل بلندن اجتماعا في قاعة الديلي هيرالد الكبرى ، ألقى فيها مكرم عبيد خطابا دفاعا عن مصر . وقد تلت هذه الحفلة مناقشة في مجلس العموم حول المسألة المصرية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أقيمت فيها أسئلة مخرجة اشترك في توجيهها المستر كنويرثي والمستر بوتسونبي : فقد طلب الأول من وزارة الخارجية أن تعترف بتحملها بعض المسئولية عن الموقف الخاص الذي تقفه تجاه مصر ، لأن البلاد تحكم بدون دستور ، وبدون برلمان . وسأل متى يحين الوقت للحكومة البريطانية لتنصح بانتهاء هذه الحالة ؟ فرد عليه المستر لوكر لامبسون بقوله ان سياسة بريطانيا هي عدم التدخل في الشئون المصرية الحالية . فسأل الكوماندو كنويرثي : « اذن كيف حدث أننا أرسلنا بوارج حربية الى مصر ثلاث مرات ، لما أردنا الاعتراض على سن تشريعات معينة ؟ ، وكيف يمكن أن يحل البرلمان كله الآن دون نصيحة منا ؟ » فرد المستر لامبسون قائلا أنه في تلك المرات الثلاث تعرضت مصالح الأجانب للخطر . فتسأل المستر كنويرثي عما إذا لم تكن مصالح الأجانب معرضة للخطر في تلك اللحظة في غياب الدستور ؟ فتهرب المستر لامبسون قائلا : « ان أمن الأجانب ليس محل مناقشة في هذه النقطة » . (٨٠)

على أن المسألة لم تقف عند هذا الحد بين أعضاء البرلمان البريطاني . فقد تألفت لجنة من بعض الأعضاء المنتمين لجميع الأحزاب للعناية بالمسألة المصرية ودراسة الشئون المصرية ، وانتخب لرياستها اللورد بنتنك Bentinek وكان وكيلها المستر بوتسونبي الذي كان وكيلا مساعدا لوزارة الخارجية ، كما تولى الكوماندو كنويرثي السكرتارية . (٨١) ونستطيع أن ندرك قيمة الدعاية التي شنها الوفد في لندن في تدعيم مركزه في

مصر وفي الاثارة ضد حكم محمود باشا من العبارات التي كانت تجرى على ألسنة النواب البريطانيين ضد الحكم القائم ، ففي إحدى المناسبات خطب الكومندر كنويرثي فبين أنه يوجد فرق بين الدكتاتورية التي في إيطاليا وروسيا وأمبانيا وبين الدكتاتورية التي في مصر ، وهذا الفرق هو « أنا مسئولون عن الدكتاتورية التي في مصر ، لأنها لا تعتمد الا على قواتنا » . (٨٢) وقد كان هذا ردا على ما كُتِنَ يتفاخر به محمد محمود باشا في ذلك الحين من أنه سيكون حاكما دكتاتوريا، حتى أخذ المراسلون الأجانب يطلقون عليه وصف « الدكتاتور الجديد » ، وراح أنصاره يصفونه بأنه « صاحب اليد الحديدية » . (٨٣) فقد بينت عبارة الكومندر كنويرثي السالفة الذكر أن « اليد الحديدية » ليست في الحقيقة سوى « قفازا حديديا » في يد بريطانيا .

على كل حال فلم يقصر الوفد نشاطه على القاء الخطب في لندن وكتابة المقالات والاتصال بأعضاء البرلمان ، بل دبر المظاهرات أيضا - كما مر بنا - ففي أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود باشا للندن ، دبر اجتماعا عقد من مندوبي عشرين جمعية مصرية في بريطانيا والبلاد الأوروبية وتقرر فيه رفع عريضة الى الملك بطلب إعادة الحياة النيابية وتعيد المساوي التي تقوم بها حكومة محمد محمود باشا . وقد خرج المؤتمرون ، وعددهم سبعة وثمانون ، وركبوا اثنتين وثلاثين سيارة سارت بهم في شوارع لندن الرئيسية في شكل مظاهرة الى دائرة المفوضية المصرية ، وكانوا يحملون سبعة وخمسين علما مصرية وست عشرة لوحة كتبت على كل منها : « مصر تحتاج على تعطيل البرلمان » ، « الصداقة بين مصر وإنجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع مصر » ، « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب » . ثم قسم مندوبا جمعيتي لندن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لرفعها الى الملك . (٨٤)

### ٣ - مفاوضات محمد محمود - هنريسون

#### طرد اللورد لويد من منصبه

أخذت الظروف الداخلية في ذلك الحين في إنجلترا تتطور لصالح مصر . فقد جرت الانتخابات العامة في أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فاستقالت وزارة المحافظين التي كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمال ، الوزارة في أوائل يونية من تلك السنة . وقد قدر لهذا التغيير في الوزارة الانجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية في مصر وعلى القضية الوطنية بما لم يدر بخلد محمد محمود باشا أو الملك فؤاد حينما عطلا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

فلم تكد حكومة العمال تتولى الحكم ، حتى قامت فجأة باقصاء اللورد لويد عن منصبه . وقد كشفت المناقشات التي دارت في مجلس العموم بسبب هذه المسألة ، عن الأسباب التي دعت المستر هنريسون الى اتخاذ خطواته الجريئة الحكيمة ، وهي أسباب تدل على اتجاه جديد نحو معالجة المسألة المصرية يختلف عن الاتجاه الذي كان مسيطرا منذ مقتل السردار ، وهو الاتجاه الذي كان يعمل على تضيق الحناق على مصر، والتشبث بالوضع الذي أنشأه تصريح ٢٨ فبراير بعد التعديلات التي أعقبت مقتل السردار ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة في شكل معاهدة توافق عليها مصر ، كما جرى في مفاوضات ثروت - تشمبرلن وفي أزمة قانون الاجتماعات . فقد بين المستر هنريسون في بيان ألقاه في مجلس العموم في تقرير اقصاء اللورد لويد عن منصبه ، أن فحصه للمكاتبات التي تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح أن الموقف الذي اتخذته اللورد لويد في مصر كان بعيدا عن العطف على سياسة المستر تشمبرلن في الاقلال من التدخل في الشؤون المصرية الخالصة الى أقصى حد ، وفي تفسير تصريح ٢٨ فبراير تفسيراً سخياً . وذكر أنه لا كانت سياسته لن تقل بالتأكيد

عن سياسة سلفه في تحررها ، وكان نجاحها يعتمد على مدى التفهم والعطف الذي سوف تقابل به من المندوب السامي البريطاني في مصر ، فقد أرسل الى اللورد لويد برقية في يولييه ١٩٢٩ أفرغها في قالب يفهم اللورد لويد منه أنه دعوة له للاستقالة (٨٥) .

وفي الحق أن المستر تشمبرلن كان قد ضاق فعلا ذرعا بسياسة اللورد لويد في مصر من قبل سقوط وزارة المحافظين ، وخصوصا بسبب تشدده في مسألة رغبة كانت قد أبدتها الحكومة المصرية في أبريل ١٩٢٩ في سن ضرائب ورسوم على الحفر والبلديات والبتروول والدعفة ، وفرضها على الأجانب أسوة بالمصريين . وكان المستر تشمبرلن يميل الى التساهل في هذه المسألة ، ولكنه لما كتب الى اللورد لويد يعلن موافقته على ماقدمته الحكومة المصرية من مقترحات ، وينبئه الى أن التدخل في شئون مصر الداخلية يجب أن يقصر على المسائل الكبرى فقط ، رد اللورد لويد بأن « منح مصر أى تساهل جدي ، حتى ولو كانت طلباتها في ذاتها معقولة ، ينطوي على خطر كبير ، ما لم يكن التساهل جزءا من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية » ، وذكر أن انجلترا قد تساهلت مع مصر حتى ذلك الحين « الى درجة يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبل الحد الأدنى لطلباتنا وتكتفينا من أن نصفي تحفظات ١٩٢٢ » . عند ذلك ضاق السير أوستن تشمبرلن بمنسوبه السامي وضاق به رجال وزارة الخارجية ، الذين ألحوا على السير تشمبرلن في ألا يجدد تعيينه بعد انقضاء سنواته الخمس ، وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر الى افريقية الشرقية التي كانت أوضاعها السياسية تتلام مع مواهبه . (٨٦)

وباقضاء اللورد لويد عن منصبه على هذا النحو ، ينتهي دوره التاريخي في حياة مصر ، وكانت نهاية يستحقها عن جدارة ، لأن عقلية الاستعمارية المتطرفة ، لم تستطع أن تنير له الطريق في مصر بدرجة يدرك منها اختلاف وضعها السياسي عن وضع إحدى مستعمرات التاج . وفي هذا المعنى قالت المانشستر جارديان انه كان أولى باللورد لويد أن يكون حاكما لاحدى مستعمرات التاج ، ولا يكون مندوبا في بلاد متحناها استقلالها مع بعض الشروط . (٨٧) ولقد كان سقوط اللورد لويد البداية الطبيعية لسقوط حكم محمد محمود باشا . وقد صرح بذلك المستر هندرسون للنحاس باشا في أثناء مقاضاته معه سنة ١٩٣٠ .



فقد ذكر انه مهد الطريق للنجاح المنشود للاتفاق مع مصر بإجراءات جريئة وحكيمة ، فأقال اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر . (٨٨)

فما هو تأثير الدعاية التي أطلقها الوفد في سماء العاصمة الانجليزية وخصوصا في أوساط حزب العمال بالذات في خلال الشهور السبعة السابقة ، في سياسة المستر هندرسون الجديدة ؟ لا شك أنه من الظلم أن نسلب هذه الدعاية أى تأثير لها في الخطة التي اتخذتها حكومة العمال حيال مصر ، خاصة اذا أدركنا أن ما تحقق هو ما كانت تستهدفه هذه الدعاية وما كانت تحشد له من الأحاديث والخطب والاتصالات بل واصدار الصحف في العاصمة الانجليزية . وليس معنى هذا بحال ان هذه الدعاية كانت العامل الحاسم في الأمر ، فهناك الظروف الخارجية التي لعبت أكبر دور ، وهناك اتجاهات حزب العمال الأكثر تحورا من اتجاهات حزب المحافظين في حل المشاكل السياسية ، وهي الاتجاهات التي جعلت المستر مكدونالد ينقد في حينها المقترحات التي أسفرت عنها مفاوضات ثروت - تشمبرلن ، ويصفها بأنها « لم تحتو على عناصر اتفاق تجعل علاقتنا مع مصر حسنة موفقة قائمة على التعاون » . (٨٩)

#### سياسة محمد محمود باشا في معالجة القضية المصرية :

لم تمتد أهداف محمد محمود باشا ، منذ اعتقاله الحكم في صيف عام ١٩٢٨ الى اجراء تسوية عامة مع انجلترا للمسألة المصرية ، على خلاف ما كان يصبو الى تحقيقه زعماء مصر السياسيون منذ انتعاش الحركة الوطنية في عام ١٩١٨ . ولعل من الأمور الممتعة تتبع سياسة محمد محمود باشا ازاء القضية المصرية منذ اعتقاله الحكم حتى اجراء مفاوضاته مع المستر هندرسون بعد عام كامل ، فقد ظهر من أحاديث محمد محمود باشا الأولى أنه قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا الا بعد أن تعود السكينة والثقة الى البلاد « كل العود » ويستقر النظام في داخل البلاد ، ويعتقد البرلمان المصرى ليصادق على الاتفاق . (٩٠) ولما كان محمد محمود باشا قد قدر لعودة الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكأنه كان ينوى بذلك تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وفي نوفمبر من نفس العام رسم محمد محمود باشا ، في حفل أقيم له بالزقازيق ، « أقوم طريق وأخصره لاستقلال البلاد » فذكر أن

الاستقلال يتحقق ، بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعا بحبه  
لبلاده ، ووطنيته الصادقة : فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته ،  
والتاجر فى متجره ، والصانع فى مصنعه ، والموظف فى عمله ، والطالب  
فى الاقبال على دروسه - فاذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة ،  
فهناك العظمة ، وهناك الاستقلال الصحيح » - ولم ينس أن ينمى على  
خصومه السياسيين أنهم يعيبون عليه « هذا الطريق القويم المختصر  
للاستقلال » ، والتمس لهم العذر فى ذلك ، « لأنهم يرون أن سبيل الاستقلال  
لا يكون الا باثارة الفتن والمشاغبات وارسال المظاهرات واغواء التلاميذ  
الوادعين وصرفهم عن دروسهم ، وما الى ذلك من عبث وافساد يسيثان الى  
سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال » . (٩١)

ومن هذا يفهم أن محمد محمود باشا كان عازفا عن مواجهة قضية  
الاستقلال فى الشهور الأولى من حكمه ، حتى لا يكون فى تسويتها نهاية  
لتجربته قبل أوانها . ولهذا فقد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة جديدة  
تقوم على « تجزئة المسائل المصرية » ، وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ  
سياسة الوزارة وبرنامجهما الاصلاحى ، ثم العمل من جانب آخر فى  
حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسره مصر فى أمر السودان ، وعلى  
المشاركة الجديدة فى الحياة الدولية . (٩٢) وبناء على هذه السياسة قام  
محمد محمود باشا بتسوية مسألة مياه النيل بين انجلترا ومصر (٩٢ مكرر)  
كما حاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة ، ومن  
حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب . وهذه الخطة ، كما هو واضح ،  
لا تتطلب انعقاد البرلمان المصرى للموافقة عليها ، وتضمن فى الوقت نفسه  
لمحمد محمود باشا البقاء فى الحكم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو  
بيت القصيد . ولم يخف ذلك محمد محمود باشا ، فقد ذكر فى حديثه  
عن المفاوضات التى أجراها ، أن سياسة اقتصراره على بعض المسائل دون  
تسوية المسألة المصرية برمتها انما تعود الى أنها « كانت تقتصل فى  
اسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام ، وكان لى  
بحق أن أعتقد أن تلك السياسة ، بما نشرته فى صفوف السكان من  
الاطمئنان والسكينة ، واعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة ،  
وما كشفت عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيا ، توجب على أن  
أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها  
الى أقصى مداها وأبعد نتائجها » . (٩٣)

وهكذا فعندما غادر محمد محمود باشا مصر الى لندن في صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفلة التي رسمتها جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور في القانون ، لم يكن في نيته بحث المسألة المصرية برمتها ، بل كل ما كان يزعم التكلم فيه هو ثلاث مسائل : الامتيازات ، ودخول مصر في عصبة الأمم ، والسودان . (٩٤) على أن هذه الخطة لم تلبث أن انقلبت رأسا على عقب بعد وصوله الى لندن ، فقد كانت الدعاية هناك على أشدها من جانب مكرم عبيد ضد حكومته ، وكانت الوزارة العمالية الجديدة من جانب آخر راغبة في تسوية المسألة المصرية برمتها ، وقد مهد المستر هندرسن السبيل الى ذلك بإقضاء اللورد لويد من منصبه ، ولهذا فلم يكف يجمع محمد محمود باشا بالمستولين الانجليز ليتحدث في النقاط التي أزمع التكلم فيها ، حتى « شعر بأن الخطوات التي يتقدمها ، دون الجهد الذي يبذله والغاية التي يترسمها والنجاح الذي يطمح فيه » . ولم يلبث أن سئل : « عما اذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » . (٩٥)

ولندع الدكتور هيكل ، الذي كان اذ ذاك في لندن ، يصور لنا هذه الواقعة ويبين أثرها في نفس محمد محمود باشا ، فهو يقول : « اني لا تحدث الى محمد محمود باشا يوما ، اذ قال ان لديه سرا يريد أن يفضي به الى لأشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لي أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته في المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، عليها تستطيع أن تنتهي الى اتفاق معه . وأضاف انه يخشى أن تنتهي هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذي أنقذها منه » . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الكلام بقوله : « واذ كانت مفاوضات ثروت - تشمبرلن في سنة ١٩٢٧ هي آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واذ كنت أشعر بأن الحكومة العمالية قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر . . فقد أجبت محمد باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال أيا كانت النتائج التي تترتب عليه ، فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه ، فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر انهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة . هذا الى جانب أنك اذا نجحت في تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينساه متصف . فان أنت قطعت المفاوضة واضطرت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » . (٩٦)

وهكذا فلم يكن في مكنة محمد محمود باشا أن يرفض طلب  
المفاوضة ويبقى رئيسا للوزراء ، كما لم يكن ليستطيع أيضا أن يفاوض  
ويظل ، بعد الاتفاق ، رئيسا للوزراء . ومعنى هذا أن مصير وزارته  
تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه  
التفاوض على المسألة المصرية . برمتها .

على أن الوفد في ذلك الحين لم يفهم هذا . فقد أزعجته لدرجة كبيرة  
فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود باشا وحاربها حربا  
شديدة . فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٣ يونية لتلفت  
نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله  
حق المفاوضة عن مصر » ، وأرسلت تلغرافات بذلك الى رئيس مجلس  
النواب البريطانى والمستر مك دونالد والمستر آرثر هندرسون . وفي  
الوقت نفسه كان مكرم عبيد في انجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد  
البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة  
لا تمثل الأمة المصرية ، ويؤكد أن مثل تلك التسوية سوف يرفضها  
أى برلمان في مصر . وسرعان ما دبر اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات  
الأوروبية ، الذى قام بالمظاهرة السالفة الذكر ، وكان من بين اللوحات  
الست عشرة التى حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها : « الصداقة بين  
مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » ، وأخرى تعلن أن  
« وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى - كما مر بنا - (٩٧)  
ولم يطمئن مكرم عبيد ، ومن خلفه الوفد ، الا عندما زار مكرم عبيد المستر  
هندرسون يسأله عن اشاعة ابرام المساهمة مع محمد محمود باشا  
فكذبها . (٩٨)

كانت هذه هى الظروف التى تفاوض فى ظلها محمد محمود باشا ،  
وهى فيما يختص بالموقف الداخلى تشبه الظروف التى سادت مصر أثناء  
مفاوضات عدلى - كيرزن ، وبالتالي فقد كان من المعقول أن تنتهى بنفس  
الفشل ، خاصة وأن هذه المفاوضات الأخيرة لم يتوفر لها من كثرة  
المفاوضين المصريين ومن كفايتهم ما توفر للمفاوضات الأولى التى تولى  
زمامها ثلاثة من أنياب السياسة المصرية هم : عدلى باشا ورشدى باشا  
وصدقى باشا . ولهذا فان التقسم الذى أحرزته المطالب المصرية نتيجة  
المفاوضات التى جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، يجب  
أن تنسب لأسباب أخرى أخطر من بذل محمد محمود باشا أقصى جهده  
- كما يقول الأستاذ شفيق غربال - ومما لا شك فيه أن أحد هذه

الأسباب هو رغبة الحكومة العمالية المخلصة في تسوية المسألة المصرية التي عجز عن حلها المحافظون ، وقد كانت المشكلة المصرية بحق - كما يقول أحمد شفيق - من أهم المشاكل التي كان كل حزب في بريطانيا يضعها في رأس برنامجها الانتخابي ويعرض على الشعب والبرلمان في سبيل حلها الوسائل التي يراها مؤدية الى تحقيق مصالح بلاده وارضاء المصريين . (٩٩) ولقد رأينا كيف دلت الحكومة العمالية على رغبتها الخالصة في حل القضية المصرية باقصاء اللورد لويد . أما السبب الثاني فهو الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت بعد توقيع ميثاق السلام المعروف باسم « ميثاق كيلوج » . فان هذا الميثاق الذي أبعد فكرة الحرب بتعهد موقعه بأن يسووا مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية ، كان يتيح للحكومة الجديدة فرصة الدفاع أمام البرلمان الانجليزى عن أى تساهل تقدمه لمصر بخصوص النصوص العسكرية ، وهذا سبب معقول جدا ، لأن عكسه ، وهو توتر الظروف الدولية في عام ١٩٣٦ ، قد اتخذته الحكومة البريطانية اذ ذاك سببا في تشديد النصوص العسكرية في المعاهدة التي أبرمت ، كما سنرى .

هذان هما أهم الأسباب للتقدم الذي اعترى بعض المطالب الوطنية نتيجة للمفاوضات التي جرت في صيف عام ١٩٢٩ بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون ، وخصوصا فيما يختص بالقوات البريطانية في مصر . فلقد كان الأساس الذي قام عليه جوهر المشروع البريطانى يقوم على انسحاب هذه القوات الى منطقة القناة . وهو أساس كان معقولا يومئذ في رأى الأحزاب المصرية - كما يقول الدكتور هيكل - (١٠٠) فقد تحطمت مفاوضات عدلى - كبرزن على صخرة الاحتلال ، عندما تمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية منتشرة في المدن وغير المدن من بلاد الدولة . وكذلك كان الشأن في مفاوضات ثروت - تشمبرلن . وكان السياسيون المصريون ، منذ تشكيل الوفد المصرى في عام ١٩١٨ ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التي يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة مهمة في مصر . وهكذا انتهت ، بقبول الانجليز انسحاب قواتهم الى منطقة القناة ، الفكرة القديمة التي تمسكت بها بريطانيا ، بأن اراضى مصر كلها حلقة في سلسلة المواصلات البريطانية الى الهند والشرق الأقصى .

على أنه مع ذلك يلاحظ فيما يختص بهذه المسألة ، ان المادة الخاصة بها قد أقرت المبادئ الآتية : فقد جعلت القناة كأنها مخصصة فقط لأن

تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، وتناست أنها طريق دولى عالمى باقرار الدول العظمى وفقا لمعاهدة ١٨٨٨ ، كما عدت الأماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية من غير تحديد ، وجعلت عدد القوات البريطانية التى ستربط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للإنجليز ، وقد عيّنت الموقع العام الذى ستربط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢° شرقا ، وهذا الخط يدخل فيه من شرقيه بلاد تتبع مديرتى الدقهلية والشرقية ، ويمتد فيقرب الى ما يقابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابع جميعه الى مديرية الجيزة من جهة الزمام والإدارة (١٠١) .

كانت النقطتان الأخريان اللتان أحرزتا تقدما واضحا من المطالب الوطنية هما : اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها « هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم » (١٠٢) . وتسليمها بأن مسألة حماية الأقليات ، المشار إليها فى تصريح ٢٨ فبراير ، « ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها » (١٠٣) . وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انتهاء الترتيبات التى بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية » . وبخصوص السودان نصت المادة الثالثة عشرة من المقترحات على أنه « مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها » . وقد أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها — اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات — لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » (١٠٤) . وفيما عدا هذه النقاط الهامة فقد تشابهت نصوص المقترحات فى جوهرها مع نصوص مشروع ثروت باشا .

عند محمد محمود باشا الى مصر بعد أن أرسل رسالة للمستتر آرثر هندرسون بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٢٩ ذكر فيها أنه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى حد يمكن للمستتر هندرسون أن يشير على حكومته بقبوله ، ويبدى استعدادا من جهته لأن يعرضها على الشعب والبرلمان المصري ، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلاده (١٠٥) .

ولقد كان تقدير محمد محمود باشا لموقف الوفد من المقترحات يقوم على احتمالين لا ثالث لهما : الأول ، أن يرفض الوفد المقترحات ، كما رفض مشروع ثروت - تشمبرلن . وكان من المتوقع حينئذ أن تتوتر العلاقات بين الوفد والحكومة العمالية ، وتستمر التجربة اللا دستورية الى مداها ، أما الاحتمال الثاني فهو أن يوافق على المقترحات ، ولم يكن هذا بعيد المنال ؛ فالمقترحات كانت تتضمن مكاسب حقيقية للقضية المصرية ، وكان المستتر هندرسون قد أعلن أنها تمثل أقصى ما يمكن له أن يوصى بحكومته بقبوله . فإذا حدث هذا ، ألا يكون محمد محمود باشا قد أحرز فخرا لا ينساه منصف - كما قال له الدكتور هيكل ؟ - وألا يكون قد نجح فيما لم ينجح فيه الوفد ، وعندئذ ألا يحق له أن يطمح في الفوز في الانتخابات ، وأن يفوز بثقة النواب في البرلمان الذي ستعرض عليه المقترحات للتصديق عليها ؟

هذه النتائج لهذين الاحتمالين كانت هي نفسها الأسباب التي دفعت الوفد الى انتهاج خطة أخرى بعيدة عن ذلك كل البعد . فقد رفض، بلسان صحفه ولسان رئيسه ، أن يدلى برأيه في المقترحات « إلا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا ، لأن مناقشة هذه الاقتراحات في ظل الدكتاتورية تضليل ونقمة وفتنة ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » . وقد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ما دامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب أن تزول إذن ، وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » . وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لنقير مصير الأمة وهي مقهورة في الداخل مهترة حقوقها وحريتها (١٠٦) » . وقد أدركت جريدة السياسة على الفور سر هذا الموقف من جانب الوفد فكتبت تقول : « هم ان قالوا ان هذه القواعد رديئة ، أفلت الحكم وخسروا عطف العمال ، فهم يعلمون أن العمال لا يستطيعون أن يبذلوا أكثر مما بذلوا ، وهم مستعدون لقبول هذا البذل بشرط أن يكون الحكم اليهم وأن يكونوا هم الذين يمضون المعاهدة لا محمد محمود باشا . وإذا فلا بد لهم من معذرة يتقدمون بها الى أصدقائهم العمال

من هذا الموقف المريب ، وهذه المعفرة هي أنهم لا يريدون أن يتكلموا قبل أن تزول الدكتاتورية وتعود الحياة النيابية السليمة ، (١٠٧) .

أحس محمد محمود باشا بأن الموقف يفلت من يده ، وأخذ شبح الهزيمة في الانتخابات يلوح أمام ناظره ، فبدأ يغير خطته ، وراح يلوح بغصن الزيتون ، ويدعو إلى الائتلاف وتضام الصفوف حول المشروع « حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما تبجلت أول مرة » (١٠٨) . ولكن الوفد رفض هذه الدعوة في جفاء شديد ، ففي الخطاب الذي ألقاه النحاس باشا في يوم ذكرى سعد ، وقف يقول : « يتغنى محمد محمود باشا اليوم بمباراة التضافر والتلويح بغصن الزيتون لإعادة الائتلاف .. فيا لها من دعوة جريئة يوجهها إلى الأمة وأظفاره لا تزال ناشبة في عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حرياتها » (١٠٩) . وكتبت البلاغ تفسر هذا الدافع على الدعوة إلى الائتلاف بأنه « الحرص على الحكم والتشبيث بأهداب الوزارة » ، وتتهم محمد محمود باشا بأنه يأمل من وراء دعوته أن يتفق المؤتلفون على تشكيل الوزارة الجديدة برياسته ، مع احتفاظ رئيس الأغلبية برياسة مجلس النواب ، كما كان الشأن في عهد سعد (١١٠) . وهكذا أصبح سقوط محمد محمود باشا أمرا محتما .

ولم يلق أن محمد محمود باشا لم يكن ليستطيع أن يصمد في المعركة طويلا . فلم تكن ثمة قوة مناصرة له يستطيع الاعتماد عليها في مداومة التحدى ، فالشعب تواق إلى الخلاص من حكمه ، والانجليز قد أوضحوا له في مناسبات عدة أصرارهم على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ، وكانت ذروة أصرارهم على هذا عندما صاغوا المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة ، فقد ألغوا ديباجته التي تذكر المفاوضات عن الدولتين ، كما ألغوا فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه . وقد صرح الدكتور دلتن وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلماني ، كما صرح المستر هندرسون لمكرم عبيد في لندن وفي الدوائر الرسمية ، بأن هذه المقترحات التي انتهت إليها محادثات محمد محمود - هندرسون ، إنما قصد بها أن تعرض على الشعب المصري لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين ، وتنشأ عنها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجري الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد إلى الحكم (١١١) .



أما عن الملك فؤاد فلم تكن العلاقة بينه وبين رئيس وزرائه في ذلك الحين على ما يرام . ولم تكن كذلك من قبل . ففي خلال السنة التي تولت فيها الوزارة « اللادستورية » الحكم ، كان محمد محمود باشا يعاني من ميول الملك فؤاد الأوتوقراطية ، ويذكر اللورد لويد أن الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء في أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ونقل ميزان القوى إلى أولئك الذين لم يكونوا يتفون إيمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ، ومنهم على ما هو باشر باشا وزير المالية الذي كان يشاركه آرائه عدد آخر من أعضاء الوزارة (١١٢) . ولم تلبث أن ساءت العلاقات بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه في أوروبا عندما اتجهت نية الملك في ذلك الوقت إلى تعديل الدستور ، وكان ذلك بعد أن أنهى إليه محمد محمود باشا بمحادثات مع المستر هندرسون . فقد اتفق رأى محمد محمود باشا مع الدكتور هيكل على أن كل تعديل في ذلك الظرف لن يفسر إلا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة في الدستور ومن شأنه أن يجلب على مشروع المعاهدة . وقد أعقب ذلك جفاء بين الملك فؤاد ومحمد محمود باشا اتخذ له بعض المظاهر التي يرويها الدكتور هيكل في مذكراته وهي التي جعلته يوقن بأنهم « ذاهبون إلى مصر في جو ملبد بالغيوم » (١١٣) .

وهكذا كانت الحوادث ، منذ عودة محمد محمود باشا إلى مصر ، تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ، بإزاء السياسة الانجليزية وبإزاء صاحب العرش وبإزاء الوفد ، وبلغ من ضعف هذه الوزارة أنها كانت لا تستطيع شيئا حيال تشديد الوفد هجماته عليها . حتى خرجت صحيفة « البلاغ » الوفدية وعلى صدرها عنوان ضخم يقول : « استقالة » ، فالأ تكن بإقالة « ، ومحمد محمود باشا صاحب اليد الحديدية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم . وأحس الأحرار الدستوريون أخيرا بأن « كرامتهم أصبحت في كفة الميزان » ، فقسم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٤) ، وقبلها الملك في اليوم نفسه ، وعهد إلى عدلي باشا في اليوم التالي بتأليف الوزارة الجديدة لأجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية .

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التأييد أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لأجراء الانتخاب طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لإعادة الحياة الدستورية (١١٥) . ويبدو أنه اشترط هذه الخطوة في المقابلة التي جرت بينه وبين السير برسي لورين قبل استقالة محمد محمود باشا ، فبعد هذه المقابلة بأيام

قدم محمود باشا استقالته ، وتآلفت وزارة عدلى باشا • ولم تخف جريدة البلاغ الصلة بين هذه المقابلة وبين التغيير الوزارى الذى تم ، فقد كتبت فى يوم ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ تقول ان كثيرا من التردد (فى موقف الانجليز) لوحظ قبل أن تسقط الدكتاتورية ، ويرى على أن هذا التردد زال دفعة واحدة بعد أن قابل النحاس باشا السير برسى لورين وسمع أقواله ، بحيث لم تمض بعد ذلك أيام تعد على الأصابع ، حتى سقطت الدكتاتورية وفتحت الطريق واسعة لعودة الحياة النيابية ، (١١٦) • وقد أيد النحاس باشا تدخل السير لورين فى إسقاط وزارة محمد محمود باشا ، وفى حديث له فى الأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ قال : « اننى أعلم أن فخامة السير برسى لورين كان له شخصيا نصيب مهم فى تمهيد السبيل لهذا الجو الذى تسوده المودة ، والذى هو شرط جوهرى لعقد معاهدة صداقة وتحالف » • وهكذا انتهت المحنة الدستورية التى كان قد قرر لاستمرارها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، فلم تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا •

### (٣) مفاوضات النحاس - هندرسون

أصداء مقترحات محمد محمود - هندرسون في الرأي العام المصري  
والبريطاني :

ينبغي قبل تناول موضوع المفاوضات بين النحاس باشا والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ ، توضيح أمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، الصدى الذي كان للمقترحات التي أسفرت عنها محادثات محمد محمود - هندرسون في الرأي العام المصري ، وهذا أمر ضروري لأنه يلقي ضوءاً قوياً ، ليس فقط على مشروع ١٩٣٠ ، بل وأيضاً على معاهدة ١٩٣٦ . أما الأمر الثاني الذي ينبغي توضيحه ، فهو موقف الرأي العام الانجليزي من المقترحات ، وخصوصاً موقف حزب المحافظين ، لأن هذا سوف يؤثر بشكل فعال على نتيجة مفاوضات ١٩٣٠ وعلى تقدمها بوجه عام ، وسوف يفيد أيضاً في تفهم موقف المفاوض الانجليزي في مفاوضات ١٩٣٦ .

وفيما يتصل بالأمر الأول ، وهو صدى المقترحات في الرأي العام المصري ، فمن أهم ما يلاحظ هنا هو أن المقترحات قد لقيت قبولا حسنا بصفة عامة من جميع الأحزاب والهيئات المصرية ذات الرأي في البلاد ، وإن اختلف هذا القبول بين التأييد المطلق والتأييد المقرون بتحفظ ، والامتناع عن مهاجمة المقترحات ، والموقف الأخير هو موقف الوفد . أما التأييد المطلق ، فقد رفع لواء حزب الأحرار الدستوريين بطبيعة الحال ، وروجت له جريدة السيامسة ، وقد أصدر حزب الاتحاد بياناً في ١٠ سبتمبر بالموافقة على الاتفاق وقبوله ، وبأنه أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى (١١٧) . وقد شارك هذين الحزبين في قبول المقترحات غالبة المستقلين في الرأي الذين لا ينضوون تحت لواء حزب معين ، حتى لقد تألفت جماعة من هؤلاء أسمت نفسها « جماعة الشهاب

الحزب أنصار المعاهدة « (١١٨) . وقد أسست رئاسة هذه اللجنة إلى حافظ محمود ، وكان فيها أحمد حسين ، وهي الجماعة التي تطورت فيما بعد سقوط حكم محمد محمود باشا إلى جماعة مصر الفتاة . ولقد كان عدلى باشا نفسه - رئيس الوزارة المحايدة - من أنصار التأييد المطلق للمعاهدة ، فقد كان يراها « مقبولة بتمامها وحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد » . وقد رسم صورة بليغة للأسباب التي تدفعه لهذا التأييد ، فقال إن مصر لم تتقدم في العشر سنوات السابقة تقدما يذكر ، مع أنها في أشد الحاجة إلى التقدم من الوجهة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والعلمية . وذكر أن التغييرات الوزارية والقلقل السياسية كانت تقضى دائما على تلك المسائل الحيوية وعلى الجهود التي كانت تبذل في سبيلها ، « وما قد منحت لنا الفرصة الآن للخروج من حالة لا تطاق » (١١٩) . وقد دعا الخديو السابق عباس حلمي الثاني مصر ، في حديث له نشرته جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٣١ أغسطس ، للاستفادة من الظروف الملائمة السانحة لها للاتفاق مع بريطانيا ، وذكر أنه بالرغم من أن المشروع في نظره لا يحقق جميع آماني مصر المشروعة ، إلا أنه يوطد ، بلا جدال ، استقلال مصر الدائم . وكانت وجهة نظره أن أي نظام دستوري ، أو أي انتظام في سير الأمور في مصر ، لا يمكن أن يستقر أو تتجلى فيه الروح الديمقراطية المعترف بها في هذا العصر بأنها خير طرائق الحكم ، مادامت العلاقات بين مصر وإنجلترا غير مستندة إلى تسوية عادلة (١٢٠) .

كان الفريق الثاني الذي أظهر تأييده للمقترحات بتحفظ هو الفريق الذي ينطق بلسانه الحزب الوطني والأمير عمر طوسون . أما الحزب الوطني فقد صرح رئيسه حافظ رمضان من باريس لراسل الأهرام الخاص بأنه « مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن مشروع المعاهدة يفضل المشروعات التي تقدمته . وفي حالة موافقة مصر على المعاهدة كما يتوقع ، يرى إرسال جنود مصرية إلى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكري ، ولتتفق ذلك مع معاهدة ١٨٨٨ التي وكلت إلى مصر حراسة القناة ، وليكون في الوقت نفسه مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف . ويرى وضع برنامج وطني من الآن لإنشاء أسطول جوي وبحري وتنظيم الجيش المصري لكي تتحمل مصر ما عليها من التبعات في المستقبل . وهو مع وضع هذا البرنامج وإرسال جنود مصرية إلى قناة السويس لا يعارض المعاهدة مؤملا أن يحقق آمانيه مستقبلا » (١٢١) .

أما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة اجمالا بأنه «حسن في جملته» . وأنه أفضل مشروع قدمته انجلترا لمصر الى الآن . . . ولا يسمنى الا أن أشكر محمد محمود باشا ، بل وأهنته على حظه الحسن . . . ولكن الأمير لم يلبث عند التفصيل أن قسم المشروع الى قسمين : قسم خاص بمصر والثاني خاص بالسودان ، وذكر أن القسم الخاص بمصر «مقبول بعد أن تفصل بعض نقطه الغامضة وتحدد تحديدا دقيقا» حتى تكون بآمن من التأويل الذي هو عادة في مصلحة القوى ، وذكر أن هذه هي وظيفة البرلمان الذي سيعرض عليه المشروع ، « فيضع له من التحفظات ما يجعله أقرب الى مصلحة مصر ، مثل قصر معونتنا لانجلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا ، وتقدير قيمة الثكنات التي تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال ، الى غير ذلك مما يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لا طاقة لنا بتحملة ويدنيننا مسافة أخرى من الاستقلال الصحيح في شئوننا الداخلية والخارجية » . ثم تناول الأمير طوسون القسم الخاص بالسودان فقال ان هذا المشروع « هو المشروع الفذ الذي تناول مسأله دون المشاريع السابقة التي أرجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، فيما عدا ضمان انجلترا لنصيب مصر فيه من الماء . لكنه مع ذلك لم يخط بنا نحو حقوقنا الا خطوة قصيرة جدا ، فارجعنا فيه الى اتفاقية ١٨٩٩ وهي اتفاقية سبق أن أثبت بطلانها . . . ومع ذلك ، ومع أننا لا نعترف بهذه الاتفاقية المصحفة بحقنا الشرعى في السودان ، فإن هذا المشروع لم ينلنا ما نرعى وما يستفاد من نصوصها التي قالت انجلترا ، ولا زالت تقول انها تحترمها ، وقالت وزارة العمال أخيرا انها متمسكة بها واتفاقية القنال . وان كل مطلع على المادة ١٣ من مشروع الاتفاق الأخير ، ليدهش أعظم الدهش مما جاء بعد ذلك تفسيرا لرجوع الحالة في السودان الى اتفاقية ١٨٩٩ ، وجوابا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش الى السودان بناء على هذه الاتفاقية؛ ألا وهو قول وزير الخارجية الانجليزية: « اذا نفتت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات . . . فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة ، . . . ان ارتكائنا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصرى الى السودان اقتراحا يفحص بهذا الروح ، ثم مسح هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة - تلك أمور ننظرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصي النية حتى في اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة في نظرنا ، والتي لا تزال

انجلترا تلبي أنها تحترمها ، وتقيم الدليل على التمسك بها بإبدائها  
في سجلات جمعية عصبة الأمم ، وقد ختم الأمير عمر طوسون حديثه  
بقوله : « انتى لا أرى أننا نخسر كثيرا اذا ضحينا بشيء من حقوق مصر ،  
في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان . ولكن يظهر لي أن الانجليز  
يريدون منا أن نضحى بالسودان في سبيل مصر ، وهم يعرفون أننا اذا  
رضينا ذلك وبجاز علينا ، فقد ضحينا بالاثنتين معا من حيث لا ندرى .  
لأن السودان من مصر روحها ، وهي بدونها جثة هامدة (١٢٢) . »

هذا الحديث للأمير عمر طوسون عن التضحية بشيء من حقوق مصر  
في مقابل الحصول على حقوقها في السودان ، يسوقنا الى الخوض في  
نقطة دقيقة يمكن ملاحظتها في حركة الكفاح الوطنى في تلك الفترة . ذلك  
أن هذا الحديث المذكور يعتبر ردا على الاتجاه الذى لوحظ في مفاوضات  
ثروت - تشمبرلن ، ومفاوضات محمد محمود - هندرسون ، نحو التساهل  
في مسألة السودان لحساب حل المسألة المصرية ، فان هذا الاتجاه كان  
يرى أن تحصل مصر على استقلالها أولا ، ثم بعد ذلك تحصل على حقوقها  
في السودان ، وهو الاتجاه الذى ساد مفاوضات الوفد الأولى . ولقد  
لاحظنا أن ثروت باشا في مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن أراح  
جانباً مسألة السودان ، حتى لا تقف عقبة في سبيل حل مسألة استقلال  
مصر ، كما أن محمد محمود باشا اكتفى بحل مشكلة السودان حلا شكليا  
في مقابل حصول مصر على المكاسب التى وردت في المقترحات . وبين هذين  
الرأيين كان على الوفد أن يقرر موقفه هو الآخر . وسنرى أن رغبته في  
الجمع بين حصول مصر على استقلالها وحصولها على حقوقها في السودان  
في الوقت نفسه كانت الصخرة التى تعطلت عليها مفاوضاته مع حكومة  
العمال .

لعل عند هذه النقطة أن ننقل الى الجانب البريطانى لنرى موقفه  
من المقترحات . ذلك أن رأى العام البريطانى كان في ذلك الحين يتعرض  
لدعاية قوية من حزب المحافظين ضد المقترحات البريطانية (١٢٣) . وذلك  
بقصد إسقاط هذه المقترحات ، أو إرغام حكومة العمال على تفسيرها تفسيراً  
لا يتفق مع الروح التى أملت بها . فقد حرص المستر تشرشل على ألا يترك  
فرصة تمر دون أن ينتهزها للتنديد بالمعاهدة المقترحة ، وليبين ما تجنيه  
ليس فقط على مركز بريطانيا الممتاز في مصر ، بل وعلى مصالح الأجانب  
المقيمين فيها وحقوقهم أيضاً (١٢٤) . ولم يكف البرلمان الانجليزى يفتح  
أبوابه في أوائل نوفمبر ، حتى انتهالت الأسئلة على الحكومة من جانب

المحافظين انهيلا ، فلم يكن يمضى أسبوع من غير أن ترى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة تضطر حيالها اما الى المراوغه . او الى ساويل المتسرع تاويلا يرضى الانجليز ويغضب المصريين (١٢٥) وفي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ألقى المستر تشرشل خطبة عنيفة صرح فيها بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا سوف يرن صدهاء في جميع أرجاء آسيا . ثم ندد بحكومة العمال التي نجحت في شهور قليلة في اهلاك كل عناصر الأحرار الدستوريين في مصر ، وهي التي اعتمد عليها تقرير لجنة ملنر بصفة خاصة ، ولم تواجه غير أعداء بريطانيا . وقرر أن الحكومة العمالية قد تدخلت في شئون مصر خلافا لكل تصريحاتها ، عندما ألحت في أن تجري الانتخابات في مصر للبرلمان على قاعدة الاقتراع العام . ثم هاجمها للطريقة التي أقالت بها اللورد لويد قائلا ان هذه الطريقة هي التي أثارت المذابح في فلسطين مباشرة ، إذ اعتبرها الثوار دليلا على ضعف الحكومة البريطانية ، فظنوا الفرصة ملائمة للثورة (١٢٦) .

على أن هذا الموقف العدائي المتطرف للمقترحات لم يلتزمه « الأحرار » البريطانيون الذين رأوا - كما جرى على لسان قادتهم - أن فكرة الاستقلال كانت هي الفكرة السائدة في تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الضروري أن تعتبر مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون هذا المبدأ هو العامل الرئيسي في جميع المفاوضات حيث أن مصر لم تكن قط جزءا من الامبراطورية . على أنهم رأوا في نفس الوقت أن الحكومة العمالية قد وصلت الى أقصى حد ممكن في سبيل تحقيق آماني الشعب المصري ، ولا يمكن أن تذهب الى أقصى من هذا ، وأن موافقة بريطانيا على وجود الجنود المصرية في السودان ، لا يجب أن يعنى الا أن لمصر فيه مصالح ، وأنه من الواجب أن تعلن بريطانيا بجلاء أن رفع الراية المصرية في السودان ووجود الجنود المصرية فيه لا يعنى جواز تدخل المصريين في الادارة السودانية (١٢٧) . أي أن الفكرة التي كان يرمي اليها الأحرار البريطانيون هي التساهل في مسألة استقلال مصر على حساب الاستئثار بالسودان . وسنرى ان هذه الفكرة نفسها هي التي كانت تعتقها الحكومة العمالية

وفي الواقع أن التصريحات التي أدلت بها حكومة العمال في ردودها على الاستفسارات البرلمانية كانت مفاجأة للذين اعتبروا المقترحات

البريطانية محققة لآمال البلاد . فقد أوضحت الحكومة أولا - أن المبدأ المائل في التبليغ البريطاني المشهور الذي أرسل الى الدول في ١٥ مارس ١٩٢٢ ( مبدأ مونرو البريطاني ) لم تغير منه المعاهدة . ثانيا - بخصوص الاعتراف لمصر بأنها مسئولة عن حماية الأجانب ، صرحت بأنه اذا لم يتم ملك مصر بتعهد بأن حكومته مسئولة عن حمايتها لأرواح للأجانب وأموالهم ، فإن ذلك يعد اختلافا بشروط المعاهدة يحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم اذ ذاك بحمل مصر على القيام بعهودها حق القيام . ثالثا - أما بخصوص السودان ، فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنها تحتفظ بالسياسة التي بسطتها لجنة ملنر في تقريرها بلا قيد ولا تحفظ وأن هذا هو ما جهرت به في عام ١٩٢٤ وفي نيتها المحافظة عليه (١٢٨) .

ولقد كان رد فعل هذه الدعاية من جانب المحافظين ضد المقترحات البريطانية ، ثم تصريحات الحكومة البريطانية السالفة الذكر ، هو ازدياد الضغط على الوفد من جانب الأحرار الدستوريين وبعض المصريين، ليعلن قبوله للمقترحات قبولا صريحا لا مواربة فيه ، حتى يقوى مركز حكومة العمال بازاء الهجمات التي توجه اليها من خصومها ، والتي تضطرها الى هذه التفسيرات التي لا تتفق والروح التي أملت المقترحات : فقد أخذت جريدة السياسة تتهم الوفد بأنه يعرض المعاهدة للخطر الشديد (١٢٩) . كما كتب محمد أبو الفتوح باشا في جريدة الأهرام خطابا مفتوحا الى النحاس باشا يدعو فيه للاقتداء بحافظ ومضان بك رئيس الحزب الوطني عندما أدلى برأيه بالموافقة على المشروع ، ويقول : « انظر الى الآراء التي أبدتها الأمة أمراء وأفرادا ، هل ارتفع من بينها صوت يرفض المشروع ؟ اقرأ ما تكتبه الجرائد الأجنبية من آراء الأجانب النازلين بمصر ، تجدنها تهنيء مصر بتحقيق أمانيتها رغم ما يتضمنه المشروع من التضييق في امتيازاتهم (١٣٠) . كما كتب محمود عزمى في جريدة الأهرام يحذر من المفاجآت التي قد تقصى العمال من الحكم قبل أن يجرى وقت تسوية المسألة المصرية ، ويذكر أن أى تسوية في نظر المقترحات فيه خطر كبير يحرق بالقضية المصرية (١٣١) .

### مفاوضات النحاس - هندرسون

في ذلك الوقت الذي كانت تتصارع فيه الآراء على المقترحات في مصر وفي إنجلترا ، كانت وزارة علي باشا تقوم بالخطوات اللازمة لاعادة



الحياة الدستورية (١٣٢) • وقد أدرك الأحرار الدستوريون منذ البداية أن فرصتهم في الفوز في الانتخابات التي ستجرى سوف تكون معدومة ، بل لعلمهم خسوا - بسبب ما جرى في أثناء حكمهم من ارضاب وضغط - أن يسقطوا سقوطا فاضحا يذهب بسمعته أمام الانجليز ، فأثروا الانسحاب من الانتخابات • وقد تذرعوا بأنهم اذا خاضوا هذه الانتخابات، فسيخوضونها على أساس أن ما حصل عليه محمد محمود باشا خير ما يمكن الوصول اليه في ذلك الوقت ، اما الوفد يقول انه يستطيع الوصول الى خير منه، فليس من المعقول أن يدفعوا حجته بأنهم لا يريدون مزيدا من المكاسب تظهر بها مصر من حقوقها (١٣٣) • وواضح أن هذه الذريعة كانت واهية، لأنها لم تمنع حزب الاتحاد مثلا من خوض معركة الانتخاب ، مع أنه سبق ان أبدى رأيه مثلهم في المقترحات بالقبول والتأييد • وفي الحقيقة أن الأحرار الدستوريين كانوا يهدفون الى غاية بعيدة تدل على الدهاء ، فقد كانوا يهدفون ، بالإضافة الى حماية أنفسهم من السقوط ، الى اظهار البرلمان الذي سينتخب في صورة الذي « ينتخب لغاية خاصة » وهو إبرام المعاهدة ، وذلك ليتيسر لهم ، في حالة فشل المفاوضات الجديدة ، المطالبة بحله • وهو ما حدث فعلا كما ستري •

على كل حال فقد اسفرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عن الاغلبية المعهودة للوفد • وفي يوم ٣١ ديسمبر قدم علي باشا استقالته الى الملك ، وتولى النحاس تأليف الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الاغلبية (١٣٤) • ولقد كانت خطة الوفد - كما ظهرت في خطبة العرش - أن يتقدم بمقترحات محمد محمود - هندرسون الى البرلمان ، لالبيدي فيها رأيه بالقبول أو الرفض أو التحفظ ، بل ليمنح الحكومة المصرية تفويضا للمناقشة فيها مع الحكومة البريطانية • وبناء على القرار الذي أصدره البرلمان في ٦ فبراير بتفويض الحكومة الوفدية في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها • للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المتفاوض برئاسة النحاس وعضوية واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية ومكرم عبيد أفندي وزير المالية • وأرسل النحاس الى المستر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع في شهر مارس ، وتمت أول مقابلة بين الفريقين فعلا في ٣١ مارس ١٩٣٠ (١٣٥) •

ويمكن ايجاز موقف الوفد من المطالب المصرية فى عام ١٩٣٠ ،  
للمقارنة بينه وبين موقفه فى عام ١٩٢٤ على النحو الآتى :

أولا : بالنسبة للمحالفة • أقر الوفد هذا المبدأ وقبله •

ثانيا : بالنسبة للدفاع عن قناة السويس - تراجع الوفد عن  
خطته فى عام ١٩٢٤ ، فقد صرح النحاس باشا للمستتر هندرسون بأنه  
« بالرغم من وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامة القناة ، ضمانة خاصة  
مستمدة من المحالفة ، وهى أن بريطانيا تاتى لمساعدتنا لصد ما عساه  
يلج على القنال من الغارات الأجنبية ، وضمانة عامة دولية مستمدة من  
حيادة القنال ، تلك الحيادة التى تكفلها معاهدة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان  
كافيتان للدفاع عن القنال - الا أننا ، لكى نثبت لبريطانيا حسن  
استعدادنا للاتفاق ، نقبل ، الى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال  
بمفردها حتى يأتىها المد البريطانى ، أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن  
تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال (١٣٦) • وكان الوفد يريد أن يكون  
موقع هذه القوة منطقة الضفة الشرقية للقنال ، الى أن يقوى الجيش المصرى  
على الدفاع عن القنال وحده ، ولكنه تحت ضغط شديد من المفاوضين  
البريطانيين قبل أن يكون موضع هذه القوة بجوار الاسماعيلية بشرط  
الامتداد للمنطقة كلها من الجهة الغربية الى ما بعد سكة حديد « المحسنة »  
والأ تكون قريبة من الأراضى المزروعة (١٣٧) ••

ثالثا - بخصوص السودان • وهنا يوضح فى الاعتبار أن مركز  
مصر فى السودان فى عام ١٩٣٠ كان قد ساء كثيرا عما كان عليه عند بدء  
مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد • ولهذا فان تساهل الوفد بخصوصه  
مستمد فى الواقع من هذا التغير • ولقد تمثل هذا التساهل  
فى الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهو ما أنكرته الحركة الوطنية  
فى عهد الاحتلال البريطانى طوال تاريخها ( ١٣٧ م ) • فقد قال النحاس  
باشا للمستتر هندرسون : « اننا لا نطلب فى الوقت الحاضر الا  
الاشتراك الفعلى فى الإدارة • وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية  
نفسها ، فقد اشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا ،  
هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الإدارة  
التي كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا  
بمقتضى هاتين الاتفاقيتين •• نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا فى  
أيدي المصريين والانجليز معا ، وهو ما لم تكن نعترف به من قبل ، فهذا  
فى الواقع تساهل منا •• لأن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى ١٨٩٩ ،

ولم نقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترقبت عليها ، وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكاً فعلياً إلى أن نوضح اتفاقات جديدة . • ولما سألته المستر هندرسون • وماذا تقصدون تماماً بعبارة الاشتراك الفعلى ؟ • رد النحاس قائلاً : تقصد بذلك رفع الفيرد الموضوع على حرية المصريين بالنسبة للسودان • أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدي المصريين والانجليز على السواء • وقد فسر النحاس باشا فى حديث آخر ما يعنيه بخصوص الإدارة المشتركة ، بأن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان ، وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء (١٣٨) • ومع ذلك فإن النحاس باشا لم يلبث أن تراجع عن هذا الموقف أيضاً تحت وطأة التشدد الانجليزى والرغبة فى الاتفاق ، فذهب ، بعد استشارة زملائه الوزراء فى مصر ، إلى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الإدارة مؤقتاً والاكتفاء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ، حتى يتم اتفاق بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ وتنفيذهما فى العام التالى • ولكن الانجليز لم يرضهم مع ذلك هذا التنازل من جانب الوفد • وقد اكتشف النحاس باشا أنهم لم يكونوا يريدون تطبيق النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، كما أنهم كانوا على نية مبيتة بالألا تشترك مصر فى إدارة السودان وألا ترسل إليه جيشاً ، وأن كل ما يريدونه هو أن ينوب الحكم العام عن مصر فى هذه الإدارة • وكانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان (١٣٩) •

ولقد مرت المادة الخاصة بالسودان بعدة صيغ سببت ، لكثرتها ، وقوع بعض المؤرخين فى أخطاء بشأنها فقد قرر الاستاذ شفيق غربال أن الوفد قد ذهب فى التنازل إلى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى إدارة السودان (١٤٠) • وهو مالم يحدث ، والصحيح أن الوفد قبل تأجيل هذا الاشتراك الفعلى لحين الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ فى بحر السنة التالية (١٤١) • كذلك فإن الاستاذ الراقى اعتقد أن الوفد قد ضرب لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ أجلاً لا يتجاوز عاماً (١٤٢) • والصحيح أن الأجل الذى ضربه الوفد إنما هو لتطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ لا لتعديلهما ، وأن الوفد لم يحدد أى أجل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ ، لأن كل ما كان يسبى إلى تحقيقه إذ ذاك فى تلك المرحلة هو تطبيق الاتفاقيتين بما تتضمنان من الاشتراك فى إدارة السودان ، على أن ينظر بعد ذلك فى أمر تعديلهما (١٤٣) •

ولقد حاول الوفد أن ينتقد المفاوضات بتأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل فى مدة سنة ، على شرط تسجيل حق مصر فيه ، ولكن الجانب البريطانى أراد أن يكون التأجيل دون شرط (١٤٢) كما عرض الوفد أن يواصل الحاكم العام ، نيابة عن الطرفين المتعاقدين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتى ١٨٩٩ مباشرة السلطات المخولة بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ ، على أن يكون ذلك بغير اخلاص بحقوق مصر ومصالحها المادية فى السودان ، وأن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، ومع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وبشرط أن يدخل الفريقان فى مباحثات فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين . وقد قبل الوفد البريطانى هذا الحل ، وتبادل الفريقان التهانى على هذا التوفيق . ولكن مجلس الوزراء البريطانى لم يلبث أن قرر عدم الموافقة على هذا الحل ، وكان القرار باجماع الآراء ( أى بما فيه أعضاء الوفد البريطانى ) . وكانت معارضته تنصب على الفقرة الأخيرة التى تنص على المفاوضة فى خلال عام لتطبيق اتفاقيتى عام ١٨٩٩ (١٤٥) . وقد كشف المستر «ايوار» ، المحرر الدبلوماسى لجريدة «الدليل هرالد» - لسان حال حزب العمال البريطانى - أن تصلب الجانب البريطانى فى هذه المسألة ، قد تم تحت ضغط الهيئة الحاكمة البريطانية فى السودان ، اذ أرسل «السير جون مالى» ، حاكم السودان ، تلغرافا للمستر آرثر هندرسون هدد فيه بأنه اذا وقعت المعاهدة ، فان الهيئة التنفيذية فى حكومة السودان سوف تستقيل جميعها .

وفى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ قرر الوفد أن يكون رده كالاتى :

١ - يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سسنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ .

٢ - لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان .

٣ - لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى (١٤٦) . ( وكان النص البريطانى يقضى بأن يكون حق دخول السودان والهجرة اليه تحت الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان ) (١٤٧) .

وبهذا القرار قطعت المفاوضات الطويلة التى استغرقت اثنتين

وعشرين جلسة في خلال سبعين يوما تقريبا . توصل فيها الوفد الى مشروع يعتبر من بعض الوجوه خيرا من مقترحات محمد محمود هندرسون . فقد وفق الى نقل المقترح الخاص بتدريب الجيش المصري على يد معلمين بريطانيين ، من صلب المعاهدة الى المنكرات : وحذف المقترح رقم ١٠ الخاص بجعل القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن يعينوا من الرعايا البريطانيين ، كما تم الاتفاق على الاستغناء عن المستشارين المالي والقضائي عند انتهاء عقديهما ، كما تم الاتفاق على النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الاحوال متفيا لرغبة مصر في إلغاء هذا النظام من أساسه (١٤٨) .

ولقد صرح المستر هندرسون للفريق المصري « بأن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه ، فإذا عدل الفريق المصري في المستقبل موقفه ، أمكن الوصول الى الاتفاق (١٤٩) » . ولكن الجانب الانجليزي لم يبر بوعده ، فقد تراجع فيما بعد عما وصلت اليه المسألة المصرية من التفاهم ، كما سنرى .

#### الصلام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن :

عاد النحاس الى مصر بعد فشل مباحثاته في لندن ، ليواجه ظروفًا شبيهة بتلك التي واجهها سعد زغلول بعد فشل مباحثاته مع المستر مكدونالد في أواخر عام ١٩٢٤ . فقد أحس الأحرار الدستوريون بأنهم انما أقصوا عن الحكم لهدف واحد هو أن يبرم الوفد المعاهدة مع إنجلترا ، أما ولم يتم ذلك ، فإن الظروف التي سبقت قيام الوزارة الوفدية يجب أن تعود ، وأن تستأنف تجربة محمد محمود بأشأ مرة أخرى . وهذا ما أبدوه في المريضة التي رفعوها الى الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، بعد قطع المفاوضات بنصف شهر تقريبا . فقد وصفوا الأغلبية البرلمانية التي تستند اليها حكومة الوفد بأنها « أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة » ، أي لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ، وقرروا أن الحالة في مصر منافية للدستور والقانون ولأبسط قواعد العدل . وطلبوا في النهاية من الملك أن « يتلافى الأمر بحكمته » (١٥٠) .

وقد شعر القصر أن الظروف ، بعد فشل المفاوضات ، سانحة لقلب الحياة الدستورية من جديد . ولما كان تلمس الأسباب لاقالة الوزارة

يعتبر اذ ذاك أمرا عسيرا ولا يوجد ما يبرره ، فقد لجأ القصر الى خيلة تعطيل أعمال الوزارة البرلمانية وإهمال رغباتها والامتناع عن امضاء المراسيم ، وذلك لشل أعمالها ودفعها الى الاستقالة . وكانت الظروف مواتية لهذه المغامرة الملكية ، فقد اعتزم النحاس باشا بعد عودته من إنجلترا المبادرة بوضع المشروع الذي وعد به لمحاسبة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التي رسمها الدستور . وقد أراد بذلك صيانة الدستور من العبث من جانب ، وتأمين ظهر الوزارة الوفدية من جانب آخر . ولم يلبث أن قام خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة . فقد حذف القصر أسماء من القائمة التي قدمها له النحاس باشا ، وأثبت محلها أسماء أخرى . فوجدت الوزارة الوفدية أن كفها مشلولة عن أداء مهمتها ، وأن مثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان (١٥١) .

وما حدث بعد ذلك يمكن وصفه بأنه محاولة من الوفد لتلقيح الملك نفس الدرس الذي لاقته اياه سعد زغلول في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذي صاحبت فيه الجماهير في ساحة عابدين صيحتها المشهورة « سعد أو الثورة » . ففي يوم ١٧ يونية ١٩٣٠ قدم النحاس باشا الى الملك فؤاد استقالته وسجل فيها الأسباب التي دعت الى تقديمها ، وهي عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ البرنامج الذي قطعوا على انفسهم العهد بتنفيذه . ولم يلبث أن أتبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، فقد توجه الى مجلس النواب حيث أعلن استقالته بطريقة مؤثرة ، وفصل أسبابها بعدم تمكن الوزارة من أن تتقدم الى البرلمان بمشروع محاكمة الوزراء الذي تقضى به المادة ٦٨ من الدستور . وقد فعلت هذه الخطبة فعلها في نفس النواب ، فلم يكذب يفادر النحاس باشا الجلسة بعد القاء بيانه ومعه الوزراء ، حتى تملك الغضب المجلس ، ووقف الدكتور أحمد ماهر متحمسا ليطلب من النواب الثقة بالوزارة حتى « تسمح البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستوري للبلاد » ، وقد قوبلت هذه الكلمة بتصفيق حاد . وسادت المجلس روح التنديد بالمحاولات التي تقع من جانب القصر لاوغام النحاس على الاستقالة ، ووقف الاستاذ العقاد ليلقى عبارته الشهيرة عندما صاح : « ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في صيانة الدستور وحمايته » ، فقبل هذا التهديد للقصر بتصفيق حاد متواصل . وقد أدرك الدكتور أحمد ماهر خطورة الأمر ، فوقف صائحا

مضطرب : ما هذا يا أستاذ عباس ، انا لا أسمع يمثل هذا اللام ، ثم أمر بحذف العبارة من محضر الجلسة . ولكن جريدة السياسة لم تنس أن تنقلها دون سائر الصحف الأخرى ، وتلتها جريدة المقطم في مساء اليوم التالي . وقد كتبت السياسة معلقة على هذه العبارة بقولها : « مستر الأمة غدا أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه ، ولولا هذا لما صفق النواب (١٥٢) » .

وفي اليوم التالي ١٨ يونية عقد الوفد اجتماعا طويلا في بيت الأمة لمناقشة احتمالات قبول الاستقالة . وكانت الجماهير في تلك الأثناء محتشدة أمام بيت الأمة وهي تهتف بحياة النحاس والدستور ، وظلت كذلك إلى ساعة متأخرة من الليل . وفي نفس اليوم اجتمع مجلس إدارة نقابة الموظفين وقرر تأييده للنحاس باشا وزملائه على موقفهم المشرف ، واحتجاج الموظفين على قبول الاستقالة ، ونشر هذا على صفحات الجرائد للعلم . وسرعان ما أخذت الهيئات والأفراد في أنحاء البلاد يرسلون البرقيات التي تعرب عن ثقتهم بالوزارة ومطالبة الملك بعدم قبول الاستقالة . وفي يوم ١٩ يونية اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة لتقرر اعلان الثقة « التي لاحد لها » بالنحاس ، والاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية ، وعلان عدم الثقة بها ، ووجوب عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور . وسرعان ما توضحت خطة الوفد عندما صدرت جريدة الأهرام يوم ١٩ يونية ، وعلى صدرها عنوان كبير يقول : تدبير مظاهرة شعبية يوم الجمعة المقبل « ثم تذكر انها علمت أن مظاهرة كبيرة جدا تبلغ الألوف ستنتظم يوم الجمعة ٢٠ يونية لتطوف بشوارع العاصمة ، وتذهب إلى ساحة عابدين للمطاف بحياة الدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة الوزارة » (١٥٣) . ويبدو أن حرص الوفد على تعبئة أكبر عدد ممكن للاشتراك في هذه المظاهرة هو السبب في تأخير تسيرها إلى صبيحة يوم ٢٠ يونية .

على أن الملك فؤاد كانت له خطته هو الآخر . ففي نفس اليوم الذي قدم فيه النحاس باشا استقالته ، طلب الملك من صدقي باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ولا يعلم أحد بعد ، هل كان لاتفاق وجود محمد محمود باشا في المستشفى مريضا في ذلك الوقت أثر في هذا الاختيار أم لا ؟ . ولكن صدقي باشا أنهى إلى الملك شروطه التي يعلم أنها تنال كل موافقته وإرتياحه ، وهي : أن يدعو الماضي بما له وما عليه ، وأن ينظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورايه في الدستور واستقرار الحكم ، (١٥٤)

ولكن بينما كان صدقي باشا يقوم باتصالاته لاختيار زملائه في الوزارة من المستقلين والأحرار الدستوريين ، خرجت الأهرام في صباح يوم ١٩ يونية وفي صدر صفحتها الأولى الخبر عن تدبير المظاهرة الكبرى التي كان ينظمها الوفد للتوجه الى ساحة عابدين في اليوم التالي . ولما كان قد سبق ذلك ما حدث في البرلمان من اعلان النواب الثقة بالوزارة ومن اعلان استيائهم وتنديهم على هذا النحو السالف الذكر ، فقد أيقن الملك فؤاد أنه يواجه يوما مشهودا كذلك الذي واجهه يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ . ولكنه لم يلبث أن استفاد من بطء التحركات الوفدية ، فانتزع المبادرة من الوفد ، وفي الساعة العاشرة من نفس يوم ١٩ يونية - أي بعد صدور الخبر عن المظاهرة بساعات قلائل ، كان قد أصدر أمرا ملكيا بقبول استقالة الوزارة . وبذلك سلب من جماهير الغد ذريعتها للتحرك الى ساحة عابدين ولم يكتف بذلك ، ففي نفس ذلك اليوم عقد اجتماع في وزارة الداخلية حضره حكامدار العاصمة بالنيابة ومدير الادارة الأوروبية ووكيلا الداخلية ومدير ادارة الأمن العام ، واتفق على ما يجب اتخاذه من الاحتياطات لمنع المظاهرات وتفريقها بالقوة اذا قضت الحال . وفي اليوم التالي ٢٠ يونية ١٩٣٠ ، الذي أعده الوفديون ليشرّبوا فيه نخب الانتصار على القصر ، أتم الملك فؤاد انقضاضه عليهم ، باصدار المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة برئاسة صدقي باشا (١٥٥) ، عدو الوفد اللئيم . وبذلك انتقلت البلاد الى عهد جديد .



## حواشي الفصل الثاني عشر

### الحركة الدستورية الثانية

- ١ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ١٦٢
- ٢ - الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب في ٢ يولية ١٩٢٤ ، المصبعة ص ٧٦٧ - ٧٦٨ ، ٧٧١ - ٧٧٢ ، الجلسة التاسعة لمجلس النواب في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، المصبعة ص ١١٢ - ١١٤ ، جلسة ٢ يناير ١٩٢٨ ، المصبعة ص ١٩١ - ١٩٢ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٦٨ ، الاهرام في ١١ أبريل ١٩٢٨ ، محمد مصطفى النحاس : فلنحطم الاغلال ص ٨٤ - ٨٨ ، ٩٠ - ٩٢ ، ٩٦ - ٩٧
- ٣ - لويد : المرجع السابق ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، الرافعي : في اعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٣
- ٤ - الاهرام في ٨ مارس ١٩٢٨ ، عدد ١٥٥٧٨ ص ٥
- ٥ - نفس المصدر في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، من بيان للدكتور هيكل عدد ١٥٥٨٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٧ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ - ٢٨٥
- ٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨١
- ٧ - الاهرام في ٥ أكتوبر العدد ١٥٤١٨
- ٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ٢٨١ - ٢٨٢ ، أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ٧١٧ - ٧١٨
- ٩ - أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٤١٣ - ٤١٤
- ١٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٢ - ٢٨٤
- ١١ - اليد القوية ، خطب واحاديث حفرة صاحب القوتة محمد محمود باشا منذ أسندت اليه رئاسة مجلس الوزراء ، ص ٧
- ١٢ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٢٧

- ١٣ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤
- ١٤ - نفس المصدر ص ٢٨٤
- ١٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٢ - ٤١
- ١٦ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧١
- ١٧ - احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٢٣٦ - ٢٢٧
- ١٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥
- ١٩ - نفس المصدر ص ٢٥
- ٢٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣١
- ٢١ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧١
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٧١
- ٢٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٥ - ٢٧٨
- ٢٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٨
- ٢٥ - Parliamentary Debates Stb. Series, Vol. 230 P.1642
- ٢٦ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٢٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ٣٩ - ٤١
- ٢٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧٢ ، المناقشات البرلمانية ( مسابقات مجلس العموم ) المرجع السابق : ج ٢٢٠ ص ١٦٤٢
- ٢٩ - اليد القوية ص ٢١ - ٢٢ من خطاب احمد محمود باشا في وفد مديرية اسيوط في يوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٤ - ٧٦٥ من خطبة النحاس باشا في حفل تكريمه في ٤ يوليو ١٩٢٨
- ٣٠ - اليد القوية ص ٨
- ٣١ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، خطبة النحاس باشا السالفة الذكر نقلا من احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٦٧
- ٣٢ - السياسة في ١١ مايو ١٩٢٨ عدد ١٧١٩ ص ٤
- ٣٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٩٢ ، ٥٦٥
- ٣٤ - كوكب الشرق في ٤ يونيه ١٩٢٨
- ٣٥ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٣

- ٣٦ - توينبي : المرجع السابق ص ٢٧٩
- ٣٧ - مارلو : المرجع السابق ص ٢٨٣
- ٣٨ - لويد : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٣٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ٤٥
- ٤٠ - دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، التطور السياسي ١٨٨٢ - ١٩٥٨ ( ١٩٥٩ ) ص ١٣٦ - ١٢٧
- ٤١ - شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٩٩
- ٤٢ - دكتور يوسف نحاس : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ودفااله في ثورة ١٩١٩، لصرقات حكومية ( ١٩٥٢ ) ص ٥٩
- ٤٣ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٤٢ ، ٣٢
- ٤٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨
- ٤٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ٤٦
- ٤٦ - نفس المصدر ص ٤٧ ، كتاب الملك فؤاد الى النحاس في ٢٥ يونية ١٩٢٨
- ٤٧ - البلاغ في ١٧ يونية ١٩٢٨
- ٤٨ - نفس المصدر في ١٩ يونية ١٩٢٨
- ٤٩ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٢٨
- ٥٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨
- ٥١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧
- ٥٢ - الاخبار في ٢٣ يونية ١٩٢٨
- ٥٣ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٢٨ ، وقد ذكر صدقي باشا أن محمود محمود باشا الف وزارته في يوم ٣٦ يولية وصحتها ٣٦ يونية ١٩٢٨
- ٥٤ - احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٩١
- ٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩
- ٥٦ - احمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٨١ - ٦٨٢
- ٥٧ - نفس المصدر ص ١٣٦٧
- ٥٨ - نفس المصدر ص ١٢٨٤ - ١٢٨٦
- ٥٩ - اليد القوية ص ٢ - ٤
- ٦٠ - نفس المصدر والكلان

- ٦١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٧٠ ، ٧١
- ٦٢ - هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩
- ٦٣ - اليد القوية ص ٢٧ ، من خطاب محمود باشا في وفد مديرية القليوبية في ٧ يوليو ١٩٢٨
- ٦٤ - نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٤
- ٦٥ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٢
- ٦٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩١ - ٢٩٢
- ٦٧ - اليد القوية ص ٣١ - ٢٧
- ٦٨ - نفس المصدر ص ٧
- ٦٩ - الأهرام في ٣١ يناير ١٩٢٩ عدد ١٥٨٧٨ ص ٤
- ٧٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٣٩
- ٧١ - الأهرام في ٢١ يوليو ١٩٢٨ عدد ١٥٦٩٦
- ٧٢ - نفس المصدر في ٦ أكتوبر ١٩٢٨
- ٧٣ - حكم مجلس التأديب ودفاع الأستاذ مكرم عبيد الخامس ص ١٢٨
- ٧٤ - أحمد شفيق : العولية السادسة ص ١١١
- ٧٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ١٤١
- ٧٦ - السياسة في ٢٢ يوليو ١٩٢٩
- ٧٧ - أحمد شفيق : العولية الخامسة ص ٩٩٥ - ٩٩٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٦٦ - ٧٧
- ٧٨ - أحمد شفيق : العولية السادسة ص ٥٧١
- ٧٩ - أحمد شفيق : العولية الخامسة ص ١١٨٧
- ٨٠ - المناقشات البرلمانية (Parliamentary Debates, H.C.) ج ٢٢٢ ص ٢٥٨
- ٨١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٢٧٤
- ٨٢ - أحمد شفيق : العولية السادسة ص ٥٧٧
- ٨٣ - اليد القوية ص ١٣ ، ١٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٧١ ، ٧٣
- ٨٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٦٥ ، ٥٦٦

٨٥ - المناقشات البرلمانية مضابط مجلس العموم ، المرجع السابق ج ٢٣٠ ص ١٦٤٢ ،  
١٢٠١ ، لويد : المرجع السابق ص ٦٠٢

٨٦ - محمد شفيق فريال : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥

٨٧ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٨٧

٨٨ - قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٥٠٩

٨٩ - أحمد شفيق : الحولية الخاصة ص ٤٥٠

٩٠ - اليد القوية ص ٤٨ ، ٦٥

٩١ - نفس المصدر ص ١٤٠

٩٢ - قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عמוד ٢

٩٢م- كانت إدارة أعمال الري على مجرى النيل في مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال . وكل هذا الحق لم يتنازع فيه إلى نوفمبر ١٩٢٤ ، فانفصلت أعمال الري في السودان عامة عن وزارة الأشغال . وقد جاءت اتفاقية مياه النيل الراداً لهذا الانفصال ، فقد جعلت إدارة خزن سنار في يد حكومة السودان ، وكل ما كان يختشي الري المصري في السودان هو التعاون مع المهندس البريطاني المقيم في خزن سنار لقياس التصرفات والارصاد كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه جارٍ طبقاً لما تم الاتفاق عليه . وجعلت الاتفاقية أعمال الري التي تقيمها مصر في السودان معلقة على موافقة حكومة السودان . وبهذا قللت مصر حقها الثابت في السيطرة على مياه النيل . على أن الاتفاقية لردت إلى جانب هذا ؛ ألا تقام ، بشرط اتفاق سابق مع الحكومة المصرية ، أعمال ري أو توليد ، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها ، سواء في السودان أو في البلاد الخاضعة للإدارة البريطانية ، يكون من شأنها انقاس مقدار الماء الذي يصل إلى مصر ، أو تعديل تاريخ وصوله ، أو تظفيض منسوبه على وجه يلحق أي ضرر بمصالح مصر . ( الرافعي : المرجع السابق ص ٧٦ - ٨١ )

٩٣ - قانون رقم ٨٠ ص ٤٥٧ عמוד ٢ - ٤٥٨ عמוד ١

٩٤ - نفس المصدر والمكان

٩٥ - نفس المصدر ص ٤٥٨ عמוד ١

٩٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠١

٩٧ - البلاغ في ٢٣ يولية ، ٢٥ يولية ١٩٢٩

٩٨ - قانون رقم ٨٠ . الخ ملحق رقم ٨ مفاوضات النحاس - هنريسون ص ٥٠٩

٩٩ - أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٤٦٠ - ٤٦١

- ١٠٠- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٢
- ١٠١- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ٢١٦ - ٢١٧
- ١٠٢- قانون رقم ٨٠ ص ٤٧٢ عامود ٢ ( مادة ٦ )
- ١٠٣- نفس المصدر ص ٤٧٧ عامود ١
- ١٠٤- نفس المصدر ص ٤٧٤ عامود ١
- ١٠٥- نفس المصدر ص ٤٧٢ عامود ١
- ١٠٦- البلاغ في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٩٤
- ١٠٧- السياسة في ٨ أغسطس ١٩٢٩ ص ٤
- ١٠٨- أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ٧٢٢ ، خطاب محمد محمود باشا في كلية سان مارك بالاسكندرية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٩
- ١٠٩- الأهرام في أول سبتمبر ١٩٢٩ عدد ٧٥ ، ١٦٠ ص ١ ، ٥
- ١١٠- البلاغ في ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٩٠٩
- ١١١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٠٩ ، ٥٨٨ ، هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٨
- ١١٢- لويد : المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
- ١١٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ - ٢٠٩
- ١١٤- نفس المصدر ص ٣١٠
- ١١٥- الأهرام في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٣ ص ٢
- ١١٦- أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ١٧٦
- ١١٧- الأهرام في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٢ ص ٥
- ١١٨- أحمد شفيق المرجع السابق ص ٦٧١
- ١١٩- السياسة في ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ عدد ٢١٦٦
- ١٢٠- الأهرام في أول سبتمبر ١٩٢٩
- ١٢١- نفس المصدر في ٩ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٥٤ ص ٢
- ١٢٢- نفس المصدر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٦٢ ص ٥
- ١٢٣- نفس المصدر في ٣٠ أغسطس ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٣ ص ٢
- ١٢٤- نفس المصدر في ٦ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٧٩ ص ٢

- ١٢٥- السياسة في ١٩ ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤
- ١٢٦- مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٢٢ ص ٢٠٠٥ ،  
٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٢٩
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٥ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٦٥ - ١١٦٩ جلسة ٣٩ ديسمبر ١٩٢٩
- ١٢٨- مضابط مجلس العموم ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٢٢٢ ص ٢١ - ٢٢ ، مضابط مجلس اللوردات ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٧٥ ص ١١٤٨ ، ١١٥٤ - ١١٥٦
- ١٢٩- السياسة في ٢٤ نوفمبر ، ٢٥ منه ١٩٢٩
- ١٣٠- الأهرام في ٧ سبتمبر ١٩٢٩ عدد ١٦٠٨٠
- ١٣١- نفس المصدر في ٨ سبتمبر ١٩٢٩
- ١٣٢- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٧
- ١٣٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١١
- ١٣٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠١
- ١٣٥- قانون رقم ٨٠ . . الف ، مقارنات النحاس - هندرسن ص ٤٨١ ، ٤٨٤ -  
٤٨٨ ، ٤٩٥
- ١٣٦- نفس المصدر ص ٥٠٠
- ١٣٧- نفس المصدر ص ٤٣٧ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢ .
- ١٣٧م- تتكون اتفاقية ١٨٩٩ من اتفاقية رئيسية ، هي اتفاقية ١٩ يناير ، التي رُتبت اشتراك إنجلترا ، بنصيب الأسد ، مع مصر في حكم السودان ؛ والاتفاقية لاحقة ، هي اتفاقية ١٠ يوليو ، التي ألغت النصوص الواردة في الاتفاقية الأولى ، الخاصة بامتداد سلطة الحاكم المختلطة الى مدينة سواكن . وقد رفضت الحركة الوطنية هاتين الاتفاقيتين على أساس أن مصر لم تكن لها حينذاك البصغة التي تقولها عقد اتفاق دولي ، لأنها كانت مقاطعة عثمانية ؛ وإن الخصم لم يكن يمكنه عقد اتفاق يشرك به دولة أجنبية في السودان لأن هذا الاتفاق كان يفرج به عن اشتراطات القرمات التي تعزم عليه ذلك .
- ١٣٨- نفس المصدر ص ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٢٨ ، ٦٢١
- ١٣٩- نفس المصدر ص ٥٩٤ ، من خطاب دولة رئيس الوفد الى زملائه الوزراء بمصر.
- ١٤٠- محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٤٢
- ١٤١- قانون رقم ٨٠ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢٨

- ١٤٢- الراضى : المرجع السابق ص ١.٦
- ١٤٣- قتلون رقم ٨. ٠. الخ ص ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٥٥
- ١٤٤- نفس المصدر ص ٦١٧ - ٦٢١ - ٦٥٦
- ١٤٥- نفس المصدر ص ٦٢٧ - ٦٢٩
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٦٥٥ ، مصرى فى ٢٣ يونية ١٩٢٧
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٦٤٧
- ١٤٨- نفس المصدر ص ٦٣٩ ، ٦١٥
- ١٤٩- نفس المصدر ص ٦٥٦
- ١٥٠- الأهرام فى ٢٨ مايو ١٩٢٠ عدد ١٦٢٢٢
- ١٥١- الراضى : المرجع السابق ص ١.٧ - ١.٨
- ١٥٢- أحمد شفيق : التولية السابقة ص ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٦
- ١٥٣- الأهرام فى ١٩ ، ٢٠ يونية ١٩٢٠
- ١٥٤- صدقى باشا : المرجع السابق ص ٢٩
- ١٥٥- الأهرام فى ١٩ ، ٢٠ يونية ١٩٢٠



## الفصل الثالث عشر

### المعركة الدستورية الثالثة

## ١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد

### الظروف السياسية والاقتصادية التي تولى فيها صدقي باشا الحكم :

أتى صدقي باشا الى الحكم في وقت غير مناسب من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فمن الناحية السياسية ، كانت المسألة المصرية قد شارفت على حل ارتضته البلاد بلسان أحزابها وأولى الراى فيها ، واعتبرته ضرورة للخلاص من القلق السياسى والاضطراب الذى كان يسود الحياة فيها ويعطل كل بناء . ولم يكن ايجاد مخرج للوصول الى اتفاق فى ذلك الحين بالأمر العسير . فيفهم مما كتبه صدقي باشا ، وما جاء على لسان النحاس باشا أن مفاوضات كانت تدور فى تلك الأثناء بين الوفد والمندوب السامى لايجاد هذا المخرج ، فعندما أنهى صدقي باشا الى المندوب السامى بخبر تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ، قال له هذا الأخير : « اننى لا أعلم شيئا قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب » . ولما سأل صدقي باشا عن السبب ، أجاب : « لائى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاساق بين مصر وبريطانيا ، وكان أملى أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق » . وقد رد صدقي باشا قائلا : « اننى مكلف من الملك بتأليف الوزارة : وقد ساهمت فى تصريح ٢٨ فبراير ، بل اننى أحد واضعيه » . وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة ١٩٢١ ، وفى الامكان أن استأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلىها ، فاقصر المندوب السامى على الاجابة بقوله : « مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لى على ذلك » (١) . وقد جاء على لسان النحاس باشا ما يدل على أنه مباحثات كانت تدور لاتمام الاتفاق مع انجلترا قبل حدوث الانقلاب ، ففي خطبته فى ذكرى سعد فى مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٠ قال : « لقد قطعنا شوطا مهما مع الحكومة البريطانية » . وقد كنا على وشك أن نتم معها معاهدة شريفة صادقة وطيدة الأركان . واذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، واذا بها تعمل فى الظلام لمرقلة مساعيها » (٢) .

أما من الناحية الاقتصادية ، فلقد أتى صدقي باشا فى مطلع أزمة

اقتصادية عالمية عنيفة تطاير شررها الى مصر واستفحل فيها . وكان يده ظهور هذه الأزمة في نيويورك في خريف عام ١٩٢٩ عقب انهيار مفاجئ في أسعار البورصة ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الأزمة حتى شمل العالم بأسره ، فأخذت الأسعار في النزول المتوالى ، وتوقف الانتاج الصناعى ، وتكدست المواد الخام ، وهبطت الصادرات . ولما كثر الاقتصاد المصرى بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطا في نموه وتطوره كل الارتباط بالاقتصاد الانجليزى والأمريكى ، فقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر تأثرا كبيرا بالكارثة الاقتصادية ، فأخذت أسعار القطن فى النزول بدرجة مخيفة ، فبيع محصول ١٩٢٩ بسعر ٢٠ جنيها استرلينيا مقابل ٢٦ فى العام السابق ، وبيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيها ، ومحصول ١٩٣١ بسعر ١٠ جنيهات . وحتى بهذه الأسعار الرخيصة لم يكن يتيسر العثور على شارين للقطن ، وهكذا أخذت البساتين تتكدس عاما بعد عام حتى بلغ المجموع فى عام ١٩٣١ أكثر من أربعة ملايين قنطارا (٣) . ولقد تهددت هذه الأزمة الاقتصادية مصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمال ، واستثارت فيهم الغضب ، فانقلبوا على الحكومة الصديقة يقاومونها فى عنف شديد ، وقابلتهم الحكومة بالحديد والنار ، فتحولت الحركة الى «شبه حرب أهلية» - على حد تعبير صدقي باشا نفسه .

ولا شك أن مجيء صدقي باشا الى الحكم فى ذلك الوقت بالذات كان «غلطة سياسية» تورط فيها الملك فؤاد . وهذا ما تحدثت به بعض الصحف الانجليزية فى ذلك الحين ، بل لقد اتهمت «التايمز» الوفد بأنه انما تعمد الهروب من الحكم فى ذلك الحين ليفلت من معالجة الأزمة الاقتصادية الدقيقة التى كانت ترزح تحتها مصر . وانه انما تعمد احداث أزمة لم يكن هناك ما يدعو اليها . وقالت ان النحاس باشا عندما رجع من لندن رأى أنه لابد من حدوث متاعب خطيرة ستتشأ بعد أشهر قليلة ، ورأى أن اهتمام الناس بالسياسة أخذ فى التناقص، واهتمامهم بالشئون الاقتصادية أخذ يتزايد ، وكانت الحكومة فى مأزق خرج أوجبت نفسها فيه بمساعيها ومساعى الوزارات التى سبقتها لتوطيد أسعار القطن ، وذلك بدخولها فى السوق مشتريه ، حتى بلغ ما اشترت به الوزارات المصرية قطنا نحو ١٣ مليون جنيه . وكان النحاس باشا قد تعهد بالاستمرار فى سياسة شراء القطن فى ذلك العام ، ولم يكن لدى الحكومة شئ من المال لهذه الغاية وانه لهذا السبب أقضت الوزارة على الاستقالة . ثم أضافت «التايمز» ان الملك فؤاد قد ارتكب غلطة سياسية عندما أخذ على عاتقه مهمة انقاذ مصر

من الشدة المالية ، وأنه كان أولى به أن يعطى وزارة الوفد الفرصة لظهار كفاءتها أو اثبات عجزها عن معالجة الحالة ، بدلا من تهيئة الأسباب للوفد للدعاء بأن الدستور فى خطر ، وأنه إنما يدافع عنه (٤) .

ولا يستطيع الباحث أن يوافق على وجهة نظر «التايمز» ، بالرغم مما يبدو من جاذبيتها، فقد تم التدليل فى الفصل السابق على أن النحاس باشا لم يقصد من وراء الاستقالة سوى المناورة لإجبار القصر على التراجع وأن الوزارة كانت حريصة على ألا تقبل استقالتها ، فتعود إلى الحكم أكثر قوة وأوفر حرية .

### الحرب بين الوفد والوزارة :

وفى الواقع لقد تبدى الحنق الشديد الذى أحس به الوفد لقبول الاستقالة ، فى الحرب العنيفة التى سارع بشنها على صدقى باشا منذ تولى الحكم . وقد بدأ ذلك عندما أصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونية ١٩٣٠ . فقد أصر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بالاتفاق مع عدلى باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ، على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين . وعندما طلب صدقى باشا من ويصا واصف تأكيدا ألا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد ثلاثة المرسوم ، رفض هذا بحجة أنه تدخل من جانب السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواء وكان رد صدقى باشا على ذلك إغلاق أبواب البرلمان ، وربط بابه الخارجى بسلاسل من حديد ، ووضع القوات المسلحة حوله للحيلولة دون دخول الشيوخ والنواب الذين حضروا فى الموعد المحدد . ولكن الأستاذ ويصا واصف كلف ، بوصفه رئيس مجلس النواب ، بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غللت بها الباب ، فحطمها اثنان من رجال المطافىء بالبلط ، واندفع الشيوخ والنواب فى حماس عظيم . وتلى مرسوم التأجيل فى وسط هرج ومرج شديد ، وأصدر مجلس الشيوخ قرارا بالاحتجاج على ما ارتكبه الحكومة من هذه المخالفة الدستورية واستنكار ما أقدمت عليه من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيكها . وفى اليوم التالى صفع عدلى باشا صديقه القديم صدقى باشا بكتاب احتجاج على إغلاقه أبواب البرلمان ، اتهمه فيه بمخالفته لحكم الدستور (٥) .

كانت تلك بداية المعركة . وعلى الرغم مما أصاب الحكومة على يد الشيوخ والنواب في ذلك اليوم المشهود الذي أطلق عليه « يوم تحطيم السلاسل » ، والذي عد من الأيام المعدودة في تاريخ النضال الشعبي ، فقد اغتبطت الوزارة أن انتهى هذا اليوم إلى ما انتهى إليه . فلو أن أعضاء مجلس النواب الذين اقترحوا البرلمان ناقشوا ضرورة أن تتقدم الوزارة إليهم لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا إلى هذه الثقة التي بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا ، ولو أنهم قرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيسهم أو مكتب المجلس إلى الوزارة ورفعوه إلى الملك ، إذن لما كان أمام الوزارة إلا أن ترفع الأمر إلى الملك ، فاما أن يقبل استقالتها ، واما أن يصدر مرسوما بحل مجلس النواب . ولما كان هذا التصرف الدستوري يقتضى من وزارة صدقى باشا أن تحل مجلس النواب في ٢٣ يونية ، وأن تجرى الانتخابات خلال شهرين في ظل الدستور وقانون الانتخاب القائمين يومئذ ، فإن هذا كان من شأنه أن يقلب برنامج الوزارة الذي كانت معترضة منذ تأليفها ، على تنفيذه ، وهو إلغاء الدستور وقانون الانتخاب وإصدار دستور وقانون انتخاب جديدين (٦) .

وقد أدرك الوفد هذه الحقيقة بعد فوات الفرصة . فعقد مؤتمرا من الشيوخ والنواب في ٢٦ يونية سنة ١٩٣٠ ، أعلن فيه الحرب رسميا على الوزارة ، وبني قراره على أن الوزارة « عمدت إلى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم إلى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا إلى هذه الثقة التي بدونها لا يتحقق حكم البلاد دستوريا » . ثم قرر عدم التعاون مع الوزارة ، وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه في حالة ما إذا لم تتقدم إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل (٧) .

على أن الفرصة كانت قد ضاعت لحصر المعركة في النطاق الدستوري ولم يعد مفر من تحويلها إلى معركة جماهيرية . وهذا ما فعله النحاس باشا بسفره إلى الزقازيق في أول يوليو ١٩٣٠ وإلى المنصورة في يوم ٨ يوليو حيث بدأت سلسلة من الحوادث الحموية التي كان أبرزها وقوع اعتداء جسيم على السيارة التي كانت تقل النحاس باشا في أثناء زيارته للمنصورة مما أسفر عنه إصابة سينوت حنا بك ، الذي كان يرافق النحاس في عربته بجروح بالغة في ذراعه ، وقتل أربعة من الأهلين وإصابة ١٤٥ جريحا . ولقد كان لهذا الحادث وقع بالغ في البلاد ، فاجتاحت المظاهرات مدن

بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، وقعت الاسكندرية في ١٥ يوليو فريسة حوادث خطيرة بلغ عدد القتلى فيها عشرين وعدد الجرحى خمسمائة غصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض على أعضاء لجنة الوفد المركزية وعلى عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين (٨) . ومن الأمور ذات المغزى التي تصور جو المعركة ، أن كبير الجند الذين قاموا بهذا الاعتداء كان نصيبه من الحكومة الشكر ومنحة رتبة اللواء ورتبة الباشوية وذلك في اليوم التالي للحدث (٩) .

### تدخل الحكومة البريطانية :

على أن حوادث الاسكندرية لم تلبث أن أدت الى نتائج خطيرة، وذلك عندما رأت فيها الحكومة البريطانية صورة من صور الحرب الأهلية ، فقد أرسل المستر رمزي مكدونالد في اليوم التالي تعليماته الى المندوب السامي ليبلغ صدقي باشا بأن حكومته تعد مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر . ثم كلف المندوب السامي في الوقت نفسه بأن يبلغ النحاس باشا نفسه بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر . وقد صرح المستر مكدونالد بأن حكومته أصدرت أوامرها الى بلوجتين حرييتين بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر . ولم ينس المستر مكدونالد أن يحدد موقف حكومته من الطرفين المتنازعين ، فذكر أنه سيكون مبنيا على التزام « الحياد الدقيق التام » . وأن حكومته « لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصري ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب » . (١٠) .

ولكن الحكومة البريطانية بتصرفها هذا ، أتاحت الفرصة لصدقي باشا لتثبيت أقدامه في الحكم . فلم يكن صدقي باشا ليأمل في خير من وقوف الحكومة البريطانية موقف « الحياد الدقيق التام » . وهو حياد غريب في الواقع ، لأنه بينما تطلق الحكومة البريطانية فيه يد الحكومة اللادستورية في قمع التحركات الشعبية ، بل وتدعوها لذلك ، ولا تعترض على بقائها في الحكم ، فانها تقف من القوى الشعبية التي تدافع عن دستورهما موقف التهديد والوعيد . ذلك أن انذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوارج الانجليزية إنما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر .

ولهذا أوضح النحاس باشا في رده على الحكومة البريطانية أن مسؤولية الحوادث التي وقعت في القطر إنما تقع على عاتق الوزارة التي أدى مسلكها في الأزمة الدستورية الى وقوعها . وأن موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة . وأن بقاء الدستور متيح الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المذكورة التي تفتقر عادة بقياس الحكومات المعادية للشعب (١١) .

ولقد بادر صدقي الى الاستفادة من الحياد الدقيق الذي قرره الحكومة البريطانية . فانه لما كانت المذكرة البريطانية قد انصبت على حماية ارواح الأجانب دون حماية الدستور من الاعتداء ، فقد أعلن صدقي باشا للحكومة البريطانية انه « يملك من الأسباب والوسائل ما يمكنه كل التمكن من القيام بالواجبات التي أخذتها وزارته على عاتقها » (١٢) . وبهذا الرد سوغ صدقي باشا بقاءه في الحكم من جانب ، وسلب من الحكومة البريطانية كل حجة للتدخل لو أرادت في المستقبل من جانب آخر . ولم يلبث صدقي باشا أن أخذ يمضي قدما في اعتدائه على الدستور ، فقد استصدر في يوم ١٢ يولية مرسوما بفض الدورة البرلمانية ، بالرغم من أن الدستور كان يقضي بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبأن يتلوم الانقضاء العادي لمدة ستة أشهر على الأقل . وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفضي الذي اعتبروه مخالفا للدستور ، وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان في نهاية الشهر الذي أجل له ، أي في يوم ٢١ يولية . ولكن الحكومة أخرجت بوليس ابرلمان منه بالقوة ، واحتلته عسكريا ، وأحالتة قلعة محصنة تمام التحصين ، وأذاعت على السن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ، ستقابلها بإطلاق الرصاص على الذين يحاولونها ، وبهذه الاجراءات أحبطت اجتماع النواب (١٣) . ولقد اجتمع النواب بعد ذلك في النادي السعدي في يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ ، واتخذوا قرارا بعدم الثقة بالوزارة (١٤) . ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى اثر ، فقد بقيت الوزارة في مقاعدنا ، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة . وهكذا أصبح الطريق مهيدا للخطوة التالية وهي : إلغاء دستور ١٩٢٣ وفرض دستور جديد .

تطور الحركة الوطنية - ٧٣٧

## الدستور الجديد

صدر الأمر الملكي بإبطال دستور ١٩٢٣ وإعلان الدستور الجديد وحل المجلسين القائمين في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ . وفي نفس اليوم صدر قانون الانتخاب الجديد . وقد أرفق الدستور ببيان إلى الملك قصد به مواجهة الرأي العام ( المثقف على الأقل ) بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد . وهذا البيان - وهو وثيقة متمعة بذل في صوغها جهد كبير - يتناول ثلاثة أمور : الأمر الأول ، تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والأمر الثاني ، علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والأمر الثالث ، قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور عام ١٩٢٣ أثار فيه قضية علم ملامته لأحوال مصر ، فقال أنه « يعتبر صورة سوية لما بلغته الديمقراطية في أوروبا في العصر الحاضر ، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، وخصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي تنقل عنها ، ومن ثم فلم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتعت به البلاد من صور الحكم وأكفلها بإقرار النظام والسلام » (١٥) .

ثم انتقل البيان بعد ذلك إلى بحث أسباب فشل دستور ١٩٢٣ ، وبيان « وجوه الطبع » لما فيه من نقص ، فهاجم أولا نظام الانتخاب العام المباشر ، لأن « الملم بتجارب الأنظمة النيابية لا يفوته إدراك ارتباطه بالتطور الصناعي وبانتشار التعليم ، فقد كان أبدا شعار العمال والمطمح الثابت لأحزابهم الناشئة ، وما زالوا طوال السنين العديدة يلحون في المطالبة به والدفاع عنه » . وتساءل فيم كان التعجيل بنقله إلى مصر والتنويه بفضائله وتقديسه ؟ مع أن الدعوة إليه في أوروبا ونجاحها قد خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطالبون لها بمختلف الطرق المعقدة كالتمثيل النسبي وتمثيل المصالح ، كما استفاضت الشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ؟ . ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم إنما أحدثوا هذا التغيير عام ١٩٢٤ في أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون « سبيل النجاح وأمان المستقبل » ، وانتهى من ذلك إلى الأخذ بنظام الانتخاب ذي الدرجتين (١٦) .

وقد انتقل البيان بعد ذلك إلى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية في النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التي تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم في انتخاب



أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط في المندوبين الخمسين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروطا مالية او تعليمية ، لا تتوفر في أغلبية هذه الطبقة فقد اشترط أن يكون المندوب الخمسيني مالكا لاموال ثابتة مربوطة عليها ضريبة عقارية بجانب الحكومة ، أو يكون ساكنا في منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثني عشر جنيها ، أو مستأجرا لأراض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهن سنويا ، أو يكون حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو ما يعادلها ، (١٧) . وبعد أن تخلص البيان من جزء كبير من هذه الطبقة ، وحرم الوفد من الاستفادة من تأييدها ، استدار الى البورجوازية الوطنية والانتلجنتسيا ، فحرم حق الترشيح لعضوية البرلمان على كل من يزاول إحدى المهن الحرة في مكان غير القاهرة ، لسبب غريب ، هو أنه « اذا انتخب صاحب هذه الصناعة نائبا أو شيخا ، أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة في أى وقت من النهار أو الليل ، وبين واجب الحضور في مكان صناعته في أى وقت ، وبين الواجبين تعارض لاسبيل لتخفيفه ، ولا شك أن محاولة التوفيق بينهما تستدعى تضحية أحدهما وسوء القيام به ، وليس الذى يضحى عادة الا عمل النيابة » (١٨) . وبذلك حرم البيان الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في جميع أنحاء القطر فيما عدا القاهرة من أن يكونوا أعضاء في البرلمان . ولما كانت هذه الفئات هي دون شك عصب الوفد ، فإن الدستور الجديد يكون بذلك قد وجه ضربة قاصمة الى الوفد .

وقد انتقل البيان بعد ذلك الى احكام النظام الجديد . فحدد عدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن ١٥٠ نائبا . أما عدد أعضاء مجلس الشيوخ فحدده بعدد ثابت لا يتجاوز المائة اشترط أن يكون ثلاثة أخماسهم من المعينين ، وأن تكون للملك « في نظراته المجردة عن الهوى ، وفي تمثيله لمصالح الحكم الدائمة الثابتة ، الكلمة الأخيرة في هذا التمين » (١٩) . أما العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فقد قبل البيان من دستور ١٩٢٣ ركنيه : المسئولية الوزارية ، وأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة ، وحل مجلس النواب . ولكنه قام بمسح وتشويه هذين الركنين ، فقد اشترط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء - أى نصف الأعضاء زائدا واحدا - في أمر الغالبية التي تقرر الثقة بالوزارة ، ولكنه اشترط قيودا اجرائية. تتلخص في وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء ( ثلاثون عضوا على الأقل ) مقسما بالكتابة ، والا يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم

تقديمه ، وأن يمضى زمن بين انتهاء المناقشة فى موضوع الاقتراع وبين الاقتراع نفسه لا يقل عن يومين (٢٠) . أما عن حل مجلس النواب ، فبعد أن كان دستور ١٩٢٣ يوجب أن يشتمل الأمر بالحل على تحديد ميعاد الانتخاب ، وألا يتجاوز هذا الميعاد شهرين ، وأن يحدد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب - جاء البيان فمد ميعاد الانتخاب الى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وقرر أن يدعى المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، ولم يشترط النص فى الأوامر الصادرة بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة ، اذ قد يرى التربص زمنا قبل الحكم على الوقت الذى يجب أن تجرى فيه الانتخابات ، (٢١) .

ثم مضى البيان فى خطته ، فسلب مجلس البرلمان حقوقا أجازها للسلطة التنفيذية ، وأضاف الى هذه السلطة حقوقا أخرى : فحرم المجلسين على السواء من حق اقتراح القوانين ، وقصرها على السلطة التنفيذية ، وأجاز للسلطة التنفيذية ، فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب ، فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتماد من باب الى آخر من أبواب الميزانية بمواسيم ، دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات (٢٢) . ولما كانت المدة التى لا ينعقد فيها البرلمان سبعة أشهر ، فإن هذا النص - كما يقول الرافعى - يطلق يد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال الشطر الأكبر من السنة ، ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفدت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها ، فلا يكون من الميسور نقضها (٢٣) .

ولم ينس البيان أن يضع فى يد الملك السلطة الدينية الى جانب السلطة الزمنية ، فجعل له وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين . وقد برر هذا الاجراء تبريرا يرضى به العامة ، فذكر أنه من الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم ، وحينئذ لا يتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر أو الرؤساء الدينيين المسلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمى (٢٤) . ثم نص البيان على أن للملك اذا لم ير التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان أن يكتفى بأعماله (٢٥) . وكان الدستور السابق يحتم على الملك أن يرده الى المجلس فى مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده ، عد

ذلك تصديقا عليه . وقد برر البيان تغيير حكم هاتين المادتين القديمتين اللتين نصتا على ذلك ، بأن تيار الديمقراطية الجارف بعد الحرب املاهما ، وأنه حكم قائم على المبالغة في تقييد حقوق السلطة التنفيذية بما لا فائدة فيه ولا مصلحة منه ، وأن فترة الشهر قصيرة ، وتفسير عدم رد القانون بأنه تصديق اسراف في الاستنتاج وبناء القرائن ، والأولى أن يكون العكس (٢٦) . ولم ينس البيان أخيرا حماية الملك من مثل ما تعرض له على يد الاستاذ العقاد في البرلمان الأخير ، فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم في المجلسين من العيب في ذات الملك ، أو أعضاء الأسرة المالكة (٢٧) .



### موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد

هذا هو أهم ما تضمنه دستور صدقي باشا والبيان المرفق معه ، فلا عجب وهذا هو الشأن إذا هب الوفد يحاربه بكل قوة ، لأنه فهم أن المقصود به انبأ هو هدمه وهدم كل فرصة لوصوله إلى الحكم . على أن ما حدث أيضا هو أن الأحرار الدستوريين أنفسهم أعلنوا معارضتهم للدستور ، ولم يترددوا في النزول إلى جانب الوفد في محاربته بكل قوتهم . وهذا الموقف من جانب الأحرار الدستوريين ، مع ما سبق من محاولتهم المعروفة من الدستور عام ١٩٢٨ ، مما يستدعي الوقوف عنده مليا .

لقد بدأ النفور بين الأحرار الدستوريين وصدقي باشا منذ اللحظة التي دعى فيها صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة . فقد رأى محمد محمود باشا ، وكان اذ ذاك طريح فراشه في المستشفى ، أن هذا الاختيار انما هو أمانة على استبعاد حزبه من الحكم ، ومن ثم فقد رأى وهو في فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقي باشا الاشتراك معه في الوزارة ، وأنه إذا اشترك أحد منهم فيها كان متخليا عن عضسوية الحزب . وقد أقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم في وزارة صدقي باشا غير حافظ عفيفي باشا . أما توفيق دوس باشا فقد اشترك في الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ ١٩٢٥ (٢٨) .

ولعل اختيار الملك لصدقي باشا هو ما أشعر الأحرار الدستوريين

لأول وهلة بأهمية الدستور ، حتى ولو لم يترتب على وجوده صعودهم الى الحكم ، لأن المعارضة على كل حال فى وجود الحكم البرلماني الصحيح ، « تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة » - كما يقول هيكل (٢٩) - وواضح أن الأحرار الدستوريين ، كما يبدو ذلك من كتاباتهم ، كانوا يعتبرون أنفسهم الحزب الثانى الذى يمثل الأمة بعد الوفد (٣٠) ، ومن ثم فإن الحكم يجب أن يكون متداولاً بينهم وبينه ، وهم اذا كانوا عادة يقبلون الحكم بوسائل غير دستورية ، إلا أنهم كانوا يبررون ذلك أمام أنفسهم بأنهم يمثلون قسماً هاماً من الراى العام المصرى ، من حقه - حسب اعتقادهم - أن يستأثر بالحكم ، لأنه القسم الذى يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رموس الأموال ، كما يضم المثقفين . أما صدقي باشا فإنه لا يمثل إلا نفسه ، ومن ثم فإن دعوة الملك له لتولى الحكم ، إنما هى دعوة ليتولاه لحساب القصر ، لا لحساب الأمة ولا لحساب طبقة معينة منها . وهذا ما قام حزب الأمة القديم لمحاربته ، وتولاه عنه وريثه حزب الأحرار الدستوريين ، وقد فهم محمد محمود باشا هذا المعنى ، فاتخذ قراره الحازم الذى أشرنا اليه بعدم اشتراك حزبه فى الحكم وفصل كل من يخرج من أعضائه عن هذا القرار حتى لا يسبغ صفة تمثيلية على وزارة صدقي باشا ، كانت أحوالها تكون اليها لستر وجهها الحقيقى ، وجه وزارة القصر ( وهو الوجه الذى حاولت أن تخفيه تحت اسم « وزارة قومية » ، وقصبت به « وزارة لا حزبية » (٣١) .

على أن الظروف التى كان يجتازها الحزب ، كانت تقتضى ألا تتعدى كراهيته للوزارة هذا القرار ، هذا ان لم يبد لها أيضاً قدراً من التأييد . وقد شرح الدكتور هيكل هذه الظروف بصراحة تامة ، فذكر أن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة ، مؤداها أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ومن العمدة الى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما صدقي باشا مناوى صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى كانوا يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . ومن ثم فلم يكن للحزب أن يعارض الوزارة غداة تأليفها ، لأنه لو فعل ، ولو لم يعلن

تأييدها ، « لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للمضياع ولرغبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضرراً بالغاً » (٣٢) .

على أن صدقي باشا لم يبطئ أن أعلن عن عزمه على تعديل الدستور فكان على الحزب أن يحدد موقفه إزاء هذه السياسة ، أما بالتأييد أو المعارضة . وقد كان هذا التحديد يعتمد في الواقع على درجة الاتفاق بين الطرفين على تعديل الدستور . ذلك أن الأحرار الدستوريين لم يرفضوا مبدأ التعديل إطلاقاً . بل كانوا يتوقنون إلى هذا التعديل بما يكفل زيادة المقاعد التي يحصلون عليها في مجلس النواب والشيوخ . ومن ثم فقد طلبوا من صدقي باشا أن يقتصر على تعديل قانون الانتخاب وتقييد مواد الدستور التي تتصل بهذا القانون ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاث وهي الحريات العامة ، والمبتولية الوزارية ، وأن الأمة مصدر السلطات . وهو ما صرح به محمد محمود باشا بنفسه لجماعة من شبان الأحرار الدستوريين (٣٣) . ولما كان صدقي باشا يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطاناً مما يجيزه الدستور القائم ، وكان هذا يتعارض مع تاريخ الحزب ومبادئه ، فقد أصبح واضحاً للأحرار الدستوريين « أنهم مقبلون لامحالة على خصومة مع الوزارة » ، وأن « تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بينهم وبينه » . ولم يكن قادتهم في فزع من هذه الخصومة والمعركة ، لأنهم شعروا بأنها سوف تكسبهم من المكانة في الرأي العام ما قد يخسرونه من أنصارهم الأعيان الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم . وهكذا لما شعر صدقي باشا بأنه لم يبق له بتسويق إصدار الدستور طاقة ، اتفق مع الملك على إصدار الدستور يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ وبهذا القرار انتقل الأحرار الدستوريون إلى ميدان المعارضة (٣٤) .

### حزب الشعب

كانت النتيجة الطبيعية لصعود الدستور الجديد وقانون الانتخاب، وانتقال الأحرار الدستوريين إلى ميدان المعارضة ، هي تأليف حزب الشعب . ذلك أن النظام الجديد ، باعتباره نظاماً دستورياً ، كان يقتضي إجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد . وكان المفروض أن الوزارة ، وهي التي أصدرت الدستور وقانون الانتخاب ، تروم البقاء في الحكم حتى يتيسر لها تنفيذ النظام الذي وضعت ، وأنها ستدخل الانتخابات وتحاول الظفر فيها . فكيف استطاع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟

وقد كان صدقي باشا يأمل أن يؤيده حزب الأحرار الدستوريين كما أيده حزب الاتحاد ، نظرا لصداقته وصلته بأعضائه ، فلما تخلى هذا الحزب عنه للأسباب التي مرت بنا ( وهي أسباب لا يعترف صدقي باشا بها (٣٥) ، لم يجد بدا من أن يؤلف حزبا جديدا يدخل به الانتخابات .

وهكذا تألف حزب الشعب . ومن الطريف ما يذكره صدقي باشا حول تسمية هذا الحزب ، فيذكر أنه رأى في بادئ الأمر أن يسمى « حزب الإصلاح » ولكن عدل عن ذلك إلى « حزب الشعب » . وقد اعتاد الباحث لهذه الفترة على هذه الظاهرة ، ظاهرة اختفاء الأحزاب وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لأعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين . ولكن التسمية الجديدة كانت أنكى هذه التسميات .

على كل حال ، فمنذ قرر صدقي باشا تأليف حزب يستند إليه في فرض النظام الذي وضعه على مصر ، جعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء . وقد اتجه أولا إلى حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين فاستطاع أن يضم إليه عددا من الاتحاديين ، كما استطاع أن يضم إليه ستة من أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، بالرغم من أن قرار الحزب بعدم تأييده كان اجماعيا . كما التمس طائفة من الباشوات كان الأحرار الدستوريون أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ قد فصلوهم من وظائفهم ، ووعدهم بالتعيين في مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس إدارة حزبه . ثم لجأ إلى طرق القسر والارغام لتحقيق غرضه ، فأوجب على العمدة والمشايخ أن يمسحوا ورقة بأنهم أعضاء في الحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ، وأوجب على أعوان الحزب ومن يجدون في الانتماء إليه تحقيقا لمصالحهم أن يحرروا كشفا بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة ، وأن يرفعوا هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها . وكان رجل الإدارة النشيط الذي يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية في المرتب والدرجة ، هو الذي يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن . ولكي يكون للحزب الجديد جهاز كامل منبثق في جميع جهات القطر مثل الوفد ، صدرت الأوامر بتأليف لجان لحزب الشعب في كل مركز من المراكز (٣٦) .

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وتولى اسماعيل صدقي باشا رئاسته ، وأصدر جريدة يومية أسماها « الشعب » (٣٧) . ثم صدر قانون الحزب من صبح مواد

تكشف المادة الخامسة منها عن صبغته ، إذ تنص على « تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش » ، أما باقى المواد فذات صفة عامة ، كالنص على استقلال مصر استقلالاً تاماً ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ، والاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المتعلقة بينها وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن العلاقات بين الدولتين ، والغناء الامتيازات الأجنبية ، والمحافظة على روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب ودخول مصر فى عصبة الأمم ، وضمان استقلال القضاء ، واصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون (٣٨) . وأغلب الظن أن مواد الحزب لم يقصد بها سوى استكمال المظهر الشكلى للحزب ، لكن أهم ما يعنينا أنه يعترف بتصريح ٢٨ فبراير حينما يتحدث عن الاتفاق مع بريطانيا فعلى المسائل المتعلقة ، ولا غرو فقد كان صدقى باشا أحد أبطال التصريح .

#### معركة الانتخابات ومقاطعتها

كان هم الوفد والأحرار الدستوريين بعد اعلان النظام الجديد ، مقاطعة الانتخابات العامة لتحقيق غرضين على جانب كبير من الأهمية ، الغرض الأول ، سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لا يستقر أبداء ، ويسهل بالتالى منقطه وانهيائه ، فالمفروض أن البرلمان الجديد يجب أن يستند الى ركيزة شعبية ليتمكن اعتباره ممثلاً للشعب المصرى ، وبالتالي تعد قراراته انعكاساً لارادة الشعب المصرى ، فاذا امتنع الحزبان اللذان يمثلان هذا الشعب عن دخول الانتخابات ، لم يعد يتيسر له ادعاء تمثيله له ، وأصبح قائماً على غير أساس . أما الهدف الثانى ، وهو مرتبط بالأول فهو الاستفادة من عدم تمثيل النظام الجديد للشعب فى الميولة دون وقوع اتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية على القضية المصرية ، وهو الغرض الذى كان الوفد والأحرار الدستوريون على يقين من أنه الخطوة التسالية لصدقى باشا بعد قيام البرلمان . كما أوضحنا ذلك فى الميثاق القومى الذى عقده فيما بينهما وأسمياه « عهد الله والوطن » ، (٣٩) .

وفى الواقع أن الاتفاق مع بريطانيا كان هو الغرض الثانى لصدقى باشا بعد ارساء نظامه الجديد . ولم يخف هو ذلك ، فقد رد على اتهام من

فمتوه من المعارضين بأنه عقبة في سبيل الاتفاق مع بريطانيا بقوله : « أنا أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرحب به ، » . « واما يجب علينا أن نرتب بيتنا أولا - كما يقول الانجليز - ترتيبا يجعل كل اتفاق ثابت الدعائم موطن الأركان » . والكلمة الآن للشعب المصري في الانتخابات القادمة يولى الثقة فيها من يشاء وينزعها ممن يشاء ، وعلى حكمه البريء من كل ضغط وتهويش وتضليل مستحكم البلاد حكما صالحا لا دجل فيه ، وحينذاك يصبح الاتفاق مع بريطانيا العظمى أقرب الاشياء الى التحقيق ، ( ٤٠ ) .

على أنه لما كانت سياسة الحكومة العمالية هي الاتفاق مع حكومة مصرية تتمتع بثقة الأغلبية في برلمان منتخب انتخابا حرا . وكان المستر هندرسون قد أكد هذه السياسة في ٥ نوفمبر ١٩٣٠ ( أى بعد اصدار الدستور الجديد ) ، وأضاف الى ذلك انه اذا أعربت مثل هذه الحكومة عن رغبتها في استئناف المفاوضات المتعلقة منذ الربيع السابق ، فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس المقترحات التي تضمنتها معاهدتها ( ٤١ ) . - فلا شك أن الخطوة التي اتخذها الوفد والأحرار الدستوريون بمقاطعة الانتخابات كانت موفقة غاية التوفيق ، فقد كان من شأنها احباط غاية صدقي باشا في اتخاذ الانتخابات وسيلة لإبرام الاتفاق مع بريطانيا ، وهي انتخابات كان صدقي باشا قد أفصح عن نيتها من قبل اجرائها في عبارة وردت في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية لحزب الشعب بقوله : « على أننا مع ذلك نرحب بعدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فردا كان أو حزبا ، بل نود ذلك ونرحب به ، حتى يكون لنا في البرلمان « معارضة » قوية . « لأننا ونحن دستوريون حقا ، نحب المعارضة ولا نتهيبها » ( ٤٢ ) .

هذا هو خطر أهمية قرار مقاطعة الانتخابات الذي اتخذته الوفد والأحرار الدستوريون . ومن الغريب أن الحزب الوطني قرر دخولها ، مما سبب اغتباط صدقي باشا الذي كان لا يفتأ يزهو في أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب : حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطني ( ٤٣ ) . على أن جميع الهيئات والطوائف التي يعتد برأيها ، كالمحاميين والأطباء والمهندسين والتجار وأعيان البلاد قد أيدوا جميعا ، جماعات وأفرادا ، قرار المقاطعة ( ٤٤ ) . وسرعان ما نشط الوفد والأحرار الدستوريون لوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فتألفت لهذه الغاية في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لجنة اتصال من هيئتي الحزبين كان يمثل الوفد فيها



فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين  
فيها محمد علي علوية باشا والدكتور حسين هيكل (٤٥) . وقد هوجمت  
هذه اللجنة من جريدة الاتحاد التي وصفتها بأنها « أول ثمرة عملية من  
ثمرات الائتلاف بين الذئب والحمل » (٤٦) . وكانت تقصد بالذئب  
الوفد .

ولم يلبث هذا الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين أن تمخض  
عن عقد ميثاق هام أرسيت فيه أسس التعاون بين الحزبين ، هو الذي  
ذكرنا أنهما أسماه « عهد الله والوطن » . ولقد كان حريا بهذا الميثاق  
أن يفتح صفحة جديدة بناءة في العلاقات بين الحزبين لو حافظ الأحرار  
الدستوريون على تطبيقه والالتزام به ، ولكنهم لم يحتفظوا بتعهدهم  
طويلا . ويفهم من مضمون الميثاق أن أسس التعاون التي اتفق عليها هي :  
أولا - رضوخ الوفد لرغبة الأحرار الدستوريين في تعديل قانون الانتخاب  
اذ يقرر أن « الهيئتين متفقتان على أن ينظر البرلمان في تعديل قانون  
الانتخاب الذي صدر في ١٩٢٤ ، بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه »  
وعلى أن « يكون كل تعديل في هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون  
التقيد بأي اعتبار حزبي » . ثانيا - وفي مقابل هذا الرضوخ من جانب  
الوفد للأحرار الدستوريين ، يتعهد هؤلاء باتباع تقاليد النظام الدستوري  
الصحيحة ، « فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم في حدود تلك التقاليد  
النيابية » (٤٧) . وهي أسس صالحة كما هو واضح .

ولقد كان أول ما ابتدعه الوفد والأحرار الدستوريون لتعطيل  
الانتخابات ومحاربتها ، هو الإيعاز إلى أنصارهم من العمد والمشايخ  
بالاستقالة . وكان هذا أقوى ما هدد صدقي باشا بشل يده ، وخصوصا  
عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا ، وأخذ عدد المستقيلين يزداد يوما بعد  
يوم . ولم تكن هذه أول مرة يستقيل فيها العمد لرفضهم التعاون مع  
الحكومة في تنفيذ سياسة معينة . فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار  
الدستوريون هذا السلاح في مطاردة الانتخابات التي اعتزم زيور باشا  
إجرائها على أساس قانون الانتخاب المعدل الذي أصدره في ٨ ديسمبر  
١٩٢٥ . وقد قلم العمد في ذلك الحين إلى القضاء وقضى ببراءتهم بناء على  
أن من حق العملة كما من حق كل موظف أن يستقيل . ولكن صدقي  
باشا لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الحركة الجديدة : فقد أعلن أن هؤلاء  
العمد لم يستقيلوا إلا بتعريض خاص ، وأخذ يبت في البلاد التي وقعت  
فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الحفر وغيرهم ، وأرسل

رجال الادارة الى هؤلاء العمدة يهددونهم اذا هم لم يسحبوا ما قدموه من استقالات ، وينفرونهم بأن خصومهم في البلاد سيعينون عمدا مكانهم . ثم قرر تقديمهم للمحاكمة أمام « لجنة الشياخات » ، وهي الهيئة التأديبية للعمدة والمشايخ، مخالفا بذلك المبدأ الذي قرره القضاء قبل خمس سنوات . ولما كانت أقصى غرامة تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها على المستقيل هي عشرون جنيها ، فقد لجأ صدقي باشا الى حيلة غريبة ، هي تجزئة الاستقالة الى عدة تهم حسب العبارات التي تنطوي عليها ، والحكم من ثم بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كل تهمة . ولما رأى العمدة في المديرية الأخرى أن الاستقالة تقسم جملا والفاظا ، وتعتبر كل واحدة منها تهمة ، اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : « أرجو قبول استقالتى » . ومع هذا وجهت الوزارة الى كل عمدة ممن أرسلوا هذا النص من عمدة نجع حمادى بمديرية قنا ، عشر تهم ، منها أنه خرج على القانون والنظام بتقديمه استقالته تلغرافيا ، خصوصا وأنه قدمها في ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمدة والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب ، وأنه رفض القيام بواجباته قبل أن تصين المديرية من يقوم بعمله ، وأنه أبلغ استقالته الى الصحف المعارضة فنشرتها بخط كبير ، وهكذا ، حتى بلغت قيمة الغرامات التي حكمت بها لجان الشياخات على العمدة ومشايخ البلاد المستقيلين ثيفا وثمانية عشر ألف جنيه . وقد قرر البرلمان في سنة ١٩٣٦ رد هذه الغرامات الى المحكوم عليهم بها (٤٨) .

وكان قد اتفق في لجنة الاتصال منذ البداية على أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . وأن اقتصار الدعوة على عبارات تنشر في الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها ، لا يمكن أن تحرك الشعب الى عمل ايجابي عنيف منتج . ولهذا قررت اللجنة قيام الزعماء بزيارة مدن الأقاليم لبث الدعوة الى رفض الخضوع لدستور صدقي باشا ومقاطعة انتخاباته (٤٩) . وكان هذا بداية سلسلة

من الاضطرابات الدموية والحوادث المثيرة التي تخللتها حيل غريبة أشبه بما يجرى فى القصص البوليسية . وقد بدأت هذه الاضطرابات عندما قرر الزعماء زيارة بنى سويف ، وهى معقل من معاقل الوفدين . فما كادوا يصلون الى المحطة حتى فوجئوا بالقوة المسلحة تمنعهم من مبارحة المحطة ودخول المدينة ، فبقوا بالمحطة اثنتى عشرة ساعة محاصرين ، بينما كانت المدينة تغل بالداخل دون أن تستطيع شيئا ، ثم أركب الزعماء بالقوة فى قطار خاص عاد بهم الى القاهرة .

على أن الزعماء لم يلبثوا بعد ذلك أن قرروا زيارة مدينة طنطا ، فأعدت الحكومة قوة مسلحة لمحاصرة المحطة ومنعهم من ركوب القطار ، ولما عجزت القوة المسلحة عن ذلك بسبب اقتحام الزعماء الحصار غير هيا بين تم اجراء مناورة فصلت فيها العربات التى ركب فيها الزعماء عن بقية عربات القطار ، ثم ألحقت بقاطرة أخرى يمت بهم الى صحراء العباسية ، ثم لاحية الصف بمركز الجيزة حيث توقفت . وعندما أقبل الليل ، عادت القاطرة فتحركت بهم على مهل ، وجعلت تسير حيناً وتقف حيناً ، حتى اذا كان الوقت نحو التاسعة مساء ، عادت بهم القاطرة عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمروا بالنزول طوعا أو كرها ، فتركوا القطار .

على أن لجنة الاتصال لم تلبث أن نظمت سفر الزعماء مرة أخرى الى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهةهم . ونجح الزعماء هذه المرة فى دخول المدينة ، وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية الذى ما كاد يذيع نبأ مجيئهم ، حتى هبت المظاهرات تجوب المدينة وتحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين . وسرعان ما انقلب المكان حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جهة ، واطلق النار على المتظاهرين فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون ، وانتهى الأمر بعودة الزعماء فى السيارات مخفوفين الى العاصمة حيث أجرى التحقيق معهم ، ثم أطلق سراحهم (٥٠) .

كان بسبب هذه المقاومة العنيفة التى قاد لواءها الوفد والأحرار

المستوريون ، أن نجحت حركة مقاطعة الانتخابات نجاحا حاسما . فقد شبه الرافعي روعة مقاطعة الأمة لتلك الانتخابات التي أجريت في يونية ١٩٣١ بمقاطعتها للجنة ملنر ١٩١٩ ، من حيث احكامها واتساع مداها . كما ذكرت السيدة فاطمة اليوسف أنها كانت تطوف على دوائر الانتخاب فتراها خاوية والحوانيت القريبة منها مغلقة . ومع ذلك فلم يخل ذلك اليوم من الدماء التي سالت فيه . فقد اجتاحت القاهرة والاسكندرية وبعض المدن المظاهرات العنيفة لتعطيل عملية الانتخاب ، كما دخل العمال الحركة اذ أضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية وتظاهروا احتجاجا على الانتخابات . وقد قابلت الحكومة مظاهراتهم بالعنف الشديد ، فقتل منهم كثيرون . ثم قامت المظاهرات بمحاصرة الدوائر الانتخابية ، بينما كان البوليس يبذل جهده ليحمل الناس اليها بالقوة ، حتى بلغ عدد القتلى في نواحي القطر أثناء الانتخابات مائة قتيل والجرحى ١٧٥ جريحا . وبالرغم من كل ذلك أذاع صدقي باشا في الصحف أن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفي جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أى انتخابات مسبقت . وأعلن أن الذين اشتركوا في الانتخابات بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧،٧/٨ في المائة ، وهي بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة (٥١) . ويلاحظ أن صدقي باشا هو نفسه الذي أجرى انتخابات عام ١٩٢٥ ، فهو في هذا الضوء مؤسس هذا النوع من الفساد السياسى فى مصر .

هكذا أرسى صدقي باشا أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد . وقد كان بسبب هذا الضغط أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الاغتيال السياسى لأول مرة بعد حادث مقتل السردار . ففي يوم ٩ يوليو ١٩٣١ ، شرع فى قتل محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس مجلس النواب، وهو فى سيارته بدائرة قسم شبرا . استوقفه الجناة بعد أن ألقوا سلما أمام سيارته ، وأطلقوا عليه النار . وفى يوم ١٩ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة فى دار وزارة الحقانية . ثم انفجرت قنبلة أخرى فى يوم ٢٧ يوليو فى منزل علام باشا وكيل وزارة الداخلية . وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو ١٩٣١ قطعت أسلاك التليفونات الخاصة بالسيمافورات ، بقصد تعطيل سير القطارات . وفى ليلة ٢٠ يونيو قام البعض بمحاولة فك مسامير قضبان السكة الحديدية بين محطات طوخ ومسنديون بمديرية القليوبية لتعطيل قطارات السكة الحديدية . وفى يوم ٦ سبتمبر ١٩٣١ تلقى محمد فهمى القيسى باشا خطابا بتهديده بالقاء قنبلة فى منزله اذا

لم يمنع استمرار رجال البوليس فى المراقبة والتفتيش فى دائرة بولان  
كما تلقى محمد علام باشا خطابا بتهديده بالقتل فى يوم ١٢ سبتمبر  
١٩٣١ . وفى الفترة بين ٢١ ، ٢٧ يونيو جرى تخريب أسلاك التليفونات  
وانتزاعها من أماكنها بدائرة قسم الأوبكية .

وهكذا كان استئناف حوادث الاغتيال السياسى والمقاومة السرية فى  
بداية العهد الدستورى الذى أقامه صدقى باشا بعد انتخاباته المزيفة التى  
أجراها ، دليلا آخر على مدى التمر والاستياء الذى قوبل به هذا النظام  
الجديد . وقد أسفرت حملات التفتيش المستمرة التى أطلقتها الحكومة عن  
ضبط قنابل تم صنعها وقنابل فى دور الاعداد ، كما تم القبض على  
المتهمين ، حيث جرت محاكمتهم فى القضية الشهيرة التى عرفت باسم  
قضية القنابل (٥٢) .

## (٢) انشقاق الوفد

### وانفصاف التحالف بينه وبين الأحرار الدستوريين

#### الحياة الانجليزية

كانت السياسة البريطانية حتى ذلك الحين تتبع في مصر ما أطلق عليه المستر هندرسون سياسة «الحياة الدقيق» ، ومعناه الكف عن معاونة الوفد وإطلاق يد صديقي باشا . ومن اليسير رصد هذا التطور في سياسة الحكومة البريطانية وسياستها منذ تدخلها المشهور في إنهاء حكم محمد محمود باشا الدكتاتوري وإعادة الحياة النيابية . ومما لا ريب فيه أن السياسة الإنجليزية لم تدبر الانقلاب الدستوري الذي حدث في صيف عام ١٩٣٠ ، فقد بدأت الأزمة باستقالة الحكومة الوفدية لا بإقالتها - كما مر بنا . وقد مرت بنا المناورات التي صاحبت تلك الاستقالة ، وكيف انتهت بهزيمة الوفد وتأليف الوزارة الصديقة . وعندما حدث هذا الانقلاب نددت به كثير من الصحف البريطانية ، وكان مما قالته جريدة الإيكونوميست : « إذا كان الملك فؤاد يتصور أن الرأي العام البريطاني ينظر بارتياح إلى إسقاط النحاس باشا والحكم الدستوري معه ، لأنه لم يتفق مع المستر هندرسون ، فليسمح لنا جلالتنا أن نقول له إنه مخطئ في زعمه » (٥٣) .

على هذا النحو لم تدبر السياسة البريطانية انقلاب ١٩٣٠ ، ولكن هذا ليس معناه أنها غير مسئولة عنه بشكل ما . فالحقيقة أن موقف الحساد الذي التزمته الحكومة البريطانية عند ظهور بوادر الأزمة الدستورية في حوالى الرابع من شهر يونيو ، هو ما شجع الملك فؤاد على الاستمرار فى عرقلة أعمال الحكومة الوفدية ، وما أدى به فى النهاية إلى إسقاط النحاس باشا والحكم الدستوري معه .

والحياة الانجليزية فى مصر معنى متغير حسب الظروف ومقتضيات

الاحوال . فقد يتخذ شكلا سلبيا عندما لا يكون النضال بين الوفد والقصر مرتبطا بمصالح السياسة البريطانية . وقد يعبر عن معنى الترقب والانتظار عندما يكون هناك تغيير سياسى يحسن انتظار نتائجه قبل الحكم عليه . وقد يتخذ شكلا ايجابيا عندما تتضح المصلحة الانجليزية في بقاء الوضع السياسى الموجود قائما . وقد مر الحياد الانجليزى بأطواره الثلاثة خلال الانقلاب الدستورى الذى نحن بصدده : فقد اتخذ الشكل الاول عندما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية ، اذ لم يكن لدى الحكومة البريطانية فى ذلك الحين من المصالح بينها وبين الحكومة الوفدية ما يدفعها لالتزام موقف التأييد من الحكم الوفدى . وفى الوقت نفسه لم تكن العلاقات سيئة بينها وبين هذه الحكومة بحيث ترجو التخلص منها . فابتعد حيادها فى هذه المرحلة شكل السلبية . وعندما تغير الموقف السياسى وألف صدقى باشا وزارته تحول الحياد الانجليزى الى نوع من الترقب والانتظار ، وقد أرسلت التعليمات الى المنسوب السامى لسكرى « يبين بصريح العبارة أن حكومة صاحب الجلالة لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى ، وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب » (٥٤) ثم جاءت تحركات الوفد المهددة للامن ، واثارت الاضطرابات فى مدن القطر ، وحدث ما حدث فى الاسكندرية يوم ١٥ يولية ، فتبدل موقف الحكومة البريطانية تماما . ذلك أن الانجليز لا يفتنون شيئا بمقتهم للاضطراب فى مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم كل الارتباط : الاول - أن عودة مصر الى الثورة - وما أكثر ما لهجت الألسنة بهذه الكلمة فى ذلك الوقت - حقيق أن يدفع بمصر فى طريق التطرف ، وأن يلهب فيها الشعور العدائى نحو الانجليز . والثانى أن الاضطراب فى مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية ، وقد يوقع انجلترا فى مشكل ، على الأقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها . وكان لايطاليا فى تلك السنوات نعمة عالية لا تغرى بالأطمئنان (٥٥) . لهذا اتخذ الحياد الانجليزى شكل التأييد السافر لصدقى باشا : فالحكومة البريطانية تبليغ صدقى باشا أنها تعده « مسئولا عن حماية الأجانب وممتلكاتهم فى مصر » ، ومعنى هذا أنها تؤيده وتطلق يده تماما فى حفظ النظام وقمع الاضطراب . وفى الوقت نفسه تبلغ النحاس باشا بأنها « تعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر » ، ومعنى هذا أنها تشل يد الوفد عن الدفاع عن حريته الداخلية وعن الدستور والحياة البرلمانية . ولما كان موقف الوفد ووسائله لم تتغير عقب التبليغ البريطانى ، بل ازدادت المعركة حدة

وحرارة ، فقد كان من الطبيعي أن يظل موقف الانجليز كما هو لا يتغير ، وأن يظل الحياد الانجليزى معبرا عن التأييد للوزارة التى تقوم بقمع الاضطراب .

### فكرة الوزارة القومية :

على أن الحالة السياسية فى إنجلترا لم تستمر طويلا . فقد حدثت أزمة سياسية على أثر أزمة مالية أدت الى انشقاق فى حزب العمال . فاستقال المستر مكدونالد فى أواخر أغسطس ١٩٣١ ، وألف وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار . وجرى الانتخابات العامة فى أكتوبر ١٩٣١ ، فأندحر العمال اندحارا كبيرا وسقط المستر هندرسون زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم . وفاز المحافظون فوزا هائلا . ورضى المحافظون أن يرأس المستر مكدونالد الوزارة الجديدة ، وكان وزير الخارجية فيها هو السير جون سيمون (٥٦) .

حدث هذا التغيير السياسى فى إنجلترا بين أغسطس وأكتوبر عام ١٩٣١ . وفى يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تأليف وزارة قومية . فهل كان لهذا التغيير السياسى فى إنجلترا علاقة بفكرة الوزارة القومية ، أم أن الفكرة مصدرها دار المندوب السامى فى مصر ؟ أغلب الظن أن الاحتمال الثانى هو الصحيح . وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ - أى قبل اجراء الانتخابات البريطانية وتأليف الوزارة الائتلافية - نشرت مجلة روز اليوسف التى كانت تصدر اذ ذاك باسم ( الصرخة ) خبرا عن خطة سياسية وضعها المستر هور ، الوزير البريطانى فى دار المندوب السامى فى ذلك الوقت ، خاصة بتأليف وزارة قومية . وقد رددت الصحف المصرية هذا الخبر بعد ثلاثة أشهر - أى فى يناير ١٩٣٢ - وهذا يدل على أن الفكرة لم تنبع من لندن ، بل درست فى دار المندوب السامى ، وبعث بها المستر هور الى لندن ، ثم عادت مع المندوب السامى بعد أن ووفق عليها فى دوننج ستريت (٥٧) . ولا يعلم بعد ما اذا كانت هذه الفكرة حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصمة لتغيير الحالة التى أصبحت لاتطاق بين مصر وإنجلترا بإعادة الدستور القديم وإبرام الاتفاق . ولكن الذى لا شك فيه أنها كانت بمثابة السكن التى شطرت الوفد وفصمت عرى الائتلاف .



ويرى الدكتور هيكل كيف ظهرت الفكرة لأول مرة ، فيذكر أنه قيل في « لجنة الاتصال أن سير برسي صرح لعدلي باشا يكن بأن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل عدلي باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات ١٩٢٠ ، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها . ولم يتردد الأحرار الدستوريون في قبول الفكرة لاعتبارين : الأول ، أنه إذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة إليها ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ . والثاني أنه إذا كان غرض هذه الفكرة لا يعدو أن يكون مناورة لأجباط نشاط المعارضة في مقاومة صدقي باشا ودستوره فإن اعلان الدستوريين والوفديين جميعا قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، سوف يعجل بانكشافها (٥٨) .

بيد أن النحاس باشا وأقلية من حزبه ( ماهر والنقراشي ومكرم ) قر قرارهم على أن لا مساومة في حقوق البلاد ، وأن دستور الأمة يجب أن يعود بلا شرط ولا قيد (٥٩) . وقد رأوا أن قبول مبدأ الوزارة الائتلافية إنما هو انتهاك صريح « لعهد الله والوطن » الذي أرسيت فيه العلاقة بين الحزبين على أسس دستورية صحيحة ، فكيف يقبل الوفد فكرة لا تتفق مع الميثاق القومي ولم يمض على عقده عام واحد ؟ ومما لا ريب فيه أن تأليف وزارة ائتلافية - كما يقول الرافعي - قد يكون حلا موفقا في بعض الظروف ، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختيار الحزب الذي يفوز بالأغلبية ، وألا يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها والا أصدرت أحكام الدستور (٦٠) .

### انشقاق الوفد

على كل حال فقد استطاع الأحرار الدستوريون أن يجذبوا إلى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد . وهنا كانت الفرصة الذهبية لإحسار لعزل النحاس باشا وشق الوفد إلى قسمين ، والاستيلاء بعد ذلك على الزعامة الشعبية . صحيح أن الوفد انقسم في عام ١٩٢١ دون أن يؤثر ذلك في شعبيته ، ولكن ذلك كان في عهد سعد زغلول ، وكانت شخصية سعد زغلول الطاغية هي التي بصمت الوفد من السقوط والاضمحلال ، أما والنحاس شخص آخر ، فإن احتمال اضمحلال الوفد على أثر انقسام آخر هو احتمال كبير ، وليس من المصلحة الحزبية أن تترك هذه الفرصة تضيق

هباء • وهكذا تمسك الأحرار الدستوريون بقبول فكرة الوزارة القومية، ومضى الدكتور هيكل في الدعوة لها بدعوى « أننا نكون مقصرين في حق بلدنا إذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها » وأن الفكرة ان تحققت رغم معارضة النحاس باشا ، وآتت من الثمرات ما كنا نرجو ، وقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها ، ولهذا طلب من عدلى باشا تحقيق الفكرة رغم معارضة النحاس باشا ، « فإذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا ، فما على المقتنعين به ( أى بتأليف الوزارة ) الا أن يحملوا تبعه تنفيذه » • على أن عدلى باشا أصر على الرفض ، لأنه لم يشأ « أن يكرر بأى ثمن ما حدث فى سبيله ١٩٢١ ، (٦١) » •

ولكن ما حدث فى سنة ١٩٢١ قد تكرر فى ١٩٣٢ • فقد طال الجدل فى الوفد حول الموضوع ، وساعت علاقة النحاس باشا بخصوم فكرته • وجاءت المناسبة ليخرج الأعضاء المخالفون • فقد استقال الأستاذ نجيب الغرابي من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم عبيد فى قضية القنابل ، وكانا من هيئة الدفاع فيها ، ثم سحب الغرابي استقالته ، ولكن النحاس باشا قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ ، فاعترض على هذا الإعلان من أعضاء الوفد كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريمى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، ونشروا بيانا بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابي ، وانقطعوا مؤقتا عن حضور جلسات الوفد • فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجاً على الوفد وانفصالاً منه ، وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه • ولكن بهى الدين بركات أصدر بيانا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة • ثم نشر على الشبسى باشا بيانا بتأييد موقفهم ، فأذاع النحاس باشا بيانا باعتباره هو أيضا منفصلا عن الوفد • وفى ديسمبر ١٩٣٢ ضم النحاس باشا اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئة الوفد بدلا ممن انفصلوا أو توفوا (٦٢) •

ومن العجيب أن الوفد يتعرض منذ تشكيله لأمثال هذه الانقسامات الخطيرة ، دون أن يتال ذلك من شعبيته أو يضعف من قوته ، مع أن أمامنا الانقسام الأخير فى حزب العمال البريطانى ، فقد طوح بالعمال عن الحكم بعد أن اندحروا فى الانتخابات اندحارا كاملا ، اذ اندحر زعيمهم المستر هندرسون ومعظم أقطابهم • وهذا دليل آخر على أن الوفد لم يكن يبدو فى عين المصريين « حزبا » بقدر ما كان يمثل « فكرة » تتركز فيها معانى

الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ، وأن المصريين لم يكونوا عبدة أشخاص ، وإنما عبدة مبادئ وأفكار . وآية ذلك أنه لما نجح ثوار ٢٣ يوليو في تحقيق ما عجز الوفد عن تحقيقه : الحرية السياسية والاجتماعية ، انتقل تأييد المصريين اليهم باعتبارهم « فكرة » أيضا ، فكرة تتمثل فيها معاني الثورة التي جاشت في صدور المصريين زمنا طويلا على كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشوا تحت ثقلها . ولهذا فم عندما سقط اللواء محمد نجيب في سنة ١٩٥٤ ، انتقل تأييد المصريين الى الرئيس جمال عبد الناصر ، لأنه استطاع أن يجسد في شخصه كل معاني الثورة التي آمن بها المصريون .

مهما يكن من أمر فان انشقاق الوفد بسبب فكرة الوزارة الائتلافية كان فيه نهاية الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين . فقد رأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفي مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم . فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم . وهكذا انقسمت المعارضة لصدقي باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقي باشا فضل في هذا الانقسام (٦٣) .

### (٣) تصدع النظام الجديد وسقوطه

حديث صدقي باشا والسير جون سيمون ( سبتمبر ١٩٣٢ )

تأثرت حركة النضال ضد صدقي باشا ودستوره بوقوع هذا الانقسام تأثرا كبيرا ، ومن الطبيعي أن كل ضعف في صفوف المعارضة يحتسب عادة قوة ونفوذا في جانب الحكومة . على أن صدقي باشا كان يعرف أن أهم ما يوطد أقدام نظامه الجديد ويضمن له الدوام ، هو إبرام معاهدة مع إنجلترا ، وكان يدرك أن أي طلب للتفاوض مع الانجليز والمركة على أشدها بينه وبين المعارضة ، لن تلقى منهم إلا الإهمال ، فلما دب الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين على أثر ظهور فكرة الوزارة القومية ، وخفت بالتالي حدة المركة ، رأى صدقي باشا الفرصة سانحة للاتصال بالانجليز للدفاع عن نظامه من جهة ، وإقناع الانجليز بالتفاوض معه من جهة أخرى .

وقد نجحت الاتصالات التي أجراها حافظ عفيفي باشا في تدبير مقابلة بين صدقي باشا والسيرجون سيمون في جنيف . وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ عفيفي باشا ، والمسترايدن ، الذي كان يشغل وظيفة الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية ، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون . وقد كان أول ما تناوله صدقي باشا في حديثه مع السير جون سيمون مسألة استئناف المفاوضات بين البلدين ، فقد ذكر للوزير البريطاني أنه « يدرك تماما أنه مع علم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التي تسود العالم في ذلك الوقت ، وإزاء المضاعف الحادة التي تواجهها اذ ذاك السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأي طلب فتح المناقشة على الفور في المسألة المصرية ، ولكن أليس في الامكان على الأقل - اذا سلم بمبدأ الدخول في مفاوضات - تمهيد الأسس حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح ؟ » ثم راح صدقي باشا بعد

ذلك يبين ضرورة استئناف هذه المفاوضات بالنسبة لمصر ، فأكّد أن التماهى فى تأخير حل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير ، من شأنه أن يتسبب فى مواقف يؤسف لها ، وأن هناك من المصالح المادية والأدبية مالا يحتمل الإبطاء ، كمسألة الامتيازات ، ومسألة قبول مصر فى عصبة الأمم . وانتقل فى براءة الى الدفاع عن نظامه الجديد ، فقال ان البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم فى مصر . وكل مايرمى اليه هو ازالة هذه المخاوف والشكوك . وقال ان النتيجة الحقيقية لأى اتفاق هى بالضبط مايمكن للاتفاق تحقيقه من المزايا والحلول . ولا يستطيع أن يتصور أمة ترفض اتفاقا يحقق لها أمانها ، وأن مصر فى تلك اللحظة لا هى بالخاضعة لنظام دكتاتوزى قلق مفروض عليها قسرا ، ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر عليه أوليغاركية غير مسئولة خلف مظاهر دستورية ، ولكنها بلد ينعم بنظام دستورى محبوب العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة مادامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تعرج غوامل الاضطراب . ثم طلب فى النهاية من الوزير البريطانى أن يشاطره الرأى فى أنه من المستحسن أن يشرع الطرفان فى محادثات شبه رسمية الى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية .

وقد بدأ السير جون سيمون بمعاملة صدقى باشا بمعاملة طيبة ، فأوضح له أنه يسر بريطانيا أن ترى امضاء مهوره على اتفاقية بين البلدين، ولكنه عاد فوخزه فى رفق عندما لمح له بأنه انبا يعتمد فى حكمه على ثقة الملك ، وانطلق بعد ذلك الى ابداء رأيه فى المسألة المصرية ، فذكر أنه يعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنّتى ٢٩ ، ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المستقبلية . وهناك مسائل سلم بها : كانهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم ، غير أنه يرى أن يبدى تحفظين اثنين . الأول خاص بالنقطة العسكرية ، والثانى بالسودان . وقال ان الفنين البريطانيين لهم بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود . فمن السلم به انها مستجلو عن المدن . ولكن أين تعسكروا ؟ فهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات . أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالنظام الادارى القائم فى السودان . فإذا سلم بهذا المبدأ ، أمكن البحث عن الوسائل التى يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

وقد أجاب صدقي باشا على هذا بأنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فإن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها ، أما بخصوص السودان فما زالت بكرًا تتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله فيه . فرد السير جون سيمون بأن المفاوضات أخذ وعطاء ، وأن كل رغبات جديدة تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فإنها تعوضها عن ذلك في مسائل أخرى (٦٤) . ومن خلال هذا الكلام للسير جون سيمون عن تعويض مصر عن الرغبات الجديدة بخصوص النقطة العسكرية ، نرى من الآن معاهدة ١٩٣٦ تطل برأسها .

على كل حال فلم تؤد المباحثات التي جرت بين صدقي باشا والسير جون سيمون الى ما كان يأمل من الشروع في مباحثات شبه رسمية في القاهرة الى أن يحين الوقت المناسب للدخول في المفاوضات الرسمية . اذ لم تصدر الوزارة البريطانية البيان الذي طلبه صدقي باشا من السير جون سيمون باقرار مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية . ومن ثم فإن الحصيلة الوحيدة التي أسفرت عنها هذه المباحثات بالنسبة للقضية المصرية ، هي ماظهر من تراجع السياسة البريطانية في المسألة العسكرية .

### تصدع النظام الجديد

على أن آثار هذه المباحثات على النظام القائم في مصر كان أخطر . فقد تبين بما لا يقبل الشك أن الحكومة البريطانية لا تنوى الاتفاق مع ذلك النظام . وكان معنى هذا أنه لا يمكن أن يدوم . وهذا أمر بديهي ، فالنظام الجديد لا يستند الى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار ، والحرب بينه وبين الأمة دائرة لا يقر لها قرار ، وهامى الحكومة البريطانية ترفض التعامل معه لحل القضية المصرية ، فهل يبقى بعد ذلك أى مبرر مقبول لبقائه ؟

لهذا فلا عجب اذا أخذت عوامل التصدع تصيب النظام الجديد بعد اجراء المباحثات بزمان يسير . وكان بعض هذه العوامل يتعلق بانتصار النظام الجديد أنفسهم وانقسامهم فيما بينهم ، كما كان البعض الآخر يتعلق بازدياد ميول الملك الأوتوقراطية « بدرجة لا تطاق » ، والبعض الثالث يتعلق بتدخل الانجليز . فبعد اجراء المباحثات بثلاثة أشهر ، وبسبب الضعف الذي أصاب مركز الوزارة لعزوف الانجليز عن التفاوض

معها ، وتوقع سقوطها ان عاجلا أو آجلا ، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بأنفسهم من السفينة قبل غرقها ، وكانت المناسبة قضية البدارى . فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ ، وثبت من التحقيق أن سبب القتل هو ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الافراد ، مما دعا اثنين منهم الى قتله انتقاما منه . ولكن محكمة جنابات أسيوط أصدرت حكمها بالاعدام على أولهما وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى ، فرفعا طعنا فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام التى نظرت برئاسة عبد العزيز فهمى باشا ، ثم أصدرت حكمها فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ ، وفيه أثبتت أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ماوصفته بأنه اجرام فى اجرام ، وأن من وقائعها ما هو جنابة هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة . ورأت أن ما جعلته محكمة الجنابات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة . ولفتت فى حكمها ولاية الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى ، لأن المحكمة لا تملك قانونا تخفيف العقوبة (٦٥) .

كانت هذه هى المناسبة التى رأى على ماهر باشا وزير الحقانية الخروج فيها من الوزارة . فعلى أثر ابلاغ حكم محكمة النقض والابرام الى الوزارة ، أمر بإيقاف تنفيذ حكم الاعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم، كما أمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة فى بلاد أخرى . فأخذت النيابة من ثم فى تحقيقها وقطعت فى ذلك شوطا بعيدا ثبتت فيه ادانة بعض ضباط البوليس . ولقد كان من الطبيعى أن على ماهر باشا لم يكن يجهل ، ولا كان صدقى باشا يجهل أيضا ، أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثالها سوف يكشف عن فظائع لا ينبغي أن تظهر ، وأن النتيجة هى التشهير بالوزارة وتسجيل فظائعها فى سجلات المحاكم . ولهذا وقع النزاع بين الرجلين ، نزاعا تضامنا فيه عبد الفتاح يحيى باشا مع على ماهر باشا . فقرر صدقى باشا رفع استقالته الى الملك فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، وبنائها على أن « الوثام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدا الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شيء من الوهن ، الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامه بالواجبسمى الذى تفضل جلالته باسناده اليه » . فقبل الملك فؤاد استقالته وعهد اليه فى نفس اليوم بتأليف وزارة جديدة بعد استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا (٦٦) .

ومن هذا يفهم أن القصر لم يكن له صلة بالموقف الذي اتخذته على ماهر باشا . وهو ما يقول به «جون مارلو» الذي يبدو أنه اتخذ من صلة على ماهر باشا بالقصر دليلا على رغبة هذا في التخلص من صدقي باشا بعد أن تخلص أولا من الوفد (٦٧) . وفي الحقيقة أن القصر لم يكن يرغب في التخلص من صدقي باشا لسببين : الأول ، أن صدقي باشا - كما ذكرت الأهرام في ذلك الحين - كان قوة كبيرة يصعب إيجاد من يخلفه ليظل العمل سائرا على النهج الذي نهجه من يوم ألف وزارته (٦٨) . والسبب الثاني ، أن صدقي باشا أيضا كان - كما وصفته جريدة الإيفنج ستاندرد - قفازا لنا في يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن جلالتة كان هو الحاكم الحقيقي للبلاد (٦٩) . وهذا صحيح ، فصدقي باشا لم يكن يسيطر على الحكم سيطرة كاملة ، فالقاعدة أن الحكم إذا لم يكن يرتكز على أساس شعبي ، فإن خيوط السياسة تنتقل تلقائيا إلى أيدي غير المسئولين . وفي عهد صدقي باشا كان زكي الإبراشي ، ناظر الخاصة الملكية ، وساعد الملك الأيمن ، يبت نفوذه ويتدخل في شئون الحكم والسياسة ، باعتراف صدقي باشا نفسه (٧٠) .

على أن الظروف لم تلبث أن أدت إلى استفحال نفوذ القصر بشكل لم يجد معه صدقي باشا أخيرا مفرا من مواجهة الأمور والصدام مع القصر . ففي فبراير ١٩٣٣ ، وبسبب الجهد الخارق الذي بذله صدقي باشا منذ ألف وزارته ، وقع صريع مرض طويل استغرق سبعة أشهر ، وأدى به إلى الانسحاب من الحياة السياسية العامة . وهنا برز زكي الإبراشي باشا بمد نفوذه في كل مكان ، ويتدخل في شئون الحكم كما يشاء ، وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه ، عندما سافر صدقي باشا إلى أوروبا للاستشفاء وقضى هناك أربعة أشهر (٧١) .

وقد زاد الطين بلة عندما أقدمت السياسة البريطانية على خطوة اهتزت لها قوائم النظام السياسي في مصر . ففي أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسي لورين ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، وتعيينه سفيراً لـ إنجلترا في تركيا ، وعينت السير مايلز لامبسون خلفاً له ، على أن ينفذ التبديل بعد انتهاء العام . وسرعان ما اتخذ هذا النقل كدليل على تغيير مزعم في السياسة البريطانية ، وانهمر وابل من الإشاعات التي تناقلتها الألسن في شوارع القاهرة في هذا المعنى . ومع أن الصحف الانجليزية أنكرت حدوث مثل هذا التغيير في السياسة البريطانية ، وتنبأت أحداها « التايمز » بأن « خيبة الأمل



• ستكون من نصيب الزعماء السياسيين المصريين الذين يهيمنون في الحيزان متوقعين أن نقلا عاديا في السلك السياسي يقصد منه انقلاب في السياسة البريطانية التي شعارها عدم التدخل في شئون مصر الداخلية ، - برغم هذا ، فإن صدقي باشا نفسه توجس خيفة من هذا النقل ، فصرح وهو في باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامي الجديد في مصر سياسة الحياد نحو مصر كالسير برسي لورين ، فلا يتدخل في السياسة المصرية ، لأن هذه الخطوة وحدها أوجدت في مصر كثيرا من السكينة والعلمانية . ثم ادلى بتصريحات أخرى أبدى فيها استياءه لهذا النقل (٧٢) .

رأى صدقي باشا في تلك الظروف من الصحافة تقديم استقالته من منصبه : فهامى السياسة البريطانية توشك أن تأخذ اتجاهها جديدا ، وفي الوقت نفسه ازداد التدخل من جانب القصر في شئون الحكم حتى باتت « الحالة لا تطاق » ، وعلى ذلك فلم يعد من سبب يدفعه للتمسك بالحكم . ولكن الملك فؤاد أظهر من الاستمسك بوزيره ما جعله يرضى بالبقاء . ولكن الى حين ، فسرعان ما وقعت أزمة جديدة حول اجراء تغيير في الوزارة ، عندما رأى القصر تعيين حسن صبرى باشا وزيرا للمالية ، ورأى صدقي باشا أن يعين وزيرا للمواصلات أو في وزارة أخرى ، على أن يعين حافظ عفيفي باشا وزيرا للمالية . فلما استحکم الخلاف ، قدم صدقي باشا استقالته الى الملك يوم ٢١ سبتمبر ، وقبلت في هذه المرة (٧٣) .

#### تلقى دستور ١٩٣٠ :

في الفترة التي أعقبت استقالة الوزارة ، أخذت القشرة الدستورية التي أخطى صدقي باشا ورامها نظامه تتشقق وتتكسر وتتكشف من خلفها أوتوقراطية عاقبة تكشر عن أنيابها وتسعى لعقر من أحسن اليها . وقد بدأ ذلك عندما تألفت الوزارة الجديدة . فقد تجاهل الملك فؤاد التقاليد الدستورية المرعية باستشارة زعيم الغالبية البرلمانية التي سوف تتقدم اليها الوزارة الجديدة لاجراز ثقتها قبل أن تمارس وظيفة الحكم ، وقام بتعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا للوزراء ، بينما كان موجودا حينذاك في باريس . وقبل أن يصل عبد الفتاح يحيى باشا الى مصر ، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة ، وأذيعت أسمائهم في الصحف . ومن الطريف أن الملك تذكر فيما يبدو التقاليد الدستورية بخصوص استشارة

الزعماء ، فأذاع في الصحف نفسها ، التي نشرت اسم رئيس الوزراء الجديد وأسماء الوزراء ، أنه قرر البدء بالاستشارات التقليدية لهذا الغرض ذاته ، وأنه أمر لذلك باستدعاء يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ على أن يتبعه آخرون (٧٤) .

ولاريب أن صدقي باشا كان يصدق النظام الذي أقامه . فعندما خرج من الحكم صارع في اليوم نفسه ، بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية ، بإصدار بيان صرح فيه بأن « حزب الشعب الذي يتشرف برياسته قد قام على الأسس الدستورية ، ولأجل ذلك يرى أن كل وزارة تتألف ، يجب أن تتقدم في الحال إلى البرلمان لتتال ثقة عملا بحكم الدستور » (٧٥) . وكان صدقي باشا يقصد بهذه العبارة أنه بوصفه رئيس الأغلبية البرلمانية يجب أن يستشار في تأليف الوزارة الجديدة ، وأن أي وزارة جديدة لن يتيسر لها ممارسة الحكم إلا عن طريق موافقة وثقة . ولكن صدقي باشا لم يلبث إزاء هذه المحاولة المتواضعة لاثبات وجوده ووجود حزب الشعب في الميدان ، أن فوجيء بسلسلة من اللطمات الملكية تنهال على صدغيه الاثنين . فلم يكتف الملك فؤاد بإهمال استشارته والاستهانة بالأغلبية البرلمانية لحزب الشعب ، بل أنه اختار لرياسة الوزارة خصما سياسيا لصدقي باشا سبق له أن فصله من وزارته في أوائل تلك السنة على أثر خلافهما بسبب قضية البندراوى ، وهو عبد الفتاح يحيى باشا . ولم يلبث أن بالغ في الاستهانة بصدقي باشا ، فاختار لعضوية الوزارة الجديدة وزيرين من حزب الشعب هما : إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك ، دون أن يعلم صدقي باشا نفسه بهذا الاختيار ، واضعاً بذلك حزب الشعب في تجربة ، أو اختبار حقيقى لمعرفة ما إذا كان هذا الحزب قد بلغ من النظام والتجانس والقوة حدا يمكنه من الثبات في وجه الصدمات ويمكنه من الكفاح والجلاد .

ولم يتردد صدقي باشا في قبول التحدى ، مبالغا في تقدير قوته . فسارع بجمع الأعضاء الشعبيين في مجلسى النواب والشيوخ ، واستصدر قرارا من هذه الهيئة « بتجديد الثقة الكاملة بدولته ، واعتمادها التام على زعامته الرشيدة » ، وأوعز إلى جريدة الأهرام بأنه إذا قبل واحد من الوزيرين اللذين اختارهما الملك ، منصبا وزاريا دون استئذان الحزب الذى ينتمى إليه ، فإنه يكون بذلك خارجا منه بحكم النظام » (٧٦) . وكأنما أراد صدقي باشا أن يتلاقى في الوقت نفسه مع القصر في منتصف الطريق ليتلاقى هزيمة محتملة ، فاقترح ضم محمد علام باشا إلى الوزيرين

الشعبيين ، • ليكون الحزب ممثلا فى الوزارة تمثيلا كافيا • (٧٧) • وكان هذا فى الحقيقة أضعف الايمان ، بل كان الكفر بعينه ، لأن الوزارة كانت مؤلفة من عشرة وزراء ، بينما كان عدد أعضاء حزب الشعب فى مجلس النواب ٨٥ من ١٥٠ ، فكيف يعد تعيين ثلاثة وزراء فى الوزارة فى حسابان رئيس حزب الشعب تمثيلا كافيا ؟ على أن الملك فؤاد أبى مع ذلك أن ينقذ كرامة وزيره الأول السابق بإجابة هذا المطلب البسيط ، فلم يقبل سوى العضوين الشعبيين السالفى الذكر • ولم تلبث أن جاءت المفاجأة من نفس هذين الوزيرين ، فقد رفضا موافقة صدقى باشا على أن دخول عضوين فى الوزارة لا يحقق تمثيل حزب الشعب فيها تمثيلا كافيا ، ولمعنى ذلك قبولهما الوزارة برغم أنف الحزب • وازاء هذا لم يجد صدقى باشا ، وقد أحيط به ، الا أن يقرر فصل هذين الوزيرين من الحزب • عملا بالتفويض الذى منحه مجلس ادارة الحزب وهيئته البرلمانية للرئيس • • (٧٨) وهكذا خرج حزب الشعب من الحكم بالرغم من اكثريته البرلمانية •

على أن ما حدث بعد ذلك كان أدعى الى أشد العجب • فقد أصر عبدالفتاح يحيى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، على أن حزب الشعب ممثل فى الوزارة ، وأن هذا • أمر واقع لا يقبل الجدل • • كيف ؟ قال : • لقد قبلت رئاسة الحكومة وأنا نائب رئيس حزب الشعب ، وقبل زميلى الاشتراك معى بصفتها عضوين فى هذا الحزب • فما نشر من رئاسة حزب الشعب لا سند له ولا يسلبها صفتها • (٧٩) • وكان من نتيجة هذا التصريح الطريف أن برز سؤال عويص جدا هو : من هو الذى يعبر تماما عن رأى حزب الشعب ؟ رئيس الحزب الذى لا يزال يتولى رئاسته ، والذى أعلن الحزب ثقته به واعتماده على • زعامته الرشيدة • منذ أيام معدودة ، أم نائب رئيس الحزب الذى قلم استقالته منه منذ شهور تسعة ؟ • على هذا السؤال كان يتوقف مصير حزب الشعب وكرامته ، فاما أن يصمد أمام هذا التحدى الفريد ، فتكون النتيجة طبعاً حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة تأتى بأغلبية لحزب الاتحاد ، واما أن يدعن ويؤثر السلامة والعافية ، فتنتهى الأزمة وتبقى للحزب أغليته البرلمانية ، حتى ولو على حساب الكرامة السيامية • على أن الحزب كان يدرك أنه لا سند له من الشعب الذى يتسمى باسمه ، وأن سنده الوحيد هو القصر الذى لا سند له الا ايام ، ولهذا فقد اجتمع الحزب فى يوم ٢ أكتوبر ليقرر • الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا الى حظيرة الحزب ،

وتأييد الوزارة مادامت ماضية في خطته ، قائمة بخدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة » (٨٠) . كما قسم ثلاثون عضوا من أعضاء الحزب طلبا ببقاء الوزيرين المفصولين في الحزب ، فوافق عليه مجلس إدارة الحزب ، برئاسة صدقي باشا نفسه (٨١) . وبهذا القرار العجيب بدا وكأن الازمة قد انتهت بالانفراج ، على أن كأس الذل الذي كان يتعين على حزب الشعب ورئيسه أن يحتسيه حتى الثمالة ، كانت لا تزال بها بقية ، فلم يشأ عبد الفتاح يحيى باشا إلا أن يبدي دهشته وتبرمه لما ورد في قرار الحزب من الترحيب بعودته الى حظيرته ، لأنه لا يزال عضوا في الحزب ، حيث أن استقالته لم تكن قد قبلت . كما أظهر غضبه لأن يجعل الحزب في قراره كفاية وزرائه محل بحث ، « لأن الكفاءة صفة ثابتة لأعضاء الوزارة الذين أخذتهم لمعاونتي » (٨٢) . وبهذا الصلف وقلة الاكتراث بأجواز تأييد الغالبية البرلمانية ، شرع عبد الفتاح يحيى باشا في ممارسة الحكم في ظل النظام الدستوري المحتضر . ولم يلبث أن تولى رئاسة حزب الشعب أيضا عندما قسم صدقي باشا استقالته منها في أوائل نوفمبر ١٩٣٣ ، ذاكرا فيها أن الحزبية في مصر ليست من النوع الذي يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها في البلاد التي لم تنضج فيها الحياة النيابية » (٨٣) .

\*\*\*

### انتهاء الحياد الانجليزي

على أن الأمور لم تبطل أن جرت نحو انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا نفسه ، وانتهاء التجربة الدستورية ذاتها . وكان ذلك في هذه المرة بسبب ظهور الانجليز على المسرح السياسي . ففي أوائل عام ١٩٣٤ سقط الملك فؤاد فريسة مرض خطير استمر معه طوال العام ، وأقعده عن مباشرة أمور الحكم . وقد نشأ عن ذلك أن أصبح الايراشي باشا ، ناظر الحاضرة الملكية ، هو الحاكم الحقيقي للبلاد ، مما أثار الاستياء والتذمر في جميع الأوساط . وكان من شأن هذا الموقف أن أخذ يشد اهتمام انجلترا الى مصر لمواجهة أمرين : الأول ، احتمال وفاة الملك ، والثاني احتمال امتداد مرضه . قعيما يختص بالاحتمال الأول لم يكن « فاروق » ولي العهد قد بلغ في ذلك الحين السن القانونية لتولي شئون الحكم . ومن ثم كان الأمر يقتضي ، طبقا لقانون تنظيم وراثه العرش ، أن يرضع الملك فؤاد في مظهر خاص أسماء أوصياء ثلاثة ، لا يفضى الا بعد وفاته ، وأن يكون ذلك في البرلمان أمام أعضائه . وقد رأت انجلترا أن يكون لها اليد

العليا في اختيار أشخاص الاوصياء على العرش المصري ، حتى تضمن ولاء هؤلاء الاوصياء لبريطانيا وقراراتهم نفوذها في مصر (٨٤) . أما فيما يختص بالاحتمال الثاني ، وهو امتداد مرض الملك ، فقد رأت بريطانيا ضرورة تعيين مجلس وصاية على الملك في أثناء مرضه ، أو تعيين الأمير محمد على قائما مقامه الى أن يشفى ، وذلك حتى لا ينتقل الحكم الى أيدي غير مسئولة ، وطلبت في الوقت نفسه طرد الابراشي باشا من القصر (٨٥) .

فماذا كان موقف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا من هذا التدخل الانجليزي ؟ في ذلك الحين كانت الظروف تعمل ضد عبد الفتاح يحيى باشا ، فبالإضافة الى أن طبيعة تكوين هذه الوزارة ، والظروف التي كانت تعمل فيها ، كانت تسلبها بطبيعتها القدرة على مواجهة الانجليز والدخول معهم في معركة ، فإن الوزارة كانت من ناحية أخرى تتعرض في ذلك الحين لحملة شديدة من جريدة « السياسة » تمس نزاهتها في الحكم ، وذلك في تهمة وجهتها للجريدة لوزير الاشغال تنسب له فيها أنه عهد بمقاولات كبرى الى أحمد عبود باشا ، من غير أن تحترم فيها أحكام القانون المالي والتقاليد المرعية في مثل هذه الاحوال . وقد سمعت محكمة الجنايات في قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، كان اهتمام الصحف فيها واهتمام الجمهور بكل ما حدث في المحكمة بالغاية مداه . ثم حكمت المحكمة ببراءة حفي بك محمود صاحب المقالات التي نشرت بجريدة السياسة ، كما أيدت محكمة النقض هذا الحكم في أهم أجزائه (٨٦) .

وهكذا عندما أراد عبد الفتاح يحيى باشا الوقوف في وجه الانجليز بسبب مسألة الوصاية على العرش ، شعر الانجليز فجأة بأن عليهم مسئولية عن موقف التأييد لوزارة مشكوك في نزاهتها ، « وأن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم في التفكير على كل اعتبار سواء » - حسبما قال المستر جرافتي سميث ، مساعد السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي ، للدكتور هيكل - ولم تلبث السلطات الانجليزية أن أخذت في احياء تقليد قديم كانت تمارسه في عهد الحماية أيام سطوة الانجليز وجبروتهم في المصالح والدواوين ، فكثر زيارات المندوب السامي ومندوبيه وكبار موظفيه الى المدن ومصالح الحكومة ومرافق الدولة ، لاجراج الوزارة ودفعها الى الاستقالة (٨٧) . وفي الوقت نفسه أخذت الاتصالات تدور مع الساسة المصريين لاحداث التغيير الوزاري المرتقب . وكان المرشحون لرياسة الوزارة الجديدة ثلاثة ، علي ماهر ، وحافظ عفيفي ،

وتوفيق نسيم • أما الاول فكانت ترشحه السراى والثانى كان يرشحه الانجليز والثالث كان اقرب من زميليه - قليلا - الى ارضاء الراى العام، أو كان حلا وسطا بين القصر والوفد والانجليز ، خصوصا وقد عرف انه اشترط لقبوله الرئاسة أن يعاد دستور ١٩٢٣ (٨٨) • وفى يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٤ انتهى الامر بتقديم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته الى الملك ، بانيا اياها على تدخل الانجليز فى مسألة الوصاية على العرش ، اذ ذكر انه « أبلغ رغبات للحكومة البريطانية لا يسعه قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » • فقبل الملك فؤاد هذه الاستقالة ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فالفها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ (٨٩) •

\*\*\*

وهكذا يفهم مما سبق أن الاحداث الداخلية هى التى كانت وراء تغيير الانجليز سياستهم بازاء النظام الجديد ، وهو تغيير محدود كما سنرى ، لانه سيكون قاصرا على معاداة هذا النظام دون أن يعمد ذلك الى السعى فى إعادة النظام القديم • ولهذا فقد وقع الدكتور هيكل فى خطأ كبير حينما عزا هذا التحول فى موقف السياسة الانجليزية الى رغبة الانجليز فى التقرب من الشعب المصرى وخطب وده ، وحينما اعتقد أن هذه الرغبة المزعومة كانت منبعثة من التدهور الذى طرأ على الموقف الدولى فى ذلك الحين • ففى الحقيقة أن الموقف الدولى لم يكن قد تطور فى ذلك الحين الى الحد الذى يهدد السلام ، أو يحمل الانجليز على التفكير فى خطب ود الشعب المصرى • وحتى ولو سلمنا جدلا بأن الموقف الدولى كان متدهورا ، وأن هذا التدهور كان وراء اتجاه السياسة الانجليزية نحو خطب ود الشعب المصرى ، فقد كان من المفروض أن يستمر هذا التقرب باستمرار تدهور الموقف الدولى • ولكن الثابت هو العكس تماما ، لأن السياسة التى اتبناها الانجليز بعد ذلك لم تكن بحال من الأحوال سياسة تقرب نحو الشعب المصرى ، أى لم تكن امتدادا للسياسة التى أملت - حسبما يقول الدكتور هيكل - تغيير وزارة عبد الفتاح يحيى باشا، بل لقد تصادمت هذه السياسة مع مشاعر الشعب المصرى القومية بدرجة استفزته الى القيام بثورة ثانية ، أو شبه ثورة ، فى عام ١٩٣٥ ، مع أن الحالة الدولية، حينما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية ، خطبته ، أو تصريحه المشهور فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ كانت قد بلغت منتهى التآزم بغزو ايطاليا للحبشة عن طريق الاريتريا والصومال فى أكتوبر ١٩٣٥ - أى قبل القاء التصريح المشهور بشهر تقريبا •

اذن فلا صلة بين انقلاب الانجليز على النظام الذى وضع أسسه  
صديقى باشا ، وبين الموقف الدولى وقاؤه ، لان الموقف الدولى عندما  
سيتم ، لن يدفع الانجليز الى التقرب من الشعب المصرى ، بل سنرى  
أنه سوف يدفعهم الى تشديد قبضتهم على مصر . وهذه الحقيقة على جانب  
كبير من الاهمية ، لانها متصلة ببواعث ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، باعتبارها  
معاهدة أبرمت تحت ضغط ظروف خارجية بالدرجة الاولى ، مما سيتناول  
فى موضعه .

## ٢ - معاهدة ١٩٣٦

### الظروف الداخلية والخارجية

#### خدعة المصريين في السياسة الانجليزية

لم يخدع المصريون في السياسة الانجليزية في وقت ما ، بقدر ما خدعوا فيها في خريف عام ١٩٣٤ ، حين أدى تدخل دور المندوب السامي في نوفمبر من هذه السنة الى انتهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا ومجيء نسيم باشا الى الحكم . فقد اعتقد المصريون ان السياسة البريطانية قد تغيرت ، وانها تتجه نحو استرضاء الشعب المصري . وقد بلغ انطباع هذا الأثر في أذهان المعاصرين مبلغا ترك أثره في مذكرات الدكتور هيكل الذي أصر - كما مر بنا - على تصوير هذا التغير الوزاري على أنه ثمرة لتحول السياسة الانجليزية نحو التقرب الى الشعب المصري وكسب مودته ، كنتيجة لظروف الموقف الدولي (٩٠) . ولم يكن هذا الاعتقاد قاصرا على الدكتور هيكل ، ففي الخطاب الذي ألقاه النحاس باشا في المؤتمر الوطني العام الذي دعا اليه في أواخر ١٩٣٤ ، وعقد في يومي ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ ، أصبح زعيم الأمة عن هذا الشعور بقوله : « ونحن نحس الآن ، ونأمل أن يصدق هذا الاحساس ، بأن السياسة البريطانية أخذت تتجه هذا الاتجاه ( الاتجاه الى الاتفاق ) ، وأن عهد فخامة المندوب السامي الجديد ، عهد تفاهم صحيح بين البلدين (٩١) » .

ولكيلا ننظم حاسة التنبؤ في الشعب المصري وزعمائه ، ينبغي أن نقول ان مجرد اختيار نسيم باشا لتولي الحكم في تلك الظروف ، كان كافيا وحده لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فان نسيم باشا كان قد أعلن نفسه كمعارض لدستور ١٩٣٠ ، وذلك من قبل أن يظهر هذا الدستور الى حيز الوجود السامي ، فقد كان نسيم باشا رئيسا للديوان الملكي حينما رفع صدقي باشا الى الملك مشروع دستوره .



فوضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعارض في إصداره على الصورة التي قدمها صدقي باشا . ولكن الملك فؤاد لم يأبه لنصحه ، فقدم استقالته من منصبه . وقد حدث بعد ذلك أن أراد الملك تعيينه عضوا في مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم باشا رفض هذا التعيين ، حتى لا يقسم يمين الولاء لدستور لا يرتضيه (٩٢) . ولهذا فقد رسخ في أذهان الوفدين أن الوزارة النسيمية إنما هي «وزارة انتقال» لا «وزارة استقرار» (٩٣) .

وفي الحق أن الأحداث تجرت في أعقاب ذلك عند حسن ظن الشعب المصري بالتغيير الوزاري الجديد . ففي يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، أي بعد أسبوعين تقريبا من اعتلاء نسيم باشا الحكم ، صدر أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ ، وحل مجلس البرلمان القائم على أساسه (٩٤) . فكان هذا الأمر تنويجا لكفاح الشعب في خلال السنوات الأربع السابقة في سبيل إلغاء ذلك النظام الذي فرض عليه فرضا . ومع أن هذا الأمر اشتمل على شيء غريب حقا ، وهو أنه لم يعد دستور ١٩٢٣ ، تاركا البلاد تحت الحكم الأتوقراطي بطريقة مباشرة ، إلا أن هذه الحقيقة لم تسبب كثيرا من القلق في ذلك الحين ، ولم تخفف من شدة الاعتقاد في تحول السياسة البريطانية نحو استرضاء الشعب المصري ، بدليل أن عبارة النحاس باشا السالفة الذكر ، التي يعرب فيها عن هذا الاعتقاد ، قد قيلت بعد أربعين يوما من إلغاء دستور ١٩٣٠ وعدم إعادة دستور ١٩٢٣ مكانه . ومع ذلك ، فاحقا للحق نقول : إن جريدة البلاغ الوفدية قد ساورها في ذلك الحين بعض القلق بخصوص عودة دستور ١٩٢٣ ، فكتبت في ١٠ يناير ١٩٣٥ تقول « أما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، وحينئذ تجري انتخابات وتخل وزارة نسيم باشا الطريق بحكم الأغلبية التي لا شك في أنها ستكون وفدية ، وتكون وزارة نسيم باشا «وزارة انتقال» كما كانت وزارة المغفور له عدلي باشا يكن في أواخر عام ١٩٢٩ ، وأما ألا يعود دستور ١٩٢٣ ولا تجري انتخابات ولا تخل الوزارة الطريق لحكم الأغلبية ، وحينئذ تحكم الوزارة على أنها «وزارة استقرار» ، وحينئذ أيضا يجب أن تخوض معركة فضال مع الوفد . وهذا ما نستبعد » . ثم قالت : « على أنا لا ننسى أن هناك عاملا قويا ، هو السياسة البريطانية التي لا تزال غايتها غير جلية . ولسنا ممن يسبقون الحوادث ، ولكن إذا تبين غدا أن تية السياسة البريطانية مبيتة على أن لا دستور بعد اليوم ، وأن الحكم يجب أن يكون أوتوقراطيا كما هو

الآن ، فان الخطة التي نفسها المستر بترسون (القائم بعمل المندوب السامي) ستكون أكبر خضعة خبيثة سينكشف أمرها في وقت قريب » .

كان هذا مجرد قلق عابر أبدته الجريدة الوفدية ، وصرحت بنفسها انها تستبعد ، وفيما عدا ذلك فقد قامت سياسة الوفد منذ ذلك الحين على الاطمئنان للسياسة البريطانية وترجي الخير منها ، وتمثل هذا في امرين : الاول مهادنة المندوب السامي الانجليزى الجديد ، استنادا الى البوادر التي كانت توحى بأنه منيؤيد إعادة دستور ١٩٢٣ ، والثاني الاخلاص في معاداة القصر ، لدرجة أن مجلة «روزاليوسف» الوفدية عندما نشرت في تلك الأثناء خطابا مفتوحا الى الملك تطالبه فيه بإعادة الدستور وانهاء الحالة الشاذة القائمة ، تعرضت لتأنيب شديد من السلطات الوفدية ، وكان مما قاله الاستاذ مكرم عبيد للسيدة « فاطمة اليوسف » مسنكرا : « كيف تكتبين خطابا مفتوحا للملك ؟ لقد ظن الناس أننا نريد بذلك مصالحته ، وهذا غير صحيح » (٩٥) . ومن هنا نلمح بعض تلهف الوفد على ابرام الاتفاق مع الانجليز للتفرغ لمجابهة القصر .

#### الوفد يسترد قوته وينظم صفوفه

على كل حال فقد أخذ الوفد في ذلك الحين يتجه في ذكاء الى الاستفادة من الظروف التي تهيأت له بتولى نسيم باشا الحكم ، في تنظيم صفوفه واستعادة قوته التي أوهنتها مطرقة صدقي باشا الحديدية طوال السنوات الأربع السالفة . وهو الضعف الذي سمح في عام ١٩٣٣ بقيام حركة فاشية بقيادة الاستاذ أحمد حسين ، تحت اسم « جمعية مصر الفتاة » ، تعلق بها آمال بعض الشباب المصري من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعات مضافا اليهم فريق من الطبقات الأخرى الذين في مثل سنهم ، والذين استهوتهم أفكار الجمعية المشتقة من منابع فاشية ونازية : إعادة مجد مصر القديم ، وتأسيس امبراطورية شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعّم الاسلام ، واشغال القومية المصرية حتى تصبح « المصرية » هي العليا وتصبح مصر فوق الجميع (٩٦) .

على كل حال فقد كانت سياسة نسيم باشا التي سار عليها في ذلك الحين تقوم على التقرب من الوفد الى أقصى حدود التقرب ، ودرجة أنه أشركه معه في الحكم اشراكا فعليا . ويصف النحاس باشا كيفية هذا الاشراك ، أو هذه الشركة ، فيقول : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية ،

فتركناها للوزارة ، وليست هي بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمار السياسية ، فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ، ودون ان يقر الوزارة على ما لم تتفق معنا فيه ، (٩٧) .

على كل حال فقد اتجه الوفد - كما ذكرنا - الى الاستفادة من هذه الظروف المواتية له ، في تنظيم صفوفه واستعادة قوته . وكانت المصالح المحمية للوفد والأحرار الدستوريين في المدن والأقاليم فدأصابها من نصريين الحكومة في عهد دستور ١٩٣٠ أكبر الضرر والأذى ، فقد فصل الموظفون الذين بدرت منهم بدرة نداء على ميلهم لاي من هذين الحزبين ، وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمانوا الحكومة في انتخابات صدقي باشا ، واضطرت وزارة ذلك العهد الغابر الى مبالاة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها . وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ، ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس . ولهذا كان على نسيم باشا واجب مريح هو إعادة الأمور الى نصابها الطبيعي ، حتى يطمئن أنصار الحزبين الى أن مناصرتهم لم تذهب سدى . ولكن نسيم باشا كان - كما يقول الدكتور هيكل - « وفدى الهوى » ، ومن ثم فقد تغلبت عليه نزعة ارضاء أنصار الوفد على نزعة ارضاء الأحرار الدستوريين . وكان هذا من الأسباب التي جعلت حزب الأحرار الدستوريين يتجه الى معارضته في ذلك الحين « في تحفظ » (٩٨) .

في ذلك الوقت رأى الوفد أن يقوم بحركة قوية تحيي سمعته الداخلية والخارجية ، ويعلن فيها تشبثه بدستور ١٩٢٣ ، وعدم رضائه بغيره بديلا . وكانت الصحف الانجليزية قد خرجت في تلك الأثناء ترويج لفكرة دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ ، - وهو ما سوف نرى أنه كان يعبر تماما عن سياسة الحكومة البريطانية في ذلك الحين - وكان مما وصفت به جريدة « الدليل تلغراف » دستور ١٩٢٣ أنه « وثيقة وضعت على عجل ، وقامت على الطراز الاوروبى ، برهنت الحوادث قبلا على أنه لا يصلح للبلدان المتأخرة سياسيا ، وعلى أنه يلائم تماما سلطة الوفد وسيادته » (٩٩) . هذا هو منشأ فكرة المؤتمر الوطنى الوفدى الكبير الذى دعا الوفد لجأته وانصاره الى عقده في ٩ ، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ . وما لا شك فيه أن هذا المؤتمر كان اتجاها جديدا في النشاط الحزبى والوطنى لم تشهد البلاد من قبل . فقد شهدته عند عظيم تراوح بين العشرين ألفا والثلاثين ألفا ، وألقى فيه زعماء الوفد أبحاثا عميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية

والاقتصادية (١٠٠) . وقد جنى الوفد ثمرة هذا المؤتمر دعاية  
طيبة في الداخل والخارج ، فكتبت جريدة « النيويورك تايمز » تقول :  
« ان الوفد يبرز بعد احتجابه الأخير منظماً تمام التنظيم ، ولا يلقي منازعا  
مهما في الميدان . فهو يمثل في مصر الدور الذي يمثلته حزب المؤتمر في  
الهند (١٠١) » . كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه  
« المشروع العظيم الأول في مصر من نوعه » ، وأنه « أول اجتماع قام به  
الوفديون منذ أربع سنوات وأبدوا فيه آراءهم بحرية تامة » ، ثم قالت :  
« ومعلوم أن أحوال الشرق الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام  
حركات وطنية ، ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التي للوفد (١٠٢) » .

وبالفعل فقد أعلن الوفد في المؤتمر عن طائفة من الإصلاحات التي  
اعتزم ادخالها على نظامه الداخلي ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية  
والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم مالياتها  
 واجتماعاتها . وتنظيم لجان الشبان والعمال ، وتوسيع نطاقها ، والعهد  
اليها بتشجيع الصناعة الوطنية فوق أعمالها السياسية . وانشاء النوادي  
السعدية في المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية يكون الغرض منها  
إذكاء الروح الوطنية من نواحيها المختلفة السياسية والدستورية  
والاقتصادية (١٠٣) . وكان هذا التنظيم الذي أجراه الوفد في صفوفه  
في الواقع بمثابة الاستعداد لمعركة كانت البوادر تدل على أن ميعادها آت  
لا ريب فيه .

### تطور المسألة الدستورية :

ففي ذلك الحين كانت المسألة الدستورية قد أخذت تتطور تطورا  
سيئاً يؤدي الى الاصطدام بالوفد وبالشعور الوطني في جميع أنحاء  
البلاد . فلقد كان من نتيجة نشوب المارك الدستورية الطويلة التي دارت  
بين الشعب والملك منذ اصدار دستور ١٩٢٣ ، والتي انتهت معظمها  
بتدخل من الانجليز ، اما لصالح الشعب في بعض الأحيان ، أو لصالح  
الملك في أحيان أخرى ، حسبما تتفق أية حالة من الحالتين مع مصالح  
الانجليز أنفسهم . أن أصبح الانجليز تلقائياً في مركز ممتاز بين  
السلطتين المتنازعتين ، بحكم كونهم عنصراً مرجحاً لكفة احدهما على  
الأخرى ، وأن أصبح أمر الدستور في أيديهم بعد أن كان تصريح ٢٨  
فبراير قد جعل أمره في يد الملك وشعبه .

وهكذا عندما تولى نسيم باشا الحكم ، تقلص الى الانجليز طاليل.

الادن بإعادة دستور ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أسامه • كما أعلن  
رغبة مصر فى إبرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين  
بازاء الأخرى • ولقد كان نسيم باشا يرجو أن ترد الحكومة الانجليزية  
على طلباته بالإيجاب أو الرفض ، ولكن الأيام والشهور انقضت دون أن  
يتلقى مثل هذا الرد ، مما تسبب عنه أن أخذ صبر الجماهير ينهد ،  
ويبدى الطلبة فى الجامعة قلقهم من موقف الوزارة (١٠٤) •

ولم تلبث الأمور أن أخذت تتطور تطورا سيئا عندما أخذت  
الدسائس تظهر فى الأفق فى ذلك الحين من جانب الأبراشى باشا فى  
القصر ، وفى الأزهر على يد الشيخ الظواهري ، مما جعل الوفد يحس  
بضرورة الإسراع فى العمل لعودة الدستور ، كما جعله لا يجد مفرا من  
التدخل لدى الوزارة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد لهذه  
الحالة (١٠٥) • وبناء على هذا طلب نسيم باشا من الملك فؤاد فى ١٨ ابريل  
سنة ١٩٣٥ ، مستعينا بالمندوب السامي السير مايلز لامبسون ، خروج  
الأبراشى والشيخ الظواهري من منصبيهما ، فلم يجد الملك مفرا من  
الموافقة على هذا الطلب فى الشهر نفسه (١٠٦) •

وفى اليوم نفسه ، الذى تقدم فيه نسيم باشا بهذه المطالب الى  
القصر ، رفع اليه كتابا تاريخيا فرض اليه فيه أمر إعادة دستور ١٩٢٣  
منقحا طبقا لنص الدستور المذكور ، لو رأى الملك تنقيح شيء فيه ، أو  
تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور  
جديد • ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب أمرا غير مألوف • ومنطويا على  
معان كثيرة ، فقد أجاب الملك وزيره الأول بكتاب أرسله اليه بعد ثلاثة أيام  
يخبره فيه أنه يؤثر إعادة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما  
تدعو اليه الأحوال (١٠٧) • ويبدو أن نسيم باشا كان يظن أن الملك فؤاد  
لا يرغب فى إعادة دستور ١٩٢٣ ، فأراد أن يرمى بعبه رفض اعادته على  
عاتقه ، وينجو هو أمام أغلبية الأمة من تبعه هذا الرفض • ولكن الملك  
بالرغم من مرضه ، كان سريع الخاطر • كما يقول الشيخ الظواهري :-  
فقد أدرك مناورة نسيم باشا فرد عليه الرد السابق (١٠٨) •

وعلى كل حال فبهذا الرد من الملك فؤاد ، أصبح موقف جميع القوى  
السياسية فى مصر واضحا من ناحية ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ولم  
يبق الا أن يعلن الانجليز موقفهم رسميا أيضا ، اما بالرفض أو بالقبول  
فيتحدد الموقف السياسى تبعا لهذا الموقف • ولما كان الانجليز قد آثروا

الصمت كما مر بنا ، فقد اتصل نسيم باشا بالمنسوب السامي ليتصل بحكومته ويطلب منها أن تكشف موقفها . ولم يلبث أن وصل رد في شهر مايو ١٩٢٥ ، وفيه تطلب الى مندوبها في مصر أن يبلغ الحكومة المصرية « ان الحكومة البريطانية لا تعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت المناسب ، وهي ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة في مصر بما فيها الوفد ان أراد » (٩-١٠) .

ازاء هذا الرد الذي يتعارض مع رغبة البلاد كلها ، والذي يتناقض مع الرد الذي أرسله الملك الى نسيم باشا ، الذي يؤثر فيه إعادة دستور ١٩٢٣ . لم يجد نسيم باشا بدا من التشاور مع الوفد ، فدعا النحاس باشا وثلاثة من زملائه الى الاجتماع به وبثلاثة من الوزراء في حديقته بشارع الهرم ليبسط لهم تفاصيل الحال ، وفي هذا الاجتماع أبدى النحاس باشا وزملاؤه اعتراضهم على تدخل الحكومة البريطانية في مسألة من أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدستور ١٩٢٣ تمسكا تاما . وقد عرض عليهم نسيم باشا تقديم استقالته الى الملك ، ولكنهم يعد تبادل الرأي رأوا أن تبقى الوزارة في مناصبها ، على أن يواصل نسيم باشا سعيه لازالة الصعاب في سبيل الدستور ، وإن يحتاج في الوقت نفسه على الانجليز لتدخلهم غير المشروع في أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما (١١٠) .

على أن الأمل في أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها تجاه الدستور لم يلبث أن خاب في يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥ عندما ألقى السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطاني ، تصريحه المشهور الذي اشتعلت على أثره الثورة في مصر . ولكن هذا التصريح يرتبط أيضا بتطور الحالة الدولية وقيام الازمة العالمية ، مما يجعل من المناسب البدء أولا بعرض تطورات هذه الحالة .

### تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الموقف الداخلي :

في ذلك الحين كانت السحب الدولية قد أخذت تتجمع في سماء أوروبا لتدفع أمامها المسألة الدستورية ومعها المسألة الوطنية دفعا حثيثا . فقد تفاقمَت المشكلة الحبشية وتعمدت الحالة الدولية عندما أخذت إيطاليا توالى ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية . ولم يلبث

أن عرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب في الأفق . وهنا أخذ الموقف الداخلي في مصر يتأثر تأثراً شديداً بهذا التهديد الخطير للسلام العالمي . ذلك أن الحرب إذا وقعت ، «دارت» - كما يقول النحاس باشا - «على حدود مصر وعند منابع النيل» . بل ربما كانت مصر ميدانها برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف إلى ناحية أعظم خطراً ، فقد تضاعفت الحاجة لاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة ، كي يتولى نواب الأمة تسيير أمورها في ذلك الجو العاصف المضطرب . وأصبح ضرورياً تحديد مركز مصر الدولي تحديداً دقيقاً ، حتى إذا جد الجدد وقعت الواقعة كانت مصر على بينة من أمرها (١١١) .

وهكذا أخذ الموقف الدولي يلعب دوره في التأثير على الموقف الداخلي في مصر ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية . وفي الحقيقة أن صلة النزاع المصري البريطاني بتطورات الحالة الدولية لم تتوثق في وقت من الأوقات ، كما توثقت عام ١٩٣٥ ، ومن قبل في عام ١٩٢٩ . فقد أسفر تحسين الموقف الدولي عام ١٩٢٩ عن مشروع محمد محمود - هندرسون ومشروع النحاس - هندرسون ، اللذين سجلا تقدماً في المطالب الوطنية بالنسبة للمشروعات المتأخرة ، ومنجد أن تدهور الموقف الدولي عام ١٩٣٥ سوف يؤدي إلى تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ العسكرية .

ولعل بهذه المناسبة أن نذكر أن بعض المؤرخين والباحثين يعزو تشديد نصوص معاهدة ١٩٣٦ إلى ضعف المفاوضات المصرية . فهم يقولون أن تدهور الموقف الدولي كان من شأنه أن يعزز مركز المفاوضات المصرية في هذه المعاهدة لا إضعافه ، لأن بريطانيا كان لها في نجاح المفاوضات والوصول بها إلى تسوية نهائية مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر ، إن لم تفقها . واضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر . وعلى أسوأ الفروض - كما يقول الاستاذ شفيق غربال - فماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وإمبراطوريتها ؟ (١١٢) . وقد ذهب الدكتور مصطفى الحفناوى إلى أن انجلترا «كانت ترجو ببجدع الأنف أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب» ، ولو أن السياسة المصرية قد فهموا ذلك لاستطاعت مصر أن تقبض من انجلترا الثمن ، وأن تحملها على تغيير أسلوبها الاستعماري ، رضيت أم كرهت (١١٣) .

ومما لا ريب فيه أن ما اشتمل عليه هذا القول من إشارة إلى اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولي ، وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية

مصر ، صحيح تماما • ولكن ليس صحيحا أن هذا الاهتمام الكبير من جانب إنجلترا كان يدفعها للحرص على تسوية المسألة المصرية بأى ثمن قبل قيام الحرب • والصحيح - وهو ما كشفه موقف إنجلترا الذى سيوضح بعد قليل - ان إنجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متحررة من أغلال معاهدة تشتمل على تقييد حريتها فى العمل على أرض مصر • فعندما نشبت الازمة الانجليزية - الايطالية - كما يقول الأستاذ ارنولد توينبى - لم يكن يقيد مركز إنجلترا فى مصر سوى تصريحها الذى أصدرته من جانب واحد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك بعد أن سقطت السيادة العثمانية عن مصر بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان فى ٢٤ يولييه ١٩٢٢ • وكان تصريح ٢٨ فبراير قد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظ إنجلترا بأربعة أمور بصورة مطلقة ، الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بشأنها مع الحكومة المصرية • وأول هذه الأمور تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ، والثانى الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة • ومن ثم فقد كان احتفاظ إنجلترا بهذه اليد المطلقة فى استخدام الأراضي المصرية ومياهها الاقليمية ، عند نشوب الازمة الدولية ، عاملا من عوامل اغتباط السلطات البريطانية التى كانت مسئولة عن تحركات القوات المسلحة البريطانية ( ١٠٤ مكرور ) •

وفى الحقيقة أن إنجلترا لم تقبل عقد معاهدة مع مصر فى عام ١٩٣٦ ، الا بعد أن حصلت على المميزات التى كانت ترجو الحصول عليها من عدم إبرامها ، وأن إنجلترا كانت تنظر الى تجربة الحرب العالمية الاولى باعتبارها تجربة ناجحة لا بأس من اعايدها • وعلى العكس من ذلك كانت مصر تنظر الى تجربة الحرب العالمية الاولى باعتبارها تجربة اليمة ومخيفة • لا بد من تحاشيها مهما كان الثمن • وفى هذا يقول النحاس باشا فى خطابه فى عيد الجهاد الوطنى ١٩٣٥ : « يجب أن يكون معلوما أن الحالة فى مصر الآن تختلف كل الاختلاف من الناحيتين الشرعية والمعنوية عنها فى عام ١٩١٤ ، عندما اندلع لهيب الحرب العظمى • فلن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها ، وتصرف أموالها ، وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها ، قهرا وغلابا ، وقوة واقتصابا • ولكنها ترحب مخلصه بأن تنود عن كيائها بكل ما هو فى مقدورها ، متعاونة فى الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلدا حرا



يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام ، ( ١٠٥ مكرر ) • هذا هو مفتاح معاهدة ١٩٣٦ الحقيقي •

وسنرى فيما يلي كيف تأثر الموقف الداخلى بغيوم الحالة الدولية •  
ويحسن هنا أن ندع رئيس الوفد يروى بنفسه تطورات الموقف على أثر تفاقم المشكلة الحبشية ، فقد قال : « هنا أصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستوري وحده ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال • وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد أن رأينا الغيوم تتجمع في الأفق الدولي ، لابلأغه رسميا . لهم • وقد أبلغنا نسيم باشا أنه تكلم فيه بطريقة اجمالية مع فخامة المندوب السامي قبل سفره بالأجازة ليقف حكومته عليه ، ثم تكلم تفصيليا مع جناب المستر كيلى عندما كان جنابه مندوبا ساميا بالنيابة • ثم صدر البلاغ الرسمي الآتى الذى أرسله معاهدة نائب المندوب السامي باسم حكومته الى دولة رئيس الوزراء : « ان حكومة جلالة الملك تدرك مصالح مصر حق الادراك ، وتعرف القلق الذى يساورها فى الوقت الحاضر • فليثق دولة الرئيس بأنه اذا دعت الظروف ، فان حكومة جلالته ستواصل اطلاع الحكومة المصرية ومشاورتها فى شأن جميع تطورات الموقف الدولي التى قد تمس مصالح مصر من قرب » •

• وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا التبليغ بداية لها ما بعدها •  
فصارحناء بوجوب التعقيب عليه على كل حال ، لأنه اذا كان بداية وجب الا تبطل ، بعده الغاية المحققة لرغبات البلاد ( المعاهدة ) واذا كان نهاية فهو مضر لا قبله • وأوضحنا أنه لا يصح أن تستقل الحكومة بالتشاور دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما أنه لا معنى للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق حر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد ، ( ١٠٦ مكرر ) •

كان هذا قبل أن تتطور الأزمة الايطالية الحبشية تطورها الخطير ، بتحريك قوات ايطاليا فى الارترىا ضد الحبشة فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ • وهنا دخلت المسألة مرحلة جديدة ، فقد أخذ الانجليز يحشدون أسطولهم فى البحر المتوسط ، وبالأخص فى المياه المصرية ، وأخذوا يزيدون قواتهم فى مصر زيادة كبيرة ، ويتمصون بالحرية المطلقة فى استخدام الموانئ

والأراضي المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا ، وأصبحت قاعدتهم البحرية المهمة هي الاسكندرية بدلا من مالطة ، وجعلت المنطقة الغربية كلها حراما لا يجوز أن يطأها أحد الا بإذن خاص من القيادة العامة لهذه المنطقة ، كما بلغ عدد الطائرات الحربية البريطانية مبلغا عظيما . وكانت إيطاليا من الجانب الآخر تعزز حاميتها في ليبيا وتزيد اسطولها حتى بلغ في القوة مركزا مساويا للأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، اذ وصلت حمولته الى ٣٥ في المائة من مجموع حمولة الأسطول الانجليزي كله ( ١٠٧ مكرر ) .

وهنا كان على حكومة مصر أن تحدد مركزها في هذا النزاع . فمن ناحية ، أثار تركيز القوات البريطانية في مصر لدى المصريين الفكرة القائلة بأن انجلترا قد حولت مصر الى معسكر معاد لإيطاليا ، وهذا من شأنه أن يبرر اعتداء الدول المعادية للانجليز على مصر ، ( ١٠٨ مكرر ) ومن ناحية أخرى كانت ميول المصريين وعواطفهم الى جانب الاحباش الذين كانوا في نظرهم طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم ، ولهذا كانوا يؤيدون كل ما يتخذ من الخطوات لوقف مطامع الايطاليين ومساعدة الاحباش على الصمود في وجه القوات الفازية . وفي الوقت نفسه فإن استيلاء إيطاليا على الحبشة كان يهدد مصر من ناحيتين . ناحية الصحراء الغربية ، وناحية السودان . لأن استيلاء إيطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل ( بحيرة تانا التي تمتد النيل الأزرق بمياهها ) ( ١٠٩ مكرر ) . وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس باشا في خطبته يوم ٩ سبتمبر ١٩٣٥ عندما قال : « حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن - كما قال حضرة نقيبكم - متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو ينابيع نيلنا . حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمي من عودة الدستور وأجل خطرا ، ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والفود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود » ( ١١٠ مكرر ) .

كان هذا الاتجاه للرأي العام المصري وشعور العطف نحو القضية الحبشية والخوف من وقوع منابع النيل تحت سيطرة إيطاليا ، مساعدا للحكومة المصرية في مسابقتها للسياسة الانجليزية بازاء إيطاليا . فقله اشتركت مصر في التأهب والتدابير الحربية كأنها احببت الدول المحاربة ( ١١١ مكرر ) . وبالرغم من أن مصر لم تكن عضوا في عصبة الأمم ، فقد قبلت تنفيذ العقوبات التي فرضتها هذه على إيطاليا في ١٤

**أكتوبر ١٩٣٥ •** وكان هذا أول قرار تتخذه مصر متعرضة به لعداوة دولة من الدول ، بعد القرار الذى اتخذته فى ابان الحرب العالمية الاولى ضد خصوم الحلفاء ، تم هو أول قرار دولى خطير اتخذته مصر بعد اعلان استقلالها ضد دولة من الدول ( ١١٢ مكرر ) - وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات فى عصبة الامم موقف الحكومة المصرية والولايات المتحدة ، لأنها وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بادرتا بإيجابية على بلاعها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة ( ١١٣ مكرر ) • وقد ورط هذا كله موقف مصر توريطا كبيرا فى الازمة العالمية ، وكان الاحتجاج الشديد الذى أعلنته إيطاليا على تنفيذ مصر للعقوبات ، من العوامل التى أشعرتها بالخطر الإيطالى الداهم ( ١١٤ ) • وهذا مما جعل المصريين يشعرون بالمرارة لما وصل اليه جيشهم من ضعف على يد الاحتلال • وقد عبر عن هذا الشعور رئيس الوفد فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بقوله « لقد شامت السياسة الظالمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر • ومع ذلك يجب علينا كملكة مستقلة ذات سيادة ، وامة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الذمار والنود عن الديار بكل ما نستطيع » ( ١١٥ ) •

من كل هذا يظهر بوضوح أن مصر فى عام ١٩٣٥ كانت متأثرة بالازمة الدولية تأثرا عميقا • بل يمكن القول انها كانت طرفا فى النزاع بحكم عواطفها مع الحبشة ، وبحكم خوفها على منابع نيلها ، تم توقفها الحرب فى ديارها • وتعرضها لأخطار الغازات الحارقة ونسف القنال ونسف خزان اسوان » ( ١١٦ ) • على أن مصر من جانب آخر كانت تشعر بأن وجود القوات البريطانية فى أرضها هو ما عرضها لأخطار الحرب ، لأن الحرب اذا نشبت فستنشب بين انجلترا وإيطاليا ، ولا يمكن أن تتفادها مصر ، بل ستكون ميدانها • ولهذا أحست مصر أن الظروف تقضى بتنظيم علاقاتها مع انجلترا قبل نشوب الحرب ، « حتى لا يساق أبناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها قهرا وغلابا وقوة واغتصابا » - على حد تعبير النحاس باشا السالف الذكر - وأن الضرورة تقضى بعودة دستور ١٩٢٣ لتوفير حكومة دستورية تتولى قيادة دفة البلاد فى تلك الظروف الخطيرة •

من أجل هذا اتفق الوفد مع نسيم باشا على تقديم مذكرة الى المندوب السامى تتضمن فيما تتضمن المسائل الهامة الآتية : أولا : - أن الازمة

العالمية القائمة وخطورة المسائل التي تعرض في هذه الظروف وتحتاج الى البت فيها ، تستوجب الرجوع الى آراء الأمة • ثانيا - أن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاها بنفسها • ثالثا - أن حكومة مصر ترى الوقت الحاضر أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين تعود بالفائدة عليهما وتؤكد المودة وترتب التعاون بينهما وتحقق لمصر استقلالها • رابعا - أنه يترتب على الاتفاق بين البلدين حل مشكلة الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم • وهاتان النتيجةتان على سبيل المثال وحده ، **وان الحكومة المصرية تطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر كما ألغيت في غيرها من البلاد • خامسا - أن هذه المطالب تتفق مع آراء الشعب المصري ومثليه الحقيقيين (١١٧) •**

### تصريح هور

قدم نسيم باشا هذه المذكرة الى المندوب السامي في ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ • وفي يوم ٩ نوفمبر صدم السير صمويل هور آمال الشعب المصري بتصريح القاه في مادبة أقامها محافظ لندن « بالجيلدهول » تناول فيه أهم المطالب المصرية : عقد المعاهدة وعودة الدستور ، فقال : « لقد بدا لمصر من تلقاء نفسها أن تنتظم في سلك الدول الصناعية للسلام العالمى •• ولكننا سمعنا من بعض المصادر نفمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح •

« ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء علاقات مبنية على تعاون اختياري ودي بين البلدين لمصلحتها المشتركة ، ومن دواعي اغتيابنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعي الواجب بروح التعاون الحر • وهذا العمل لا يمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرضى للفريقين • وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين اننا نعارض في عودة النظام الدستوري الى مصر بشكل يوافق احتياجاتنا • فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة • أجل ، اننا عندما استشارونا أشرنا بعلم اعادة دستورى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ، مادام الاول قد ظهر انه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة •• فعلينا اذن كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية ، ونواجه الأمور بصراحة ، ونحاول التغلب عليها بقدر استطاعتنا مصممين على أن يفهم كل فريق منا وجهة نظر الفريق الآخر فهما تاما ، (١١٨) •

هذا هو التصريح الذى وصفته جريدة الأهرام بأنه « يعد من شر ما ابتليت به البلاد فى جهادها ، ومن أنكى ما امتحنت به القضية المصرية فى العهد الأخير » (١١٩) . والحق ان هذا التصريح قد بت فى مسألتين على جانب كبير من الخطورة للمسألة الأولى مسألة الاتفاق بين البلدين ، والثانية مسألة الدستور . ف فيما يختص بالمسألة الأولى ، ظهرت نية الحكومة البريطانية واضحة لا خفاء فيها فى الاكتفاء « بالتعاون الودى الحر بين البلدين » ، والاعتذار عن عقد المعاهدة بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية القائمة ، « ومعنى هذا » - كما قال النحاس باشا معلقا : « أن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكتنا ومواردنا ، ويتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا فى شئ من ذلك حرية أو اختيار » (١٢٠) . أما فيما يختص بالمسألة الثانية وهى الدستور ، فقد هدم هذا التصريح الأمل الذى بناه الوفد طويلا على أن تغير السياسة البريطانية موقفها وتوافق على إعادة دستور ١٩٢٣ - وهو الأمل الذى رأيناه يدفع النحاس باشا لأن يطلب من نسيم باشا البقاء فى الحكم عندما عزم هذا على الاستقالة . وهكذا لم يبق مفر أمام الوفد من اعلان الحرب على الانجليز ، وإعادة النظر فى موقفه من الوزارة النسيمية . وكانت مناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . المناسبة الطبيعية لاعلان هذا الموقف .

ولكن قبل أن يحل هذا اليوم ، كانت قرارات الوفد بهذا الصدد قد تسرب نبؤها الى الصحف وعرفت بها البلاد ، وكانت القلوب تغل للصدمة التى ألحقها بها تصريح هور ، فبدأت المظاهرات تجوب القاهرة وبعض المدن فى يوم الاحتفال . وكان الوفد قد عقد سرادقه للاحتفال بهذه المناسبة ، فألقى فيه النحاس باشا خطابه التاريخى ، الذى اعتمدت عليه فى هذا الفصل ، وهو أهم وثيقة سياسية تعالج تاريخ هذه الفترة . وقد ختمه النحاس باشا باعلان قرارات الوفد التى اتخذها فى اجتماعه يوم ١١ نوفمبر ١٩٣٥ وهى على الوجه الآتى :

أولا - توجيه الدعوة الى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز ، ما دام اعتدائهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا - أن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل ، نزولا على خطة عدم التعاون . لأن استمرارها فى الحكم يعد

اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو اقرار لهذا  
الاعتداء .

ثالثا - اذا لم تستقل ، فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا - كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز ، مع استمرار  
اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال ، هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها  
الوفد بكل ما يستطيع (١٢١) .

ثم أرسل الوفد مذكرة الى عصبة الأمم تتضمن احتجاج مصر  
على تصريح سير صمويل هور الذي يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ،  
وتعلن أن مصر « ضحية عدوان صريح » . وقد أرسل صورا من هذه  
المذكرة الى جميع ممثلي الدول الأجنبية في مصر ليبلغوها الى حكوماتهم  
(١٢٢) . وكانت قيمة هذا الاجراء من جانب الوفد أنه كان تشهيرا اديا  
بانجلترا في وقت كانت تقف فيه امام ايطاليا بسبب علوانها على الحبشة ،  
وتوشك أن تدخل في حرب معها دفاعا عن المبادئ الانسانية .

\*\*\*

اشتعلت البلاد ، والعاصمة بنوع خاص ، بالاضطراب عقب اعلان  
الوفد قراراته السالفة الذكر . وأخذت تروج بالمظاهرات احتجاجا على  
تصريح هور ولاسقاط وزارة نسيم باشا . وكان في بوليس العاصمة  
الى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الانجليز تصعدوا للطلبة في  
مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدي . واكتظت  
المستشفيات بالجرحى ، وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات  
الترام والأوتوبيس ومصابيح الانارة في الشوارع ، وبذلك تعطلت  
وسائل النقل والانارة ، وباتت القاهرة في أحياء كثيرة في ظلام دامس .  
ثم نظم اضراب عام يوم ٢٨ نوفمبر حدادا على الشهداء ، فأغلقت المتاجر  
في العاصمة ، واحتجبت الصحف وعطلت الاعمال ، وبدأت العاصمة في  
حداد رهيب جدد ذكرى حوادث ١٩١٩ (١٢٣) .

وأمام هذه الثورة الجامعة لم تجد انجلترا مفرا من التراجع . ذلك  
أن ظروف انجلترا في عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها في عام ١٩١٩ - كما  
يقول المؤرخ توينبى - ففي عام ١٩١٩ كانت انجلترا قد خرجت من الحرب  
مكللة بالنصر ، وكانت في وضع قوى يمكنها من مواجهة ثورة مارس  
١٩١٩ ، أما في عام ١٩٣٥ فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولها في

حرب ضد ايطاليا، وفي هذه الظروف فان نشوب ثورة في مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا محرجا لانجلترا من الناحية الاستراتيجية ، ومن الناحية الأدبية أيضا (١٢٤) .

على أن انجلترا لم تتراجع دفعة واحدة ، بل تدريجيا . فقد وقف السير صمويل هور في يوم ٥ ديسمبر لينفى بصورة قاطعة أن الرد البريطاني في شهر مايو من تلك السنة بعدم عودة دستور ١٩٢٣ قد اتخذ صورة الرفض والاعتراض ( فيتو ) ( ١٢٥ ) . وانما كان مصاغا في شكل اقتراح . وأنكر أن انجلترا قد تدخلت لتعمل على مصر شكلا معيناً للقاعدة التي ترسي عليها حياتها الدستورية . ولكنه عاد فأصر من ناحية أخرى على موقف حكومته من مسألة تسوية العلاقات مع مصر في تلك الظروف القائمة ، وأكد « أنه من المستحيل على الحكومة البريطانية في وسط المشاغل التي سببتها الحرب الحبشية أن تشرع في مفاوضات بخصوص مسألة لها مثل ما لهذه المسألة من الأهمية ! » ( ١٢٦ ) . ومغزى هذا التصريح أن انجلترا أرادت أن تلهي زعماء مصر بالدستور ، كما شغلهم به طوال السنين الماضية ، وتغفلت من الأزمة حرة اليدين مطلقتهما في شئون مصر . وهذا هو تفسير تلويحها بعدم الاعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ وتمسكها في الوقت نفسه بعدم إمكان إجراء المفاوضات .

على أن رد فعل هذا التصريح الجديد في مصر كان لا يقل عنفا عن رد فعل التصريح الأول الذي القى في ٩ نوفمبر ، ان لم يتخذ شكلا أسوأ . فقد أعاد الى أذهان الشعب المصري ذكرى رفض الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨ استقبال الوفد المصري بحجة انشغالها بمؤتمر الصلح . ولهذا فقد تجددت المظاهرات مرة أخرى في شوارع القاهرة بشكل خطير في يوم ٨ ديسمبر واليوم التالي ، وفي ذلك الحين كان الضغط على نسيم باشا قد بلغ درجة جعلته يفضي الى زملائه بأنه قد قرر تقديم استقالته الى الملك بسبب موقف الحكومة البريطانية من الدستور ( حيث لم تكن قد أصدرت تعليماتها بعد بعودته ) . ولكن هذا القرار بلغ مسامع المندوب السامي ، فسعى على الفور ، بناء على تعليمات من حكومته ، للحيلولة دون ذلك : ففي صباح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ أبلغ نسيم باشا ، في مقابلة خاصة معه ، أن تصريحات السير صمويل هور في ٥ ديسمبر تدل بشكل واضح على أن الحكومة البريطانية ليس في نيتها أن تعمل على مصر شكل الدستور الذي تريده ، ومن ثم فان تقديم نسيم باشا استقالته بسبب اعتراض بريطانيا على عودة الدستور ، سوف يكون أمرا

مبنيا على خطأ في الفهم • ولم يبطئ نسيم باشا أن أخذ يصل على هدى هذه الإشارة ، فقد دعا وزراءه في الحال الى اجتماع طارىء ، وأبلغهم بأنه في ضوء ما قاله السير مايلز لاميسون ، قد عدل عن قراره السابق بتقديم استقالته ، ثم توجه الى القصر الملكي ، وقبل اقتصاف النهار ، كان قد حصل على توقيع الملك فؤاد على مرسوم بإعادة دستور ١٩٢٣ (١٢٧) •

### الجبهة الوطنية

بينما كانت هذه الأحداث الهائلة تجري ، اشتدت الدعوة لتوحيد الصفوف • فقد قام شعور بالقلق على مصير البلاد دفع الشبان المتعلمين الى التنقل بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء يطلبون الى زعماء الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون في هذا الطلب الحاحا • وخرج عبد الرحمن فهمي من عزلته ينادي بتوحيد الصفوف ، مؤمنا بأن لا نجاح لمصر بغير توحيد كلمتها وجمع صفوف أبنائها • وقد قابل الوفد هذه الدعوة منذ البداية في تحفظ • فقد اشترط أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك • كما اشترط أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها • على أن الأحرار الدستوريين رفضوا هذين المطلبين (١٢٨) • ويبرر الدكتور هيكل هذا الرفض على الوجه التالي فيقول ان الوفديين انما كانوا يريدون حصر أهداف الأمة في استعادة الدستور ، ثم تجري الحكومة الدستورية المستندة الى الأغلبية المفاوضات ، فان نجحت فيها ، وان أخفقت بقي الدستور وبقيت الأغلبية في الحكم • أما الأحرار الدستوريون فيجعلون عقد المعاهدة مع إنجلترا هو هدف الوحدة والائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تعرض لتعطيل أو إلغاء (١٢٩) • وواضح أن هذا الرأي للأحرار الدستوريين معناه أن تجري المفاوضات في أثناء تعطيل الدستور ، فاذا انتهت بالفشل بقي الدستور ممطلا ، وبقيت الأغلبية مبعدة عن الحكم ، واذا عقدت المعاهدة عاد الدستور وتولت الأغلبية الحكم • وهو رأي يعلق قيام الحياة الدستورية على عقد معاهدة مع بريطانيا ، ولهذا رفضه الوفد رفضا باتا •

على أن الأزمة لم تلبث أن وصلت الى ذروة الحرج في أعقاب تصريح هور في ٥ ديسمبر على النحو الذي مر بنا واشتدت المظاهرات وتصادم



البوليس مع الجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعا فى كلية الطب أصدروا على اثره قرارات بتنظيم مقاطعة البضائع الانجليزية ، واشتد الضغط من جانب الطلبة على الأحزاب من أجل الاتحاد . فأسفر ذلك كله عن اتفاق تم بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة ، وقد تألفت هذه اللجنة فعلا وقامت بتحرير كتابين رفع أحدهما الى الملك لاعادة الدستور ، وأبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان . على أنه فى نفس اليوم الذى أبلغ فيه هذان الكتابان الى الملك والى المندوب السامى ، تم حصول نسيم باشا من الملك على المرسوم بأعادة دستور ١٩٢٣ (١٣٠) .

وتستمد المذكرة التاريخية التى وجهتها الجبهة الوطنية الى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أهميتها ، من أنها تعتبر بمثابة الحثيات التى برر بها الزعماء اصرار البلاد على اختيار ذلك الوقت بالذات لتحديد العلاقات المصرية البريطانية . وهى تنقسم موضوعيا الى قسمين : الاول يتحدث عن الآثار التى نشأت عن الفشل المتوالى فى إبرام معاهدة فى السنين السالفة ، فى تشريع مصر وإدارتها وجيشها ومركزها الدولى . والقسم الثانى يتحدث عن الظروف الدولية الجديدة التى أصبحت تدفع الى إبرام المعاهدة . أما عن القسم الأول الخاص بالآثار التى ترقبت على عدم إبرام المعاهدة فتسوق المذكرة الأمثلة الآتية منها :

- ١ - بقاء الامتيازات الأجنبية التى تقيد حرية مصر فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، ووضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة .
- ٢ - وجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .
- ٣ - حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للحد عنها .
- ٤ - حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم .

أما القسم الثانى من المذكرة فتذكر فيه الجبهة أنه منذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن النزاع بين إيطاليا والحبشة فى ذلك العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، بل لقد اشتركت فى هذه الأزمة بالفعل : فقد لبت

الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التي تقتضيها الظروف . وان الشعب المصري ظل يرقب هذا كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠ ، باعتبارها معاهدة رضيبتها ( إنجلترا ) وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعبد عنها . ومادامت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، « فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر » ، « لهذا يرجو الموقعون من فخامتكم ، باعتبارهم ممثلي الشعب المصري على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضلوا فتبلغوا الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات هندرسون - النحاس في ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت المفاوضات » ( ١٣١ ) .

### شروط بريطانيا لابرام المعاهدة

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تعرضت لازمة وزارية أسفرت عن استقالة السير صمويل هور وتعيين المستر أنتوني ايدن خلفا له في وزارة الخارجية . وقد أرسل هذا ، بعد لاي ، رد حكومته على مذكرة الجبهة الوطنية ، فأبلغه المندوب السامي شفويا الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية ورئيس الوزراء . وقد تضمن قبول إنجلترا عقد الاتفاق مع مصر بشرطين : الشرط الأول ، عدم التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، بحجة أن المبدأ الأساسي يقضى « بأن الحكومات لا تقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تقض الى اتفاق نهائي » . أما الشرط الثاني فهو ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية في المعاهدة الجديدة كتمهيد للمفاوضات ، « نظرا لما لهذه النصوص من الأهمية الكبرى ، فتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل » .

ثم انتهى الرد البريطاني بتقديم تحذير من النتائج المحتملة لعدم الوصول الى اتفاق في المفاوضات ، فنص على أن « الاخفاق في عقد اتفاق ، قد يترتب عليه نتائج جديده ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها نحو مصر » (١٣٢) .

هذه هي الشروط التي فرضتها إنجلترا لإبرام الاتفاق مع مصر . ومعنى هذا أن إنجلترا أرادت أن تحصل من عقد المعاهدة على نفس المزايا التي نالت نروم الحصول عليها من عدم عقد المعاهدة ، أو من التعاون الودي الحر مع مصر - على حد تعبير السير صمويل هور - وذلك بتشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية ، أو كما قال البيان . تطبيق هذه الأحكام على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه عام ١٩٣٠ ، وهذا هو الانعكاس الحقيقي للأزمة الدولية على سياسة إنجلترا بإزاء مصر عام ١٩٣٥ . على أنه لما كان التحذير البريطاني الذي ختمت به إنجلترا بيانها السابق الذكر بإعادة النظر في سياستها نحو مصر ، ينطوي على معنى التهديد بسحب موافقتها على عودة دستور ١٩٢٣ ، بل وربما سحب تصريح ٢٨ فبراير وفرض الحماية من جديد (١٣٣) - كما حدث في أثناء الحرب الأولى - فقد احتج على ماهر باشا رئيس وزراء مصر على هذا التصريح بقوله : « ان محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة » . ولكن المندوب السامي رد بأنه وإن كان ليس من الضروري أن يترتب على الفشل في المفاوضات تأثير في حسن العلاقات بين البلدين ، « الا أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى (١٣٤) » . وهكذا أكد هذا التحذير الأخطار التي كانت تحيط بمصر في تلك الفترة : خطر دخول الحرب في ظروف مشابهة لظروف ١٩١٤ ، وخطر تعطيل دستورها الذي لم تكد تفرغ من احتفالات النصر بعودته بعد خمس سنوات ، وخطر ضياع استقلالها . فاذا أضفنا الى ذلك ما كان لدى مصر من أسباب الخوف من الفاشية ، أدركنا أي موقف دقيق كانت تقفه مصر عند أبواب معاهدة ١٩٣٦ .

ولقد كان على سياسة مصر أن يواجهوا هذا الموقف . ولم يترددوا طويلا في اجابة مطلب بريطانيا باجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ ، على الحالة الجديدة المتغيرة . ولما كان هذا التطبيق لغير مصلحة مصر دون ريب، فكأن هؤلاء الزعماء قد قبلوا مقدما ، ومن قبل أن تبدأ المفاوضات ، التراجع في الحقوق التي كسبتها مصر ، خاصة بالأحكام العسكرية ، في معاهدة ١٩٣٠ . وهذا التراجع لا نظير له في تاريخ الحركة الوطنية التي تحت البحث، فقد كان

هدف السياسة المصريين على الدوام ، على اختلاف أحزابهم وألوانهم ، الحصول على حقوق جديدة لمصر ، ورفض التراجع قيد شعرة عما حققه المفاوض المصري السابق ، مهما ترتب على هذا الرفض من تجديد الخصومة مع انجلترا والاصطدام بها . ولكن الظروف المتشابكة التي كانت تخوضها مصر ، والأخطار الملاحقة التي كانت تحيط بها في هذه المرة ، فرضت على المفاوضين المصريين انتهاج هذا السبيل . على أن المفاوضة مع ذلك عبارة عن أخذ وعطاء ، وقد اعترفت انجلترا ، على لسان السير جون سيمون في مباحثاته مع صدقي باشا ، بمبدأ التعويض . فقد صرح بأن « كل رغبات تبديها انجلترا عن بعض المسائل ، فإنها تعرض مصر عنها في مسائل أخرى » . وفي هذه الدائرة دارت مفاوضات ١٩٣٦ . فقد دارت حول اجابة رغبات انجلترا في المسائل العسكرية ، وتعويض مصر عنها في مسائل أخرى . وسنرى أن التعويض قد تم بصفة رئيسية في مسألتى الامتيازات والسودان .

على كل حال فقد تم التمهيد للمفاوضات بين مصر وبريطانيا على الوجه الآتى : فعلى أثر وصول الرد البريطانى على الجبهة الوطنية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ باستعداد بريطانيا للمفاوضة على الشروط السابق ذكرها ، أراد الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة . ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن . ولهذا دعا نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم ، وعرض عليهم الفكرة بقوله : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فإن دولة رئيسها قد أعرب ، بعد تفاهم معي أمس ، عن رغبة فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحث الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة ، وبقي واحد فى المائة ، وأنا متمسك به أيضا » . على أن النحاس باشا أبى تأليف الوزارة الائتلافية ، بينما قبلها الآخرون ، وكان رفض النحاس لهذه الفكرة استمساكا منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣٢ حين عرض السير برسي لورين هذه الفكرة . على أن النحاس مع ذلك لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة (١٣٥) .

وإزاء هذا ، ولما كانت الأحزاب الأخرى تخشى تعييز نسيم باشا الى جانب الوفد فى حالة ما إذا قام هو بإجراء الانتخابات الجديدة ، فقد استقر الرأى على تأليف وزارة غير حزبية برئاسة علي ماهر باشا تتولى إجراء هذه الانتخابات . وقد تم تأليف هذه الوزارة يوم ٣٠ يناير ١٩٣٦ .

أما بخصوص المفاوضات، فقد استقر الرأي على تأليف هيئة رسمية لاجراء المباحثات والمفاوضات ، وقد صدر مرسوم بتعيين هذه الهيئة في ١٣ فبراير ١٩٣٦ من مصطفى النحاس باشا رئيسا ، ومن محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وواصف بطرس عالى باشا والدكتور أحمد ماهر وعلى الشمسي باشا وعثمان محرم باشا ومحمد حلمي عيسى باشا والاستاذ مكرم عبيد وحافظ عفيفي والاستاذ محمود فهمي النقراشي وأحمد جدى سيف النصر بك أعضاء . ويلاحظ ان سبعة من أعضاء هذه الهيئة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصري ، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين ، هم على الشمسي وواصف عالى وحافظ عفيفي . ولم يمثل الحزب الوطني في هيئة المفاوضات لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكا بسياسته : لا مفاوضة الا بعد الجلاء (١٣٦) .

ويلاحظ على هذه الاجراءات التي مهد بها لاجراء المفاوضات امران : الأول ، ويتصل بمحاولة الملك فؤاد تأليف وزارة ائتلافية ، أن هذه المحاولة لا تبدو بحال من الأحوال محاولة بريئة من جانب الملك ، أولا - لأن الوزارة الائتلافية اتخذت سابقا سلما لقلب الحكومة الدستورية بحجة انقضاى ائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد . ثانيا - أن الملك فؤاد كان يعلم مدى اصرار النحاس باشا على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد الدرس الذى تلقاه فى عام ١٩٢٨ ، وقد دلل النحاس على مدى تمسكه برأيه هذا عندما رفض فكرة الوزارة الائتلافية سنة ١٩٣٢ . فكان الملك فؤاد قد أراد بعرض هذه الفكرة توريط النحاس باشا فى تلك الظروف الحرجة ، ووضع أمام أحد أمرين : اما أن يقبل تأليف الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسى فى سياسته ، أو يرفضها فيكون سببا فى تعريض الجبهة الوطنية لخطر النزاع والحصام . بيد أن النحاس باشا خرج من المأزق بقبول الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة .

وهنا نصل الى الملاحظة الثانية ، وهى بخصوص قبول الوفد الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى هيئة المفاوضة ، مع أن انفراده بالحكم - كما كان منتظرا - كان يتيح له فرصة الانفراد بالمفاوضة . وفى الواقع أن السبب فى ذلك أن بريطانيا كررت على لسان المندوب السامى فى أحاديثه مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثل الشعب المصرى بأسره (١٣٧) . وكانت بريطانيا تستهدف من وراء ذلك ضمان قبول

المعاهدة من جميع الأحزاب السياسية في مصر فلا ينازع فيها بعد ذلك. ولا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد إبرامها . كما كانت تستهدف أيضا من اشتراك الأحزاب المعتدلة في هيئة المفاوضة التغلب على تطرف الوفد ودفعه الى طريق الاعتدال في المطالب الوطنية ، كما حدث أثناء مفاوضات لجنة ملنر . وهكذا فلم يكن في وسع النحاس باشا ، بعد اشتراط بريطانيا التفاوض مع ممثلي الشعب المصري بأمره ، المناداة بالانفراد بالمفاوضة ، كما حدث في عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، والعاقت هذه المحاولة اجراء المفاوضات ، وتعطل بالتالي إبرام المعاهدة .

أما أدوار المفاوضة فقد جرت على النحو الآتي : ففي يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٦ أبلغ المندوب السامي على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية. خوله ابلاغ الحكومة المصرية أنه ( أي المندوب السامي ) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ويعاونه في ذلك السير.وليم. فيشر قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط ، واللفتنانت. جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية في مصر، وماريشال. الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران الملكية في الشرق الأوسط ، والمستر كيلي مستشار دار المندوب السامي ، والمستر. سماتر السكرتير الشرقي بها . وأن الرير أميرال ريكس سيعاون. السير وليم فيشر ويحل محله عند غيابه . ( وقد استبدل السير وليم فيشر في ٢٦ مارس بالسير ددلي بوند الذي خلفه في قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط ) .

وفي ٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران، وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء في يوم ٩ مارس ، وتوالى الجلسات بين الفريقين الى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي الى لندن فسافر اليها في ٢ يونيو ثم عاد في ٢٩ يونية . وفي يوم ٢٤ يولية تم الاتفاق على النصوص العسكرية ، وانتقلت المحادثات الى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذي حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على نصوص هذه المسألة في أول أغسطس . ثم انتقلت المحادثات الى مسألة

الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها في الجلسة التي عقدت بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وبين المندوب السامي وزملائه في ١١ أغسطس ١٩٣٦ . وفي نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت إليه بريقة من الحكومة البريطانية قالت فيها انها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية في لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ١٩٣٦ ، فلبى النحاس هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية . وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبّت المعاهدة في شكلها النهائي (١٣٨) .

## ( ٥ ) معاهدة ١٩٣٦

### فى الميزان

لقيام معاهدة ١٩٣٦ مقياسان : المقياس الاول ، مقارنة نصوصها بنصوص مشروعات المعاهدات التى سبقتها ، وتسجيل مدى التقدم أو التأخر بين هذه النصوص وتلك . والثانى ، قياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال الحقيقى والتحرر الصحيح . والمقياس الاول عادى ، لأن معاهدة ١٩٣٦ ليست فى الحقيقة سوى حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت الى هذه المعاهدة . ولكن هذا المقياس - وهو الذى اتبعه الاستاذ مكرم عبيد فى خطبته المشهورة فى الجامعة المصرية - لا يوصلنا الى التقدير الصحيح للمعاهدة ، فوق أنه يجافى المنطق الدولى ، وهو ما أشار اليه الدكتور هيكىل عند مناقشة مشروع المعاهدة فى مجلس الشيوخ ، اذ قال :

« لا يسيخ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع فى سنة ١٩٢٠ أو فى سنة ١٩٣٠ بمشروع وضع فى سنة ١٩٣٦ . وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى سنة ١٩١٩ وفى سنة ١٩٢٠ ، وفى سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها ، لتغير الأحوال الدولية فى العالم . وماذا بقى من معاهدة فرساي أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغنا لا تقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى . وهذه جارتنا وشقيقتنا العراق قد وقعت مع انجلترا معاهدة فى سنة ١٩٢١ ، ثم عدلتها بعد ذلك مرات دون أن يقول أحد أنها لم تنتظر الى موعد مضروب لتعديلها . بل هذه هى ممتلكات انجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أكثر من مرة . فبعد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الذاتى ( الهوم رول ) يعتبر مثلا من أمثلة التقدم ، تطورت حقوقها وتغيرت فى المؤتمرات الامبراطورية التى عقدت فى سنة ١٩٢٧ وفى سنة ١٩٣١ بحيث صارت



تساوى انجلترا نظريا في حقوقها، وصار يطلق عليها اسم الأمم البريطانية، ولم تبق رابطة تربطها بانجلترا غير الولاء للتاج البريطاني ، بل أصبح من حقها أن تعلن حيادها في حرب تشترك فيها انجلترا ، وأصبح أكثر من ذلك من حقها ان أرادت أن تعلن انفصالها عن الامبراطورية . فهي اذن انما تبقى ما بقيت في عصبة الأمم البريطانية بحضى ارادتها واختيارها ، لا تربطها مخالفة أبدية ، ولا يحتلها جندي بريطاني واحد ، ولا تخضع في شيء لانجلترا، لها مندوبها في عصبة الأمم ولها قواتها المسلحة ولها ممثلوها في الخارج ، ولها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لامة كاملة الاستقلال والسيادة . . فالمقارنة اذن بين مشروع وضع في سنة ١٩٢٠ وآخر وضع في سنة ١٩٣٠ مقارنة لا تستقيم . . فما أبلغ الخطأ في جعل المقارنة بين المعاهدة الحالية والمشروعات السابقة أساسا للحكم بصلاحياتها أو بعدم صلاحيتها ، (١٣٩) .

على أنه لما كانت معاهدة ١٩٣٦ تتصل اتصالا وثيقا بمشروع النحاس - هندرسون ، الذي وضع في سنة ١٩٣٠ ، فان المقارنة بين المشروعين تعتبر من الأمور الطبيعية والمنطقية ، اذ هي وحدها التي تبين أثر الظروف الدولية على مشروع ١٩٣٠ . ويكفي هنا تناول النقط التي تناولتها يد التحويل أو التغيير ، سواء بالتنازل من جانب مصر أو بالتعويض من جانب انجلترا .

أما ما يختص بالتنازل من جانب مصر ، فقد حدث في النقط الآتية: المعارضة ، وكان المفاوضات المصرية في مفاوضات ١٩٣٠ قد توصل الى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، حيث أصبح من حق الطرفين الدخول في مفاوضات لاعادة النظر في المعاهدة بعد عشرين عاما من تنفيذها، ولكنه وافق في معاهدة ١٩٣٦ على أن أي تغيير يحدث في المعاهدة عند اعادة نظرها يكون بحيث يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ( مادة ١٦ فقرة ٢ ) ( ١٤٠ ) . كذلك فقد وافق الجانب المصري على اضافة حالة جديدة تلتزم فيها مصر ، بحكم مخالفتها لانجلترا ، بمعونتها وتقديم جميع التسهيلات لها بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية - وهي عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما . وكان مشروع سنة ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وقد ذكر النحاس باشا في دفاعه عن هذه الحالة الثالثة أنها عين الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، هو أن حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها ، أما

قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما فلا يعلن عنها - وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التي يخشى خطرهما الى الاستعداد الذي تقوم به الحليفتان درءا للخطر (١٤١) .

كذلك فقد حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية على الوجه الآتى : فقد حدد عدد القوات البريطانية البرية بما لا يتجاوز عشرة آلاف . وكان الحد الأقصى فى مشروع ١٦٢٠ عاميه آلاف ١٠٠٠٠ من هذه القوات ، وكان فى مشروع ١٩٢٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها ، فقد اقتضت زيادة الحد الأقصى للقوة البريطانية تخصيص بقعة أخرى على البحيرات المرة . وبمعنى آخر حددت نقطتان فى منطقتى قناة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينما فى نصوص ١٩٣٠ كانت المنطقة محددة من المعسكر الى المحسمة . كذلك زيدت بعض الشئ المساحات المخصصة لتدريب المعسكر فى الصحراء عما كانت عليه فى مشروع ١٩٣٠ . وقد أراد الجانب البريطانى السماح بإجراء مناورات سنوية أخرى فى الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصرى لأن ذلك يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والاياب (١٤٢) . وقد اتفق على الترخيص للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ، وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح ، وإبقاء وحدات من القوات البريطانية فى الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة ثمانى سنوات . وهى التزامات متعلقة بالاعتداء الإيطالى المتوقع كما هو واضح (١٤٣) .

\*\*\*

كانت هذه هى أهم التنازلات التى تمت من الجانب المصرى . وظاهر فيها أثر الظروف الدولية المتغيرة التى عقدت فى ظلها المعاهدة . وقد تم تعويض مصر عنها فى النقطتين التاليتين :

الامتيازات الأجنبية . وكان الاتجاه المصرى فى المفاوضات السابقة يسير نحو الحصول على تعهد الحكومة البريطانية ببذل نفوذها لدى الدول للوصول الى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط . فلما أرادت انجلترا فى مفاوضات ١٩٣٦ اضافة النص الخاص بمعاونة مصر فى حالة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما » ، تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك بإلغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص فى صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر على هذا الإلغاء (١٤٤) . وقد نوه الدكتور أحمد ماهر بهذا الموقف عند ختام المناقشة فى مجلس النواب فقال : « وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ما قدمه محمد محمود باشا من خدمات

كبرى ، فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية ، كما كان الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها . وكان لموقفه هذا أثر كبير في تذليل كثير من الصعوبات . فانكم تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم اذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل في سهولة ، أبدوا التشدد من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الاقناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم . ولكن حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا - وهو الرجل المعروف عندهم بالاعتدال في الحكم - يعارض في هذه النصوص ، وأنه لا يقبلها الا على مضض ، يخفون كثيرا من غلوائهم . واعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا في اقناع السير مايلز لامبسون وغيره (١٤٥) .

كانت النقطة الثانية هي السودان . وكان الانجليز قد رفضوا في عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، كما رفضوا قبول الدخول في مفاوضات بشأن تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ بعد عام من نفاذ المعاهدة ، وبخصوص الجيش المصري أبدوا استعدادهم فقط « للنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصري الى السودان » . أما في معاهدة ١٩٣٦ فقد قبلوا :

١ - الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين .

٢ - ارجاع الجيش المصري من غير قيد .

٣ - أن تكون قاعدة التوظيف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين .

٤ - أن تكون الهجرة حرة من غير قيد ، الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شئون التجارة والمهاجرة والملكية .

٦ - أن يكون الموظف المصري في شئون الري عضوا في مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار في شئون مصلحته . وأن يكون لمصر الحق في تعيين موظف اقتصادي كبير بالخرطوم ، وموظف عسكري يكون سكرتيرا للحاكم العام .

٧ - كما اتفق على أن الاشتراك في الادارة لا يمس بمسألة السيادة على السودان (١٤٦) .

. وهكذا من هذا العرض يظهر جليا أن مصر حققت بمعاهدة ١٩٣٦ أشياء وفشلت في تحقيق أشياء ، ومن الحصيلة النهائية للأرباح والخسائر يمكن تقدير المعاهدة بقياس مدى بعدها أو قربها من الاستقلال والتحرر الصحيح .

وأهم نقطة تقابلنا هي مسألة الاحتلال . فقد دلت النحاس باشا على زوال الاحتلال صفة وفعلا ببرهانين : الأول - المادة الأولى من المعاهدة التي قررت « انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . فقد أزيلت هذه المادة الاحتلال صفة . أما البرهان الثاني ، فهو توقيت جلاء القوات البريطانية . الحليفة عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم ، وهي وصول الجيش المصري الى درجة يمكنه فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها في قنال السويس ، وهكذا - كما يقول النحاس باشا - « يزول الاحتلال الذي دام أربعة وخمسين عاما وضحينا في سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » ( ١٤٥ مكرر ) .

على أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، فبالرغم من أن توقيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بوصول الجيش المصري الى درجة الأهلية للدفاع عن قناة السويس بمفرده ، يبدو لأول وهلة نصا طيبا ، إلا أن مثل هذا الحد كان غامضا ويصعب تحديده ، فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز عنه موارد مصر الا في مدة طويلة . ولقد كان يكفي أن ينص في المعاهدة على حلول عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى العدة ، وأن تحذف كلمة « بمفرده » في النص السابق ، وتجعل كفالة الجيش المصري لحماية القنال مقيدة بوصول بجسدة الحليف ( ١٤٦ مكرر ) على أن المعاهدة تضمنت ما هو أسوأ من ذلك ، فقد حتمت ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية . وقد يبدو أيضا أن هذا النص يعتبر منسجما مع منطق المحالفة ، إلا أنه كان يجب أن ينص على أن تقوم مصر بنفسها بصنع الأسلحة والدخائر في مصر على أن تكون من الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية ، أو يكون من حقها الاتجاه الى دولة أخرى تشتري منها الأسلحة اذا رفضت انجلترا تزويدها بها ، وخاصة أن مصلحة انجلترا في تعطيل نمو الجيش المصري كانت أمرا واضحا ، لأن عدم وصوله الى درجة الكفاية للدفاع عن القنال بمفرده كان ضمانا كافيا لبقاء القوات البريطانية الى أبد الأبدين بحكم المعاهدة . وقد عبر عن ذلك الدكتور هيكل فقال :

« لنا الحق في انشاء جيشنا كما نشاء ، وهذا مسلم به في المعاهدة ومن قبل المعاهدة ، بل مسلم به في اعلان الحماية ، لكن الجيش ليس رجالا ونهى ، بل الجيش رجال واسلحة وذخائر وعتاد .. فلتفرض أنها ( انجلترا ) تباطأت في ارسال السلاح والذخيرة ، ونفدت ذخيرة جيشنا ، فأى جيش يكون ؟ فرق رياضيين الا أن تسعفهم بالنيابيت ونعتبرهم مع ذلك جيشا ؟ .. اذن كلما اختلفنا مع انجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ، ولو كانت مسألة داخلية بحتة ، كان في يدنا هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش .. اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة ، لقد كان اخواننا العرب يسامون سوء العذاب أثناء المفاوضات الأخيرة ، ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم تحرك ساكنا لمعاونتهم أو العطف عليهم ، لان الخلاف كان واقعا بينهم وبين انجلترا .. ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية ، ترى لو أنا واجهتنا غدا حالة كهذه فرأينا شعبا عربيا أو اسلاميا يسام الهوان من انجلترا فثارت بنا النخوة العربية والنخوة الاسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ، أفلا تتخذ انجلترا ذلك وسيلة للتباطؤ في امدادنا بالذخيرة ، وأنف المقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتحالف راغم ؟ ( ١٤٧ ) »

وقد عبر بعض الزعماء السياسيين الذين قبلوا المعاهدة عن تقديرهم لما اشتملت عليه النصوص العسكرية من تعارض مع استقلال مصر ، ولكنهم اظهروا صراحة أن الظروف الدولية القائمة هي التي دفعتهم الى قبولها ، فقد قال محمد محمود باشا : « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر في الواقع ألا تقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا في تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بغاطرى » . كما قال الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب : « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط نظرا الى الظروف القاهرة التي تحيط بنا ، والتي لا مفر منها » . أما الدكتور هيسكل فقد قال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فرفضوها ، وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة ( الدومينيون ) فالمعاهدة لا تنيلكم اياها فرفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمتها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة

بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعطل بأسرع ما استطاع تعديلا يزيل  
حما بها من مساكن باستقلال مصر ، (١٤٨) .

على كل حال فيفضل معاهدة ١٩٣٦ في توفير الضمانات اللازمة  
لوصول الجيش المصرى الى درجة الاهلية والسيادة للدفاع عن القنال  
بمفرده ، تكون قد عجزت عن « توقيت جلاء القوات البريطانية عن أرض  
مصر بحالة مادية » - كما قال النحاس باشا - وبالتالي تكون قد عجزت  
عن إنهاء الاحتلال من الناحية الفعلية . وهذا هو الفشل الكبير في  
المعاهدة .



فاذا انتقلنا الى حساب المكاسب التي أحرزتها معاهدة ١٩٣٦ ، نجد  
أنها قد حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، وإلغاء  
وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له . كما نصت على إلغاء إدارة  
الأمن العام الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبى من البوليس فى مدى خمس  
سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين  
القضائي والمالى ، واعترفت فيها انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب  
فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها . ونص فيها على إلغاء  
جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير  
بتحفظاته الأربعة . وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول  
الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤٩) .

ولقد كان مكسب إلغاء الامتيازات الأجنبية بحق أخطر هذه المكاسب  
الداخلية . لأن هذا النظام كان «عقبة فى سبيل تقدم البلاد، وعدوانا محسوسا  
على سيادة الدولة وكرامة الأمة» ، ولقد تحررت مصر بإلغائه من القيود التى  
كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع  
المقيمين بمصر ، وأصبح فى إمكانها وضع ميزانياتها على قواعد مالية صالحة  
وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة . ولم يكن المكسب المعنوى لإلغاء الامتيازات  
الأجنبية بأقل أهمية فقد حقق المساواة بين المصريين والأجانب ، بعد أن  
أوجدت الامتيازات « تفرقة عنصرية » فى مصر لا تقل خطرا عن التفرقة  
العنصرية فى البلاد الأفريقية . وكانت مصر هى القطر الوحيد الذى كان  
لا يزال قائما به نظام الامتيازات بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات  
إلغاء امتيازاتها فى البلاد الأخرى ، لا سيما تركيا .

وقد عقد لإلغاء الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية فى  
« مونترو » بسويسرا فى ١٢ ابريل ١٩٣٧ ، وحضره ممثلو الدول ذوات

الامتيازات ، وكان هؤلاء المتدربون يمثلون الولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا ، وبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وأستراليا ونيوزيلندا الجديدة . واتحاد جنوب افريقيا ودولة ايرلندا الحرة والهند والباكستان واسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد . وقررت فيه الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات في القطر المصري الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولي . كما تقرر اقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة القائمة لغاية ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى قانون مصري يصدر بلائحة التنظيم القضائي الذي ألحق نصه بالاتفاق (١٥٠) . ثم قدمت الحكومة المصرية تنفيذا للمعاهدة طلبها للانضمام الى عصبة الأمم ، فوافقت الجمعية العمومية على قبول مصر باجماع الآراء في جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ ، وأصبحت مصر بذلك عضوا رسميا في الحلبة الدولية .

### \*\*\*

وقصارى القول في معاهدة ١٩٣٦ أنها قد هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد فى ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ . والى الحد الذى سمح به اخلاص انجلترا فى تطبيق المعاهدة فى حادث مثل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها من قبل المعاهدة . كما هيأت لمصر التمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى . كما هيأت لمصر التمتع بمخالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح ومساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسميح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية . ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى جعلت سعد زغلول وجعلت غيره من الساسة المصريين يرون ألا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال - فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربى الذى تسبح فيه ، وأخذ

التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ العرب الحديث .

وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا ، وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين . ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما كشف المصريون وجهه الحقيقي في أثناء الحرب العالمية الثانية التي كانت محنة للعلاقات المصرية البريطانية ، وعند ذلك بدأ نضال وطني جديد ، لم يكن يستمد نيرانه من وقود ثورة عام ١٩١٩ ، وانما من نتائج تطبيق المعاهدة وتغير الظروف الدولية التي آتت بها الحرب العالمية الثانية .



## حواشي الفصل الثالث عشر

### الحركة الدستورية الثالثة

- ١ - صدقي باشا : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ .
- ٢ - أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٠ - ١٠٨٢ .
- ٣ - كراوتشلي : المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- ٤ - الاهرام في ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ يولية ١٩٣٠ .
- ٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٢ - ١١٧ .
- ٦ - محمد حسين هيكل وإبراهيم عبد القادر المازني ومحمد عبد الله حنان : السياسة المصرية والانتداب الدستوري ص ٢٥ (١٩٣١) .
- ٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ - ١١٩ .
- ٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٠ - ١٢١ .
- ٩ - أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٠٨٥ من خطاب للنحاس باشا في ذكرى سعد في يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٠ .
- ١٠ - يذكر مارلو أن هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة الإنجليزية برسالة الإنذارين إلى صدقي باشا وإلى النحاس باشا بخصوص حوادث الاسكندرية يوم ١٥ يولية ١٩٣٠ تعتبر خطوة غير عادية ، اللهم الا في حالة حدوث حرب أهلية (ص ٢٨٨ من المرجع السابق ، ملحوظة رقم ١٥ عن الفصل العاشر عشر) .
- ١١ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٧ .
- ١٢ - نفس المصدر ص ١٢٢ - ١٢٧ .
- ١٣ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٧ .
- ١٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- ١٥ - رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وقانون الانتخاب (٢٠ جمادى الاولى ١٣٤٩ - ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) للطبعة الاميرية ١٩٣٠ ص ٥ ، ٦ .
- ١٦ - نفس المصدر ص ٨ - ١٠ ، ٧٩ .

- ١٧ - نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠ .
- ١٨ - نفس المصدر ص ٢٨ ، ٨٢ .
- ١٩ - نفس المصدر ص ١٤ ، ١٦ - ١٨ .
- ٢٠ - نفس المصدر ص ٢٢ ، ٥٥ .
- ٢١ - نفس المصدر ص ٢٠ - ٢٢ ، ٥١ .
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٦٦ .
- ٢٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٣٦ .
- ٢٤ - الدستور المصري وقانون الانتخاب : الخ ص ٢١ - ٢٢ .
- ٢٥ - نفس المصدر ص ٥١ .
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٢٤ .
- ٢٧ - نفس المصدر ص ٦١ .
- ٢٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٤ .
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢١٩ .
- ٣٠ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩١ .
- ٣١ - نفس المصدر ص ١٧ .
- ٣٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢١٥ .
- ٣٣ - أحمد شفيق : العولية السابقة ص ١٥٠١ .
- ٣٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٣١٨ - ٣٢١ .
- ٣٥ - يزو صدقي باشا تظلي حزب الاحرار الدستوريين عنه إلى «المسائل الشخصية التي لمبت في ذلك دورها المقوت» ، ويرد على إتهام الاحرار الدستوريين له بأنه اعتدى على دستور ١٩٢٣ بقوله : «لقد فاتهم الهمم هم الذين أجلاوا الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفا» هم بانه حكم دكتاتوري « ( مذكرات صدقي باشا ص ٤٥ ) .
- ٣٦ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥١ - ٥٤ .
- ٣٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٢ .
- ٣٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٦١ .
- ٣٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ .

- ٤٠ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٥٢ - ١٤٥٣ .
- ٤١ - مضابط مجلس العموم البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٤٤٢ ، ص ٨٣١ - ٨٣٢ .
- ٤٢ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .
- ٤٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢ .
- ٤٤ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٩٢ .
- ٤٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٧ .
- ٤٦ - نفس المصدر ص ١٤٣٠ .
- ٤٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ - ١٤٥ .
- ٤٨ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- ٤٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢١ .
- ٥٠ - نفس المصدر ص ٢٢١ - ٢٢٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٥١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٥ .
- ٥٢ - بسطا شكرى : مرافعات في القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٢٠ - ١٩٦٠ ج ١ ص ٣ - ٤ جمع وتعليق محمد زمرع ونبيه زكي (القاهرة ١٩٦٠) .
- ٥٣ - الأهرام في السبت ٢١ يولية ١٩٢٠ ص ٢ عدد ١٦٢٥٦ .
- ٥٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢ .
- ٥٥ - محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤ .
- ٥٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٢ - ١٦٣ ، محمد شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٥٤ .
- ٥٧ - روز اليوسف في ١٩ ديسمبر ١٩٣٣ عدد ٢٥٣ ص ١٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠٢ ص ٤ .
- ٥٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ٥٩ - روز اليوسف في ٢١ ديسمبر ١٩٣١ عدد ٢٠١ ص ٤ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢ .
- ٦٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٣ .
- ٦١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٤٢ .
- ٦٢ - الرافعي : نفس المرجع ص ١٧٢ والأعضاء الذين ضموا الى هيئة الولد في ديسمبر

١٩٢٢ هم : محمود بسيوني . محمد زغلول على صالح المستشار السابق .  
عبد السلام فهمي جمعة . محمود الاتري . ابراهيم سيد احمد . محمد الشناوي .  
الدكتور حامد محمود . احمد حنبلي سيف النصر . محمد عز العرب . كامل  
صدي . محمد يوسف .

٦٣ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٤٤٢ .

٦٤ - لقون رقم ٨ ص ٦٦٢ - ٦٦٧ ، شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٦٢ .

٦٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٧ .

٦٦ - نفس المصدر والكان .

٦٧ - مارلو : المرجع السابق ص ٢٩٢ .

٦٨ - الاهرام في ٢ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٤ .

٦٩ - نفس المصدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٤ .

٧٠ - مذكرات صدي باشا ٥٩ .

٧١ - الاهرام في ٢ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٥ ، مذكرات صدي باشا ص ٥٩ .

٧٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ ، الاهرام في ٢ ، ٤ ، ٥ سبتمبر  
١٩٢٢ .

٧٣ - صدي باشا : المرجع السابق ص ٥٩ ، ذكر صدي باشا أن تاريخ الاستقالة في  
يوم ٤ يناير ١٩٢٣ ، وهو تاريخ الاستقالة الاولى التي اعاد بعدها تاليف الوزارة  
من جديد .

٧٤ - الاهرام في ٢٤ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٢ .

٧٥ - نفس المصدر في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ ص ٧ .

٧٦ - نفس المصدر في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٢ .

٧٧ - نفس المصدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٢ .

٧٨ - نفس المصدر .

٧٩ - نفس المصدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ . وكان عبد الفتاح يحيى باشا قد قدم استقالته  
من حزب الشعب عقب فصله من الوزارة الصعق ، ولم يمت الحزب في تلك  
الاستقالة .

٨٠ - نفس المصدر في ٢ أكتوبر ١٩٢٢ .

٨١ - نفس المصدر في ٢ سبتمبر ١٩٢٢ .

٨٢ - نفس المصدر في ٥ سبتمبر ١٩٢٢ .

٨٣ - صدي باشا : المرجع السابق ص ٥٧ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٢ .

- ٨٤ - مذكرات الشيخ الطواهرى ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- ٨٥ - روز اليوسف في ١٥ أكتوبر ١٩٢٤ ، سردار القبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٢ .
- ٨٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٦٤ .
- ٨٧ - روز اليوسف في ١٥ أكتوبر ١٩٢٤ ، الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٨٨ - فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٢ .
- ٨٩ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٩٠ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٤ - ٢٦٨ .
- ٩١ - الاهرام في ٩ يناير ١٩٢٥ عدد ١٧٩٩١ ص ٢ .
- ٩٢ - سردار القبال على شاه : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، ٢٧٠ .
- ٩٣ - البلاغ في ١٠ يناير ١٩٢٥ .
- ٩٤ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- ٩٥ - فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- ٩٦ - احمد حسين : الارض الطيبة ص ١٤٩ - ١٥٩ ، محمد زكى عبد القادر : مجلة المنصور ص ٨٦ ، ٩٠ ، لاکور : المرجع السابق ص ٢٤٧ .
- ٩٧ - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ ، من خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطنى في ١٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
- ٩٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧١ - ٢٧٥ .
- ٩٩ - الاهرام في ٨ يناير ١٩٢٥ .
- ١٠٠ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٥ - ١٩٧ .
- ١٠١ - الاهرام في ١٢ يناير ١٩٢٥ .
- ١٠٢ - نفس المصدر في ١٤ يناير ١٩٢٥ .
- ١٠٣ - نفس المصدر في ٩ ، ١٠ يناير ١٩٢٥ العددان ١٧٩٩١ ، ١٧٩٩٢ .
- ١٠٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- ١٠٥ - الاهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ من خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطنى .
- ١٠٦ - نفس المصدر في ١٩ ، ٢٣ ابريل ١٩٢٥ ، مذكرات الشيخ الطواهرى ص ٢٢٢ ، ٢٢٤ .
- ١٠٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٩ ، الاهرام في ١٩ ابريل ١٩٢٥ .

- ١٠٨- مذكرات الشيخ القلاهورى ص ٢٢٩ .
- ١٠٩- توينبى : دراسة فى الشئون العلوية لعام ١٩٣٦ ص ٦٧٥ من خطبة لسكر صمويل هور فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ، الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ من خطاب النحاس باشا السالف الذكر .
- ١١٠- خطاب النحاس باشا السالف الذكر .
- ١١١- نفس المصدر .
- ١١٢- شفيق غريال : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ١١٣- دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ النزاع المجرى البريطانى ص ٢٧٥ (القاهرة ١٩٥٣) .
- ١٠٤ مكر - توينبى : المرجع السابق ص ٦٧١ .
- ١٠٥- مكر - الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ خطبة النحاس السالف الذكر .
- ١٠٦ مكر - نفس المصدر .
- ١٠٧ مكر - الأهرام فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١ ص ١٢٩ - ١٣٢ .
- ١٠٨ مكر - دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٢٢ .
- ١٠٩ مكر - عبد الرازق أحمد السنهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ص ٣٩ - ٤٠ .
- ١١٠ مكر - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية ص ٧ .
- ١١١ مكر - الأهرام فى ٤ ، ١١ نوفمبر ١٩٣٥ ، دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ١١٢ مكر - الأهرام فى ٢ نوفمبر ١٩٣٥ .
- ١١٣ مكر - نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥
- ١١٤- دكتور محمد صفوت : نفس المرجع ص ١٣١
- ١١٥- الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطبة النحاس .
- ١١٦- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الإفريقى والتمر الإيطالى ص ٥٢ .
- ١١٧- الأهرام فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس باشا .
- ١١٨ - نفس المصدر فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥
- ١١٩- نفس المصدر

- ١٢٠- نفس المصدر في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ خطاب النحاس-السالف الذكر .
- ١٢١- نفس المصدر
- ١٢٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٠ - ١١ ، توينبي : المرجع السابق ص ٦٧٤
- ١٢٣- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٢
- ١٢٤- توينبي : المرجع السابق ص ٦٧٨ - ٦٧٩ .
- ١٢٥- نفس المصدر ص ٦٧٦
- ١٢٦- نفس المصدر والكان .
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٦٧٩
- ١٢٨- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١١ ، دكتور-انيس : المرجع السابق ص ٢٢
- ١٢٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٦
- ١٣٠- نفس المصدر ص ٢٨٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢١٠ ، محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٢ ، وقد تالفت الجبهة الوطنية في ديسمبر ١٩٢٥ من الوفد المصري والحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين .
- ١٣١- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢ - ٢ وقد وقع على هذه المذكرة التي قدمتها للجبهة الوطنية كل من : مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل حسني وحمد الباسل ويعني ابراهيم وعبد الفتاح يعين وحافظ عفيفي .
- ١٣٢- محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص ١٦ كتاب على ماهر-باشا الى المندوب السامي بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٦ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٤
- ١٣٣- بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الامن في أغسطس ١٩٤٧ ص ٥
- ١٣٤- دكتور عبد الرازق السنهوري : المرجع السابق ص ٤٥
- ١٣٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٥ - ٢٩٦
- ١٣٦- الرافعي : المرجع السابق ص ٢١٤ ، هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٧
- ١٣٧- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٤
- ١٣٨- قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٤ - ٥ .

١٣٩- قانون رقم ٨٠-٥٠٠ الخ ص ١٨١ - ١٨٢

١٤٠- المادة الرابعة : تنص على عقد معاهدة لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بين الطرفين .

المادة الخامسة : تنص على تعهد كل من الطرفين بالا يتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتماثل مع التحالف ، والا يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة .

المادة السادسة : تنص على تبادل الطرفين الراى لحل ما ينشعب من خلاف بين أحدهما ودولة أخرى بغضى الى خطر قطع العلاقات بينهما ، بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد العصبة أو لاي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة

المادة السابعة : تنص على المعونة التى يقوم بها كل من الطرفين في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يفتش خطرها . ( قانون رقم ٨٠ ص ١١ ، ١٦ )

١٤١- نفس المصدر ص ٢٦ من بيان النحاس باشا أمام مجلس النواب في جلسة ٢ نوفمبر ١٩٣٦

١٤٢- نفس المصدر ص ٢٧ ، معاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلي للمعاهدة ( نظرية الإنجليز ص ٥٩ ) ( نار النشر ( الحديث )

١٤٣- بيانات النقراش باشا أمام مجلس الأمن ص ١٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ١٣ ، ١٤

١٤٤- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٤١٤

١٤٥- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٠٧

١٤٦- معاضرة مكرم عبيد في الجامعة المصرية ص ٦٥ - ٦٦

١٤٥- مكر - قانون رقم ٨٠ .. الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر ص ٢٥ - ٢٧

١٤٦- مكر - نفس المصدر من خطاب وهيب دوسر بك ص ١٥٦ ، دكتور عبد الرزاق السنهورى : المرجع السابق ص ٥٢

١٤٧- قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ١٨٥

١٤٨- بيانات النقراش باشا أمام مجلس الأمن ص ٥١ - ٥٢ ، قانون رقم ٨٠ ص ٤٦ ، ١٠٩ ، ١٨٨

١٤٩- قانون رقم ٨٠ .. الخ من بيان النحاس باشا السالف الذكر

١٥٠- الحكومة المصرية ، وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات ( مونثرو ١٢ أبريل - ٨ مايو ١٩٣٧ ) ص ١ ، ١ حاشية ١ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣



## مراجع الرسالة

(أولا) :مراجع أصلية ( مصادر )

### ١ - وثائق رسمية

- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ .
- ( ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ )
- جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .
- ( القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣ )
- جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ( القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٥ ) .
- الحكومة المصرية / لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة ( القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٢٤ ) .
- الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر الضاء الامتيازات ( مونثرو ١٢ ابريل - ٨ مايو ١٩٣٧ ) .
- ( القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧ )
- رئاسة مجلس الوزراء : الدستور المصري وقانون الانتخاب ( ٣٠ جمادى الأولى ١٣٤٩ - ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ) .
- ( القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٠ )
- الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى .
- ( الطبعة الاولى ١٩٢٢ ) .
- ( القاهرة : مطبعة سعودى )

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به ( القاهرة : المطبعة  
الأميرية ١٩٣٨ ) .

مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة  
والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيّل بجميع ما نشره  
مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحدثات من سنة  
١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووافق السودان وتقرير اللورد ملتر ،  
وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٣٢ .

( القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧ )

محكمة جنايات مصر : قضايا الاغتيالات السياسية ، قضية الجناية المتهم  
فيها محمد فهمى على وآخرون ، ١٥ جزءا ( مخطوط ) .

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ،  
الحاص بجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ نيف ومائة سنة  
( القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩ ) .

مضايك : مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧

قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب النولة محمود فهمى النقراشى  
باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن  
( أغسطس ١٩٤٧ ) .

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات  
والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر ( دار الجمهورية للطباعة  
١٩٤٦ ) .

## ٢ - وثائق تاريخية

أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، وهى مجموعة خطب سمع  
زعنلول باشا مع كلمة بقلم أحمد حافظ عوض بك ( القاهرة : مطبعة  
سمودى ١٩٢٢ ) .

أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات صاحب المعالى مكرم عبيد  
باشا من فجر النهضة المصرية الى اليوم .

حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢  
وقانون الحزب .

- دفاع الاستاذ مكرم عبيد المحامى أمام مجلس تأديب المحامين في قضية  
حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف  
ضد النياية العمومية .
- عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين ، رسالة تاريخية  
سياسية ( رسائل ) .
- فكرى أباطة : مجموعة مقالات فكرى أباطة المحامى ( القاهرة مطبعة  
يوسف كوى ١٩٢٢ ) .
- محاضرة معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث مقارن  
تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية .  
( القاهرة : دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى )
- محمد ابراهيم الجزيري : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ،  
الجزء الأول .  
( القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ ) .
- محمد أنيس ، الدكتور : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ،  
المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى بك .  
( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ )
- محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ، وتهانى الشعراء  
بمقدمته من المنفى الأخير ، جمعها محمود فؤاد وعنى بتحريرها يوسف  
توما البستاني .  
( القاهرة : مطبعة المقتطف ١٩٢٤ )
- المسألة المصرية في دورها الأخير ، مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم  
الردود الوطنية .  
( القاهرة ١٩٢١ )
- مصطفى الشوربجي المحامى : الوطن في خطر .  
( القاهرة ١٩٣٠ )
- نظام لجان الوفد الانتخابية بقسم السيدة زينب بالقاهرة .  
( القاهرة : مطبعة الحقوق الملكية ) .
- اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد منقوذ باشا  
منذ أسندت اليه رئاسة مجلس الوزراء .  
( مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩ ) .

### ٣ - مذكرات

- أحمد حسين : الأرض الطيبة ، رسالة في الوطنية  
• ( المطبعة العالمية ١٩٥١ )
- أحمد لطفى السيد : قصة حياتي •  
• ( العدد ١٣١ من كتاب الهلال )
- اسماعيل صدقي : مذكراتي ( القاهرة : دار الهلال ١٩٥٠ ) •
- حسن الشريف : الرجال أسرار ( العدد التاسع من سلسلة كتاب اليوم )  
عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١ ( القاهرة : دار الهلال  
١٩٥٢ ) •
- عمر طوسون ، الأمير : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من  
١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، الطبعة الثانية •  
( الاسكندرية : مطبعة العدل ١٩٤٢ )
- فاطمة اليوسف : ذكريات ( العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف )  
فخر الدين الأحمدي الظواهري ، الدكتور : السياسة والأزهر ، من  
مذكرات شيخ الاسلام الظواهري •  
( القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٤٥ ) •
- فكري أباطة : الضاحك الباكي ( العدد الثاني من سلسلة كتب للجميع ) •
- معزون ، الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا  
السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة •  
( الاسكندرية : مطبعة السفير ١٩٣٥ ) •
- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الآلاي أحمد بك  
رفعت عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه •  
طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون •  
( الاسكندرية : مطبعة المستقبل ١٩٣٦ ) •

- محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ .
- ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ ) .
- محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ( القاهرة ١٩٢٠ ) .
- محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ( القاهرة ١٩٢١ ) .
- محمود عزمي ، الدكتور : خفايا سياسية ( العدد ٢٦ من سلسلة كتب للجميع ) .
- يوسف نحاس ، الدكتور : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية .
- ( القاهرة : دار النيل للطباعة ١٩٥٢ ) .
- يوسف نحاس ، الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث ، مفاوضات عدلى - كيرزن .
- ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١ ) .

#### ( ٤ ) صحف

- الأخبار ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ .
- الأخبار ، وأخبار اليوم ، ١٩٦٣ .
- الأهالي ، ١٩١٩ .
- الأهرام ، من ١٩١٩ الى ١٩٣٥ .
- البلاغ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٥ .
- الجريدة ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ .
- الجمهورية ، ١٩٦٢ .
- روز اليوسف ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .
- صوت الأمة ، ١٩٤٨ .
- الفصول ، ١٩٤٥ .

• كوكب الشرق ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦

• المصور ، ١٩٦٣

• المصرى ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨

• النظام ، ١٩١٩

## ثانيا : دراسات

### (١) تراجم

أحمد بيلي ، الدكتور : عبد باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر  
( الطبعة الأولى ١٩٢٢ ) •

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ( القاهرة : مطبعة كوستاتسوماس  
وشركاه ، الطبعة الأولى ) •

عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، درس وبحث  
وتحليل ( القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦ ) •

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، مسيرة وتحية ( القاهرة • مطبعة  
حجازي ١٩٣٦ ) •

عباس محمود العقاد : عبقرى الإصلاح والتعليم الاستاذ الامام محمد عبده  
( العدد الأول من سلسلة أعلام العرب ) •

صالح على عيسى السوداني : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية ،  
وآراء الدكتور محبوب ثابت •

( القاهرة : شركة فن الطباعة ، الطبعة الأولى ) •

محمد إبراهيم الجزيري : سعد زغلول ( العدد ٣ من سلسلة كتاب اليوم ) •

محمد أحمد الحفنى ، الدكتور : سيد درويش : حياته وأثار عبقريته  
( العدد ٧ من سلسلة أعلام العرب ) •

محمد حسين هيكل ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية ( العدد الثانى  
من سلسلة كتاب روز اليوسف ) •

محمد رشيد رضا ، السيد : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ،  
الجزء الأول ، الطبعة الأولى .

( القاهرة : مطبعة المنار ١٩٣١ ) .

محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ، وزارة  
على ماهر باشا ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ ( القاهرة : مكتبة النهضة  
المصرية ، الطبعة الأولى ) .

مصطفى كامل . الفلكي : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى (القاهرة :  
دار الطباعة المصرية ١٩٤٠ ) .

### (٢) دراسات تاريخية واقتصادية وقانونية

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة : دار النديم ١٩٥٧) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ( العدد الثالث من سلسلة كتاب  
روز اليوسف ) .

أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى ، نشأته  
وتطوره منذ عهد الحديو اسماعيل حتى وقتنا الحاضر .

( القاهرة : المطبعة الفخرية ١٩٤٤ الطبعة الأولى ) .

أحمد خير المحامى : كفاح جيل ، تاريخ حركة الحريجين وتطورها في  
السودان .

( القاهرة دار الشرق ١٩٤٨ ) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول .

( القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦ ) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى .

( القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٧ ) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثالث .

( القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨ ) .

- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤  
( القاهرة : مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨ )
- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية الثانية ١٩٢٥  
( القاهرة : مطبعة حويات مصر السياسية ١٩٢٨ )
- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية الثالثة ١٩٢٦  
( القاهرة : مطبعة حويات مصر السياسية ١٩٢٩ )
- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية الرابعة ١٩٢٧  
( القاهرة : مطبعة حويات مصر السياسية ١٩٢٨ )
- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية الخامسة ١٩٢٨  
( القاهرة : مطبعة حويات مصر السياسية ١٩٣٠ )
- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية السادسة ١٩٢٩  
( القاهرة : مطبعة حويات مصر السياسية ١٩٣١ )
- أحمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية الحولية السابعة ١٩٣٠  
( القاهرة : مطبعة حويات مصر السياسية ١٩٣١ )
- آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد في مصر ، ترجمة عباس محمود  
( القاهرة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية ١٩٣٥ )
- البيرت شفيق : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من  
١٨٦٦ الى الآن
- ( القاهرة : مطبعة المقتطف والمقلم ١٩٢٤ )
- أمين مصطفى عفيفي ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر  
الحديث
- ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤ ، الطبعة الثالثة )
- بسطا شكري : مرافعات في القضايا الجنائية الكبرى من ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ،  
الجزء الأول ، جمع وتعليق محمد زعزوع ونبيه زكي
- ( القاهرة : ١٩٦٠ )



بركنس ، دكستر : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة وتحليل -  
ترجمة دكتور حسني عمر .

( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ) .

بيرنز ، اليانور : الاستعمار البريطاني في مصر ، ترجمة أحمد رشدي  
صالح ( القاهرة ١٩٥١ ) .

تانبوم ، فرانك : مبادئ السياسة الأمريكية ، تقديم أحمد عبد المجيد  
فؤاد .

( القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ١٩٥٧ ) .

الجامعة الأمريكية : الديمقراطية ، تاريخها ، وتطورها ، أثرها في مختلف  
نواحي الحياة ، سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها للجنة  
من قادة الرأي في مصر ، عنى بنشره قسم الخدمة العامة بالجامعة  
الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .

قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ .

جونيور ، جون ريشيتار : تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ، الترجمة  
العربية ( طبعة بيروت ) .

حسني خلاف ، الدكتور : نقابات العمال في مصر ، مجلة كلية الحقوق ،  
السنة الثانية ، العدد ٣/١٩٤٥ .

درية شفيق وإبراهيم عبده : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد  
محمد علي إلى الفاروق .

( القاهرة : مكتبة الآداب ١٩٤٥ ) .

راشد البراوي ، الدكتور : ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادي في  
مصر في العصر الحديث .

( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعتان الأولى والخامسة  
١٩٤٤ ، ١٩٥٤ ) .

راشد البراوي ، الدكتور : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر .

( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ) .

شتودارد ، لوثرروب : حاضر العالم الإسلامي ، ترجمة عجاج نويهض ،  
تعليق شكيب أرسلان ، الجزء الثاني .

( القاهرة : ١٣٤٣ ) .

السيد صبرى ، الدكتور : مبادئ القانون الدستوري .

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ .  
( القاهرة : الدار المصرية للكتب ١٩٥٧ ) .

- صبحي وحيدة ، الدكتور : في أصول المسألة المصرية .
- ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٠ )
- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية .
- ( القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩ )
- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ الى ١٩١٩ .
- ( القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤١ )
- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ الى ١٩٢١ ، جزءان ، الطبعة الأولى .
- ( القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦ )
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الاول من ابريل ١٩٢١ الى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .
- ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧ )
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني من ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ الى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ .
- ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩ )
- عبد الرازق أحمد السنهوري ، الدكتور : قضية وادي النيل ، مصر والسودان .
- ( القاهرة المطبعة الاميرية ١٩٤٩ )
- عيسى متولى : نهضتنا الاقتصادية .
- ( القاهرة : مطابع جريدة الصباح ، الطبعة الأولى ؛ .
- فاضل حسين ، الدكتور : محاضرات في مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية .
- ( معهد الدراسات العربية ١٩٥٨ )
- فشر ، هـ.أ.ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبيح .
- ( القاهرة : دار المعارف ١٩٤٦ )
- فتحي رضوان : كفاحنا في نصف قرن .
- ( القاهرة : دار الشرق ١٩٤٧ )

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ، دراسة تحليلية اقتصادية (رسالة  
جامعية ) .

( القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٨ ) .

كيرزى ، اليفتنانت كولونيل أ . : العمليات الحربية في مصر وفلسطين  
من أغسطس ١٩١٤ الى يونيو ١٩١٧ ، ترجمة يوزباشي محمد علي  
فهمي وأحمد الأورفلي .

( القاهرة : شركة فن الطباعة ١٩٤٩ ) .

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، من ظهور الاسلام الى  
الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندري ، مراجعة الدكتور سليم  
حسن ، العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب .

( القاهرة : دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ ) .

الأكور ، وولتر : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، الترجمة العربية  
( بيروت ) .

محمد أنيس ، الدكتور : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب:  
المقاومة الشعبية في الشرق ( العدد ٣٠ من كتاب « اخترنا لك » ) .

محمد أنيس الدكتور : أوروبا بين الحربين العالميتين ( محاضرات مطبوعة  
١٩٥٨ ) .

محمد حسين هيكل بك ، الدكتور ، وإبراهيم عبد القادر المازني ، ومحمد  
عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ( القاهرة :  
مطبعة السياسة ١٩٣١ ) .

محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ( العدد السادس  
من سلسلة كتاب روز اليوسف ) .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ،  
بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة  
التحالف ١٨٨٢ - ١٩٣٦ .

( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ) .

محمد عبد الباري : الامتيازات الأجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور  
عبد الرازق السنهوري .

( القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة الاعتماد ١٩٣٠ )

- محمد عصفور المحامى : فلنحطم الأغلال  
( القاهرة : المطبعة العالمية ١٩٥١ )
- محمد فؤاد شكرى، الدكتور : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى  
النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩  
( القاهرة : دار المعارف ١٩٥٧ )
- محمد لطفى جمعة : بين الأسد الأفريقى والنمر الايطالى ، بحث  
تحليل تاريخى ونفسانى واجتماعى فى المشكلة الحبشية  
الايطالية .  
( القاهرة : مطبعة المعارف ١٩٣٥ )
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤  
- ١٩٥١  
( الاسكندرية : مطابع رسميس ١٩٥٢ )
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : بحث فى الجلاء عن مصر وبعثه  
سير هنرى درمند ولف ، مقال فى المجلة التاريخية المصرية،  
المجلد الثانى ، العدد الاول ، مايو ١٩٤٩ .
- محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية  
العربية المتحدة ، التطور السياسى ١٨٨٢ - ١٩٥٨ ، العدد  
٢٤٠ من سلسلة الالف كتاب .  
( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ )
- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من  
الوجهة العملية .  
( القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦ )
- محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجيرتير ، مصر فى القرن  
الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية  
( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧ )
- محمود نجيب أبو الليل : الدكتور : الامانى الوطنية والمشكلات  
المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى  
اعلان الحرب العالمية الاولى .  
( القاهرة : مطبعة التحرير ١٩٥٣ )
- مصطفى الحفناوى ، الدكتور : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة،  
الجزء الثانى عن : النزاع المصرى البريطانى  
( القاهرة : مطبعة دار اخبار اليوم ١٩٥٥ )

ملیكة عریان : مركز مصر الاقصادی  
( القاهرة : مطبعة رمسیس ١٩٢٣ )

نجلاء عز الدین : العالم العربی • ترجمة محمد عوض ابراهیم  
ومحمد دویك والدكتور محمد یوسف نجم وبرهان الدین  
الدجانی  
( القاهرة : دار احیاء الکتب العربیة )

نهر : لمحات من تاریخ العالم • الترجمة العربیة  
( طبعة بیروت )

نهضة الشعب المصری الشقیق ، ترجمة ابراهیم الخطیب ( اسم  
المؤلف لم یرد )

یوسف خلیل ، الدكتور : تطور الحركة القومیة فی مصر من ١٨٨٢  
الی ١٩١٩ ، بحث للدکتوراه فی التاریخ الحدیث ( ١٩٥٧ )  
غیر مطبوع •

### ثالث : مراجع اجنبیة

Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, (London, Macmillan 1920).

Colombe, Marcel : L'Evolution de l'Egypte, (Paris, G.P. Maisson neuve 1951).

Crouchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt (London, Longmans, Green and Co. 1938).

Cromer, The Earle of : Modern Egypt, (London, Macmillan and Co. 1911).

Elgood, P.G. : Egypt and the Army, (Oxford, Humphrey Milford 1924).

Elgood, P.G. : The Transit of Egypt, (London, Edward Arnold 1928).

Ikbal Ali Shah, Sirdar : Fouad King of Egypt, (London, Jenkins 1936).

- Laqueur, Walter Z. : Communism and Nationalism in the Middle East, (New York, Praeger 1956).**
- Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer, Vol. I, (London, Macmillan 1933).**
- Lloyd, Lord G. : Egypt Since Cromer, Vol. II, (London, Macmillan 1934).**
- Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, (London, The Cresset Press 1954).**
- Marshall, J. : The Egyptian Enigma, 1890-1928, (London, John Cassell and Co. 1928).**
- Newmann, Major E.W.P. : Great Britain in Egypt, (London, Murry 1928).**
- Parliamentary Debates, Official Report, House of Commons, Fifth Series :**
- Vol. 114, Session 1919, Mar. 24-Apr. 16.**
  - Vol. 128, Session 1920, Apr. 19 to May 7.**
  - Vol. 170, Session 1924, Feb. 25-Mar. 14.**
  - Vol. 173, Session 1924, May 5-May 23.**
  - Vol. 179, Session 1924-1925, Dec. 2-Dec. 19.**
  - Vol. 222, Session 1928-1929, Nov. 6-Nov. 23.**
  - Vol. 230, Session 1929-1930, July 15-July 26.**
  - Vol. 232, Session 1929-1930, Nov. 18-Dec. 6.**
  - Vol. 233, Session 1929-1930, Dec. 9-Dec. 24.**
  - Vol. 242, Session 1930-1931, July 28-Aug. 1.**
  - Vol. 244, Session 1930-1931, Oct. 28-Nov. 14.**
- Parliamentary Debates, Official Report, House of Lords, Fifth Series :**
- Vol. 34, Session 1919, Apr. 1-June 30.**
  - Vol. 57, Session 1924, Mar. 28-June 30.**
  - Vol. 75, Session 1929-1930, June 25-Dec. 20.**
- Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, IIème Partie, (Paris, J. Vrain 1921).**

**Toynby, Arnold J. : Survey of International Affairs, 1925,  
(London 1927) ; 1928 (London 1929) ; 1936 (London  
1937).**

**Wavell, Field Marshal : Allenby in Egypt, (London, George G.  
Harrap and Co. 1943).**

**Wingate, Sir Ronald : Wingate of the Sudan, (London, John  
Murray 1955).**

**Youssef, Amin : Independent Egypt, (London, Murray 1940),**

## فهرس تحليل

الموضوع	الصفحة
اهداء	٣
تقديم	٥
تمهيد :	٢٣
مراحل الحركة الوطنية من ٢٢ - البورجوازية المصرية من ٢٤	
- الجامعة الاسلامية من ٢٩ - حركة الحزب الوطنى من ٣٢	
- حزب الأمة من ٣٧ - ( حواشي التمهيد ) من ٤٧	

## الفصل الاول

مقدمات ثورة ١٩١٩ :	٥١
١ - تطور مركز الاحتلال فى مصر من الاحتلال الى الحماية	٥٢
٢ - تطور الفكرة القومية فى مصر	٥٧
٣ - الاختمار الثورى فى المجتمع المصرى	٦٦
الفلأحون من ٦٦ - كبار ملاك الاراضى من ٦٩ - الرأسماليون من ٧٠	
- البورجوازية الصغيرة من ٧٢ - الائتلافاتسيا من ٧٤	
- الطلبة من ٧٨ - البروليتاريا من ٨٠	
٤ - تأليف الوفد المصرى :	٨٣
نشأة الفكرة وتطورها من ٨٢ - حيث ١٢ نوفمبر ١٩١٨ من ٨٨	
- تشكيل الوفد المصرى الاول من ٩٢	
٥ - الصدام الاول بين الوفد والانجليز :	١٠٢
رفض سفر الوفد من ١٠٢ - دور رشدى باشا فى تطوير الآزمة	
من ١٠٩ - تخاثل السلطان فؤاد من ١١٥ ( حواشي الفصل	
الاول من ١١٩ )	



## الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩ .. .. . ١٢٩

١ - ثورة مارس ١٩١٩ : .. .. . ١٣٠

اللامع العامة للثورة ص ١٢٠ - أحداث الثورة ص ١٢٤ - المدن  
الناثرة ص ١٢٩ - قيادة الوفد في الناء الثورة ص ١٤٢ -  
انقلاب السياسة البريطانية ص ١٤٧

٢ - التنظيمات الثورية : .. .. . ١٥٥

اللجان الوفدية ص ١٥٥ - الدور الثوري للجنة الوفد المركزية  
ص ١٥٨ - الجمعيات السرية ص ١٦٩ - تعليمات الطلبة ص  
١٧٥ - تعليمات العمال ص ١٧٧ - تعليمات الموظفين ص ١٧٧  
- ( حواشي الفصل الثاني ص ١٨٨ )

## الفصل الثالث

معركة الحماية : .. .. . ١٩٧

١ - نضال الوفد في أوروبا وأمريكا .. .. . ١٩٨

٢ - معركة الحماية في مصر : لجنة ملتر : .. .. . ٢١٦

نشأة فكرة المقاطعة وتطورها ص ٢١٦ - لجنة ملتر في مصر ص  
٢٢٤ - الصلات لجنة ملتر بالسياسة المصرية ص ٢٤٠ -  
الكتابات بين عدلى باشا وسعد باشا ص ٢٤٧ - انطون اللورد  
ملتر للتفاوض مع الوفد وحده ص ٢٥٦ - ( حواشي الفصل  
الثالث ص ٢٦٤ )

## الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة : .. .. . ٢٧٣

١ - مفاوضات سعد - ملتر : .. .. . ٢٧٤

مسألة الاحتلال ص ٢٧٥ - التمثيل الخارجى وعلاقات مصر  
الخارجية ص ٢٧٧ الامتيازات الأجنبية ص ٢٧٩ - الوفلون  
البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمة الحكومة المصرية ص  
٢٨١ - السودان ص ٢٨٢ - مسألة المرش ص ٢٨٤

٢ - مشروع عدلى - ملتر ، وتصديق الوفد .. .. . ٢٩٣

٣ - الدور الثانى للخلاف ، بريقة «نبئت فكرة» .. .. . ٣٠١

الموضوع	الصفحة
٤ - الدور الثالث للخلاف ، التبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية .. .. .	٣٠٨
٥ - الصلح بين سعد وعلي ، وانشقاق الوفد : .. .. .	٣١٦
مصر التي عاد اليها سعد زغلول ص ٢١٦ - الصلح بين سعد وعلي ص ٢١٩ - انقسام الوفد ص ٢٢٢ - ( حواشي الفصل الرابع ص ٢٢٧ )	
<b>الفصل الخامس</b>	
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .. .. .	٣٣٣
١ - أصول التصريح : مفاوضات علي - كيرزن .. .. .	٣٣٤
٢ - تصريح ٢٨ فبراير .. .. .	٣٤٣
( حواشي الفصل الخامس ص ٣١٧ )	
<b>الفصل السادس</b>	
معركة الدستور : .. .. .	٣٧١
لجنة الاشقياء ص ٢٧٢ - تاليف حزب الاحرار الدستوريين ص ٢٧٧ - التقارب بين الوفد والقصر ص ٢٨٠ - أزمة نصوص السودان ص ٢٨١ - تعديل مشروع لجنة الثلاثين ص ٢٨٥ - موقف الاحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسح مشروع الدستور ص ٢٨٩ - المضمون الاجتماعي والادنى لديمقراطي الدستور ١٩٢٢ ص ٢٩٢ - ( حواشي الفصل السادس ص ٢٩٩ )	
<b>الفصل السابع</b>	
المسألة المصرية ومؤتمر لوزان .. .. .	٤٠٣
( حواشي الفصل السابع ص ٤١٣ )	
<b>الفصل الثامن</b>	
الحكم الدستوري ، الوزارة البورجوازية الاولى : .. .. .	٤١٥
انقسام الرأي حول تولي سعد زغلول رئاسة الوزارة ص ٤١٦ - مناقشة قبول الوفد الحكم ص ٤١٨ - الصلح بين سعد والملك فؤاد حول الدستور ص ٤٢١ - تطور العلاقات بين الوزارة الدستورية وحكومة الشمال ص ٤٢٥ - تطيد النزاع:	

على السودان ص ٤٢١ - المد الثوري في السودان ص ٤٣١  
تأثر العلاقات المصرية البريطانية بالمد الثوري في السودان  
ص ٤٤٢ - خطة طرد المصريين من السودان ص ٤٤٦ - مباحثات  
سعد زغلول - مكدونالد ص ٤٤٩ - انقسام رأى الوفد في الموقف  
بعد فشل المباحثات ص ٤٥٤ - سعد أو الثورة ص ٤٥٧  
( حواشي الفصل الثامن ص ٤٦٢ )

### الفصل التاسع

مصرع السردار وانتكاس الحركة الوطنية في مصر والسودان : ٤٦٩

١ - اجلاء القوى الوطنية عن الحكم .. .. . ٤٧٠

الانذار البريطاني ص ٤٧٠ - سعد زغلول والانذار البريطاني  
ص ٤٧٦ - مسألة عرض النزاع المصري الانجليزي على عصبة  
الامم ص ٤٧٩

٢ - اجلاء القوات المصرية عن السودان : .. .. . ٤٨٢

القاومة المصرية السودانية في السودان ص ٤٨٢ - معالجة  
زيور باشا للانذار الانجليزي بخصوص السودان ص ٤٨٨

٣ - تشديد القبضة الانجليزية على مصر .. .. . ٤٩٤

٤ - الحقيقة التاريخية في مصرع السردار .. .. . ٤٩٨

( حواشي الفصل التاسع ص ٥٠٣ )

### الفصل العاشر

التيارات اليسارية في الحركة الوطنية : .. .. . ٥٠٧

العمل الاشتراكي بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية ٥٠٨  
- تأليف الحزب الاشتراكي ص ٥١٣ - الحزب الاشتراكي  
المصري بين الهجوم والدفاع ص ٥١٧ - برنامج الحزب  
الاشتراكي المصري ص ٥٢٤ - نشاط الحزب الاشتراكي المصري  
ص ٥٢٦ - انقسام الحزب الاشتراكي المصري ص ٥٢٨ -  
الانقسام الثاني في الحزب ( طرد روزكنال ) ص ٥٢٣ - برنامج  
الحزب الشيوعي المصري ص ٥٣٧ - حركة سنة ١٩٢٣ ص  
٥٣٧ - الحزب الاشتراكي السوري اللبناني ص ٥٤١ - حركة  
سنة ١٩٢٤ ( التصادم بين الشيوعيين والوفد ) ص ٥٤٢ -  
زيور باشا والحركة الشيوعية ص ٥٥٠ - حركة سنة ١٩٢٨

ص ٥٥٥ - أسباب ضعف الحركة الاشتراكية والشيوعية في مصر ص ٥٥٨  
( حواشي الفصل العاشر ص ٥٦١ )

### الفصل الحادي عشر

٥٦٧ .. ١. المعركة الدستورية الاولى ( نوفمبر ١٩٢٤ - يونية ١٩٢٨ )

٥٦٨ ١ - المد الرجعي : .. .. .

كيف بدأ الصبب بالمستور وكيف بدأ الانحراف بحياة مصر الدستورية ص ٥٦٨ - حزب الشيطان ص ٥٧٤ - معركة الانتخابات ص ٥٧٧ - حل البرلمان والعونة الى الحكم المطلق ص ٥٨٠ - طرد الاحرار الدستوريين من الحكم : أزمة كتاب « الاسلام واصول الحكم » ص ٥٨٣

٥٩١ ٢ - الصراع بين الديموقراطية والاولوقراطية : .. .. .

تطور سياسة الوفد بازاء الاحزاب ص ٥٩١ - اجتماع البرلمان في فندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ص ٥٩٥ - عزل نشات باشا وبوامته الحقيقية ص ٥٩٧ - احتدام القتال بعد صدور قانون الانتخاب المعدل ص ٥٩٨ - تطور سياسة الوفد نحو الانجليز ص ٦٠٠ - تبنة البورجوازية والانتلجنتسيا ص ٦٠٤

٦٠٧ ٣ - عهد الائتلاف : .. .. .

( ١ ) أزمة الاعتراض البريطاني على تولي سعد زغلول باشا

٦٠٧ الحكم : .. .. .

اصول الأزمة ص ٦٠٧ - برامة ماهر والنقراشي والرها في الموقف السياسي ص ٦٠٩

٦١٥ (ب) عهد الائتلاف وسياسة حسن التفاهم مع الانجليز : ..

سياسة حسن التفاهم مع الانجليز ص ٦١٥ - نعت السياسة البريطانية ص ٦١٨ - أزمة استقالة علي باشا ص ٦٢٠

٦٢٢ (ج) أزمة الجيش : .. .. .

- ( د ) معادلات ثروت - تشمبرلن .. .. . ٦٣٠
- ( هـ ) وفاة سعد باشا زغلول وانعكاسات الموقف الداخلى على  
معادلات ثروت تشمبرلن .. .. . ٦٣٨
- ( حواشي الفصل الحادى عشر ص ٦٤٩ )

### الفصل الثانى عشر

- المعركة الدستورية الثانية : .. .. . ٦٥٩
- ١ - مراحل انهيار الائتلاف .. .. . ٦٦٠
- ٢ - حكومة الأعيان : .. .. . ٦٨٥
- الصورة الاجتماعية للصراع السياسى من ٦٨٥ تعطيل  
الحياة النيابية من ٦٨٩ الدعاية الوفدية فى الجفرا من ٦٩٣
- ٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون :  
طررد اللورد لويد من منصبه من ٦٩٧ - سياسة محمد محمود  
باشا فى معالجة القضية المصرية من ٦٩٩
- ٤ - مفاوضات النحاس - هندرسون : .. .. . ٧٠٩
- اصداء مقترحات محمد محمود - هندرسون فى الراى العام  
المصرى والبريطانى من ٧٠٩ - مفاوضات النحاس هندرسون من  
٧١٤ - الصدام بين الوفد والقصر بعد عودة النحاس من لندن  
من ٧١٩ ( حواشى الفصل الثانى عشر ص ٧٢٣

### الفصل الثالث عشر

- المعركة الدستورية الثالثة : .. .. . ٧٣١
- ١ - سقوط دستور ١٩٢٣ وارساء أسس النظام الجديد : ٧٣٢
- الظروف السياسية والاقتصادية التى تولى فيها صدقى باشا  
الحكم من ٧٣٢ - الحرب بين الوفد والوزارة من ٧٣٤ - تدخل  
الحكومة البريطانية من ٧٣٦ - الدستور الجديد من ٧٣٨
- موقف الأحرار الدستوريين من الدستور الجديد من ٧٤١ -  
حزب الشعب من ٧٤٢ - معركة الانتخابات ومقاطعتها من ٧٤٥
- ٢ - انشقاق الوفد ، وانفصاف التحالف بينه وبين  
الأحرار الدستوريين : .. .. . ٧٥٢

الموضوع	الصفحة
الحياد الانجليزى ص ٧٥٢ - فكرة الوزارة القومية ص ٧٥٤ - انشقاق الوفد ص ٧٥٥	
٣ - تصديق النظام الجديد وسقوطه : .. .. .	٧٥٨
حديث صدقي باشا والسير جون سيمون ص ٧٥٨ - تصديق ص ٧٦١ ( حواشي الفصل الثاني عشر ص ٧٦٢ ) النظام الجديد ص ٧٦٠ - تداعي دستور ١٩٢٠ ص ٧٦٢ - انتهاء الحياد الانجليزى ص ٧٦٦	
٤ - معاهدة ١٩٣٦ ، الظروف الداخلية والخارجية .. .. .	٧٧٠
خديعة المصريين في السياسة الانجليزية ص ٧٧٠ - الوفد يسترد بلوته وينظم صفوفه ص ٧٧٢ - تطور المسألة الدستورية ص ٧٧٤ تطورات الحالة الدولية وانعكاساتها على الوفد الداخل ص ٧٧٦ - تصريح هور ص ٧٨٢ - الجبهة الوطنية ص ٧٨٦ - شروط بريطانيا لإبرام المعاهدة مع مصر ص ٧٨٨	
٥ - معاهدة ١٩٣٦ في الميزان .. .. .	٧٩٤
( حواشي الفصل الثالث عشر ص ٨٠٢ )	
مراجع الرسالة .. .. .	٨١١

مؤسسة  
مطابع معشوق

بيروت - لبنان



